

السودان

المأزق التاريخي وآفاق المستقبل

١٩٥٦ - ١٩٩٦

محمد أبو القاسم حاج حمد

المجلد الثاني

INTERNATIONAL STUDIES & RESEARCH BUREAU
BRITISH WEST INDIES

محمد أبو القاسم حاج حمد

السودان

المأزق التاريخي وآفاق المستقبل

(جدلية التركيب)

المجلد الثاني

INTERNATIONAL STUDIES & RESEARCH BUREAU
BRITISH WEST INDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الثانية

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

INTERNATIONAL STUDIES & RESEARCH BUREAU

BRITISH WEST INDIES

FINBAR F. DEMPSEY & COMPANY

COCKBURN HOUSE

P.O.BOX 70 GRAND TURK

يُطلب من:

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٨٣١٣٣١

فهرست المجلد الثاني

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



جيل الاستقلال ومهمات المرحلة

بدا واضحاً أن ذلك الجيل قد وصل منهكاً إلى سراي الحاكم العام التي عُرفت فيما بعد بالقصر الجمهوري. يومها بكى السيد عبد الرحمن المهدي طويلاً فأبكى من حوله وكثيراً ما يقال «كم هي غالية دموع الرجال» وقد كان بحق أحد الرجال الذين تعز دموعهم إلاّ في مثل هذه المناسبات. تلك القامة الفارعة القوية الداكنة. ابن المهدي.. رجل الوفود التي تحط وترحل والنيران التي تشتعل ولا تخمد، دائم الحضور بين قومه، لا تخفى مداخله ولا مخارجه. إذا غضب كشر، وإذا فرح بانت أسنانه بيضاء من غير سوء. له مع الناس خفاء وهمس، وإعلان وجهر، القوم في مجالسه تتقارب مناكبهم وتتعالى أصواتهم وتخفت، وله من بينهم الكلمة المرجحة.. علاقته إمامية وطلعته كما يتمثل البدو بطلهم في المأثورات الشعبية. بكى فأبكى من حوله.. فكل دمعة كانت سجلاً لمرحلة، منذ أن ولى هارباً في عمر الثالثة عشرة بجرح كاد أن يكون قاتلاً إثر هجوم قوات الاحتلال على قرية (الشكابة) بالنيل الأزرق بهدف إبادة بقايا أسرة المهدي[(١)]. وإلى أن ارتفع علم الاستقلال بعد نصف قرن من الاحتلال.

لقد فجر ذلك اليوم عواطف شتى، وارتفع العلم الجديد على كل منزل، وبلغت النشوة بأحد السودانيين فصرح لصحفي أميركي قائلاً: «ستعود إلينا بعد قليل لترى ناطحات السحاب في قلب الخرطوم». تلك كانت رؤية عفوية لما يجب أن يكون عليه المستقبل القريب، رؤية محمولة على أجواء الفرح والوئام والإجماع الذي ساد كل قرار وكل خطوة. ولم ينصرف كل الناس إلى منازلهم فقد عرفت الخرطوم كيف وأين تسهر في ذلك اليوم.

---

(١) يسألونك عن المهدية ـ الصادق المهدي ـ ص (٢٤٠).

وأطل الصباح ثم امتد الليل مؤرقاً كئيباً، تلك كانت نذر السنوات العجاف القادمة.

الجيل المنهك:

كان واضحاً أن ذلك الجيل قد وصل منهكاً إلى ساحة الاستقلال. كم يا ترى كان يحمل أزهري رئيس الوزراء على كتفه من بقايا طاقة لم تستهلكها السنوات منذ أن رافق وفد التهنئة إلى لندن في عام ١٩١٩ ليكون مترجماً لبعضهم؟ وإلى أي مدى كانت تتسع ثقافته، التي ليست هي بالطبع كثقافة (معاوية) و (عرفات) لمتغيرات العصر والتكوين؟ وكيف لثقافة ما قبل الحرب العالمية الأولى، التي وصلت متراخية الفتوة إلى السودان أن تستجيب لأوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ وكيف لأزهري الذي حمل على كاهله الكثير ضمن أوضاع تاريخية مفارقة أن يقود بلداً يعيش وحدة سطحية في تنوع عميق، ويعيش تخلّفاً جذرياً لا تغطي سوأته حتى مظاهر التمدن القشرية في العاصمة المثلثة؟

لم يتسع الوقت كثيراً أمام أزهري ليجيب على هذه التساؤلات. فقد امتدت الصراعات في وقت مبكر إلى (رئاسته) نفسها التي فقدها إثر تصويت البرلمان على الميزانية في ١٩٥٥/١١/١٠ حيث تربص به غريمه (ميرغني حمزه) قائد (الفرسان الثلاثة) أو (حزب الاستقلال الجمهوري) فسقطت حكومته «٤٩ ضد ٤٥». ثم عادت من جديد في ١٩٥٥/١١/١٥ بـ «٤٨ ضد ٤٦»، معلنة دخول السودان مرحلة الحكومات الوطنية الضعيفة من قبل أن تبدأ فيه تجربة الحكم الوطني نفسها. وهكذا نطق لسان حال المتناقضات: إما أن يكون الحكم لنا جميعاً أو لا يكون لأحد. أُعطي أزهري فقط فرصة إعلان الاستقلال لتفرض عليه وزارة ائتلافية برئاسته في ١٩٥٦/٢/٢. وقد عكس تكوينها موازين ونسبة القوى الفاعلة في حياة السودان السياسية: «٧» وطني اتحادي، و «٣» حزب أمة، و «٤» حزب الأحرار الجنوبي، و «١» حزب الاستقلال الجمهوري و «١» حزب

جمهوري - اشتراكي (حزب القبائل). فبلغ المجموع «١٦» وزيراً برئيسهم. وانشغل الوزراء والنواب - في ظاهر الأمر - بمناقشة رسم سياسة السودان في المجال الدولي ومسألة مياه النيل ومستقبل الجنوب، غير أنهم كانوا أكثر توجهاً - في حقيقة الأمر - إلى صراعاتهم الذاتية ذات الفهم الواضح لاقتسام الغنائم، ولم تكن الغنائم سوى ذلك السودان المستقل ومراكز النفوذ فيه. لم يكن الحكم الائتلافي صيغة مشبعة للطموحات ولا يمكن أن نبحث عن مصدر الخلافات هنا في مسارب اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية أو حتى صوفية فالكل قد وقف مصوتاً للاستقلال والكل من ذات النسيج الإِجتماعي العريض.. فلماذا الإِختلاف إذن؟ بل لماذا الإِختلاف في ظل الإِئتلاف؟ كان أزهري يدرك أن السيدين يتربصان به لإسقاطه عبر قواهما الموالية في البرلمان.. ولكن لماذا؟ فأزهري لم يطرح برنامجاً مضاداً لمقومات نفوذهما الاجتماعي والفكري ولا شذ عن عرف سوداني عام؟.

لم يكن الأمر في حقيقته ليبعد كثيراً عن تركيبة وأخلاقية المجتمع نفسها وعن مساره السياسي القريب والبعيد.

فالسيدان الكبيران (المهدي) و (الميرغني) وقد شاءت لهما مساجلات النفوذ بينهما أن (يفترقا) في ظل الإِدارة البريطانية، وأن يبحث كل منهما عن توسيع لدائرة نفوذه في الوسط السياسي للخريجين - على النحو الذي رأيناه. فقد شاءت لهما ظروف أخرى أن (يلتقيا) في إطار العمل من أجل الاستقلال ولوراثة السودان المستقل. فأرادا أن (ينسخا) باللقاء ما فعلاه في لحظات الافتراق. وبمعنى آخر أن يعيدا ممارسة السلطة على السودان (ثنائياً) ما بين قيادة الختمية وقيادة الأنصار الأمر الذي يستبعد بالضرورة القوى (الثالثة) التي تكونت عبر تطور السودان الاقتصادي والاجتماعي والفكري خلال نصف القرن. إنه الانتقام المبطن من (حركة المثقفين) من بعد أن لاينوها وسايروها واستقطبوها في ظل بحثها عن حليف ضد الإدارة البريطانية، أو في ظل الاقتناع بمشاريعها التطورية الدستورية.

وكانت عيون القائد الختمي والأنصاري مفتوحة بما اتسع الحدق على انتخابات الجمعية التأسيسية المقبلة التي ستضع «دستور السودان الدائم» وتحدد نهج حياته وشخصيته فكيف لهما أن يضعا القلم في يد الدائن متيحين له بذلك صوتاً أقوى في رسم الدوائر الانتخابية ونهج الدستور الدائم؟.

الوطني الاتحادي.. تحليل ونقد:

كانت المعركة ضد (أزهري) هي في الحقيقة معركة الأطر الطائفية الأكثر تخلّفاً في الواقع السوداني ضد قوى الحداثة والتجديد فيه، أي ضد قوى المثقفين وقيادتهم التي تتجه للإستحواذ على مقعد التاريخ المتقدم في قيادة الأحداث.

ذلك هو ما انزرع في المؤخرة العقلية للقيادتين الطائفيتين، غير أن الأمر لم يكن على هذا النحو في معسكر أزهري والحزب الوطني الاتحادي. فقد كان أزهري نفسه أقل الناس إدراكاً لدوره كزعيم لحركة المثقفين من جيل الاستقلال، فقد كان هو شخصياً أضعف الحلقات في تكوين المثقف السوداني. منذ أن شاهدناه يكتب عن (حامض الكربونيك) في غمرة الأحداث المتوالدة لثورة ١٩٢٤. بل إن منشأه كحفيد لزعيم طائفة دينية صغيرة واختلاطه المبكر بأجواء السلطة منذ أن ذهب مترجماً مع وفد التهنئة إلى لندن.. كل ذلك لم يجعل منه ذلك القائد الواعي المدرك لطبيعة الدور الذي أناطه به التاريخ على رأس حركة الخريجين والمثقفين. فحزبه نفسه - أي الحزب الوطني الاتحادي - هو كما رأينا جماع تلك الأحزاب الاتحادية التي انبثقت كحركات للمثقفين الخريجين في المقام الأول وقد لعبت دوراً مؤثراً في قيادة المؤتمر. إلا أن أزهري قد جاء - وليس محض صدفة كما اعتقد البعض - كأكثر القيادات محدودية وضيقاً في تكوين حركة المثقفين. لذلك لم يستطع أزهري أن يدرك تماماً أن الحرب ضده هي حرب [على ما يفترض أنه يمثله في واقع السودان الجديد]. نظر إلى

الصراع بين حزبه وبين الآخرين في حدود الصراع السياسي المجرد على (كراسي) السلطة، فتحول هو الآخر إلى (شيخ لطائفة المثقفين) يبارك هذا بالتعيين ويحرم ذاك بالطرد وقد شاعت عبارته المشهورة وقتها في تصفية معارضيه «إلى من يهمه الأمر سلام.. قررنا فصل.... عن عضوية الحزب...».

لم يكن يدرك أن بنيته الحزبية التي تعتمد على جماهير غفيرة في المدن وترتبط بموروث حركة الخريجين ومنتديات النقاش والجمعيات تختلف في روحها وولاءاتها عن بنية الحركات الطائفية الأخرى.. حيث الإدارة الفردية مطلقة والعصبية الاتباعية كاملة المعنى. ففرض على جماهيره نفس روح الولاء واعتبر كل نقد لممارساته تهجماً على ذاته. وبهذا الأسلوب دفع أزهري بعدد هائل من زملائه الذين لم يروا فيه «صنماً» يستحق العبادة كالآخرين، إلى الفرار بديمقراطيتهم وقيمهم إلى خارج (دائرته) التي أصبحت مشابهة لدائرة الميرغني والمهدي. ولم يكن كل هارب ديمقراطي تتجسد فيه قيم المثقفين فالبعض ـ وهم القطاع الأغلب ـ قد هرب بفرديته يبحث عن دائرة أخرى لتحقيقها وينطبق هذا المثل الأخير على (الفرسان الثلاثة). وبقي من بقي على مضض في قبضة (الرجل القوي).

تلك كانت آخر محنة عصفت بالبقية الباقية من جيل المثقفين التقليديين، وكانت النهاية المؤلمة لتقاليد المؤتمر وموروث الخريجين، أو لبدايات ذلك الموروث الذي حاولت حركة المثقفين إيجاده منذ مطلع الأربعينات.

كما قلنا، لم تكن زعامة أزهري محض صدفة فقد جاءت كمظهر من مظاهر الإنحراف في حركة المثقفين نفسها ومنذ البدء.. وذلك حين اختارت ـ تحت ضغط ظروف نشوئها وتطورها الخاصة ـ أن تعتمد الترضيات وإقرار روح الفردية والتمايزات السطحية الشخصية في أعمالها..

أو لم يلاحظ أحمد خير أن تحديد عدد أعضاء الهيئة الستينية للمؤتمر وكذلك لجنته التنفيذية لم يكن «توخياً لحكمة، أو نزولاً على قاعدة حسابية أو تمثيلية، لكن الاعتبار الأول والأخير كان [لإيجاد أماكن تتسع لاستيعاب أكبر عدد ممن يرجى خيرهم، أو يتقى شرهم][1]. . .»؟.

أو لم يلاحظ أحمد خير أن أوضح العيوب «لحشد زعماء الخريجين آنذاك في قيادة المؤتمر أنهم كانوا، كما لا يزالون إلى اليوم، لا يستطيعون التعاون في جبهة. فليس بينهم من عوامل التجانس والانسجام أي سبب. واختلاف المشارب والنزعات وانعدام الثقة فيما بين أعضاء اللجنة علاوة على جدة الحركة ساعد على إضعاف الأداة وتعطيل انتاجها. . .»[2]؟.

هاتان الملاحظتان جديرتان بفهم عميق، فحركة المثقفين السودانيين قد افتقرت منذ البدء إلى تلك الأصول الصلبة التي تنتقل بها من أشكال التبلور الهلامي إلى التحدد التنظيمي، ومن ممارسات القيم الفردية إلى الممارسات الجماعية. فالفردية صفة أخلاقية ـ إجتماعية ملازمة لواقع التخلف حيث تتمظهر التجزئة في كل عناصر التركيبة الاجتماعية. وحيث ينمو لدى الإنسان ذلك الاحساس بقدراته الذاتية المبالغ في تقديرها في مجال الحركة، حيث يفتقر إلى الاحساس الحضاري التربوي بالمعنى الفكري الذي توحيه قوة تقسيم العمل وتكامل التنوع في الوحدة الأعم. كان على المثقف أن يتجاوز (بالوعي) ـ الذي يستمده بحكم ثقافته من أرجاء الحضارة العالمية ـ (واقع) التخلف المحلي وانعكاساته عليه. ولكن مثقفنا وهو مدرك في مؤخرة رأسه لمعنى الجماعية في البناء الحضاري الذي يمضغ كلماته، ويلوكها فقد ركن إلى ممارسات نسيج التخلف. فكان ذلك الوصف الذي ساقه أحمد خير. وكان ذلك التطور باتجاه زعامة فردية انتهت بالمثقفين الذين آثروا مواصلة (العمل) السياسي إلى

---

(١) كفاح جيل ـ ص (٩٦).

(٢) المصدر السابق ـ ص (٩٧).

مشيخة أخرى كل مميزاتها العصرية أنها ترتدي بنطالاً افرنجياً.

إذا كانت هذه الصورة تنطبق بشكل عام على حركة المثقفين السودانيين فإنها قد تميزت بخصوصية أكثر ضراوة على مستوى تقاليد (حزب الأشقاء) الذي انتمى إليه (أزهري). فقد تميز ذلك الحزب منذ نشأته في عام ١٩٤٤ «بالتوفيق بين نزعتين متناقضتين: النزعة الديماغوجية وتتمثل في مقدرتهم على كسب قوة جماهيرية. والثانية نزعة ديكتاتورية وتتمثل في انفراد القيادة برسم الخط السياسي وتنفيذه... لذلك يصح القول أن الأشقاء حزبان: حزب (انتخابي) تبرز قوته وضرورته في الانتخاب، وهذا يضم قوى جماهير غفيرة متباينة في كل شيء، بل مختلفة متنافرة لا تجمع بينها إلا ضرورة إنتصار مرشحي الحزب في المؤتمر. فإذا انجلت غمرة الانتخابات وتلاشت برز الحزب الثاني أو الأقلية المتحكمة (أولجاركية). وقد برهنت الأقلية هذه على أنها آلة طيعة في يد المحرك (الخفي)»[١].

لقد تقدم أحمد خير (بنصائح) جمة لحركة المثقفين في الأربعينات على أمل ترشيدها وإعدادها لدورها المستقبلي. فأكد على أن اقتصار الأحزاب لمهمتها في «كسب التأييد الشعبي بالنفوذ الشخصي وسوق الجماهير، كما هو الحال في بعض الأمم، إلى صندوق الانتخابات، أو إلى صفوف المظاهرات، سوق قطيع من العبيد، أو فريق من المجنّدين، لأن مثل هذا الأسلوب الكفاحي، علاوة على مجافاته للديمقراطية، نظراً لما يتركه في نفوس الزعماء والقادة، من [اعتداد ذاتي يمهد الطريق إلى الاستبداد والدكتاتورية فهو أيضاً أسلوب قصير الأجل، موقوت التأثير..]..» وقد وجه أحمد خير إلى ضرورة تطور الأحزاب باتجاه مهمات تربوية وتعميق نظري للمفاهيم لأن الأحزاب في الأصل «مؤسسات لنشر التربية والثقافة الاجتماعية، والزعماء والقادة أساتذة الجيل، وعمداء

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٤١ ـ ١٤٢).

مدارس فكرية قبل كل شيء. وبمثل هذا العمل تشيد الأحزاب السياج الحصين للديمقراطية بجميع مظاهرها اقتصادية واجتماعية وسياسية». وبهذا الأسلوب الذي يعتمد على التوعية والتعميق النظري من شأنه «أن يجعل السند الشعبي قل أم كثر، قوياً ذا أثر محسوس، لأنه حينئذٍ يرتكز على فهم وإدراك، ومن شأنه أيضاً، على مرور الزمن أن يضمن للحزب عناصر الثبات والبقاء بانضواء الأجيال اللاحقة التي نالت حظاً أوفر من الثقافة والدراية السياسية في صفوفه، بخلاف الأحزاب ذات الأهداف المجهولة والمبادىء المبهمة تلك التي كسبت تأييد الجماهير، في غفلة العقل وعصر الجهالة، إعجاباً بأشخاص الزعماء وما يتحلون به من مؤهلات، فإن نفوذها سرعان ما يتلاشى مع تطور الزمن وزيادة الوعي..»[1]. وقد نبه (أحمد خير) حركات المثقفين السودانيين للإعتبار بالنتائج السلبية المتمخضة عن تجارب القيادة الفردية في حزبي (الوطني) و (الوفد) في مصر «فالباحث في تاريخ الحزب الوطني ومصطفى كامل» مع تقدير أحمد خير العميق لذلك القائد ولذاك الحزب «لن يعثر على نظرية أو فكرة انتزعها هو أو حلفاؤه من صميم مشاكل المجتمع المصري وقدموها إلى الشعب. ولعل هذا ما أتاح الفرصة لخصوم مصطفى كامل أن يتصدوا لمناهضة الحزب الوطني». كذلك لم تترك تجربة سعد زغلول وحزب الوفد للباحث «أثراً واضح المعالم مفصل الحدود.. فمصر سعد لم تسهم ـ رغم كل الدوي ـ بإضافة فصل واحد إلى سفر الفلسفة السياسية أو تتناولها بالشروح والهوامش..»[2].

تلك كانت المقدمات التي عانى (أحمد خير) في سبيل نقدها وشرحها وتوضيحها غير أنه كان في موقفه ذاك في الأربعينات كما كان في موقفه الآخر من مسألة الاتحاد مع مصر.. متجاوزاً للتجربة التي كانت أوعيتها

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٥٧ ـ ١٥٩).

(٢) غالي شكري ـ النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث ـ دار الطليعة ـ بيروت، ١٩٧٨ ـ الصفحة (٢٣٤).

أضيق من أن تتسع لفكر أحمد خير وشخصيته. وتفاعلت تلك المقدمات مع الاستلاب السياسي الكامل لحركات المثقفين وجنوحهم نحو الفردية، والصراعات والاستقطابات الطائفية والتعايش مع أمراض الواقع التي سكنوا في قاعها وافترشوها لحافاً وتدثروا بها غطاءً، فتحول الحزب الوطني الاتحادي إلى مشيخة طائفية أخرى مكملاً لتراكمات الإنحراف التي هيمنت على حركة المثقفين منذ البدء.. هكذا برز من قلب الوطني الاتحادي الحزب الثاني.. حزب الأقلية (المتحكمة الأولجاركية) لتبرهن هذه الأقلية بدورها على أنها «آل طيعة في يد المحرك الخفي ـ أزهري». وأدى تهريج الليالي السياسية إلى «الاعتداد الذاتي الذي مهد الطريق إلى الاستبداد والدكتاتورية». ولم يتعظ الحزب الوطني الإتحادي في السودان والذي قام على غرار حزب الوفد المصري لا بتجارب حزبي (الوطني) و (الوفد) ولا بنصائح أحمد خير، الذي ظل صامداً في تلك الصخرة على الشاطىء من بعد أن سبح مضاداً للتيار.

لقد تناول الدكتور غالي شكري (هشاشة) الطبقة المتوسطة في مصر ومداخلاتها وتعقيداتها الاجتماعية والفكرية «وهي الطبقة التي كان منوطاً بها أن تنجز مهام [الثورة الوطنية الديمقراطية]..». فكشف في دراسته عن عيوب التركيب المماثلة لمقابلها في السودان، في شكل حركات المثقفين والحزب الوطني الاتحادي الذي انتهى ليكون ممثلاً ـ في السودان ـ لهذه الطبقة المتوسطة. «فسعد زغلول الذي وصف العرب في ذلك الوقت بأنهم «صفر + صفر + صفر» كان يلخص هوية الطبقة المرشحة [لإشعال] نور النهضة و [إطفائه] في اللحظة عينها، كان يكشف [أزمة] البرجوازية المصرية مع التاريخ [ومأساة] المجتمع المصري مع النهضة.. ذلك أن الصدام بين الفكر والواقع أشعل الشرارة، ولكن «المسار» الذي باعد بين وجهي العملة (الوطنية ـ القومية، والحرية ـ العدل الاجتماعي) كان يعكس النهاية الفاجعة في مقدماتها المضيئة».

* * *

وبالرغم من أني لا ألجأ إلى المقارنات غير المتكافئة والمبسطة محاولاً طرح التجربة في إطارها الجدلي الخاص بها، إلا أنني قد سقت هذه الفقرة للدكتور غالي شكري على أمل توضيح أحد أهم مشكلات بناء الطبقة الوسطى في واقعنا المتخلف المجزأ المستعمر استعماراً مباشراً وغير مباشر. فقد أراد أحمد خير للمثقف السوداني وفي إطار حركته الحزبية الخاصة أن يقود ثورته التي تحددت معالمها في ذهن أحمد خير، بمواصفات المرحلة الوطنية الديمقراطية فعلاً.. وقد أوضح ذلك في تعريته لطبيعة الاستقلال الأثيوبي قبل الغزو الإيطالي بأنه استقلال شكلي لأنه لم يرتبط بتحول اجتماعي جذري: «ولكن الواقع الذي لا مجادلة فيه أن استقلال أثيوبيا قبل الغزو الإيطالي لم يفد الشعب الأثيوبي في قليل أو كثير، ولا شك أن الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في عهد ذلك الاستقلال ساعدت على أن تصبح أثيوبيا فريسة للغزو وضحية للاستعمار..»[1]. وفي موضع آخر «إن الشعوب في الوقت الحاضر لا يهمها زوال الاستعمار فحسب بل يهمها أيضاً وبقدر مماثل زوال [الاستغلال]. ولم يعد لكلمات الاستقلال وإجلاء الأجانب أثر في النفوس، إن لم تزاملها البرامج المحددة التي تترجم هذه المعاني إلى واقع الحياة التي تحياها الشعوب»[2].

لقد انتهت حركة المثقفين، قادة الطبقة الوسطى الناشئة في حضن تطور مؤسسات الاحتلال الإنتاجية، ممثلة في الحزب الوطني الاتحادي إلى إطفاء نور النهضة وقد كانت هي مقدمة إشعاله، فعاشت هي الأزمة التاريخية بعجزها عن تعميق منظور المرحلة الوطنية الديمقراطية في ممارساتها الذاتية. فأدت حقيقة لأن يعيش المجتمع السوداني (مأساته) مع فكر النهضة الذي بدأ منذ العشرينات. وهكذا عشنا الإجهاض في مقابل

(١) المصدر السابق ـ ص (١٦٥).

(٢) المصدر السابق ـ ص (١٦٦).

لقاء (السيدين) وإجتماعهما على ضرب المسمار الأخير في نعش حركة المثقفين.

لقد كان (الانفصام) واضحاً في حركة الوطني الاتحادي أو المثقفين السودانيين عموماً ما بين فرضيات العقلية الوطنية الديمقراطية الجديدة كثورة على التبعية للقديم، وما بين الاستسلام لمنطق القديم في الممارسة بل وتبنيه في إطار العلاقة الحزبية. وهكذا يتحول المثقف على رأس الحزب إلى (زعيم لقبيلة) وإلى (زعيم لطائفة)، وتتحول الفئة الأولجاركية إلى (حلقة حيران) هائمة في تمجيد الشيخ أو إلى وكلاء ناظر القبيلة. وهكذا افتقر الوطني الاتحادي وحركة المثقفين السودانيين التقليدية من جيل الاستقلال إلى السلاح النوعي المفارق الذي تقاتل به قوى الطائفية والقبلية. ولم يكن استمرار الوطني الاتحادي - ضمن مجمل هذه الظروف السلبية - إلا استمراراً بالدفع الذاتي الكامن في ديناميكية التطور السوداني نفسه من ناحية، وفي استظهار الأطراف الأخرى لعلاقاتها الطائفية على نحو أبقى للوطني الاتحادي جماهيريته. بل إن الوطني الاتحادي لم يستطع حتى أن يستثمر قوى الدفع الذاتي هذه فلجأ إلى تحطيمها على نحو تحطمت بموجبه كل قوى المرحلة الوطنية الديمقراطية في السودان. وهكذا تحققت نبوءة (أحمد خير) إذ لم يستطع الحزب الوطني الإتحادي أن يضمن تواصله لتنضوي تحت رايته «الأجيال اللاحقة التي نالت حظاً أوفر من الثقافة والدربة السياسية في صفوفه». فبحثت أجيال ما بعد الاستقلال عن أطر جديدة لبنائها السياسي. وكما حدث الأمر تماماً مع الحزب الوطني وزعيمه مصطفى كامل في مصر حيث أتاحت سلبياته التكوينية فرصاً واسعة للتصدي له، فإن الحزب الوطني الاتحادي في السودان قد أتاح لخصومه الطائفيين فرصاً واسعة للانتقاص منه حين أصبح لا يجسد حقيقة تطلعات قوى المرحلة التي طرحه التاريخ معبراً عنها.

هذا ما كان عليه الإطار العام لتكوين الحزب الوطني الاتحادي

وممارساته. فحكم على نفسه وعلى المرحلة الوطنية الديمقراطية في تطور السودان بالإجهاض المبكر الأمر الذي زاد من صعوبات التطور فيما بعد.

لم يكن الحزب الوطني الاتحادي هو (حزب البرجوازية الوطنية) بالمعنى الحرفي النصي لهذه العبارة ولم تكن (مهماته التاريخية) بالتالي هي مهمات (مرحلة) وطنية ديمقراطية بالمعنى الحرفي النصي أيضاً. فالحزب الوطني الاتحادي كجزء من حركة المثقفين الناشئة في مجتمع متخلف غير ديمقراطي ومستعمر، كان يعبر إلى حدود كبيرة عن تطلعات (القوى النهضوية) كما تحدد بناؤها في السياق الجدلي الخاص لتطور السودان وتطور العالم الثالث المتخلف (عموماً). وإذا كان الفكر العلمي التقدمي يعاني حتى الآن محاولات اكتشاف نمط التطور وأشكاله في مثل هذه البنى فإن تحديدات التركيب الحزبي (الطبقي) وسياق التطور العام سيتخذ فقط ـ لدى استخدامه لهذه العبارات ـ صفات مقاربة سرعان ما تحاول كشف أبعادها عبر التخصيص والتحليل الأدق وهذا ما سنأتي عليه في الصفحات اللاحقة.

لقد أقدمت حركة المثقفين السودانيين في وقت مبكر على نقد التركيبة غير الديمقراطية في المجتمع بهجومها الواسع الذي شنته على (القبلية) و (الطائفية) وكشف ارتباطاتهما بالاستعمار وواقع التخلف. فقد وجه (معاوية محمد نور) نقده العنيف للإدارة الأهلية القبلية منذ الثلاثينات من هذا القرن. فأكد على أن الإدارة القبلية كما حاول أن يكرسها «اللورد لوجارد» حاكم نيجيريا سابقاً، واللورد (ملنر) قائد بعثة تقصي الحقائق في مصر بعد أحداث ١٩١٩، إنما هدفت للقضاء على حركة المثقفين (الوطنية) بتفكيك عناصر الحركة في المجتمع الوطني والرجوع بها إلى مرحلة (الجماعات الأولى) بحيث تدار كل وحدة قبلية بواسطة زعيمها على حسب (عرفها الخاص بها) بذلك «يأمن المستعمر أن كل قبيلة وكل قرية تقريباً تساس [على حدة] لا علاقة لها بالقبيلة الأخرى إلاّ [علائق الجوار]، ولا مشاركة بينهما في الشعور أو الوحدة القومية وهذا هو النظام الإقطاعي في أبشع

صوره. وعلى هذه الصورة يصعب قيام أمة ذات شعور واحد أو مصالح مشتركة، بل ربما نتج عن ذلك التحاسد والتنافس بين هذه القبائل كما يحصل بين الأمم المختلفة»[1]. ونبه معاوية إلى أن البريطانيين يدافعون عن الإدارة القبلية «أمام الرأي العام الأوروبي، أنهم قد أعطوا السلطة لذويها وإنهم لا يحكمون هذه الشعوب مباشرة» غير أنهم في الحقيقة كانوا يسعون إلى قطع «خط الرجعة لأي حزب وطني يقوم في المستقبل». وقد أفاض معاوية في شرحه لعدم جدوى مثل تلك الإدارة القبلية باعتبارها تراجعاً عن تقاليد الحكم المركزي في السودان والذي سار على نهجه الأتراك والمهديون. وقد أوضح معاوية أن قادة القبائل في السودان لا يتمتعون (اجتماعياً) بأكثر من صفة (الأب الأكبر) و (مكانة الاستشارة) وأن تحويلهم إلى موظفين بيروقراطيين بسلطات يحميها جهاز القمع الحكومي من شأنه الإخلال بالتركيب النفسي للعلاقات داخل الوحدة القبلية. ثم أشار معاوية إلى أثر العضوية الحضارية الأكثر تطوراً التي ينتمي إليها السودانيون بحيث لا يصح أن تطبق عليهم نظم الإدارة الأكثر تخلفاً.

«ليس السودان بالشعب الإفريقي الذي [انقطعت علاقته مع العالم الخارجي] فالسودان قد اعتاد على حكم [الدولة الموحدة] وإخلاصه لا زال متيناً للحضارة الإسلامية العربية التي لا يمكن أن ترضى بحكم جهلاء خصوصاً وإن لهم علاقات متينة مع الشعوب العربية التي يتكلمون لغاتها ويأخذون عن قادتها أفكارهم عن الحكومة والقوميات. [فالوحدة العربية والوحدة الإسلامية قوية في السودان حتى بين القرويين إلى درجة العبادة]، هذا إذا لم نذكر شيئاً عن علاقاتنا الثقافية والسياسية مع مصر..».

وانتهى معاوية إلى القول:

«نرى من هذا البحث القصير أن الإدارة الأهلية التي لم يعرفها السودان

---

(١) جريدة «الجهاد» ـ العدد ٥٢٧ ـ ٢٧/ ٢/ ١٩٣٣ ـ قصص وخواطر ـ ص (٣٦).

قبل سنة ١٩٢٤، إنما هي وليدة الحاجة السياسية للقضاء على مستقبل السودان السياسي من [قبل حركة قومية مستنيرة يقودها الرأي العام السوداني المستنير] وهي أيضاً حيلة سياسية لصد المفاوض المصري في مسألة السودان بأن أصبح يحكم نفسه بنفسه..». - [كذلك انظر - الجزء الأول - الفصل السادس - تغيرات ما بعد ١٩٢٤ - مؤامرة الحكم اللامركزي].

وقد شن عدد من المثقفين معارك عنيفة ضد الطائفية على صفحات (الفجر) بحيث لا يكاد يخلو عدد من أعدادها في عام ١٩٣٧ من تناول لهذا الموضوع مع تأكيد مقابل لدور المثقف السوداني في قيادة مجتمعه.

حاولت (الفجر) من قبل أن تطوق إختراق الطائفية لوحدة المثقفين في نادي الخريجين وأن تكشف عن مضمونها الصراعي: «لست ميالاً لأعدد هنا أضرار هذه الحزبية الجديدة التي اتخذت لنفسها قناعاً رقيقاً من الدين، ولا أحسب أنه في وسع المشرفين على الحزبين أو أتباعهما أن يقولا للملأ ما هي الفوارق بين الحزبين في [العبادات] وإذا قالوا لنا أن الفوارق ليست من ناحية الدين، لكن في السياسة والاجتماع، فإننا نقول لهم بصراحة «إخلعوا عنكم هذا المسوح وتقدموا إلى الرأي العام [ببرامجكم السياسية والاجتماعية واخرجوا إلى أعمدة الصحف ومنابر الخطابة]..» - «وإذا حاول جماعة من الشبان خلق القومية السودانية وقف حجر عثرة في سبيلهم نظام القبائل الذي تنميه وتحافظ عليه الإدارة الأهلية. وزاد في ضرر ذلك النظام القبلي هذه الحزبية الدينية التي لا تقوم على قاعدة من المنطق ولا الدين ولا تتفق ومطالب العصر الحاضر، بل كل ما تمنينا به ارستقراطية دينية بغيضة تكاد تشبه الارستقراطية الدينية على عهد الكنيسة الرومانية فمن تسخير للناس ومن تعفير للجباه ومن عبث بعقول الرجال ونفوس الشباب إلى جمع المال وصرفه في التباهي بالأنوار في ليالي المولد النبوي الشريف...». واختتمت (الفجر) مقالها الإفتتاحي بقول جريء قياساً إلى مجتمع السودان في عام ١٩٣٧:

«للسيدين منا التجلة والإحترام ولكن مصلحة البلاد عندنا فوق مصلحة

الأفراد، ولهذا نتقدم للسيدين بهذا الرجاء النهائي وننتظر منهما الجواب:

«لقد سئمت البلاد هذه الحزبية غير الموجهة وقد مضت أيام الزعامة الدينية التي ترتكن على الأتباع من الدهماء الذين يرجون ثواب الآخر من غير الله. والشباب يريد منكما واحدة من ثلاث: «١» أن تعودا إلى ماضيكما وتكونا رجال دين لا هم لكما إلاّ العبادة وأن يأتي إلى زيارتكما من يؤمن في صلاحكما ويريد التقرب بكما إلى الله وأن تهدياه سواء السبيل وبهذا تبتعدان عن ميدان الخدمة العامة فيستطيع الشباب أن يعمل لصالح بلاده وفق ما يريد دون أن يصطدم بكما. أو: «٢» أن توحدا صفوفكما وتنبذا هذه الحزبية وتعملا في صف واحد ويشد أزركما الشباب المثقف حتى تعملا لخير البلد.. «٣»: وإن أبيتما إلاّ الحزبية فنرجو منكما أن تخلعا عنكما مسوح الدين وأن تكونا زعيمي أحزاب سياسية واجتماعية وعند ذلك نرجو منكما أن تصدرا للناس برامجكما السياسية والاجتماعية لينضوي تحت لواء أحد الحزبين من يؤمن في برامجه وينضوي تحت لواء الثاني من توافقه برامج الثاني. ونطلب منكما أن تخرجا للناس على أعمدة الصحف ومنابر الخطابة، وبهذا يستطيع أن [يزاحمكما على الزعامة من يجد في نفسه الكفاءة لذلك. هذا ما نطلبه منكما، فإذا أجبتما على سؤالنا كنتما عند حسن ظننا بكم وإن أبيتما إلاّ التمادي في هذه الحالة الحاضرة فليس أمامنا إلاّ أن نعمل ما نراه في صالح البلاد..»[١].

كان الهجوم على الطائفية جريئاً وعنيفاً رغم القلة العددية للمثقفين السودانيين في ذلك الوقت، وبالرغم من أن الجسور كانت تمتد من قادة الطوائف إلى كبار زعماء الخريجين في النادي، إلا أن السيدين كانا ينظران بقلق عميق إلى تلك التيارات الصاعدة مما أكد لديهما مستقبلاً وبعد عشرين عاماً أي في عام ١٩٥٦ أن التعاون مع حركة المثقفين لا يعني سوى

(١) مجلة «الفجر» ـ العدد (٧) ـ ١٩٣٧/٦/١ ـ ص (١٩٣ ـ ١٩٦).

نهايتهما التاريخية. وقد تقرر الهجوم لدى لقاء السيدين في ١٩٥٥/١٢/٤ غير أن (الوطني الإتحادي) المتمخض عن حركة المثقفين لم يكن هو مجموعة (الفجر) الصلبة ولا كان في صلابة (أحمد خير).

التجربة المتراجعة:

كيف حدث أن حركات المثقفين التي تبلورت في اتجاهات سياسية مختلفة توحدت في عام ١٩٥٣ على يد صلاح سالم في الحزب الوطني الإتحادي جاءت دون مستوى النضج والوعي الذي نجده لدى مجموعة (الفجر) ومن قبلها مجلة (النهضة) تتوقف في الثلاثينات؟ هل يتقدم الوعي أم يتأخر؟.

إن المشكلة الكبرى تظل في أحد جوانبها كامنة في ذلك (الانقطاع الفكري) الذي حال دون تواصل روح الثلاثينات النهضوية.. مجلة (النهضة) تتوقف في نهاية ١٩٣٣ من بعد موت صاحبها (محمد عباس أبو الريش)، الذي استنفد كل طاقته لإصدارها فمات صغيراً وماتت من بعده (النهضة). وكذلك مجلة (الفجر) التي لم تدم أكثر من ثلاث سنوات (١٩٣٤ ـ ١٩٣٧) وأيضاً توقفت من بعد وفاة (عرفات محمد عبد الله) وهو في ريعان الشباب. وكذلك كان موعد القدر سريعاً مع (معاوية محمد نور) و (التجاني يوسف بشير). فما بقي من بعدهم للسودان سوى طوال الأعمار.

فإذا استثنينا عامل الموت المبكر الذي كاد أن يشبه القاعدة بالنسبة لطلائع المبدعين في الثلاثينات، فهل لنا أن نقول أن أولئك النفر في (النهضة) و (الفجر) قد كان يجسد في موافقه نوعاً من (الإرادة الذاتية) غير التاريخية في تجاوزها للظروف الموضوعية التي حكمت تجربة التطور السوداني؟ وهل يعتبر البكاء أو التباكي عليهم كنوع من إسقاط الحاضر على الماضي تعلقاً بأهداب مثالية قفزت إلى خارج واقعها التاريخي، فصارعت (الأسياد) وقد أناخت الطائفية بكلكلها في بهيم الليل السوداني؟ وحاربت القبلية وقد أردفت أعجازها وتسربل بها الواقع؟ هل يمكن الوصول إلى هذه النتيجة لنشرح ونفصل أسباب انقطاع ذلك الفكر النهضوي الطليعي منذ الثلاثينات؟

لعل البعض يمكن أن يجد تبريراً لانقطاع فكرنا النهضوي في عدم توافر قاعدة اقتصادية ـ اجتماعية مواكبة لذلك الفكر في سودان الثلاثينات، بحيث تدعمه بشروط التواصل المادي في إطار مجتمع مُستعمرٍ ومتخلف وغير ديمقراطي يعيش علاقات التجزئة والتفتت.

ربما يبدو هذا التبرير مقبولاً من وجهة (منطقية) عامة، غير أنه لا يسعنا أن نرتهن (وعي) الثلاثينات بشروط محلية صرفة، فقد كان ذاك الجيل ـ كما هو جيل النهضة العربية عموماً ـ ثمرة ذلك التفاعل الجدلي المعقد، الذي تم بين (الأنا) المحلي و (الغير) الأوروبي والذي حمل إلى العالم كله حضارة عالمية جديدة. فانقطاع التواصل الفكري لا يتم في هذه الحالة إلا بالإنقطاع عن هذا التفاعل الجدلي الحضاري المتسع الدائرة والمتنوع النتائج الفكرية. وهذا ما لم يحدث على الأقل لاستمرار وجود العنصرين، المثقف والحضارة الأوروبية. ثم أن الإحتلال، والطرف البريطاني منه بشكل خاص، قد أنبت في السودان مؤسسات جديدة وبالذات مشروع الجزيرة لإنتاج القطن الذي ضم عدداً هائلاً من الفلاحين ضمن نظام الري الحديث كما أنبت قطاع النقل الحديدي الذي ربط السودان بشبكة مؤثرة، أدت لا إلى تطوير بعض المناطق تلقائياً، بل وإلى إيجاد مدن فعلية تكثف فيها الوجود العمالي وأعداد كبيرة من المثقفين السودانيين في مختلف حقول الخدمات العامة كعطبرة (مدينة الحديد والنار) وبورتسودان (الثغر). عدا المحطات الجانبية التي سرعان ما تحلقت حولها بعض القرى ذات الأشكال الحديثة.

إن إستمرارية التفاعل بين المثقف السوداني والغير الأوروبي عبر وسائط متقدمة في القاهرة وبيروت، وعبر التفاعل المباشر مع أوروبا نفسها من جهةٍ، بالإضافة إلى نمو قاعدة حديثة للانتاج الزراعي وقطاع النقل من جهة أخرى، قد شكلا أساساً مادياً لتكريس فكر النهضة واستمراريته. وقد لاحظنا في أثناء عرضنا لأحداث ثورة ١٩٢٤ كيف أن قوتها قد اعتمدت

أساساً على صغار الموظفين والعمال والجنود. بل شددنا على تلك الجهود التنظيمية النقابية البارعة التي أبداها (علي أحمد صالح) الذي عمل كاتباً بمخازن فكتوريا بعد تخرجه من الدراسة الوسطى (الصف الثامن). كما لاحظنا أن العمال في (عطبرة) قد قادوا تظاهرات عنيفة وأتلفوا العديد من الآلات في ورش الصيانة، وكيف التحق بهم عمال المحطات. بل قد شهدنا صالح عبد القادر وقد نُفي إلى (بورتسودان) وهو يقود تظاهراتها التي ضمت عمالها وإدارييها من صغار الموظفين، وتُوجت بإضراب موظفي البريد والبرق لمنع إرسال برقيات الحاكم البريطاني هناك إلى رئاسته في الخرطوم.. فما هو إذن مصدر الانقطاع عن التواصل؟.

يعود الأمر في تقديري إلى ناحيتين أساسيتين:

الناحية الأولى: وهي أن قطاعات كبيرة من المثقفين قد امتدت يدها بسرعة، من بعد منعكسات اتفاقية ١٩٣٦ في مصر ظناً منها باقتراب موعد الاستقلال، إلى اليد الطائفية الممدودة. وهذا ما سبق لجماعة (الفجر) أن حذرت منه بوضوح. ولعل مما ساعد على ذلك الارتماء السريع في أحضان الطائفية. إن قيادتي الختمية والأنصار كانتا في حالة إنقسام وصراع مما أوهم البعض من المثقفين بإمكانية (إستغلال) الطرف الطائفي المقارب له. زيادة على أن بعض المثقفين كان ميالاً منذ البدء للتعاون مع الطائفية. ونستشهد في هذا السياق بمقالة كتبها (يحيى الفضلي) إلى مجلة الفجر حيث انتقد فيها دعاة عدم التعاون مع الطائفية، ومشيداً بالسيد عبد الرحمن المهدي، ومعاهداً إياه على الولاء «هذا عرض سريع ومقتضب لتلك الدوافع التي دفعت بي إلى حيث أنا اليوم من السيد عبد الرحمن المهدي ولا أزعم أني ذكرت كل شيء فلا بد أن يكون قد فاتني شيء كثير لهذا الإسراع الذي كتبت به هذه الصحائف. فإن [وجد أصدقائي فيها ما يبرر موقفي فهذا ما قصدت إليه]. وإلا فليكفهم عهد الله وميثاقه على أن تظل علائقي نامية متصلة بالسيد عبد الرحمن المهدي ما بقي هو عاطفاً حدباً على هذا الشعب قريباً من أزماته

عاملاً لإصلاح حاله. اللهم فاشهد..»[1]. وقد تصدى أحد مثقفي تلك الفترة (الهادي العمرابي) بروح قوية لمحاولات تبرير تعاون (يحيى الفضلي) مع الطائفية: «ولقد انتهى الناس من زمن بعيد إلى [فهم الأشياء على أصولها] ولن يغير من فهمهم لها كتاب يقرأ أو خطب تقال وقصائد تنشد» ونحى على (الفضلي) بالقول: «أما وقد ظهر أمره وانكشف سره وبان غرضه فما أظنني بحاجة إلى تنبيه الناس إلى تفاهة ما احتواه الكتاب من [لف وهذيان وغموض وولاء، ما أظهر أسبابه وأوضح معللاته وأشأم بواعثه]...»[2].

لم تستطع حملات (الفجر) أن تمنع المثقفين عن الاستقطاب الطائفي، بالذات وقد تأججت حرارة الساحة السياسية من بعد اتفاقية **١٩٣٦** ونذر الحرب العالمية الثانية، فاستنفذت كافة طاقات المثقفين في صراعات الولاء والخصومة والسياسة فماتت (مجلة الفجر) دون أن يلتفت إليها أحد، وسارع الكثيرون بقليل ثقافتهم إلى دنيا السياسة.

والناحية الثانية: وهي أن حركات المثقفين وقد تحالفت مع الطائفية، فقد وجدت لدى قادة الطوائف (شعبية جاهزة ومتسعة) أغنتهم عن أسلوب حركة اللواء الأبيض في التوجه إلى قطاعات العمال وصغار التجار والجنود والموظفين وبعض الفلاحين من ذوي الوعي الناضج نسبياً. فانهار (التحالف الضمني الجنيني) بين المثقفين والفئات العمالية والشعبية الحديثة التكوين والجنود.

صحيح أن نوعاً من عدم تواصل الارتباط بين المثقفين وتلك القواعد العمالية والفئات الشعبية المدينية، قد حدث نسبياً بعد تصفية ثورة **١٩٢٤**. والتي كانت رمزاً لذلك (التحالف الضمني الجنيني) غير أن كتابات (النهضة) و (الفجر) وبالذات عن (الاشتراكية) وتجارب الحركات العمالية

---

(١) مجلة «الفجر» ـ العدد (٩) ـ ١٩٣٧/٧/١ ـ ص (٢٨١).

(٢) مجلة «الفجر» ـ العدد (١١) ـ تاريخ ١٩٣٧/٨/١ ـ ص (٣٥٢).

ومناقشاتهم حول تحرير الإنسان والمجتمع، كانت تشق مجاري للابقاء على حرارة الصلات بين هذه القوى الناشئة، مبشرة بتحالف جديد ضمن ظروف مستقبلية بحيث يشكلِ المثقفون الوطنيون مع تلك الفئات الشعبية المدينية الواسعة ومع عمال النقل ومزارعي الجزيرة [تحالفاً وطنياً ديمقراطياً حقيقياً]. غير أن استلاب المثقف لمصلحة النضال السياسي في الإطار الطائفي إعتماداً على قواعد الطوائف قد أجهض هذا التحالف الضمني الجنيني على نحو مبكر.

صحيح أن دراسات (الفجر) الاشتراكية كانت (إصلاحية) إلى حد كبير ولكنها كانت تعكس روحاً مندفعة باتجاه (محاولات فهم) جديدة [لأثرِ الاقتصاد في المجتمع]، وتوظيف هذا الفهم ضمن وعي اجتماعي أكثر تحديداً لا يلبث أن يندفع مستقبلاً باتجاه حاجاته العلمية. فقد كتبت (الفجر) عن (روبرت أوين)[١] أحد أعمدة النظام التعاوني، وعن الحريات، وضمان حقوق الإنسان[٢]. ثم تطورت كتاباتها لتتناول ظاهرة (البؤس) وتوزيع الثروة، والطبقات المنتجة المحرومة، وغير المنتجة المرفهة، وتطرقت إلى حقيقة (النظام الرأسمالي) وانتقدته وشنت هجوماً على (الماركسية الهدامة) من بعد أن عرضت أفكارها[٣]. غير أن الكاتب نفسه (عبد الرؤوف فهمي سمارة) بعد سنتين كان أكثر اعتدالاً في فهمه للاشتراكية في دراسته (لمحة عن الاشتراكية)[٤] التي صادفه فيها حظ أفضل في الفهم والطرح.

لقد كرست جماعة (الفجر) جهداً واضحاً لاستيعاب الأفكار المعاصرة وقتها حول بناء المجتمع ومشكلات الإنسان وقضايا الاشتراكية ـ في إطار

(١) العدد (١٣) ـ ١٩٣٤/١٢/١ ـ ص (٥٧٥) ـ مجلد (١).
(٢) العدد (١٤) ـ ١٩٣٤/١٢/١٦ ـ ص (٦٥١) ـ مجلد (١).
(٣) العدد (١٦) ـ ١٩٣٥/٢/١ ـ ص (٧٢٨) ـ مجلد (١).
(٤) العدد (١) ـ ١٩٣٧/٣/١ ـ ص (٨) ـ مجلد (٣).

النفس الإِصلاحي العام ـ فإذا كان لنا أن نقول أن ثورة **١٩٢٤** قد ولدت عن بدايات أدبية ثورية وفكر سياسي عام، سرعان ما اندمج بالفئات الشعبية في تحرك ثوري، فإننا نقول أن جماعة (الفجر) التي لم تتحول إلى (حركة شعبية) بالمعنى الأول، قد حاولت ضمن منظورها الخاص أن تسد ثغرة مهمة في البناء الفكري العام لتلك الفئات الوليدة. وقد ركزت جهدها على بناء المثقف السوداني نفسه. غير أن ذلك التركيز لم يمنع أولئك المثقفين من مد الجسور إلى القوى العمالية ودفع حركتها التي نشأت على نهج مقارب لحركة الخريجين بتبنيها لأسلوب (الأندية). وقد وجهت (الفجر) كلمة إلى العمال بمناسبة تأسيس ناديهم منوهة فيها بما يجب على العمال أن يراعوا من واجبات «حتى لا يتطرق لوليدهم الجديد الوهن منذ نشأته الأولى». وقد لاحظت (الفجر) في عام **١٩٣٧** أن[1] «من يهمهم الأمر قد نفضوا أيديهم أو كادوا عن مدها بالمساعدة ومن كان [على علم بدخائل الأمور] فلا يسعه إزاء ما يرى من تضحيات أفراد اللجنة القائمة الآن الشخصية إلاّ أن يقف حائراً مشدوهاً حينما يفكر في أن (رؤوس العمال) وممثلي هيئتهم في مصالح الحكومة ودور التجارة يقفون موقف نيرون من روما المحترقة، في هذا الظرف العصيب». ثم تنحي الفجر باللائمة على أولئك الذين لم ينظروا إلى نادي العمال نظرتهم إلى نادي الخريجين مشيرة إلى التبرعات التي كانت ترد من مصر لدعم النادي العمالي الوليد: «والذي يدور بخلدنا الآن ونحن نسطر هذا وأخبار التبرعات كبيرها وصغيرها ترد إلينا من القطر الشقيق أنه كيف تجاهل كبراء البلد وأغنياؤه منشأة كنادي العمال لها ـ كما نظن ـ نفس الحق في المساعدة كنادي الخريجين وغيرهما. . . أيها العمال. . رؤساء ومرؤوسين، إنه لمن العار عليكم وعلى هذا البلد أن يقبر وليدكم في مهده وأنتم تنظرون. ولقد قيل (ما حك جلدك مثل ظفرك) فتكاتفوا لتقويمه وابذلوا قصارى جهدكم وكان الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه».

---

(١) العدد (١٠) ـ ١٦/٧/١٩٣٧ ـ ص (٢٩٤) ـ مجلد (٣).

ذلك كان الموقف على صعيد التحالف [بمعنى مجاز] الشعبي بين المثقفين وفئات العمال إلى عام ١٩٣٧، غير أنه لم يتواصل بعد تحول المثقفين إلى شعبية الطائفية المتسعة الجاهزة، فانهارت أسس الحلف ـ الذي كان جنينياً ـ بتحول المثقفين إلى أطر الولاءات التقليدية. فانعزلوا بذلك عن أكثر قوى المجتمع تنظيماً وقدرة على التحرك. وهكذا انتهى في الخمسينات ما بدأته جمعية اللواء الأبيض في العشرينات وما تواصلت به (الفجر) في الثلاثينات.

بالرغم من أن (جماعة) الفجر لم تتحول إلى (حركة) شعبية وفق مبادئها الوطنية، ومكافحتها لأشكال العلاقات غير الديمقراطية في المجتمع إلا أنها كانت تعد العدة لمثل هذا التحول. فهي قد ابتدأت (أدبية) ثم تحولت إلى (سياسية) ثم طرحت (دعوة عامة) إلى (مبادئها) وقد حملت تلك الدعوة بذور التحول إلى عمل شعبي واسع بقيادة المثقفين وبمعزل عن ولاءات التجزئة الطائفية والقبلية وعلاقات التخلف. طرحت[1] جماعة الفجر حطة التحول على النحو التالي:

«ولعل خطة الفجر ومبادىء الفجر، وقد جاهد في تدعيمها طيلة حياته في عهديه الماضي والحاضر [قد تركزت في النفوس] وشاعت في جوانب المجتمع. . . وإلى هنا انقطع شوط من أشواط الجهاد المديدة وحق علينا أن نبدأ شوطاً آخر بنفس الصراحة والنزاهة والإخلاص. ولا نأمل كذلك أكثر من أن يصيخ الناس أسماعهم لنا وهم أخيار في تقدير ما نقول.

«وهذا الشوط الجديد الذي نحاول بدءه قد أملته علينا الحوادث واقتضته الظروف ذلك أن [البلاد تستقبل عهداً جديداً يتطلب جهاداً (عنيفاً) بأسلوب الزمن ورجال [الجيل]. إن هذا الطور الذي دخلت فيه البلاد هو [الطور الذي تتكون فيه فإما صارت لقمة سائغة تخطفها الطير من كل فج

(١) «الفجر» ـ عدد (٩) ـ ١٩٣٧/٧/١ ـ مجلد (٣) ـ ص (٢٦٠).

وإما أصبحت قوة دافعة كالحديد أو أشد بأساً]. ولن يقوى العود الذاوي ولن تقوى النفوس الشائخة والعزائم المريضة على ما نحن قادمون عليه. وإذن [فالشباب وحده] هو ملجأ البلاد وملاذها...».

وواصلت جماعة (الفجر) دعوة التحول لإيجاد حركة مستقلة عن القبلية والطائفية بقيادة المثقفين (المستنيرين) وقد لخصت مبادىء التحرك الجديد في:

١ ـ خلق وتحريك الشعور القومي والقضاء على سلطان القبيلة.

٢ ـ محاربة (الحزبية): أي [الطائفية].

٣ ـ السعي للحكم الذاتي بغض النظر عن تقرير السيادة.

٤ ـ مقاومة الإدارة الأهلية في شكلها الحالي إذ أنها لا تؤدي للحكم الذاتي.

٥ ـ المطالبة بالمكان الأول للسودانيين.

٦ ـ إيجاد نظام للتعليم كامل وصحيح.

وإذا جذبت هذه المبادىء بعض الشباب فكونوا [جبهة مستقلة] فإن القائمين بأمر هذه المجلة لن ينكروا وجود مثل هذه الجبهة [لا ولن يتملَّصوا من مسؤولية حزب كهذا]..[١].

وقد أثارت دعوة الفجر ثائرة الموالين للطائفية فانطلق بعضهم ليقول «إن هذه المجلة معروفة بعدائها للحزبية وبمناداتها لسحقها ولكن هذه المناداة ستتمخض عن [جبهة ثالثة] تحارب الجبهتين الحاليتين. وإذا قدر لهذه الجبهة أن تظهر في الوجود فإنها ستكون من عنصر [الطبقة المستنيرة التي لا تؤمن في الحزبية] غير أنها لن تفلح في إخماد نار الحزبية ولن تستطيع أن تبني على أنقاضها وحدة قومية»[٢]. وقد غالى بعضهم من أنصار

---

(١) مجلة «الفجر» ـ عدد (١٠) ـ مجلد (٣) ـ تاريخ ١٦/٧/١٩٣٧ ـ حديث الفجر ص (٢٨٩ ـ ٢٩٢).

(٢) المصدر السابق ـ ص (٢٥٠).

الطائفية، فشكك في أن لمدرسة الفجر ارتباطاً ما بالسلطات الإنكليزية بهدف التشويش على حركة المثقفين واستقلاليتها. غير أن ذلك الاتهام لم يحد كثيراً من تطلعات الفجر للتحول إلى حركة وطنية ديمقراطية مستقلة عن الطائفية. وقد اتخذت جماعة الفجر أسلوباً تدرجياً قائماً على إعمال الفكر والمناقشات لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المثقفين لدعوتها: «ولذلك قصدنا أن نجس نبض النتائج التي حصلنا عليها. وقصدنا إلى شيء آخر ذلك أن تتسع دائرة الأسرة فتبلغ المئات والآلاف وآلاف الآلاف. ثم تكون هذه الأسرة [النواة الأولى لكتلة الشباب الحر الجريء] الذي لا تهدأ نفسه ولا يطمئن قلبه ولا يرتاح ضميره إلاّ في [حلبة الجهاد إلى أن تتبوأ بلاده مقعدها بين أمم الأرض]... ولمثل هذا نقول أن المجلة ستعمل على أن تكون بحق معبرة عن آراء أعضاء أسرتها وليس معجزاً أن نجد الوسيلة لجمع الآراء وتمحيصها وجعلها دستوراً يتحدد حسب تطورات الزمن وأحداثه. إلى أن يصبح (عقيدة عامة) ثم (رأياً عاماً)»[1].

كانت تلك مقدمة التحول التي سرعان ما أجهضت بعد تلاشي المثقفين في بحار الطائفية ومدها، إما استجابة للواقعية (الموضوعية) أو الواقعية (الانتهازية). وقد حاولت (الفجر) أن تواجه ذلك التلاشي بكل أنواع التعبئة الفكرية الممكنة حتى أنها مضت لإدانة المثقف السوداني نفسه «فإذا التفتنا للبحث عن المسؤول عن هذه الحزبية [الطائفية] فإني أصرح بأن المجرم الأول في هذه الجناية هو نحن معشر الخريجين!! نعم نحن مجرمها الأول أشعلناها ثم قدمنا أنفسنا لها وقوداً، فكانت ضراماً يلتهم من مصالح البلد بغير حساب. ولن تعجز عن إثبات إدانتنا وقائع التاريخ».. «فعلى الخريجين عموماً وليس فريق منهم دون فريق وعلى المسؤولين من المشتركين معهم أن يكفروا عن هذه الجريمة أو هذه الحزبية التي منوا البلاد بآثامها». وقد ركزت (الفجر) بشكل خاص على رد ظاهرة تغلغل

(١) مجلة «الفجر» ـ العدد (١٠) ـ مجلد (٣) ـ تاريخ ١٩٣٧/٧/١٦ ـ ص (٢٩٣).

الطائفية في صفوف الخريجين إلى سيطرة الكهول والشيوخ من الخريجين الذين تغلغلت الحزبية[1] بجذورها في «صدورهم إلى حيث يصح أن تبقى مستعصية على كل مجهود لإِخراجها». وقد شددت الفجر على إمكانية (التفاهم) وليس (التبعية والتحزب) في علاقة المثقف مع القيادات الطائفية الدينية، شريطة أن تحصر هذه القيادات في حدود مهماتها الدينية فقط وألاّ يسمح المثقفون لها بالسيطرة عليهم. «وعلى الشباب أيضاً أن يعترفوا بالواقع وألاّ يجحدوه. وهو أن [لكل زعيم ألوفاً تأتمر بأمره وتعمل طوع إشارته] وأن الحكومة [معترفة بزعامته اعترافاً لا يراد عليه دليل]. يجب ألا ينسى الشباب إننا في بلد نسبة المتعلمين فيه أقل من ٣٪ فهو بلد [الجهل الغاشي والأمية المطبقة]. وشعب هذا حاله [لا يمكن أن تثيره وتقوده غير الزعامة الدينية] وعلى هذا فإن التفاهم ـ ولا أقول التبعية والتحزب ـ خير وسيلة للإِستفادة من انقياد العامة واعتراف الحكومة.. يجب أن يكون في الحياة متسع للجميع فتبقى هذه الزعامة دينية صرفة فلا تمس بمصالح البلد اقتصادياً أو سياسياً»[2].. «أما واجب الشباب نحو نفسه فهو التثقيف والتنظيم، وعلى الشباب المنضوين تحت لواء نادي الخريجين اليوم أن يبدأوا العمل ليكونوا من أنفسهم لجاناً متطوعة تجنّد الشباب والشباب فقط لاحتلال النادي إحتلالاً تاماً على مبدأ الاتحاد ومناوأة الحزبية». ومضت (الفجر) في الحديث عن خطر الطائفية وأفاضت في تحليل ظاهرة «الوثنية» وكيف أن الإسلام والمسيحية يقومان في أساسيهما على «تحطيم الأوثان» وأشارت إلى حصيلة الأمر الواقع في السودان بقولها: «فإنه على الرغم من

---

(١) تستخدم (الحزبية) هنا دائماً بمعنى التحزّب لإِحدى الطائفتين، الختمية والأنصار، وقد أشار (أحمد خير) في كتابه (كفاح جيل) إلى سيطرة كبار الخريجين على قيادة المؤتمر كما سبق أن عرضنا له مفسراً الأمر بأنه يرجع إلى (تقاليد البيئة التي تقضي بتقديم ذوي السن أم لبقية من الثقة في الكبار).

(٢) مجلة «الفجر» ـ المصدر السابق ـ (مصالح البلد في أتون الحزبية.. فكيف ننقذها) ـ ص (٣٠٥ ـ ٣٠٨).

أن النفس العربية جبلت على الحرية والاستقلال فقد أفلح الجهل المطبق في إخضاعها لمطامع بعض ذوي الفطنة والذكاء. كما أن الحزبية المضللة، أو العصبية القبلية، أو مجرد الحقد والبغضاء قد [هوت حتى بالعقل المثقف بعض الشيء إلى الخضوع لمن هم دونه تثقيفاً وإن فاقوه مطامح من كل متزعم باسم الدين أو العشيرة..].

ولم تلبث (الفجر) أن نعت نفسها بعد قليل، فقد جنحت السفينة على الشاطىء في ليلة إعصار مظلمة فتحطمت ألواحها وتفرقت في ظلمات بعضها فوق بعض، إستعمار وطائفية وقبلية وحتى إذا ما انبلج الصباح كانت الألواح تطفو على موجات التمزق لا تملك من أمرها شيئاً.

من تراجع المثقفين إلى مأزقهم التاريخي:

بإجهاض تلك التجربة وصلت حركة المثقفين إلى (مأزقها التاريخي الحقيقي) فكفت عن التواصل كحركة مثقفين منفتحة على الفكر العالمي المتقدم، وكفت عن التماسك الذاتي متلاشية في بحار الطائفية. وفقدت جسورها الممدودة إلى الفئات الشعبية الحديثة من عمال وفلاحين وموظفين وجنود وصغار التجار وشغيلة المدن. لقد خسرت حركة المثقفين هذه الفئات في اليوم الذي خسرت فيه نفسها وكانت المحصلة فيما بعد الثلاثينات:

أ ـ انقطاع عن التواصل الفكري والانفتاح على العالم المتقدم، وانحدار نحو أدنى مستويات الوعي. وبهذا أجهض دور النظرية في الممارسة.

ب ـ انقطاع ما بين المثقفين والقوى الاجتماعية الحديثة من الفئات الشعبية الصاعدة، وبهذا أجهض التحالف الجنيني بين المثقفين وهذه الفئات الاجتماعية ذات التوجه الديمقراطي. واستبدل بتحالف مع جماهير الطائفية ذات القواعد المتسعة.

ج ـ تنامي العناصر السلبية في تكوين المثقف السوداني بعد إجهاض نموه الفكري وإجهاض تحالفاته الشعبية الجنينية، بحيث تحول في النهاية إلى بناء طائفي بزيّ غربي حديث وفاقد القدرة على التحدي.

فماذا بقي بعد ذلك لحركة المثقفين سوى أن تلد ظاهرة هي (الوطني الاتحادي) عقيمة التكوين وفاقدة للدور التاريخي وعاجزة عن الاستمرار، فحتى إذا ما اتحدت في وجهها الطائفية وتشابكت أيدي السيدين في ٤/ ١٢/ ١٩٥٥ سقطت من على (عرشها).

كان تكوين الوزارة الإئتلافية في ٢/ ٢/ ١٩٥٦ من كل الأحزاب ومن بعد لقاء السيدين، مقدمة فعلية لإِجهاض الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان. ولم يستطع الحزب الوطني الاتحادي أن يبرز كقوة مضادة لتلك الردة العنيفة، بل لم يدرك أبعادها التاريخية نتيجة لأسس تكوينه التي حللناها بإسهاب. فقد استجاب للأمر وكأنه نزاع بين [زعامة] أزهري و [زعامة] السيدين. والأخطر من ذلك أن الحزب الوطني الاتحادي قد كان يقود معركة سافرة ضد قوى الثورة الوطنية الديمقراطية التي كان يجب أن يتعزز بها في نضال ضمن مجتمع متخلف وغير ديمقراطي.

فنتيجة لاعتمادها (الكلي) في فترة سابقة على جماهير الطائفية ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة ونتيجة لغياب وعيها التاريخي، بدورها الذاتي كرأس للحركة الوطنية الديمقراطية، فقد حادت حركة المثقفين ـ ممثلة في الوطني الاتحادي ـ عن تركيز علاقاتها بالقوى الاجتماعية الشعبية الحديثة ممثلة بالعمال والفلاحين. أهملت ذلك التحالف الجنيني الضمني الذي كرسته حركة اللواء الأبيض في العشرينات، وتجاوزت عن تجربة مدرسة الفجر، وانصرفت بثقلها إلى الطائفية فتاهت الحركة العمالية وشقيقتها الفلاحية، ومضت في تيهها تبحث لنفسها عن (قيادة) وعن (نظرية) تعوضها عن أولئك الذين أجادوا رباط العنق واستسلموا لجماهيرية الصوفية الأكثر حشداً والباقية دوماً رهن الإشارة.

ميلاد الحركة الديمقراطية وبدايات الحزب الشيوعي:

إذا كانت حركة المثقفين قد نشأت كمولود طبيعي للمؤسسات التعليمية المحدثة التي أقامها الاستعمار لتخريج كادره الإِداري من الوطنيين،

فإن حركة العمال والفلاحين قد نشأت كمولود طبيعي لمؤسسات الانتاج الزراعي الحديث وقطاع النقل الحديدي ومرافق الخدمات الحكومية العامة وما ارتبط بها من مرافق تكميلية.

كان قطاع النقل الحديدي هو المنشأة الأولى التي أسستها إدارة الاحتلال، بل إنها قد امتطتها في طريقها من مصر لغزو السودان في عام ١٨٩٦. وقد بدىء في مد الخط الحديدي منذ مارس (آذار) من ذلك العام ليصلِ إلى (كرمة) في مايو ١٨٩٧ ثم ليعبر صحراء النوبة وصولاً إلى (أبو حمد)، وليتفرع بعدها في السودان شرقاً وغرباً. ويبلغ مجموع طول خطوط السكة الحديدية الآن حوالي (٥٤٠٠) كيلومتر عدا خطوط مشروع الجزيرة الداخلية[١]. كما تتبع هذه الخطوط الحديدية خطوطاً نهرية مجموع أطوالها حوالي (١٧٢٢) كيلومتراً. وقد تطورت مدينة (عطبرة) في شمال السودان كمجمع لورش الصيانة العديدة الأغراض، كما جعلت لإِدارة السكك الحديدية فضمت بذلك تجمعات ضخمة من العمال والمثقفين. كما أدى تطور قطاع النقل إلى تطوير (بورتسودان) كميناء للسودان مما أوجد قوة عمالية جديدة في تلك المنطقة من شرق السودان. ذلك عدا عمال المحطات المتناثرة على طول امتدادات الخط الحديدي.

من هنا يتضح لنا أن بواكير القوى العمالية قد نشأت في المناطق النيلية الشمالية حيث كان الوعي العام أكثر تطوراً بالقياس إلى مناطق السودان الأخرى. وقد كان العمال في غالبيتهم من أبناء قبائل النيل الشمالي حتى أننا نجد أن مهنة صيانة الخطوط الحديدية في حال تعرضها للقطع بسبب الأمطار وغيرها كانت وقفاً إلى حد كبير على أبناء قبيلة (الرباطاب) وقد عُرفت تلك المهنة (بالدريسة).

---

(١) دراسات وبحوث أركويت الثاني ـ طريق السودان نحو الاكتفاء الذاتي ـ ١٩٦٧ ـ جامعة الخرطوم ـ معهد الدراسات الإضافية ـ ص (٤٧٧) من موضوع (أهمية المواصلات للتخصص الإقليمي في السودان) ـ إعداد ـ الأستاذ مصطفى خوجلي.

نتجية لتلك النشأة نجد أن قوى العمال كانت تدين في غالبيتها بالولاء للطائفة (الختمية) وللاتجاهات (الاتحادية) التي كانت تعبر حضارياً وسياسياً عن النزعة المتوسطية لشمال السودان. وقد اتضحت لنا هذه الإنتماءات بشكل واضح في تحرك (عطبرة) المؤيد لثورة ١٩٢٤ التي تجلت فيها بوضوح النزعة الاتحادية المتوسطية. بذلك شكلت قوى العمال منذ البدء رصيداً حياً للحركة الوطنية في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني وفي ميولها الوحدوية مع مصر.

نشأة العمال قبل الرأسمالية الوطنية:

لقد سبقت نشأة القطاع العمالي في السودان نشأة البرجوازية نفسها، وبالتالي فإن [نموها الاجتماعي ووعيها بذاتها لم يتحدد عبر تناقضها مع القوى البرجوازية السودانية بل تحدد بصراعها مع (المخدوم) في الشكل المركزي لدولة الاحتلال] فتدامجت القضايا (المطلبية) مع القضايا (الوطنية) في مواجهة المخدوم الاستعماري.

لم تكن قوى العمال قد كونت وعياً بذاتها ولذاتها عبر مسيرتها الطويلة في النمو، بل ظلت رصيداً حيوياً للحركة الوطنية في اتجاهها العام وعنصر استجابة فورياً وعفوياً لمبادراتها في (الخرطوم)، وفي هذا الإطار كان تجاوب العمال مع ثورة ١٩٢٤ ومن ثم تفاعلهم مع حركة مؤتمر الخريجين وأحزابه الاتحادية وبالذات من بعد لقاء السيد علي الميرغني بتلك الحركة في عام ١٩٤٣.

وبالرغم من أن اللقاء بين الميرغني والخريجين الاتحاديين، قد أنضج إلى حدود كبيرة علاقات المثقفين بالقوى العمالية ـ التي كانت مهيأة بحكم تركيبها واتجاهاتها للانفتاح الكامل عليهم ـ إلا إن حركات المثقفين لم تحاول المساهمة الجادة في تطوير القوى العمالية، بل اكتفت كعادتها(بواقع الحال) أي اتجاهات العمال الوحدوية والمضادة للاستعمار وفي إطار ولائهم الطائفي للسادة المراغنة. وهكذا تأخر انبلاج الفجر الذاتي للحركة العمالية

بانتظار ذلك الحدث الذي يثير فيهم وعيهم بتميزهم كعمال وبوضعهم الاجتماعي المحدد.

لم يكن إنشاء نادي العمال في الخرطوم ليماثل نادي الخريجين في عام ١٩٣٧، هو ذلك الحدث المثير للعمال باتجاه الوعي الخاص. فقد كان ذلك النادي في (الخرطوم) ولم يكن في (عطبرة) حيث الكثرة والقاعدة. جاء الحدث التاريخي المثير محمولاً على أكتاف مناخ نضالي ثوري حاد. كان ذلك في منتصف الأربعينات حيث شدد المثقفون هجماتهم على السلطة البريطانية التي احتمت بالجمعية التشريعية وبدأت تنغرس بشدة شعارات المثقفين الإِتحاديين المؤازرين بالسيد الميرغني.

بدأ العمال يؤدون دورهم المعهود لتحطيم الجمعية التشريعية وطرح شعارات الخريجين الوطنية، فأرادت السلطة البريطانية (تزوير) إرادتهم واحتواءهم فعمد حاكم عام السودان البريطاني لتعيين (فضل بشير) ممثلاً عن العمال في الجمعية التشريعية التي قاطعها العمال، فأشعل فتيل (الشرعية النقابية)، فطرح العمال ضرورة تكوين هيئة نقابية معترف بها كممثل للعمال تحت اسم (هيئة شؤون العمال)، واتخذت العناصر القيادية الأولى وعلى رأسها (سليمان موسى) و (الشفيع أحمد الشيخ) من نادي الخريجين في عطبرة الذي كان يترأسه (المحلاوي) مركزاً لنشاطها (النقابي الجديد) في سبيل تكوين الهيئة التي اعترفت بها السلطات البريطانية بعد أطول إضراب نقابي في تاريخ السودان، حيث استمر شهراً تضامن فيه حتى عمال الصحة العامة الأمر الذي لم تكن تخفى نتائجه على الإداريين الإنجليز أنفسهم.

فرضت (هيئة شؤون العمال) نفسها كممثل نقابي للقوى العمالية وبرزت أسماء تاريخية كسليمان موسى والشفيع أحمد الشيخ وقاسم أمين والجزولي السعيد وهاشم السعيد وآخرين. غير أن الشفيع وقاسم أمين كانا يملكان دون الآخرين [قدرات الاستمرار] النقابي والثوري. فكلاهما كان

ينتمي للحلقات الأولى (للحركة السودانية للتحرر الوطني) التي شكلت بداية الحركة الماركسية في السودان منذ عام ١٩٤٦.

كانت (هيئة شؤون العمال) مقدمة على طريق وعي القوى العمالية بذاتها وما يتبع ذلك الوعي من فهم معمق لدورها النضالي والتاريخي الخاص. وهكذا استمر (قاسم أمين) و (الشفيع أحمد الشيخ) وزملاء آخرون يغذون التحول العمالي باتجاه ذلك الوعي، فأثمرت مجهوداتهم عن تكوين (نقابة عمال السكة الحديدية) في عام ١٩٤٩ فصعد (عبد الله بشير إلى رئاسة النقابة في حين احتفظ الشفيع بالسكرتارية العامة. ثم تواصلت الجهود لتوحيد الحركة النقابية في السودان متمحورة حول نقابة عمال السكة الحديدية. فتكون في عام ١٩٥٠ (اتحاد نقابات عمال السودان) حيث صعد (محمد السيد سلام) إلى رئاسته في حين احتفظ الشفيع بالسكرتارية العامة.

لقد أثبت الشفيع القادم من (أم الطيور) إلى الغرب من النيل في (عطبرة) نفسه كقائد نقابي عمالي، لذلك لم تكن تشغله كثيراً مشكلة ولاءات العمال في عطبرة بالذات لطرف طائفي محدد هو (الختمية) أو لطرف في العمل السياسي هو الحركات الاتحادية، غير أن هذا الأمر ما لبث أن أصبح شاغلاً فعلياً للشفيع وزملائه من بعد أن اتخذت حركتهم الحزبية (الحركة السودانية للتحرر الوطني) موقعها في داخل (الجبهة الاستقلالية) التي طرحت شعار (الاستقلال) في مواجهة شعارات الاتحاديين مع مصر والتي تحالفت مع (حزب الأمة) و (الحزب الجمهوري) ـ حزب القبائل ـ والحزب الجمهوري الاشتراكي وقد كانت (حستو ـ الحركة السودانية للتحرر الوطني) تعلن نفسها من خلال صيغة جبهوية عرفت بـ (الجبهة المعادية للاستعمار).

هنا المفصل والمشكلة.. كيف للشفيع المرتبط بحستو والجبهة المعادية للاستعمار والجبهة الاستقلالية أن يقود العمال (سياسياً) باتجاه المبادىء العامة لهذا التكوين المتحالف، في وقت تتحرك فيه غالبية العمال

باتجاه وحدوي متفاعل مع الختمية وحركات الاتحاديين؟ ذلك هو السؤال المطروح في ١٩٥٥ و ١٩٥٦. بل كيف للشفيع وزملائه أن يحتفظوا بمراكزهم القيادية وقد اتجهت بهم قيادتهم الحزبية إلى عكس اتجاهات العمال أنفسهم؟.

تحليل هذه المسألة من أدق المسائل فعلاً، وبموجب هذا التحليل يتم التعرف الحقيقي على خصوصية الحركة النقابية في السودان.

لقد عنى الشفيع وقاسم أمين والآخرون من عناصر (حستو) بالنسبة للعمال غير ما تعنيه الحركة الطائفية الختمية التي ينتمون إليها. فقد قدم لهم هؤلاء ما كانوا بحاجة إليه، أي التنظيم النقابي والروح النقابية، دون أن يعترضوا على انتماءاتهم الطائفية. فلو تصدى الشفيع وزملاؤه لولاءات العمال الطائفية الختمية لانتهى بهم الأمر إلى خارج الحركة العمالية نفسها ولكنهم اتبعوا أسلوباً هدف إلى تعزيز الروح النقابية نفسها بين صفوف العمال، بحيث أن المحصلة كانت في استشعار العمال لوجودهم النقابي بأكثر من ولاءاتهم الطائفية. هنا وضع الولاء الطائفي والولاء النقابي في صراع لمصلحة الثاني ودون أن يكون الصراع مكشوفاً. من الذي يعطيني كعامل الأولوية في الوجود... الطائفية أم النقابية؟ وكانت الإجابة لمصلحة الثانية أي النقابية.

في هذا المجال يشير (منصور خالد)[١] إلى الوعي التحديثي العصري الذي اكتسبته الحركة العمالية في ظل قيادتها النقابية دون أن يرجع الفضل في ذلك لأهله، غير أن شهادته هنا دالة على كيفية تغلب (النقابية) على ولاءات التخلف في وعي العمال السودانيين:

«وفي هذا الشأن تستطيع نقابات العمال أن تعلم الأحزاب الكثير، فالحركة العمالية السودانية يميزها عن الأحزاب [إنتاجها للمنهج التنظيمي

---

(١) حوار مع الصفوة - منصور خالد - دار التأليف والترجمة والنشر - جامعة الخرطوم - الطبعة الأولى - ١٩٧٤ - ص (١٣٨ - ١٣٩).

العصري] وهو أمر ساعدها على النمو والتطور... والتنظيم المؤسس الحديث... الاتصال الدائم بين القاعدة والقمة... الحوار الدائب بين الرؤساء والمرؤوسين عن طريق النشرات وحلقات النقاش والبيانات... المحاسبة الدائمة للقيادة... الانتخابات الدورية للأجهزة... التفاعل الواعي مع الأحداث المحلية والإقليمية والدولية... التضامن مع المنظمات ذات الأهداف المشتركة أو المتشابهة».

كان هذا ما فعله الشفيع وزملاؤه، فتأصل الوعي النقابي في صفوف العمال بحيث لم تعد الطائفية هي مرجعهم بقدر ما أصبحت (النقابة).

غير أن جهود الشفيع وزملائه لم تكن لتثمر لوحدها لولا تلك الخلفية الثقافية والحضارية والتاريخية التي تكوّن في إطارها العمال أنفسهم، إذ لم يكن من السهل على العمال انتباذ جذورهم الطائفية لولا تلك (الكوامن) من الوعي الذي اختزنته قوى النيل الشمالي لقواعدها. فالعمال ـ رغم انتمائهم الطائفي ـ إلاّ أنهم كانوا من خلال نزعتهم المتوسطية ـ بحكم الموقع الجغرافي والأثر التاريخي ـ أكثر وعياً في إدراكهم المفهومي الخاص للانتماء الطائفي والقبلي. بل إن التطورات التاريخية في هذه المنطقة الشمالية قد حطمت الأطر القبلية وغيرها منذ عهد بعيد «فالتنظيمات القبلية كانت ضعيفة أو منعدمة كلياً، وشكلت القرية القاعدة التي انبنت عليها الوحدة الإدارية واستمد شيوخ وعمد القرى سلطانهم من القوة الشخصية للفرد وليس من تقاليد المنصب القبلي»[1]. وذلك ما تعرف عليه عن كثب مدير (حلفا) حين أشير عليه بتطبيق نظم الإدارة القبلية على السكان في تلك المنطقة عام ١٩٢٧. وبالطبع فشلت تجربة التطبيق.

لقد تركز سكان الشمال على ضفاف النيل، واعتمدوا الحياة الزراعية ضمن نظام القرى المماثلة التركيب ذات الاكتفاء المعيشي الذاتي منذ فترة

---

(١) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ـ ص (١٧٤ ـ ١٧٥) ـ خطاب مدير (حلفا) للسكرتير الإداري ـ ١٩٢٧/٣/٢٧.

تاريخية طويلة، وقد ساعدت تلك البنية على ازدهار نوع من التعليم الديني الأولي وقيام أنشطة زراعية وتجارية مبكرة، فأدى كل ذلك إلى جعل «مزيد من الروابط الفعلية حتى أضحى المغزى الرئيسي للعلاقات القبلية قائماً على الوعي الشخصي والثقافة العامة للفرد وليس على الانتماء القبلي أو العرقي»[1].

وقد منح هذا التكوين (خلفية الوعي) للحركة العمالية في تطورها باتجاه وعيها الذاتي لوجودها النقابي دون أن تشكل الطائفية أو القبلية عثرات حقيقية في طريق وحدتها وتنظيمها. وبالنتيجة التاريخية فقد تمكنت الحركة العمالية من ممارسة منهج العلاقات الديمقراطية في وقت مبكر رغماً عن سيطرة قوى الواقع المتخلف في السودان عموماً. ومن هنا تكاملت (طبيعة المنشأ) مع الوعي الاجتماعي السياسي الذي حملته عناصر الحركة السودانية للتحرر الوطني إلى العمال، فأنتجا سوياً تلك القوى العمالية النقابية التي تظل إحدى أكثر الإنجازات الديمقراطية وضوحاً في السودان.

بهذا الأسلوب التكويني استطاعت الوحدة النقابية العمالية أن تمتص في داخلها مختلف متناقضات الاتجاهات التي فرضت نفسها في العمل السياسي الوطني العام، فبالرغم من أن الشفيع وعناصر عمالية أخرى من (حستو) قد اتخذت مواقف مضادة للنزعة الاتحادية ودخلت في مصادمات مع حركات المثقفين الاتحادية تحت مظلة (الجبهة الاستقلالية) فإن الوحدة النقابية العمالية لم تتأثر كثيراً بل احتفظت بكل الصراعات داخل أطرها الديمقراطية. وقد ساعد على ذلك (غياب) الدور الفعال لحركات المثقفين الاتحاديين داخل صفوف العمال منذ أن اختاروا تلك الشعبية الطائفية الجاهزة فرأت (حستو) أن الوضع قد استصفى لها كثيراً داخل الحركة النقابية وبمعزل عن حركات المثقفين الأخرى. فكرست لقيادتها إلى مدى عميق ضمن الحدود التي يحتملها وعي العمال أنفسهم وضمن قدرات تنظيم

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٧٤).

(حستو) نفسه على صعيد آخر. فحتى ذلك الوقت لم يكن التنظيم قد دخل مرحلة الإنضباط العقائدي الواضح كما أنه لم يشهد في ذلك الوقت تحديداً إلتزامياً لممارسات عضويته فبعض القيادات كان لا يزال يعيش حالة نشاط مزدوج داخل الحركات السياسية وداخل التنظيم في الوقت نفسه. وقد أتاحت هذه الثنائية أو الازدواجية لقيادات التنظيم فرصاً واسعة للتحرك الحر نسبياً داخل النقابات وداخل الأحزاب.

ولمزيد من الإيضاح نقول، بما أن (حستو) لم تكن تنظيماً ماركسياً بالمعنى الدقيق لهذه العبارة، وبما أن عضويتها قد تداخلت بشكل ثنائي أو ازدواجي في أطر الآخرين من أحزاب وهيئات، وبما أن التزام (حستو) نفسها بالماركسية لم يكن التزاماً ناضجاً، فقد تعددت أنماط العقليات القيادية داخل ذلك التنظيم، وتعددت الاختيارات السياسية لدرجة التنافر. بل أن بعضهم كان مضاداً لقيام (حستو) بدور (مستقل) عن الحركات الأخرى للمثقفين، وقاوم هيمنة النزعة العمالية على الحركة نفسها في وقت كان فيه الآخرون كقاسم أمين والشفيع يسقطون فيه وعي الحركة (النسبي) على النشاط النقابي العمالي.

لتأكيد هذا التحليل نعود إلى فقرة وردت في الحلقة الأولى من سلسلة مكتبة المرشحين لعضوية الحزب الشيوعي السوداني صادرة عن (لجنة الدعاية) للحزب في يونيو (حزيران) ١٩٦٣. وتأتي هذه الفقرة في سياق شرح الصعوبات التي واجهت (حستو) على طريق تحولها إلى حزب مستقل للطبقة العاملة:

«من بين تلك الصعوبات وجود عناصر من المثقفين داخل صفوف الحركة وفي قيادتها حاولت أن تحبس نشاط الحزب في نشر الأفكار الماركسية ودراستها بصورة منعزلة عن البناء [كجناح يساري] داخل الأحزاب البرجوازية الاتحادية فشنت العناصر الثورية حملة ضد هذه العناصر وأفكارها الضارة وانتصرت عليها وتم طردها في عام ١٩٤٧. وكان من نتائج ذلك أن ارتبط تنظيم الحزب أكثر وأكثر بجماهير الطبقة العاملة وقياداتها لبناء مؤسساتها النقابية والاجتماعية وتدعيم حزبها السياسي واستقبلت صفوف

الحزب مجموعة من العمال الذين قادوا انتفاضات العمال الأولى مما ساعد على توثيق الصلة بجماهير العمال...» وفي فقرة تالية:

«لقد كان عبد الله بشير والجاك موسى وحسين محمد حسن وأمثالهم عمالاً في الورش ولكنهم كانوا يحملون أفكار المخدمين ومصالحهم. وسلام وعلي محمد بشير وعثمان جسور والعالم لا زالوا عمالاً ولكنهم يحملون أفكار المخدمين والحكومة في الظروف الراهنة. وكان عوض عبد الرازق وجماعته أعضاء في الحزب وكان هو سكرتيراً له خلال عام ١٩٤٩. وكان كامل محجوب عضواً في الحزب وفي مكتبه السياسي ولكنهما كانا يحملان أفكار الأحزاب البرجوازية ولا يريدان للحزب الموقف السياسي المستقل المعبر عن مواقف ومصالح العمال...».

يمكن لنا ألا نتفق مع الكيفية التي طرح بها الحزب الشيوعي في فترة متأخرة تصنيفه لتلك القيادات، غير أن هاتين الفقرتين تعكسان ـ في ما يهمنا الآن ـ الوضع العام الذي كانت تعيشه (حتسو) وهو وضع إتسم (بالتسيب) الذي يلازم عادة [بدايات تبني المجتمع المتخلف لأفكار أكثر تقدماً وتعقيداً ونابعة من واقع مغاير وضمن مراحل تطور مختلفة جذرياً]. هذا التسيب هو الأصل الذي حال دون نمو استقطابين حادّين ما بين كوادر (حستو) في الحركة العمالية وتوجهات وعي العمال وقتها في مجال العمل السياسي الوطني العام بما هي أقرب للقوى الاتحادية.

لقد كانت الجسور مفتوحة بطبيعتها ما بين العمال وحركات المثقفين الاتحادية، غير أن انكباب قيادات المثقفين على مصادر الجماهيرية الطائفية المتسعة جعلهم يحيدون عن أكثر المواقع الاجتماعية اللصيقة بهم ديمقراطياً والمؤهلة تاريخياً وموضوعياً لمساندتهم بوجه قوى التخلف غير الديمقراطية. غير أن المثقفين عارضوا المعادلة (التاريخية) بمعادلة (ظرفية) فجاء تحالفهم مع الطائفية على حساب تحالفهم مع القوى الديمقراطية العالمية، التي كانت تحتاج منهم لجهد الوعي والنضال في صفوفها خلافاً لجماهيرية الطائفية

الجاهزة الولاء. غير أن استبدالهم للحليف التاريخي العمالي بالحليف الظرفي الطائفي ما لبث أن ارتد عليهم حين رجع الحليف الظرفي إلى أصول تكوينه غير الديمقراطية، ففتح نيرانه على حركة المثقفين فور التقاء السيدين، ولم يكن بإمكان المثقفين العودة إلى التحالف التاريخي حيث فقدوا الاتصال والاستمرارية. بل تصدرت العناصر الأكثر ثورية من حستو لقيادة القوى العمالية بحيث تكيّف مستقبلها بطريقة باعدت ما بينها وبين قوى المثقفين الآخرين. وذلك تحت مفهوم تعزيز الدور المستقل (للطبقة العاملة) عن القيادات (البرجوازية).

كان المنطق يفترض ـ كما رأينا ـ إيجاد تلاحم بين قوى الوطني الاتحادي والعمال في معركتهم المشتركة ضد القوى غير الديمقراطية والطائفية بالذات، غير أن عاملاً آخر أكثر خطورة وحسماً قد تدخل ليباعد بين الفريقين وذلك عدا دور العناصر الثورية الذي ملأ الفراغ. فقد اكتسب المثقفون نتيجة تحالفاتهم مع القوى الطائفية، علاقات أوثق تربطهم مع تلك القوى الاجتماعية التي نشأت في إطار تبادل المنافع ما بين الإدارة البريطانية وحلفائها الطائفيين، ونعني بها قوى أصحاب المشاريع الزراعية وكبار التجار ووكلاء الشركات وأصحاب العقارات أو بمعنى آخر تلك القوى التي شكلت فيما بعد ما عرف بالبرجوازية التجارية والزراعية والعقارية.

كانت هذه القوى بطبيعة تكونها الطبقي، وارتهان تطورها برضاء الإدارة البريطانية وما تقيمه من صلات حميمة برجال الطوائف، تعبر عن أكثر أشكال البناء الاجتماعي الحديث نفعية وانتهازية. فلا هي بالبرجوازية الوطنية المقاومة للاستعمار، وقد نشأت في ظل امتيازاته من رخص تجارية وزراعية وتسهيلات بنكية وائتمانية، ولا هي بالبرجوازية الواعية لدورها (التاريخي) ضد مؤسسات التخلف بحكم اتخاذها للولاء الطائفي معبراً للانتفاع الاقتصادي، وبالذات لدى كبار ملاك مشاريع النيل الأبيض للقطن، وهي مشاريع نشأت في معظمها إثر دفع الإدارة البريطانية لنفوذ السيد

عبد الرحمن المهدي الاقتصادي ولنفوذ الأنصار بشكل عام من بعد عام ١٩١٩. على نحو ما فصلنا في المقدمة[١]. بل إن دعم موقف السيد علي الميرغني الاقتصادي نفسه وكذلك أنصاره قد جاء ضمن خطة مماثلة وإن لم تكن خطة بكثافة دعم الأنصار. فبالرجوع إلى خطاب مفتش مركز (أم درمان) إلى مدير الخرطوم في ١٣/ ١٠/ ١٩٣٥ نجد أن ذلك المفتش البريطاني يقوم بتشكيل شبه لجنة تماثل الغرفة التجارية من تجار الختمية والملاك الزراعيين، الأمر الذي استتبعه تقييد التجارة المحلية ومنح العطاءات والقروض لأتباع الختمية[٢]. وقد طبقت سياسة الدعم الاقتصادي أيضاً بالنسبة لزعماء القبائل حيث «منح أولئك الزعماء بعض المشاريع لزراعة المحاصيل النقدية ومشروعات الزراعة الآلية. . .»[٣].

تداخل المثقفون مع هذه القوى التي شكلت القطب الاجتماعي المتعارض في الجذب مع القطب العمالي. وقد كونت هذه القوى بالذات أغلبية البرلمانيين لمختلف الأطر الحزبية من أنصار وختمية، حتى أن أغلبية الحزب الوطني الاتحادي البرلمانية كانت تعتمد عليهم بشكل أساسي. بذلك استقطبت البرجوازية الناشئة حركات المثقفين واحتوتها ضمن روحيتها الاجتماعية والفكرية المتداخلة مع الطائفية والقبلية على حد سواء.

أدى هذا التباعد عن القوى العمالية والتلاحم مع البرجوازية إلى إشباع الحزب الوطني الاتحادي بروح معادية للحركات النقابية بشكل عام، وأصبح

---

(١) راجع خطاب مدير النيل الأبيض للسيد عبد الرحمن المهدي في ١٢/ ١/ ١٩٢٩ والقاضي بمنحه ٢٠١٦٢٨ فداناً بالجزيرة (أبا) دون مقابل وقد لاحظ مدير النيل الأبيض في مذكرته للسكرتير الإداري بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٣٣ إن «القادة المهدويين شغلوا كثيراً عن نشر الدعوة في الغرب، وأن غلاة الأتباع من الأنصار في الجزيرة (أبا) و المناطق المجاورة لها قد أخذوا يتوارون سريعاً نتيجة لانشغالهم بالعمل الزراعي والتجاري على نطاق واسع عن ذي قبل. .» ـ الإدارة البريطانية والحركة الوطنية ـ ص (٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٢) المصدر السابق ـ صفحة (٢٧٠).

(٣) المصدر السابق ـ صفحة (١٧٠).

يعبر منذ بدء علاقاته التداخلية بالبرجوازية عن روح برجوازي (سلبي) لا عن روح برجوازي (إيجابي)، فالبرجوازية التي تداخل بها هي برجوازية ناشئة في إطار العلاقات الطائفية والقبلية، وبالتالي فإن خصائص تكوّنها الفكرية ـ عبر تلك العلاقات ـ كانت غير ديمقراطية وغير تحررية بل وتفتقر حتى لقوة الوعي الإِصلاحي. لأنها لم تكن تملك القدرة التاريخية على مناهضة قوى الطائفية والقبلية التي نشأت داخل أطرهما. بذلك تم أسر الوطني الاتحادي وتم استقطابه لصالح تلك القوى.

في المقابل كانت العناصر النقابية الثورية من (حستو) تؤجج مشاعر الانتماء النقابي الطبقي لدى القوى العمالية، فكرست الطرح (المطلبي) على نحو لم تكن تحتمله البرجوازية نفسها. وبالرغم من انقسام عناصر (حستو) بين موال للحركات السياسية الاتحادية، وموال للحركة النقابية العمالية، فإن التيار الأخير بقيادة قاسم أمين والشفيع أحمد الشيخ وغيرهما هو الذي كان أكثر تأثيراً في صفوف العمال.

من هنا انطلق (الصراع) بين الحركة النقابية العمالية والحزب الوطني الاتحادي الذي أصبح خاضعاً لنفوذ البرجوازية. وقد أدى ذلك الصراع إلى تعميق قوة التيار العمالي النقابي داخل (حستو) نفسها، وداخل نقابات العمال التي شهدت في عام ١٩٥١ مولد اتحادها العام. فأدى اشتداد الصراع ضد البرجوازية إلى دفع (حستو) للتطهر من العناصر الوسطية باتجاه تنظيم ماركسي ـ لينيني، كما أدى ذلك الصراع في الوقت نفسه إلى بلورة الموقف المستقل للحركة العمالية السودانية. والأحكام هنا نسبية وليست قطعية.

في بداية ١٩٥٤ طرحت (حستو) نفسها جماهيرياً تحت اسم (الجبهة المعادية للاستعمار) وافتتحت مركزها العام في (أم درمان) بتاريخ ١/٨/ ١٩٥٤ بآي من الذكر الحكيم، ثم ارتقى المنبر (عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة) سكرتير الجبهة حيث شن هجوماً عنيفاً على الحاكم العام الذي (تجاهل) الجبهة في (تعيينات مجلس الشيوخ). ثم تعرض للوطني الاتحادي بالنقد المرير على حملاته العدائية ضد الجبهة. من أين انطلق ذلك الهجوم؟

من حيث ابتدأت النقطة الفارقة لمنحنى الاستقطاب البرجوازي للوطني الاتحادي واستقطاب (حستو) للحركة العمالية. وكلاهما قد اتجه في مواجهة الآخر إلى (عكس) طبيعته وما تقتضيه توجهاته. فحستو تتجه إلى نزوع (إنعزالي) في الوقت ذاته الذي تفجرت في معركة العمال ضد البرجوازية، وفي الوقت ذاته الذي لم تكن فيه البلاد قد خرجت عن قبضة القوى الاستعمارية.. أي أنها ـ نظرياً ـ مزقت حلف القوى الوطنية الديمقراطية ضد الاستعمار في سبيل التميّز بموقف مستقل. والوطني الاتحادي يخون هو الآخر تحالفه التاريخي مع القوى العمالية أو مع القوى الديمقراطية عموماً وهي سنده (التاريخي) في صراعه ضد الطائفة والقبلية.

طبيعة الصراع وتطوراته بين الاتحادي والشيوعي:

تمكنت العناصر الأكثر جذرية في تنظيم (حستو) ومنذ عام ١٩٥٠ من فرض اتجاه العمل المستقل عن أحزاب المثقفين البرجوازية، غير أن عناصر عديدة لم تلتزم بذلك الخط، وبقيت على عضويتها في الأحزاب الاتحادية، ومن هؤلاء (حسين أبو جبل ومحمد أمين حسين وخضر عمر). كذلك لم تكن قيادة (حستو) نفسها مخلصة لذلك الخط الذي بدأ يفرض نفسه بفعل العناصر النقابية واليسارية. وقد شكلت القيادة وقتها من عوض عبد الرزاق ـ المسؤول السياسي وسكرتير الحركة وميرغني علي مصطفى ـ المسؤول التنظيمي وعثمان ونّى ـ مسؤول الدعاية. وقد تأثر هؤلاء كثيراً في توجهاتهم لحركات المثقفين الاتحادية ببرامج الثورة الصينية وأسلوبها في الجبهة المتحدة المعروفة (بالكومنتانج).

ينظر الشيوعيون الآن إلى تلك القيادة ـ التي أسقطت فيما بعد ـ بوصفها قيادة برجوازية إصلاحية، وقد تعزز هذا الاتهام بوصول الفوج الثاني من مصر والذي كان على علاقة بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني المعروفة (بحدتو) وقد كان من عناصر ذلك الفوج (عبد الخالق محجوب وعبد الرحمن الوسيلة وعبده دهب) وكذلك (التجاني بابكر الطيب) و (الجنيد علي عمر). وقد وصل ذلك الفوج في الفترة ٤٩/ ١٩٥٠ ليدعم بكل قوته تيار الحركة المستقلة عن الأحزاب الاتحادية. وبالرغم من استمرار (عوض عبد الرزاق) كسكرتير

للحزب إلى عام ١٩٥١ إلاّ أن (حستو) كانت تعيش عملياً مرحلة صراعات داخلية عنيفة لم تحسم إلاّ في المؤتمر الثالث للحزب عام ١٩٥٦ والذي وضع عبد الخالق محجوب سكرتيراً عاماً للحزب. كما غير الاسم من الحركة السودانية للتحرر الوطني إلى (الحزب الشيوعي السوداني). وهكذا بعد مرور عشر سنوات على تجربة بناء الحلقات الأولى في عام ١٩٤٦ تحولت (حستو) إلى (حزب شيوعي).

غير أن العناصر الجذرية لم تكن لتنتظر كل هذه السنوات لتفرض خطتها في العمل المستقل على حركتها الحزبية فقد مارست هذا الدور فعلاً ومنذ وقت مبكر في مطلع الخمسينات. إذ شهد عام ١٩٥٤ مولد (الجبهة المعادية للاستعمار) كتنظيم (جبهوي) يدفع عن (حستو) خطر إنتشار عضويتها في الحركات الاتحادية ويفرض دورها المستقل حزبياً ونقابياً. وقد عرضنا لافتتاح مركزها العام في (أم درمان) بتاريخ ٨/١/١٩٥٤.

خاضت (حستو) عبر (الجبهة المعادية للاستعمار) نضالاً عنيفاً لعزل قيادات الحركة الاتحادية وتطويقها نقابياً. ولم يكن ذلك الاتجاه ليخلو من (مزايدات مفتعلة) لإيجاد وتعميق الأزمة ما بين الحكومة الإتحادية والحركات النقابية، ففي مناقشته لسياسة الحكومة الوطنية الأولى وقبل إعلان الاستقلال شدد (حسن الطاهر زروق) ـ نائب (الخريجين) عن (الجبهة المعادية للاستعمار) ـ على ضرورة أن تبحث الحكومة (مطالب العمال الواضحة الخاصة بوضع حد أدنى للأجور وإعادة النظر في قانون ١٩٤٨ لتعمل لخلق نظام اجتماعي وتخفيض ساعات العمل) أما بالنسبة للجنوب فقد أصر نائب الجبهة على «أنه يجب ألا تعلم اللغة العربية ولا الدين الإسلامي في الجنوب لأنهما غريبان على أهل الجنوب»[١].

(١) مجلس النواب ـ الجلسة رقم (٢) يوم الاثنين ١٥/٣/١٩٥٤ مناقشة خطاب الدورة البرلمانية ـ اليسار السوداني في عشرة أعوام ـ ص (٣).

تلك كانت البداية التي ما لبثت أن تحولت إلى صراع ساخن بين القادة النقابيين والحكومة الاتحادية، فتقدم (محمد السيد سلام) رئيس اتحاد نقابات عمال السودان بمذكرة حول أوضاع العمال ومطالبهم في ٢٨/ ٣/ ١٩٥٤ وقد تجاهلت الحكومة تلك المذكرة بعدم الرد عليها فأرفقها بمذكرة أخرى في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٥٤ وقد حملت تلك المذكرة صورة واضحة للصراح الناشب بين الجانبين[1]:

السيد رئيس وزراء حكومة السودان المحترم.

تحية طيبة وبعد.

«في ٢٨/ مارس/ ١٩٥٤ تسلم مكتبكم بالسركي مذكرة من اتحاد نقابات العمال فحواها آراء مدروسة حول ما جاء في خطاب الحكومة الرسمي في البرلمان في يوم ١٠/ مارس/ ٥٤ خاصة بسياسة الحكومة إزاء الطبقة العاملة وقد تقدم الاتحاد في هذه المذكرة بمقترحات عملية نعتقد أنه من الممكن تنفيذها إذا ما استجابت الحكومة لطلب اتحاد النقابات بإجراء مفاوضات حول النقاط الواردة في مذكرته.

«إن اتحاد النقابات حينما رفع هذه المذكرة لسيادتكم كان يضع أمامه وفي المرتبة الأولى أنه يقدمها لحكومة سودانية المفروض عليها أن تراعي وتهتم بمصالح الطبقة العاملة السودانية التي يقع عليها أكبر جزء من إدارة العمل والإرتقاء بمستوى الخدمات العامة وكان يحدونا أمل كبير في استجابتكم لمطلبه العادل الذي يرعى بحق مصلحة الطبقة العاملة ويخدم مصلحة العمل.

«ولكن من المؤسف حقاً أن يسجل هذه البادرة التي بدأت بها الوزارة السودانية في أول عهدها إزاء الطبقة العاملة، إن عدم رد الحكومة على مذكرة الاتحاد هذه وعدم الاهتمام بمحتوياتها يمثل التجاهل لنقابات العمال واتحادهم وفي نفس الوقت أيضاً عدم المبالاة بحقوق العمال.

---

(١) جريدة «الأيام» العدد (١٩٧) ـ السبت ٢٢/ ٥/ ١٩٥٤ ـ المصدر السابق ـ ص (١٩).

وزيادة على ذلك كله فإننا نقدم لسيادتكم حقائق عن السياسة العدوانية التي يتعرض لها العمال الآن في مصالح الحكومة والأعمال الحرة والشركات.

١ ـ لقد عمت موجة التشريد جميع المصالح والشركات والمؤسسات الحرة حتى صارت سياسة رسمية. فقد شرد من العمل في فترة الثلاثة أشهر الماضية:

٢٠٠	عامل من هيئة السكة الحديدية.
١٨٠	من مصلحة الأشغال.
٨٠	عاملاً من الأبحاث الزراعية.
١٢	عاملاً من مصلحة النقل الميكانيكي.
١٢	عاملاً من المطار المدني قسم الحريق.
١٢	عاملاً من المعارف الكلية الجامعية.
١	عامل من الجنائن.
١٤	وزارة الصحة من الممرضين والممرضات والعمال.
١٥	وزارة الزراعة كيلو ٥.

«مضافاً إلى ذلك أن مدير مصلحة النقل الميكانيكي قد بعث إلى نقابة العمال بخطاب أشار فيه بالاستغناء عن ٧٠ عامل بناء على توصيات السيد وزير المالية وإنذار مباشر من وزارة الصحة لنقابة الممرضين والممرضات بتخفيض عدد رؤساء العنابر والممرضين والعمال بنسبة ٤٠٪.

«ومما يؤكد أن التشريد أصبح سياسة رسمية النشرة التي وزعها السيد وزير الأشغال والتي يؤكد عدم إمكانية وزارته في توفير العمال قبل ستة أشهر».

«ومضافاً إلى ذلك التشريد الذي يجري يومياً وبدون حصر في جميع المؤسسات الحرة والشركات وأبلغ دليل على ذلك العريضة التي رفعها لسيادتكم عمال ورشة أبو العلاء للبناء والتعمير المضربين الآن وما يجري

في بورتسودان على عمال الشحن والتفريغ وعمال شركة سكوني فاكوم الأمريكية وشركة (سودان شبينج) للثلاجات.

«يا سيدي الرئيس، لقد عانت الطبقة العمالية كثيراً من الإدارة الاستعمارية وكانت هذه الإدارة تلقى نضالاً جباراً من العمال لوقف سياسة العدوان الجائرة وكان إضراب ١٧ أغسطس **١٩٥٣** خاصاً بوقف تشريد العمال».

«إن التشريد عن العمل معناه (إنقطاع لقمة العيش) ويعني هذا أنه مسألة حياة أو موت بالنسبة للعمال الأمر الذي لا يمكن احتماله والسكوت عليه».

٢ ـ وبجانب سياسة التشريد المتفاقمة بالخطر نجد أن خطة منظمة لسلب الحقوق النقابية التي تحصلت عليها الطبقة العاملة بعد نضال شديد كلفها تضحيات جسيمة شهد بها العدو نفسه تنفذ بشكل عام ودليل على ذلك ما حدث لعمال (البحر) التابعين لمصلحة السكة الحديدية في خرق الاتفاقية المبرمة بين نقابة العمال وإدارة مصلحة السكة الحديدية التي تقضي بعدم سفر أعضاء النقابة المنتخبين لتمثيل العمال في النقابة خلال الدورة النقابية وذلك بالنسبة لعمال السكة الحديدية بالخرطوم حيث امتنع المسؤولون عن الاجتماع بفروع النقابة على عكس ما تنص عليه الاتفاقية السابقة التي كان معمولاً بمقتضاها إلى وقت قريب.

أسلوب الاستفزاز:

«ونضيف إلى ذلك الأسلوب الاستفزازي الذي واجه به السيد مدير السكة الحديدية لجنة النقابة المركزية عندما طلب الاجتماع بهم لحل هذه الأزمات المدبرة تدبيراً من المسؤولين في أقسام السكة الحديدية حيث رفض المدير الاجتماع بالنقابة مع الإصرار على موقفه ويحدث مثل هذا أيضاً مع نقابة الممرضين بامتناع المسؤولين الاجتماع بفروع النقابة».

٣ ـ هذا وهناك مطالب عاجلة وافق المسؤولون في الإدارة

الاستعمارية السابقة على مبدأ تطبيقها وجرت فيها مباحثات مع المسؤولين في الوقت الحاضر وعدوا بتنفيذها ـ ولم تنفذ حتى الآن ـ كالمطالب التي تقدمت بها نقابات سائقي عربات الحكومة وعمال مصالح الأبحاث الزراعية والصحة والتنظيم والري السوداني والمخازن والأسلحة وشركات النور وسكوني فاكوم والسودان شيبنج ونقابة الممرضين وعمال المستشفيات».

«إن التجاهل الذي قابل به المسؤولون هذه المطالب يؤكد صحة الحقيقة التي أوردناها في الفقرة السابقة من أن هناك خطة منظمة لسلب الحقوق النقابية وعدم الاهتمام بمصالح الطبقة العاملة».

«يا سيدي الرئيس: إن الحقائق المجردة التي رفعناها أمامكم وهي جزء من كثير من الأعمال التي أنزلت بالعمال أضراراً جسيمة كانت النتيجة الحتمية لها أن أضرب العمال ـ عمال البحر بكوستي وعمال شركة أبو العلا ـ وأعلنت الإضرابات نقابات الجنائن والتنظيم وعمال السكة الحديدية بالخرطوم وشركة سودان شبينج بعد أن سلكت جميع هذه النقابات شتى الطرق واتخذت مختلف الوسائل الودية مع المسؤولين لإيجاد حلول. وأكثر من ذلك فقد رفعت جميع هذه المشاكل للوزراء المختصين ووزير الداخلية وكان من المؤسف أن الوزراء يؤيدون هذه السياسية المجحفة.

«يا سيدي الرئيس: هناك أمر هام وخطير يمثل جانب الحيوية بالنسبة للطبقة العاملة والشعب السوادني بأسره وهو مطلبنا الإنساني العادل الذي طالما نادينا به وتضمنته مذكرتنا الأخيرة المشار إليها في مستهل هذا الخطاب وهو إلغاء نظام التفرقة في الأجور وشروط الخدمة بين العمال السودانيين في المناطق المتقدمة والمتأخرة اجتماعياً وعلى الأخص بين الشمال والجنوب التي دأبت الإدارة الاستعمارية على إقرارها وجلبت لها الخبراء العريقين في معرفة استغلال الشعوب ـ إقرار تطبيق قاعدة دفع الأجر المتفاوت دون أي تمييز. هذا المطلب العادل والمقرر عالمياً فقد نسفه تصريح وزير المالية في جلسة البرلمان في ١٩٥٤/٤/٢٠ بقوله (إنه ليس في النية زيادة أجور الجنوبيين) مستنداً على قانون العرض والطلب، إن هذا

التصريح الخطير من جانب السيد وزير المالية يهدم وعد الحكومة الرسمي بالنهوض بمستوى الجنوب ويقوض أركانه، فكيف يرتفع المستوى الاجتماعي في الجنوب إذا لم يرتفع مستوى المعيشة وكيف يتأتى ذلك بدون زيادة القوى الشرائية عند الجنوبيين»؟

«سيدي الرئيس: إن الطبقة العاملة السودانية بقيادة اتحادها العام التي تمرّست في النضال المضني زمناً طويلاً فواجهت بقوة تنظيمها وسلامة وعيها جبروت وطغيان الإدارة الاستعمارية وانتزعت مكاسب عديدة لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه الاعتداءات الجائرة على العمال وهي في الوقت نفسه تملك من الخبرة والصلابة ما هو كفيل بحماية نفسها ورد أي اعتداء على كيانها».

«يا سيدي الرئيس مما قدمناه فإننا نطلب:

١ - أن ترد سريعاً على مذكرتنا بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٤.

٢ - وقف التشريد فوراً وإرجاع جميع العمال المشردين إلى أعمالهم.

٣ - إلزام جميع المسؤولين في الوزارات والمصالح وأصحاب الشركات والمؤسسات الحرة باحترام الحقوق النقابية وتنفيذ الاتفاقية المبرمة مع النقابات وإجراء تحقيق في جميع الأزمات التي خلقت في جميع مصالح الحكومة.

٤ - إلزام المسؤولين وأصحاب الأعمال على الاجتماع بممثلي العمال في النقابات لبحث مشاكل ومطالب العمال باعتبار أن النقابات منظمات ديمقراطية قانونية ومعترف بها رسمياً.

٥ - ضرورة تطبيق قاعدة الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي فوراً وبدون أي تمييز بين الشمال والجنوب.

وختاماً تفضلوا بقبول فائق احترامنا».

المخلص: محمد السيد سلام

رئيس اتحاد نقابات عمال السودان

احتدام الصراع مع العمال:

ثم تأجج أوار الصراع من بعد مذكرة ٢٠ (مايو - أيار) ١٩٥٤، فاشتعلت حركة الإضرابات المطلبية حيث توقف عن العمل بحارة الوابورات النهرية في الخط الجنوبي في (يونيو - حزيران)، وذلك إثر نقل نقابيين كان يفترض أن يظلا بمدينتي (الخرطوم بحري) و (كوستي) بموجب اتفاق سابق أُبرم بين عمال الوابورات ومدير الوابورات في (ديسمبر - كانون أول) عام ١٩٥١. وقد هدد ذلك الإضراب الجنوب بمجاعة، الأمر الذي حدا بالنائب الجنوبي (بوث ديو) إلى إثارة القضية في البرلمان في الجلسة رقم (٣٧) بتاريخ ١٩٥٤/٦/٣٠. وقد تولى (حسن الطاهر زروق) عرض الإتفاق الذي تم بين العمال النهريين ومدير الوابورات ثم الاتفاق الثاني بين ممثلي لجنة الوابورات المصلحية واللجنة الفرعية بكوستي بتفويض من نقابة عمال السكة الحديدية وبين وزير المواصلات. وقد وقع الاتفاق النقابي (عثمان محمد جسور) نيابة عن العمال إلا أن الحكومة لم تحترم ذلك الاتفاق مما أدى إلى الإضراب[1].

وتصاعدت الاضرابات طوال النصف الثاني من عام ١٩٥٤ فأضرب عمال شركة النور (الكهرباء) والمطار المدني والخطوط الجوية السودانية وعمال (جلاتلي هانكي) ومتشل كوتس والمطابع. وفي وزارة الزراعة أعلنت النقابة الإضراب نتيجة للتشريد، وشردت شركة الاسمنت ١١٨ عاملاً، أما متشل كوتس فقد فصلت ٢٨ عاملاً من بينهم عمال في اللجنة النقابية. وفي ذلك الجو الساخن تعددت اتهامات وزير الشؤون الاجتماعية للاتحاد العام للنقابات عبر الإذاعة. أما العمال فقد لجأوا إلى إغراق الصحافة ومنابر الرأي بالمنشورات والمذكرات، ومن ضمنها مذكرة رئيس اتحاد نقابات العمال بالنيابة (حمزة الجاك) إلى رئيس مجلس الوزراء (إسماعيل الأزهري) في ١٩٥٤/٩/١٣. وقد ضاق صدر وزير الشؤون الاجتماعية فأعلن بأن حكومته قد قررت مناقشة [الوضع القانوني] لاتحاد نقابات عمال

---

(١) اليسار السوداني في عشرة أعوام - ص (٢٧ - ٢٩).

السودان[1]. وانضمت (الجبهة المعادية للاستعمار) إلى صف النقابات بمذكرتها المساندة لهم والموجهة إلى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/ ١٩٥٤[2]. وقد ركزت تلك المذكرة على (مسألة الحريات) متهمة الحكومة بالتخطيط لوضع قانون لمحاربة الشيوعية. وقد استندت المذكرة على معلومات أوردتها جريدة (الرأي العام) السودانية بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٥٤ جاء بها أن هذا القانون قد رسمت خطوطه وأنه بين يدي المستشار القانوني لصياغته توطئة لعرضه على البرلمان. وقد أكد مصدر (الرأي العام) أن هذا القانون «سوف لا يكون بديلاً أو مثيلاً لقانون النشاط الهدام[3] أو القانون الذي يحد من حريات المواطنين لأنه سيكون [لمحاربة الشيوعيين] وأضاف أن الأسباب التي حدت إلى التفكير فيه وإصداره في مقدمتها [أن بعض المواطنين هنا إستغلوا إتاحة فرص التعبير لهم إستغلالاً سيئاً ربما أخلّ بالنظام آخر الأمر]. . .».

هكذا مضت الحرب عنيفة بين الطرفين فتلاحمت (حستو) المنتشرة داخل (الجبهة المعادية للاستعمار) مع (اتحاد نقابات عمال السودان) وأفرزت هيئة سودانية عامة لمجابهة الوضع إنطلاقاً من الدفاع عن الحريات، وقد اجتمعت (الهيئة العامة للدفاع عن الحريات)[4] في ١١/ ١٢/ ١٩٥٤ معلنة معارضتها لأي قانون جديد يعادي الحريات مع إعلان تأييدها لمذكرة

---

(١) المصدر السابق - ص (٥٢ - ٥٥) كذلك انظر جريدة الأيام السودانية العدد (٢٩١) بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٥٤.

(٢) المصدر السابق - ص (٦٩ - ٧٦).

(٣) وضع قانون (قمع النشاط الهدام) بواسطة المجلس التنفيذي التابع للجمعية التشريعية في عهد الإدارة الاستعمارية باسم القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٣ وقد تنادت كل القوى السودانية بعد الانتخابات العامة للبرلمان إلى إلغاء ذلك القانون الذي عرض على البرلمان في جلسته رقم (١١) بتاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٥٤ ولم تكن الجمعية التشريعية قد ناقشته فأحيل إلى البرلمان فيما بعد حيث تمت مناقشته وإلغاؤه.

(٤) الرأي العام - العدد رقم (٢٨٤٣) - تاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٥٤ - المصدر السابق ص (٧٠).

الجبهة المعادية للاستعمار، وقررت كذلك إصدار بيانات لتنوير الرأي العام السوداني. وقد أصبح الدكتور (عز الدين علي عامر) سكرتيراً لتلك الهيئة وهو أحد عناصر تنظيم (حستو). وقد ترافق هذا النشاط مع حملة توقيعات لوثيقة مضادة لقوانين خنق الحريات وقعها عدد من قادة الهيئات النقابية وبعض قادة الأحزاب الصغيرة في ١٩٥٤/١٠/٢٥[١].

اتساع الشقة وحركة المزارعين:

لم تكن المعارك المطلبية ضد الحكومة الاتحادية قاصرة على اتحاد نقابات عمال السودان والجبهة المعادية للاستعمار، فقد تحرك ذلك العملاق الرابض ما بين النيلين مؤججاً كفاحه هو الآخر في سبيل مطالبه العادلة. ذلك كان تحرك مزارعي مشروع الجزيرة. ولا بد لنا من تقديم خلفية حول المشروع ومزارعيه.

تماماً وكما كانت نشأة القوى العمالية في السودان سابقة (تاريخياً) على نشأة قوى البرجوازية، كذلك نشأت مؤسسات الانتاج الزراعي الحديث في السودان وبقواها من الفلاحين [ملاك الحواشات] والعمال الزراعيين، بشكل تاريخي سابق على نشأة البرجوازية الزراعية. حتى على نشأة برجوازية النيل الأبيض الزراعية والتي تكونت في العشرينات من رجال الأنصار وقادة القبائل على النحو الذي دعمته به الإدارة البريطانية.

يرجع التفكير في مشروع الجزيرة إلى عام ١٩٠٤ وذلك عندما أصبح واضحاً أن انتظام الإدارة الحكومية يتطلب بالضرورة إدخال محصول نقدي يعتمد عليه في التصدير وزيادة الموارد الحكومية.

واختيرت (سنار) باعتبار أنها أفضل موقع لتشييد خزان فيها. وشرع في العمل فعلاً في عام ١٩١٣ وقد توقف العمل لمدة خمس سنوات بسبب اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى. وقد استصلحت للمشروع (٣٠٠,٠٠٠)

---

(١) جريدة الميدان ـ رئيس تحريرها حسن الطاهر زروق ـ العدد (١٥) بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٥.

فدان من خيرة التربة الطمية العميقة لوسط السودان، ونظراً لقلة الموارد المالية الحكومية وقلة عدد الخبراء الزراعيين العموميين فقد طلبت الحكومة من (الشركة الزراعية السودانية) وهي شركة (خاصة) ذات خبرة في زراعة القطن بمشروع (الزيداب) بالمديرية الشمالية، أن تساهم بحصة في رأس المال وبالعمل في المشروع على أساس أن تحصل الشركة على نسبة من محصول القطن. وقد رافق إنشاء المشروع إقامة مشاريع صغيرة تروى بالطلمبات عند (طيبة) عام ١٩١١ وعند (بركات) عام ١٩١٤، مع إنشاء وحدتين نموذجيتين لتوفير العدد اللازم من الإداريين في (حاج عبد الله) و (ودالنو). واستمر العمل في بناء الخزان منذ ١٩٢١ لأعوام طوال حتى تدفقت المياه في القناة الرئيسية عام ١٩٢٥، فحصل السودان على أول مشروع حديث للري المركزي. وقد تدرج التوسع على نحو سريع بدءاً بـ (٥٠,٠٠٠) فدان ثم (٢٤٠,٠٠٠) ثم (٣٠٠,٠٠٠) فدان في السنة التالية. ثم تطور التوسع حتى بلغت المساحة (٩٨٧,٠٠٠) فدان مروي. وقد استولت الحكومة في عام ١٩٥٠ على إدارة المشروع بعد انتهاء مدة الاتفاق مع شركة السودان الزراعية. وقد كونت للمشروع هيئة مستقلة هي (إدارة مشروع الجزيرة) وقد أدى تنفيذ قرارات السودنة في الخدمة المدنية في عام ١٩٥٤ إلى استبدال الموظفين البريطانيين بغيرهم من السودانيين.

استتبع إنشاء هذا المشروع بناء قرى جديدة للعاملين بزراعته من مالكي الحواشات، وقد كان معظمهم من عرب النيل أو من الشماليين أو من مهاجري الغرب. وقد كونت القرى على مسافات لا تتجاوز الثلاثة أميال فبدت كوحدات سكنية موزعة على مسافات ملائمة للقنوات الفرعية الكبرى، وقد كان لهذا النظام مشكلاته الاجتماعية والصحية ولكن فائدة المشروع كانت تطغى على النظر إلى هذه المشكلات.

إعتمد المشروع على زراعة القطن بالإضافة إلى محاصيل محلية كالذرة واللوبيا. وقد بلغت أقصى مساحة للحواشة (٤٠) فداناً توزع

للمستأجر (المزارع) على أربع قطع، تزع إحداها قطناً والأخرى ذرة أو لوبيا على أن تظل اثنتان بوراً لتحقيق نظام الدورات الزراعية، وعليه فقد كانت ربع مساحة المشروع مخصصة لزراعة القطن في إطار الدورة الواحدة، ويزرع القطن في الفترة ما بين منتصف أغسطس (آب) وآخره ويبدأ اللقيط في يناير (كانون ثاني) وينتهي في منتصف أبريل تقريباً. ويعتمد في الحرث وإقامة التروس على المحاريث الآلية مع استخدام قوة العمل الزراعي اليدوية في العمليات الأخرى.

وما عرف بمزارعي الجزيرة هم في الأصل (ملاك) تحت نظام الاستئجار الدائم، بل إن ملكيتهم للحواشات تنتقل من بعد وفاتهم كحقوق للورثة الشرعيين، ولما كان هؤلاء (الملاك) يواجهون مشكلة توفير الأيدي العاملة من (العمال الزراعيين) للقيام بأعمال الحرث والحصاد فقد خفضت أحجام القطع إلى (٢٠) فداناً.

أما على صعيد تقسيم عائدات الانتاج الزراعي، فمنذ انتهاء امتياز شركة السودان الزراعية أصبح المشروع شراكة بين الحكومة والمزارعين، يحصل كلاهما على ٤٠٪ من صافي بيع محصول القطن مع حصول الإدارة على الـ ٢٠٪ وهي تتضمن تنظيماً لمال احتياطي بحيث لا يزيد حده الأعلى عن ٣ مليون جنيه سوداني[١].

كان للأزمة المالية العالمية في الفترة التي هبطت فيها الأسعار العالمية ومنذ ١٩٢٩ أثرها على تطور المشروع واستمرار بعض مزارعيه الذين آثروا ترك حواشاتهم، وقد وصل العجز في الميزانية السنوية العامة في عام ١٩٣٠ حوالي (٦٥٠,٠٠٠) جنيه الأمر الذي أدى للاستغناء عن خدمات بعض الموظفين في خدمة الدولة العامة[٢]، وقد أدت خلفية تلك الأزمة إلى تصاعد نوع من التوتر

---

(١) الوجيز في جغرافية السودان الإقليمية - ك. م. باركر - ترجمة مجموعة دار الثقافة - بيروت، ومكتبة النهضة السودانية بالخرطوم - ١٩٦٨ - ص (٥٦ - ٦٨).

(٢) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان - ص (٢٢٧).

ما بين الإدارة والعمال الزراعيين ما لبثت آثاره أن ظهرت في عام ١٩٤٦ إذ أعلن عمال الزراعة في المشروع [ولأول مرة] الإضراب طالبين دفع (١,٣٠٠,٠٠٠) جنيه وهو المبلغ الباقي لحساب صندوقهم، وقد تولت لجنة خاصة من المجلس الاستشاري «السابق على الجمعية التشريعية» البحث في أسباب الإضراب وأوصت بدفع مبلغ (٤٠٠,٠٠٠) جنيه لعمال الزراعة وقد قبلت توصياتها واستأنف المضربون العمل[١]. وقد أدت الأزمات نفسها إلى مواصلة العمال في المجالات الأخرى ضغطهم لزيادة الأجور.

تلك كانت المقدمة التي ما لبثت أن قادت مزارعي الجزيرة إلى الرغبة في تنظيم أنفسهم في إطار نقابي محدد يمثل تطلعاتهم ويجسد إرادتهم. وقد تحولت تلك الرغبة إلى عمل ملموس في مطلع الخمسينات، إلا أنهم واجهوا عدم اعتراف إدارة المشروع وإدارة المديرية بهم. وقد عمدت السلطات إلى إغلاق (نادي الاتحاد) بمدينة (واد مدني) متحججة بعدم حصوله على إذن رسمي بافتتاح الدار بموجب قانون (البلديات)، وقد نتج عن ذلك اعتقال رئيس اتحاد المزارعين ومن ثم إطلاقه بكفالة مالية في ١/ ١/ ١٩٥٤ كما صودرت آلة ساحبة (رونيو) بزعم «أنها ربما كانت تستخدم في أغراض مخالفة للقانون وقد أُعيدت للاتحاد»[٢].

اتجه المزارعون لنقل قضيتهم النقابية إلى العاصمة (الخرطوم) وفي ظل أول حكومة وطنية، فعقدوا (مؤتمراً وطنياً) في ١/١/١٩٥٤ بدار (نادي العمال) بالخرطوم حضره مندوبون عن الأحزاب السياسية ما عدا حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، حيث قرروا إستنكار موقف الحاكم العام وإدارة مشروع الجزيرة بعدم اعترافهم بالاتحاد كما قرر المؤتمر عقد مؤتمر وطني أوسع في ظرف أسبوع تمثل فيه الأحزاب والهيئات[٣].

---

(١) الإمبريالية والقومية في السودان ـ ص (١٣٦).
(٢) الرأي العام ـ العدد (٢٦١٢) بتاريخ ٢/١/١٩٥٤ ـ اليسار السوداني ـ ص (٤٢).
(٣) الرأي العام ـ العدد (٢٦١١) بتاريخ ١/١/١٩٥٤ ـ اليسار السوداني ـ ص (٤١).

وبالفعل عقد المؤتمر الموسع في ١٩٥٤/١/١١ حيث اتخذ قرارات في شكل توصية يتقدم بها إلى رئيس الوزراء، وهي أن تحل هيئة المزارعين القائمة وأن تجري انتخابات في الجزيرة على أساس مندوب واحد لكل مائة مزارع على أن يعقد مؤتمر من المنتخبين ويضع دستوراً للهيئة أو الاتحاد. واتخذ قراراً [بعدم تسليم القطن لإدارة المشروع إبتداءً من ١٩٥٤/١/١٨] حتى يصار إلى إجابة مطالبهم وقد انتهى المؤتمر بتكوين لجنة خاصة لمقابلة رئيس الوزراء الذي سلمهم رداً كتابياً جاء فيه:

«مع إعترافي بالأهمية القصوى لهذه المسألة [فإننا نأسف لأنها نشأت في وقت لم نتركز فيه للعمل بعد] ومع هذا فستوليها الحكومة عنايتها وسندرسها مع المختصين من مسؤولين من رجال الحكومة والمزارعين[١]..».

وأكد المزارعون أنهم يأملون في الكثير «من وراء الحكومة الجديدة التي يعترفون بها ويؤمنون بأنها جاءت ممثلة لإرادة أغلبية الشعب السوداني وهم جزء منه[٢]..».

ومضت ستة أشهر أحال الحاكم العام خلالها أمر الاتحاد ومطالب المزارعين إلى مدير مديرية النيل الأزرق ومدير إدارة المشروع «على أساس أنه لم ير ما يبرر تدخله». وسوّف الرجلان على اللجنة التنفيذية للاتحاد وعمداً إلى محاولات ضرب الاتحاد من الداخل واستبعاد رئيسه (الأمين محمد الأمين) وربط الرجلان ما بين تخلي المزارعين عن اتحادهم في مقابل الاستجابة لمطالبهم، ورد الاتحاد على هذه المواقف بمذكرة شديدة وجهت إلى «جميع المزارعين» وإلى «جميع المهتمين بمستقبل الديمقراطية في بلادنا» مطالبة بتدخل الحكومة الوطنية ضد مدير المديرية وبإرغام مجلس

---

(١) جريدة «الأيام» ـ العدد (٨٧) ـ تاريخ ١٩٥٤/١/١٢ ـ اليسار السوداني ـ ص (٤٢).
(٢) المصدر السابق ـ اليسار السوداني ـ ص (٤٤).

إدارة المشروع على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الاتحاد. ومطالبة في الوقت نفسه (بسودنة) منصب مدير المديرية والموظفين البريطانيين في إدارة المشروع «بسودانيين أكفاء من ذوي الماضي النظيف». ثم أكدت بأن الاتحاد قائم على «أساس ديمقراطي ولا يتبع لأي حزب من الأحزاب أو طائفة من الطوائف وأنه يدافع عن المزارعين كمزارعين بغض النظر عن ولائهم الحزبي أو الطائفي ولا يتدخل مطلقاً في هذه المواضيع» وحذرت المذكرة الصادرة في ١٢/٧/١٩٥٤[1] المزارعين من محاولات هدم وحدتهم على أساس طائفي أو حزبي فبانقسامهم «يكونون عرضة للبطش ويستمر إذلالهم ونهب خيرات مشروعهم لحساب الشركات الأجنبية الاستعمارية».. «كما أن تدخل سلطات المديرية ومجلس إدارة المشروع في أعمال الاتحاد هو بادرة سيئة لمستقبل الديمقراطية في بلادنا، وإذا لم يوقف هذا العمل الطائش فإن بلادنا تصبح معرضة لخرق جميع الحقوق ولتحكم الاستبداد غداً»، ثم تتساءل المذكرة «ما هي الحماية لحق الأفراد في التعبير عن آرائهم وحق تكوين الجمعيات الذي كفله قانون الحكم الذاتي؟ ما هي الحماية لحرية الصحافة وغيرها؟ إن قضيتنا المعروضة على الرأي العام لهي قضية عامة منها قضية الديمقراطية وإذا لم ينتبه كل أفراد الشعب إلى هذه الحقيقة ويقفوا بجانبنا فإن الاستبداد هو المنتصر على رغبة جميع الشعب في بناء وطن ديمقراطي يشعر فيه الكل بالكرامة والعدل..».

خيبة الأمل في الحكومة الوطنية:

بعد فشلها مع إدارة المشروع وإدارة المديرية ومناشدتها كافة المزارعين وجميع المهتمين بمستقبل الديمقراطية، حملت اللجنة التنفيذية للاتحاد همومها النقابية والمطلبية إلى لجنة وزارية شكلها رئيس الوزراء لبحث مطالب وشكاوي الاتحاد. فوجهوا إلى اللجنة الوزارية خطاباً بتاريخ

(١) جريدة «الصراحة» - العدد (٤٠١) بتاريخ ١٣/٧/١٩٥٤ - المصدر السابق - ص (٣٩).

٢١/٧/١٩٥٤ يستحثون فيه الحكومة الوطنية على مؤازرة قضاياهم ضد إدارة المشروع وحتى «تدلي فيها برأي حاسم ونهائي»[١].

وتبع الخطاب لقاء بين اللجنة الوزارية ومندوبي الاتحاد في ٢٥/٧/١٩٥٤ حيث سلم (يحيى الفضلي) وزير الشؤون الاجتماعية لوفد المزارعين مذكرة تشير إلى «أن الحكومة [لن تفاوضهم] إلا إذا غيّر الاتحاد أسلوبه وتحديه للحكومة واستنكار أعماله» ثم طلبت مذكرة الحكومة من المزارعين «أن يتفقوا وينبذوا الشيوعيين»[٢].

جاء ذلك الموقف بعد بيان أصدره اتحاد المزارعين في ٢١/٧/١٩٥٤[٣] وجهه إلى «جميع المواطنين [المظلومين] وإلى الرجال الشرفاء المخلصين». وقد وضحت من نبرات البيان أو فقراته أن آماله في الحكومة الوطنية قد أصبحت تخبو تدريجياً فهو يهيب بالحكومة الوطنية أن تنظر [بعين العطف لمطالب المزارعين وتحقيقها لنتفادى جميعاً بذلك هذا [الخطر المحدق] بسلامة المشروع الحيوي..] ومؤكداً على أن المزارعين لن يتحملوا «أكثر مما احتملنا هذا التسويف والمماطلة [المقصودة] في مطالبنا وقد نفد منا الصبر».

ظلت كلمات الحكومة تطن في آذان المزارعين فهي لن تفاوضهم إلا إذا غيروا أسلوبهم وإلا إذا اتفقوا ونبذوا الشيوعيين، فيتحول المزارعون إلى نواب وشيوخ الجزيرة في البرلمان لاستدراج تأييدهم باسم ناخبيهم، على أساس أن «القضية ليست قضية سياسية بل هي في أبسط أشكالها قضية المعيشة بالنسبة لحوالي (٣٠٠,٠٠٠) من سكان الجزيرة» مؤكدين هذه المرة على أن البرلمان يملك مفتاح الحل بإلغائه لمشروع قانون الجزيرة لسنة ١٩٥٠ أو تعديله بحيث يرفع الحيف عن وضع المزارعين[٤].

---

(١) جريدة «الأيام» ـ العدد (٢٤٨) ـ تاريخ ٢٢/٧/١٩٥٤ ـ المصدر السابق ـ ص (٤٧).
(٢) جريدة «الصراحة» ـ العدد (٤٠٥) ـ تاريخ ٢٧/٧/١٩٥٤ ـ المصدر السابق ـ ص (٤٨).
(٣) جريدة «الأيام» ـ العدد (٢٤٨) ـ تاريخ ٢٢/٧/١٩٥٤ ـ المصدر السابق ـ ص (٤٩).
(٤) اليسار السوداني ـ المصدر السابق ـ ص (٥٦ ـ ٥٩).

ثم اندفع المزارعون خطوات إلى الأمام بصياغة (عريضة) وقعها كل المزارعين بمشروع الجزيرة موجهة إلى رئيس الوزراء ورئيس البرلمان وزعيم المعارضة ورئيس القضاء ومستشار الحكومة القانوني[١]. وقد طرحت العريضة وضع المزارعين بشكل عام، فهم بالرغم من كونهم عماد الاقتصاد السوداني إلا أن نصيبهم من الاستعمار هو «الإهمال والبؤس والتعرض لفتك البلهارسيا والملاريا ونصيب أبنائنا الجهل والحاجة». وأنه «دون الاتحاد لن تحقق مطالبنا» وانتهت العريضة بمطالبة الحكومة «أن تلغي فوراً أي اتجاه لسن قوانين معادية للحرية، إننا نطالب بإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وبناء حياة قائمة على أساس ومستوى ديمقراطي»[٢].

ثم جدد المزارعون مطالبهم إلى رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي النواب والشيوخ وزعيم المعارضة، وقد حمل الاتحاد هذه المرة على موقف الحكومة بشكل واضح وجريء «ولكن موقف حكومة معاليكم كما صرح وزير المالية ووزير المواصلات كان موقفاً [خاطئاً] تجاه الاتحاد و [معادياً] لمصالح المزارعين. فالحكومة قد قفلت باب المفاوضات في وجه المزارعين وسلط وزير الشؤون الاجتماعية الإذاعة [ضد وحدة المزارعين] وضد اتحادهم وشنت صحف الحكومة هجوماً جائراً على الاتحاد ورجاله ولكن الاتحاد صمد في وجه كل ذلك وما زاد المزارعين إلا تمسكاً به وإيماناً. . . .». . . «وإنه لا بد أن يكون من المؤسف يا صاحب المعالي أن تعلموا أن مطالبنا التي رفعناها لمعاليكم منذ أكثر من عام لم يتحقق منها ولا مطلب واحد إلى الآن» ثم انتقلت المذكرة الصادرة في ١٩٥٥/٣/٢٢ إلى حصر أهداف المزارعين في (١) صرف مبلغ (٢٥) جنيهاً سودانياً عن (الحواشة) من مال احتياطي المزارعين وذلك لمواجهة

---

(١) جريدة «الأيام» ـ العدد ٣١٢ ـ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٢.

(٢) رفعت هذه العريضة في الوقت ذاته الذي أزمعت فيه الحكومة في الجلسة رقم (٦٠) بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٦ مناقشة سن قانون يمكن من حظر النشاط الشيوعي.

الظروف المعيشية السيئة. (٢) قبول تعديلات دستور المزارعين التي أقرها وناقشها مؤتمر المزارعين فوق العادة المنعقد في يومي ٦ و ٧ من شهر نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٥٤. (٣) تعديل قانون مشروع الجزيرة لسنة ١٩٥٠ بحيث ينص على إثبات شراكة المزارع الفعلية في الإنتاج ورفع نصيب المزارع من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ وتقليل التزامات المزارع بنسبة ٥٠٪ وتمثيل المزارعين في لجنة إدارة المشروع ورفع ضريبة الدخل عن كاهل المزارع مع البيع بالمزاد العلني وعدم بيع أي كمية من القطن مهما كانت قليلة بدون ذلك وإعطاء الفرصة [لجميع الراغبين في الشراء من بلدان العالم بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والسياسية[١]]. ثم أشارت المذكرة [بلهجة منذرة] أن المزارعين قد أعطوا كل الفرصة للحكومة لتحقيق مطالبهم «وأننا قد استنفدنا كل ما لدينا من وسائل سلمية ولا يسعنا بعد هذا إلا أن نحذر من مغبة هذا الإهمال وخرق الوعود». ثم نشرت «الرأي العام»[٢] حديثاً لرئيس اتحاد المزارعين ضد تسويف الحكومة. وحملت أنباء العدد نفسه معلومات عن (مؤتمر وطني) عقدته لجنة إتحاد مزارعي الجزيرة بنادي العمال بالخرطوم حيث كرر الرئيس مرة أخرى أن المزارعين سيتخذون بعد هذا مواقف إيجابية من أجل تنفيذ تلك المطالب.

---

(١) هذه الفقرة في بيان المزارعين حول فتح البيع بالمزاد العلني مع فتح التسويق أمام كافة الأنظمة في العالم، سبق أن أثارها برلمانياً مندوب الجبهة المعادية للاستعمار عن إحدى دوائر الخريجين - حسن الطاهر زروق - [الجلسة السابعة - ١/٣/١٩٥٥] لدى مناقشته سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية وقد كان مما قاله: «وهناك حقيقة أريد أن أثبتها هنا وهي أن السوق العالمي ليس واحداً ولكنه اثنان سوق المعسكر الرأسمالي وسوق المعسكر الاشتراكي. وحتى بالنسبة لسوق المعسكر الرأسمالي فإن الدعاية لقطن السودان ليست كافية بينما تكاد تكون [معدومة] بالنسبة للسوق الآخر الذي يشمل ثلث سكان العالم ولا شك أن هذا يعود علينا بالضرر الكثير.. ثم أن سياسة بيع القطن سياسة مضطربة فبعد أن تقرر بيع القطن بالمزادات العلنية قررت الحكومة أن تخصص ثلث المحصول لكي يباع بالمناقصات الخاصة» - اليسار السوداني - من وقائع الجلسة السابعة - ص (٩٧ - ١٠٣).

(٢) الرأي العام - العدد (٢٩٧٧) - تاريخ ٢٢/٣/١٩٥٥.

الموت خنقاً للمزارعين (عنبر جودة):

تصاعد الموقف بين المزارعين وحكومة الوطني الاتحادي. وتجد حركة المزارعين تأييداً واسعاً لها لدى (الجبهة المعادية للاستعمار) ويتبنى نائب الجبهة اتجاهات المزارعين في نقده لسياسة الحكومة الاقتصادية والمالية كما رأينا. ويفتح اتحاد نقابات عمال السودان دوره وداره في الخرطوم بالذات لمؤتمرات الفلاحين ويساند مطالبهم في بياناته العديدة، وتهتم هيئة الدفاع عن الحريات التي تقف من ورائها (حستو) بنضالات المزارعين.

وجدت حكومة الوطني الاتحادي نفسها في مواجهة هذا (الحلف الديمقراطي) الذي تتسع إطاراته النقابية كل يوم ويشدد نضالاته بمختلف الوسائل العصرية للتنظيم منطلقاً من (الحقوق المطلبية) لهذه الفئات النقابية، ومن (قدرتها على التأثير) باعتبارها أهم قوى فعاليات الانتاج الزراعي والنقل والمرافق العامة. وقد تطور هذا الحلف ـ وإن لم يكن معلناً بشكل تنظيمي ـ إلى بلورة مواقف محددة في مواجهة الحكومة على صعيد قضايا (السودنة)، إذ أكدت الجبهة المعادية للاستعمار واتحاد نقابات عمال السودان وكذلك المزارعون على ضرورة إحلال «سودانيين عرفوا بعدائهم للاستعمار»[١] محل الموظفين البريطانيين. كما أكد على الضرورة نفسها إتحاد المزارعين الذي اقترح بشكل سابق على الجبهة المعادية للاستعمار «أن يوضع سودانيون أكفاء [وذو ماضٍ نطيف] في مناصب هؤلاء الإداريين البريطانيين»[٢]. وبالرغم من أن الإصرار على سودنة الوظائف بسودانيين ذوي ماضٍ وطني لم يركز عليها بالشكل المطلوب في تلك البيانات، إلا أن

---

(١) مذكرة اللجنة التنفيذية للجبهة المعادية للاستعمار إلى مجلس الوزراء السوداني عن (الحريات العامة) المنشورة بجريدة «الميدان» ـ العدد (١٢) بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٤ - اليسار السوداني ـ ص (٦٩ ـ ٧٦).

(٢) بيان اتحاد مزارعي الجزيرة عن موقف إدارة المديرية والمشروع المنشور بجريدة «الصراحة» ـ العدد (٤٠١) ـ بتاريخ ١٣/٧/١٩٥٤.

فقرات عديدة فيها وردت في معرض نقد القائمين السودانيين بأمر المؤسسات الحكومية تنبىء بوضوح عن النوعية (غير الديمقراطية) لأولئك الإداريين الكبار الذين قيض لهم إحتلال المقاعد البريطانية من بعد أن أثبتوا بالولاء للإدارة البريطانية ما يؤهلهم لأن يكونوا في موضع البديل الموالي للسلف. وقد أدى مسلك ذلك النوع من الإداريين إلى تصعيد مواجهة المؤسسات مع القوى النقابية والمطلبية المختلفة، عوضاً من أن يكونوا جسراً ديمقراطياً بين حكومة الوطني الاتحادي ـ في المرحلة الانتقالية ـ والحركات النقابية. وشاهدنا في ذلك ما أشار إليه خطاب العمال حول أسلوب استفزازي واجه به السيد مدير السكة الحديدية لجنة النقابة المركزية عندما طلب الاجتماع بهم «لحل هذه الأزمات المدبرة تدبيراً من [المسؤولين] في أقسام السكة الحديدية. .»[1].

كذلك اتحد العمال والمزارعون والجبهة المعادية للاستعمار في بلورة مواقف موحدة خاصة بمسألة القوانين المقيدة للحريات العامة، مطالبين بحق الجميع في إنشاء منظماتهم وأحزابهم وإصدار صحفهم. وهناك (الهيئة الشعبية الدائمة للدفاع عن الحريات) والتي ضمت في عضويتها في عام ١٩٥٤ (الأمين محمد الأمين) رئيس إتحاد مزارعي الجزيرة و (محمد السيد سلام) رئيس اتحاد نقابات العمال و (عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة) سكرتير الجبهة المعادية للاستعمار بالإضافة إلى رؤساء نقابات أخرى وبعض الصحفيين[2]. وقد تصاعد نشاط هذه الهيئة في نهاية عام ١٩٥٤ حينما

---

(١) أول خطاب يوجهه رئيس اتحاد نقابات العمال لأول رئيس حكومة وطنية والمنشور في جريدة «الأيام» تاريخ السبت ١٩٥٤/٥/٢٢ ـ العدد رقم (١٩٧) ـ المصدر السابق ـ ص (١٩ ـ ٢٣) وقد وقع الخطاب (محمد السيد سلام) رئيس اتحاد نقابات عمال السودان وقتها.

(٢) الوثيقة التي رفعت إلى رئيس الوزراء بواسطة تلك الهيئة لإلغاء قانون النشاط الهدام والمنشورة بجريدة «الصراحة» ـ العدد (٣٧٠) ـ تاريخ ١٩٥٤/٣/٢٣ ـ المصدر السابق ـ ص (١١ ـ ١٢).

لاحت بالأفق بوادر من حكومة أزهري لوضع قانون مقيد للحريات العامة كبديل عن إلغاء قانون النشاط الهدام الذي لم تتم الموافقة عليه في ٣٠/ ٣/ ١٩٥٤. وقد تقدمت (الجبهة المعادية للاستعمار) بمذكرة إلى مجلس الوزراء السوداني بهذا الصدد نشرت في ملحق خاص بجريدة «الميدان» بتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٥٤ حيث أكدت على ضرورة إلغاء [كل] القوانين غير الديمقراطية «وجعل اتحادات المزارعين [حقاً] بدل أن يكون [منحة]. جعل إصدار الصحف حقاً بدل أن يكون منحة، تبديل التشريع العمالي القديم. وقد نشرت «الرأي العام» تبني «الهيئة العامة للدفاع عن الحريات» لتلك المذكرة.

لا يتسع المجال هنا لإيراد الوقائع التفصيلية لذلك التلاحم بين قوى العمال والفلاحين والحركة السودانية للتحرر الوطني المجسدة في الجبهة المعادية للاستعمار والهيئة الشعبية الدائمة للدفاع عن الحريات. غير أنه تكفينا الإشارة إلى وجود وإقرار ذلك التحالف الديمقراطي العريض بنزعته المطلبية وثقله النوعي نقابياً واقتصادياً. كان ذلك التحالف، الآخذ في التحقق، أحد طرفي الكماشة التي أحاطت بالحزب الوطني الاتحادي الذي ظل يعمل في ظروف صعبة من أجل إكمال (السودنة)، (الجلاء) وممارسة الحكم الذاتي باتجاه الاستقلال.

كانت حكومة الوطني الاتحادي تعتبر أن التصعيد النقابي المطلبي أمر لا مبرر له في ظل تلك المرحلة الانتقالية التي طرحت شعاراً لها «التحرير قبل التعمير»[1]، وقد كان «يحيى الفضلي» الوزير الاتحادي للشؤون الاجتماعية هو صاحب ذلك الشعار. [وقد رأيناه على صفحات «الفجر» في عام ١٩٣٧ يكتب مشيداً بالسيد عبد الرحمن المهدي ومعدداً مآثره الاقتصادية ومعاهداً له الولاء[2] ثم ينتقل إلى مواقع «الاتحاديين» ثم مؤخراً إلى مواقع «الختمية» ثم يموت «فقيراً» في منزل تابع للأوقاف بعد أن دافع طويلاً عن

---

(١) الحلقة الأولى من كتاب سلسلة المرشحين لعضوية الحزب الشيوعي السوداني ـ ص (٤).

(٢) مجلة «الفجر» ـ العدد (٩) ـ المجلد (٣) ـ تاريخ ١/ ٧/ ١٩٣٧.

«البرجوازية» في وجه العمال والفلاحين، وبعد أن دافع عن الاتحاديين في وجه الطائفية. أي بعد أن أصبح في كل موقع ضد كل موقع].

تلك كانت الكماشة (الديمقراطية) الضاغطة بطرف على حكومة الاتحاديين. أما الكماشة الأخرى فقد كونتها تحالفات القوى الطائفية والأحزاب الموالية لها منذ انقسام الفرسان الثلاثة (ميرغني حمزة ـ خلف الله خالد ـ أحمد جلي) من حكومة أزهري الأولى وتشكيلهم لحزب الاستقلال الجمهوري بمباركة زعيم الختمية السيد علي الميرغني. ثم التقى السيدان في ١٩٥٥/١٢/٤ ليسقطا حكومة أزهري للمرة الثانية ويستبدلاها بحكومة (ائتلافية) جاءت في ١٩٥٦/٢/٢ بعد الاستقلال مباشرة كمقدمة لإبعاد الاتحاديين نهائياً عن الحكم وسيطرة التحالف الختمي ـ الأنصاري عليه في ١٩٥٦/٧/٥ وبعد أسبوع فقط من تشكيل حزب الشعب الديمقراطي الواجهة السياسية للختمية في ١٩٥٦/٦/٢٨.

كمّاشتان أحكمتا من الطرفين (الطائفي) و (الديمقراطي) ضد حركة المثقفين الاتحاديين الذين تحولوا إلى إستقلاليين. إنه منظر عجيب وفريد حين يطل عليه الرائي من عل، فقد تحددت المعركة هنا بقوى ثلاث تملك اثنتان منها (تاريخياً) إمكانية بل وضرورة (التحالف) وتملك الأخيرة (تاريخياً) حق نفيهما.. غير أن المسرح الذي نطل عليه يحمل تحققاً لحق النافي في نفي القوتين (عملياً)، في الوقت الذي لا تحتمل لديه القوتان حتى إمكانيات الحوار. القوتان هما الحزب الوطني الاتحادي الذي يمكن أن نسميه بعد تطورات محددة ممثل حركة الوسط (التقليدي).. وتحالف قوى العمال والمزارعين والجبهة المعادية للاستعمار الذي يحتوي أطر حركة القوى الديمقراطية. أما قوى النفي والتي يبدو أنها الوحيدة التي تعرف دورها فهي قوى الطائفية، التي عادت مجدداً بعد لقاء السيدين لدعم نفسها بالقوى القبلية وبعناصر البرجوازية الزراعية والعقارية والتجارية الناشئة في ظلها وضمن ولاءاتها المسبقة للإدارة البريطانية التي منحتها امتيازات

الاستثمار الزراعي في مشاريع النيل الأبيض والأزرق والتي دعمتها بالعطاءات في المدن، وهيأت لها في مرافق النقل والخدمات العامة والعقارات.

هذه العناصر ولا أقول (الطبقة) البرجوازية الناشئة في ظل مجتمع متخلّف وغير ديمقراطي ومستعمر، كانت الأقرب بحكم نشأتها (العضوية) أو البنيوية إلى أطر الطائفية والقبلية والاستعمار، بل إن بعضاً من هذه القيادات نفسها، وذلك منذ أن أفلحت الإدارة البريطانية في تحويل البيت المهدوي وقيادات الأنصار القبلية إلى مستثمرين زراعيين لضمان القضاء على تطلعاتهم الدينية وفي وقت مبكر منذ العشرينات، وهكذا فإن «القادة المهدويين شغلوا كثيراً عن نشر الدعوة بالغرب، وإن غلاة الأتباع من الأنصار في الجزيرة أبا والمناطق المجاورة لها، قد أخذوا يتوارون سريعاً نتيجة لانشغالهم بالعمل الزراعي والتجاري على نطاق أوسع من ذي قبل..»[(١)]. وجرى الأمر نفسه بالنسبة لقيادات الختمية ومواليهم من تجار المدن والملاك الزراعيين حتى كوّنوا ما يماثل «الغرفة التجارية»[(٢)]. وقد أدى الدعم البريطاني لمركز السيدين وفي إطار التنافس بينهما إلى اكتساب كل منهما لجماعات من المتعلمين بحكم ولاءات التخلف الموروثة ونتيجة الثراء والمركز السياسي.

الوطني الاتحادي كامتداد لحركة المثقفين منذ مؤتمر الخريجين الأول، وكتكتل للحركات الاتحادية على يد (صلاح سالم)، كان يضم أيضاً في صفوفه بعضاً من عناصر برجوازية المدن التجارية والعقارية المستنيرة. أقول عناصر ولا أقول (طبقة). وعناصر الوطني الاتحادي البرجوازية تتميز عن عناصر البرجوازية المتلاحمة مع الطائفية والقبلية بأنها ذات وعي (تاريخي

(١) مذكرة للسكرتير الإداري - تاريخ ١٩٣٣/١١/٢٢ - الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان - ص (٢٢٧).

(٢) المصدر السابق - ص (٢٧٠).

نسبي) بمهماتها عبر عدائها (الليبرالي) للطائفية والقبلية ولكنها متكونة عبر مسيرة مضطربة للمثقفين مما يجعلها دائمة (التردد)، وقابلة لرد الفعل والإنفعال السريعين بوجه كل من القوى الديمقراطية وكذلك القوى الطائفية المضادة. فهي على هذا النحو وسط تقليدي نموذجه تاجر المدينة المتطلع إلى استخدام اللفظيات الحديثة، والذي يقرأ الصحف ويستمع إلى إذاعة لندن ويسخر من كرش (الخليفة) الديني المتدلية ومن جهل الأتباع. فهو متكوّن من ناحية، ضمن الإطار العام لتكوّن العناصر البرجوازية الزراعية والتجارية والعقارية في ظل التخلف والاستعمار والمجتمع غير الديمقراطي، فبنيوية النشأة تلحقه بالإطار العام المتداخل به، غير أن (خصوصية) الاستلاب الطائفي والقبلي للنشأة العضوية البرجوازية مع وجود عنصر مفارق في شكل حركة المثقفين، تولد لديه نوعاً من (خصوصية الوعي) فتدفع به إلى مواقع ليبرالية وسطية نسبياً هي مواقع الحزب الوطني الاتحادي.

أما القوى الديمقراطية القائمة على تحالف قوى العمال [ولا أقول طبقة العمال] وقوى الفلاحين [وهم من أصلهم «ملاك حواشات يصل بعضها إلى ٢٠ ـ ٤٠ فداناً»[١]] والمثقفين الديمقراطيين وبالذات من عناصر الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) فقد استبق منهم ـ العمال والفلاحون ـ في النشأة التاريخية نشأة البرجوازية نفسها: وبالتالي فقد كانوا الأقرب لا للتحالف ولكن (للاندماج) في حركة المثقفين لولا الضعف الذاتي وسلبيات حركة المثقفين من ناحية.. وتحرك قيادة (حستو) باتجاههم من ناحية أخرى. وما كان ليكون ذلك الاتجاه مبكراً وحاسماً لولا وقائع النشأة التاريخية المتقدمة لقوى العمال والفلاحين في ظل مركزية دولة الاستعمار المستثمرة. وقد أثمر ذلك التوجه المبكر مع ضعف حركة المثقفين كما شرح سلبياتها (أحمد خير) محاولات (حستو) الناجحة للتميز بهم على [صعيد الموقف النقابي] عن تجمعات المثقفين التي تحولت

---

(١) راجع تحليلنا لمشروع الجزيرة.

(بمعزل عنهم) إلى وسط تقليدي تائه بين اليمين الطائفي والحركة الديمقراطية.

أراد الوسط التقليدي، بقيم تتداخل فيها روح البيروقراطية الفردية والتعالي الإداري والاشتباه في الحركات المطلبية (الموالية للشيوعيين)؛ وبقيم ليبرالية سطحية لا تستند إلى غطاء اجتماعي فعّال عدا الاختيار الإيديولوجي المضطرب بين الذاتية والموضوعية؛ أراد هذا الوسط التقليدي أن يواجه ضغط الكماشتين على خاصرته، غير أن مصيره المحتوم كان واضحاً للعيان، فمعركته تتصاعد ضد الطرفين. وفي الوقت ذاته الذي كانت تلملم فيه الطائفية قواها لإيداع رصاصة الرحمة في فوهة البندقية، كانت القوى الديمقراطية متحركة وعبر المزارعين هذه المرة لتصعّد حملاتها. وهكذا اعتقلت السلطات بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣، وبعد إعلان الاستقلال بشهرين (٢٨١) من مزارعي مشروع (جودة) الزراعي - ووضعوا في إحدى حجرات مباني الجيش في (كوستي) فاستشهد منهم (١٩٠) مزارعاً بالاختناق[١]. سير العمال والمحامون والمزارعون في العاصمة والأقاليم مظاهرات احتجاج وأضربت الصحف عن الصدور، وأعلن العمال الحداد على شهداء المزارعين. واعتقل (حسن الطاهر زروق) نائب الجبهة المعادية للاستعمار، و (عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة) سكرتيرها العام. وصدرت أحكام بالسجن ضد (الأمين محمد الأمين) رئيس اتحاد المزارعين و (يوسف أحمد المصطفى) سكرتير الاتحاد. وقد تراوحت الأحكام بين ستة أشهر ثم خفض بعضها إلى أربعة.

مسلسل الصراع بين الحركة المطلبية والاتحاديين طويل بعد ذلك، غير أن الاتحاديين لم يتمكنوا من الاستمرار طويلاً فقد واصلت كماشة الميمنة ضغطها على خاصرة الوسط التقليدي بعد لقاء السيدين فسقطت حكومة

---

(١) الميدان - العدد (١٤٣) - تاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣.

أزهري صريعة في ١٩٥٦/٧/٥. وجاءت الطائفية تحت اسم تحالف حزب الشعب الديمقراطي (ختمية) وحزب الأمة (أنصار) بعبد الله خليل رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع[1]. وقد استهل عهده بالقول أنه لن يسلم السلطة بعد ذلك إلا إلى نبي الله عيسى شخصياً، وبالفعل أخلد إلى الكرسي فحتى إذا ما تأرجح من تحته ولم ويجد نبي الله عيسى حاضراً سلمها إلى (عبود) في ١٩٥٨/١١/١٧، الذي استمر بها ست سنوات حتى رضخ لإرادة الثورة الشعبية في اكتوبر ١٩٦٤ ليعيش السودان الديمقراطية الثانية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩) التي انتهت بقيام حركة مايو ١٩٦٩.

(١) كان عبد الله خليل أحد قادة اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ ومن أشد الموالين لمفهوم وحدة وادي النيل، وقد كان يقوم بإرسال التبرعات إلى الطلاب السودانيين المهاجرين لمصر كما أوضحنا في (الفصل الخامس ـ الجزء الأول) من بعد عنوان (من المنشور إلى التنظيم)، وقد انتهى به رد فعله ضد المواقف المصرية من ثورة ١٩٢٤ إلى التحوّل الجذري ضد أي توجه وحدوي مع مصر والتحق فيما بعد بحزب الأمة.

الفصل الحادي عشر

الســـــودان
بين الوسط التقليدي
والقوى الديمقراطية

مسؤولية مَنْ حين سيطرت الطائفية وقواها القبلية وعناصرها البرجوازية على قيادة البلاد في ١٩٥٦/٧/٥؟. هل لأن الشعب السوداني شعب طائفي قبلي متخلّف يتبع (الإشارة) ويعيش الولاء حتى في أحلام اليقظة؟. إذن أين ذهب ذلك كله..؟. تراث ثورة ١٩٢٤ التي حملت جنين التحالف بين مختلف القوى الشعبية، تراث (النهضة) و (الفجر)... مؤتمر الخريجين وحركات المثقفين الاتحادية.. قوى العمال الناشئة منذ بدايات الفتح.. قوى الفلاحين في الجزيرة وشمال السودان وحتى غربه.. قوى العناصر الديمقراطية الثورية.. قوى المدن الناشئة في ظل الإدارة المركزية البريطانية.. القوى الاجتماعية الحديثة التي أنجبت الكثيرين من الأبطال والأفذاذ.. كيف انحسرت منعكسات ما بعد الحرب العالمية الثانية..؟ أي موروثات النضال الشعبي؟.

أسئلة ظلت تائهة في دفاتر المثقفين. والكل يريد أن يطوع الإجابة. والإجابة الصحيحة هي في [أزمة الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان]، هي في أزمة حركة المثقفين الذين تحولوا إلى وسط تقليدي. وفي أزمة الحركة الديمقراطية التي سادت ممارستها نزعة ذاتية غير تاريخية، فأجهضت المرحلة الوطنية الديمقراطية بوعي استباقي ذاتي دون أن تتمكن من تحقيق أهدافها الذاتية علواً وتجاوزاً للجدلية الموضوعية. لقد وضع اليسار السوداني نوازع الإِرادة الذاتية فوق موضوعية الجدل، صارعاً الجدل بالإرادة، فذُبح وذُبحت معه مرحلة كاملة بدأت بكتاب (النهضة) و (الفجر) فهوت البلاد بموروثها الوطني الديمقراطي الذي ركزته بعد عناء.

ليس لنا أن نكرر شرحنا لأزمة حركة المثقفين التي انتهت بهم إلى وسطية تقليدية إستمدت قواها من البيروقراطية الإدارية وبعض عناصر برجوازية المدن، فتلك أمة قد خلت وسقطت في عام ١٩٥٧ فلها ما

كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يفعلون. نية التحليل تتجه الآن إلى دور الحركة الديمقراطية في أزمة السقوط ومبضع الجراح لا يسعه إلا أن يصل إلى مواضع التعفن وحين يكون المريض هو السودان فلا عذر لمتساهل أو مجامل.

قبل نشوء الحركة الماركسية في السودان وولوجها أبواب العمل السياسي في منتصف الأربعينات، كانت القوى النقابية في السودان قد قطعت شوطاً نسبياً في (نموها المهني). توافرت بدايات القاعدة العمالية منذ تمديد خطوط الاحتلال الحديدية في عام ١٨٩٦، وتفرعت عنها عدة مرافق طوال العشرينات والثلاثينات حتى نشأت مدينة بأكملها في شمال السودان هي (عطبرة) كمدينة (عمالية) كذلك توافرت بدايات القاعدة الزراعية الحديثة من الفلاحين مالكي الحواشات وعمال أو أجراء الزراعة منذ تدفق مياه خزان سنار في مشروع الجزيرة عام ١٩٢٥. بل أن المديرية الشمالية قد شهدت قيام أول مشروع زراعي حديث في عام ١٩٠٤ عندما أجرت الحكومة (١١٠٠٠) فدان على الشاطىء الغربي للنهر بالقرب من عطبرة لشركة خاصة كانت تزمع أن يقيم بتلك المساحة بعض العبيد الذين أطلق سراحهم من الولايات المتحدة الأميركية. وبفشل الخطة سلم المشروع إلى (شركة السودان الزراعية) التي قامت بزراعة القطن فيه كمحصول نقدي تجاري. وقد جعل للمزارع أن يستأجر ما بين خمسة إلى عشرة أفدنة وأن يحصل على ٥٠٪ من الأرباح فضلاً عن حقه في زراعة فدانين وفقاً لمشيئته ويكون الناتج ملكاً خاصاً له. وقد أضيف لهذا المشروع مشروعان آخران هما (العالياب) و (البرقيق).

إذن قد نشأت القوى المهنية (النقابية) ـ في إطار الاستثمارات الاستعمارية ـ بشكل مبكر في السودان، وقد وجدت في حركات المثقفين منذ العشرينات نوعاً من الوعي المبكر أيضاً، وقد نمت سياسياً ونضالياً في ظل حركات المثقفين المطالبين بالوحدة مع مصر والتميز عن الطائفية

ومعاداة الاستعمار، واشتركت وساهمت في حركة اللواء الأبيض وفي مختلف الإضرابات والتظاهرات الوطنية فكونت رصيداً من الوعي والتحالف بما هو متاح في تلك المرحلة.

بتوجه حركة المثقفين إلى الطائفية كانوا قد استعاضوا عملياً عن قوى العمال والفلاحين بالجماهير الطائفية الجاهزة، متدامجين بأطر التخلّف والتبعية مما أضعف توجهاتهم السابقة إلى القوى الديمقراطية الجديدة، ضمن مبررات حشد القوى الطائفية ومراكز التأثير السياسي في معركة المواجهة مع الاستعمار. وقد أدى التوجه السياسي نحو الطائفية لا إلى إضعاف التوجه نحو القوى الديمقراطية النامية فقد بل وإلى إجهاض بدايات فكر النهضة والتجديد الذي حملته على أكتافها مجموعة (واد مدني) و (النهضة) و (الفجر). فخبا صوت الثورة الثقافية (الإيديولوجية) ضد أمراض الواقع التقليدي ومركباته العديدة، واستسلم المثقف للتداعي مع شروط ذلك الواقع، رغم تحذيرات العديدين من خطورة ذلك التداعي على حركة المثقفين أنفسهم وكان على رأس أولئك (أحمد خير) الذي عرضنا لأفكاره المطروحة في كفاح جيل.

هنا وبالتحديد في منتصف الأربعينات عانت الحركات النقابية من جفاف مداد المثقفين (النظري) ومن غيابهم عن ساحة التفاعل (التنظيمي) فبرزت عناصر (حستو) لملء الفراغ. وقد كان الفراغ (كبيراً) في حركة نقابية (متسعة). فاتسعت (حستو) على صغر حجمها وحداثة تكوينها لاحتلال الفراغ الكبير، فاحتلته [بشكل عاجل وسريع] الأمر الذي جعل (كل) تنظيم حستو (السري) واجهات (علنية) للنقابات، عدا المنظمات الشعبية الأخرى، كما أدى اتساع الممارسة مع صغر التنظيم وحداثته إلى إعطاء الأولوية للنشاط السياسي - النقابي العام على حساب تثقيف العناصر نفسها بالفكر الماركسي - اللينيني فاقتصرت على أدنى مستويات الوعي، الدائم الاقتباس والترجمة.

كيف أصبح عبد الخالق محجوب شيوعياً؟

في الوثيقة التي وزعها (عبد الخالق محجوب) في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٤ بعنوان «كيف أصبحت شيوعياً؟»[1] قال: «أنتهج السبيل الماركسي في ثقافتي وتصرفاتي وأؤمن بالنظرية العلمية الشيوعية» ثم أوضح أهمية تلك النظرية العلمية الشيوعية بالنسبة للواقع السوداني بقوله (وإذا كان لشعبنا المغلوب على أمره أن [يتحرر] فلا بد أن يسير على هدى [نظرية] توحد صفوفه وتصرع الاستعمار». وحين نتساءل عن كيفية إستهداء الشعب بتلك النظرية [لتوحيد] صفوفه وصرع الاستعمار يقول لنا عبد الخالق في الفقرة نفسها «.. على هدى نظرية تسلط أضواءها على كل زعيم أو متزعم ولا تترك له الفرصة لجني ثمار جهاد الشعب لنفسه ـ على هدى نظرية سياسية تخلص [الشعب] من الجهل [والكسل الذهني] الذي يتركه كقطع الشطرنج تحركه أيدي الزعماء أينما شاءت..». فالجهل والكسل الذهني ـ أي عدم التسلح بنظرية ـ هما مصدر تبعية الشعب للزعماء. والنظرية من شأنها إشاعة الفهم... لمن؟... للشعب دون تحديد. ولماذا؟. للقضاء على سلطة الزعماء. ولكن من هم هؤلاء الزعماء؟. ولماذا نتعجل القضاء عليهم؟. يقول عبد الخالق: «إن السياسة والنضال من أجل الأهداف السياسية علم يخضع للتحليل» بالطبع هذا صحيح من ناحية عامة، ولكن ما المقصود منه؟. المقصود ـ كما يتابع عبد الخالق ـ «إن جميع الزعامات السياسية التي لم تهتد إلى هذا التحليل العلمي للاستعمار واكتفت بإثارة العواطف ضد (الأجانب) لم تصل إلى أهدافها ولم يجن الشعب المؤيد لها ما كان يصبو إليه». إذن فالزعامات التي لم تهتد إلى النظرية لم تصل إلى أهدافها. وأمثلة عبد الخالق عن ذلك «أسماء كثيرة تحضرني ـ سعد

---

(١) حرر عبد الخالق تلك الوثيقة في مواجهة منشورات وزعتها جهات معادية للحركة الشيوعية في السودان تهاجم فيها (الدين الإسلامي) وقد وقعت باسم الشيوعيين وقد حكم عليها الذين قرأوها بأنها (مقلب غير ناضج) ـ جريدة الأيام ـ العدد (٣٠٦) ـ تاريخ ١٩٥٤/١٠/٥ ـ اليسار السوداني في عشرة أعوام ـ ص (٦٣ ـ ٦٨).

زغلول ـ وغاندي ـ ومصطفى كمال أتاتورك وكذا. .» لذلك وجد عبد الخالق «أن زعماءنا يسيرون في الطريق نفسه وأننا لن نجني من ورائهم أكثر مما جنت الشعوب الأخرى التي سارت وراء تلك الأسماء. .».

إذن على الشعب السوداني أن يسير في مرحلة التحرير الوطني من الاستعمار على هدى السبيل الماركسي مؤمناً «بالنظرية العلمية الشيوعية» وبمعزل عن «كل زعيم أو متزعم ولا تترك له فرصة لجني ثمار جهاد الشعب لنفسه. .».

في تلك الوثيقة قد قال عبد الخالق [وما قال] في الوقت نفسه، قاتل الاستعمار والزعماء في الوقت نفسه ثم دعا بالنظرية الشعب إلى توحيد صفوفه «إن فكرتي التي أؤمن بها تدعو إلى توحيد صفوف السودانيين المسلمين منهم والمسيحيين والوثنيين واللادينيين ضد عدو واحد هو الاستعمار الأجنبي وبهدف واحد هو استقلال السودان وقيام حكم يسعد الشعب ويحقق أمانيه».

ذلك كان فكر منتصف الخمسينات لسكرتير الحزب الشيوعي السوداني منذ عام ١٩٥١ وتتجلى فيها نزعة [مثقفي الحداثة] ضد القيادات التقليدية بأكثر من نزعة [المثقف الماركسي] التكوين الذي يعطي الحركة الديمقراطية لا (ذاته) قوى التغيير التاريخي بل إن عبد الخالق في تلك الوثيقة ينسب نفسه إلى أطر (المتعلمين) بشكل خاص دلالة على توجهه الذاتي في التغيير: «وكشخص وضعته ظروف الحياة لا كمزارع أو صاحب أملاك ـ بل كمتعلم نال بعض التعليم المدرسي، كان لا بد لي كغيري أن أقوم بجهد لأنال شيئاً من الثقافة ينفعني في تطوير فكري وتوسيعه». . هذا جيد، ولكن إلى أين انتهى به الجهد؟ إلى النظرية الماركسية. كيف كان يفهمها عبد الخالق وقتها؟: «إن النظرية الماركسية تمتاز [بالتناسق] ولأول مرة تضع [قيماً عالمية للأدب والتاريخ والفن والفلسفة، مما كنا نعتقد ـ أيام الدراسة ـ أنها بطبيعتها (أي الأدب والتاريخ والفن والفلسفة) لا يمكن أن تكون لها

قيم أو تشتملها قواعد وإلا فقدت طبيعتها». إذن فالماركسية هي تأصيل لقواعد وقيم عالمية تشتمل على كل الظواهر ضمن نسق عام، أو إلى تناسق فالتشخيص والتحليل إسقاطات نسقية عالمية محددة، يفقد الواقع خصوصيته، جدليته، يستسلم للنسقية.. وبالتالي للحتمية.. يتجه لتحقيقات منظور النظرية العلمية الشيوعية.. والضحية الزعامات المحلية التي لا تستهدي بهذه النظرية في مرحلة النضال ضد الاستعمار.

الوثيقة خلو من أي توجهات لغير المثقفين ومرتبطة بالدور (الذاتي) الذي تلهمه النظرية.. ذاتية المثقف البطل الذي يصرع التنين من زعماء التقليد ليقود [الشعب] نحو «حكم يسعد الشعب ويحقق أمانيه». إذن دور الحركة الديمقراطية.. عمال.. فلاحون هو دور [إسناد] لذلك المثقف البديل عن الزعماء التقليديين، يصرع أولئك (الزعماء) بمطلبيات هؤلاء (العمال ـ الفلاحون) مسترشداً بطلسمية النظرية العلمية الشيوعية لينفتح (الغار) ويسعد الشعب وتتحقق أمانيه.

وقد كتبت هذه الوثيقة في وقت تنامت فيه الحركة النقابية العمالية السودانية، إذ تكون اتحاد نقابات عمال السودان في ١٩٥١ وقد سبقه اتحاد عمال السكة الحديدية، وبدأ مزارعو الجزيرة يستحثون الخطى باتجاه اتحادهم ولم تحمل هذه الوثيقة (المعنى التاريخي) لهؤلاء في سياق الكيفية التي أصبح بها عبد الخالق شيوعياً!.

قد مزج عبد الخالق في هذا الاتجاه بين موقف أولئك الذين اقتصروا النشاط الماركسي على حلقات التثقيف الضيقة وجعلوا النظرية وقفاً على المثقفين [غير أن عبد الخالق قد أدان هذا الاتجاه من قبل]، والموقف الآخر هو موقف أولئك الذين يتواثبون على ظهور النقابات لصرع الزعامات التقليدية وهؤلاء يوفرون الشعبية للقيادة البديلة المستهدية بالنظرية. فالنضال النقابي يكتسب في هذه الحالة صفة تأمين (قاعدة شعبية) وليس (حركة ديمقراطية) لتأمين وثوب القائد الحزبي البديل عن الزعامات التقليدية إلى

السلطة، ليقود باسم النظرية لا باسم الحركة الديمقراطية. فتصبح النظرية سلاحاً بيد (الحزب) لا بيد (الطبقة) ويصبح الحزب هو (القائد) والطبقة هي (الحركة الشعبية).

قد لخص عبد الخالق مسيرة الحزب الشيوعي السوداني كلها في تلك الوثيقة، وإن لم يكن يقصد إلى ذلك. فقد تحددت مسيرة الحزب فعلاً (بالسيطرة) على النقابات في اتجاه (الصراع السياسي) ضد القيادات الحزبية (المنافسة) وليس (المناقضة). بهدف استباقها إلى دورها و (حرق) مرحلتها، فكانت النتيجة أن أُهدرت قوى التحالف الوطني الديمقراطي في السودان وشكا السودان فراغاً لم يملأ حتى الأن.

لتكريس ذلك المنهاج في العمل ومن خلال الفعالية القوية التي وجدتها عناصر الحزب الشيوعي على مستوى النقابات ضمن غيبة حركة الوسط التقليدي على النحو الذي شرحنا أسبابه، اعتبرت الحركة الشيوعية في السودان أن العدو رقم (١) هو ما قيّمته خطأً بقوى البرجوازية الوطنية ممثلة في الحزب الوطني الاتحادي، دون أن تعاني تشخيص الواقع السوداني تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً. فتحولت بالصفة الجزيئية إلى (كلية) ثم قادت كل هذه القوى المتجمعة حولها إلى مواقع بيّنة الإنحراف.

تحالف اليسار واليمين ضد الوسط:

منذ عام ١٩٥١ ومن بعد تصفية الكوادر القيادية الأولى للحزب التي أَلِفَت التعاون مع حركة الوسط الاتحادي، انعطفت الحركة الشيوعية بكامل طاقتها النقابية نحو [اليمين الطائفي والانعزالي منه على وجه الخصوص]، وذلك تحت شعارات كان كل مقصدها حرق الوسط وضربه في وقت لم يكن فيه الاحتلال قد لملم علمه بعد.

أعلنت الجبهة المعادية للاستعمار لدى افتتاح مركزها العام بأم درمان أنها قد لاقت بعض الصعوبات أثناء المعركة الانتخابية لأول برلمان سوداني، وعزت ذلك إلى حملات الوطني الاتحادي العدائية وإلى تدخل الولايات

المتحدة الأميركية كما انتقدت الحاكم العام على تجاهله الجبهة في تعيينات مجلس الشيوخ[١]. وقد لخص (عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة) سكرتير الجبهة، سياستها تجاه الوضع الجديد بأنه سيكون موقف تأييد إذا ما عملت الحكومة على [تحقيق مطالب الشعب] وموقف [معارضة شديدة] إذا ما تنكرت لتلك المصالح. أما هذه المصالح فقد حددت بوصفها [مطالب الفئات المختلفة من عمال وتجار ومزارعين وموظفين وفي مقدمتها إطلاق الحريات العامة].

بالطبع ليس بمقدور أي نظام حتى ولو كان على رأسه الجبهة المعادية للاستعمار نفسها أن يحقق [مطالب الفئات المختلفة] في وقت تعيش فيه البلاد مرحلة انتقال دقيقة باتجاه تقرير المصير، وضمن ظروف اقتصادية غاية في البؤس. كانت الشعارات المطلبية بغض النظر عن حجم تطلعاتها كافية لإثارة ذعر الحكومة الجديدة خصوصاً وأن الفئات المطلبية تمسك بزمام الفعاليات الاقتصادية للبلاد. لقد بدا خطاب الجبهة المعادية للاستعمار وقتها كنذير أمام حكومة الوطني الاتحادي المنتصرة بأغلبية (٥١) من أصل (٩٨) مقعداً[٢]. ولم يكن النذير الوحيد فحزب الأمة لم يكن راضياً هو الآخر عن نتيجة الانتخابات التي نال فيها (٢٢) مقعداً فقط، ولكنه لم يتهم الولايات المتحدة بالتدخل ولا ألقى اللوم في ذلك على الحزب الوطني الاتحادي، فقد كانت تلك الانتخابات الوطنية الأولى وبإجماع كل السودانيين انتخابات نظيفة حقاً. غير أن اقتناع حزب الأمة بالانتخابات ونتائجها لم يمنعه من (استخدام ورقته الخاصة) للضغط على حكومة أزهري في مذبحة أول مارس (آذار) ١٩٥٤، كذلك كانت الجبهة المعادية للاستعمار تهدد (باستخدام ورقتها الخاصة) أي سلاح النقابات والفئات

(١) الرأي العام ـ العدد (٢٦١٨) ـ تاريخ ١٩٥٤/١/٩ ـ اليسار السوداني ـ ص (٦).

(٢) أجريت أول انتخابات برلمانية عامة في السودان في الفترة ما بين ١١/٢ و ١٢/٢٠/ ١٩٥٣ ودعي أول برلمان سوداني للانعقاد في ١٩٥٤/١/١ وفي يوم ١٩٥٤/١/٦ أصبح إسماعيل الأزهري أول رئيس لمجلس وزراء السودان. وبعد ثلاثة أيام فقط دعاه الشيوعيون لتحقيق مطالب الفئات المختلفة.

المطلبية، فوقع الوطني الاتحادي بين اليسار [المطلبي] والعنف [الطائفي] محاولاً تحصين نفسه بالديمقراطية البرلمانية باعتبارها (مركزية القرار) وبالبيروقراطية الإدارية باعتبارها (يد الدولة العليا).

إشتدت وطأة (اتحاد نقابات العمال) على الحكومة الوطنية عبر سيل من المذكرات بدأت بأول خطاب يوجهه الاتحاد لرئيس الحكومة في ٢٨/ ٣/ ١٩٥٤[١]. أي بعد أن شن الأنصار هجومهم المسلح بأسبوع واحد، فترافقت خطوتا الضغط اليساري - اليميني. ثم وقف نائب الجبهة المعادية للاستعمار في الجلسة رقم (٣٤) بتاريخ ٢٦/٦/١٩٥٤ مطالباً بالاستجابة لمطالب مدرسي المدارس الحكومية ومهاجماً سياسة الدولة في الإنفاق على البوليس والجيش «مع أن البلاد ليست مهددة بخطر غزو خارجي» كما اعترض على تعويضات الموظفين البريطانيين، وهي تعويضات طرحتها الحكومة للتعجيل بسودنة الوظائف وقد أكملت السودنة فعلاً عملها قبل الوقت المقرر علماً بأن أحد مطالب الجبهة المعادية للاستعمار كان «الإسراع في السودنة وخاصة دوائر الجيش والبولس»[٢]. فلما رؤي إتمام ذلك في أسرع وقت ممكن اعترض مندوب الجبهة على التعويضات!.

«قد أجرت حكومة السودان حملة لجمع [مال الفداء] بقصد تحبيب الشعب بسياسة الإسراع في السودنة الشاملة. ولجمع أموال إضافية لدفع التعويضات. [وقد دفعت تعويضات سخية للذين أنهيت عقودهم قبل الأوان] نتيجة السودنة أو للذين رغبوا لأسباب أخرى في الاستقالة قبل نهاية فترة الانتقال في ١٢/٢/١٩٥٦. وفي هذه الظروف تمكنت لجنة السودنة من [إنهاء عملها قبل عدة أشهر من الموعد المحدد] وقد أعلن ذلك رسمياً في ٢/٨/١٩٥٥...»[٣].

---

(١) نص المذكرة منشور في صحفات سابقة من هذا الكتاب.

(٢) في ٩/١/١٩٥٤ - المصدر السابق.

(٣) الإمبريالية والقومية في السودان - ص (١٩٢).

المسألة هنا لم تكن تتجاوز المزايدة! فقد كانت الحركات المطلبية ترى بأم عينها لجوء الحكومة للشعب للمساهمة في دفع التعويضات (مال الفداء) لتحقيق هدف أسمى هو التعجيل بالسودنة وإنهاء خدمات البريطانيين كجزء من مهمات انتقال السلطة للسودانيين، فكيف يستقيم طرح مطالب مالية أمام الحكومة الناشئة وذلك دون أن ينكر أحد أحقية المعلمين وكل أبناء الشعب السوداني في تحسين أوضاعهم المعيشية؟. لم يجد نائب الجبهة في هذه الحالة سوى إنكار أهمية التعويضات نفسها، وهي حجة غير مستقيمة كما أنكر أهمية دعم الجيش متجاهلاً ذلك الخطر المتحرك في الجنوب والذي انفجر بعد شهر واحد من خطابه في البرلمان، فاضطرت الحكومة إلى تحميل القوات جواً من الشمال إلى الجنوب، وقد نسي مندوب الجبهة وهو يطالب الحكومة بعدم الانفاق على الجيش في خطابه بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٦ أنه قد هاجم مبدأ (جنوبة الجنوب) وما يثيره من أشكالات في خطاب سابق له بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٣.

عاد نائب الجبهة المعادية للاستعمار في جلسة لاحقة ليطالب هذه المرة بحرية التجارة «بين هذه القطر وأي قطر آخر في الدنيا [الآن]. .»[١] ومطالباً بممارسة (نظام المقايضة) في وقت لم تنظم فيه البلاد بعد مؤسساتها النقدية وتحدد موقفها تجاه العملات العالمية. ثم أوضح أنه في زيارته (لبرلين) الشرقية لحضور مؤتمر السلام قد اتصل بالمسؤولين في (الغرفة التجارية) وعرضوا عليه نظامهم في التعامل التجاري على أساس (المساواة الكاملة).

وفي مناخ التلاسن بين الجبهة المعادية للاستعمار بنائبها الوحيد في البرلمان وبيانات اتحاد نقابات عمال السودان واتحاد المزارعين من جهة وحكومة الوطني الاتحادي من جهة أخرى بدأ التقارب ما بين قوى اليسار وقوى اليمين الطائفي.

---

(١) وقائع الجلسة (٤٣) ـ الدورة الثانية ـ ١٩٥٤/٨ ـ اليسار السوداني ـ ص (٣٠).

«ففي يوم من أيام شهر أكتوبر (تشرين أول) من عام ١٩٥٤ زار السيد الإمام عبد الرحمن المهدي في سراياه زعماء الجبهة المعادية للاستعمار، وهم شبان يساريون لم يتعاونوا مع السيد أو حزبه، من قبل [لاعتقادهم باختلاف مذهبي كبير] بين الحزبين. وفي هذه الزيارة وبعد أن كشفت الأيام [صدق] السيد الإمام وقادة حزب الأمة وحرصهم على تحقيق الاستقلال طلب زعماء الجبهة اليسارية [السماح لهم بالتعاون في جبهة واحدة تعمل للاستقلال].

لقد رحب السيد الإمام بزعماء الجبهة المعادية للاستعمار وأثنى عليهم ثم قال: «إن الخلاف المذهبي لا يعني شيئاً في هذا الطور من حياتنا السياسية فنحن الآن تواجهنا مشكلة الاستقلال نفسه فلنعمل سوياً لتحقيقه ثم نفترق بعد الاستقلال إذا رأينا ذلك من مصلحة بلدنا.».

وكان [انضمام الجبهة إلى المعارضة] كسباً كبيراً ما في ذلك شك، لا لكثرة أعضائها فلم تكن للجبهة عضوية كبيرة ولكن [لصلابة] قادتها وشبانها وحسن تنظيمها وفعاليتها بين صفوف الطلبة وشباب العمال الذين [تبهرهم] عادة المذاهب المتطرفة والشعارات الجديدة البراقة..»[1].

وقد حمل اليسار (الديمقراطي) قواه باتجاه اليمين الطائفي الأكثر تخلفاً على مستوى العلاقات الديمقراطية أي حزب الأمة.. في معركة مبكرة ضد الوسط الاتحادي وضد شعارات (الوحدة) مع مصر. وقد استغل الشيوعيون في تلك التحالفات قواهم النقابية التي لا تمت مصلحتها بصلة إلى ذلك النوع من الأحزاب، ثم انصرفوا إلى قواعدهم يبررون لها خطر البرجوازية وتعنتها وعدم رغبتها في الاستجابة لمطالبهم وعمالتها للرجعية المصرية.. رجعية ١٩٥٤.. رجعية مجلس قيادة الثورة الذي حرر مصر من الملكية والإقطاع.

---

(١) جهاد في سبيل الاستقلال ـ أشرف على إعداده الصادق المهدي ـ ص (١٤١) ـ اليسار السوداني ص (١٠٦).

ولم يكن التنسيق بين الشيوعيين وحزب الأمة قاصراً على حزب الأنصار فقط، بل امتد التنسيق للتعاون مع (الإخوان المسلمين) ضد حكومة مصر [العسكرية غير الشرعية]. ففي مذكرة[1] من الجبهة المعادية للاستعمار إلى مجلس الوزراء السوداني عن (الحريات العامة) نشرت في ملحق خاص بالميدان احتجت المذكرة على «مسلك الحكومة في الأشهر الأخيرة نحو الحريات العامة»:

«فعلى الرغم من أن الحكومة وعدت بدراسة القوانين القديمة المقيدة للحريات وبالعمل بسرعة على إلغائها فإن الذي حدث هو الاعتماد على القوانين نفسها التي حوربتم وحورب بها الوطنيون من قبل.

أولاً: حوكم في الأبيض قبل فترة أعضاء الجبهة المعادية للاستعمار [والإخوان المسلمون] لأنهم أرادوا الوقوف مع الشعب المصري ومساندته في الكفاح لطرد الاستعمار و [لإبعاد حكومة عسكرية غير شرعية]. ـ المقصود حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ثانياً: منع طلبة كلية الخرطوم الجامعية من القيام بموكب ضد اتفاقية (جمال ـ هيد) وفرق موكب الإخوان المسلمين سابقاً في الخرطوم بالقوة..».

ماذا بقي لحركة اليسار الماركسي بعد تحالفه مع (حزب الأمة) وتنسيقه مع (الإخوان المسلمين)؟ قد بقي (رجال القبائل) غير أن الحزب الشيوعي الديمقراطي لا يمضي إلى هذا المدى مهما كان العداء مع قوى الوسط.. لن يمضي مهما كانت (الغيرة) و (المنافسة) على القواعد. ولكن للأسف وللمفاجأة أيضاً فقد مضى.

«ففي يوم الاثنين ١٩٥٥/١/٢٩ اجتمع مندوبون عن أحزاب (الأمة) و (الجمهوري ـ حزب القبائل) و (الجمهوري الاشتراكي ـ حزب الفرسان الثلاثة الذين انقسموا عن الوطني الاتحادي وباركهم السيد علي) و (الجبهة

---

(١) الميدان ـ العدد (١٢) ـ تاريخ ١٩٥٤/١٠/١٤ ـ اليسار السوداني ص (٦٩).

المعادية للاستعمار) وشخصيات (مستقلة) وشخصيات (عمالية) وقد وافقوا بالاجماع على الخطاب التالي الذي عرض على الاجتماع:

«نجتمع الآن عقب الدعوة التي وجهها السيد (محمد أحمد محجوب) في الليلة السياسية التي أقيمت بدار الجبهة المعادية للاستعمار بأم درمان وأهاب فيها بالأحزاب والشخصيات أن تتكتل حول شعار الاستقلال على الأسس التي قدمها اتحاد كلية الخرطوم الجامعية وهي:

١ ـ الاستقلال التام.

٢ ـ كفالة الحريات.

٣ ـ عدم ربط بلادنا بالأحلاف العسكرية ومعونات الدول التي تؤثر على سيادتنا.

وعلى هذه الأسس القويمة تم تكوين (الجبهة الاستقلالية) وانضوت فيها الأحزاب التالية:

١ ـ حزب الأمة.

٢ ـ الحزب الجمهوري الاشتراكي.

٣ ـ الحزب الجمهوري.

٤ ـ الجبهة المعادية للاستعمار...»[١].

هل أصبح الوطني الاتحادي أكثر سوءاً وأقل ديمقراطية ووطنية من حزب الأمة الذي عرف بأنه (الترياق المضاد) للحركة الوطنية؟ أو حتى من حزب القبائل (الجمهوري الاشتراكي) الذي أنشأته الإدارة البريطانية بالاعتماد على رجالات الإدارة الأهلية؟ بل هل غدا الإخوان مؤشراً على رجعية الثورة في مصر أو تقدميتها؟.

---

(١) السودان للسودانيين ـ ص (١٤٥) ـ عبد الرحمن علي طه ـ اليسار السوداني ـ ص (١٠٤ ـ ١٠٥).

إن كل حجج ومبررات الحزب الشيوعي السوداني لا يمكنها أن تغسل تلك الخطيئة التي ارتكبت في وضح النهار. وليس لنا أن ننقاد مع تلك الحجج بأن مبرر ذلك التحالف بين يسار ديمقراطي ويمين طائفي كان هو الحرص على (الاستقلال). بل إن الحزب الشيوعي كان يدرك قبل غيره أن حتمية الاستقلال أو الاتحاد مع مصر يفرضها الواقع السوداني نفسه بما فيه من حزب أمة وحزب جنوب وقيادة ختمية حزموا أمرهم فيما بينهم على الاستقلال. وبالتالي فإن تحالف الحزب الشيوعي مع هؤلاء لم يكن يعني (ترجيح كفتهم) سياسياً في مواجهة الاتحاديين الذين كانت كل العوامل تؤكد اتجاههم أيضاً على طريق الاستقلال.

إن المبرر الوحيد (لخطيئة) التحالف مع اليمين الطائفي وحزب القبائل هو خطيئة (البرنامج الذاتي) الذي تفرعت عنه خطيئة التحالف، فالبرنامج (الذاتي) لقيادة الحركة الشيوعية من بعد عام ١٩٥١ كان ينطلق أساساً من (إجهاض) دور المثقفين التقليديين والوطني الاتحادي لاعتلاء القيادة الشيوعية قيادة المرحلة الوطنية الديمقراطية. ولكن كيف.. وكيف؟.. كيف لليسار أن يقود هذه المرحلة في حال وجود الوسط وفي حال وجود الاستعمار وفي حال وجود يمين طائفي وقبلي، معزز اجتماعياً وتاريخياً وإقليمياً في مجتمع متخلّف؟ كيف.. وكيف لليسار أن يقود المرحلة الوطنية الديمقراطية في صراع مع قواها التاريخية التي لا زالت (موضوعياً) سيد الموقف؟ كيف.. وكيف يصرع حليفه التاريخي ولو تباعدت بينها الأسباب؟.

يمكن لقيادة الوطني الاتحادي أن تكون مخطئة في صراعاتها مع القوى الديمقراطية وفي تشددها ضد العمال والمزارعين، فحركات الوسط عموماً ليست ماركسية تستهدي (بالنظرية العلمية الشيوعية) لتدرك (دورها التاريخي) ومهماتها المرحلية والتكتيكية. إذن لنا أن ننتظر منهم كل خطأ في الممارسة والتقدير ولكننا لا ننتظر الخطأ في التقدير من حزب كتب سكرتيره بأن «السياسة والنضال من أجل الأهداف السياسية [علم] يخضع للتحليل».

فهل قادهم هذا التحليل العلمي إلى إستبدال الوسط بيمين طائفي قبلي في مجتمع متخلّف غير ديمقراطي ومستعمر؟ إما أنهم جهلوا الماركسية أو زيفوها، والخطيئة واضحة في الحالتين.

حتى إذا كان الأمر (جهلاً) فإن التجربة اللصيقة المجاورة أو تجربة (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني - حدتو) في مصر كان يمكن أن تحول - عبر نتائج ممارساتها - ما بين قيادة الحزب الشيوعي السوداني وتلك الأخطاء. فبالرغم من أن تلك الحركة قد اكتسبت في الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٢ حوالي ما بين (٢٠٠٠) إلى (٣٠٠٠) عضواً وسيطرت على المواقع القيادية في كثير من النقابات العمالية وأنشأت لها فروعاً في أكثر من (٣٠) قرية مصرية، إلا أنها - كما لاحظ لاكور - «كانت أكثر اهتماماً بتكوين الجبهات الوطنية منها بالسعي للسيطرة على الحركة العمالية. وذلك بسبب حرصها على تفادي الصراع مع حزب الوفد وتفادي إنشقاق الجبهة الوطنية المعادية للاستعمار، وإن هذا المسلك اضطرها إلى عدم إستغلال كل الإمكانيات المتاحة للحركة الشيوعية وقتها في مجال النشاط النقابي..»[١].

إن ما لاحظه (لاكور) هنا يرتبط بتحليل (البشري) حول الفراغ الهائل الذي تداعى الشيوعيون المصريون إلى ملئه في صفوف الحركة العمالية المصرية بعد إنعزال الحركات الوسطية المصرية عن الميدان النقابي، وهو الأمر المماثل لما كان عليه الحال في السودان. فعناصر الحزب الشيوعي السوداني لم تكن تواجه بمنافسة هامة من جانب أي من الأحزاب الأخرى. وكان العمال والفلاحون يتحركون عملياً تحت شعارات الحركة الشيوعية. إلا أن (حدتو) قد تجاوزت في مصر في علاقتها بالوفد وأحزاب الحركة

(١) الحركة السياسية في مصر - ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - طارق البشري - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٢ - ص (٢٢ - ٤٢٤). يعتمد البشري في هذه الفقرات على دراسة لاكور Communism and nationalism in the Middle East-w-laqueur.

الوطنية الأخرى ضمن فهمها العلمي لبرنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية ما لم تتجاوزه حركة (حستو) في السودان.

ليس هنا مجال (دراسة مقارنة) بين تجربتي الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في مصر والحركة السودانية للتحرر الوطني في السودان، علماً بأن دراسة كهذا النوع من أهم الدراسات المطلوبة الآن بالنسبة للفكر التقدمي على طريق تأصيله وتطويره. وعلماً بأن الحركة الشيوعية في السودان قد نشأت بطرف منها في ظل التجربة المصرية. فقد كانت مجموعة الأعضاء السودانيين في (الحركة المصرية للتحرر الوطني) تشرف على إصدار صحيفة (أم درمان) في منتصف الأربعينات في مصر، وذلك قبل أن يتحد تنظيم الحركة المصرية للتحرر الوطني بتنظيم (أسكرا ـ الشرارة) لتكوين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ـ حدتو[1].

إن أي دراسة (مقارنة) من شأنها أن توضح لنا تماثل الأوضاع التاريخية ـ السياسية في نشأة التنظيمين، وفي أسلوب العمل ضمن صفوف العمال والفلاحين والطلبة، ودورهما في إنشاء النقابات واتحاداتها العامة، وجمعيات السلام، والدفاع عن الحريات وطرح مشروعات المواثيق. غير أن الحزب الشيوعي السوداني جاء كصورة نقيضة لحدتو في مصر وبالذات في برنامجه ورؤيته وتعامله مع مهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية. في مصر يبحثون عن التحالف مع الوفد ويدركون حقيقة معنى الجبهة الديمقراطية، وفي السودان يؤزمون الحزب الوطني الاتحادي ـ صورة الوفد في السودان ـ ويمزجون بين معنى (الجبهة الديمقراطية) و (الجبهة الشعبية) في وقت لم يتوفر فيه للسودان كما لم يتوفر فيه لمصر أسس قيام الجبهة الشعبية لأن مثل تلك الجبهة تقوم على «أحزاب تمثل العمال والفلاحين والمثقفين ولا يوجد في مصر أحزاب يمكنها أن تدعي أنها تمثل هذه الطبقات الاجتماعية

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٨٣) و (٤١٧).

تمثيلاً حقيقياً لا تمثيلاً هزلياً...»[1].

لقد اختلطت المفاهيم في السودان بشكل مؤسف، ففي الوقت الذي خاضت فيه الحركة الديمقراطية في مصر الانتخابات مؤيدة لمرشحي الوفد ـ بالرغم من معارضتها لخط (فؤاد سراج الدين) ـ تستقل الحركة الشيوعية في السودان بمرشحيها فلا تأتي إلا بنائب واحد وفي دوائر غير إقليمية هي دوائر الخريجين التي خصصت للمتعلمين السودانيين وقد كانت خمس دوائر. فازت بنائب واحد من بين (٩٨) نائباً جعل همه في البرلمان إثبات خطأ الوطني الاتحادي [في كل شيء].

وكذلك نقارن.. «فحين ظهرت خيوط المؤامرة التي تصنعها السراي والإنجليز للإطاحة بها [حكومة الوفد] منذ ذلك بدأت الحركة الديمقراطية تتخذ موقف التأييد والدعم للحكومة من نصحها بالارتماء في أحضان الشعب، وكان هذا رغم أن الحكومة كانت تكثر من مصادرة جريدة (الملايين) مما كان يكبد الحركة نفقات لا تستطيع إحتمالها، ومما دفع (بالملايين) إلى أن تستنجد بالقراء أن يهبوا لنصرتها والتبرع لها بالنقود، ثم أسرفت الحكومة في مصادرة الصحيفة بعد إلغاء المعاهدة حتى كانت لا تظهر أسابيع متتالية. كما كان البوليس يمارس نشاطه في تعقب أعضائها..»[2].

عجباً لأولئك الذين يحافظون في مصر على وحدة قوة المرحلة ولو تسلط عليهم الطرف الحليف (بالضرورة) وليس (بالإرادة)، وعجباً أن تتحالف الحركة الماركسية في السودان مع اليمين الطائفي القبلي لإسقاط حزب (الوفد) السوداني أي الوطني الاتحادي. عجباً أن يتصدى الماركسيون في مصر لحليفهم (الحزب الاشتراكي) الذي كان يقوده (أحمد حسين) حين طالب بإسقاط حكومة الوفد في يناير (كانون ثاني) ١٩٥٢ فينفضون أيديهم

(١) المصدر السابق ـ ص (٤٢٨).
(٢) المصدر السابق ـ ص (٤٣٣ ـ ٤٣٤).

من التحالف معه ويرفعون شعار «لن نسمح بإقالتها ـ أي حكومة الوفد ـ ولن نتركها تستقيل»[1]. وهنا في السودان تسعى الجبهة المعادية للاستعمار لخنق حكومة الوطني الاتحادي فتتقدم عناصرها العمالية القيادية بمذكرة مطلبية شديدة الوطء بعد أسبوع واحد من مذبحة يقيمها الأنصار في الخرطوم ثم تتحالف مع الأنصار ورجال القبائل ضد الحكومة بهدف إقالتها، وقد أُقيلت فعلاً بعد أن أعطى اليسار كل (المبررات الديمقراطية) لليمين الطائفي ضد الوسط الاتحادي. فتحول أزهري وجماعته إلى المعارضة البرلمانية. وسيطر حزب الأمة بالتحالف مع الختمية. ودخلت البلاد مرحلة قبول المعونة الأميركية، وذهبت قيادة الحزب الشيوعي إلى الشارع حيث ظلت تتغنى باسمه إلى أن سحقت فيه.

لقد ارتكبت حركة المثقفين السودانيين من قبل وفي إطار (الخريجين) خطيئة التحالف مع الطائفية، وقد عانوا لتبرير ذلك كثيراً أمام هجمات (أحمد خير) وغيره علماً بأن ذلك التحالف قد تم مع أكثر أطراف الطائفية ـ غير الديمقراطية ـ تقدماً. فكيف للحزب الشيوعي الماركسي اللينيني ـ مظهراً لا جوهراً ـ أن يرتكب خطيئة التحالف مع أكثر الأطراف الطائفية ـ غير الديمقراطية ـ تأخراً؟. ويزيد إلى ذلك بالتحالف مع حزب القبائل الجمهوري الاشتراكي.. أيضاً مظهراً لا جوهراً... على الأقل كانت طبيعة حركة المثقفين المفتقدة للمنظور العلمي الصحيح... علم التاريخ.. والمجتمع والجدل والثورة.. كان لها أن تتحالف مع الطائفية وقد أحسنت في الاختيار قياساً إلى ما اختاره من بعدها الحزب الشيوعي الذي «ينتهج السبيل الماركسي، ويؤمن بالنظرية العلمية الشيوعية» والذي «يؤمن بنظرية تسلّط أضواءها على كل زعيم أو متزعم»؟.

إن الخطيئة برمتها لا تكمن في ذلك الجهل المطبق بالماركسية التي

(١) المصدر السابق ـ ص (٤٣٩).

سحقت حتى العظم على مستوى ممارسة الشيوعيين لها في السودان. فإذا عجز المنظّر السوداني فهناك التجربة القريبة اللصيقة في أرض الكنانة شمالاً. وحين أسوق النموذج الماركسي المصري (حدتو) فلا أعني به مثالاً مبرأ من كل عيب ولكنه كان ملهماً في حدود ما حقق وما طرح. أين تكمن الخطيئة إذن؟. تكمن في النهج الذاتي.. غير الماركسي.. غير التاريخي.. غير الجدلي لا بعقلية هيجل ولا ماركس.. بل غير المنطقي حتى بعقلية أرسطو.. بل إن (الماوردي) في القرن الرابع الهجري أكثر وعياً بتسييس المتناقضات من غيره في السودان في منتصف القرن العشرين. هنا في منتصف القرن العشرين وجد من أراد أن يعتلي ظهر الحركة الديمقراطية في مجتمع (متخلف مستعمر غير ديمقراطي) متحولاً بها - إسماً - إلى حركة شعبية ضد (وسط) وفي تحالف مع اليمين الطائفي، والنهاية سقوط الوسط المنفرد بالحكم في ١٩٥٦/٢/٢ ليشترك مع غيره في حكومة ائتلافية كانت أشبه بالمرحلة الانتقالية لتحويل السلطة إلى اليمين في ١٩٥٦/٧/٥.

والعجيب الغريب أن الحزب الشيوعي السوداني قد وقف يطالب بإشراكه في الحكومة الائتلافية منطلقاً من نائبه الوحيد «وقد لاحظت الجبهة بمزيد من الاهتمام عدم دعوتها لاجتماعات تأليف الوزارة القومية. وفي رأي الجبهة أن هذه المحاولات الخفية لعزلها عن الوزارة تهدف في المكان الأول [إلى عدم تمثيل الحركة الجماهيرية التي تقوم بها كتل الشعب وأساساً العمال والمزارعون الذين تدافع الجبهة عن مصالحهم في برنامجها]..»... «الجبهة تعلن استنكارها لهذه المحاولات الخفية لعزلها وتؤكد أن إعلان وزارة جديدة بدون إشتراكها يقابل منها بمقاومة شديدة، وتدرس الجبهة الآن الخطوات لمقابلة مثل هذا الإعلان بما يكفل مصالح الشعب السوداني..»[1].

---

(١) بيان سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار - منشور بجريدة الأيام العدد رقم (٦٧٩) - تاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩ - توقيع (عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة) - السيار السوداني .. ص (١٧٠ - ١٧١).

عوضاً عن المطالبة بدعم حكومة الوسط الاتحادية أمام الانشقاق الختمي عنها، وعوضاً عن تنفيذ الشعار الصحيح «لن نسمح بإقالتها ولن نتركها تستقيل» كما طرح الشيوعيون في مصر مناصرة لحكومة الوفد يعمد الحزب الشيوعي هنا إلى مباركة الوزارة القومية الجامعة لكل السودانيين [شرط] إشراكه فيها! وإلاّ فإنها ستتعرض (للمقاومة شديدة). كيف نفسر ذلك الموقف؟.

إن جذور التفسير لا تبتعد بنا إلى أكثر من ثلاثة أشهر، فحين اشتد ضغط الختمية والأنصار على حكومة أزهري وأخضعوها لاجراءات سحب الثقة عنها في ١٤/ ١١/ ١٩٥٥ لوضع (ميرغني حمزة) رئيساً للوزراء باسم الطائفتين، سارعت الجبهة المعادية للاستعمار (أولاً) إلى تأييد الاتفاق بين السيدين الميرغني والمهدي، وهي تعلم أن هذا الاتفاق موجه للثأر من حركة المثقفين والوسط عموماً. أي أن الاتفاق قد كان في حد ذاته من أكثر الخطوات الرجعية في تاريخ السودان الحديث. ولا يفيد الشيوعيون هنا أنهم قد دعوا السيدين إلى الإلتزام بميثاق وطني لمناهضة الأحلاف العسكرية[١]، فقد كان يفترض أن يعرف الشيوعيون من الذي يُدْعى حقيقة إلى ذلك الميثاق ومن الذي لا يُدعى.. (ثانياً) سارعت بطرف خفي وبتلميح وصراحة إلى الإعلان عن رغبتها بالاشتراك في حكومة البلاد على أساس حكومة [قومية] شاملة لكل الأطراف تنجز تحقيق المبادىء المعادية للاستعمار.. كيف؟.. ووضعوا شروطاً لتلك الحكومة القومية الشاملة لكل الأطراف بما فيها طبعاً حزب الأمة وحزب الاستقلال الجمهوري.. «حكومة لا تخضع لنفوذ كبار الملاك بل يغلب عليها الطابع والعنصر الوطني المعادي للاستعمار. حكومة خالية من العناصر ذات التاريخ المليء بالشبهات وبالمواقف التي تنضح بعداء

---

(١) رأي الجبهة المعادية للاستعمار في مساعي الاتفاق بين السيدين الجليلين، التزام بالميثاق الوطني، وتضامن ضد الاستعمار وأحلافه العسكرية ـ جريدة (الميدان) ـ العدد (١١٨) ـ في ١٣/ ١٠/ ١٩٥٥ ـ اليسار السوداني ـ ص (١٤٧).

الشعب، حكومة وطنية ومعادية للاستعمار..»[1]. أمن أجل هذا بارك الشيوعيون لقاء السيدين..؟. لا بل من أجل الاشتراك في الحكومة البديلة فيما إذا سقطت حكومة الوسط.. كيف يمكن أن ننتهي إلى هذا القول في وقت يقول الشيوعيون فيه «وعلى هذا فإن القول بأن الجبهة ستشترك في الوزارة قبل الوثوق من تحقيق هذه [الضمانات الوطنية أمر لا يمكن أن يحدث]..»؟.. نعم ننتهي إلى هذا القول لأنهم قالوا في الفقرة نفسها: «وبالمثل فليس هناك ما يمنع من اشتراكها في حكومة لحماية وتنفيذ هذه المبادىء وفي كلتا الحالتين إن مصلحة الشعب المحددة هي التي تفصل في هذا الأمر ولها [الاعتبار الأول]..»[2]. أي مصلحة؟ وأي شعب؟ وضمن أي منظور؟.. ماركسية تبارك لقاء سيدين ضد الوسط، طارحة لحكومة قومية، مبدية الرغبة للاشتراك فيها، متلفظنة بالمواثيق المعادية للأحلاف والاستعمار ومتشرعة بأن الاشتراك أو عدم الاشتراك خاضع لمصلحة الشعب.. تلك الكلمة العائمة الهائمة.. مصلحة الشعب.

انتصرت حكومة الوسط الاتحادي في ١٥/١١/١٩٥٥ بأغلبية صوتين فقط (٤٨ ـ ٤٦)[3] فوجه الشيوعيون جهودهم لا إلى دعمها في مواجهة التحالف الطائفي بل للتأكيد على أن الأمر (سيان) فيما إذا جاءت حكومة الوطني الاتحادي أو حكومة ميرغني حمزة، أي حكومة الوسط أو حكومة اليمين! إذن ما هو المطلوب؟.. «نحن نعلم أن الحكومة المطلوبة ليست سوى الحكومة الوطنية الديمقراطية»[4].. جيد جداً. كيف يشرح الشيوعيون تلك الحكومة الوطنية

---

(١) المصدر السابق ـ ص (١٥٢) ـ حقيقة الموقف الكامل للجبهة المعادية للاستعمار من الأحداث الجارية قبل إسقاط الحكومة ـ منشور (بالميدان) ـ العدد (١٢٦) ـ ١٤/١١/١٩٥٥.

(٢) المصدر السابق ـ البيان نفسه.

(٣) الجلسة رقم (٣٧) ـ تاريخ ١٥/١١/١٩٥٥.

(٤) الجبهة المعادية للاستعمار ـ الشرط الضروري في الحكومة القادمة أن تكون معادية للاستعمار ـ منشور (بالميدان) ـ العدد (١٢٧) تاريخ ١٧/١١/١٩٥٥ ـ اليسار السوداني ـ ص (١٥٤ ـ ١٥٦).

الديمقراطية. أنهم يقولون «الحكومة التي تمثل [جميع مصالح الطبقات]. .» يا لكارثة التحديد. . [جميع مصالح الطبقات] تجسدها حكومة [وطنية ديمقراطية]. . وهذا [الجميع] يتناقض بمصالحه الطبقية مع الشروط التي وضعها الشيوعيون من قبل للاشتراك في الحكومة «حكومة لا تخضع لنفوذ كبار الملاك» ذلك في يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٥٥ ثم في يوم ١٧/ ١١/ ١٩٥٥ رأي آخر. . «حكومة تمثل جميع مصالح الطبقات ـ ليست سوى الحكومة الوطنية الديمقراطية».

في أي مرجع ماركسي يا ترى قرأ الشيوعيون في السودان أن تعريف الحكومة الوطنية الديمقراطية هو الحكومة التي تمثل [جميع مصالح الطبقات]. . ؟.

ظل الشيوعيون يطالبون بحكومة (قومية) وشرط قوميتها [إشتراكهم] فيها، ودون ذلك لا تكون الحكومة معبرة لا عن القومية ولا عن برنامج معاد للاستعمار!.

إن نظرة واضحة لتلك الفوضى النظرية والممارسات من شأنها أن تؤكد لنا أن الحركة الماركسية (مظهراً) لم تكن في قيادتها تسعى لأكثر من استثمار رصيدها النقابي للتحول إلى (حزب جماهيري) بديلاً للوسط، متبعة في ذلك [كل الوسائل التقليدية في التحالفات مع القوى التقليدية لتأزيم الوسط] من هنا كان تحالفها مع اليمين الطائفي في (الجبهة الاستقلالية) في ٢٩/ ١/ ١٩٥٥ وإثارتها لكل القوى النقابية باسم المطالب المشروعة ضد حكومة الوسط، وقد أدرك اليمين الطائفي في الشيوعيين ما يحتاج هو إليه من إثارة نقابية ضد حزب الوسط المنفرد بالحكم «وكان انضمام الجبهة إلى المعارضة كسباً كبيراً ما في ذلك شك، لا لكثرة أعضائها فلم تكن للجبهة عضوية كبيرة ولكن لصلابة قادتها وشبانها، [وحسن تنظيمهم وفعاليتها بين صفوف الطلبة وشباب العمال] الذين تبهرهم عادة المذاهب المتطرفة والشعارات الجديدة البراقة. . .»[١].

---

(١) جهاد في سبيل الاستقلال ـ أشرف على إعداده الصادق المهدي ـ ص (١٤١).

فالجبهة المعادية للاستعمار (تقايض) الرجعية السودانية باستخدام قدراتها التنظيمية والنقابية ضد الوسط المنفرد بالحكم، في مقابل اكتساب شرعية لدى اليمين بما يكفل للجبهة (إما) مساومة الوسط بحكم موقعها الفعال في اليمين (أو) مشاركة اليمين في ثمار ما بعد إسقاط الوسط. تلك كانت خطة الجبهة المعادية للاستعمار غير أن اليمين الطائفي لم يكن ليعطي الجبهة المعادية للاستعمار ما تتوقع من وراء تعاونها، كما أن الوسط لم يعد يستجيب لها وهكذا لم تستمر لعبة (الجبهة الاستقلالية) أكثر من تسعة أشهر.

تبين للشيوعيين قبل طرح الثقة بحكومة أزهري في ١٥/١١/١٩٥٥ أن انتصار أحد الفريقين على الآخر لم يعد يعني بالنسبة له شيئاً. إذ كان اليمين الطائفي (حزب الأمة) قد دعم نفسه بلقاء فعال مع الطائفة الأخرى (الختمية) إثر الجهود التي انتهت بلقاء السيدين فيما بعد أكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٥، فاللقاء الختمي - الأنصاري ألغى عملياً حاجة حزب الأمة للشيوعيين، تماما كما ألغى حاجة الختمية للاتحاديين - مع إختلاف ثقل الشيوعيين إزاء حزب الأزمة في مقابل ثقل الاتحاديين إزاء الختمية.

في ظل مساعي لقاء السيدين انسحب الشيوعيون من الجبهة الاستقلالية في ٦/٩/١٩٥٥ فظلوا في مواقع الذهول لا يملكون القدرة على طرح أي نوع من التحالف المنطقي والذي تفرضه كل الظروف مع الوطني الاتحادي. ولا يملكون القدرة في الوقت نفسه على مواصلة التحالف مع يمين طائفي [أصبح في غنى عنهم]. وقد انعكس موقفهم (السلبي) هذا بوضوح في إجراءات سحب الثقة بحكومة أزهري وفي بيانهم وقت لقاء السيدين.. ففي جلسة ١٥/١١/١٩٥٥ [سحب الثقة] علق نائب الجبهة المعادية للاستعمار صوته (ممتنعاً) عن التصويت معبراً بذلك عن فشل خطته تجاه الفريقين ولأننا بمنطق «توحيد الأمة بكافة أحزابها وطوائفها حول مصالح محددة للشعب ضد عدوه الأول الاستعمار البريطاني..»[1]. وهذه

---

(١) جريدة «الميدان» - العدد (١٢٦) تاريخ ١٤/١١/١٩٥٥ - اليسار السوداني - ص (١٥٢).

الفقرة هي من البيان (المتناقض الذي عرضنا له فقد ظلت رغبة الجبهة (قائمة) في عدم التفاعل مع (أي) من الأطراف مع الطلب (لكل) الأطراف إشراكها في الحكم باسم (توحيد الأمة)، مع تبرير الاشتراك بأن «مصلحة الشعب المحددة هي التي تفصل في هذا الأمر ولها الاعتبار الأول».

وانتصر اليمين:

لم يطرح الشيوعيون حقيقة الموقف الذي دفعهم للانسحاب من الحلف الطائفي اليميني الذي تعزز بطائفة الختمية. فقد نشرت الجبهة المعادية للاستعمار بياناً بررت فيه انسحابها بعدم (جدية حزب الأمة) في تنفيذ بنود الاتفاق معهم «وخاصة فيما يتعلق ببندي رفض الأحلاف العسكرية وقضية الديمقراطية»[1] ولنا أن نتساءل: كيف يخل حزب الأمة بمبدأ رفض الأحلاف العسكرية وبمبدأ الديمقراطية ولم يكن قد وصل إلى الحكم كشريك بعد؟. وقد كشف بيان حزب الأمة في رده على الجبهة المعادية للاستعمار بأن ذلك «الاتهام لم يتم على أساس وأن حزب الأمة سيشق طريقه لقيام حكومة ديمقراطية مستقلة إستقلالاً كاملاً نظيفاً..»[2].

استطاع الوطني الاتحادي أن يحافظ على إستمرار حكومته بأغلبية صوتين فقط، ولكنه أدرك أن الائتلاف مع الآخرين قد حان أوانه. وقد كان لأحداث الجنوب المتفجرة في ١٨/٨/١٩٥٥ أثرها في اهتزاز موقف حكومة الوسط التي وجدت نفسها تقاتل في جبهات عدة [اليمين الطائفي الآخذ في التحالف مع الختمية - الحركة الانفصالية الجنوبية - الشيوعيون وسلاح النقابات]. وقد أدى هذا التفكير فيما بعد إلى قبول الوطني الاتحادي بالتعاون مع الأطراف الطائفية في حكومة شكلت بتاريخ ٢/٢/١٩٥٦ أي بعد إعلان الاستقلال بشهرين وبعد جلاء القوات الأجنبية عن السودان بستة أشهر.

(١) جريدة «الأيام» - العدد (٨٥٣) تاريخ ٦/٩/١٩٥٥ - اليسار السوداني ص (١٠٥).
(٢) جريدة «الأيام» - العدد (٨٥٦) تاريخ ٩/٩/١٩٥٥ - اليسار السوداني - ص (١٠٥).

راقبت الجبهة المعادية للاستعمار بقلق شديد قيام حكومة ائتلافية «وحدت الأمة» ولكن بمعزل عنها فأعلنت استنكارها كما قلنا لمحاولات عزلها من الطرفين، وهددت باتخاذ خطوات لمقابلة هذا التكوين بما يكفل مصالح الشعب السوداني. فلما تم التكوين فعلاً تحول الشيوعيون إلى هجوم صارخ على الحكومة التي تجسد وحدة الأمة بمعزل عنهم «اتفقت الأحزاب المؤتلفة والحزب الوطني الاتحادي أن [تقتسم فيما بينها] كراسي الحكم، واتفقت على تكوين حكومة ائتلافية وذلك بعد أن [عزلت الجبهة والعمال والمزارعين]. .»[1]. واعتبر الشيوعيون أن تكوين الحكومة قد «جاء خالياً من أي برنامج محدد في السياسة الخارجية والداخلية لاستكمال وحماية استقلالنا الوطني وفي سبيل رخاء الشعب [وخاصة العمال والمزارعين ومن أجل الديمقراطية في بلادنا]. .». وقد لجأ الشيوعيون لمراوغة مكشوفة لإحداث انطباع بأن عدم اشتراكهم في الحكومة الجديدة قد نتج عن تمسكهم بمواقف مبدئية تجاه البرنامج وليس نتيجة عدم رغبة الأحزاب في إشراكهم: «وهذه النتيجة كانت متوقعة منذ أن اتضح أمام هذه الأحزاب أن الجبهة [لا يمكن أن تقدم] مسألة إشتراكها في الحكم [على] إقرار برنامج عملي محدد يوحد الشعب السوداني». والسؤال هو: من الذي دعاهم للاشتراك أصلاً ببرنامج أو من غير برنامج؟ ثم يجأر الشيوعيون بمر الشكوى «إن إصرار الأحزاب على [عدم تمثيل الجبهة كحزب سياسي يستند بصفة أساسية على العمال والمزارعين] وبقية الكادحين، وله تاريخ في النضال يتصف بالصلابة ضد الاستعمار البريطاني ويرفع راية توحيد الشعب في جرأة وثبات، ويحمي مكاسب الشعب السوداني ـ مثل هذا الإصرار على عدم تمثيل الجبهة، والإصرار على عدم تمثيل العمال والمزارعين

---

(١) جريدة «الصراحة» ـ العدد (٦٢٧) ـ ١٩٥٦/١/٢٧ ـ (بيان الجبهة المعادية للاستعمار حول الحكومة الإئتلافية» وقد صدر البيان قبل أيام على إجراءات التكوين الجديد في البرلمان ـ اليسار السوداني ـ ص (٩٦ ـ ١٩٨).

[يعني التفريط في حقوق الشعب وتعريض إستقلالنا الوطني وحياة البلاد الاقتصادية وحياتها النيابية للخطر. . !]».

هنا تشير بيانات الجبهة بشكل صارخ للعمال. . للمزارعين. . لكل الكادحين. . فهي لا تستنكر عدم تمثيلها فقط ـ بعد أن ذكرت في موضع سابق بأنها قد تمنعت دون تحديد برنامج ـ بل تلجأ هذه المرة إلى استنكار عدم تمثيل العمال والفلاحين. . . وما الذكر هنا سوى مواصلة على طريق الضغط. . ليس ضد الوسط فقط كما كان الأمر في الماضي قبل الائتلاف، ولكن ضد [الكل]. إنها (بطولة) لم يعرف تاريخ السودان لها مثيلاً إلاّ في عهد الخليفة (عبد الله التعايشي) الذي أعلن الجهاد على كل (الكفرة) في كل العالم فكانت نهايته الموت في (أم دبيكرات) كما كانت نهاية الحزب الشيوعي فيما بعد، أي في يوليو/تموز ١٩٧١.

في معركته ضد (الكل) أجج الحزب الشيوعي نيران الحركة المطلبية، بل إن تزكية أوارها كان من صميم مخططاته لإبقاء التوتر قائماً ومتصاعداً ما بين حكومة الاتحادي والقوى الديمقراطية بما يكفل للحزب الشيوعي تغطية تحالفه مع أقصى اليمين. فقد كان الحزب الشيوعي يدرك أن قاعدته العمالية بالذات قاعدة متفتحة الوعي، وذات ميول اتحادية بحيث لا يستقيم له أن يبقى على رأسها في إطار معركته ضد (الوسط) وتحالفه مع أقصى اليمين. فدفع بقيادة العمال والمزارعين إلى توسيع نطاق المجابهة المطلبية مع الوسط مع اتهامه بالتلكؤ في الإجابة بل والتلكؤ في تحقيق الجلاء وسودنة الوظائف.

وامتد التصعيد ضد الوطني الاتحادي إلى تصعيد ضد الائتلاف فاستغلت مشكلة الجنوب وكل المشكلات الإقليمية المماثلة. وأدى التصعيد في النهاية إلى مصادمات الفلاحين مع السلطة في مشروع جودة الزراعي حيث مات (١٩٠) مزارعاً بالاختناق في ١٩٥٦/٣/٢١. واتجهت السلطة بعدها إلى إجراءات قمعية واسعة النطاق. وتدافعت مذكرات الاحتجاج من المزارعين والعمال.

في ذلك الوقت كانت عناصر الوطني الاتحادي في الحكومة الائتلافية تعطي آخر ما لديها من نفقة الحياة إذ لم يكن الحلف الطائفي يرى في تلك الحكومة الائتلافية سوى مرحلة (إنتقالية) لإيداع الوطني الاتحادي صفوف المعارضة وهذا ما حدث بالفعل في ١٩٥٦/٧/٤، ومن بعد أن تميز الختمية بحزبهم السياسي الخاص الجديد (حزب الشعب الديمقراطي) في ١٩٥٦/٦/٢٨. سقطت حكومة أزهري واعتلى (عبد الله خليل) سدة رئاسة الوزارة باسم الطائفتين (الختمية والأنصار) أو باسم الحزبين (الشعب الديمقراطي والأمة).

وجد الشيوعيون أنفسهم في (الشارع) ووجد الوطني الاتحادي نفسه في المعارضة ولكن دون رغبة في اللقاء فقد أفسد الدهر ما لا يصلحه العطار في الصفوف التاريخية للجبهة الوطنية الديمقراطية.



التركيب والمركزية

قوميات أم قبليات إقليمية؟.

لم يكتف الشيوعيون بالتفرج السلبي على مأساة سقوط الوطني الاتحادي حين كانت اجتماعات الكواليس الطائفية تتوالى لإزاحته عن السلطة. فقد انبرى الشيوعيون للمطالبة بإشراكهم في الحكم مع العمال والمزارعين[1]. وقد أوضحت مذكرة صادرة بذلك التاريخ عن الجبهة المعادية للاستعمار إن الجبهة ترى «أن الحالة الشاذة التي أدت إلى إبعادها عن الحكومة يجب أن تزول عند التفكير في التشكيل الجديد للحكومة. إن الجبهة إذ تتمسك بهذا الحل المشروع فهي إنما تدافع في الوقت نفسه عن حق جميع وجهات النظر والكتل الرئيسية في بلادنا وبصفة خاصة العمال والمزارعين كي يجدوا من يمثلهم من بين صفوفهم في الحكومة القادمة...».

وبالطبع - وليس هنا موقع التفصيل - فقد انعكست هذه المزايدات على موقف الشيوعيين من قضية الجنوب. فلدى مراجعة صفحات متقدمة من هذا الكتاب، نجد موقف نائب الجبهة المعادية للاستعمار في البرلمان (حسن الطاهر زروق) وهو يطلب في خطابه بتاريخ ٢٣/٣/١٩٥٤ تكريس (الوحدة) الشاملة على حساب (جنوبة) الجنوب، غير أن هذا الموقف المقارب لآراء الاتحاديين ما لبث أن تغير حين أصدرت الجبهة بيانها بعد اجتماع لجنتها التنفيذية بتاريخ ٢١/٩/١٩٥٤[2] حيث طرح أن حل مشكلة الجنوب يتم على الأساس التالي: «تطوير التجمعات القومية في الجنوب نحو الحكم المحلي أو الذاتي في نطاق وحدة السودان...». ويشرح

(١) الميدان - العدد (١٥٩) - تاريخ ٢/٧/١٩٥٦ - اليسار السوداني - ص (٢٢٢).

(٢) الصراحة - العدد (٤٢٢) - تاريخ ٢٨/٩/١٩٥٤ - اليسار السوداني - ص (٦٠).

البيان أساس هذا الحل: «إن الحقيقة التي نهتدي بها في حل هذه المشكلة هي حقيقة وجود [قوميات متعددة في بلادنا]، ففي الجنوب توجد القوميات الزنجية وفي الشمال النوبية وفي الشرق البجاوية وفي الوسط وفي الغرب العربية...». هنا لم يفرق الحزب الشيوعي بين مفهوم (القومية) والقبليات الإقليمية في مجتمع متخلف وغير متدامج، حتى في إطار (القومية) المزعومة... القومية [البجاوية] التي لا تعني في الحقيقة سوى كيانات قبلية إقليمية تفتقر لعناصر الوحدة بينها اقتصادياً واجتماعياً وحتى لغوياً.. والأمر نفسه ينطبق على الجنوب، ذي الكيانات السلالية والقبلية المتعددة، التي لا تشكل وهي في مرحلة الاقتصاد الطبيعي البدائي أدنى درجات الوحدة بينها...

أما الغرب فقد شرحنا أوضاع تطوره جيداً بدءاً من ممالك (الفور) و (المسبعات) و (تقلى). فمن أين أتى الحزب الشيوعي السوداني بمفهوم القوميات بالطريقة التي سحبه بها على واقع التكوينات الإقليمية ـ القبلية السودانية المتخلفة، أي وحدة التاريخ واللغة بين الدينكا والشلك والنوير والأنواك والتبوسا وغيرهم في الجنوب.. بل أين وحدة التاريخ واللغة بين المساليت والتنجور والكبابيش والرزيقات والتعايشة في غرب السودان...؟.

إن القومية لا تفهم بمعزل عن وضعية (تدامج) حقيقي، اقتصادي واجتماعي وثقافي، فإذا انتفت عوامل التدامج ولازمتها التطورية وعمقها التاريخي والثقافي، يرتد التكوين في هذه الحالة إلى مركزية الوحدة القبلية لا الوحدة القومية وذلك في مواجهة كل قبيلة بالأخرى. ولا يكون حتى الشعور الإقليمي في هذه الحالة مركزية علياً لجذب مجموع القبائل باتجاه (أنا أعلى)، وإنما يغدو (اتجاهاً) إقليمياً ضد (الغير)، كما هي الاتجاهات التي تبلورت لدى قادة الأنصار باتجاه (الذاتية السودانية) وهو (موقف اتجاه) وليس موقف قومية، مطروح بوجه النزعة المتوسطية لوسط وشمال السودان.

كذلك الجنوب فإنه لا يتميز بقومية زنجوية إذ لا أساس تاريخياً ولا

لغوياً ولا ثقافياً لها، حتى على صعيد الألوان والأطوال (فالزاندي) غير (الأنواك) وهؤلاء غير التبوسا.. بل إن تحديد هوية قومية للجنوبيين في (مجموعهم الجغرافي) تصطدم بتداخلاتهم المختلفة عبر الحدود مع آخرين من حولهم في إفريقيا الاستوائية الوسطى والكونغو (زائير) وكينيا ويوغنده وأثيوبيا. إن القومية الإفريقية الاستوائية ليست في الحقيقة ـ حين تطبيقها على الجنوب ـ سوى مركزيات قبلية في إطار إقليمي، وحتى الإقليمية هنا ليست بناضجة ذاتياً بقدر ما هي موقف في مواجهة الغير، دون أن يتحول هذا الموقف إلى (قومية) حقيقية.

لقد راح الحزب الشيوعي السوداني يوزع مبدأ (تعدد القوميات في السودان) دون أن يكلف نفسه عناء الجلوس لدراسة التركيبة السودانية... قبائل وأقاليم.. بل لا نكاد نعثر على دراسة واحدة للحزب الشيوعي السوداني عن أي قبيلة سودانية في علاقتها مع القبائل الأخرى ضمن مركزية قومية أو إقليمية... بلا ولا دراسة واحدة عن (نمط الانتاج) في أي منطقة من المناطق... بل ولا عن تداخلات الدينكا بقبائل الغرب في خطوط تقسيم السقي والمرعى على ضفتي نهر (العرب)[١]. ولا تداخل قبائل السافنا مع قبائل الغابات على ضفتي نهر (السوباط)[٢]... ولا عن علاقات (الحلنقة) بـ (الأمرأر) في الشرق، ولا عن علاقات (الفور) بـ (نوبا ـ تقلى) في الغرب. لم يدخل في وعيه (العلمي) إشكاليات الأدب الشعبي لهذه الوحدات في تفاعلها مع بعضها أو في افتراقها عن بعضها... ظل فقط ينظر إلى السودان في شتاته وتفتته رافعاً شعارات التصنيف الجاهزة..

---

(١) حيث يطرح فرانسيس دينج Dynamics of identification- Page 47- علاقة الدينكا بالحَمْر في تداخلاتها وصراعاتها.

(٢) حيث يتعرض (روبرتسون) Transition in Africa- Page 106 لتداخلات القبائل شمالاً وجنوباً على نهر (السوباط) الذي لا يعتبره حداً فاصلاً فالأنهار ـ على حد قوله ـ لا تجزىء بل إنها تدامج بين القبائل في فترات الجفاف بالإضافة إلى أهميتها كطرق للمواصلات في مناطق المستنقعات.

(قوميات.. متعددة) دون أن يكلف نفسه إثبات أي مقولة. هنا تصبح الماركسية (سوبر ماركت) يقدم كل أنواع الخدمة السريعة الجاهزة.

لقد أصبحت (القومية) مرادفة في فكر الحزب الشيوعي السوداني للقبلية التي تشكل بمجموع وحداتها غير المتمركزة إلاّ حول نفسها، إقليماً محدداً نستدل عليه بتقسيمات الخرائط السياسية والإدارية [انظر الخرائط الملحقة].

لقد نظر الحزب الشيوعي السوداني إلى (التنوع) لا إلى الوحدة، في وقت نظر فيه الآخرون وفي الشمال بالذات إلى (الوحدة) لا إلى التنوع. والذي حاول أن يؤاخي بين الوحدة والتنوع ردد مع (مبارك زروق) القول: «... هي وحدة تبدو كالخيال ولكنها صخرة صلدة، وتبدو كالحلم ولكنها حقيقة ماثلة، وتبدو كالخرافة ولكنها فكرة عميقة الجذور»[1]. ولكن كيف نوفق بين الخرافة والواقع؟ هذا ما تركه (مبارك زروق) مفتوحاً. فأجاب عليه الشيوعيون بتعدد القوميات واتخذوا من (الحكم الذاتي المحلي) صيغة للتوفيق بين الوحدة والتعدد. وهي صيغة وإن بدت مقبولة (منطقياً) إلا أنها صيغة لا يتطابق فيها النظر مع الواقع، فالواقع ليس بواقع (قوميات متعددة) والنظر يدلنا على خلافات متجذرة تكمن وراء البحث عن (الحكم الذاتي) للتحول به إلى حكم (إقليمي) وشتان بين (الحكم الذاتي في ظل تخطيط مركزي) وحكم إقليمي في ظل سلطة مركزية متخلفة وعاجزة اقتصادياً وسياسياً وإدارياً.

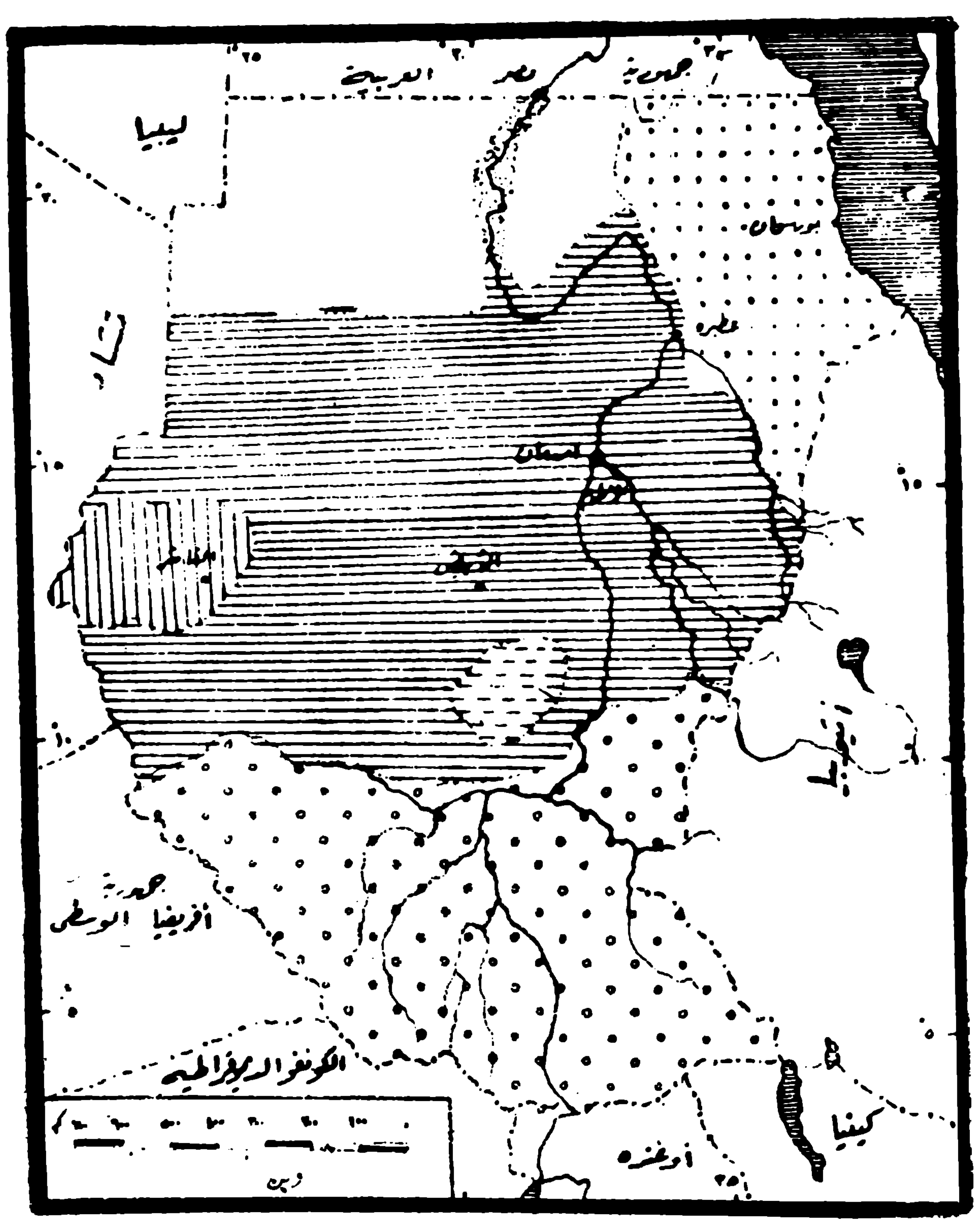
لقد عكس الشيوعيون الآية حين رأوا في (الحكم الذاتي) وسيلة تمكن هذه الفئات من حل مشاكلها وتطوير مناطقها. وضربوا لذلك مثالاً مفارقاً: «وفي بلاد كالهند والصين والاتحاد السوفياتي لم تقم الإدارة الجديدة للبلاد إلاّ معتمدة على حكومات ذاتية للقوميات المختلفة. وكذلك نرى الحال في بلدان أخرى حيث تنشأ مشاكل القوميات المختلفة»[2].

---

(١) الجلاء والاستقلال ـ ص (٦٣).

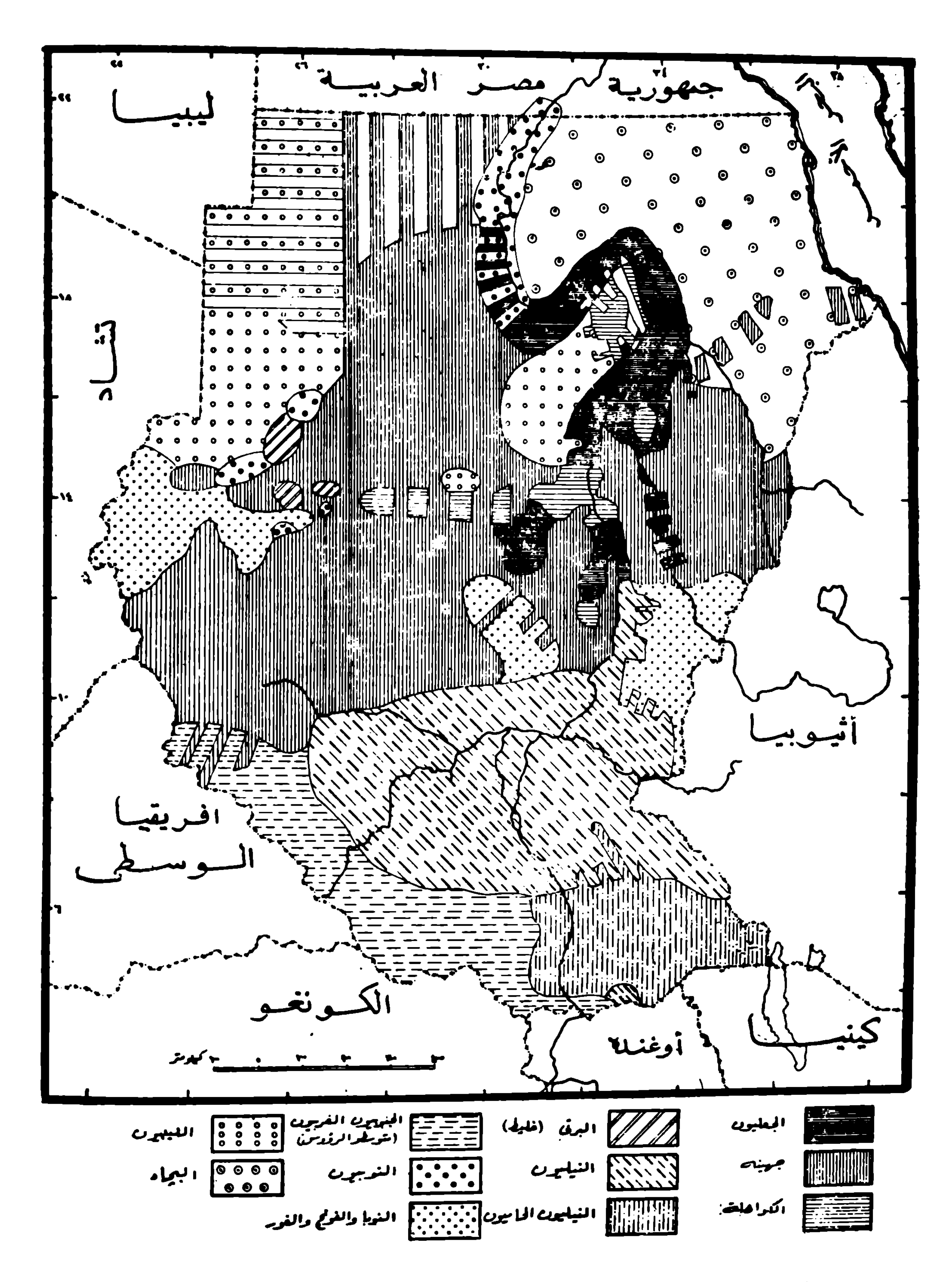
(٢) بيان الجبهة المعادية للاستعمار عن موقفها من قضية الجنوب ـ جريدة «الصراحة» ـ العدد (٤٤٢) تاريخ ١٩٥٤/٩/٢٨.

(المجموعات البشرية في السودان)



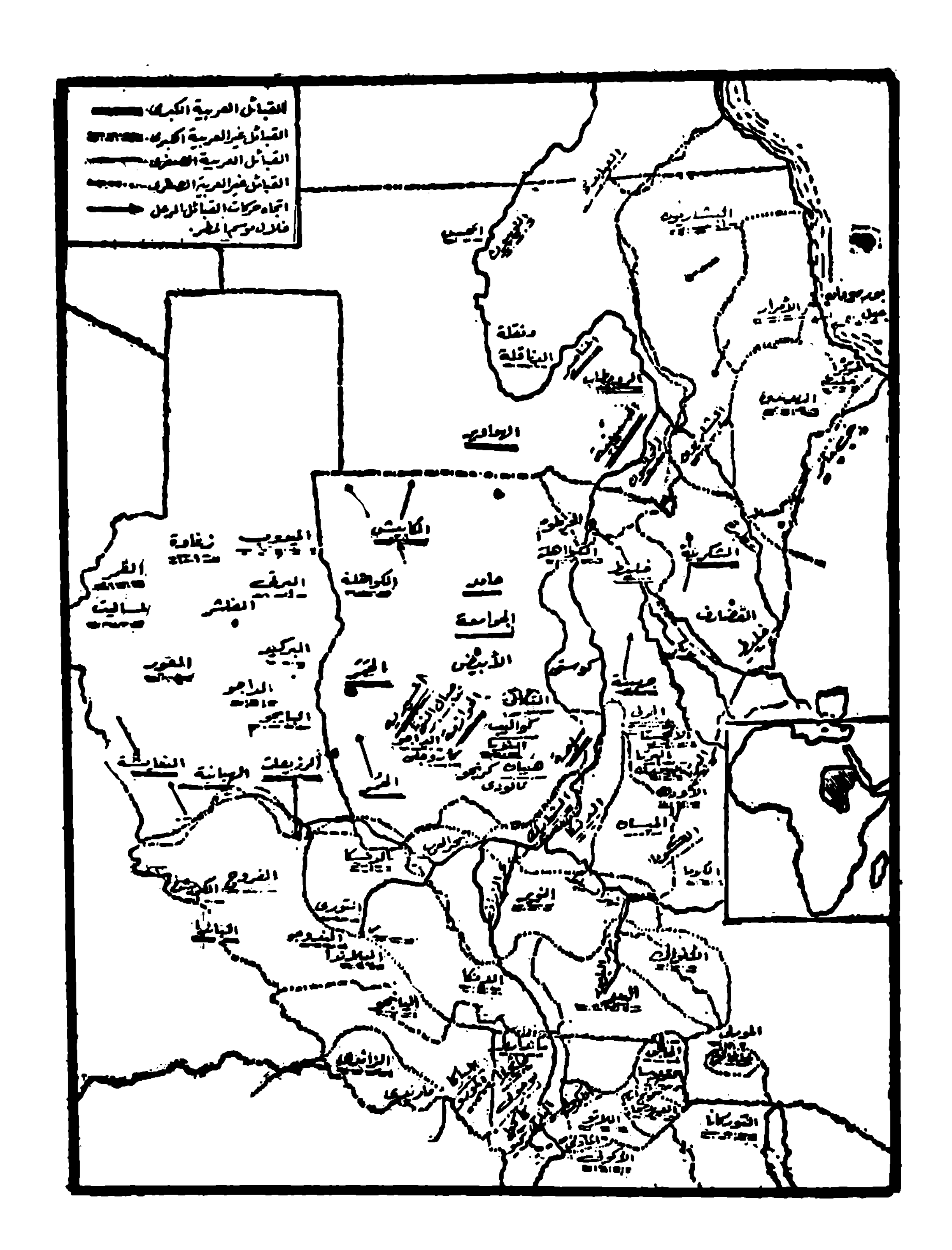
د. صلاح الدين الشامي - مصدر سابق - ص ٢٢٧

(التقسيمات القبلية في إطار المجموعات الكبرى)



د. صلاح الدين الشامي - السودان - دراسة جغرافية - منشأة المعارف بالإسكندرية - ط ٢ - ١٩٧٣ - ص ٢٥٧

(خريطة تبين التوزيع القبلي في السودان)



المصدر: John A. Cookson Haward J. and Others U.S.A Army Area Handbook For The Republic of the Sudan, The American University Washangton 1951, Figure 7.

(م ٣٥ ـ السودان)

(د. زكي البحيري ـ التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ـ من الأزمة العالمية حتى الاستقلال ـ ١٩٣٠/١٩٥٦ ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٩٨٧ ـ ص ٥٤٥)

إن كل مثال من هذه الأمثلة الثلاثة يحتاج إلى شرح خاص لتظهر مفارقات تركيبه مع الواقع السوداني. فالتركيبة السودانية في المناطق (الإقليمية - القبلية) المختلفة، لا تطرح أمامنا مشكلة تحقيق ذاتها القومية ضمن مسار خاص في إطار الوحدة، بل تطرح مشكلة استلاب الوحدة نفسها لمصلحة الانعزالية (الإقليمية - القبلية). فهي في هذه الحالة لا تصادر الوحدة لمصلحة إقليمية قائمة على نسق قومي - لأن هذه الإقليمية ليست متحققة - ولكن تصادر الوحدة لتعزيز الإقليمية نفسها كصراع ضد الغير وليس كنهج لتحقيق الذات في توافق مع الغير.

فالسودان لم يتدامج (قومياً) أو (وطنياً) ليصبح الحكم الذاتي تتويجاً ديمقراطياً لذلك التدامج. فلا زلنا نعيش مرحلة المهدي (المنتظر) الذي يعني الغرب السوداني في موقفه من النزعة المتوسطية. والمهدي (المنتصر) في وسط السودان وشماله. والمهدي (دينج) في جنوب السودان، وبما أن كل هذه الأنواع من التمثلات تعكس وعياً مفارقاً للتمثل الآخر بحيث انعكس ذلك في ارتباط الشمال المتوسطي بوحدة وادي النيل، والغرب الأنصاري بالسودان للسودانيين والجنوب الإفريقي الاستوائي بالانفصال، فإن صيغة الحكم الإقليمي أو الحكم الذاتي المحلي لا تعني إلاّ تطوير هذه الأشكال في مناخ صراعاتها مع بعضها باتجاه إقليمي خطير.

فالحكم الذاتي بالمعنى الإقليمي القائم على مفهوم تعدد القوميات لا يعني في الحقيقة سوى الإستجابة للأمر الواقع وكأنه محصلة نهائية للتفاعل بين فئات الواقع السوداني، في وقت لم يتفاعل فيه كل قسم على حدة ليصل إلى مرحلة (التحقق الذاتي الإقليمي) فهو - إذن - يحتاج بالضبط إلى هذا النوع من الأفكار ليوثق بناءاته القبلية أصلاً على طريق الإقليمية غير المكتملة النمو.

إن مجتمعاً كمجتمع السودان.. تحكمه (توجهات تاريخية مختلفة)... ومتخلف.. ويفتقر إلى قاعدة موحدة للنمو تستقطب وتحدد

مشروعات التنمية. . . لهو من أكثر البلدان التي يعتبر فيها الحكم الذاتي بداية الخطر على وحدتها الوطنية وتطورها الاقتصادي، علماً بأن الدولة تجد نفسها دائماً في موضع الضعف. لأن مفهوم (الدولة) لا زال مفهوماً (سلطوياً) غير متداخل بمؤسسات المجتمع التقليدي المتخلف. . . أي مفهوماً (فوقياً).

الأمر خلافه تماماً في الاتحاد السوفياتي الذي قدم في حرب كونية واحدة عشرين مليون شهيد، وصرع (كبطلٍ أول) قلعة النازية الألمانية. إن الدولة متحققة هناك بشكل فعّال بحيث لم تعد تعني مسألة القوميات صراعاً مع الدولة بمقدار ما تعني تحقيقاً للذات في إطار الدولة. وبالطبع ليس ثمة مماثلة بين الدولة السوفياتية والدولة السودانية. . . «إلاّ كما مثّل النجوم الماءُ» كما يقول أهلنا المتصوفة في مدائحهم. أما الهند فإن مشكلتها في (الطوائف) وليس في (القوميات) وفي نظام تراتبية الطبقات الدينية[1] ويا حبذا لو نظر الشيوعيون في دراسات ماركس حول ما يسمى بالنمط الآسيوي للانتاج، وتوقفوا قليلاً لدى نظام القرى المكتفية ذاتياً والمتماثلة كمفتاح للمجتمع الهندي. أما الصين فإنها لم تكن تشكو قطعاً من توجهات تاريخية متضاربة في تكوينها (القومي) ولا حاولت الأقليات طرح خلاف قومي مع شعب (الهان)، فالمسألة هناك ذات طابع تطبيقي إداري حيث تتمركز السلطات في قبضة الحزب الذي خرج إلى العالم بعد ربع قرن من القتال.

ليس يكفي أن نقتبس ونستشهد بما لدى (الغير) دون أن نكون (نحن)

---

(١) حينما فكرت الإدارة البريطانية في الهند في إقامة نظام تمثيلي للحكم يعتمد على نواح قومية محددة واجهت مشكلة اختلاف الأعراق وتدامجها وقد علق سير (شارلس وود) السكرتير الإداري البريطاني على ذلك الوضع في عام ١٨٦١ بقوله: «بالكاد تستطيع أن تلتقي في أي موضع بالهند بأولئك الذين يمكن أن يمثلوا حقيقة تلك الطبقات المتعددة التي تكون سكان الامبراطورية. . .» إضافة إلى ذلك نجد أن إصلاحات ما بعد قيام المؤتمر الهندي في ١٨٨٥ وقد حاولت الاتجاه للمرابين من ملاكي الأرض وليس لنظم قومية متصارعة.

The last years of british india- Michael Edwardes- Cassell - page- 6-9.

هو ذلك (الغير). فالسودان بحاجة إلى [قيادة وطنية مركزية صارمة] تضع كل إمكانياتها النضالية في سبيل بناء قاعدة حديثة للانتاج معززة بعلاقات نافية لعلاقات التخلف والتجزئة والاستغلال. وبمعنى آخر تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية على كل مستوى القطر كحرب حقيقية على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والفكري وكل أشكال علاقات التخلف والتجزئة والاستغلال، خلاف ذلك لا يعدو الأمر سوى أن يكون مماحكات تنظيرية مع الواقع المتخلف المجزأ وتأجيلاً لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

والتساؤل هنا... عن أداة هذه الثورة؟... والتساؤل هنا... عن مدى تقبل الجنوب لمنطق المركزية الوطنية الديمقراطية؟.

أما عن الأداة فإننا نقول أن الشيوعيين ـ وهم أقدر الناس على اكتشافها ـ قد تركوها وراء ظهورهم حين أججوا الأوار ضد الوطني الاتحادي فدفعوا بقوى المرحلة إلى التخبط والإنقسام وصراع بعضها بعضاً.

وأما عن مدى تقبل الجنوب لمنطق مركزية الدولة الوطنية الديمقراطية فإننا نقول أن (حتمية) التطور للجنوب تكمن بشكل مصيري في (وحدته) مع الشمال.. لا في (اتحاده) ولا في أي صيغة أخرى وسطية. وهذه (الحتمية) ليست قولاً عشوائياً فجدلية العلاقة بين الشمال والجنوب تفرض عليهما تكوين مجتمع واحد. ولو كان بالإمكان تفكيك هذه الجدلية إذن لأفلح فيها البريطانيون طوال خمسين عاماً من يدهم الطليقة في السودان... عجزوا عن ربط اقتصاد الجنوب بكينيا ويوغنده وامبراطوريتهم في إفريقيا الشرقية.. وعجزوا عن تبين حدود إقليمية على طول امتداد نهر العرب ـ السوباط. بل إن إضراب عمال الوابورات النهرية الذي نوقش في اجتماع البرلمان في الجلسة رقم (٣٧) بتاريخ ١٩٥٤/٦/٣٠ قد كشف بوضوح أن إضراب بحارة تلك الوابورات في الخط الجنوبي كاد أو أدى إلى مجاعة حقيقية في الجنوب.

إن التركيب (الجغرافي ـ الطبيعي) للجنوب، وتداخل قبائله الأساسية الكبرى (الدينكا ـ الشلك ـ النوير) مع الشمال ـ بحيث لا نجد باتجاه إفريقيا

الاستوائية سوى قبائل صغيرة متناثرة، كلها عوامل تحتم خطط التطور بالارتباط القطعي مع الشمال.

وأمضي لأبعد من ذلك: إن تفاصيل حركتي الانفصال.. الأولى في عام ١٩٥٥ والثانية في عام ١٩٦٢ توضح لنا بجلاء أن حركة الجنوب قد افتقرت منذ نشأتها... في تكوينها السياسي... في عملياتها العسكرية إلى التدامج (الوطني) في الجنوب نفسه. ولعل أهم دراسة تفصيلية في هذا المجال هي دراسة الميجر (أدجار أوبلانس) عن «الحرب السرية في السودان ـ ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢»[١] بالإضافة إلى دراسات عديدة من الواقع في جنوب السودان.

إن الجنوب، وكل أقاليم السودان تفتقر ولا زالت إلى القوى الوطنية الديمقراطية المنظمة التي تقود التطور ضمن تفاعل مركزي. الأمر الذي يعني أن الحكم الذاتي الإقليمي يُسلم هذه المناطق عملياً لقيادات دون مستوى هذه المرحلة الوطنية الديمقراطية... قيادات قبلية... إقليمية، عاجزة عن تحقيق الوحدة الوطنية حتى على المستوى الإقليمي نفسه. بل قد أثبتت تجربة الحكم الشعبي المحلي ـ في فترات متأخرة ـ نمو طفيليات إنتهازية سرعان ما سيطرت على سوق المضاربات وأقوات الشعب، مستغلة الأزمات الاقتصادية وضعف رقابة الدولة المركزية.

إن الخيار يظل دائماً مطروحاً أمام الجنوب حول وحدته مع الشمال بأكثر مما أنه مطروح على الشمال باتجاه الجنوب. وبما أن الصوت المعبر عن الجنوب لا زال دون مستوى مرحلة الوعي القومي، دون مستوى مهمات تطوير الجنوب نفسه.. ينطبق عليه ما ينطبق على طفيليات الحكم الشعبي في الشمال... فإنه من مهمة الجنوب (باسم تطوره) وليس من

---

(١) Edgar. o'ballance- the secret war in the Sudan- 1955-1972- faber and faber. lte- 3 queen Square-London- wcin- 3 AU.

مهمة الشمال (باسم الوحدة) حسم هذا الأمر. والمنطق في ذلك: أما إن الوحدة مع الشمال تستند إلى (حتمية) ستفرض نفسها، أو أنها مجرد تركيب مصطنع مهمته عرقلة تطور ونمو القوى الوطنية الديمقراطية في الشمال؟ فإذا كانت الوحدة (حتمية) فإن (جدليتها) ستفرض نفسها.. ليس عبر الشمال ولكن عبر الجنوب نفسه.. وإني اعتقد أنها (حتمية) وأن لهذه الحتمية (جدليتها). وإن محاولة الشمال إسباغ تصور مصطنع على هذه الوحدة من شأنه أن يؤجل فعلها. على الشمال دائماً أن يدرك أنه ليس هو الذي (فرض) على الجنوب أن يبدع قصيدة (المهدي دينج) ويطلق أرواح الأجداد لمناصرته. لقد فعل الجنوب ذلك وبمحض تجاوبه الذاتي.

ليست المسألة إذن مجرد قضية (إرادية) أو تجاوباً مع رغبات ذاتية للحكم الإقليمي فالعقلية الإرادية تستمد منهاج عملها من وعيها بالإطار التاريخي والاجتماعي الذي يحكم تجربة المجتمع مع وعيها لأهدافه. فإذا كان التاريخ قد وضع السودان في إطار جدلية الوحدة بحيث ما انفك الجنوب عن الشمال ولا الشرق عن الوسط النيلي ولا الغرب أيضاً عن الوسط النيلي، فإن من مهمتنا ـ من بعد اكتشاف منطق التاريخ ـ أن نعزز نتائجه لا أن ننقلب عليه.. أن ندفعها للأمام لا أن نعيق مسيرتها. فتلك الماهية التي تحكم قدر الوحدة وتستقطب مظهريات التنوع هي الحقيقة التي يعطيها لنا تاريخ السودان. فالاتجاه نحو (الوحدة) ـ التي لم تستكمل تحققها بعد ـ هو الحتمية الماثلة.

الوسط السوداني ومركزية التفاعل:

غير أن هذه الوحدة (الحتمية) وليس الوحدة (المصطنعة) ليست فكرة هائمة في عقل تاريخنا وحركته. بل هي فكرة ترتبط بقوة جذب (قطبية) في تكويننا، فالشمال والوسط النيلي هو القاسم المشترك لتفاعلات أو نزوعات الشرق (البجاوي) والغرب (السوداني) و (الجنوب) الإفريقي الاستوائي... كل هؤلاء يشكلون أطرافاً متفاعلة بهذه المركزية يتدامجون بها. وهي تحمل

إليهم نزوعها المتوسطي ضمن الإِطار الذي يحدده التاريخ لحضارة المتوسط ومشرقيته... فهو - أي هذا الوسط - هو كوش الفرعونية المتوسطية وقد امتدت إليهم وتفاعلت بهم... وهو من بعد كوش الفرعونية، مروى ومن بعد مروى نوباتيا والمقرة وعلوة أو المتوسط المسيحي... ثم هو من بعد المتوسط المسيحي المتوسط العربي - الإسلامي وقد تمثله (العبدلاب) و (الفونج).

ونمضي في التفصيل أكثر فنقول أن خصائص الشمال النيلي المتوسطية تنحل لتتدامج بصورة أوسع في وسط السودان ما بين النيلين، وإلى خطوط التداخل البشري مع الجنوب عبر (السوباط) و (العرب). فكأنما يتمحور الكل - الشمال المتوسطي والشرق البجاوي والغرب السوداني والجنوب الاستوائي - من حول الوسط الذي يتداخل به الشمال على نحو أكثر تأثيراً لأنه يملك عمقاً حضارياً وإنسانياً يمتد بأعماق إلى حوض الحضارات المتوسطية ليستقبل منها ما كانت مصر بوابته عبر التاريخ. الفرعونية والهيلينية والفارسية والرومانية والإِسلام الذي حمله العرب على وعيهم وتركيبهم ونطق بلسانهم. فأنفاس الشمال النيلي مستمدة من جماع الحضارات المتوسطية، البائد منها والبادي، تحمل إلى الشرق والغرب والوسط ثم إلى الجنوب دون إستلاب ولكن عبر تفاعل تقتضيه (حتمية) التكوين الطبيعي ومناطق توزيع السكان، فالوسط - ما بين النيلين - هو وسيط النزوع المتوسطي إلى الجنوب ضمن توجهات الجنوب إلى الشمال.

هذه هي بصورة عامة جدلية التركيب القومي في السودان. فالوحدة اتجاه في تاريخنا... إنها فعل الماهية الجاذبة للتناقضات والمتمظهرة في التنوع، وحقيقة الوحدة ترتبط بمركزية الاستقطاب الوسطي السوداني المتدامج مع النزوع المتوسطي. وقد حمل تاريخنا من قبل الصورة الأولية لهذا التدامج في شكل الإِطارين المتحالفين (العبدلاب - الشمالي النيلي) و (الفونج - المتوسطي النيلي) وترجع بعض الروايات أن أصول الفونج من جنوب السودان نفسه.

فالوحدة في السودان [(إتجاه تاريخي) في مرحلة الفعل بحكم جدلية التركيب التاريخي والجغرافي ـ الطبيعي والإقليمي]. ويتعزز هذا الاتجاه التاريخي ـ الذي يشق مجراه عبر متنوعات التركيب ـ بمركزية قطبية جاذبة تاريخياً وجغرافياً وحضارياً هي منطقة النيل الشمالي والوسط إلى حد كبير... فالشرق يتدامج مع الشمال، ليعبر إلى الوسط، والغرب يتدامج مع الوسط ليعبر إلى الشمال مع نقاط تماسه الخاصة بالجنوب في الغرب نفسه. والجنوب يتدامج مع الوسط ليعبر إلى الشمال فالوحدة في السودان تستند قطعاً إلى (الاتجاه ـ المركز) فهي وحدة «وإن بدت كالخيال إلا أنها صلبة كالصخر وإن بدت كالحلم فإنها حقيقة ماثلة» كما لاحظ (مبارك رزق).

لقد حال (الاتجاه ـ المركز) عبر تطور السودان دون أي استلاب لمصلحة أي من الأطراف منفرداً على حساب الأطراف الأخرى، فلا النزوع المتوسطي ضمن أشكاله المختلفة بقادر على تجاوز وضعية النزوعات الأخرى. ولا تلك في مجموعها تفرغ السودان عنه، أي عن النزوع المتوسطي ضمن أي شكل جاء... فإذا أردنا البحث في (المستقبل) وليس في الماضي والحاضر فقط فإن (الاتجاه ـ المركز) يجيبنا على ما يقع في المستقبل أي الوحدة الفعلية في إطار حضارة عالمية يعبر إليها المتوسط نفسه وإفريقيا بفعاليات جديدة. ولتوضيح هذا الأمر المستقبلي أقول:

إن أوضاع التدامج الوطني في السودان كما هي جدليته التركيبية والتي حالت تاريخياً دون تجزئة السودان، ودون إستلابه لامتداداته في الوقت نفسه. هذه الوضعية التدامجية تترافق مع تطورات جذرية على المستوى المتوسطي والإفريقي الغربي والشرقي والجنوبي. فالمتوسط القديم لم يعد مركز الحضارات التقليدية المتداخلة منذ أن وقع تحت تأثير القطبين الفارسي ـ الهيليني.. متطوراً إلى صيغة الحضارة العربية الإسلامية التي احتوته كميراث لها. غير أن الحيوية العربية التي امتدت إلى خارج أسوار المتوسط ما لبثت أن (انحسرت) إليه من جديد وأوجدت لنفسها مركزية في القلب في شكلي الدولة الفاطمية والدولة الأيوبية... ثم كان الوريث القومية

العربية المعاصرة. وهذا الوريث الآن منفتح على الحضارة الأوروبية بصيغتها العالمية التي باشرت بفرضها على كوكبنا منذ منتصف القرن التاسع عشر. فنزوعنا المتوسطي في السودان يعيش عملياً في حالة تدامج مع تفاعل (متوسطي - عربي) و (أوروبي - عالمي). ولهذا التفاعل نتائجه على مستوى (الاختيار الجديد) في هذه المنطقة. وبالضرورة فإن هذا الاختيار الجديد - [الذي يعتبر نزوعنا المتوسطي في السودان جزءاً طبيعياً فيه] - سيحمل آثاره للقارة الإفريقية كلها.. في شرقها وغربها ووسطها وجنوبها. فالعقلية العربية السلفية التقليدية الراهنة أو الماضوية السلوك والتكوين، ستعيش عما قريب اختياراتها الجديدة التي لا تعني إستلاباً أوروبياً غربياً في متاهات العدمية.

هذه العقلية العربية الجديدة ستسقط نفسها في تعاملها مع أجزاء القارة الإفريقية المختلفة، لا كضيف وافد، ولكن عبر موروثها القائم في إفريقيا، والذي تحول تاريخياً ليصبح ملكاً للذات الإفريقية نفسها.. تماماً كما أعطت إفريقيا أغانيها السواحيلية للخليج العربي فأصبحت جزءاً منه. تماماً كما لم تحل الصحراء ما بين الشمال والجنوب، تماماً كما لم يحل البحر بين إفريقيا الشرقية وجزيرة العرب... تماماً كما لم يحل باب المندب بين تلاقح الهضبتين اليمنية والأثيوبية. موضوعات تنتظر الفكر القومي العربي في الجزيرة والمغرب حين يتجاوز أسر النزعة المشرقية التي سيطرت عليه طويلاً. وصرفته إلى توجهاته المحلية، (فغيبت) إتساع التفاعل العربي مع الغير في (ضيق) الصراع مع تركيا.

ثمة إضافة جديدة يتجه لولادتها ذلك النزوع المتوسطي في السودان لإيداعها رحم الفكر القومي العربي المعاصر، فهنا ستتحدد النزعة العربية لا (كانحسار) نحو (الأنا) الداخلي - كما سارت على ذلك التجربة العربية منذ العصر الأموي والفاطمي ولكن كانفتاح وامتداد متوغل في الأرجاء المختلفة للنزوع الإفريقي المتعدد الاتجاهات شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً. بمعنى أن الموقف العربي في السودان لن يكون نزوعاً سودانياً باتجاه مركزية العمق المتوسطي كما هو حاله الآن ولكن نزوعاً عربياً باتجاه الأطراف الإفريقية.

فعوضاً عن الإستلاب العربي لقسم سوداني على حساب وحدة التركيب، فالذي سيحدث تاريخياً هو إستلاب (كل) الإطار العربي (استلاباً إيجابياً) لمصلحة كل الإطار الإفريقي ضمن خصوصية التركيب السوداني.

لا نطرح الأمر هنا (ثنائياً) عروبة ـ إفريقية، وإنما نطرحه ضمن وحدته الجدلية: العروبة ـ الإفريقية (منحلة) في خصوصيات التركيب السوداني للعبور بالكل من التنوع إلى الوحدة.. من الإنفصال إلى المركزية. وضمن تطور حديث على مستوى بناء قواعد الانتاج وضمن علاقات وطنية ديمقراطية.

إن الطائفية والإقليمية والقبلية هي الأخطار المباشرة على ماهية وحدة التركيب. غير أن القضاء عليها لا يعني (مرحلية) التعامل معها، ضمن أشكال الحكم الإقليمي أو المحلي الذاتي، بل بدعم القوى الوطنية الديمقراطية البديلة التي تحقق وحدتها (السياسية ـ التنظيمية) أولاً، كخطوة على طريق التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية المركزية، بما يعزز مواقع القوى الديمقراطية. إنها معركة عنيفة ومتسعة الأهداف، ولكنها في النهاية معركة الوحدة والتقدم في الوقت نفسه. والتخلي عنها سرعان ما تنعكس آثاره على الوحدة والتقدم، فتعيش التجزئة والتخلف وتعيق حركة التاريخ عوضاً عن دعمها.

إن مسألة الجنوب وكافة الإقليميات القبلية في السودان هي مسألة تحدٍ مطروح أمام القوى الوطنية الديمقراطية في القطر (كله) وليست مسألة صراع بين شمال وجنوب. إنها قضية الوحدة والتنمية في المقام الأول.

لهذه الأسباب مجتمعة، النظري منها والتطبيقي، بدا غريباً أن يطالب الحزب الشيوعي السوداني في نهاية عام ١٩٥٤ «بإعطاء [القوميات] الجنوبية المتطلعة للتقدم الآن الاختيار في وضع مشكلة إدارتها الداخلية في حدود القطر الواحد (السودان) سواء يكون هذا الشكل [حكومات محلية أو حكومات ذاتية لها برلماناتها الخاصة وحكامها الخاصون][1]...».

---

(١) البيان السابق ـ ١٩٥٤/٩/٨.

لم يكن مثل هذا الطلب ليتناسب حتى مع تجربة الإِدارة الهندية التي دعاها نهرو في يوم من الأيام (بسياج الهند الحديدي). فالإِدارة الهندية قد أوضحت ميلها الدائم للمركزية وليس للعكس كما اعتقد الشيوعيون. بل ظن بعضهم أن أحداث إقليم (كيرالا) في عام ١٩٤٨/٤٧ والتي تزعمتها حكومة محلية (شيوعية) اعتمدت على قوى (المالباري) تصلح دليلاً على لا مركزية الإِدارة الهندية، في الوقت الذي اتخذ فيه نهرو إجراءات إدارية جعل وضع الإداريين في أقاليم الهند نفسها من اختصاص الحكومة المركزية وليس الحكومات المحلية الذاتية. ولم يكن الدور الشيوعي في (كيرالا) مقدمة لحسم مشكلات التخلّف بقدر ما كان دوراً انفصالياً عجز عن تفهم ضرورات الوحدة الهندية.

لقد فسر الشيوعيون ضرورة إشراكهم في الحكومة على أساس أنهم وقوى العمال والمزارعين يشكلون الضمانة الحقيقية «التوحيد الأمة حول برنامج وطني ديمقراطي يخدم مصالح الشعب السوداني في الاستقلال الوطني والرخاء والديمقراطية»[١] هذا أمر حسن على صعيد السلطة المركزية، علماً بأنهم لم يروا في (حزب الأمة) عازلاً دون البرنامج الوطني الديمقراطي. ونترك هذه النقطة الاستثنائية لنقول أنهم وقد طالبوا بالاشتراك في السلطة المركزية باعتبارهم (ضمانة) وطنية ديمقراطية فإنهم لم يفعلوا الشيء نفسه حين أطلقوا للأقاليم و (القوميات ـ القبليات) حرية تكوين حكوماتها الخاصة. إن النتيجة بلا شك ستكون صراعاً محتدماً بين (قوى التطور) في الخرطوم و (قوى التخلّف) في الأقاليم... رئيس فدرالي تقدمي جداً ورؤساء اقليميون رجعيون جداً.. أفلا يؤدي مثل هذا الوضع للانفصال؟... فإذا تحايل الرئيس التقدمي على الانفصال أفلا يتوجب عليه في هذه الحالة أن يدفع تقدميته ثمناً لإرضاء قوى التخلّف الإقليمي والقبلي

(١) بيان الجبهة المعادية للاستعمار حول الحكومة الإئتلافية ـ الصراحة ـ العدد (٦٢٧) ـ ١٩٥٦/١/٢٧ ـ اليسار السوداني ـ ص (١٩٦).

والطائفي، ويستجيب (مرغماً) لابتزازها على صعيد الموازنة العامة والسياسة الخارجية وخطط التنمية رافعاً شعار وحدة مزيفة؟.

إن الحل الوحيد لبلاد متخلفة وتعيش أوضاعاً اجتماعية غير ديمقراطية ولم تكمل مسيرة تفاعلها ولم تؤطر الهياكل التحتية لنموها.. هو حكم مركزي يشكل كما قال نهرو (سياجها الحديدي)... حكم يعتمد على تدامج القوى الوطنية الديمقراطية الحقيقية تبعاً لأوضاع البلاد وعوامل تطورها وتركيب فئاتها... وهذا الاندماج ليس مطلوباً (كتحالف) بل (كحركة) واحدة تستجيب لجدلية التركيب وخصائص التطور... تستجيب لعناصر الوحدة لتشد التنوع إليها.. تستجيب لعناصر المركزية لتشد المحليات إليها، بذلك تطرح المعارك في أفقها الصحيح معركة وحدة وتقدم ضد تجزئة وتخلف.

إن الأمر يحتاج إلى دراسات إدارية ـ قومية واسعة النطاق تأخذ في اعتبارها ـ منذ البدء ـ كيفية التحول بهذه الأوضاع نحو دروب التقدم في إطار وطني ديمقراطي. وهذا الإطار الوطني الديمقراطي الذي نعنيه ليس هو بمواصفاته النصية نقلاً عن مجتمعات وتجارب أخرى فربما يكون دور (المثقف) هنا أكثر حسماً من دور (العامل) و (المزارع) شريطة أن يدرك المثقف أبعاد دوره ويعاني مشكلاته، لا أن يلجأ لاستخدام علم المتناقضات لبناء زعامة حزبية ذاتية.

قد درست لجنة (ملنر) من قبل أوضاع السودان لتبتعث القبلية ضمن نظام لامركزي وكذلك اتجهت دراسات وتقارير مديري مديريات السودان كما أوضحنا في بداية الفصل الثالث. ومهمتنا نحن الآن إعادة دراسة الواقع السوداني كله لتركيز نظم إدارية ذات خلفيات اجتماعية وثقافية واقتصادية للاتجاه به نحو التدامج الوطني الديمقراطي المركزي خلافاً لأطروحات التجزئة السائدة بمنطق اللامركزية أو تعدد القوميات أو ما يقال زوراً عن المناطق المهمشة، ولم تهمشها إلاّ أوضاعها الذاتية وليس الوسط الذي يعاني التخلف أيضاً.

لقد أقرت الجبهة المعادية للاستعمار بأنها إذ تقدمت بهذا المبدأ «لحل مشكلة الجنوب نقر بأن الوضع الحالي للقوميات [ليس مدروساً لدينا] ولا لدى غيرنا في العاصمة. وإن دراسته تقتضي الذهاب إلى هناك أو أن تجيء هي من هناك. ولكننا نرى أن هذا المبدأ للحل هو [المبدأ السليم بل هو المبدأ الوحيد وتطبيقه يعتمد على الظروف فإذا كانت ظروف قومية واحدة أو عدة قوميات في الجنوب ورغبة أهليها تقتضي قيام حكم محلي أو ذاتي فلهم الحق في ذلك]». كيف لحزب شيوعي أن يدعي أن حله هو [الحل السليم والمبدأ الوحيد]. في وقت يؤكد فيه بأن الوضع [ليس مدروساً] لديه... المسألة هنا مجرد وصفات نظرية على طريقة السوبرماركت. وليت الحزب الشيوعي قد اكتفى بتطبيق ذلك [الحل السليم والمبدأ الوحيد] على حالة الجنوب فقط بل إمتد به إلى ما أسماه أيضاً بالقوميات السودانية الأخرى: «كذلك نقر بأنه [ليست لدينا] وجهة نظر محددة عن المواقف بين القوميات السودانية الأخرى في الشمال والشرق، إلا أنه [مما يظهر] لا توجد مشكلة حالية بالنسبة لها. ولكننا من ناحية [المبدأ] لا ننكر أنه إذا جاء وقت ولو كان بعد الاستقلال بفترة طويلة واقتضت ظروف هذه القوميات نوعاً معيناً من الحكم الداخلي [فيجب أن ينفذ][1]...».

لا أكاد أرى في هذه الفقرات سوى موقف (انتهازي) متحسب مسبقاً لما يمكن أن يكون عليه الأمر في المستقبل فيعالجه بالموافقة عليه. إن النتيجة النهائية هي إيجاد جسر بين هذه القوى (الإقليمية ـ القبلية) والحزب الشيوعي الباحث عن مساحات النفوذ أينما وجدها... لدى العمال... لدى الفلاحين... [كناطق باسمهم].. لدى حزب الأمة.. حزب القبائل.. [كمتحالف معهم] في الجبهة الاستقلالية. لدى الاقليميات ـ القبلية [كمتفهم لأوضاعهم]. وللأسف فقد التزم الحزب الشيوعي السوداني بهذا الموقف حين أرسل مبعوثيه لحضور (مؤتمر البجا) الإقليمي المنعقد في

---

(١) البيان السابق ـ ٢٨/٩/١٩٥٤.

شرق السودان بتاريخ أغسطس (آب) ١٩٥٨ وفد حضروه جنباً إلى جنب مع رئيس الوزراء وقتها عبد الله خليل ـ حزب الأمة.

الأمر نفسه يتكرر في خطاب مندوب الجبهة المعادية للاستعمار لدى مناقشته خطاب الدورة البرلمانية في ١٩٥٥/٢/٢٢. هنا تتضح روح المزايدة على الحكومة المركزية باسترضاء العصبيات (الإقليمية ـ القبلية) والضرب على أوتارها الحساسة: «لم يذكر في هذه الدورة شيء واضح عن الجنوب فتجاهلت الحكومة أن القومية في تلك الجهات تختلف عن القومية في الشمال ولم تضع شيئاً يناسبها أو يحمي الجنوبيين من إستغلال الجلابة [تجار الشمال] وغيرهم...». وفي بيان[1] لاحق بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٥ نددت الجبهة بالحكومة لأنها «لم تضع سياسة صحيحة لتطوير الجماعات القومية في الجنوب نحو الحكم المحلي أو الذاتي واتخذت اجراءات سطحية كتعيين بعض الوزراء الجنوبيين وتركت الجنوبيين في الحالة القديمة نفسها وبهذا خلقت الحكومة ظروفاً ملائمة لنسف وحدة البلاد وإضعاف روح الكفاح الوطني...». هذه الحكومة التي ندد بها البيان وحمّلها مسؤولية عدم تغيير الحالة القديمة في الجنوب كان عمرها عاماً فقط! ثم نادى العمال[2]: «بوضع حل ديمقراطي لمشكلة الجنوب بحيث تكون وحدتنا متينة ومنيعة ضد أي عبث استعماري» ولكنهم أهملوا القول عن كيفية وضع حل ديمقراطي لمشكلة الجنوب دون وجود قرى ديمقراطية في الجنوب!.

إن المزايدة ضد الحليف التاريخي (الوطني الاتحادي)، إستغلالاً لأوضاع ظرفية، قد كانت هي اللعبة القاتلة التي أودت بوحدة القوى الوطنية الديمقراطية في السودان، وفتحت ثغرات عديدة سرعان ما نفذت منها قوى التخلّف مجرجرة لكل أذيالها. وهكذا انفجر الجنوب في ١٨/٨/١٩٥٥ أو

---

(١) جريدة «الميدان» ـ العدد (٧٠) ـ ٤/٤/١٩٥٥ ـ اليسار السوداني ـ ص (١٢١).

(٢) جريدة «الصراحة» العدد (٥٠٦) ـ ١٢/٤/١٩٥٥ ـ اليسار السوداني ـ ص (١٢٨).

من قبل ذلك بقليل، وبعد يومين فقط من إجازة البرلمان لقرار جلاء الجيوش الأجنبية عن السودان.

وجدت حكومة الوطني الاتحادي نفسها تخوض غمار معركة عنيفة إذ يبدو أن الجنوب قد قرر أن يمارس بنفسه (حقه الديمقراطي) تحت راية الانفصال... وكم كان الأمر محزناً حين امتدت أيادي أولئك الذين قادوا التمرد في الجنوب ـ مهما تكن المبررات ـ إلى كامل الأسر الشمالية رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً فأقيمت المذابح بشكل لا مثيل له.

إنبرى اتحاد العمال في ١٩٥٥/٨/٢١ فألقى اللائمة على «الجواسيس الإنجليز والإرساليات والدعايات (المصرية) المغرضة»[1]. أما الذين قاموا بذلك في الجنوب فقد نبه البيان: «وكحق طبيعي للقوميات الجنوبية ولإشاعة الثقة لدى الجنوبيين [واحترام إرادتهم] أن يعلن البرلمان حق المديريات الجنوبية في الحكم الداخلي تحت إطار السودان الموحد في الدستور الجديد...».. وانتهى البيان بتذييل شهير «عاش السودان الموحد.. تسقط مؤامرات الاستعمار البريطاني [والرجعية المصرية]..»، أي رجعية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ثم تصدرت الجبهة المعادية للاستعمار للأمر ببيانها[2] الصادر في ١٩٥٥/٩/٢٧ مشيرة إلى «أن الحكومة اتبعت سياسة (أضعفت الكفاح) مما أدى إلى مؤامرة الجنوب»، ثم طالبت في بيانها بإبعاد المبشرين الأجانب لا كاجراء ضد الديانة المسيحية بل لإبعاد خطر المبشرين الأجانب. وكذلك فتح الباب أمام الأحزاب وهيئات العمال والمزارعين لبدء عمل سريع في المديريات الجنوبية لكشف المؤامرة الأخيرة... [المن؟.. هنا السؤال].. وتوحيد الجنوبيين في كفاح مشترك ضد الاستعمار [كيف؟.. هنا السؤال].

---

(١) جريدة «الصراحة» ـ العدد (٥٦١) ـ تاريخ ١٩٥٥/٨/٢٣ ـ اليسار السوداني ـ ص (١٤٢).

(٢) جريدة «الصراحة» ـ العدد (٥٧٦) ـ تاريخ ١٩٥٥/٩/٢٧ ـ اليسار السوداني ـ ص (١٤٤).

وفي البيان رأت الجبهة المعادية للاستعمار ضرورة الارتكاز على مديريتي (بحر الغزال) و (أعالي النيل) لاستخدامهما كقاعدة لكسب [الجماهير] في المديرية الثالثة أي الاستوائية حيث وقع التمرد. هل كان ذلك يعني نوعاً من الزحف الشمالي السياسي لتعبئة الجنوب؟ فإذا كان الأمر كذلك فكيف صار أن تنهي الجبهة المعادية بيانها نفسه بأهمية «تطوير الجنوب نحو الحكم الذاتي والاعتراف له بهذا الحق من الحكومة وجميع الأحزاب وهيئات العاملين. إن هذا هو الطريق الوحيد لخلق وطن متحد متحرر من الاستعمار يسود فيه التآخي والتآزر بين الشمال والجنوب...». وكالعادة لا بد من الانحاء باللائمة على الحكومة «وترى أنه لا بد من الإقلاع فوراً عن السياسة القديمة التي سلكتها الحكومة، لا لأنها ثبت فشلها وحسب بل لأن عدم وضع سياسة جديدة تهدف لتوحيد الجنوب والشمال ضد الاستعمار يعطي الفرصة مرة أخرى للمستعمرين ليؤلبوا السودانيين ضد بعضهم...».

لم يكن الوقت كافياً أمام حكومة الوسط الاتحادي حتى لقراءة بيان الجبهة المعادية للاستعمار فقد تحالف السيدان (علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي) وحاولا تجربة إسقاطها الأولى في ١٠/١١/١٩٥٥ أي بعد شهرين من أزمة الجنوب، فاتجهت بيانات الشيوعيين لمسألة إشراكهم في الحكومة الائتلافية وتوزيع بياناتهم حول الاستقلال وتصعيد المواجهة المطلبية النقابية ضد الوسط الذي أجبر على تكوين حكومة ائتلافية في ٢/٢/١٩٥٦ غير أن تلك الحكومة الائتلافية لم تكن ـ كما قلنا ـ سوى مرحلة مؤقتة على طريق سيطرة التحالف الطائفي على السلطة في ٥/٧/١٩٥٦. أما الجبهة المعادية للاستعمار فقد وقفت منذ بدايات تكوين الحكومة الائتلافية (تدين الإنقسام في صفوف الأمة)... «تعتبر الجبهة أن مسؤولية التوتر والإنقسام الحالية تقع على عاتق الحزب الوطني الاتحادي والأحزاب المؤتلفة وتحملها مسؤولية جميع النتائج التي تترتب على هذا التوتر والإنقسام»[1]... إذن هو

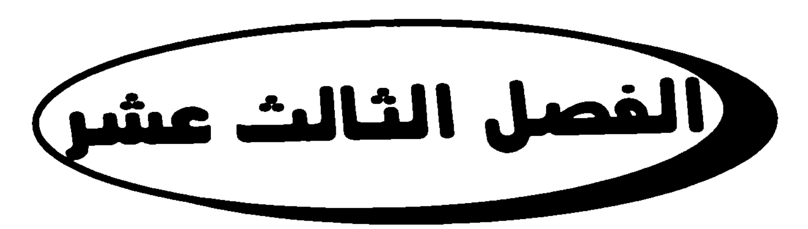
---

(١) جريدة «الأيام» ـ العدد (٦٠٥) ـ تاريخ ١٨/١/١٩٥٦ ـ اليسار السوداني ـ ص (١٧٩).

موقف إدانة الجميع دون تمييز ودون محاولة لتصحيح الأخطاء طالما بقي الشيوعيون خارج الوزارة. . أما البديل في رأي الجبهة فقد توجهت به «إلى جميع المواطنين وإلى العمال والمزارعين بصفة خاصة أن يتدخلوا للقضاء على سياسة التفرقة والإنقسام بالمطالبة «بحكومة قومية تشترك فيها [كل] الأحزاب والعمال والمزارعون. وتنفذ الواجبات الوطنية الديمقراطية العاجلة وتحقق وحدة الشعب السوداني. . .». ولم يكلف الشيوعيون أنفسهم عناء السؤال عن قوى هذه المرحلة الوطنية الديمقراطية وعن الوسط الذي تركوه يصارع مصيره منفرداً بين كماشتي الطائفية؟. إذن قد استمروا في سعيهم إلى السلطة تحت شعارات المرحلة الوطنية الديمقراطية مع تأزيم كامل لقواها الحقيقية. والنتيجة طُرد الاتحاديون إلى مقاعد المعارضة والشيوعيون إلى حيث لم يريدوا. وتربّع (حزب الأمة) على عرش السلطة في ٤/٧/١٩٥٦. وحتى حين وصلت الأوضاع إلى ذلك الحد جاهر الشيوعيون بضرورة حكومة قومية يكونوا طرفاً فيها!. . «لقد طالما أوضحنا رأينا في كل المناسبات حول الحكومة الحاضرة وأوضحنا بجلاء عما إذا كان حقيقة وصفها بالقومية أم لا؟ وكانت خلاصة رأينا هي لا يمكن اعتبار هذه الحكومة حكومة قومية تمثل جميع وجهات النظر طالما أنها [أبعدت من صفوفها] أقساماً هامة [من السكان] والعمال والمزارعين وحزب الجبهة المعادية للاستعمار. . .»[1].

---

(١) جريدة «الميدان» ـ العدد (١٥٩) ـ تاريخ ٢/٧/١٩٥٦ ـ أي قبل تشكيل حكومة التحالف الطائفي بيومين فقط ـ اليسار السوداني ـ ص (٢٢٢).



مسألة حلايب
والتقاء الوسط وانقلاب عبود

لا ينفك التعريف عن (المُعرّف)، فإذا كنا نردد كثيراً مصطلحات الوسط واليسار واليمين فكيف نخرج بهذه المفهوميات من (التجريد) ومنطق (المماثلات) لنضعها ـ وفق تركيباتها الحقيقية في الواقع السوداني.

يفترض في (اليسار) أن يكون هو المعبر (أيديولوجياً) عن أكثر قوى المجتمع تقدماً من حيث التركيب المتلائم مع سياق تطور (تاريخي) محدد، ووفق ما تفترضه الجدلية الخاصة لهذا التطور التاريخي. ومن هنا يخوض اليسار معركته مع (نقيضه)، أي تلك القوى التي تعبر (إيديولوجياً) عن تركيبة التخلف والردة الدائمة بالمجتمع إلى الوراء وهي قوى (اليمين). أما (الوسط) فإنه يقع بين هؤلاء وأولئك.. تتداخل فيه الإيديولوجيتان.. بقواهما ووعيهما المفهومي التاريخي المفارق وتراكيبهما التاريخية والبنائية العامة. فهو جدلياً ـ أي الوسط ـ المرحلة الانتقالية من (النقيض) إلى (النقيض) من (اليمين) إلى (اليسار).

غير أن الأمر ـ لدى التحليل الجدلي للتركيب ـ لا يصبح وقفاً على عبارات التبسيط، فقضية (الثورة) في العالم الثالث عموماً وفي السودان على وجه الخصوص تبدو مفارقة لمنطق التبسيط والمواصفات الجاهزة... من الناحية العامة مجتمعنا متخلف.. غير ديمقراطي التكوين.. تخلص قريباً من سيادة الغير. ولكن كلمة (مجتمعنا) نفسها لا ترمز للوحدة بل يبدو المصطلح نفسه كقشرة رقيقة تغطي سطح براكين ناشطة من التعدد والتنوع (الإقليمي ـ القبلي)، والذي تمظهر تاريخياً في مواقف متباينة، وضمن خطوط تطور تحكمت بها (ذاتية خاصة) كالسياق التاريخي (للفور وتقلى والمسبعات) في نشوئهم وتدامجهم في غرب السودان... ثم تبلورهم الإيديولوجي في اتباعية (المهدي المنتظر).. ومن ثم أفرغت هذه الذاتية

الخاصة بغرب السودان في إطار موضوعي أعم هو وسط السودان حين انتصرت ثورة المهدي في عام ١٨٨٤. أما الوسط والشمال فقد تحكمت به ذاتيته الخاصة أيضاً، كسياق تاريخي لتحالف قبائل الشمال العربية في شكل (العبدلاب) وتحالفهم مع (الفونج) وقد تبلور هذا الاتجاه في موقف (المهدي المنتصر) لا (المنتظر). . وحيث سار الغرب من بعد المهدي المنتظر إلى (حزب الأمة) فقد سار الوسط والشمال إلى (حزب الشعب) و(الوطني الاتحادي). . الأول (أنصاري) في العموم مع وجود جيوب مستنكفة. . والثاني (ختمي) على العموم مع وجود جيوب مستنكفة أيضاً. . الأول (الأنصاري) متبلور بنزعة وطنية ذاتية سودانية يقتضيها تركيبة ومساره. . والثاني (الختمي) متبلور بنزعة اتحادية مع الشمال يقتضيها أيضاً تركيبه ومساره. . والشرق مرتبط بالشمال والوسط، والجنوب مرتبط بخلاص الشمال وحذر منه في الوقت نفسه فالأرواح التي أرسلها المهدي (دينج) ما لبثت أن ارتدت عليه.

وتموضعت فوارق التركيب ـ ضمن نظام الحكم الثنائي ـ في صراعات سياسية، جذورها (تاريخية ـ إقليمية ـ طائفية). وأفرزت مرحلة الحكم الثنائي قوى جديدة (مثقفون ـ عمال ـ مزارعون) اختلفت ملامحها الإيديولوجية عن التركيبة التقليدية ـ التاريخية، تطلعت إلى قيم أكثر ديمقراطية في العلاقات خارج أسار الطائفة والقبلية. غير أن قوتها الذاتية لم تكن مستندة إلى حصيلة تطور تاريخي في المجتمع نفسه بقدر ما نتجت عن ضخ استثماري أوروبي لمؤسسات مفارقة في جسم المجتمع المتخلف. فبدت شبيهة بالقوى الاجتماعية المستوردة (تكويناً وفكراً). كما أنها استمدت أيديولوجيتها لا من (الذات) ولكن من (الغير) دون أن تتعمق كثيراً في جدلية العلاقة بين (الذات) و (الغير). . بين (الأصالة) و (الحداثة) بين (القديم) و (الجديد). وهي في تخبطها تعود فتلتزم بالأطر التقليدية ـ التاريخية ولا تلتزم في الوقت نفسه!. وتحاول أن توسع حدودها (الذاتية) لتصبح حدوداً (وطنية)، مخترقة الشرق والغرب والوسط والجنوب والشمال. غير أن نموها الحقيقي يظل قاصراً على الشمال والوسط وأجزاء

من الشرق وذلك بضرورات التكوين والإرث الحضاري لهذه المناطق منذ كوش ومروى والممالك المسيحية الثلاث والانفتاح النسبي على العالم، فنحو الوسط السوداني أستند إلى هذه العوامل، وليس إلى تهميش الآخرين وسلبهم ما لديهم. فحكم عليها بمقتضى النشأة أن تنمو وتتطور في نطاق النزعة المتوسطية.. في أحضان الختمية بالذات.. هكذا قوى العمال في (عطبرة) وعلى طول خطوط السكك الحديدية المتجهة إلى الشمال وإلى الشرق، وهكذا قوى المزارعين في مشاريع عدة.. في (العالياب) و (الزيداب) ومشروع الشركة الزراعية السودانية غرب عطبرة، وأقسام هامة من مزارعي الجزيرة.. وطوكر والقاش. إنها بالتحديد مناطق العبدلاب والفونج حيث تضعف العصبية القبلية، وتُحاط الطائفية بسياج من الوعي الكامن في النزوع المتوسطي والتطور النسبي لأشكال الإنتاج الزراعي وعلاقاته.

فالطائفية هنا في الشمال والوسط بالذات، والشرق على نحو ما، غير الطائفية هناك في غرب السودان، والمزارعون هنا، غيرهم في مشاريع آبا والنيل الأبيض، وكذلك القبائل وتركيبة السودان. الأمر الذي أشرنا إليه لدى البحث في ردود إداريي المديريات على استفسارات السكرتير الإداري حول تطبيق نظام الإدارة الأهلية في الثلاثينات.

من هو من، في تركيبة اليمين والوسط واليسار في السودان؟. من يصرع من باسم هذه المواصفات؟. هل مركزية حلة (خوجلي) الطائفية في الخرطوم بحري هي نفس مركزية من بالشط المقابل في أم درمان؟. هل يمكن إطلاق القول بتماثل التركيب بين مركزية (خوجلي) الختمية ومركزية (القبة) الأنصارية؟. قطعاً لا. فلماذا؟.

لقد نشأت الختمية في الإطار الجغرافي الذي يعتبر تاريخياً مركز الوعي الحضاري المتوسطي للسودان كله. والمسألة هنا ليست نتاج تقديرات ذاتية أو إنتماءات مسبقة متخلفة، ولكن هو النظر الموضوعي للأمر كما هو في حقيقته. هذا الإطار هو الذي أنجب المهدي نفسه منذ ارتحاله من

(دنقلة) إلى (بربر) إلى (آبا) ثم أهداه لقبائل الغرب في السودان. فيه نمت مراكز الصوفية بمدارسها المختلفة، وفيه حاربت الصوفية الولاءات القبلية واستردت منها كل ظواهر التمييز بما فيها الشلوخ. وهنا نشأت مؤسسات الحكم المركزي التركي ومشاريعه الأولى. هنا قضى (الطهطاوي) فترة، وهنا تنازع العلماء مع المتصوفة الأمور في كل كبيرة وصغيرة. وهنا نشأت (بورتسودان) و (عطبرة) وأُعيد بنا الخرطوم، وتأسس مشروع الجزيرة، وامتدت خطوط المواصلات وطرحت موضوعات التعليم وحرية المرأة.

حسناً، قد احتوى الختمية هذا الإطار بكل تركيبته، وعرف السيد علي الميرغني كيف يبقي على الولاء ممتداً إليه بخيوطه القوية والضعيفة في آن واحد مع مجمل التركيبة. غير أنه كان ـ أي السيد علي ـ سراً مغلقاً على ذاته، وهذا ما عانا منه الإنجليز والمصريون على حد سواء. كان في أعماقه ضد الاتحاد مع مصر، ولكن عينه كانت مفتوحة على إمكانيات التحالف بين قوى السودان للسودانيين، الأنصارية المحتوى والبريطانية الإدارة.. فتعقدت أمامه شباك الصيد، ولكنه كان [أمهر صائد في تاريخ السودان]. كان أتباعه (يتأولون) مواقفه بما ينسجم مع روحيتهم ومواقفهم، فإذا اشتد الوطيس في ١٩٢٤ لجأ للصمت لا للمعارضة. وإذا سارت الأمور بمعزل عن إرادته، على نحو الذاتية التي مارستها حركة المثقفين وإصرار أزهري على بناء محور زعامة ذاتية ـ على حساب الختمية، [وفي مناطقهم وضمن صفوفهم المتقدمة] ـ انبرى له فطوقه بالتحالف مع الأنصار وأزاحه عن الحكم. كان ذا ضربات موجعة.

كان السيد علي الميرغني يمسك بخيوط العلاقة بينه وبين متناقضات التركيبة التي يجلس عليها في شمال السودان ووسطه.. يتيح للخيوط أن تمتد ولكنه لا يسمح لأي كان بقطعها. أراد لحركة المثقفين في منطقته أن ترعى ولكن أن (ترعى بقيدها). وأصر أزهري إلا أن يقطع هذا القيد ويرتع في المرعى منفرداً كمركز زعامة بديل.. يغريه بذلك ما أغرى الشيوعيين أنفسهم، أي صفوف الوعي المتقدمة في هذه المنطقة، وكثافة قواها من

متعلمين وعمال وزراع وتجار. كان السيد على الميرغني ينظر من موقعه هناك في (حلة خوجلي) وبهدوء تام إلى الاتحاديين وقد بدأوا في التميز عنه وإلى الشيوعيين وإلى النقابيين والنقابات، وإلى مصر وإلى بريطانيا وإلى من حوله من المخلصين والانتهازيين على حد سواء.. يراقب ويشد الخيط حتى إذا ما قُطع (حسم). عرف عنه المصريون الولاء لهم تبعاً لقاعدته التي يجلس عليها وتبعاً لمفهوم الولاء كما ينظرون إليه.. ولم يشأ الميرغني أن يصرح بالعكس طالما أنه كان قادراً على استخدام ذلك الفهم في صراعاته مع الإنجليز والأنصار. وكما عامل المصريين عامل قاعدته، فقد استجاب لقواها وتطلعاتها [دون أن يمضي بها إلى أبعد من حدها المتوازن مع الآخرين]. وهكذا دعم بكل قوته (الحزب الوطني الاتحادي) في الانتخابات البرلمانية الأولى، فوصلت قوته إلى (٥١) مقعداً في مقابل العدد الكلي للنواب (٩٨) مقعداً.

ونشب الخلاف بين الفريقين (الختمي والاتحادي)، لعل هناك من كان يغري أزهري بالافتراق عن السيد علي والختمية كما افترق جده (إسماعيل الولي - ت ١٨٦٥) عنهم في عام ١٨٢٣ وأسس الطريقة (الإسماعيلية) - نسبة إلى اسمه - واتخذ من الأبيض مقراً له. الآن تفترق (طريقة) المثقفين عن طريقة (الختمية)، غير أن إسماعيل الولي قد استأذن شيوخه من الختمية لبناء طريقته الخاصة فأجازوه على ذلك في عام ١٨٢٣، ولكن الحفيد أزهري لم يستأذن ولم يرحل إلى الأبيض، فأسقط ذلك الولاء الذي لم يكن مطلوباً منه إلى مدى لا يطيقه، فالميرغني يعرف مع من يتعامل. وبقي في الخرطوم رئيساً للوزراء. هنا وقّع السيد علي الميرغني الإنذار الأول معلناً مباركته لانقسام الفرسان الثلاثة (ميرغني حمزة - خلف الله خالد - أحمد جلي) عن حكومة الوطني الاتحادي الأولى في ١٩٥٥/١/٢ وقد كونوا (حزب الاستقلال الجمهوري).

لم يتدخل السيد علي الميرغني فعلياً لدى إجراء صوت الثقة على حكومة أزهري في ١٩٥٥/١١/١٠، كان ذلك [إنذاراً] لأزهري ولكنه كان

في الوقت نفسه بالون اختبار لقوة أزهري من ناحية ولقوة معارضيه في الصف الاتحادي من ناحية أخرى. وقد وضح أن أزهري ـ ليتوازن فقط ـ كان يفتقر إلى صوتين فقد سقطت حكومته لدى ذلك التصويت بـ (٤٩ ـ ٤٥) ثم أُعيد انتخابه مرة أخرى في ١٥/١١/١٩٥٥.

لم يكن الإنذار كافياً فيما يبدو، غير أن أوضح للسيد علي موازين القوى بينه وبين الاتحاديين، فكان التقاء السيدين في اكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٥ تمهيداً لحكومة ائتلافية في ٢/٢/١٩٥٦. ثم انبثق (حزب الشعب الديمقراطي) كمعبر عن الختمية برئاسة الشيخ (علي عبد الرحمن الأمين الضرير) في ٢٨/٦/١٩٥٦. وبعدها بأسبوع واحد حجب البرلمان ثقته عن حكومة أزهري فسقطت بـ (٦٠) صوتاً مقابل (٣١) في ٤/٧/١٩٥٦ وخلفتها حكومة عبد الله خليل في ٥/٧/١٩٥٦.

إئتلاف النقيضين ـ (الختمية والأنصار):

بدا الأمر ـ في السطح ـ وكأنه اتحاد طائفتين دينيتين يعبر عن وحدة قوى التخلف ضد حركة المثقفين. فتحول الحزب الوطني الاتحادي يهتف على لسان يحيى الفضلي «بمصرع القداسة على أعتاب السياسة». أما الحزب الشيوعي والذي بارك لقاء السيدين من قبل[1]، باعتباره قد «وجد صدى حسناً في نفوس المواطنين» وأن «توحيد الشعب بغض النظر عن خلافاته الدينية والطائفية يصبح واجباً هاماً تقتضيه المصلحة العامة والظروف الصعبة التي تمر بها القضية الوطنية»، فقد نظر للأمر كنوع من تقويض سلطة الوسط وابعاده عن مراكز النفوذ الجماهيري ليستفرد بها حزب اليسار. وليس مهماً ما أورده ذلك البيان المبارك للّقاء من ضرورات ارتباط السيدين بالميثاق الوطني الذي طرحه الشيوعيون، إذ لم يتم اللقاء أصلاً ضمن ذلك

(١) بيان (رأي الجبهة المعادية للاستعمار في مساعي الاتفاق بين السيدين الجليلين، التزام بالميثاق الوطني وتضامن ضد الاستعمار وأحلافه العسكرية) ـ الميدان ـ العدد (١١٨) ـ ١٣/١٠/١٩٥٥.

الأفق، وإنما هي محاولة من الشيوعيين للتعادل ما بين تكتيكهم في عزل الوسط، عبر مباركة خطوات اليمين (عملياً) مع استرضاء قواهم الديمقراطية بأن تلك المباركة تأتي ضمن [رغبة الشيوعيين في التزام السيدين بميثاق وطني ضد الاستعمار والتخلف] إلخ!.

المهم أن اللقاء قد تم وأسفر عن حكومة إئتلافية (ختمية وأنصار). غير أن الإئتلاف سرعان ما تكشف عن (تناقضات) عميقة مستمدة من تركيبة الفريقين، من طبيعة الولاء وموازين القوى الداخلية لدى الختمية والأنصار على حد سواء. كيف للنقيضين أن يتحدا ويستمرا في ذلك الاتحاد، وقد فرّق بينهما التكوين التاريخي والنزوع الحضاري والتركيب الاجتماعي؟ هل يستجيب (حزب الأمة) إلى مقومات التركيب الختمي الذي يفترض إسترضاء مختلف القوى الاجتماعية الناشئة في قلب الختمية أم يتحدى تركيبة الختمية ويصادرها لمصلحة التركيبة الأنصارية؟.

تكشفت التناقضات بأعمق مما قدر البعض، فحزب الأمة جاء مسعوراً إلى السلطة ولينفذ بضربة واحدة كل مشروعاته.. تطلع مباشرة إلى (بريطانيا) وإلى (أميركا)، وبدأ يوثق صلاته بالقوى القبلية ويهيء لكبت الحريات ويمتد بجسور التعاون إلى العناصر الجنوبية. كان يرتب كل أوراقه ليأتي قوياً من بعد الانتخابات القادمة في ١٠/٣/١٩٥٨. غير أن الثمانية عشر شهراً التي قضاها في السلطة كطرف متحالف مع حزب الشعب [٤/٧/١٩٥٦ ـ ١٠/٣/١٩٥٨] قد كشفت بشكل واضح أن الختمية ليسوا هم الجهة المثلى للتحالف مع الأنصار.

منعكسات عدوان ١٩٥٦ على مصر في السودان:

حمل عدوان ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ على مصر الإختبار الأول لتحالف الأنصار والختمية. وإن شئنا الدقة قلنا الاختبار الأول لنزعة الختمية المتوسطية في علاقاتهم مع حركة التحرر العربي من الاستعمار الغربي والبريطاني بشكل خاص.. ولنزعة حزب الأمة الذاتية في انعزاليتها وميولها

للغرب الاستعماري وبريطانيا بشكل خاص. كان الائتلاف على موعد مع هذا القدر الاختباري بعد ثلاثة أشهر فقط.

كان القدر يهمس في أذن الختمية بأن أعماقهم هناك تتعرض لقصف شديد وأن الشمال المتوسطي الذي خرج على إقليميته المصرية قد استوى عربياً صحيحاً تتجسد فيه (مركزية) العرب وباسمها يقاتل. كان (علي عبد الرحمن) ينظر بعين إلى تحالفاته مع حزب الأمة الموغل في علاقاته بالبريطانيين؛ ويتطلع بعين أخرى إلى مركز مصر الجديد.. مصر التي أنهت احتلال آخر جندي بريطاني لقناة السويس في ١٣/٦/١٩٥٦، فوقفت تنشد الحلف الدفاعي العسكري مع سورية والسعودية وهو الحلف الذي وقعته معهما في ٢٠/١٠/١٩٥٥. وكان (عبد الله خليل) - على النقيض من رئيس حزب الشعب الديمقراطي - ينظر بعين إلى تحالفاته مع الختمية وبعين أخرى إلى حلف (بغداد) الذي تم التوقيع عليه بين تركيا والعراق في ١٨/٢/١٩٥٥ لتنضم إليه بريطانيا وإيران فيما بعد. وقد سبق أن رأينا كيف مدت قيادة الأنصار جسور التفاهم الأولي مع إسرائيل في اجتماعات لندن طبقاً لوثيقة الخارجية البريطانية رقم ١٠٣٣٢/٢/٩٥٤ بتاريخ ٦/٨/١٩٥٤ فيما أوردناه في الفصل التاسع من الجزء الأول تحت عنوان: واتجه حزب الأمة إلى إسرائيل. وقد ترجمت صحيفة (الأنباء الكويتية) تلك الوثائق في عددها بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٥ - ص ٢٣.

كانت إسرائيل وبريطانيا وفرنسا في حالة حصار لمركز مصر الجديد، فأوجدوا انقساماً واضحاً في الصف العربي عبر حلف بغداد، توطئة للاستفراد بمصر. مع ترك مهمة إخضاع سورية للهجمات الإسرائيلية التي تصاعدت ضدها منذ أواخر عام ١٩٥٥. ثم اشتعلت الجبهات في ٣١/١٠/١٩٥٦ وتكرس الانقسام العربي والدولي، فبأي الإِتجاهين تمضي قوى التحالف؟

أكد (علي عبد الرحمن) في وقت مبكر عن رغبته في الوقوف إلى جانب (كتلة مصر وسورية) مع تعزيز الموقف المصري في كل الاتجاهات. غير أن

ذلك الموقف ـ الذي أيده الشيوعيون في حينه[١] ـ نتيجة مساندة الاتحاد السوفياتي لمصر ـ لم يستطع أن يحمل حكومة الائتلاف على تبنيه كسياسة رسمية. وقد اكتفت الحكومة بتصريح رئيسها «إن أي إعتداء على مصر هو إعتداء على السودان وأن مشكلة قناة السويس تهم السودان كما تهم مصر..».

إجتاحت المظاهرات المعادية لبريطانيا معظم مدن السودان رغماً عن قوانين الحظر المفروضة على البلاد. وأضرب موظفو وعمال مطار الخرطوم عن تقديم الخدمات للطائرات البريطانية والفرنسية. وتدافعت صفوف الشعب السوداني مطالبة بالسلاح وإرسال قوات الجيش إلى بور سعيد وقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا. في المقابل إحتمت الحكومة بقانون الطوارىء ورفضت مقترحات قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، وتعللت بضعف الإمكانيات إزاء متطلبات الدعم لمصر.

تلك كانت الصورة (الخارجية) أو الظاهرية لموقف حكومة حزب الأمة من (الأحداث) الجارية في مصر. غير أن ذلك المظهر لم يكن يعكس الحقيقة. فما كان يجري في مصر ليس (مجرد أحداث) بل هو تحول تاريخي جذري في تركيب المنطقة ومستقبلها. ولم تكن (مواقف) حكومة السودان ـ التي بدت سلبية ـ مجرد مواقف سياسية يمليها مجرد الضعف أو عدم الرغبة في التورط تحسباً لصداقات معينة بين الغرب وحزب الأمة. المسألة كانت ـ كما جاءت ـ أعمق من ذلك بكثير. فكما كانت (أجداث) مصر (تحولاً تاريخياً جذرياً) كذلك كان رد فعل (حزب الأمة) رداً مضاداً بشكل جذري على مستوى السودان وتركيبته لما يجري في الشمال، ونوضح الأمر فنقول:

لقد حسمت معركة قناة السويس وانتقال مصر إلى الهجوم على مواقع الاستعمار التقليدي جملة من المسائل المصيرية التي يرتبط بها مستقبل المنطقة. قد طرحت معركة السويس ولأول مرة قضايا العرب في إطار

---

(١) حول الوضع الوزاري الراهن ـ بيان من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني ـ الميدان ـ العدد (١٦٤) ـ تاريخ ١٩٥٦/٧/٢٢ ـ اليسار السوداني ـ ص (٢٢٧).

(المواجهة القومية) لقوى الاستعمار التقليدي والامبريالية. . . تحددت القومية باعتبارها الإطار العضوي لحركة المواجهة العربية، فانتقلت مصر من (إقليميتها الذاتية) إلى إتساعها القومي. وأصبحت جزءاً في توجه كلي عربي إحتلت منه موضع المركز أو (القلب).

هنا ولأول مرة أيضاً حُلّت تلقائياً مشكلة العلاقة السودانية بمصر، لم تعد المسألة (تبعية) لمصر وإنما ارتباط مصيري بالإطار الذي طرحت مصر نفسها ضمنه. . أي الإطار القومي العربي الشامل، لم يعد الأمر مقيداً بالنفسية (الإلحاقية) كما طرح ضمن شعارٍ (وحدة وادي النيل)، فقد تجاوزت مصر نفسها الإقليمية في معركة السويس [واكتشفت نفسها عربياً] فكان لا بد أن ينعكس ذلك على موقف النزعة المتوسطية في شمال السودان، لتتجاوز هي الأخرى عقدة التبعية لمصر باتجاه التدامج القومي مع مصر وفي الإطار العربي الشامل، هنا سقطت حجة الإقليمية السودانية المتدثرة برداء الذاتية من بعد أن بدا أن النزعة المتوسطية في السودان قادرة على تحرير نفسها من ادعاءات التبعية ورد الإقليميين. لم يعد (عبد الناصر) صورة أخرى (للخديوي) الذي أراد ضم السودان باسم (وحدة وادي النيل)، الآن عبد الناصر قائد عربي تتمحور حوله حركة العرب القومية لإعادة تأصيل وجودهم. هنا تتجاوز النزعة المتوسطية سياقها المحدود لتنفرج قومياً ولتعيد تجذير نفسها في الإطار الأوسع.

إن تجاوز مصر لإقليميتها بعد حرب السويس، قد جرد اليمين الإنعزالي في السودان ـ والذي يمثله حزب الأمة لأسباب تاريخية وأقليمية ـ من أسلحته ضد النزعة المتوسطية الوحدوية. إذ لم يعد الأمر (تبعية) لمصر ليقابل بشعار (السودان للسودانيين) بل أصبح الأمر تدامجاً مع الإطار العربي الشامل بنفس الكيفية التي تتدامج بها سورية وغيرها.

إذن ما الذي يزعج حكومة حزب الأمة حقيقة؟ الذي يزعجها هو هذا التحول التاريخي الجذري في موزاين التوجهات الإقليمية للصالح القومي.

ولا يتوقف الأمر في علاقة حزب الأنصار بتحولات المنطقة لدى تجاوز مصر لإقليميتها، بل وفي تجاوز مصر للأطر الإمبريالية التقليدية. وانفتاحها على مراكز الثورة العالمية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي إن ذلك الانفتاح من شأنه تعميق خطوط المواجهة العربية التقليدية، لا ضد الجبهة الإمبريالية فقط بل بتعزيز موقف قوى التقدم في المنطقة نفسها. وهنا الطوفان.. حيث تتغير الحسابات وموازين القوى في المنطقة بأسرها لصالح قوى التحرر الاجتماعي المندمجة بكل قواها في معركة التحرير القومي.

أحداث السويس وما بعدها، وانعكاساتها على السودان، تتناقض جذرياً مع تركيبة حزب الأمة الإقليمية - اليمينية - ذات الإرتباطات الاستعمارية الغربية التقليدية.

كانت مهمة (حزب الأمة) حينما وصل إلى الحكم - محمولاً على أكتاف التناقضات في صف القوى الوطنية الديمقراطية - كانت مهمته أن يطوق بشكل نهائي كل إمكانات التطور الوطني الديمقراطي في السودان. ويلزم لذلك أن يعيد تركيب موازين القوى السياسية لتتناسب وخطه اليميني - الإنعزالي. وقد عمل حزب الأمة بتنسيق كامل مع القوى الاستعمارية التقليدية، لا لتعميق عزلة السودان فقط ولكن لشده إلى مواقع القوى العربية المضادة لتحرك مصر القومي الجديد.

كانت أولى خطوات (عبد الله خليل) هي حل البرلمان في ٣٠/٦/ ١٩٥٧ تحت مبرر الإعداد لانتخابات الجمعية التأسيسية. ولم يكن ذلك الحل المبكر للبرلمان سوى محاولة منه للانفراد بالسلطة على نحو ديكتاتوري، واتخاد الخطوات التي تكفل لحزبه إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على نحو يؤمن توفير أغلبية أنصارية موالية في الجمعية القادمة. إضافة إلى الحد من نشاطات القوى الوطنية الديمقراطية التي واصلت تعبئتها للشارع السوداني تحت شعارات معادية للاستعمار الغربي وفي سبيل علاقات إيجابية مع مصر.

لم تفد إجراءات حل البرلمان كثيراً في الحد من المد الذي أثارته الثورة العربية الجديدة. لقد تحركت الأعماق المتوسطية في السودان وبدأت تتجه إلى جذرها القومي على امتداد الساحة العربية، وواكب الشيوعيون المد بل واعتلوا ظهره فتحركوا بكامل قواهم سنداً «للشعوب» العربية في كفاحها «الوطني». لأول مرة يثلج الشيوعيون الصدر في حر الخرطوم القائظ.. لأول مرة تتفتح أذهانهم على وقائع ما يجري فيطرحون الأمور في سياقها الصحيح.. لأول مرة يطالبون «بعزل حزب الأمة» وتكوين «تجمع وطني» يضم [الحزب الوطني الاتحادي - حزب الشعب الديمقراطي - الجبهة المعادية للاستعمار - الجنوبيون]. وذلك «لتوحيد جماهير الشعب حول أهداف واضحة ومحددة وكسب أغلبية شعبية لمناصرة هذه الأهداف والدفاع عنها. وهذا هو الضمان الوحيد [لتأليف وحدة وطنية مجدية]. وبناء على ذلك فإننا نرى وحدة التنظيم تأتي بعد ذلك والمهم أولاً هو وحدة الجماهير حول الأهداف التي حددناها في المذكرة...»[1] وكان من أهم تلك الأهداف (قيام حلف ثنائي مع مصر) و (تحرير الاقتصاد السوداني من قبضة الإحتكار الاستعماري وخلق صلات تجارية مع البلدان الاشتراكية).

ثم جاء بيان الحزب الشيوعي في ٢٠/٢/١٩٥٧[2] ليحذر من أخطار مشروع أيزنهاور حول ملء الفراغ بالتدخل العسكري في الشرق الأوسط، ومرة أخرى وبشكل أوضح تجاوز الحزب الشيوعي تلك العقلية الذاتية الانتهازية فأكد أن «الانقسام بين الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي لا يمكن أن يتخذ عذراً لتسليم بلادنا للاستعماريين وأن على جميع [ذوي الضمائر من الحزبين] وهم كثيرون أن يوقفوا هذا الإنقسام وأن يتضامنوا في سبيل إنقاذ وطننا». وطالبوا بانهاء حكومة حزب الأمة على أن

---

(١) الميدان - عدد (٢٠٦) - تاريخ ٢٠/١٢/١٩٥٦ - اليسار السوداني - ص (٢٦٦) الجبهة المعادية للاستعمار - توحيد الشعب حول أهداف وطنية والوسائل العملية للوصول إلى وحدة فعالة.

(٢) الميدان - عدد (٢٢٢) - تاريخ ٢١/٢/١٩٥٧ - اليسار السوداني - ص ٢٧٥.

تحل محلها «حكومة من أحزاب الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي والنواب الجنوبيين والجبهة المعادية للاستعمار».

لم تجد مجهودات اللقاء بين هذه القوى صدى إيجابياً لدى قياداتها باستثناء الشيوعيين الذين برهنوا على موضوعيتهم في هذه المرة. مضى الوطني الاتحادي في استفزازاته للختمية مدبجاً مقالات مثيرة في جريدة «النداء» التي صدرت خصيصاً للسباب غير المنطقي، موسعة الهوة بين الفريقين ودافعة بالختمية وحزب الشعب للارتماء أكثر في أحضان حزب الأمة. ويرد الختمية على الحزب الاتحادي بتعطيل جريدة «النداء» تعطيلاً إدارياً وإعلان علي عبد الرحمن في ١٩٥٧/٩/١٣ أن حزبه (الشعب الديمقراطي) سيخوض الانتخابات بقائمة موحدة مع حزب الأمة.

تربّع حزب الأمة بارتياح على قمة السلطة حيث قبع إلى جانبه حزب الشعب الديمقراطي. وبدأ عبد الله خليل ـ من مركزه الممتاز ـ يهيء للجولة الانتخابية القادمة وينظم تحالفاتها وأجواءها معللاً نفسه بالسيطرة الكاملة على البلاد وإجهاض قواها الوطنية الديمقراطية والسير باتجاه الغرب ضمن منطق إنعزالي.

بدأ عبد الله خليل أولى ضرباته لتطويق تنامي نزعة الارتباط باتجاه مصر العربية، إذ لم يكن أمامه سوى إثارة شعور (وطني إنعزالي) يرتد بالسودانيين إلى حالة من العداء مع مصر. بهذا الأسلوب يجرد المد التحرري العربي من انعكاساته على السودان فيستطيع أن يبرر التوجه إلى الغرب وأحلافه العسكرية كمحاولة (وطنية) لتأمين الدفاع عن السودان. تفتقت عقلية عبد الله خليل عن هذا المخرج المزدوج بافتعاله لمشكلة حدود بين السودان ومصر قبل الانتخابات العامة بأيام قليلة. ففي بداية فبراير (شباط) ١٩٥٨، أعلن حزب الأمة أن السودان [يتعرض لغزو عسكري مصري في (حلايب)] على الحدود الشمالية الشرقية للسودان مع مصر. وتحركت الإذاعة السودانية تستثير الشعب وتلهب العواطف.. تذكر

الناس بمحمد علي باشا وحملات الدفتردار وقوافل العبيد.. وتؤجج النخوة السودانية. وخرج حزب الأمة فجأة بالقضية إلى مجلس الأمن بوصفها إعتداء على السودان ولم يتريث حتى لطرحها أولياً على بساط الجامعة العربية.

ذلك كان رد حزب الأمة على تطلعات العرب باتجاه مصر.. وعلى دور مصر الجديد.. وعلى مركزيتها القومية.. وعلى تطلع جماهير السودان إليها.. عبأ حزب الأمة كل الحساسيات التاريخية والإقليمية لتبرير الإنعزالية باسم الوطنية. ولإبعاد السودان عن الانتماء كما هو نزوعه المتوسطي للحركة العربية الصاعدة بمركزيتها الجديدة.

تنبه السيد علي الميرغني إلى خطورة اللعبة التي يمارسها شريكه في الحكم فأرسل خطاباً عاجلاً لجمال عبد الناصر لم تكشف محتوياته بعد. وأتبعه إسماعيل الأزهري بخطاب منه وكذلك عدد من الأحزاب والهيئات السودانية. بدا وقتها أن تلك الرسائل قد كشفت لعبد الناصر حقيقة نوايا حزب الأمة وطالبته بعدم الاستجابة للاستفزازات[١].

واستجاب عبد الناصر بإصدار بيان في ١٩٥٨/٢/٢٨ أكد فيه أن مصر ليس لديها على حدودها الجنوبية مع السودان سوى دوريات الحدود المعروفة وأن «القوات المصرية المسلحة لم تنشأ لغزو السودان ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك». وأضاف بأن مصر ستعلق بحث كافة المشاكل بين البلدين من تسوية للحدود واقتسام لمياه النيل وغيرها إلى ما بعد الانتخابات.

لقد حاول حزب الأمة إثارة الردة الإقليمية في السودان ضد مصر في الوقت ذاته الذي اتجهت فيه سورية للوحدة مع مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر في الأول من فبراير (شباط) ١٩٥٨. غير أن

---

(١) الميدان ـ عدد (٣٢٢) ـ تاريخ ١٩٥٨/٢/٢٤.

ذلك الأمر لم يكن مخططه الوحيد لتطويق النزعة المتوسطية في شمال ووسط السودان التي تحولت إلى المد العربي الشامل معززة بالقوى الديمقراطية. إتجه عبد الله خليل أيضاً إلى قوى الجنوب فدعم مجهودات (أزبوني منديري) النائب الجنوبي في البرلمان لتكوين (حزب الجنوب الفدرالي) كرديف لحزب الأمة، وقد أعلن ذلك الحزب أن من أهدافه الحصول على الاعتراف بالحق المتساوي للغة الإنجليزية والدين المسيحي أسوة باللغة العربية والدين الإسلامي مع حق الجنوبي في تكوين جيش مستقل ووضع برنامج مستقل أيضاً للتنمية الاقتصادية خاص بالجنوب.

تكررت اللعبة من جديد.. لعبة روبرتسون.. دعم تيار (السودان للسودانيين) بتيار (الجنوب للجنوبيين).. دعم تحالف أنصاري - جنوبي ضد حركة القوى الوطنية الديمقراطية المتطلعة للتدامج العربي هذه المرة.. ضد مركزية مصر الجديدة.

حين استلوا ورقة حلايب:

قد عتب عليّ الصديقان (دكتور البخاري عبد الله الجعلي)[1] و(الدكتور فيصل عبد الرحمٰن علي طه)[2] حين ربطت بين إثارة مسألة حلايب والتوجهات السياسية والتاريخية لحزب الأمة، والدكتوران من أفضل خبراتنا المتخصصة في هذا المجال، مما يدفعني في هذه الطبعة الثانية

---

(١) د. البخاري عبد الله الجعلي - نزاع الحدود بين السودان ومصر - ندوة القاهرة حول العلاقات السودانية - المصرية - (جامعة القاهرة وجامعة الخرطوم) - ١٥/١٣ - مايو/ أيار ١٩٨٩ - ط ١ - ١٩٩٠ - ص ٥٤٤. وبما إننا قد اقتبسنا بعضاً مما أورده الدكتور الجعلي فسنشير إليه لاحقاً (الجعلي/ ص../مصدر سابق).

(٢) د. فيصل عبد الرحمن علي طه - عقبات في مسيرة العلاقات السودانية - المصرية - مسلسل الخلافات حول الحدود - صحيفة الخليج - الشارقة - العدد ٢٢٥٩ - تاريخ ١٩٨٥/٦/٢٣ - ويرى د. فيصل أن التصعيد قد جاء من الجانب المصري، وقد كتب مقالاً لاحقاً في صحيفة (السياسة) السودانية - تاريخ ١٩٨٧/٦/٢٧ بعنوان: (أزمة حلايب بين الأسطورة والخيال) يرى فيه أن الفصل السابع من الميثاق يسوغ تجاوز المنظمات الإقليمية في مثل هذه الحالة - (الجعلي/ ص ٥٤٥).

للمزيد من توضيح موقفي حول هذه المسألة بالذات، خصوصاً وأن تصعيداً آخر للمسألة قد تم بين السودان ومصر في مايو/أيار ١٩٩٥ بعد قرار مجلسي (الشعب والشورى المصريين) تضمين منطقتي (أبو رماد وحلايب) في دائرة انتخابية مصرية مما اعتبرته حكومة الجبهة الإسلامية السودانية بأنه (يصب في خانة التصعيد ويمثل امتداداً لممارسات مصرية في كل من - أرقين - على النيل وحلايب التي توجد فيها قوات مصرية وأخرى سودانية... وإن الحكومة السودانية تعبر عن أسفها للتصعيد المصري وتتمسك بالتحكيم الدولي لحل النزاع في محكمة العدل الدولية إذا فشل الحل الثنائي) واعتبرت حكومة الجبهة الإسلامية أن (تحركات القوات المصرية في حلايب هو خرق للسيادة السودانية)[١].

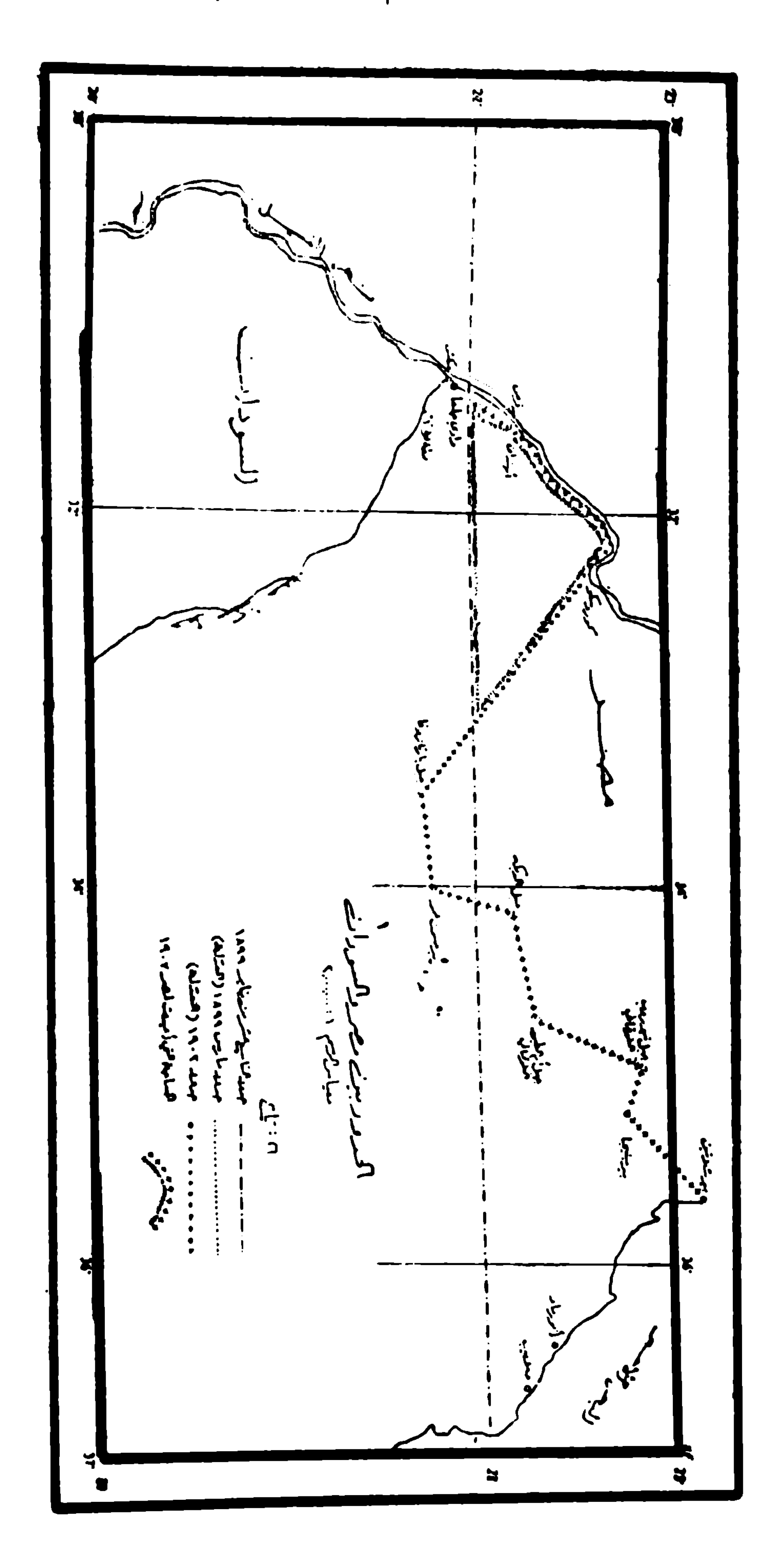
والآن نأتي لتحليل الأمر والكشف عن جذوره التاريخية والحقوقية والسيادية من قبل أن نحلل الأبعاد السياسية لتفعيل (المسألة) إلى مستوى (الأزمة).

فوجهة النظر المصرية تستند إلى ترسيم الحدود بين السودان ومصر طبقاً لوفاق ١٩ يناير/كانون ثاني ١٨٩٩ والقاضي يجعل خط العرض (٢٢) درجة شمالاً هو الخط الفاصل بين البلدين، ويقع مثلث حلايب شمال هذا الخط، أي ضمن الأراضي المصرية كما تبين الخارطة رقم ١.

---

(١) صحيفة الحياة اللندنية - عدد ١٦٧١١ - تاريخ ١٩٩٥/٥/٤ - تصريحات السيد عمر يوسف بريدو - وكيل وزارة الخارجية السودانية.

(خارطة رقم ١ ـ حلايب)



د. عبد الله الجعلي ـ مصدر سابق ـ ص ٥٤٩

وتستند وجهة النظر السودانية إلى تعديلات لاحقة أجرتها وزارة الداخلية المصرية شمال وجنوب خط العرض (٢٢) درجة شمالاً وذلك بتاريخ ٢٦ مارس/آذار ١٨٩٩ و١٤ نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٠٢ قضت بإلحاق (مثلث حلايب) ونتوء آخر شمال وادي حلفا بالسودان، ويقع كلاهما شمال خط العرض ٢٢ درجة شمالاً، إضافة إلى مثلث صغير يقع جنوب خط العرض (٢٢) درجة شمالاً ويتوسط المسافة ما بين البحر الأحمر والنيل، وقد أعيد هذا المثلث جنوب خط العرض ٢٢ إلى السودان في عام ١٩٠٩ فيما استعادت مصر نتوء شمال وادي حلفا شمال الخط ٢٢ في ١٩٠٧ ولم يبق أمامنا من أسباب النزاع سوى مثلث حلايب.

إذا عدنا لخلفيات ترسيم الحدود في الخط الفلكي ٢٢ درجة شمالاً نجد أن الذي قررها هو (اللورد كرومر - السير إفلين بيرنج) حيث كان السودان ومصر، كلاهما تحت الاحتلال البريطاني - مصر منذ عام ١٨٨٢ والسودان منذ عام ١٨٩٨ - وقد أعلنت بريطانيا عن ذلك صراحة في رسالة (سالسبري) إلى كرومر بتاريخ ٢ أغسطس/آب ١٨٩٨ والتي أبلغ نصها إلى الحكومة المصرية بتاريخ ٤ سبتمبر/أيلول ١٨٩٨ وبعد يومين من معركة أم درمان وتنص الرسال على الآتي[1]:

«إنه بالنظر لما قدمته حكومة جلالة الملكة من تعاون مالي وعسكري فقد قررت أن يرفع العلمان البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في الخرطوم عند سقوطها المنتظر وأنه ليس لهذا القرار علاقة بالشكل الذي سوف تدار به الأراضي المفتوحة في المستقبل وليس من الضروري تحديد الوضع السياسي لهذه المناطق بالضبط ولكن ينظر في ذلك مستقبلاً، ولكن عليك أن توضح للخديوي ونظاره أن بريطانيا سوف يكون لها صوت مسموع

---

(١) علي محمد بركات - السياسة البريطانية واسترداد السودان - ١٨٨٩/١٨٩٩ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ٢٢٠.

(عال) في كل الأمور المتعلقة بالسودان، وأنه يجب اتباع أية نصائح تقدمها الحكومة البريطانية فيما يختص بشؤون السودان».

وخططت بريطانيا كل حدودنا:

ولم تخطط بريطانيا حدودنا الشمالية مع مصر فقط، فقد سبق لبريطانيا، ومن بعد أن فرضت على مصر (إعلان إخلاء السودان) في ديسمبر/كانون أول ١٨٨٣ إبان قيام الثورة المهدوية، أن تولت لاحقاً - وفي أثناء فترة حكومة المهدويين في السودان (١٨٩٨/٨٥) - ترسيم حدود السودان مع القوى الأوروبية الأخرى التي كانت تتطلع لاحتلال السودان (الذي أعلن عن إخلائه) انطلاقاً من احتلالها لهذه الدول المجاورة وهي (أرتريا في ظل الاحتلال الإيطالي حيث تم توقيع أول اتفاق يختص بالحدود بين - بريطانيا عن السودان/ وإيطاليا عن أرتريا - بتاريخ ١٥ أبريل/نيسان ١٨٩١) ثم تلت ذلك اتفاقات لاحقة في ٢٥/ ١٢/ ١٨٩٧ و٧/ ١٢/ ١٨٩٨ و١٦/ ٤/ ١٩٠١. وبعد اتفاق لاحق بين أثيوبيا وإيطاليا على ترسيم الحدود بين أرتريا وأثيوبيا في ١٥/ ٥/ ١٩٠٢ أعيد ترسيم الحدود السودانية - الأرترية بين حاكم عام السودان البريطاني وحاكم عام أرتريا الإيطالي. أما بالنسبة للحدود السودانية - الأثيوبية فقد تولتها بريطانيا أيضاً مع (منليك) أمبراطور أثيوبيا حيث عقدت اتفاقية ١٥ مايو/أيار ١٩٠٢ بين بريطانيا ومنليك الثاني وقعها عن الجانب البريطاني (جون هارنجتون). كذلك قامت بريطانيا بترسيم الحدود السودانية مع يوغنده في يناير/كانون ثاني ١٩١٤ علماً بأن يوغنده نفسها كانت تحت الاستعمار البريطاني منذ ١٨٩٣، فاقتطعت من جنوب السودان باتجاه يوغندة وفعلت المثل في أجزاء أخرى من يوغنده باتجاه جنوب السودان. وكذلك خططت بريطانيا حدود جنوب السودان مع الكنغو الذي كان تحت سيادة الملك البلجيكي (ليو بولد) فوقّعت اتفاقاً معه بتاريخ ٢١ مايو/أيار ١٨٩٤، وعدلته باتفاق آخر في ٩ مايو/أيار ١٩٠٦، وكذلك رسمت

بريطانيا الحدود مع تشاد باتفاق مع الفرنسيين في مارس/آذار ١٨٩٩[١].

لا علاقة لمصر بترسيم ١٨٩٩ :

ولا علاقة للسودان بترسيم حدوده:

ماذا كانت تعني كل تلك الترسيمات التي قام بها البريطانيون في ظل احتلالهم لمصر منذ عام ١٨٨٢، وفي ظل (وصايتهم) على السودان وتوقيع الاتفاقات مع الدول الأوروبية الأخرى التي كانت تحتل الدول المجاورة للسودان حتى في فترة (سيادة) السودان على نفسه ضمن الفترة المهدوية والتي أعلنوه فيها (أرضاً خلواً ومشاعاً) ثم من بعد ذلك رسموا كيفما يشاؤون من بعد احتلالهم للسودان؟

لم تكن هناك أي مقاييس أثنية أو تاريخية أو حتى جغرافية ـ طبيعية اعتمدها البريطانيون في ترسيم تلك الحدود، بل اعتمدوا (مصالحهم وتوازناتهم) مع القوى الأوروبية الأخرى، فلكل ترسيمة حدودية أقدم عليها البريطانيون ملفاً يتضمن خلفياتها في صراعات النفوذ وتبادل المصالح والتسويات.

وبالتالي فإن من ينطلق من تلك الترسيمات الحدودية البريطانية باعتبارها (حقوقاً وطنية مكتسبة) سودانياً كان أو مصرياً أو...... أرتريا أو أثيوبيا أو يوغنديا أو كينيا أو كنغوليا أو تشاديا أو ليبيا أو من إفريقيا الوسطي، إنما يكون (جاهلاً) أو متعمداً الجهل بالخلفيات التي رُسمت بها الحدود. والتي لا تعبر ـ كما قلنا ـ عن مصالح هذه الشعوب وإنما تعبر فقط عن مصالح بريطانيا وتوازناتها مع القوى الأوروبية الأخرى.

كانت مصر أول من اكتشف أن حدودها مع السودان بموجب وفاق ١٨٩٩ يلزم تعديلها لاعتبارات (أثنية وإنسانية) ترتبط بأوضاع القبائل المشتركة بين السودان ومصر، والتي فصل خط عرض ٢٢ درجة شمالاً فيما

---

(١) د. شوقي عطا الله الجمل ـ تاريخ سودان وادي النيل ـ الجزء الثالث ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٨٠ ـ ص ٢١٨/ ٢٢١.

بينها، وهي قبائل (العبابدة)[1] وقبائل (البشاريين)[2] فأصدرت وزارة الداخلية المصرية لوائح التعديلات في تاريخ ١٨٩٩/٣/٢٦ و١٩٠٢/١١/١٤ وذلك (للم شمل) هذه القبائل وتمكينها من تسيير شؤونها ضمن وحدة إدارية. فألحق بالسودان (مثلث حلايب) شمال خط العرض ٢٢ درجة شمالاً وكذلك نتوء حلفا الشمالي، وألحق بمصر (مثلث بارثازوجا) جنوب خط العرض. وقد كان الأمر خيراً لقبائل العبابدة مصرياً ولقبائل البشاريين سودانياً، وظل هذا الخير قائماً إلى عام ١٩٥٨ بالرغم من أن مصر قد استرجعت نتوء حلفا الشمالي واسترجع السودان مثلث بارثازوجا في تعديل عام ١٩٠٧، وعلماً بأن مياه السد العالي قد غطت نتوء حلفا الشمالي فلم تعد له قيمة لدى العبابدة أنفسهم، وبقي مثلث حلايب مصدراً للنزاع على خطوط رسمها البريطانيون.

---

(١) د. حمدنا الله حسن ـ العبابدة تحت الإدارة المصرية في السودان ـ ١٨٢٠/١٨٩٧ ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ص ٩ وص ٧٩ (الخارطة) وحول التعريف بمناطق العبابدة في السودان ومصر كتب د. حمدنا الله:

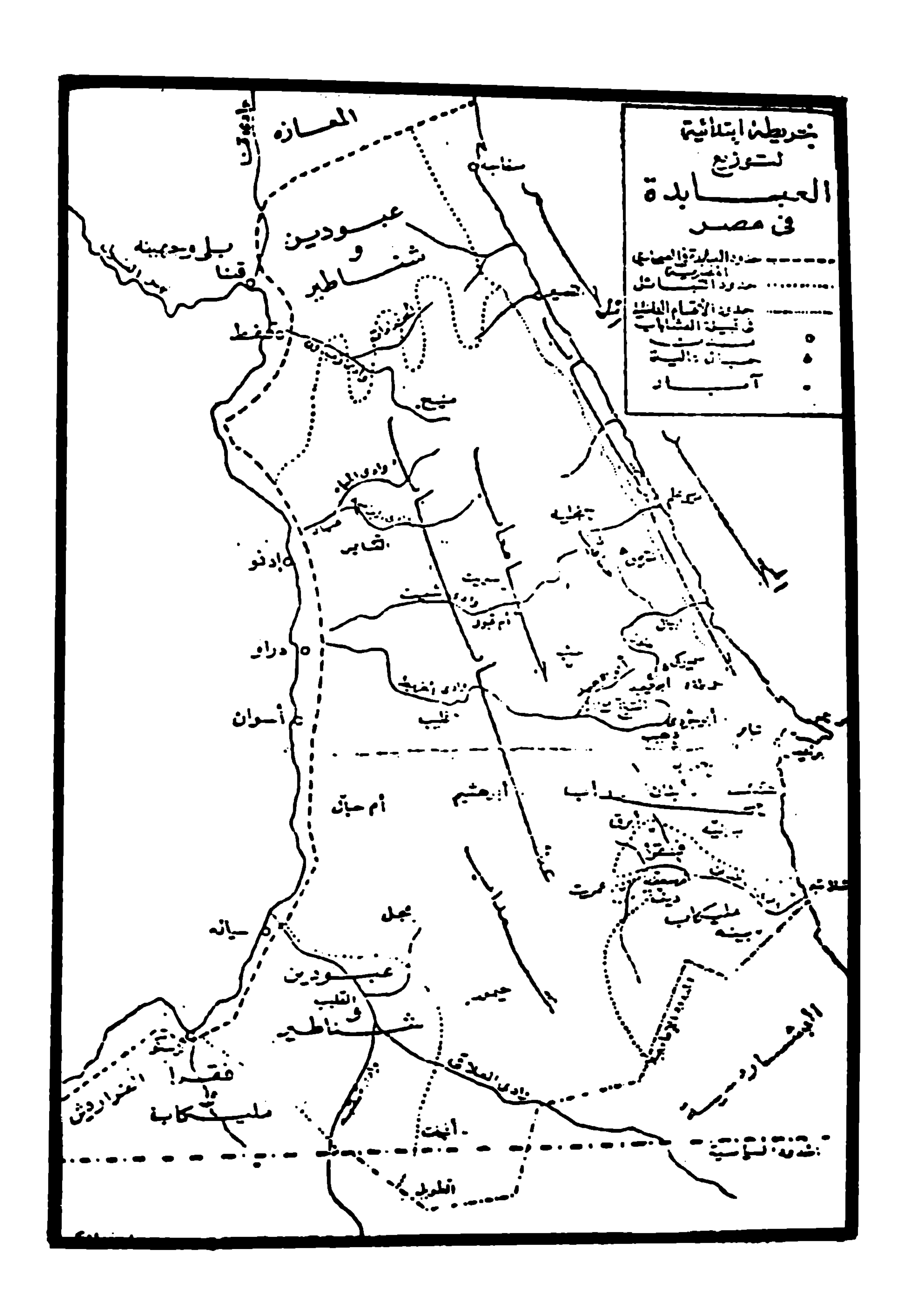
«العبابدة هي واحدة من القبائل التي انتشرت في كل من مصر والسودان. ففي مصر احتلت مواطنهم الصحراء الشرقية جنوب خط يصل بين سفاجة وقنا شمالاً والبحر الأحمر شرقاً ووادي النيل غرباً والحدود الإدارية جنوباً. أما في السودان فلهم مواطن أخرى امتدت عبر طريق القوافل القديمة بين بربر ودراو وأبو حمد وكرسكو. وقد تركزت مجموعات منهم في منطقة بربر وصحراء بيوضة ومنطقة بطن الحجر.

وفي مصر تركز العبابدة في نطاقات تسمى بالحواجز وهي مناطق انتقال بين الهضبة الصحراوية والوادي الأخضر، وتطل حافة الهضبة على الوادي مباشرة. وعلى هذا فقد استقر العبابدة في قنا وقوص والأقصر وأرمنت شرقي النيل، وفي أسنا وادفو وكوم أمبو شرقي وغربي النيل، أما في أسوان وبلاد النوبة فكان تمركزهم في شرقي النيل.

ويبدو أن اسم العبابدة قد اشتق من سلفهم عباد الذي اختفى اسمه من صفحة التاريخ إلا أن هذا الاسم ظل باقياً في وادي عباد المواجه لمدينة أدفو».

(٢) محمد صالح ضرار ـ تاريخ سواكن والبحر الأحمر ـ الدار السودانية للكتب ـ ١٩٨١ ـ ص (١٩٧) ويقول ضرار حول سكان منطقة حلايب من البشاريين وموقعها:

«واقعة على الحدود الشمالية المجاورة للسواحل المصرية، وهي ميناء جميل يصلح أن يكون ذا فائدة عظيمة خصوصاً إذا امتدت إليه سكة حديد من أبي حمد. =



خريطة ابتدائية لتوزيع قبائل العبابدة ـ د. حمدنا الله مصطفى حسن ـ مصدر سابق ـ ص ٧٨. وتتضمن أيضاً منطقة حلايب وقبائل البشاريين. وذلك طبقاً للحدود المعدلة في عام ١٩٠٢ خارطة رقم (٢).

قد تحلل السودان نفسه من اتفاق ١٨٩٩/١/١٩ وذلك حين اندلعت ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ في مصر فدفعت مصر بريطانيا لتوقيع (اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان) وهي الاتفاقية التي وقعت بتاريخ ١٢ فبراير/شباط ١٩٥٣ بين محمد نجيب ورالف سكراين - وبغض النظر عن محركات الدفع المصري لبريطانيا لتوقيع تلك الاتفاقية تطلعاً منها لوحدة وادي النيل، فقد اتجهت إرادة مصر لإخراج بريطانيا من السودان، فكل علاقات لاحقة بين السودان ومصر يمكن أن تأتي بمعزل عن بريطانيا. وقد كانت تلك الاتفاقية (صفعة) لبريطانيا من حيث أنها مكنت السودان من الحكم الذاتي وتقرير مصيره بوجه كافة المشاريع البريطانية - من المجلس الاستشاري وإلى الجمعية التشريعية - للإبقاء عليه رهن قبضتها. ونعلم، عبر صفحات هذا الكتاب، كيف عمدت بريطانيا للحد من تطلعات السودانيين باتجاه تقرير مصيرهم والاستقلال حين حملت الجنوب إلى الشمال في عام ١٩٤٧ ليطالب الجنوبيون بتأجيل الاستقلال إلى أن يلحقوا هم بركب

= وحلايب هذه تسمى أحياناً - عَلِيْ، أو، إلَيْ Elai، وبها كسائر المراكز الصغيرة مدرسة تحت الدرجة. وتبعد عن بورتسودان نحو مائتي ميل، وكانت الحدود بين السودان ومصر شمال حلايب ولكن تعدلت هذه الحدود بين الحكومتين (المصرية والإنجليزية) في عهد أحمد زيور باشا، وأصبحت ميناء بئر شلاتين هي الحد الشمالي، كما تعدلت الحدود من جهة وادي حلفا فاستولى المصريون على جزء كبير من باديتها. فكل ما يقال عن الحدود الإدارية أو السياسية ما هو إلا مشاكسات السياسيين. وقد فصل فيها كما أسلفنا سنة ١٩٢٥ م يوم فصل في مسألة جغبوب. وتسكن هذه المناطق قبائل البشاريين مثل عمودية، الْحَمَدْ أورابْ Hamad - Owrab والشنتيراب Shantirab، وفي شمال حلايب يقع جبل علبة Alba المكتظ بكثرة المنقبين من قبل الحكومة المصرية، مع أنه جبل سوداني في أرض جمهورية السودان داخل الحدود الطبيعية للقطر، وجبال البشاريين غنية جداً بمناجم الذهب والرخام والمَيْكا والمنجنيز. وفي القريب سيكشف التنقيب عن البنزين والغاز والزيوت وغيرها. وتسكن في هذا القطاع من البادية (من عند أبعلوك بنهر العطبرة غرباً حتى ميناء بئر شلاتين) قبيلة البشاريين السودانية وهي اليوم تحت سلطة مفتش البجة ويساعده معاون العربان. ومن أشهر مآميرها السيد علي طويل واليوزباشي فرج علام السوداني».

الشمال، في وقت كانت فيه بريطانيا هي سبب (تخلفهم وتهميشهم) طوال الفترة من بداية الاحتلال في عام ١٨٩٨. ثم أنها هي التي عزلتهم عن الشمال بقانون (المناطق المغلقة).

فاتفاقية (نجيب - سكراين) حاصرت بريطانيا، فلجأت بريطانيا لسلاح التآمر على السودان منذ بداية فترة الحكم الذاتي (١٩٥٦/٥٤) فكانت من وراء تمرد الجنوب في أغسطس/آب ١٩٥٥، ومن وراء مجزرة أول مارس/آذار ١٩٥٤، مستهدفة إعلان (الانهيار الدستوري) واستعادة السودان لقبضتها مجدداً، ويكفينا (توثيقاً) لكل هذا ما أُفرج عنه من (وثائق بريطانية) تتعلق بتلك الفترة وبالمخططات، وقد أتيت على بعضها في هذا الكتاب، ومنها (وثيقة وزارة الخارجية البريطانية رقم ٣٧١/ ١٠٨٣٣١ بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٥٤) لإعلان الانهيار الدستوري، ثم وثيقة أخرى (٣٧١/ ١١٨٣٤٥ بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٥٤) تخطط لتغيير حكومة الاتحاديين برئاسة إسماعيل الأزهري بما في ذلك تقديم الرشوة لبعض النواب، إضافة إلى مناقشات مجلس الوزراء البريطاني وقتها بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٥٤ و٨/ ٣/ ١٩٥٤ لإرسال قوات بريطانية من قاعدة بريطانيا في قناة السويس إلى السودان. ثم مناقشة إرسال مدرع إلى الخرطوم في جلسة مجلس الوزراء البريطاني بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٥٤.

تلك كانت الضربة المصرية لاتفاق ١٩/ ١/ ١٨٩٩ والذي سبق أن وقّعته مصر نفسها تحت الإكراه البريطاني بعد إقالة وزارة شريف باشا الذي رفض الانصياع للبريطانيين فأتوا بسلف الخلف الحالي (بطرس غالي باشا) ليوقعه.

وقد حاولت مصر من قبل، حتى في عهدها الملكي التحلل من قيود اتفاق ١٨٩٩ وذلك حين ألقي رئيس مجلس الوزراء المصري خطابه أمام مجلس الأمن بتاريخ ٥ أغسطس/آب ١٩٤٧ حين مناقشة (المسألة السودانية): [١]

---

(١) السودان من ١٣/٢/١٨٤١ إلى ١٢/٢/١٩٥٣ - جمهورية مصر - رئاسة مجلس الوزراء من خطاب رئيس مجلس الوزراء المصري أمام مجلس الأمن في ٥/٨/١٩٤٧ - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٩٥٣ - ص ١٩١.

«وفاق سنة ١٨٩٩ ومراميه:

ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدّعي لنفسها السيادة على السودان لم يبق لها سوى أن تتلمّس سنداً للمشاركة في إدارته فاستغلّت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة في الجيش المصري الذي كان كتشنر يتولى قيادته وتقدمت بما سمته «حقوقاً ترتبت لحكومة صاحب الجلالة بحق الفتح» لتبرير المشاركة في الإدارة ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق هذا الغرض.

وقد وصف المفاوض البريطاني لورد كرومر طبيعة هذا الوفاق وصفاً صادقاً في كتابه (مصر الحديثة) إذ جاء فيه ما يلي:

«لقد كان ضرورياً إذن أن يبتدع نظام يكون السودان بمقتضاه في آن واحد مصرياً إلى الحد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانياً إلى حد يكفل تجنّب إدارة البلاد أن يعوقها نظام الامتيازات الأجنبية الذي يلازم حياة مصر السياسية، وكان من الواضح أنه لا يمكن التوفيق بين هذين الاعتبارين المتعارضين بغير خلق نظام هجين من الحكم لم يعرفه القانون الدولي من قبل».

غير أن البريطانيين عملوا منذ ذلك التاريخ على توسعة مفهوم هذا الوفاق فدأبوا على استعمال تعبير (الحكم الثنائي) Condominium رغم أنه لم يرد في نصوص الوفاق قط، يرمون بذلك إلى الإيهام بأنهم يشاركون مصر في السيادة على السودان.

والواقع من الأمر أن وفاق سنة ١٨٩٩ لم يتعرّض لموضوع السيادة على الإطلاق فقد كان مجرد اتفاق خال من الشروط الرسمية، وقعه رئيس وزراء مصر وقنصل بريطانيا العام دون تبادل أية وثيقة من وثائق التفويض. ولم تكن أحكامه محل تصديق ولم يعرض لموافقة المجالس التشريعية، وهو وإن كانوا يطلقون عليه أحياناً وصف المعاهدة يكفي عنوانه وحده في توكيد صفته غير الرسمية، ذلك أنه وصف عند إبرامه بأنه يتعلق بالإدارة المستقبلة للسودان».

فحقيقة ذلك الوفاق فعلاً أنه كان (مسألة إدارية) لم يكن بوسع بريطانيا فيه أن تتعرض لموضوع (السيادة) المصرية على السودان وذلك لسبب بسيط، فبريطانيا ومن بعد أن أجبرت مصر على إعلان (الإخلاء) في ١٨٨٣ مفترضة بذلك أنها قد جعلت السودان (مفتوحاً) للآخرين متى شاؤوا، عادت وأمام تحرش الذئاب الأوروبية الأخرى للقول بالسيادة المصرية على السودان وأن الإخلاء هو مجرد إجراء مؤقت، وبما أنها (الوصي) على المصالح المصرية في السودان فمن حقها ترسيم حدود السودان مع القوى الأوروبية المحتلة للدول المجاورة، حتى وإن كان الخليفة عبد الله التعايشي هو الذي يحكم. فأخلّت بريطانيا بقرار الإخلاء الذي فرضته حين تعارض مع مصالحها، واضطرت لعدم طرح قضية السيادة في وفاق ١٨٩٩، ولم تُكسب هذا الوفاق طابعاً تشريعياً على المستوى المصري أو البريطاني، فاحتكام المصريين أو السودانيين لذلك الوفاق في منازعاتهم الحدودية لا معنى له إطلاقاً.

وألغت مصر مجدداً اتفاق ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦:

ثم عمدت مصر مجدداً وفي ظروف أخرى لإلغاء اتفاق ١٨٩٩، ليس في مجلس الأمن هذه المرة ولكن من داخل مجلسي (الشيوخ والنواب) المصريين وألغت معها اتفاقية ١٩٣٦ بعد فشل المباحثات المصرية ـ البريطانية:

«أثبتت المفاوضات المتتالية أن الحكومة البريطانية ليست على استعداد للجلاء عن مصر، كما أنها متمسكة بالنفوذ الذي أصبح لها في السودان.

لذلك اتجهت حكومة الوفد إلى اتخاذ خطوة حاسمة من جانبها ـ ففي ٨ أكتوبر ١٩٥١ ألقى النحاس باشا بياناً أمام البرلمان أعلن فيه إنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها، وبأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير، ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩. وقد صدق الملك فاروق على قرار مجلس الشيوخ ومجلس النواب في ١٥ أكتوبر ١٩٥١، وكان القرار قد اتخذ بإجماع

الحاضرين من مجلس الشيوخ وعددهم ١٤١ من مجموع أعضائه وعددهم ١٨٠، ومن مجلس النواب وعددهم ٢٨٥ من أعضائه وعددهم ٣١٩.

كما صدر قانون آخر بتعديل الدستور.

فألغيت المادة ١٥٩ واستعيض عنها بالنص التالي:

«تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها - ومع أن مصر والسودان وطن واحد، يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص..».

كما ألغيت المادة ١٦٠ من الدستور واستعيض عنها بالنص التالي:

«الملك يلقب بملك مصر والسودان».

وصدر قانون آخر خاص بوضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان ويقضي هذا القانون بأن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان وينفذ بعد تصديق الملك عليه»[1].

ولأن مصر نفسها كانت تدرك (عدم المشروعية الوطنية لتلك الاتفاقات) فقد قامت من جانبها بأمرين هامين:

١ - تعديل الحدود فيما سبق أن أشرنا له ولمصلحة قبائل العبابدة والبشاريين.

٢ - عدم التعرض لإجراء الانتخابات السودانية لأول برلمان سوداني في فترة الحكم الذاتي في مثلث حلايب وهي الانتخابات التي أجريت في الفترة من ١١/٢ وإلى ١٩٥٣/١٢/٢٠، إذ لم تطرح مصر وقتها اتفاق ١٨٩٩ وخط العرض ٢٢ درجة شمالاً. ولكن حكومة الأنصار المهدويين وحزب الأمة هي التي طرحت ذلك في عام ١٩٥٨ في مواجهة أن تجري مصر في مثلث حلايب استفتاء حول رئاسة الجمهورية

---

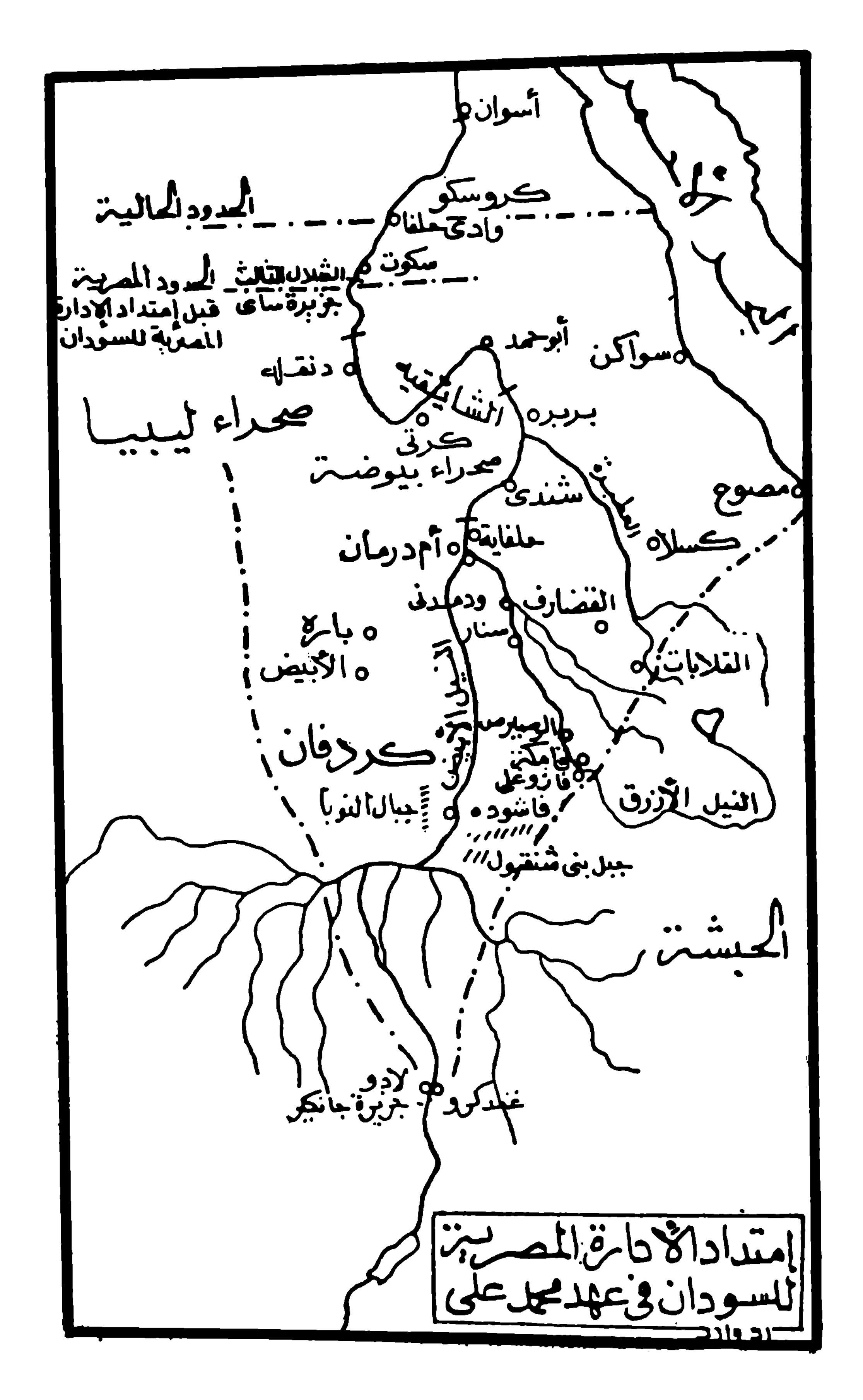
(١) د. شوقي عطا الله الجمل - تاريخ سودان وادي النيل - ج ٣ مصدر سابق - ص ٣٤٣ و ٣٤٤.

العربية المتحدة بين عبد الناصر وشكري القوتلي في ٢١ فبراير/شباط ١٩٥٨، طارحة لأول مرة - أي حكومة الأنصار وحزب الأمة - قضية (السيادة) ومشروعية اتفاق - ١٨٩٩.

هكذا تمسك المصريون بأصل اتفاق أو (وفاق) ١٨٩٩ وهو (مسيء) إليهم وقد هاجمه رئيس وزرائهم في مجلس الأمن عام ١٩٤٧ كما ألغته حكومة الوفد في ١٩٥١/١٠/٨. وتمسك السودانيون بتعديلات ١٩٠٢ وهي مبنية على أصل فاسد وإن كانت خيراً لقبائل العبابدة والبشاريين. فجعل السودانيون من التعديلات (حقوقاً وطنية مكتسبة) وهي تعديلات (إدارية). وجعل المصريون من خط العرض ٢٢ درجة شمالاً حقوقاً وطنية مكتسبة وهي ترسيم استعماري. وهكذا تمضي المعركة بين الفريقين

غياب المراجعة الوطنية للحدود (ماذا بشأن النوبة)؟

لم يرجع المصريون ولا السودانيون إلى ما ينبغي أن يرجعوا إليه حول إعادة تخطيط هذه الحدود بكيفية موضوعية تأخذ في الاعتبار العوامل السكانية والجغرافية الطبيعية ومصالح البلدين. وقد كانت هناك محاولة سابقة تمت بمعزل عن بريطانيا لتخطيط الحدود بين البلدين أثناء وصول وفد من الخليفة عبد الله التعايشي إلى مصر في عام ١٣٠٤ هـ/١٨٨٦ م وذلك بعد أن تسلم الخليفة التعايشي خطاباً من السيد محمد سر الختم الميرغني يحمل مقترحات من خديوي مصر (توفيق باشا) تقترح أن تكون الحدود بين البلدين في خورموسي (جنوب وادي حلفا) مع اتفاق (دفاعي مشترك) وتبادل التجارة وإطلاق سراح الأسرى. وقد كانت (حلفا) في قبضة المصريين وبها إحدى حامياتهم ولم يسيطر عليها المهدويون، حالها في ذلك حال سواكن. وقد كانت الحدود المصرية قبل غزو محمد علي للسودان في عام ١٨٢١ تصل إلى الشلال الثالث، أي إلى جنوب حلفا بكثير (انظر خارطة حدود مصر في عهد محمد علي).



د. شوقي الجمل ـ مصدر سابق ـ ج ٢ ـ ص ٢٤ (خارطة رقم ٣)

وهي نفس الحدود التاريخية المطابقة لحدود سلطنة (الكشاف النوبية) والتي امتدت من (أسوان إلى الشلال الثالث) والتي فرض السلطان سليم الأول نفوذه عليها بعد فتحه لمصر عام ١٥١٧ م وهي ذات المنطقة التي ضمنها الباب العالي فرمانه السلطاني بتاريخ ١٣ فبراير/شباط ١٨٤١ باعتبارها (ولاية النوبة) التي قلدها لمحمد علي باشا إضافة إلى ولايات دارفور وكردفان وسنار وجميع توابعهما وملحقاتهما[١]. فولاية (الكشاف النوبية) تلك كانت تقع تاريخياً خارج حدود مصر بالرغم مما بينها وبين المماليك، ولم ترتبط كذلك بسلطنات السودان الشمالي، وهذا ما عناه الفرمان السلطاني حين نص (وقد قلدتكم فضلاً عن ولاية مصر - ولايات مقاطعة النوبة والدارفور. . . الخارجة عن حدود مصر). وقد كانت عاصمة تلك الولاية هي (دراو) وتقع ضمن مصر الآن، وهي تتطابق في حدودها التاريخية مع مملكة (نوباتيا) التي أسسها الملك النوبي (سلكو) حوالي عام (٥٣٠) م والتي امتدت على نفس طول الحدود من أسوان إلى الشلال الثالث، وكانت عاصمتها (فرس) ثم ما لبثت أن اتحدت مع المملكة السودانية التي تقع جنوبها - جنوب الشلال الثالث - وهي مملكة (المقرة) التي كانت تمتد في العمق السوداني إلى (كبوشية) وأصبحت العاصمة الجديدة هي (دنقلة العجوز)، وقد احتفظت تلك المملكة النوبية بكيانها المستقل (من أسوان في مصر وإلى كبوشية في السودان) وهي المملكة التي عقد معها (عبد الله بن سعد بن أبي السرح) معاهدة الصلح بعد الفتح الإسلامي لمصر عام ٦٤٠ م. وكانت تليها مملكة (علوة) في وسط السودان وعاصمتها (سوبا). أما حدود مصر التاريخية فقد كانت تنتهي في أسوان: (أول بلد النوبة قرية تعرف بالقصر - من أسوان إليها خمسة أميال وآخر حصن للمسلمين جزيرة

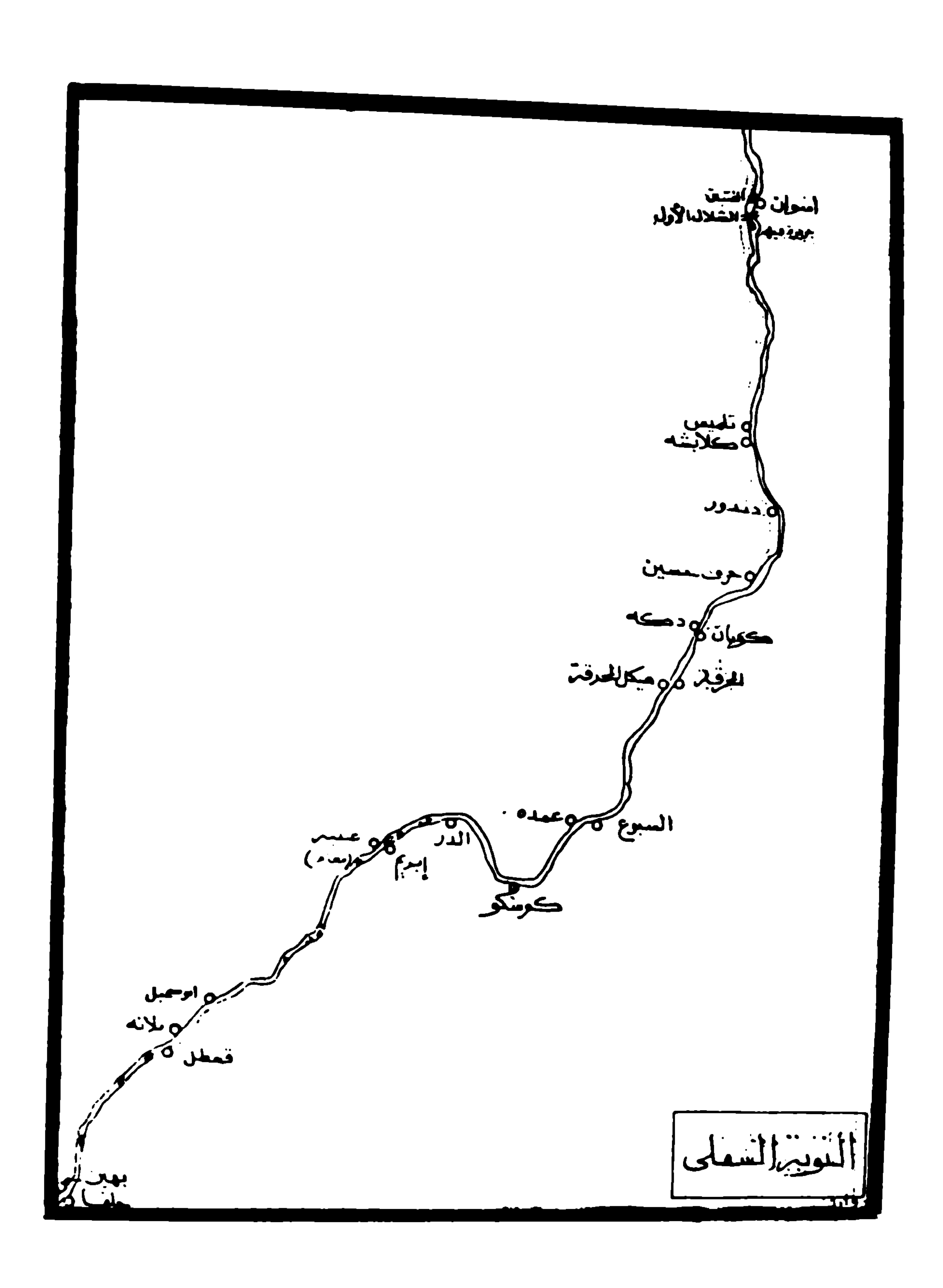
---

(١) السودان - جمهورية مصر العربية - مصدر سابق - رئاسة الوزراء ص ١.

تعرف ببلاق ـ جزيرة الفيلة، بينها وبين قرية النوبة ميل وهو ساحل بلد النوبة ـ ومن أسوان إلى هذا الموضع جنادل كثيرة الحجر لا تسلكها المراكب إلا بالحيلة)[1] [انظر الخرائط رقم ٤ و٥ و٦].

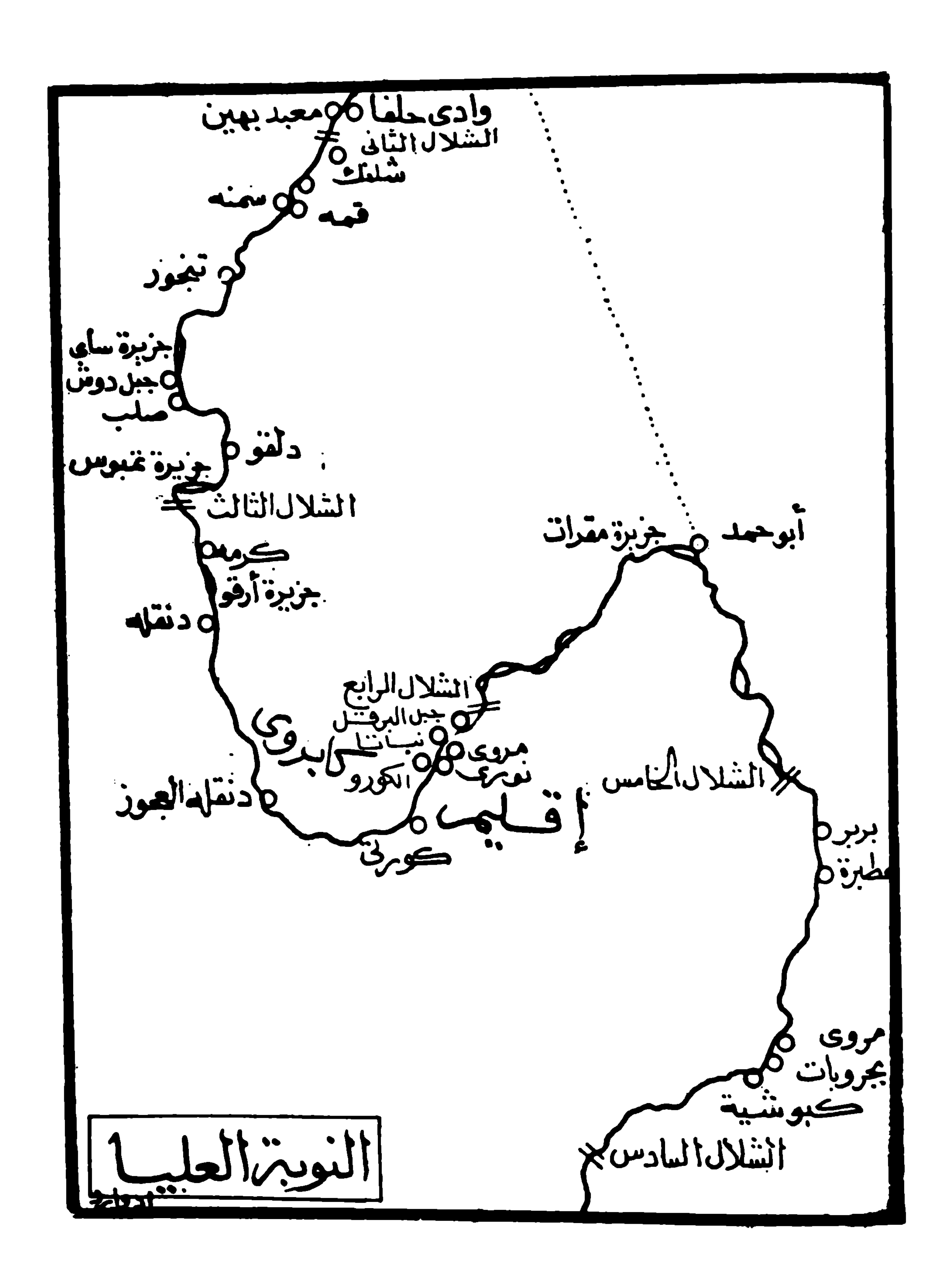
(١) د. شوقي الجمل ـ ج ١ ـ ص ٢١٥ ـ مصدر سابق ـ نقلاً عن كتاب: (عبد الله بن سليم الأسواني ـ أخبار النوبة والمقرة وعلوة والبجة والنيل).

(خارطة رقم ٤)



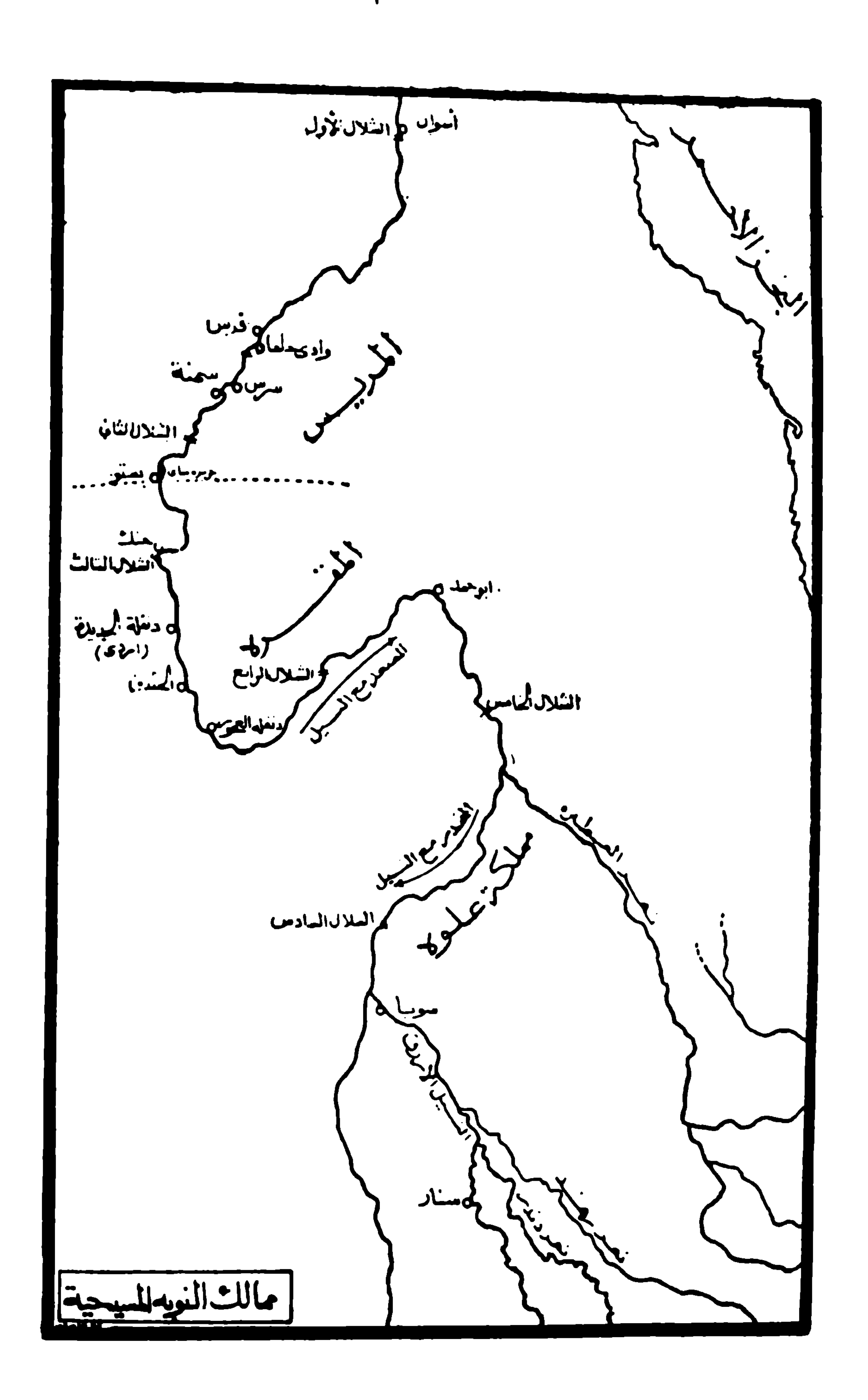
د. شوقي الجمل ـ ج ١ ـ ص ٣٣ ـ مصدر سابق

(خارطة رقم ٥)



د. شوقي الجمل - ج ١ - مصدر سابق - ص ٧٧

(خارطة رقم ٦)



د. شوقي الجمل ـ ج ١ ـ مصدر سابق ـ ص ٢٠٣

وقد بدأ محمد علي باشا أولى مراحل غزوة للسودان بغزو بلاد النوبة تلك، حين نقل الجنود من مصر (القديمة) في النيل إلى (أسنا ومنها سافرت الحملة براً ومعها آلاف الإبل إلى (أسوان)[1] ولم تكن زيارة محمد علي باشا الأولى إلى الحدود الجنوبية لمصر في عام ١٨١٩ تتجاوز تلك المنطقة[2].

إذن، فلو رجعنا إلى التاريخ فإنه لاحق للخرطوم التي ترث مملكة (علوة) في الإطار الجغرافي القديم، ولاحق للقاهرة التي ترث (مصر القديمة) أن يقتسما فيما بينهما مملكة النوبة الممتدة من أسوان في مصر الحالية وإلى الشلال الثالث شمال دنقلا في السودان، والذي تقع حلفاً في إطاره، فهذا كيان ظل على استقلاليته منذ (٥٣٠) م وإلى اتحاده بمملكة المقرة ـ دنقلا ـ ثم دولة الكشاف وانتهاء بغزو محمد علي للسودان في ١٨٢١ م.

غير أن هذا القول لا يأخذ في الاعتبار (رمال التاريخ المتحركة) تماماً كما لم تأخذ بريطانيا في الاعتبار حين ترسيمها للخط ٢٢ درجة شمالاً العوامل الأثنية والإنسانية والجغرافية الطبيعية.

وينطبق نفس الأمر على مناطق السودان الشمالية الشرقية في مثلث حلايب، فقد كان لهذه المنطقة كيانها التاريخي وبنيتها الأثنية وتركيبتها الجغرافية ـ الطبيعية، بداية من عهد المماليك ثم الأتراك ثم أسرة محمد علي في مصر وعبر علاقات وثيقة مع الحجاز.

من بعد النوبة ماذا بشأن البجة؟

قد امتدت ولاية سواكن من بحري (شمالاً) إلى نقطة أبو قشقش ـ على الساحل المصري جنوباً ـ ومن قبلي ـ إلى عقيق الكبيرة. وتقسم إلى ثلاث مأموريات ـ مأمورية سنكات ومأمورية طوكر ومأمورية عقيق وذلك

---

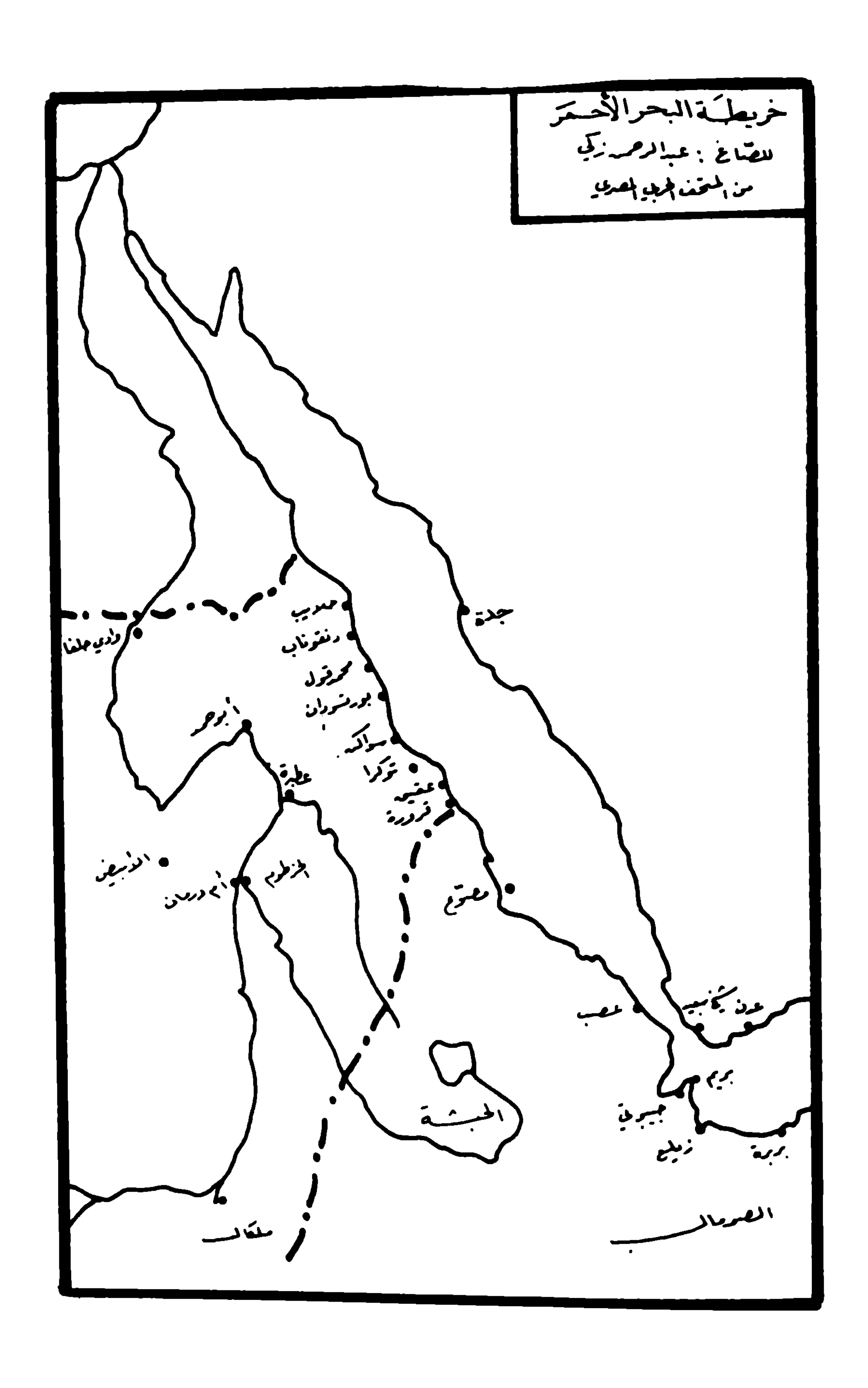
(١) د. شوقي الجمل ـ ج ٢ ـ مصدر سابق ـ ص ٢٥.

(٢) د. شوقي الجمل ـ ج ٢ ـ مصدر سابق ـ (أشار الجمل إلى أن زيارة محمد علي تلك كانت إلى حدود مصر العليا أي أسوان) قبل فتح بلاد النوبة.

بخلاف الإدارات التابعة لها مثل ملاحات (راوية) و(درج) ولكل مأمورية مأمور وكاتب وجماعة من العسكر وغير ذلك من المستخدمين. وسكان هذا البندر (المدينة - سواكن) نحو ٨ ألف نفس من المصريين و٩٠ من الحدادين والأروام والهنود واليهود والفرنساويين والعربان. ويتكلم أهل البلد اللغة (البجاوية) أما اللغة العربية فتستخدم في الأخذ والعطاء، والتركية عند المستخدمين الذين هم في الغالب من عساكر الباشبوزق وأولادهم[١] (كذلك انظر خارطة ولاية سواكن رقم ٧). ويقع مثلث حلايب ضمنها.

---

(١) د. شوقي الجمل - سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٤ - ص ٧٤/٧٥.



محمد صالح ضرار ـ مصدر سابق ـ ص ١٧٩ (خارطة رقم ٧)

فولاية سواكن بما فيها حلايب ومأموريات (طوكر) و(العقيق) على ساحل البحر الأحمر كانت تابعة للعثمانيين حيث احتلوها إثر معاركهم في البحر الأحمر مع الأسطول البرتغالي وهزيمتهم له في عام ١٥٥٨ م وقد سبق للأسطول البرتغالي أن حاصر سواكن وتمركز فيها عام ١٥١٦ م قبل فتح السلطان العثماني سليم لمصر في عام ١٩١٧. ومن قبل سيطرة العثمانيين دخلت سواكن وأرجاؤها في ظل السلطنة السنارية السودانية (الفونج) منذ بداية تأسيس تلك المملكة السودانية في عام ١٥٠٥ م حين فتحها الملك (عمارة دنقس - ١٥٠٨ م)، وقد زارها الشيخ (عجيب المانجلك) ابن الشيخ (عبد الله جماع) - كبير وزراء مملكة الفونج عام ١٥٦٠ م وبدأت (المصاهرة) بين ملوك سنار وأمراء (البجا) من قبائل (الارتيقا) الذين يرجع أصلهم إلى حضرموت[1] ومنذ عام ١٥٠٨ م ظلت سواكن وكافة الأرجاء (البجاوية) بما فيها ما كان داخل الأراضي المصرية في يد السلطنة الزرقاء (الفونج والعبدلاب) إلى أن احتلها العثمانيون في عام ١٥٥٨ م وألحقوها بولاية (جدة) ثم في ١٩ رمضان ١٢٦٢ هـ ١٢ سبتمبر/أيلول ١٨٤٦ م ألحقت بالإدارة المصرية في السودان وربطت بمديرية (التاكا - كسلا)، ثم أعيدت لولاية جدة عام ١٨٤٩، ثم أعيدت نهائياً للإدارة المصرية في السودان بموجب الفرمان السلطاني في مايو/أيار ١٨٦٥ إلى الخديوي إسماعيل، ثم جُعلت من إرث أبنائه بموجب الفرمان السلطاني الصادر في ٢٧ مايو/أيار ١٨٦٦ م واستمرت سواكن على هذا الحال حيث لم تستطع قوات المهدية السيطرة عليها طوال الفترة من قيام دولة المهدية في ١٨٨٥ وإلى سقوطها عام ١٨٩٨ م. ولهذا مُيزت سواكن بوضع خاص في اتفاق ١٨٩٩/١/١٩ يحث نُص عليها في الاتفاق بوصفها (الأراضي التي لم تخلها قط الإدارة المصرية منذ عام ١٨٨٢ - الاتفاق - المادة

---

(١) محمد صالح ضرار - مصدر سابق - ص ٤٩/٤٦ - سواكن في عصر الفونج.

الأولى - البند ١). ثم تم تعديل بشأن وضعها القضائي في ملحق وقّع بتاريخ ١٠/٧/١٨٩٩ م.

فمنطقة النوبة من أسوان إلى الشلال الثالث، وكذلك منطقة البجا يحكمهما هذا التاريخ المميز، إلى أن كان خضوعهما المباشر لمصر محمد علي، أما ما سبق ذلك على أيام المماليك فقد كانت مشاحنات ونزاعات مسلحة. وهاتان المنطقتان هما ما تتضمنه الإشكاليات الحدودية.

وكما ذكرنا كانت هناك محاولة لتخطيط الحدود بين السودان ومصر عام ١٣٠٤ م/١٨٨٦ م في خط (خورموسي) جنوب وادي حلفا، فلو كان الوفاق قد تم وقتها بين التعايشي والخديوي لتضمن وفاق ١٨٩٩ م ذلك، فالمهديون لم يسيطروا على حلفا.

غير أن الكارثة الكبرى كانت ستأتي في تخطيط حدودي آخر يتضمن شرق السودان كله بما فيه المناطق (البجاوية) في مصر ومثلث حلايب، وذلك أثر احتلال بريطانيا لأرتريا واستيلائها على العاصمة (أسمرا) في ١ إبريل/نيسان ١٩٤١. فقد رأت بريطانيا أن أفضل حل لقضية أرتريا هو (تقسيم) أرتريا بين السودان وأثيوبيا، بحيث يلحق (البجا) من الأرتريين بإخوانهم (البجا) من السودانيين في شرق السودان، أي ولاية سواكن وهم من المسلمين ويسكنون ساحل أرتريا الشمالي وهو المنطقة التي رسمت بريطانيا حدودها مع السودان بالاتفاق مع إيطاليا في ٧/١٢/١٨٩٨، وكما يسكنون غرب أرتريا وهي المنطقة التي رُسمت حدودها أيضاً بين إيطاليا وبريطانيا سابقاً في ٢٥/١٢/١٨٩٧، وصولاً إلى الاتفاق المعدل في ١٦/٤/١٩٠١. وقد أعلن السكرتير الإداري للسودان (دوغلاس نيوبولد) عن خطة التقسيم هذه

(١) د. الجعلي - مصدر سابق - ص ٥١٣.

أثناء زيارته لأرتريا في عام ١٩٤٣[1]. كما أبدى موافقة بريطانيا على التقسيم. وقد اتجه التقسيم إلى أحد خيارين: (يقضي الأول بضم شمال وغرب أرتريا إلى السودان) ويقضي الثاني (بتوحيد شرق السودان مع شمال وغرب أرتريا) لتأسيس دولة (البجا الكبرى)، غير أن المشروع الأخير (دولة البجا الكبرى) قد اصطدم بخصوصية السيادة المصرية على سواكن وشرق السودان والأهمية الاستراتيجية لشواطىء البحر الأحمر كمنفذ بحري للسودان كله. وفي تلك الأجواء نشأت فكرة (مؤتمر البجا) والذي أسسه الدكتور (طه بلية) و (بازرعة) أثر ما كان قد طرحه (دوغلاس نيو بولد) من مشروع للتقسيم، وقد ساند (حزب الأمة ـ الأنصار) ذلك التنظيم وهرع إليه (عبد الله خليل) رئيس وزراء حزب الأمة لحضور مؤتمره في بورتسودان في أغسطس/ آب ١٩٥٨ كما هرع إليه الشيوعيون تحت شعار (حقوق القوميات) السودانية دون إدراك (خلفيات الأمر)، وقد ساند بعض مثقفي (البجا) ذلك المؤتمر لا على ضوء خلفياته البريطانية ولكن (ظناً طيباً) منهم أنه سيتولى الدفاع عن مصالحهم الإقليمية ويواجه القبضة الختمية الطائفية على أبناء البجا.

فماذا سيكون عليه حالنا لو تم التقسيم أو إنشاء دولة البجا الكبرى، كاملة أو منقوصة؟ وبموجب الرجوع إلى ترسيمات الحدود بين بريطانيا وإيطاليا؟. هل كنا سنتحدث وقتها عن ترسيمات الحدود بيننا وبين أرتريا فيما قررته بريطانيا في ١٩٨٧ و ١٨٩٨ وتعديل ١٩٠١ ـ كما نفعل مع مصر الآن ـ أم سنتحدث عن وحدة السودان المصيرية التي ربطت شرق السودان بالسلطنة الزرقاء (الفونج والعبدلاب) منذ عام ١٥٠٨ م؟. ومن يرد تفصيلاً لذلك الارتباط المصيري عليه بقراءة كتاب المرحوم (محمد صالح ضرار) -

---

(١) ترافاسكس ـ أرتريا مستعمرة في مرحلة انتقال ـ ١٩٤١ ـ ١٩٥٢ ـ دار المسيرة ـ بيروت ـ ١٧ ـ ١٩٧٧ ـ ص ١٢٤/١٢٥.

(تاريخ سواكن والبحر الأحمر) الذي أشرنا إليه وأن يقلب في دفاتر الحركة الوطنية السودانية وبطولات أولئك الذين وقفوا ضد الجمعية التشريعية أمثال (بامكار محمد عبد الله من أبناء البجا) و (والشاعر حامد حمداي من أبناء البني عامر) و (محمد أوشيك من أبناء الهدندوة) وغيرهم كثير[1].

اللاعقلانية ودوافع التصعيد في مسألة حلايب:

أردت من هذه الخلفيات أن أوضح للسودانيين وللمصريين، الحاكمين منهم والمحكومين على حد سواء، أنهم يتصدرون لهذه المسائل دون إدراك تام لخليفاتها ولما ينتج من سلبيات فيما إذا عُولجت بمعزل عن هذه الخلفيات، والمطلوب من الجانبين - السوداني والمصري - الجلوس بهدوء وموضوعية لإعادة النظر في ترسيمة الحدود بينهما بمعزل عن (اللورد كرومر) وبما يصون مصالح القبائل المشتركة حيث يتمزق مصير هذه القبائل - الآن - بين متاهات السياسة وتصفية الحسابات الجوفاء بين الخرطوم والقاهرة، فإن أخذت مصر جنوب الخط ٢٢ أو أخذنا نحن شماله، فالمهم هو مصلحة تلك القبائل، وهذا هو البعد (الإنساني) في ترسيمة الحدود وليس البعد الاستعماري أو السياسي.

إن التصعيد الذي حدث في عام ١٩٥٨ حين حكم الأنصار المهدويون، ثم التصعيد الذي حدث ولا زال مستمراً تحت سلطة الجبهة الإسلامية ومنذ ٤ مايو/ أيار ١٩٩٥ هو مجرد تصفية لحسابات (ذاتية) لا علاقة لها بمصالح الشعبين ولا مستقبلهما.

فالتصعيد الأول والذي دفع به حزب الأمة حين رفض إجراء مصر للاستفتاء في تلك المناطق (حلايب ووادي حلفا) حول رئاسة الجمهورية العربية المتحدة بين عبد الناصر وشكري القوتلي في ١٩٥٨/٢/٢١ لم يُقابِلْ

---

(١) عبد المنعم عبد القادر عبد الماجد - من صحافة الخريجين في بورتسودان - صحيفة السوداني - الخرطوم - ١٠/ ١٠/ ١٩٨٧.

بالتيَ هي أحسن موافقة مصر على إجراء الانتخابات السودانية لأول برلمان في نفس هذه المناطق في الفترة من ٢/ ١١/ وإلى ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٣، إذ كان بإمكان مصر وقتها أن تمنع إجراء تلك الانتخابات بالاستناد إلى اتفاق ١٨٩٩ م. ولكنها أرادت أن تفوت على البريطانيين إمكانية استغلال أي مشكلات يمكن أن تنشأ بين السودان ومصر وتظهر البريطانيين بمظهر الحامي والمدافع عن (حقوق) السودانيين المكتسبة بتعديلات ١٩٠٢. فلما قررت مصر لاحقاً إجراء استفتاء فبراير/ شباط ١٩٥٨ طرحنا حقوقنا المكتسبة. ومن الذي أكسبنا تلك الحقوق؟ . . إنه وزير الداخلية (المصري) في عام ١٩٠٢.

كان التصعيد في عام ١٩٥٨ سياسياً، كما هو تصعيد ١٩٩٥، ولا أشك في ذلك قط، فحين بدأت مصر تحركاتها لإجراء الاستفتاء ووجدت إعراضاً من الجانب السوداني، صعدت الموقف من جانبها عبر مذكرتين: (الأولى بتاريخ ٢٩ يناير/ كانون ثاني عام ١٩٥٨) تطالب فيها حكومة السودان بعدم إجراء انتخاباتها للبرلمان الثاني والموقوتة بتاريخ ٢٧/ فبراير/ شباط ١٩٥٨ أي بعد الاستفتاء المصري في ٢١/ ٢/ ١٩٥٨ بأسبوع) ـ و (الثانية بتاريخ ١٣ فبراير/ شباط ١٩٥٨ سلمها السفير المصري في السودان لحكومة عبد الله خليل يخطره فيها بإرسال لجان انتخابية و ـ (كتيبة) من حرس الحدود ـ إلى هذه المناطق تمهيداً للاستفتاء). هذا وكانت مصر قد تخلت في المذكرة الأولى عن كافة الأراضي الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ للسودان.

أثناء ذلك اجتمع وزير الخارجية السودانية بالإنابة مع السفير المصري في الخرطوم في ١١/ ٢/ ١٩٥٨، أي قبل يومين من تسلم المذكرة المصرية الثانية ـ ليستفسر عن (طبيعة الحشود العسكرية) المصرية على حدود السودان، ولم تكن تلك الحشود في الواقع سوى (كتيبة من حرس الحدود)، ثم بعد يومين وبتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٥٨ أخطر رئيس وزراء حزب الأمة السفير المصري أن حدود السودان هي ما رسم عليه تعديل ١٩٠٢، بمعنى سيادة السودان على حلايب.

وفي (صباح) ١٧/فبراير ١٩٥٨ أجرى عبد الله خليل اتصالاً بوزير الداخلية المصري (زكريا محيي الدين) يطلب منه فيه تأجيل الاستفتاء المصري في حلايب ووادي حلفا إلى ما بعد إجراء الانتخابات السودانية. ذلك في (الصباح) وقبل أن تستجيب مصر سلباً أو إيجاباً أصدرت حكومة عبد الله خليل بياناً (تحريضياً) إلى الشعب السوداني حول (المسألة) التي حُوّلت إلى (مشكلة)، تؤكد له فيها (عزم الحكومة على الدفاع عن الأراضي السودانية) وتطلع الشعب على (اكتشاف معادن في منطقة حلايب) مما يدفع بالمصريين للطمع فيها، وهو قول مقارب لما تقوله الجبهة الإسلامية الآن حول اكتشافات البترول في حلايب.

بعد أن حرضوا الشعب السوداني (ليلاً) اتجه محمد أحمد المحجوب وزير خارجية حزب الأمة إلى القاهرة (صباح) ١٨/ ٢/ ١٩٥٨ حيث التقى بالرئيس جمال عبد الناصر للبحث في (المشكلة) غير أنه وفي ذات يوم مغادرة محمد أحمد المحجوب إلى القاهرة بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٨ استدعت حكومة حزب الأمة السفراء العرب في الخرطوم واطلعتهم على مضمون النزاع ـ أي أنها تخطت المباحثات (الثنائية) بين السودان ومصر إلى (الإطار العربي) ـ وكانت حكومة السودان قد أرسلت بقوات سودانية إلى مثلث حلايب مما استدعى إرسال مذكرة مصرية تحتج على ذلك بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٨.

ثم وبنفس التاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٨ بعثت حكومة عبد الله خليل بمذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية (عبد الخالق حسونة) وقبل لقاء المحجوب بعبد الناصر في ١٩/ ٢/ ١٩٥٨.

ثم ـ وهنا بيت القصيد من التصعيد، أبلغ رئيس وزراء حزب الأمة الأمين العام للأمم المتحدة وبتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٥٨ بالحشود العسكرية المصرية على حدود السودان ـ إشارة إلى كتيبة حرس الحدود ـ ذلك بعد (٤٨) ساعة فقط من إخطار الجامعة العربية والسفراء العرب، وبعد (٢٤) ساعة فقط من لقاء المحجوب بعبد الناصر.

وفي الأمم المتحدة كان هناك من ينسق لتتخذ الأزمة مداها، أي بريطانيا، فبعد إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٠ انعقدت جلسة (مجلس الأمن) - فوراً - في اليوم التالي ١٩٥٨/٢/٢١، وذلك بناءً على مذكرة المندوب السوداني في الأمم المتحدة والداعية (لمناقشة الوضع الخطير القائم على الحدود بين السودان ومصر والذي نشأ بسبب القوات المصرية - المكثفة المتحركة - نحو الحدود السودانية)[1].

كانت بريطانيا تترصد إثارة (المسألة) في الأمم المتحدة، وبشكل متعجل، بعد أن خرجت بها حكومة عبد الله خليل من طور (المسألة) إلى طور (الأزمة) ومن بعد أن تجاوزت التفاوض (الثنائي) مع مصر إلى الطرح (العربي) ثم (الدولي) في (٢٤) ساعة. غير أن مصر والتي كانت تدرك دوافع التصعيد السياسية والقفزات المتسارعة على وتيرة كل (٢٤) ساعة وصولاً إلى مجلس الأمن، وتربص بريطانيا هناك، فقد قامت بتسديد صفعة لبريطانيا وعبد الله خليل في وقت واحد وبتاريخ ١٩٥٨/٢/٢١ حين أبرقت لمجلس الأمن المنعقد بذات التاريخ لتخطره عبر مندوبها (عمر لطفي) بأن مصر (حفاظاً على الروابط التي تربط بين الشعبين المصري والسوداني فقد قررت تأجيل تسوية مسألة الحدود حتى الانتهاء من الانتخابات السودانية. وستبدأ مناقشات بشأن تسوية المسائل التي لم تحسم، بعد تكوين الحكومة السودانية الجديدة) أي أن مصر استجابت لطلب حزب الأمة.

وأصيب المندوب البريطاني بغصة، وأراد مع ذلك الإبقاء على الفتيل مشتعلاً حيث جاء خطابه على النحو التالي:

«وتحدث المندوب الدائم للملكة المتحدة منبهاً بأن الطلب الذي قدم للمجلس يرجع لقلق حكومة السودان من أفعال معينة من جانب الحكومة المصرية بالنسبة لأراض تقع على امتداد خط عرض ٢٢° شمال وهي أرض

---

(١) د. الجعلي - مصدر سابق - ص ٥٠٥/٥١٦. كذلك د. فيصل عبد الرحمن علي طه - مصدر سابق.

تدار لسنين عديدة بواسطة حكومة السودان وذلك أن السودان استمر في إدارة هذه الأراضي منذ الأيام الأولى لنظام الحكم الثنائي ولأكثر من نصف قرن من الزمان. وأوضح أن الترتيبات الحدودية التي سبق أن اتفق عليها قد استقرت خلال فترة طويلة على نحو مرض للطرفين ودون أي تنازع أو تحفظ بشأنها من الجانب المصري. البادي أن الذي فرض على الحكومة السودانية أن تلجأ لمجلس الأمن هو التوقيت والطريقة التي أثيرت بها مسألة الحدود. ثم ركز المندوب البريطاني على بعض النقاط الهامة وهي:

١ ـ إن الحكومة البريطانية ترى أن النزاع الماثل يجب أن يسوى بطريقة سليمة يختارها الطرفان بهدى من روح الميثاق.

٢ ـ التزام الطرفين في الوقت الحاضر بعدم الإخلال بالترتيبات الإدارية التي ظلت قائمة في المناطق المتنازع عليها، والتي استمرت طوال كل هذه السنين لأنها أدت الدور الذي قصد منها على نحو جيد.

٣ ـ إن قرار الحكومة المصرية تأجيل تسوية النزاع إلى ما بعد الانتخابات السودانية يستجيب للنقطة الأساسية في الشكوى السودانية التي رفعت للمجلس»[1].

لم يكف بريطانيا أنها قد هُزمت في مؤامراتها لتأجيل استقلال السودان، من مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧ وإلى الجمعية التشريعية في عام ١٩٤٨. وإن حليفها حزب الأمة قد هزم في انتخابات ١٩٥٣ لأول برلمان سوداني، وإن مخططاتها لإحداث إنهيار دستوري في السودان في فترة الحكم الذاتي (١٩٥٦/٥٤) قد أُحبطت سواء باحتواء مجزرة أول مارس ١٩٥٤ التي هيأت الأنصار لإشعالها، أو بقمع تمرد الجنوب الأول في أغسطس/ آب ١٩٥٥. وزادها حقداً بعد ذلك فشلها في عدوان ١٩٥٦ على مصر. فلم يكن أمامها سوى (حلايب) لتثأر من ذلك كله.

وعبد الله خليل ـ رئيس وزراء حزب الأمة ـ ذلك الوحدوي الذي كان

---

(١) د. الجعلي ـ مصدر سابق ـ ص ٥١٣.

يردد شعار (وحدة وادي النيل) ويبعث بالتبرعات سراً إلى الطلاب السودانيين الذين هربوا إلى مصر للالتحاق بجامعاتها، يتحول برد الفعل من بعد سلبية مصر والمصريين تجاه ثورة ١٩٢٤ الوحدوية وغرق زملائه في النيل وهم يحاولون العبور للتحالف مع القوات المصرية ضد الاحتلال البريطاني للوادي (وادي النيل). يتحول ضد مصر وينتظر (يوم حلايب) ليحظي بثأره الدفين.

ومحمد أحمد محجوب ـ وزير خارجية حزب الأمة، ذلك الذي كان من رواد صحيفة (النهضة) في الثلاثينات والذي فضل أن تموت (النهضة) واقفة على أن تتقبل صدقات السيد عبد الرحمن المهدي، يكون رأس الرمح في التصعيد. فقد استثار الأنصار المهدويون فيه تلك الخلفيات التي دفعته للمناداة (بفصل الثقافة السودانية عن الثقافة المصرية) أثناء مناظرته للأستاذ صبحي في ندوة ٢٣/مارس/ آذار ١٩٣٥. وهذا ما أتينا عليه في ـ الفصل الخامس ـ من هذا الكتاب ـ المجلد الأول.

فردود فعل عبد الله خليل منذ عام ١٩٢٤، ومفاهيم المحجوب منذ ١٩٣٥، اتحدتا لمواجهة مصر عبد الناصر في عام ١٩٥٨، وبما يتضمن الاتجاه نحو (حلف بغداد) وبعد مد الجسور في أغسطس/ آب ١٩٥٤ إلى إسرائيل (الوثائق السرية للخارجية البريطانية ـ وثيقة رقم ٣/١٠٣٣٢/ ٥٤ بتاريخ ٦/٨/١٩٥٤ ـ نشر وترجمة صحيفة الأنباء الكويتية ـ تاريخ ١٧/٣/١٩٨٥).

لهذا قلنا بضرورة فهم (خلفيات) الأمور، فمستحدثاتها من ماضيها، ولهذا قلنا بجدلية التركيب، لنرجع بكل موقف إلى أصوله وجذوره. وحين تتحول مسألة حلايب وغيرها إلى (أزمة) ـ كما هو حالها الآن ـ فيجب البحث لا في حجج الطرفين أو الجوانب القانونية فقط ـ وقد بينا موقفنا منها ـ ولكن يجب البحث في (الخلفيات)، وليس فيما يختص بمسألة حلايب فقط ولكن (مياه النيل) أيضاً.

إن مشاكل السودان مع مصر ومشاكل مصر مع السودان - إذا كان لنا أن نطلق عليها تعبير مشكل - قابلة للحلول الناجزة شريطة أن تتولى ذلك (مراكز البحوث والدراسات في البلدين) بما يماثل تلك الندوة المشتركة التي عقدت بالاشتراك بين (جامعة الخرطوم - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - شعبة العلوم السياسية) و (جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية) والتي عقدت في القاهرة في الفترة من ١٣ مايو/ أيار وإلى ١٥/ ١٩٨٩.

أزمة حلايب وتحالف الختمية مع الأنصار:

قد افتعلت حكومة الأنصار أزمة حلايب مع مصر وهي في حال ائتلاف مع الختمية (حزب الشعب الديمقراطي) الذي انقسم عن الحزب الوطني الاتحادي في ١٩٥٦/٦/٢٨، وتحالف مع حزب الأمة لإسقاط حكومة إسماعيل الأزهري في ١٩٥٦/٧/٤، واستمر التحالف بين الحزبين في فترة البرلمان الثاني (٥٦/ ١٩٥٨) والذي شهد الأزمة مع مصر. ولم يكن حزب الشعب الديمقراطي راضياً عن تلك الأزمة ولا مشاركاً فيها ولكنه لم يستطع إيقافها، فقد كانت حساباته (الذاتية) - غير الموضوعية - تعطي (الأولوية) لتحالفه مع الأنصار على فضِ الائتلاف معهم في ذلك الوقت، ودافعه لهذا الموقف هو استبعاد أي تحالف ينشأ بين (حزب الأمة) و (الوطني الاتحادي) الذي كان في مرحلة شقاق معه بلغ حد (المهاترات) على صفحات الصحف ومنابر الليالي السياسية.

كان الوطني الاتحادي متحسباً لأي لقاء بين السيدين (الميرغني والمهدي) وذلك منذ بداية انسلاخ القيادات الموالية للختمية عن صفوفه (حزب الاستقلال بقيادة ميرغني حمزة) و (الكتلة الاتحادية بقيادة محمد نور الدين) مما أدى إلى أول اهتزاز لحكومة الوطني الاتحادي في ١٥/ ١١/ ١٩٥٥ حيث خضعت لصوت ثقة خرجت منه منتصرة فقط بصوتين، ثم شكل حكومة قومية مع كل الأطراف في ١٩٥٦/٢/٢، وذلك بعد لقاء

السيدين (الميرغني والمهدي) في ١٩٥٥/١٢/٤ ثم أبعد الحزب الوطني الاتحادي عن الحكم في ١٩٥٦/٧/٥ بعد أسبوع من تشكيل (حزب الشعب الديمقراطي) في ١٩٥٦/٦/٢٨. وقد سعى (إسماعيل الأزهري - الحزب الوطني الاتحادي) لقطع الطريق على لقاء السيدين بتحديده موعداً للقاء بينه وبين السيد عبد الرحمن المهدي لإنشاء تحالف بين حزب الأمة والوطني الاتحادي بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٩، غير أن السيد عبد الرحمن ألغى ذلك الموعد لأن جسوره كانت قد امتدت للحليف الختمي الجديد[١].

في ظل تلك الصراعات (الذاتية الداخلية) أعطى الختمية (حزب الشعب الديمقراطي) الأولوية لتحالفهم مع الأنصار المهدويين - استبعاداً لأزهرى وقطعاً لمحاولاته التحالف مع الأنصار، غير أن (التجانس) بينهما لم يستمر طويلاً - فيما شرحناه من صفحات هذا الكتاب - فتمرد نواب حزب الشعب الديمقراطي على الائتلاف مع حزب الأمة، فقطع عبد الله خليل الطريق عليهم بتدبير انقلاب عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨. وهكذا تتحكم (صغائر) الأمور في مصير البلاد خارج الرؤية العقلانية والاستراتيجية.

ما تأتيه القيادات لا ذنب للقواعد فيه:

إن معظم ما تأتيه القيادات السودانية، والطائفية منها بالذات لا ذنب للقواعد فيه، من ذلك تحالف الختمية مع حزب الأمة، ومحاولة أزهري التحالف أيضاً مع حزب الأمة بنفس منطق الاستبعاد للفريق الآخر، مع أنه منه وإليه، تاريخياً وموضوعياً. ومن ذلك أيضاً افتعال عبد الله خليل للجفوة المفتعلة مع مصر، وما أحدثته قيادات حزب الأمة من مجزرة في أول مارس/ آذار ١٩٥٤. فجماهير الأنصار والختمية والوطني الاتحادي كانت تساق عبر (الولاء) والتعبئة المضللة إلى ما يتناقض مع مصالحها ومصالح السودان الاستراتيجية، كما يفعل قادة الجبهة الإسلامية اليوم - تماماً وبنفس منطق الولاء

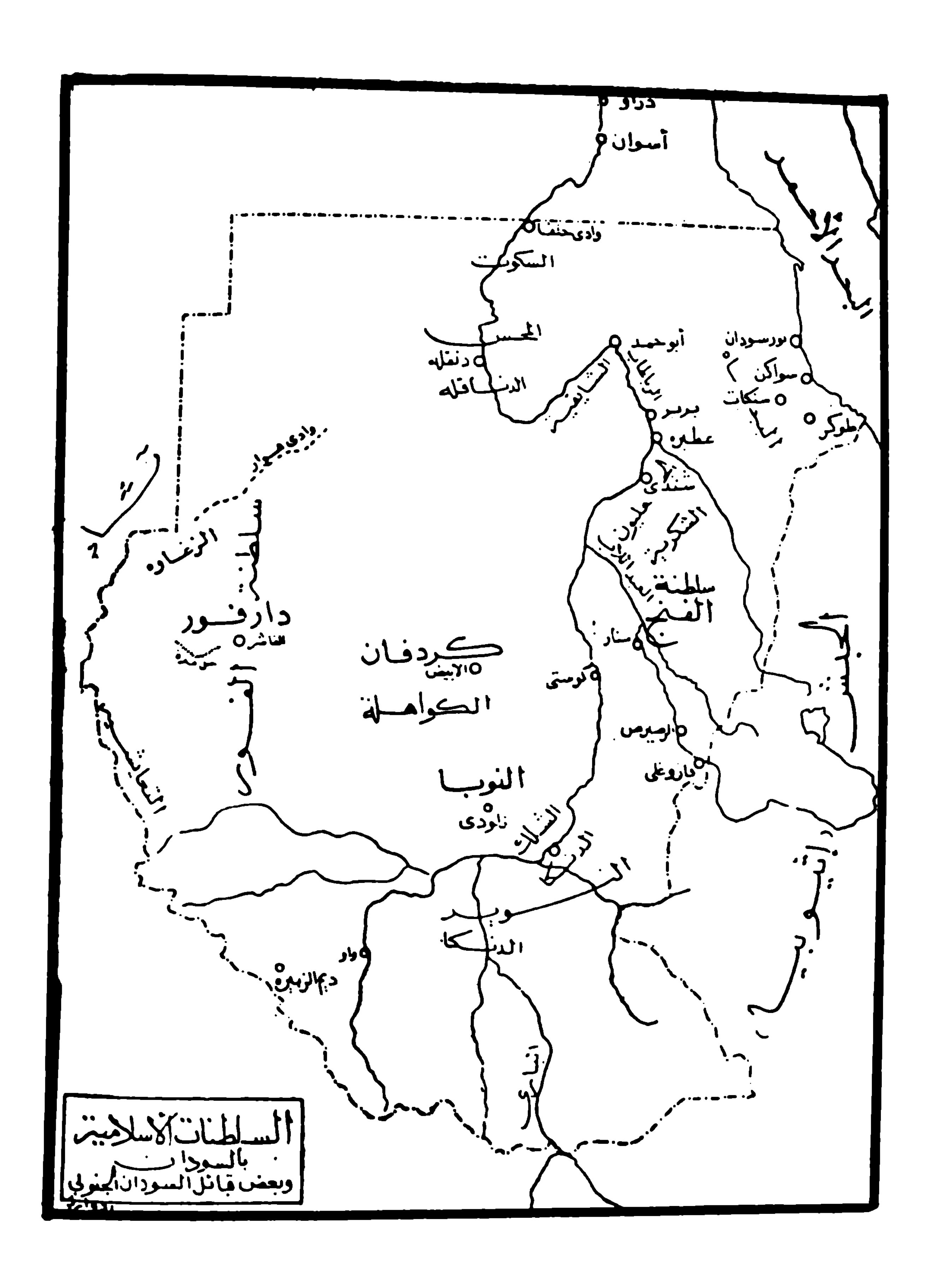
---

(١) محمد محمد أحمد كرار - الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية - دار الفكر للطباعة - الخرطوم - ١٩٨٥ - ص ٤٢/٤٣.

الطائفي الذي تحول إلى ولاء حزبي مماثل للولاء الطائفي وهم مع ذلك يشجبون الطائفية ـ ولكنهم يمارسون نفس ممارساتها وأساليبها التعبوية وبما يتناقض مع مصالح السودان الوطنية والاستراتيجية. ولكن فيهم وفي قواعدهم وفي بعض من قياداتهم بعض خير، كما في بعض قيادات وقواعد حزب الأمة والختمية والاتحادي الديمقراطي وحتى الحزب الشيوعي حين لا يكون أي من هؤلاء ضالعاً في تلك المخططات عن وعي أو سايرها كاتماً لغيظه ـ وأعرف منهم الكثير ـ قاعدة وقواعد، غير أن الله سبحانه وتعالى، يحملنا المسؤولية جميعاً في النهاية **﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾** (الإسراء/ ج ١٥/ ي ٣٦). ولا تقف أي لا تتبع.

حين أتحدث عن مصر في علاقتها مع السودان فإني لا أتحدث عن عبد الناصر أو عن الملوك والسلاطين والخدويين والباشوات، وإنما أتحدث عنها (كموقع) جغرافي امتص حضارات الوسط من العالم وشكل (مركز استقطاب) ثم امتدت من خلاله تلك المؤثرات الحضارية جنوباً باتجاه وادي النيل. كما حدث حين تكونت حضارة (نبتة ـ ٧٥٠ ق. م إلى ٥٩٠ ق. م) والتي كانت جزءاً متداخلاً بالحضارة الفرعونية المصرية حتى أن المؤرخين المصريين يعمدون أحياناً إلى جعل ملوكها في عداد (الأسرة الخامسة والعشرون). ولم تكن تلك المملكة لتعطي معنى (الذاتية السودانية) حتى انتقلت مؤثراتها إلى الجنوب وما بين النيلين حيث نشأت (مملكة مروى ٥٩٠ ق. م إلى ٣٥٠ م)، ثم امتد التأثير المسيحي عبر مصر (ممالك نوباتيا والمقرة وعلوة) ثم الأثر الإسلامي. هذا من ناحية التأثير (الحضاري).

ثم يأتي الأثر الجغرافي ـ السياسي، فاللحمة الجغرافية ـ السياسية الكبرى هي ما كان يجمع بين (الفونج والعبدلاب والبجا) أي (وسط وشرق وجزءاً من شمال السودان)، وكانت سلطنة الفور على استقلالها وكذلك تقلى والمسبعات، ولم يكن الجنوب بقبائله على صلة مع الشمال الموزع بدوره بين تلك السلطنات [انظر الخارطة رقم ٨].



(خارطة رقم ٨)

(د. شوقي الجمل ـ مصدر سابق ـ ج ١ ـ ص ٣٠٢)

حدود السودان بين الاتساع المصري والتقليص البريطاني:

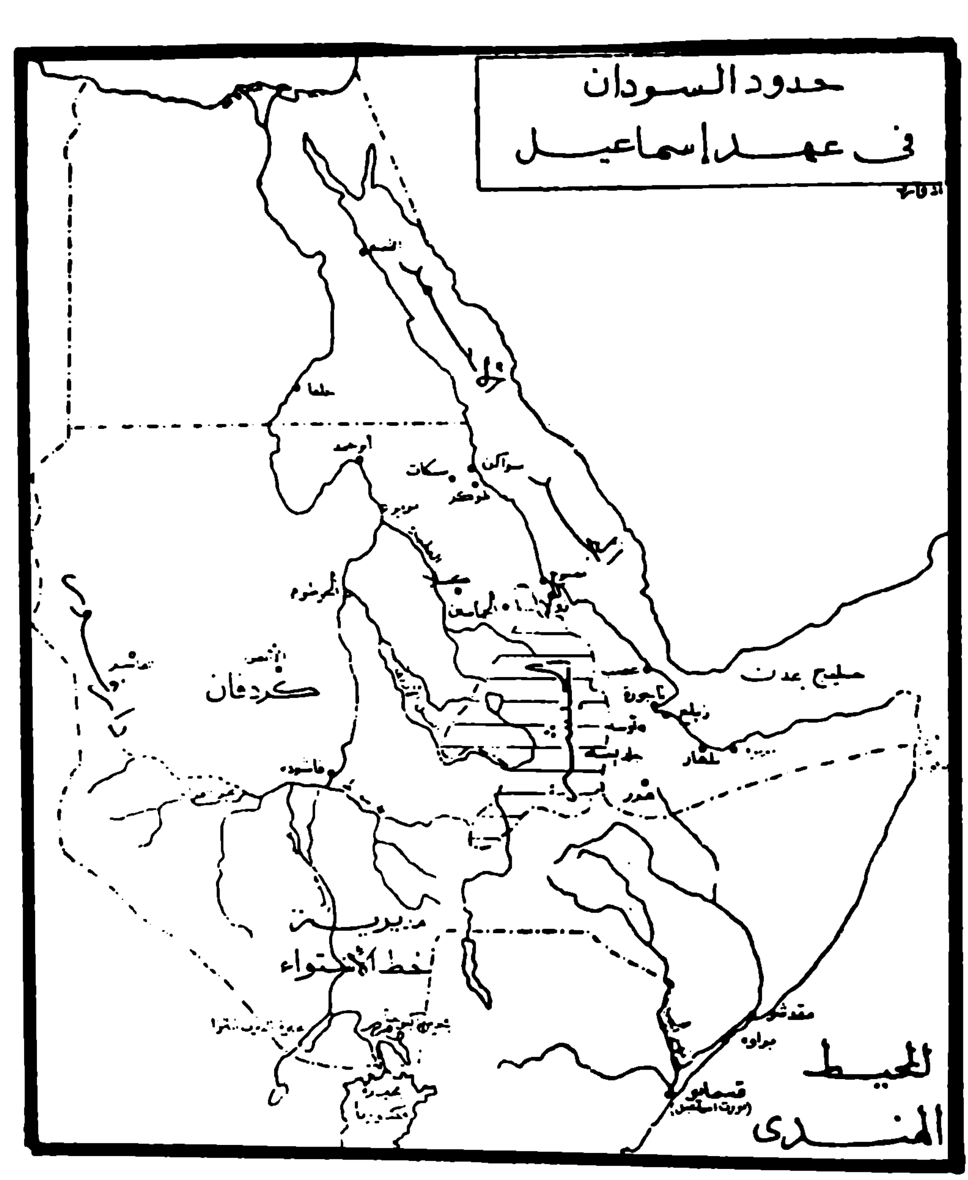
تحت ضغط (الاحتلال أو الفتح أو الامتداد) المصري إلى السودان، وأياً كانت دوافعه، واتخاذ السودان مرتكزاً للتوسع والإدارة، وبالذات في عهد الخديوي إسماعيل باشا، وربط كل الأرجاء بحكمدارية السودان تم:

١ - ضم سلطنات الفور وتقلى والمسبعات.

٢ - ضم الجنوب وإلى يوغندة وبحيرة فكتوريا.

٣ - ضم أرتريا وأجزاء من الصومال.

فاتسعت حدود (حمدارية السودان) على النحو الذي تبينه هذه الخارطة رقم (٩):



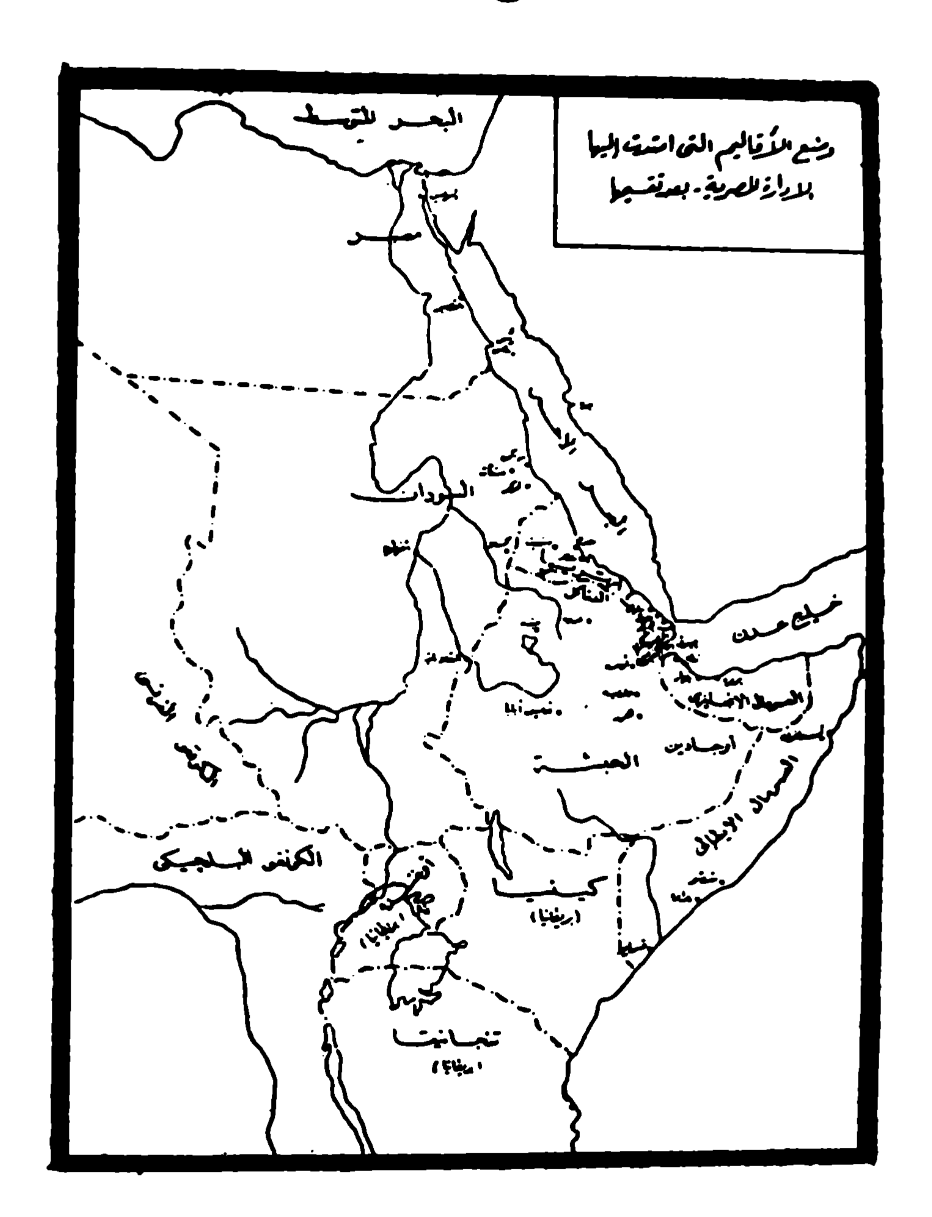
(خارطة رقم ٩)

(د. شوقي الجمل - ج ٢ مصدر سابق - ص ٢٨٢).

عاملان قلّصا حكمدارية السودان من اتساعها:

١ ـ ثورة المهدي التي احتلت الخرطوم عام ١٨٨٥ بعد قرار بريطانيا (إخلاء السودان).

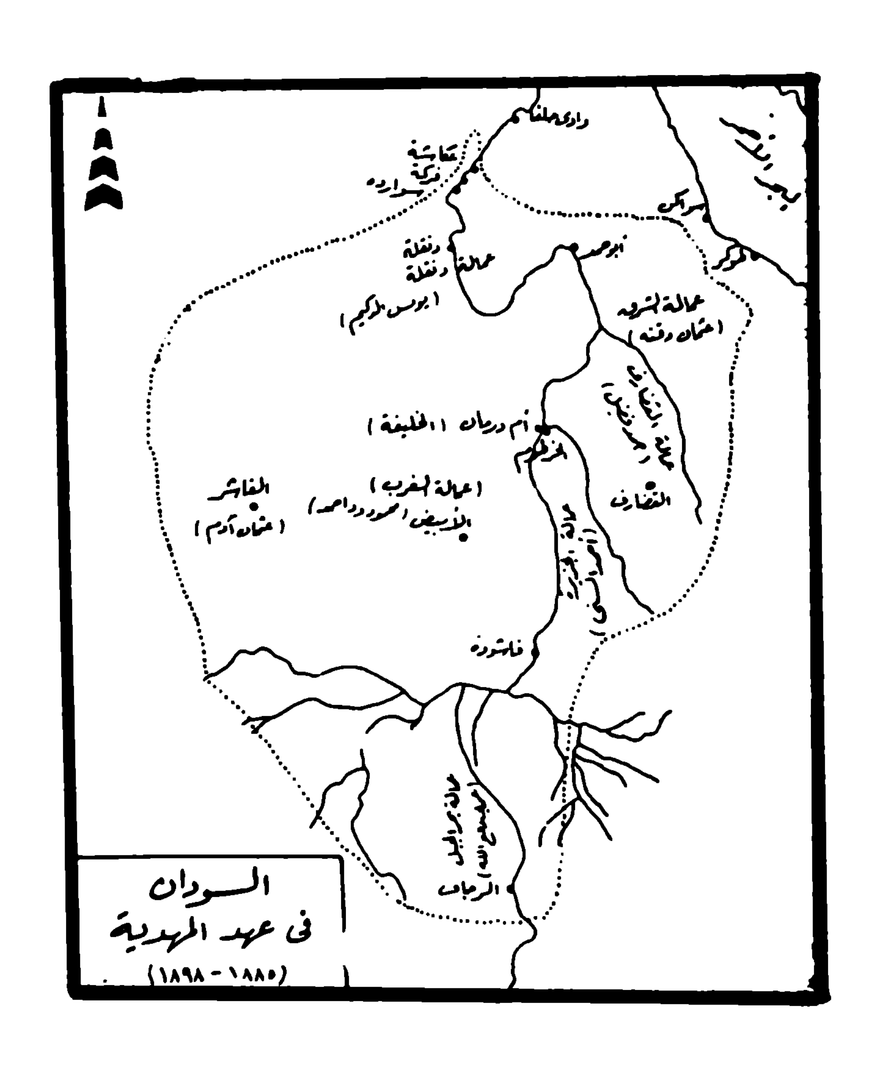
٢ ـ ضم بريطانيا بعض أجزاء تلك الحكمدارية إلى يوغندة وكينيا ـ أي إلى مستعمراتها ـ واقتسام الأجزاء الأخرى مع الذئاب الأوروبية طوال الفترة المهدوية ما بين ١٨٨٥ و ١٨٩٨ حيث جعلت تلك الاتفاقات (أمراً واقعاً) بعد استرجاع ما تبقى من السودان بموجب هذه الخارطة رقم (١٠) وعلى القارىء أن يقارن ما طرأ على الحدود بالرجوع إلى الخارطة رقم (٩).



(خارطة رقم ١٠)

(د. شوقي الجمل ـ سياسة مصر في البحر الأحمر ـ مصدر سابق ـ ص ٣٢٨)

أما دولة المهدية التي أرادت أن (تؤسلم) العالم بخطاباتها إلى يوحنا في أثيوبيا والخديوي في مصر والسلطان العثماني في تركيا وفيكتوريا في بريطانيا وأرسلت جيوشها إلى الحبشة وإلى مصر، فإنها لم تحافظ على تلك الحكمدارية بأرجائها الواسعة فحسب، بل تراخت قبضتها عن الجنوب واقتحمته القوات الفرنسية والأثيوبية. أما الفور فقد عادوا وأعلنوا استقلال دولتهم بقيادة (علي دينار) بعد هزيمة المهدويين في أم درمان في ١٨٩٨ وبقوا على استقلالهم حتى عام ١٩١٦. وهكذا تقلصت دولة المهدية (انظر الخارطة).



(د. شوقي الجمل ـ مصدر سابق ـ ج ٣ ـ ص ٣٦١).

إذن، فالجغرافية ـ السياسية للسودان الحالي، ومن بعد تقلص حدوده دون حكمدارية إسماعيل المتسعة، ثم من بعد استعادة الجنوب ودارفور (استعادة الجنوب بموجب الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي بتاريخ ١٨٩٨/٦/١٤ والذي قضى بانسحاب فرنسا من حوض بحر الغزال وبحر العرب ثم عزز بتصريح مكمل للاتفاق في ١٨٩٩/٣/٢١ ـ وشمل التصريح أوضاع دارفور أيضاً والتي استرجعها البريطانيون في عام ١٩١٦). هذه الجغرافية السياسية هي نتاج أمرين:

١ ـ حوافز إقليمية مصرية. و ٢ ـ تداخلات دولية. ولم يكن السودانيون أنفسهم طرفاً فيها. فالجهد السوداني الحقيقي قد أنصب في تأسيس (السلطنة الزرقاء) أي (الفونج والعبدلاب في وسط وجزء من شمال السودان والشرق) وفي تأسيس الممالك الأخرى (الفور وتقلى والمسبعات) وقد كانت منفتحة الحدود على بعضها، ثم كان جهد الثورة المهدوية، وأثناء ذلك وبعده خضع السودان للاحتلال التركي ـ الخديوي الأول (١٨٢١ ـ ١٨٨٥) ثم الإدارة المصرية ـ البريطانية المشتركة (١٨٩٨/ ١٩٥٦).

الجهد السوداني في صناعة الكيان والحدود:

أما لماذا توقف الجهد السوداني في حدود تأسيس تلك الممالك المستقلة عن بعضها مع تقلص حدوده في إطار الدولة المهدوية، ولم يستطع أن يشكل دولة مركزية موحدة تستوي على الحدود الجغرافية السياسية الراهنة، فإن الأمر يرجع إلى العوامل التالية:

أولاً: قد تم إنشاء السلطنات الإسلامية في السودان الشمالي في مرحلة الانحسار والانحطاط العربي بداية من سقوط غرناطة في يد الأفرنج القرن الخامس عشر ميلادي وصعود قوة البرتغال التي وصلت بأسطولها إلى سواحل البحر الأحمر وحاصرت سواكن عام ١٥١٦ م، وكاد البحر الأحمر أن يخضع للبرتغاليين لولا ذلك الصعود التركي العثماني الموازي لهم وفي نفس الفترة حيث اشتبك الأسطول التركي معهم في عام ١٥٥٨ م ودفعهم إلى خارج

البحر الأحمر. فالسلطنات الإسلامية السودانية افتقرت منذ نشوئها إلى (العمق العربي الحضاري والدفاعي) الذي يرفد جهدها (الذاتي) للتطور والنمو والوحدة بعناصر قوة مكملة في العمق العربي ـ الإسلامي.

وهذه حالة مماثلة لما كانت عليه أوضاع الممالك المسيحية السودانية الثلاث (نوباتيا والمقرة وعلوة) حيث لم تستطع أن تحقق الوحدة بينها باستثناء ما تم بين نوباتيا والمقرة لمواجهة الضغط الإسلامي في الشمال المصري، فقد عاشت تلك الممالك المسيحية أزهى عصورها لمدة مائتي عام فقط أي من ١١٠٠ م وإلى ١٣٠٠ م ولكنها لم تستطع أن تتواصل مع مسيحيتها القبطية في مصر بعد فتح الإسلام لمصر على يد عمر بن العاص في عام ٦٤١ م فاقتتات بما لديها وحققت ازدهاراً نسبياً بصعوبة ثم كان انهيارها أثر اشتداد الضغط العربي الإسلامي على (نوباتيا والمقرة) في الشمال منذ أواسط القرن الثاني عشر ثم ضغوط الدولة الفاطمية ثم الأيوبية ثم سيطر عليها المماليك (الكشاف) حوالي عام ١٢٧٥ م، وانتهى أمر (مملكة علوة) في وسط السودان بسيطرة الفونج والعبدلاب في عام ١٥٠٥ م. فهناك علاقة جدلية بين نمو وتطور تلك الممالك وما تكون عليه الأوضاع في الساحة المصرية الشمالية. وهذا ما رأيناه لاحقاً حتى بالنسبة لنشوء السلطنات السودانية الإسلامية، فالعلاقة (الجدلية) قائمة، ولا أقول (الأزلية) بالمنطق السياسي السطحي والخطاب التقليدي.

وقد أثرّت هذه العلاقة (الجدلية) نفسها على مصير مملكة (مروى) التي حملت (كوامن القوة الحضارية) ذات الأثر المصري من مملكة (نبتة) في الشمال (٧٥٠ ق. م ـ ٥٩٠ ق. م) وتحولت بها إلى وسط السودان (٥٩٠ ق. م ـ ٣٥٠ م) فبعد فترة من الازدهار الذي حققته بقدراتها الذاتية وجهدها الحضاري المؤسس على تراث (نبتة) الفرعني. ـ جاءت سيطرة البطالمة على مصر وفرضهم للثقافة اليونانية الهيلينية مما أدى إلى الانقطاع ثم التدهور ثم انتهت كفريسة للغزو الأثيوبي وقد حال الرومان الذين سيطروا

على مصر بعد اليونانيين في عام ٣١ ق. م بينها وبين أي تواصل مع عمقها الشمالي، بل وقد شرع الرومان في احتلال مناطق (نبتة)، ودون أن ننسي ضغط (البجا) من الشرق.

من هنا يتضح (الأثر الإقليمي) المتداخل مع المؤثرات (الدولية) و (العنصر) و (العناصر المحلية) في تركيبة كياناتنا الحضارية والسياسية، فعنصر (الجهد الذاتي) يأتي مركباً ومتداخلاً مع العناصر الإقليمية والدولية. ولا يمكن دراسة التاريخ دراسة حقيقية وموضوعية إلا بتضمين كافة هذه الأبعاد، فبالرغم من ضرورات (التكريس التربوي للروح الوطنية) إلا أن تدريب العقل على التفكير الموضوعي والاستراتيجي له الأولوية والأهمية، إذ إن هذا العقل هو الذي سيتخذ القرار تجاه كافة الإشكاليات.

ثانياً: قد انعكس هذا الوضع الاستراتيجي (إقليمياً ودولياً) على كيفية تركيب الكيان السوداني المعاصر أيضاً. فمصر محمد علي والخديوي إسماعيل، وبعد أن حققت مركزيتها وبدايات نهضتها الإصلاحية اتجهت نحو وادي النيل والبحر الأحمر فيما رأته (عمقاً استراتيجياً) لها، فانتهت إلى (التوسع) الذي رأيناه في الخارطة رقم (١٠). غير أن الوضع الاستراتيجي الدولي جاء (نقضياً) للتوسع الإقليمي المصري بعد حفر قناة السويس في عام (١٨٦٨) وبعد مؤتمر برلين لاقتسام المستعمرات بين الدول الأوروبية في (١٨٨٤/٨٣)، فبتأثير فتح قناة السويس فتحت أوروبا وعلى رأسها بريطانيا ملف البحر الأحمر كله، وعبر مؤتمر برلين فتح ملف إفريقيا كلها بما فيها وادي النيل، وهكذا (قلصت) بريطانيا بالاتفاق مع الذئاب الأوروبية الأخرى ما توسعت فيه مصر إقليمياً سواء على مستوى البحر الأحمر أو على مستوى وادي النيل، لهذا فرضت بريطانيا على مصر (إخلاء السودان) ثم توزعته مع غيرها. فالثورة المهدوية لم تستطع الحفاظ على موروث التوسع المصري، بل وتقلصت هي الأخرى إلى ما دون التقليص البريطاني للسودان، وذلك بسبب هذه المنعكسات الدولية والإقليمية (فتح قناة

السويس + مؤتمر برلين) وقد كانت مصر نفسها، كما كانت الثورة المهدوية، من أوائل ضحايا تلك المتغيرات الدولية، فالأمر هنا لا يرجع إلى محض الشجاعة والبطولات وإنما إلى الحسابات الاستراتيجية، فكيف للثورة المهدوية أن تواجه ببطولاتها وطموحاتها الذاتية تلك المتغيرات الدولية وقد راحت مصر ضحيتها كما راحت تركيا نفسها وإلى أن وصلنا إلى تجزئة الوطن العربي بموجب اتفاق (سايكس ـ بيكو) إبان الحرب العالمية الأولى ووعد (بلفور) لإنشاء الكيان الصهيوني، وما قبل ذلك وأثنائه ومن بعده؟.

فحين نأتي لدراسة كافة قضايانا، والمحلي منها، فيجب أن نأخذ في الاعتبار كافة هذه الأبعاد الاستراتيجية (إقليمياً ودولياً). بل إن وقائعاً تبدو للناس (محلية للغاية) كعزل مصر لحكمدار السودان (عبد القادر باشا حلمي) بضغط من بريطانيا في إبريل/ نيسان ١٨٨٣ نتيجة مقاومته الشرسة للثورة المهدوية، يأتي فهمها في إطار الخطة البريطانية القاضي بانسحاب مصر من السودان وإعلان إخلائه.

وكذلك نفي (الشريف محمد نور الدائم) إلى (جبل طارق) حيث قضى هناك ثلاثين شهراً ثم حددوا إقامته في القاهرة سنة ١٨٨٧، ولم يكن ذلك النفي إلا لأن الشريف محمد نور الدايم كان معارضاً للمخططات البريطانية وموالياً للحكم الخديوي في إطار إيمانه بالجامعة الإسلامية العثمانية ومعارضاً للثورة المهدوية. فنفي الشريف محمد نور الدايم هو كعزل عبد القادر باشا حلمي في إطار تقاطع الاستراتيجية الدولية (بريطانيا) مع الأوضاع (الإقليمية المصرية) فالحدثان ليسا بمحلين، وكذلك انتصار الثورة المهدوية نفسها. ثم إن غردون نفسه والذي بُعث بأمر إخلاء السودان تعرض لمصير الشريف نور الدايم وعبد القادر حلمي حين (غير رأيه) وخرج عن المخطط الاستراتيجي الدولي (البريطاني) منذ أن بدأ يعرض على المهدي ملكية غرب السودان ويحاول الاحتفاظ بباقي السودان (النيلي

والشرقي) لمصر ظناً منه أن كرومر ـ المخطط الفعلي للسياسة البريطانية ـ قد بالغ في تقدير قوة المهدي، ولم يكن كرومر يهتم بمدى قوة ثورة المهدي حين أصدر أمر الإخلاء في ١٨٨٣، والثورة لا زالت وليدة، وهو العام الذي سحب فيه عبد القادر باشا حلمي ـ وإنما كان يهم كرومر أن تخلى مصر السودان، فلو لم يكن السبب (الذريعة) ثورة المهدي كان بالإمكان توفير ذرائع أخرى تستجيب لمؤتمر برلين وما بعد حفر قناة السويس.

وهكذا عزل غردون في داخل السودان وقطع عنه الإمداد وتدحرجت جثته على مدارج سلم القصر. فالحدث هنا ليس محلياً. وكذلك الأمر مع الزبير باشا رحمة الذي كان هو الآخر يناوىء الثورة المهدوية ويوالي مصر ويعادي بريطانيا فجيء به إلى القاهرة ورفضوا مشاريعه لمقاومة ثورة المهدي كما رفض هو من جانبه أن يعمل تحت قيادة بريطانية (تحت أمرة الجنرال فالنتين بيكر)، ورفضت بريطانيا أيضاً استعانة غردون باشا بالزبير باشا لاخماد الثورة المهدية، لأن الهدف لم يكن إخمادها. وهذه أيضاً ليست حادثة (محلية).

من المنظور الاستراتيجي إلى الخطاب التعبوي:

أسوق هذه الخلفيات لندرك بعدها كيف يجب أن نصوغ خطابنا السياسي والتعبوي، وكيف يجب أن نتفهم قضايانا المتعلقة بالغير، وبالذات مصر، فدون إدراك هذه الخلفيات يتخذ الخطاب مساراً سلبياً، سواء أكان الخطاب المصري أو السوداني. فهناك دائماً (افتراء) سودانياً كان أو مصرياً، وهناك دائماً (دفع للافتراء) مصرياً أو سودانياً، وهذا ما عالجه بموضوعية (الدكتور عبد الله علي إبراهيم)[1] ولو استرسل د. عبد الله علي إبراهيم ولم يقتصر على تلك الوريقات المحدودة (١٠) صفحات فقط لكان قد

(١) د. عبد الله علي إبراهيم ـ دفع الافتراء حتى في الخطاب السوداني حيال مصر ـ ندوة العلاقات المصرية ـ السودانية ـ مصدر سابق ـ ص ٥٦١/٥٧٢.

جمع تراثاً كبيراً من (الافتراء ودفع الافتراء) وقد انتج السودانيون والمصريون منه الكثير. وخرج به كلاهما عن المنظور الاستراتيجي والتفكير العقلاني. فما أن يستخدم الخطاب المصري عبارات (العلاقات الأزلية) ويعطي دوافعاً لمحمد علي في فتحه السودان غير دوافع (الاحتلال) و (الاسترقاق) ويفسر بطريقة غير موضوعية توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع نظام نميري والتي جاءت بهدف (تأمينه) ضد الشعب السوداني بتاريخ ١٥ يوليو/ تموز ١٩٧٦، أو تفسير اتفاقية التكامل السياسي والاقتصادي بتاريخ ١٢ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨٢ والتي استهدفت تأسيس شركات مشتركة لمصلحة القيادات العسكرية والاستخباراتية والسياسية، والموالية في البلدين، لا التكامل مع الشعب السوداني، وحين تُطرح مسألة حلايب من زاوية السيادة المصرية واتفاق ١٨٩٩، ومياه النيل من زاوية الحقوق المصرية، أو تجاوز السودان للاتفاق المصري الثنائي المباشر مع دول (المنبع)، أو التحذير من (حرب المياه) أو ترديد القول بمحاذير (الأمن القومي) في جنوب الوادي... أو... أو...

ما أن يستخدم الخطاب المصري كل هذه العبارات (الافتراء) حتى يهرع السوداني (لدفع الافتراء) بمنطق عمرو بن كلثوم حين المواجهة بين (بكر) و (تغلب) - (ألا لا يجهلن أحد علينا... فنجهل فوق جهل الجاهلينا).

أما أنا فأظل أردد (إلام الخطب بينكما إلاما... وهذي الضجة الكبرى علاما... فلا مصر استقرت ولا السودان داما). وأرجو ألا أردد ذلك طويلاً. علماً بأني قد كتبت كثيراً (السودان ليس خلفية لمصر ولكنه مقدمتها باتجاه أفريقيا - من دراسة: السودان ومصر - تشكلات الهوية ومصطرعات التركيب/ صحيفة الخليج/ الشارقة/ - ١٠ حلقات/ تاريخ ٦/ ٧/ ١٩٨٥ وإلى ٣١/ ٧/ ١٩٨٥) و (تقليب الدفاتر السودانية مع مصر - صحيفة الخليج والوطن الكويتية - ٥/ ٥/ ١٩٨٥)، و (عبد الناصر والسودان - صحيفة البيان

ـ دبي ـ (٣) حلقات ـ تاريخ ٧ و ١٣ و ٢٠ مايو/ أيار ١٩٨٤)، وكذلك (هل الناصرية دثار قومي لأهداف إقليمية ـ الفصل بين مصر والعروبة فصل بين المكان والتاريخ ـ مجلة (الأزمنة العربية) ـ الشارقة ـ عدد ٦٠ ـ تاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٨٠).

إجراء الانتخابات في أجواء التصعيد:

في ظل هذه الأجواء أُجريت الانتخابات في ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٥٨ وإلى ٩ مارس (آذار) ١٩٥٨. وكان المتوقع أن يأتي حزب الأمة بنسبة تتماثل مع قوته البرلمانية السابقة فجماهيره جماهير (وراثية) غير قابلة للزيادة وبالذات في إطار معدلات المواليد والوفيات في مجتمع متخلف تنقصه الرعاية الطبية. غير قابلة للزيادة وبالذات في إطار معدلات المواليد والوفيات في مجتمع متخلف تنقصه الرعاية الطبية. غير أن حزب الأمة قد استطاع التعويض عن ذلك باستخدامه لنفوذه في الحكومة على نحو كبير، فقد عمد إلى تسجيل أعداد كبيرة من أبناء قبائل نيجيريا الوافدين إلى السودان والذين يشكلون أقساماً هامة من العمال الزراعيين في النيل الأبيض والجزيرة. بالإضافة إلى أقسام منهم تسكن حول المدن ضمن أحياء خاصة بها تسمى «ديم فلانّة». وأضاف حزب الأمة إلى ذلك، التحكم في توزيع الدوائر الانتخابية بحيث تتقاطع خطوط تقسيم الدوائر بكيفية تضمن إبراز أغلبيته في كل منطقة. وهكذا جاءت النتيجة [٦٣ مقعداً لحزب الأمة ـ عدد الأصوات (٣١٠٠١٩) و [٤٥ مقعداً للوطني الاتحادي ـ عدد الأصوات (٣٤٠٤١٠)]. . لاحظ هنا فارق النسبة العددية في التصويت في مقابل نسبة النواب أما حزب الشعب فقد نال [٢٧ مقعداً ـ عدد الأصوات (١٤٧٠٧٧) والكتلة الجنوبية [٣٧ مقعداً ـ عدد الأصوات (٢٥٤٢٦٤)].

في صباح الخميس ١٩٥٨٣/٢٠ انتخب عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة رئيساً للوزراء بأغلبية (١٠٣) أصوات فتربع على كرسي الرئاسة وهو أكثر قوة ومنعة فعمد منذ اليوم الأول لإكمال المشوار.

كانت (المعونة الأمريكية) هي أول الخطوات على طريق توثيق الارتباط بالإمبريالية الأمريكية وقد بانت معالم الثراء والنعمة الأمريكية على نواب حزب الأمة منذ الانتخابات التي خاضوها بسيارات أمريكية مكشوفة.. والخطوة الثانية كانت (الأسلحة البريطانية) للجيش السوداني. والثالثة مماحكة مصر في (اتفاقية تقسيم مياه النيل) والرابعة (مشكلة حلايب الحدودية). كلها خيوط جمعها (عبد الله خليل) في قبضته مستنداً إلى أغلبية المائة وثلاثة أصوات في البرلمان.. وبتحليل هذه المسائل مجتمعة يمكننا أن نرى بوضوح مخطط حزب الأمة لترتيب الأوضاع السودانية بشكل مفارق للمد التحرري العربي مع إخضاع الاقتصاد السوداني لهيمنة الاقتصاد الأمريكي.

إذا كانت تركيبة الأنصار قابلة لاستمرار هذه المخططات، فقد ظل السؤال الملح إلى أي مدى يمكن لنواب الختمية أن يدعموا هذه المخططات المتناقضة مع تركيبتهم التاريخية وتوجهاتهم القومية؟ ويظل السؤال الآخر الملح إلى أي مدى يمكن لنواب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي أن يستمروا في الخصام وهم أبناء رحم تاريخي واحد في ظروف يحاول فيها حزب الأمة مصادرة دورهم التاريخي في جدلية التركيب؟ هل تستسلم البلاد للخط اليميني الانعزالي تحت مظلة الإمبريالية القديمة والجديدة؟.

حمل نواب حزب الشعب لديمقراطي معهم هذه التساؤلات الملحة إلى الخرطوم وإلى حلة (خوجلي) بالذات حيث يقيم السيد علي الميرغني.

منذ بداية افتتاح البرلمان الثاني طرحت مجموعة من نواب حزب الشعب الديمقراطي هذه التساؤلات على قيادتها. وقد تكونت بواكير تلك المجموعة من (عمر أبو آمنة ـ أحمد السيد حمد ـ محمد زيادة المحامي ـ أبو القاسم حاج حمد ـ طيفور محمد شريف ـ المجذوب إبراهيم فرح) وينتمي هؤلاء إلى مراكز نفوذ الختمية التقليدية وسط قبائل (البجا) و

(الجعليين) و (الرباطاب). أراد هؤلاء رفض المعونة الأمريكية والأسلحة البريطانية، ونادوا بفض الإئتلاف مع حزب الأمة، وتناولت جريدة «الصراحة» الموالية للشيوعيين تصريحاتهم وأبرزتها في صفحاتها الأولى كمقدمة لتحرك النواب الوطنيين في حزب الشعب.

في مقابل هذه المجموعة نشأ تيار مضاد بقيادة (أبو سن) وهو أحد الزعماء القبليين و (محمد نور الدين) الذي كان موغلاً في ولائه لمصر ثم ارتد عن ذلك ز (خلف الله خالد) أحد الفرسان الثلاثة الذين انشقوا فيما مضى عن أزهري وكونوا حزب الاستقلال الجمهوري.

بقي الشيخ علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي في القمة ممسكاً عن تحديد موقف نهائي. ولي أن أقول حقيقة لوجه التاريخ أتحمل مسؤوليتها الشخصية إلى أن تثبت وثائقياً، أن الشيخ علي عبد الرحمن كان يميل إلى المجموعة الأولى أي المضادة لحزب الأمة والموالية لمصر والمتطلعة للاندماج من جديد مع الوطني الاتحادي. غير أنه كان يضع حساباً لمسألتين.. الأولى مدى قدرته على استخلاص عناصر مهمة من قيادات حزب الشعب ونوابه كانت قد ارتبطت فعلياً لا بحزب الأمة ولكن بمن هم وراء حزب الأمة. فما الفائدة في فض الائتلاف إذا أتبعه إنقسام داخلي نتيجة له... والثانية أن الشيخ علي عبد الرحمن لم يكن سيد الموقف في حزب الشعب نفسه، فالقرار النهائي كان بيد السيد (علي الميرغني). وقد كان محمد نور الدين وأبو سن وتلك المجموعة أقرب إلى التأثير على السيد الميرغني من غيرهم. فطيفور محمد شريف ليس من النوع الذي يمكن أن يصل بسرعة إلى الصفوف العليا ضمن تركيبة طائفية، وإن كانت دائرته الانتخابية من مناطق الختمية مائة بالمائة. أما المجذوب إبراهيم فرح فقد كان زعيماً قبلياً متعالياً ومعتداً بشخصيته تتجسد فيه قيم أولئك الجعليين الذين أحرقوا (إسماعيل باشا) لمجرد أنه قذف أحد

زعمائهم بغليونه. أما (أحمد السيد حمد) و (محمد زيادة) فهما ثنائي مثقف غير قادر على التحرك في الصفوف الطائفية. فإذا انتهينا إلى (أبو القاسم حاج حمد) فقد كان رغماً عن كراهته الذاتية والموضوعية العميقة لحزب الأمة والبريطانيين، وولائه لجمال عبد الناصر إلاّ أنه كان متردداً بين ما يتمثله من (حكمة) في قرارات السيد الكبير وما يلمسه من (عدم حكمة) في التحالف مع الأنصار.. وقد تعرض هؤلاء جميعاً لخطابات تهديد بالقتل أرسلت إليهم بالبريد إذا لم يوافقوا في البرلمان على مشروع المعونة الأمريكية وهدية الأسلحة البريطانية.

وكان موقف السيد علي الميرغني غامضاً كالعادة.. وبدأ السيد محمد عثمان الميرغني يترأس اجتماعات نواب الختمية، على صغر سنه وقلة تجربته، فقد اتبع السيد علي الميرغني طريقة في تنشئة أبنائه خلافاً لطريقة السيد عبد الرحمن المهدي، فالأخير كان يقذف بأبنائه إلى المجتمع بشكل مباشر حيث اكتسبوا قيم وتقاليد البيئة الاجتماعية وتجربتها أما الأول ـ أي السيد علي الميرغني ـ فقد أبقاهم في برج عاجي جعلهم غرباء حتى عن المجتمع الذي يعيشون فيه.. ولا يخاطبونه إلاّ من وراء سياج من (الخلفاء) أو ملازمي قيادة الطائفة.

كان الوضع في الحزب على غاية من التعقيد، غير أن ذلك لم يمنع المجموعة الوطنية داخل حزب الشعب من توسيع دائرة إتصالاتها بالنواب الآخرين، وقد ساعدها على ذلك تطرف حزب الأمة في خطه (اليميني الانعزالي). كانت الاجتماعات تتم بمعزل عن قيادة الطائفة والحزب، وقد لعب فيها (أحمد السيد حمد) دوراً قيادياً فعالاً (وقد كنت أشاهد الدائرة تتسع يوماً بعد يوم حيث كان منزلنا في أم درمان مقراً رئيسياً لتحركات تلك المجموعة).

وكما كان الوضع معقداً في حزب الشعب حيث لرئيس الحزب حساباته وللقوى الوطنية حساباتها ولقوى التحالف مع حزب الأمة حساباتها، كان الوضع كذلك أكثر تعقيداً على مستوى الوطني الاتحادي. فكثير من

النواب وفي مقدمتهم (محمد أحمد النيل) نائب بورتسودان، لم يكونوا على وعي تام بمخططات قيادتهم، التي بدا أنها تريد أن تمارس في موقفها، من حزب الشعب المتورط في التحالف مع حزب الأمة، ما مارسه الشيوعيون من قبل ضد الوطني الاتحادي، أي تفريغه من جماهيريته عبر استغلال التناقض بين تكوين القواعد المعادي لحزب الأمة ورضوخ (قيادة الحزب) لمخططات (حزب الأمة).

في تلك الفترة شددت قوى الوطني الاتحادي وبعض قيادات حزب الأحرار الجنوبي والجبهة المعادية للاستعمار على ضرورة التنسيق ضد حزب الأمة، وعقدت لهذه الغاية اجتماعاً في ١٩٥٨/٦/٣٠. وآزر كل المحامين السودانيين في العاصمة وعددهم (٤١) تلك الخطوة بإصدارهم لبيان في ١/ ١٩٥٨/٧ شجبوا فيه المعونة الأمريكية ومحاولات حزب الأمة السير بالبلاد نحو الغرب.

هنا تحركت قوى حزب الشعب فرفضت قبول المعونة الأمريكية وطالبت بوضع حد للتحالف، فما كان من السيد علي الميرغني، وقد أبصر نتيجة تمسكه بخط مخالف لتكوين قاعدته، إلا أن خرج من عزلته وتدخل شخصياً هذه المرة لإقناع نوابه بقبول المعونة الأمريكية. وكان الموقف قاسياً. وقد تساءل بعضهم وقتها عما إذا كانت رغبة السيد تقترن بحكمته المعهودة أم بتقدم العمر![1] وكانت النتيجة إيجاد (تسوية) يقبل بموجبها المعارضون للمعونة الموافقة عليها على أن (تعدل) بنودها بحذف تلك التي تمس بحق البلاد في مراقبة نشاط الخبراء، وعلاقة بنود المعونة الأمريكية المالية إلى ما يتوجب على خزينة السودان تحمله. وقد بدا ذلك التعديل وكأنه يتحول بقبول المعونة من حكم (الحرام) إلى حكم (الكراهية)، فوافق عليها في جلسة ١٩٥٨/٧/٣ طرف من قادة ذلك الجناح الوطني هو

---

(١) أشير هنا إلى موقف النائب البرلماني (عمر أبو آمنة).

(المجذوب إبراهيم فرح - طيفور محمد شريف - أبو القاسم حاج حمد) وصوت ضدها (عمر أبو آمنة) في حين امتنع عن التصويت كل من (أحمد السيد حمد - محمد زيادة المحامي).

بدا ظاهر الأمر وكأن مجموعة حزب الشعب الوطنية قد تمزقت ما بين ممتنع عن التصويت ومضاد وقابل بعد تعديل. غير أن وزير الخارجية (محمد أحمد محجوب) سرعان ما أوضح أن تلك (التعديلات) ليست سوى (تفسيرات) ستتضمنها خطابات متبادلة بين الحكومتين السودانية والأمريكية.

بعد ثلاثة أشهر فقط من القبول بالمعونة الأمريكية أعلنت الخارجية البريطانية في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٨ عن تزويدها السودان بالمعدات والتجهيزات العسكرية البريطانية، كما أعلنت أنها تتولى تدريب عدد من الطيارين السودانيين.

ثم توجه عبد الله خليل وميرغني حمزة (وزير الري) في بداية نوفمبر (تشرين ثاني) إلى القاهرة لبحث مشكلة تقسيم مياه النيل بين البلدين، وقد صاحبتهما ضجة صحفية دعائية في محاولة لتعميدهم كأبطال للحق السوداني!.

إرهاصات الثورة القومية وجزع حزب الأمة:

وتحولت الحكومة إلى معاركها مع العمال وكل الفئات المطلبية.. ولكن قد حاربتها الطبيعة قبل أن تحاربها القوة الوطنية، فقد جاء انتاج القطن لعام ١٩٥٨ مهدداً بكارثة محققة الأمر الذي أدى إلى هبوط رصيد الاحتياط من العملات الصعبة. وشدد الوطني الاتحادي حملاته على النظام. ووقف أزهري ليعلن أن عبد الله خليل ليس سوى نسخة مصغرة (لنوري السعيد). وشددت الحركة الديمقراطية نضالاتها بقيادة الشيوعيين.

طرحت الحكومة هذه المرة عدم شرعية الاتحاد العام لنقابات العمال باعتباره غير مسجل لديها، فاعترض الاتحاد على ذلك بعدة عرائض قدمها في ١٩٥٨/٧/٣١ و ١٩٥٨/٨/٣١ ثم دعا لموكب نقابي ضم النقابات المسجلة، الحكومية وغير الحكومية الأعضاء في الاتحاد العام، فارضة

شخصية الاتحاد كممثل شرعي وقانوني لنقابات عمال السودان. وقد سار ذلك الموكب وتقدم بمذكرته في ٢١/ ١٠/١٩٥٨[1]. وقد تضامن مع العمال في ذلك الموكب الجماهيري إتحاد طلبة جامعة الخرطوم بقيادة سكرتيره العام (عبد الماجد بشير الأحمدي). وقد سبق لاتحاد الطلاب أن قاد تظاهرة تأييد للعمال في ١٣/ ١٠/١٩٥٨، الأمر الذي أدى لاعتقال اللجنة التنفيذية للاتحاد. كما خرج طلاب جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم. وطلاب المعهد الفني.

كان يوم ٢١ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٥٨ هو يوم القوى الديمقراطية بلا منازع في السودان، وقد عبرت عن نفسها بتوجهات قومية هذه المرة انطلاقاً من معركة السويس ومتغيرات الخطاب المصري بشأن السودان. حيث نفذت تلك القوى إضراباً عاماً إشتركت فيه جميع النقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد وعددها (٤٢) نقابة تمثل (٩٨٪) من عمال السودان، ولم تشترك أربع نقابات فقط. وتضامن المزارعون وصغار التجار[2]. وبدا واضحاً أن الحكومة قد فقدت السيطرة على الشارع وعلى مؤسسات الانتاج والنقل التي شلها الإضراب العام تماماً.

لقد قالت القوى الديمقراطية كلمتها، وقالتها بثقة وقوة وتضامن منقطع النظير، وبقي على المعركة أن تتحول إلى صفوف الحلف الحاكم. قد ألقي القفاز وبشكل نهائي أمام حزب الشعب الديمقراطي في امتحان أخير لوطنية نوابه مهما كانت مبررات الخصام، فإما أن يرتدوا إلى جذر تكوينهم التاريخي المتوسطي وإما أن يمضوا نهائياً مع حزب الأمة الانعزالي.

بادر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بعقد مؤتمر شعبي في ٢٩/ ١٠/

(١) نص مذكرة العمال للحكومة ـ توقيع (محمد السيد سلام) رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان ـ جريدة الرأي العام ـ العدد (٤٠٦٤) ـ تاريخ ٢٣/ ١٠/١٩٥٨ ـ اليسار السوداني ـ ص (٣٣٦).

(٢) اليسار السوداني ـ ص (٣٣٦).

١٩٥٨ «أدان فيه الحكومة وأقر العمل على الخلاص منها واستبدالها بعناصر وطنية نظيفة، وناشد المؤتمر الشعبي النواب لتحقيق ذلك الهدف وكذلك إلغاء اتفاقية المعونة الأمريكية وكل المواد المقيدة للحريات والعمل على وضع دستور وطني ديمقراطي والتزام الحياد الإيجابي حقيقة لا كذباً وعدم الإرتماء في أحضان الغرب والوقوف مع الدول العربية المتحررة وتحسين العلاقات مع مصر فوراً»[1]. وقد ردد المتحدث باسم الطلاب القول بأنه «لا يستبعد أن تغزونا أمريكا بجيوشها بعد أن غزتنا بمعوناتها..».

في الوقت نفسه أعلن اتحاد نقابات عمال السودان الإضراب لمدة ثلاثة أيام ابتداء من ١٩٥٨/١٠/٢٦ ثم تكونت الجبهة الوطنية إثر مبادرات الدعوة لها في المؤتمر الشعبي الذي عقده اتحاد طلاب الجامعة، فانتظمت الوطني الاتحادي وبعض الأحزاب الجنوبية والجبهة المعادية للاستعمار واتحاد العمال واتحاد طلاب الجامعة. وأصدرت بيانها الأول في ١١/٤/ ١٩٥٨ وأشارت إلى أن جماهير «حزب الشعب الديمقراطي ولجانه الفرعية تشاركنا أهدافنا وتدين هذه الحكومة التي يشترك فيها حزب الشعب نفسه. فنحن إذ نرحب بجماهير حزب الشعب الديمقراطي بين صفوفنا إنما نرحب بجماهير عُرفت بتاريخها الوطني ووعيها ووقوفها دائماً في جانب مصلحة البلاد»[2] ثم أهاب البيان بجماهير الشعب للالتفاف حول (الجبهة الوطنية) والإلتزام بميثاقها الوطني الذي صُمم على ضوء البنود التي طرحها طلاب جامعة الخرطوم ودعا إلى إسقاط الحكومة.

وأخيراً تحرك حزب الشعب الديمقراطي أو تحركت قيادتا الحزبين من بعد أن هدد النواب في كلا الحزبين بعزل القيادات ودمج الحزبين تحت قيادة موحدة جديدة. ووضح لعبد الله خليل أنه الطوفان، بعد أن اتجهت القوى

---

(١) جريدة «الأيام» العدد (١٥٢٨) ـ تاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٨ ـ اليسار السوداني ـ ص (٣٤٢).
(٢) جريدة «الرأي العام» ـ العدد (٤٠٧٥) ـ تاريخ ١٩٥٨/١١/٤ ـ اليسار السوداني ـ ص (٣٤٤).

الوطنية الديمقراطية لتحقيق وحدتها. . لجأ عبد الله خليل إلى فرض الأحكام العرفية لقمع كل التحركات المضادة، ثم لجأ إلى تطويق المعارضة البرلمانية التي توحد فيها نواب الشعب الديمقراطي مع نواب الوطني الاتحادي ومع بعض الجنوبيين فعمد إلى تأجيل موعد إنعقاد البرلمان إلى ١٧/١١/١٩٥٨، متذرعاً بتقديم أربعة من الوزراء لاستقالاتهم الأمر الذي يقتضي تعديلاً وزارياً. وقد تمت الاستقالات في الحقيقة بالاتفاق معه. أما المستقيلون فهم (عبد الرحمن علي طه ـ عبد الله عبد الرحمن نقد الله ـ محمد أحمد محجوب ـ أمين التوم [وكل هؤلاء حزب أمة] وفرديناند دينج ومحمد نور الدين).

كان لقرار تأجيل البرلمان أثره الحاسم في لقاء العناصر النيابية للوطني الاتحادي وحزب الشعب، فتألفت كتلة برلمانية وطنية ديمقراطية وصل مجموعها إلى (١٠٧) نائباً وشعرت قيادات الحزبين بأن الأرض قد مادت من تحت أقدامهم فلا الختمية صبروا على الميرغني ولا الاتحاديون على أزهري.

المعركة خارج الحدود:

تابع عبد الناصر مسيرة وحدة العناصر النيابية بمعزل عن قياداتها، فوجد أن الوقت قد أصبح ملائماً لتدخله الشخصي على مستوى قيادات الحزبين فكانت محادثات القاهرة التي جرت بين زعماء الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي والرئيس جمال عبد الناصر، وكان واضحاً لأولئك الزعماء أن قواعدهم في السودان لم تعد تتقبل صراعاتهم التي مضت إلى أبعد من ضروراتها ومبرراتها.

في المقابل أدركت بريطانيا والولايات المتحدة أن حركة التحرر العربي قد استعادت مركزها في السودان عبر لقاء الحزبين. وأدرك عبد الله خليل أن المتغيرات الجديدة تستدعي مرونة فائقة لحين تطويق الموقف فقام باتصالات مكثفة في ١٤/١١/١٩٥٨ لتكوين حكومة تضم كل الأطراف البرلمانية غير أن الوقت كان قد فات على مثل تلك المحاولات. فأعلن استمرار تأجيل اجتماعات البرلمان إلى ٤/١٢/١٩٥٨.

في الوقت ذاته قررت قوى النواب التي وحدت نفسها في الحزبين، الاجتماع بتاريخ ١٩٥٨/١١/١٧ في ميدان (عبد المنعم) وسط الخرطوم وإعلان إسقاط حكومة عبد الله خليل بحكم الأغلبية وقد طرحت الحجج الدستورية التي تبرر مثل تلك الخطوة. أي اجتماع الأغلبية خارج مبنى البرلمان المغلق.

أدرك حزب الأمة وحلفاؤه في لندن وواشنطن أنهم يخوضون معركة خاسرة في الإطار البرلماني، فرأوا تسليم البلاد إلى كبار ضباط الجيش السوداني. فتم اللقاء الأول بين قادة الجيش [إبراهيم عبود - أحمد عبد الوهاب - عوض عبد الرحمن - حسن بشير] وقادة حزب الأمة [الصديق المهدي - عبد الله خليل - زين العابدين صالح] في منزل الصديق المهدي قبل شهرين من الإنقلاب، حيث عرض الصديق المهدي على قادة الجيش (المشاركة) في الحكم بتولي وزارة الدفاع بسبب تدهور الحالة الأمنية في البلاد. ثم أعقب ذلك لقاء بين إبراهيم عبود وعبد الله خليل في ١٩٥٨/١١/٧ لتهيئة الجيش لاستلام السلطة، وقد جاء عبد الله خليل بنفسه إلى رئاسة القوات المسلحة في يوم ١٩٥٨/١١/١٤ ليطمئن على الموقف. فقال له عبود «كل حاجة تقريباً إنتهت وحاتتم قبل انعقاد البرلمان، فقال لي.. ربنا يوفقكم»(١).

عبود حلقة في سلسلة:

لم يكن إنقلاب إبراهيم عبود في ١٩٥٨/١١/١٧ إلاّ حلقة ضمن سلسلة من الإنقلابات التي استبدلت بموجبها أمريكا أنظمة تقليدية موالية وعاجزة أمام المد الشعبي، بأنظمة عسكرية حديدية موالية. وقد تنبه الشيوعيون السودانيون منذ مطلع شهر نوفمبر إلى ما يحاك في الظلام فأصدروا بياناً بعنوان «إفتحوا عيونكم جيداً.. الأمريكان يستعدون لتدبير

---

(١) التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٩٥٨/١١/١٧ - ملفات وزارة العدل - ص (٢٦ - ٢٨ - ٢٩) - اليسار السوداني - ص (٣٥٦).

الإنقلاب المقبل في السودان» وقد تميز ذلك البيان بعمق التحليل والرؤى الإستباقية للأحداث. ولقيمة ذلك البيان أورد هنا نصه كاملاً:

«وفي الأشهر القليلة الماضية وقعت ثلاثة انقلابات واحد في بورما وآخر في سيلان وثالث في باكستان وجميع هذه الإنقلابات تتميز بطابع اختلف عن طابع الإنقلابات العسكرية التي اعتدنا عليها وعرفناها.

«لقد اعتدنا أن نسمع ونقرأ عن انقلابات رجعية يدبرها الاستعمار الأمريكي ضد حكومة وطنية وقعت هذه الإنقلابات في جواتيمالا والأرجنتين وعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية كما وقعت في إيران ضد حكومة مصدق وجرت محاولات في سوريا كما اعتدنا أيضاً أن نسمع ونقرأ عن انقلابات عسكرية من نوع آخر تقوم بها جيوش متشبعة بالروح الوطنية ضد نظم الحكم الموالية للاستعمار حدثت هذه الإنقلابات في سوريا ومصر والعراق ولكن الإنقلابات التي وقعت أخيراً في سيام والباكستان وبورما دبرتها أمريكا ضد حكومات رجعية موالية لها وهذا هو وجه الاختلاف. رأت أمريكا أن الحكومات في سيام وبورما والباكستان أصبحت ضعيفة أمام هجوم القوات الوطنية عليها ولم يعد في إمكانها أن تنفذ السياسة الاستعمارية المرسومة فسارعت أمريكا ووجهت ضربات قاصمة لهذه الحكومات وأسقطتها قبل أن يسقطها الشعب وجاءت بعناصر أقوى وأقدر على تنفيذ سياستها وسلمتها أزمة الحكم عن طريق الإنقلابات العسكرية.

«هذه الظاهرة الجديدة وهذا الأسلوب الذي تلجأ إليه أمريكا دليل قوي على أن الحكومات الرجعية ومن خلفها الاستعمار لم تعد تقوى على احتمال أي قدر من الحكم الديمقراطي حتى ولو كان هذا القدر مليئاً بالعيوب كما كان الوضع في الباكستان قبل الانقلاب وحتى ولو كان للحكومات الرجعية أغلبية برلمانية كما هو الحال في السودان. وهذه الظاهرة دليل أيضاً على أن وعي الشعوب قد تقدم بدوره وأصبح من المستحيل معه أن تحكم الرجعية عن طريق النظم الديمقراطية ولذلك نقرأ

في صحف حزب الأمة صاحب الأغلبية المسيطرة على الحكومة دعوة لاستعمال العنف ومحاولة لفرض قانون الطوارىء ويكتب كتاب حزب الأمة يطالبونه بفرض الدكتاتورية لتقوى الديمقراطية عليه.

سيذهبون أكثر من ذلك:

«ولن يقف حزب الأمة عند هذا الحد ولن يقف الاستعمار الأمريكي أيضاً ففي السودان اليوم وضع يشبه إلى حد كبير الوضع الذي ساد في باكستان وبورما وسيام قبل الإنقلاب الأخير.

«فالاستعمار الأمريكي يسعى جاهداً ليغلغل نفوذه في السودان وهو يعتمد إلى حد كبير على حزب الأمة الصديق لفتح الطريق أمامه ولكن كل الحوادث أثبتت أن حزب الأمة أضعف من أن يحتمل مقاومة الشعب، اتضح ذلك يوم جاء نيكسون ليزور السودان واتضح ذلك يوم وُقعت اتفاقية المعونة ويتضح ذلك أيضاً من الاضطراب الشديد الذي أصاب هذا الحزب في الأيام الأخيرة وبعد أن ركزت القوات الوطنية عليه هجمات منظمة لفضح تعاونه وارتباطه مع سياسة الاستعمار الأمريكي.

سقوط الحكم محتم:

«ولم يعد خافياً الآن أن النتيجة الحتمية للحملة العنيفة الموجهة ضد الحكومة ستكون سقوط هذه الحكومة وبالرغم من المحاولات التي يبذلها أصدقاء الحكومة الذين يريدون إنقاذ ما يمكن إنقاذه فإنه من غير المنتظر أن تتكون حكومة أخرى من ائتلاف حزب الأمة والشعب الديمقراطي بعد تغيير بعض الوجوه وأغلب الظن أن القوات الوطنية ستنجح في الحيلولة دون تمكين حزب الأمة من الرجوع إلى الحكم مرة أخرى. الاستعمار الأمريكي يدرك هذه الحقائق كما ندركها نحن وهو يرى الآن وفي هذه الأيام آماله العريضة التي علقها على حكم حزب الأمة تنهار وتتفتت. هل سيقف الاستعمار الأمريكي مكتوف اليدين ويترك حزب الأمة يواجه مصيره المحتوم ويترك كذلك انتفاضة الشعب تصل إلى نهايتها الطبيعية؟ نحن نعرف أن

الاستعمار لا يستطيع أن يسكت وقد حاول بالفعل أن يدفع هذه الحكومة لاتخاذ خطوات رجعية ضد الحريات ولكنها فشلت في ذلك ومن المحاولات التي بذلها الاستعمار الأمريكي أيضاً استفزاز السفير الأمريكي لموكب العمال وتعريض نفسه للموت على يد الجماهير الغاضبة لتتخذ أمريكا حجة من موته للتدخل في شؤوننا الداخلية ولتجد الحكومة عذراً كافياً لكبت الحريات وإذا فشلت أمريكا في هذه المحاولة فهذا لا يعني أنها ستتخلى عن محاولات أخرى قد تصل إلى حد إحداث الإنقلاب.

«مرة أخرى نؤكد أن في السودان اليوم تحركات وارهاصات كثيرة تشير إلى أن مؤامرة كبيرة تدبر في الخفاء وفشل هذه المؤامرة ونجاحها يتوقف كثيراً على مدى يقظتنا ولكشفها وإحباطها وهي في مكاتب سفارة أمريكا قبل أن تخرج إلى حيز الوجود»[1].

لم يكن الإنقلابيون ليغفروا للشيوعيين هذه الجرأة فكانوا أول الضحايا على طريق الآلام التي استمرت ست سنوات عجاف، فبعد عشرة أيام فقط اعتقلت سلطات الأمن عدداً من قادة الجبهة المعادية للاستعمار وقادة العمال بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٧ ثم أرفقت بحملة أخرى في ١٩٥٨/١٢/١٧ شملت (الشفيع أحمد الشيخ ـ قاسم أمين ـ حسن الطاهر زروق ـ محمد سعيد معروف ـ بابكر محمد علي ـ عز الدين علي عامر ـ عزيز أندراوس ـ الحاج سليمان ـ حنا جورج ـ سمير جرجس ـ عباس محمد الحسن)[2].

وفي الوقت الذي أدان فيه الشيوعيون الإنقلاب عبر بيانهم «١٧ نوفمبر ـ انقلاب رجعي» الصادر عن المكتب السياسي في ١٩٥٨/١١/١٨ أذاع محمد عثمان الميرغني نيابة عن والده السيد علي بياناً في صبيحة يوم الإنقلاب أعلن فيه «تقبله نبأ تسلم الجيش بقيادة ضباطه العاملين زمام

---

(١) جريدة الميدان ـ العدد (٣٨٦) تاريخ ٣/ ١٩٥٨/١١ ـ اليسار السوداني ـ ص (٣٤٩ ـ ٣٥١).

(٢) جريدة الأيام ـ العدد (١٥٥١) ـ تاريخ ١٩٥٨/١١/٢٨، والعدد (١٥٦٨) ـ تاريخ ١٨/ ١٩٥٨/١٢ ـ اليسار السوداني ـ ص (٣٦٠ ـ ٣٦١).

السلطة في بلادنا، وإننا نأمل أن تتضافر الجهود وتخلص النوايا لتحقيق الطمأنينة في النفوس وتوطيد الأمن والاستقرار في ربوع البلاد..»[١]. ولم يكن ذلك الموقف مستغرباً من السيد الميرغني حيث ماثل به موقفه من ثورة ١٩٢٤ الداعية وقتها للوحدة مع مصر وقد أسهبنا في شرح مواقفه خلافاً لما يعتقد اتباعه والسودانيون عنه. فحتى الجمعية التشريعية التي أسسها البريطانيون لم يكن يرفضها بالطريقة التي رفضها بها الخريجون. وقد رأينا أنه كان من أنصار قبول المعونة الأمريكية. غير أن حساباته في كل هذه الأمور كانت تخضع لنهج خاص هو غير نهج قيادة الأنصار. وفي حين تميز بيان الميرغني بالإقتضاب الشديد، فقد صدر بيان آخر عن زعيم الأنصار السيد عبد الرحمن المهدي أذاعه بالنيابة عنه (عبد الرحمن علي طه) وقد تميز بالإسهاب والدعم المطلق لرجال الجيش «ولذلك كلكم تطلعتم جميعاً في الأشهر الأخيرة إلى المنقذ الذي يحمي الاستقلال ويحقق للمواطنين المكاسب المرجوة وها هو اليوم قد أتى الفرج إذ تقدم رجال الجيش السوداني وقبضوا على زمام الأمور بيد الشعب السوداني القوية العاتية التي لن تسمح للتردد ولا الفساد والفوضى بأن تعبث على أرض الوطن بعد اليوم، اليوم قد آن لي ولكم أيها السودانيون جميعاً أن نفرح ونسعد إذ هيأ الله لنا من أبنائنا البررة قادة الجيش وجنوده من يتولى زمام الحكم بحق وحزم ليحقق لهذا الشعب ما كان يصبو إليه وما عجز عنه القادة من السياسيين»[٢].

يبدو أن حزب الأمة والخلفاء العسكريين كان لديهم تفسيرهم الخاص لتحقيق (ما كان يصبو إليه الشعب) إذا كان أول ما فعله مجلس وزراء عبود هو النظر في اتفاقية المعونة الأمريكية وإجازتها في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٨ على أساس أن «المعونة الأمريكية ستساعد على تنفيذ عدد من المشروعات الهامة التي لا يمكن تنفيذها من موارد البلاد نسبة لموقف

---

(١) (صوت السودان) ـ تاريخ ١٩٥٨/١١/٢٠ ـ اليسار السوداني ـ ص (٣٥٧).

(٢) جريدة «النيل» ـ تاريخ ١٩٥٨/١١/٢١ ـ اليسار السوداني ـ ص (٨ ـ ٣٥٩).

البلاد المالي..»[1]. لعل ذلك هو ما كان (يصبو) إليه الشعب في عرف حزب الأمة، فأقر عبود «تعطيل نقابات العمال واتحاداتهم»[2] ودخلت البلاد في ليل مظلم مدلهم.

النهاية المحزنة للمحجوب وأحمد خير:

صمت الجميع ودخل أحمد خير إلى المكتب نفسه الذي خرج منه محمد أحمد محجوب. بدا الأمر كنهاية محزنة للرجلين معاً.. أحمد خير رجل مؤتمر الخريجين، رجل ندوة واد مدني الأدبية.. خصم الطائفية اللدود، الذهن المتقد والبصيرة النافذة.. يصبح في النهاية رجل النظام الذي جاء ليغتال الديمقراطية التي طالما كافح باسمها ومن أجلها. تلك فجيعة حركة المثقفين في أحد أبرز عناصرها.

لعل أحمد خير قد تأثر بمعايشته السلبية لديمقراطية وستمنستر في أسوأ مظاهرها وقد سمعت شهادة لأزهري في نهايات الحكم العسكري في معرض تقييمه لموقف أحمد خير حين سألته عن ذلك فقال لي: «إن أحمد خير رجل لا غبار عليه، وتعاونه مع العساكر سببه خلافاته معنا وليس ميله إليهم...»].

ولا تقل فجيعة المثقفين في (أحمد خير) الذي دخل، عن فجيعتهم في (محمد أحمد محجوب) الذي خرج، المحجوب كاتب النهضة ويراع (الفجر)، الأديب القلق الحائر، نختلف معه في طرحه للذاتية السودانية على نحو إنعزالي وفي طرحه للثقافة السودانية المنفصلة عن الثقافة المصرية، ولكننا نحترم قلقه وابداعه ونقدر دوافعه ونفهم ظرفها التاريخي، ومع ذلك أيضاً نحترم صلابته. حين وقف يوماً هو وزميله (عبد الحليم محمد) يرفضان دراهم السيد عبد الرحمن المهدي بعد أن أعيت مجلة (الفجر) نفقة

---

(١) الأيام - العدد (١٥٥٣) - تاريخ ١٩٥٨/١٢/١ - اليسار السوداني - ص (٣٦١).
(٢) الأيام - العدد (١٥٥٦) - تاريخ ١٩٥٨/١٢/٤ - اليسار السوداني - ص (٣٦١).

الحياة، فضّلا الموت وقوفاً على التعاون مع الطائفية على أمل الاستمرار في المعركة ضدها، وإذ بهما.. كلاهما.. في حزب الأمة.

أحمد خير ومحمد أحمد محجوب يعبران عن مكامن قوة فردية جامحة، طاقة غير محدودة، يشتركان في حدة المزاج وحماسة التعبيرات واتساع الأفق وحداثة الثقافة.. تدفع بهما كل هذه العناصر.. المتمازجة التكوين إلى عقدة التفرد المشبعة بذاتية إرادية تتجاوز أحياناً كل ممكنات التعايش والوئام مع شروط الواقع أو المجتمع. إنها المشكلة الدائمة، حين يتميز الإنسان بالعطاء أكثر من غيره، فحتى إذا ما نال الغير أكثر مما أعطى، إرتد التميز على صاحبه سلباً، عوضاً عن احتفاظ هذا الشخص المتميز بتوازنه مع خصوصيته، فلا يقابلها بتوازنات الآخرين مع الواقع، فيبقى هكذا مبدئياً مثالياً مستعداً للخسارة لأنه لم يكن، ولا يجب أن يتوقع توازن الواقع معه.



باتجاه ثورة أكتوبر ١٩٦٤

رأينا كيف وصل جيل الحركة الوطنية إلى إعلان يوم الاستقلال في الأول من يناير (كانون ثاني) ١٩٥٦، (مُنهكاً) بعد أن حمل على كاهله مسيرة نصف قرن من الزمان. فلدى إعلانهم الاستقلال لم يكونوا قد توجوا نضالهم فقط بل (جيلهم) أيضاً. وبالرغم من أني لا أميل إلى تفسير التاريخ بمنطق (تتابع) الأجيال إلاّ أن هذه الموضوعة قد تفرض نفسها بوضوح في تحليل مسار الحركة السياسية السودانية. وأولى الظواهر المنعكسة عن تقدير هذه النظرة (الجيلية) تراكم الرواسب التي كيّفت عقلية ذلك الجيل بحيث أبقته أسير نزعاتها وميراثها، الأمر الذي حد من استجابته لواقع المتغيرات وتعامله معها. فجمود الختمية في تحركهم باتجاه الوطني الاتحادي وعناد قيادة الوطني الاتحادي في تعاملها مع الختمية وضيقها عن الانفتاح على الشيوعيين ومكابرة الشيوعيين عن التحالف مع الوطني الاتحادي.. كلها أمور لا نجد لها تفسيراً في واقع مرحلة ما بعد البرلمان الوطني الأول.. خصوصاً وأن هذه القوى مجتمعة كانت تعبر في تركيبها التاريخي ـ الاجتماعي عن شخصية القوى الوطنية الديمقراطية في مجتمع مستعمر ـ غير ديمقراطي ـ متخلف ـ متعدد النزوعات.

إن الأمر الذي حال بين لقاء هذه القوى يجب البحث عنه بوضوح في ميراثها وتاريخيتها، فالسيد علي الميرغني في نظرته للوطني الاتحادي، كان يتمثل حركة المثقفين التي حاولت منذ فترات ١٩٢٤ و ١٩٣٤ و ١٩٤٤ وهي على التوالي فترات اللواء الأبيض ـ (النهضة ـ الفجر) ـ (مؤتمر الخريجين).. حاولت التميز عن الزعامة الطائفية وسلبها دورها في قيادة البلاد. فالشعار الشهير الذي طرحته قيادة الوطني الاتحادي بوجه قيادة الختمية (مصرع القداسة على أعتاب السياسة) لم يكن يعبر في الحقيقة إلاّ

عن كل مقالات (الفجر) وعن تلك المواقف الصلبة ضد الطائفية التي تمسك بها الرواد الأوائل لحركة الخريجين. فالمسألة لم تكن مجرد خطأ من (أزهري) ليتراجع عنه فيرضى عنه السيد الميرغني، إنها لحظة الحساب التي حانت بعد فترة طويلة مرتقبة وكان على حركة المثقفين أن تدفع الثمن في شكل (الوطني الاتحادي). ذلك علماً بأن الوطني الاتحادي [لم يكن قد توصل إلى تجسيد تطلعات حركة المثقفين السودانيين التي بدأت ديمقراطية وصلبة إلى حد كبير]. فالوطني الاتحادي قد مارس التعامل مع الطائفية وانفصم في وقت مبكر عن مواصلة دور المثقف في تجذير الفكر ومعاناته باندماجه المطلق في العمل السياسي، ثم إنه لم يواصل دور المثقف في تلاحمه مع القوى الاجتماعية الحديثة من عمال وفلاحين وطلاب إذ بقي أسير ذلك الاتساع الجماهيري الطائفي الذي اعتبره أداته لتحقيق الاستقلال فالوطني الاتحادي بركونه للطائفية قد أفقد حركة المثقفين تواصلها الفكري وتواصلها الشعبي المستقل. فاتجهت الحركة النقابية إلى الشيوعيين بحثاً عن النظرية وعن القيادة، في حين اتجه الفكر إلى الإنزواء بعد أن استبدل بخطابات الليالي السياسية ومقالات الحماسة الوطنية. وهكذا وجد الوطني الاتحادي نفسه - لدى صراعه مع الطائفية - فاقداً لأصول التجذر الفكري الذي لم يتواصل عنه وبه وفاقداً لامتدادات الحركة النقابية الديمقراطية التي تعتبر سنده الوحيد ضد علاقات التخلف غير الموضوعية، فبماذا يخوض المعركة؟ أبفكر منقطع أم بامتداد غير حليف؟

مع ذلك عاند الوطني الاتحادي الظرف الموضوعي الذي وجد نفسه فيه.. مضى يصارع الطائفية وهو ذاكر لتلك الأيام التي أثبتت فيها حركة الخريجين قدرتها على الموقف المستقل بين الطائفتين (الختمية والأنصار). ظن أزهري أنه يستطيع أن يحجمها في عام ١٩٥٥ كما حجمها مؤتمر الخريجين في ١٩٤٥. غير أن أزهري لم ينتبه إلى الفارق الموضوعي الكائن بين العامين. ففي عام ١٩٤٥ كانت الطائفية هي التي تحبو لتلتقي مع حركة الخريجين أما الآن وقد تيقنت الطائفية من ضعف المثقفين الذين لم يجذّروا

فكرهم ولم يقووا تحالفاتهم نتيجة لاحتوائها هي لهم، فقد جاءت ضربة لقاء السيدين، وآن الأوان لدفع الحساب. فالذي جمع بين السيدين (علي الميرغني) و (عبد الرحمن المهدي) كان ميراثاً مشتركاً ضد حركة المثقفين، في حين أن الوطني الاتحادي الذي حوكم في شخصه (عرفات محمد عبد الله) و (معاوية محمد نور) و (أحمد خير) و (محمد أحمد محجوب) لم يكن يجسد أياً منهم فقد انقطع تواصله عنهم وعن أفكارهم، وتحول إلى حزب سياسي انتخابي تحكمه قلة أولجاركية وقبضة فردية. بل أن أحمد خير والمحجوب لم يكونا في صفوفه ولا الآخرون كذلك.. فنتيجة لتحالفاته مع الطائفية تعالى (أحمد خير) على الحزب الوطني الاتحادي ونتيجة لاختيار الوطني الاتحادي طائفة الختمية وليس الأنصار ارتد محمد أحمد محجوب لأصوله الذاتية في حزب الأمة. كان صدر (عرفات محمد عبد الله) هو الذي يتسع لهذا الدور وليس صدر (أزهري). فالأول كان مثقفاً عصرياً منفتحاً على اختيارات المثقفين المتعددة في ظل استقلاليتهم الفكرية أما الثاني ـ أي أزهري ـ فقد افتخر مرة بأنه (لا يقرأ)، وقد وضح ذلك في الطريقة التي سار عليها (الأشقاء) منذ تحولهم بحركة الخريجين إلى حركة سياسية مسطحة حاولت إيجاد المركز الثالث البديل بين الطائفتين، دون أن توفر مقوماته الفكرية والشعبية النقابية فانقطعت عن الجذرين وهوت دونهما.

نظر أزهري بميراث الخريجين إلى الختمية محاولاً الانفراد بالزعامة (السياسية)، ونظر الختمية والأنصار إلى ميراثهم مع حركة المثقفين فحاكموا الوطني الاتحادي من خلالها، في وقت لم يكن يملك الوطني الاتحادي من تلك المرحلة غير اسمها.

أما الشيوعيون فقد انتبهوا أيضاً إلى ميراث الفراغ الذي خلفه الوطني الاتحادي في صفوف القوى النقابية، فحتى إذا ما تمكنوا من سد ذلك الفراغ، استعصى عليهم أن يذبحوا إنجازهم المستقل في الصف النقابي

وباسم ضرورات المرحلة الوطنية الديمقراطية لمصلحة الحزب الوطني الاتحادي، وهو يخوض معركته ضد الطائفية، وبمعنى آخر حين أراد الوطني الاتحادي سحب ذلك الرصيد الاجتماعي، وجد أنه قد تحول إلى أرصدة الحزب الشوعي، فلم يعترف (بالأمر الواقع) الذي تسبب هو فيه تاريخياً حين استعاض بجماهيرية الطائفية المتسعة والجاهزة عن تلك الجماهيرية النقابية التي توجب عليه أن يسهم في إعدادها وتكوينها.

بذلك انقسمت قوى المرحلة الوطنية الديمقراطية على نفسها، ولم يعد بالإمكان أن تنظر في الخمسينات بغير منظور الأربعينات الممتد بدوره عن تجارب سابقة.

استمع الجيل اللاحق ـ ذلك الذي نشأ في ظل كل هؤلاء ـ إلى بيان رجل عجوز آخر أكل عليه الدهر هو إبراهيم عبود بأسى وقلق على مصيره في ١٩٥٨/١١/١٧. كيف ينتقل الأمر من شيخ هو (عبد الله خليل) تمتد ذكرياته الحية إلى عام ١٩٢٤ حيث كان (ضابطاً)، إلى شيخ آخر هو (عبود)؟ وكيف يكون التأييد والتحفظ والمعارضة في مواقف شيوخ آخرين، تأييد السيد عبد الرحمن المهدي وتحفظ السيد علي الميرغني النسبي ومعارضة السيد إسماعيل الأزهري، كل سجلاتهم وذكرياتهم الحية ترجع إلى مطلع هذا القرن؟ أما الحزب الشيوعي ـ الحديث النشأة ـ فلم يكن يملك من هذه الحداثة سوى سجلها الزمني لا أفقها التاريخي والمعرفي، فقد وقف جامداً لدى العقلية الستالينية في تطويعها للماركسية إلى مستوى الممارسة السياسية البراجماتية لا الارتفاع بها إلى مستوى المنظور الجدلي الفلسفي وإلى تفاعلات الحياة الكلية وتطورها، بما يفترض إبداع المنظّر لا مجرد الاقتباس والسحب التعميمي على نحو ما رأينا في مسألة القوميات مثلاً.

إن ما فعله الحزب الشيوعي السوداني بالماركسية لا يقل عن ما فعله الحزب الوطني الاتحادي بموروث حركة المثقفين السودانيين، فكلاهما بدا كصورة مزيفة عن الأصل.. وكلاهما أخضع اتساع الأصل لضيق الممارسة

السياسية النفعية على نحو فردي وانتهازي. تماماً كما تحول الحزب الوطني الاتحادي إلى حزب سياسي انتخابي بقبضة فردية أولجاركية كذلك تحول الحزب الشيوعي السوداني إلى حزب سياسي نقابي تمثيلي وانتخابي أيضاً. وقد ساعد على ذلك التحول أن الحركة الشيوعية - وقد وجدت الحركة النقابية تعيش في فراغ - فإنها لم تعاني كثيراً في سبيل استخلاصها من آخرين وما يستتبع ذلك من جهد فكري وتعبوي، وتربية كادر قيادي متمرس وعياً وحركة. لقد وجد الشيوعيون أنفسهم (قيادات) لهذه النقابات ومنذ أول يوم دون أن يعانوا مهمة الصعود إلى الأعلى من الأسفل ولنا أن نتساءل كم كان عدد الشيوعيين في نقابة عمال السكك الحديدية حين أصبح الشفيع أحمد الشيخ سكرتيراً لتلك النقابة في عام ١٩٥١؟وكم كان عدد الشيوعيين في القاعدة النقابية لاتحاد عام نقابات عمال السودان حين كان (محمد السيد سلام) رئيساً له والشفيع سكرتيراً له؟

لقد صعد الشيوعيون كقادة ومنذ أول يوم نتيجة الفراغ الذي أحدثته قوى المثقفين - بعد سيطرة الأشقاء - على مستوى الحركة النقابية. والقائد الذي لا يصل عبر معاناة فكرية وسياسية إلى مركز القيادة لا يمكنه أن يكتشف أهمية ذلك وقد تحقق له موقع القيادة فعلاً. وعلى هذا يمكن القول أن تنظيم الحزب الشيوعي في مرحلة (حستو) في الأربعينات أو منتصفها بالتحديد كان بأكمله (قيادات) لمنظمات نقابية وشعبية شتى. فهم في داخل تنظيمهم (قاعدة من القيادات)، تشغلهم مهمات الاستقطاب اليومي لقواعدهم خارج التنظيم بأكثر مما تشغلهم قضايا التطوير الماركسي - اللينيني للتنظيم والفكر. لذلك يأتي الحزب الشيوعي السوداني في الترتيب (الأخير) بالنسبة للأحزاب الشيوعية العربية في قائمة الإنجاز الفكري والإعداد الحزبي، في وقت يأتي فيه ترتيبه (الأول) في قائمة النفوذ الجماهيري والضحية في هذا التناقض هما الفكر الماركسي والكادر الحزبي في الوقت نفسه. . فالفكر الماركسي لم يجد إحالة موضوعية إلى الواقع السوداني، كما أن الكادر الحزبي لم يتأهل فكرياً وتنظيمياً بل بقي أسير العموميات في

(ثقافة) ماركسية دون مستوى الإعدادية.. عاش.. يسقط.. طبقة.. تنظيم.. حقوق.. إضراب.. أممية.. تحرر.. تحالف.. مرحلة.. رجعية.. إمبريالية.. تقرير مصير.. تعدد قوميات..

مثل هذا الحزب لم يكن ليعط الكثير لا لنفسه ولا لغيره وقد حد من تطوره الفكري والتنظيمي عدم وجود منافس يساري في الساحة. وحتى حين وجود ذلك المنافس اليساري نجد أن العلاقة به كانت ديماغوجية وسياسية نفعية بأكثر مما كانت معالجة لظاهرة أخرى في مجرى التطور التاريخي لقوى السودان المختلفة.

لقد سيطرت هذه العوامل على الحزب الشيوعي السوداني فحولته إلى حزب (يساري تقدمي) ولكن ليس إلى حزب (ماركسي - لينيني)، يستعين بالتنظير الماركسي في الحدود الذي يخدم فيه هذا التنظير برامجه الذاتية الخاصة بالانتشار الشعبي وإحداث الشروخ [غير التاريخية] مع الآخرين، مستسلماً بنفعية تامة لتلك الفراغات التي تركها غيره، متحولاً إلى حركة شعبية ومطالباً بالاشتراك في الحكم وتحت شعار (المرحلة الوطنية الديمقراطية) جنباً إلى جنب مع اليمين في حكومة (قومية). فكانت النتيجة أنه أزّم علاقة الوسط الاتحادي بالقوى الديمقراطية ظناً منه بأن ذلك يمكن أن يعود عليه باحتلال مركز جماهيري موسع. غير أن ضرورات المرحلة - التي لم يُستجب لها - لا تلبث أن تنتقم وقد دفع الحزب الشيوعي السوداني (كل الثمن) ودفعة واحدة وبشكل مؤلم فيما بعد، أي عام ١٩٧١.

جيل ما بعد الاستقلال:

التفت جيل ما بعد الاستقلال وقد وجد نفسه منقطع الجذور عن أي تواصل بماضيه أو اتصال بكوامن الدفع التاريخي في ذلك الماضي، فقد امتدت سيطرة الجيل القديم إلى أبعد مما ينبغي لها (نظرياً) في حين أن امتدادها كان له ما يبرره على المستوى الموضوعي والتاريخي. ومبرر الاستمرار التاريخي هنا يرجع إلى تكتيك الطائفية المتقدم على تكتيك

الوسط واليسار، فانقسام اليسار والوسط هو الذي مكن الطائفية من الاتحاد وضرب المرحلة الوطنية الديمقراطية وليس العكس. فلو كان ثمة ائتلاف أو اتحاد بين الوسط الاتحادي واليسار لتراجع السيد علي الميرغني مائة خطوة قبل أن يقدم خطوة واحدة على اللقاء مع السيد عبد الرحمن المهدي غير أن تعامل الشيوعيين من خلف المقاعد النقابية التي لم تكن شيوعية، وباسم المطالب لا باسم الماركسية، مع الحزب الوطني الاتحادي في وقت يجيّرون فيه المطلبية النقابية لذاتية حزبية مستترة، جعل الاتحادي يناصبهم العداء السافر، كأن بالوطني الاتحادي يقول لهم اخرجوا إلينا كماركسيين يسهل التعامل معكم، ويسهل التعامل مع النقابات في الوقت نفسه، واتركوا عنكم أسلوب دكتور جيكل ومستر هايد، أو ازدواجية الممارسة. والنتيجة أصبحت صراعاً مستعراً مع جيكل وهايد في الوقت نفسه.

وجد جيكل ما بعد الحركة الوطنية نفسه في هذا المأزق الموضوعي، فاقداً لقدرات التحرك الوطنية الديمقراطية، تتحكم به طائفية متخلفة ووسط تقليدي متأزم ويسار انتهازي سطحي ويجلس على القمة نظام عسكري يجمع ما بين التبلد الذهني والكبرياء التسلطي الأجوف.

ذلك الوضع كان يتناقض تماماً مع منعكسات الثورة العربية والعالمية المحيطة.. فقد شهد الوطن العربي منذ عام ١٩٥٦ صعوداً قوياً لقواه الثورية باتجاه نضال قومي متسع الأهداف.. اتسعت صورة ناصر لتمتد من المحيط إلى الخليج.. وغدت تلك الأعوام أعوام إفريقيا الجديدة. وجه (نكروما) و (لومومبا) و (سيكوتوري) و (كنياتا). وكما شهدت مصر وسورية اتحادهما في ١٩٥٨/٢/١ نهضت إفريقيا على يد كوامي نكروما (غانة) وأحمد سيكوتوري (غينيا) فوقعت في (أكرا) في ١٩٥٨/١١/٢٣ إعلاناً يدعو إلى اتحاد بين غانا وغينيا لدفع عجلة التحرر في القارة وما لبث ذلك الإعلان أن توج بإعلان (كوناكري) في ١٩٥٩/٥/١ داعياً لإنشاء اتحاد من الدول الإفريقية المستقلة.

وتوافق المد الثوري العربي مع المد الثوري الإفريقي فتشابكت أيادي ناصر ونكروما وسيكوتوري في ١٩٦١/١/٧ في الدار البيضاء رمزاً لوحدة الثورتين، وعن ذلك اللقاء انبثق (ميثاق الدار البيضاء) الداعي لانشاء منظمة للدول الإفريقية. ولأول مرة يصل التلاحم بين القوتين الثوريتين في الوطن العربي والإفريقي حداً حاسماً حينما أعلن في القاهرة في ١٩٦٢/٦/١٦ عن اجتماع زعماء كتلة الدار البيضاء واتفاقهم على إنشاء قيادة عسكرية عليا موحدة يكون مقرها في (غانة) وتخضع لاشراف قائد (مصري). واتفقوا على تعزيز توحيد قواهم العسكرية بسوق مشترك يضم قوى التحرر العربي والإفريقي في القارة على أن يبدأ التنفيذ في أول يناير (كانون ثاني) ١٩٦٣.

تعاظم المد على مستوى القارة بشقيها العربي والإفريقي فارتعدت فرائص أولئك الذين جعلوها عربية في الشمال وزنجية في الجنوب.. تلاشى ذلك بلقاء نكروما ـ ناصر. بضربة المعلمين سقطت تصنيفات الاستعمار. حاولوا الالتفات على (ناصر ـ نكروما) باجتماع عقدوه للأنظمة (الإفريقية) الموالية لهم في (لاغوس) بتاريخ ١٩٦٢/١/٣ ضم قادة عشرين دولة إفريقية وقاطعته دول الدار البيضاء ولم تحضره حكومة الجزائر المؤقتة التي لم توجه إليها الدعوة محاباة منهم لفرنسا التي قادت مع بريطانيا والولايات المتحدة خطط التحرك المضاد في القارة. أما حكومة السودان فقد بقيت في ضيق وحرج تتطلع إلى انتصار القوى المضادة لتميل إليها بثقلها.

وأججت أحداث الكونغو الصراع بين قوى الثورة والردة المضادة في إفريقيا، حيث قتل (لومومبا) في ١٩٦١/٢/١٣ فسحبت القوى الثورية الإفريقية قواتها من الكونغو وأدان الاتحاد السوفياتي (همرشولد) بأنه شريك في الجريمة. وامتدت خيوط الاتهام إلى حكومة السودان فاندلعت التظاهرات الطلابية في الخرطوم.

وكما تصاعد الانقسام في القارة متحدداً بشكل لقاء عربي - إفريقي تقدمي ضد كتلة إفريقية موالية للامبريالية [الدار البيضاء ضد منروفيا] كذلك

تحدد الصراع في الوطن العربي محوري [القاهرة - بغداد]، وامتدت القاهرة - ثوريا - إلى سورية في ١/٢/١٩٥٨ وإلى العراق في ١٤/٧/١٩٥٨ حيث سقطت الملكية. وإلى اليمن في ١٩/٩/١٩٦٢ وإلى الجزائر في ٣/٧/١٩٦٢. ثم في ١٧/٤/١٩٦٣ وقعت مصر والعراق وسورية اتفاقاً لانشاء دولة الوحدة الثلاثية، ظلت عروش الملكيات تتساقط ودائرة الجمهوريات تتسع، وبدا وقتها أن العالم بأسره مقبل على مرحلة تغيرات جذرية. وكادوا أن ينسوا مصطلحات ما بعد الحرب العالمية الثانية ليعيشوا مصطلحات العالم الجديد.. عالم رياح التغيير عالم آسيا وإفريقيا المجتمعين في (باندونج) بأندونيسيا (سوكارنو) في ٢٤/٤/١٩٥٥، عالم (تضامن) شعوب آسيا وإفريقيا المنعقد في القاهرة في ٢٦/١٢ - ١/١/١٩٥٨، وفي الجزائر ٢٧/٣/١٩٦٤.. تراجعت الأحلاف العسكرية وكادت أن تسقط التكتلات الدولية المعادية للشعوب.

تجسدت تلك المتغيرات الثورية الدافعة في رائعة أبدعها (تاج السر الحسن) حيث هتف فيها لمصر، وغناها عبد الكريم الكابلي:

مصر يا أم جمال أم صابر
ملء روحي أنت يا أخت بلادي
سوف نجتث من الوادي الأعادي
فلقد مدت لنا الأيدي الصديقة
وجه (غاندي) وصدى الهند العميقة
صوت (طاغور) المغني
بجناحين من الشعر على روضة فن
وغنّى:
لليالي الفرح الخضراء في الصين الجديدة
والتي أهتف في قلبي لها ألف قصيدة

وغنى لباندونج والجزائر والجيوش المغربية وللملايو ولجومو كنياتا.

هبت رياح التغيير العالمية فاستنهضت جيلاً بأكمله بدأ يعاني تلمس طريقه تحت ضغط وإكراه العسكريين. لم يكن الجيل الجديد يتطلع إلى القوى التقليدية التي اعتبرها مسؤولة عن محنته في الوقت ذاته الذي شكر فيه الله على خلاصة منها، ولو كان البديل سيئاً. كذلك لم يكن الحزب الشيوعي ليقدم لهذا الجيل مقابلاً حقيقياً أو تمثلاً أصيلاً للقيم الثورية العالمية الجديدة التي انفتح عليها.. تطلع الجيل إلى (ناصر) فوجد (عبود) وتطلع إلى الثورة العربية والعالمية ضمن آفاقها الجديدة فوجد نفسه محاطاً بسياج المجتمع القديم والديكتاتورية العسكرية المتبلدة الذهن. كانت المقارنة صعبة للغاية ولكن من خلال التناقض بين الطموح الذي ولدته رياح التغيير، وفساد الواقع المعاش، كانت تتسع الهوة بين تطلعات الجيل وأطر الواقع. بل كان الجيل - عبر ذلك التناقض - يكتسب رؤى أعمق وأكثر وضوحاً لما ينبغي أن يكون هو عليه فكراً ووعياً.

ست سنوات كادت أن تفصل تماماً بين جيلين حتى الحزب الشيوعي السوداني لم يستطع أن يواكب بحيوية فكرية وثورية ذلك النزوع الجيلي الثوري المتوثب، بقي أسيراً لنزعته النقابية وروحه السياسية العملية، غير قادر على النفاذ إلى الأبعاد الكلية المُسْتقطَبة بروح التغيير.

في تلك الفترات نشأت البدايات المبكرة للحركة القومية الاشتراكية العربية في السودان.. ناصرية.. بعثية.. جماع لكل ذلك، ومنفتحة حتى على الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب وحزب الشعب في عدن اتخذت المفاهيم الجديدة للثورة العربية مواقعها في جامعة الخرطوم، وجامعة القاهرة فرع الخرطوم، وبأسماء مختلفة، وامتدت تنظيماتها وتفرعت إلى الثانويات والمعاهد، ونشأت إلى جانبها حركات الطلاب المستقلين من أحرار واشتراكيين ديمقراطيين، شهدت تلك الفترة صراعات القديم والجديد في كل شيء، في الأدب والشعر واشتدت المعارك بين (عبد الله الطيب) الذي وصفه البعض بأنه يكتب الشعر بالأسلوب الجاهلي والتراثي، واستعاذ

هو من التراثية مردداً الآية ﴿وتأكلون التراث أكلاً لماً..﴾ وانبرى (محمد محمد علي) يرد على (محي الدين فارس) وصعدت الوجودية على أكتفاف (بشير الطيب) وتدافعت (كتب بيروت) تحمل معاناة الثورة العربية الجديدة.. سياسة. فكراً.. أدباً.. فناً.. وتعرف الفكر الثوري في السودان ولأل مرة على (تروتسكي) و (ستالين) عبر دراسات (إسحاق دويتشر) وحملت الموجات معها (عفلق) و (الريماوي) و (الحصري) و (عبد الله عبد الدائم) و (المهدي بن بركة) و (فانون) و (عمار أوزيغان) و (عصمت سيف الدولة) وحتى (عبد الله القصيمي). قد انفتح الباب على مصراعيه ودخل (صلاح عبد الصبور) وأطل (إلياس مرقص). وتحولت (المحطة الوسطى) في قلب الخرطوم إلى منتدى شعبي ثقافي أشبه ما يكون بمقاهي الحي اللاتيني. وأصبح صاحب ذلك الكشك الصغير على طرف المقهى (حامد المتري) المصدر الأول للثقافة البيروتية الثورية في السودان.

بدأ ذلك الجيل ينشأ ضمن مناخ مغاير لنشأة الحركة السياسية التقليدية في السودان حتى الحزب الشيوعي الذي غاب في استقطاباته النقابية بكادره العملي المتمرس لم يكن قادراً على مواكبة (طفرة المثقفين) بل بقي جامداً بإزائها.

يقظة القدامى:

توفي السيد عبد الرحمن المهدي في ١٩٥٩/٣/٢٤ فخلفه في إمامة الأنصار نجله السيد صديق المهدي الذي لم يكن موافقاً منذ البدء على استلام العساكر للسلطة [كاملة] في البلاد إذ كان يفضل فقط الاستعانة بهم في وزارة الدفاع ولضرب الحركة الشعبية[1]، بتولي الصديق لقيادة الأنصار

(١) في الاجتماع الذي عقد في منزل السيد صديق المهدي قبل شهرين من ١١/١٧/ ١٩٥٨ والذي حضره إبراهيم عبود وحسن بشير وعوض عبد الرحمن عن الجانب العسكري وصديق المهدي وعبد الله خليل وزين العابدين صالح عن الجانب الأنصاري عارض السيد الصديق رأياً حول تولي الجيش السلطة كاملة في البلاد وأيّد الرأي القائل بتولي الجيش لوزارة الدفاع ـ وقد تم الإنقلاب والسيد الصديق خارج البلاد. (اليسار =

اختفى (عبد الله خليل) وبدأ الإمام الجديد عدة محاولات ليعيد الجيش تسليم السلطة للأحزاب السياسية، وقد فسرت تلك الاتصالات وقتها بوجود نية لتسلمه رئاسة الجمهورية غير أنه قد نفى ذلك في بيان لجماهيره أصدره في ١١/١٠/١٩٥٩[1] فالاتصالات لم تثمر عن النتائج المرجوة، وقد

أنهى بيان حكومة عبود في ١٨/١١/١٩٦٠ كل أمل في عودة الجيش إلى ثكناته من بعد أن أدى مهمته المؤقتة ويومها ضحك هيلا سلاسي حين شرح له أحدهم الوضع في السودان معلقاً بأسى على عدم التزام الجيش بالرجوع إلى معسكراته رغماً عن الوعود السابقة. ضحك (قوة الثالوث المقدس) - هيلا سلاسي - وقال: «إن الجيش كالأسد من السهل إطلاقه من القفص ولكن من الصعب إعادته إليه».

مضى الأنصار يحاولون إعادة الأسد إلى قفصه وبأسلوب يتسم بكثير من الإرضاءات، إلى أن حسمت تطورات معينة داخل المجلس العسكري الأعلى، الموقف بصورة جذرية، ففي ٤ مارس (آذار) **١٩٥٩** زحفت القيادة الشمالية بقيادة (عبد الرحيم محمد خير شنان) والقيادة الشرقية بقيادة (محي الدين أحمد عبد الله) فحاصرتا الخرطوم، واعتقلتا بعض أعضاء المجلس حيث أُعلن في اليوم التالي عن قيام مجلس جديد من عشرة ضباط دخله إلى جانب (شنان) و (محي الدين) قائد القيادة الغربية (المقبول الأمين الحاج).

قيل وقتها أن الضباط الثلاثة موالون لمصر، وبالذات بعد طردهم للواء (محمد عبد الوهاب) بعد أول اجتماع للمجلس العسكري الجديد في ٩/٣/١٩٥٩. غير أن الأمر لم يدم على هدوئه بعد تلك التسوية إذ تحرك مجدداً ضباط القيادة الشرقية في ٢١/٥/١٩٥٩ بهدف القضاء نهائياً على

= السوداني - التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧/١١/١٩٥٨، وزارة العدل - صفحة - ٧٤)، المرجع السابق - ص (٣٥٤).

(١) جريدة «الرأي العام» - العدد (٤٣٥٤) - تاريخ ١١/١٠/١٩٥٩ - اليسار السوداني - ص (٣٧٩).

سلطة عبود وكبار الضباط، وقد ظنوا بامكانية مساندة الضباط الثلاثة الكبار لهم. وفشلت المحاولة، وأعتقل عبود من وضحت لهم صلة بالتحرك في القيادة الشرقية، وفي الخرطوم، وهم (محي الدين أحمد عبد الله) و (عبد الرحيم شنان) بالإضافة إلى ضباط الشرقية. وعقدت المحاكمات العسكرية في ١٩٥٩/٦/٢١ وألحق بهم اللواء (عبد الله حامد) الذي لم يبلغ عن معلومات وصلته حول هذه التحركات. في ١٩٥٩/٦/٢٤ وبعد تقديم الاتهامات بدأت المحاكمة ثم انتهت في ١٩٥٩/٧/٢٢ حيث حوكم (٢٩) ضابطاً من القيادتين الشرقية والشمالية. وأعلنت الأحكام في ١٩٥٩/٩/٢٢. طرد عبد الله حامد وسُجن الآخرون لمدد مختلفة.

في ١٩٥٩/١١/٩ تحرك (علي حامد وعبد البديع كرار وصادق محمد حسن ويعقوب كبيدة وعبد الحميد عبد الماجد) فسيطروا على مدرسة المشاة في أم درمان، غير أنهم سرعان ما طوقوا وتم إعدامهم (شنقاً) خوفاً من انفجار الوضع في الجيش متى قدموا للموت رمياً بالرصاص بواسطة العسكريين.

هنا لاح للأنصار أن الأسد الذي أخرجوه من قفصه قد تبعه في الخروج أشبال لا يشبهونه، من صغار الضباط الذين يحملون أفكاراً أخرى حول مستقبل البلاد. هنا تداخل الخوف (من) عبود بالخوف (على) عبود نفسه. وبمعنى آخر أصبح الخوف ألاّ يسلم عبود السلطة مرة أخرى للأنصار وألا يستمر عبود نفسه في السلطة. وبالرغم من أن عبود قد تخلى أخيراً عن صفة (الأب القائد) ولجأ لإعدام أبنائه شنقاً فإن ذلك لم يكن ليطمئن الأنصار على مستقبلهم السياسي.

تحوّل عبود وقيام الجبهة الوطنية:

ظل عبد الناصر في قصر القبة يراقب من على قرب، أكثر مما تصوره الناس، طبيعة الأوضاع في السودن. تزاحمت حوله التقارير من قبل حول الدور البريطاني ـ الأمريكي في تحويل السلطة من حزب الأمة إلى الجيش.

وقد كان الانقلاب في ١٩٥٨ رداً مباشراً على مجهوداته في القاهرة في مطلع نوفمبر (تشرين ثاني) لاعادة توحيد حزبي الوطني الاتحادي والشعب كما سبق وأن أوضحنا.

ولم تكن عين عبد الناصر على الخرطوم فقط بل وعلى (أسوان) أيضاً فهنا وضع عبد الناصر أحلاماً عزيزة على نفسه وعلى الشعب المصري، وأراد أن يحولها إلى واقع. (أسوان) تعني (السد العالي) والسد العالي يعني اتفاقية لاقتسام مياه النيل بين السودان ومصر، والوصول إلى مثل هذه الاتفاقية يعني في المقام الأول وجود نظام [غير معاد لمصر في السودان].

كرس عبد الناصر جهوداً عديدة لاستمالة حكام السودان العسكريين، وقد عنت تلك الاستمالة المضي بحكام السودان إلى ما هو أبعد مدى من توقيع اتفاقية اقتسام النيل. وبالفعل تهيأت إمكانات مشجعة أمام عبد الناصر حين قاد الضابطان (عبد الرحيم محمد خير شنان) و (محي الدين أحمد عبد الله) انقلابهما الجزئي في ١٩٥٩/٣/٤ وهو الانقلاب الذي انتهى بطرد اللواء (محمد عبد الوهاب) رجل (الأنصار) القوي في المجلس الأعلى. من يومها بدأ الانعطاف العسكري نحو مصر، وقد لعب (المقبول الأمين الحاج) عضو المجلس الأعلى و (أحمد خير) وزير الخارجية دوراً كبيراً في مد الجسور إلى القاهرة، حيث توجت تلك المجهودات بتوقيع اتفاقية اقتسام مياه النيل في ١٩٥٩/١١/٨ أي قبل تسعة أيام من الذكرى الأولى للانقلاب.

اقتسام مياه النيل:

رأى البعض في ذلك الاتفاق علامة مؤكدة على تقارب فعّال بين (ناصر) و (عبود) فهاجموا الاتفاقية، واعتبروها تنازلاً سودانياً لمصلحة مصر. فقد قضى الاتفاق بالاعتراف باتفاقية ١٩٢٩ بين البلدين حول اقتسام مياه النيل الصيفية التي قدرت بـ «٥٢» مليار متر مكعب من المياه بواقع

«٤٨» لمصر و «٤» للسودان. وقد كانت مياه الفيضان الموسمي تحمل زيادة قدرها «٣٢» مليار متر مكعب تذهب هدراً في البحر الأبيض المتوسط. أما بعد بناء السد فقد أمكن التحكم في هذه المياه فارتفع العطاء الكلي إلى «٨٤» مليار متر مكعب. فإذا حذفت «١٠» مليارات قابل للتبخر من وراء السد، فإن ما تبقى قد وزع بواقع «٥٥,٥» ملياراً لمصر و «١٨,٥» ملياراً للسودان، بذلك ارتفعت حصة السودان ـ بسبب التخزين في السد بإضافة «١٤,٥» ملياراً ومصر «٧,٥» مليارات والمجموع المضاف المقتسم هو «٢٢» ملياراً. كما شملت الاتفاقية موافقة مصر على إنشاء السودان لخزان (الروصيرص) وحققت للسودان تعويضاً عن الخسائر التي تصيبه نتيجة إنشاء السد وما يستلزم من هجرات (نوبية) من شمال السودان إلى شرقه وهو مبلغ «١٥» مليون جنيه استرليني، فقد قدر لمياه السد أن ترتفع إلى «١٨٢» متراً فوق سطح البحر الأمر الذي يؤدي فعلياً إلى إغراق العديد من القرى[١].

سرعان ما انعكس التقارب بين (ناصر) و (عبود) على موازين القوى السياسية السودانية في علاقتها بالنظام العسكري، فاتجه (الختمية) لمؤازرة النظام بدفع واضح من مصر. وقد شهدت تلك الفترة نفسها انفتاح عبود على كتلة عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي. وبدا واضحاً أن تقاربه مع (ناصر) قد بدأ يدفع به وبمجموعة الضباط الآخرين إلى عكس الاتجاه الذي بدأوا به في ١٩٥٨/١١/١٧.

جرب المذكرات:

هنا تحول الشد والجذب ما بين عبود وقيادة الأنصار إلى عداء سافر، في حين تحول الختمية إلى مواقع الولاء للنظام. في ذلك المناخ أراد عبد الناصر إعطاء (دفعة شعبية) لنظام عبود، فوصل السودان مشاركاً في احتفالات الذكرى الثانية لحركة عبود (١٥ ـ ١٩٦٠/١١/٢٥). نظم الختمية

---

(١) The nubian exodus-hassan dafalla- khartoum university press- 1975. page (86-87).

ومؤسسات النظام استقبالات شعبية واسعة لناصر في حين تجمع (الأنصار) في القبة بأم درمان إظهاراً لمعارضتهم. ولكن دون القدرة في هذه المرة على تكرار مجزرة أول مارس/ آذار ١٩٥٤ والتي أُستقبل بها محمد نجيب.

بذل الأنصار جهوداً كثيفة لبناء (جبهة معارضة) لنظام عبود الذي تحول عن خطه المرسوم خارجاً عن الأهداف التي حددوها له يوم سلموه البلاد. تحولوا الآن إلى (حماة للديمقراطية) من بعد أن اغتالوها، فتوثقت الاتصالات بين قيادة الاتحادي والأنصار والشيوعيين وبعض العناصر الواضحة الولاء لبريطانيا، فتقدموا بمذكرة معادية للنظام في ١٩٦٠/١١/٢٩ وبعد مغادرة عبد الناصر للبلاد بأربعة أيام.

حملت تلك المذكرة على النظام «الذي حرم الشعب من حق التمثيل والرقابة على شؤونه المحلية مما كفلته النظم السابقة. وبذا حرم الشعب من الحق الطبيعي في انتخاب ممثليه». وأوضحت «أن الحكم سلسلة من المشاكل وليس من المصلحة أن يكون الجيش ضمن تلك المشاكل بل الأصوب أن يكون بعيداً عن التيارات السياسية لضمان حياده وسهره على حماية البلاد وصيانة سلامتها..». ثم عددت مطالب الجبهة في عودة الجيش إلى ثكناته على أن تتولى الحكم هيئة قومية انتقالية لتضع «التخطيط السليم والأسس الواضحة للديمقراطية في السودان وعلى ضوء تجارب الماضي.. ورفع حالة الطوارىء وكفالة حزية المواطنين وضمان حرية الصحافة ليستطيع الشعب أن يعبر عن آرائه في حرية ولتستطيع الحكومة القومية الانتقالية تحسس رغباته (والتجاوب مع اتجاهاته)[١]».

كانت تلك المذكرة نقيضاً تاماً للمواقف السابقة التي اتخذها معظم الموقعين عليها.. السيد (الصديق المهدي) الذي تمت الاجتماعات التمهيدية للانقلاب في منزله قبل شهرين من ١٩٥٨/١١/١٧. (ميرغني حمزة) شريك

(١) المذكرة الأولى لجبهة المعارضة ضد الحكم العسكري ـ اليسار السوداني ـ ص (٣٨٢).

عبد الله خليل في تأزيم مفاوضات اقتسام مياه النيل في مصر في بداية نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٥٨ حيث طالبوا بتعويض بلغ (٣٥) مليون جنيهاً استرلينياً. و (عبد الله خليل) الذي سلم البلاد للحكم العسكري. إسماعيل الأزهري - إبراهيم أحمد - محمد أحمد المرضى - مبارك زروق - بشير محمد سعيد - سيد أحمد عبد الهادي - محمد صالح الشنقيطي الذي عطل البرلمان بصفته رئيساً له تمهيداً لسيطرة العسكريين وعبد الله الفاضل وأحمد سليمان - شيوعي.

تعبر هذه الأسماء عن تحالف (حزب الأمة) مع (الحزب الوطني الاتحادي) مع (الحزب الشيوعي السوداني)، وقد دعم الحزب الشيوعي هذه المذكرة الجبهوية بمذكرة صادرة عنه في ١٩٦٠/١١/٣٠ حيث أشار إلى أن «المطالب التي ضمنها قادة الأحزاب في مذكرتهم هي المطالب التي عمل من أجل تحقيقها حزبنا الشيوعي منذ أن حل ببلادنا هذا العهد الأسود. والتي نادت بها الطبقة العاملة في مذكراتها وإضراباتها ومظاهراتها. وقاد في سبيلها الطلاب كفاحهم البطولي ضد الديكتاتورية» ثم أشارت مذكرة الحزب الشيوعي إلى معارضة أهالي حلفا بشمال السودان لقرارات إخلاء المنطقة التي ستغمرها مياه السد العالي ووصف تلك المعارضة بأنها جزء من ذلك الكفاح البطولي ضد الديكتاتورية «وخاض من أجلها أهالي حلفا الأبطال معركتهم التاريخية. .» ومضى الحزب الشيوعي إلى القول بأن «مذكرة الأحزاب هي ثمرة من ثمرات هذا الكفاح المتواصل الذي شنه ويشنه شعبنا البطل. .»[1].

قاد (الختمية) تحركاً مضاداً لجبهة الأحزاب فتقدموا بمذكرة تأييد لعبود في ١٩٦٠/١٢/٩ عرفت بمذكرة (كرام المواطنين)[2] كما وصفتهم الإذاعة وقتها. وقد عكست تلك المذكرة وقائع التحول في سياسة (عبود) واعتبرت ذلك أساساً لتأييدها:

---

(١) الحزب الشيوعي يؤيد مذكرة زعماء المعارضة - اليسار السوداني - ص (٣٨٥).

(٢) صوت السودان - العدد (٥٥٤٤) - تاريخ ١٩٦٠/١٢/٩ - اليسار السوداني ص (٣٨٧ - ٣٩٠).

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب المعالي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة،

تحية واحتراماً:

نرجو أن نتقدم لسيادتكم بالمذكرة الآتية لما أدلى الرئيس إبراهيم عبود في صبيحة ٥٨/١١/١٧ ببيانه الذي شرح فيه أهداف الثورة تلقاه المواطنون بترحاب وقبول ورأوا جميعاً إعطاء رجال الثورة الفرصة لتحقيق الأغراض العظيمة التي أعلنوها وسارت الثورة في عزم وصدق للعمل على تحقيق تلك الأغراض وساد البلاد جو من الاستقرار الذي يؤمن كل مواطن مخلص أن توفيره أمر لازم لسير التقدم وليجني الشعب ثمرات الاستقلال الذي كافح من أجله بعد أن رزح سنينه الطويلة تحت نير الاستعمار واستهدف للاستغلال، وقد خطت الثورة خطوات واسعة لانقاذ حالة البلاد المالية وانتعشت الحالة الاقتصادية وزاملت ذلك ثورة صناعية في ميادين مختلفة ثم انتهجت سياستها الخارجية نهجاً واعياً رشيداً باعتصامها [بجبهة الحياد وعدم الانحياز وابتعادها عن المعسكرات الاستعمارية وما لبثت أن عقدت اتفاقية ٨ نوفمبر/ ١٩٥٩ مع الجمهورية العربية المتحدة تلك الاتفاقية التي كانت تحقيقاً صادقاً للوعد الذي قطعه الرئيس إبراهيم عبود في بيانه الأو بإزالة الجفوة المفتعلة مع القطر الشقيق] ثم أكد اتجاه الثورة نحو جبهة الحياد وإقامة علاقات وثيقة طيبة تسودها روح المودة والإخاء مع أقطار تلك الجبهة وكانت رحلته ليوغسلافيا والجمهورية العربية المتحدة. كل ذلك أثار قلق الدوائر الاستعمارية فأخذت تقوم بنشاطها في السودان لإثارة البلبلة والاضطراب والشعور بالقلق مستغلة في ذلك ما قد يحدث عادة في عهد أي حكومة من المشاكل الداخلية الصغيرة التي يمكن التعاون على إزالتها إذا أخلص المواطنون وتنبهوا لهذا الاستغلال الذي قد يعرض الاستقلال نفسه إلى الخطر.

[وأخذت الدوائر الاستعمارية تنشط نشاطاً واسعاً في العمل لإثارة الخواطر وبث الإشاعات وبصفة خاصة منذ أن قبل الرئيس عبد الناصر

الدعوة الكريمة التي وجهها إليه الرئيس عبود لزيارة السودان] فاستغلت استغلالاً واسع النطاق - موضوع توطين أهالي حلفا وحركة طلبة الجامعة وجدير هنا أن نشير إلى أن وطنية أولئك المواطنين سرعان ما أدركت أهداف المستعمرين التي يرمون إليها من وراء استغلالهم فوقفوا مع بقية الشعب موقفاً إجماعياً مشرفاً لاستقبال الضيف الكبير وبذلك فوتوا على المستعمرين أغراضهم من الحيلولة دون إتمام هذه الزيارة التاريخية أو تشويه أغراضها النبيلة التي ترمي إلى تمتين العلاقات بين القطرين الشقيقين ووضع لبنة صلبة ليقوم عليها الاستقرار في الشرق الأوسط لتدعيم السلام العالمي ولكن يبدو أن المستعمرين لن ييأسوا فلئن فاتهم إثناء قيادة الثورة من الانضمام إلى جبهة الحياد ولئن فاتهم جرهم وراء عجلة الأحلاف العدوانية ولئن فاتهم عرقلة المشروعات العمرانية الكبرى ولئن فاتهم إحباط زيارة الرئيس جمال عبد الناصر فليس أمامهم إذاً إلا محاولات إبعاد قادة الثورة ليحل محلهم أولئك الذين يعلم المواطنون جميعاً صلاتهم

القديمة بالاستعمار ومن ارتضوا لأنفسهم أن يدوروا في فلكهم [ففوجىء الناس بالنشرة التي أذاعتها وكالة الأسوشيتد الأمريكية الصادرة في ٩/ نوفمبر/ ١٩٦٠ وتبعت هذه النشرة مقالات في بعض الصحف البريطانية والأمريكية توجه حملات لحكومة الثورة أرهاصاً لما توهمت عنه تلك الوكالة قبل أن يعرفه المواطنون بالسودان وتبعت ذلك أيضاً إذاعات راديو إسرائيل ولندن وصوت أميركا كل ذلك دليل قاطع على أنها كانت تصدر عن وحي وتعاون مع الدول الاستعمارية] ولقد حاولت التشبث بالديمقراطية التي كانوا هم السبب في تشويهها وجعلها مركباً ذلولاً للوصول إلى أغراضهم الخاصة وأغراض المستعمرين من ورائهم هذا بالرغم من أن المواطنين جميعاً يعلمون بأن الثورة قد أعلنت أنها بصدد إيجاد ديمقراطية سليمة مستمدة من واقع البلاد وتقاليدها وطبيعتها متجنبة الفجوات التي أبرزتها التجربة الماضية ولا شك في أن هنالك مجالاً واسعاً للتعاون الصادق والتفاهم المثمر لتحقيق هذه الديمقراطية التي تهدف إليها الثورة

وإبرازها في ثوب يكفل للبلاد التمتع بوضع دستوري يمكنها من الاستقرار والنهضة والتقدم والازدهار.

إننا نعتقد أنه من واجب المواطنين أن يحرصوا كل الحرص ويبذلوا كل الجهد في أن يسود البلاد جو من الاستقرار وأن يجنبوها مزالق الاستعمار لئلا تقع فريسة لأطعماع الطامعين وأغراض الانتهازيين وأخطار المستعمرين.

توقيعات السادة/ علي عبد الرحمن الأمين - يحيى الفضلي - عمر الخليفة عبد الله التعايشي - خضر عمر - حسن أبو جبل - محمد نور الدين - محمود بكري قاسم - صديق عبد الحليم المحامي - الطيب محمد خير - اللواء بالمعاش حامد صالح المك، الدكتور عز الدين المهدي - جابر أبو العز - حبيب الله الحسن - بدوي مصطفى - الدكتور عبد القادر مشعال - عبد اللطيف محمد أبو بكر - عوض عبد الرزاق - حامد السيد - عثمان مصطفى أورتشي - ميرغني علي مصطفى - الفاتح عبود المحامي - محمد سعيد أحمد القباني - محمد عبد الجواد - أبو القاسم حاج حمد - ميرغني النصري المحامي - أحمد الطيب - أحمد الطاهر - إبراهيم عمر - محمد أحمد عبد القادر - محمد الطاهر طيب الأسماء - هاشم عثمان منصور - محمد زيادة المحامي - عمر أبو آمنة - عمر حمزة).

انبرت جبهة الأحزاب المعارضة فردت على مذكرة كرام المواطنين في يناير (كانون ثاني) ١٩٦١ والتي اعتبرتها تشهيراً ضد «مواطنين شرفاء لا يمكن إنكار ماضيهم ولا نسيان مكانهم الاجتماعي».. «فليس أكثر شراً من رمي مواطنين شرفاء بالخيانة والسير وراء الوحي الأجنبي»[١].

لقد كانت المذكرة الأولى في نوفبمر (تشرين ثاني) ١٩٦٠ والمذكرة التي أعقبتها في يناير (كانون ثاني) ١٩٦١ إيذاناً بمولد التنظيم السياسي

---

(١) اليسار السوداني - نص المذكرة الثانية لجبهة أحزاب المعارضة - ص (٣٩١).

الجبهوي الذي عرف فيما بعد بجبهة أحزاب المعارضة. وبعد أسابيع قليلة من رفع المذكرة الثانية وفي فبراير (شباط) ١٩٦١ دخل إمام الأنصار السيد الصديق المهدي في مفاوضات (منفردة) مع الحكم العسكري حول مستقبل الحكم وقد مثل الحكومة كل من اللواء طلعت فريد والعميد المقبول الأمين الحاج[١]. ولم تؤد تلك المفاوضات إلى نتيجة بل تصاعدت حملات المعارضة ضد النظام. فبعث إسماعيل الأزهري وعبد الله خليل برقية بتاريخ ١٩٦١/٧/٧ يحتجان فيها باسم (الجبهة الوطنية المتحدة) على تعذيب أحد المواطنين في مدينة (الأبيض). ضاق صدر (عبود) فأعلن أن حكومته (ستضرب بيد من حديد) وبالفعل اتخذ المجلس الأعلى للقوات المسلحة في جلسته بتاريخ ١٩٦١/٧/٩ قراراً باعتقال قادة جبهة المعارضة وترحيلهم إلى (جوبا) في جنوب السودان. وبالفعل تم ترحيلهم في ١٩٦١/٧/١١ وهم «عبد الله ميرغني ـ محمد أحمد المرضى ـ أحمد سليمان ـ عبد الخالق محجوب ـ عبد الله عبد الرحمن نقد الله ـ أمين التوم ـ إسماعيل الأزهري ـ عبد الله خليل ـ مبارك زروق ـ إبراهيم جبريل ـ عبد الرحمن شاخور ـ محمد أحمد محجوب»[٢].

تحرك الشيوعيون لإثارة قوى المعارضة ضد إجراءات الإعتقال وقد تميز بيانهم الصادر في ١٩٦١/٧/١٦ بتعنيف شديد للسلطة «فصبراً أيها الأغبياء.. قريباً ستتجرعون حتى الثمالة الكأس نفسها التي سقيتم منها شعبنا البطل المدافع عن حقه في الديمقراطية.. إن الطغمة العسكرية قد حفرت قبرها بيدها فلنهل عليها تراب العار الأبدي جزاء خيانتها. لننظم يوماً سياسياً خالداً من أجل الإفراج عن زعماء المعارضة وعن كل المعتقلين...»[٣].

وفيما كان الشيوعيون يوزعون بياناتهم، كان الأنصار من جهتهم

---

(١) المصدر السابق ـ ص (٣٩٤).
(٢) الرأي العام ـ تاريخ ١٩٦١/٧/١٢ ـ العدد (٤٨٧٦) ـ اليسار السوداني ـ ص (٣٩٦).
(٣) المصدر السابق ـ ص (٣٩٦).

يعدون لتحويل مناسبة الاحتفال بالمولد النبوي إلى تظاهرة سياسية معادية للنظام، فتحركت قوات الجيش لنزع أسلحتهم والقضاء على تحشداتهم التي بلغت حوالي (٧٠٠٠) مقاتل من الأنصار «وهم جيدو التدريب وشجعان ومستعدون للموت من أجل [قضيتهم]..»[1].

لم يكن السيد الصديق المهدي - فيما ذكر محمد أحمد محجوب - ميالاً لاستخدام القوة وقد عارض الداعين إلى ذلك بقوله: «لا أريد أن أواجه الله ويداي ملطختان بدماء المسلمين..»[2] غير أن التحشدات كانت توحي بغير ما يضمر الصديق فاحتدم الصراع بين الجيش والأنصار فصرع منهم (١٢) في ساحة المولد بتاريخ ٢١/٨/١٩٦١. هنا طرح الشيوعيون شعار «الإضراب السياسي العام» في ٢٢/٨/١٩٦١ كما طرحت ضرورات الانتظام الشعبي في إطار «الجبهة الوطنية الديمقراطية».. «لينظم شعبنا صفوفه داخل الجبهة الوطنية الديمقراطية وداخل الجبهة النقابية، لينظم الطلاب والعمال حلفاً مقدساً، ولتدخل جميع الفئات وطبقات شعبنا البطل في إضراب سياسي عام ضد عصبة القتلة والسفاحين..»[3].

في ٨/١٠/١٩٦١ توفي السيد الصديق المهدي فخلفه في (إمامة) الأنصار السيد (الهادي المهدي) الذي لم يعرف عنه اهتمام مباشر بالعمل السياسي من قبل. وقد ترافق صعوده للإمامة الأنصارية مع تصريحات أعلن فيها عبود عن قيام (لجنة قومية لوضع دستور لنظام الحكم يتضمن جميع الحقوق والمبادىء الأساسية لقيام حياة نيابية صحيحة بعد إجراء انتخابات عامة).. رحب الإمام الهادي في بيان وجهه إلى (أحبائه في الدين والوطن) بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦١ بهذا الإعلان وضارعاً إلى الله «العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لاجتياز فترة الانتقال المحددة في زمن وجيز [عامر بالتعاون

---

(١) محمد أحمد محجوب - الديمقراطية في الميزان - دار النهار للنشر - ص (١٨٧).
(٢) المصدر السابق - ص (١٨٧).
(٣) اليسار السوداني - بيان الحزب الشيوعي عن مجزرة المولد - ص (٤٠١).

المستمر بين الحكومة والشعب، حافل بالثقة التي يحققها ويدل عليها القضاء على رواسب الخلاف ورفع حالة الطوارىء، وإننا نعبر عن سرورنا لالتقاء السودانيين حكومة وشعباً حول الهدف الوطني الأكبر]. . »[1].

بعد شهرين من هذا التجاوب وفي ١٩٦٢/١/٢٨ أطلق سراح المجموعة المعتقلة في (جوبا) وأعيدوا إلى بيوتهم في الخرطوم.

يبدو أن إمامة (الهادي المهدي) قد قادت الأنصار إلى طريق مختلف في معالجتهم للنظام العسكري، على الأقل اختفت تلك (الحدة) التي سيطرت على علاقات الطرفين، فشعر الحزب الشيوعي السوداني وبالتحديد في نهاية عام ١٩٦١ أي قبل إطلاق سراح معتقلي (جوبا) بتراجع منتظم في صفوف الجبهة المعارضة، فأصدر بياناً في يناير (كانون ثاني) ١٩٦٣[2] أعلن فيه انسحابه من جبهة المعارضة رافعاً شعار (بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية) ومؤكداً على شعار الإضراب السياسي. ولأهمية تلك الوثيقة أورد هنا نصها كاملاً:

جبهة الأحزاب المعارضة تتراجع:

«لقد كان لذلك النصر التاريخي السريع والحاسم الذي حققه الشعب أثره الكبير في رفع الروح المعنوية للجماهير وفي استعدادها لتحقيق المزيد من الانتصارات. ولكن جبهة الأحزاب لم ترتق إلى مستوى ذلك الموقف مع الأسف ونحن نورد فيما يلي الوقائع التي تثبت أن جبهة الأحزاب بنهاية عام ١٩٦١ وبالتحديد بعد وفاة الإمام الصديق المهدي بدأت تتراجع بانتظام عن مواقع المعارضة الإيجابية.

١ ـ وافقت جبهة الأحزاب على قرار الحكومة القاضي بإلغاء الاحتفال بعيد الاستقلال الذي قررت الأحزاب إقامته في أول يناير في عام ١٩٦٢ بجامع الخليفة.

---

(١) اليسار السوداني ـ ص (٤٠٤).

(٢) اليسار السوداني ـ ص (٤٠٧ ـ ٤٠٩).

٢ ـ وافقت الأحزاب على قرار الحكومة بإلغاء الاحتفال الذي قررت إقامته بمناسبة الإفراج عن زعماء المعارضة وبعد أن وزعت رقاع الدعوة على الجماهير.

٣ ـ رفضت الأحزاب الدعوة التي تقدم بها الحزب الشيوعي السوداني مرتين لتبني شعار الإضراب السياسي العام بوصفه طريق الخلاص من الحكم العسكري (انظر الفصل الخاص بالإضراب السياسي) ومر النصف الأول من عام ١٩٦٢ وجبهة الأحزاب لا تحرك ساكناً رغم كل المحاولات التي بذلها الشيوعيون لكي تتجاوب الجبهة مع الأحداث.

وفي هذه الأثناء كانت الحركة الثورية الديمقراطية بقيادة الشيوعيين وتحت تأثير نضالهم تزداد عمقاً واتساعاً يوماً بعد يوم، واستمرت تحركات العمال والطلاب والمزارعين وبدأ شعار الإضراب السياسي العام الذي وضعه الحزب الشيوعي في صيف عام ١٩٦١ يجد فهماً وتقبلاً من الأوساط الشعبية المتقدمة.

«وفي هذه الظروف ناقش المكتب السياسي للحزب في أواخر عام ١٩٦٢ موقف الحزب الشيوعي من تجمع المعارضة المعروف بجبهة الأحزاب وقرر المكتب السياسي بالإجماع الانسحاب من ذلك التجمع وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ لقد أيّد حزبنا منذ البداية تجمع أحزاب المعارضة وهو لا يزال في أطواره الأولى، ولأن ذلك التجمع كان من الممكن أن يؤدي ـ وقد أدى بالفعل ـ إلى توسيع وتعميق جو المعارضة العام للنظام العسكري الرجعي. وكان اشتراك الحزب الشيوعي فيه عنصراً إيجابياً وزاد ذلك التجمع قوة.

٢ ـ ولكن وبمرور الزمن وبتزايد حركة الجماهير الثورية من عمال وزراع وطلاب ومثقفين، أثبت تجمع أحزاب المعارضة عجزه عن مسايرة حركة الجماهير الصاعدة والبعيدة والعميقة، والتي تتسع تحت القيادة المباشرة للحزب الشيوعي أو بتأثيره.

٣ ـ بالموقف السلبي الذي وصل إليه تجمع المعارضة خلال عام ١٩٦٢ أصبح ذلك التجمع ذا أثر سلبي على الحركة الثورية، لأن أقساماً من الجماهير ترى فيه طريق الخلاص دون مبرر.

٤ ـ إن الإضراب السياسي العام هو طريق الخلاص وقوات الإضراب هي العمال والمزارعون والطلاب والمثقفون ولذلك أصبح لزاماً على الحزب توفير كل وقته وجهده للعمل وسط هذه القوى حتى تصل الحركة الشعبية إلى مرحلة التنفيذ الشامل للإضاب (انظر الفصل الخاص بالإضراب السياسي العام).

٥ ـ تجمع المعارضة أصبح مصدر خلط فكري شديد فيما يتعلق بالجبهة الوطنية الديمقراطية. إن كثيراً من الناس كانوا يعتقدون أن تجمع أحزاب المعارضة هو الجبهة الوطنية الديمقراطية التي يدعو لها الحزب ولذلك لا بد أن يوضح الحزب على أوسع نطاق الفرق بين تجمع أحزاب المعارضة والجبهة الوطنية الديمقراطية التي هي جيش متحد ومن القوى الثورية ـ العمال والمزارعون والطلاب والمثقفون الثوريون.

«كانت هذه هي النقاط التي اعتمد عليها المكتب السياسي للحزب في قراره الخاص بالانسحاب من أحزاب المعارضة وقد وافقت اللجنة المركزية في دورتها المنعقدة في يناير ١٩٦٣ بالاجماع على قرار المكتب السياسي الخاص بالانسحاب».

لقد أوضح ذلك البيان أن الحزب الشيوعي السوداني ـ وقد تميز عن جبهة المعارضة (التقليدية) ـ قد قرر أن يخوض المعركة (منفرداً) معتمداً في ذلك على «تزايد حركة الجماهير الثورية من عمال وزراع وطلاب ومثقفين» مؤكداً على «اتساع» هذه القواعد تحت «القيادة المباشرة للحزب الشيوعي أو بتأثيره». فإذا قلنا أن (الجبهة الوطنية الديمقراطية) كما طرحها الحزب الشيوعي في البيان نفسه هي «جيش متحد ومن القوى الثورية ـ العمال والمزارعون والطلاب والمثقفون الثوريون»، أدركنا أن تلك (الجبهة) لم تكن

سوى الحزب الشيوعي ذاته في جبهة مع نفسه. وقد حملت فقرات ذلك البيان الرغبات الدفينة التي طالما راودت عبد الخالق في التحول بالحزب الشيوعي السوداني إلى (حزب جماهيري) يسد كل فراغ تخلفه أو تتخلف عنه الأقسام الأخرى في الحركة الوطنية الديمقراطية.

كان الحزب الشيوعي يهيء لصعوده الشعبي عبر التناقض ما بين الشارع والنظام (متمنياً) استمرار جبهة المعارضة على عجزها واستمرار حزب الشعب في موالاة النظام. إن الأمر يبدو سهلاً طالما أن (الإضراب السياسي) هو (السلاح الوحيد)، وطالما أن الحزب الشيوعي هو (الوحيد) الذي يملك أمر تنفيذه باعتباره مسيطراً على القوى التي يمكن أن تمارسه (العمال والمزارعون والطلاب والمثقفون).

نتيجة لهذا المخطط كثّف الحزب الشيوعي من نشاطاته النقابية مكرساً كل كادره في سبيل الاستقطاب المهني «ولذلك أصبح لزاماً على الحزب توفير [كل وقته وجهده للعمل وسط هذه القوى حتى تصل الحركة الشعية إلى مرحلة التنفيذ الشامل للإضراب]..».

هنا ارتد الحزب الشيوعي إلى نزعة نقابية استقطابية فهو لم يبصر في (تزايد حركة الجماهير الثورية) سوى أنه تزايد لوعي الحلف الأحادي الجانب المنضوي تحت قيادته. قد فشل تماماً في رؤية أن رياح التغيير العربية والعالمية قد أحدثت هزة في نمط التفكير اليساري التقليدي، فهناك تعددية المراكز اليسارية، بالإضافة إلى أعادة تقييمها لقاعدة الثورة الاجتماعية في البلدان المتخلفة ضمن أوضاع الجدلية الخاصة بكل منطقة وما تؤثر فيها من تيارات قومية ومشكلات محددة. لم يستطع الحزب الشيوعي السوداني أن يستوعب هذه المتغيرات التي تتطلب طاقة فكرية (فلسفية) متقدمة في التعامل مع المادية الجدلية نفسها كمصدر للوعي بالمتناقضات ومركباتها.

ضمن أي أسس سيحكم الحزب الشيوعي تحالف (الجبهة الوطنية الديمقراطية)؟ لم يطرح أسساً لذلك. أشار إلى وعي الجماهير الثورية

المتزايد وكأنه حقيقة ميكانيكية لا تحتاج للشرح. من أين يستمد هذا الوعي الجماهيري المتزايد أصوله الفكرية؟.. من أي واقع وكيف ينعكس عليه؟ لم يجب الحزب الشيوعي على هذه الأسئلة وبالتالي لم يكن بمقدوره الإجابة على نوعية الفكر الجبهوي المطروح. وقد أدى هذا الموقف إلى تأزمات عديدة فيما بعد على مستوى علاقة الحزب الشيوعي بالوسط من ناحية وعلاقته باليسار الجديد من ناحية أخرى.

ميلاد الحركة الاشتراكية العربية:

في إطار تلك المرحلة وضعف الثورة العربية التقدمية مولودها الخاص في السودان في شكل (منظمات الاشتراكيين العرب) و (القوى الوحدوية الاشتراكية)، كما انبثقت في جامعة الخرطوم منظمات أخرى ذات طابع وطني ديمقراطي (كالاشتراكيين الديمقراطيين) و (الأحرار) و (الجبهة الاشتراكية).

طرح الاشتراكيون العرب وقبل انسحاب الحزب الشيوعي السوداني من جبهة الأحزاب (تحليلاً سياسياً للواقع الوطني) في عام ١٩٦٢ وقد جاء مفارقاً في نظرته وتقييمه لموقف الحزب الشيوعي السوداني في ذلك الوقت، تقول بعض فقرات البيان:

«إن حزب الأمة لم يُعرف عنه قط أنه ناضل من أجل التحرر والديمقراطية، بل إن المعروف لدى كل جماهير شعبنا الواعية أنه هو الذي طعن النضال الشعبي ضد الاستعمار بتعاونه مع الإدارة الاستعمارية ووقوفه فيها واشتراكه في كل المؤسسات التي أنشأتها بما في ذلك المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية. وتعرف جماهير شعبنا (ثانياً) أن حزب الأمة هو أيضاً العقبة الكأداء التي تقف في طريقها نحو تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجائرة.. وتعرف هذه الجماهير (ثالثاً) أن حزب الأمة في حقيقته حزب فاشستي معادٍ للديمقراطية. وقد توج مواقفه المعادية للديمقراطية في ١٩٥٨/١١/١٧ حينما سلمت حكومته مقاليد السلطة في البلاد لقادة الجيش عندما أحسّ بأن المد الشعبي سيسقطها لا محالة.

«وعندما فقدت قيادة حزب الأمة نفوذها داخل المجلس الأعلى نتيجة لتطور سير الأحداث داخل الجيش وخروج (محمد عبد الوهاب) وغيره من المجلس الأعلى، أي عندما تعرضت مصالح قيادة هذا الحزب لاحتمالات الخطر وجدنا هذه القيادة تتخذ موقف المعارضة.. بل وجدنا ـ لفترة ما ـ أن [قوى المعارضة كلها تتخذ من قيادة حزب الأمة محوراً لها وفلكاً تدور حوله].

«وقال الشيوعيون وغيرهم كلاماً كثيراً في تبرير هذا الوضع الأخير. وتتلخص هذه التبريرات الزائفة في الآتي:

١ ـ إن من واجب القوى الوطنية أن تغذي التناقضات التي طرأت بين مصالح حزب الأمة والنظام العسكري.

٢ ـ إن لحزب الأمة [نفوذاً طائفياً كبيراً] فهو قادر بحكم نفوذه الطائفي على تحريك [جماهير شعبية واسعة] ومعروفة ببسالتها.

٣ ـ إن من مصلحة المعارضة أن تكسب هذه الجماهير إلى جانبها بأي ثمن. ولن يتأتى لها ذلك إلاّ عن طريق حزب الأمة.

«وبمناقشة هذه التبريرات يتضح لنا أنها تتميز [بالسطحية وبالانتهازية التي تستعجل النصر مهما كان زائفاً] ويتوارى خلفها [إحساس بالشك] في مقدرة وكفاءة القوى الديمقراطية المخلصة في شعبنا:

١ ـ إن التناقض بين مصالح حزب الأمة والنظام العسكري ليس تناقضاً [جذرياً]، بل إنه تناقض [غير طبيعي]. لأن قيادة النظام العسكري وحزب الأمة كلاهما من طبيعة واحدة.. كلاهما رجعي وكلاهما معادٍ للديمقراطية والتطلعات الشعبية.. وكلاهما مرتبط بوجه من الوجوه بالمعسكر الاستعماري. إن هذا التناقض سيزول حتماً [إذا دخل النضال الشعبي في طور ثوري حاسم].. وسيجد ـ حينئذٍ ـ كل من قادة الجيش وحزب الأمة أن مصلحتهما تستوجب [أن يتفقا سريعاً على أي وجه من الوجوه لضرب التنظيمات الشعبية الديمقراطية وشل النضال الشعبي الثوري].

٢ ـ إن حزب الأمة شأنه شأن النظام العسكري [لا يمكن أن يسمح بوجود حركة شعبية ديمقراطية قوية]. لأنه يدرك أن هذه الحركة ستقضي على مصالحه الإقطاعية بمجرد انتهائها من القضاء على النظام العسكري. وإنه لمن الواضح الآن أن حزب الأمة هو [المسؤول الأول عن شل عمل الجبهة الوطنية في الأوساط الشعبية]... ولقد أصبح من الواضح أيضاً أن حزب الأمة ـ في داخل الجبهة الوطنية وبأساليب ملتوية ومدروسة ـ يتعمد فعلاً أن [يربط] القيادات الوطنية الديمقراطية به بصورة نهائية ويعمل على [عزلها] من جماهيرها الشعبية المعروفة بوعيها الاجتماعي.

٣ ـ وحتى إذا ما افترضنا جدلاً أن هذا التناقض سيستمر وسيؤدي إلى دخول حزب الأمة بإمكانياته المادية ونفوذه الطائفي في معركة حاسمة مع النظام العسكري فإننا لا يمكن أن [نتجاهل خطورة مثل هذا النصر الزائف على مستقبل الديمقراطية] ومصالح شعبنا.. لأن حزب الأمة ما دام قادراً على شل الجماهير الشعبية الديمقراطية، من داخل الجبهة الوطنية، وما دام قادراً على عرقلة كل محاولة لتجميع هذه الجماهير وتنظيمها عن طريق نفوذه الحالي في الجبهة الوطنية، فإن انتصاره على النظام العسكري يكون في الواقع انتصاراً للفاشية ولمصالحه الإقطاعية ضد جماهير شعبنا وضد الديمقراطية والتحرر.

٤ ـ وإذا كان حزب الأمة يعتبر اليوم تناقضاً ثانوياً.. والتناقض الرئيسي هو الديكتاتورية العسكرية، فإن تعاون القوى الديمقراطية مع حزب الأمة في الوقت الذي يعمل فيه حزب الأمة على عرقلة تنظيم القوى الشعبية، معناه في النهاية [أن القوى الديمقراطية تساعد حزب الأمة وتمكنه من أن يصبح تناقضاً رئيسياً خطيراً عند زوال النظام العسكري].

«إن الدعم المادي والأدبي الذي يلقاه حزب الأمة من القيادات الوطنية المنعزلة عن الجماهير قد يمكن حزب الأمة من الانتصار على النظام العسكري. [وعندئذٍ سينقلب حزب الأمة حتماً على القوى الوطنية الشعبية] التي نجح من قبل في تفتيتها وعزل قياداتها عنها.

«إن المصالح الجوهرية للرجعية كيفما كان شكلها أو موقفها هي دائماً واحدة. وتتمثل هذه المصالح الجوهرية بصورة أساسية في تفتيت الجماهير الشعبية وفي الحيلولة بينها وبين تنظيم صفوفها على أسس نضالية.

«وباختصار فإن حزب الأمة فضلاً عن كونه لا يقل رجعية عن النظام العسكري وفضلاً عن أنه بطبيعته سيظل عقبة كأداء يقاوم باستمرار النضال الشعبي من أجل الديمقراطية والاشتراكية ويسعى جاهداً ليعزل شعبنا [عن حركة القومية العربية الصاعدة]... فضلاً عن كل ذلك - فإن حزب الأمة هو السبب الرئيسي في فشل الجبهة الوطنية. لأنه قد تمكن فعلاً من شل فعاليات هذه الجبهة.. كما تمكن من عزل الجبهة عن القوى الشعبية الديمقراطية. وبالتالي استطاع أن يبقي على القوى الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في الديمقراطية والاشتراكية مشتتة عاجزة بلا تنظيم ولا فعالية... وحزب الأمة يبتغي من وجوده داخل الجبهة الوطنية ومن هيمنته عليها أن يستغلها في الضغط على النظام العسكري لحماية مصالحه الاقتصادية ولتقوية مركزه عندما يضطر هذا النظام للدخول معه في مساومات الاتفاق. ويهدف حزب الأمة من وراء عزل الجبهة الوطنية عن القوى الشعبية إلى تسهيل عملية تصفية وضرب المعارضة عندما يتوصل إلى الاتفاق مع النظام العسكري. إن وجود حزب الأمة في الجبهة الوطنية جعل هذه الجبهة تولد ميتة... ولذلك فإن استمرار هذا الحزب في الجبهة الوطنية هو السبب الرئيسي في عجزها عن قيادة النضال الشعبي وهو بالتالي السبب الرئيسي في بقاء النظام العسكري طوال هذه السنوات...»[1].

صدر هذا التحليل عن منظمات الاشتراكيين العرب في مارس (آذار) ١٩٦٢ أي قبل اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني واتخاذها لقرار الانسحاب من الجبهة الوطنية في يناير (كانون ثاني) ١٩٦٣. فإذا أخضعنا

---

(١) محفوظات خاصة بالمؤلف.

المنشورين لدراسة مقارنة اكتشفنا - بلا أدنى ريبة - التشابه الكبير بين منطوق المنشورين، فالحزب الشيوعي يثبت بالوقائع في مقدمة بيانه (١ - ٢ - ٣) الكيفية التي (شل بها) حزب الأمة الجبهة الوطنية وهو ما حذر منه الاشتراكيون العرب بشكل محدد. وقد أوضح الحزب الشيوعي في بيانه أيضاً كيف أصبح تجمع المعارضة ذا (أثر سلبي) على الحركة الثورية الأمر الذي حذر منه في السابق الاشتراكيون العرب بقولهم أن حزب الأمة «لا يمكن أن يسمح بوجود حركة شعبية ديمقراطية قوية». بقيت ثلاث مسائل جوهرية تطرق لها الاشتراكيون العرب ولم يتطرق لها الحزب الشيوعي وقد شكلت هذه المسائل الجوهرية خلافات حاسمة في صفوف القوى الوطنية الديمقراطية:

أولاً: تنبأ الاشتراكيون العرب بأن حزب الأمة يعمد إلى (ربط) القيادات الوطنية الديمقراطية به بصورة نهائية، ويعمل بالتالي على (عزلها) عن جماهيرها الشعبية المعروفة بوعيها الاجتماعي. هنا وضع الاشتراكيون العرب وبطريقة تحليلية علمية يدهم على إمكانية ارتباط قيادة الحزب الوطني الاتحادي بحزب الأمة بما يعزلها عن قواعدها، الأمر الذي حدث ما يماثله حين اختار بعض الخريجين الارتباط بالقيادات الطائفية فما لبثوا أن انصهروا فيها. وبالفعل قد خرج الوطني الاتحادي إثر ثورة أكتوبر ١٩٦٤ في حالة تحالف كامل مع حزب الأمة.

ثانياً: تنبأ الاشتراكيون العرب بأن حزب الأمة سيجد - متى دخل النضال الشعبي في طور ثوري حاسم - نفسه مدفوعاً للاتفاق السريع مع النظام العسكري بهدف ضرب التنظيمات الشعبية الديمقراطية وشل النضال الشعبي الثوري. وهذا ما حدث تماماً حين تآمر حزب الأمة مع بقايا عهد عبود على تنظيم جبهة الهيئات الوطنية التي عبرت عن التنظيم الشعبي الديمقراطي في ثورة أكتوبر ١٩٦٤.

ثالثاً: تنبأ الاشتراكيون العرب بأن تضامن القوى الديمقراطية مع حزب الأمة من شأنه أن يمكن حزب الأمة ليصبح عند زوال النظام

العسكري تناقضاً رئيسياً خطيراً ضد الحركة الوطنية الديمقراطية وهذا بالضبط ما حدث حين عبأ حزب الأمة كل قواه مستفيداً من وجوده في الجبهة الوطنية وتحالفه مع الاتحاديين فتحول إلى سحق كافة منظمات القوى الوطنية الديمقراطية وفي مقدمة الذين واجهوا ذلك العسف الحزب الشيوعي السوداني نفسه.

لم يستدرك الشيوعيون هذه النقاط الجوهرية الثلاث [تحالف حزب الأمة مع الوطني الاتحادي ـ مساومة حزب الأمة مع العساكر ـ ضرب حزب الأمة للقوى الوطنية الديمقراطية] وسيظل التاريخ يذكر.. تاريخ الوثائق لا تاريخ العواطف. إن الاشتراكيين العرب قد امتدوا بوعيهم إلى مضمون أزمات لا مرحلة الصراع ضد عبود فقط ولكن مرحلة سقوط عبود وما بعد عبود.

اكتفى الشيوعيون بنقطتين فقط فيما أثاره الاشتراكيون العرب [شل حزب الأمة للجبهة الوطنية ـ أثره السلبي على قواها] وتجاوزوا عن النقاط الأخرى. وسندرك كيف أدى هذا التجاوز إلى تحقيق كل ما حذر منه الاشتراكيون العرب.

لعل قيادة الحزب الشيوعي وهي تضع نصب عينها ملاحظات الاشتراكيين العرب، قد أدركت وعلى نحو واضح، أن الأرضية (التقدمية) لن تمضي كما كانت تحت هيمنة ونفوذ قيادة الحزب الشيوعي.. قد تواجد الآن (اليسار) القومي العربي وعمّا قريب سيتواجد يساريون آخرون فتتعدد مواقع التمثيل والتعبير. هذه هي النتيجة التي نظر إليها الحزب الشيوعي كخطر لا يماثله خطر اليمين نفسه.. وبالذات أن الحزب الشيوعي كان آخذاً في التحول إلى (حركة شعبية) تحت ستار كثيف من لفظيات (الجبهة الوطنية) الديمقراطية فما عنى بالجبهة إلاّ ذاته وما إراد أن يحقق فيها إلاّ عينه.

أهمل الحزب الشيوعي في كل إشاراته للجبهة الوطنية الديمقراطية واقع هذه القوى التقدمية الجديدة فاندلع صراعه قاسياً في الوسط الطلابي

بالذات ضد المنظمات التقدمية القومية عوضاً عن استيعابها ضمن تحالف عريض. فتعرض بالنقد غير المعلن وغير الموضوعي في كثير من الأحيان للقوى الوحدوية الاشتراكية (الناصريون) وللاشتراكيين العرب (أنصار الخط التقدمي العربي العام في ذلك الوقت) والاشتراكيون الديمقراطيون (يسار الوسط الليبرالي) والأحرار والجبهة الاشتراكية وغيرهم.

ظل الحزب الشيوعي يؤمن بأن الواقع السوداني بأفريقيته وإقليميته لن يتيح (لعروبة) هذه التنظيمات الانتشار الجماهيري، وبالتالي فإن التحالف معها لن يؤدي إلاّ إلى تقويتها ودفعها، فالأفضل الإجهاز عليها في المهد خصوصاً وقد تطاولوا بتحليلاتهم على شيخ اليسار السوداني.

غير أن المسألة ـ متى نظر إليها جدلياً ـ لم تكن مسألة التحالف مع هذه الفئة الصغيرة أو تلك، بل كانت مسألة (الاستجابة) لمتغيرات الساحة التقدمية عربياً وعالمياً. . . فهذه الفئات وإن أفرزت نفسها ضمن اتجاه خاص بها إلاّ أنها قد عبرت بمجرد هذا الفرز عن تضاريس متعددة ومتنوعة في تركيبة الوعي التقدمي الجديد. وبمعنى آخر إذا كان لنا أن نعالج هذه التنظيمات (كظواهر) مفرزة في تركيبة الواقع فإن تحليلنا سيتجه في هذه الحالة إلى التركيبة التقدمية نفسها باعتبارها محتوى متسعاً لما نتج عنها ولما لم ينتج أيضاً. ويدل هذا بدوره على توافر وعي تقدمي عام في الصفوف الشعبية حتمته تطورات الثورة العربية والعالمية بما يتجاوز القدرات الذاتية للحزب الشيوعي السوداني. فالمطلوب من الحزب الشيوعي أن يتطور باتجاه هذا التركيب الجديد في شكل [استيعاب] له وأن يتطور في شكل [تحالف] معه لضمان تكوين (الجبهة التقدمية) في إطار (الجبهة الوطنية الديمقراطية). للأسف. . لم يلجأ الحزب الشيوعي للتطور لا باتجاه الاستيعاب ولا باتجاه التحالف. بقيت قدراته الفكرية كما هي محدودة بالتكتيكات النفعية الذاتية الظرفية وبمعزل عن مفهوم الجبهتين أيضاً (الشعبية التقدمية) و (الوطنية الديمقراطية).

إلى أين يتجه الحزب الشيوعي؟:

المفاجأة أنه قد اتجه ومن بعد استدارة كاملة إلى مواقع (حزب الشعب الديمقرطي) نفسها أي التعاون مع النظام العسكري تحت شعارات (الرفض)، وتبرير (التعاون) في الوقت نفسه، حتى يمكننا أن نسمي موقفه (التعاون الرافض!).

في ١٩٦١/٧/١ اعترض[1] الحزب الشيوعي على نظام (مجالس المديريات) التي اعتبرها النظام ضرباً من أشكال (الديمقراطية الجديدة)، وقد قارن الحزب الشيوعي بينها وبين المجلس الاستشاري لشمال السودان والجمعية التشريعية وأطلق الحزب صرخته «هذه المهزلة لن تنجيكم من غضبة الشعب».

في ١٩٦١/١١/١٧ أعلن عبود عن عزم الحكومة على تكوين لجنة لوضع ما يسمّى بقانون (المجلس المركزي) فرد عليه الحزب الشيوعي ببيان[2] مطول صادر في ١٩٦١/١٢/٥ عن مكتبه السياسي أدان فيه محاولات تزييف الديمقراطية ودعا إلى تشديد النضال وسط القوى الأساسية التي تمثل الجبهة الوطنية الديمقراطية:

«هذا الشغف بالديمقراطية هو ما تحاول الديكتاتورية تملّقه واستغلاله بهدف ستر وجهها الكريه. وهي في هذا تستورد مما مارسته دكتاتوريات الشرق الأوسط المجاورة. ففي تركيا وإيران وغيرهما ترتدي الدكتاتورية ثوب الديمقراطية المزيفة لتحجب حقيقتها عن أعين الجماهير الشعبية. (هناك انتخابات) وهناك (مجالس نيابية) وهناك (مؤسسات ديمقراطية). ولكنها كلها مجردة من الحقوق الفعلية ومسلوبة السلطة، إنها ليست سوى أدوات طيعة في أيدي النظم الدكتاتورية في تلك البلدان لإِلهاء الجماهير بالمناقشات الجوفاء ولإِعطاء حكمها الصبغة الشرعية.

---

(١) اليسار السوداني - ص (٤١٠ - ٤١٢).

(٢) اليسار السوداني - ص (٤١٣ - ٤٢١).

«وما نادى به عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٦١ قصد به هذا النوع من الديمقراطية الزائفة فقد وصلت أزمة الحكم في بلادنا مرحلة لم يعد يمكن معها الاستمرار في الدكتاتورية السافرة. إن جماهير شعبنا أعلنت في وضوح أنها ترفض هذه الدكتاتورية المفروضة عليها وأنها ستواصل نضالها حتى تطيح بها. وأصبحت عصابة عبود تخرج من أزمة لتدخل في أزمة جديدة ـ لهذا جاء ذكر الديمقراطية في خطاب عبود في نوفمبر الماضي.

«إن الدكتاتورية، العدو اللدود للديمقراطية، لا يمكن أن تؤتمن لا على الديمقراطية ولا على تطبيقها ولا على (صنعها). ففاقد الشيء لا يعطيه، والدكتاتورية لا يمكن أن تلد الديمقراطية ولا يمكن أن تتطور في اتجاهها. وكل من يصدق أن نظام ١٧ نوفمبر يمكن أن يمنح الديمقراطية أو يتجاوب معها إما أن يكون ساذجاً وإما أن يكون متهافتاً.

«إن طبيعة عهد ١٧ نوفمبر لم تتغير. إنه هو النظام الذي جاء لقمع صعود الحركة الجماهيرية ولوأد الديمقراطية بهدف بيع استقلالنا للاستعمار. إنه لا يزال نظام المعونة الأمريكية. نظام حماية رؤوس الأموال الاستعمارية، نظام الإنحياز الذليل للاستعمار. وفي المجال الدولي، نظام الانحدار بمستوى معيشة الشعب العامل».

غير أن الوضع لم يستمر على هذا النحو المتطرف إذ أصدر الحزب الشيوعي السوداني بياناً في ١٩٦٣/٣/٩ نسخ فيه بياناته الصادرة في ١/٧/ ١٩٦١ و ١٩٦١/١٢/٥ وكذلك بيان يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣. وفي بيانه الأخير رأى الحزب الشيوعي ضرورة المشاركة في انتخابات المجالس المحلية لتحويلها إلى «مظاهرة كبرى والارتفاع بمستوى المعركة الجماهيرية سياسياً وتنظيمياً من أجل التحضير للإضراب السياسي». فسر البعض موقف الحزب الشيوعي بأنه تعاون مغلف مع النظام ومؤسساته غير أن بيان الحزب الشيوعي قد أوضح عدة حقائق متداخلة، يكاد يصعب فرزها لفهم موقفه ذلك، وهذا ما سوف نحاوله في هذه الفقرات.

أولاً: أدان الحزب الشيوعي النظام ومؤسساته بقوله: «إن النظام الراهن برمته وليس بمشتقاته فحسب هو نظام رجعي غير ديمقراطي ودكتاتوري وليس هناك سوى السذج من يعتقدون في أن تولد الدكتاتورية نظاماً ديمقراطياً في الوقت نفسه..». إن هذه العبارة تقود (منطقياً) إلى مقاطعة مؤسسات النظام بما فيها المجلس المركزي الذي قال عنه الحزب الشيوعي «إن هو إلاّ ستار تخفي به الدكتاتورية وجهها القبيح الذي عافه الشعب».

ثانياً: مع ذلك رأى الحزب الشيوعي.. «مع إيماننا بكل هذا.. فنحن نعتقد أن ما يقرب من الخمسة أعوام في النضال الثوري لا يمكن أن تكون قد ذهبت دون جدوى وبدون إجبار النظام الراهن [على التراجع وزحزحته عن مواقفه]..» ويفسر الحزب الشيوعي هذه الفقرة التمهيدية لإثبات جدوى النضال طوال خمس سنوات بقوله: «إن المجالس المحلية المنتخبة وهي تختلف عن المجلس المركزي في أغراضها التي تؤديها [كانت في الأصل حقاً من حقوق شعبنا قبل انقلاب ١٩٥٨/١١/١٧، ذلك الحق الذي سلبه النظام الراهن ضمن ما سلب من حقوق أخرى. فإذا عادت إليه اليوم هذه المجالس المنتخبة بغض النظر عن رداءة قوانينها فإن الشعب يكون بذلك قد استرد بنضاله، وليس منحة من أحد، حقه المغتصب، فما هي الحكمة إذن في أن نحمل الشعب على مقاطعة حق من حقوقه الشرعية استرده بنضاله..؟».

ثالثاً: هكذا طرح الحزب انتخابات المجالس المحلية باعتبارها (كسباً ثورياً)، غير أن السبب الحقيقي كما يوضحه البيان هو تخوف الحزب الشيوعي من إفلاح النظام في إيجاد عناصر قيادية بديلة لكوادر الحزب الشيوعي في مجال النقابات والمجالس. وقد استرشد الحزب في موقفه من انتخابات المجالس المحلية بموقف سابق له من انتخابات النقابات العمالية وفق قانون ١٩٦٠ والتي خاضعها في ظل السلطة نفسها، وذلك خوفاً من

أن تظهر [قيادات بديلة] تمكنها السلطة من تحقيق بعض المكاسب لقوى العمال بما يباعد بينها وبين قيادات الحزب الشيوعي النقابية.

إن أزمة الحزب الشيوعي - في مثل هذه المواقف - أنه قد بنى كل فعاليته على (الكسب النقابي المطلبي) وعلى وجود (تعارض دائم) بين السلطة والنقابات كما كانت تجربته في عهد حكومة الوطني الاتحادي. فإذا كان أزهري قد تمادى في عدائه للنزعة النقابية متيحاً بذلك للحزب الشيوعي فرصاً واسعة للاستقطاب المعارض، فإن حكومة عبود قد تبنت اتجاهاً آخر بممارستها التفاهم مع العمال ومطالبهم، إضافة إلى تفهمها لأدوار المجالس المحلية المنتخبة وتمهيدها لقيام المجلس المركزي.

لأول مرة يواجه الحزب الشيوعي تحدياً في جوهر تكتيكه فأدرك أن مقاطعته لانتخابات نقابات العمال في ظل قانون ١٩٦٠ ستقود إلى عزلته وإلى إيجاد كادر بديل كذلك الأمر في حالة انتخابات المجالس المحلية. غير أنه بقي على الحزب الشيوعي أن يكيّف طرحه للقبول بالاشتراك بطريقة لا تسيء إلى وضعه كمعارض للسلطة وهذا ما احتوته الفقرات التالية من بيانه:

«إن الذين يدعون إلى مقاطعة المجالس المحلية رغم حسن نواياهم ومقاصدهم هم في رأينا يتخذون موقفاً غير سليم لا يفيد قضية النضال ضد النظام الراهن. إنهم ينادون بالمقاطعة ولكنهم لا يشيرون إلى أي عمل ثوري بديل في مقابل ذلك. إن الجماهير إذ تهرع للتسجيل والترشيح ليس استجابة لنداء الحكومة أو تأييداً لها كما تدعي أجهزة الإعلام الرسمية ولكنها مدفوعة بغريزتها الثورية لممارسة حق من حقوقها وحل مشاكلها اليومية في التعليم والصحة والسكن والخدمات الاجتماعية ووقف تبديد أموالها في حفلات التهريج ومواكب النفاق لإنفاقها فيما يعود عليها بالخير والمنفعة.

«يحدث كل هذا بينما يكتفون هم بترديد شعار المقاطعة الخالي من

كل مضمون. إن الحزب الشيوعي السوداني لا يستطيع أن يجاريهم في هذا، فإذا كانت بعض الأحزاب والهيئات الأخرى تعتمد في سلطاتها على الجماهير، على نفوذها الطائفي وعلى إبقاء حالة التخلف السياسي والتأخر الاجتماعي فإن الحزب الشيوعي السوداني لا يعتمد إلا على وعي الجماهير ودرجة نموها التنظيمي والسياسي والاجتماعي. إن الحزب الشيوعي ليست لديه مصلحة في إبقاء الجماهير في حالة من التخلف والسلبية بينما تثقلها مشاكلها التي تعوقها عن النضال السياسي. إنه لا يستطيع ولا يملك أن يقف بمعزل عنها وهي تكافح لعلاج هذه المشاكل المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمجالس المحلية. إن الكفاح اليومي وليس كفاح المناسبات المتباعدة هو دائماً طريق الحزب الشيوعي لتعبئة الجماهير وقيادتها والتدرج بهذا الكفاح إلى آفاقه السياسية الأرحب. إن تجارب الحزب الشيوعي غنية ومقنعة في هذا المجال. مجال الكفاح الجماهيري اليومي، وتقييم كل المؤسسات المرتبطة بحياة الناس اليومية حتى ما ينشأ منها في ظل النظام الراهن. إن تجربة النقابات هي خير مثال لذلك. فقد ظل الحزب الشيوعي السوداني يكافح من أجل عودة النقابات وعندما عادت تحت ضغط العمال وفق قانون ١٩٦٠ أوضح الحزب موقفه من القانون وفضح طبيعته الرجعية باعتباره خطوة متخلفة بالنسبة لقانون ١٩٤٨. وكانت الحكومة تهدف بذلك القانون إلى خلق نقابات طيعة بقيادة الانتهازيين لكسر شوكة النضال الثوري للعمال. وعلى الرغم من ذلك فإن الحزب الشيوعي السوداني مسترشداً بمصالح العمال العاجلة في تحسين شروط الخدمة ورفع الأجور دعا الجماهير العمالية إلى خوض معركة الانتخابات تحت شعار تحويل النقابات إلى منظمات جماهيرية وإقصاء الانتهازيين عملاء النظام الراهن وشعار النضال من أجل عودة قانون ١٩٤٨. وبهذا الموقف الواقعي دفع بنضال الجماهير العمالية خطوات واسعة إلى الأمام وإلى الاصطدام المباشر مع النظام الراهن في حركة الإضرابات المشهورة الأمر الذي أدى بالحكومة العسكرية إلى أن تتنكر حتى إلى قانونها. إن هذا ما كان ليحدث لو اتخذ الحزب الشيوعي

والفرق العمالية المتقدمة الموقف السلبي ودعوا إلى مقاطعة الانتخابات طالما أنها تقوم في ظل النظام الراهن، ولو وضعوا في اعتبارهم أن مجرد الاشتراك في تلك الانتخابات والتنظيمات النقابية هو تعاون مع الدكتاتورية العسكرية. وحقاً أن الحزب الشيوعي السوداني يدرك ما في هذا الطريق من صعوبات نظراً لما يتطلبه من جهد في خوض معارك صدام يومية مع الحكومة، ولأنه يتطلب بذل الجهد المضاعف لتنظيم الجماهير ومخاطبتها المستمرة والتعرض إلى مضايقات البوليس وملاحقاته..».

الجنوب يشعل الشرارة:

في إطار هذا الوضع الذي تميز بتفكك قوى اليسار وانقسام الوسط ما بين حزب الشعب المتحالف مع النظام، والحزب الوطني الاتحادي المتحالف مع جبهة الأنصار التي تضم أيضاً الإخوان المسلمين دخلت البلاد مشارف الثورة الأكتوبرية.

كانت كل هذه القوى في حالة من التوتر والتأهب والانتظار، وما من أحد منها قد استطاع أن يحسم قضية وحدة اليسار أو وحدة الوسط وجاءت الشرارة من الجنوب فاندلعت في جامعة الخرطوم ثم أحرقت السهل كله.

لقد شهدت حكومة عبد الله خليل الأخيرة [١٠/٣/٥٨ ـ ١٧/ ١١/ ١٩٥٨] آخر مظاهر العلاقات السياسية بين الشمال والجنوب. إذ كوّن الجنوبيون كتلة الجنوب التي فازت بسبعة وثلاثين مقعداً في الانتخابات الأخيرة. وقد ترأس الكتلة الأب (سترنينو لوهير) وتقلّد أمانتها العامة (لويجي آدوك). وقد كوّن كلاهما بالإضافة إلى (أزبوني منديري) عضوية الجنوب في وزارة عبد الله خليل. نتيجة لبعض الأحداث أُلقي القبض على (أزبوني منديري) وأُلقي به في السجن الأمر الذي أثار رفيقاه فاستقالا من الوزارة تضامناً معه فحل محلهما كل من (أليجا ميان) و (فرانكو قرانق).

نتيجة لرفض لجنة الدستور النظر في مسألة (الفدرالية) التي طالب بها الجنوبيون فقد اتجه هؤلاء لتنشيط الكتل الإقليمية في الشمال بهدف بناء

تحالف عريض منها. وقد شملت اتصالاتهم (مؤتمر البجا) الذي عقد مؤتمره في أغسطس (آب) ١٩٥٨ و (المنظمة الاجتماعية لجبال النوبة) التي تكوّنت في عام ١٩٥٤ وكذلك منظمة صغيرة خاصة بأبناء (الفور).

في الوقت نفسه بدأت عمليات المناهضة المسلحة في الجنوب معتمدة على بقايا العناصر المسلحة لتمرد ١٩٥٥ الأمر الذي دفع بالقوات المسلحة في نهاية عام ١٩٥٧ لإحراق سبعمائة (كوخ) في مقاطعة (يى)، بذلك وجدت قبائل الجنوب نفسها تحت رحمة الثوار الذين (يفرضون) عليها التضامن مع الثورة ودعمها بموجوداتهم من ناحية، ورحمة قوات الحكومة التي (تعاقبهم) على مثل ذلك التعاون من ناحية أخرى.

بتصاعد تلك العمليات المناهضة والعمليات الحكومية المضادة، تصاعدت معارضة مثقفي الجنوب - الذين يعمل معظمهم في الحقل الإداري - ضد النظام. وقد أدى هروب (وليم دينج) مساعد مفتش مركز (كبويتا) إلى نقل الحكومة للكثير من أولئك الإداريين الجنوبيين للشمال كما باشرت باعتقال بعض العناصر السياسية مثل (دومينيك ميوروال) النائب السابق في البرلمان أثناء محاولته تشكيل حركة سياسية للمطالبة بالانفصال أو الفدرالية في عام ١٩٥٩.

وعلى مدى الحدود المحاذية للجنوب تدفقت هجرات القبائل الجنوبية إلى يوغندة وكينيا وأثيوبيا وإفريقيا الاستوائية الوسطى وبوجود هذه التجمعات إضافة إلى بعض مثقفي الجنوب، تكون في فبراير (شباط) عام ١٩٦٢ تنظيم (الاتحاد الوطني لمناطق السودان الإفريقية المغلقة)[١] برئاسة (جوزيف أودوهو) وسكرتارية (وليم دينج)، وأسند منصب نائب الرئيس إلى (ماركو رومي) ومنصب مساعد السكرتير العام إلى (أقرى جادين). وقد اتخذ التنظيم من الكونغو (كنشاسا) أو (زائير) مقراً له. وقد اعتبر الأب

---

(١) Sudan african closed districts national union (sacdnu).

(سترنينو لوهير) الراعي الروحي للتنظيم. وقد التحق (دومينيك ميوروال) بالتنظيم بعد إطلاق سراحه في عام ١٩٦٣ وحل عوضاً عن (ماركو رومي) كنائب للرئيس.

طرح التنظيم مسألة الاستقلال الكامل لجنوب السودان مع الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية والسياسية لتحقيق ذلك الهدف.

في عام ١٩٦٣ تغير اسم التنظيم إلى (الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي)[1] المعروف لدى السودانيين باسم (سانو)، وقد وضحت أثناء التغيير معظم سلبيات التركيبة الجنوبية في صورة منازعات ذات جذور قبلية معززة بطموحات فردية بين الزعماء. وقد بدا أن انقساماً أولياً قد كان ناشئاً في صفوفهم، إذ تحولت أغلبية القيادات عن الكونغو إلى يوغندة في حين بقي جناح موال (لوليم دينج) في الكونغو لفترة من الوقت قبل التحاقه بالآخرين في (كمبالا) عاصمة يوغندة.

لم تكن حركة المناهضة العسكرية في الجنوب على ارتباط وثيق بقيادات الخارج فقد بقيت معظم عناصرها العسكرية ـ التي كانت تنتمي في السابق للفرقة الاستوائية التي تمردت في عام ١٩٥٥ ـ بمعزل عن تلك القيادات. وتعتبر الفترة من (٥٥ ـ ١٩٦٣) فترة تشكل (العصابات المسلحة) في الجنوب والتي نشأت على أسس قبلية محضة. وقد اعتمد هؤلاء على النشاط في مناطقهم القبلية التقليدية وفي حالة استقلال تام عن بعضهم البعض. غير إن هذا الوضع أخذ في التغير حين أطلقت الحكومة من السجن عناصر تمرد ١٩٥٥ التي بلغ عددها حوالي (٨٠٠) وقد انضم هؤلاء إلى مجموعات الغابات المسلحة.

بتأثير هذا العدد، وتحت ضغط زعاماته الجديدة التي صقلها السجن، عقد مؤتمر لقيادات معظم الوحدات القبلية في بداية أيلول (سبتمبر) ١٩٦٣

---

(١) Sudan african national union-sanu.

حيث اتخذت قراراً في ١٩٦٣/٩/١٩ يقضي بتوحيدها تحت اسم (جيش تحرير الأرض)[1] وقد أقيمت هياكلها ونظمها العسكرية على الأسلوب البريطاني. وأعلن عن تعيين (أميلو تافنج) كقائد عام لجيش تحرير الأرض وهو ضابط متدرج سابق في (قوة دفاع السودان). وقد عرف هذا التنظيم فيما بعد بـ (الأنيانيا) التي تعني بلهجات قبائل [(المادي) و (المورو) و (اللاتوكا)] - «الثعبان السام». واتخذت القيادة من منطقة قبائل المادي مقراً متنقلاً لها. وهي منطقة تقع في القطاع الجنوبي من المديرية الاستوائية على مقربة من الحدود مع يوغندة. وقد صرفت قيادة (أميلو تافنج) جهداً ملحوظاً في إعادة تدريب عناصرها وتجنيد عناصر جديدة مع عدم وسائل الاتصال بين الوحدات.

ركزت (الأنيانيا) على كمائن الطرق ونسف الجسور ومفاجأة الوحدات العسكرية الشمالية، غير أنها قامت ببعض العمليات المهمة التي برهنت - دور تحيز - على فشل عسكري تام يعبر فعلاً عن ضحالة مستوى الأعداد والتدريب. ويقال أن تلك العمليات الأولى قد كانت من تدبير (وليم دينج) نفسه للفت الأمم المتحدة لما يجري في الجنوب. من هذه العمليات سلسلة هجمات سبتمبر (أيلول) على بعض المراكز الهامة: ففي ١٩٦٣/٩/٩ تعرضت نقطة بوليس (باشولا) على الحدود الأثيوبية لهجوم استمر ثلاثة أيام وحدث الهجوم الثاني في ١٩٦٣/٩/١٩ على نقطة بوليس (كاجو كاجي) على الحدود الأوغندية. والهجوم الثالث وهو من أقوى الهجمات حدث في ١٩٦٤/١/١١ على معسكر الجيش في مدينة (واو) عاصمة مديرية بحر الغزال حيث هاجمها (بيرناردينو) بمعية (١٢٣) عنصراً تابعاً له، وقد تم اعتقال كافة المهاجمين الذين حوكموا بالسجن لمدد متفاوتة أما (بيرناردينو) نفسه فقد شنق.

---

(١) Land freedom fighter-lfa.

لم يكن (وليم دينج) منظماً عسكرياً فإذا وجدنا له العذر في مدنيته فإن الآخرين من قيادات جيش تحرير الأرض العسكرية لم تكن بأحسن حالة منه، زيادة على أن مرحلة التخلف والتجزئة القبلية المركبة في جنوب بدائي التكوين ولا زال يعيش على حالة الاقتصاد الطبيعي، لم توفر للمقاومة الجنوبية إطاراً للتماسك (القومي) كما أنها لم توفر خلفية الوعي الحضاري المطلوب لاستخدام تكتيكات قتالية متكافئة مع الشمال. لهذه الأسباب التي كان يعيها (وليم دينج) جيداً بحكم خبرته الإدارية بالجنوب، فإنه لم يكن يعتمدعلى جدوى القتال العسكري نفسه بل عمد لاستخدام الهجمات العسكرية المؤقتة والمحدودة و [المنطلقة من قواعد في أراض إفريقية مجاورة] بهدف لفت انتباه قوات الأمم المتحدة الموجودة في الكونغو وقتها. غير أن فشل تلك العمليات من ناحية وعدم تورط الأمم المتحدة من ناحية أخرى دفعاً بوليم دينج إلى الاعتماد بشكل نهائي تقريباً على النشاط السياسي.

نفس صعوبات الاتصال وفشل العمليات حالت إلى حدود كبيرة دون إيجاد رابط عضوي تنظيمي بين قيادات (سانو) في الخارج، وجماعات (الأنيانيا) في الداخل. وقد أدى فشل الهجوم على (واو) إلى دفع حكومة عبود لاتخاذ إجراءات مشددة ضد النشاط الكنسي الغربي التبشيري مع ترحيل معظم الموظفين الجنوبيين إلى الشمال وكذلك أفراد البوليس. وقد تمكن بعض هؤلاء من إيجاد طريقهم إلى الأنيانيا التي تعلمت هي الأخرى درساً من فشل هجومها على (واو) فركزت على التدريب والتنظيم الداخلي حتى وصلت قواها إلى (٢٠٠٠) مقاتل في مواجهة (٨٠٠٠) جندي نظامي شمالي.

اخترقت قوات الجيش السوداني حدود الكونغو في ١٨/ ٥/ ١٩٦٤ لتصفية معسكر انطلاق (الأنيانيا) في مدينة (أبَا) وتبعت ملاحقات التصفية طرد المبشرين الأجانب. وقد اتخذ هذا الإجراء منذ ٢٧/ ٢/ ١٩٦٤ فطرد

(٢٧٢) مبشراً كاثوليكياً: و (٢٨) بروتستانتياً وقد سبق لعبود أن قام بطرد (١٠٠) مبشر في عام ١٩٦٢ و (١٤٣) مبشراً في عام ١٩٦٣. كذلك فرضت الرقابة على التجار الأجانب.

في المقابل حاول (جوزيف أدوهو) رئيس (سانو) إعادة تجنيد بعض العناصر من معسكرات اللاجئين في يوغندة غير أن الحكومة اليوغندية قد حذرته من مثل هذا النشاط في فبراير (شباط) ١٩٦٤. أما (وليم دينج) سكرتير (سانو) فقد فضل العودة إلى (الكونغو) حيث تعرض لعملية خطف فاشلة دفعته للهرب السريع إلى (جنيف). أدى هذا الوضع إلى نشوء محورين داخل سانو (محور أدوهو) في يوغندة الذي يدعي التمثيل الكامل للرأي العام الجنوبي و (محور وليم دينج) في أوروبا الذي طرح نفسه كمفوض عن التنظيم وبدأ يقوم بنشاطات وصفت بأنها فردية للغاية.

باستمرار المواجهة بين الجيش السوداني والقوات المناهضة له في الجنوب والتي بدأت في اتخاذ شكل حرب العصابات المنظمة زاد تدفق اللاجئين الجنوبيين إلى أثيوبيا ويوغندة، الأمر الذي دفع بهيئة الأمم المتحدة في مايو (أيار) ١٩٦٤ إلى اعتماد مبلغ (١٧٠,٠٠٠) جنيه استرليني لاعانتهم.

انعكست الأوضاع الجنوبية على صراعات المعارضة والحكومة في الشمال فاتخذ عبود قراراً بتكوين (لجنة لاستقصاء الحقائق) في الجنوب بتاريخ ١٩٦٤/٩/٧ وقد باشرت اللجنة أعمالها بالتوجه إلى قطاعات الشعب السوداني للادلاء برأيها حول الأوضاع الجنوبية على أن يدلي بهذه الآراء أمام اللجنة فقط. وكونت اللجنة من (٢٦) عضواً نصفهم من الجنوب والنصف الآخر من الشمال. كما أعطى للجنة صلاحية زيارة الجنوب والاتصال بأي شخص تراه.

بدأت أولى المناقشات ـ خارج الإطار الرسمي للجنة ـ بدار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم إذ تقدم الطالب (عبد الله محمد عبد الرحمن النور)

بمحاضرة ألقاها باللغة الإنجليزية حول التصور الموضوعي لمشكلة الجنوب وقد اشترك عدة طلاب جنوبيين في الإدلاء بآرائهم في تلك الليلة. وقد أثارت تلك المحاضرة بالاضافة إلى تشكيل اللجنة اهتمامات مختلف الأقسام السياسية الطلابية بالجامعة لتوضيح وجهة نظرهم، وقد حضر إحدى تلك المناقشات عضو المجلس الأعلى (المقبول الأمين الحاج) وقد أجريت في القاعة المركزية للامتحانات. وقد كانت تجربة قاسية بالنسبة له.

بالطبع اغتنم السياسيون الفرصة للإدلاء بوجهات نظرهم ولكن على ضوء ما يخدم خطوطهم في المعارضة بأكثر مما يخدم القضية نفسها. أما الحزب الشيوعي السوداني فقد تمسك برأيه حول (تعددية القوميات) و (الحل الديمقراطي) لمشكلة الجنوب دون أن يخبرنا عما يعنيه بالقومية الجنوبية أو القوى الديمقراطية التي ستنهض بذلك الحل في مجتمع بدائي متخلف تحيط به عدة دول متضاربة الاتجاهات؟

ضمن كل المحاورات لم يطرح المتحاورون (حقيقة) الأوضاع الجنوبية، النقاط التي هيمنت على التفكير العام تلخصت في أن (النظام الدكتاتوري) ليس من طبيعته أن يفهم مشكلات المجتمع، إذن هي مشكلة (الديمقراطية. . .) وتلخصت في أن الجنوب مقهور عسكرياً بعمليات القوات الشمالية، إذن هي مشكلة (ردع عنصري). . الكل جيّر الطرح والحلول لمنظوراته الخاصة. . والبعض دافع عن الشمال لمجرد أنه الشمال. لم يقل أحد ماذا ينبغي علينا أن نفعل عملياً.

من الملاحظ أنه في كل تلك المناقشات لم يطرح أحد من المتحاورين ضرورة فصل الجنوب. . بقي الكل يؤكد على تمايز الجنوب عن الشمال (قومياً) وعلى التطور الاجتماعي (غير المتكافىء) بين الشمال والجنوب، وعلى (مسار السلبيات التاريخية) في علاقة المجتمعين ببعضهما بدءاً من تجارة الرقيق مروراً بالقمع العسكري والإداري طوال مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد حاول البعض أن (يلطف) الأمر باعتبار أن التطور

الاجتماعي غير المتكافىء أمر يسود مقاطعات الشمال كما يسود الجنوب.. وأن تعددية القوميات لا تمنع الوحدة ففي السودان العديد من (القوميات) المتمايزة حتى في الشمال نفسه.

كان الطرح متناقضاً في كل جوانبه: فإذا اعترفنا بالحدود القومية كتمايز بين الطرفين الشمالي والجنوبي فإن موضوعة التمايز تنسحب على الجنوب نفسه. فالجنوب الذي تبلغ مساحته (٢٥٠,٠٠٠) ميل مربع - أي ربع مساحة السودان - يفتقر في داخله لأي نوع من التجانس السكاني. فعلماء الأجناس يضعون سكان الجنوب البالغ عددهم - طبقاً لاحصاء ٦٩/ ١٩٧٠ - حوالي (٢,٧٨٣,٠٠٠) أي خمس سكان السودان - ضمن مجموعات ثلاث، [النيليون والنيليون الحاميون والسودانيون]. وتنتمي لكل من هذه المجموعات عدة قبائل متنوعة ومختلفة في تركيبها الفسيولوجي وفي عاداتها ولغاتها. فهناك ما لا يقل عن (١٢) لغة أو بالتحديد (لهجة) رئيسية الأمر الذي جعل من اللغة العربية الْمهَجّنة وسيلة التخاطب الوحيدة بين السكان. تنقسم المجموعة الأولى (النيليون) إلى قبائل (الدينكا) و (النوير) و (الشلك) و (الأنواك) و (الأشومي) وبعض القبائل الصغيرة الأخرى.. وتنقسم المجموعة الثانية (النيليون الحاميون) إلى قبائل (الباري) و (المانداري) و (اللاتوكا) و (الكاكوا) و (الفاجولو) وبعض القبائل الصغيرة الأخرى. أما القسم الأخير (السوداني) فينتمي إليه (الزاندي) و (الندوجو) و (المورو) و (البنجو) وقبائل أخرى، وتعيش معظم قبائل هذا القسم الأخير في مناطق الحدود الجنوبية المتداخلة مع الآخرين.

لا يعني هذا التقسيم الأنثروبولوجي أن الوحدات القبلية ضمن أي من المجموعات الثلاث تشكل وحدة ذاتية متميزة في مجموعها. فإذا تلمسنا بصيصاً من الوحدة في التصور الديني نجد أن الإحيائية ANIMISM الدينية الطاغية عليهم متعددة الأصول ومتباينة الممارسات حتى في طقوسيتها السحرية

ورجوعها إلى الأسلاف وطوطميتها. أما غير هؤلاء فإنهم يشكلون أقليات دينية ليست موحدة التركيب، فطبقاً لتقديرات ١٩٥٦/٥٥ يوجد في الجنوب (٢٥٣,٠٠٠) خرجوا عن الديانات الإحيائية أي في حدود ١٠٪ من السكان فقط، منهم (٢٠٠,٠٠٠) كاثوليكي و (٣٠,٠٠٠) بروتستانت و (٢٣,٠٠٠) مسلم.

فإذا نظرنا إلى العامل الاقتصادي فإن الجنوب لا زال في مرحلة الاقتصاد الطبيعي البدائي القائم على المعيشية فقط - الزراعة البدائية والماشية وصيد الأسماك وجمع الثمار البرية. فليس هناك أي ترابط اقتصادي أو تكامل بمعنى أولي يمكن أن يشد هذا الشتات المتنوع إلى بعضه.

ثم إذا تطرقنا إلى الوضعية الجغرافية للجنوب فيمكن أن نصفه بأنه منطقة (مغلقة) طبيعياً قبل أن تكون (مغلقة سياسياً). فأقرب نقطة في الجنوب تقع على مسافة (٢٥٠) ميلاً عن أقرب المراكز التجارية الرئيسية إليها في الشمال وهي الخرطوم. وكذلك على بعد (٦٠٠) ميل من أقرب منفذ بحري إليها وهو ثغر (بورتسودان). كما تقع أبعد النقاط بمسافة (١٠٠٠) ميل عن الخرطوم و (١٢٠٠) ميل عن بورتسودان. إضافة إلى أن خطوط المواصلات النهرية على النيل الأبيض ليست صالحة تماماً، مع تعذر المواصلات البرية بشكل نهائي في فصول الأمطار.

إن هذا الوضع يكشف لنا بجلاء ووضوح وجزم وتأكيد أنه لا توجد مسألة (قومية) قط في الجنوب، المسألة الموجودة هي قوة كان لا يتجاوز تعدادها خمسة آلاف مكونة من بعض العسكريين المحترفين والمثقفين من نتاج المرحلة الاستعمارية كيّفوا منذ البدء بشكل معاد للشمال، فهل يقبل الشمال بهم كممثلين لقومية جنوبية غير موجودة، وليست مستقبلية التكوين؟ بل هل يقبل بهم الجنوب نفسه كممثلين له وعنه؟ ثم ما هي علائم (الوحدة) في صفوف الخمسة آلاف هؤلاء؟ إن انتماءاتهم القبلية هي محور تفكيرهم وسلوكيتهم قبل أي شيء آخر وإلاّ كيف نشأت تلك العلاقة الخاصة ما بين (بيرناردينو) و (وليم دينج)

بمعزل عن تنظيم (سانو) ورغم احتجاجات (جوزيف أودوهو) رئيس التنظيم القابع في (كمبالا)؟. إن كثيراً من التنظيمات الوطنية لم تستطع أن تنجو من تأثيرات ولاءات التجزئة والتخلف فما بالنا بمجتمع لا زال يعيش علاقات ما قبل التاريخ المعاصر اجتماعياً وفكرياً واقتصاياً؟.

لقد سيطرت النزعة التوفيقية في الشمال على معالجة هذه المشكلة بشكل أوضح تماماً أن المثقف السوداني يفتقر إلى الفهم الحقيقي لمعنى الوحدة المركزية للدولة، وأهمية هذا الفهم في التطور الكلي للسودان. لم يشأ الشماليون التعامل مع الظرف التاريخي الذي وضع خمسة آلاف جنوبي (عسكري ـ مثقف) في مواجهتهم لأسباب تمتد لأبعد من (أخطاء) الشمال، بل إن أخطاء الشمال ليست سوى (رد فعل) لأصل الفعل التاريخي المضاد الذي لا يملك الشمال إزاءه رداً ولا تكلفة.

لم يخير أحد الجنوبيين أو الخمسة آلاف جنوبي بين ورقتي [المركزية أو الانفصال] ولو تم ذلك لاختار الجنوب الانفصال ولما خسر الشمال شيئاً. هل سيخسر الشمال (٨,٥٦٥,٠٠٠) رأس من البقر والخراف والأغنام في الجنوب؟ [طبقاً لإحصاء ٦٩/ ١٩٧٠]. حسناً إن عادات قبائل الجنوب تحول بينهم وبين استثمار هذه الثروة الحيوانية، بل كم يكلف الشمال رعاية هذه الأعداد صحياً بحيث تصبح قابلة للتصدير وعلى بعد (١٢٠٠) ميل من بورتسودان أو عبر الطائرات؟ ومتى ذلك؟. إن ما صرف على مقاومة الحركات المناهضة في الجنوب يساوي أضعاف عائدات استخدام كل هذه الثروة الحيوانية. ثم (الأخشاب) ما هي وسائل نقلها، وكيفية استغلالها وهي نوع من الأشجار الاستوائية التي لا تنبىء بمستقبل تجاري أو صناعي؟ والجنوب ينظر إلى الشمال باعتباره مستعمراً؟ إن كل ثروة الشمال لا تكفي لاستصلاح طرق سالكة في ذلك الجنوب الوعر.

لقد اقتطعنا في سبيل الجنوب لقمة أطفالنا فمضوا يسيرون بالكساح

والهزال في شوارع الشمال وفقد جنودنا هناك حتى ملابسهم[1] وزاد تخلفنا على تخلفنا وحجبت عنا كل المساعدات. لم يجدنا (الإخاء العربي النفطي) ولا اتفاقيات الدفاع المشترك ولا عبارات وحدة المصير.

إنني متيقن أن الجنوب لا يملك مصير تطوره بمعزل عن الشمال ولكن اليقين شيء وفرض الوصاية على الآخرين باسم اليقين شيء آخر. غير أن اكتشاف الجنوبيين لهذه الحتمية أمر عائد إليهم ولكنه لا يأتي عبر فرض الشمال وصايته، خصوصاً ونحن نعيش أوضاع التخلف في ظل وحدة عربية مفككة الأوصال.

إن طرحي لمسألة الجنوب لا ينطلق من تصورات الجنوبيين وأوهام بعضهم حول قضيتهم وإنما ينطلق أساساً من تصوري لخطة التطور العام في السودان، هذا التطور الذي يفترض الوحدة المركزية في بناء الشخصية المشتتة تاريخياً وفي بناء اقتصاد تنموي جاذب ومستقطب للكل، فإذا اختار الجنوب اللامركزية قومياً واقتصادياً فإنه يعارض بذلك الخطة الحتمية لتطور السودان نفسه زيادة على الاستنزاف الدائم لموارد الشمال دون مبرر.

مركزية البناء والتخطيط القائمة على توافر سياج إداري هي الأساس الوحيد لتطور بلد متخلف ومجزأ وغير ديمقراطي في علاقاته الاجتماعية، ويفتقر إلى كافة البنى الأساسية لتطوره الاقتصادي والاجتماعي. هذه المركزية التي تستهدف وحدة الشخصية وايجاد قطب جاذب للنمو مهيمن على خطط التنمية، هي السبيل الوحيد لتصفية قوى التخلف تمهيداً لايجاد ديمقراطية حقيقية في ظل الدولة. أما بديل المركزية المتذرع بالديمقراطية - في مجتمع غير ديمقراطي - فلا يعني في النهاية سوى تسخير الأوعية الديمقراطية من مجالس إقليمية ومحلية لكافة قوى التخلف القادرة على استغلالها

---

(١) في بيان صادر عن وزير الداخلية فاروق عثمان حمد الله بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٨ أوضح أن هناك تقريراً من قائد حامية (ياي) يفيد بأن جنوده يلبسون ملابس المتمردين بعد قتلهم - الثورة والثورة المضادة في السودان - للمؤلف - دار الطليعة ١٩٦٩.

والاستحواذ عليها. علماً بأن هذا الاستغلال والاستحواذ هو بداية الطريق لايجاد فئات طفيلية وهامشية تسيطر على كل أوجه الحياة الاقتصادية.

إن المركزية لا تعني الدكتاتورية ولا هي مرادفة لها، بل تعني تركيز سيطرة القوى الاجتماعية الديمقراطية الحديثة على خط التطور العام للمجتمع في ظل الدولة. تصبح الدولة هنا أداة لمناهضة سلبيات مرحلة ما قبل البناء الوطني والبناء الديمقراطي. المركزية هنا هي شكل النضال الوطني الديمقراطي الذي تشنه القوى الوطنية الديمقراطية بقيادة المثقفين وعبر مؤسسات الدولة والانتاج ضد كافة قوى التخلف والتجزئة. هنا يتحول المثقف الديمقراطي من خطيب سياسي يعيش على هامش الدولة وفي تعارض معها - بحكم سيطرة قوى التخلف على مؤسساتها - إلى قائد لمؤسسات الانتاج وقواها الديمقراطية، إلى منظم ومنظر في الوقت نفسه.

بافتقار مجتمعنا إلى دور هذه القوى في إطار مركزية الدولة، تتحول الدولة إلى هياكل ممزقة، ومؤسسات غير متدامجة، تعيش حالة دائمة من الصراع فيما بين قوى الحداثة وقوى التخلف. تتحول (الخدمة المدنية) إلى عناصر خادمة لقوى التخلف في شكل القمة (البرلمان أو المجلس المركزي أو مجلس الشعب) وفي شكل القاعدة (مجالس الحكم المحلي). يصبح الصراع بين الدولة والنقابة أمراً محتماً على حساب تطور الانتاج. تتحول كافة المؤسسات الحكومية في شكلها المستقل عن مركزية الدولة الصارمة إلى نوع من الاقطاع البيروقراطي الذي يتحول بالمؤسسة إلى الرصيد الخاص، فينمو إلى جانبها قطاع تجاري طفيلي لا يملك الرأسمال ولكن يملك تسهيلات غير مرئية داخل المؤسسة بما يدعم نموه الخاص.

لقد ذبحت المركزية على مستوى التنمية وعلى مستوى التطور السياسي والوحدة الوطنية، فغابت الدولة إلاّ على مستوى الجيش والشرطة.

لقد أخذت حكومة عبود ببعض مظاهر هذه النظرة المركزية ولكنها لم تنفذ إلى جوهرها ضمن خصوصية الأوضاع السودانية، فلما أعيتها

المركزية لجأت لاستفتاءآت الرأي واستقصاءات اللجان فطرحت كافة الحركات السياسية مميزات الإقليمية والحقوق الديمقراطية للقوميات دون وجود قوميات ودون وجود قوى ديمقراطية قابضة على زمام التطور السياسي للبلاد.

وقد سيطرت النزعة التوفيقية (عقلية الأجاويد) على الحلول المطروحة بالنسبة للجنوب، ولكنهم في الحقيقة قد ضربوا مركزية الدولة في واقع متخلف ومجزأ. قد دفنوا جميعاً رأسهم في الرمال، حكومة وحركات سياسية، الكل يريد تجيير الحلول لمصالح معينة. الكل ربط الحل بالديمقراطية المفقودة التي لم تتح لا للشمال ولا للجنوب (حرية التعبير)، والكل قد أجمع على إسقاط النظام كحل للمشكلة. وكان النظام نهباً بين القوتين المتصارعتين عليه وفيما بينهما في الوقت نفسه، القوى الديمقراطية والقوى الرجعية.. كلاهما يريد إسقاطه أو إزاحته كمرحلة (جمدت) التناقضات فيما بين هذه القوى دون أن (تحلها) أو تُوجد إطاراً بديلاً لها.

الندوة الدامية:

إذن بدأت القصة بالجنوب ثم تطورت المناقشات إلى هجوم صريح على سياسة الحكومة العسكرية ومسألة الحريات والأوضاع الدستورية، فأصدرت وزارة الداخلية أمراً في ١٠/١٠/١٩٦٤ بمنع إقامة المزيد من الندوات العلنية حول أوضاع الجنوب داخل الحرم الجامعي فرد (اتحاد طلاب جامعة الخرطوم) بخطاب إلى وزير الداخلية في ١٤/١٠/١٩٦٤ ذكروا فيه «إن الحكومة قد سلكت أسلوب البطش والإرهاب في معالجة هذه القضية فعمدت إلى (١) تكوين لجنة من الموظفين لا تملك صلاحيات لمناقشة الأوضاع القائمة ودعت المواطنين لإعانتها بإبداء آرائهم زاعمة أنه لن يضار أحد بما يبديه وأنّى للمواطنين أن يطمئنوا وقانون الطوارىء مسلّط على الرقاب؟ وكيف تناقش قضية الجنوب بمعزل عن مناقشة الأوضاع الدستورية وقضية الحريات؟» وأدان الخطاب تعدي قوات الشرطة على الحرم

الجامعي ومصادرة حريات الطلاب وأكد أنه «يرى أن كل هذه الأحداث إنما تؤكد حقيقة كبرى هي ضرورة عودة الحياة الديمقراطية للبلاد. ذلك رأينا الذي ندعو به منذ أن أعلناه قبل خمس سنوات ولم تزدنا به الأيام إلاّ إيماناً ولن يزدنا العنف إلاّ عنفواناً..».

اعتقلت الحكومة أعضاء اللجنة الطلابية وأودعتها المحابس، ولم يستسلم الطلاب فعقدوا ندوتهم في ١٩٦٤/١٠/٢١ فأمطرهم البوليس بوابل من الرصاص فأردوا البعض قتلى «وتركوا البعض الآخر بين الموت والحياة ولم يقتصروا على هذه الفعلة الشنيعة بل تعقبوا الطلبة في حجرهم وقادوهم معنفين إلى الاعتقال. بل بلغت بهم الجرأة أن اعتقلوا بعض الأساتذة وانتهت بهم الوحشية إلى تعويق مجهودات الأساتذة والأطباء لإِسعاف الجرحى ونقلهم إلى المستشفى..».

هكذا وصف أساتذة جامعة الخرطوم الوضع وقتها في خطاب استقالتهم الجماعية التي استندت إلى «أن الجامعة من جراء ذلك لم تعد موطناً للعلم ولا مجالاً لبحث قضايا الأمة السودانية ولم يبق لها حرم مكرم ولا أهل يوقرون. وبما أننا أيقنا أنه لن تقوم لاستقلال الجامعة قائمة في ظل الأوضاع الحاضرة فقد قررنا نحن أساتذة جامعة الخرطوم السودانيين الموقعين أدناه أن نطهر أيدينا منها بالتوقف عن العمل فوراً والاستقالة عن وظائفنا فيها. [استقالة غير مشروطة ولا موقوتة إلاّ بزوال هذا الوضع المظلم وقيام نظام دستوري يعرف للجامعة استقلالها ويقدر أهلها حق قدرهم]..».

الخميس ١٩٦٤/١٠/٢٢ يعج المستشفى بأفراد الشعب ويحمل أساتذة الجامعة والطلاب جثمان الطالب الشهيد القرشي لأداء الصلاة عليه في ميدان عبد المنعم تمهيداً لنقله إلى (قريته ـ القراصة)، ويهتاج الشعور الشعبي، فيقذف الشعب سيارات الجيش بالحجارة ويشعل فيها النيران. وتمتد أعمال العنف ـ غير المنظم ـ وبشكل خاص إلى المراقص الليلية والبارات.

الجمعة ١٩٦٤/١٠/٢٣ تتحول المساجد إلى ساحات للتظاهرات الشعبية، الطلبة يهتفون داخلها بسقوط النظام فيهرع بعض المصلين هرباً، في حين تقذف الشرطة تجمعاتهم بالقنابل المسيلة للدموع.

السبت ١٩٦٤/١٠/٢٤ يجتمع القضاة والمحامون ويقررون تسيير موكب احتجاج إلى القصر «نحن رجال القضاء والمحامين نشعر أن مسؤوليتنا نحو العدالة وسيادة القانون في هذا البلد تفرض علينا أن نقرر أن حادث الاعتداء الذي وقع على طلبة جامعة الخرطوم العزل في داخل حرم الجامعة أمر يهتز له ضمير العدالة ويتنافى والقواعد القانونية الواجب احترامها من قبل الحكومة قبل الأفراد... وفوق ذلك فإن تصرف البوليس لم يصدر بناء على أمر من قاضي في الحوادث المؤسفة التي راح ضحيتها طالب بريء وأُصيب آخرون بجراح خطيرة في ظروف قد ترقى إلى الاتهام بجريمة القتل العمد. كما نطالب بتقديم من تثبت عليه المسؤولية إلى المحاكمة الجنائية سواء كان عضواً في المجلس الأعلى أو وزيراً كبيراً كان أم صغيراً سواء كانت المسؤولية نتيجة عمل إيجابي أو سلبي. وبغير ذلك فإننا لن يهدأ لنا بال ولن نستطيع أن ندوس على ضمائرنا ونسكت على هذا الأمر الخطير...».

واعترضت السلطة على الموكب وأحاطت مبنى المحكمة العليا بقواتها، فتداول المحامون والقضاة في الأمر، فأعلنوا في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً دعوة الشعب للعصيان المدني والاضراب السياسي العام.

الأحد ١٩٦٤/١٠/٢٥ ومنذ الفجر الباكر أُبلغ الموظفون والعمال بدعوة الإضراب السياسي العام فتخلوا عن مكاتبهم ومراكزهم بشكل جماعي وتحولوا إلى الشارع حيث وجدوا في مواجهتهم دبابات الجيش وفرقة المظليين.

الاثنين ٢٦/ ١٠/ ١٩٦٤ اجتمع معظم ضباط القيادات العسكرية وأخطروا عبود بسحبهم الولاء. فأعلن عبود في مساء اليوم نفسه حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء والمجلس المركزي. هنا نزل الشعب إلى الشارع وقد تيقن أنه قد حقق النصر دون أن تتقدمه الزعامات السياسية التقليدية. وبدأت الهتافات التي تعكس ذلك الإِحساس «الشعب الشعب.. عاش الشعب».. «نحن الشعب.. نحن القوة».

الثلاثاء ٢٧/ ١٠/ ١٩٦٤ بدأت قيادات الأحزاب تتجمع في قصر القبة بأم درمان لمفاوضة عبود واستلام السلطة. في مقابلها تجمعت قوى الطلاب والقوى النقابية والمهنية المختلفة في مقر أساتذة جامعة الخرطوم تحت اسم (الجبهة الوطنية للهيئات).

قيام جبهة الهيئات:

كانت جبهة الهيئات هي القائد الفعلي والعفوي في الوقت نفسه لثورة أكتوبر، وقد أحست أحزاب المعارضة أو جبهة الأحزاب المكونة من حزب الأمة والوطني الاتحادي والإخوان المسلمين بحتمية انتصار الثورة، ووازنت بين ذلك وبين دورها الهامشي السطحي في تحرك الجماهير. فالمعركة كانت بالفعل معركة القوى الديمقراطية المنظمة نقابياً والقادرة على إسقاط السلطة من داخل مؤسساتها. انزعجت جبهة الأحزاب من مجرد تصور انتصار هذه الحركة الشعبية الجديدة الآخذة في التنظيم المستقل. ودون أن يكون لهذه الأحزاب من التأثير في تكوين الجبهة الوطنية للهيئات بما يصون مصالحها. فتكوين جبهة الهيئات كان يعبر بصورة أولية عن تحالف قوى البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين مع قسم كبير من البيروقراطية البرجوازية.

للخروج من متاهات العزلة وبدافع الخوف من هذا التنظيم الشعبي المستقل، نفذت جبهة الأحزاب إلى الحكم العسكري تساومه ليفسح لها المجال كطرف مقابل لجبهة الهيئات في مقابل تقديم ضمانات لعبود ولكبار

ضباط الجيش والشرطة. هنا سنتذكر جيداً فقرات التحليل السياسي للاشتراكيين العرب الصادر في عام ١٩٦٢.

«إن التناقض بين مصالح حزب الأمة والنظام العسكري ليس تناقضاً جذرياً، بل إنه تناقض [غير طبيعي]. لأن قيادة النظام العسكري وحزب الأمة كلاهما من طبيعة واحدة. كلاهما رجعي.. وكلاهما معاد للديمقراطية والتطلعات الشعبية.. وكلاهما مرتبط بوجه من الوجوه بالمعسكر الاستعماري. [إن هذا التناقض سيزول حتماً إذا دخل النضال الشعبي في طور ثوري حاسم... وسيجد كل من قادة الجيش وحزب الأمة أن مصلحتهما تستوجب أن يتفقا سريعاً على أي وجه من الوجوه لضرب التنظيمات الشعبية الديمقراطية وشل النضال الشعبي الثوري..]..».

تلك نبوءة العارفين، وقد تحققت في مجرى النضال، فمضى حزب الأمة يساوم مع العسكر على ذلك (النضال الشعبي الذي دخل طوره الحاسم). وقبل العسكر بالمساومة وفُرضت جبهة الأحزاب على الشارع السوداني الثائر.. هكذا عاد (القدامى) من جديد.

الأربعاء ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٤ أدركت الجماهير طبيعة المساومة بين رجالات الأحزاب والعسكر، فتجمعت في مقر أساتذة الجامعة وتحركت في موكب شعبي إلى القصر مرددة هتافها الشهير «إلى القصر حتى النصر». كان القصد إثبات شرعية الشارع أمام عبود وكانت تلك هي إحدى أخطر المسيرات فقد كان هدفها اقتحام القصر واجبار عبود على توقيع وثيقة التنازل لجبهة الهيئات الوطنية.

وأريد أن أقرر للتاريخ وللحقيقة وبألم شديد أن قيادات المثقفين الذين عرفناهم في اجتماعات نادي الأساتذة قد غابت عن ذلك الموكب.. وقتها صرخت بما يشبه الجنون.. أين هم؟ فرد عليّ أحد الأصدقاء.. «لا تشكك في قدراتهم أمام الجماهير».. وتم الزحف إلى القصر، واحتلت أجساد المتظاهرين كل فراغات الشوارع والطرق بدءاً من كوبري الخرطوم

بحري إلى القصر وبدءاً من ميدان أبو جنزير وإلى القصر وكذلك شارع الجمهورية. وبوصول طلائع الموكب الجماهيري إلى القصر تقدم ضابط بمكبر صوت إلى بوابة القصر لمخاطبة الموكب، وحين كنا نعمل على إسكات الهتافات للاستماع إليه قذفنا بقناب مسيلة للدموع أعقبها إنهمار الرصاص... صمت مطلق.. حركات الأرجل متسارعة على الأرصفة بحثاً عن مسالك الهرب وسقط حوالي الثلاثين، وأقفرت الساحة والشوارع واكتظ مستشفى الخرطوم المركزي وبدأت الهتافات «الثأر.. الثأر».

تأكيدي على اشتراكي في ذلك اليوم الخالد من تاريخنا ليس بقصد الفخر الذاتي فلم أكن سوى جزيئية من مئات الآلاف المتحركة، ولكن أؤكد على الدور لأنفي تزويراً ساقه (محمد أحمد محجوب) في كتابه (الديمقراطية في الميزان). ذكر محجوب أن الجماهير قد «ظهرت (فجأة) وأخذت تسير نحو القصر الجمهوري. وعلت هتافات (إلى القصر.. حتى النصر) وأمام القصر دوى ما بدا أنه عيار ناري من مسدس ولعله لم يكن في الأمر [سوى كاتم سيارة محقون] ولكن أحد الحراس العسكريين [فقد أعصابه] وأصدر الأمر بإطلاق النار فدوت الرشاشات فوراً موجهة النار نحو المتظاهرين فقتل كثيرون على الفور وأُصيب آخرون بجروح بليغة...»[1].

لم يكن محمد أحمد محجوب هناك وروايته مختلقة، فالذين أطلقوا النار قد تعمدوا ذلك بسابق قصد وإصرار لاخضاع جبهة الهيئات وبث الرعب في صفوفها.. لم تكن هناك سيارة إلا على بعد كيلومترين، فقد كانت أجساد المتظاهرين هي التي حقنت الشوارع وليس كاتم السيارة المحقون. قد أراد محمد أحمد محجوب أن يبرر تصدي عبود لجبهة الهيئات ليحوّل السلطة بليل مظلم إلى الأحزاب وصدقت نبوءة الاشتراكيين العرب.

---

(١) الديمقراطية في الميزان ـ محمد أحمد محجوب ـ ص (١٩٣).

قضينا باقي الوقت في تجميع الجثث وأكاد أذكرها جثة جثة وفي ذلك الوقت شاهدت جندياً - أدركت هويته الإقليمية - يصوب سلاحه إليّ فتصدى له جندي آخر - أدركت هويته الإقليمية أيضاً - قذف عنه سلاحه بعيداً، ورأيت الجنود الذين أطلقوا النار. بعضهم كان يبكي وبعضهم ترتجف أطرافه. وأدركت أننا أقوياء لا لأننا أشد قوة منهم ولكن لأننا في داخلهم.. في أسس تكوينهم.. في مشاعرهم.. في ذاتهم. لا يستطيعون شيئاً بإزائنا لأنهم منا. أحد الشهداء كان راكباً على دراجته.. سحنته أقرب إلى نوبة الغرب أو الفلاتة.. ظننته نائماً يتوسد أحلاماً سعيدة فقد كان باسماً وحياً ونضراً لولا تلك الطلقة المشؤومة الغائرة في قلبه.. على مقربة من نوافير القصر فقد أحدهم سقف الجمجمة وقد كان جسده ساخناً.. هرع أصحاب التاكسيات وبكى بعضهم ووضعنا الجثث في كل متسع، كانوا بلا هويات ولكنهم كانوا الهوية كلها.. الوطن كله.. كانوا مهر الدم.

تردد الحزب الشيوعي:

مساء الأربعاء ٢٨/١٠/١٩٦٤ كان يوم الغضب الأكبر والحقيقي.. في ذلك اليوم ولأول مرة يصدر الحزب الشيوعي السوداني ببيان تأييد الثورة.. هل يمكن تصديق ذلك؟ هل أدس عليهم؟ لا وألف لا. هذا ما حدث. وخرج البيان مقتضباً وباسم عبد الخالق محجوب موقعاً بالإنابة عن «كافة الشيوعيين السودانيين».

لماذا تأخر الحزب الشيوعي في تأييد الثورة وهو الذي طرح في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ شعار الإضراب السياسي؟ والإجابة ليست صعبة. فالحزب الشيوعي الذي طرح نفسه قائداً (وحيداً) للقوى النقابية والوطنية الديمقراطية لم يكن ليقبل بقيادة أخرى مفارقة كالجبهة الوطنية للهيئات. صحيح أن بعض العناصر القيادية في الحزب الشيوعي كانت تنتمي بحكم مراكزها النقابية إلى تلك الجبهة، غير أن الحزب الشيوعي لم ير في تلك الجبهة سوى هيئة منافسة وربما بديلة عنه. كنا نريدها صيغة لتحالف القوى

الوطنية الديمقراطية، وهي صيغة قد فرضت نفسها، غير أن منظار الحزب الشيوعي لم يكن يؤمن أصلاً بمثل تلك الصيغة. كان يقابلها بتوسيع أطره الذاتية لاحتواء هذه القوى الوطنية الديمقراطية عوضاً عن التفاعل معها عبر صيغة مستقلة عنه، ولهذا كان دائم الصراع مع الوسط وكان دائم الصراع مع القوى اليسارية الأخرى.

كان الحزب الشيوعي ينظر بقلق إلى تنامي نفوذ الجبهة الوطنية للهيئات، خصوصاً إنه لم يكن يملك السيطرة الفعلية عنيها فاتحاد طلاب جامعة الخرطوم كان تحت سيطرة الإخوان المسلمين بقيادة (حافظ الشيخ) والقضاة والمحامون تحت سيطرة الوسط وقد شملت الجبهة فئات من التجار وفرقاً مختلفة من التنظيمات النسائية.

اختار الحزب الشيوعي أن يقف سلبياً إزاء الجبهة الوطنية للهيئات، فأعاق مشروعها لتوسيع تنظيمها وبناء لجانها على مستوى الأحياء والمناطق وفي العاصمة.

من ناحية ثانية لم يكن الحزب الشيوعي السوداني منذ قراره بدخول انتخابات المجالس المحلية والمجلس المركزي جاداً في مقاومة نظام عبود. وذلك لاعتبارات عربية ودولية. فنظام عبود كان قد تقارب مع (ناصر) ومع (برجنيف) الأمر الذي دفع (بالختمية) إلى تأييده على نحو سافر. فإذا افتقر الشيوعيون إلى جرأة الختمية في إعلان الولاء فإنهم لم يفتقروا إلى إعلان المعارضة المبطنة بالولاء، فسلكوا مسلكاً توفيقياً، فهم من ناحية يؤكدون على شعار الإضراب السياسي ثم يعمدون إلى القول بأن القوى الديمقراطية ليست مهيأة بعد على مستوى الإعداد والتنظيم لتنفيذ ذلك الشعار. فالعملية هنا أشبه بالحكم مع وقف التنفيذ. إصدار قرار الإدانة دون ملاحقة المجرم لاعتبارات عربية ودولية.

وقد أدى هذا الموقف إلى استنهاض معارضة داخل الحزب الشيوعي للخط السوفياتي الذي كبل فعالية الحزب ضد نظام عبود، وقد أصدر

المنشقون بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٥ - أي قبل الثورة بشهرين - بياناً هاجموا فيه قيادة الحزب الشيوعي وردوا فيه على هجوم سابق تعرضوا له. فماذا يقول بيانهم؟.

«بتاريخ ١٩٦٤/٨/٢٠ أصدر من يسمون أنفسهم بالحزب الشيوعي السوداني منشوراً هاجموا فيه عدداً من المناضلين الشرفاء: [أحمد شامي - يوسف عبد المجيد - علي عمر - أحمد جبريل - عثمان أحمد خلف الله - خالد حفظ الله - فيصل حسن]».

«في هذا المنشور حاول [الانتهازيون] التطاول على تاريخ رجال أقلهم عمراً في الحركة الشيوعية السودانية له أكثر من عشر سنوات. واتهموهم بالانهيار واليأس والطيش وبأنهم عملاء وجواسيس للاستعمار الأمريكي».

«لماذا كل هذا؟ [لأن اختلافاً قد حدث في الحزب الشيوعي السوداني]، خلافاً بين الثوريين الملخصين لقضايا شعبهم، المخلصين للماركسية اللينينية، وبين الذين [جبنوا وترددوا أمام إرهاب وضغط الدكتاتورية العسكرية]».

«في السنتين الأخيرتين اعتقلت القيادة الانتهازية نشاط الحزب اعتقالاً تاماً فأوقفت إصدار مجلتي [الطليعة] و [اللواء] وعارضت إضراب طلبة الجامعة وإضراب مزارعي الجزيرة وجميع الاضرابات العمالية..».

وتوجه البيان بالنقد إلى شخصية سكرتير الحزب الذي وصف بالتهالك أمام الحكم العسكري أثناء اعتقاله ضمن المجموعة السياسية في (جوبا)، وكشفوا عن خطاب أرسله إلى عبود جاء فيه: «إني مصاب بمرض الصدر وضغط الدم والمسالك الدموية وصحتي لا تحتمل السجن ولا أريد الضغط على أحد والله الموفق..».

وبالفعل تغير خط الحزب الشيوعي تماماً منذ الإفراج عن عبد الخالق محجوب في ١٩٦٢/١/٢٨، ولعلنا نلمس هذا التراجع في كافة البيانات

الصادرة منذ ١٩٦٣/٣/٩ بما فيها من مشاركة في انتخابات المجالس المحلية وبالمجلس المركزي.

بشكل واضح يمكن القول أن ركون الحزب الشيوعي السوداني إلى السلبية إزاء النظام العسكري خلال العامين السابقين على الثورة، مع إصرار الحزب الشيوعي على القيادة (الذاتية) لأي تغيير، قد وضعا الحزب الشيوعي في موضع صعب لدى اندلاع ثورة الشارع والهيئات في أكتوبر ١٩٦٤، فوجىء الحزب بقيادة مفارقة للثورة وبالثورة نفسها فتأخر تأييده لها ثم عمل على (تنفيس) جبهة الهيئات عوضاً عن دعمها كتجمع وطني ديمقرطي حتمت قيامه أبعاد موضوعية محددة.

واجهت جبهة الهيئات مساومة الأحزاب وعبود على حساب شهدائها ونضالها، وواجهت سلبية الحزب الشيوعي السوداني فعجزت عملياً عن مواصلة الثورة، بما يفوق مجرد إسقاط النظام العسكري. أما الحزب الشيوعي فقد ساوم هوالآخر على (جبهة الهيئات) ومضى يفاوض عبر جبهة الأحزاب فأعطي حصة كبيرة في الغنيمة الوزارية.

الخميس ١٩٦٤/١٠/٢٩ والجمعة ١٩٦٤/١٠/٣٠، المفاوضات تستمر ويختار المتساومون (سر الختم الخليفة) كعنصر محايد بين الشارع والأحزاب رئيساً للوزراء، وشكلت الحكومة من (١٦) وزيراً: [(٨) لجبهة الهيئات معظمهم من الشيوعيين و (٥) من الأحزاب، الأمة - الشعب - الوطني - الشيوعي - الإخوان. و (٣) من الجنوبيين. وتعهدت الوزارة بالعمل طبقاً لميثاق ارتضته كافة الأطراف ويتلخص في (أ) استقلال الجامعة (ب) استقلال القضاء (ج) مساعدة الحركات التحررية (د) تصفية الإدارة الأهلية (و) إجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي]. وضُمّن هذا الميثاق دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦ فأصبحنا نردد من يومها (دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦ والمعدل في عام ١٩٦٤).

تراجع اليسار وتقدم اليمين:

حين ساوم الحزب الشيوعي على دور جبهة الهيئات ورفض دعمها كإطار لتجمع القوى الوطنية الديمقراطية فقد كان في الحقيقة.. وفي النتيجة الأخيرة يساوم على وجوده بالذات. ففي الفترة من ١٩٦٤/١١/٢٤ وإلى ١٩٦٥/٢/٢٣ أجاد اليمين تكتيكاته لضرب القوى الديمقراطية فجمد الحزب الشيوعي في القمة ملقياً إليه بحبائل السلطة، فتوجه الحزب الشيوعي إلى قياداته النقابية في صفوف العمال والفلاحين لتجميد مطالبهم النقابية جاعلاً من نفسه وسيطاً مساوماً بين السلطة والنقابات. كما تجنب الحزب الشيوعي السوداني أي تورط في القضية الأرترية حيث طالبت الجماهير السودانية بضرورة دعمها ورفعت شعار «السلاح للثوار» فلم تجد جبهة التحرير الأرترية بداً من اللجوء إلى رئيس الوزراء مباشرة (سر الختم الخليفة) وإلى وزير العدل (الرشيد الطاهر - ممثل الوطني الاتحادي) و (محمد جبارة العوض) وزير شؤون الرئاسة للموافقة على تمرير الأسلحة السورية للجبهة عبر مطار الخرطوم وهي الأسلحة التي وصلت في بداية فبراير (شباط) ١٩٦٥.

ظنت قيادة الحزب الشيوعي أن بمقدورها تزكية نفسها أمام اليمين الطائفي بممارسة سلوك انتهازي فاضح، غير أن اليمين كان الأكثر ذكاءً، فتحايل على قيادة الحزب الشيوعي حتى عزلها فعلياً عن قاعدة القوى الوطنية الديمقراطية، فأصبحت مساومات الحزب الشيوعي حديث منتديات الخرطوم ومجالس مثقفيها، حتى اختتم اليمين هذه الأحاديث بحله لمجلس الوزراء في ١٩٦٥/٢/٢٣ معلناً عن تغيير موزاين القوى بما يتناسب وحجمها الطبيعي. وأعلن التشكيل الوزاري الجديد بواقع (٣) حقائب وزارية لكل حزب من الأحزاب الكبيرة (الأمة - الاتحادي - الشعب) و (٣) حقائب للجنوبيين وحقيبة للإخوان وأخرى للشيوعيين.. ووداعاً جبهة الهيئات.

كيف قيّم الحزب الشيوعي موقفه في تلك الفترة؟ من الصعب أن نكتشف في يوم من الأيام أن الحزب الشيوعي لم يكن معصوماً عن الخطأ. وسأورد هنا فقرات من وثيقة أصدرها الحزب الشيوعي عرفت بوثيقة (المتاريس) وهي تتضمن «تحليل علمي لثورة ٢١ أكتوبر - ص١٦ - ٢٠».

«كلنا يعرف أن المعارضة للنظام العسكري كانت تضم إلى جانب القوى الثورية، المعارضة اليمينية المتمثلة في حزب الأمة وقيادة الوطني الاتحادي والإخوان المسلمين مع مراعاة الفارق الكبير بين المعارضتين. فالقوى الثورية كانت تشن نضالات متواصلة ضد الحكم العسكري وتهدف إلى توسيع الحركة الجماهيرية وتنظيمها بينما المعارضة اليمينية كانت تهاب وتخشى توسيع المعارضة والعمل الجماهيري المكشوف لأن في ذلك خطراً عليها هي أيضاً وأي خطر. ولذلك كانت تكتفي بالمعارضة الشكلية فقط. وحتى في حدود تلك المعارضة الشكلية نجدها تراجعت في آخر سني الحكم العسكري واتخذت موقفاً سلبياً ويائساً إزاء الحكم العسكري فإذن كانت هناك معارضة سلبية ومعارضة ثورية إيجابية ذات مصلحة في إجراء تحولات جذرية في البلاد وقيام حكم وطني ديمقراطي ولكنها [غير معبأة بدرجة كافية حول البرنامج الوطني الديمقراطي ولا يجمعها تنظيم].

«وهكذا التقت المعارضة الديمقراطية وهي [تسير بخطى بطيئة] لبناء الجبهة الديمقراطية الواسعة من العمال والمزارعين والطلاب والمثقفين الوطنيين المعادين لرأس المال الأجنبي بالمعارضة الشكلية للأحزاب التقليدية التي ما كانت تستهدف سوى إبدال الحكم العسكري بحكم مدني دون تغيير جوهري في حياة البلاد... التقت المعارضتان في هدف مشترك هو [الديمقراطية بمعناها العام]. وكان واضحاً منذ البداية أن وجود اليمين في المعارضة لا بد أن يترك أثره على أي نظام يعقب النظام العسكري، وبهذا ما كان من الممكن قيام نظام وطني ديمقراطي على أنقاض الحكم العسكري».

«إن هذه الخلفية وهذه الحالة من توازن القوى فرضت نفسها على الثورة وعلى النظام الذي أتت به. فمثلاً نجد أن جبهة الهيئات الوطنية [التي قادت الثورة] معظمها من المثقفين وبها [عناصر يمينية] استطاعت أن تتسلل إليها. وحاول الإخوان المسلمون أن يحشدوا كل قواهم داخل الجبهة بهدف السيطرة عليها منتحلين لافتات وهمية مثل (اتحاد أئمة المساجد) و (اتحاد علماء السودان) إلخ».

«وأدى [عدم اكتمال بناء الجبهة الديمقراطية قبل الثورة] إلى ضعف مواقعها ونفوذها وسط القوات المسلحة. فلم يتم و [ما كان ليتم] إنحياز كامل من قبل القوات المسلحة لجانب الثوار. صحيح أن [الضباط الأحرار] هبوا يوم ٢٦ أكتوبر (تشرين أول)، وحاصروا القصر وفرضوا حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء، وصحيح أنهم حاصروا رئاسة القوات المسلحة وفرضوا أن يكون وزير الدفاع مدنياً، وصحيح أيضاً أن هناك أقساماً منهم رفضت ضرب الثوار. ولكن كل هذا [لا ينفي حقيقة] أن قيادة القوات المسلحة ظلت في يد العناصر الرجعية.

«وكبديل لذلك كان يمكن أن تكون هناك فرقة شعبية مسلحة تسند الثوار وتقوم بعملية الاستيلاء على السلطة وتسلمها للثوار. ولكن هذا أيضاً لم يتم وما كان ليتم كذلك [لأن الجبهة الديمقراطية لم تصل إلى هذا المستوى المتقدم قبل الثورة ولم يكن قد اكتمل بناؤها وترسخت أهدافها].

«لذلك كله نجح الإضراب السياسي فقط في مهمة شل النظام العسكري شللاً تاماً وإلقاء السلطة السياسية في الشارع. ولكن هذا شيء وانتزاع السلطة شيء آخر. فانتزاع السلطة تم بطريقة المفاوضات، بأخذها وردها. وتمثلت القوى الرجعية في تلك المفاوضات نتيجة لتوازن القوى التي اشتركت في معارضة النظام العسكري. ولأن [قيادة القوات المسلحة ظلت في يد الرجعيين فإن القوى الرجعية تمثلت في المفاوضات من داخل وخارج القوات المسلحة]. ومنذ البداية تآمروا لإبعاد القوى الثورية من

السلطة ولكن ما كان ذلك ممكناً [لأن رفع الإضراب وإنهاءه ما كان بيد القوى الرجعية بل كان ذلك في يد القوى الثورية التي صنعت الإِضراب].

«وهكذا تمخضت المفاوضات عن مجلس وزراء فيه تمثيل للقوى الرجعية ويرأسه شخص بعيد كل البعد عن الثورة وعن الحركة الثورية، إن الوضع في مجلس الوزراء كان انعكاساً لتوازن القوى المعارضة للنظام العسكري..».

للأسف إن تحليل هذه الوثيقة المليئة بالمتناقضات وتزييف الحقائق يشبه تحليل عبارة تقول «عقد الكونغرس الأمريكي إجتماعه في الكرملين برئاسة ماوتسي تونغ». فكيف تظل القيادة الفعلية للقوات المسلحة في يد [الرجعيين] في الوقت ذاته الذي يهب فيه الضباط في ٢٦ اكتوبر فيحاصرون القصر ويفرضون حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء مع محاصرتهم لرئاسة قواتهم نفسها. إن المعنى الوحيد لاختلاق هذا التزوير هو رغبة الحزب الشيوعي في الدفع عن نفسه تهمة التواطؤ على الثورة والمساومة بها، الثورة ناقصة..! قواتها ضعيفة! لأن قيادة الجيش التي جُمّدت عملياً في أكتوبر بواسطة الضباط قد ظلت بيد الرجعيين. ولم يسأل الحزب الشيوعي نفسه ماذا فعل هو ليضمن انحياز الضباط انحيازاً كاملاً للثورة.. قد تقدم الضباط ألف خطوة إلى الإمام وإلى جانب جبهة الهيئات. في حين تراجع الحزب الشيوعي ألف خطوة إلى الوراء وإلى جانب الأحزاب فتوقف الضباط في منتصف الطريق.

ثم نأتي إلى حديث الحزب الشيوعي عن (جبهة الهيئات التي قادت الثورة) فقد ذكر أن بها عناصر يمينية (استطاعت أن تتسلل إليها وحاول الإخوان المسلمون أن يحشدوا كل قواهم داخل الجبهة بهدف السيطرة عليها)، ذلك صحيح غير أن ما بالجبهة كان (تسلل عناصر) يمينية وليس (قوى يمينية). وذلك (التسلل) جاء مؤخراً ولم يكن في بداية نشوء الجبهة الوطنية للهيئات. إضافة إلى أن دور الإخوان المسلمين أمر يرد إلى سياسة

الحزب الشيوعي نفسه، ففي ذلك الوقت كان الإخوان يسيطرون على قيادة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم علماً بأنهم لم يكوّنوا الأغلبية في المجلس الأربعيني للاتحاد. لماذا؟ هنا السؤال الذي يعقبه التساؤل. كانت الأغلبية في يد (الاشتراكيين الديمقراطيين) و (الجبهة الاشتراكية) و (الأحرار) و (الجبهة الديمقراطية) التي يعمل في إطارها الشيوعيون. قد رفض الحزب الشيوعي بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية الطلابية بالتعاون مع هذه الفئات متمسكاً بخطه الإنفرادي في بناء الجبهة الديمقراطية - جبهة الحزب الشيوعي وليست (جبهة قوى المرحلة) كما رأينا سابقاً. فلما تعذر الاتفاق بين هذه القوى الطلابية ذات الجذر الوطني الديمقراطي تكويناً وفكراً، سيطر الإخوان على قيادة الاتحاد.. فمن المسؤول؟ طبيعة المرحلة أم خطأ التكتيك؟.

ثم إن سيطرة الإخوان على قيادة اتحاد الجامعة والتي منحتهم بعض الوزن في جبهة الهيئات لم تكن سوى سيطرة مؤقتة يمكن لها أن تنتهي بإعادة الشيوعيين النظر في تكتيكهم، فتصفو جبهة الهيئات للقوى الوطنية الديمقراطية.

ويتناقض الحزب الشيوعي مع نفسه فيشير إلى فعالية جبهة الهيئات باعتبارها (القوى الثورية التي صنعت الإضراب) والتي كان بيدها (رفع الإضراب وإنهاؤه) فما هو (عائد) جبهة الهيئات من هذه الفعالية الثورية؟ إجابة الحزب أن تلك الفعالية لم تمكنهم - أي قوى الرجعية - من (التآمر لإبعاد القوى الثورية). فمن كانت تلك القوى الثورية التي لم تبعد؟ لم تكن تلك القوى هي قطعاً قوى جبهة الهيئات بعد أن عزلها الحزب الشيوعي عبر مفاوضاته الكواليسية مع عبود ومع الأحزاب. فلما (تظاهرت) الرجعية بقبول ممثلي الشيوعيين إلى حين طردهم إلى الشارع في ٢٣/٢/١٩٦٥ رجع الشيوعيون إلى اتهام السلطة اليمينية بالخيانة للشارع السوداني ولجبهة الهيئات.

لقد تجاهل الحزب الشيوعي - في سبيل خطه الذاتي - مقدرة القوى الجديدة على حسم الأمور لصالحها في السودان. فقد بلغت تلك القوى مدى من الفعالية وسرعة المبادرة بحيث لم يكن من السهل على أي قوى مضادة أن تفكر في إجهاضها. مثال على ذلك «يوم المتاريس في ٩/ ١١/ ١٩٦٤» سرت إشاعة في الخرطوم تقول بأن بعض القوى الرجعية قد تمكنت من السيطرة على بعض وحدات الجيش وهي تزمع الاستيلاء على مراكز الدولة. التحرك الجماهيري الذي حدث أو الذي أحدثته «القوى الديمقراطية التي لم يكتمل بناؤها ولم تترسخ أهدافها» - على حد منطق الشيوعيين - جاء مذهلاً. بأيديهم مجردة حملوا مقطورات السكك الحديدية وسدوا بها منافذ الشوارع المؤدية إلى القصر.. بنوا سدوداً من الحجارة ومئات الخنادق وعبأوا زجاجات المولوتوف وتحول قلب العاصمة إلى ورشة كاملة.

هذه القوى الديمقراطية نفسها «التي لم يكتمل بناؤها ولم تترسخ أهدافها» استطاعت أن تستقطب في أيام اكتوبر المجيدة لا جماهير الخرطوم فقط، ولكن جماهير (واد مدني) وجماهير (كسلا). جاءت الأولى زحفاً بكل شاحنات المدينة وهي تهتف «مدني فداك يا خرطوم» وكم أسال ذلك التضامن دموعاً وفجّر عيوناً إنهمرت من حدقات. أما (كسلا) فلم يثنها بُعد المسافة فاحتلت ما لديها من قطارات وتوجهت بها إلى الخرطوم، وقد تحولت بكل المقطورات إلى خنادق محصنة متحركة على القضبان الحديدية. ورغم توتر الأوضاع سهر الخبازون حتى لا تجوع العاصمة. الكل كان يدرك دوره في ذلك الوقت ويؤديه ببطولة فائقة. وظلت الهتافات تتردد بحناجر قوية، استقوت بما وجدت نفسها فيه «نحن الشعب صنعنا الثورة.. نحن الشعب سنحمي الثورة». ومرت ليلة المتاريس بهدوء وقد نام البعض عليها. ولمّا لم يأت كبار الضباط بدباباتهم بدأ الشعب يبحث عنهم في منازلهم وتوجه الناس وفق تقسيم لم يفرضه أحد، ولا أشار به عليهم أحد، دليلهم كل من يعرف منزلاً من

منازلهم. وتذكر الناس أن المساومة قد أبقت على أعضاء المجلس الأعلى كراماً يرزقون في منازلهم فاتجهوا إليهم.

لم ترتعد فرائص أعضاء المجلس الأعلى بقدر ما ارتعدت فرائص رجال الأحزاب في السلطة.. إنها غضبة لا تنتهي بسلام إنها «غضبة القوى الديمقراطية التي لم يكتمل بناؤها ولم تترسخ أهدافها!» فسبقت حكومة اكتوبر شعب اكتوبر إلى منازل أولئك وأخذتهم على وجه السرعة ١١/١١/ ١٩٦٤ وعلى جناح طائرة إلى مدينة (زالنجي) في غرب السودان.

كان الزخم الشعبي قد بلغ حداً هدد فعلاً بسيطرة القوى الديمقراطية على المدن الرئيسية، وقد وضح لرجالات الأحزاب أنه لا الحزب الشيوعي بقادر على السيطرة ولا بإمكان حزب الأمة إنزال قوى جماهيرية مضادة يستوردها كعادته من غرب السودان لإجهاض تحرك الشارع السوداني.. ما العمل؟ واكتشفت بريطانيا الحل الذي يمزق حركة الشارع من جهة ويتيح لحزب الأمة التحرك السياسي من جهة أخرى. أخرج (كرت الجنوب) لا في الجنوب كما هي العادة ولكن في الشمال.

بريطانيا والجنوب والأنصار من جديد:

في يوم الأحد ١٩٦٤/١٢/٦ تجمعت أعداد غفيرة من الجنوبيين واتجهوا إلى المطار لاستقبال (كليمنت أمبورو) وزير الداخلية في حكومة اكتوبر العائد من الجنوب بعد إجراء بعض المشاورات هناك. ولم يكن (أمبورو) يملك تلك (الشعبية) التي تجمعت يومها. وكانت هذه إحدى الملاحظات... ثم تأخرت الطائرة.. لماذا؟ وهذه ملاحظة أخرى.. ثم سرت إشاعة قوية بأن (أمبورو) ـ الذي لم يكن يملك كل تلك الشعبية والذي تأخرت طائرته ـ قد قتل بأيدي القوات العسكرية الشمالية في الجنوب.

وانفعل الجنوبيون واتجهوا إلى رشق الناس بالحجارة وحرق سياراتهم. وذهل الشماليون! وأرادوا السؤال ولم يمكلوا الوقت لذلك.

فجاءت ردة الفعل عنيفة وصارمة. وذكر وقتها أن (٩) جنوبي و (٤) شمالي ويونانياً واحداً قد قتلوا في الاشتباكات وأن (٤٠٠) قد أصيبوا بجراح. وفي الحقيقة كان القتلى أكثر من ذلك العدد وفي وسط الجنوبيين بالذات ويرجع ذلك إلى أن معظم من اشترك في تلك المسيرة الدموية منهم لم يكونوا من قطاعات أبناء الجنوب العاملة في الخرطوم في قطاعي البناء والمنازل، فقد أوت هذه القطاعات إلى مساكنها. أما الفئة التي قادت مسيرة العنف فقد تبين أن معظمها قد وفد إلى الخرطوم بطريقة مفاجئة وقد اتخذت من (مبنى مطبوعات الإرسالية الأمريكية) في الخرطوم مركزاً لها.

كان جهاز الأمن (سلبياً تماماً) خلال تلك الأحداث، وقد صدرت الأوامر إلى الشرطة بعدم التدخل، وقد صعب الأمر على بعضهم فتخلى حتى عن بزته العسكرية. وهكذا حدث ما عرف في السودان بـ «يوم الأحد الدامي».

أشار البعض بيد الاتهام إلى (بريطانيا) وقال إن افتعال قيادة الشرطة للصدام المروع مع الطلبة والذي انتهى بثورة أكتوبر كان من تدبيرها تهيئة لضرب نظام عبود من بعد اتجاهه لعبد الناصر والمعسكر الاشتراكي. وليس في هذا الأمر ما يدين تفاعل قوى السودان الديمقراطية مع الأحداث رغماً عن التوقيت ولو تحركت أدوات التنفيذ من وراء الحدود. فقد أعطى نظام عبود مبررات سقوطه قبل أن تلجأ بريطانيا إلى أدوات التنفيذ وتحديد وقت الصفر.

المهم أن ما بدأته بريطانيا كان عليها أن تنجزه، فمن بعد الانفجار الثوري الذي هيأت أسبابه للقوى الديمقراطية لأنها هي الوحيدة المهيأة لإسقاط عبود، فقد كان لا بد لها من ضرب هذه القوى الديمقراطية - بعد أدائها لدورها - لصالح قوى الولاء الأصلي في السودان، أي الأنصار.

جاء (الأحد الدامي) بداية على طريق ضرب القوى الديمقراطية في الوقت نفسه الذي كانت تعد فيه وزارة اكتوبر لاستقبال الملكة اليزابيت

الأولى وزوجها في السودان، وقد حدد تاريخ الزيارة في ٨/٢/١٩٦٥ وإلى (١٢) منه.

لماذا تأتي بريطانيا إلى السودان في عصر اكتوبر و (المتاريس) وزخم الجماهير والثورة؟. نفس البعض أشار إلى أن الزيارة ستتحقق رغم المناخ الثوري والزخم الجماهيري فالملكة يجب أن تحتفل هنا بتأديب بريطانيا لذلك العسكري العجوز الذي خرج عن بيت الطاعة[1]. وعلّق نفس البعض بقوله أن الخطة البريطانية ونجاحها لا تعني سوى أن بريطانيا أكثر من الحزب الشيوعي السوداني تدرك مصادر القوة في تكوين التجمع الوطني الديمقراطي السوداني، فاستخدمت قوته الذاتية بفتحها لآفاق الثورة أمامه ثم عمدت إلى تصفيته تمهيداً لحزب الولاء الأصلي وكان الأحد الدامي مرحلة على الطريق.

وقيل أن عبود في الوقت الذيساير فيه (ناصر) و (برجنيف) لم يكن قداستوعب اختراق بريطانيا (للنخاع العظمي) في جهازه.. الإداري منه والبوليسي بالذات. وأورد هؤلاء قائمة طويلة بأعضاء في الخدمة المدنية الذين أنشأهم ـ على يده ـ (سايمز) و (روبرتسون) وغيرهما.

كان الموقف المصري واضحاً وقتها فيما كتبه الأستاذ محمد حسنين

---

(١) ولد إبراهيم عبود في ١٩٠٠ في ساحل البحر الأحمر ولدى تخريجه من كلية غردون في عام ١٩٢٤ التحق بقوة دفاع السودان. وخدم خلال الحرب العالمية الثانية في كل من أرتريا وليبيا ثم أصبح قائداً لسلاح الهجانة (فرقة الجمال) ثم عين نائباً للقائد العام في عام ١٩٥٤ ثم قائداً عاماً في عام ١٩٥٦ [The Secret War - O'Ballance- EO] حين نُحَى عبود عن الحكم اتضح أنه كان مفلساً أو فقيراً فألح على حاجته إلى (مساعدة) مالية لبناء منزل صغير يضمه وعائلته مع حاجته إلى الراتب التقاعدي لتأمين معيشته. وقد خير بين الراتب التقاعدي ومبلغ مقطوع لبناء منزل صغير فاختار الراتب لحاجته إليه وتم له ذلك. ثم أوضح عبود أن له ابناً يدرس في لندن وبما أن لا منحة له فقد تفضل سفير السودان في لندن بإسكانه في منزل وسأل إذا كان بالإمكان إبقاء ابنه في منزل السفير فتمت الموافقة على ذلك ـ ومضى عبود [الديمقراطية في الميزان ـ ص ١٩٥].

هيكل على صفحات الأهرام (ثم ماذا بعد في السودان؟). وقد أثار ذلك التساؤل المتصف بالاستنكار حفيظة الثائرين في الخرطوم حيث فسروه بأنه طعن في الثورة الشعبية، وتشكيك في توجهات الشعب السوداني لمجرد أنها لا تتفق مع تلك العلاقات التي استجدت بين عبود وعبد الناصر وأثمرت توقيع اتفاقية مياه النيل وتغيير خط السياسة السودانية في علاقاتها الإقليمية والدولية. وقد اندفع البعض للتجمهر أمام السفارة المصرية ورشقها بالحجارة مع إحراق العلم. وفعل آخرون العكس تماماً ـ في اليوم التالي ـ حيث تجمهروا أمام السفارة البريطانية ورشقوها بالحجارة ولم يتمكنوا من العلم.

مع كل ـ وبما لا يشكك في الدوافع الوطنية الديمقراطية للثورة، وبما لا يشكك في مصداقية الجماهير والدوافع الموضوعية للتغيير ـ كانت بريطانيا موجودة في خلفية الأحداث وقابعة في الماوراء منذ تحريك قوة الأنصار ضد عبود حين انعطف باتجاه القاهرة ودول عدم الانحياز وتمت التغييرات في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أي فترة ما بعد ٦١/١٩٦٢.

وجاءت الملكة اليزابيت الأولى وأقيمت حفلة على شرفها على متن زورق على النيل، والتفت الوزير الشيوعي (أحمد سليمان) ـ وزير الزراعة ـ للملكة خلال الحديث وقال ـ لعله ممازحاً ـ «إنني أمثل حزب جلالتكم الشيوعي الوفي» وضحكت الملكة بصوت مرتفع فالتفت الأمير فيليب إلى محمد أحمد محجوب قائلاً: «هذه أول مرة أسمع فيها الملكة تضحك عالياً في حفلة»[١].

من بعد الأحد الدامي وبحجة تأمين سلامة الملكة وفي ٦/٢/١٩٦٥ تمكن الأنصار أخيراً من استجلاب (٣٠,٠٠٠) من مُسلّحيهم إلى الخرطوم،

---

(١) الديمقراطية في الميزان ـ محمد أحمد محجوب ـ ص (١٥٩).

في المقابل التحفت جبهة الهيئات ببرودة الموت وصمت الشارع وضحكت إحدى وصيفات الملكة ومالت هامسة إلى محمد أحمد محجوب وزير الخارجية: «لم يسبق لصاحبة الجلالة أن كانت مرتاحة كهذه المرة في أي زيارة ملكية»[1].

وسافرت جلالة ملكة بريطانيا العظمى في ١٢/٢/١٩٦٥ وودعها الأنصار الذين سيطروا على الشارع تماماً، واتضح وقتها أن المسألة أكبر من مجرد احتفاء بملكة جزر البحار، فقد قرر حزب الأمة متحالفاً هذه المرة مع الوطني الاتحادي القضاء النهائي على جبهة الهيئات واستلام زمام المبادرة في الحكومة وفرض مخططاته بالنسبة للمرحلة القادمة.

في ظل الحشد الأنصاري أعلن رئيس الوزراء (سر الختم الخليفة) إستقالة حكومته في ١٨/٢/١٩٦٥ ثم دعي لتشكيلها من جديد في ٢٣ من الشهر نفسه على النحو الذي أوضحناه.

سيطرت الأحزاب التقليدية على قرارات مجلس الوزراء فألح إئتلاف الأمة والوطني الاتحادي على ضرورة الإسراع في الانتخابات البرلمانية ولو أدى ذلك إلى إجرائها فقط في الشمال دون الجنوب الذي ذكر أن (أوضاعه الأمنية) لا تسمح بإجراء الانتخابات فيه. هنا عارض حزب الشعب الديمقراطي ذلك القرار معيداً إلى الأذهان تجربة البريطانيين في المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي قاومته الحركة الوطنية باعتباره عملاً إنفصالياً. وهدد بمقاطعة الانتخابات في حال إجرائها في الشمال دون الجنوب. وقد أُجريت الانتخابات في الفترة من ٢١/٤/١٩٦٥ وإلى ٨/٥/١٩٦٥ حيث نال حزب الأمة (٧٥) مقعداً والحزب الوطني الاتحادي (٥٤) وبما أن حزب الشعب قد قاطع تلك الانتخابات فقد فاز في دوائره الانتخابية التقليدية في الشمال والشرق مرشحون للأحزاب المضادة وعلى

(١) المصدر السابق.

رأسها (مؤتمر البجا) الذين نالوا (١٠) مقاعد وجبهة الميثاق [الإخوان المسلمون] الذين نالوا (٥) مقاعد ونال بعض المستقلين (١٥) مقعداً في حين قفز رقم الأعضاء الشيوعيين الذين رشحوا في دوائر الخريجين وحزب الشعب إلى (١١) عضواً. ودخل (٣) أعضاء باسم حزب الشعب ولكنه لم يعترف بهم.

حدد عدد المقاعد النيابية - (٢٣٣) مقعداً لكل السودان وباستثناء مقاعد الجنوب فقد أصبح عدد المقاعد الشمالية (١٧٣) مقعداً توزعت على النحو الذي أوضحناه.

استقالت حكومة سر الختم الخليفة في ١٩٦٥/٦/٢ حيث اجتمع البرلمان في ٦/١٠ لانتخاب رئيس للدولة ورئيس للوزراء، واقتسمت الأغلبية المؤتلفة (الأمة ٧٥ + الاتحادي ٥٤) المركزين فانتخب إسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة ومحمد أحمد محجوب رئيساً لمجلس الوزراء وتقلّد الأخير مهام منصبه في ١٩٦٥/٦/١٤. وهكذا أحكم تحالف الوطني الاتحادي وحزب الأمة الطوق من حول القوى الديمقراطية في السودان فكان علينا أن نلج مرحلة طويلة من النقد والمحاورات تحت اسماء وعناوين شتى أبرزها الوضع الراهن وأزمة نظام الحكم. ولم تكن الأزمة حقيقة إلاّ أزمة القوى الديمقراطية نفسها. وفي الشارع.

ولكن. . . أين الجنوب؟.

لقد رأينا كيف فجرت ندوة الجنوب الدامية في جامعة الخرطوم الوضع العسكري لنظام عبود برمته، وذلك حين تطورت المناقشات في ندوة (١٩٦٤/١٠/٢١) إلى اتهام مباشر للسلطة العسكرية الحاكمة. هكذا رأينا كيف أشعل الجنوب الشرارة العسكرية جنوباً والشرارة السياسية التي أطاحت بالنظام كله شمالاً.

بعد انتصار الثورة الشعبية عاد السودانيون للتفكير في مسألة الجنوب، فعقدوا في ظل الدورة الثانية لحكومة أكتوبر الانتقالية (١٩٦٥/٢/٢٣ - ٢/

١٩٦٥/٦) مؤتمراً شاملاً لكافة فعاليات الشمال والجنوب على أساس الحوار الديمقراطي، وسُمّي المؤتمر باسم (مؤتمر المائدة المستديرة) تعزيزاً لهذا التوجه.

ولدت فكرة مؤتمر المائدة المستديرة إثر الإعلان الذي تقدم به سر الختم الخليفة، رئيس وزراء حكومة أكتوبر الإنتقالية بتاريخ ١٠/١١/ ١٩٦٤، أي حين الدورة التي غلبت فيها سيطرة اليسار (٢٩/ ١٠/ ١٩٦٤ ـ ١٨/ ٢/ ١٩٦٥)، وقد عقد المؤتمر داخل مبنى البرلمان السوداني في الفترة ما بين (١٦ وإلى ٢٩ مارس «آذار» ١٩٦٥) وبحضور (١٨) ممثلاً عن أحزاب الشمال إضافة إلى (٢٧) ممثلاً عن الجنوبيين وأحزابهم وحركاتهم. وقد حضر بعض المراقبين من الدول العربية والإفريقية (مصر، يوغندة، الجزائر، تنزانيا، نيجيريا، غانا).

تولى د. النذير دفع الله، مدير جامعة الخرطوم، إدارة جلسات المائدة المستديرة، وقد وضح أن ممثلي الأحزاب الشمالية كانوا أكثر من الجنوبيين أنفسهم ميلاً لتحقيق المطالب الجنوبية المعلنة، في حين ظهر الانقسام بين ممثلي الجنوب وتباينت مطالبهم، ولنا أن نلجأ إلى بعض من فقرات دراسة الأستاذ محمد عمر بشير حول تقييمه لأعمال المائدة المستديرة: «.. كان المشروع المقترح من جانب أحزاب الشمال لتنظيم العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، هو أن تكون المديريات الجنوبية الثلاث وحدة إقليمية، وأن يوضع برنامج للإصلاح يضمن تطوير المساواة بين الشمال والجنوب.. ويتعين في هذا الصدد ملاحظة أن اقتراحات الشماليين قد تضمنت عدداً من المطالب مثل تأسيس برلمان مستقل وحكومة إقليمية مستقلة، ولجنة لتطوير الاقتصاد، ولجنة للخدمة العامة، وجامعة بالجنوب وإدارة لشؤون الجنوب المحلية، بما في ذلك استغلال الأراضي ورعاية شؤون التعليم. وليس ثمة شك في أن تلك الاقتراحات قد ذهبت إلى مدى بعيد للالتقاء مع وجهات نظر الجنوبيين، وتلبية مطامحهم الأقليمية، وذلك بإزالة أسباب عدم

المساواة وعدم الثقة والمخاوف والريب، كما وضعت أسساً لقيام علاقات جديدة تقوم على الإخاء والمساواة بين أبناء الشمال والجنوب. . وبالرغم من أن أحزاب الشمال قد استطاعت أن تتفق على التعبير على حل موحد، إلاّ أن الأحزاب الجنوبية لم تستطع الوصول إلى حل تتفق عليه، فتعددت آراؤها وتفرقت شيعاً. . وبينما كان حديث (أقرى جادين) نيابة عن جناح من حزب سانو يعبر عن الحد من تغلغل ونفوذ العرب بالجنوب، منادياً بالاستقلال السياسي، ذهب جناح وليم دينق ـ من الحزب نفسه ـ إلى تأكيد أن السودان الشمالي نفسه ينطوي على قبائل وسلالات مختلفة، فنادى بتطبيق الحكم الفدرالي، أما جبهة الجنوب ـ كليمنت أمبورو ـ فقد نادت بحق تقرير المصير للجنوب»[١].

تعذر الوصول إلى صيغة حل (جماعية) لمشكلة الجنوب ضمن مائدة الـ (٤٥) ممثلاً، فاتفقوا على تكوين لجنة من (١٢) عضواً يناط بها وضع مشروع حل يقدم بعد ثلاثة أشهر لاجتماع مماثل يحضره أعضاء مؤتمر المائدة المستديرة. هكذا انفضّوا جميعاً دون وفاق، بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٥. ويقارب هذا التاريخ الأيام الأخيرة لحكومة أكتوبر الانتقالية (استقالت بتاريخ ٢/٦/١٩٦٥) لتخلفها حكومة البرلمان المكونة من تحالف حزبي الأمة والوطني الاتحادي (تاريخ ١٠/٦/١٩٦٥)، وبهذا دخلت قضية الجنوب مرحلة التشابك مجدداً مع المناورات الحزبية، الشمالية والجنوبية معاً.

ترجع أهمية مؤتمر المائدة المستديرة إلى أنه أول حوار شعبي بين قادة (كل) الجنوب وقادة (كل) الشمال، وقد برهن ممثلو الشمال على قدرتهم السريعة للتكيّف مع مطالب الجنوبيين بل وتبنيها بشكل إيجابي، غير أنه ـ فيما يبدو ـ أن ممثلي الجنوب قد تعاملوا مع هذا المنطق الشمالي بدوافع ريبة مستترة، كأن ظنوا بأن ممثلي الشمال إنما يريدون فقط سحب

---

(١) مشكلة جنوب السودان/ بروفسور محمد عمر بشير/ مطبعة الفجالة (مصر) ١٩٧٠ ص ١٤٥/١٤٦.

البساط من تحت أقدام العناصر الجنوبية المتطرفة ودون ضمانات مستقبلية لتطبيق وتواصل تنفيذ ما يتفق عليه. لهذه الدواعي كان لفيف من الجنوبيين يهيئون أنفسهم لدفع حركة المعارضة المسلحة في الجنوب مجدداً، وقد تسربت معلومات أمنية لأجهزة المخابرات السودانية حول قيام بعضهم بشراء أسلحة الثوار الكنغوليين (زائير) مع اتصال بعضهم بالكيان الإسرائيلي.

برلمان جزئي ودستور لاهوتي وثورة الجنوب الثانية:

تراكبت مثالب السودان دفعة واحدة في تلك الفترة، فبعد مؤتمر المائدة المستديرة مباشرة جاء البرلمان الشمالي الجزئي الذي جرت الانتخابات له في الشمال دون الجنوب، وقد أوضحنا توزيع المقاعد بنسبة فوز حزبي الأمة والوطني الاتحادي مع مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي بقيادة الشيخ علي عبد الرحمن وقتها لتلك الانتخابات الجزئية (٢١/ ٤ ـ ٨/ ٥/ ١٩٦٥).

شكّل محمد أحمد محجوب الوزارة فيما أصبح إسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة، وقد استمرت هذه الصيغة الائتلافية الحاكمة طوال الفترة (١٤/٦/ ١٩٦٥ وإلى ٢٧/٧/١٩٦٦) وهي الفترة التي تم فيها حل الحزب الشيوعي السوداني وطرد النواب الثمانية مع تعديل مواد الدستور المؤقت ومواجهة الهيئة القضائية.

في هذه الفترة بالذات، التي تميزت (بشمالية) الحكم، و (لاهوتية) الدستور، انعدم التواصل إلى أقصى مراحله بين الشماليين والجنوب، فعوضاً عن استمرارية أجواء المائدة المستديرة شنت القوات السودانية المسلحة هجومين، الأول على مدينة (جوبا) بتاريخ ٨/٧/ ١٩٦٥ حيث قدر جملة من لقوا مصرعهم في تلك المذبحة بألف وأربعمائة، والهجوم الثاني على مدينة (واو) بتاريخ ١١/٨/ ١٩٦٥ حيث صرع المئات ومن بينهم الممثل البابوي، أسقف رمبيك.

تلك كانت مقدمات المرحلة الثانية من طواحين الدم في الجنوب، وقد دشنتها حكومة الوطني الاتحادي والأمة ببيان ٢١/٧/ ١٩٦٥ الذي

أنذرت به كافة الفصائل العاملة في الجنوب لتسليم أسلحتها في موعد لا يتجاوز ١٩٦٥/٨/٤، كما أعلن أن الأوضاع لم تعد مواتية لعقد مؤتمر المائدة المستديرة الثاني، حيث كان قد تم الوعد به من قبل ريثما تفرغ لجنة الأثني عشر من تقديم مقترحاتها، ولزاماً على ذلك تم أيضاً حل لجنة الأثني عشر.

بعد تصعيد عسكري استمر لمدة عامين تمت تصفية أهم قائدين وقتها لحركة الجنوب، الأول وهو الأب (ساترنينو لوهير) مع ٢٨ من فريق حرسه الخاص، والثاني هو (وليم دينغ) مع ٦ من حرسه الخاص. قتل لوهير في يناير (كانون ثاني) ١٩٦٧ أما وليم دينغ فقد قتل في مايو (أيار) ١٩٦٨.

في تلك الفترة حدث تغيير في رئاسة الوزارة السودانية المؤتلفة بين الأنصار والاتحاديين، ولكنه لم يستمر لأكثر من تسعة أشهر (١٩٦٦/٧/٢٧ ـ ١٩٦٧/٥/١٥)، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يصبح فيها (الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي) رئيساً للوزراء.

أثناء رئاسته للوزارة أراد الصادق المهدي أن ينحو منحاً جديداً تجاه مشكلة الجنوب، فخاطب (مجلس كنائس عموم إفريقيا) ـ وهو جزء من مجلس الكنائس العالمي ـ للتوسط لدى قادة المعارضة الجنوبية المسلحة. وقد وصل وفد رباعي من مجلس الكنائس في ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٦ وأجرى عدة اتصالات ثم طرح مبادرته لتكوين (لجنة مصالحة) من الشماليين والجنوبيين على أن يصار إلى وقف لإطلاق النار. غير أن (الأنيانيا) رفضت هذه المقترحات مما تسبب في أزمة بينها وبين مجلس الكنائس العالمي الذي انتهى بوصفه لمشكلة الجنوب باعتبارها مشكلة (سياسية) وليست دينية أو عرقية.

عناق الأزمتين في الشمال والجنوب:

بالرغم من أن أحداث الجنوب كانت تلقي بظلالها على مصير البلاد ككل مما يفترض نوعاً من توحيد القوى والجهود كان القادة في أحزاب

الشمال يمضون في وحل الصراعات الذاتية. فحكومة الصادق المهدي لم تلبث أن سقطت بعد عمرها القصير بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٥ حيث عاد محمد أحمد محجوب مجدداً وليستمر إلى حل البرلمان الجزئي الشمالي بتاريخ ٧ فبراير (شباط) ١٩٦٨. ويرجع السبب في حل الجمعية إلى عودة حزب الشعب الديمقراطي عن موقفه في مقاطعة الانتخابات السابقة وبقائه خارج الجمعية، إذ اتحد حزب الشعب الديمقراطي (من خارج البرلمان) مع الحزب الوطني الاتحادي (داخل البرلمان) في ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٧ وكوّنا (الحزب الاتحادي الديمقراطي)، فكان لا بد من دخول الحزب الجديد إلى إطار الشرعية البرلمانية، وهكذا حلوا تلك الجمعية وأُجريت انتخابات جديدة (٤/١٨ ـ ١٩٦٨/٤/٢٥) وقد جاء محمد أحمد محجوب على رأس الوزارة الجديدة حتى ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ عندما تولى نميري.

شُغِل الشمال بانقساماته واتفاقاته أما الجنوب فقد مضى يبحث عن توحيد فعلي لقواه (١) القبلية و (٢) السياسية و(٣) العسكرية، باحثاً عن قائد جديد لهذه المرحلة الثانية من ثورته والتي بدأت فعلياً منذ عام ١٩٦٢، هدأت قليلاً عند قيام ثورة اكتوبر ١٩٦٤، ومؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥، ثم تصاعدت كما رأينا، وقد وُجد القائد الجديد في شخص (جوزيف لاغو) الذي كان على اتصال بالكيان الصهيوني عبر ضابط ارتباط إسرائيلي في أديس أبابا يُسمّى (دافيد.. دافيد فقط)، وهو الذي جلب الصهيوني الألماني (رولف شتاينر) لتدريب قوات الأنيانيا الجنوبية.





الأزمة التاريخية ومشكلات البديل

تعتبر مرحلة ما بعد اكتوبر وتصفية جبهة الهيئات من أخصب مراحل النضال السوداني وأكثرها تعقيداً، فقد شهدت تأرجح الوسط بين الانقسام والاتحاد، وشهدت تأزيم اليسار للوسط واجهاضه مجدداً للجبهة الديمقراطية، ثم اجهاض الوسط واليمين لشرعية اليسار.

ونستهل هذا الفصل - المتعدد الجوانب - بأثر القيادة الجديدة لحزب الشعب الديمقراطي على مجرى الساحة المتداخلة على أن نمتد بالتحليل للقوى الأخرى.

حزب الشعب والمنعطف الجديد:

كان حزب الشعب الديمقراطي ومنذ انفضاض تحالفه مع الأنصار وميله إلى نظام عبود - إثر تقارب الأخير مع (ناصر) - قد برز بخط جديد في السياستين الداخلية والخارجية. ويرجع ذلك بشكل مباشر إلى تأثير قيادة الشيخ (علي عبد الرحمن الأمين) الذي كان قد تخلص عملياً من وجود العناصر القيادية المنافسة له في السابق والتي كانت ترتبط بروابط واضحة مع حزب الأمة من جهة وتملك تأثيرها على السيد علي الميرغني من جهة أخرى.

الآن وبعد اكتوبر ١٩٦٤ مباشرة أعاد علي عبد الرحمن بناء الحزب بمعزل عن تأثيرات تلك القوى اليمينية، معتمداً هذه المرة على نفس تلك العناصر الوطنية التي سبق لها أن رفضت المعونة الأمريكية والأسلحة البريطانية. وتأكد ارتباط الحزب - بأكثر من مجرد الميول - بسياسة القاهرة أما السيد علي الميرغني فقد عاش منذ أكتوبر حياة تميل إلى العزلة وعدم التدخل المباشر في مجريات السياسية اليومية ولم يكن السيد محمد عثمان الميرغني (إبنه) ناضِجاً بما فيه الكفاية ليتولى خلافة والده سياسياً وبنفس تلك الحنكة المشهورة عنه.

إذن تعتبر مرحلة ما بعد اكتوبر في حياة حزب الشعب هي مرحلة الشيخ علي عبد الرحمن الذي هتفت له الجماهير «علي عبد الرحمن ـ محطم الأمريكان»، وندد به مبارك زروق أحد قادة الوطني الاتحادي في ندوة بجامعة الخرطوم بوصفه «الشَيخ الأحمر». أما حقيقة ذلك الشيخ فقد كان (شيخاً) حقيقياً بلبسه الأزهري، غير أن تلك اللفة الحمراء على رأسه كانت تخفي تحتها آراء وصفها الماركسيون بأنها «متطرفة» في يساريتها وعروبتها. ولم تكن تعوزه حتى ملكة اللغة الإنجليزية التي تجري سلسلة على لسانه ويخضعها لكل أغراض الاستشهاد كما يخضع كرة التنس في الملعب. عرفه كثير من المثقفين بالصلابة، وكرهه بعضهم لعناده وشدة مراسه، ولكن لولا تلك الصفات مجتمعة لما أمكن له قيادة ذلك التحول الخطير في تاريخ حزب الشعب الديمقراطي إذ كاد أن يصبح بالفعل المحور الأساسي لنشاط القوى التقدمية وسابقاً لنواب الحزب الشيوعي بخطوات ومسافات.

طرح حزب الشعب برنامجاً إشتراكياً وعربياً، وصيغاً عدة للتحالف مع القوى اليسارية وقد كان هو الحزب الذي وقع عليه إختياري واختيار بعض الشباب الديمقراطيين والاشتراكيين العرب بعد مصرع جبهة الهيئات الوطنية وسيطرة تحالف اليمين الأنصاري والوسط الاتحادي على السلطة.

ربما بدا للبعض وقتها أن اختياري لحزب الشعب قد يرجع إلى اعتبارات طائفية وقبلية، غير أن تلك الاعتبارات لم يكن لها شأن بالاختيار ولكن كان لها كل الشأن في المركز القيادي الذي شغلته في سن مبكرة وفي ممارستي لدور أكبر من حجمي الحقيقي في أوساط الحزب الإعلامية في الخرطوم والعمالية في عطبرة، ولعلي قد استمتعت كثيراً بمظلة الشيخ القوية ـ إذ كانت ثمة سحب سوداء في سماء الحزب نفسه، علماً بارتكابي لعدد من الأخطاء تحت تأثير الاندفاع وقتها.

تركز جهدي وجهد كثير من الأصدقاء داخل حزب الشعب الديمقراطي على مواجهة أي ردة يمينية داخل الحزب من ناحية،

واستخدام قناعات الحزب التقدمية لبناء جبهة وطنية ديمقراطية حقيقية [يسحب إليها] الوطني الاتحادي من أحضان الأنصار والإخوان المسلمين، [ويضغط بها] على الحزب الشيوعي للتخلي عن مخططاته الذاتية على حساب المرحلة بأكملها.

اخترت اليوم الذي نوت فيه الملكة اليزابيت مغادرة البلاد، حيث كان الأنصار احتلوا الشارع عملياً، فتوجهت بعدة مقالات على صفحات جريدة (الجماهير) الناطقة بلسان حزب الشعب الديمقراطي وبعنوان «معركة أحزاب الوسط» نشرت أولى حلقاتها في ١١/٢/١٩٦٥. وكان الهدف منها كما قلت هو الدعوة لعزل حزب الأمة ومحاولة تركيب جديد لوحدة الوسط مع اليسار ضمن خط وطني ديمقراطي.

جعلت البداية تحليلاً لمفهوم (اليمين) وعلاقة حزب الأمة بهذا المفهوم بالذات، مخاطباً جماهير الوطن الاتحادي والشيوعيين في ذات الوقت:

«في هذه المرحلة الثورية التي حققت للشعب مكاسب هائلة نستطيع أن نكتشف اليمين بسهولة ونتعرف على حزبه وزعاماته. بل إن موقفه بعد ثورة اكتوبر أصبح أكثر وضوحاً مما كان عليه في الماضي. وذلك لسبب بسيط هو أن خط ثورة اكتوبر الداخلي يعتبر حرباً مباشرة ضد الكيان (شبه الإقطاعي) ويمكننا بإبراز المواقف التالية أن نعري اليمين:

أولاً: تخصيص دوائر للعمال والمزارعين والخريجين [في الانتخابات العامة] يعني تضمين الديمقراطية السياسية محتوى اجتماعي لصالح الثورة الجماهيرية في الخط الاشتراكي والديمقراطي. وهذا بالضرورة حسم للاستغلال الطبقي في المجال الزراعي وشبه الزراعي... ولا يملك الاتجاه اليميني نفسه إلا أن يكون ضد هذا الموقف.

ثانياً: تعديل نظام الإدارة الأهلية وإعادة النظر في هيكلها الإداري والقضائي يعني تفتيت السلطة البيروقراطية القبلية وإلغاء دورها القيادي مما

يؤدي إلى بث الوعي الديمقراطي على الصعيد الجماهيري... ولا يملك الاتجاه اليميني إلا أن يكون ضد هذا الموقف.

ثالثاً: التطهير في جملته الآن مصوب نحو الأذرع الرجعية التي تعتبر إمتداداً لواقع نوفمبر والذي كان في بدايته إمتداداً مباشراً لنفس هذا اليمين. واستمرار التطهير يعني اتجاه الأداة الحكومية لصالح القاعدة الجماهيرية المتطلعة... ولا يملك الاتجاه اليميني إلا أن يكون ضد هذا الموقف.

رابعاً: استمرار الجبهة الوطنية للهيئات رقيبة قومية على مكاسب اكتوبر سلاح حاسم ضد أي محاولة يمينية في المستقبل للرجعة أو التغيير... ولا يملك الإتجاه اليميني إلا أن يكون ضد هذا الموقف.

«هذه هي مواقف اليمين بالداخل والتي تعد كتعبير عن مصلحته الاجتماعية في البقاء. ولذلك بدأ اليمين يستخدم الأساليب المعروفة في شن الهجمات الصليبية ضد كل مجهودات التطور. والغريب في الأمر أن هذا اليمين يحتكر لنفسه [تمثيل الثورة المهدية في الوقت الذي هو أبعد ما يكون عن مثلها واتجاهاتها الإسلامية وارتباطاتها العربية]. إن هذه المواقف لا يمكن أن تبررها إلا رغبة الحفاظ على الكيان شبه الإقطاعي».

«ومع ارتباط قطاع ضخم من اليمين بالكيان شبه الإقطاعي إلا أن هنالك مجموعات معينة تتجه اتجاهاً يمينياً [من غير أن تكون ذات ارتباطات مادية مباشرة بالإقطاع] ولذلك أرى أنه من السلامة العلمية أن يحدد اليمين [بالإتجاه الرجعي] ويمكن أن تبدو الصورة واضحة بالتعامل مع [التفاصيل الدقيقة - التاريخية والاجتماعية - لاكتشاف مواقع اليمين وجذوره في المجتمع]».

كنت ألح في تلك الدراسة على ضرورة التحديد المعرفي الدقيق لشخصية (اليمين) المرادف قطعاً للرجعية، حتى لا تصبح هذه الكلمة مجرد شعار يطلق ضد أي كان أو ضد الوطني الاتحادي بالذات بهدف تكريس انقسام الوسط، الأمر الذي كنت أتهم به عن حق الشيوعيين. كان الهدف

تحديد حزب الأمة باليمين وليس لمجرد زعاماته وأسمائه ولكن لممارساته ولطبيعتها. وكنت ألح على أن الوطني الاتحادي هو بكل تركيبته التاريخية والموضوعية هو (حزب وسط) وليس حزب يمين وإن المرحلة هي مرحلة (معركة أحزاب الوسط بالتحالف مع اليسار) لا بقيادة اليسار، ولكن بالتفاعل الإيجابي معه شريطة أن يدرك اليسار حجمه الاجتماعي الراهن، ودوره التاريخي الماثل، فلا يقفز بنفسه إلى خارج الحجم والدور على حساب وحدة الوسط. إذن لا بد من «الدراسة التحليلية للكشف عن طبيعة أحزاب الوسط في السودان وعن المهام الثورية العاجلة التي تتطلبها المرحلة الاجتماعية الراهنة من تطورنا في حدود ديمقراطيتنا الليبرالية، وعن الطريقة التي يمكن أن تنفذ بها الطلائع المثقفة هذه المهام».

مفهوم عبد الخالق لأزمة الثورة:

تناول عبد الخالق محجوب هذه المقالات بالرد عليها في جريدة الميدان بتاريخ ٧ ـ ١٥ مارس (آذار) ١٩٦٥ تحت عنوان «الثورة السودانية وأزمة الوسط». ويمكن بفهم الفارق فقط بين العنوانين (معركة أحزاب الوسط) و (الثورة السودانية) و [أزمة الوسط] إدراك محور المناقشة لخطين متعارضين. وإني إذ آسف على عدم توافر مقالات عبد الخالق بحوزتي ـ وهي موجودة بدار الوثائق المركزية بالخرطوم ـ إلا أنني استطيع طرح ما كان يرمي إليه عبد الخالق. ببساطة رأى عبد الخالق أن الثورة العالمية بما أحدثته من تطور وقوى دفع شاملة قد تفاعلت بها قوى الديمقراطية في السودان ضمن نمو متعاظم أدى عملياً لإلغاء دور الوسط وبالتالي فإن المرحلة ليست (مرحلة وطنية ديمقراطية) لمنح الوسط شرعيتها التاريخية بل هي (مرحلة اشتراكية ديمقرطية) حيث تنقسم فيها القوى بين يسار ويمين.

هنا سألت عبد الخالق عن تقييمه لدور حزب الشعب الديمقراطي وعما إذا كان لنا أن نصنفه في قائمة القوى الاشتراكية الديمقراطية في

الوقت الذي كنا نجاهد فيه داخل هذا الحزب ضد ما أسميته (الانتكاسة اليمينية).

كان عبد الخالق يحاورني تحت تأثير وثيقة «أفكار حول تحول الحزب الشيوعي» وهي واردة في عدد «الشيوعي» رقم (١٢٤) ص «٥». طرحت تلك الوثيقة ضرورة تحول الحزب الشيوعي إلى قوة اجتماعية كبرى تمتص طاقات التغيير على نحو جماهيري كبديل عن تدامج الحزب في إطار جبهة ديمقراطية أي أن تتحول الجبهة الديمقراطية إلى الحزب عوضاً عن تحول الأخير إليها. ماذا تقول الوثيقة:

«في يناير عام ١٩٦٣ قررت اللجنة المركزية: يمكننا القول أن انهيار النظام الراهن سيؤدي إلى تحولات كبرى في وضع الحزب الشيوعي السوداني الذي سينجز قفزة كبرى في وزنه الاجتماعي ويقترب من أو ينجز شعار (اجعلوا من الحزب الشيوعي السوداني قوة اجتماعية كبرى) وإن الكفاح بين الجماهير الذي شنه الحزب الشيوعي السوداني منذ المؤتمر الثالث وخاصة خلال الحكم العسكري الراهن هو [تراكم كميّ ثوري سينتج عنه تحول كيفي]... المهمة الجوهرية اليوم والممكنة الإنجاز عملياً هي [تأهيل الحزب الشيوعي ليكون في طليعة التحولات المرتقبة ومستعداً لها] أي بوجود حلقة من الكادر المتفرغ متمرس ومتخصص في [أساليب القيادة] التنظيمية والسياسية والفكرية وله الكفاءة ومرتبط بالجماهير الثورية بفروع حزبية ثابتة من طلائع تلك الجماهير وقادرة على قيادة من حولها، فروع حزبية تضم [نهائياً] طلائع الطبقة العاملة بتكويناتها الجديدة...».

رجعنا من جديد إلى مشكلة (الحزب) الذي هو (الجبهة) في نفس الوقت. فالحزب الشيوعي يريد أن يكون المهيمن الوحيد على تلك التراكمات الكمية الثورية في حالة تحولها الكيفي... إذن لا يسار آخر... ولا جبهة الهيئات. بل الحزب في حال التحول إلى قوة اجتماعية كبرى بإنشاء فروع حزبية تضم [نهائياً] طلائع الطبقة العاملة بتكويناتها الجديدة.

والسؤال: هل كان الحزب الشيوعي السوداني مهيأ لفهم تلك التراكمات الكمية الثورية؟ هل كان مهيأ للتداخل المنهجي مع أصولها القومية والعالمية وبالتالي التعبير عنها ضمن فهم جدلي مبدع؟ لو تم له هذا الأمر لما عانينا مشكلة بناء الجبهة التقدمية ولا مشكلة بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية. ولاستطعنا التغلب على مشكلات العناصر اليمينية في قيادة الوطني الاتحادي تماماً كما حسمت في حزب الشعب الديمقراطي بتأثير شيخ علي ومجموعته.

كنّا نحذر من تحرك اليمين فأبى الحزب الشيوعي إلا أن يفتعل المعركة مع الوسط فأشفقنا ووضعنا قلوبنا على صدورنا. وبدأ الوسط المأزوم (الوطني الاتحادي) قبل اليمين الأصيل (حزب الأمة) في شن هجومه الواسع على اليسار الذي أدعى قيادة المرحلة وأنه مؤهل لذلك.

الردة اللاّهوتية وخرق الدستور:

في ١٦/١١/١٩٦٥ تزعم الإخوان المسلمون حزبي الإئتلاف (الوطني الاتحادي والأمة) بتقديم مشروع للجمعية البرلمانية يقضي بحل الحزب الشيوعي السوداني، غير أن ذلك المشروع كان يتعارض مع المادة الخامسة من الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ تعديل ١٩٦٤ الذي يكفل حرية تكوين الجمعيات والهيئات، فتطلب الأمر تعديل المادة الخامسة من الدستور المؤقت ثم إجازة مشروع قانون يحرم الحزب الشيوعي. ولم يُضِع أنصار الردة على النظام الديمقراطي وقتهم، إذ سرعان ما تقدموا بمشروع التعديل وأجازوه بأغلبيتهم الميكانيكية (الكمية) في جلسة ١٨/١١/١٩٦٥، وجاء التعديل على النحو التالي: «... أنه لا يجوز لأي شخص أن يروّج أو يسعى لترويج الشيوعية سواء كانت محلية أو دولية أو يسعى لترويج الإلحاد أو عدم الاعتقاد في الأديان السماوية، أو يعمل أو يسعى للعمل عن طريق القوة والإرهاب أو أي وسيلة غير مشروعة لقلب نظام الحكم... وكل منظمة تنطوي أهدافها ووسائلها على مخالفة الحكم الشرطي الوارد في ذيل

الفقرة الثانية تعتبر منظمة غير مشروعة وللجمعية التأسيسية أن تصدر أي تشريع تراه لازماً لتنفيذ أحكام هذا النص».

وهكذا تكلمت (السلطة) الحزبية فوق منطق (النظام) الديمقراطي، فكرست الهوة منذ ذلك اليوم بين الديمقراطية والمتنفذين بمنطق الأغلبية الكمية، فصوّت (١٤٣) لصالح التعديل في حين رفضه (١٧) فقط، من جملتهم الأعضاء الذين طردوا فيما بعد بموجب هذا القانون وهم: (١) حسن الطاهر زروق (٢) محمد إبراهيم نقد (٣) عز الدين علي عامر (٤) جوزيف قرنق (٥) الرشيد نائل (٦) عمر مصطفى المكي (٧) الحاج عبد الرحمن (٨) الطاهر عبد الباسط (٩) محمد سليمان (١٠) أمين الشبلي (١١) فاطمة أحمد إبراهيم.

لقد عدلت المادة الخامسة من الدستور، وتبقى بعد ذلك أن ينسحب هذا التعديل على المادة (٤٦) الخاصة بمؤهلات العضوية البرلمانية حتى تقر بشكلها اللاهوتي الجديد طرد النواب، وهذا ما فعلوه بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٦٥ بأغلبية (١٢٩) ضد (١٧)، وفي الجلسة نفسها تقدموا بمشروعهم لحل الحزب الشيوعي، وأجازوه ثم نشروه في الغازيتة الرسمية في اليوم التالي: «... (١) منذ سريان هذا القانون يحل الحزب الشيوعي السوداني وجميع المنظمات غير المشروعة في حدود المعنى الوارد في المادة السابقة وتقفل دورها وتصادر ممتلكاتها وصحفها وجميع وسائلها. (٢) منذ سريان هذا القانون أي شخص ينتمي إلى منظمة غير مشروعة أو أي شخص ترشح في الانتخابات العامة عام ١٩٦٥ بوصفه عضواً في الحزب الشيوعي أو ساند الحزب الشيوعي السوداني بوصفه أحد أعضائه لا يعتبر أهلاً لأن يكون أو يستمر عضواً في الجمعية التأسيسية».

في الحقيقة أنهم لم يغتالوا الحزب الشيوعي السوداني ولكنهم اغتالوا النظام الديمقراطي وأسسه الليبرالية تماماً، وقد أوضحت تلك التجربة الفرق الواضح بين أغلبية تلتزم بالنظام الديمقراطي وبين أغلبية لا تفهم من هذا

النظام إلا أنه مجرد تكريس لمشروعيتها السلطوية عبر الفرز الانتخابي ودون أن يعني ذلك الإلتزام بمنهج هذا النظام وأسلوب إدارته. تلك هي مأساة النظام الديمقراطي الليبرالي حين يطبق في واقع متخلف اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، ومحكوم بعلاقات التبعية والتجزئة الطائفية، أي علاقات التخلف الاجتماعي غير الموضوعية.

ذلك هو التناقض الأول بين النظام الديمقراطي الذي لا يمكن أن يمارس بحقيقته إلا في إطار المجتمع الصناعي الذي أفرزه تاريخياً وحيث تسود القيم الليبرالية، وبين المؤسسة الاجتماعية (الطائفية) الأكثر تخلفاً والتي تهيمن على هذا النظام بتوجه (لاهوتي) مضاد (لليبرالية). وقد قُدّر للحزب الشيوعي السوداني أن يكون أول ضحايا هذا التناقض. غير أن ممارسات الحزب الشيوعي ضد الوسط كان لها شأنها في توفير المناخ السياسي لتحرك الإخوان المسلمين وخصوم الليبرالية عموماً.

اتسع تناقض (السلطة) الحزبية والطوائفية مع (النظام) الديمقراطي ليشمل اغتيال (المؤسسات) الدستورية الحاضنة للنظام الديمقراطي، فمن بعد أن أنهى النواب تعديلهم للدستور وطردهم للحزب الشيوعي واجهوا موقف الهيئة القضائية التي يمنحها الدستور المؤقت صلاحية تفسير بنوده وحمايته. فقد أصدرت المحكمة العليا في ٢٢/١٢/١٩٦٦ حكماً يقضي ببطلان تعديل الأغلبية البرلمانية لمادة الحقوق الأساسية في الدستور. ثم أصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٧ قراراً يقضي ببطلان حل الحزب الشيوعي السوداني.

تمسكت الأغلبية البرلمانية بمواقفها في مواجهة السلطة القضائية التي تجيز لها المادة ٩٩ من الدستور حق تفسير نصوص الدستور وحمايته، فمجلس الوزراء يعقد جلسة في نفس اليوم (٢٢/١٢/١٩٦٦) حين أصدرت المحكمة العليا حكمها، ويرفض الحكم، ثم يتخذ البرلمان نفس الموقف الرافض في جلسته بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٦. وهكذا فقدت الهيئة القضائية

مبرر وجودها في نظام شوهت الطائفية والنزعات الفردية مقوماته الديمقراطية. وكنتيجة لذلك تقدمت الهيئة القضائية بمذكرة إلى (مجلس السيادة) الذي يترأسه إسماعيل الأزهري، بوصفه السلطة الدستورية العليا، للتدخل في مواجهة قراري مجلس الوزراء والبرلمان، مع تقديم الاعتذار للهيئة القضائية. ولكن كانت النتيجة مهزلة أخرى، إذ أصدر مجلس السيادة بياناً بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٧ يصف حكم المحكمة بالخطأ ثم ينحو عليها باللائمة لأنها طلبت اعتذاراً، فالاعتذار في نظرهم (بدعة).

وكما تمسكت الطائفية والنزعة الفردية بتسلطهما على الدستور والنظام بحكم الأغلبية، تمسكت الهيئة القضائية بالدستور وموقع المؤسسات الضامنة له فيها، وكعادة السودانيين، تم اللجوء للوساطة، فكونت هيئة (لجنة) لبحث الموقف وانتهت أعمالها بإصدار بيان في ١٣/٥/١٩٦٧ كان بمنطق لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فتقدم رئيس القضاء (بابكر عوض الله) باستقالته من منصبه في ١٧/٥/١٩٦٧، ليعود بعد عامين تحديداً، نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة السودانية (نميري/ ٢٥ مايو/ آيار/ ١٩٦٩).

لم تكن واقعة الحزب الشيوعي هي أولى ظواهر التسلط الطائفي الفردي على الدستور، فإسماعيل الإزهري الذي واجه المؤسسة القضائية بوصفه رئيساً لمجلس السيادة قد اكتسب وضعه ذاك نتيجة تعديل قسري آخر سبق أن أجري على الدستور من قبل، وبهدف المقايضة على مناصب الدولة بين الحزبين المؤتلفين (الأمة ـ الاتحادي). ففي انتخابات أبريل (نيسان) ١٩٦٥، وهي الإنتخابات الأولى بعد ثورة أكتوبر الشعبية ١٩٦٤، لم يحصل أي من الحزبين (الأمة ـ الاتحادي) على الأغلبية الكافية لتشكيل الحكومة (الأمة ٩٢ مقعداً)، (الوطني الاتحادي ٧٣ مقعداً)، فاتفقا على أن تكون رئاسة الوزارة لحزب الأمة في مقابل أن تكون رئاسة الدولة للحزب الوطني الاتحادي. ولكن بما أن رئاسة الدولة السودانية هي طبقاً للمادة ١٤ من الدستور المؤقت رئاسة (جماعية ودورية) فقد نظروا إلى ضرورة تعديل

هذه المادة لإضفاء صفة الدوام على من يشغل منصب رئيس المجلس، والمقصود به إسماعيل الأزهري، وهذا ما فعلوه في جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦.

لقد أخلوا بمبدأ جماعية رئاسة الدولة، ثم أخلّوا بليبرالية النظام الديمقراطي، كما كفروا بدور المؤسسات الحامية للدستور، فأصبح الوضع السياسي محض دكتاتورية مدنية مقوّمة على علاقات التخلف والتجزئة. هكذا مضى الشرخ عميقاً بين السلطة المتخلفة والنظام الديمقراطي المتقدم، وهو أمر لا يماثله إلا اتشاح (بوكاسا) في إفريقيا الوسطى بزي نابليون حين توج بوكاسا نفسه امبراطوراً.

حقيقة دستور السودان المؤقت:

تثير تلك التعديلات التعسفية سؤالاً حول حقيقة وطبيعة دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦ والتعديل الذي أجري عليه عام ١٩٦٤ إثر ثورة أكتوبر (تشرين أول) الشعبية. فكثير من القراء يقدر أن للسودان دستور من وضع أبنائه حين يمر على مثل هذه العبارات، والحقيقة أن دستور السودان المؤقت ـ والذي ظل مؤقتاً إلى حين الطبعة الثانية من هذا الكتاب ـ لم يوضع بواسطة أبناء السودان. إنه نسخة معدلة لاتفاقية الحكم الثنائي (المصري ـ البريطاني) التي وقعها في ١٢ فبراير (شباط) ١٩٥٣ كل من محمد نجيب عن مصر، ورالف سكراين عن بريطانيا. وقد عنيت تلك الإتفاقية بتحديد بنود (لنظام الحكم) في السودان للمرحلة الإنتقالية الموصوفة بفترة (الحكم الذاتي وتقرير المصير). ولم تكن صلاحيات تطبيقه تمتد لأبعد من الفترة ما بين ١٩٥٤/١/١ وإلى ١٩٥٥/١٢/٣١، أي فترة تكوين البرلمان السوداني الأول بمجلسيه (النواب والشيوخ)، ثم يأخذ نواب الشعب على عواتقهم وضع دستور سوداني لمرحلة الحكم الوطني المستقل وليس الذاتي. وقد تم إجراء تلك الانتخابات العامة في الفترة ما بين (١٩٥٣/١١/٢ إلى ١٩٥٣/١٢/٢٠) وتم تشكيل أول برلمان سوداني دعي للانعقاد بتاريخ ١٩٥٤/١/١.

بعد عامين أعلن استقلال السودان (١/١/١٩٥٦)، ولكن ماذا بشأن الدستور؟ كان هذا التساؤل هو هاجس النائب اليساري حسن الطاهر زروق الذي وقف في جلسة ٣١/١٢/١٩٥٥ منتقداً بشدة القرار الذي اتخذته أحزاب السلطة السودانية وقتها بقبول إتفاقية الحكم الذاتي كدستور مؤقت للسودان، وقد تقدم بذلك الاقتراح المقبول سلفاً زعيم الاتحاديين وقتها مبارك زروق.

احتدم النقاش بين الزروقين (حسن ـ مبارك) في تلك الجلسة، إذ كيف لبلد يتجه نحو الاستقلال والحرية أن يتبنى ـ مع بعض التعديلات السطحية ـ نظاماً للحكم وضع ضمن الحقبة الاستعمارية وتنص معظم بنوده على محاربة الحريات العامة وتقييد شخصية المجتمع؟

كشف حسن الطاهر زروق عن ثغرات في قانون الحكم الذاتي الذي أصبح دستوراً مؤقتاً من شأنها إجهاض النظام الديمقراطي والحقوق الأساسية للإنسان، وتطرق إلى المادة (٥) التي قيدت الحريات بمصطلح (في حدود القانون) الذي يرد في ختام كل بند، مع عدم النص صراحة على حق المواطنين في التظاهر السلمي وحق التنقل وحق حرية المراسلات. كما أن نظام الحكم الذاتي قد أعطى السلطة التنفيذية، بحكم تحولها من الحاكم الاستعماري العام إلى مجلس الوزراء، حق إغلاق الصحف إدارياً، والتحكم باختيار رؤساء التحرير ومحاكمة الصحف إذا رفضت الإدلاء بمصادر أخبارها، مع حق الدولة في حجز ومصادرة الكتب إضافة إلى مواد أخرى مماثلة.

كانت سلطة الأحزاب على عجل، فتولت (تحويل) ذلك النظام إلى دستور مؤقت وبما يحمل صنوفاً من السخرية ببلاد قررت أن تكون حرة ومستقلة. فأضافة إلى المادة (٧) من الفصل (٢) في البندين (١) و (٢) نجد نصوصاً قائمة على حرفية استبدادية كاملة: «يتمتع جميع الأشخاص بحرية الاعتقاد وبالحق في أداء شعائرهم الدينية بحرية/ شرط/ ألا يتنافى ذلك مع الآداب أو النظام العام أو الصحة، كما [يقتضيها القانون]» وكذلك. . . نجد الشرطية الأخرى في النص: «لجميع الأشخاص الحق في حرية التعبير عن

آرائهم والحق في تأليف الجمعيات والاتحادات [في حدود القانون]».
والتساؤل هنا: من الذي يحدد المعايير القيمية لهذه الشروط والمحددة بنصوص (يقتضيها القانون/ في حدود القانون)؟. علماً بأن الدستور المؤقت والقانون ليسا صناعة وطنية. وقد أوضح المرحوم حسن الطاهر زروق خطورة التحوّل باللوائح الاستعمارية إلى نظام دستوري وبتلك العجلة التي تتضمن اتهاماً مستنطباً: «أمامنا الآن اقتراح لإقرار دستور مؤقت يُطلب منا أن نناقشه وأن نقره في [جلسة واحدة] وعُرض بطريقة لا يفُهم منها أن مقدّميه يقدرون مسؤولية ما نحن مقدمون عليه، وقد يقال أنه دستور مؤقت فقط، ولكنه يمكن أن يستمر على الأقل ثمانية عشر شهراً، وليس هذا بالأمر الهين اليسير في حياة الناس، يضاف إلى ذلك أن هذا الاتجاه الموجود سيؤثر حتماً على نوع الدستور النهائي الذي ستضعه الجمعية التأسيسية. إن الحكومة والأحزاب المؤتلفة قد نظروا نظرة خاطئة حينما حسبوه مجرد [تعديلات شكلية على دستور الحكم الذاتي] ونحن نختلف معهم في هذا ونرى أن هناك طريقاً آخر يقول بأن يكون الدستور [رمزاً للأماني التي كافح من أجلها الشعب، وتدعيماً للمكاسب التي نالها، وينعكس كل ذلك في حكم وطني ديمقراطي. فالدستور الذي نريده يجب أن يكون] خلاصة حية للتجارب التاريخية التي عشناها..».
(راجع: الجلاء والاستقلال محمد عامر بشير، فوراي، الدار السودانية للكتب، ١٩٧٥، ص ٨٧ ـ ٨٩) وكذلك أوردنا النص في نهاية المجلد الأول.

وأشار حسن الطاهر زروق إلى مسألة أخرى أكثر خطورة، فالاقتراح الذي قدمه المرحوم مبارك زروق لاعتماد قانون الحكم الذاتي كدستور مؤقت للسودان، مع بعض التعديلات الشكلية التي أجريت عليه، لم ينص صراحة على أن دستوراً آخر دائماً سيوضع مكان هذا الدستور المؤقت، وإنما اكتفى بالإشارة فقط إلى صدور (أحكام أخرى) تعدل وتنقح الدستور المؤقت. ومما أثار الريبة وقتها أن الدستور المؤقت لم يشر إلى مهمة محددة تناط بجمعية تأسيسية محددة تتولى هي وضع دستور وطني دائم وبديل. فقد اكتفى الإئتلاف الحزبي بتبني الصياغة مع الوعد بصدور أحكام أخرى تضيف أو

تنسخ البنية الدستورية، خصوصاً وأن جريدة (العلم) الناطقة بأسم الحزب الوطني الاتحادي قد طالبت وقتها بإلغاء فكرة (الجمعية التأسيسية) والدستور البديل، وشايعتها في ذلك الطرح جريدة (السودان الجديد).

إذن فقد بدأنا بعدم تجسيد الأماني منذ بداية نشاطنا الدستوري والسياسي. وقد ترددت نفس أقوال حسن الطاهر زروق بعد ثلاثين عاماً حين انتقد الفقيه الدستوري السوداني الدكتور (محمد نور الدين الطاهر) الأصوات الداعية للرجوع إلى دستور ١٩٥٦ بقوله: «أن التبني الحرفي لدستور ١٩٥٦ فيه ضرر بليغ بمصالح السودان، وخطر جسيم يحيط بالتجربة الديمقراطية الثالثة في السودان حيث أن الدستور المؤقت كان من أهم عوامل قصور التجربة البرلمانية في الفترة ١٩٥٨/٥٦ والفترة الديمقراطية الثانية ١٩٦٩/٦٤. فبعد إخضاع هذا الدستور للدراسة العلمية المتأنية اتضح وجود عيوب أساسية إلى جانب وجود إيجابيات، ورأيي كمتخصص دستوري، أننا ونحن نضع دستور الفترة الانتقالية فينبغي أن نأخذ بإيجابيات الدستور المؤقت وننبذ سلبياته، وذلك منطقي لوجود فرق شاسع بين الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في السودان في الفترات بين ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥، بالإضافة لإلمامنا الأكثر الآن بالثقافة الدستورية، وبالإضافة لتجربتنا الدستورية الثرية والمتنوعة والتي لا بد من الاستفادة منها. أن الدعوة للرجوع للدستور المؤقت ١٩٥٦ هي دعوة تتجاهل كل هذه المزايا، وتعني الرجوع القهقري للوراء»[1].

هذه شهادة معاصرة لما كان من قول قبل ثلاثين عاماً، ولكن للأسف يظل ترديد عبارة دستور السودان المؤقت موحياً بشكل يترسخ يومياً في واعية الجماهير السودانية بأن لدى السودان دستوراً من صناعته الوطنية في حين أننا لا زلنا نحكم بقانون اتفاقية الحكم الذاتي التي عُدلت على عجل وأجيزت

---

(١) (راجع: جريدة الصحافة السودانية، تاريخ ١١/٧/١٩٨٥).

التعديلات في (جلسة واحدة). أما الذين تولوا التعديل السريع فهم محمد أحمد محجوب وأحمد إسماعيل العتباني ومبارك زورق. وكان كل ما فعلوه أن عدلوا المواد الواردة في اتفاق ١٢/٢/١٩٥٣ بشأن المادة (٣) الخاصة بسلطات الحاكم العام لتصبح الفصل (٣) الخاصة بتشكيل مجلس السيادة الخماسي، مع تعديل المادة (٤) في اتفاقية ١٩٥٣ إلى الفصل (٤) الخاصة بتشكيل مجلس الوزراء وهكذا دواليك. فعبارة دستور مؤقت عبارة خاطئة أما الأصح أن نقول اتفاقية نجيب ورالف اسكراين ١٩٥٣ وما نتج عنها من (قانون الحكم الذاتي) المعلن في ٢١/٣/١٩٥٣ والمعدل العام ١٩٥٦ ليصبح دستوراً مؤقتاً للسودان. وتلك اتفاقية لا تعبر عن دستور سوداني وإنما تعبر عن مواثيق حكم أجنبي.

تعديل الدستور لعام ١٩٦٤:

بعد إعلان الاستقلال بتسعة أشهر شكلت لجنة (قومية) لوضع دستور السودان الدائم (سبتمبر/أيلول ١٩٥٦)، وقد تقدمت تلك اللجنة بمسودة مشروع غير أن انقلاب عبود (١٧/١١/١٩٥٨) ما لبث أن عصف بالبلاد معطلاً حتى الدستور المؤقت، وبقي على شعبنا أن يصبر ست سنوات لحين سقوط ذلك النظام. بعدها حملت الثورة الشعبية رياحاً جديدة جسدت نفسها في ميثاق ١٩٦٤ الذي وقعه ممثلو الجبهة القومية الموحدة مع ممثلي القوات المسلحة. وقد تضمن الميثاق استقلال القضاء وحرية الصحافة والتعبير واستقلال الجامعة، وعرف وقتها بميثاق (٣٠ أكتوبر/تشرين أول ١٩٦٤). وبموجب إلحاق الميثاق الوطني بالدستور المؤقت بدأ استخدام تعبير (دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦ المعدل لعام ١٩٦٤).

حمل الأمر صراعاً ضمنياً منذ البداية بين الدستور المؤقت والميثاق المضمن، فالتناقض بين نصوصهما كان كبيراً إلى أن أنشبت السلطة الحزبية الطوائفية يدها في الدستور والمؤسسات كما أوضحنا في واقعة الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٦٥، فانزوى الميثاق/ عملياً/ في دائرة الإهمال، ورجعنا القهقري إلى نفس نظام الحكم الاستعماري القديم مع مسحة لاهوتية سافرة.

بعد ذلك أرادوا وضع دستور دائم يحمل هذه التوجهات اللاهوتية، فكونوا بتاريخ ٤/١/١٩٦٧ لجنة (قومية) من داخل وخارج البرلمان، كل مؤهلاتها أن معظم أعضائها لا يؤمنون لا بالديمقراطية ولا بالليبرالية، وقد وافق البرلمان على تسميتهم بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٧، أي في نفس الوقت الذي تأهب فيه رئيس القضاء لتقديم استقالته، وفي نفس الوقت الذي كان فيه مجلس السيادة يدين توجهات الهيئة القضائية المستقلة. عقدت تلك اللجنة جلساتها طوال الفترة ما بين ١٢/٢/١٩٦٧ وإلى ١٠/١/١٩٦٨، حيث بدأت بعرض مشروعها على بعض الفقهاء الدستوريين التقليديين، غير أنه بسبب مصالحات حزبية كانت تتم بين طائفة الختمية والحزب الوطني الاتحادي من جهة، تقرر حل البرلمان بتاريخ ٧/٢/١٩٦٨، وذلك حتى يتمكن (حزب الشعب الديمقراطي) الذي اندمج مع الوطني الاتحادي مكوناً (الحزب الاتحادي الديمقراطي) من دخول الانتخابات العامة التي سبق له أن قاطعها.

في هذه المرحلة البرلمانية الجديدة (أبريل/نيسان ١٩٦٨ ـ ٢٥ مايو / أيار ١٩٦٩) تقرر إنشاء لجنة أخرى يناط بها مهمة مراجعة مسودة مشروع الدستور الدائم الذي وضعته اللجنة السابقة، مع محاولة تخفيف توجهاته اللاهوتية. وقد تم لهم ما أرادوا فعرضت المسودة (المنقحة) على البرلمان، ولم يكد يبدأ بمناقشتها حتى وصلت دبابات نميري إلى القصر الجمهوري.

يتضح من هذا السياق أن السودان لا يملك دستوراً، لا دائماً ولا مؤقتاً، وذلك بالرجوع إلى الشعب أو ممثليه كمصدر وطني لوضع الدستور. كما أن تضمين ميثاق ثورة ١٩٦٤ كتعديل للدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ ما هو إلا فرية لا تمثل حقائق الواقع، وعلى هذه الأرضية الرخوة تتحرك القوى الطوائفية والفردية النزعة دافعة السودان بأسره إلى عمق الأوحال، وأخطرها وحل ١٩٦٥ حين وأدوا النظام الديمقراطي جهرة.

في تلك اللحظات وضح معنى حركة (الإخوان المسلمين)، فهم الذين

فلسفوا لليمين كافة خطواته التراجعية باسم الإسلام ومحاربة الإلحاد، وهم الذين أمسكوا بخيوط العملية المضادة للديمقراطية منذ بدايتها، فالتقليديون لم يكونوا ـ كما كان الإخوان ـ الأكثر دراية بما ينبغي فعله وتحديد الإتجاه، فالإخوان هم الذين افتعلوا (المناسبة) وحركوا (القصة). لقد ابتعدوا بفكرهم الديني عن (الفكر) الديني في ما تفترضه منهجية العصر. ولا أرادوا إيجاد حد فاصل بين دين (محمد) وفكر (الردة).

الإخوان المسلمون وبداية الردة:

لم ينزلق (الإخوان) في مشكلات الطرح الاجتماعي، ولا شغلوا أنفسهم بواجبات التبرئة من علاقاتهم (بحزب الأمة) في السودان أو الرجعية العربية عموماً، بل واصلوا ضغطهم باسم الدين على طرفي الحركة الثورية في السودان (القومية والماركسية). ولم يكتفوا بالضغط الدعائي فافتعلوا موقفاً إفترضوا ـ في حسبان نتائجه ـ أن يؤدي إلى تصفية الحركة اليسارية عموماً في السودان. وهكذا وقف طالب يدعى (شوقي) في معهد المعلمين العالي بمدينة أم درمان واجترأ بصفته (ماركسياً) على بعض القيم الدينية.

كانت تلك مقدمة هيأت لها وانتظرتها قوى التحالف الحاكم في السودان (حزب الأمة والحرب الوطني الاتحادي) فاتخذ البرلمان قراره بحل الحزب الشيوعي السوداني باعتباره خارجاً على الدين. وقد صور بيان صادر عن اتحاد طلاب جامعة الخرطوم في ذلك الوقت الوضع على النحو التالي[1]:

«في مثل هذه الظروف حيث ضاعت الحقيقة وخنقتها سحب كثيفة من الكذب الملفق والإشاعات المغرضة يرى اتحاد طلاب جامعة الخرطوم أن يتوجه بهذا البيان لتوضيح الحقائق:

١ ـ إن مسلك الطالب المدعو شوقي بمعهد المعلمين كان مسلكاً

(١) المنشور دون تاريخ ـ محفوظات المؤلف.

معوجاً وهو خروج صريح على مبادىء ومثل وتقاليد وأخلاق هذه الأمة العريقة وانتهاك لمقدساتها. ولذا أدانته كافة الجهات ونحن من جانبنا ندينه ونستنكر هذا المسلك الشاذ ونقف بصلابة ضد كل من تسول له نفسه أن ينال من مقدساتنا.

يا جماهير شعبنا لقد استطاعت [بعض العناصر التي تقف ضد التطور السلمي الديمقراطي لبلادنا] أن تتسلل خلف شعار [الدفاع عن الدين] وتستغل هذا الحادث الفردي وتصور هذه القضية الأخلاقية كأنها [نزاع سياسي] ذلك لا لشيء إلا لضرب الديمقراطية وتصفيتها. وكان أن خرجت مظاهرات تجوب شوارع العاصمة بتحريض من [خطباء المساجد] لا للدفاع عن الدين ولا لحماية البلاد ولا لحل مشاكلنا الخانقة بل فقط [لمكسب حزبي رخيص] وفرض طريق رفضته جماهير شعبنا منذ أكتوبر ١٩٦٤. إننا نؤمن إيماناً جازماً بأن الزج باسم الدين هي إساءة لمعتقداتنا لأنها تجعل من الدين مطية للأهواء والمطامع السياسية المنحرفة.

٢ ـ إن القضية اليوم والمشاكل التي نعيشها تهدد الديمقراطية. هي ليست قضية حزب بعينه بقدر ما هي موقف من الديمقراطية. هي ليست قضية غيرة على الإسلام ودفاع عنه بقدر ما هي استغلال دنيء لمشاعر وعواطف شعبنا لأغراض سياسية. إن البيان الإثاري الذي أذاعه وزير الداخلية يستنفر الجماهير ويستعديها على بعضها البعض ـ وهو الرجل المسؤول عن حفظ الأمن ـ لهو دليل ساطع لصحة ما نقول. أنه خطوة لتصفية المعارضة. إن هذه الحكومة تحاول أن تحل أزمة البلد على حساب الديمقراطية وتصفيتها. إنه مخطط يرمي لضرب واتهام كل القوى المعارضة وهو بداية لحل كل المنظمات الديمقراطية والجماهيرية التي تعارض هذه الحكومة. إن اتحادنا يقف بشدة ضد كل أعمال العنف والتخريب والإرهاب التي تقوم بها هذه الجماعة المتآمرة على حريات البلاد ومستقبل الديمقراطية...».

وفعلوها في سورية أيضاً:

وكانت مسرحية (شوقي) في معهد المعلمين العالي في الأسبوع الأول من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٥ والتي اعتمدت في عناصر إخراجها على إدعاء (الماركسية) ثم الهجوم باسمها على الدين هي المسرحية الاختبارية النموذجية التي عُمم تطبيقها ـ بعد نجاحها في السودان ـ في بلاد عربية أخرى وعلى رأسها سورية وعلى يد نفس المخرج. كتلك المقالات التي تكتب باسم اليسار وتتجرأ على المقدسات[١].

وأورد هنا نص مقالة بعنوان (الطريق لخلق إنساننا العربي الجديد) نشرت في مجلة (التوجيه المعنوي) التابعة للجيش العربي السوري، وكاتبها (مرشح) هو (إبراهيم خلاص) في الصفحة (٣٤) باب (قضايا وآراء) ـ مطلع ١٩٦٦ ولم تمض على سلطة البعث سوى ثلاث سنوات بداية بثمانية آذار/ مارس ١٩٦٣، وقد تضمنت هجوماً صارخاً ومباشراً على الدين الإسلامي ـ وبالطبع ليس ذلك من عقيدة البعث ولا من أساليبه ـ وقصد من تلك المقالة أن تؤدي في سورية نفس الدور الذي أدته تهجمات شوقي على إحدى أمهات المؤمنين الطاهرات في السودان.

تقول تلك المقالة:

«أسئلة عديدة تراود ذهن أمة العرب.. ما هي الوسيلة لتشيد حضارتنا من جديد، ولننطلق بالركب الحضاري المشيد؟

استنجدت أمة العرب بالإله.. فتشت عن القيم القديمة في الإسلام والمسيحية، استعانت بالنظام الإقطاعي والرأسمالي وبعض النظم المعروفة في العصور الوسطى، كل ذلك لم يجد فتيلاً...

---

(١) وردت المقالة في باب (قضايا وآراء) وإن كنت أملك النص مقتطعاً من المجلة إلا أني لا أستطيع تحديد تاريخها ـ أما رقم الصفحة فهو (٣٤) ـ دمشق ـ مجلة التوجيه المعنوي.

عند ذاك، غادر طائر التيتهويا أمة العرب إلى غير رجعة، ما أن غادرها الطائر حتى غدت أمة العرب باسمة مشرقة، عندها عرفنا أن الحل أصبح واضحاً كالإنسان. وغدت الطريق أمامها معبدة ميسورة، إلا من بعض الأشواك المرمية هنا وهناك على طول الطريق، مع كل هذا.. شمّرت أمة العرب عن ساعديها ونظرت بعيداً.. بعيداً.. لترى طفلها الوليد، يقترب منها شيئاً فشيئاً.. وهذا الوليد، ليس إلا الإنسان العربي الاشتراكي الجديد.

الإنسان المتمرد على جميع القيم المريضة الهزيلة في مجتمعه.. التي هي ليست إلا وليدة الإقطاع والرأسمال والاستعمار.. تلك القيم التي جعلت من الإنسان العربي، إنساناً متخاذلاً متواكلاً، إنساناً جبرياً مستسلماً للقدر، إنساناً لا يعرف إلا أن يقول: (لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

أما القيم الجديدة التي ستخلق الإنسان العربي الجديد، فهي قيم نابعة من صلب الإنسان المتمرد المعذب، نابعة من قلب الإنسان الجائع، نابعة من الإنسان الاشتراكي الثوري الجديد.. الذي لا يؤمن إلا بالإنسان وبالإنسان وحده.

والطريق الوحيدة لتشييد حضارة العرب، وبناء المجتمع العربي، هي خلق الإنسان الاشتراكي العربي الجديد، الذي يؤمن أن الله والأديان والإقطاع والرأسمال والاستعمار والمتخمين...

وكل القيم التي سادت المجتمع السابق ليست إلا دمى محنطة في متاحف التاريخ.

ونحن إذ نشترط في إنساننا الجديد، رفضه للقيم السابقة، علينا أن نضع قيماً جديدة محددة. ليست هناك سوى قيمة واحدة، وهي الإيمان المطلق بالإنسان القدري الجديد.. الإنسان الذي لا يعتمد إلا على نفسه وعمله وما يقدمه للبشرية جمعاء... لأنه يعلم أن نهايته الحتمية.. الموت.. وليس غير الموت، لن يكون هناك نعيم أو جحيم، بل سيصبح

ذرة تدور مع دوران الأرض. لذلك هو مضطر إلى أن يقدم كل ما يمتلك لأمته ولإنسانيته دونما مقابل، (كزاوية صغيرة في الجنة مثلاً) إلا أنه يريد أن يقال عنه بعد مماته، كان إنساناً عاملاً حقاً.

ونحن لسنا بحاجة، لإنسان يصلي ويركع خاشعاً ذليلاً.. يطلب الرحمة والغفران لنفسه، لأن خلاصة الصلاة كما قال «فروست» يا إلهي أعرني أنا اهتمامك.

بل نحن بحاجة إلى إنسان اشتراكي ثائر، يؤمن بالإنسان أنه الحقيقة المطلقة، يؤمن بالإنسان المتمرد الجائع ولا يؤمن بالإنسان المتخم على حساب الآخرين...

نحن بحاجة إلى إنسان يقول: لا، لأنها الطريق إلى النعم كما قال (ألبير كامو).

وإذا كنا مصممين على بناء أمتنا بناءً متيناً جباراً.. علينا بخلق إنساننا العربي الجديد من خلال تلك القيم الثورية الجديدة.

وليست هناك طريق غير هذه الطريق...

لن نبكي أبداً على الإنسان المتخاذل القديم.. الوريث الشرعي للقيم البالية المتحجرة، كما بكته (الأخت) غادة السمان، حينما قرأت مقالة (هل مات الله؟) في التايم.

ماذا تفعلين يا غادة.. إذا قرأت كتاب (الإنسان يقوم وحده) لجوليان هكسلي؟

إني أتخيلك تندبين إنسانك المهترىء، أو تندبين نفسك بالعويل والصراخ.. وأتصورك تقولين: أنجدونا يا حماة الدين.. لكن.. لن يكون صوتك هذا، إلا صدى لأصوات السابقين».

انتهت المقالة الرديئة، وناقل الكفر ليس بكافر، ونفد عدد المجلة مع

مطلع الفجر في دمشق وأغلق تجار الحميدية والصالحية أبوابهم واهتاج حتى الميدان، وكاد أن يحدث في سورية ما حدث في السودان، فالخطة واحدة والمخطط واحد ولكن اختلفت النتائج.

فور إذاعة قرار الجمعية التأسيسية (البرلمان) بحل الحزب الشيوعي تجمع في مكاتب المركز العام للحزب الشيوعي السوداني بالخرطوم حوالي (ستمائة شخص)[١] من أعضاء الحزب والعاطفين عليه. وقد خطب فيهم السيد عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب خطاباً قدم لهم فيه رأي قيادة الحزب ـ وأورد هنا بعضاً من فقرات الخطاب:

«أثبت أبناء الشعب السوداني وفي طليعتهم الحزب الشيوعي أنهم لن يحنوا رأسهم لضغط الرجعية التي ظنت أنها بأغلبيتها الميكانيكية داخل الجمعية تستطيع أن تصادر حركة الشعب. ولكن الأزمة أحاطت بهم من كل جانب وانفجر الوضع في وجوههم: انفجرت أزمة الجنوب وانفجرت الأزمة الاقتصادية، وأخذت تنمو صفوف الحزب الشيوعي [لأنه أصبح عملياً يقدم البديل لنظامهم الرجعي وائتلافهم المهزوز]، وأصبح الفرق بين مرشحهم ومشرح الحزب الشيوعي يتضاءل ويتقلص إلى ٨٨ صوتاً[٢]».

«... إنهم حاولوا أن يزيفوا الحقائق ليظهروا الوضع وكأنه [معركة بين الإسلام والإلحاد]. وسخروا الموظفين من [بعض رجال الدين] الذين لا يعرفون الإسلام، يخرجون الفتاوى التي تثير الفتن والقلاقل والأحقاد بين أبناء الوطن الواحد. وراح محافظ الخرطوم يستنفر الناس للخروج في المواكب للجمعية التأسيسية[٣]. ولو كانت المعركة [حقاً] بين الإسلام

(١) عددية التجمع وكذلك فقرات من خطاب عبد الخالق محجوب مأخوذة هنا (نصاً) عن تقرير للحزب الشيوعي السوداني أصدره في ذلك الوقت ـ دون تاريخ ـ محفوظات المؤلف.

(٢) يشير عبد الخالق هنا إلى منافسته لمرشح الحزب الوطني الاتحادي أحمد زين العابدين في إحدى الدوائر الانتخابية البرلمانية.

(٣) يعني مواكب المطالبة بحل الحزب الشيوعي السوداني.

والإلحاد [لانشقت الأرض وخرجت الملايين من شعبنا المسلم التي نعرف ونحترم حميتها] ولكنهم لم يجمعوا أكثر من ألفي شخص، بعضهم ساقه التضليل وبعضهم الآخر لم يعرف الحقيقة كاملة، جمعوا هذه القوة البسيطة رغم تسخيرهم لامكانيات الدولة والأحزاب الحاكمة في التعبئة والدعاية. . .».

لم يكن الحزب الشيوعي السوداني وحده في المعركة ضد حكومة (محمد أحمد محجوب) القائمة على تحالف حزبي (الأمة) و (الوطني الاتحادي) والمدعومة بالإخوان المسلمين. . كما لم يكن عبد الخالق محجوب وحده بقوة الحزب الشيوعي المجردة حين نافس منافس خطرة خصمه الانتخابي في تلك الدائرة حيث تقلص الفارق بينهما إلى (٨٨) صوتاً فقط. . . كانت هناك قوة حزب الشعب الديمقراطي وثقله. وإنها لمن المفارقات الجدلية في السودان، التي سكت عنها عبد الخالق في خطابه، والتي لم يحاول أن يتفهم أبعادها الثوريون العرب، أن ينبري هذا الحزب بقيادته الدينية والسياسية وبثقله الجماهيري ليخوض معركة شرسة ضد أركان التحالف الحاكم. . . دين وشيوعية يتساندان على طريق الديمقراطية وجماهير ختمية صوفية تخرج من الزوايا والخلوات لتصوت لمرشح الحزب الشيوعي السوداني بل لسكرتيره العام. وذلك بالرغم مما كان عليه حزب الشعب من مقاطعة للانتخابات وقبل تحوله للتحالف مع الحزب الوطني الاتحادي مجدداً.

استجاب حزب الشعب الديمقراطي على نحو فوري للنداء الذي وجهه إتحاد طلاب جامعة الخرطوم من أجل «عقد مؤتمر بدار الاتحاد [العام لطلاب جامعة الخرطوم] لكافة المنظمات الديمقراطية ينعقد تحت شعار «الدفاع عن الديمقراطية»[1] وهكذا ولد في شهر نوفمبر ١٩٦٥

(١) هذا هو نص الفقرة ٣ من نفس البيان المشار إليه سابقاً ـ دون تاريخ.

«المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية» والذي ضم (٣٢) تنظيماً من بينهم حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني ومنظمات الاشتراكيين العرب والحزب الجمهوري الذي يقوده (محمود محمد طه) صاحب الرسالة الثانية في الإسلام[١].

وقد أوضحت وثيقة إنشاء ذلك التجمع:

«... إننا لا ندافع عن حزب معين ولكننا نود أن نؤكد أن حل الحزب الشيوعي السوداني ليس إلا مقدمة لانتزاع الحريات الديمقراطية عن كافة قوى المعارضة والمنظمات المطلبية... تلك الحريات التي ناضلتم من أجلها وقدمتهم في سبيلها الشهيد تلو الشهيد ـ إن المادتين: الثانية والخامسة من مشروع قرار حل الحزب الشيوعي سوف تلتهمان في جوفيهما كل المنظمات الديمقراطية والنقابية في بلادنا وهما تحويان من التعميم ما يمكن الحكومة من تطبيقها على من تشاء...

«إن المؤتمر إذ يدين مسلك الطالب [المذكور وهو شوقي] يرى أن القضية هي قضية الديمقراطية وأن [الدين لم يزج فيها إلا للاستغلال].... ولذا فإن المؤتمر الذي دعا له اتحاد طلاب جامعة الخرطوم والذي يشمل القوى الرئيسية التي فجرت ثورة اكتوبر (٢١ اكتوبر ١٩٦٤) قد قرر أن يظل في حالة انعقاد دائمة للدفاع عن الحريات الديمقراطية. وهذا المؤتمر ما هو إلا [تصحيح لتفكك القوى الجماهيرية ودعوة جادة لتجميعها في صعيد واحد على الأسس المذكورة في مطلع هذا البيان]...»[٢].

---

(١) حزب ديني يعتمد على الاتجاهات التجديدية التأويلية الباطنية للاستاذ المهندس محمود محمد طه وهو حزب نخبة صغيرة معادية للإخوان المسلمين والطائفية. وقد حرض الإخوان المسلمون نميري على إعدام الأستاذ محمود تاريخ ١٨ يناير (كانون ثاني) ١٩٨٥.

(٢) من محفوظات المؤلف.

كان واضحاً أن تحالف حزبي الأمة والوطني الاتحادي يتجه نحو إقامة دكتاتورية مدنية مرتهنة بتصفية خصومه باسم الدين، وقد لعب الإخوان دورهم كاملاً في هذا الاتجاه غير أن العقبة الكأداء كانت هي في وجود حزب الشعب الديمقراطي بثقله الشعبي داخل حركة الدفاع عن الديمقراطية. وقد استنفر هذا الحزب جماهيره الغفيرة التي تشمل خمس سكان العاصمة السودانية تقريباً للتظاهر والاحتجاج ضد اجراءات الحكومة.

هنا امتد الإخوان بتكتيكهم للضغط على حزب الشعب الديمقراطي نفسه هذه المرة بهدف (تحييده) على أقل تقدير، وقد خُطط الضغط على أساس (كشف التناقض) بين تركيبة الحزب الدينية من جهة وتحالفه مع الشيوعيين والقوى الديمقراطية الأخرى من جهة أخرى... وقد سار الضغط في اتجاهين: إتجاه للحوار مع قيادة الحزب نفسها، ولهذا الغرض أرسل الإخوان وفداً بقيادة الدكتور (جعفر شيخ إدريس) لاستتابة الشيخ علي عبد الرحمن ورده إلى جادة الصواب. والاتجاه الآخر إستهدف تأليب قواعد الحزب ضد الإلحاد الشيوعي ودفعها للضغط على قيادتها الدينية... وجاءت النتائج مفاجئة للإخوان إذ رد عليهم حزب الشعب الديمقراطي بتعبئة كافة جماهيره ضد ممارسات الإخوان على المستوى العربي كله، مع التركيز على تجاربهم في مصر.. كما أن جماهير الختمية قد استنكفت القول بأن قيادتها الدينية ضالعة في حماية الإلحاد.

مشكلات الجبهة الديمقراطية:

هل كان بالإمكان جعل (المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية) جبهة فعالة للقوى الديمقراطية؟ ذلك ما كنا نريده، على الأقل لم تكن هناك (عناصر يمينية متسللة) إلى داخل المؤتمر كما ظُنّ الأمر مع جبهة الهيئات الوطنية حين أحجم الشيوعيون عن دفعها ودعمها. بل إن وثيقة إنشاء المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية قد نصت على أن «هذا المؤتمر ما هو إلا تصحيح لتفكك القوى الجماهيرية ودعوة جادة لتجميعها في صعيد

واحد». غير أن ما من أحد من المجتمعين كان يملك فعالية الحزب الشيوعي السوداني في جعل المؤتمر «دعوة جادة لتجميع القوى الديمقراطية في صعيد واحد» غير أن الحزب الشيوعي لم يشأ تعديل مواقفه تجاه مسألة الجبهة فظل المؤتمر أداة ظرفية مؤقتة لم تتسع لأي تحالف حقيقي.

في ذلك الوقت نفسه عاد (محمد إبراهيم نقد) - وهو الأمين العام الحالي للحزب الشيوعي السوداني بعد إعدام عبد الخالق محجوب أثر فشل انقلاب ١٩٧١/٧/١٩ ضد نظام نميري - فطرح في جريدة الأيام وفي الفترة ما بين ٩ - ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٦ مقالات حول أزمة الثورة والبديل اليساري. وقد أتت مقالات (نُقُدْ) بعد العديد من (وجهات النظر الأسبوعية) لعبد الخالق محجوب في جريدة (الميدان) وبعد العديد من الندوات الفكرية التي كرست لمشكلة النظام والبديل، وقد كان من أهمها ندوة (معهد المعلمين العالي) التي ضمت مختلف المتحاورين: عبد الخالق محجوب عن الحزب الشيوعي، بد الدين مدثر عن الاشتراكيين العرب، صالح محمود إسماعيل عن القوى التقدمية المتمردة على قيادة الحزب الوطني الاتحادي ومؤلف هذا الكتاب عن حزب الشعب الديمقراطي.

تكاثفت الندوات والمجهودات الفكرية، وقد وضح خلالها أن ثلاثتنا أي باستثناء الحزب الشيوعي، قد كنا نؤكد على وجود أزمات فعلية في تركيبة الوسط (حزبي الشعب والوطني) ولكنا نؤمن بإمكانية تجاوزها متى ما ساعدنا الحزب الشيوعي على ذلك. في المقابل أصر الشيوعيون على أن الثورة كلها في أزمة بسبب الوسط ولا بد من (البديل اليساري) وفي هذا الإطار جاءت مقالات (محمد إبراهيم نقد).

كان مما يلفت نظري دائماً لدى مراجعة معظم التقييمات السياسية جنوحها نحو الجفاف في استخدام النظرية العلمية للحركة الاجتماعية. ربما يكون جفافاً متعمداً أو غير متعمد، ولكنه قد ذهب في التجريد، وأوغل إلى حد سلخ فيه معظم التجارب عن بيئتها في النشوء والاستمرار. إن

النظرية العلمية تهدينا إلى تمييز إتجاهات الحركة الاجتماعية وعناصرها. ونستمد من العلم معاناتنا لفهم تجربة كل اتجاه. بحياته وبوجوده. ولكن هذا العلم باعتباره معطيات ترجيحية لا يمنحنا إلا المقاييس العامة ولا يهبنا إلا الخطوط العريضة، أنه كأبيات الشعر المحلي (الدوبيت) إذا أردنا له أن يتحول إلى محليتنا، في هذه الحالة لا بد له من تصورنا الخاص ومعاناتنا للموضوع، كتجربة حية لها مردوداتها في كل عناصر الحركة الاجتماعية.

فالوسط تقليدياً كان أم غير تقليدي نتاج لتركيبات اجتماعية وفكرية معقدة، في إطار من الموروثات التاريخية والمميزات القومية. نشأ في ظروف تاريخية معينة، وفي نطاق تكوينات اجتماعية محددة، وفي مناخ فكري مميز، واستمر منذ ميلاده في تكوين تجربته مكيفاً نفسه وجماهيره على تلك التجربة ومجتازاً طريقه الطويل من خلال معاملات شتى وتجارب مختلفة مع اتجاهات الحركة الاجتماعية الأخرى، مع اليمين ومع اليسار ومع نفسه بعد الانشقاق إلى حزبين.

وباجتياز الوسط لتجربته في جو الصرااع مع اليسار ومع نفسه ومع اليمين اتخذ العديد من المواقف التي كانت لها أسبابها ودوافعها في تاريخنا الحديث نفسه، كصراع الخريجين والطائفية، وكصراع الطائفية ضمن التوزع الإقليمي وانقسامها على ضوء معطيات تاريخية محددة. المسألة ليست قضية تحديدات عائمة بل الرجوع إلى كل مصادر التكوين وربطها في إطار الحياة التاريخية الكاملة.

إن ما نريده ونسعى إليه ليس هو تدمير طائفة الأنصار لأنها أصبحت (يمينية) لصالح طائفة الختمية لأنها أصبحت (يسارية)، بل ما نريده هو الإرتفاع بقوى المرحلة الجديدة إلى خارج البنية التاريخية الماضوية التي شدت تطور السودان وكبحته لصالح تلك الولاءات القديمة المزدوجة طائفياً وإقليمياً. إن وحدة الوسط من شأنها أن تطلق وتفجر طاقات قوى المرحلة الراهنة في داخل نفس الأطر القديمة. إما إذا تجاوزنا الأطر القديمة بمفهوم

البديل اليساري وليس بمفهوم المرحلة الوطنية الديمقراطية فلن ننتهي إلا إلى حرق اليسار وتدمير المرحلة نفسها. كذلك حديثنا المتكرر عن (عزل) حزب الأمة لا نعني به تدمير جماهير الأنصار لمجرد إننا قوى وطنية ديمقراطية، بل نعني به إيجاد الأرضية السياسية المناسبة لمساعدتها هي على الانعتاق من أسر سلبيات التكوين.

لن يتم كل ذلك إلا باداء قوى المرحلة لدورها، والقصد هنا (تاريخي) وليس (سياسي - حزبي) فقوى المرحلة التاريخية (كامنة) بشكل غير مباشر في داخل أحزاب الوسط وهي (موجودة) بشكل (مباشر) في حركات اليسار والتنظيمات النقابية. كيف لنا أن نشد ما هو (كامن) إلى ما هو (موجود مباشر) وسيكون المسيطر وقتها هو الشكل السياسي الذي تحتمه المرحلة وقواها.

الوسط ليس مرادفاً حركياً للتقدم غير أنه موجود ضمن أشكال بنائه التاريخي في مرحلة تفرض التقدم فهو قابل ومهيأ لهذا التقدم (تاريخياً) ولكنه متخلف عنه (سياسياً) بحكم النشأة والتكوين والممارسات كيف إذن نجرد الوسط عن الماضوية الشائخة باتجاه التقدم التاريخي؟ الإجابة بسيطة وسهلة.. دفع الوسط باتجاه الوحدة مع اليسار على أن يسبق ذلك وحدته مع نفسه. فعملية الوحدة مع اليسار في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية تعني تخفيف التناقض بين المرحلة التاريخية الراهنة التي يعيشها الوسط والتي يعبر اليسار عن أمثولتها المتقدمة، والأشكال التاريخية التي نشأ فيها الوسط. والشخصية السياسية الناتجة عن تحالف هذه القوى لا تعني وحدة الأشكال القديمة بل تعني تبلورها ضمن شكل جديد.

لم يشأ الشيوعيون الارتباط بهذا المفهوم فكانت النتيجة أنهم أوجدوا (عصبية اليسار) في مواجهة (عصبية الوسط). فشلّوا القوى الديمقراطية داخل الحزب الوطني الاتحادي عن الحركة في وقت تعرض فيه الحزب الشيوعي للحل والمنع والملاحقة.

مع ذلك استمر الحزب الشيوعي في محاولات اكتساب شرعيته من

داخل النظام فأيدت المحكمة العليا في ١٩٦٦/١٢/٢٢ استئنافاً تقدم به ضد قرار الجمعية بحله في ١٩٦٥/١٢/٨. غير أن نفس الجمعية البرلمانية عادت في اليوم التالي على قرار المحكمة فرفضت نتيجة الاستئناف. وتكرر نفس الشيء لدى قرار محكمة الاسئناف في ١٩٦٧/٤/١٧.

هكذا استمرت أوضاع الحركة السياسية في السودان، شذوذ في شذوذ. يتحدث اليسار عن التحالف اليميني الشاذ بين الوطني الاتحادي وحزب الأمة ويتغافلون عن تحالفهم اليساري الشاذ مع حزب الشعب الديمقراطي. والشذوذ هو في موقف الوسط واليسار معاً، وضمن مرحلة لا يستجيب أي منهما لمقتضياتها. فالوسط ينسحب جزء منه نحو مواقع اليمين وينسحب جزء آخر نحو مواقع اليسار، فيتبنى حزب الشعب ـ مزاوداً على الاتحادي ـ شعارات يسارية ليست بشعاراته ويتبنى الاتحادي في صراعه مع اليسار مواقف يمينية ليست مواقفه. وينعكس الموقفان بشذوذهما على الحزبين. فيكاد يظهر في حزب الشعب تيار عنيف مناوىء لليسار. ولهذا قلت مسبقاً في حواري مع عبد الخالق «أني أخشى على حزب الشعب من الانتكاسة اليمينية». غير أن هذا التيار وجد ضغطاً عنيفاً لدى قيادة الحزب ممثلة في الشيخ علي عبد الرحمن. وفي داخل الحزب الوطني الاتحادي ظهر جناح مناوىء للتحالف مع اليمين ولكنه وجد ضغطاً عنيفاً لدى قيادة الحزب ممثلة في إسماعيل الأزهري. بل أن موقف الشيوعيين المستشرس ضد قيادة الوطني الاتحادي قد دفع بها فعلاً لأحضان اليمين.

إن عملية التوازن الدقيق لضبط مواقف قوى المرحلة الوطنية الديمقراطية كانت تستدعي تفهماً حقيقياً وكاملاً بين مختلف الأطراف. غير أنه وللأسف فقد عجز المثقف السوداني عموماً ومثقف الحزب الشيوعي خصوصاً عن فهم ضرورة هذا الإدراك الحقيقي الكامل. فقدنا قدرة التجاوب مع بعضنا البعض، فبدت الحياة السياسية في السودان وقد انهكتها الصراعات المنشطرة سرطانياً إلى حد كبير.

الشيخ الأحمر (علي عبد الرحمٰن):

لم تكن من المسائل السهلة أبداً أن يتحول حزب الشعب الطائفي ذو الأوعية القبلية إلى موقع تقدمي ناجز في تلك الفترة الوجيزة. غير أن تلك المواقف التقدمية كانت تعني إمكانية نسف الحزب أو اتجاهه من الداخل، فالحزب كان يتحدى نفسه عبر تلك المواقف. وكانت تلك المواقف بدورها تمنحه مزيداً من التثوير.

فقرار الحزب بمقاطعة الانتخابات البرلمانية في شمال السودان ومقاومتها ومنعها كان يعني قطع الطريق على تحالف حزبي الأمة والوطني الاتحادي في تعجلهم الإسراع بإجراء الانتخابات بعد أكتوبر ١٩٦٤ للإتيان بأغلبيتهم الميكانيكية التي كانت واضحة للعيان. بمعنى آخر لم يكن من مصلحة القوى الديمقراطية إجراء الانتخابات العامة في ظل ذلك التحالف إلا ضمن شروط تكفل حصره، وقد كان الشرط هو وجود حكومة قومية تكفل نزاهة الانتخابات واجراءها على مستوى كل القطر وليس في الشمال ـ بشكل متعجل ـ دون الجنوب. فقرار المقاطعة والمقاومة والمنع قد جسد حقيقيتين، إحداهما (دستورية) ترفض جزئية الانتخابات وثانيتهما (ثورية) ترفض مؤامرات التحالف الثنائي الانتهازي لإيجاد حكومة شمالية كل مهمتها تصفية مكاسب اكتوبر ١٩٦٤.

رفض الشيوعيون الاستجابة لهذه المواقف الثورية الصادرة عن شيخ هو (علي عبد الرحمن) فضغطوا باتجاه الدخول في اللعبة الانتخابية واضعين كل أمانيهم في السياج البرلماني للديمقراطية. فكانت النتيجة أنهم عزّزوا داخل حزب الشعب من مواقف الفئة المعارضة والتي تميل بدورها للتعاون مع اليمين أي الفئة المناوئة لتيار الشيخ علي. ودخل الشيوعيون الانتخابات، وفاز لهم نواب، فكان لزاماً عليهم الدفاع عن الشرعية الدستورية للبرلمان الجزئي لأنهم بداخله، في حين مضى حزب الشعب مقاطعاً ومعلناً أن ذلك البرلمان الجزئي ليس سوى (هيئة منتخبة).

إلى أين كان يمكن أن يؤدي ذلك المسار بحزب الشعب الديمقراطي؟ كنا نرى في ذلك الموقف حسماً (لليمين) داخل الحزب فبقدر ما يتسع (التناقض) مع حزب الأمة كنا نضمن لحزب الشعب الديمقراطي تطوراً باتجاه الديمقراطية. صحيح أن القيادة كانت لا زالت ـ عرفاً ـ طائفية. غير أن تقدم السن بالسيد علي الميرغني وعدم وجود خلافة طائفية له نتيجة صغر سن انجاله من ناحية ونتيجة لتعدد مراكز الولاء الختمي في (كسلا) و (سنكات) من ناحية أخرى، قد مكنا الشيخ علي عبد الرحمن من قيادة الحزب بشكل يكاد يكون مستقلاً عن تأثير القيادة الطائفية. في نفس الوقت لم تكن لتغيب عنّا الكيفية التي تمكن بها الشيخ علي من إبعاد كل العناصر القيادية الموالية لليمين والطائفية فهو شيخ غير طائفي التكوين.

لقد لعب الشيخ علي عبد الرحمن لعبته في صمت مطبق وقد برهن فيها لا على ذكاء فقط ـ إذ لم يكن الذكاء وحده من شروط اللعبة ـ بل برهن على (قوة) شخصية... وهكذا حرر الشيخ علي إرادة القرار في الحزب.

كان الحزب في حاجة لإرادة القرار الحر. خصوصاً بعد انفضاض تحالف الختمية والأنصار واتجاه الختمية إلى معاودة الإتصال بمصر الناصرية وانفتاحهم على سورية وجسورهم المفتوحة على الاتحاد السوفياتي. لقد أصبح الشيخ علي بالفعل (شيخاً أحمراً) فدامج بمسلكه العفوي ـ لا بوعيه الفلسفي ـ ما بين التراثية الإسلامية والنزعة القومية العربية المعاصرة و (الروحية) التقدمية محلياً وعالمياً.

لم يجد حزب الشعب الديمقراطي ـ بعد اكتوبر ـ نفسه في معرض المحاكمة النظرية الفلسفية للفصل بين نزعته القومية العربية وتراثيته الدينية بل سار الأمر على نحو عفوي وواقعي. فبدا حزب الشعب في (جديده) القومي العربي وكأنه استمرار (لقديمه). وفُهم هذا القديم باعتباره تجسيداً لشرعية تاريخية قوية الجذور ارتبطت بالنزعة المتوسطية إقليمياً وجغرافياً. إذ

أن قوى الختمية الأساسية تعيش في تلك المناطق التي تحركها تاريخياً النزعة المتوسطية في شمال السودان النيلي ووسطه وشرقه.

صحيح أن السيد علي الميرغني - كما رأينا - وضمن تجربته الخاصة، لم يشأ أن يمارس النزعة المتوسطية إلا ضمن أغراض محددة في تكتيكه السياسي العام. كان موقفه معادياً لمصر في ١٩١٤ - ١٩١٩ وبجهود تتجه لبناء الدولة العربية الهاشمية ومحايداً إبان ثورة ١٩٢٤ وموالياً - على نحو ما - بعد أحداث ١٩٣٦ ومسانداً أيام مؤتمر الخريجين ثم مقاوماً لها في تحالفه مع السيد عبد الرحمن المهدي لإعلان الاستقلال.

ربما أن الشيخ علي عبد الرحمن قد كان خاضعاً في نظرته للعلاقة مع مصر إلى حسابات تجربة محددة، ولكن الفارق بين الرجلين أن الشيخ علي عبد الرحمن قد تولى زعامة الحزب وحزب الشعب في قمة ارتباطه بأكثر الأحزاب عداءً لمصر، في وقت كانت تجسد فيه مصر تحول العرب - ظاهرياً - من إقليميتهم إلى قوميتهم. وفي وقت كان فيه حزب الشعب نفسه باعتباره محط ولاء الختمية يعبر في تركيبته التاريخية عن (النزعة المتوسطية). فتضافرت كل هذه العوامل: التقليدي - التاريخي منها، حيث يرجع التجذر إلى عهد (عبد الله جماع) في بادية القرن السادس عشر الميلادي والثوري القومي المعاصر الذي تحمله رياح التغير الناصرية والعالمية، واشتداد وطأة التحالف مع حزب الأمة المناقض في تركيبه التاريخي والإقليمي لتركيبة الختمية. كل هذه العوامل منحت حزب الشعب قيمة تقليدية في تواصله الجدلي ولولا هذه (التقليدية) التي تعني تواصله الجدلي ضمن جذور تاريخية لما استطاع أن يكرس (ثقلاً موضوعياً) لا تستلبه الحداثة المعاصرة بتعقيداتها في الفصل ما بين القومية والدين. فقد حل هذه المشكلة وبشكل عفوي عبر تجذره التاريخي، ونزعته التقليدية. فتاريخيته هي عين تقليديته. وهذه هي الناحية الإيجابية في المسألة، إذ أن حزب الشعب بحكم تقليديته لم يطرح القومية طرحاً (علمانياً) كما تفعل الحركات الحديثة، كما أنه لم يطرح الدين طرحاً (سلفياً نصيباً)،

وذلك بحكم تركيبته (الصوفية). فالختمية أو الطائفة التي يستند عليها هذا الحزب هي طائفة ذات نشأة (صوفية) أسسها السيد محمد عثمان الميرغني الملقب بالختم (١٢٠٧/ ١٢٧٠ هـ ـ ١٧٩٢/ ١٨٥٣ م) وهي تحوي خلاصة تعاليم عدد من الطرق الصوفية كالنقشبندية والقادرية والشاذلية والجنيدية والميرغنية [طريقة عبد الله الميرغني]. وقولي بأن الختمية لا يتبعون النص السلفي يرجع إلى النص الوارد في إحدى المخطوطات والتي ألفها جماعة من (خلفاء) مؤسس الطريقة في مدينة سواكن بشرق السودان بتاريخ ١٣٠٧ هـ أو ١٨٨٩ ـ ١٨٩٠ ميلادية بعنوان «الإبانة النورانية في شأن صاحب الطريقة الختمية ملاذنا السيد محمد عثمان الختم» حيث ترد في الفصل الحادي عشر فقرة يقول فيها مؤسس الطريقة أن الرسول ـ قد قال له ـ «اعتمد في تفسيرك هذا على [الإلقاء الإلهي] الذي يرد عليك أكثر من [نقلك عن الكتب] ولا تخف من ذلك فإنك لا تخطىء...»[١]. وواضح من هذا النص الاعتماد على طريقة [الكشف الصوفي في التلقي] زيادة على أن الدكتور (عبد القادر محمود) قد أوضح في الفصل الخامس من دراسته[٢] أن مدرسة الختمية من خلال تراثها تعتبر امتداداً لمدرسة «ابن عربي» ـ ص ١٣٥ ـ وأنهم يستعينون في استشفاعاتهم واستغاثاتهم المضمنة في (تراكم الأنوار) ـ «حتى بالسجستاني وحميد الدين الكرماني من فلاسفة الشيعة الإسماعيلية المتأخرين» ـ ص ١٣٨.

يهمنا الآن القول بأن الختمية بحكم تقليديتهم التاريخية قد تجاوزوا الطرح العلماني للقومية، كما أنهم بحكم تراثيتهم الصوفية قد تجاوزوا الطرح السلفي النصي للدين في مواجهة النزوع القومي، فصادروا الاستلابين (القومي والسلفي) بعفوية طبيعية ـ تاريخية تراثية ـ لمصلحة التوحيد بينهما.

---

(١) عن إبراهيم أبو سليم ـ مخطوطة في تاريخ الختمية ـ مجلة الدراسات السودانية ـ العدد الأول ـ ١٩٦٨ ـ ص (٣٦ ـ ٤٤) كذلك انظر ـ دراسات في تاريخ السودان ـ الجزء الأول ـ يوسف فضل ص (١٣٨ ـ ١٤٠).

(٢) الطوائف الصوفية في السودان ـ أنسابهم وأصول تراثهم وفلسفتهم ـ مطبعة مصر (سودان) ليمتد ـ عام ١٩٧١ ص (١٢٧ ـ ١٤٩).

خلافاً لهذا الوضع وجد النشاط العربي الثوري ـ ضمن أطر الحداثة العلمانية ـ مواجهة شرسة من قبل حركة الإخوان الدينية، التي طرحت التناقض الديني مع الفكر القومي، باعتبار أن الدعوة القومية ترجع تاريخياً إلى النشاط المسيحي في المشرق لتمزيق وحدة المسلمين وباعتبار أن العصبية القومية هي أشبه بعصبية (القطيع). وأورد هنا بعض المقاطع الدالة على هذا المعنى في كتاب رئيس جماعة الإخوان الدينية الدكتور حسن الترابي(1):

«فالمؤمن لا يبقى مرهوناً في إطار [القبيلة] أو [الشعب] أو [الطبقة] التي ولد فيها، ومهما طوقه وسطه الاجتماعي وواقعه المادي انشد إلى الله بحبل متين ينتشله من وحل أوضاعه إلى آفاق إنسانية طليقة لتنقشع [غشاوة العصبية الفطرية] التي تحصر بصره وتنحط أوزارها التي تثقل ظهره ويخلي بين فكره وطاقته وبين امكانات الترقي والاتساع في الحياة...». [ص ـ ٥٨].

«ومن هنا وقع الناس حيثما ضلوا عن الدين الصحيح في أسر العصبيات الطبيعية التي تمليها [غريزة القطيع] والتي ينحصر مداها في جماعات مقصورة بحكم الظروف الفطرية ولا تعرف لمن هم دون القطيع إلا [المجانبة والعداء]...» [ص ١١٣].

وقد تتمكن معاني الوحدة في جماعة محدودة بأثر العصبية الفطرية ذات الأثر القوي، سوى أن العصبية لا تستتبع إتفاقاً على خطة كلية للنهضة بالحياة، وإنما تنعقد حول معان محدودة تكاد تقتصر على إعزاز الجماعة والكيد لأعدائها، فهي في إطارها المحصور وحدة جزئية لغرض محدود وبالنسبة لعلاقات البشر عامة [مدعاة للفرقة البائنة والشقاق البعيد] ـ» [ص ٣٢٧].

هذه مقاطع نموذجية عن طريقة التفكير السلفي النصي الديني الذي وضع نفسه في تعارض مع القومية بنهجها العلماني. والمشكلة هنا ليست في النظرة (الدينية) ولكن في (سلفيتها) النصية التي لم تستطع أن تنفذ ـ رغم متاحات

---

(1) الإيمان ـ أثره في حياة الإنسان ـ الدكتور حسن الترابي ـ دار العلم ـ الكويت ـ ١٩٧٤.

العصر الراهن المعرفية - إلى جدلية الاستيعاب القرآني للنزوع الفطري. إذ يبدو الدكتور حسن الترابي في كتابه مجرد ظاهرة (أشعرية) بقناع (حديث)، يتخذ من الحضارة العالمية الراهنة موقف النقد وليس موقف التجاوز عبر الوعي الجدلي الواضح، كما بينا في «العالمية الإسلامية الثانية - جدلية الغيب والإنسان والطبيعة»[1]. ويُعتبر هذا الموقف امتداداً للاختيار الذي فرضته حركة الإخوان المسلمين على نفسها تجاه التجربة الناصرية. ولا ندري إلى أي مدىً غيرّ د. حسن الترابي من نظرته تلك إلى المفهوم القومي حين شكل بعد انقلاب يونيو/ حزيران ١٩٨٩ مؤتمره الشعبي العربي الإسلامي؟

كما أن مشكلة الفكر القومي هنا ليست في (القومية) ولكن في نزوعها (اللاتراثي) و (اللاتاريخي) الذي طرحت من خلاله نفسها في الوسط العربي، في السودان وفي غيره. وهذه هي إحدى أخطر أزمات الفكر الثوري العربي، حيث أنه لم يتواصل جدلياً مع (فكر النهضة) ليؤمن الاندماج بتاريخيته وتراثيته. ويرجع سبب الانقطاع بين فكري النهضة والثورة العربية - كما ذكرنا - إلى وجود إسرائيل الطارىء والتي فرضت على الأمة العربية استبدال نظمها التقليدية العاجزة عن المواجهة بنظم أكثر قدرة. غير أن النظم البديلة والتي جاءت بالضرورة محمولة على أكتاف العسكريين لم تتمكن بحكم تكوينها من استيعاب جدلية المواجهة. ولم تستطع بالتالي أن تنفذ إلى دلالات الظاهرة الإسرائيلية في التركيب العام لتاريخنا. فإذا أدركنا أن الحركة العربية الثورية في السودان هي مجرد (امتداد منفعل) للحركة العربية الثورية عموماً، فإن الأزمات لا بد أن تنتقل إليها وأولى هذه الأزمات هي اللاتراثية واللاتاريخية في وعيها لجدلية الإنسان العربي.

هذا الموقف السلبي هو الذي مكّن حركة الإخوان من تضييق الخناق في الوسط الطلابي والجامعي على تيارات الفكر الثوري العربي. ويجب

---

(١) المؤلف - العالمية الإسلامية الثانية - جدلية الغيب والإنسان والطبيعة - دار المسيرة - بيروت - ١٩٧٩.

الاعتراف بأن (الإخوان) قد حققوا نجاحاً كبيراً في استقطاب الوسط الطلابي في السودان وبالذات ضمن عامي ٦٣/ ١٩٦٤ حيث كانوا القادة الفعليين لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم وقت الثورة الشعبية الاكتوبرية، وقد قاموا بنصيب وافر في تلك الثورة بزعامة قائدهم الطلابي «حافظ الشيخ».

استطاع الإخوان محاصرة الفكر القومي العربي الثوري عبر الثغرة اللاتراثية واللاتاريخية في تركيب ذلك الفكر، مؤكدين على (علمانيته) وجذوره المشرقية (سورية ولبنان) المسيحية، وارتباطه بأسماء معروفة ك (ميشيل) عفلق مثلاً. غير أنهم لم يستطيعوا فعل الشيء نفسه في مواقع حزب الشعب. فلدى هذا الحزب تظل العروبة كما الإسلام حقائق تراثية - تاريخية بحكم التركيب الواقعي كما أوضحنا.

أمام هذه الهجمة، لم تجد الحركة العربية الثورية وكذلك الحزب الشيوعي السوداني سوى مواجهة الإخوان بارتباطاتهم مع القوى (الرجعية) ودفاعهم عن (مصالح اليمين العربي) وارتباطهم - بالتالي - بالاستعمار:

«... والإخوان المسلمون هم المدافعون النشطون عن [المخطط الاستعماري الرجعي] الذي يشرف حزب الأمة على تنفيذه. فهم بعد أن ظلوا في مصر وسورية [احتياطي للرجعية]، يلعبون في قطرنا دور [رأس الحربة أو الكشافة التي تتقدم جيش اليمين]. إن قيادتهم قد انحصر دورها في فلسفة خطوات حزب الأمة المعادية للديمقراطية والتقدم والتحرر...»[(١)].

كان الصراع بين الاشتراكيين العرب والإخوان هو صراع بين (القومية) و (التراثية السلفية) في الإطارين المنفصمين، غير أن حزب الشعب الديمقراطي الناشىء (تقليدياً) ضمن وحدة هذه التركيبة الجدلية المعقدة في الأوضاع السودانية - قد استطاع - في ظل قيادة الشيخ علي عبد الرحمن، أن يمتد عضوياً وبوعي مفروض عليه من الخارج إلى أطراف هذه الجدلية، وبنسب معينة.

---

(١) برنامج الطليعة التقدمية العربية للعام الكفاحي ١٩٦٧/٦٦ - ص ٤.

في شخصه اتحدت الممارسة الدينية مع القومية وضمن توجهات اجتماعية حديثة عبر عنها برنامجه الاشتراكي. مع ذلك احتفظ حزب الشعب بموقعه الإفريقي كحزب ناشىء في إطار التجربة السودانية التي لم يتناقض مع وجوديتها، فقد كان يملك من الثقل التاريخي في التجربة السودانية على نحو موضوعي بحيث لا يصح اتهامه بأنه (اتجاه مستورد).

كان المفترض إذن أن يدفع حزب الشعب بقيادته الجديدة ليصبح محوراً للتجمع الوطني الديمقرطي تؤدي من خلاله التيارات الثورية المتقدمة دورها كما تؤدي من خلاله القوى الثورية المتعاظمة التأثير كالشيوعيين دورها في جبهة التحالف العريضة.

لقد ظلت مسألة العلاقة الطائفية بين حزب الشعب والختمية مانعاً دون إعطاء حزب الشعب شهادة براءة نسبية من علاقات التخلف من بعد ثورة أكتوبر، وذلك بالرغم من أن الشيخ علي قد أصبح (أحمراً) يتحدث عن عظمة التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وعن (الشهيد لومومبا). كذلك كانت مسألة العلاقة (التقليدية) بين مصر وحزب الشعب تشغل بال الباحثين عن الفكر القومي خارج الإرتباطات الإقليمية التاريخية الموروثة. فقد قال البعض أن الختمية لا يفرقون بين الخديوي إسماعيل وجمال عبد الناصر طالما أن أياً منهما هو القائم بالأمر في القاهرة.

إن رؤية متعمقة للأمور توضح لنا أن مساراً دقيقاً قد كان في طريقه لحل هذا الإشكال. أي إشكال بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية ودور حزب الشعب والفئات اليسارية فيها. فعلاقة هذا الحزب التاريخية مع مصر قد أدت في الواقع إلى اجتذاب هذا الحزب نحو مركز متقدم في الحركة الثورية العربية وهو الموقع الناصري. وقد أدى هذا الانجذاب، الذي كانت له حتمياته الموضوعية والتاريخية الخاصة، إلى تحديد الإطار المفهومي للنشاط السياسي لحزب الشعب باعتباره قوة معادية للامبريالية والصهيونية. وعلينا أن نتذكر أن هذا الحزب وتحت تأثير علاقاته بالمواقف المبدئية

لعبد الناصر بعد تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦، أنه قد واجه بقوة مشروع إجازة المعونة الأمريكية في السودان بوصفها نوعاً من الارتباط مع الولايات المتحدة كما رفض في نفس العام أي **١٩٥٧** مشروع هدية الأسلحة البريطانية للجيش السوداني. وقد شهدت تلك الفترة شعارات التمجيد لرئيس الحزب ضمن هذا المسار النضالي «علي عبد الرحمن ـ محطم الأمريكان».

كان عبد الناصر هو محور العمل القومي العربي الذي يعكس إرادة التحرير العربية ضمن معادلات الساحة العربية والدولية، وقد كان ارتباط حزب الشعب بهذا المحور يعني تجسيداً على مستوى التراب السوداني لذلك الموقف. غير أن الحركة العربية الثورية في السودان لم تستطع أن تقيم موقع هذا الحزب ونتائج موقفه على المدى التاريخي، بل حصرت فكرها في تحجيم دوره دون أن تكون هي البديل. كما أرادت أن تفرض عليه شروطاً (ذاتية) في تصور طبيعة العمل العربي لم تكن جدليته ـ أي جدلية الحزب ـ مهيأة لها ـ وما جدلية ذلك الحزب إلا مظهر من مظاهر الخصوصية السودانية في مجملها.

هنا أسوق التحليل التالي الذي طرحته منظمات الاشتراكيين العرب حول كيفية فهمها لشعار «وحدة وادي النيل»:

«إن المعالم البارزة في نضالنا ضد الاستعمار (حركة ٢٤ ومؤتمر الخريجين) كانت مرتبطة أساساً بشعار وحدة وادي النيل. وهذا الشعار بالرغم من أنه جوهرياً تعبير عن الحقيقة العربية وعن نزوع شعبنا الطبيعي للاندماج في الكيان العربي الكبير، [إلا أنه تعبير قاصر وإدراك غير متكامل]. . فقد كان شعار وحدة وادي النيل في أذهان القيادات السياسية التي رفعته مجرد اتجاه غائم للوحدة مع قطر عربي واحد، هو مصر، ولم يكن طريقاً للانفتاح في نضال الشعب العربي في كل أرجاء الوطن العربي. . كما أن الشعار كان خالياً من المضمون الاجتماعي التقدمي الذي

يربط حركة الوحدة العربية بمطالب الجماهير الشعبية، [مما جعل إمكانية تطوره ليصبح تعبيراً أعمق وأشمل عن عروبة شعبنا مستحيلة]. . .».

هنا يحاكم الاشتراكيون العرب ظرفاً تاريخياً خارج معطياته الموضوعية المتعلقة به والتي أفرزته، كما أنهم يقومون بعملية إسقاط من (الحاضر) على (الماضي). فشعار (وحدة وادي النيل) كان في تقديرهم [تعبير قاصر وإدراك غير متكامل]. كيف. . . أبمقاييسنا الراهنة أم بمقاييس تلك المرحلة؟ كذلك فإن طرح ذلك الشعار دون [المضمون الاجتماعي التقدمي] قد جعل - في تقديرهم - [إمكانية تطوره مستحيلة]. . كيف؟ هنا السؤال الأساسي.

لم تستطع منظمات الاشتراكيين العرب ولا حركة الوحدويين الاشتراكيين، أن تبصر في شعار وحدة وادي النيل عمقاً تاريخياً وتراثياً لأصالتها هي في طرح الفكر القومي العربي الثوري، ضمن مرحلة تاريخية متقدمة. كما لم يستطيعا اكتشاف إمكانية التطور لهذا الشعار باتجاه المفهوم القومي العربي المعاصر، كذلك لم تستطع إكتشاف إمكانيات التحول في المسار العام لحزب الشعب تحت تأثير التزامه بالموقف الناصري.

كانوا يعمدون إلى تصور ذاتي لعروبة «مستجلبة» غير العروبة في السودان ضمن خصائصها الجدلية في الواقع السوداني أي خارج تراثيتها وتاريخيتها في السودان نفسه. ومن هنا تُحرق مرحلة كاملة عبر مفهوم عدمي، ثم لا تلبث هذه المنظمات أن تكشف نفسها في العراء أمام هجمات (الإخوان) و (حزب الأمة) فتعود لتلوذ من جديد بذلك الجذع المتجذّر الذي ظنوه عدماً.

لقد تطور شعار (وحدة وادي النيل) خارج حدود العلاقات الإقليمية الميزة بين مصر والسودان، باختلاف المرحلة التاريخية وتأثير الموقف الناصري، فأصبح هو شعار القومية العربية. إن شعار القومية العربية في عام ١٩٥٧ ليس سوى شعار (وحدة وادي النيل) وقد انفرجت اقليميته باتجاه قوميته. . . وجماهير وحدة وادي النيل هي نفسها جماهير القومية العربية

وقد خرجت من النيل إلى ما بين الأطلسي والخليج... فالتطور - إذن - ليس [إمكانية مستحيلة]. غير أن المستحيل الذي كان وسيبقى هو أن نفرض على العروبة المتجذرة بسياقها التاريخي في السودان جدلية من خارجها. أي أن نأسف كما أسف الاشتراكيون العرب على:

«إن الاستعمار فرض حصاراً شديداً على منطقة المشرق العربي حيث نشأ التيار العربي الاشتراكي منذ الأربعينات بهدف حصر تأثيره في أضيق نطاق ممكن... وبذلك لم يتمكن هذا التيار من [ممارسة تأثير جدي في الحركة الوطنية في مصر والسودان في ذلك الحين]...». ولكن ماذا بعد أن [مارس تأثيراً جدياً]؟ قد أدان - على نحو ما - التجربة السابقة عليه ثم لم يستطع أن يكتشف معانيها فظل يدور على هامشها على أساس ارتباطها التاريخي بمصر وارتباطها السياسي بعبد الناصر. وهنا تكمن مأساة الفكر العربي الثوري في السودان. وهنا وعبر كل الاستلابات، تكمن حقيقة ضعفه وعجزه الراهن ولست مصدقاً قول غيري وأنا أبصر الواقع بأم عيني.

إن من أهم النتائج لارتباط حزب الشعب الديمقراطي - ضمن بنيته الطائفية - العشائرية - بحركة الثورة العربية عبر عبد الناصر، تكمن في التحول الذي طرأ على مفهوميات الحزب نفسه السياسية والاجتماعية. إذ وقف هذا الحزب إلى جانب كل القرارات التي تتلاءم وروح الميثاق. كما أن هناك ناحية خطيرة جداً تكمن في أن التزام هذا الحزب بالموقف الناصري، قد دفع به لمقاومة كل الحركات الإقليمية والإنعزالية في الواقع السوداني مما جعل البعض من هؤلاء يرون في الشيخ علي عبد الرحمن «عميلاً مخلصاً لمصر»... وقد امتدت هذه المواقف إلى مناجزة النفوذين البريطاني والأمريكي في السودان.

البنية الاجتماعية لحزب الشعب الديمقراطي:

هنا، وقد امتد بنا البحث في الدور التاريخي والتقدمي لحزب الشعب الديمقراطي لا بد لنا من مواصلة البحث في جوانب البنية الاجتماعية لهذا

الحزب، خصوصاً وأن تصنيفات عامة كشبه الإقطاع والرأسمالية عادة ما تطلق على بنيوية الأحزاب التقليدية عموماً.

إن نظرة عامة لمناطق نفوذ حزب الشعب الديمقراطي من بعد انفصال الحزب الوطني الاتحادي عنه في عام ١٩٥٧ توضح لنا أن هذا الحزب يعتمد على أكثر المناطق فقراً وأكثر الجماهير عوزاً في خارطة السودان. فهناك شرق السودان الذي تسكنه قبائل (البجا) الرحل، وهي قبائل عديمة الاستقرار في غالبيتها، وتعيش في مناطق جبلية وعرة، وتعتمد في حياتها على رعاية الإبل ومساقط الغيث. أما المشاريع الزراعية القائمة في هذه المناطق فهي من نوع المشاريع الإعاشية التي تملكها الدولة، وتسندها بالخبرة والتمويل لاجتذاب الرعاة، بأكثر مما هي مشاريع إنتاجية مثمرة. وأعني بالتحديد مشروعي (طوكر) و (القاش) حيث يعتمد (نظام الري) على أنهار موسمية وسدود ترابية محدودة.

لم تشهد دلتا طوكر أو القاش أي نوع من علاقات الانتاج الإقطاعي. إذ لا يوجد تملك للأرض فهي أراضٍ حكومية توزعها بطريقة الاستئجار الموسمي على قبائل المنطقة التي تُلزم بإبعاد حيواناتها عن مواطن الزرع إلى أن ينتهي موسم جني القطن في مايو أو أوائل يونيو من كل عام، وتشكل قبائل (الهدندوة) المستأجر الرئيسي لأراضي القاش إذ أنهم يتوزعون بينهم - عبر طريقة الوكلاء القبليين - حوالي ٧٠٪ من الأراضي التي يغمرها الفيضان. ويعهد بتقسيم أراضي الزرع إلى لجنة تمثل إدارة المشروع وسلطات الإدارة المحلية وناظر [شيخ] قبائل الهدندوة. وتخصص نسبة الـ ٣٠٪ لأبناء القبائل الوافدة من غرب السودان وشماله إلى منطقة المشروع. وتعتمد أدوات الإنتاج على طرق شبه بدائية.

إلى جانب هذا الوضع نجد ما يسمى بـ (السواقي) التي تستمد الماء من الآبار التي يبلغ متوسط عمقها ما بين ٥ ـ ١٠ أمتار، وترجع ضحالة العمق إلى أن أراضي تلك المنطقة تمتص كمية كبيرة من المياه بعد الفيضان

الموسمي مما يجعلها مشبعة بالماء إلى عمق يصل إلى ستة (٦) أمتار. وقد بلغ عدد السواقي في عام ١٩٥٣ حوالي (٤٠٠) ساقية وتبلغ مساحة أرض الساقية ثمانية أفدنة.

تعتبر أرض السواقي ملكاً للدولة تؤجرها للمستثمر بأجرة أسمية ولمدة (٣٥) عاماً. وكل ما يحتاج إليه الرجل ليصبح مستأجراً هو الحصول على تصديق لجنة توزيع الأراضي ومبلغاً من المال قُدّر وقتها في حدود السبعين جنيهاً سودانياً، تصرف عادة للحصول على ثورين وعجلة مائية مصنوعة محلياً.

وإذا انتقلنا من (القاش) إلى (طوكر) نجد نفس نظام التملك الحكومي للأرض ونفس نمط التوزيع. ويجب أن نلاحظ هنا تدخل الدولة لحماية المزارع من الاستدانة من مصادر أخرى طوال فترة الزراعة بتقديم سلفيات منتظمة له تسترد مع جني المحصول. وذلك منعاً للاقتراض بفوائد باهظة من التجار المحليين أو اللجوء لعملية مراباة أخرى تسمى (الشيل).

عموماً يمكن القول أن شرق السودان لا زال يعيش مرحلة ما دون اقتصاد الاكتفاء الذاتي الطبيعي. وقد كان يفترض جغرافياً أن يصبح الشرق بأكمله إمتداداً للصحراء الكبرى لولا وجود تلال البحر الأحمر وهضبة أثيوبيا وفعاليتها في هطول الأمطار[١].

إذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي في شمال السودان، وهو منطقة نفوذ أخرى لحزب الشعب الديمقراطي ـ وأعني به المنطقة النيلية الممتدة من شمال الخرطوم وإلى حدود مصر الجنوبية ـ نستطيع أن نكتشف

---

(١) هذا المعلومات مستقاة من كتاب «الوجيز في جغرافية السودان الإقليمية» تأليف ك. م. باربر. استاذ الجغرافية بجامعة لندن وجامعة الخرطوم سابقاً ـ ترجمة (هنري رياض - الجنيد علي عمر ـ كرم شفيق ـ فتح الله رياض) دار الثقافة بيروت ومكتبة النهضة السودانية بالخرطوم ـ الطبعة الأولى ١٩٦٨ ـ ص (٦٩ ـ ٧٨).

أن الأحوال الاقتصادية وإن كانت أفضل نسبياً بسبب وجود النيل إلا أنها ليست بذلك المستوى الذي يؤهل لنشوء طبقي محدد.

إن مساحة الأراضي المزروعة على امتداد هذه المنطقة لم تكن تتجاوز في عام ١٩٥٥ حوالي ثلاثمائة ألف فدان (٣٠٠,٠٠٠). تعتمد وسائل الري في نصفها على السواقي النيلية التي بلغ عددها في ذلك الوقت حوالي (٩٤٥٦) ساقية. وقد تم إستبدال هذه السواقي عبر التطور التدريجي بنظام الري الآلي الساحب المعتمد على الطلمبات. وبالرغم من إدخال هذه الأدوات الجديدة فإن المنطقة لم تشهد توسعاً كبيراً في استصلاح الأراضي وذلك نظراً لطبيعة التضاريس الصخرية والرملية على ضفتي النيل الذي يخترق الصحراء الكبرى. بل إن الحيز الذي تسقيه الساقية في المديرية الشمالية، والذي يعتمد على النيل هو أقل بنسبة ثلاثة أفدنة عن ذلك الحيز الذي تسقيه في منطقة القاش حيث يعتمد على الآبار. والمناطق الوحيدة التي تحولت إلى نظام ريّ حديث موسع هي المناطق التي عرفت سابقاً الزراعة عن طريق (الحوض). والحوض عبارة عن الأرض التي يغمرها الفيضان عادة، لشدة انحدارها على شاطىء النهر بواسطة مجرى خاص، غير أن أراضي الحياض تتميز بتربة صلبة فهي بحاجة إلى الحرث عندما يمر منها الفيضان وينخفض فيها منسوب المياه لتفتيق السطح وهذه بيئة مناسبة لتوالد الحشرات وتقليل نسبة الإنتاج كما أن التربة في الأحواض عرضة لترسب الأملاح.

إن المديرية الشمالية تبلغ من فقر الإنتاج حداً لا يمكنها من سد احتياجاتها الرئيسية من (الذرة). فهي ضمن وسائل إنتاجها وطبيعة أرضها لا تنتج أكثر من خمسين ألف طن فقط بفرضية إنتاجية للفدان تبلغ ٠,٦ من الطن. والأراضي الصالحة لزراعة الذرة فيها لا تتجاوز الثمانين ألف فدان من الأراضي المروية والتي لا زال نصفها يروى بمياه الفيضانات. فإذا قدرنا أن سكان المنطقة يبلغون المليون نسمة وأن استهلاك الفرد منهم للذرة في

العام يبلغ مائة كيلوجرام - على أقل تقدير - فإن احتياجات المنطقة السنوية للذرة تدفعها لاستيراد نصف مؤونتها السنوية البالغة مائة ألف طن من المناطق الأخرى[1].

ويذكر الدكتور سليمان سيد أحمد بأن الزراعة في هذه المنطقة لا زالت تقوم على أساس «الاقتصاد المعيشي»، وإن معظم الأراضي تقع تحت «الملكية الفردية» غير أنها بين الأهلين «بأحجام صغيرة للغاية» لا تساعد على إدخال الخبرة الفنية الحديثة واستعمال الآلة لتقليل تكاليف الإنتاج. ويوضح (ك. م. باربر) سبب تفتيت الملكية الزراعية إلى هذه الأحجام الصغيرة للغاية بقوله:

«ولما كان سكان الشمال مسلمين، فإنهم يخضعون أحكام الميراث وفقاً للشريعة الإسلامية الغراء، ولذلك تقسم الأراضي على الشيوع بين الورثة لدى وفاة المالك المسجل، مما ترتب عليه تجزئة الأراضي إلى درجة كبيرة، بين كثير من الملاك على الشيوع، إلى حد أصبحت فيه الحصة الشائعة، أحياناً ضئيلة إلى حد كبير.

والواقع أن قطعاً صغيرة لم تحدد أو تسجل منفصلة، خشية ضآلة مساحتها، إلى الحد الذي يجعل إستغلالها مستحيلاً من ناحية اقتصادية»[2].

أما عن علاقات الإنتاج في إطار هذا النظام الاقتصادي - الطبيعي فتعتمد في حالات الري الآلي على اقتسام المحصول مناصفة بين صاحب الوابور والمزارعين في حالة الأراضي الحكومية المستثمرة لمدة معينة. أما في حال الملكية الخاصة للأرض وهي دائماً ذات مساحة محدودة ومحاذية للشريط النيلي الضيق فإن العائد يوزع بين صاحب الوابور وصاحب الأرض

---

(١) دراسات وبحوث مؤتمر أركويت - طريق السودان نحو الاكتفاء الذاتي - إعداد وتقديم فيصل بشير إمام - جامعة الخرطوم - معهد الدراسات الإضافية - اركويت - سبتمبر ١٩٦٧ - الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية الرئيسية الدكتور سليمان سيد أحمد - ص (٧٩).

(٢) المصدر السابق - باربر ص (١٥ - ١٦).

والمزارع الذي يحصل في هذه الحالة على ٤٠٪ من العائد الكلي. وقد لاحظ الاقتصاديون في السودان ارتفاع تكلفة إنتاجية الذرة والقمح في هذه المناطق بالقياس إلى مناطق السودان الأخرى. وقد أثر ذلك على مستقبل الزراعة هناك بحيث تمت هجرات واسعة إلى المدن. كما نشطت ظاهرة الجمعيات الإنتاجية التعاونية.

إن نظام التوريث الإسلامي، بالإضافة إلى أوضاع الإنتاج في تلك المنطقة، قد أديا إلى تفتيت يكاد يكون شاملاً لأي تركز اقتصادي فأشجار النخيل ـ مثلاً ـ والتي تقدر بمليوني شجرة تتحول تدريجياً حتى يبلغ عدد ملاك الشجرة الواحدة على الشيوع أكثر من مالكين، وأحياناً أكثر من عشرة ملاك[1].

هذا مجرد عرض عام للبنية الاجتماعية الاقتصادية التي يستند إليها حزب الشعب الديمقراطي من بعد انفصال الوطني الاتحادي عنه. وتشديدي على عبارة (إنفصال الوطني الاتحادي) عنه، ترجع إلى طبيعة المسار البرجوازي الذي ولد ضمنه الحزب الوطني الاتحادي. فجدليته تعبر عن وضع مميز: إذ أنه قد استلب من حزب الشعب الفئات البرجوازية التي نشأت ضمن المدن السودانية فأبقاه أسير العلاقات التقليدية السابقة على نشوء البرجوازية. وهكذا أصبح حزب الشعب الديمقراطي تجسيداً لبنيات اجتماعية غير برجوازية وغير إقطاعية نتيجة للتركيب العام لقواعده في مشرق السودان وشماله بالذات. فهو حزب (غير طبقي) لأنه ليست ثمة مصالح طبقية يعبر عنها سياسياً... غير أن هذا التوضيح لا يدفعنا إلى القول بأنه (حزب اشتراكي بطبيعته) إذ أنه متكون ضمن إطار تاريخي معين لا زالت حرمة الملكية الفردية تحتل ضمن إيديولوجيته موقفاً حساساً. وتتمظهر هذه الملكية في شكل التملك الفردي كما هي علاقات الإنتاج وأشكاله في

---

(١) المصدر السابق ـ باربر ص (٢٢).

سواقي (كسلا) والمنطقة الشمالية. وكذلك تتمظهر في شكل التملك القبلي كما هي علاقات قبائل (الهدندوة) بمشروع (القاش). إلا أن طبيعة التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية كما أوضحناها لم تركز أياً من أشكال الإنتاج الإقطاعي أو الرأسمالي. ولا تعتبر ملكية بعض الأفراد لمساحات محدودة من البساتين باستثناء يهز هذه القاعدة.

هنا يمكن القول أن الجدلية العامة لتكوين حزب الشعب ومساره التاريخي، وطبيعة قواعده الاجتماعية، وعلاقاته بالحركة العربية عبر عبد الناصر، ومواقفه المختلفة ضد النفوذ الإمبريالي في السودان... كلها أبعاد تشكل في مجموعها قوى تطورية كامنة في تركيبة الحزب تدفعه بالضرورة نحو خطوات متقدمة تاريخياً واجتماعياً... وبوضوح أكثر يمكن القول أن تركيبته تخلو من العوامل الكابحة دون التطور على أقل تقدير. بذلك يقدم حزب الشعب امكانيات جيدة أمام الحركة الثورية في السودان، شريطة ادراك هذه الحركة لكيفية ممارستها لهذه الإمكانية. وهذا ما لم يحدث حتى الآن.

قد طرحت منظمات الاشتراكيين العرب رأياً يقول:

«إن تغيير هذا الواقع لا يمكن أن يتم بالتطور التدريجي، إن التطور التدريجي في إطار الهياكل الاجتماعية الموجودة يزيد واقعنا مرضاً ويوسع الهوة يوماً بعد يوم بينه وبين واقع الأمم المتقدمة. إن التغيير لا بد أن يتم [عبر قفزة نوعية جذرية]... إن القفزة النوعية هي الثورة بمضمونها القومي الاشتراكي.

«كما أن الثورة لا تتم إذا لم تتوفر لها [ظروفها الموضوعية] وأدواتها النضالية. ولذا فإن على الطليعة «العربية التقدمية» أن تناضل بحزم مع بقية منظمات الاشتراكيين العرب لبناء الحركة العربية بناء ثورياً شعبياً. كما أن عليها أن [ترعى الوحدة الوطنية] بين كل [قوات هذه المرحلة]...»[1].

---

(١) المصدر السابق ـ برنامج ـ ص (٤).

لم أر طرحاً متناقضاً كهذا... قفزة نوعية جذرية + مراعاة للوحدة الوطنية + التوجه لقوات المرحلة. الفقرة الأولى تنفي إمكانية التطور التدريجي ضمن الهياكل الاجتماعية الموجودة ثم تعود لتؤكد على (قوات المرحلة)، مما يعني أن هذه (القوات) حاملة ضمن مرحليتها لكوامن تطورية معينة. بل أن الطرح الذي قال به الاشتراكيون العرب حول (دور الوسط) في السودان والمضمن في تحليلهم السياسي للعام ١٩٦٢ ينفي مفهوم (الفقزة النوعية الجذرية).

إشكاليات قوى اليسار السوداني:

إن مشكلة الاشتراكيين العرب في السودان، كما هي مشكلة الناصريين، كما هي مشكلة الحزب الشيوعي السوداني، أو كما هي في العموم مشكلة قوى اليسار عموماً بقوميتها وأمميتها، إنهم بحثوا عن إمكانيات الثورة في (ذواتهم) ولم يبحثوا عنها في (الواقع الموضوعي) للسودان. فإذا كانت مشكلة الفكر القومي أنه حديث الصلة بالأسس العلمية لنظريات التركيب والتحول الاجتماعي[1] فإن الفكر الماركسي الذي يعتمد كلياً على هذه الأسس يبدو غير معذور في السودان.

لم (يقل) التنظير الماركسي في السودان بالقفزة ولكنه كان (يمارسها) على نحو خطير، وذلك حين طرح في عام ١٩٦٥ أن المرحلة هي مرحلة (اشتراكية ديمقراطية) تستوجب قيادة (اليسار) لها، ضارباً عرض الحائط بتوسطية المرحلة (الوطنية الديمقراطية). الاشتراكيون العرب فعلوا العكس تماماً إذ أنهم طرحوا (لفظياً) دور الوسط ضمن المرحلة الوطنية الديمقراطية ولكنهم (مارسوا) عملياً الاتجاه نحو القفز العالي... وكانت النتيجة أن سقط الاثنان من على مرتفع شامخ. وهذه هي إحدى مآسي الثورة في السودان.

---

(١) يلاحظ أن تجربة البعث لم تتحول باتجاه التبني لهذه الأسس إلا ضمن المؤتمر القومي السادس كما أن التجربة الناصرية لم تتجه إليها إلا في مرحلة ما بعد الاتحاد القومي وتكوين الاتحاد الاشتراكي العربي.

ضمن تلك الأجواء (غالت) الحركة الثورية كثيراً في فهمها للطائفية والعشائرية في السودان. وقد كانت هذه المغالاة هي إحدى حواجز التفهم الموضوعي لجدلية التركيب. فالطائفية في السودان هي معنى مرادف لـ (الحركة الصوفية). والحركة الصوفية تعني في السودان غير ما تعنيه في البلاد العربية الأخرى...

الفصل السادس عشر

الطريق إلى مايو ١٩٦٩

لم نجد التعاون المطلوب، لم نصل إلى الفهم المشترك مع قيادات الحزب الشيوعي لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية. اكتفى الشيوعيون بطرح فكرة التحالف بينهم وبين حزب الشعب في إطار ما أسموه (بالتجمع الاشتراكي الديمقراطي). وقد اعترضت وقتها على التسمية التي كانت تعني أكثر من مجرد عنوان واعترضت على الشكل التنظيمي للتجمع باعتباره مجرد (تحالف) لا بين حزب الشعب والشيوعيين بل وبين الشيخ علي عبد الرحمن وعبد الخالق محجوب فقط.

لقد ضاق التجمع الاشتراكي الديمقراطي فلم يتسع لغير زعيمي الحزبين، وبقيت القوى الديمقراطية المستقلة خارج أوعيته. مع ذلك ظل الاسم قائماً (التجمع). وكم كانت المأساة ألا يستوعب (التجمع) القوى الطلابية (الاشتراكية الديمقراطية) وقوى (الأحرار) الطلابية وكذلك منظمات (الاشتراكيين العرب). بل ولم تتعمق جماهيرية (التجمع) على مستوى الشارع السوداني إذ بقي التنظيم دون هيئات شعبية تجسد هويته.

لم نفلح ـ إذن ـ في التحول بالتجمع إلى (جبهة) والسبب هو، مرة أخرى، إصرار الشيوعيين على عدم منح (الشرعية التقدمية) لسواهم الأمر الذي يتعارض ـ في عرفهم ـ مع برنامج «اجعلوا من الحزب الشيوعي السوداني قوة اجتماعية كبرى».

استبدل الشيوعيون برنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية وبرامج التعاون مع القوى اليسارية الأخرى ببرنامج (ذاتي) شعبي فأعلنوا في ٢١/١/١٩٦٧ عن تكوين «الحزب الاشتراكي السوداني» فوضح تماماً أن ذلك هو الحزب الذي عناه (محمد إبراهيم نقد) في مقالاته (بالبديل اليساري).ـ راجع الفصل السابق.

لقد فشلنا في معركة بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية وتحقيق وحدة الوسط ضمنها، أو ضمن أفقها التقدمي، ولكنا ربحنا معركة أخرى تمت ضمن أفق مختلف تلك هي معركة الوحدة بين الحزبين الاتحادي والشعب الديمقراطي. وللأسف فإن الوحدة بين الحزبين لم تتحقق التزاماً وإيماناً بدور الوسط بقدر ما تحققت نتيجة عامل خارجي هو انقسام حزب الأمة ما بين الإِمام الهادي المهدي وابن أخيه الصادق المهدي.

ما بين محمد أحمد المحجوب والصادق المهدي:

حاول البعض أن يعطي ذلك الإنقسام في صفوف الأنصار صفة الصراع ما بين القيادة الدينية التقليدية ممثلة في الإِمام الهادي والقيادة السياسية الحديثة والمعصرنة ممثلة في الصادق. غير أن الأمر في حقيقته لم يكن حاملاً لذلك التفسير. فالصادق لم يكن يعبر عن قوى الحداثة بوجه التقليد بل كان يعبر عن التقليد - في أسوأ وجوهه - وقد تمظهر بالحداثة. في حين أن عمه الإِمام الهادي كان يعبر عن التقليد المتمظهر بالتقليد ولكن في أفضل وجوهه.

وقد رأينا كيف حاول الإمام الهادي المهدي تجميد مواجهة الأنصار لعبود في ١٩٦١/١١/٢٧. لم يكن الرجل (طموحاً) ولا كان (مغتراً) بإمكانيات الأنصار الذاتية على الصعيد القتالي. كان كل ما يهمه أن يرعى الأنصار لا أن يفنيهم[١]. وقد تضايق كل أولئك الذين نهجوا نهجاً مخالفاً لشخصية الإِمام فأبصروا في قيادته نقيضاً لكل محاولاتهم في الاستخدام (الطموح) للأنصار.

لم يكن الإمام الهادي المهدي يدرك حقيقة موقفه الذي لم يحاول أن

---

(١) يكثر الصادق المهدي الحديث عن نزعة الأنصار الفدائية ويستند إليها كثيراً في مخططاته وقد درس الحزب الجمهوري الذي يتزعمه الأستاذ محمود محمد طه هذه الظاهرة في كراسة أصدروها بعنوان «الصادق المهدي والقيادة الملهمة والحق المقدس» - (فبراير شباط - ١٩٧٨).

يتفهمه في داخل تجربة حزب الأمة. لأنه كان عملياً بمعزل عن الحياة السياسية، يعيش حياة فاترة كأي فرد عادي. ولكنه كان يحمل في داخليته فطرة وعفوية الإنسان السوداني الطيب. رأى فيه معارضوه ستاراً عازلاً بينهم وبين الاستخدام القسري لجماهير الأنصار فحاولوا التخلص منه غير أنه تحول (بقوة) إلى إنسان مدافع (بالقوة) عن موقعه كإمام للأنصار وبالتالي كسلطة مطلقة.

بدأت تطلعات الصادق المهدي للقيادة والزعامة منذ انتخاب البرلمان لمحمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء في ١٩٦٥/٦/١٠ ويشير محمد أحمد محجوب إلى أن خلافاته مع الصادق قد برزت في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٦. ويحدثنا محجوب هنا بالتفصيل عن وقائع طموحات الصادق الشاب الذي ارتسم في ذهنه أنه ولد ليحكم السودان. ولكنه لم يخبرنا حتى الآن كيف يريد أن يحكم؟ وإذا حكم ـ كما حكم في مرتين ـ اضطربت الأمور.

يقول المحجوب «أن الصادق لم يكن قد بلغ السن القانونية ـ ٣٠ سنة ـ [حينما أجريت الانتخابات في ربيع ١٩٦٥] وكان معروفاً تماماً أنه يحبذ تعيين رئيس وزراء [تصريف أمور] يمكن إقناعه بسهولة بالاستقالة وفتح الطريق أمامه عندما يبلغ الثلاثين من العمر. وكان يعرف جيداً أنني إذا أصبحت رئيساً للوزارة فلن أستقيل من أجله[١]...».

ثم يسرد المحجوب وقائع الخلافات التي توضح في مجملها تطلعات الصادق المهدي الذاتية لذلك الكرسي في رئاسة المجلس:

«وبرزت خلافاتي مع السيد الصادق في الأشهر الأولى من عام ١٩٦٦. فذات مساء جاء بعض افراد عائلة المهدي إلى منزلي طالبين مني الاستقالة حتى يصبح الصادق، الذي بلغ الثلاثين من العمر، رئيساً للوزراء، بعد أن تم إفراغ أحد المقاعد البرلمانية وانتخابه لهذا المقعد. وكان جوابي:

(١) الديمقراطية في الميزان ـ ص (٢٠١).

«إن هذا طلب غريب، والصادق لا يزال فتياً والمستقبل أمامه وفي وسعه أن ينتظر. وليس من مصلحته أو مصلحة البلاد والحزب أن يصبح رئيساً للوزراء الآن». بيد أنهم اصروا، فتصلبت، وساندني مجلس الحزب.

«في هذا الوقت، كنت على وشك الذهاب إلى نيروبي لحضور مؤتمر ذروة دول شرق إفريقيا ووسطها في آذار ١٩٦٦، فطلبت من الحزب تجميد الأمور حتى عودتي، وغبت مدة أربعة أيام فقط، ولدى عودتي وجدت الحزب منشقاً عل نفسه، فطلبت من الصادق مقابلتي من أجل إصلاح الضرر».

«واجتمعنا وأبلغته أنني كنت مستعداً للاستقالة وإعطائه الفرصة ليصبح رئيساً للوزارة لو لم يكن السودان في خطر. لقد كان السودان يمر بمرحلة حرجة من التطور وكان في وسعي أن إن ارتكب الأخطاء لمعرفتي أن الشعب يسامحني، ولم يكن في وسعه هو، إذ أن أي خطأ بسيط سيؤدي إلى سقوطه، وذكرته بأنه سيتعامل مع الرئيس الأزهري، السياسي الحاذق «الذي يستطيع أن يلوي ذراع أي شخص».

«وليت الصادق رد علي قائلاً أنني مخطىء. بل قال: «أنني أعرف ذلك. ولكنني قد اتخذت موقفاً ولن اتزحزح عنه».

«وكان تعليقي: «إنني مقتنع الآن أكثر من أي وقت مضى بأنك لا تصلح لرئاسة الوزارة. وقد تصبح رئيساً للوزارة يوماً ما، ولكنك لن تدوم أكثر من تسعة أشهر». وانتهى حديثنا هنا، والغريب أن الصادق بقي تسعة أشهر فقط عندما أصبح رئيساً للوزارة في وقت لاحق من تلك السنة».

«لم يدهشني بعد ذلك الحديث أن يتابع الصادق دسائسه ضدي، لا سيما بعد أن طلب بعض أنصاره في الحزب مني أن أستقيل. قلت لهم أن المجلس التأسيسي هو الذي انتخبني، ولن أستقيل إلا إذا سحب المجلس ثقته. فنقلوا مناوراتهم بسرعة إلى المجلس حيث رتبوا تصويتاً على توجيه اللوم إليّ، مع أنهم لم يسموا ذلك بالاسم بل قالوا إننا في حاجة إلى رئيس جديد للوزارة».

«وقد قدم مشروع قانون اللوم بواسطة أحد نواب حزب الأمة ـ الأنصار وهو حزب المحجوب نفسه ـ وكانت النتيجة معروفة سلفاً، إذ كان الصادق قد حصل على الموافقة من الرئيس الأزهري ومن أعضاء الحزب الوطني الاتحادي».

وتخليت عن سلطتي كرئيس للوزارة قائلاً أمام المجلس إنني لا أنوي الدفاع عن حكومتي وأعمالي. «بل كل ما أود الإشارة إليه هو إن ما نشهده اليوم هو أزمة في ديمقراطيتنا، وأزمة أخلاقية، وأزمة في العلاقات الإنسانية. ومن العار أن الذين دافعت عنهم طوال حياتي هم أنفسهم الذين يكبلون يدي، ويحطمون قوسي. ويستعيضون عن سيفي الفولاذي الحاد بسيف من الخشب».

«واستقلت. وبدا الإنشقاق العميق لأول مرة في تاريخ حزب الأمة.

وفي اليوم التالي انتخب الصادق رئيساً للوزارة. وقلت له أثناء تهنئتي إياه على انتخابه، أنني لا أريد أن أفسد عليه بهجة يومه ذلك اليوم، ولكنني أود أن أشير إلى أن مهمته ستكون صعبة، ووعدت بأنني في المعارضة سأتخذ موقفاً بناء وأبذل قصارى الجهد لمساعدته.

«لم يكن الصادق، خريج أوكسفورد، قد جاوز الثلاثين من العمر عندما حقق طموحه بتولي رئاسة الوزارة. ودامت حكومته من ٢٦ تموز ١٩٦٦ أيار ١٩٦٧ عندما مثل أمام المجلس التأسيسي طالباً الثقة، بعد خلافات عديدة مع الوزراء وتمريغه إياهم في الوحول. ورد وزيران على خطابه، وطرحت الثقة، فهزم.

واضطر الصادق إلى الاستقالة فوراً. وفي ١٨ أيار أعيد انتخابي رئيساً للوزارة.

«واتخذ الائتلاف هذه المرة شكلاً مختلفاً: أربعة وزراء من كل من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، ووزيران من الجنوب. ولم يكن هذا ائتلافاً موفقاً مثل حكومتي السابقة. وقد بقي الصادق في المعارضة وحاول بمختلف الوسائل إسقاط الحكومة ولكنه فشل.

«وبات الانشقاق في حزب الأمة واضحاً، يتولى الصادق وانصاره أحد الجانبين، وأتولى أنا وأعواني الجانب الآخر، ولكنني كنت احظى بثقة عميد عائلة المهدي، الإمام الهادي المهدي. وكان الوضع في الحقيقة مؤسفاً، فبذلت المساعي لإجراء مصالحة بين الجانبين ولكن الجهود ذهبت سدى بسبب عمق الإنقسام. ومع ذلك اجتمعت إلى الصادق واتفقنا على أسلوب عمل، يقضي بأنه في غياب المصالحة، يجب أن تتعاون حول جميع القضايا الكبرى في البرلمان ويجب ألا يتحرك أحدنا ضد الآخر في أي قضية كبرى قبل التشاور.

«ولم يحافظ السيد الصادق على الإتفاق. ففي كانون الثاني ١٩٦٧ ذهبت إلى مصر لحضور مؤتمر القادة العرب على أن أعود إلى الخرطوم يوم الخميس. وكان وزير الإعلام اتصل بي هاتفياً يوم الاثنين الماضي طالباً أن أعود فوراً، قائلاً إن المعارضة تهدد بتقديم اقتراح توجيه لوم إلى الحكومة بسبب الموازنة التي كانت في قيد المناقشة. وعدت في الساعات الأولى صباح يوم الثلاثاء، ولم أكد استقر في منزلي حتى وصل ثلاثة من أعضاء حزب الأمة، اثنان من جبهة الصادق، وواحد من جبهتنا، وأبلغوني أنه من الضروري تفادي النزاع السافر في المجلس ولذلك يجب أن استقيل.

«ورفضت الطلب. وأبلغتهم أنني سأدافع عن الموازنة بنفسي في المجلس وألقن الصادق درساً. وكانت المناقشة طويلة وحادة في المجلس، حاولت فيها المعارضة توجيه اللوم إلى الحكومة على كل بند من بنود الموازنة. ولكن الحكومة كانت تفوز في كل مرة».

«وجرت المحاولة الكبرى التالية لإسقاط الحكومة في شباط ١٩٦٨، في وقت كنا لا نزال نحاول فيه تحقيق المصالحة في الحزب، وبذلنا كل الجهود للوصول إلى حل وسط من دون جدوى. وفي النتيجة، قررنا أن ننصح المجلس الأعلى للدولة ـ مجلس السيادة ـ بحل الجمعية التأسيسية في ٧ شباط ١٩٦٨. وحددنا تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٨ في مذكرة حل الجمعية

التأسيسية موعداً للانتخابات العامة التالية»[1].

تخير أزهري - رئيس الحزب الوطني الاتحادي - بين الهادي المهدي وابن أخيه الصادق المهدي فاختار الهادي، وقد عنى الاختيار بين الحالتين الوحيدتين ضرورة التحالف مع حزب الشعب الديمقراطي لتأمين أغلبية برلمانية ضمن موازنات القوى المتعددة في البرلمان، فوافق أزهري أخيراً على (وحدة الوسط) لا إيماناً والتزاماً ولكن تأمينا للأغلبية البرلمانية.

في ديسمبر (كانون أول) ١٩٦٧ اتحد الشعب الديمقراطي مع الوطني الاتحادي وكان شرط الاتفاق حل الجمعية البرلمانية الأمر الذي تم فيما بعد، وأجريت الانتخابات في الفترة ما بين ١٨ وإلى ١٩٦٨/٤/٢٥ وأعلنت النتائج في ١٩٦٨/٥/٦ وكانت كالآتي: حزب التآلف بين الاتحادي والديمقراطي والذي أصبح اسمه الحزب الاتحادي الديمقراطي (١٠١) مقعد. حزب الأمة (جناح الإمام) فاز بـ (٣٠) معقداً. وحزب الأمة (جناح الصادق) فاز بـ (٣٦) مقعداً وخسر الصادق نفسه مقعده. وفاز حزب (سانو) الجنوبي بـ (١٥) مقعداً وجبهة الجنوب بـ (١٠) مقاعد وجبهة الميثاق الإسلامي بـ (٣) مقاعد والحزب الاشتراكي السوداني بـ (٢) مقعد وفازت الأحزاب الإقليمية بـ (٦) مقاعد وقد انضم الأخيرون إلى حزب الأمة (جناح الإمام) وكان من الفائزين (عبد الخالق محجوب) الذي أصر (الختمية) على دعمه في دائرته، أما (حسن الترابي) الأمين العام للإخوان المسلمين فقد خسر مقعده في مواجهة مرشح الاتحادي الديمقراطي.

شكل محمد أحمد محجوب الوزارة بنسبة (٨) وزراء للاتحادي الديمقراطي و (٦) من حزب الأمة جناح الإمام و (٢) من الجنوبيين. وقد بدا أن الاتجاه الوطني يسيطر تماماً على الحكومة الجديدة غير أن موازين القوى العربية بعد عام ١٩٦٧ سرعان ما تدخلت في السودان لتفرض واقعاً جديداً.

---

(١) المصدر السابق ص (٢٠٢ - ٢٠٤).

بعد هزيمة ١٩٦٧ بدأت السعودية بقيادة راحلها فيصل بن عبد العزيز تلعب دوراً فعالاً في قيادة التيار المناوىء لناصر، فالتفتت إلى انقسام الهادي والصادق في السودان وأرسلت الشيخ (الصبان) الذي أنجز مهمته بالتوفيق بينهما في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٨. وقد أعلن ذلك الوفاق في بيان رسمي صدر في ١٩٦٩/٤/١٢ بإعلان وحدة (الجناحين) في حزب واحد. لقد حلت السعودية محل بريطانيا في لعبة السودان وذلك دون أن تبتعد بريطانيا ودون أن تكون السعودية بأجهزتها المتخلفة كبريطانيا بوسائلها الأوروبية المعاصرة.

وضحت أبعاد المسألة (لناصر) الذي يبدو أنه قد اتعظ جيداً من استباق الرجعية له في السودان بانقلاب ١٩٥٨ فإذا كان قد صادف تلك الصعوبات حتى استطاع عن طريق (أحمد خير) و (المقبول الأمين) السيطرة على الأوضاع في السودان فكيف له أن يصبر على مثل هذا الإنقلاب المدني؟

في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩ أعلنت حركة الانقلاب بقيادة (جعفر محمد نميري)[1] في السودان. وعين (بابكر عوض الله) رئيساً للوزارة وتشكلت حكومة (مدنية) من (٢١) عضواً. وشكل مجلس قيادة للثورة من ثمانية عسكريين ومدني واحد وهو بابكر عوض الله بحكم المنصب كرئيس للوزراء.

---

(١) ولد جعفر محمد نميري عام ١٩٣٠ وتخرج من الكلية الحربية برتبة ملازم ثاني عام ١٩٥٢ وقد عرف بكفاءته الرياضية العالية وحبه لكرة القدم. وبعد مروره ببعض الدراسات العسكرية أرسل لكلية القادة والأركان العامة الأمريكية في (فورت ليفن ورث) وقد أشار تقرير المخابرات المركزية الأمريكية عن شخصيته بالقول «إذا قدر قيام ثورة في السودان فسيقودها هذا الضابط». وقد خدم في الجنوب في الفترة مابين ٦٦ - ١٩٦٧ ثم عمل بالقيادة الشرقية ومدرسة (جبيت) الحربي. The secret war-page 104. وقد اتهم نميري بالاشتراك في عدد من المحاولات الإنقلابية من قبل.

مايو . . . اتجاهات متعددة:

احتوت تشكيلة السلطة بجهازيها العسكري والمدني على عدة اتجاهات ومنابت سياسية مختلفة، فهناك النميري المعروف والملاحق لنزعته الانقلابية، وهناك (بابكر عوض الله) الذي ارتبط اسمه في عدة مناسبات هامة بثورة اكتوبر، وقد آثر الاستقالة من منصبه كرئيس للقضاء في مايو (أيار) ١٩٦٧ احتجاجاً على رفض البرلمان للقرار القضائي المتعلق بشرعية الحزب الشيوعي، وقد طرح اسمه كمرشح لرئاسة الجمهورية ضد (أزهري) من قبل الشيوعيين، فيما بعد.

وهناك (فاورق حمد الله) المعروف بنشاطاته الوطنية المستقلة في صفوف تنظيمات الضباط الأحرار. يضاف إلى هؤلاء شخصيات مختلفة الولاء فمنها الشيوعي كفاروق أبو عيسى، والمتأرجح بين الختمية والناصرية كمحيي الدين صابر، والمتأرجح بين الناصرية والوطني الاتحادي كموسى المبارك، والناصري حماسة ممزوجة بالصداقة الشخصية لبابكر عوض الله كخلف الله بابكر، والديمقراطي الموالي للحزب الشيوعي كأمين الشبلي. وهناك مجموعة الرواد ما بين شيوعي صارخ كبابكر النور وهاشم العطا، وأولئك الذي تهيأوا لناصرية سريعة ممزوجة بروح الشباب في حياة الجيش المتنوعة كأبي القاسم محمد إبراهيم وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر ومأمون عوض أبو زيد.

وخلاصة الأمر أن الجماعة قد احتوت على عدة اتجاهات (ناصريون). . (شيوعيون). . (ديمقراطيون ـ شيوعيون). . (مستقلون). . فهل عنى ذلك تحالفاً ما بين قوى اليسار أو القوى الديمقراطية في السودان؟

المحاكمة المزدوجة:

للأسف كان الوضع خلاف ذلك تماماً، فهؤلاء قد عبّروا في اختيارهم وتركيبتهم عن [الانتساب السطحي] لهذه الاتجاهات وليس عن [الفعالية العميقة] لأي من هذه الاتجاهات على مستوى التكوين والحركة في الواقع

السوداني. فالشيوعيون في السلطة لم يكونوا هم الفعالية العميقة للحزب الشيوعي السوداني التي جمد موقفها (عبد الخالق محجوب). كذلك لم يكن موسى المبارك وغيره من ذوي الصلة بالقوى الاشتراكية الديمقراطية في جامعة الخرطوم هم الذين يعبرون عن حقيقة تلك القوى في التشكيل الجديد. كذلك لم يكن فاروق حمد الله هو نموذج القوى الديمقراطية داخل الجيش والتي أخذت في التنامي منذ ١٩٦٤/١٠/٢٦ حيث قررت موقفها الحاسم إلى جانب الثورة الشعبية. وكذلك هناك مشكلة التيارات العربية.

هذا التحليل يتفرع بنا إلى اتجاهين يلتقيان لدى نقطة محددة في النهاية، وهي أزمة المثقف السوداني عموماً وتياراته وحركاته اليسارية خصوصاً، حيت استقبل مايو (أيار) ١٩٦٩.

المشكلة هي بالاتجاه الأول مشكلة الفكر الماركسي في السودان وكذلك مشكلة الفكر الاشتراكي الديمقراطي ومشكلة الفكر العربي الاشتراكي. والمشكلة الثانية هي بالاتجاه الآخر إن هذا الفكر قد حُوكم (سلطوياً) دون أن يتمثل بحجمه وحقيقته في السلطة نفسها. جسدوا اليسار واليسارية في شكل الولاء الانتسابي السطحي ثم حاكموا اليسار كله باسم ذلك التنسيب. والمحاكمة هنا مزدوجة:

إن نظرة عامة على أدبيات كل هذه الحركات منذ نشوئها وحتى اليوم تؤكد لنا على مدى (الهامشية المزدوجة) التي تعيشها، إزاء الواقع السوداني من ناحية وإزاء الفكر الذي (تحاول) أن تنتمي إليه من ناحية أخرى. فالواقع السوداني يتحول على أيدي هذه الحركات التي (ترسيمات عامة)، أسقطت عليه من الخارج حتى دون أن يعاني قادة هذه الحركات كيفية الإسقاط نفسه.

هكذا ودون أي تعامل مع (الخصوصيات) الإقليمية التي يجب [أن نستوعبها لنتجاوزها]، لنعبر إلى (عروبة) السودان. دون أي محاولة لاكتشاف جدلية هذه العروبة في إطار التفاعل التاريخي الذي استهلك خمسة قرون في السودان مع الامتدادات والأعماق الإفريقية. ولم نقف لنسأل:

أهي عروبة (إمتداد) دائم وحيوي نحو (الأطراف) بربرية كانت أم نوبية أم بجاوية أم نيلية، أم هي عروبة (انحسار) نحو (المركز) في القاهرة أم في دمشق أم في بغداد؟ وما بين التطلع إلى الأطراف والانحسار إلى المركز، ارتد الفكر العروبي في السودان إلى صيغ (الاستيراد) لا إلى صيغ الإقليمية التي (نتجاوزها) بالفهم والاستيعاب ولا (ننفيها) برد قومي عربي يؤدي بالضرورة إلى نتيجة (إقليمية). هنا (هامشية مزدوجة) تعبر عن سطحية فهم الفكر القومي العربي حين يجد نفسه في علاقة مباشرة بغيره ضمن إطار وطني واحد، وتعبر عن سطحية فهم خصوصية الواقع المعاش بتوجهاته الإقليمية وتركيبته الوطنية ـ التاريخية.

كان المعركة بين عبد الناصر وأعدائه الذين تستروا بالإقليمية صراعاً بين التقدم والتخلف، وهذا صحيح. غير أن ذلك الصراع كان يعكس وجهاً آخر في السودان، وهو عجز الحركة القومية عن استيعاب الإقليمية باعتبارها تعبيراً عن (قوى الامتداد غير العربية) في السودان لا تعبيراً عن (إرتداد) إلى الإقليمية عن العروبة كما هو الأمر لدى غيرنا.

هذا الموقف القومي الجامد السطحي اللاإبداعي حد إلى مدى خطير من نمو وتطور النضال الاشتراكي العربي بوجهيه الناصري والبعثي والحركي القومي العربي في السودان.

وينسحب نفس هذا الموقف على الفهم الماركسي في السودان لقضية القاعدة الاجتماعية للثورة وأسلوب النضال. لم تطرح دراسة واحدة عن أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية في مجتمع لا زالت بعض أجزائه تعيش مرحلة الأمومة وسيادة المرأة على الرجل ولا زال يعيش في كنفه جماعات من العراة ولا زال ينقرض في شرقه جماعات من أقدم أعراقه بأمراض السل وسوء التغذية. بل إن كل كتابات ماركس عن الأسلوب الآسيوي للانتاج لم تجد دراسات مقارنة تساعد على تفتيق ذهنية مقاربة. هكذا مضى الحزب الشيوعي السوداني في هامشية الطرح الموضوعي للواقع من جهة والتعمق

النظري من جهة أخرى. فأصبحت المسألة - لديهم - هي مسألة النمو الحزبي عبر النضالات والتكتيكات السياسية، وليست مسألة تحديد القاعدة الاجتماعية للتطور.

والموقف نفسه ينسحب على الحركات الاشتراكية الديمقراطية فهي لم تحدد موقفها ما بين الليبرالية الإصلاحية والتعامل مع أحزاب الوسط التقليدية، بوصفها مجرد مظلة للطموح السياسي الفردي، فهي ناقدة ومنتمية في نفس الوقت. فكان طبيعياً أن تتحول قيادات هذا التيار، وبانسياب لزج من مواقع الولاء للحزب الوطني الاتحادي إلى مواقع الولاء للآخرين.

إشكاليات التوجهات القومية:

إن القول بوجود (قوى عربية) وناصرية بالذات متفاعلة مع حركة مايو وموجهة لها أمر يفتقر إلى الإثبات على مستوى (حيثية) هذه القوى وحجمها. لم يكن ترديد اسم ناصر يكفي لتحويل الناصرية إلى حركة شعبية في السودان، وللأسف فقد بولغ كثيراً في (عروبية) الثورة (وناصريتها) بل ومشاريعها الوحدوية فكانت النتيجة أن تحملت (العروبة) أخطاء الغير وهي في (غنى) عن ذلك. حتى إذا سقط ما يسمى بالتيار الناصري أو العروبي ظن الناس بوجود تحول لم تكن نقائضه (أي المتحول عنها) موجودة في البداية. فالذين اختيروا كنماذج ناصروية وعروبية كانت كما قلت تنتسب لواقع الاتجاه القومي العربي وقوته انتساباً سطحياً. فأين كانت تكمن قوة الاتجاه العربي؟

الاتجاه العربي الذي أعنيه هنا هو الاتجاه الواقعي الموضوعي - غير الاستيرادي، غير التصديري. اتجاه الامتداد نحو الأطراف وليس الإرتداد الكلي نحو المركز. يكمن هذا الاتجاه في جذره التاريخي السوداني المتكرس منذ حركة (عبد الله جماع) في عام ١٥٠٥ ميلادية. منذ أن أصبح السودان هو الأندلس (الموجود) في نفس الفترة حيث غاب الأندلس (المفقود). غير أن جدلية التركيب الخاصة بالسودان قد أُستلبت دور من استعصى عليه فهمها إضافة إلى ما تدفع به التجربة العربية من مزيد من التعقيدات، والتي تتجلى في ظواهر عديدة.

إن أولى تلك الظواهر: أن التيارات الاشتراكية العربية وأعني بالتحديد منظمات الاشتراكيين العرب والناصريين قد نشأت ضمن أوضاع كانت فيها مراكز الثورة العربية وبالذات في (القاهرة) و (دمشق) تعاني (أزمة تجذير) للفكر القومي الثوري العربي. وقد أرجعت هذه الأزمة إلى انقطاع التواصل الجدلي بين فكري النهضة والثورة العربيين، حيث قفزت إسرائيل من خارج الجدلية العربية وإلى داخلها (الغزو الاستيطاني) محدثة بذلك هزة (فجائية) في تطور المجتمعات التقليدية العربية، الأمر الذي كان من نتائجه أن قامت العسكرية العربية بمهمة قيادة هذه المجتمعات للرد الفوري (ثأرياً) على الوجود الإسرائيلي (الطارىء) من جهة، وعلى الأوضاع التقليدية العربية المتخلفة من جهة أخرى. وهي الأوضاع التي نالها الإتهام التقدمي بالتواطؤ غير المباشر والمباشر مع نكسة ١٩٤٨.

نتيجة لانقطاع الصلة الجدلية بين فكري النهضة والثورة وعدم تواصلهما التاريخي مع بعضهما، وكذلك نتيجة للفارق النوعي بين الحاملين الاجتماعيين (برجوازية النهضة الليبرالية) و (عسكرية الثورة القومية) فقد نتج فكر ثورة غير متجذر، ضمن ممارسات تجريبية ذات سياق عفوي، أسلمته لهزيمة ١٩٦٧[1]، ثم فرضت عليه شخصية الواقع العربي المريض بعلاقاته

---

(١) بهذا الصدد حول انقطاع فكر الثورة عن فكر النهضة العربي (١٧٩٨ ـ ١٩٣٩) أشار عليّ الصديق الدكتور (محمد جابر الأنصاري) إلى ضرورة ملاحظة أن بدايات الانقطاع في فكر النهضة قد أخذت في التبلور قبل الغزو الإسرئيلي بقليل، فهناك عدة تراجعات قد حدثت في فكر (طه حسين) مثلاً تحت ضغط القوى الدينية المحافظة كما تم ظهور حركة الإخوان المسلمين السلفية كرد فعل على تعاظم قوى العلمانية، وبالتالي فإن نشوء إسرائيل قد ترافق (تاريخياً) مع تنامي قوة التيار السلفي وليس مع تنامي القوى النهضوية العلمانية. غير أني لا أرى رأي الدكتور (الأنصاري) في أن سلفية الإخوان قد نشأت كرد فعل على فكر النهضة على مستوى (بديل) بل هي نشأة (محاذية) كتعبير عن إرادة (المحافظة) بوجه الحداثة (غير المؤصلة) التي عرض لها الدكتور عبد الله العروي في كتابه عن (الأيديولوجية العربية المعاصرة): لقد أوضحت رأياً في هذا الموضوع في مجلة (الأزمنة العربية) ـ ١٩٧٩/٤/١١ ـ ص (٢٣) بعنوان (مكامن الأزمة التاريخية في تطور الفكر العربي). ـ الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة. =

المتخلفة. إمتدت هذه الوضعية إلى الحركة العربية في السودان وجعلتها تعيش في فراغ كبير على مستوى التنظير والممارسة، باحثة في (الهامش) السوداني عن ما عجز عنه (المركز) الثوري العربي، أي اكتشاف الجدلية الصحيحة للثورة في الواقع العربي.

وثانية تلك الظواهر: أن الحركة العربية في السودان - وهي تعيش فراغ التنظير والممارسة فقد واجهت استلاباً لـ «دورها القومي العروبي» من طرف (حزب الشعب الديمقراطي) المستند إلى طائفة (الختمية). إذ يشكل هذا الحزب - موقعاً - ثقل الارتباط التاريخي بين مصر والسودان منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، وقد ظلت قاعدته - لأسباب عرضنا لها - وفيّة لارتباطها بمصر في العهود الخديوية وثم العهد الناصري على حد سواء... وقد تميزت قيادة هذا الحزب فيما بعد ممثلة في الشيخ (علي عبد الرحمن) بتأكيدها الجازم على (عروبة) السودان ومحاربتها العنيدة لكافة التيارات الإقليمية والإنعزالية[1].. صحيح أن قيادة هذا الحزب قد طرحت الشعارات القومية ضمن أطر تقليدية، غير أنها كانت تجسد - مع تقليديتها - الثقل الحقيقي للموقف العربي في السودان. ويمكن اعتبار هذا الحزب الوريث الحقيقي لنضال عروبي في السودان بدأته القبائل العربية الأساسية منذ قيادة (عبد الله جماع) شيخ عرب (القواسمة) للتحالف الذي أسقط آخر الممالك الإفريقية - المسيحية في عام ١٥٠٤ م. وقد تجذر لقاء هذا الحزب مع عبد الناصر عبر مكافحته لكافة المشروعات الأمريكية والبريطانية في

= وأود الإشارة هنا إلى أن فكر النهضة العربي لم يتراجع عن مقولاته الليبرالية بوجه السلفية المحافظة (فألبرت حوراني) في كتابه (الفكر العربي في عصر النهضة) ينفي تراجع طه حسين أسوة بمعاصريه كهيكل والعقاد عن نظرته الحقيقية للإسلام (ص - ٣٩٨). وأعتقد أن هذه المسألة في حاجة إلى مزيد من النقاش.

(١) من الصعب القول أن السيد علي الميرغني كان ميالاً لتحقيق وحدة وادي النيل علماً بأن قاعدة الختمية متوسطية الاتجاه بحكم التركيب الجغرافي - التاريخي الحضاري. وقد أوضحنا هذا الأمر في الفصول الأولى من هذا الكتاب.

السودان، ومن ضمنها مشروع المعونة الأمريكية وهدية الأسلحة البريطانية في بداية عام ١٩٥٨، مما أجبر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على تحريك قيادة القوات المسلحة السودانية تحت أمرة «إبراهيم عبود» للسيطرة على السودان في ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨. ونتيجة لالتزام هذا الحزب بالآفاق العريضة لحركة الثورة العربية واختياراتها المحلية والدولية، فقد أقدمت قيادته في فترات عديدة من تاريخه المعاصر على بناء تحالفات مع قوى اليسار الماركسي ومع اتحادات العمال والفلاحين وقد تم ذلك في شكل «التجمع الاشتراكي الديمقراطي» كما أسلفنا و «المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية».

ظلت الحركة العربية الثورية ـ وقد استلب حزب الشعب الديمقراطي دورها (القومي) ـ تعيش على هامش العمل الجماهيري العريض، وفي إطار جامعتي الخرطوم والقاهرة ـ الفرع. متكئة بذلك على بعض المثقفين التقدميين الذين باعد بينهم وبين حزب الشعب الإطار الطائفي والتكوين شبه القبلي. وهذه مسألة نالت منا تحليلاً أكثر عمقاً في الصفحات السابقة. والمهم في هذه الفقرة بالذات أن نوضح فقط استلاب حزب الشعب الديمقراطي للدور القومي المفترض ممارسته من قبل الحركة العربية الثورية.

وثالثة تلك الظواهر: إن الحركة العربية الثورية ـ وقد استلب دورها (القومي) ـ لم يعد أمامها سوى التركيز على المعاني (الاجتماعية) لحركة الثورة العربية بوصفها: إما تحالفاً لقوى الشعب العاملة أو تأكيداً على تحالف الطبقات الاجتماعية المقهورة، غير أن (الحزب الشيوعي السوداني) لم يكن ليعطي المجال بعد ربع قرن من الزمان لحركات ناشئة تنافسه في مواقع نفوذه الاجتماعية (الطبقية) علماً بأن أكبر تجمع نقابي وهو عمال السكك الحديدية كان يسيطر عليه الوسط وعناصر حزب الشعب الديمقراطي بالذات. لهذا السبب لم تستطع الحركة العربية الثورية أن تشق مجراها النقابي وبقيت تحلم بوجود بزة رمادية أو زرقاء من النوع الذي

يلبسه العمال في صفوفها. ومبلغ علمي أن الحلم لم يتحقق إذ كان سهلاً على الحزب الشيوعي السوداني أن يدمغ كل الحركات العربية الثورية بأنها تجمع برجوازي صغير لا صلة له - أصلاً - بالحركة العمالية أو النقابية. وهذا ما فعله.

ورابعة تلك الظواهر: استلاب المؤثرات الإفريقية التي تشكل خصوصية حضارية مفارقة في الواقع السوداني لأي عمل عربي لا يتكيف معها عبر موازين دقيقة للغاية. ولا تحتاج هذه الخصوصيات المفارقة - والتي هي من صميم تكويننا - إلى فهم عميق لتاريخ وجغرافية السودان، إذ يمكن متابعة ظواهرها في شوارع الخرطوم نفسها، هذا إذا لم نكن قد سمعنا بمشكلة (جنوب السودان) أو تجمع (جبال النوبة). لم تستطع قوى التعريب أن تستكمل حتى في شمال السودان امكانيات الجذب القومي الكامل لاعتبارات سأوضحها فيما بعد. وكانت النتيجة أن نوعاً من (التوسطية) ما بين العروبة والإفريقية لا زال يتحكم في التسيير العام لعلاقات التفاعل. غير أن تأطير التفاعل نفسه يحتمل في أطرافه توجهات تبدو متعاكسة ما بين عروبة تنزع للشمال العربي المتوسطي، وإفريقية تنزع إلى الجنوب الإفريقي الاستوائي، ومابين القوتين المتعاكستين، تأتي الاتجاهات التوفيقية التي تعبر عن (القومية السودانية) في شكلها الإنعزالي، أو التأكيد على خصوصية السودان بهدف (إقليمي). إنها محاولة استلاب للتحرك العربي لا تقوم به الفئات الإفريقية وحدها بل وتساندها فيه فئات شمالية عربية تتخذ من الضغط الإفريقي أقنعة تبريرية لانعزاليتها.

هنا تفترض جدلية العلاقات ممارسة «الموقف» العربي في حدود ما يتيحه التاريخ والتكوين الحاضر من ثقل موضوعي له في الواقع. هنا تبدو العبارة معقدة ولكنها كمثل تعقيد الواقع السوداني نفسه. بمعنى أوضح نقول أن الوجود العربي في السودان ليس مطروحاً للمقايضة. وتدرك ذلك كل الاتجاهات الإفريقية والإقليمية والانعزالية، وذلك لأن هذا الوجود العربي

يجسد ثقلاً موضوعياً في الواقع لا يمكن تجاوزه. غير أن هذا الثقل الموضوعي لا يطرح نفسه في مواجهة مع الآخرين ـ إذ أن ذاته مؤكدة ـ ولكنه يمارس الحياة معهم ومع نفسه ضمن واقعية عضوية. فالزعيم الجنوبي لا يرى في تعبير حزب الشعب الديمقراطي عن العروبة استلاباً لوجوده هو كإفريقي، بمقدار ما يرى في هذا التعبير تأكيداً من حزب الشعب على حقيقته العربية ضمن الواقع الموضوعي. ومن هنا يجلس زعماء الجنوب على مائدة الشيخ علي عبد الرحمن، زعيم هذا الحزب للبحث في الإطار العام لبعض المشكلات ولا يحس الشيخ علي حرجاً في إبلاغهم أنه سيترأس وفداً شعبياً تقدمياً لزيارة القاهرة ودمشق كما فعل[1]. هنا تتحكم الخصوصية في كل الأطراف مستندة إلى ممارسات واقعية.

الحركة العربية الثورية لم تستطع أن تعبر أو تجسد (واقعية الثقل) في إطار العلاقات الموضوعية مع الآخرين.

«إن الطليعة التقدمية العربية تنطلق من مسلمة مبدئية في النضال والعقيدة وهي أن:

[السودان جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الواحدة وإن نضال جماهير شعبنا لا بد أن يتجه ضمن أفقه القومي التاريخي الصحيح المتمثل في النضال العربي الشعبي من أجل الاشتراكية والوحدة والحرية]»[2] وبغض النظر عن كيفية رؤية هذا النوع من الطرح لاشكاليات وخصوصيات الواقع السوداني، وبغض النظر عن قولهم بأن «أي محاولة للقول بخلاف ذلك أنما هي خنق صريح لنضالنا ضمن أطر ضيقة تقضي عليه بالعزلة وعدم التفاعل أخذاً وعطاء مع الحركة العربية الاشتراكية وعدم الاستفادة من منجزات

---

(١) زيادة وفد القوى التقدمية السودانية لكل من الاتحاد الاشتراكي في مصر وحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية في منتصف الستينات.

(٢) برنامج الطليعة التقدمية العربية للعام الكفاحي ٦٦/١٩٦٧ ـ ص (١٠) ـ على الصعيد القومي العربي ـ من محفوظات المؤلف.

الأقسام المتقدمة من تلك الحركة في الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجزائر...» بغض النظر عن كل ذلك، فقد كان لهذه الخصوصية قولها فيهم وهي خصوصية كرست النزوع الإقليمي - الانعزالي في الشمال، قبل أن تفجرها حرباً علينا في الجنوب... فكيف لهم التعامل معها؟ إن الفارق بينهم وبين حزب الشعب الديمقراطي - وكلاهما يطرح العروبة ويدين هذه النزعات - إن حزب الشعب قد تعامل ضمن شعاراته مع خصوصية الواقع باعتباره ثقلاً تاريخياً موضوعياً يستجيب للظرفية الواقعية في تحركاته وعلاقاته أما هم - أي الحركات الثورية العربية - فقد بدأت تبشر بالنتائج الوحدوية القومية على مستوى المستقبل، وانطلاقاً من الحاضر، ودون أي توسطات جدلية ما بين الحاضر بخصوصياته والمستقبل بوحدويته. وهكذا طار (الجدل) فوقعوا على سطوح الفكر.

وخامسة تلك الظواهر: انفجار الصراع بين البعث وعبد الناصر. ولم يكن المولود العربي الثوري قد أتم الثالثة من عمره بعد:

«كانت الطليعة التقدمية العربية في جامعتنا - [جامعة القاهرة - فرع الخرطوم] - هي النواة الأولى للحركة العربية الاشتراكية في السودان منذ قبيل عام ١٩٥٨ (مع صعود الديكتاتورية العسكرية). لقد هيأ نضال الطليعة في جامعتنا وساعد على بناء منظمات الاشتراكيين العرب في جامعة الخرطوم (قبيل عام ١٩٦١) - [1]».

كان من نتائج ذلك الصراع أن انقسمت تلك البدايات الحركية إلى اتجاهين. اتجاه (القوى الوحدوية الاشتراكية) التي التزمت الموقف الناصري، واتجاه (الطليعة التقدمية العربية) و (الاشتراكيون العرب) التي التزمت بـ (الخط التقدمي العربي العام). ولم يكن ثمة فارق تنظيمي بين الطليعة والاشتراكيين العرب، فقط أن (الطليعة) كانت تعمل ضمن جامعة

---

(١) نفس المصدر السابق - برنامج - ص (٨ - ٩).

القاهرة ـ فرع الخرطوم في وقت يعمل فيه (الاشتراكيون العرب) ضمن جامعة الخرطوم. وتعتبر صيغة (الخط التقدمي العربي العام) موقفاً انفتاحياً تجاه «حركة النضال العربي الشعبي بمجموعه (الاتحاد الاشتراكي العربي ـ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ـ حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ـ منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل)»[١].

أما لماذا تقرر هذا الموقف الانفتاحي فتجيبنا على ذلك النصوص التالية[٢]:

«لقد اتخذت الطليعة التقدمية العربية موقفاً (قومياً) من هذه الحركات يتلخص في (التفاعل الإيجابي) بهذه الحركات (جميعها) وليس الانفعال السطحي الساذج بإحداها.

«إن هذا الموقف فرضته ظروف النضال ضد الرجعية العربية والمحلية والاستعمار والصهيونية، لأنه يتمسك بوحدة القوى العربية الثورية لمجابهة أعدائها، كما ينطلق من المسلمة القومية القائلة بأن «الأمة العربية الواحدة لا بد أن تصبح ثورتها في النهاية واحدة، لأن مصيرها حتماً واحد». وهذه الوحدة لا يمكن أن تتم بالصراع بين الثورات وإنما بتفاعلها وانفتاحها على بعضها».

«إن الطليعة التقدمية العربية تدعم ـ وبلا تحيز ـ كل هذه الحركات العربية الثورية ولا تتحيز لأي منها في الخلافات الطارئة التي تنشأ بين بعضها البعض. وتلتزم بالأسس العقائدية الرئيسية التي تقوم عليها كل هذه الحركات. كما أن الطليعة التقدمية العربية تلتزم بأهداف الحركة العربية في الوحدة والاشتراكية والحرية.. كما تتلزم بالقانون الأساسي للثورة العربية وهو قانون الترابط والتلازم بين هدفي الاشتراكية والوحدة القومية. وتلتزم

---

(١) (٢) نفس المصدر السابق ـ برنامج ـ ص (٣).

في نضالها من أجل هذه الأهداف بأسلوب المراحل العلمي الذي ينطلق من وحدة النضال الشعبي العربي ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية ومن هدف التلاحم والتفاعل بين الحركات والثورات الشعبية في الوطن العربي، بحيث تتحقق وحدة الهدف والنضال كخطوة أساسية نحو الوحدة القومية وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد».

قد حملت هذه الفقرات أهم اختيار ثوري إيجابي يمكن أن تتخذه الحركة العربية الثورية في السودان إزاء منعكسات الصراع بين البعث وعبد الناصر عليها. ومهما يكن من أمر تعدد الزوايا التي نُظر بها إلى (الخط التقدمي العربي العام) ك (تكتيك مرحلي) لتجاوز الضغط الناصري أو ك (استراتيجية صميمية) لتجاوز منعكسات الخلافات الثورية العربية على واقع الحركة في السودان، فقد برهن ذلك الخط على إيجابيته المبدئية. غير أنه ـ وهنا بيت القصيد ـ كان عليه من أجل أن يبقى وأن يستمر، أن يتحول من صيغة الانفتاح العمومية الغامضة التي لا تعني سوى (التلقي) إلى صيغة الانفتاح والتجاوز في نفس الوقت أي صيغة (العطاء).

إن صيغة الانفتاح ضمن الخط التقدمي العربي العام، لم تكن تعني في الحقيقة، سوى البقاء رهن التلقي عن الآخرين باعتبار الحركة العربية في السودان امتداداً عن هؤلاء الآخرين، وانعكاساً لهم. وقد أوضحت منظمات الاشتراكيين العرب هذا المعنى (الامتدادي) عن (الآخرين) «وهي [امتداد طبيعي] لحركة النضال العربي الشعبي في مجموعه». ولكن ماذا عن خصوصية تكوينها الجدلي المفارق في السودان؟ وماذا عن موقفها إزاء الخلافات الناشئة في معسكر الثورة العربية؟ وكيف تبني مناضلاً ضمن عمومية الانفتاح؟ إن الأمر يتحول هنا إلى رؤى ذاتية تأملية في حركة الثورة العربية وبمعزل عن التطور عبر النقد والتحليل. إذ لا بد أن يتناول هذا النقد والتحليل مشكلات التنظير والممارسة على مستوى كل الحركات العربية المُنفَتح عليها في إطار (الخط التقدمي العربي العام).

هنا كانت مصيدة منظمات الاشتراكيين العرب وقد أرادوا الافلات من منعكسات الانقسام السلبية إحساساً منهم بمشكلات العمل العربي الثوري في السودان. وهنا بالتحديد بدأ الضغط الناصري على أطراف التنظيم متهمة إياه بممالأة (البعث) تحت ستار الخط التقدمي العربي العام. وتصعدت المجابهة بين التنظيمين إلى مرحلة التراشق بالاتهامات العنيفة وأورد في هذا المجال فقرات من بيان (الطليعة التقدمية العربية) الصادر في ١٥/١/١٩٦٦.

«.. في هذه الظروف بالذات تنتقل الزمرة الحاقدة على النضال العربي المسماة (بالقوى الوحدوية الاشتراكية) من محاولات التخريب الفاشلة في العمل العربي الثوري في قطرنا إلى محاولات تخريب الوحدة الوطنية والنضال الطلابي ضد حزب الأمة والإخوان الفاشست. ولهذا فإن واجب (الطليعة) يحتم عليها كشفهم وتعريتهم أمام جماهير الطلاب... وفيما يلي نورد قطاعاً بسيطاً من تخريبهم وانهزاميتهم وبعدهم عن النضال الشعبي:

١ ـ خرج مدعو الوحدوية والاشتراكية من الحلف الوطني بجامعتنا [جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم] فخانوا شعار عزل اليمين الطلابي فتوجوا [بذلك] أعمالهم التخريبية فأصبح التستر عليهم جناية في حق النضال الوطني والقومي.

٢ ـ لم يقم الانشقاقيون مدعو الوحدوية والاشتراكية بأي عمل ضد الحكم العسكري، ولكنهم تخصصوا طوال تلك الفترة في الهجوم على الطليعة التي سخرت كل امكانياتها آنذاك للمشاركة في نضال شعبنا للاطاحة بالدكتاتورية العسكرية.

٣ ـ بل على العكس رأينا في الأشرطة السينمائية لوزارة الاستعلامات في السينمات العامة صورة لزعيم الانشقاقيين (الطاهر عوض الله) وهو ينحني لاستقبال عبود في مطار القاهرة.

٤ ـ بعد الانشقاق مباشرة قاموا بنشر إشاعات ووشايات تدل (على روح بوليسية كامنة في الزمرة الحاقدة) على النضال العربي وكشفوا أسماء

العديد من المناضلين وأسرار الطليعة (مثل أسماء أعضاء مكتبها السياسي) الأمر الذي قاد الحكم العسكري إلى حملة اعتقالات دقيقة بين أعضاء الطليعة وخريجيها انتهت بالاضراب الشهير عن الماء والطعام.

٥ ـ قبيل الانشقاق حاولت زمرة الانشقاقيين أن تربط الطليعة بـ (حسين عثمان منصور) وتنظيمه الانتهازي المخرب، ولكن وعي الطليعة أحبط هذه المؤامرة وعزلهم داخل التنظيم (. . . . .).

٩ ـ وفي برنامجهم (الفاخر ورقاً وطباعة) الفارغ محتوىً، لم يتعرضوا بسطر واحد لكشف (حزب الأمة)، بل إنهم اعتبروا (الإخوان) وقيادة (الوطني الاتحادي) هم الممثل الوحيد لليمين الرجعي العميل والمتآمر متجاهلين حزب الأمة الإقطاعي والأعجب فقد انكشف أخيراً خبر اجتماع بعضهم بـ (الصادق المهدي) بعد عودته من الزيارة المضللة إلى الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة.

١٠ ـ وفي (حزب الشعب) الذي تجاهد القوى الثورية المخلصة في داخله وخارجه (لإبقائه في قيادة النضال الوطني] ضد المخطط الاستعماري الرجعي، قام الانشقاقيون بالتعاون مع الجناح اليميني الذي يقوده (محمد عبد الجواد) ذو الصلة الوثيقة بالانشقاقيين وحزب الأمة. وفشلوا في محاولاتهم المتكررة للتشكيك في العناصر الثوية المخلصة داخل حزب الشعب. . .».

وتصاعدت الحملات بين الجانبين عاملة على تمزيق وحدة العمل العربي الثوري، غير أنه من أخطر نتائج تلك التصعيدات أنها بما أثارته من (ردود عنيفة) قد ولدت لدى بعض قيادات الاشتراكيين العرب ضرورة الحسم النهائي على مستوى الاختيارات النظرية والعملية. مثال على ذلك أن الضغط الناصري ممثلاً في الوحدويين الاشتراكيين ـ والذي لا يريد الاشتراكيون العرب نسبتهم إلى ناصر ـ هو في النهاية (أي هذا الضغط) محسوب على السياسة (المصرية في السودان).. وفقرات البيان التي تشير

إلى (ورق) الوحدويين الاشتراكيين (الفاخر) وتلك التي تشير إلى انحناءة زعيم الوحدويين (لعبود) في مطار القاهرة، والإشارة إلى لقاء الناصريين مع (الصادق المهدي) لمجرد أنه قد زار القاهرة. . كلها توضح أن ردود فعل معينة ضد (الممارسات الناصرية في حد ذاتها) كانت آخذة في التبلور داخل منظمات الاشتراكيين العرب. زيادة على التعقيدات السلبية الناتجة عن المفهوميات الغامضة لـ (الخط التقدمي العربي العام) والذي لم يعد بإمكانه أن يطلب من الأعضاء الانفتاح على التجربة الناصرية ضمن ذلك الوضع. إذن فقد اهتز الجذر من قاعه، ولم يعد أمام منظمات الاشتراكيين العرب إلا أن تشهد تحولاً باتجاه آخر، ولم يكن ذلك الاتجاه الآخر سوى (البعث العربي الاشتراكي)، غير أن العلاقة مع (البعث) لم تكن ابنة اللحظة ـ أي نتيجة للضغط الناصري ـ فقد سبق ذلك (تمهيدات) قامت بها القيادة القومية للحزب في دمشق منذ عام ١٩٦٤، ولكنها لم تكن ترغب وقتها بتجاوز (الخط التقدمي العربي العام). غير أن ظروف الضغط الناصري جعلت البعض (يعجّل) في الانتماء التنظيمي لحزب البعث، كما توافر المناخ المهيأ للانتساب التنظيمي للحزب عبر انشقاق القوى الوحدوية، وترافق ذلك مع رغبات دفينة لدى البعض.

من تلك الأوضاع كتب بعضهم مذكرة خطية آملاً في إعلان مثل هذا التحول، ولعل إيراد بعض نصوص تلك المذكرة توضح لنا نوعية التفكير السائدة وقتها:

«لقد فقدت إيماني نهائياً وإلى الأبد بالقوى الناصرية، ولكن أود أن أجنب نفسي مزالق الاندفاع في ردود الفعل فأسلك سلوكاً مصطنعاً. إننا نحن (معشر البعثيين) يتوجب علينا أن نكون ثوريين وأذكياء، ولكن عاطفتنا تتغلب على ثوريتنا في بعض الأحيان. ثم يحدث ذلك التوازن النفسي البغيض ـ الذي يجب أن يحدث ـ بين ذكائنا وعاطفتنا العفوية. فنُلْجِم ونحتفظ بالتوتر ليمزقنا في الداخل من نفوسنا. أليس لنا موقف آخر من عبد

الناصر؟ بلى يجب أن يكون لنا موقف، وموقف محدد وواضح فرفاقنا الحزبيين في الحكم [أي في سورية] يهادنون ناصر والقوى الناصرية. ولكن رفاقنا في اليمن يقهرون تحت (إضطهاد الاحتلال المصري). إن الناصريين يسألوننا: لولا مصر لما كانت الجمهورية؟ ولكننا نقول: وما هو مضمون الجمهورية في غيبة الجمهوريين من أبناء الشعب اليمني. وهنا (معركتنا) مع ناصر. معركة بين الشكل العام والمضمون العلمي المحدد. إننا نطرح المضمون ولا نكتفي من الجمال إلا بالنفاذ إليه واعتصار كل ما فيه. ولكن الناصرية تقدم للجماهير إشكال الورد الخالي من العبير، وبالرغم من ذلك تتعلق الجماهير بشكل الأشياء دون مضمونها، لماذا؟ لأن الشكل سريع التقديم. تستطيع الشركة أن تنتج الآلاف منه في ليلة واحدة، ولكن الإبداع الثوري الخلاق الجاد الذي يحمل ملكة الاكتمال هو الذي يتطلب الوقت والزمن. أما مصر فبحكم إمكانياتها (أممت القناة ـ دحرت الغزاة ـ كسرت احتكار الغرب للسلاح ـ تصدرت العمل العربي ـ أنقذت الثورة اليمنية ـ صفت المكية ـ صفت الاقطاع... مصر هذه تجربة زائد إمكانيات. أما نحن فلم تتكرس تجربتنا بعد بعامل عقلية الوصاية (اليمينية) التي سيطرت على حزبنا (البعث) ولا نملك الإمكانيات فالتصدي لنا سهل بالنسبة لقوى الناصرية. ثم إننا نواجه (الابتعاد الجغرافي والفكري عن مراكز الحيوية الحزبية) وبالذات في (سورية) ويقابل هذا، (الاقتراب) الجغرافي والفكري من مصر وتأثيرها فينا (مضاعف) بل إنه تأثير (مباشر) و(متراكم عبر التاريخ) مما خلق جماهيرية لناصر وأثار جواً من السلبية تجاه البعث. هذا قدرنا فماذا نفعل إزاءه؟

«ظللنا نسير في إطار (الاشتراكيين العرب) ولكن يتوجه الهجوم يوماً بعد يوم ضدنا، يشيرون إلينا بالبعثية ونحن نشير إليهم بالناصرية. ولكن مواقفنا تثبت عملياً انتماءنا البعثي سواء أكان في الاطارات الطلابية أو غيرها. إننا بحكم (الانتماء) وبحكم (وحدة الفكر) التي تجمعنا بالرفاق لا نستطيع إلا أن نكون بعثيين في كل شيء. في تقييماتنا وطرحنا للقضايا.

إننا لا نختلف عنهم، لا في تقييمنا لثورة اليمن ولا الجزائر إذن فالاتهام بأننا بعثيون تثبته مواقفنا عملياً ولا يوجد (أدنى شك لدى قواعدنا في انتسابنا للبعث) ولكن تختلف مستويات الانتساب. إن الأمر واضح بطريقة لا تقبل الغموض.. إننا تخيرنا هذا الإطار (الخط التقدمي العربي العام) هرباً من معركة لا لزوم لها وغير (متكافئة) الظروف، ودون مبررات شنها علينا الناصريون. إن مجرد هذا المسلك الهروبي يكلفنا كثيراً فهو تكريس غير مباشر لادانة غير مباشرة يوجهها إلينا الناصريون، فبدلاً من الدفاع عن البعث ومواجهتهم نتستر بالاشتراكيين العرب والخط التقدمي العربي العام.

«في بلادنا إقليمية عنصرية، غذاها الاستعمار وتضيق علينا دروب الاكتشاف العربي والانفتاح القومي. وفي الإطار الإقليمي تتأكد هذه الإقليمية أكثر بما يثيره الاستعمار البريطاني من نزاعات عنصرية ـ إقليمية تكون عروبتنا أول الشهداء على مذبحها بدل أن يستخلص منها الحل الحضاري الثوري.. ومع ذلك مجهود... ومجهود.... بذله (ريتشارد قري) و (آركل) و (باذل ديفيدسن) للتأكيد على التميز القومي لهذا البلد.

«ثم نواجه قوى يسار إقليمي [الحزب الشيوعي] يهادن الناصرية ويحاول أن يتبناها تمهيداً لاستقطاب الشعبية الناصرية وامتصاصها تحت شعار الدفاع عن (تجربة ناصر) ويغذي الواقع الإقليمي في نفس الوقت... إن الجذور التاريخية والمواقف النضالية لهذا اليسار لا تقل على مستوانا القطري عن نضالات ناصر نفسه على المستوى القومي.

«ثم نواجه بناءات تقليدية عتيقة ـ عشائرية وطائفية وتقليدية، قائمة أيضاً على الاقطاع، ورأس المال، وهؤلاء ضدنا ـ لا مكانة لنا معهم... بل هم ضدنا إلى أقصى الحدود.

«كنت أرى أننا نلجأ إلى الحلول الوسط وذلك لأن ناصر هو (أزمة الثورة العربية) بمقدار ما حقق فيها من انتصارات. بل إن سياسته في السودان قد أسهمت في تعقيد الأمور أمامنا باحتضانه للقوى التقليدية (حزب

الشعب) وانعزاله في بعض الأحيان لغير مصلحة القوى الشعبية... إنه بعد أن (جسد فكرة العروبة في شخصه مسخها بتصرفاته) يجب إذن أن نتحدث بصراحة وصراحة تامة لكل الإخوان ونطلعهم على الأزمات بوضوح وسبل حلها وتفاديها. فهذا هو الطريق الوحيد لـ (الامتلاء العقائدي) وتفجير (الطاقة الحبيسة) في داخلنا، كما أنه المجال الوحيد لتحريك الزملاء بوضوح. إن مثقفاً حزبياً واحداً خير لنا من عشرة أنصاف مثقفين كما هو حادث لنا الآن. فالدراسات الطبيعة التي يجب احتضانها هي دراسات البعث وليس غيره. وليست ثمة أمور سرية غير ما يتعلق بالمسائل الكبرى...

«إذن نجد أنفسنا في سبيل حل الأزمة في صراع البعث وعبد الناصر أمام الأنصار والمنتسبين نجمدهم لدى (أدب تقدمي عربي عام) ليس فيه غير العموميات. والمجاملات. كما لا يخفى عليكم أننا مطالبون في مناخ الخط التقدمي العربي العام بإبداع أدب خاص متميز... وما هو هذا الأدب؟ إنه يتلخص الآن، وفي حدود ما نعرفه في التعميمات المختلفة للتجارب العربية الرئيسية وهذا ما فعله المكتب الثقافي بعد أن تركز العمل فيه على الأخ... [........] أما الآن فإننا مطالبون بدراسة عن مشكلة جنوب السودان من (زاوية عربية) وكذلك بتقييم قومي ثوري للوضع الراهن في السودان والبديل العربي الاشتراكي.

«المسألة الأساسية أننا لا نستطيع أن نقدم وضوحاً نظرياً خاصاً وهذا هو سر العجز الفكري الذي عانيناه ولا زلنا نعانيه، ففي سبيل الوضوح النظري لا بد من تحديد الانتماء النهائي للحزب مهما كانت وضعيتنا الحالية...»[1].

وبغض النظر عن كاتب تلك المذكرة، ومواقفه الراهنة، فإن محتوياتها

---

(١) وجهة نظر طرحت أمام قيادة تنظيم الاشتراكيين العرب في عام ١٩٦٧ ـ من محفوظات المؤلف.

تعطي دلالات على طبيعة الاختيارات المطروحة وقتها. وقد تم الاختيار وارتبطت منظمات الاشتراكيين العرب بحزب البعث العربي الاشتراكي. ولكنها لم تجد ـ وهي في طريقها للارتباط ـ ذلك البعث المتماسك الذي لجأت إليه تحت ضغط الانشقاق في السودان. كان البعث قد انقسم على نفسه إثر حركة شباط (فبراير) ١٩٦٦. وكاد الانقسام في دمشق أن يعصف بما تبقى من (وحدة) للقلة في السودان المنفصلة عن الاشتراكيين الوحدويين. غير أن حوارات (ما) مع القيادة القومية في دمشق، أصغى لها بعضهم بتفهم مركز دفع بهم لبناء كادرهم الحزبي الخاص بمعزل عن اللعبة المشهودة بين أعضاء المنظمات الثورية في حالات الانشقاق لاستدراج بعضهم البعض وبمختلف الوسائل. وهكذا (جُنّب) التنظيم الناشىء صراعاً ليس ثمة مبرر له لمن يدرك صعوبات بناء أي تنظيم عربي في السودان. فكأن بالذي يريد أن يقسم أو يجزىء هو في الحقيقة (يهدم)، والخاسر في النهاية هو العمل العربي نفسه.

وسادسة تلك الظواهر: التي استلبت فعالية الحركة العربية الثورية في السودان تلك التي تختص بتحديد موقف الفكر (القومي) من الفكر (الديني). وهنا لا بد من التذكير بنفس الخصوصية التي جسدها حزب الشعب الديمقراطي على مستوى التفكير القيادي للشيخ علي عبد الرحمن. فالنزوع الديني العفوي في السودان لم يكن يشكل استلاباً للنزعة القومية العربية، فالقرآن عربي ومحمد كذلك والإسلام ما يدعو له القرآن ومحمد ﷺ. ذلك كان هو التعبير (التقليدي) للنزعتين عن وجودهما الموحد في إطار التراث والتاريخ (العربي ـ الإسلامي) في السودان. فالعروبة أو الانتماء العربي، لم يضع أي منهما الإسلام في موضع التساؤل. ولا الإسلام فعل الشيء نفسه تجاه الإحساس بالانتماء العربي. بعد كل ذلك:

كم من الصعب إدراك الحقيقة [ولكن] من بعد الغوص فيها، وإن لها بحاراً عميقة، ومستهلات شطآن واسعة. خرج الجميع من أقبية النقد وقد

احتسوا كل نبيذه ليواجهوا مرارة التساؤل: من هو مايو (أيار) ١٩٦٩ ومن نحن؟

وكانت الاجابة (صعبة) على الجميع، وأكثرها صعوبة على (عبد الخالق محجوب) فاندفع الجميع باتجاه (مايو) إلا عبد الخالق محجوب. وقد كانت له أسبابه ولهم أسبابهم.

أزمة مايو الحقيقية:

لم تكن عناصر مجلس قيادة الثورة ولا عناصر مجلس الوزراء تجسد في ذاتها (ثقلاً شعبياً) تتوفر فيه لمايو قاعدتها الشعبية المنظمة، بدا الأمر وكأنه بين العناصر الديمقراطية في الجيش والعناصر الديمقراطية المدنية، وبما أن هذه العناصر الديمقراطية عروبية الاتجاه دون قاعدة شعبية معتمدة وشيوعية دون حزب شيوعي واشتراكية ديمقراطية دون تنظيم اشتراكي ديمقراطي فقد بقيت في حالها كحال العسكريين الديمقراطيين أنفسهم. مجرد عناصر قيادية ذات ماض حسن في قمة السلطة.

تلك كانت المشكلة الأولى في تركيبة مايو. ثم تأتي المشكلة الثانية وهي أن القوى ـ ولو أن بعضها قد وُجد في حالة تنظيمية محددة كالحزب الشيوعي وشبه تنظيم كالناصريين ـ إلا أنها فكرياً كانت تعيش حالة (الهامشية المزدوجة) التي ذكرتها فلا هي مستوعبة بشكل إبداعي لمفاهيمها النظرية عروبياً كان أم ماركسياً ولا هي من الجانب الآخر مستوعبة لجدلية الواقع السوداني بل مستلبة به وفيه إلى حدود كبيرة.

ثم تأتي المشكلة الثالثة، وهي أن هذه العناصر القيادية ـ على مستواها الفردي أو على مستوى التنظيمات ـ لم تكن قد حلت ولا أرادت أن تحل على نحو موضوعي مشكلة علاقات التحالف الديمقراطي بينها فبقي الأمر في حدود العلاقات الفردية السطحية.

مشاكل ثلاث تحول منذ البدء ما بين مايو وبناء القاعدة الشعبية الديمقراطية في وقت ناصب فيه (الإخوان والأنصار والاتحاديون والحزب

الشيوعي الرسمي) مايو العداء وواجهوه بالريبة والشك. أما الاشتراكيون العرب فقد بقوا في الهامش وانعزلت عناصر الاشتراكيين الديمقراطيين.

في الثاني من يونيو (حزيران) ١٩٦٩، استنفرت مايو الجماهير لتأييدها فخرج [أكبر موكب شعبي] شهدته العاصمة في تاريخها. وفسر البعض بأن ذلك الدفع الشعبي هو رصيد له، ولكنه كان قد أخطأ التقدير فالموكب الشعبي كان هو نفسه موكب أكتوبر ١٩٦٤ وقد تجدد شبابه بمايو ١٩٦٩. كان يجسد قوة إرادة التغيير التي تفاعلت عبر جيل بأكمله فانعطفت به نحو آفاق الديمقراطية الجديدة. لم يكن الموكب شيوعياً ولا ناصرياً ولا اشتراكياً عربياً ولا اشتراكياً ديمقراطياً. كان كل هؤلاء وما هو أكبر منهم وأكثر وقد تدامجوا جماهيريا في مسيرة عريضة. حمل الموكب قوى الجديد في الأحزاب التقليدية وقوى الجديد في التكوينات اليسارية. جسد الموكب (الوحدة الوطنية الديمقراطية) التي بحثت عنها الجماهير طوال تاريخها الحديث، وجسد أمله في (مايو) أن تكون له بديلاً عن أكتوبر المفقود وأن يجد لدى (قيادة) مايو ما افتقده في قيادة (أكتوبر). فهل استطاع (مايو) أن يحقق لتلك الجماهير ما أرادته فيه؟

إن المشكلات الثلاث التي ذكرتها في مطلع هذه الفقرات قد حالت ما بين (مايو) وبعد النظر المطلوب، فانقلب (عدم التحالف) ما بين عناصر الثورة إلى (صراع). وتحول الاتجاه الموضوعي المفترض لتوجيه مايو باتجاه الوحدة الوطنية الديمقراطية إلى محاولة استحواذ (ذاتي) على مايو. وتنامت الشكوك تجاه الآخرين في ظل الصراع والذاتية.

صراعات اليسار وبداية السقوط: حقيقة الأزمة بين السلطة وعبد الخالق محجوب:

لا بأس أن نضع الآمال في (مايو) ونتابع مسيرته، وفعلنا ذلك غير أن الأزمات قد بدأت تتلاحق ما بين مايو والحزب الشيوعي الرسمي. طُرح الكثير من وقائع الخلافات والأزمات بين الطرفين وفُسرت المواقف بغير

حقيقتها. ولا أود أن استرسل هنا فأطيل في الكتابة غير أنه يتوجب علينا بحث (حقيقة) الخلاف بين (عبد الخالق محجوب) و (مايو) وهذا ما فعلته في تموز (يوليو) ١٩٧٢ فور عودتي للسودان وقتها[(١)]:

«الواضح أنه كان للحزب الشيوعي السوداني نظرة أخرى ومتميزة لقضايا الثورة في السودان. نظرة كانت تخالف أدبه المعلن والمنشور، حول الطبقة العاملة والرأسمالية الوطنية والبرجوازية الصغيرة، ومن خلال هذه النظرة استمد كل مواقفه التي شكلت فيما بعد نهجه الاستراتيجي. ولست أدري تماماً إذا كانت هذه الاستراتيجية قد أُخذ بها بعد المؤتمر الثالث المنعقد في فبراير ١٩٥٦ أم بعده؟ سنأتي الآن على دراسة هذه الاستراتيجية المميزة وسنكتشف بعدها أنها الأصل في معظم الأخطاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي السوداني، ليس قبل مايو ٦٩ ولكن بعده أيضاً.

(استراتيجية المعادل الموضوعي للثورة):

كل الذين ينشطون في حقل الثورات والحركات الاجتماعية التقدمية في البلدان المتخلفة تصادفهم ـ كما قلنا ـ مشكلة تحديد مفهوم الثورة ومشكلة أداتها الاجتماعية... باختصار لا يتوقع أحد في السودان قيام ثورة طبقية واشتراكية على قاعدة العمال والفلاحين... قضية الثورة في العالم المتخلف قضية فريدة ومتميزة... النشوء الطبقي يختلف عن البلدان المتقدمة... العلاقات الاجتماعية أقرب إلى روح المصالحة العائلية منها لروح الصراع الطبقي.

في هذا الإطار أصبحت (مشكلة الثوريين) تكمن في اكتشاف (مضمون

---

(١) الفقرات هنا مأخوذة عن مقالاتي التي نشرتها [في السودان] في أعداد جريدة الأيام بتاريخ ١٢/٧/١٩/٧/٢٠/٧/٢١/٧/١٩٧٢ بعنوان «السودان... بين مايو ١٩٦٩ ويوليو ١٩٧١». وقد كانت مساهمة في (نقد) مسيرة مايو وأخطاء اليسار وإحياء جديداً لفكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية. وقد نشرت تلك المقالات في مرحلة تحول مايو إلى قبضة اليمين البيروقراطي البرجوازي وأفكار الصفوة.

الثورة الاجتماعية وقاعدتها ووسائلها). الحزب الشيوعي السوداني مثله مثل كل الحركات اليسارية الأخرى في العالم الثالث كان يبحث عن طريق الثورة... وجد الواقع المتخلف يحطم معظم منظوراته وشعاراته، هذا طريق قد أغلق بالرغم من الحديث المتكرر عن الطبقة العاملة ودورها وعلاقتها الإيديولوجية بالحزب القائد تاريخياً.

حين لا يجد اليسار في العالم المتخلف الثقل الاقتصادي والاجتماعي اللازم للطبقات التي يحاول تجسيد تطلعاتها وتطوير إيديولوجيتها فليس معنى ذلك أن الثورة نفسها قد سقطت وانتهت. بل الصحيح في مثل هذه الأحوال هو البحث عن مقومات الثورة الدافعة للنمو والتطور في هذه المجتمعات.. البحث عنها واكتشافها ومن ثم الارتباط بها وتحريكها وقيادتها. إذ لا يمكن أن تتقدم المجتمعات من غير تفجير طاقات التقدم الكامنة فيها.

اكتشف الحزب الشيوعي السوداني في النهاية أن القضية ـ قضية الثورة ـ هي في الأساس قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات تشكو ضعف القاعدة الإنتاجية الحديثة ويتكدس بداخلها عشرات الملايين على امتداد العالم الثالث... هذه نتيجة منطقية ومتقدمة.

واكتشف الحزب الشيوعي السوداني أيضاً أن قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستحوذ على تفكير الساحة السياسية السودانية بمجملها.. يطالب بها الرعاة.. ويطالب بها العمال.. يطالب بها سكان الغابات وسكان القرى الزراعية. تطالب بها الرأسمالية والبرجوازية الصغيرة... يطالب بها المكدسون في العشش من حول المدن الحديثة الناشئة.. التنيمة هي الثورة والجميع يطالب بها... وهذه نتيجة منطقية ومتقدمة أخرى.

واكتشف الحزب الشيوعي السوداني أنه من خلال قضية الثورة في السودان ـ الثورة الإنمائية ـ يتبلور اتجاهان رئيسيان... الاتجاه الأول وهو اتجاه التنمية رأسمالياً... والاتجاه الثاني وهو اتجاه التنمية اشتراكياً.. أما

اتجاه (لا رأسمالية الدولة) القائم في السودان فيظل مرحلة انتقالية ومؤقتة تتحدد بعيده في أي الاتجاهات تسير خطط بناء الجمهورية (اشتراكية أم رأسمالية)؟... هذه أيضاً حقيقة منطقية ومتقدمة.

من خلال جملة هذه الاكتشافات رأي الحزب الشيوعي السوداني أن يرتكز مادياً واجتماعياً على كل مقومات الثورة الانمائية في الخط أو ضمن الاتجاه الاشتراكي بحيث يستوعب هذه المقومات ويتعامل معها ويستمد من خلالها نموه الحزبي. من هنا أراد الحزب الشيوعي أن يعبر عن (تيار) متكامل في مقابل تيار التنمية الرأسمالية الذي تتطلع إليه البرجوازية الوطنية... من هنا دفع الحالة السياسية لاستقطاب حاد بينه وبين قوى الوسط البرجوازي... ومن هنا أعلن نفسه ضمن مواقع المرحلة الاشتراكية الديمقراطية... ومن هنا رفض لقاء الوسط.

لم يعد الحزب الشيوعي السوداني كما كان لدى نشأته الأولى تعبيراً عن فئة طبقية بعينها بمقدار ما أصبح من خلال هذا التحول تياراً شعبياً عاماً يستمد وجوده الاجتماعي من كل الفئات والقوى الحديثة التي يحاول عزلها عن محور التنمية الرأسمالية ويدفعها إلى تناقضات وأزمات مستمرة معه.

هذا التحول هو الذي حكم تكتيكات الحزب الشيوعي وهو الذي قاد في النهاية لطرح وثيقة (في سبيل حزب جماهيري). وقد فسرها البعض في وقتها كخيانة للطبقة العاملة وتراجع في سلسلة التراجعات باتجاه مواقع (البرجوازية الصغيرة)... ثم جسدت أفكار هذه الوثيقة في قيام (الحزب الاشتراكي السوداني) قصير الأجل.

وعبر هذه التحولات أيضاً أراد الحزب الشيوعي أن يضع نفسه (معادلاً موضوعياً) لمقومات الثورة الإنمائية وممكناتها بحيث يصبح في النهاية البديل الاجتماعي والسياسي للقوى الأخرى في الساحة.

أين أخطأ الحزب الشيوعي السوداني؟

هذه هي الاستراتيجية العامة التي كان يتحرك ضمنها الحزب الشيوعي. . . الاستراتيجية العامة التي حكمت مواقفه طوال مرحلة ما بعد أكتوبر ١٩٦٤ واستمر بها إلى مرحلة ما بعد مايو ١٩٦٩ وكانت مسؤولة إلى حدود كبيرة عن الأخطاء التي ارتكبت فنفثت الجراحات والألم في يوليو ١٩٧١.

يمكن تلخيص هذه الأخطاء تحت العناوين التالية ثم مناقشتها.

أولاً: تأثير استراتيجية المعادل الموضوعي في خلق أزمة نظام ما قبل مايو (٦٩) السياسية ووقوف الحزب جامداً أمام حل الأزمة السياسية ثم نفوره من التغيرات التي حدثت كنتيجة لها.

ثانياً: تأثير ارتباطه بالاتحاد السوفياتي على تكتيكاته المحلية.

ثالثاً: خطأ تطويقه للفئات اليسارية غير الماركسية وصراعه معها.

رابعاً: عدم التناسب بين حجمه الاجتماعي واستمراره على استراتيجية المعادل الموضوعي.

حين تحاول أي حركة يسارية اكتشاف استراتيجية مميزة لدفع الثورة وقيادتها في الواقع المتخلف فإن مساهماتها ستجد بلا شك الترحيب الحار لدى كل أوساط الثورة. ذلك بشرط أن يأتي هذا الاكتشاف مشفوعاً بالتكتيك الملائم الذي لا يقضي في النهاية على الأهداف الاستراتيجية نفسها.

الحزب الشيوعي اختار التحول إلى تيار اجتماعي عريض يرتبط بطريق التنمية غير الرأسمالية. . . واختار أن يرفض طريق التنمية الرأسمالي ويفتح معاركه ضد البرجوازية الوطنية. . . واختار أن يستغل الخلافات الناشبة في صفوف الوسط. . . هذا كله أدى في النهاية إلى تحريك أزمة سياسية على مستوى القطر. . . أزمة النظام المنهك والبديل المنتظر.

أصبحت جماهيرنا تتطلع لمخرج من المأزق. قد اتضح فشل النظام البرلماني التقليدي... مناورات النظام المالية تتكشف تدريجياً.... طموحات التطور والتنمية تضغط على الجميع. يومها بدأ الناس يتحدثون عن (البديل).. الحزب الشيوعي السوداني طرح (البديل اليساري) وبالتالي طرح نفسه كبديل ولكن طرحه لنفسه كان استراتيجياً وليس مرحلياً.. أصبح يعيش أزمة البديل السياسي على مستوى النظام مع الآخرين بعد أن بادر لذاته وأسهم في تعميق الأزمة السياسية.

بوضوح، حين يسهم تيار ما في تعميق أزمة سياسية لنظام ما فيجب أن يرتب أوراقه للاسهام في حل هذه الأزمة... خلافاً لذلك وقف الحزب الشيوعي السوداني متفرجاً.. وقف متفرجاً بعد أن أسهم في التوتر الشعبي وتصعيده إلى حالة الغليان... كانت تلك دلالة واضحة على أزمة الفكر السياسي والتنظيمي للحزب الشيوعي السوداني..

كان الحزب الشيوعي بقدارته الاجتماعية والشعبية أضعف من أن يحول شعار (البديل اليساري) إلى تحرك ملموس.. وكان يرفض مد الجسور إلى القوى التقدمية الأخرى التي يمكن أن تسهم في تطوير هذا الخط الشعبي، بمعنى آخر كان يرفض منطق الجبهة الشعبية التقدمية كما سبق له أن رفض منطق الجبهة الوطنية الديمقراطية... كنت أتساءل إلى أين يتجه الحزب الشيوعي؟... وإلى أين تتجه الأزمة السياسية للنظام التقليدي؟

كان الحزب الشيوعي السوداني يريدها أزمة مستمرة لتتعمق ولتنميه في المقابل كبديل يساري ومعادل موضوعي لحركة الثورة... كان يحاول استخدام كل التكتيكات في سبيل أن يضمن هذه النتيجة النهائية... كان يضع حساباً لإمكانيات نمو اليسار القومي ضمن محتوياته المختلفة... وكان يضع حساباً لإمكانيات نمو الحركة الاشتراكية الديمقراطية السودانية.. كان يحاول تطويق هذه البناءات اليسارية والالتفاف حولها وإجهاض نموها

ليظل المركز الوحيد البديل في النهاية للتيار الشعبي على خط التطور غير الرأسمالي... ومن ناحية أخرى كان يعمق أزمة النظام التقليدي.

قاصمة الظهر:

كانت لعبة مزدوجة تستهدف في المقام الأول تعميق أزمة النظام التقليدي من خلال تعميق أزمة الوسط... وتستهدف في المقام الثاني شل كل قدرات التغيير الثوري خارج المحور الشيوعي البديل.... ذلك كان يعني تطويق كل الإمكانيات الموضوعية في حركة الثورة والتغيير حتى يتمكن الحزب الشيوعي من بناء نفسه وأطره بشكل متكامل... هل كان ذلك ممكناً؟

بالطبع كانت تلك الاستحالة بعينها... تخطىء أي حركة يسارية حين تتوهم أنه في مقدورها التحكم في حركة مقومات الثورة والتغيير الموضوعية الشاملة بشكل ذاتي... تخطىء حين تتوهم أنه بإمكانها التعبير والتجسيد الشامل الكامل لكل مقومات الثورة والتجديد... فتبقيها رهن تكييفها.

تكاملت ونضجت الظروف الموضوعية لحركة الثورة والتغيير في السودان... كان لا بد أن يذهب النظام التقليدي ويأتي نظام عبر سلطة ثورية تلتصق بأهداف الشعب وتطلعاته باتجاه التنمية والحفاظ على الاستقلال الوطني.

أعلن الخامس والعشرون من مايو وتحرك الشعب في الثاني من يونيو ليعلن إقراره وتأييده. كان مايو ثمرة واضحة للأزمة السياسية الخانقة التي انتابت النظام التقليدي.. وكانت من الناحية الأخرى تعبيراً عن مقومات الثورة وإمكانياتها الموضوعية خارج الدائرة التي حاول أن يلفها الحزب الشيوعي عليها.

إمكانيات الثورة في الأقطار المتخلفة لا يمكن أن تكون بحال من الأحوال معادلاً موضوعياً لأي حركة يسارية، بل من الصحيح أنها تكون

نقمة عليها متى أخطأت التكتيك كما حدث في السودان. كان مايو ومنذ إعلانه يعاكس استراتيجية الحزب الشيوعي السوداني... جاء من صميم الحركة الوطنية وكان واضحاً في انتمائه للثورة العالمية برافديها العربي والإفريقي... وكان واضحاً في إدانته لطريق التطور الرأسمالي... وكان واضحاً في محاولاته الأولية حل المشكلة السودانية في الجنوب حلاً قومياً وديمقراطياً. كان مايو نبتاً ثورياً خارج حسابات الاستراتيجية الشيوعية ومن هنا توقع الكثيرون حدوث الكثير.

مايو والبداية المضطربة:

بالرغم من هذا الوضوح العام [إلا أن البداية المايوية كانت مضطربة للغاية] كجزء من واقع الاضطراب العام الذي وجدت البلاد نفسها فيه منذ غموض اختياراتها في عام ١٩٥٦. (مجلس قيادة الثورة) لم يكن سوى شكل انتقالي ومؤقت غير محدد الزوايا والأبعاد.

على طريق الاختيارات الوطنية الجديدة كان يؤمل وقتها أن تقدم مايو على حل أزمة الثورة في السودان من خلال تبنيها لفكرة التحالف الوطني الديمقراطي ضمن أفق اشتراكي يعيد للقوى الاجتماعية الحديثة وحدتها... وبالطبع لم يكن مرغوباً في البرجوازية التجارية الوسيطة (الكمبرادورية) التي حلت السلطة المركزية محلها في مواقع الاستيراد والتصدير.

وكان ينتظر من مايو أن تنهي فوضى الاختيارات الإيديولوجية، السياسية والاجتماعية المتقدمة وتفرض عليها نوعاً من التجانس الوحدوي ضمن برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية الأكثر تطوراً.

وكان ينتظر من مايو أن تفرض الوحدة التنظيمية والشعبية على مختلف أقسام القوى الاجتماعية والسياسية القادرة على الإسهام في ثورة التنمية والقادرة على الدفاع عن استقلالنا الوطني.

خلافاً لذلك جاءت مايو غارقة في بحر العموميات التقدمية بعد أن

تلاحم الشعب بها معلناً معها وبها سقوط النظام التقليدي البرلماني. جابهت (مايو) من يومها الأول تطويقاً زرع في داخلها فوضى الاختيار السياسي والفكري... وكانت مظاهر ذلك التطويق متعددة وواضحة.

الحزب الشيوعي السوداني ينقسم بعد أن وضح فشل استراتيجية المعادل الموضوعي وقيام ثورة مايو... المنقسمون يتبنون مايو فيعزلونه عن مجمل القوى الاجتماعية الحديثة وينسفون من داخله فكرة وحدة القوى الوطنية الديمقراطية ويسلطون إرهاباً معنوياً وفكرياً على البرجوازية الوطنية المنتجة. هؤلاء فلسفوا التصاقهم بمايو على أساس أنه اتجاه (ديمقراطي ثوري).

المعارضون من الحزب الشيوعي السوداني لا يستطيعون طرح فكرة أو استراتيجية المعادل الموضوعي التي يسير عليها اتجاههم فيرتدون إلى مواقع يمينية ويسارية في آن واحد... يطالبون بالحوار مع القوى البرجوازية الناشئة في قلب اليمين الطائفي.. ومن ثم يعلنون التمسك بالحزب ويدينون الاتجاه (البرجوازي الصغير) المتمثل في النظام.

وهناك نوع آخر من الناس في هذه البلاد، ليس ماركسياً، حاول أن يأتي مستلقياً على قمة الجديد، مشيراً بذلك إلى أنه هو الذي صنع مايو ورتب مقوماته في جلسة صيفية على شاطىء البحر الأبيض المتوسط.

وقتها قلت أن ثورة مايو قد نبعت من داخل القطاع الحديث في إطار القوات المسلحة.. نوهت لظروف خاصة تدفع بهذا القطاع ضد البيروقراطية العسكرية والمدنية على حد سواء... وضد سلطة الأحزاب التقليدية التي أفسدت عليه المعركة في الجنوب... وقلت أنه مرتبط بحركة القوى الوطنية الديمقراطية وعليه أن يرتب اختياراته الوطنية منطلقاً من التحالف بين (الجيش التقدمي والعناصر الشعبية التقدمية)... ونوهت وقتها للخطورة التي يمكن أن تنتج عن الاحتواء اليساري تحت شعار وحدة القوى التقدمية على حساب وحدة القوى الوطنية الديمقراطية... ونوهت وقتها لخطورة الارتباط القاطع بمراكز القوى العالمية مؤكداً على أن لمايو حساباته الوطنية الخاصة

التي يمكن أن يختلف بها مع الأصدقاء. [راجع/ الثورة والثورة المضادة في السودان/ للمؤلف/ دار الطليعة/ ١٩٦٩].

لم يستطع مايو منذ بدايته أن يحمل للناس حلولاً واضحة تجاه المشاكل والأزمات التي جاء فعلاً لمواجهتها... إسقاط النظام البرلماني التقليدي عمل سهل يستوجب البديل الإيجابي في شكل تحالف للقوى جديداً لم يستطع مايو أن يحدد شخصيته... النظام الاقتصادي يتطور باتجاه سيادة الشعب من خلال دولته المركزية على مقومات التنمية ولكن البرجوازية المنتجة تُضرب في نفس الوقت ضربات تدفعها للقلق ورفض المشاركة في التنمية.. التقدم باتجاه الحل الديمقراطي لمشكلة السودان في الجنوب يأخذ مجرى إلزامياً يزيد في تشنج قوى المقاومة الجنوبية المسلحة.. العلاقات العربية تنتهي بالنظام لقبول قرار مجلس الأمن.... العلاقات الدولية تنتهي إلى انحياز يهدد الاستقلال الوطني... العلاقات الإفريقية ترقد في مكان هامشي في وزارة الخارجية التي افتقرت للتوازن السياسي.

هناك الكثير الذي يجب أن يقوله غيري الآن.. بإمكاني التوسع في الكتابة والشرح والتفصيل.. أمامي تجربة المؤسسات التي أممت. أمامي تجربة العلاقة مع الاتحاد السوفياتي.. أمامي تجربة التعامل مع القضايا العربية التي لم ينظر إلى وجهها الفلسطيني مطلقاً... أمامي الكثير ولكن المهم أن كل ذلك كان متوقعاً.. والمتوقع أكثر كان سقوط مايو نفسه وعودة السودان إلى متاهات (أزمة الوسط وأزمة الثورة السودانية)..

الفصل السابع عشر

الصفوة والمصالحة واللاهوت

حين زيّف مايو التناقض التاريخي:

استمر مايو ستة عشر عاماً (٦٩ ـ ١٩٨٥). إنها السنوات الأخرى العجاف التي تماثل في تاريخنا سنوات مضت من الحقبة نفسها في القرن الماضي حين حكم الخليفة (التعايشي) بمنطق السيف والنار (٨٥ ـ ١٨٩٨). كلاهما (التعايشي ونميري) جاء إثر بدايات أظهرت (استجابتها) لمبادىء الخلاص من أزمة كبرى، وكلاهما انتهى إلى ما هو أسوأ من الأزمة التي جاءت به، فالمجاعة في ظل نميري لا تعدلها إلا مجاعة عام ١٣٠٦ هـ في ظل الخليفة التعايشي. أما الفوارق بينهما فهي فوارق العصر ومتاحات التطور، ولكن بالرغم من فارق القرن ادعى كلاهما (الأمامة) ولجأ إلى نفس الشعوذة وأضغاث الأحلام والاتكاء على ذوي القربى والمتزلفين.

لقد جاء حكم نميري في ٢٥ مايو/ أيار ١٩٦٩ محمولاً على أكتاف أزمتين متدامجتين ألقتا بظلالهما السوداء على مرحلة الحكم البرلماني (٦٥ ـ ١٩٦٩) فرأى الكثيرون في بادرة استلامه للسلطة مخرجاً وإنقاذاً.

ظهرت الأزمة الأولى بداعي التناقض الفاضح بين ممارسات السلطة الحزبية القائمة على العلاقات الطوائفية والنزعات الفردية وقوى التجزئة من جهة، وبين النظام الديمقراطي الذي يتطلب وجود مؤسسات اجتماعية ليبرالية أكثر تقدماً، وقد عرضنا لسجل الأزمات التي كان يحدثها ذلك التناقض متجلية في تجاوز قيادات الأحزاب لنصوص الدستور المؤقت ١٩٥٦ وماتم من تعديلات عليه وفق ميثاق ثورة أكتوبر الشعبية ١٩٦٤، ومتجلية في الميل لاستصدار دستور لاهوتي مضاد لحرية الفكر وسمة

التعددية التي تكتنف حياة المجتمع السوداني، ومتجلية في الحد من سلطات وصلاحيات المؤسسات القضائية والإدارية.

لم تكن الأزمات الدستورية تلك لتتخذ عمقها كعامل فاضح للتناقض ما بين السلطة الحزبية المتخلفة والنظام الديمقراطي المتقدم لولا وجود تناقض آخر عمّق من فعل التناقض الأول، ونعني به التناقض بين القوى الاجتماعية التقليدية المتخلفة والمتنفذة بأغلبيتها الميكانيكية في البرلمان والسلطتين التشريعية والتنفيذية، والقوى الاجتماعية الحديثة التي لا تملك المؤهل الكمي لفرض قرارها السياسي عبر الوسائط النيابية التمثيلية ولكنها - أي القوى الاجتماعية الحديثة - تملك فعاليات الهيمنة على قواعد الإنتاج الحديثة في اقتصاد البلاد إضافة إلى تشغيلها للموجود من البنى التحتية، فهذه القوى تسيطر بنسبة ٩٠٪ على مدخلات الدولة وعائداتها من مشاريع زراعية مُمَكننة وتعتمد على وسائل الريّ الحديثة بالإضافة إلى خطوط السكك الحديدية والموانىء والمطارات ودواوين الوزارات إضافة إلى تنفذها في القطاع الخاص كما هو حالها في القطاع الحكومي العام. ويندرج في هذه القوى المحامون والقضاة والمهندسون والمعلمون والقطاعات المتقدمة تقنياً من العمال المهرة والفلاحين.

بالرغم من أن هذه القوى الاجتماعية الحديثة تسيطر فعلياً على قواعد الإنتاج السوداني الحديثة بنسبة ٩٠٪ إلا أن حجمها العددي الكمي لا يمنحها فرصاً لتجسيد وزنها السياسي بأكثر من ١٧٪، في حين تحظى القوى التقليدية التي تعتمد (فعلياً) على قطاعات واسعة من البداوة وأشباه المزارعين وفعلة المدن والأرياف بنسبة تمثيلية تقارب ٨٣٪. فالأغلبية - غير المنتجة - هي التي تحكم بنسبة تفوقها الكمي، في حين أن الأقلية الحديثة المنتجة تقبع دائماً على هامش القرار السياسي.

يضاف إلى هذا الخلل التمثيلي وجود شرخ عقلي وأخلاقي بين القوتين الاجتماعيتين فيما يختص بالرؤية لقضايا الحكم والتنمية وما يتعلق بهما من أطر

دستورية وتنظيمات فئوية ونقابية، فتضايف التناقض بين القوتين الاجتماعيتين، التقليدية والحديثة، مع التناقض بين السلطة الحزبية والنظام الديمقراطي فكانت النتيجة إضرابات متتالية وتظاهرات شلّت قدرات الاقتصاد الوطني.

لقد أوضحنا أن القادة السودانيين أخذوا بالنظام النيابي وفق لوائح استعمارية معدلة ضمنت السطوة للقيادات التقليدية، وبالتالي فإن عقلية الحاكمين في السودان لم تستطع أن تستوعب ضرورة مشاركة القوى الاجتماعية الحديثة في القرار الدستوري عبر توسيع قاعدة المشاركة التمثيلية لتضم هذه الفئات بكيفية تتناسب وحجمها الاقتصادي والاجتماعي. فعاش السودان حالة التناقض بين القوتين الاجتماعيتين ولم توجد أي صيغة للتعايش بينهما. وفي ظل هذا التناقض الجذري تعمقت (أزمة الحكم) أو (أزمة النظام)، فبقدر ما يتباعد الحزبيون عن مطالب هذه الفئات الحديثة بقدر ما يحاولون سد الطريق على هذه الفئات كي لا تمارس فعالية الضغط السياسي، أي تجريدها من تلك الحقوق الدنيا التي يكفلها لها الدستور المؤقت ١٩٥٦ وميثاق الثورة المضمن لعام ١٩٦٤. هكذا وضحت الفجوة بين البرلمان والديمقراطية، وتأصلت الفجوة بالتناقض بين القوتين الاجتماعيتين.

لم يعد ممكناً القول أن أخطاء الديمقراطية تعالج بمزيد من الديمقراطية، فقد أجهض الطوائفيون الديمقراطية نفسها، فتهيأت القوى الاجتماعية الحديثة للميل نحو مفاهيم (الديمقراطية الاجتماعية) التي تعكس سلطتها هي في المقام الأول على حساب قوى التخلف والتجزئة التي رفضت أن تكيّف شخصيتها البرلمانية بطريقة ديمقراطية. وهكذا تطور الخلاف بين القوى الحديثة القليلة العدد والمتحكمة إنتاجياً وبين القوى المتحكمة في الأغلبية البرلمانية بشكل طوائفي كحال حزبي الأمة (الأنصار) والشعب الديمقراطي (الختمية)، وبشكل فردي كحال قيادة الحزب الوطني الاتحادي. ويشق الاختلاف مجراه عميقاً ليشمل النظر إلى مفاهيم النمو والنظام الديمقراطي والعلاقات الاجتماعية.

هذا التناقض هو الذي يمكن اعتباره (تناقضاً تاريخياً جذرياً) بين قوتين، قوى التخلف المبنية على أطر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية والتي تنهج نهجاً طوائفياً وعشائرياً وتطغى على المجتمع بكمها الريفي وعلاقات التجزئة، وقوى التقدم المبنية على قواعد إنتاج حديثة أكثر ارتباطاً بالعالم وفي حال تفاعل دائم مع قيم الحداثة وما تتضمنه من مختلف الاتجاهات الاجتماعية والفكرية المعاصرة والتي ترقى في ولاءاتها على الروابط الطائفية والعشائرية.

وجود هذا التناقض الجذري بين قوتي التخلف والتقدم هو الذي يتولى دوماً فضح التناقض الأول الذي أشرنا إليه بين قوى التخلف الطائفية الفردية والنظام الديمقراطي. فمن مصلحة القوى الاجتماعية الحديثة دوماً التشبث بالنظام الديمقراطي شرط الالتزام بكافة هياكله الدستورية وضوابطه للحد من (ديكتاتورية) الأغلبية الطوائفية الفردية. أما حين تمارس القبضة الطوائفية الفردية حريتها المطلقة فوق النظام الديمقراطي وضوابط الدستور فإنه لا يتبقى أمام القوى الاجتماعية الحديثة سوى اللجوء إما لاستخدام سيطرتها على قواعد الإنتاج والمرافق لشن إضرابات متصلة تهدد بانهيار مؤسسات الدولة، أو البحث عن (منقذ). وقد لجأت القوى الاجتماعية الحديثة في السودان للأسلوبين معاً، فبدأت بالإضرابات ثم انتهت إلى تأييد انقلاب نميري.

إن هذا القول لا يحمل قط إدانة للديمقراطية ومفاهيمها العامة، ولكنه ينبه إلى حقيقة أساسية وهي أن النظام البرلماني في الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تسيطر عليه بُنى التخلف لا يمكن أن يأتي بسلطة إلا من طبيعة هذه البنى المسيطرة. فيصبح علينا أن نميز بدقة ما بين (حقيقة) النظام الديمقراطي الذي يتطلب قاعدة اجتماعية واقتصادية وفكرية متطورة، وبين النظام البرلماني في غيبة مفاهيم الديمقراطية، هنا يكون الحكم متسلطاً على الديمقراطية باسم البرلمان، وهذا ما كنا فيه.

في هذا الإطار جاء نميري وتم استقباله شعبياً، بل وتعميده (منقذاً) للشعب في موكب الثاني من يونيو/ حزيران ١٩٦٩. وقد غطّى المشاركون فيه خمسة عشر كيلومتراً طولاً من القصر الجمهوري وإلى قلب الخرطوم في ميدان عبد المنعم. لم يكن هؤلاء ضد النظام الديمقراطي وإنما كانوا ضد حكم الطوائف من خلال الكم البرلماني باسم الديمقراطية. كان هؤلاء مجموعات شتى من القوى الاجتماعية الحديثة التي حجّم البرلمانيون تأثيرها.

إذن، جاء نميري من خلال التناقض بين النهج الطائفي الفردي والنظام الديمقراطي، وجاء أيضاً من خلال التناقض بين القوى الاجتماعية الحديثة القابضة على قواعد الإنتاج وتلك الطائفية التقليدية المهيمنة بكمها الريفي على السلطة.

تلك كانت الصورة (من الداخل) السوداني، في حدود ما يراه السوداني من أزمات تحيط بوضعه الخاص، غير أن هذه الصورة لا تكتمل إلا بالرجوع لما سبق أن ذكرناه حول إسقاطات الصراع المصري/ السعودي على السياسة السودانية وقتها:

فمصر كانت تتعجل الخطى لعزل السودان عن الارتباط بالمحور السعودي، الأمر الذي دفعها لتتحرك بشكل أسرع حين إذاعة بيان الوفاق بين جناحي الأنصار المتخاصمين في ١٩٦٩/٤/١٢ (جناحي الهادي المهدي والصادق المهدي) إضافة إلى تحالف الجناحين ـ بعد الوفاق ـ مع زعامة الحزب الوطني الاتحادي. فما هو إلا شهر ونصف حتى وجد قادة هذا الحلف (الأزهري والصادق المهدي والهادي المهدي وبعض قادة الختمية) أنفسهم خارج دائرة السلطة. ولم تكن العين المصرية بغافلة عن الإخوان المسلمين الذين اتهمتهم بأنهم من وراء توثيق الروابط السياسية بين هؤلاء والسعودية.

أين أخطأت الاستخبارات المصرية؟:

هكذا لم تكن (التناقضات السودانية) وحدها هي الدافع من وراء حركة مايو ١٩٦٩، وهذا ما يفسر لنا اختلاف التوجهات ضمن بنية مايو المركّبة على عدة دوافع تبعاً لتأثير كل دافع داخلها. فقد كان هدف السياسة المصرية من بعد الانقلاب هو العمل الفوري على تصفية محور (الأنصار ـ الإخوان)، مع ربط السلطة المايوية بمشروعاتها في المنطقة. ولكن، بالرغم من أن مصالح السياسة المصرية قد تطابقت، على مستوى الرغبة في التغيير السياسي، مع طموحات القوى الاجتماعية الحديثة، إلا أن (أولويات) مصر لم تكن تتجه للتعامل مع دوافع التغيير المتحركة داخل البنية السودانية نفسها. كانت مصر ترى في موجبات التغيير السوداني الذاتية مجرد عوامل (مساعدة) لإخراج الثورة بمنطق شعبي، أما أن تفرز هذه الثورة عقلياتها الخاصة وتطرح نهجها الخاص وخياراتها الخاصة فهذا مالم تعطه السياسة المصرية أولويته الضرورية وذلك لأن البحث في أوضاع السودان قد أوكل لأجهزة الاستخبارات المصرية وليس للمفكرين والسياسيين المصريين وهذا هو عين الخطأ الذي ارتكبته مصر إبان الوحدة مع سورية عام ١٩٥٨ حتى كان الانفصال في عام ١٩٦١. لهذا نجد أن تلك السياسة المصرية قد دفعت بمايو ليخوض أكبر أزمتين لا مبرر لهما: الأزمة الأولى مع الأنصار المهدويين، والأزمة الثانية مع أنصار الخيار المستقل داخل مجلس قيادة الثورة.

أولاً: في ٢٩ فبراير/ شباط ١٩٧٠ بدأ الجيش السوداني هجومه بالطيران والمدفعية على (الجزيرة أبا) حيث كان الأنصار يتوافدون على إمامهم (الهادي المهدي)، وقد جاء هذا الضرب المكثّف بعد أن افتعل نميري زيارة إلى تلك المنطقة التي يدرك مسبقاً أن أهلها يكنون له العداء. ولكن، كان واضحاً أن تلك الزيارة المفتعلة إنما قصد بها إيجاد مادة تعبوية ضد الأنصار باستغلال ما يكون من تحرشات وهتافات مضادة، محسوبة ومتوقعة. وقد شملت التعبئة القول بأن الأنصار قد حولوا جزيرتهم إلى قلعة

مسلحة للانطلاق منها في ثورة جديدة. بالطبع لم تكن هذه الأقوال لتنطلي على من يدرك أن الأنصار لم يكونوا يملكون سوى الأسلحة البيضاء والمولوتوف والبنادق الإنجليزية العتيقة ماركة (٤)، وهي ليست بعدة معتبرة لمقاومة الجيش السوداني، إضافة إلى أن من يريد مقاومة السلطة لا يسجن نفسه طواعية داخل جزيرة يحيط الماء بها من كل جانب. ثم أن أبناء الأنصار لا يفتقرون للخبرات العسكرية التي تنبههم إلى ذلك، فقبل ضرب الجزيرة بقليل كان اللواء (أحمد عبد الله حامد) في زيارة لقريبه الإمام المهدي هناك ولم يحادثه قط بشأن العمليات العسكرية.

لقد هلل الكثيرون لما اعتبروه انتصاراً للثورة على أعدائها في الجزيرة أبا، واستجهل نميري الكثيرين حين أخفي عنهم أن الإمام الهادي لم يرفض التغيير المايوي ولكنه اشترط فقط عدم مشاركة الشيوعيين، ولم يهيء نفسه لأي مقاومة عسكرية، خصوصاً وأنه ليس من طبع الإمام الهادي فرض مواقفه بالقوة. وقد ظهر هذا جلياً حين تقلّد إمامة الأنصار خلفاً لأخيه الصديق المهدي بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٦١ حيث هادن نظام عبود وأصدر بيانه الشهير إلى (أحبائه في الدين والوطن) بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٦١.

إذن، كانت معركة أبا (مفتعلة) من وجهة النظر الوطنية الديمقراطية السودانية، ولكنها كانت (ضرورية) من وجهة النظر المصرية، وتلك أولى علامات الافتراق بين الرؤية من الداخل والرؤية من الخارج.

ثانياً: تحددت معالم الأزمة الثانية بالخلاف بين أنصار التوجهات الذاتية المستقلة لخيار الثورة والتغيير في السودان والذين لم يكونوا في حالة عداء مع السياسة المصرية، وبين أولئك الذين تمظهروا بالولاء للسياسة المصرية حرفاً ونصاً وبتنسيق كامل ومهيمن مع الاستخبارات المصرية. تلك هي الصورة العامة للخلاف، ولكن ذلك لا يعني قط أن من أسميناه بتيار الخيار الذاتي للثورة كان تياراً واحداً وممنهجاً بوثوقية هذا التعبير. فللحزب الشيوعي السوداني (جناح عبد الخالق محجوب) خياراته المميزة عن

خيارات السياسة المصرية، ولكن لديه أيضاً خياراته التي رفض بموجبها تأييد حركة نميري كما سيأتي لاحقاً حين بحث هذا الموقف. وهناك من لا يتفق مع جناح عبد الخالق ولكنه يؤمن بالخيار الخاص داخل مجلس قيادة الثورة كالرائد فاروق حمد الله. وقد أدت هذه الأجواء التي اتخذت في ظلها مواقف متباينة إلى إقصاء ثلاثة من قادة مجلس الثورة بتاريخ ١٦ فبراير/ شباط ١٩٧١ وهم: فاروق حمد الله، وهاشم العطا، وبابكر النور. وقد تم عزلهم ـ كما ذُكر وقتها ـ نتيجة لمعارضتهم إعلان الوحدة الثلاثية بين السودان ومصر وليبيا في ٨/ ١١/ ١٩٧٠، والتي اعتبرت استكمالاً لميثاق طرابلس الوحدوي الموقّع من قبل بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٩. هذه الأجواء جعلت معادلات الخيار الذاتي تمضي في دروب متشنجة، فإما أن تكون مع مصر لتكون مع مايو، وإلا صنف كل من يقول بالخيار الذاتي في عداد الخصوم! ولو كان موالياً لشعارات مايو.

كما قلت، لم يكن تيار الخيار الذاتي للثورة والتغيير متوحد الأهداف والرؤى، بل لم تكن تربط بين فئاته ـ إذا انطبق هذا التعبير ـ أو أفراده أي رابطة عضوية ذات شكل تنظيمي ما. كانت الحوارات تتم داخل (حلقات) مغلقة أقرب إلى طابع الشللية منها إلى طابع الجماعات المنظمة، وأستثني هنا ضغوط (جناح عبد الخالق محجوب) ونشاط منظمات الاشتراكيين العرب. غير أن السياسة المصرية قد احتسبت الفريقين وقتها في خانة الخصوم، وهذا هو الاتجاه الذي كان يغلب على مناقشات المسؤولين المصريين مع نميري وبعض أعضاء قادة مجلس الثورة. بل يذكر أن (شعراوي جمعة) قد استبق أحداث يوليو ١٩٧١ بتحذير نميري من انقلاب شيوعي وبعثي (تحت الإعداد).

كانت أجواء التوتر ما بين واقعة الجزيرة أبا (فبراير ١٩٧٠) وانقسام مجلس قيادة الثورة (فبراير ١٩٧١) تسيطر على الخرطوم. وقد حاول عبد الخالق محجوب، الذي نُفي هو والصادق المهدي إلى القاهرة بتاريخ ٥

أبريل/ نيسان ١٩٧٠، أي بعد شهرين من أحداث أبا، أن يستغل وجوده في مصر لإقناع القادة المصريين بضرورة مراعاة التطور الذاتي لقوى الثورة السودانية، كما أوضح معارضته لميثاق طرابلس الوحدوي (الموقع بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٧ بعيد فشل مؤتمر القمة الخامس في الرباط)، مؤكداً على ضرورة مراعاة خصوصية التركيب الأثني والتوجهات الجيوبوليتيكية المختلفة التي تحيط بأوضاع السودان غرباً وجنوباً وشرقاً، وأن السودان يمكن أن يكون (حليفاً) لمصر وللوحدة المصرية الليبية، ولكن ليس (طرفاً) فيها على حساب توازناته الإفريقية. بل ونبه عبد الخالق إلى خطورة أن يستثمر نميري مظهريته الوحدوية مع مصر وليبيا لضرب خصومه في السودان، وهذا ما حدث بالفعل. فبعد ثلاثة أشهر من إعلان الوحدة الثلاثية قام نميري بفصل الأعضاء الثلاثة. وقد ربط نميري بين عزلهم وبين معارضتهم للوحدة الثلاثية، كما استثمر نميري نفس (الغطاء الوحدوي) حين ألقى خطاباً بتاريخ ١٩٧١/٢/١٢ دعا فيه إلى سحق الحزب الشيوعي السوداني لأنه من معارضي الوحدة الثلاثية.

بعد هذا الخطاب مباشرة أعيد عبد الخالق محجوب من القاهرة إلى الخرطوم، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية ومنها إلى معسكر للجيش السوداني. وقتها كان كثيرون يحاولون فتح حوارات تمنع المأزق، فقد كان من الواضح أنه لم يبق أمام عبد الخالق محجوب سوى المواجهة بانقلاب (مضاد) وذلك تحت ضغط عاملين:

العامل الأول: أن يوقف التدهور السياسي والتنظيمي في الحزب الشيوعي السوداني حيث اتجهت أغلبية كوادره للتعامل مع السلطة المايوية ضمن وظائف المؤسسات المؤممة وفي وزارات الدولة. وهذا ما كان يقوّي من وضع الجناح المضاد لشرعيته، أي جناح (معاوية/ أحمد سليمان/ فاروق أبو عيسى).

العامل الثاني: أن يرسم خارطة سياسية جديدة لتحالفات الحزب الشيوعي السوداني مع القوى الأخرى وفي مقدمتها حزب الأمة (الصادق

المهدي)، وذلك تقديراً منه أن الصادق المهدي يمكن أن يلعب دوراً رائداً في تحديث حزب الأمة ودفع البلاد ككل نحو حالة ليبرالية.

لم يكن تفكير عبد الخالق محجوب في الانقلاب سراً مكتوماً، خصوصاً بعد التوقعات التي أبداها شعراوي جمعة لنميري. وقد نقل لي الأستاذ بدر الدين مدثر (أمين البعث) بعضاً من هذه المعلومات قبل حدوث الانقلاب بشهرين، فاستفسرت عنها بدوري كلاً من الأستاذ محمد إبراهيم نقد، السكرتير العام الحالي للحزب الشيوعي السوداني، وكذلك السيد المقدم وقتها كمال أبشر مدير الاستخبارات العسكرية بالإنابة. ونفى الأستاذ نقد أن يكون لدى حزبهم أي تفكير لتغيير النظام بالقوة، أما استخبارات الجيش فلم يكن لديها ما يكفي من المعلومات. غير أني توجست خيفة يومها فغادرت إلى بيروت. وفيها التقيت بالمرحوم محمد سليمان الخليفة - أحد قادة البعث السودانيين وقد تحطمت به الطائرة العراقية التي كانت تحمل شحنة من الأسلحة مهداة من العراق للانقلابيين في السودان حين تم هذا الحدث فعلاً في ١٩ يوليو/ تموز ١٩٧١. وقتها استفسرت أيضاً من المرحوم محمد سليمان حول مدى صحة أن يكونوا في حال تحضير لانقلاب، ولم أجد منه سوى النفي، فقلت في نفسي/ هؤلاء قوم يقادون إلى الموت وهم ينظرون/ .

كانت الدوافع عديدة ومتداخلة، بعضها ذاتي وبعضها موضوعي، ولم يكن الانسجام سهلاً مع منطق أي من الأطراف، الحاكمة باسم الثورة، والمعارضة باسم الخيارات الذاتية، فقادة العمل الوطني الديمقراطي بأقسامهم القومية والماركسية يبدون وقد التصقوا باهتماماتهم الجزئية وردود فعلهم بأكثر من الواقع الكلي لأزمة الثورة في السودان. فبقدر ما كان عبد الخالق متحفزاً لإعادة ترتيب أوضاع جناحه في الساحة السودانية بقدر ما كان غيره متحفزاً لعزل السودان عن محور مصر وليبيا لصالح محور قومي آخر، ولكن الجميع كانوا تحت مجهر راصد.

في ١٩٧١/٦/٢٩، وقبل عشرين يوماً من الانقلاب المرصود أخذ جماعة من العسكريين عبد الخالق محجوب من معسكر الجيش الذي كان معتقلاً فيه إلى (القصر الجمهوري)، بوصفه المكان الآمن لحين تنفيذ الانقلاب. لم يكن أحد من قادة الحزب الشيوعي يعلم شيئاً عن ذلك الانقلاب، ولا عن كيفية التحضير له، وتختلف التأويلات حول صلة عبد الخالق محجوب بأولئك العسكريين الذين نقلوه إلى القصر (وأقنعوه) أو (أقنعهم) بما سبق وأن حذر منه شعراوي جمعة. وقد ترافق ذلك الانقلاب الذي دام ثلاثة أيام مع وقائع وأحداث لا زالت (غامضة) في ملف يومياتنا.

بعد مائة عام من كومونة باريس:

ماذا لو اتجه عبد الخالق محجوب إلى محاولة المقاربة - استراتيجياً وليس تاكتيكياً - بين الخيارات الذاتية للثورة في السودان وتلك الخطوط العربية التقدمية الممتدة إلى الساحة السودانية تحت ضغط صراعات المحاور التي لم يكن بالإمكان تفاديها؟ مثل ذلك الموقف كان يمكن أن يشكل مقدمة لتفاهم إيجابي تحتفظ بموجبه قوى الثورة السودانية باندفاعتها الذاتية مع اتخاذ هذه القوى التقدمية (العمق العربي) مركز إسناد لها في مواجهة كافة قوى الثورة المضادة داخلياً وإفريقياً وعربياً وعالمياً.

أراد عبد الخالق ممارسة (استقلالية القرار) باسم قوى الثورة السودانية التي يعني بها الحزب الشيوعي السوداني، في حين أن مصر كانت متيقنة تماماً بأن كافة قوى الثورة السودانية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني لا تملك المؤهلات والإمكانيات التنظيمية والتعبوية والجماهيرية الكافية لمواجهة القوى المضادة سودانياً وعربياً وإفريقياً ودولياً. وقد تعمقت هذه النظرة المصرية بعد طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان وبعد تنامي النفوذ السعودي داخل الأطر الحزبية التقليدية الكبيرة، فوجدت مصر أن اعتمادها على الذراع العسكرية هو الأضمن لحفظ وجودها في السودان عوضاً عن التحالف (اللفظي) مع قيادات اليسار بالذات. خصوصاً وأن مصر

لم تكن راضية عن ثورة أكتوبر/١٩٦٤ الشعبية التي أفقدتها حليفاً موالياً هو إبراهيم عبود الذي وقّع معها اتفاقية تقسيم مياه النيل واتخذ خط مصر في السياسة الخارجية. فالتناقض بين الحركة الشعبية السودانية والخط الرسمي للسياسة المصرية كان آخذاً بالتنامي منذ ذلك الوقت.

لم تعد الساحة السياسية السودانية وقفاً على استقلالية القرار اليساري طالما لم تصبح قوى اليسار في الموقع الذي يؤهلها لفرض إرادتها على المحاور الأخرى المضادة. غير أن عبد الخالق محجوب قد رأى في التوجه نحو مصر وليبيا ـ ودون أن يجد فرصة الإصغاء الجيد لديهما ـ مشكلة أخرى لا تقل خطراً عن ذاتية الثورة السودانية من خطر القوى المضادة سودانياً. فعاش فكره ممزقاً بين خطر (الاتباعية) لمصر وليبيا وما تثيره هذه الاتباعية من ردود فعل داخل السودان وما تتضمنه من علاقات توجيه غير مقبولة أحياناً، وبين خطر (العزلة) عن مصر بالذات في حين تواجه الثورة في السودان مشكلات الصراعات المحورية وضغوط القوى المضادة. ويكفي أن أمام عبد الخالق تجربة الطرد من البرلمان.

هنا بالتحديد نضع أيدينا على مأساة (المنطق القطري) في الممارسة الثورية. فبقدر ما تمنحنا هذه (القطرية) قدرات التمسك بالتطور الذاتي لنضالاتنا، بقدر ما تنسينا أن الأعداء يتحركون على مدى قومي وعالمي أكبر من قطريتنا. ولا يمكن معالجة هذا الخلل إلا بوضع نضالنا القطري الذاتي ـ مهما كانت إيجابياته ـ في إطار النضال القومي العام ـ مهما كانت سلبياته. فإيجابياتنا النضالية القطرية مهددة بالفناء ما لم تلتحم بالقواسم المشتركة مع العمق القومي عربياً وإفريقياً. فليس يكفي أن نحدد محاذير العلاقات بمصر وغيرها إذا لم نضع هذه المحاذير ضمن موازنة أخرى تكشف لنا عن محاذير وقفتنا القطرية المستقلة. مع ذلك لست أقول أنه كان مطلوباً من عبد الخالق محجوب أن يتخلى عن كل شيء فيبايع مايو ـ على علاّتها ـ وارتباطاتها بمنطق الاستخبارات المصرية وأن يبايع من هم في مصر أو

ليبيا. وإنما كان مطلوباً منه أن يطرح استراتيجيته ضمن الخطوط العامة لاستراتيجيات العمق العربي والإفريقي. لذلك من الصعب أن نصف تكتيكات عبد الخالق محجوب سوى أنها مقدمات انتهت حتماً بكومونة باريس أخرى في الخرطوم. ذلك أنه لم يكن العالم الثوري والفئات الاشتراكية قد أنهوا احتفالاتهم بعد بمناسبة مرور مائة عام على ذكرى كومونة باريس التي حدثت في عام ١٨٧١ حتى أقدم اليسار في السودان على تبني وضع مشابه لما حدث في فرنسا.

هناك حكم الماركسيون والفوضويون من أتباع (بلانكي) وخليط من الاشتراكيين مدى (مائة يوم) تحت شعار (تصحيح) ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، وانتهت تلك الحركة من بعد أن خلفت (٣٥,٠٠٠) قتيلاً. وهنا في السودان، وتحت شعارات تصحيح ثورة الخامس والعشرين من مايو، حكم بعض اليساريين لمدة ثلاثة أيام ١٩٧١/٧/١٩ وإلى ١٩٧١/٧/٢١ ومضوا بعد أن خلفوا من ورائهم قتلى وجرحى عديدين. هنا المأساة فعلاً.. يسار لا يستفيد من تجارب الحركة الثورية العالمية.. حتى تلك التجارب التي مضى عليها دهر يمتد لقرن كامل من الزمان. مع ذلك تظل لكومونة باريس مبرراتها قياساً للخطوة التي أقدم عليها اليسار في السودان.

كنت من أولئك الذين يرون ضرورة تكييف مشروعاتنا الوطنية الديمقراطية مع استراتيجيات العمق العربي الذي يكمل (ضعفنا الذاتي) في السودان، وكنت أرى أن المخرج من مأزق الاتباعية للسياسات المصرية أو الليبية لا يكمن في الانتفاخ القطري الذاتي، وإنما يكمن في توسيع القاعدة الشعبية والتنظيمية لحركة مايو ١٩٦٩ بحيث تستطيع أن تطرح مفاهيمها الذاتية لقضايا الثورة في السودان ضمن الحوار مع مراكز الثورة العربية في مصر وليبيا وفي الأرجاء الأخرى. لهذا كنت ألح على ضرورة طرح البرنامج (الوطني الديمقراطي) على مايو مهما كانت ظروف الشقاق والتوترات التي لا تعكس سوى صراعات سطحية في إطار جبهة واحدة

بالضرورة. فسقوط مايو كان يعني أن تسقط معه عملياً كافة الشعارات التي طرحها والقوى التي أفرزت هذه الشعارات وتبنتها على مدى تاريخنا النضالي المعاصر الذي يمتد لربع قرن من الزمان.

بهذا المنطق توجهت بعدة مقالات للقارىء السوداني ولقيادات مايو معاً إثر ما حدث في يوليو ١٩٧١. منبهاً إلى مخاطر (المكارثية الجديدة) وإلى إمكانية تحول مايو نحو (اليمين) مالم تلتفت القوى الوطنية الديمقراطية لمعالجة أزماتها. وقد تولت صحيفة (الأيام) نشر تلك المقالات بعنوان (السودان: بين مايو ٦٩ ويوليو ١٩٧١)، حيث أوضحت صراحة: «... بدأ مايو يعيش من خلال هذه الفوضى أزمة الثورة السودانية كما كنا نعيشها قبل مايو.. بدأ يكتشف ويحلل ويفهم ويمتد بتطلعاته إلى وضع غير الوضع الذي وجد نفسه فيه.. كان الخيار النهائي محدداً وواضحاً.. إما أن يسقط مايو فيسقط معه اليسار وكل قوى الثورة الديمقراطية.. وإما أن يسلم مايو نفسه للتيار الوطني الديمقراطي في القطر بما فيه اليسار ضمن معادلات اجتماعية وسياسية محسوبة لصالح الثورة..» (الأيام/ تاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٧٢، كذلك الأيام/ تاريخ ١٢ و١٩/ ٧/ ١٩٧٢).

استغرب البعض مني نشر تلك المقالات في الصحافة السودانية إثر أحداث يوليو من بعد عام كامل، واتهمني البعض بكتابتها تنسيقاً مع المراجع العليا، ولم يكن ذاك الزعم صحيحاً، فالمقالات قد حوت نقداً لأركان النظام المايوي أضعاف نقدها لأخطاء اليسار الذي تجاهل مقولات المرحلة الوطنية الديمقراطية وقفز فوقها حتى دق عنقه، فلم تكن مهمتي تقديم الرثاء ولكن استصحاب ما بقي من مايو باتجاه مهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية التي أوشك اليمين البيروقراطي الصفوي على ابتلاعها.

كانت رغبتي أن أستعيد مجدداً طرح مفاهيم الثورة الوطنية الديمقراطية والتي كان طرحُها من قبل مصدر خلاف بيني وبين عبد الخالق محجوب (راجع: رد عبد الخالق محجوب على مقالاتي حول ضرورة التركيز على

المرحلة بوصفها وطنية ديمقراطية/ جريدة الميدان بتاريخ ١٥/١٢/٧ مارس/ آذار ١٩٦٥).

غضب الشيوعيون وكالوا الاتهامات في فترة لم يكن قد هدأ فيها نزيف الدم، غير أن الذي يهمني دائماً هو نزيف الدم الناتج عن انهيار القوى الوطنية الديمقراطية وأزمة المثقف السوداني بأكثر من نزيف بعض الأشخاص.

أثارت المقالات اليسار الماركسي في ذات الوقت الذي أثارت فيه «اليمين الجديد والحديث المتحرك بخبث للإفادة من أخطاء اليسار». لم يكن خافياً من أعني، فقد أبصرت بوضوح أن مايو تتحرك ـ تحت ضغط صراعها مع اليسار ـ إلى مواقع المصالحة مع الرجعية، وكان اتهامي موجهاً إلى الثالوث (منصور خالد ـ جعفر محمد علي بخيت ـ عمر الحاج موسى). أراد هؤلاء الاستحواذ على التجربة واعتقالها، كل في موقعه الفعال والمؤثر (منصور ـ الخارجية) ـ (بخيت ـ الاتحاد الاشتراكي) ـ (الحاج موسى ـ الإعلام) وقد تحلق ثلاثتهم حول الرئيس بوسائل شتى.

كان الوقت يتطلب تفجير مواجهة حاسمة مع هؤلاء قبل التحول النهائي بمايو إلى مواقع اليمين. فاخترت تفجير المواجهة والخروج بها من الهمس إلى العلن. فكان لقائي في يوم الثلاثاء ١٩٧٢/٧/٢٥ مع الدكتور جعفر محمد بخيت أحد المتهمين، والأمين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني بالإنابة.

طُرحت موضوعات المقابلة فيما بعد على صفحات جريدة الأيام نفسها بتاريخ ٢٧ و١٩٧٢/٧/٢٨ وقد تناولت بوضوح ما كان عالقاً بذهني وقتها حول الردة اليمينية وقد كانت خلاصة المناقشات كالآتي[1]:

«بالنسبة لمثل هذه اللقاءات هناك الكثير الذي يقال إيجاباً ومسايرة ولكني لست بالباحث عن الإيجابيات وحدها وإذا كان هناك من إيجابية

---

(١) جريدة الأيام ـ تاريخ ١٩٧٢/٧/٢٧.

أنشدها فهي تلك التي تمكنني من معرفة ما يبدو كسلبيات مع مناقشتها.. كنت أستعيد في ذاكرتي ما قد أصبح يقال عن الآفاق الفكرية الجديدة التي تتحكم في مرحلة ما بعد الثاني والعشرين من يوليو ١٩٧١.. هل لا زلنا في مواقع التطور الوطني الديمقراطي المشحون بدوافع التطور غير الرأسمالي أم حدثت نكسة عاصفة باتجاه اليمين؟. هل عقلية النظام مشدودة إلى التغيير والتقدم - تنمية وتحديثاً - عبر الحركة الشعبية ومبادراتها أم ستحمل هذه المرحلة ارتداداً منظماً وموجهاً نحو إطارات البيروقراطية التكنوقراطية المستندة على أرضية عسكرية ومدنية..؟ أين هي القوى التي يمكن أن تشكل تهديداً بالسير على طريق الانحراف؟ هل يمكن أن يتولد يمين حديث بتأثير رد الفعل عن أحداث (١٩) يوليو ١٩٧١...؟ من الذي سيمثل هذا اليمين إذا وجد؟ وهل هناك مبررات لوجوده أصلاً؟.

ازدحم عقلي بهذه التساؤلات وقد رأيت أنه من مصلحتنا جميعاً أن نناقشها بشكل واضح وصريح ومسؤول لنخرج بالمناقشات السياسية من سمر الليالي إلى أشعة الشمس فالقضية قضية ثورة والثورة ثورة شعب أودعها ما يملك من تفاؤل ومن ثقة وتأييد فلا مجال إذن للخفي من القول.

قلت للدكتور جعفر بخيت.. (هناك من يعتقد أنه من ضمن ردود الفعل السياسية والاجتماعية التي تمخضت عن أحداث ١٩ يوليو ظهور اتجاه يميني حديث ومتطور يخطط بذكاء لدفع البلاد نحو تراجعات مستمرة منطلقاً من تصفية اليسار الماركسي واحتلال مواقع اليمين التقليدي.. كيف يمكن أن تناقش أنت شخصياً هذا الأمر حينما يكون اسمك بالذات ضمن القائمة المرشحة باتجاه اليمين والتي تضم فيمن تضم الدكتور منصور خالد والأستاذ عمر الحاج موسى[1]..؟ هل تعتقد أنكم تمثلون تياراً تراجعياً..؟

(١) اتصل عمر حاج موسى بوصفه وزيراً للإعلام بإدارة جريدة الأيام طالباً حذف اسمه من قائمة الاتهام وقد تم حذف الاسم من صفحة الجريدة ولكني أعود فأثبته كما هو في أصل المقال المعد للنشر.

وهل تعتقد أنه بالإمكان حدوث مثل هذه التراجعات المشار إليها بحكم رد الفعل عن ممارسات خاطئة جنحت إليها حركة اليسار؟..).

مال صوت الدكتور إلى التشدد والوضوح وتركزت في وجهه انفعالات محددة وقال: (اليمينية تهمة تلقى علينا ظلماً.. ليس هناك أية تراجعات مبدئية فمايو ولد في مواقع الثورة والتغيير وقد ظل مايو وسيظل بكامل قواه حركة يسارية ومتقدمة ومنفتحة على اليسار).

(... اليسار كفكر له جذوره في السودان والمجال مفتوح أمامه بمستوى ديمقراطي للمناقشة والحوار والإسهام في بناء التجربة الراهنة وتطويرها.. والاتحاد الاشتراكي كتنظيم جماهيري منفتح على كل العناصر اليسارية التي تساهم في البناء دون أن يؤدي هذا الانفتاح لتجاوز مهمات المرحلة وتكرار التجارب العقيمة السابقة التي تؤدي للتشرذم.. إنني أميز بين اليسار كتيار متقدم وبين كادر يساري حزبي ملتزم فاليسار كتيار يأتي ضمن آفاق مايو أما اليسار المتحزب فهذه قضية لا نقبل بها في الاتحاد الاشتراكي).

واستمر الدكتور قائلاً: (... لليسار وأفكاره واتجاهاته مناخ فعلي في السودان وقد كان من إحدى ظواهر نجاحات الحزب الشيوعي السوداني (الحركية) وليست (السياسية) هي قدرته على تحريك قطاعات واسعة والتغلغل فيها بالرغم من ضعف حجمه الجماهيري ووزنه الاجتماعي والسبب في ذلك هي الأرضية اليسارية الشعبية العريضة المتوفرة في واقعنا.. غير أن الحزب الشيوعي السوداني قد انحرف عن تجربته التي كانت تعد من أنجح التجارب في المنطقة واختار بنفسه أن يصطدم مع هذه الأرضية اليسارية العريضة ويصفي قواه عن مسيرة التقدم في هذا القطر.. إننا يجب أن نميز بين الحزب الشيوعي وبين التيار اليساري العريض في السودان ومن هنا فالحزب الشيوعي السوداني ليس هو الذي يمنح صكوك اليسارية وشهادات التقدمية..).

وانتقل الدكتور للحديث عن الاتهام باليمينية فقال: (... دعني أقول أن لليمينية سمات محددة.. سمات واضحة وقائمة على أسس معلومة.. من هذه الأسس أن اليمين لا يقبل بأن تلعب الدولة دوراً تثويرياً لصالح الجماهير العريضة ونظامنا يلعب هذا الدور.. في فكر اليمين ينظر إلى حركة التطور والتغيير كعملية اجتماعية تلقائية لا تلعب الدولة فيها دوراً ونحن نخالف بالممارسة هذا الاعتقاد وننظم ونمارس عملية التطور والتغيير الاجتماعي.. التخطيط والتسيير الذي نعمل به حالياً يعتبر في الفكر اليميني متعارضاً مع الحرية.. الجماعية في التنظيم والتثوير هي أساس السلوك والعمل الذي ننتهجه الأمر الذي يخالف النزعات اليمينية القائمة على الفردية وتقديسها.. التجمع الحزبي يعتبر في الفكر اليميني حق من حقوق الناس العامة يمارس نيابة عنهم وضدهم وهنا يحل التنظيم الشعبي الديمقراطي.. الفقر والغنى في الفكر اليميني ينبني على الاجتهاد الذاتي ونحن نربط بينه وبين البيئة ونعتبره متأثراً بها ونحاول تغيير الشروط البيئية.. إن هذه الأفكار التي تأخذ بها ثورة مايو ضمن كل ممارساتها تعارض بشكل جذري منطلقات اليمين ومعتقداته فأين يمكن أن نلتقي مع اليمين، حديثه وقديمه..؟).

واعتدل الدكتور في جلسته وقال: (... هذه بعض الأساسيات الفكرية التي تحكم منطقنا وتميزه عن جملة الأفكار اليمينية الليبرالية ومن البساطة بمكان أن تجد أدلة عليها في مسارنا الراهن، تخطيطاً وترشيداً وتحديثاً وتنظيماً للقوى الشعبية والاجتماعية.. إننا ننادي بأفكار تستنبط من الواقع وتستقرىء التجربة ونرفض الإذعان القسري لصيغ جامدة ونرفض منطلقات اليمين بنفس المستوى فهل يمكن أن نصنف في عداد اليمين..؟).

ثم سكت قليلاً واستطرد بعد أن بدت على وجهه مظاهر تساؤلات خفية (.. بالنسبة لمنصور خالد وعمر الحاج موسى فنحن أصدقاء ولكننا لا نكوّن شلة.. اختلافاتي الفكرية مع منصور كبيرة ولكننا نتناقش ونتفق في

إطار الزمالة والروح الديمقراطي.. من الصحيح أننا درسنا في لندن وفي واشنطن ولكن لندن نفسها كانت لفترة محل إقامة ماركس وهي في نفس الوقت موطن أنجلز أما صحف واشنطن فقد اعتمدت ماركس كمراسل لها تولى تغطية الكثير من الأحداث العالمية وقتها. فهل ترجع يمينيتنا المزعومة إلى أصل الدراسة..؟ إننا لا نقود أي نوع من (المكارثية) وليست هناك محاكم تفتيش ضد اليسار وليس هناك أي اتجاه سياسي بهذا المعنى داخل أجهزة الدولة. والحوار الديمقراطي المسؤول ملك للجميع).

حول التنظير للمرحلة المايوية:

وجرى النقاش حول قضايا تنظير المرحلة الراهنة من تطور الثورة في السودان باعتبار أن هذا التنظير هو الذي يحدد معالم المرحلة اجتماعياً ويثبت خصائصها السياسية العامة. راجعنا نص الحديث الذي أدلى به الدكتور بخيت إلى الزميل (صديق محيسي) بوكالة السودان للأنباء بتاريخ ١٩٧٢/٧/٥، كما راجعنا فقرات من خطاب الرئيس نميري الموجه للشعب بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٢. ملخص ما اشتملت عليه الفقرات المراجعة يوضح الرفض القاطع لمهمات التنظير انطلاقاً من أفكار مسبقة ومحددة والاعتماد على منهج الاستنباط والاستقراء والاستنتاج من خلال حركية الواقع نفسه وعبر الممارسة.. ضمن ما ذكره الرئيس نميري (إن المنهج الثوري الذي عكسته التجربة الراهنة لا يقوم على الأفكار التجريدية المسبقة التي أصبحت بفعل التقليد الأعمى والتقديس غير الفاحص قوالب سجنت فيها الممارسة السلوكية للعمل الثوري..) ـ النص في خطاب نميري من وضع د. جعفر بخيت.

كان النقاش حول التنظير واسعاً فقد برز الرأي الذي ينبه لمخاطر التجريبية التي تجنح بالضرورة إلى السير العفوي الذي يقود دوماً إلى الاضطراب.. تساءلنا هل يقصد بالاستنباط ورفض الصيغ الفكرية المسبقة التأكيد على مثل هذا النوع من التجريبية العفوية التي تأخذ بمنطق الخطأ والصواب؟ وتساءلنا هل كل الأفكار النظرية التجريدية مرفوضة أم بعضها في

إطار التنظير والتطور بهذه المرحلة الوطنية الديمقراطية..؟ وتساءلنا عن علاقة هذا الرفض بالصيغ الماركسية التي طرحت أمام حركة الثورة مباشرة بعد الخامس والعشرين من مايو..؟.

إذا كنا ضد التجريبية العفوية من الصعوبة أن تكون الثورة قد عنت هذه التجريبية العفوية فعلى ضوء أي من الوسائط الفكرية يمكننا أن نحلل شخصية الواقع الاقتصادي والاجتماعي والفكري الراهن في السودان.. إننا في حاجة لوسائط فكرية غير التبصر في معاني تجربتنا المباشرة. وذلك بهدف أن نحدد خصائص المرحلة الراهنة وبرامجها. ويبدو هذا التحديد في حد ذاته ضرورياً للوصول إلى التنظير المتكامل أو جملة المنطلقات والأفكار الأساسية التي توجه حركتنا.. ومن خلال هذا التحديد نحدد مهمات التنظيم الشعبي (الاتحاد الاشتراكي) وبرامجه اليومية.. ونحدد أشكال الممارسة العينية المطلوبة سياسياً واجتماعياً.. هذه الممارسة التي تعتبر توسطاً ناجحاً بين التنظيم السياسي والهدف الاجتماعي.. بحيث لا يصبح التنظيم أشكالاً ميكانيكية مستقلة في تركيبها عن أهداف الثورة وبرامجها.. إذن على أي أساس فكري تستند الثورة ضمن مرحلة تطورنا الراهنة..؟.

تحفزت عقلية الدكتور لتهدئة سيل التساؤلات وابتدأ بالتأكيد على أن فكر الثورة يرتبط دائماً بمحاولة إيجاذ الحلول للقضايا والممارسات العينية، ليس على فراغ تجريبي قائم على الخطأ والصواب ـ كما يظن البعض ـ ولكن على أساس من الفرضيات العلمية الموضوعية التي تشكل خلفية فكرية للتعامل مع الحقائق في تفاصيلها.. فرضيات يشكل منها فكر موضوعي عام تغذيه معاناة الظواهر التي تنبت في حقل الممارسة.. الواقع يفرض مشكلاته في كل المجالات ويبقى على الفكر الموضوعي أن يحدد اختيارات الحلول. وهذا الفكر لا يقوم على محاكمة وقتية وراهنة ومجردة للظاهرة الماثلة حينها بمقدار ما يرتبط ويحاور التراث المتسع في التجارب المحلية والعالمية.. من هنا يأتي الانفتاح الفكري

على مصادر الدراسات العلمية التي تسهم في اختيار السبل العملية لحل مشكلات الواقع.. بذلك نكون قد تجاوزنا الأخطار التي يجب الحديث عنها بصدد التجريبية العفوية القائمة على مجرد الخطأ والصواب.. إننا نرفض أيضاً الإذعان القسري لصيغ تتنافر والاختيارات الموضوعية المطلوبة للحل.. إنه طريق المعرفة والاستقصاء.

قلت للدكتور هذا أسلوب فكري يبعدنا فعلاً عن مخاطر التجريبية العفوية (ولكن مستوى نجاحه العملي ونجاح الذين يأخذون به يتوقف على قدراتهم الفكرية باتجاه مشكلات الواقع).. علينا إذن أن نطبق ذلك عملياً على صعيد مشكلات الثورة الراهنة.. هناك استقراء قائم على تجميع النماذج وفرزها ودراسة خصائصها.. هذه أشبه بمحاولات الجغرافي المحترف حين يعدد ظواهر التخلف وخصائصه مثلاً، ولكننا ننتقل ـ بعد دراسة هذه الخصائص ـ إلى استنباط نظرية عامة عن حركتها أو قانون حركتها واتجاهها ليتسنى لنا ضبط الظاهرة وعلاجها. هنا يأتي دور التحليل والتنظير والخلفية العلمية التي تخطط وتقود.. من هنا هل يمكنني أن أفهم مما تقول أننا لا زلنا في مرحلة التجميع والفرز والدراسات العامة لمختلف الظواهر التي تشكل جملة سلبياتنا بهدف الوصول بها إلى مرحلة النظرية المتكاملة..؟.

هناك مثلاً وبشكل أوضح، ما هو الدافع المحرك الذي سيوجه تنظيمنا الشعبي السياسي وتطلعاتنا السياسية..؟ هل الأمر مجرد تجميع كمي لطاقات الشعب للوقوف خلف النظام وتأييده أم أن هناك دافعاً حيوياً استخلص من الواقع تنشد إليه الجماهير بشكل طبيعي..؟.

في بعض البلدان نشأت الأحزاب السياسية إما تحت تأثير النزعة الاستقلالية أو تحت تأثير التحرر ضد الصهيونية والرد على نكسة ١٩٤٨ فبأي الدوافع الحيوية ينشأ التنظيم الشعبي في السودان وكيف ينظر للأهداف الحيوية التي يوجد من أجلها؟.

قال الدكتور بعد طول إصغاء وصبر: (... هدف التنظيم الشعبي في السودان هو الثورة الإنمائية والتحديث وقد ارتبطت مراحل النضال المختلفة في هذا القطر بهذا الهدف. والتنظير للنضال الجماهيري في حقلي التنمية والتحديث يقود لاكتشاف المنطلقات الفكرية الأساسية التي تحرك جماهيرنا).. قلت كيف نضع ذلك في إطار التخطيط السياسي المتكامل؟ في رأي الدكتور أن (الهدف المحرك) لجماهيرنا هو (التنمية). وتقود مصارعة التخلف في سبيل التنمية والتحديث إلى (اكتشاف) كل المشكلات أو معظمها، التي تحد من حركة التطور. ومن خلال اكتشاف وتحليل ظواهر المشكلات يصبح ممكناً إيجاد الصيغة النظرية العريضة لفلسفة الواقع المعاش.. المهم إذن أننا قد حددنا الهدف العملي على طريق النظرية.

في معرض مناقشة قضايا التنمية (كهدف محرك للجماهير) قلت للدكتور: (.. من الصحيح أن جماهيرنا قد أصبحت تحس أكثر وأكثر بوطأة التخلف وضرورات التنمية والتحديث وقد وضع الرئيس يده على هذه الحقيقة حين ذكر بأن الدولة أداة ثورية لخدمة هدفي التنمية والتحديث.. ذلك كله واضح والجماهير مرتبطة به ولكني أود في هذا المجال أن أتساءل عن تصورات الحلول بالنسبة لمشاكل التخلف.. هناك أكثر من مأزق يصطدم به تطورنا.. مثال على ذلك..

(١) النماء الديمغرافي المتسارع الذي يأتي بأعلى من نسبة تزايد الدخل القومي.

(٢) فقدان القوى الاجتماعية الحديثة القادرة على توسيع قاعدة الإنتاج اللازمة لخلق استقطاب نمو.

(٣) التبعية الاقتصادية التي يفرضها النظام التجاري العالمي على حساب الخامات الأولية التي نصدرها ولصالح السلع الاستهلاكية المصنعة.

(٤) انكماش السوق الداخلي.

(٥) تخلع البنى التقليدية التي كانت توظف بعض طاقاتها في إنتاج تقليدي محلي ومتوازن.

(٦) التطور غير المتكافىء على صعيد القطر مما يجعل البعض يفضل المدينة على الريف.

(٧) نمو الخدمات التعليمية والصحية مما يدفع بالانفجار الديمغرافي ويوسع قطاع الاستهلاك الاتكالي.

أطرق الدكتور قليلاً ثم أجاب بثقة: (.. الإحساس بالتخلف في معظم بلدان العالم جديد ولكنه ـ أي هذا الإحساس ـ قديم في السودان ويمتد إلى حقب تاريخية سحيقة. نشأت في هذا البلد أنظمة سياسية وحضارية متقدمة في مناطق شرق السودان حيث الموانىء. وفي (الكاملين) وهنا استخرج الحديد وصنع.. وفي فترات قديمة قامت خطوط التلغراف.. مظاهر حضارية كثيرة ومتعددة كان يزخر بها هذا البلد حتى أنها قد انعكست فيما بعد كتطلع دائم للتنمية في الأدب الشعبي السوداني مثال على ذلك (قصور ود النمير) والحبيبة التي تسقط الدمع لؤلؤاً..

(.. الاستعمار برر فتحه للسودان أمام السودانيين بالقضية الأساسية التي يتطلع إليها الجميع وهي قضية التنمية والقضاء على التخلف.. وكذلك نشأت الحركة الوطنية السياسية في السودان مرتبطة بشعارات التنمية وطرد التخلف وأدى ذلك لاشتداد الحركة المطلبية السودانية.. إذن فهذه هي القضية التي تشكل محور النشاط والحركة السياسية في السودان وهي قضية أصيلة وقديمة.. وفشل الآخرين في القضاء على التخلف هو الذي جعل مايو تتحمل المسؤولية في عام ١٩٦٩..).

هذا ما قاله الدكتور عن الهدف الثوري المحرك في المرحلة الراهنة وبذلك تصبح قضية التناقض (الأساسي) التي تسير الوضع كامنة في الصراع بين الجماهير وظروف وأوضاع التخلف عموماً على طريق ثورة التنمية

والتحديث.. وعلى طريق هذه الثورة الإنمائية تتحدد ظواهر المشكلات وتستخلص لها الحلول على ضوء الاستقراء الموضوعي.

بالنسبة لما ذكرته أمام الدكتور عن العقبات السبع التي تعترض طريق التنمية بدا الدكتور متفائلاً وقال: (... صدقني إذا قلت لك أننا لا نواجه مشاكل على صعيد التمويل.. مشكلتنا الكبرى تتفرع إلى عدة مشاكل.. المشاريع التي يقترح تنفيذها نجد أن الدراسات الموضوعة لها غير متكاملة.. القدرة على التنفيذ والآداء محدودة بالنسبة للأجهزة الإدارية والتنفيذية.. الاعتناء بالتفصيلات وهو الأمر الأساسي ضعيف.. المشاكل تكمن في النهاية في مقدرتنا نحن على الآداء الصحيح والدقيق وفق الأجهزة الوظيفية المقتدرة).

(... آفاق التنمية ليست محدودة وضيقة كما يتبادر إلى الأذهان.. هذه الآفاق واسعة ومتسعة ففي بلادنا مكامن وإمكانيات تتيح لنا قدرة على التنمية الاقتصادية بأفضل مما لغيرنا، بل إن في بلادنا وفرة من المواد الأساسية الأولية وبالذات على الصعيد الغذائي. وليس غريباً أن تتحدث تقارير هيئة الأمم المتحدة عن مستقبل السودان الواعد في هذا المجال..).

قلت للدكتور:.. (ما دامت المشكلة هي التنمية ولا يستقيم التنظير الموضوعي إلا بطرح مشكلاتها فدعنا إذن نتحدث عن (القوى الاجتماعية) القادرة على قيادة مهمات التنمية وبرامجها.. من الملاحظ أن عناصر قوية جداً وهيجانية تربط دائماً بين جهد التطور وجهد الكفاح السياسي في سبيل الاستقلال وهذه من الظواهر التي يستعيض بها المجتمع المتخلف عن التطور التاريخي في التصنيع كما حدث في الأقطار الأوروبية المتقدمة.. يؤلف هذا الإحساس محركاً تاريخياً وعاملاً أساسياً في جهد تطويري حتى تتمكن نخبة على تماس كاف مع الجماهير من تنظيم وتوجيه خط السير..

كيف إذن تمتص قدرات القوى الاجتماعية الحديثة في سبيل التنمية والتطور..؟.

قال الدكتور: (... من الضروري امتصاص كل جهود القوى الاجتماعية الحديثة في مشروعات التنمية غير أن هذا الامتصاص يحتاج لأطر عضوية قادرة وحديثة.. أما التهيج فإنه يحتاج لمجال يوزع تهيجه عليه أو يسقط عليه هذا التهيج والمجال الوحيد لهذه القوى الحديثة والمتهيجة التي ترتبط بأهداف التنمية هو الريف.. والانفتاح على الريف غير أن البعض يصر على الالتصاق بالمدينة) ـ وهنا عرض الدكتور حالة وزارة محددة كل أعمالها بالريف ويقبع موظفوها بالمدينة..

تابعت النقاش مشيراً إلى الوضوح الذي أخذت به الثورة حين حددت التناقض الأساسي بين الجماهير والتخلف وأعدت مناقشة ما قاله الدكتور عن مشاكل الآداء والتنفيذ فوصلنا بذلك إلى الدور المطلوب من الاتحاد الاشتراكي السوداني كتنظيم شعبي من ضمن مسؤولياته الأساسية متابعة المعركة ضد التخلف ومراقبتها ودفعها..

تسلم الزميل (الفاتح التجاني) قيادة الحوار وأبدى ملاحظاته حول طبيعة الاتحاد الاشتراكي الراهنة والمهام الملقاة على عاتقه وأوضح ميلاً للتنافر بين طبيعته ومهامه فيما يختص بمراقبة الاتحاد لثورة التنمية وتبنيه لدفع القطاع الاجتماعي الحديث.. لخص الفاتح التجاني أقواله في أن دور الاتحاد الاشتراكي مصمم تاريخياً على أساس مراقبة الأجهزة التنفيذية ودفعها، غير أن تكوين الاتحاد نفسه يأتي محكوماً بالأجهزة التنفيذية وكبار المسؤولين الذين يجب أن يراقبهم الاتحاد الذي يتصدرون قيادته في نفس الوقت.. مثال على ذلك أن عدداً كبيراً من قيادات المكتب السياسي تنتمي للسلك الوظيفي ومن مجلس الوزراء بالذات.. كذلك وضع المحافظين في المديريات الذين أصبحوا أمناء لهذا التنظيم الشعبي الذي يجب أن يكون رقيباً عليهم..

رأي الدكتور في هذه النقطة كان يتميز باختلاف واضح في اختيار الزاوية التي تقيم من خلالها الأمور.. أكد الدكتور على أن العمل السياسي

امتداد ومكمل للعمل الوظيفي وجزء منه.. العمل السياسي لوحده في شكل تفرغ مثلاً يعتبر حرثاً في فراغ ويزيد في تعقيد الأمور أمام الأجهزة التنفيذية التي يجب أن يحسن تربيتها وأداؤها. بالنسبة لمسألة الرقابة الشعبية المنظمة فإن مجالس الحكم الشعبي المحلي تستطيع أن تنسق دورها بشكل متعاون مع العناصر الوظيفية التي تتمتع بمراكز قيادية في التنظيم الشعبي.. الوئام هو الذي يسيطر على العلاقات وليس الخلاف.

ومضى الدكتور فأشار في معرض رفضه لمسألة الكادر السياسي الموجه إلى خطورة تحول هذا الكادر إلى جهاز بيروقراطي متسلط على التجربة وعلى مؤسسات الدولة الوظيفية كما يحدث في بعض الأقطار.

بالنسبة للوضع الراهن للمكتب السياسي فقد أوضح الدكتور أن التركيب المائل ليس سوى شكل انتقالي ومؤقت وليست لديه أية صلاحيات حقيقية يمارسها نيابة عن الشعب.. كل المهام الملقاة على عاتقه تكمن في تنشيط القدرات الممكنة لتحويل السلطة والتنظيم للجماهير ومن هنا فإن الرئيس نميري يمارس مسؤولياته الفعلية والمباشرة في رئاسة التنظيم لحين إعداده وتكوينه بشكل ديمقراطي.

أزمة الثورة في الإعلام:

ودفعت بنا المناقشة إلى قضية الصحافة ووسائل الإعلام فقلت للدكتور: (... الصحافيون الأجانب يجدون لديكم دوماً مجالاً رحباً ومفتوحاً للحوار والنقاش حتى أننا نفهم داخليتنا السياسية أحياناً وحقيقة ما يجري هنا عبر ما ينشر خارج الحدود.. لماذا لا تجد صحفنا نفس الشيء؟.. أهو الخوف من غضبكم وارتيابكم في أسئلتهم.. أم هو التقصير منهم؟..).

قال الدكتور: (... المجال الصحفي في السودان يتميز عموماً بعدم الكفاءة.. في الحقيقة نجد أن معظم الصحفيين دون مستوى الفهم المطلوب لمهمات المرحلة وقضاياها واهتماماتها الاقتصادية والفكرية والاجتماعية

والسياسية. إعداد الصحفيين ضعيف ومتخلف وتم ضمن ظروف سابقة ومتخلفة.. بعضهم لا يمكن تطويره ووصل إلى مرحلة التحجر..).

واستطرد الدكتور قائلاً: (.. المثقف السوداني لم يحتل موقعه بعد وبشكل كامل في عالم الصحافة وتوجيه الرأي.. مزاجية المثقف السوداني كمزاجية الفنانين وبعضهم يستغل ثقافته حيث يكون العائد أفضل وأكثر جدوى..).

تساءلت عن إمكانية معالجة مثل هذا الوضع التي تعتبر من أبسط نتائجه عدم التواصل اليومي بين الثورة والجماهير فقال الدكتور: (.. هناك خلل في أسلوب العمل السياسي ويحتاج إلى مراجعات ومساهمات مدروسة ولن تأتي هذه المراجعات بالطبع على حساب الجهد المضني الذي بذله رجال الصحافة السودانية في الماضي والحاضر حتى تمكنوا من أن يوجدوا لهذا البلد صحافة وإعلاماً غير أن للمرحلة أيضاً متطلباتها التاريخية المرتبطة بضرورات التطور..).

تركت الأمين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني بالإنابة مودعاً وذلك بعد أن قمت بجولة قصيرة في عقله وتركته يطرح الانطباع الذي يمتلك أصوله الجوهرية فكراً ونفساً وتكويناً. كان يتحدث عن الحاضر فيقول ما لديه وإذا كنا نبحث عن المزيد فقد كان يثق في المستقبل.. أن تعطي الأحداث المزيد فالاستمرار غير منقطع ولم تقف التجربة بعد لدى حقائق صلبة وكاملة.. مرحلة الاختيار الوطني الديمقراطي متسعة وعميقة ويمكن أن يقال فيها الكثير المختلف والمتباين والناقص والكامل.

المهم أن فكر تلك المرحلة الوطنية الديمقراطية المرتبطة بالتطلع الاشتراكي وبالقوى الاجتماعية الحديثة يدرك مخاطر التجريبية العفوية ويتجاوزها بتهيئة ذاته للانفتاح على مصادر الأفكار الموضوعية والعلمية - تلك كانت احتمالية واردة.

والمهم أن فكر تلك المرحلة يدرك تماماً القوالب الفكرية والاتجاهات التي تعبر عن مصلحة اليمين والرجعية لتفاديها والقضاء على إمكانيات إطلالتها من جديد ـ وتلك كانت أيضاً احتمالية واردة.

والمهم أن الثورة في تلك المرحلة قد أدركت أن التناقض الأساسي بين التخلف والجماهير هو العامل المؤثر والمؤشر للمرحلة الثورية التي ننشدها.

هذه مهمات أساسية قد أدركت وبشكل موضوعي وبقي بعد ذلك أن يتطور هذا الإدراك من خلال الحوار ومن الواقع والتصدي لمشكلاته.. هناك سنتعرف أكثر على اليمين.. وأكثر على مشكلات التنمية.. وأكثر على أرضية النظرية.. وأكثر على الإخفاق غير أن هذا الإدراك أو المدركات كان في (عقل د. جعفر محمد علي بخيت) الذي حاورته ولم يكن في (عقل مايو) وتلك كانت المأساة. والدكتور جعفر بخيت هو أحد مؤلفي أهم المراجع السودانية: (الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان) وقد استعنت بدراسته في المجلد الأول، مع نقدي للكثير من توجهاته وقتها. وهو ـ رحمه الله ـ كفاءة سودانية مميزة لم تستفد منها مايو كما ينبغي.

كلمة أخيرة:

هناك ما اختلف فيه مع الدكتور وهو مسألة تقديرات وحسابات نظرية أساسية.. هناك صعوبات التنمية التي تمضي في ذهني لأبعد مما ذكره الدكتور بخيت وقد ناقشت ذلك في فترة لاحقة مع آخرين من رجال الاقتصاد والتنمية... أيضاً هناك ما اختلف فيه معه حول طبيعة ودور الاتحاد الاشتراكي كتنظيم شعبي قائد في تلك المرحلة من تطورنا وربما يرجع الاختلاف إلى أن الدكتور بطبيعة تركيبه الإداري يفضل وثام الدولة على مشاكل الرقابة الشعبية، في الوقت الذي أفضل فيه رقابة التنظيم الشعبي على بيروقراطية الدولة إذا كان لا بد من المفاضلة بين الاثنتين.. إن التجربة يجب ألا تقع في النهاية ضحية التكنوقراط ويجب أن تصل لأفضل الصيغ التي تمكن التنظيم الشعبي من قيادة التجربة والسيطرة عليها..

المسألة تحتاج إلى عدة نقاشات جريئة وواضحة في الصحف والندوات والمحاضرات فالشعب لا يسهم في التكوين فقط ولكن في اختيار الطريق.

صفحة اليمين البيروقراطي:

بدأت البلاد تسير فعلاً نحو قبضة اليمين البيروقراطي البرجوازي دون أن يكون هذا المفهوم واضحاً تماماًفي ذهن النميري نفسه. ولكن كان يفترض أن يكون واضحاً لدى جعفر بخيت وهذا مالم يكن، غير أنه كان واضحاً لدى د. منصور خالد. فالأول أراد فعلاً فرض هذه الصيغة البيروقراطية عبر فرضه لهيمنة المحافظين (المدراء في المديريات) على المجالس الشعبية وهو الأمر الذي أوضحت اعتراضي عليه.. إضافة إلى أن تجربة المجالس الشعبية قد تمت في ظل الفوضى الاقتصادية التي أعقبت التراجع عن تجربة المؤسسات المؤممة، وفي ظل أزمات التموين المفتعل منها والطبيعي الأمر الذي وضع قيادة اللجان بيد الفئات الطفيلية النابتة في المدن والأرياف. ولم يكن جعفر بخيت يريد هذه النتيجة ولكنه تسبب في وضع مقدماتها حين لم يأخذ باعتراضاتي الآنفة الذكر.

أما منصور خالد فقد لجأ لتجذير مفهوم (الصفوة المثقفة) بتعالٍ تام على الحركة الشعبية وقوى التغيير الاجتماعي في المجتمعات المتخلفة، يتخذ مفهوم (الصفوة) لدى منصور بعداً (حضارياً) ـ «فالأزمة التي نعايشها هي أزمة حضارية بالمكان الأول.. مهما انشغل الناس بالحديث عن شكليات الحكم، ومظهريات السلطة.. والارتجاج الاجتماعي الذي نشهده إنما هو نتاج طبيعي لصدام بين حضارتين.. أو لأقل ثقافتين. ثقافة تقليدية موروثة تقضي ضرورات النمو الحضاري بتطويرها.. وثقافة عصرية جديدة تقضي ضرورات التطور الاجتماعي والاقتصادي بأن تسود..» ثم ينتقل بنا منصور إلى كيفية التطور الحضاري «الانتقال من مرحلة حضارية إلى مرحلة حضارية أخرى في مجتمع اليوم ليس بالأمر العفوي وإنما هو حصاد تحليل علمي موضوعي، واحتشاد مقصود، وتخطيط هادف ووضع للطاقات حيث تقضي

ضرورات التنمية والتطور أن توضع.. فحضارة المجتمع العصري حضارة علم وتقنية.. والعلم يقوم على الموضوعية.. ويرفض القوالب الجاهزة.. ويدرك أن حدود المعرفة لا نهائية ويؤمن بأن المرهم السحري الذي يعالج كل داء لا يعيش إلا في خيالات العواجيز». أما تقسيمات الصفوة فهي صفوة سياسية وصفوة إدارية وصفوة توجيهية «الأولى تسيطر على المؤسسات السياسية قديمها وحديثها.. والثانية تسيطر على أجهزة الإدارة العامة.. والثالثة يتمركز نشاطها في دور التربية والتوجيه والإرشاد العام»[1].

وكل صفوة تنقسم في رأي منصور إلى فصيلين، سلفي وعصري. والأخير هو الذي ينقل للمجتمع المتخلف رسالة العلم والتقنية. وينتهي منصور إلى عتاب ولوم ونقد وتقريع يصبه على هامات الصفوة العصرية التي لم ترتق بمجتمعنا المتخلف إلى مدارج الحضارة الواعدة وبذر بذور الثورة الحضارية وغرس الأخلاقيات العصرية. ويبقى منصور ناقماً وحسب. ولو كان قد بدأ من حيث انتهى لكان أفضل. إذاً لاكتشف أن دينامية التغيير وحيويته الثورية المبدعة ليست كائنة في تخطيطات الصفوة وإنما في أعماق الحركة التاريخية للمجتمع شرط اكتشاف المنظور الحقيقي لقاعدة الثورة في أوضاع التخلف وصراعية الأصالة والحداثة في إطار جدليّ معقد.

أمثال الدكتور منصور خالد لا يجيدون طرح الأمور ولا حلولها طالما بقوا هناك رهن التعالي عن الأزقة الضيقة، يعيشون في واحاتهم المعزولة عن لفح الهجير. يتغنون بدور الصفوة المثقفة في واقع متخلف وهي لا تعكس في النهاية سوى النمطية المسلكية للبرجوازية الصغيرة في ترفها السطحي وخوائها الفكري، وإلا لماذا أسند إليها منصور الدور الذي لا يمكن أن تؤديه ثم تباكى عليها. قد أسند إليها الدور لأنه لا يريد لغيرها أن

(١) حوار مع الصفوة ـ د. منصور خالد ـ جامعة الخرطوم ـ الانتماء الزماني والانتماء الوجداني ـ ص (١٧٨ ـ ١٨٢) ـ ١٩٧٤.

يكون بها ومعها يقومها ويحد من تطلعاتها، على حساب الثورة والتغيير. اتخذ منصور من مفهوم الصفوة المثقفة درعاً واقياً ضد الحركة الشعبية فسقط الدرع وألقى فارس القصر سيفه الخشبي.

نفسه منصور عاد في (الملتقى الفكري العربي في الخرطوم)[1] فأكد على هذه المفاهيم في البحث الذي قدمه بعنوان (الجيش ومكانه في الثورة العربية - ص ١٣٤ - ١٤٤). وما أتى بجديد سوى أنه أضاف دور الصفوة القائدة في الجيش باعتبارها جزءاً من الصفوة السياسية، مؤكداً على سماته في الوحدة والنظام والعصرية. وبأن الجيش الوطني «هو المؤسسة الوحيدة - أقول المؤسسة وليس الأفراد - التي دربت على الدفاع عن المبادىء العصرية المجردة مثل الدستور وكرامة العلم».

إذا قلنا أن صفوة منصور الإدارية قد فشلت ممثلة في محافظي ومدراء ولجان جعفر بخيت، وإن صفوته السياسية قد فشلت ممثلة فيه وفي قادة الجيش العصري، فإن صفوته التوجيهية والترشيدية قد فشلت هي الأخرى ممثلة في (عمر حاج موسى). فالرجل الأخير المسؤول عن وزارة الثقافة والإعلام لم يجد ما يشجعه ويطبعه من (الأدب السوداني) سوى سخافات لا علاقة لها بالثقافة السودانية[2].

حزمت حقائبي في أغسطس/ آبة ١٩٧٢ وغادرت السودان بمساعدة أحد كبار العسكريين إذ قرر الأمن العام منعي من مغادرة البلاد وبإيحاء من الحكومة الإثيوبية نظراً لمناصرتي الثورة الأرترية في وقت بدأ فيه نظام السودان يعمل مع الأمبراطور هيلي سلاسي لعقد إتفاقية أديس أبابا مع حركة جوزيف لاغو في الجنوب. تلك كانت أعوام توجه مايو نحو الرجعية

---

(١) عقد ذلك الملتقى في الخرطوم في الفترة ٢٣/١٥ آذار (مارس) ١٩٧٠ وقد جمعت مجلة المعرفة السورية وقائعه ضمن عدديها (١٠٠ - يونيو/ حزيران - ١٩٧٠) و(١٠١ - يوليو/ تموز - ١٩٧٠).

(٢) يحتاج تقييم الإنتاج الثقافي لوزارة الإعلام في تلك الفترة إلى دراسة مستقلة.

الإفريقية والغرب. وفي تلك الأجواء تمت (محاكمة صورية) للمرتزق الألماني الأصل والصهيوني النزعة (شتاينر) الذي كان يدرب قوات (جوزيف لاغو) بعد أن تفضلت يوغندة بتسليمه للسودان. وقد تمت محاكمته في الخرطوم في يوليو/ تموز ١٩٧١ وحوكم بالإعدام رمياً بالرصاص، ولكن من بعد الانفتاح على أثيوبيا وأمريكا والغرب خفض الحكم إلى عشرين عاماً ثم أفرج عنه بعد خمسة أعوام. .

لقد فقد (مايو) نفسه حين فقد القدرة على تقديم القيادة الأكتوبرية لجماهر أكتوبر التي رحبت به واحتضنته في الثاني من يونيو (حزيران) ١٩٦٩. تسبب في صراعات اليسار بمعزل عن الجبهة الوطنية الديمقراطية ثم ارتاح مؤقتاً لدى اليمين البيروقراطي البورجوازي.

ليست خطيئة نميري وحده:

لم تكن خطيئة نميري وحده، بل خطيئة أوضاعنا كلها. مشكلة نميري أنه سمح لنفسه أن يكون رمزاً لكل الخطايا دون أن يملك قدرة المسيح على حمل الصليب. بمعنى آخر مضى نميري على طريق الجلجلة حاملاً سيفاً لا صليباً في حين أن المعركة كانت قد انتهت فعلاً بصلب (مايو)، ولم يعد يعني لأحد من الذين علقوا عليه آمالهم سوى غرق العسكريين السودانيين في دوامة المتناقضات بمعزل عن كل أفق صحيح. وهكذا تراجعت مايو إلى نقيضها، فهادنت العقلية (القبلية ـ الإقليمية) في الجنوب ثم سلمتها الجنوب تحت ستار الحكم الإقليمي بموجب اتفاق أديس أبابا الذي أبرم في ١٩٧٢/٢/٢٦ ثم أعلن نميري مرسوم الحكم الإقليمي في ١٩٧٢/٣/٣. ووضع دستور جديد في ١٩٧٣/٥/٨. وطرحت المصالحة مع اليمين في إطار مراعاة النظام القائم وأطلق سراح الصادق المهدي الذي عاد ليتآمر على النظام في ١٩٧٦. وفشلت المواجهة فيما نجحت الاتصالات فكانت المصالحة الوطنية التي التحق بها (الإخوان المسلمون).

لقد كان الطريق ممهداً لليمين منذ أن عمد (نميري) إلى محاولة

تصفية الحزب الشيوعي في يوليو (تموز) ١٩٧١ وليس إلى (محاسبته) - ومنذ أن (افتعل) تلك المعركة المستمرة - للأسف - مع الاتحاد السوفياتي الذي لم يورط نفسه قط في أخطاء الحزب الشيوعي السوداني، بل كلنا يعلم من داخل التجربة السودانية نفسها المدى الذي ذهب إليه السوفيات في محاولاتهم إقناع (عبد الخالق محجوب) بعدم التشدد في مواجهة نظام نميري، وفي مواجهة اتحاد الجمهوريات العربية.

لم يلتفت (نميري) إلى التقرير الذي ألقاه في جلسة مغلقة للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكي في ٢١/١٠/١٩٧١ السيد (فاسيل بيلاك) عضو مجلس الرئاسة وأمانة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وقبل أن نتطرق إلى تقرير بيلاك علينا أن ندرك أن (بيلاك) يعتبر رجل موسكو الأول في (براغ)، فقد كان أعنف المسؤولين معاداة للسيد الكسندر دوبتشيك ولتجربته الليبرالية التي عرفت باسم (ربيع براغ)، وهو الذي لعب الدور الأول في إقناع المسؤولين السوفيات للتدخل عسكرياً في تشيكوسلوفاكيا في ٢١/٨/١٩٦٨. كما أن (بيلاك) هو المسؤول عن العلاقات مع الأحزاب الشيوعية في العالم. ومن هنا يكتسب تقريره عن أحداث ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ في السودان أهمية خاصة باعتباره وجهة نظر سوفياتية خالصة.

بالرغم من أن الاجتماع كان مغلقاً فقد سُربت محتويات التقرير - بواسطة الأجهزة السوفياتية لا رغماً عنها - إلى صحيفة (الموند) الفرنسية التي نشرته بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٢. وذلك إثر اشتداد هجوم (الخرطوم) على (موسكو).

احتوى تقرير بيلاك على النقاط التالية:

١ - انتقاد عنيف لما أسماهم بـ(جماعة محجوب) الذين اتخذوا مواقف متشنجة من نظام نميري، وانتقدت النظام (الديمقراطي الثوري) للضباط التقدميين بقيادة نميري.

٢ - انتقاد موقف جماعة محجوب السلبي من الاتحاد الثلاثي الذي يضم مصر وسورية وليبيا. وبسبب هذا الموقف كسبت جماعة محجوب

عداء مصر وليبيا وخدمت بذلك العناصر الموالية للولايات المتحدة.

٣ ـ أعدت جماعة محجوب الانقلاب دون استشارة الأحزاب الشيوعية الأخرى ودون أن تحصل على تأييد الجيش والجماهير.

٤ ـ إن البرود الذي استقبلت به الكتلة الشيوعية نبأ إعدامات السودان ناتج عن رغباتها في عدم التخلي عن مواقع وصلت إليها بصعوبة.

٥ ـ إن واجب الكتلة الشيوعية هو مساعدة الرفاق السودانيين على [الاعتراف بأخطائهم] والتصرف بشكل مختلف.

إضافة إلى هذا التقرير الذي يعبر عن وجهة نظر سوفياتية خالصة فقد أقدمت موسكو في مطلع فبراير (شباط) ١٩٧٢ على تعيين سفير جديد لها في الخرطوم هو (فلاديمير بولياكوف) خلفاً للسفير الذي ارتبط اسمه بتوتر العلاقات مع الخرطوم. والسفير الجديد خبير في الشؤون العربية وقد عمل منذ ١٩٦٨ مستشاراً للسفارة السوفياتية في القاهرة.

لم يكن مطلوباً من الاتحاد السوفياتي أكثر من ذلك، أي أن يأتي الموقف عبر (براغ) في ظروف تشنجت فيه الخرطوم بأكثر مما ينبغي لها.

بعد ١٩٧١ تحولت (مايو) إلى يمين بيروقراطي كما أوضحت وحذرت في سجل مناقشاتي مع جعفر بخيت، مع ذلك ظل الأمل قائماً ومعلقاً على تكوين تيار اشتراكي ديمقراطي يستطيع أن يناوىء هذا التحول ويعيد تصحيح مسار الحركة. غير أن خطوات عديدة ما لبثت أن تتابعت باتجاه ردة كاملة فغاب حتى اليمين البيروقراطي. ثم ارتمت السلطة في أحضان الإقليمية القبلية في جنوب السودان ممثلة (بجوزيف لاغو) والانعزالية في غرب السودان ممثلة بالصادق المهدي ثم في أحضان أكثر الحركات السلفية الدينية تخلفاً في عصرنا الراهن ممثلة بالإخوان المسلمين. هكذا عدنا من جديد إلى تحالفات الجمعية التشريعية بين الأنصار والجنوبيين. أما وزارة الخارجية فقد جيّرت الخلاف المفتعل مع السوفيات لمصلحة الارتباط بالولايات المتحدة وبريطانيا.

صعود الصفوة وسقوطها:

شهدت الفترة منذ سقوط اليسار الماركسي في يوليو (تموز) ١٩٧١ صعوداً للصفوة البيروقراطية ضمن تمثلات الدكتورين منصور خالد وجعفر محمد علي بخيت، وقد أوضحنا في الصفحات السابقة خلاصة لأفكارهما، وبقي علينا أن نوضح جوانب من التطبيقات العملية لأفكار الصفويين ومسيرتهم داخل النظام حتى تم الانقلاب عليهم فيما بعد.

كانت أولى مهمات الصفوة إيجاد البديل عن اليمين الطائفي التقليدي الذي بدأ يسرع لاستغلال ما كان بين مايو والماركسيين، وكانت ثانية المهمات أن تعيق الصفوة أي توجه لبناء وتأطير القوى الوطنية الديمقراطية وتحقيق برنامجها. وعليه فقد شنوا حربهم في جبهتين. أما البديل الأوفر حظاً لديهم فقد كان الاستعاضة بدولة (المؤسسات) البيروقراطية عن كلا التوجهين. غير أن واقع المؤسسة ومفهومها في الواقع المتخلف، والمتحول بقوة دفع القوى الاجتماعية الحديثة يختلفان عن واقعها ومفهومها في الأقطار الصناعية المتقدمة. فالمؤسسة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتقدم إنما تنبثق بشكل تطوري طبيعي كجزء من حركية المجتمع ككل وباتجاه تحديد أطر تنظيمية لفعاليته وتخصصه. ثم تصبح المؤسسة مستقلة أو تابعة، مندمجة أو متميزة تبعاً لطبيعة النظام، ففي ظل الأنظمة الشمولية تفقد المؤسسة مفهوم الاستقلال، في حين تتميز المؤسسة بقدراتها الخاصة ضمن الأنظمة الديمقراطية. أما مفهوم المؤسسة بالطريقة التي كيفتها بها صفوة السودان فلم تكن سوى (أجهزة ملحقة) بالحاكمية الفردية رغماً عن دستور نميري أو دستور الصفوة في مايو (آيار) ١٩٧٣. فكل ما قيل حول تحول التجربة إلى منطق المؤسسات كان ذراً للرماد في عيون المتلهفين، لأن دولة المؤسسات لا يمكن أن تظهر بحقيقتها النسبية والخاصة في الواقع المتخلف إلا إذا ارتبطت بنمو القوى الوطنية الديمقراطية ووفق برامجها. أي أن تكون هذه القوى (مهيمنة) على تجربة المؤسسات وموجهة لها من داخلها ورقيبة عليها من خارجها. وهذا مالم يتوفر لتجربة مؤسسات الصفوة حيث ساد

الفصل المزاجي التعسفي وإطلاق يد جهاز أمن الدولة وبناء مراكز النفوذ المستشرسة لصالح غاياتها ومنافعها الخاصة.

طرحوا مفهوم دولة المؤسسات بديلاً عن مفهوم تأطير القوى الوطنية الديمقراطية، ثم استخدموا كافة العبارات المنمقة لتوصيف الإجراءات ذات الصفة الإدارية والمعروفة جيداً لدى أجهزة الخدمة المدنية السودانية بوصفها من ابتداعهم المؤسساتي فكانت النتيجة ظهور الطبقة الطفيلية السودانية إلى جانب قادة هذه المؤسسات المزعومة، فكل ما ورثه السودان من نظام المؤسسات في غيبة القوى الوطنية الديمقراطية هو تشكيل فئة (رجال الدولة) المتحالفة مع (تجار السوق) والتي أورثت البلاد (١٠) مليار دولار من الديون.

أجواء التوجه نحو أثيوبيا وأميركا:

لم تكن صفوة السودان منقطعة الجذور عن القوى الوطنية الديمقراطية فحسب بل كانت ـ نتيجة ذلك ـ منقطعة الجذور عن انتماءات هذه القوى قومياً ودولياً، فعلى نفس نهج فلسفتهم لدولة المؤسسات بهدف الكيد للحركة الديمقراطية الشعبية بدأوا بفلسفة التوجه (الإفريقي) لا عن أصالة إفريقية ولكن عن كيد للتوجه العربي ولتلك القيم التي كرستها حركة التحرر العربي في العلاقات الدولية.

كانت تجربة السودان، ولا تنفك، مرتبطة بالعمق العربي جغرافياً وسياسياً وحضارياً، وبالتالي استراتيجياً. ولم تكن الإفريقية سوى البعد المتفاعل مع هذه العروبة والمكوّن لجزء أساسي في حضارتها ومواقفها، فالعروبة الممتدة ما بين المحيط والخليج إنما صاغت حضارتها من كافة الحضارات بما فيها (الإفريقية) فأصبحت العروبة نتاجاً لهذه الكلية الشاملة. لهذا فإن التوجه الإفريقي لا يشكل خروجاً عن الالتزام بالعمق العربي إلا حين يعمد البعض لإعطاء هذا التوجه الإفريقي صفة (الانعزال) وليس (التفاعل).

وليس بخافٍ على أحد أن تبرير العزلة عن العمق الاستراتيجي العربي بدعوى التوجه الإفريقي لا يقصد به إلا ربط السودان بكل ما يحد من

منعكسات ومؤثرات التطور في عمقه العربي، وبالتالي فرض (متاهة مصيرية) يتدنى معها وضع السودان ككل. وهذا بالتحديد ما كان تسعى إليه السياسة البريطانية طوال الفترة من (١٨٨٤ إلى ١٩٠٠)، ولم تستطع أن تنجزه رغم المناورات العديدة. كذلك سبق وأن أوضحنا في مقدمة هذا الكتاب أثر التحول من (نبتة) في الشمال إلى (مروى) في وسط السودان وكيف أدت العزلة عن العمق المتوسطي إلى انهيار تلك التجربة تحت سطوة الغزو الأثيوبي (عيزانا ـ ٣٥٠ م).

لقد حاول الصفويون تأكيد التوجه الإفريقي عبر أديس أبابا هيلا سلاسي كبديل عن التوجه العربي، فإن كان ما فعلوه نتيجة جهل بالتاريخ وأبعاد الموقع الجغرافي السوداني، فلهم بعض العذر وإن كان قبيحاً، أما إن كان ما فعلوه عن تعمد فذلك يعني اتهاماً صريحاً له ما بعده. فالسودان خارج عمقه العربي المتوسطي هو الغنيمة المطلوبة بإلحاح في كل المخططات الدولية المعادية لمستقبله ومصيره.

حاول د. صلاح الدين الشامي أن يلخص في مقدمة كتابه (السودان. . دراسة جغرافية) وضع السودان الجغرافي كعمق استراتيجي للوطن العربي عامة ومصر خاصة، وكجسر موغل للعلاقات والتواصل مع القلب القاري الإفريقي، وكشريك في الوضع الحاكم لتحركات التجارة الدولية في البحر الأحمر. وتوصل إلى نتيجة أن موقع السودان إنما يعطيه درجة عالية من درجات المرونة في المفهوم العميق للموقع الجغرافي والتغيير المتوقع في القيمة الفعلية له، فالسودان [بوضعه وأسلوبه وسياسته] شريك في صنع وسياسة هذا الواقع المتغير، وهو أن سعى بالإرادة الحرة إلى أن ينفتح على العالم ومجتمع الأمم وأن يخطو على محاور العلاقات السوية، وأن يتجه وجهة المنافذ التي تربط بينه وبين الدنيا من حوله عن طريق البحر الأحمر وعن طريق مصر والأرض المتممة لوطنه الكبير [بلغ موقعه الجغرافي في قمة الأهمية]. وإن هو

استدار بظهره للتوجه البحري وتخلىٰ عن محاور العلاقات السوية وقبع من وراء الأرض الوعرة في ظهير الساحل ومن وراء الصحراء، واستكان للتحديات الطبيعية وانطوى على ذاته في إطار أرضه [تدهورت القيمة الفعلية لموقعه الجغرافي وتهاوت إلى حضيض ودرجة من الدرجات الدنيا للأهمية]. ولسنا في حاجة لأن نرجع إلى صفحات التاريخ لكي نقيم الدليل على هذا التباين والتفاوت بين قيمة فعلية متزايدة وأهمية يتعاظم بها الموقع الجغرافي وصولاً إلى قمته في بعض الفترات، وبين قيمة فعلية متهالكة يتدهور بها الموقع الجغرافي إلى حضيض في فترات أخرى. وهذا معناه أن العلاقة بين السودان وبين مراكز القوى الحضارية والسياسية والاقتصادية في العالم وما تنتهي إليه من نتائج وأن أداءه لدوره في موقعه وموضعه وما يكسبه صفاته، يخضع في مجال المعايرة والقياس والتقويم، لدور السودان نفسه واختياره للأسلوب الذي يحدد الأبعاد والعلاقات[1].

اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ والردة الإقليمية:

كان توجه الصفوة نحو أديس أبابا هيلا سلاسي تحت زعم البحث عن حل لمشكلة الجنوب حيث كان (جوزيف لاغو) يقود ثورة الأنانيا الثانية، غير أن حقيقة التوجه قد أخفت ميلاً باتجاه العزلة عن العمق الاستراتيجي العربي، وما كان بمقدور الصفوة أن يحتجوا على العروبة في ذلك التاريخ (فبراير/ شباط ١٩٧٢) بغياب عبد الناصر وصعود السادات، فقد أصبح السادات (انعزالياً) من بعد ذلك التاريخ، إلا أن انعزاليته - أي السادات - كانت تصدق في كل الاتجاهات إلا فيما يختص بعمق مصر الجنوبي في وادي النيل، وسنرى مضاعفات عزلة الصفويين عن السادات نفسه فيما تم لاحقاً من أحداث.

---

(١) السودان/ دراسة جغرافية/ د. صلاح الدين علي الشامي/ جامعة القاهرة/ فرع الخرطوم/ منشأة المعارف الإسكندرية/ ١٩٧٣/ ص ٣٢.

لم تشأ الصفوة أن يكون الحوار مع الجنوبيين مباشراً وعلى أرض السودان، بل وكما أرادت الصفوة أراد أيضاً جوزيف لاغو، أي أن يجري الحوار في أديس أبابا ليضفي على النظام الأثيوبي صفة (الضامن) لوفاق السودانيين وأمن السودان، وحين تلعب أثيوبيا دور الضامن فإنما يعني ذلك فعلياً ربطِ هذا الضمان بالمحاور الدولية التي تواليها أثيوبيا. وبهذا الأسلوب يتعزز توجه السودان بمعزل عن عمقه العربي.

بتاريخ ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٧٢ وقعوا اتفاقية أديس أبابا للحكم الإقليمي الذاتي في جنوب السودان، واحتفل الناس بما توهموه سلاماً من بعد حرب، وغاب عن معظم الناس تحت ضغط وسائل الإعلام والافتقار للوقائع الحقيقية والنهج التحليلي السليم، أن تلك الاتفاقية لم تشكل مدخلاً (لسلم مصيري) يفتح الطريق لتدامج مقومات الشخصية السودانية في الشمال والجنوب، وإنما شكلت (اتفاقاً ثنائياً) بين صفوة الشمال وصفوة الجنوب لاقتسام مناصب السلطة واستغلال ثروة البلاد.

إن خير توصيف لطبيعة تلك الاتفاقية هو ما ورد في الفصل الرابع من (مانفستو) حركة الجنوب التي يقودها الآن العقيد الدكتور جون قرنق، فقد ورد في ذلك الفصل ما يلي: «وأخيراً أستجيب لرغبة الجنوبيين في المناصب الوزارية والوظائف في الجيش والخدمة المدنية في عام ١٩٧٢ في أديس أبابا عوضاً عن عام ١٩٥٦ في لندن، فقد كانت اتفاقية أديس أبابا صفقة بين الصفوة البرجوازية البيروقراطية الشمالية والجنوبية، وأملت الصفوة الشمالية الشروط بينما ساومت الصفوة الجنوبية على مصالح الجماهير من أجل الوظائف التي حرموا منها طويلاً. وهكذا منح الجنوبيون الوظائف التي كانوا يتمنونها في عام ١٩٥٦ أخيراً، أي في عام ١٩٧٢، وكان الثمن مليوناً ونصف المليون نفس، ولهذا كان قدر الاتفاقية أن تنهار لأنها تجاهلت المصالح الحقيقية للجماهير. بينما سعت الصفوة الجنوبية لاستغلال الاتفاقية لزيادة ثرواتها، في الوقت الذي بدأت فيه الصفوة الشمالية ـ وقد أزيح عن

الطريق الجناح العسكري لأنيانيا ـ ١ ـ مما أعاد البلاد إلى الأمر الواقع الذي كان سائداً قبل ١٩٧٢ عندما كان لها السيادة في كل من الشمال والجنوب»[١].

كانت اتفاقية أديس أبابا هي حقاً كما وصفها العقيد الدكتور جون قرنق، مجرد اقتسام للمصالح بين الصفوة الجنوبية والصفوة الشمالية، ونضيف إلى قوله أن تلك الاتفاقية لم تطرح أبداً قضية بناء المجتمع السوداني (الموحد) بعروبته وإفريقيته ومن زاوية التفاعل العضوي القائم تاريخياً بين العروبة والإفريقية على أرض القارة، هذا التفاعل الذي يجعل من الإفريقية بعداً أساسياً في بناء الشخصية العربية نفسها وفي تركيب حضارتها.

لقد حددت اتفاقية الحكم الذاتي فقط وجه أن يحكم الجنوبيون أنفسهم بالاتفاق مع صفوة الشمال دون أن تلتفت لموضوع الوحدة المصيرية بين الشمال والجنوب وما ينبغي للحكم الإقليمي أن يفعله بصددها، فالحكم الإقليمي ليس (سيادة من الباطن) وبالتالي لا بد من ربطه بمشروع (وطني) متكامل للقضاء على سلبيات التجزئة في سبيل إيجابيات الوحدة، وهذا مالم يحدث فطغى منطق (الثنائية الإقليمية) على دواعي الوحدة، مما كرس المزيد من التنافر والانقسام، ليس على مستوى علاقة الجنوب بالشمال ولكن على مستوى علاقة الجنوب بنفسه. فكما ضاق الجنوبيون بهيمنة الإقليم الشمالي الأكبر وطالبوا بالحكم الذاتي، سرعان ما ضاق الجنوبيون بهيمنة القبيلة الأكبر من بينهم وهي (الدينكا) فرفضوا الوحدة الإقليمية في ظلها ومالوا إلى مزيد من التجزئة، فاقتسموا الجنوب بين عدة محافظات (أقاليم) وبدأ ذات الصراع مع الشمال يفرض نفسه عليهم وفيما بينهم.

---

(١) مانفستو حركة تحرير شعب السودان/ صادر بتاريخ ٣١/٨/١٩٨٣/ الفصل الرابع.

كانت اتفاقية أديس أبابا عجولة جداً وقصيرة النفس ككافة مخططات الصفوة، كانت أشبه بهدنة رسمية مؤقتة، أو أشبه باتفاق أمني هدفه دعم صفوة الشمال بنظيرها في الجنوب، والعكس كذلك، فنميري ـ بعد الهزة اليسارية ـ كان يبحث عن علاقات جديدة في القارة الإفريقية وفي إطار المعسكر الغربي بالذات، وظن أن جوزيف لاغو يستطيع أن يعطيه ذلك، وقد سعت الصفوة بهذا الاتجاه محاولة إبعاد نميري عن محاور الارتباط بكل ما هو عربي، ولو كان في هذا العربي محور ارتباط مماثل بالغرب. أما جوزيف لاغو فقد كان يعاني من ضعف حركته ويرغب في التحالف مع قوى شمالية ذات توجه انعزالي عن العرب دون ارتباط (أصالة) بإفريقيا وحركتها التحررية، وقد وجد أن هذا التوجه هو المراد من قبل صفوة نميري، فتم للصفوتين ما خطتا له.

لقد انتهت تلك الاتفاقية الثنائية بين صفوتي الشمال والجنوب بانفجار الأوضاع مجدداً تحت قيادة (حركة تحرير الشعب السوداني) التي قادها جون قرنق في مطلع ١٩٨٣، ولكن ضمن أهداف وتطلعات جديدة لازالت مثيرة للحوار والجدل.

بعد إنجاز اتفاقية أديس أبابا (٢٦/ ٢/ ١٩٧٢) بدأت الصفوة مسيرتها لوضع الدستور الذي تضمن تلك الاتفاقية فأصدرته في ٨ مايو (أيار) ١٩٧٣ ليكون الإطار الجديد لمؤسساتها النخبوية. ثم بدأ شق المجري السوداني الخاص باتجاه واشنطن، والمستقل هذه المرة تماماً عن القناة المصرية وعن القناة السعودية. وقتها عرف السودان صراعات عنيفة ولكنها خفية بين صفوته من جهة وبين السياسة المصرية بشكل خاص والعربية بشكل عام من جهة أخرى. وقد جاء اغتيال الدبلوماسي الأميركي (كيرتس مور) في الخرطوم ليزيد من علائم الشك حول صراعات النفوذ الخفية هذه، ذلك بالرغم من أن مصرع كيرتس مور (القنصل الأميركي) في السفارة السعودية أثناء حفل لها في الخرطوم أقيم في الأول من مارس (آذار) ١٩٧٣ قد ارتبط بمقتل آخرين هما السفير الأميركي والقائم بالأعمال البلجيكي (جي. . عيد)، غير أن المقصود مباشرة كان كيرتس مور.

وقتها عرف الناس أن الثورة الفلسطينية قد أخذت بثأرها من القنصل الأمريكي الذي كان وراء مذابح أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الأردن. غير أن جهات أخرى مطلعة أشارت بإلحاح إلى مخابرات أنور السادات الذي استفزته صفوة السودان بخروجها الدبلوماسي عن بيت الطاعة المصري في توجهها (المستقل) نحو واشنطن والغرب، فمهما كانت ميول السادات أو تطلعاته الأميركية اللاحقة فإن مصر لم تكن تقبل بأن تحل أديس أبابا بديلاً عنها في حمل الدبلوماسية السودانية باتجاه العالم الخارجي، فمصر ترى - تقليدياً - في السودان امتداداً (جيوبوليتيكيا) لاستراتيجيتها الإقليمية والعربية والدولية، وترى فوق كل ذلك أنها هي التي منحت السودان حدوده الجغرافية السياسية الراهنة منذ أن كان هذا السودان دويلات مجزأة ومتصارعة طوال القرن الثامن عشر حتى وحده محمد علي باشا في مطلع القرن التاسع عشر. وبما أن السياسة المصرية التقليدية قد قاومت من قبل مخططات بريطانيا لعزل السودان عنها وإلحاقه بشرق إفريقيا، فإن السادات - ولو ضمن نظرة المصالح الخديوية - لا يستسيغ أن يتم في عهده ما فشلت فيه القرون السابقة. كذلك فإن السياسة المصرية التي تقدر أنها هي التي جاءت بمايو إلى السلطة في مواجهة مخططات السعودية والإخوان وقتها ومن بعد أن ضاقت الأرض بالقوى الديمقراطية، لن تقبل بأن يحصد الصفويون وكيرتس مور ما سبق لها أن زرعته في عمقها الجنوبي.

عوامل متداخلة ربما تكون هي التي حتمت الموقف المصري إلا أن الرد الأميركي جاء فورياً وقاسياً في لبنان عبر مفارز الكوماندوس الصهيونية التي قامت باغتيال أبو يوسف النجار وكمال ناصر وكمال عدوان في بيروت بتاريخ العاشر من نيسان (أبريل) ١٩٧٣. كإجراء انتقامي مضاد لحادث السفارة السعودية في السودان وبتنسيق بين السي.آي.إي والموساد وجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.

كان كيرتس مور نشطاً للغاية في السودان، فطوال فترة بقائه حياً هناك

شهدت معظم مؤسسات الدولة التعليمية والتنموية ارتباطاً مفتوحاً بمنح (فورد) و(روكفلر) وباقي المؤسسات الأميركية، كما بدأت أفواج السودانيين تتدفق على الولايات المتحدة، مع اهتمام كيرتس مور بكافة خريجي الجامعات الأميركية من السودانيين، تلك كانت مرحلة الصفوة السودانية المتأفرقة انعزالياً والمتأمركة استراتيجياً بحق وحقيقة.

الجفوة بين نميري والسادات:

ظهرت الجفوة بين مصر السادات ونميري واتخذت مجالها العلني منذ أن نشرت صحيفة الأخبار المصرية مقالها بعنوان (كيرتس مور يحكم الخرطوم - تاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٢). وتلك كانت أولى المؤشرات على ضلوع الاستخبارات المصرية في حادثة اغتيال كيرتس مور وهناك من القرائن ما يشير إلى معرفة الاستخبارات البريطانية مسبقاً بهذا التخطيط ولكنها غضت الطرف عنه لأنها كانت هي الأخرى تريد الثأر من كيرتس مور الذي عمل على تصفية نفوذها حين كان بالأردن في فترة أحداث أيلول الأسود وحاول فعل الشيء نفسه في السودان ولهذا لوحظ انسحاب السفير البريطاني من الحفل قبيل دخول العناصر المنفذة للعملية والتي كانت (تنتظر) خارجاً. وقتها كانت الصفوة تنفذ مسلسل توجهاتها المستقلة باتجاه أميركا وأوروبا الغربية وبمعزل تام عن القاهرة. جاءت أولى الضربات باستعادة العلاقات مع ألمانيا الاتحادية في ٢٣/ ١٢/ ١٩٧١، ثم مع الولايات المتحدة الأميركية في ٢٥/ ٧/ ١٩٧٢، ثم تسارعت الخطى من بعد ذلك نحو أديس أبابا هيلا سلاسي، وبدأت العلاقات تتأزم مع حلفاء الأمس في القاهرة وطرابلس الغرب، خصوصاً حين بدأت صفوة الخرطوم عزلها لنظام عيدي أمين في يوغنده خلافاً لرغبة الجماهيرية الليبية، بل وحين منعت الصفوة الطائرات الليبية بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٧٢ من مواصلة رحلتها إلى مطار (عنتبي) في يوغندة وتفريغ شحناتها هناك لمواجهة الغزو التانزاني. وقتها أبرق القذافي برقية السطر الواحد (سامحكم الله). أما السادات فلم يكتف بتسامح القذافي إذ سرعان ما ربطت الوقائع بينه وبين انقلاب تمت محاولته في السودان

بتاريخ ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٣ بقيادة محمد خير شنان. بعد أن ربطت الوقائع بين مخابراته وعملية السفارة السعودية في الخرطوم والتي نفذها فلسطينيون تحت إسم (أيلول الأسود).

هكذا بدأ مخطط عزل مصر، وقد وصل هذا المخطط أوجه حين سحب السودان بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٩ قواته الرمزية العاملة في الجبهة المصرية مع إسرائيل، ثم طلب السودان من السلطات التعليمية المصرية في السودان تقليص عددية الطلاب السودانيين الذين يدرسون في جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) إلى (٥٠٠) طالب عوضاً عن الألفين، ثم طلب السودان سحب (٣٠٠) مدرّس مصري من البلاد. وفي مواجهة هذه المطالب الحادة، تقدمت مصر بطلب إلى السودان يقضي بسحب السودانيين العاملين في مصر (حوالي مليون سوداني) وذلك بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٧٢، كما أرسلت مذكرة إلى السودان، بعد أسبوعين، وبتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٢، تعلن فيه رغبتها بسحب قوات مصرية مدرعة كانت القاهرة تحتفظ بها جنوب الخرطوم. ثم صعّد منصور خالد مواجهته مع مصر في تصريحات أدلى بها بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٧٢ فانقطع تماماً ما كان بين نميري والسادات إلى أن التقيا (على هامش) قمة أديس أبابا الإفريقية بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٦ حيث اتفقا على ضرورة إعادة التفاهم بين البلدين.

من الصحيح جداً أنه توجد اتجاهات عديدة بين المتعلمين السودانيين ومن هم في مراكز التأثير وصنع القرار لا يقبلون بنمط العلاقة التي تفرضها البيروقراطية المصرية على القيادات السودانية، سواء في مراحل الحكم العسكري أو البرلماني، وقد كان هذا النمط ولا زال هو المسؤول إلى حدود كبيرة عن (نفور) معظم المثقفين السودانيين من التعامل المباشر مع مراكز القوى والسلطة في مصر. غير أن الحكم على الأمور لا يستقيم فقط بنظرة أحادية الجانب، فبالرغم من أن الطابع الغالب على ممارسات القيادات المصرية باتجاه السودان يميل إلى تزكية نظرة (الدولة) المصرية، وليس

(الثورة) حتى في عهد عبد الناصر، إلا أن هذا الطابع المصري السلبي يقابله ضعف القوى الوطنية الديمقراطية في السودان عن توحيد صفوفها وبرمجة توجهاتها في مقابل الهجوم المضاد الذي يستهدف هذه القوى وكذلك مصر على حد سواء. وهذا ما رأيناه في ملابسات ما قبل انقلاب نميري ضمن مصالحات الأحزاب الطوائفية. فمصر تقدر دائماً أنها تقوم بدور في السودان هو أكبر من طاقة القوى الوطنية الديمقراطية ولكن لمصلحتها.

هنا تتخذ المعادلات التنظيرية والعملية أبعاداً شائكة التقنين، إذ هل يبرر دور مصر الاستراتيجي في السودان تجاوز السياسة المصرية لاختيارات القوى الوطنية الديمقراطية السودانية بالرغم من إقرار حالة ضعفها؟ أم أن دور مصر يتطلب تفهماً (مشتركاً) من قبل مصر والقوى الديمقراطية هذه ضمن هوامش محددة للاتفاق وللخلاف كذلك. فالقول بأن لمصر مصالح حيوية يجب أن يُتبع بتحديدها ومنهجة علاقاتها، تماماً كما أن القول بخصوصية السودان يجب أن يُتبع بفهم هذه الخصوصية السودانية كموقع (متقدم) لتأثير مصر في المحيط الإفريقي كله من حول السودان ولكن (من خلال) اختيارات سودانية تقدر قيمة (الموقع السوداني الحاكم) كما فصله د. صلاح الدين الشامي.

لقد أدت ممارسات السياسة المصرية إلى تعزيز الروح (القطرية) لدى كثير من المثقفين السودانيين الذين لا يمكن إدانة رؤيتهم ما لم تستشعر السياسة المصرية أنها مدانة هي الأخرى من ناحية الأسلوب، وتبقى خطورة الأمر أن تعميق هذه الروح القطرية من شأنه أن يفقد المثقف السوداني دوره المطلوب لمواجهة المخططات الانعزالية والصفوية وبذلك تخسر مصر وهذه القوى خسراناً مبيناً. وهذا ما وضح تماماً في حقبة الصفويين فلم تجد السياسة المصرية بداً من اللجوء لمنطق العمليات الخاصة وليس (المواجهة الشعبية). بل إن السياسة المصرية لم تستطع أن تستوعب ضرورة إحياء دور

القوى الوطنية الديمقراطية بعد أزمة المواجهة مع الحزب الشيوعي السوداني في يوليو (تموز) ١٩٧١ فركنت إلى جيوب فردية داخل التركيبة الجديدة سرعان ما امتصها الطوفان الصفوي.

هناك الكثير من الوقائع في تاريخ السودان التي يمكن لها أن تعمق من التيارات القطرية والانعزالية كرد فعل على سياسات الدولة المصرية، وهناك من يعمق هذه التيارات كالصهيوني (ريجنالد ونجت) الذي شكل عقلية الكثير من متعلمي السودان طوال فترة تسلطه (١٨٩٩/١٢/٢٩ - ١٩١٦) وافتعل الكثير لضرب السودانيين والمصريين بعضهم ببعض. كما أن تراث الحركة المهدوية لازال يدرس كرمز بطولة سودانية ضد مصر مع إغفال سعي مصر للوفاق مع تلك الحركة فتربية العداء مفتعلة بين متعلمي الشعبين وإلى أقصى الحدود ويمكن متابعتها منذ قرن كامل، بل يمكن الربط بين مخططات عزل مصر عن السودان بتلك التي قضت بعزلها عن المشرق العربي والجزيرة العربية تمهيداً للاستحواذ الصهيوني - فيما بعد - على أرض فلسطين، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن (ريجنالد ونجت) اليهودي في السودان ومصر كان يكمل دور لورانس في المشرق العربي، غير أنه - وللأسف الشديد - لم يصار حتى الآن إلى دراسة التاريخ العربي في كل قطر (دراسة قومية) تربط ما بين جملة الوقائع التي تبدو متناثرة قطرياً وبين أثرها على مستوى المحيط القومي. ومن هنا تأتي علامات الاستفهام على أكثر من حدث تاريخي.

بحكم الأخطاء المشتركة ما بين مصر التي مالت إلى سياسة (الدولة) وبين القوى الوطنية الديمقراطية في السودان التي ردت عليها بالالتزام القطري، تمكن تيار الصفويين من الصعود بارتياح ليعمق العزلة ويتجه بالسودان نحو شرق إفريقيا كمحور بديل عن العمق الاستراتيجي العربي وليجهض مركز السودان الجغرافي الحاكم.

أعلن نميري نفسه رأساً للدولة بتاريخ ١٩٧١/٨/٢، هكذا بدأت

(ولايته الأولى)، ثم أجرى استفتاء الـ٩٨٪ في ١٠/١٠/١٩٧١، ثم اتجه نحو أديس أبابا لتوقيع اتفاقه مع جوزيف لاغو بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٢، وبعدها أصدرت صفوته مرسوم الحكم الإقليمي لجنوب السودان بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٧٢، ثم وضع دستوراً للبلاد بتاريخ ٨/٥/١٩٧٣. في عامين تحقق كل شيء، السلام في الجنوب، والدستور، والرئاسة. حتى أنور السادات جاء (مباركاً) بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٢، حيث كان يدعي أنه (ملم بكل شيء)، ولكنه لم يلم ـ إلا متأخراً ـ بأن تلك المواقف التي جاء يباركها كانت تستهدف ما هو أكبر من مظهرها، كانت تعني عزل السودان عن عمقه الاستراتيجي الحيوي بما في ذلك مصر.

أراد كثيرون الوقوف بوجه مخططات الصفوة، ولكن ما من أحد كان يود الاستماع لوجهات النظر هذه، فمنطق الأجهزة والمخابرات كان يجد استهواء وقبولاً بأكثر من المنطق القائم على الوعي والارتباط بمقومات التغيير والثورة ضمن الاستراتيجية القومية، بعضهم كان يمل التحليلات بداية بمقدمتها، وكم كان مزرياً أن يكون التقييم والقرار بيد من لا يعرف عن السودان إلا حدوده الجغرافية. ثم كان يسهل التصنيف.

أبقى السادات كل علاقة مع السودان رهن تصرف وزير خارجيته وقتها (مراد غالب)، كما أسند الجانب العسكري إلى وزير الحربية (محمد أحمد صادق) الذي كان يظن بدوره أن من يشكك في مصداقية نميري إنما يريد تخريب علاقة مصر بعمقها الاستراتيجي في جنوب الوادي أو أنه مدفوع بتأثير (محاور عربية) مضادة لمصر. أما نميري فقد أسند من جانبه موضوع مصر لبابكر عوض الله الذي لا يفهم في السياسة والاستراتيجية مثلما يفهم في القضاء، وبمعية بابكر عوض الله كان هناك خالد حسن عباس الذي كان يهتم فقط بالجانب العسكري. كانت مصر تعيش حالة (غيبوبة) مع التوهم بأنها تعرف كل شيء، وكانت النتيجة أن الدكتور منصور خالد قد استطاع بذكاء أن يقود السوادن عبر أديس أبابا إلى واشنطن وبمعزل عن الفهلوة

الساداتية. وقتها فشلت كافة محاولات مصر (لاسترجاع) السودان حتى كان لقاء السادات ونميري في القمة الإفريقية. قيل وقتها أن الرجلين قد تصارحا، فرجع نميري إلى الخرطوم وأسند مهمة متابعة العلاقات مع مصر إلى (أبو القاسم محمد إبراهيم)، كما أسند السادات تلك المهمة من جانبه إلى رجل الأمن المصري (محمد حافظ غانم)، واجتمع الرجلان (أبو القاسم/ غانم) في القاهرة وتدارسا ما يحدث طوال ستة أيام (١٢ ـ ١٨ يونيو/ حزيران ١٩٧٣).

استغل نميري هذه الوضعية لمصلحته أيضاً، فلديه قناة عبر مصر، ولديه قناة عبر أثيوبيا، فترك الصفوة المتأمركة والمتأفرقة تصارع الصفوة العسكرية، وما بين الصفوتين وصراعاتهما فقدت المؤسسات وظائفها الدستورية، وبدأ نميري يستمرىء فعلاً لعبة الكرسي. هنا أهمل الشعب السوداني تماماً بعد أن قذف إليه بدستور ٨/ ٥/ ١٩٧٣.

صراعات الصفوة وضغط اليسار واليمين:

طوال عام ١٩٧٤ بدأ نظام نميري يستفيق على تململ شعبي غير عادي، شمل معظم النقابات والاتحادات، وقد كان اتحاد المعلمين في مقدمة من تصدوا إلى مستوى رفع المذكرات التحذيرية للنظام، الشعب بدأ يجوع، والتعليم قد أخذ بالتدهور، وكذلك المؤسسات التربوية. الآن بدأ الواقع السوداني يتكلم ووفق حسابات البيت والسوق وبمعزل عن لعبة المحاور الإقليمية والعربية والدولية، وفاحت رائحة المفاسد. وبدأ نميري يعزو الأمر لتحركات الحزب الشيوعي السوداني، ذلك الحزب الذي سارع بعد مجازر ١٩٧١ لعقد اجتماع سري قيّم فيه الموقف وانتخب أميناً عاماً جديداً له هو (محمد إبراهيم نقد) بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٧١ ثم اندفع ليستجمع كوادره التنظيمية وفعالياته السياسية مجدداً.

قصة المواجهات طويلة ولكن أهمها تلك الضغوط النقابية التي مارسها اتحاد المعلمين مما اضطر نميري إلى حل قيادة الاتحاد في ٢٢/ ٤/ ١٩٧٦

وكذلك اتحاد نساء السودان حيث تم اعتقال (فاطمة أحمد إبراهيم) زوجة النقابي العمالي (الشفيع أحمد الشيخ) الذي سبق وأن أعدم أثر فشل انقلاب ١٩٧١. وقد تم اعتقال فاطمة بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٨. ذلك كله تم وضعه ضمن رصيد (الخطر اليساري). ولكن ثمة خطر آخر لم تكن صفوة نميري قد تنبهت له بما فيه الكفاية. ذلك هو خطر اليمين الطائفي التقليدي وتحالفات بعض فئات الوسط الوطني الديمقراطي.

تحرك اليمين والوسط:

بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢ اقتحمت مجموعات مسلحة وصفتها أجهزة نميري بالمرتزقة بعض المنشآت العسكرية والمدنية الهامة كمطار الخرطوم. أولئك المرتزقة لم يكونوا في الواقع سوى مجموعات عسكرية قادها ضابط سوداني سابق اسمه (محمد نور سعد) ولكن تحت مظلة الجبهة الوطنية السودانية المعارضة التي كانت حلفاً شمل الصادق المهدي ممثلاً لحزب الأمة وطائفة الأنصار المهدويين إلى جانب الشريف حسين الهندي ممثلاً لبعض مجموعات حزبه المناهضة للنظام، إضافة إلى الإخوان المسلمين.

لم ينجح الهجوم بالرغم من الخطط المحكمة واستعاد نميري سيطرته مجدداً عى الوضع الأمني في البلاد، ولكن شكل ذلك الهجوم منعطفاً جديداً في مسيرة النظام وتوازنات القوى الداخلية والإقليمية. فهجوم القوى التقليدية ذات التركيبة الطائفية (الأنصار) والعقائدية (الإخوان) والوسطية (الهندي) جعلت نميري وحماته أيضاً يعيدون النظر في نهجهم الصفوي النخبوي الداخلي من جهة وعلاقتهم بالقاهرة من جهة أخرى.

كان هاجس نميري الأمني قبل هجوم تموز (يوليو) ١٩٧٦ يتجه فقط نحو احتواء قوى الشارع السوداني عبر تنظيمات الاتحاد الاشتراكي التي يجلس الصفوة على قمة أهراماتها الشكلية. كان نميري يعتقد أن الطائفية المعارضة قد ضربت بلا رجعة منذ أحداث الجزيرة (أبا) في ١٩٧٠/٢/٢٩. أما الشطر الطائفي الآخر وهو (الختمية) فقد ظن نميري أن ولاء البيت

الميرغني لمصر يشكل ضمانة تأييد له ولو كانت قواعد الختمية ضد النظام، ولو خرج عن هذا التأييد رجل صلب كالشيخ علي عبد الرحمٰن الذي كان ينسق بالفعل مع صنوه الشريف حسين الهندي على مستوى المعارضة داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي. وقد التقى الشيخ علي عبد الرحمٰن والهندي بالقذافي سراً في وقت من الأوقات.

اتجه نميري أولاً نحو القاهرة ليحسم مع السادات كافة الخلافات التي افتعلها الصفوة، فوقع بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٥ - أي بعد أسبوعين فقط من الهجوم - اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر. وتخوف كل من النميري والسادات من أن يشكل توقيع تلك الاتفاقية حرجاً يمس بعلاقات البلدين مع السعودية، فذهبا سوياً في اليوم الثاني على توقيع اتفاقية الدفاع المشترك إلى جدة (١٩٧٦/٧/١٦) لإقناع العاهل السعودي بأن هذه الاتفاقية لا يقصد بها تقنين محور مصري/ سوداني ضد المملكة.

وقتها فتح الملك خالد ملف الصفوة المتأفرقة في السودان، وشعارات نميري الاشتراكية، وكيف أن سياسة نميري هي التي تقذف بقيادات معروفة باتجاهاتها الإسلامية التقليدية كالصادق المهدي إلى ليبيا وأثيوبيا. هناك في جدة جرى الحديث الذي (فرض) على نميري ما عرف بالمصالحة الوطنية.

الولايات المتحدة كانت قلقة هي الأخرى، فصفوتها المتأفرقة والتي هندست لبناء دولة المؤسسات بعد توقيع اتفاق أديس أبابا وطرحت دستور ١٩٧٣ قد وضح تماماً أنها مجرد صفوة موجودة بحكم الفراغ الموضوعي وليست قادرة على ملئه لا سياسياً ولا آيديولوجياً. بل كان نميري نفسه يدرك تماماً أن قوته تكمن في السيطرة على القوات المسلحة مع إبقاء المعارضة في حالة التمزق والانقسام إضافة إلى استدرار معونات الخارج بتهويل مخاطر الاتحاد السوفياتي وليبيا. تلك كانت عناصر نميري الثلاثة في لعبة السيطرة. أما الاتحاد الاشتراكي والصفوة وباقي المؤسسات فلا تعني بالنسبة له سوى واجهات للاستهلاك السياسي. ففي الوقت الذي كان فيه

الدكتور منصور خالد وكذلك الدكتور جعفر محمد علي بخيت لا يملان الحديث والكتابة عن المؤسسات الحديثة ودورها، كان نميري يمارس فن السيطرة عبر ثلاثيته الخاصة وبمعزل عن جميع النخبويين. حتى كان الاقتحام ١٩٧٦ حيث أكدت الأحداث فراغ الصفوة.

باتجاه المصالحة المشاركة وغير المشاركة:

طبقاً لمباحثات جدة (١٩٧٦/٧/١٦) كان على نميري أن يجد صيغة ما للعودة مجدداً إلى حسابات الواقع السوداني التي لم يستطع نظامه أن يحدث تغييراً في بنيتها الداخلية. كان كل ما أحدثه أنه منع وجود البدائل الأكثر تقدماً عبر إجهاضه لحرية الفكر وتجويعه للشعب بأسره. اتجهت أنظار نميري إلى الصادق المهدي ولكنه كان يخشاه غير أن المعادلات تفرض عليه المصالحة معه. فبدأ نميري بمخطط لضرب المصالحة من قبل أن تبدأ. أو بقول أدق قرر نميري احتواء المصالحة والتحكم فيها، عليه أن يمارس مجدداً فن السيطرة ضمن أجواء جديدة ومتغيرة.

بدأ نميري محاوراته مع الصادق المهدي (طائفة الأنصار) بذات الوقت الذي كان يدفع فيه بقيادة الختمية للظهور الشعبي والتجوال الحر بين القرى والمدن حيث كانت تنظم الاستقبالات لزعيم طائفة الختمية (محمد عثمان الميرغني) بكثافة تفوق استقبالات نميري نفسه.

وبينما كان نميري يضع الميرغني بموازاة المهدي اتجه لتصفية الصفوة والتقرب إلى الإخوان المسلمين كبديل آيديولوجي عن فلسفات الاتحاد الاشتراكي وتنظيرات المثقفين غير الملتحين. ثم حقق خطوته السياسية الأولى بإعلان (الرشيد الطاهر) رئيساً للوزراء، ففي الرجل مواصفات تليق بمهمات المرونة المطلوبة، وهكذا شكل الرشيد الطاهر حكومته الأولى بتاريخ ١٠/٨/ ١٩٧٦ كمقدمة لمؤسسات المصالحة. وقد افترض نميري أن استباقه الجميع بوضع الرشيد الطاهر على رأس الوزارة إنما يعني وضع الآخرين دون هذا السقف فيما يستمر هو فوق الجميع، ولكن اللعبة لم تمض إلى نهايتها.

بدأ اللقاء المباشر بين الصادق المهدي ونميري في مدينة سواكن الساحلية جنوب ميناء بورتسودان على ساحل البحر الأحمر مساء ٦/٧ يوليو (تموز) ١٩٧٧، ثم أعلنت المصالحة الوطنية رسمياً بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٧ أي بعد أسبوعين من لقاء سواكن. ولكن الصادق المهدي لم يعد للخرطوم وقتها فقد كان المطلوب من نميري أن يبدي حسن النوايا عملياً وبمعزل عن المناورات التي عرف بها. كان كل منهما (المهدي/ نميري) يقبض على ورقته الخاصة بطريقة معينة. ولكنهما كانا يلتقيان على كثير. فالمهدي كان يخطط كنميري لاستخدام الإسلام (آيديولوجية الصحوة) كإطار تعبوي على المستوى الشعبي في الداخل وكحجاب شرعي يحد من التفاعل مع سياسات موسكو الإقليمية والدولية. كما كان المهدي يخطط كنميري تماماً للإبقاء على نظام (الحزب الواحد) الذي يهيمن على مختلف الفعاليات السياسية والنقابية والإقليمية. إذن، لم يكن ثمة خلاف بين الرجلين سوى (السلطة) وكيفية ممارسة فن السيطرة. كل من موقع مختلف وخلفية مغايرة. وهذا هو شأن الصادق المهدي الآن مع نظام البشير.

كيف يفكر الصادق المهدي؟

سنجد تفكير المهدي واضحاً حول هاتين النقطتين (الحزب الواحد/ آيديولوجية الصحوة) في محاضرة لاحقة ألقاها بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨١ في معهد الدراسات الإفريقية التابع لجامعة (أبسالا) في السويد. فقد ذكر المهدي أن السلطة السياسية في البلاد النامية لن يستقر قرارها وتحل أزماتها إلا إذا توفرت الشروط التالية، وهي شروط وضعها بمعزل عن التفكير في العودة لأي نظام نيابي:

الشرط الأول: أن يقوم تنظيم سياسي تتوفر فيه هذه الصفات: أن تكون القيادة شعبية/ أن تقوم علاقة تنظيمية فعّالة بين القاعدة والقيادة/ أن تكفل المشاركة في المسيرة السياسية لقاعدة شعبية عريضة وأن تخضع القيادة لدرجة فعّالة من المحاسبة والمساءلة.

الشرط الثاني: أن يربط القيادة والقاعدة انتماء فكري واضح، ففي البلاد الإسلامية العربية مثلاً يقوم انتماء في القيادة والقاعدة للصحوة الإسلامية والبعث العربي وهكذا.

الشرط الثالث: أن ينجز نظام الحكم تنمية اقتصادية تحقق الكفاية وأن يوزع العائد الاقتصادي توزيعاً عادلاً.

الشرط الرابع: أن يحال دون اضطراب العلاقة بين المدنيين والعسكريين عن طريق معادلة موزونة تضمن للسلطة الشعبية شرعيتها وهيمنتها وتكفل للعسكريين بالتالي (أن يشاركوا في المسيرة السياسية للبلاد لأن ضعف الدولة ونقصان التكوين القومي في البلاد النامية يوجب قيام القوات المسلحة بدور سياسي. [وهنا يماثل الصادق المهدي تفكير منصور خالد] على أن يكون ذلك الدور في شكل مشاركة لا هيمنة تصرف القوات المسلحة عن دورها وتفسد عطاءها السياسي والعسكري معاً/ إعداد القوات المسلحة عن طريق الروح المعنوية العالية والانضباط والتدريب والتأهيل والتسليح للحرب وواجبات الدفاع/ إعداد القوات المسلحة لتكون بلا حزبية تشكل بنظرتها وبتماسكها درع الوطن الواقي والملجأ الأخير لحماية كيان البلاد إذا عجزت الوسائل الأخرى عن ذلك.

الشرط الخامس: أن يحافظ النظام المنشود على السيادة الوطنية، فلا تخضع البلاد لتفتيت داخلي ولا لسيطرة أجنبية.

ثم اختتم الصادق المهدي هذه الشروط الخمسة التي صاغها بخط قلمه بالقول: (لكي تتحقق الشروط الخمسة في السودان، ينبغي استحداث/ تغيير أساسي وجذري يكفل مؤسسات وسياسات وممارسات جديدة/ تخرج به من الأزمات التي يعاني منها السودان وأهله).

مناورات الشريف حسين الهندي:

لقد تفاءل كثيرون بإعلان (المصالحة الوطنية) فالكلمة في حد ذاتها تحمل وشائج القربى للوطن والمواطنية والصلح والوئام. ولكنها لم تكن

مصالحة بين كرام، فكل منهما كان من طينة الآخر ولكن يبيت له ما يحتسب أنه ليس في حسبانه، فالنميري إذ عرف في المهدي نفس توجهاته هو نحو الحزب الواحد والآيديولوجية الصحووية، سرعان ما عاد إلى الخرطوم فقذف بالرشيد الطاهر خارج رئاسة الوزارة وجلس عليها بنفسه بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٧. وهكذا عاد الصادق المهدي للخرطوم بتاريخ ٢٧/٩/١٩٧٧ ليعيد مع نميري تكوين المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني. وقد استغرق المشوار الزمني ما بين تكوين اللجنة المركزية أولاً (تاريخ ٩/٣/١٩٧٨) والمكتب السياسي ثانياً (تاريخ ٣/٨/١٩٧٨) فترة خمسة أشهر قضاها الجميع على أمل أن يستجيب الشريف حسين الهندي لنداءات المصالحة التي كان بدوره يعرف خلفياتها ويناور عليها.

كان الهندي الذي يعبر عن الشارع الاتحادي الديمقراطي رجلاً أذكى من أن ينتهي كمشطور بين شطرين هما النميري والمهدي، مع معرفته الوثوقية بالطبيعة الواحدة لتوجهات الشطرين. ظل يتنقل بين العواصم الأوروبية ويأتي ليبيا والسعودية والعراق ولكنه تحاشى سورية إلا عبر مناديب من الدرجة الثانية أما موسكو فلم يتجه إليها قط.

ربط الهندي حساباته الذاتية بأن يأتي عبر ورقة خاصة به إلى الخرطوم تستقطب إلى المدى الممكن تطلعات الشارع الوطني الديمقراطي السوداني وبما فوق السقف الذي وصله المهدي مع نميري. ولم يكن الهندي يناور في فراغ سياسي بالرغم من أنه لم يستند إلى بنية تنظيمية مستحدثة للحزب التاريخي الذي يمثله وبالرغم من تقمصه أسلوب الزعامة الفردية. أما السقف الأعلى في روقة الهندي فقد كان المراهنة على الديمقراطية الليبرالية وليس الحزب الواحد مع تفادي الحرج التحريضي لمقولات الصحوويين. وكان الهندي يعلم أنه وبالرغم من انعدام البنية التنظيمية الفعّالة لحزبه (الاتحادي الديمقراطي) وتبعية كثير من قادة هذا الحزب نفسه لأجهزة نميري ومؤسساته، إلا أنه كان يراهن على (الحس) الوطني الديمقراطي الذي

يتشكك دائماً بمصداقية المهدي الديمقراطية ومصداقية الإخوان الدينية. فوجوده كان سيملأ فراغاً يفتقر إلى ملئه كافة المتصالحين من دونه.

قبض الهندي على ورقته الذاتية التي تستجيب لشروط موضوعية في الواقع السياسي السوداني وبقي في لندن يترقب الطرائد. وجاءته الطريدة الأولى، ذلك كان (أبو القاسم محمد إبراهيم) ـ أحد نواب نميري ـ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٨ أي بعد شهر من دخول طائفتي (الأنصار/ الختمية) وجماعة الإخوان المكتب السياسي الجديد لنظام نميري.

عرف الهندي منذ البداية كيف يلعب ورقته بذكاء داخل لعبة (فن السيطرة) فما أن عاد الصادق المهدي إلى الخرطوم بتاريخ ٢٧/٩/١٩٧٧ حتى وجد الهندي قد أصدر قبل شهر واحد وبتاريخ ٢١/٨/١٩٧٧ ورقته التي تضمنت ـ فوق شروط الصادق المهدي ـ إلغاء قوانين أمن الدولة وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر إضافة إلى ضمان استقلال القضاء. كانت تلك الورقة فوق قدرات المهدي على الاحتمال إلا فيما يختص بمصر فكيف بالنسبة لنميري نفسه؟. هكذا أراد الهندي حرق النميري والذين صالحوه معاً ليستعد لمرحلته هو وبشعارات السقف المتقدم على الوضعية برمتها.

ثم صلّب الهندي مواقفه الاعتراضية بعد شهرين من ورقته الأولى وذلك حين دعا بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٧ إلى تعديل دستوري يحد من صلاحيات رأس الدولة والتأكيد على الحريات العامة وإيجاد توازن في العلاقات السودانية الدولية ما بين موسكو وواشنطن.

ظل الهندي على حال المزايدة فوق الجميع مستصحباً في ذهنه الصعوبات التي يعانيها النظام على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ومدركاً لصراعات القوى الخفية داخل السلطة والتي لا تمكن بطبيعتها من بذل الجهد الذي يفترض توحيده للخروج من المأزق.

ظل الهندي يرصد المزيد من تورط المهدي والميرغني والترابي (مرشد الإخوان) مع نظام نميري، وانزلق هؤلاء دون إعطاء الاهتمام الكافي لمراهنات الهندي على إحساس الشارع الوطني الديمقراطي ومشكلات البلاد الاقتصادية. فلما تورطوا في عملية المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي (٩/ ٣/ ١٩٧٨ ـ ٣/ ٨/ ١٩٧٨) كان لا بد من حسم أمر الهندي الذي بدأ يغازل للمرة الأولى الحركات اليسارية، ومن هنا ذهبت الطريدة الأولى لمقابلته في لندن بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٧٨ أي بعد شهر واحد من تورط الثلاثي (المهدي/ الميرغني/ الترابي) في اللجنة المركزية. وقتها أملى الهندي شروطه كاملة على النظام وعلى المصالحين.

حاولوا الالتفاف على الهندي عن طريق الجماهيرية الليبية حيث كانت العلاقات بين النظامين السوداني والليبي قد استعيدت تحت تأثير الصادق المهدي بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٧٨. وقد ظن المهدي لفترة أن استرجاع مودة ليبيا ـ عن طريقه هو ـ لنميري من شأنه سحب بساط التأييد المالي والعسكري من تحت قدمي الهندي إضافة إلى تطويق عنق نميري بمنة صعبة. غير أن الجماهيرية الليبية وليس نميري هي التي خسرت باسترجاع تلك العلاقات إذ بدأت تفقد هي الأخرى مصداقيتها أمام الجماهير السودانية إلا من تبع المصالحة وغاص في منافعها الموقوتة. وبالرغم من أن أطرافاً سودانية قد حذرت الجماهيرية الليبية من مغبة المصالحة والانسياق وراء شروحات المهدي التبريرية إلا أن النظام الليبي كانت تحكمه عقدة الضغط على نميري وعقدة عزل القاهرة عن الخرطوم بأكثر مما تحكمه منظورات الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان، فراهنت ليبيا على الصادق المهدي كعنصر ضغط على نميري من الداخل، كما راهنت عليه كعنصر عزل للخرطوم عن القاهرة ثم توقف فكرها عند هذا الحد تاركة الشريف حسين الهندي يضرب أخماساً بأسداس على طريقته السياسية الخاصة، خصوصاً وأن الهندي لم يكن يستند إلى تنظيم فعال ولا يشارك إلا بمهاراته الفردية على مستوى المناورات مع استخدام موروث الاسم التاريخي للحزب الاتحادي

الديمقراطي، إضافة إلى مراهنته على الشارع السوداني نفسه. أما الصادق المهدي فقد كان يعني الكثير بالنسبة لليبيا، فللرجل جند الطائفة وموروث المائة عام من العزلة عن مصر (ثورة المهدي ضد الاحتلال التركي الخديوي نشبت عام ١٨٨٢).

لم يفرط الصادق المهدي من جانبه في استدراج هذا الفهم الليبي لمصلحته، فمن قبل عودة الصادق المهدي للسودان بيوم واحد زار ليبيا متجهاً إلى الخرطوم (تاريخ ١٩٧٧/٩/٢٦) حيث توقفت الإذاعة الليبية عن شن حملاتها ضد نظام نميري، هكذا أتى الرجل محمولاً في الأجواء من ليبيا إلى السودان بريح طيبة. ثم كان لقاء وزيري خارجية السودان وليبيا على أرض تونس بعد شهرين من وجود المهدي في السودان، أي بتاريخ (١٩٧٧/١١/١٤)، كل ذلك والشريف الهندي يبدو غير مقنع لليبيا. في حين ارتاحت ليبيا لما ظنته (حصان طروادة) في الخرطوم.

مضت تجربة المصالحة دون الهندي وحساباته، ولكن الأوضاع لم تزد الهندي سوى التمسك بورقته بل وتصليبها حين زاره أبو القاسم محمد إبراهيم في لندن في أبريل (نيسان) ١٩٧٨. أي بعد تشكيل المكتب السياسي المصالح تحت مظلة نميري واتحاده الاشتراكي وجهازه الأمني. وكأن الهندي كان ينتظر حدثاً من السماء، وتمثل الحدث في مساندة نميري لاتفاق كامب ديفيد الموقع بين مصر والكيان الصهيوني بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٧. وقتها اضطر الصادق المهدي لإعلان استقالته من منصبيه في اللجنة المركزية والمكتب السياسي. أما طائفة الختمية وجماعة الإخوان فقد بقيا تحت أسر المصالحة، خصوصاً وأن خروج الصادق المهدي كان يعني بالنسبة لهما التخلص من زعامة أشد قوة من زعامة نميري. قد أصبح الصادق المهدي مصالحاً (غير مشارك) بعد شهرين فقط من دخوله المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. وتحول إلى أسوأ حالاته السياسية، فالعودة إلى المعارضة أصبحت غير ممكنة خصوصاً وأن الهندي قد استولى على أوراق الخصومة ضد نميري كلها ومن

بعد أن ضعفت مصداقية الصادق المهدي أمام القوى الوطنية الديمقراطية. كذلك فإن البقاء تحت طائلة التأييد لنميري لم يعد يعني سوى المحرقة السياسية كما حدث للإخوان الترابيين وقيادات الختمية التي والت. قد فقد المهدي التوازن حقاً فلم يعد قادراً على الطيران ولا على المشي.

وقتها اندفع الهندي باتجاه قوى اليسار متزعماً هذه المرة القوى الوطنية والتقدمية معاً، وتم الإعلان عن تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٩، وظهرت أولى منعكسات هذا التحالف الجديد حين اكتسح تحالفه انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٠، ولم تجد السلطة وقتها حلاً سوى إغلاق الجامعة، غير أن مد التحالف الجديد اكتسح أيضاً اتحاد الصحافيين السودانيين فأقدم نميري على حله بتاريخ ١٦/١/١٩٨١.

الصفوة المتأفرقة والمتأمركة تحاول تحركاً جديداً:

أمام مد القوى الوطنية الديمقراطية في السودان أصبح النظام يعيش أزمته الحقيقية والنهائية. قد بدأ يشعر بالعزلة، فالإخوان اللاهوتيون لم يكونوا قد تهيأوا بعد للعب دورهم الآيديولوجي المرسوم. كما أن المهدي قد فقد التوازن، أما قيادة الطائفة الختمية فقد رُفع عنها القلم. وقتها تحركت الصفوة المتأفرقة والمتأمركة من جديد مستثمرة في ذلك حالة من (النقد الذاتي) بدأ نميري بتوجيهها لنظامه عبر خطاب ألقاه بتاريخ أغسطس (آب) ١٩٧٩ أمام اجتماع مشترك للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء عنوانه: (المجابهة مع السلبيات)، وقد عدد نميري في ذلك الخطاب ثلاثين (٣٠) مسألة لغير صالح تنظيماته ومؤسساته، تكفي كل مسألة من بينها لتغيير النظام كله.

تناول الدكتور منصور خالد قلمه بسرعة فكتب مقالات نقدية مطولة بعنوان (لا خير فينا إن لم نقلها) ـ (راجع صحيفة الأيام/ أعداد فبراير/ شباط ١٩٨٠).

كان نقد د. منصور نوعاً من أهزوجة السعي السريع نحو السلطة، فقد أدان الشعب السوداني الذي عجزت مخيلته عن تمثل عبقرية نهج القائد مؤكداً (أن الممارسة السياسية في رحاب التنظيم الشعبي قد عجزت عن النفاذ إلى جوهر الحكم).

كل مقالات منصور لم تساعده على تخطي الموانع باتجاه نميري، ولم تكن هذه الموانع لتتشكل فقط من فردية نميري وحاكميته المتعالية، ولا من وجود (مراكز قوى) متنافسة من حوله، ولكنها كانت تتشكل أيضاً من المانع الآيديولوجي الذي جعلته واشنطن خياراً للحزام الإسلامي جنوبي الاتحاد السوفياتي من المحيط الهادي وإلى المحيط الأطلسي. فواشنطن قد راهنت بعد سنوات المد القومي والوطني التحرري في هذه المنطقة على اتخاذ الدين (أداة تعبوية مضادة (داخلياً) لنزعات التحرر الوطنية الديمقراطية الليبرالية بأقسامها الفكرية المختلفة كما راهنت على اتخاذه وسيلة تعبوية ضد الوجود السوفياتي في المنطقة عينها. وهذا كان جوهر تخطيط مستشار الأمن القومي الأمريكي وقتها (زبينيغو بريجينسكي) والذي أقنع به أنور السادات الذي فتح مجالات النشاطات للعناصر الإسلامية والتي أخرج معظمها من السجون لتطويق القوى الناصرية والليبرالية على حد سواء، إلى أن ارتدالتخطيط عليه بداية من أحداث الكلية الفنية العسكرية في أبريل/نيسان وإلى اغتياله في المنصة. وتم إنفاذ نفس التخطيط في أفغانستان بتنسيق مع السادات والدول الخليجية وباكستان. وقد كتبت في حينه مقالاً بعنوان: (بريجينسكي يسبح في مصر ويصلي في أفغانستان) - (الفجر/ أبو ظبي - عدد ٧٣٠ - تاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٨٠) ولم يكن القصد اتهام ذوي النوايا الحسنة من المجاهدين الأفغان والمتطوعين من الإسلاميين العرب، ولكن كانت ثمة (رؤوس كبيرة) تحرك الخيوط انطلاقاً من تطلع الأفغانيين لطرد السوفيات، فأصبح عام الثمانين من ألف وتسعمائة ميلادية هو عام (الصحوة)، ولكن ليس الصحوة عبر السمع والبصر والفؤاد أي جملة قوى الوعي الإدراكي التي

منحها الله للإنسان، بل الصحوة عبر التحول بالإسلام إلى لاهوت تكفيري ومصادرة الحاضر باسم الماضي.

لم يعد ثمة مجال للتقدم مجدداً نحو السلطة أمام النخبة الصفوية المتأمركة والمتأفرقة، أي لم يعد ثمة خير فيها وإن قالتها كما قالها د. منصور على صفحات جريدة الأيام. فمنطق النخبة ودولة المؤسسات الفارغة عن القدرات التعبوية والتواصل مع الجماهير قد أصبح مرفوضاً إلا أن يوظف نفسه في الإطار الآيديولوجي اللاهوتي الجديد. وهذا مالا يستطيعه فكان أن لفظته أمريكا نفسها ضمن مخططها الجديد والذي كرسته عبر مئات الندوات والمؤتمرات، وامتدت به فيما بعد للسودان.

وتزامن فشل النخبة الصفوية في الشمال مع تحرك قادة الجنوب الذين سبق وأن وقّعوا على اتفاق أديس أبابا للحكم الإقليمي الذاتي، فقدموا مذكرة طالبوا فيها باللامركزية تحت عنوان (اللامركزية ضررورة قصوى لمديريات السودان الجنوبية) ووقّع جوزيف لاغو على المذكرة وقدمها في عام ١٩٨٠.

الجنوب باتجاه الثورة الثالثة:

حينما كان نميري يمعن في تخريب الشمال كان يقود بذات الوقت انقلاباً مضاداً على كل ما قرره وفق اتفاقية أديس أبابا في الجنوب. فقد ظن الذين وقعوا معه ذلك الاتفاق في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٧٢ إنهم سيستمتعون باقتسام السلطة معه وفق نفس منطق الصفوة القاضي بإبعاد القوى التقليدية من ناحية وإبعاد القوى الوطنية الديمقراطية من ناحية أخرى، مع تعزيز اتجاه الأفرقة اليميني على حساب الارتباط بالمراكز العربية المحيطة، يمينية كانت أو تقدمية (مصر/ ليبيا/ السعودية).

قد استمر منطق الوفاق فعلاً في مرحلة أولى امتدت من توقيع اتفاق أديس أبابا في ١٩٧٢ وإلى عام ١٩٧٦، ويتميز عام ١٩٧٦ هذا بالذات -

كما أوضحنا بتقارب نميري مع القوى التقليدية السودانية أثر المصالحة التي تمت مع الصادق المهدي بتأثير المملكة العربية السعودية وموافقة مصر منذ مطلع ذلك العام بالذات.

في تزامن مع مصالحة نميري أعلن (أبيل ألير) بتاريخ ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٧٦، أن مجموعة من العسكريين الجنوبيين قد أقدموا على قتل بعض الضباط وأنهم قد هربوا بكامل أسلحتهم من مدينة (واو)، كما أعلنت إذاعة نايروبي (كينيا) بتاريخ ٣١ مارس (آذار) ١٩٧٦ عن اعتقال سلطات نميري لعدة شخصيات قيادية في الجنوب، من بينهم (جوزيف أودوهو) أحد أبرز قادة الأنيانيا، و(بنجامين بول) نائب رئيس مجلس الشعب الإقليمي الجنوبي و(أزبوني منديري) أحد قادة الأنبانيا.

في تلك الأثناء وبتاريخ ٣ مارس (آذار) ١٩٧٦ أعلن نميري تقسيم الجنوب إلى ست محافظات عوضاً عن نظام الحكم الإقليمي الذاتي (١ - الاستوائية الشرقية، ٢ - الاستوائية الغربية، ٣ - جونقلي، ٤ - أعالي النيل، ٥ - البحيرات، ٦ - بحر الغزال).

قبل متغيرات ١٩٧٦ كان الجنوب يحكم كإقليم واحد وفقاً لاتفاق أديس أبابا، وقد اختيرت حكومته الذاتية بموجب انتخابات عامة أجريت لهذا الغرض في شهر نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٧٣ حيث تم وقتها اختيار (أبيل ألير) نائب نميري رئيساً للمجلس التنفيذي الإقليمي بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٧٣.

توقف المحللون كثيراً لدى ما يمكن أن تكون عليه دلالات الخطوة التي أقدم عليها نميري في الجنوب. فهل ثمة ما يحرك قادة الأنيانيا السابقين في هذا التوقيت بالذات والذي يرتبط بمصالحة نميري مع قوى الشمال التقليدية وتحسين علاقاته مع السعودية ومصر وليبيا؟ وهل يقصد بهذا التحرك نسف اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر التي وقعت بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٧٦؟.

تساؤلات لم تجد الإجابة الواثقة عليها، غير أن نميري كان كعادته فردياً ومتعالياً في قراراته. أما البعض الآخر فقد لخص مبعث المتغيرات بالعوامل الداخلية التالية:

(١) سيطرة قبيلة الدينكا بحكم أغلبيتها العددية على معظم فعاليات المجلس الإقليمي التشريعية والتنفيذية مما دفع بأبناء القبائل الأخرى لطرح (اللامركزية) مجدداً حتى في إطار الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب.

(٢) عدم قدرة الحكم الإقليمي على توفير فرص تنمية اقتصادية واجتماعية في الجنوب مما دفع بالكثير من الجنوبيين إلى الهجرة باتجاه الشمال حيث ضاقت بهم المدن، وكان من نتيجة هذا الضيق وتدني المستوى الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين بوصفهم عمالاً غير مهرة أن اتخذت سلطات المدن بحقهم إجراءات وصفت بأنها تعسفية استهدفت تصفية سكنهم العشوائي حول المدن وإرجاعهم إلى مناطقهم الأصلية.

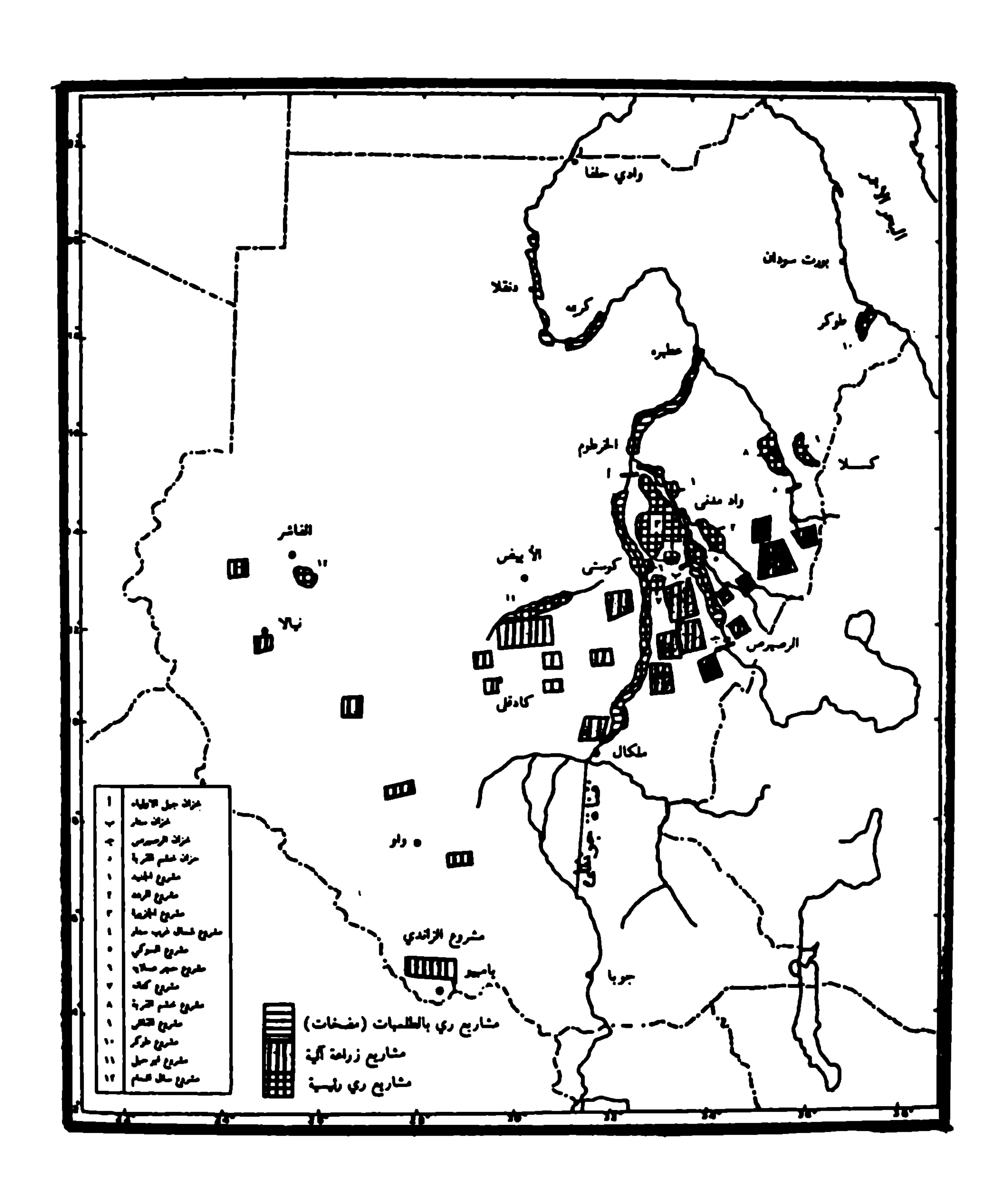
(٣) بداية تنفيذ مشروع قناة (جونقلي)، إذ ترافق التنفيذ مع شائعات تقول بأن اثنين ونصف مليون مصري يتأهبون لاستيطان هذه المنطقة الجنوبية بعد تجفيف ما بها من مستنقعات. وقد أدت هذه الشائعات إلى صدام بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٧٥ في مدينة (جوبا) بين الشرطة وأبناء الجنوب مما أدى إلى مقتل اثنين وجرح ما يزيد على الثلاثمائة شخص. كما اعتقل وقتها بعض قادة الأنيانيا السابقين. وقد فرض قانون الأحكام العرفية على المدينة أثر هذه الأحداث بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٧٥.

تعريف بمشروع قناة جونقلي:

يستهدف هذا المشروع شق قناة مائية بطول (٣٦٠) كيلومتر لتحويل مياه بحر الجبل والمستنقعات حيث تتجمع هذه المياه في المناطق المحيطة بقرية جونقلي ثم دفعها عبر القناة إلى جنوب ملكال حيث تصب في ملتقى نهري السوباط القادم من أثيوبيا والنيل الأبيض القادم من بحيرة فكتوريا، وتعتبر أكبر قناة مائية في العالم، طولاً وعرضاً، فعرضها يتراوح في بعض

المناطق ما بين (٣٨/ ٥٠/ ٣٠) متراً، وسترفع من رصيد تخزين المياه وراء السد العالي إلى (٤) مليار متر مكعب. أما التكلفة الأولية للمشروع فقد بلغت (٣٥٠) مليون دولار، وسيفيد منها السودان بكسب ربع مليون فدان مستصلحة للزراعة من بعد تجفيف مستنقعات المنطقة، وهو أمر سيعكس تحولاً اقتصادياً واجتماعياً في حياة قبائل الجنوب الرعوية، أما فكرة مشروع قناة جونقلي فقد نبعت أصلاً من استشاريي الري المصريين العاملين في السودان عام ١٩٠٤، وقدر تنفيذها في عام ١٩٣٨، إلا أن ملابسات الحرب العالمية الثانية قد حالت دون ذلك مما أتاح الفرص لأن تعطل الصراعات السياسية فيما بعد تنفيذ هذا المشروع إلى أن بعث مجدداً عام ١٩٧٤، وقدر وقتها أن ينتهي إنجازه في عام ١٩٨٥ بعد بداية التنفيذ في عام ١٩٨٠[١].

(١) استراتيجيات التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في قناة جونقلي ـ د. جون قرنق ـ جامعة إيوا ـ الولايات المتحدة ـ ١٩٨١. رسالة دكتوراة غير منشورة.



خريطة تبين خزانات المياه والمشاريع الرئيسية للري والزراعة إضافة إلى موقع قناة جونقلي

كلما تقارب السودان مع مصر ثار الجنوب:

مهما تعددت وجهات النظر واختلفت حول الدوافع الحقيقية لاضطرابات ٦٦/ ١٩٧٦ في الجنوب والمتغيرات التي صحبتها، فإننا لا نستطيع أن نتغافل عن حقيقة أساسية ظلت تلازم من ناحية (التوقيت) انفجارات الموقف في الجنوب، ويمكن متابعة المحطات أو الوقفات الزمنية التالية مع مقاربتها أو مقايستها بتطور العلاقات السودانية ـ المصرية:

أولاً: في عام ١٩٤٧ تبلورت اتجاهات الحركة الوطنية في شمال السودان ضمن خطين: خط الأنصار والسيد عبد الرحمٰن المهدي (داخل الجمعية التشريعية) لرفض تمديد فترة الحكم الذاتي والضغط باتجاه الاستقلال الفوري. أما الخط الوطني الآخر خارج الجمعية التشريعية والذي كان يقوده الاتحاديون والختمية ـ السيد علي الميرغني ـ فقد ضغط باتجاه استقلال السودان ضمن علاقة وحدودية مع مصر. وبما أن بريطانيا كانت ضد الخطين معاً فقد وجدت أنه من الضروري سحب الجنوبيين إلى إطار السودان الموحد عوضاً عن المشروع البريطاني القاضي بربط الجنوب مع يوغندة في شرق إفريقيا. والهدف من ذلك استخدام الثقل الجنوبي داخل المؤسسات الدستورية (الجمعية التشريعية) لتأجيل الاستقلال من ناحية ولمنع الوحدة مع مصر من ناحية أخرى. وهذا ما أتمته بريطانيا في مؤتمر جوبا الذي عقده السكرتير الإداري البريطاني (روبرتسون) بتاريخ ١٢ و١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٧ حيث قرر الجنوبيون ـ تحت ضغط روبرتسون ـ ربط مصيرهم السياسي بالشمال. وبناء على ذلك دخل الجنوبيون الجمعية التشريعية حيث كانت أولى مطالبهم في جلسة ١٦/١/١٩٥٠ معارضة الحكم الذاتي والاستقلال. وقد تقدم (بنجامين لوكي) بهذا الاقتراح.

ثانياً: في عام ١٩٥٥ حين حدثت ثورة الجنوب الأولى كان القادة في الشمال يتجادلون ويختصمون ما بين تحقيق الاستقلال الكامل أو الوحدة مع

مصر، وقد بدا واضحاً أن أنصار الوحدة يشكلون الأغلبية مما دفع ببريطانيا إلى تشجيع عدة خطوات للالتفاف حول التيار الوحدوي:

أ ـ إعلان حالة الطوارىء وتجميد سلطات البرلمان الأول حيث كانت أغلبيته بيد الاتحاديين مع تحويل السلطات للحاكم العام. وهذا هو مضمون برقية وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤ مارس (آذار) ١٩٥٣ إلى حاكم عام السودان السير روبرت هاو (راجع ملخص هذه المواقف في وثيقة الخارجية البريطانية رقم ٣٧١/ ١٠٨٣٣١ بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٥٤).

ب ـ تحريض الأنصار في الشمال على القيام بمظاهرات معادية لزيارة محمد نجيب بمناسبة افتتاح أول برلمان سوداني، ثم تستغل هذه المظاهرات التي اتخذت طابعاً دموياً في أول مارس (آذار) ١٩٥٤ لإعلان حالة الانهيار الدستوري وحل البرلمان مع الإعلان عن إجراء انتخابات جديدة في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤ تهيء لاستقلال السودان عن مصر (راجع وثيقة الخارجية البريطانية رقم ٣٧١/ ١٠٨٣٤٥ بتوقيع أنطوني أيدن وزير الدولة بوزارة الخارجية وأثر اجتماعات مجلس الوزراء البريطاني بتاريخ ٢٤ مارس (آذار) ١٩٥٤، كما تضمنت الخطة بعد تحريض الأنصار على مذابح أول مارس ١٩٥٤ إرسال قوات بريطانية مدرعة إلى السودان (اجتماع مجلس الوزراء البريطاني، جلسة ١٥ مارس (آذار) ١٩٥٤).

ج ـ أحداث انقسام بين طائفة الختمية والحزب الوطني الاتحادي لإضعاف التوجه الوحدوي نحو مصر وهذا ما تم حين انقسم ثلاثة من كبار الختمية على رئيس الحزب إسماعيل الأزهري بتاريخ ٢/ ١/ ١٩٥٥ وهم (ميرغني حمزة/ خلف الله خالد/ أحمد جلي) وقد بارك السيد على الميرغني موقفهم. وقد أوضحنا في هذا الكتاب أن الميرغني لم يكن ـ في حقيقته ـ مصري الاتجاه.

د ـ بعد فشل كافة هذه المحاولات في الشمال، عمدت بريطانيا إلى تحريك الجنوب بتاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٥٥ حين تمردت الفرقة الاستوائية وأبرق

قائدها الملازم (رينالدو لويلا) إلى رئيس الوزراء البريطاني طالباً التدخل في تقرير مصير السودان. وقد ساند رينالدو معظم نواب الجنوب في البرلمان السوداني الأول.

ثالثاً: التوقيت الثاني لثورة الجنوب المسلحة جاء في عام ٦٢/ ١٩٦٣، وقد تزامن ذلك تحديداً مع بداية منعطف نظام عبود العسكري من تحالفاته الغربية التي جاءت به، وبالذات مع بريطانيا وحزب الأمة السوداني، وإلى التعاون مع مصر ودول عدم الانحياز والاتحاد السوفياتي. ففي ٨/ ١١/ ١٩٥٩ وقع عبود مع عبد الناصر اتفاقية تقسيم مياه النيل التي بني على أساسها السد العالي كما تم بعد ذلك تسوية أو تجميد كافة المشكلات بين البلدين. وقد أدى هذا المنعطف إلى تحركين مضادين لنظام عبود في الشمال والجنوب معاً. ففي الشمال تقدم الأنصار المهديون ومن والاهم بمذكرة احتجاج ضد النظام العسكري الذي سبق وأن جاؤوا به، مطالبين هذه المرة بالديمقراطية (تاريخ تقديم المذكرة ٢٩/ ١١/ ١٩٦٠)، وردت عليهم طائفة الختمية بمذكرة مضادة تؤيد تقارب عبود مع عبد الناصر بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٦٠. وفي ذلك التوقيت زار عبد الناصر السودان (١٥ وإلى ٢٥/ ١١/ ١٩٦٠). أما التحرك في الجنوب فقد بدأ بتنظيم (الاتحاد الوطني لمناطق السودان الإفريقية المغلقة) بتاريخ فبراير (شباط) ١٩٦٢ بقيادة جوزيف أودوهو ووليم دينغ وأجرى جادين والأب سترنينو لوهير، ومن هذا التنظيم تمخضت ثورة الجنوب الثانية التي هدأت قليلاً أثناء ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ثم تصاعدت بداية العام ٦٦/ ١٩٦٧ وإلى توقيع اتفاق أديس أبابا في شباط ١٩٧٢.

رابعاً: تزامن وفاق الجنوبيين مع الشمال حين سيطرت الصفوة المتأفرقة والمتأمركة على نظام مايو واتجهت به نحو أثيوبيا هيلا سلاسي وبمعزل عن مصر. وذلك هو المناخ الذي وفر لتوقيع تلك الاتفاقية. أما قبل ذلك فقد استعصى قادة الثورة في الجنوب على نفس هذه الحلول حين طرحتها مايو ضمن مرحلة التزامها بمصر الناصرية وخط اليسار، فبتاريخ ٩/

١٩٦٩/٦ وبعد إعلان قيام حركة مايو بأقل من أسبوعين، أعلن النظام (أن الثورة لا تتهيب الاعتراف بالواقع، وتدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وتؤمن أن وحدة البلاد يجب أن تبني على ضوء تلك الفوارق.. وأن من حق شعبنا في الجنوب أن ينمي ويطور ثقافته في إطار سوداني اشتراكي موحد..). وقد طرحت مايو وقتها نظام الحكم الإقليمي الذاتي للجنوب، وبموجب هذا الإعلان بدأت مايو اليسارية مفاوضاتها مع قادة الجنوب في لندن بتاريخ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ مع تعيين (جوزيف قرنق) وزيراً لشؤون الجنوب.

إذن، رفض الجنوبيون مقترحات الحكم الذاتي الإقليمي حينما قدمها لهم النظام المايوي المرتبط بمصر واليسار عام ١٩٧٠، ولكنهم عادوا وقبلوا بهذه المقترحات حين قدمها لهم نظام مايو المتباعد عن مصر وعن اليسار في عام ١٩٧٢.

هكذا نأتي إلى خلاصة مهمة من زاوية التوقيت ومقايسة زمن الأحداث، فعين الذين صالحوا نميري الانعزالي في عام ١٩٧٢ هم الذين عادوا للثورة مجدداً في ١٩٧٧/٧٦ حين اتجه نميري إلى مصر موقعاً اتفاقية الدفاع المشترك (١٩٧٦) وحين بدأ العمل في جونقلي. وحين اتجه نميري إلى السعودية وتحتمت مصالحته مع الصادق المهدي والإخوان المسلمين.

إذن، لا يثور الجنوب دون توقيت، وقد رأينا كيف أقدم نميري مباشرة بعد تلك الأحداث على (تفتيت) الجنوب إلى ست محافظات في ٣ مارس (آذار) ١٩٧٦، ثم أجريت انتخابات عامة ـ وفقاً للترسيمات الجديدة ـ في ٢ فبراير (شباط) ١٩٧٨ حيث جاء (جوزيف لاغو) بديلاً عن (آبيل ألير) في رئاسة المجلس التنفيذي الإقليمي للجنوب. وتم الإفراج عن جوزيف أودهو وبنجامين بول.

خلال الخمس سنوات المقبلة (١٩٨٣/٧٨) تفاعلت متغيرات في الشمال مع أخرى في الجنوب حيث تعددت أنظمة نميري الدستورية

وتوجهاته الآيديولوجية فظهر الجنوب مجدداً على مسرح الأحداث بقيادة العقيد الدكتور جون قرنق هذه المرة، أي ١٩٨٣.

الحسابات الأمريكية الجديدة:

لقد أصبحت صورة السودان السَياسية كئيبة للغاية منذ مطلع الثمانينات، فالنظام يعترف بفشله (خطاب نميري/ المجابهة مع السلبيات)، والصفوة المتأفرقة المتأمركة تتطلع إلى الحلول في هيكل الفراغ (مقالات د. منصور خالد/ لا خير فينا إن لم نقلها)، كما أن الجنوب قد اتجه نحو بدايات الثورة الثالثة منذ اضطرابات ١٩٧٦، أما الصادق المهدي فقد أصبح مجرد مصالح غير مشارك في السلطة منذ استقالته من المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي. الطائفة الختمية تكتفي بالحفاظ على مواقعها الشعبية التقليدية سائلة الله أن «يشغل الأعداء بأنفسهم ويبليهم بالمرج». وفي مقابل هؤلاء جميعاً كان مد القوى الوطنية الديمقراطية بعد إعلان الجبهة في أواخر ١٩٧٩ واكتساحها للتنظيمات النقابية التي سرعان ما حلها النظام. غير أن أوراق الرهان كانت تتجه إلى تيار الصحوة بشكله اللاهوتي لا بمضمونه الدينوني الخالص لله. تلك كانت مراهنة أميركا في الأصل، وكإطار عام للمنطقة بأسرها جنوبي الاتحاد السوفياتي، ولكن حتى واشنطن لم تكن لتفعل الأمر في السودان بالكيفية التي صنعها بها نميري، فما أن اشتمّ جعفر نميري رائحة الصحوة الدينية في مخططات واشنطن حتى استبق واشنطن نفسها وبكيفية غير كيفيتها فأعلن الإسلام نظاماً للحاكمية في بلد متعدد الأديان، ووضع قيادة الإخوان في المركب الصعب، فعليهم أن يلقوا بكل دعمهم للنظام الإسلامي أو أن يفقدوا مصداقيتهم أمام من يلتزمون بهم. وفي الحقيقة كان الاختيار قاسياً حتى على قادة الإخوان الذين أرادوا تهيئة أنفسهم وبمنطقهم هم لوراثة النظام. فنميري هو الذي تحكم بتحديد الزمان والمكان والنهج. فوضعهم حيث كان يضع غيرهم دائماً ضمن لعبته في فن السيطرة. وانساق الإخوان لخيار نميري، وهكذا أصبح السودان خلافة

إسلامية على نمط لم تشهده الخلافة العثمانية حتى ضمن مراحل انحطاطها. وأعلن ذلك في مطلع ١٩٨٤. وبدأ الإخوان الصولة بالصحوة مستأثرين بكافة امتيازات التنظير والشعارات رغماً عن غيظ الصادق المهدي المكبوت. فالرجل هو الآخر كان يهيء نفسه للاطلاع بأعباء هذا الدور المعلوم غير أن الترابي قد سبقه في هذه المرة.

واشنطن ومنطق السيطرة على القوى السودانية:

كعادة البيت الرئاسي الأمريكي، ومخابراته المركزية ووزارة دفاعه (البنتاغون) وكذلك وزارة خارجيته، فقد كلفت جهات الاختصاص بإعداد تقييم شامل تحت عنوان (المضاعفات الاستراتيجية والإقليمية لعدم الاستقرار في السودان). وقد تم إعداد التقرير بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١١ موقعاً باسم (أنتوني. هـ. كوردسمان) حيث أوضح التقرير أن عدم الاستقرار السياسي في السودان يرجع إلى أزمة القيادة وبما يماثل أوضاعاً نمطية مشابهة في معظم دول إفريقيا النامية، غير أن التقرير قد ميّز أهمية السودان الاستراتيجية نتيجة لموقعه الجيوبوليتيكي (الجغرافي/ السياسي) حيث يمكن لعدم الاستقرار في السودان أن يشكل تهديداً لأمن مصر والسعودية وممرات البحر الأحمر الحيوية. وبما أن السودان ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ يمكن أن يخضع لضغوط النظامين المواليين للسوفيات في ليبيا وأثيوبيا فإن المحاذير التي بينها التقرير قد اشتملت على التالي:

أولاً: بما أن السودان هو إحدى دول البحر الأحمر وبساحل يقابل موانىء تصدير النفط السعودية. فإن ميناء بورتسودان وكذلك قواعده الجوية يمكن استخدامها لتهديد أمن الممرات في البحر الأحمر وقناة السويس. ويمكن للسودان بهذا الوضع أن يمنع استغلال دول النفط الخليجية لخط الأنبوب البديل من الخليج وعبر السعودية إلى البحر الأحمر.

ثانياً: إن للسودان روابط قوية مع مصر ويمكنه أن يؤثر إلى درجة كبيرة على مصادر مصر الرئيسية للمياه، أي نهر النيل.

ثالثاً: بما أن السودان يعتبر من الأقطار الإفريقية التي تتداخل حدوده الجغرافية مع عدة دول إفريقية شبه صحراوية غير مستقرة سياسياً ويجاور الجماهيرية الليبية بذات الوقت فإن فرضية التنسيق بين قيادة ثورية في السودان مع ليبيا يمكن أن تدعم توجهات القذافي في تشاد وتعمق حالة اللاإستقرار في إفريقيا.

رابعاً: تداخل السودان مع القرن الإفريقي من شأنه أن يتيح لأي قوى تقدمية سودانية فرص التنسيق مع أثيوبيا بهدف عزل (جيبوتي) والوجود الفرنسي القوي هناك. إضافة إلى أن التنسيق السوداني الأثيوبي المفترض على أسس ثورية يمكن أن يتيح لأثيوبيا عزل الثوار الأرتريين والتغراويين عن خطوط دعمهم في السودان وبالتالي تطلق يد أثيوبيا كيما تهدد أمن الصومال وتوسيع نفوذها في البحر الأحمر.

خامساً: إن فرضية أن يسيطر الأصوليون المسلمون على السلطة في السودان من شأنها أن تسبب قلقاً للأنظمة العربية المعتدلة على الصعيدين السياسي والعسكري، كما أن الأصولية السودانية يمكن أن تطور علاقاتها بالجماعات الأصولية الأخرى في المنطقة.

سادساً: إن سوداناً مدعوماً بالسوفيات يمكنه أن يتضامن مع أثيوبيا واليمن الديمقراطي مع احتمال التعاون أيضاً مع اليمن الشمالي بحيث يهيمن السوفيات بقواتهم الجوية والبحرية على البحر الأحمر. كما أن لهذه الدول المذكورة دوافع مشتركة تحفزها للضغط على دول الخليج النفطية.

سابعاً: إن سوداناً تقدمياً حتى ولو لم يحكمه الماركسيون يمكن أن يجد في الاتحاد السوفياتي حليفاً قوياً يمده بالأسلحة الأمر الذي يمكن أن يطور نمو قوة عسكرية سودانية مميزة في المنطقة.

ثامناً: قد تؤدي الصراعات الأهلية المزمنة في السودان إلى نفس هذه النتائج، فالحكومة أو العنصر المعارض في مقابل الحكومة، يمكن

لأي منهما أن يتجه في صراعه مع الآخر إلى ليبيا وأثيوبيا والاتحاد السوفياتي طلباً للدعم العسكري.

بعد هذه النقاط الافتراضية الثمانية التي عددها التقرير ضمن حالات ما هو الأسوأ تقديراً في السودان يرى (كوردسمان) أنه ليس بالضرورة أن تكون هذه النقاط الافتراضية قابلة للتحقق عملياً، فغاية ما يمكن أن تحدثه متغيرات السودان السياسية هو مجرد إثارة حالة من التوتر لدى الجيران، كما أن تركيب السودان يجعل نسق تطوره السياسي محكوماً بمتغيرات موازين القوى الداخلية ضمن النظام وليس بالطريقة القطعية التي انتهجها منطق التغيير في كل من ليبيا وأثيوبيا. ثم يضيف التقرير بالقول أن لكل من ليبيا وأثيوبيا مشكلاتهما الخاصة بما يجعل ضغطهما على السودان أقل دائماً من الحجم الذي تصوره به الخرطوم استدراجاً منها للمساعدات، كما أن السودان لن يستطيع التحول إلى قوة عسكرية إضافة إلى أوضاعه الاقتصادية المتدهورة التي تجعل من شعار (سلة غذاء العالم) حلماً اقتصادياً بعيد المنال. مع ذلك يكرر كوردسمان تحذيراته من إمكانية قيام نظام سوداني بإحداث تغيير جذري بالتعاون مع ليبيا وأثيوبيا وتحت مظلة السوفيات.

تحذيرات كوردسمان وهاجس المعارضة السودانية:

في كل ما كتبه (كوردسمان) نلحظ وجود أمرين:

أولاً: أنه يحذر من مغبة وصول العقائديين المسلمين إلى سدة السلطة بشكل منفرد.

ثانياً: أنه يحذر بشكل متعاظم من قيادة سودانية تتحالف مع الاتحاد السوفياتي وتنسق مع ليبيا وأثيوبيا وتنمي القدرات العسكرية للجيش السوداني وتعمل فعلاً على تحويل السودان إلى سلة لغذاء العالم.

وبالتالي يؤكد كوردسمان على صيغة التحالف بين الأنصار المهدويين والإخوان المسلمين وقوى الصوفية/ يعني بهم الختمية دون الإشارة للإسم - ص ٦٥ من التقرير. فالمطلوب تمكين (القوى التقليدية) من السيطرة على

السودان وفي إطار آيديولوجي إسلامي عام يتخذ من (الصحوة الإسلامية) منطلقاً له، على أن تأتي الصحوة السودانية أقل تعصباً من مثيلتها المصرية وأكثر انفتاحاً من مثيلتها السعودية التي تتراوح بين السلفية والمحافظة. تلك هي الصيغة التي تبنتها المخابرات المركزية الأمريكية، أما بالنسبة للجنوب فيمكن العودة مجدداً إلى اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، فمهما تميزت قيادة قرنق باليسارية، إلا أن أوضاع الجنوب الاجتماعية والاقتصادية البدائية إنما تعتمد على هيمنة القوى القبلية والمحافظة التي يمكنها التعايش مع نظام الشمال المفترض. مع ذلك يركز (كوردسمان) على التحذير من احتمال قيام (بونابرت) سوداني على أساس يساري أو حتى ديني. تلك هي المغامرة التي تخشاها أمريكا في السودان. وعليه نصح كوردسمان (ص ٧٠) بضرورة أن تتم السيطرة على أوضاع نميري المتأزمة بالضغط عليه وتوجيهه نحو تحقيق نظام يماثل الفرضيات المطروحة لقطع الطريق على البديل البونابرتي.

لم يقدم (كوردسمان) توجيهات جديدة لقادة القوى التقليدية في السودان، ففكر الصادق المهدي نفسه في سياسة السودان الخارجية يماثل فكر (كوردسمان) إن لم يكن نسخة أخرى منه، ويكفي في هذا السياق أن نورد فقرات من محاضرة سبق للصادق المهدي أن ألقاها بعنوان (السودان. . إلى أين) ونشرت على صفحات (حوليات/ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨١). وذلك أثر محاضرته المشار إليها سابقاً في جامعة (ابسالا) في السويد بتاريخ ١٩٨١/٩/٣٠. كتب المهدي يقول:

«. . هنالك ثلاث اتجاهات تتبارى في الساحة السياسية السودانية اليوم وتقرر الرد على التالي. . السودان إلى أين؟.

أولاً: اتجاه تتمسك به عناصر هامة في النظام السوداني الحالي وفحواه الإبقاء على السياسات والمؤسسات والممارسات الحالية وتأمين سلامة النظام عن طريق الحماية المصرية ومواجهة الأزمة الاقتصادية عن طريق المنح والقروض التي تدفعها جهات أجنبية ذات مصلحة

في بقاء النظام على ما هو عليه الآن من سياسات. وأصحاب هذا الاتجاه لا يفكرون في التصدي لعلاج مشاكل السودان بإمكانات وأفكار سودانية بل ربما ظنوا أن زيادة الأزمات تدفع أصحاب اليد العليا في الخارج إلى زيادة مساعداتهم المالية والعسكرية للسودان. وإذا ضمنوا المحافظة على الأوضاع كما هي عن طريق المدد الخارجي فإنهم مستعدون للزج بالسودان في صراع الاستقطاب الإقليمي والدولي والتسليم بالتبعية للنظام المصري. أصحاب هذا الاتجاه هم المتسلطون واتجاههم هذا مدحور لا محالة وسوف تقصف به أن صمد على هذه الحالة واحدة من الاحتمالات التالية/ انقسام في النظام أو انقلاب عليه أو انتفاضة شعبية ضده أو حركة انفصالية أو حرب في الحدود.

ثانياً: اتجاه تنادى به عناصر مقامرة (بالقاف) في المعارضة تسعى لاستقطاب قوى إقليمية ودولية معادية لاتجاه المتسلطين المذكور سابقاً. هؤلاء المقامرون يتحالفون مع قوى عسكرية وانفصالية داخل السودان ومسعاهم إن نجح فسوف يحقق أحد هدفين/ تحويل السودان إلى ساحة مثل لبنان أو الاستيلاء على السلطة وربط السودان بالقوى الإقليمية والدولية التي تقف وراءهم.

ثالثاً: اتجاه ثالث يعمل أصحابه بكل الوسائل لدحر المتسلطين ولسد الطريق أمام المقامرين وتصحيح مسار السودان السياسي والاقتصادي وتحريره من التبعية لمعسكر الصهيونية والاستعمار والحيلولة دون وقوعه في المعسكر الدولي الآخر، ورده إلى دوره الطبيعي الإسلامي العربي الإفريقي».

هذه هي الاختيارات التي حددها الصادق المهدي نصاً، وقد اختار هو - من بين هذه الاختيارات - (هزيمة المتسلطين وسد الطريق أمام المقامرين ويحقق بصورة ما الاتجاه الثالث الذي فيه نجاة السودان وقيامه بدوره التاريخي). وقد ربط المهدي ما بين هذا الخط الثالث و(موارد

السودان الهائلة وقدرات أهله البشرية البالغة والوعي السياسي الكبير للشعب السوداني).

هذا كله حسن، وهذه نصوص وثائقية، ولسنا هنا في معرض التساؤل عن الخيار الأول الذي عنى الارتباط بمصر كامب ديفيد واتباعية الخرطوم للقاهرة، سواء باتجاه موسكو أو باتجاه واشنطن. فهذا الاتجاه مرفوض من قبل القوى الوطنية الديمقراطية السودانية وجملة المثقفين السودانيين. أي اتجاه الاتباعية من ناحية، واتجاه أن تكون هذه الاتباعية بالذات مرتبطة بنهج كنهج السادات من ناحية أخرى.

ولكن التساؤل يظل قائماً بالنسبة للخيار الثاني الذي أسماه المهدي بخيار المقامرين، والذي يعني استقطاب القوى العربية والإفريقية والدولية المعادية للنهج الأول. هنا بالتحديد يقصد المهدي بالقول أولئك الذين طرحوا ضرورة التحالف بين الجماهيرية الليبية وأثيوبيا مع السودان كمحور عربي إفريقي مضاد للتفاهم المصري الأمريكي الإسرائيلي، ولا يخفى هنا أن محور السودان ليبيا أثيوبيا، يعني الاحتماء بالمظلة السوفياتية.

هنا يهرب المهدي سريعاً من هذا الاختيار الذي يصفه بالمقامرة، لا لأنه يؤيد كامب ديفيد، ولا لأنه يعادي أثيوبيا بسبب أرتريا، ولكن لأنه - وهنا العقدة في التاريخ وفي التكوين - لا يريد أن يتباعد عن الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى العربية والإفريقية ذات العلاقة الحميمة بهؤلاء.

إنه في أعماقه غير مكوّن ليكون حليفاً للقوى العالمية المضادة لهؤلاء، وقد عرف عن الصادق المهدي طوال فترة المعارضة أنه لم يحاول قط الاتصال لا بموسكو ولا بأي دولة اشتراكية أخرى، وكان حلفه مع ليبيا حلف ضرورة بحثاً عن المال والسلاح وطلباً للتسهيلات الجغرافية في التحرك، وهذا ما فعله في عام ١٩٧٦ حين نظم عملية اقتحامه العسكرية للخرطوم من الأراضي الليبية وحين اتخذ منها مركزاً لتدريب عناصره.

كذلك نشأت علاقته بأثيوبيا في هذا الإطار حين كان لا بد من البحث عن بدائل أخرى أكثر تأثيراً على السودان من الأراضي الليبية وممراتها الصحراوية المكشوفة أمام حركة الطيران المصري ورقابته المستمرة على الحدود السودانية الليبية المشتركة.

ظروف المعارضة وحتميات الحاجة للمال والسلاح والجوار الجغرافي هي التي فرضت على المهدي تلك العلاقات مع ليبيا وأثيوبيا، أما فيما عدا ذلك فقد ظل مقره الأساسي في (لندن) وبتعمد تام لعدم الاتصال بموسكو، وهذا ما يفسر عبارته الوثائقية: «.. اتجاه ثالث يعمل أصحابه بكل الوسائل لدحر المتسلطين ولسد الطريق أمام المقامرين وتصحيح مسار السودان السياسي والاقتصادي وتحريره من التبعية لمعسكر الاستعمار والصهيونية، والحيلولة دون وقوعه في المعسكر الدولي الآخر، ورده إلى دوره الطبيعي الإسلامي العربي الإفريقي..».

لقد هيأ الصادق المهدي نفسه تماماً للدور الذي حدده كوردسمان لنظام الحكم في السودان واستراتيجيته الجغرافية/ السياسية، غير أن نميري دائماً ما يفسد كافة الصيغ المحبوكة بفرديته المتعالية على الغير، لهذا انهارت المصالحة الوطنية التي قدر لها أن تأتي بصيغة (شهابية) تماثل التوازنات التي أحدثها فؤاد شهاب في لبنان إثر الحرب الأهلية في عام ١٩٥٨. وحل بديلاً عنها تحالف (الفرد/ نميري) مع (التنظيم/ الإخوان) وكانت قوانين (سبتمبر) أيلول ١٩٨٣ باسم الإسلام.

بدأت مسيرة الصلب من خلاف وتقطيع الأطراف في السودان بتجاوز تام لأصول الفقه الإسلامي بكل مذاهبه، وبجهل تام لخلفيات أو الماورائيات الفلسفية للتشريع الإسلامي الذي جاء لينسخ التشريع التوراتي لا ليثبته.

كان نميري يتجه نحو نهج ديكتاتوري كامل يعلو حتى على توازنات المصالحة الهشة، بادئاً مرحلته الجديدة والنهائية بتفجير أزمة مشهورة مع الجهاز القضائي في يونيو (حزيران) ١٩٨٣، ثم عاد لتطويق الأزمة بإعلانه ثورة قضائية في ١٩٨٣/٩/٨ أعلن بموجبها تطبيق قانون العقوبات الشرعية

المنصوص عنها في قانون عقوبات السودان، ثم تطاول في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٣ حيث أعلن أن أمره من أمر الله، ثم صاغ دستوره الخاص وأرسله إلى مجلس الشعب لإجازته في يونيو (حزيران) ١٩٨٤ مكرساً لذاته شرعية الخلود في سلطة الدنيا قبل الآخرة.

كان لا بد من ذهاب نميري:

لقد حدد (أنتوني كوردسمان) مواصفات النظام المطلوب في السودان، وبما أن نميري لم يستطع الانسجام مع الفرضيات فكان لا بد من أن يذهب وأن تحل صيغة الحكم التقليدي بمنهج صحووي ولكن بعد فترة (انتقالية) يهيء فيها الجيش تحويل السلطة بهدوء وفي إطار (مشروعية محددة) إلى الجانب المدني. وبالتحديد إلى قوى الأنصار المهدويين بقيادة الصادق المهدي، وقيادة الختمية، والإخوان المسلمين. ثم تمتد الجسور ـ فيما يفترض أنه من مهمات المرحلة الانتقالية ـ إلى حركة الجنوب المعارضة باسم أو تحت شعار (الانقلاب على نميري).

قبل فترة وجيزة من تحقيق الانقلاب الانتقالي لحقت ثلاثة من الشخصيات السودانية بربها، كان الأول هو (بابكر كرار) الذي عرف بالجمع بين الفكرين الإسلامي والقومي وبتوجهات اشتراكية، وقد كان نداً لحركة الإخوان المسلمين. كما توفي الشيخ الصلب علي عبد الرحمٰن على كرسيه في القاهرة إثر عودته من الأزهر بعد تسلم جائزة تقديرية. ولم يكن قد فرغ بعد من احتساء قدح الشاي أمامه. ثم توفي الشريف حسين الهندي في أحد فنادق أثينا وقيل أنه قد مات متأثراً بنوبة قلبية.

كان سيكون لهذه الشخصيات الثلاثة أثرها في متغيرات ما بعد رحيل نميري لو قدر لها أن تحيا، فالشريف حسين الهندي قد ظل ممسكاً إلى اللحظات الأخيرة بالتحالف مع القوى اليسارية والوطنية الديمقراطية من موقعه القيادي المتفرد في الحزب الاتحادي الديمقراطي، كما كان الشيخ علي عبد الرحمٰن وريثاً لمواقف الختمية الذين اختاروا

عدم المساومة مع نميري خلافاً للبيت الميرغني ومن حوله، أما بابكر كرار فقد كان أمة ترتجى في مواجهة التيار اللاهوتي. ذلك حظ السودان وقدره في قياداته. وكم كان بودنا أن نوفي في هذا الكتاب حق القول عن الأستاذ محمود محمد طه والذي نختلف جذرياً مع أفكاره الباطنية والذي لم يحترم نميري شيخوخته فأمر به ليعدم شنقاً بتاريخ ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٥ وذلك قبل أن يغادر نميري نفسه السودان في رحلته الأخيرة بشهرين فقط.

نميري وكلمة الوداع:

تفيد تقارير الأمن السوداني بأن نميري ومنذ الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني) ١٩٨٥ قد أصيب بنوبات من الصراخ والهستيريا، ففي ذلك التاريخ وفي الساعة الثانية صباحاً أسرع حرس نميري وأحضروا عدداً من الأطباء وكان نميري يصرخ، ويبكي وهو يشكو أن شيطاناً مارداً يهدده بالقتل، وكان يشير أمام ستة أطباء أن الشيطان واقف أمامه، وكان هذا الفزع قد أصابه، عندما أخبره أحد دراويشه أن محمود محمد طه[١] له خدام من الجن، وبما أنه قد قتل المرحوم محمود محمد طه، فخدام محمود يتعقبونه ويتربصون به، وإنهم سيقتلونه.

وفي اليوم السادس والعشرين طلب من سلطات السجن التي صحبت جثة المرحوم محمود محمد طه، وقذفت بها في ساحل البحر الأحمر أن تدله عن المكان الذي ألقيت فيه الجثة[٢]، وقال الطيار الذي قاد طائرة جعفر نميري، أن جعفر نميري نزل وصلى صلاة الجنازة على جثة محمود محمد طه التي كانت منتفخة وقبّله في رأسه، وقال لأحد أصحابه أنه سينقل جثمان محمود محمد طه ويدفنه في مسجد النيلين.

---

(١) راجع تقرير سلطات الأمن، ٢٥ ـ ٢٦ يناير ١٩٨٥ م ـ المصدر ـ محجوب عمر باشري ـ إعدام شعب ـ مطبعة معامل التصوير الملوّن ـ الخرطوم ـ ١٩٨٦ ـ ص ١٣٩.

(٢) راجع تقرير سلطات الأمن، ٢ فبراير ١٩٨٥ م ـ المصدر السابق.

وفي اليوم السابع والعشرين حقن جعفر نميري بحقنة جعلته ينام يومين كما أجريت له جلسات كهربائية. وكان ينظر في المرآة، ويشتكي أنه أصيب بشلل في العصب السابع.

وفي اليوم الثلاثين من يناير ١٩٨٥ أعاد جعفر نميري الكرة، وحفر قبراً لمحمود محمد طه وأشرف بنفسه على غسل جثته وتكفينه.

ورجع نميري، وكان يبكي ويصرخ أن الإخوان المسلمين غرروا به، وأنه سيشنق النيّل أبو قرون وبدرية سليمان.

وفي اليوم الحادي والثلاثين من يناير ١٩٨٥ قيل أن القائد الإمام قد شرب زجاجة كاملة من الويسكي الذي كان مخزوناً في منزله.

بعد ذلك فكر في اعتقال الإخوان المسلمين، وأحضر كل الملفات الخاصة بعوض الجيد محمد أحمد، والنيّل أبو قرون، وبدرية سليمان، وكان يتوعد ليحرق قرية أبو قرون، وقرية عوض الجيد، ويسجن بدرية سليمان سجناً انفرادياً حتى الموت[١].

أراد نميري أن يقضي على آخر حلفائه أي الإخوان، فلا يكون ثمة حليف مر عليه في تاريخ نظامه إلا ويكون قد قضى عليه بكيفية ما، وبالفعل تعرض الإخوان في أخريات تحالفهم معه للسجون والاعتقالات حيث أنذرهم بنص الآية الكريمة: **﴿ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار﴾** - (إبراهيم/ ج ١٣/ ي ٢٦). وقال في ذلك اليوم ١٩٨٥/٣/٢٣ قولاً كثيراً عن الشريعة والإمامة، ثم اجتث نفسه ولم يرجع. وبعد ثلاثة أيام انفجر الشارع السوداني مستلهماً أمجاد ثورة أكتوبر (تشرين الثاني) ١٩٦٤ الشعبية ضد نظام عبود العسكري. ثم في ٦ أبريل (نيسان) ١٩٨٥ أعلن الجيش السوداني بقيادة القائد العام للقوات

---

(١) إعدام شعب/ محجوب عمر باشري/ مطبعة معامل التصوير الملون/ الخرطوم/ ١٩٨٦ ص ١٣٦.

المسلحة (سوار الذهب) استيلاءه على السلطة تحت مبرر (الانحياز للشعب). وقتها علق العقيد الدكتور جون قرنق، قائد الحركة المسلحة المناهضة لنميري في الجنوب بأن (الذئب قد غير جلده) ـ (إذاعة حركة الجنوب ٢٧ مايو/ أيار ١٩٨٥).

أمضى الفريق سوار الذهب وكبار ضباط الجيش في عهد نميري فترة عام كاملة تم بعدها تسليم السلطة عبر انتخابات برلمانية جزئية في الشمال دون الجنوب إلى تحالف الطائفتين (الأنصار ـ الصادق المهدي رئيساً للوزراء) و(الختمية ـ أحمد الميرغني رئيساً لمجلس السيادة) أما المعارضة فقد عقد لواؤها للإخوان المسلمين ريثما تحل مشكلات التنافس بينهم وبين الصادق المهدي حول شرعية التحدث باسم الصحوة وحول تبني نفس القوانين اللاهوتية السابقة (معدلة) أو (مستبدلة).

إنها نفس (الانتخابات الجزئية الشمالية) التي أجراها ذوو النفوذ الطائفي والحزبي في الشمال بمعزل عن الجنوب لدى مبتدأ التجربة النيابية الثانية في عام ١٩٦٥، وها هم ـ كسوابقهم ـ يدخلون مرحلتهم الجديدة وقد طرحوا مفهومهم حول الدستور اللاهوتي، ولكن باسم (الصحوة) هذه المرة. مفاهيم الصحوة الموجهة لضرب القوى الوطنية الديمقراطية في الداخل، ولتعميق الصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية التابعة لها والتي كانت سبباً في انهيار مؤسسات الإنتاج السوداني وتجويع شعب المائتي مليون فدان وشعب النيل بطريقة متعمدة.

لقد عدنا إلى الوراء ثلاثين عاماً هي سنوات عمرنا السياسي ما بعد الاستقلال في عام ١٩٥٦. لقاء الطائفتين وحكم العائلتين، وممارسات التناقض ما بين النظام الديمقراطي بأسسه الليبرالية المتقدمة ومؤسساته الدستورية، وما بين تسلط الكم الطائفي النيابي عبر أغلبية التمثيل. عدنا مجدداً لأزمة القوى الوطنية الديمقراطية، وإجهاض دور القوى الاجتماعية الحديثة، وبقيت تتردد في متاهات الحيرة كلمات قالها أحمد خير قبل

نصف قرن بالتحديد حين أزمع المثقفون التحالف مع الطائفية في مؤتمر الخريجين:

«.. ويجب ألا نغفل فيلبسنا الغرور أو الجهل بالتاريخ وننسى أن السودان وإن سلم من الأرستقراطية القبلية والجنسية [العنصرية] والاقتصادية، فليس سليماً من الاستقراطية الدينية والثقافية. ووجود أرستقراطية مهما كان نوعها يعرض جهازها الحكومي لأشر أنواع الأمراض الاجتماعية، يعرضنا للدكتاتورية البرلمانية ومضاعفاتها، ولعل الفاهمين في السودان قد اكتشفوا هذا الداء في تجربة المؤتمر - مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨ - رغم الفارق الذي لا قياس معه أبداً..»(١).

أما لماذا كانت هذه النتيجة؟ فهذا هو موضوع كتابنا هذا (السودان والمأزق التاريخي) من بدايته وإلى نهايته، لم نغفل فيه حتى ما كتبه (أنتوني كوردسمان) للبنتاغون الأمريكي بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٤ عن (المضاعفات الاستراتيجية والإقليمية لعدم الاستقرار في السودان)، ولكن مع (المأزق) هناك (آفاق المستقبل) التي يحمل هذا الكتاب خلفياتها وتوجهاتها متى ما استرشدت القوى الوطنية الديمقراطية بمجموع تجاربها وإخفاقاتها، وعرفت موقعها في الاتجاه التاريخي الحاكم لجدلية التركيب والثورة في السودان.

---

(١) كفاح جيل/ تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان/ أحمد خير/ الدار السودانية - مصدر سابق.

الفصل الثامن عشر

إلى أين يتجه قرنق؟

بعد عدة ثورات تراوحت بين الانفصالية والفدرالية والحكم الإقليمي الذاتي كشعارات لها، تطرح حركة مسلحة (ناشئة) في الجنوب، وقائدها (جنوبي) توجهاً (وحدوياً) سودانياً. تلك هي (حركة تحرير شعب السودان) التي بدأت نشاطها في أواخر عهد جعفر نميري.

لقد أعلنت الحركة عن نفسها في أجواء محددة لا بد من أخذها بعين الاعتبار:

أولاً: فشل نظام الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب بانفجار صراعات (التجزئة) القبلية داخل هذا الكيان (الإقليمي) طوال مرحلة التطبيق الأولى إثر توقيع اتفاق أديس أبابا في عام ١٩٧٢ والتي امتدت من ١٩٧٣ وإلى ١٩٧٦. فالثلاث سنوات الأولى كانت تعكس تمرد التجزئة القبلية على الوحدة الإقليمية. ويرجع السبب هنا إلى عدم وجود (وحدة قومية) تربط بين قبائل الجنوب المختلفة الجذور التاريخية والثقافية كما أوضحنا سابقاً. فتجربة الحكم الإقليمي قد أوضحت في سنواتها الأولى (عدم تجانس) مقومات التركيبة الجنوبية بالرغم من الدعاوي العريضة حول بنائيتها (الإفريقية) الموحدة، وطرح هذه البنائية بشكل (نقيض) لعروبة الشمال. فالجنوب الذي طرح دائماً (كوحدة إقليمية) في مواجهة الشمال تكشّف عن صراعات قبلية مزقت حتى وحدته الإقليمية التي نالها بموجب اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢.

ثانياً: حين لجأ نظام نميري في عام ١٩٧٨ لإعادة توزيع الجنوب وفقاً لدواعي التجزئة القبلية التي نسفت وحدته الإقليمية، وأتى بجوزيف لاغو على رأس (٦) محافظات عوضاً عن أبيل ألير الذي كان على رأس

(٣) محافظات موحدة، فشل هذا النظام (القبلي ـ الإقليمي) أيضاً نتيجة عدم القدرة على تحقيق طموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هكذا فشلت مفاهيم الوحدة الإقليمية تماماً كما فشلت مفاهيم التسيير القبلي اللامركزي، نظراً لعدم وجود مقومات لوحدة الجنوب التي تمظهرت بالقومية الإفريقية في حين أنها لا تستند إلى أدنى موجبات البناء المادي أو الاجتماعي لما يوحد أقسام الجنوب المختلفة. وقد أدى هذا الفشل لأن يبحث المثقفون في الجنوب عن بديل آخر لتصوراتهم السابقة حول الإقليمية والقبلية. فانبرى (قرنق) لطرح فكرته حول ارتباط الجنوب ـ خارج نزعات الإقليمية والقبلية ـ بالسودان (الموحّد) كإطار لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

قد نتوقف طويلاً، بل يجب أن نتوقف، لدى هذه النتيجة التي توصل إليها د. قرنق، فإن تقفز حركة تحرير شعب السودان من أسار الإقليمية والقبلية إلى حيث تطلب الوحدة الوطنية السودانية فإن ذلك يعني تحديداً صحة كل ما أوردناه في ما مضى من صفحات هذا الكتاب بأن تصنيف السودان كشعب (متعدد القوميات) هو تصنيف غير واقعي، لا من زاوية أن السودانيين يشكلون قومية واحدة، ولكن من زاوية أن صفة (قومية) لا تنطبق على (الأشكال الإقليمية) في الجنوب كما الشرق كما الغرب، بل إن هذه الأشكال تحمل في داخلها مزيجاً متماوجاً من المركبات الثقافية وحتى العرقية غير المتجانسة، بحثنا ذلك في وضع (غرب السودان) حين تطرقنا لفترة الخليفة عبد الله التعايشي، كما بحثنا نفس الأمر في الجنوب حين شرحنا مركباته التي تتفرع عن ثلاثة أصول ثقافية وعرقية متباينة، وقد أوضحنا تحليلنا لهوية السودان بوصفها هوية (تحت التشكل) ورهن التفاعل باستمداد كامل لتلك الامتدادات في القرن الإفريقي وإفريقيا الغربية وإفريقيا الاستوائية والشمال العربي المستوعب لكافة الحضارات في الحوض التاريخي ما بين المحيط والخليج. فكافة هذه الامتدادات (الأربعة) تتفاعل

ضمن (مركزية سودانية) آخذة بالتحقق. ويكاد يكون كتابنا هذا ـ في كثير من جوانبه ـ بحثاً في جدلية هذه المركبات وكيفية تدامجها منذ عهد (نبتة ـ ٧٢٥ ق.م) ومروراً بـ(مروى ـ ٣٥٠ م) ثم ممالك المسيحية الثلاث وإلى ممالك الفونج والعبدلاب والفور والمسبعات وتقلى وسواكن، وصولاً إلى الحكم الخديوي التركي والمهدية والاحتلال الثنائي ثم الاستقلال.

إذن، فالهوية السودانية تستقطب أربعاً من الامتدادات الحضارية كما تستقطبها هذه الامتدادات من حولها تبعاً لحيوية كل جزء وقدراته الثقافية وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. فالسودان ـ بحكم موقعه الجغرافي ـ يشكل (مركزية حاكمة) لكافة هذه الاستقطابات، وقد حددنا هذه المركزية بموقع (الوسط ـ ما بين النيلين) بوصفها الدائرة الجغرافية/ البشرية التي يلتقي لديها كل المتفاعلين. فهي القلب لكافة الأطراف. وأمام القيمة الحضارية لهذا التفاعل لم يعد يهمنا (الاسم) الذي تتخذه هويتنا بقدر ما أصبح يهمنا أن تحتوي هويتنا على هذه الاستقطابات الحضارية التي تشكل أنفاس القارة الإفريقية كلها، من شمالها العربي إلى جنوبها الاستوائي، ومن شرقها إلى غربها. فالهوية السودانية ـ في حال تحققها ـ هي (جماع) كافة هذه الهويات.

في إطار هذا التحليل العلمي لجدلية التركيب ليس بمقدورنا أن نكتشف وجود قومية تميزت (جغرافياً وبشرياً) بحدود إقليمية خاصة بها لدى أي طرف من أطراف السودان، لا في الجنوب ولا في الشرق ولا في الغرب ولا في الشمال ولا في الوسط، وإنما الكل في حالة تفاعل وتدامج، عرقياً كما حضارياً كما ثقافياً. غير أن ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي من شأنها أن تفرض وتيرة ضعيفة على شرائط هذا التدامج القومي، فتحقق الوحدة القومية لا يتطلب فقط وجود عناصر متفاعلة ووجود وسط يحكم مركزية التفاعل، ولكن يتطلب وحدة اقتصادية واجتماعية تشكل (بناءاً تحتياً) لربط العناصر المتفاعلة. دون هذه الشرائط الاقتصادية

الاجتماعية المتنامية سرعان ما تقبع الأشكال المختلفة لوحدات التكوين الإنساني ضمن حالات من التفكك، وهذا ما حدث في تجربة مروى من قبل، وهذا ما أبقى السلطنة الزرقاء (١٥٠٥ ـ ١٨٢١) دون مستوى القدرة على استقطاب الممالك السودانية الأخرى التي تحاذيها جغرافياً إلى أن تمكنت مطامع محمد علي باشا من فرض الإطار الجغرافي السياسي الجديد مخرجاً صورة السودان المعاصرة.

إذن، ليس ثمة (قوميات متعددة) ولكن ثمة (هويات متفاعلة)، وليس ثمة (إقليمية مأطرة) ولكن ثمة مركبات ثقافية وعرقية متباينة داخل كل (إقليم) بالمعنى الإداري وليس القومي. ومن هنا فإن كل حادب على مستقبل السودان لا يسعه إلا أن يؤكد على ضرورة استمرار هذا التفاعل وتحقيق موجباته الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع وتسرع هذا الاتجاه التاريخي.

لقد أثبتت تجربة الجنوب السوداني ذلك حين فشل منطق التعامل معه كإقليم موحد (١٩٧٦/٧٣) وكإقليم مجزأ باللامركزية نحو القبلية (٧٨/١٩٨٣)، فأدرك جون قرنق في النهاية ما سبق لروبرتسون أن طرحه أمام المؤتمرين في (جوبا) عام ١٩٤٧، حول (مصيرية) الوحدة بين الشمال والجنوب.

بهذا المضمون نستطيع القول بأننا نستقبل عبر حركة قرنق (حالة سياسية جديدة) في الجنوب، حالة فكر يؤمن بالسودان الموحد عبر تجربتين مهمتين. غير أن ذلك وحده لا يكفي لإغلاق السجل. فتفهم كوادر حركة تحرير شعب السودان لهذه الحقائق يأتي بدوره محكوماً بجملة من العوامل الحساسة للغاية.

المحاذير المستبطنة لفكرة الوحدة:

لقد طرحت حركة تحرير شعب السودان نفسها ضمن أجواء حساسة لكلا الطرفين في الجنوب وفي الشمال على حد سواء، الأمر الذي (أنقص)

من قيمة التطور التاريخي لمفهوميات المثقفين الجنوبيين، وسنعرض لاحقاً لنموذج تفكير الأخ (وليم بيور)، فقد تداخلت عوامل عديدة لتفرض على الوحدويين الجنوبيين توجهات لا بد من معالجتها وصولاً إلى إحكام بداياتهم بسياقها التاريخي ومستقبل السودان:

أولاً: حين تحول الجنوبيون إلى مفهوم الوحدة، كان الشمال يمر بأقسى حالات التوجه اللاهوتي الديني والعرقي على حد سواء.
تلك كانت مأساة قوانين (سبتمبر) التي هيمنت بأجوائها الفصامية على ممارسات الأطراف في الشمال مما استثار مجدداً حساسية الكتابيين المسيحيين والعرفيين الإحيائيين في جنوب البلاد. فصيغة الحكم اللاهوتي في الشمال فرضت على الجنوبي حالة (التميز) عن هذا الذي يأتي به الشماليون، غير أن التميز تقليدياً باتجاه الحكم الذاتي أو الانفصال لم يعد وارداً نتيجة الخلفيات التي ذكرناها، فأصبح على المثقف الجنوبي أن يؤكد على وحدته مع الشمال بذات الوقت الذي يواجه فيه (لاهوتية) الشمال، فكان الإصرار على طرح (العلمانية)، ليس بهدف علمنة المجتمع ولكن بهدف فصل الدين عن الدولة، فتسلك أقسام المجتمع المختلفة ما شاءت من طرق التدين، مع إبقاء الدولة (علمانية) لجميع أقسام المجتمع.

إنها لخطوة إيجابية جداً أن يشدد برنامج قرنق على العلمانية وليس على الانفصال في تأكيده على وحدة الشمال مع الجنوب، خصوصاً وأن هذا الموقف العلماني ليس اختيار قرنق وحده، فمعظم المثقفين في الشمال يأخذون بهذا الاختياز العلماني لا نتيجة لنزعة عدمية أو الحادية، ولكن لأن هؤلاء من المثقفين يؤمنون بأن مفاهيم الحكم المطروحة عبر الإخوان لتفسير الإسلام ليست صادقة، كما أن الفكر الإسلامي لم يخل بعد إشكالية تطبيق الإسلام في مجتمع (تعددي).
فما بين الحدين (التشكيك في مصداقية الإخوان ـ إشكالية الحكم

الإسلامي في مجتمع تعددي) تكرس ميل المثقفين في الشمال باتجاه العلمانية التي (تُحيّد) وضع الدولة بالنسبة للدين، وليس بالضرورة أن تضع الدولة في حالة (عداء) مع الدين المباح لكافة أقسام المجتمع.

ثانياً: بنفس الكيفية التي اندفعت بها حركة قرنق لطرح العلمانية في مواجهة لاهوتية الإخوان وحكم نميري ومن سانده من الطوائف حسماً لقضية الوحدة مع الشمال، كذلك اندفعت الحركة لطرح الجانب الآخر المناهض لما بدا لها (كعرقية عربية) تحاول الهيمنة على الكل انطلاقاً من الشمال، أو بالتحديد موقع الوسط من الشمال (ما بين النيلين ـ الأبيض والأزرق). لذلك توجهت حركة قرنق بنداءآت التحالف إلى قوى (الأطراف) في شرق السودان وغربه وأقصى شماله مستبطنة الدعوة لحلف أساسه البناءآت غير العربية من حول القلب العربي. وأقول (مستبطنة الدعوة) لأن أساس النداء في المانفستو لهذه الأطراف إنما ينطلق من حالات التطور والنمو غير المتكافىء لهذه الأطراف قياساً بالقلب، فالدعوة (اجتماعية/عرقية) بذات الوقت، وكلاهما يفضي للآخر علماً بأن القلب المعني في الوسط ليس أكثر تطوراً عن الأطراف إلا بما حتمته بعض الظروف التاريخية وليس على حساب الآخرين.

إن دراسة علمية متأنية لمانفستو حركة قرنق، تأخذ في اعتبارها دوافع التفكير الوحدوي كحالة سياسية جديدة نابعة من تجارب الجنوب نفسه، ثم تأخذ بمؤثرات الشمال التي أسقطت نفسها (سلبياً) على توجه الجنوبي نحو الوحدة فيما ظهر له من (لاهوتية) باسم الإسلام، و(عرقية) باسم العروبة، يمكنها أن ترشدنا ـ أي الدراسة ـ إلى مكامن السلب والإيجاب في حركة قرنق بهدف الفصل بين الإيجابيات التي يمكن استصحابها في تجربة البناء الوطني الديمقراطي لكل السودان، وبين السلبيات التي يمكن ردها

إلى مصادرها مع مناقشة مدى (أصالة) أن يكون الإسلام لاهوتاً أو العروبة عرقية، أو حتى أن القلب المركزي في وسط السودان ما بين النيلين هو بقعة (عربية صرفة) يتوجب أن تحاصر من قبل الأطراف ـ غير العربية ـ فيما يقدره مانفستو الجنوب.

الوسط النيلي بقعة عربية أم جغرافية تفاعل؟:

هذا تساؤول يجب أن يجيب عليه فكر المانفستو الجنوبي بدقة. فالوسط السوداني (ما بين النيلين) هو بحكم موقعه الجغرافي مركز التفاعل للأطراف المتمحورة حوله، تماماً كما أن تضاريس الجنوب وطبغرافيته تعطي حركة قرنق مميزاتها القتالية، فالوسط ليس وسطاً لذاته ولكنه الوسط الذي حكمت عليه مميزاته الجغرافية أن يكون حاكماً لتفاعل الأطراف.

ثم القضية التي تلي ذلك، أنه ما من طرف من الأطراف قد تحددت (شخصيته القومية) لا على مستوى وحدة اللغة أو التكوين الاجتماعي الاقتصادي. فإذا كان شرق السودان هو ذلك الطرف الذي يجسد (شخصية القرن الإفريقي) فإن هذا القرن لازال يعيش أشكالاً عدة من الثقافات واللغات (الأمهرية ـ التجرينية ـ التجراوية ـ البليناوية) ولم يتجانس قومياً بعد. وينطبق المنظور نفسه على ثقافات الغرب السوداني الممتدة من النيل الأبيض غرباً إلى السنغال، وكذلك لغات الجنوب السوداني المتعددة وثقافاته وكياناته القبلية التي حالت دون نجاح الحكم الإقليمي الموحد وكذلك الحكم الإقليمي اللامركزي.

هنا يصبح القلب السوداني (ما بين النيلين) هو /الوحيد/ بين كل هذه الأطراف المتنوعة الثقافات والمتعددة اللغات /الحامل/ للغة واحدة هي العربية ولثقافة واحدة آخذة بالتفاعل مع جميع الامتدادات والأطراف حولها. ويرجع السبب في ذلك إلى الإمكانيات (الحضارية) الأوفر حظاً للعروبة في هذا الإطار. والعروبة التي نعنيها ليست (عرقية) وإنما هي جماع حضارات المتوسط والشرق الأدنى والجزيرة العربية ومنعكسات فارس واليونان وروما،

وكذلك الثقافات الأفريقية. كل هذه الكيانات الحضارية تفاعلت مع الموروث الحضاري العالمي ضمن الإطار العربي الجغرافي الحضاري الذي فرض نفسه منذ أربعة عشر قرناً. فالمسألة الحضارية هنا مسألة إمكانية وليست مسألة تفوق عرقي.

تمحورت كل أطراف السودان حول هذا القلب المركزي للتفاعل، فكانت حصيلة العروبة المستندة إلى كل هذه الأبعاد هي الأكثر قدرة على الاستقطاب والتأثير، ليس بمعنى أن هذه العروبة تفرض ذاتها على الآخرين ليوحدوا ذواتهم من خلالها، فالعروبة في أصل بنائها التاريخي هي مزيج حضارات شتى أعادت صياغة نفسها فيها بما في ذلك الثقافات الإفريقية نفسها، أي بوصف الإفريقية جزءاً من المركّب الحضاري العربي.

لهذا لا نقول قط بأن السودان هو (الجسر) بين العروبة والإفريقية، بل هو منطقة تفاعل بين (أربعة) أنماط ثقافية تلعب فيه العروبة دوراً مركزياً بحكم إمكانياتها الأوفر حظاً في التأثير. وهذه قضية سبق للأب (فيليب عباس غبوش) أن أدلى فيها برأي محدد حين سئل حول مستقبل الثقافة النوبية الإفريقية فقال: (إن هذه هي إحدى أكبر مشكلاتنا في السودان.. فتطوير الثقافات الإفريقية يبدو خارج متناول يدنا، وإنها لتتطلب مزيداً من تركيز شبابنا عليها بهدف تجميع تراث الأسلاف الذي بقي بحوزتنا مع تطبيقه على حياتنا المعاصرة ودعوة الحاكمين لتقدير هذا التراث واعتباره)[١].

لقد نظر الأب (غبوش) للأمر ضمن الحدود الحرفية لمعنى التراث في حين أن تراث الثقافات الإفريقية لم يمت، إذ أعاد صياغة نفسه مجدداً ضمن ثقافة السودان المعاصرة، فلو أعاد الأب فيليب (تفكيك) عناصر التكوين الثقافي الراهن في السودان ـ ضمن ما هو موجود بالعربية - لاكتشف (الجذور النوبية) في ثقافتنا، فما من شيء يفنى حين المزج

(١) Heritage-a review of southern sudanese culture-vol 10 no7-khartoum-18/2/1986.

والتركيب، وهذا هو منطق الجدل حتى في الثقافة. فعوضاً من أن يبحث غبوش في مرحلة ما قبل التفاعل ليكتشف ما كان تراثاً نوبياً (أصلاً) عليه أن يعيد اكتشاف النوبية ضمن البناء الثقافي السوداني المعاصر. فالثقافة السودانية لازالت تحتفظ ببعض ما كان في الثقافات الفرعونية القديمة بعد أن أعادت صياغته فكيف بما هو للنوبة المعاصرين؟.

المهم أن الثقافة العربية بحكم أنها قد استوعبت (المركز الحاكم لجغرافية التفاعل) في الوسط من السودان، وبحكم استنادها إلى خلفيات وجذور الحضارات العالمية التقليدية التي تم استيعابها ضمن إطار عربي، قد أصبحت القطب الجاذب لتفاعلات الثقافات الإفريقية شرقاً وغرباً وجنوباً، فهي الإطار الذي تحتاجه هذه الثقافات من جهة، وهي الإطار الذي يحتاجه السودان لبناء شخصيته الوطنية الموحّدة من جهة أخرى، أما المنظور (العرقي/ الشوفيني) الذي تحاكم به الثقافة العربية في السودان فهو منظور طارىء على هذه العروبة وليس من (أصلها)، فكيف يمكن أن يكون عرقياً وهو في تكوينه نتاج كل الأعراق من ساميين وحاميين وفراعنة وقرطاجيين وبابليين وسومريين وسبئيين وغيرهم..؟.

إننا لا نغفل قط تلك الدوافع الاجتماعية والاقتصادية في الأساس التي جعلت بعض عرب الشمال يمظهرون العروبة بالعرقية طلباً لأرستقراطية على الآخرين، في حين أن تكوين العروبة يتناقض جذرياً مع هذه التطلعات الدالة على فصل عنصري، وينطبق نفس الأمر على أولئك الذين مظهروا الإسلام بكيفية لاهوتية رفضاً للتعايش مع الآخرين في الإطار الوطني الجامع، فهؤلاء مظهروا الإسلام بتلك اللاهوتية لإخفاء تطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية التي تتجه لبناء مجتمع (الطبقة الطفيلية) ولبناء حاجز آيديولوجي ضد مفاهيم الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق التطور غير الرأسمالي.

هذه إشكاليات كان يتوجب على الفكر الوطني الديمقراطي في

السودان ـ وغيره ـ أن يوفيها حقها من البحث والتحليل حتى يستقيم فصل الإسلام عن المنطق اللاهوتي والنظم الكهنوتية التي تتجسد سودانياً في الشكل الطوائفي بالذات، كما يتجسد اللاهوت في منطق الإخوان. كما كان يجب فصل العروبة المكوّنة من كل الأعراق والحضارات عن منطق الفصل العنصري. وبالنتيجة تأكيد البعدين العالمي والإنساني لكل من العروبة والإسلام، فكما الإسلام مستوعب لكافة رسالات السماء و(خاتماً) لها، ويتوجه بخطاب (عالمي). فكذلك العروبة التي استوعبت كافة الحضارات والأعراق، بما في ذلك حضارات إفريقيا وسلالاتها وأعراقها.

إن هذه العروبة قد حملت لإفريقيا أفضل لحظات مدها التحرري حين كانت وجوه عبد الناصر ونكروما ولوممبا وجومو كنياتا، ولعلنا حين نطرح ملف الثورة الإفريقية فسنكتشف كيف أن المد التحرري العربي الذي جسده ناصر قد التقى في (الدار البيضاء) مع المد التحرري الإفريقي الصاعد من الجنوب بدفع نكروما وسيكوتوري، فتشابكت الأيدي في ١٩٦١/١/٧ معلنة للعالم أول (ميثاق تحرري إفريقي) هو ميثاق الدار البيضاء والذي قاد فيما بعد لإنشاء أول قوة عسكرية ثورية موحّدة للقارة أعلن عنها في القاهرة بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٦، على أن يكون مقرها في (غانا) وتخضع لإشراف قائد (مصري)، ومن تلك القرارات إنشاء أول سوق مشترك لمواجهة الضغوط الإمبريالية العالمية حيث تقرر أن يبدأ الشروع فيه بداية بتاريخ الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣. بل إن التفكير في إنشاء (منظمة الوحدة الإفريقية) كان ثمرة تلك اللقاءات.

ليس في العروبة ما يعيب، لا (حضارياً) ولا (ثورياً)، بل هي الثقافة التي (توطنت) في إفريقيا إلى حد (الأصالة)، فمنذ قرون عديدة اكتسبت هذه الثقافة قوة التواصل الشعبي وتدامجت مع مفردات اللهجات واللغات وعاشت في أعماق الغابات، حتى أنها اليوم (اللغة المشتركة) للمخاطبة اليومية بين القبائل الإفريقية، أما تلك اللغات التي وردت مع الاستعمار

الأوروبي فلا زالت تعيش حالة (الاغتراب) منحصرة لدى (صفوة) تأخذ بها في المدارس وليس في الأسواق الشعبية.

قد يتوهم البعض في الجنوب ـ كما في الشمال أيضاً ـ أن اللغة الإنجليزية وبمعيتها الحضارة الأوروبية يمكن أن تشكل (بديلاً حضارياً) للجنوب. هذا التوهم يفصل ما بين الحضارة والمجتمع. فالحضارة البديلة لا تكون حضارة فعلية إلا إذا تشربت بموروثات الثقافة المحلية أولاً ثم امتدت بالتفاعل على مستوى الكل الاجتماعي ثانياً، فالحضارات الوافدة من (فوق ـ عبر المدارس) لا يكون لها نفس الأثر المماثل للحضارات التي تسعى حية على المستوى الشعبي. فبالتفاعل الشعبي (التحتي) تتداخل الألفاظ والأسماء وتلقح بعضها، وضمن موازين الفوارق بين الحضارات المتفاعلة على حسب محمولاتها المادية للحضارة تضطر الثقافات المحلية للأخذ أكثر وأكثر عن غيرها المتقدم تلك المصطلحات والأسماء لما لا يكون بحوزة تجربتها الذاتية، أو حيث تكون لغاتها غير مهيأة لبعض الاشتقاقات. فاللغة بكامل كلماتها إنما تنمو وتتطور وتزيد من مصطلحاتها لتقابل حاجات الحضارة، فاللغة والبناء الحضاري المادي متوازيان، لأن اللغة تعبير عن الحضارة المادية وحامل له، وعلى هذا القياس فإن لغات الجنوب السوداني، أو الشرق البجاوي ـ كتبت أم لم تكتب ـ إنما تعبر في ضيقها واتساعها عن قوة التجربة الحضارية التي تجسدها. ثم حين يكون تفاعلها مع لغة أخرى فإن فارق القوة المادية لحضارة الطرفين يفرض نفسه على نتائج التفاعل، فاللغة المحلية تأخذ أكثر من اللغة المقتدرة حتى تتدامج بكامل موروثها وتعيد اكتشاف صياغتها ونفسها ضمن محيط حضاري أكبر، وبنفس الطريقة التي أشار إليها الأب فيليب عباس غبوش[1].

---

(١) ولد بتاريخ ١٩٢٤/١/١، كان والده جندياً وقد نال رتبة رقيب، وينتمي إلى قبيلة (حجر سلطان) من قبائل جبال النوبة في غرب السودان، نال تعليمه الأولى في مدرسة (سلارا ـ الدلنج) ثم كلية (موندري) بجنوب السودان ١٩٥٦/٥٣. عمل راعياً عاماً =

إن ما تملكه الحضارة العربية إزاء ثقافات الجنوب المتنوعة، إنها توفر قدرات التفاعل الشعبي الذي يمتد للتدامج مع الكل الاجتماعي، فالعروبة متغلغلة (شعبياً) وليست (وافدة) عبر الدراسات الفوقية المقتصرة على (الصفوة) كشأن اللغة الإنجليزية. ثم إن هذه الحضارة الأكثر أصالة في تاريخية إفريقيا قادرة على سد ثغرات العجز التعبيري بحكم ما تحمله من طاقات مادية حضارية وليس بحكم دمها الأزرق وذاتيتها، فمصدر القدرة على العطاء هنا موضوعي للغاية. فبهذا الأسلوب تسهم الثقافة العربية وأدواتها التعبيرية في إعطاء الموروث الإفريقي دفعات تطورية ينمي بها أصالته وتجربته الذاتية، لأنها تعيش الواقع الإفريقي نفسه على المستوى الشعبي. كما تستفيد العروبة وتغني تجربتها الحضارية من موضوعات وأشكال التعبير الأفريقية. وكم بودي أن يطلع أحد مفكرينا وأدبائنا بدراسة حول المؤثرات الأفريقية في الأدب العربي.

على النقيض من دور اللغة العربية نجد دور اللغة الإنجليزية التي تحكم عليها وسائلها بفرز صفوة خاصة تستقطبها لحضارتها الأوروبية، فتكون النتيجة إنتاج (صفوة مأوربة ـ مغتربة) عن الواقع الإفريقي. وفي هذه الحالة يتكيف هذا الإفريقي المغترب بالموقف الأوروبي ويعتمده بالضرورة كمنظور له ـ يتبناه ـ في تحديد علاقاته بالغير الحضاري، من حوله وفي العالم. فكيفما ينظر الأوروبيون ـ ضمن موقفهم الحضاري والتاريخي ـ للعرب أو الإسلام أو حتى الثقافات الهندية واليابانية ينظر ذلك المغترب المتأورب من الصفوة.

هنا نجد حالتين خطرتين للغاية، فالصفوة التي تتأورب بهذا الأسلوب إنما تعيش حالتين من الانفصام، الحالة الأولى إزاء واقعها هي على مستوى ثقافتها المحلية، أما حالة الفصام الثانية فموجهة للغير ضمن الموقف

= للكنائس الأسقفية بالسودان ٥٧/ ١٩٦٢ ثم للكنائس الأسقفية بغرب السودان ٦٣/ ١٩٦٤. بدأ انتماؤه للنشاط السياسي عام ١٩٤٦ حين انتسب للكتلة السوداء التي أسسها الدكتور (آدم أدهم)، ثم نائباً في البرلمان السوداني ١٩٦٥ وكذلك في برلمان ١٩٦٨، ثم عضواً بمجلس الشعب / نميري/ ٨٠/ ١٩٨١.

الأوروبي. وتنطبق الحالة الفصامية الثانية هذه في تحديد موقف كثيرين من المثقفين الجنوبيين إزاء عروبة وإسلام الشمال، ولكن دون إهمال المؤثرات السلبية الأخرى التي كان يمكن تجاوزها بسهولة لولا عمق الاغتراب.

لدى هذه النقطة تبرز لنا إشكالية (الأصالة الإفريقية) في مواجهة (الأوربة) حين نقيم مواقف المثقف الجنوبي من عناصر الصفوة، فبحكم هذا (التغريب الأوروبي) يفقد المثقف الجنوبي قدرة التعبير عن أصالة الواقع الإفريقي وهمومه الذاتية ومشاكله الحقيقية، إذ تصبح كل مشاكله ـ كما هي بالمقياس الأوروبي المغترب ـ ضد الشمال أو (الغير) العربي المسلم متغافلاً أن هذا المجتمع العربي المسلم في الشمال هو /الوحيد/ الذي يملك القدرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل مرتكزات حتى لتطلعاته باتجاه نظام سياسي أكثر تطوراً وتفتحاً.

شعارات قرنق وواقع الجنوب:

إن وقفة لدى مصطلحات (الاشتراكية) و(الديمقراطية) و(الوحدة الوطنية) و(العلمانية) وما يرد في فقرات المانفستو، تدعونا ـ أي هذه الوقفة ـ للتساؤل عن ماهية القاعدة الاجتماعية في مجتمع الجنوب المؤهلة لتفهم هذه القيم السياسية والنضال في سبيل تحققها؟. فالقوى الجنوبية التي يطلب منها قرنق أن تحمل أعباء وهموم برنامجه الاشتراكي الديمقراطي الوحدوي العلماني، هي قوى تعيش مرحلة بدايات تقسيم العمل في إطار اقتصاد عائلي مختلط ما بين الرعي والزراعة الموسمية وتعتمد في نظامها الاجتماعي على (الوحدة القبلية) وفي منظوراتها الأيديولوجية على تسلسل مهمات الأرواح وتنزل مقاماتها. فبرنامج قرنق لا يجد القوى المهيأة لحمله إلا في (الشمال) حيث انتظمت النقابات وتأصلت تجارب الهيئات والحركات السياسية وأفرزت المفاهيم المماثلة. فحاجة قرنق إلى الشمال ـ فيما إذا أراد تنفيذ هذا البرنامج ـ هي الأكثر إلحاحاً، غير أن قرنق قد طرح تكتيكاً لا يوصله إلى هذه القوى الوطنية الديمقراطية الاجتماعية الحديثة.

إذن نكتشف هنا بعداً مأساوياً آخر في نزعة التغريب لدى المثقف الجنوبي، فإذ يؤدي هذا التغريب إلى الانفصام بين المثقف الجنوبي وواقعه الإفريقي، فإنه يدفع به لعدم ربط أهدافه (المتقدمة على واقعه) بقوى (الغير) المؤهلة لحمل تبعات هذا البرنامج المتقدم في الجنوب والقوى الوطنية الديمقراطية في الشمال.

لقد اكتشف قرنق (حتمية الوحدة الجغرافية السياسية) التي تربط ما بين الشمال والجنوب، ولكن عليه أن يتقدم أكثر لاكتشاف حتمية (الوحدة الحضارية) ضمن منطق التفاعل بين الهويات المختلفة (الإفريقية الاستوائية جنوباً/ الإفريقية السودانية غرباً/ الأثيوبية شرقاً/ العربية شمالاً). وأن يقدر أن الوسط بحكم جغرافية التفاعل ليس ملكاً لأحد من الأطراف وإنما هو ملك هذا التفاعل الرباعي الذي من شأنه توحيد خصائص الشخصية السودانية المتسعة بأكبر من حدود جغرافيتنا السياسية.

وقد اكتشف قرنق ضرورات المجتمع الاشتراكي الديمقراطي، ولكن عليه أن يتقدم أكثر لاكتشاف ضرورات القاعدة الاجتماعية والفكرية التي بمقدورها أن تحمل هذه التطلعات، وليس ثمة قاعدة غير القوى الوطنية الديمقراطية في الشمال بشكل رئيسي. فهنا فقط يكمن (الحل الشعبي) لمشكلات التجزئة والتخلف في السودان.

أقول (الحل الشعبي) وذلك لأن القوى الوطنية الديمقراطية في الشمال لا يمكن أن تتهم من قبل قرنق أو غيره بأنها تشكل (سيادة عنصر سكاني) على الآخرين أو الغير، فتركيب هذه القوى ناشىء بمعزل عن الولاءات الإقليمية أو القبلية أو الطائفية، إنها خلاصة معاناة المناضلين السودانيين بداية بذلك الدينكاوي الإفريقي الأسود (علي عبد اللطيف) الذي قاد ثورة ١٩٢٤، وخلاصة نضالات المثقفين منذ بدايات طلائع مفكري النهضة في ١٩٣٤، وخلاصة تجارب مؤتمر الخريجين منذ ١٩٤٤، فهل يمكن أن

يتكافأ مانفستو قرنق مع هذه التطلعات؟ هذا ما سنشرع في بحثه[١].

قرنق ومفهوم التحالف مع الأطراف ضد القلب النيلي:

قد لا يقبل العقيد الدكتور جون قرنق بالربط بينه وبين تسلسل الثورات السابقة في الجنوب بوصف تلك الثورات مجرد حركات انفصالية أو إقليمية في حين يطرح قرنق عبر مانفستو حركة تحرير الشعب السوداني الصادر بتاريخ ٣١ يوليو (تموز) ١٩٨٣ توجهه بثورته نحو السودان ككل مستهدفاً تحويله إلى وطن سوداني موحد واشتراكي. وقد أدان (وليم بيور) كافة المقولات التي تطرح حركة تحرير شعب السودان في إطار الامتداد التاريخي لحركات الجنوب الإقليمية السابقة، معزياً هذا الطرح - غير الصحيح في تقديره - إلى أمرين[٢]:

أولاً: أن الحركة ناشئة في الجنوب. (ثانياً) أن قرنق ينتمي إلى الجنوب. ويرد وليم بيور على هاتين المقولتين بالرجوع إلى أن طبيعة الجنوب الطبغرافية (تضاريس وبيئة طبيعية) هي التي جعلت من الموقع الجنوبي أرضية مهيأة لحرب العصابات، مؤكداً أن الانطلاق من هذا الموقع مجرد بداية لتشمل فيما بعد باقي مناطق السودان، فالجنوب في هذا التقدير، هو مجرد (قاعدة انطلاق). أما بالنسبة للمقولة التي تركز على

---

(١) ينتمي العقيد الدكتور جون قرنق إلى قبائل الدينكا في جنوب السودان، ومن بعد أن حصل على الشهادة [الإبتدائية] هاجر وأسرته إلى تنزانيا حيث أكمل تعليمه الثانوي، ومنها سافر إلى الولايات المتحدة حيث حصل على بكالوريوس الاقتصاد من جامعة [ايوا] بعد ٤ سنوات عاد للعمل في حكومة تنزانيا ثم التحق في عام ١٩٧٠ بحركة أنيانيا في جنوب السودان حيث أصبح نائباً لقائدها جوزيف لاغو ومنح رتبة نقيب. وقد شارك إلى جانب لاغو في مفاوضات اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، ومنها انخرط في الجيش السوداني بذات الرتبة [نقيب] ثم عمل مدرساً بالكلية العسكرية في الخرطوم ١٩٧٧/٧٥ ومنها إلى جامعة ايوا الأمريكية حيث نال الدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٨١، ثم عاد للخرطوم حيث تولى عدة مناصب عسكرية إلى قيادة الكتيبة ١٠٥ في الجنوب ثم إعلانه حركة تحرير شعب السودان في منتصف ١٩٨٣.

(٢) sudan today-sudan people liberation movement- 1985 pages 44-41.

انتماء قرنق للجنوب فإن وليم بيور يرى أن حالة مماثلة تشكل سابقة في تاريخ السودان تؤكد إمكانية أن يظهر قائد في أحد (الأطراف) ثم ينتشر بثورته في كل السودان، ويرجع الاستدلال إلى المهدي الذي انطلق بثورته من (الغرب) ثم سيطر على الخرطوم.

عدا مانفستو الحركة توضح دراسات ومحاضرات أخرى أن التفكير السياسي لحركة قرنق يتبنى استراتيجية واضحة تهدف إلى مد الجسور باتجاه المجموعات العرقية - غير العربية - في شمال السودان، وقد حددت هذه المجموعات بالدوائر التالية:

أولاً: البجا في شرق السودان. ثانياً: النوبة في أقصى شمال السودان، ثالثاً: أبناء غرب السودان وبالذات جبال النوبة. والهدف هو تحالف هذه القوى (غير العربية) مجتمعة مع الجنوب ضد (الوسط) حيث يتركز حكم الطائفتين والبيتين (المهدوي والميرغني). فتثقيف الكادر الجنوبي يتم ضمن هذا التوجه مع تضمين هذا النمط من التفكير السياسي كافة (مثالب) سيطرة البيتين الطائفيين على مقادير السودان طوال قرن من الزمان الأمر الذي أورث السودان نوعاً من البناءات الطبقية الشائخة والمستغلة إضافة إلى هيمنة النزعة (العرقية العربية) و(اللاهوتية الكهنوتية). (راجع/ الفصل الثاني/ جذور حركات التحرير في المناطق المتخلفة في السودان/ المانفستو).

إذن، فالمطلوب تبعاً لحركة قرنق هو إيجاد تحالف عريض يضم الجنوب مع الغرب مع الشرق و(أقصى) الشمال لإسقاط حكم (الوسط الجغرافي) المستند إلى هيمنة البيتين الطائفيين وبناء السودان وفق منظور وطني اشتراكي علماني. أما (جائزة) هذه الأطراف فتكمن في (إعادة توزيع الثروة) وفق منطق التنمية المتكافئة مع إشارات واضحة في أدب حركة قرنق إلى أن قبضة الوسط قد امتصت فوائض قيمة عمل هذه الأطراف.

حين نتساءل عن مصير التوجه القومي العربي في السودان الشمالي فيما إذا نجحت حركة قرنق، ودون أن نربط مصير هذا التوجه بوجود

البيتين الطائفيين، فإن إجابة قرنق ـ على ضوء ما ساقه في مؤتمر كوكادام (أثيوبيا ـ مارس/ آذار ١٩٨٥) تتلخص في أن توجهات عرب الشمال القومية يمكن لها أن تستمر شريطة (تحقيق استقلالها) عن التبعية للحزام العربي المحيط. والمثال الذي يستند إليه قرنق هو الاستقلال الأمريكي عن بريطانيا مع بقاء الثقافة الإنجليزية، والاستقلال الأميريكي اللاتيني عن إسبانيا مع بقاء الثقافة الإسبانية. فالمطلوب ليس القضاء على البيتين الطائفيين فقط، ولكن أيضاً تحقيق استقلال الهوية العربية عن عمقها الحضاري.

بتركيز محدد يمكن القول أن الفكر السياسي لحركة قرنق إنما ينظر في (مركز الوسط) الجغرافي الغني من السودان ذلك النمط من العروبة (العنصرية) والإسلام (اللاهوتي الكهنوتي) والبنائية الاجتماعية (الاستعلائية الطبقية) مع التحالف مع مراكز العمق العربي في مصر والسعودية بالذات. ثم يجسد هذه المقولات كلها في البيتين الطائفيين (الميرغني/ المهدوي) ثم يدعو (لتحرير) شعب السودان.

صحيح جداً أن قرنق يملك ضمن حصيلة التاريخ السوداني المعاصر والسابق عدة وقائع سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تؤكد على هذه المقولات التي يطرحها، خصوصاً وإنه يتبنى في مواجهة التسلط الحزبي الطائفي اللاهوتي على التجربة الديمقراطية أفكاراً تدعو إلى العلمانية والتحرر والنمو الاقتصادي الاجتماعي. في حين أن قوى الشمال الوطنية الديمقراطية تقف عاجزة عن فرض مفاهيمها هي الخاصة بالتحرر أمام تسلط القوى الطائفية. وهنا لا يملك قرنق سوى اتهامها بالضعف والعجز طارحاً نفسه كقيادة بديلة.

الاستقطاب الحاد غير المتكافىء:

لا أجد تسمية لهذه الحالة سوى أنها حالة استقطاب (حاد) ما بين قوى الشمال الطائفية التي تصدق عليها نعوت قرنق، وما بين حركة قرنق بعلمانيتها وتوجهها. غير أن هذا الاستقطاب (غير متكافىء) أيضاً، فالعروبة

ليست عنصرية، والإسلام ليس لاهوتاً أو كهنوتاً، كما أن الالتزام القومي بالعمق العربي ليس دلالة (تبعية)، غير أن هذه المعاني (النقيضة) لما يفترضه قرنق لا تجسدها القوى الطائفية المتحكمة بمصير السودان، وإنما هي معاني (يمكن) أن تجسدها القوى الوطنية الديمقراطية فيما إذا تمكنت هذه القوى من آداء دورها السياسي. ولكن.. هذه القوى بمعزل عن الدور.. وبالتالي يظل الاستقطاب حاداً بين قرنق المسلح في الجنوب والقوى الطائفية واللاهوتية الحاكمة في الشمال، والنتيجة (قلق) كبير على المصير السوداني برمته.

ضمن حالة الاستقطاب الحاد هذا وغير المتكافىء، تجد القوى الوطنية الديمقراطية نفسها في السودان بين مطرقة الحكم الطائفي واللاهوتي وسندان تكتيك قرنق، فهي لا تستطيع أن تقاتل قرنق انطلاقاً من خندق الحكم الطائفي واللاهوتي، كما أنها لا تقبل بمقولاته وأساليبه في استقطاب (الأطراف) ضمن خطة التجميع غير الموضوعية. وبهذا الأسلوب تفقد القوى الوطنية الديمقراطية توازنها بين خطة قرنق غير الموضوعية من جهة وتسلط الطائفية على الحكم البرلماني من جهة أخرى. فتكون النتيجة ساحة شبه خالية إلا من الصراع بين قرنق والطائفية، ولكنه صراع يؤدي إلى تدمير المصير السوداني برمته.

لقد طرح قرنق خطته للتوجه نحو الأطراف بديلاً عن توجهه نحو القوى الوطنية في القلب المركزي السوداني (منطقة الوسط الحاكم جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً). فقد اشترط قرنق على هذه القوى الوطنية الديمقراطية - إذا أرادت التحالف معه - أن تنظم نفسها وفق منهج حرب العصابات المسلحة، وهو يعلم تماماً أن التقاليد النضالية لهذه القوى إنما تعتمد على السلاح الاجتماعي والسياسي الذي يقوم على العصيان المدني كما حدث في ثورة أكتوبر ١٩٦٤، وكما حدث لدى إسقاط نميري في مارس (آذار) ١٩٨٥، فهذه القوى منظمة تاريخياً على أساس نقابي ومهني وسياسي فلديها

أسلوبها الخاص المنبثق عن طبيعة تكوينها لمواجهة التحديات. فأن يطلب قرنق من هذه القوى انتهاج الطريق المسلح كشرط للتحالف معه، فلا يعني ذلك سوى (تعجيز) هذه القوى والاستغناء عنها (لتبرير) التوجه نحو الأطراف الجغرافية التي تنظم نفسها على أسس (إقليمية) و(قبلية) كما هو عليه حال مؤتمر البجا في الشرق ومنظمة جبال النوبة في الغرب.

إنه بالرجوع إلى الفصل (الثامن) الفقرة (ل) والتي تنص على (الاتصال بجماعات المعارضة في الشمال والجنوب بغرض تكوين جبهة متحدة شريطة أن تكون قياداتها/ مسلحة/ وتقدمية)، نلمس تأكيداً واضحاً على عزل القوى الوطنية الديمقراطية بقياداتها في موقع الوسط المركزي لأنها لا تستطيع أن تستوفي موضوعياً شروط اللقاء المسلحة هذه مع قرنق. وبالتالي ينطلق قرنق (لتبرير) تحالفاته غير الموضوعية مع الأطراف السودانية على أساس (إقليمي)، وهذا ما تشير إليه الفقرات (٦ و٧ و٨) من الفصل الثاني من المانفستو.

صحيح أن مانفستو قرنق أدان في الفصل (السابع) في الفقرة (٢٢) نشوء حركات انفصالية في الجنوب والشرق والغرب ضد نظام (شلة الأقلية القمعي) في الخرطوم، كما يشير إلى خطورة هذه الحركات الانفصالية داعياً لتنفيذ (حل ديمقراطي لكل القضايا القومية والدينية في إطار السودان الاشتراكي الموحد)، ولكن المانفستو يؤكد من ناحية أخرى على أن هذه الحركات (الانفصالية) في أطراف الشمال إنما نشأت نتيجة لتدهور أوضاع التنمية في هذه الأطراف بسبب تسلط نظام (شلة الأقلية) في الوسط الحاكم، ثم يدعو صراحة للربط بين كفاح هذه الأطراف وكفاح الحركة في الجنوب، ذلك ما يرد في الفصل الثاني/ الفقرة: (٧ ـ أن ما عرفناه بالمناطق المختلفة في شمال السودان هي أكثر المناطق التي تعرضت للخداع والإهمال من أنظمة الأقلية والشلل الحاكمة في الخرطوم. أن أنظمة شلل الأقلية هذه قد استغلت دائماً قضايا القومية والدين (لعزل الكفاح في

الجنوب عن كفاح المناطق المتخلفة في الشمال، وقد ظل التركيز حتى الآن على الجنوب، ولكن الدروس الأساسية في حركة التحرير في الجنوب (يمكن تعميمها لجميع المناطق المختلفة الأخرى في القطر) فحركات التحرير في الشمال، مثلها مثل تلك التي في الجنوب تمتد جذورها إلى مرحلة التنمية الهامشية غير المتوازنة في عهد الاستعمار وسياسات وأنظمة الشلل والأقلية في الخرطوم المعادية للتحرر والمرتبطة بالرجعية العالمية).

ويعرّف مانفستو قرنق هذه المناطق المتخلفة في شمال السودان والتي عُزل بين كفاحها وكفاح الجنوب المماثل لها في الفقرة (٦) من الفصل (٢) وهي: (.. فمديريات دارفور وكردفان وكسلا والشمالية القديمة هي مناطق متخلفة تستوي في ذلك مع المديريات الجنوبية الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل والتي تعرف حالياً بجنوب السودان).

ما يسعى إليه قرنق ـ عبر تحليل نصوص المانفستو الواردة بهذا الفصل ـ هو إنشاء حزام أو (طوق) دائري حول مركز الوسط السوداني اعتماداً على تجميع كل الأطراف ووفق منهج النضال المسلح. أن هذا المخطط، فوق أنه يعزل القوى الوطنية الديمقراطية تحت مبرر أنها ليست قوى مسلحة، إنما يؤدي عملياً لمحاولات القضاء على (مركزية الوسط السوداني). وهذا يعني من ناحية حضارية تدمير القلب المستقطب لتفاعلات الهوية السودانية والجاذب لمقوماتها الشرقية (امتدادات القرن الإفريقي في شكل الثقافة البجاوية في الشرق) ومقوماتها السودانية الغربية (امتدادات الثقافات السودانية بين الغابة والصحراء في الحزام الممتد من غرب النيل الأبيض وإلى السنغال) ومقوماتها الشمالية (امتدادات الثقافات والحضارات المتوسطية عبر مصر والتي تفاعلت فيها ثقافات الشرق الأدنى مع المتوسط منذ القدم ووصلاً إلى الإطار العربي المعاصر) ومقوماتها الاستوائية (امتدادات ثقافات خط الاستواء التي تشمل معظم عناصر الجنوب القبلية).

وسط السودان الذي يحدده قرنق بأنه يضم (مديرية الخرطوم ومديرية النيل الأزرق القديمة) هو بالتحديد منطقة (ربط) هذه الامتدادات المتحلقة حول السودان بوحدة مركزية للتفاعل، فشرق السودان يتفاعل بغرب السودان وبالجنوب وبالشمال عبر هذا الوسط المركزي، وكذلك في علاقة سائر الأرجاء السودانية ببعضها، فمحاولة (عزل) هذا الوسط إنما تعني عملياً عزل بؤرة التفاعل بين ثقافات السودان المختلفة وبالتالي (تفكيك) و(تفتيت) السودان نفسه، فليس ثمة ما يربط بين هذه الأطراف سوى الوسط الذي تلتقي فيه وتتفاعل ضمنه وبه.

لم تمنح شلة الأقلية الطائفية الحاكمة في الوسط هذه الخصائص الاستراتيجية، حضارياً وجغرافياً، لهذا الموقع الوسطي، وإنما منحته له جملة العوامل الجغرافية بوصفه (مركزاً حاكماً) ومع بدايات الحضارة في السودان، أو تحديداً منذ قيام مملكة مروى (٥٩٠ ق.م إلى ٣٥٠ م)، وما مروى تلك إلا الامتداد السوداني المتفاعل بإفريقيا عبر العمق الحضاري المتوسطي الذي استوعبته مملكة نبتة في أقصى الشمال من مصر (٧٥٠ ق.م إلى ٥٩٠ ق.م). (راجع الفصل الأول من هذا الكتاب ـ السودان ما بين نبتة ومروى).

إن قانون التجربة الحضارية في السودان، منذ ما قبل العروبة والإسلام، يوضح بجلاء أن موقع (الوسط) السوداني هذا هو الموقع الحاكم والمبلور لتفاعلات كافة خصائص الأطراف الإفريقية (شرقاً وغرباً وجنوباً) بالعمق المتوسطي الشمالي. فهنا مركز بناء وتحديد هوية الشخصية السودانية.. هنا تتدامج مختلف الامتدادات ببعضها، فمحاولة عزل هذا المركز لا يعني سوى (تفتيت) الهوية السودانية فلا يعود ثمة سودان واحد أو موحد يمكن فيه لقرنق أن يبني اشتراكية أو ديمقراطية.

إن خضوع هذا القلب المركزي الأوسط لتسلط الطائفية ونظام العسف الاجتماعي إنما يرجع إلى كونه المركز الذي تحكم منه البلاد، فكل من يسعى إلى السلطة يأتي إليه، فكما كان هذا المركز الأوسط في

يوم من الأيام (مروياً) ثم (مسيحياً) على أيام مملكة (علوة) كذلك أصبح هذا المركز عربياً مسلماً بحكم قانون الدورات الحضارية التي تؤثر فيه. ومن هذا الموقع الأوسط بدأ عبد الله جماع بناء مركزية السلطنة الزرقاء (١٥٠٥ - ١٨٢١)، ومن هذا المركز الأوسط وحد محمد علي باشا الأطراف السودانية المختلفة بما فيها الجنوب والغرب مانحاً السودان حدوده الجغرافية السياسية المعاصرة، وإلى هذا المركز جاء المهدي بأنصاره من غرب السودان، وإلى هذا المركز جاء كتشنر عام ١٨٩٨ ليعيد تأسيس الخرطوم مجدداً كعاصمة للبلاد.

إن السودان، دون قبضة هذا المركز الجغرافي الحاكم لا يصبح إلا كيانات مجزأة، وهذا ما حدث لدى انهيار مملكة مروى التي ضعفت نتيجة عزلتها عن عمقها المتوسطي الشمالي وعدم قدرتها على بناء نفسها ذاتياً، فتعرضت للغزو الأثيوبي على يد عيزانا عام ٣٥٠ م، ثم كانت العاقبة قيام عدة كيانات سودانية مهلهلة وفاقدة القدرة على التماسك، (نوباتيا والمقرة في أقصى الشمال)، و(علوة على مقربة من الخرطوم الراهنة وعاصمتها سوبا).

أن المنطق الصحيح يفرض على قرنق - إذا كان في نيته فعلاً بناء السودان الموحّد الاشتراكي - أن يتجه بمنظوراته إلى القوى الوطنية الديمقراطية المتمركزة في هذا الوسط للقضاء على نظام شلة الأقلية الطائفية المتحكمة في السودان كله، بما في ذلك الوسط نفسه. إما أن يلجأ قرنق إلى (الأطراف الإقليمية) من جهة، ثم يعزل ما بين حركته ومجموع القوى الوطنية الديمقراطية تحت مبرر عدم حملها للسلاح من جهة ثانية فإن الأمر لا يعدو استخدام مبررات تقدمية ووطنية لتفكيك وحدة الشخصية السودانية والقضاء بالتالي على تطور السودان الموحد. وهذا أمر لا يمكن التهاون فيه ولكن ذلك لا يعني قط التماثل مع مواقف القوى الطائفية الحاكمة.

نصوص مانفستو حركة تحرير شعب السودان:

الفصل الأول: الجذور التاريخية لمشكلة السودان:

١ ـ إن ما يُسمّى بمشكلة جنوب السودان هي في الواقع مشكلة السودان عموماً، إنها مشكلة المناطق المتخلفة في كل أنحاء القطر، زادها تفاقماً في الجنوب الممارسات التعسفية والأنظمة الشللية التي لا تعبر إلا عن الأقلية والتي تعاقبت على دست الحكم في الخرطوم. وفي الواقع فإن جذور المشكلة تكمن في انتشار الرأسمالية والنظم الاستعمارية في أواخر القرن الماضي حين كانت إفريقيا تقسمها قوى استعمارية أوروبية تعتمد سياسة «فرّق تسد» داخل وما بين المستعمرات. وقد كان تعميق الفوارق القومية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية بين الشمال والجنوب في السودان إبان فترة الاستعمار جزءاً من خطة مرسومة.

إن سياسة «فرّق تسد» الاستعمارية، وميكانيكية التنمية الهامشية في السودان هي المسؤولة عن أزمة القطر في مرحلة ما بعد الاستقلال.

٢ ـ إن التناقضات والأزمات الداخلية في النظام الرأسمالي هي التي عجلت بنشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية وبعد الحرب الثانية، أصبح الدفاع عن الاستعمار غير ممكن، فتم اعتماد السيطرة بواسطة رأس المال وإقامة علاقات تنهض على اعتماد المستعمرات السابقة التي «مُنحت» الاستقلال على الدول الرأسمالية وهكذا تم تحويل الاستعمار المباشر إلى استعمار غير مباشر «الاستعمار الجديد» بواسطة «منح» الاستقلال للمستعمرات.

٣ ـ وحين أصبح جلياً أن المستعمرات على وشك القيام بحروب تحرير أصيلة وحقيقية تنتهي بتقويض الاستعمار وبناء دول إفريقية أصيلة عقد الاستعمار صفقة مع (الصفوة) الإفريقية البورجوازية النامية. ثم تشجيع الأفارقة الذين ساهموا في المؤسسات الإدارية للاستعمار المباشر (مدرسي المدارس الأولية، الممرضين، أولاد الكنائس، القساوسة، ضباط الصف، صغار

التجار.. إلخ) على تأسيس أحزاب سياسية وتمت دعوتهم إلى العواصم الغربية، لندن، باريس، وبلجيكا، للتفاوض حول «شروط الاستقلال» وسافر هؤلاء السادة وعادوا وفي حقائبهم «وثائق الاستقلال» لتستقبلهم في المطارات الجماهير المبتهجة، الجماهير المسكينة التي لم تكن تدري ما تخبئه تلك الحقائق: أي «الاستعمار الحديث».

تم استبدال الإداريين الاستعماريين بإداريين محليين، ولكن استغلال المستعمرات لمصلحة القوى الاستعمارية استمر بغير هوادة.

٤ ـ تسبب الاستعمار الجديد في التقسيم الثاني لإفريقيا، والذي تعرضت له تلك الأقطار التي كانت أكبر من أن تدار بسهولة بواسطة الصفوة المحلية حيث جرى تقسيمها إلى عدة مستعمرات جديدة صغيرة، وهكذا تم تقسيم شرق إفريقيا البريطانية إلى دول كينيا وتنجانيقا ويوغندا «المستقلة» وتم تقسيم وسط إفريقيا البريطانية إلى ما يعرف الآن بزامبيا وزمبابوي وملاوي، بينما تم تقسيم إفريقيا الاستوائية الفرنسية إلى ثلاث مستعمرات جديدة، حيث تم تشجيع الصفوة حول بحيرة تشاد على الذهاب إلى باريس «لإحضار» استقلالهم كتشاديين، وأولئك الذين حول مدينة برازفيل أصبحوا الكونغو برازفيل، وبحثا عن اسم أفضل اختار أولئك الذين هم في الوسط اسم «إفريقيا الوسطى».

وهكذا من مستعمرتين بريطانيتين ومستعمرتين فرنسيتين خلقت أربع عشرة دولة إفريقية.

الفصل الثاني: جذور حركات التحرير في المناطق المتخلفة في السودان:

٥ ـ كانت حركات التحرير في المناطق المتخلفة من السودان والتي عرفت بالأنيانيا في الجنوب وسوني وقون في الغرب ومؤتمر البجة في الشرق نتاجاً طبيعياً لظاهرة الاستقلال الإفريقي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد استند ذلك «الاستقلال» على سياسة «فرّق تسد» الاستعمارية، والتي وضعت الشمال في كفة وبقية القطر في كفة أخرى في إطار التنمية غير المتوازنة، والتي رسمتها أنظمة الشللية والأقلية في الخرطوم وفي هذا جوهر ما يسمّى بمشكلة الجنوب.

٦ - ومن المهم في هذه المرحلة أن نتوقف ونعرف المُعنى بكلمة «الشمال»، حتى لا يساء فهمها أو ترجمتها مستقبلاً أو استغلالها بواسطة أنظمة شلة الأقلية في الخرطوم لتفريق الشعب السوداني.

إن المعنى بلفظة «الشمال» في كل هذا المانفستو هي المناطق في شمال السودان، التي أصبحت فيها التنمية الهامشية ضرورية حتى يتسنى استخراج الفائض بأقل تكلفة بواسطة الأنظمة الاستعمارية. **وبهذا المفهوم فإنها تضم مديرية الخرطوم ومديرية النيل الأزرق القديمة، ولا تضم أياً من المناطق الأخرى في شمال السودان،** فمديريات دارفور وكردفان وكسلا والشمالية القديمة هي مناطق متخلفة تستوي في ذلك مع المديريات الجنوبية الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل والتي تعرف حالياً بجنوب السودان.

٧ - إن ما عرفناه بالمناطق المتخلفة في شمال السودان هي أكثر المناطق التي تعرضت للخداع والإهمال من أنظمة الأقلية والشلل الحاكمة في الخرطوم، **إن أنظمة شلل الأقلية هذه استغلت دائماً قضايا القومية والدين لعزل الكفاح في الجنوب عن كفاح المناطق المتخلفة في الشمال.**

وقد ظل التركيز حتى الآن على الجنوب، ولكن الدروس الأساسية في حركة التحرير في الجنوب يمكن تعميمها لجميع المناطق المتخلفة الأخرى في القطر، فحركات التحرير في الشمال، مثلها مثل تلك التي في الجنوب، تمتد جذورها إلى مرحلة التنمية الهامشية غير المتوازنة في عهد الاستعمار وسياسات أنظمة الشلل والأقلية في الخرطوم المعادية للتحرر والمرتبطة بالرجعية العالمية.

٨ ـ لقد كان حجم الاستغلال الاستعماري واتساع الفجوة في التنمية أكثر في المناطق المتخلفة في الشمال منه في الجنوب فالتنافس في تجارة القطن بين بريطانيا وبقية العالم الرأسمالي وبالذات أمريكا والصين اقتضى تنمية منطقة الجزيرة لإنتاج القطن بأقل تكلفة لتغذية مصانع النسيج في مانشستر وليفربول، وأصبح من الضروري أن يوفر للشمال قدر من التعليم العام والفني لتخريج كوادر دنيا من الموظفين لمساعدة الإدارة الاستعمارية على استخراج الفائض.

الفصل الثالث: الأنيانيا:

٩ ـ تبلورت مشكلة المناطق المتخلفة في السودان في الجنوب وبصورة خاصة في ميدان التعليم، الذي أُحيل إلى الجمعيات التبشيرية المسيحية التي كان هدفها الوحيد توفير الحد الكافي من التعليم لاعتناق عقيدتها، وعلى نقيض الواقع في الشمال لم تكن هناك ثمة حاجة لتدريب موظفين في الجنوب وهكذا نمت الصفوة في الشمال أسرع من الجنوب في إطار السياسة الاستعمارية، وقد أصبحت هذه من قضايا السودان المركزية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

١٠ ـ عندما أصبح السودان «مستقلاً» في يناير ١٩٥٦ تم تقسيم الوظائف بين الشمال والجنوب بصورة غير عادلة، وأحس الجنوبيون أن الاستعمار البريطاني قد خدعهم وخانهم، وعلى أية حال فإن هذا التقسيم غير العادل كان نتيجة طبيعية للتنمية غير المتوازنة التي فرضتها مرحلة الاستعمار.

١١ ـ وعندما تأكد أن «شمألة» الخدمة المدنية في الجنوب قد باتت أمراً واقعاً تمردت حامية الجيش في توريت في أغسطس ١٩٥٥، وقبل أربعة أشهر من «الاستقلال» ويعتبر هذا التمرد بمثابة الميلاد لأنيانيا (١) ولسبعة عشر عاماً من الحرب (١٩٥٥ ـ ١٩٧٢). وهكذا فإن السخط على السودنة هو الذي عجل بميلاد أنيانيا (١). نتيجة للتوزيع

غير العادل للوظائف بين الصفوة البورجوازية البيزوقراطية في الشمال والجنوب.

١٢ ـ تركزت مرامي وأهداف أنيانيا (١) بالتالي على المراكز والوظائف، وهذه الطبيعة الوظيفية لأنيانيا واحد تعتبر تجربة مهمة تتعلم منها الحركة الحالية (حركة تحرير شعب السودان) الكثير، وخلال أنيانيا (١) كان هناك كمّ هائل من الحكومات والأحزاب السياسية مثل سانو وSSLF وجبهة الجنوب، وجمهورية سو وحكومة النيل المؤقتة ودولة أنيدي وغيرها. وكانت كل من هذه الحكومات والأحزاب جاهزة بمجلس وزراء على النمط الغربي وكانت الصفوة البرجوازية البيروقراطية الجنوبية قانعة بهذه الوظائف والمراكز رغم أن أكثرها بغير محتوى. وبالمقابل فقد احتشد جناحها العسكري بكبار الضباط (جنرالات وعمداء وعقداء.. إلخ) من غير جيش يقودونه، إن الجيش الشعبي لتحرير السودان لن يسمح مطلقاً بوجود مثل هذه الحكومات والأحزاب المزيفة.

الفصل الرابع: اتفاقية أديس أبابا «للسلام»:

١٣ ـ وأخيراً استجيب لرغبة الجنوبيين في المناصب الوزارية والوظائف في الجيش والخدمة المدنية في عام ١٩٧٢ في أديس أبابا بدلاً من عام ١٩٥٦ في لندن. كانت اتفاقية أديس أبابا صفقة بين الصفوة البرجوازية البيروقراطية الشمالية والجنوبية، وأملت الصفوة الشمالية الشروط بينما ساومت الصفوة الجنوبية على مصالح الجماهير من أجل الوظائف التي حرموا منها طويلاً، وهكذا منح الجنوبيون الوظائف التي كانوا يتمنونها في عام ١٩٥٦ أخيراً في عام ١٩٧٢ وكان الثمن مليوناً ونصف مليون نفس، ولهذا كان قدر الاتفاقية أن تنهار لأنها تجاهلت المصالح الحقيقية للجماهير، بينما سعت الصفوة الجنوبية لاستغلال الاتفاقية لزيادة ثرواتها في الوقت الذي بدأت فيه الصفوة الشمالية ـ وقد أُزيح عن الطريق الجناح العسكري لأنيانيا (١) ـ إعادة البلاد إلى الأمر الواقع الذي كان سائداً قبل ١٩٧٢ عندما كانت لها السيادة في كل من الشمال والجنوب.

الفصل الخامس: التجريد السياسي لاتفاقية أديس أبابا:

١٤ ـ تحرك نظام الشلة الأقلية في الخرطوم سريعاً لتقويض اتفاقية أديس أبابا منذ لحظة التوقيع عليه. فعلى الصعيد السياسي اتبعت الصفوة الشمالية سياسات كان من أهدافها تقويض الاتفاقية، وتشمل هذه السياسات ما يلي:

أ ـ قيام نظام شلة الأقلية في الخرطوم بتعيين القيادات في الإقليم الجنوبي رغم «الحكم الذاتي».

ب ـ إنشاء قناة جونقلي، **وما رافقها من تخطيط لتوطين مليوني ونصف المليون فلاح حولها، ذلك التخطيط الذي أدى لاضطرابات ضخمة في الجنوب راح ضحيتها ثلاثة طلاب واعتقل عدد من السياسيين.**

جـ ـ الحل الاعتباطي وغير الدستوري لحكومات ومجالس شعب الإقليم الجنوبي في **١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٣.**

د ـ **محاولات إعادة رسم الحدود بين الشمال والجنوب لضم مناطق البترول والمناطق الزراعية الغنية في** الرنك ومناطق النيكل واليورانيوم في الجنوب إلى الشمال.

هـ ـ قرار بناء مصفاة البترول في كوستي بدلاً من بنتيو التي اكتشف فيها البترول في جنوب السودان، وفي وقت لاحق صرف النظر عن مصفاة كوستي وتقرر بناء خط أنابيب إلى بورت سودان لتصدير البترول رأساً.

و ـ الإهمال المتعمد للجنوب في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ز ـ **التكامل بين السودان ومصر وعقد اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين.**

حـ ـ تقسيم الجنوب بغرض إضعافه عن طريق سياسة «فرّق تسد»، وقد ساند هذه السياسة بعض صفوة الجنوبيين الذين رأوا فيها منفعة بينما عارضها من رأوا فيها خسائر. وقد عبر نفس هؤلاء السياسيين عن

مواقفهم مساندة أو معارضة للتقسيم بناء على ما يتوقعونه من مكاسب من هذا الموقف أو ذاك.

١٥ ـ دفعت المحاولات السابقة لنظام شلة الأقلية القمعي في الخرطوم لتجريد اتفاقية أديس أبابا على الصعيد السياسي بعض السياسيين الجنوبيين البارزين لتشكيل مجموعات معارضة شملت الآتي:

١ ـ N.A.M ـ حركة العمل الوطنية.

٢ ـ MTLSS ـ حركة التحرير الكامل لجنوب السودان.

٣ ـ ECC ـ لجنة الاستوائية المركزية (للتقسيم).

٤ ـ CUSS ـ مجلس وحدة جنوب السودان.

١٦ ـ وفي المناطق المتخلفة في الشمال استغل مؤتمر القوى الحديثة القديم (والذي يضم الفور والنوبة والبجة) الأزمات السياسية لتنظيم انقلابات ذات جذور إفريقية على الخرطوم، قاد أحدها المقدم حسن حسين في عام ١٩٧٥ ثم تطورت في مراحل لاحقة لحرب عصابات يقودها أشخاص مثل المقدم يعقوب إسماعيل والنقيب زكريا عبد الله.

الفصل السادس: التجريد العسكري لاتفاقية أديس أبابا:

١٧ ـ وعلى الصعيد العسكري مارس نظام شلة الأقلية في الخرطوم عدة سياسات لتقويض اتفاقية أديس أبابا شملت الآتي:

(أ) استيعاب ستة آلاف من مقاتلي الأنيانيا في القوات المسلحة السودانية في عام ١٩٧٢، وإهمال ٣٢,٠٠٠ مقاتل بإسناد وظائف مدنية غير منتجة إليهم ودفع مرتباتهم من صندوق خاص، وعندما استنزف الصندوق بعد سنتين، فصل هؤلاء الـ ٣٢,٠٠٠ مقاتل تعسفياً وأسدل عليهم ستار النسيان.

١٨ ـ قاوم الأنيانيا المستوعبون بشدة سياسة إدماج الستة آلاف مقاتل في وحدات الجيش بالقيادة الجنوبية. وأدى ذلك إلى عدة حوادث تمرد مثل حادث أكوبو بقيادة الملازم فنسنت كواني والرقيب بول كور،

وقد اتحدت عناصر من هذا التمرد مع عناصر الأنيانيا الـ ٣٢,٠٠٠ المفصولين وأسسوا ما عرف فيما بعد بأنيانيا (٢) وهكذا كانت أهداف ومرامي أنيانيا (٢) شبيهة بأهداف أنيانيا (١) فكلاهما كان ساخطاً على الوظائف التي عرضتها عليهم أو حرمتهم منها البرجوازية الشمالية والجنوبية الحاكمة.

(ج) خطة ترحيل الستة آلاف مقاتل المستوعبين وتصفيتهم نهائياً في الشمال. وكانت هذه الخطة تقضي بترحيل ثلاثة كتائب خلال ١٩٨٢/ ١٩٨٣ وبقية الكتائب خلال ١٩٨٣/ ١٩٨٤ وقد شمل الترحيل الأول الكتائب ١٠٥ و١١٠ و١١٧، وقد تم بالفعل ترحيل الكتيبة ١١٠ (أويل) باستثناء وحدة واحدة، والكتيبة ١٠٥ قاومت وخططت للاستيلاء على جوبا قبل أن ينفذ قرار ترحيلها. وقد كان من المخطط أن يشمل الترحيل الثاني في عام ٨٣/ ١٩٨٤ الكتيبة ١٠٤ (الناصر) والكتيبة ١١١ (رومبيك) والكتيبة ١١٦ (جوبا).

١٩ - إن المحاولات الوارد ذكرها والتي قام بها نظام الشلة الأقلية في الخرطوم لتقويض اتفاقية أديس أبابا على الصعيد العسكري قد دفعت ضباطاً بارزين من الأنيانيا (١) لتنظيم خطتين طارئتين في إطار الجيش السوداني.

أ - كانت الخطة الأولى تقضي بمهاجمة جوبا والاستيلاء عليها. وكان من المفترض أن تنفذ هذه الخطة الكتيبة ١٠٥ بتدعيمات من توريت وكبويتا، ومن أنيانيا (٢) التي كان عليها تجميع قواتها بالقرب من أيور وفشلا، وكان من المفترض أن يعلن عن قيام حكومة اشتراكية في الجنوب وتسعى لأحداث التغيير في الخرطوم.

ب - وكانت الخطة الثانية تقضي بأنه في حالة قيام الخرطوم بمهاجمة الكتيبة ١٠٥ والكتيبة ١٠٤ أولاً وإجلائهما عن قواعدهما فإن على القوات أن تستجمع قواها بفرض شن كفاح مسلح لا هوادة فيه من أجل التحرير الكامل للسودان، وقد أصبح من الضروري تنفيذ الخطة

الثانية حيث هاجمت الخرطوم حاميتي بور والبيبور في ١٦/٥/ ١٩٨٣، وفي مرحلة لاحقة قامت حامية أيور بمهاجمة قوات الخرطوم التي أرسلت لاعتقال قائدها.

الفصل السابع: تكوين وأهداف حركة تحرير شعب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان:

٢٠ ـ تسببت معارك بور (بقيادة الرائد كاربينو كوانين) والبيبور وأيور (بقيادة الرائد وليم نون) في أن تتخلى أعداد كبيرة من الجنود من وحداتها في الجنوب والشمال وبدء موجة ضخمة من اللجوء إلى الأقطار المجاورة.

٢١ ـ قامت عناصر عسكرية وسياسية من المجموعات المشار إليها في الفقرات ١٥ و١٨ بتأسيس حركة تحرير شعب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، ورغم أن الحركة أملتها الضرورة في الجنوب، إلا أنها تستهدف في المحصلة النهائية تحويل كل القطر اشتراكياً، إن الجيش الشعبي لتحرير السودان يقاتل لتأسيس سودان اشتراكي موحد وليس جنوب السودان منفصلاً.

٢٢ ـ إن الواجب الفوري لحركة تحرير الشعب والجيش الشعبي لتحرير السودان هو تحويل الحركة الجنوبية من حركة رجعية يقودها رجعيون وتهتم فقط بالجنوب والوظائف والمصالح الذاتية إلى حركة تقدمية يقودها ثوريون وتتجه إلى تحويل كل القطر اشتراكياً. ولا بد من التأكيد بأن الهدف الأساسي للحركة والجيش ليس هو فصل الجنوب، فالجنوب جزء لا يتجزأ من السودان، وقد تمت تجزئة إفريقيا بما فيه الكفاية بواسطة الاستعمار والاستعمار الجديد، وأن المزيد من التجزئة لن يخدم إلا أعداء إفريقيا.

٢٣ ـ إن الاتجاهات الانفصالية التي نمت في الجنوب منذ عام ١٩٥٥ قد أثارت اهتمام المناطق المتخلفة في شمال السودان. وقد برزت حركات انفصالية مسلحة في غرب وشرق السودان، وإذا أطلق العنان لهذه

الحركات، مع تصميم نظام شلة الأقلية القمعي في الخرطوم على التشبث بالسلطة بأي ثمن، فإن ذلك سيقود إلى تفتيت السودان، وهذا التمزق الوشيك هو ما تسعى الحركة والجيش لوقفه بتنمية وتنفيذ حل ديموقراطي لكل القضايا القومية والدينية في إطار السودان الاشتراكي المتحد.

الفصل الثامن: استراتيجية تحويل الحركة الجنوبية.

٢٤ ـ لقد تم تفصيل الاستراتيجية العامة لتحويل الحركة الجنوبية إلى حركة تحرير أصيلة في برنامج حركة تحرير شعب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، ونقدمها هنا باختصار وتتكوّن من الخطوط العامة التالية:

أ ـ تكوين الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة تحرير شعب السودان بغرض القيام بكفاح مسلح لا هوادة فيه.

ب ـ تحديد قيادة الحركة والجيش في وقت مبكر حتى لا تختطفهما العناصر الثورية المضادة.

جـ ـ مواصلة الاشتباك مع العدو بواسطة حرب العصابات والاشتباكات شبه التقليدية للحفاظ على وتيرة الحرب مع مراعاة عدم الاشتباك مع العدو على نطاق واسع، فالحرب ستكون طويلة نسبة لحجم العدو وحجم جيش التحرير.

إن قوة الجيش الشعبي لتحرير السودان ستنمو وتتعاظم بحيث يصبح قوة تقليدية قادرة على تحطيم جيش السودان الرجعي.

د ـ إن على الجيش الشعبي أن يوحد القوى المقاتلة المتعددة في الجنوب ويكتسب ثقتها ويتيح لها فرص التدريب العسكري والسياسي، ومن خلال الحرب والسلوك الصحيح يسعى لاكتساب ثقة الجماهير ودعمها.

هـ ـ لكي يكون قادراً على تجميع وتسييس القوى المقاتلة بفعالية، فإن على الجيش الشعبي أن ينشيء معسكراته التقدمية الخاصة بعيداً عن معسكرات أنيانيا (٢) والتي هي بمثابة المعسكرات القبلية، ثم

على الجيش الشعبي بعد ذلك أن يكتسب ثقة قوات أنيانيا (٢) ويضمها إلى صفوفه.

و ـ تأسيس جهاز دعاية فعال لضمان مشاركة أكبر قطاع من الجماهير، ويشمل ذلك إلى جانب وسائل الدعاية والتحرير الأخرى، تأسيس محطة إذاعة لحركة تحرير شعب السودان.

ز ـ تأسيس مكاتب سياسية في كل الأقطار لمواصلة الاتصالات بغرض الحصول على العون العسكري وخلافه، وستكون هذه المكاتب تحت إشراف قيادة حركة تحرير شعب السودان.

ح ـ تأسيس معهد لدراسات الحرب الثورية في منطقة محررة لتدريب الكوادر السياسية والعسكرية وسيتم اجتذاب هذه الكوادر من عناصر الطلاب والعمال والموظفين الذين هجروا ـ أو سيهجرون ـ المدن إلى الغابة، وسيتم التدقيق في الضباط والرتب الأخرى الذين يهجرون جيش السودان الرجعي، وسيكون عليهم قضاء دورات في هذا المعهد من أجل التثقيف السياسي والتدريب العسكري.

ط ـ تحويل الوحدات المقاتلة في الجنوب إلى وحدات حية في جيش التحرير، وستتولى الكوادر المدربة من معهد دراسات الحرب الثورية قيادة هذه الوحدات، وتعليمها وتوجيهها.

ك ـ ومع تحرير كل منطقة يتم تسييس وتنظيم وعسكرة الفلاحين في المناطق المحررة.

ل ـ الاتصال بجماعات المعارضة في الشمال والجنوب بغرض تكوين جبهة متحدة شريطة أن تكون قيادتها مسلحة وتقدمية.

م ـ وأخيراً فإنه من الضروري السعي للحصول على الدعم الثقافي والأدبي والعسكري وأي دعم آخر من أي قطر أو منظمة دولية تتعاطف مع أهداف حركة تحرير شعب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان.

الفصل التاسع: الأعداء الحقيقيون والخفيون للحركة.

٢٥ ـ بعد توضيح أهداف واستراتيجيات حركة تحرير شعب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان يصبح من الضروري تحديد الأعداء الحقيقيين والمحتملين للحركة والذين سيحاولون تقويض مخططاتها.

(١) الأعداء الحقيقيون، والخفيون للحركة والجيش في الداخل:

أ ـ الصفوة البيروقراطية البورجوازية الشمالية:

إن الصفوة الشمالية ستخسر كل شيء في حال حدوث ثورة اشتراكية، فسيتم تقويض سيطرتها على الشمال والجنوب وستخسر مبانيها العالية وممتلكاتها الأخرى، وستحارب بشدة لحماية هذه المصالح مستغلة جيش الخرطوم الرجعي والذي هو جزء من وسند لصفوة السودان الحاكمة.

ب ـ الصفوة البورجوازية البيروقراطية في الجنوب:

هذه الصفوة تنقسم إلى فئتين، إحداهما كان لها دور في أنيانيا (١) والأخرى لم يكن لها دور ومصالحها واحدة، رغم اختلافاتها الداخلية حول من تكون له السيطرة في الجنوب، ومصالحهم الحقيقية، مثل الصفوة الشمالية، هي الإثراء وبناء المنازل ذات الطوابق المتعددة واكتناز الثروة. وفي هذه الظروف فإن أياً من هاتين الفئتين ستحاول إضعاف حركة التحرير والجيش الشعبي بالتسلل إلى قيادته والاستحواذ عليها من أجل مصلحتها الخاصة. أما في حالة فشل الاختطاف، فإنها ستسعى لتأسيس أحزابها الخاصة الشبيهة بأحزاب عام ١٩٦٠ بدعم من الرجعية العالمية.

وستجد الصفوة البورجوازية البيروقراطية الشمالية والجنوبية نفسها في تناقض أحياناً، كما حدث خلال سني الحرب السبع عشرة، وفي انسجام أحياناً كما حدث عند توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢

وسيحاول كلاهما دائماً خداع الشعب باستغلال القضايا القومية والدينية من أجل مصالحهم الخاصة والاحتفاظ بالشعب السوداني في الشمال والجنوب مقسماً وضعيفاً.

جـ ـ التطرف الديني:

ستظل الشلة السودانية الحاكمة في الشمال والجنوب تستغل التطرف الديني ـ مثل استغلالها لقضايا القومية ـ من أجل البقاء في السلطة ومواصلة استغلال الجماهير، وإن حركة تحرير شعب السودان توفر سياسة صحيحة وثابتة لمسألة الدين، ففي ظل حكومة حركة تحرير شعب السودان سيتم فصل الدولة عن المسجد والكنيسة وسيكون لكل المعتقدات الدينية في البلاد الحرية الكاملة لممارسة شعائرها من غير موانع أو تهديدات، وسيكون يوم الأحد عطلة ويوم عبادة في الجنوب بينما يوم الجمعة عطلة ويوم عبادة في شمال السودان.

د ـ قادة أنيانيا (٢) الرجعيون:

سيحاول هؤلاء القادة حماية مصالحهم التي ستهددها الحرب الثورية، التي تمنع بالضرورة ممارسات العصابات، ومن المحتمل أن تسعى أحزاب رجعية سياسية لتقمص صورة حركة تحرير جنوبية، وتتحد مع عصابات أنيانيا(٢).

(٢) الأعداء الحقيقيون والخفيون لحركة تحرير شعب السودان والجيش الشعبي في الخارج:

أ ـ الدول الإفريقية والعربية الرجعية:

وهذه الأقطار لديها مصالح حقيقية ومحتملة في السودان وسيكون لديها إحساس بالخطر من المد الاشتراكي وستحرضها وتحركها الرجعية العالمية.

ب ـ الامبريالية:

وللامبريالية مصالح حقيقية في السودان، فالسودان غني في موارده الزراعية، وغني في ثرواته المعدنية (البترول واليورانيوم) في الجنوب.

الفصل العاشر: الأصدقاء الحقيقيون والمحتملون لحركة تحرير شعب السودان:

٢٦ ـ كما في حالة الأعداء الحقيقيين والخفيين، فإنه لا بد من تحديد أصدقاء حركة تحرير شعب السودان والجيش الشعبي بوضوح.

(١) الأصدقاء الحقيقيون والمحتملون في الداخل.

أ ـ العمال والمزارعون وتنظيماتهم الجماهيرية.

ب ـ الطلاب والمثقفون.

جـ ـ العناصر التقدمية داخل القوات النظامية (الجيش والشرطة، والسجون وقوات الصيد).

(٢) الأصدقاء الحقيقيون والمحتملون في الخارج:

أ ـ الأقطار الاشتراكية والتقدمية في إفريقيا.

ب ـ الأقطار الاشتراكية والتقدمية في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

جـ ـ الأقطار الأخرى، والمنظمات الإقليمية والدولية والوكالات التي تتعاطف مع أهداف حركة تحرير شعب السودان.

الفصل الحادي عشر:

٢٧ ـ إن حركة تحرير شعب السودان، الجيش الشعبي لتحرير السودان لعلى قناعة كاملة بصحة خطها الاشتراكي. إن برنامج الحركة والجيش يستندان على الحقائق الموضوعية لواقع السودان، ويوفران حلاً صحيحاً لمسائل القومية والأديان في إطار السودان الاشتراكي الموحد، مما يجنب البلاد مخاطر التمزق.

وستتعلم حركة تحرير شعب السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان

من التجارب المريرة المتراكمة من حرب السبع عشرة عاماً التي شنتها أنيانيا (١) والسنين الأخرى من الحرب التي شنتها أنيانيا (٢). ومحاولات الانقلابات العسكرية المتعددة (١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٦) والانتفاضات الراهنة في جنوب وغرب وشرق السودان. وأخيراً فإن حركة تحرير شعب السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان على اقتناع كامل بأن الظروف المناسبة داخلياً وخارجياً متاحة مما يعينها على تحول الحركة الجنوبية من حركة رجعية إلى حركة تحرير شعبية أصيلة ستقود مرحلة التحول الاشتراكي في السودان بداية بالجنوب حيث أضعف حلقات التنمية الهامشية غير المتوازنة وانطلاقاً إلى كل أنحاء البلاد[١].

وبسلاح النظرية الصحيحة، والتطبيق الصحيح، وبالعزم على مواصلة النضال، وبالدعم المادي والأخلاقي والتنظيمي من جماهير الشعب السوداني، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان لا محالة منتصر.

---

(١) ترجمة (الفاتح التجاني) ـ صحيفة (الاتحاد) ـ أبو ظبي.

الفصل التاسع عشر

الديمقراطية الثالثة
(١٩٨٦ ــ ١٩٨٩)
تكرار الأخطاء

يشفع للديمقراطية الأولى (٥٤ ـ ١٩٥٨) أنها قد مارست تجربتي الصواب والخطأ، ويشفع للديمقراطية الثانية (٦٤ ـ ١٩٦٩) أنها كانت استمراراً للأولى، بنفس الزعامات وبكيفية التواصل. ولكن الديمقراطية الثالثة، والتي أتت بعد ستة عشر عاماً من الانقطاع (فترة نميري) وشهدت تغير الوجوه، فلا شفاعة لها خصوصاً وأنها كررت الأخطاء عينها وأمعنت فيها.

بعد مأساة استمرت ستة عشر عاماً هرع (٦٤٢، ٤١٣، ٥) ناخب سوداني للإدلاء بأصواتهم خلال الفترة من ١ وإلى ١٢ أبريل (نيسان) ١٩٨٦ لتدشين المرحلة النيابية الثالثة، كان الشعور طاغياً لدى الجميع بإمكانية تجاوز كافة المشكلات في عهد الديمقراطية البرلمانية عبر ما سيتاح من أساليب الحوار والتفهم والتعامل الموضوعي معا. وكانت المشكلات كبيرة، فعدا ما هو من الآثار المباشرة للتسلط الفردي على المستويات السياسية والأمنية والعسكرية، كانت هناك حرب الجنوب الرابعة والتي نشأت منذ عام ١٩٨٣، إضافة إلى انهيار المؤسسات الإنتاجية والإدارية، وبلوغ الديون الخارجية حدود (١٠) مليار دولار، وكارثة الجفاف التي قضا على معظم الثروات الطبيعية من موارد زراعية وحيوانية وأدت إلى خفض منسوب المياه.

واستهلكت التجربة النيابية الفترة من ١٩٨٦ وإلى ١٩٨٩ دون أن يطرأ تحسن على الأوضاع، وزادت الأقدار إلى ذلك كارثتين، أسراب الجراد التي (شكلت طاعوناً بأرقام توراتية، تأتي مندفعة كالغيوم السوداء) كما وصفتها إحدى وكالات الأنباء، والفيضان الذي هو أشبه ما يكون بالطوفان، وقد قضى على ما امتنع من الجراد من أخضر ويابس، بل وشكل بيئة طبيعية للتوالد الجرثومي من جديد ثم الهجوم باتجاه مصر والسعودية.

لحق الدمار بكل شيء، ولم تعد لغة العقل قادرة على تفصيل المأساة، لعل الأقرب هي لغة الأطفال الذين تساءلوا: هل اقتلع الطوفان السودان وهل التهمه الجراد؟ ولعل الأقرب إجابة الشيوخ من الآباء الذين ركنوا إلى الأقدار، فالله وحده هو الذي يبدىء ويعيد، ثم يسكن الجميع إلى حالة المأساة، أرادوا معايشتها بعد أن تعذر التغلب عليها، وهذا طبع عرفه السوداني في نفسه، يستسهل به عظائم الأمور ليكون قادراً على مجالدتها بالصبر، وهنا سر قوة السوداني وضعفه بذات الوقت.

بدا السودان وكأنه ـ إن لم يكن فعلاً ـ بحاجة إلى (إعادة تأسيس) من جديد، فالكيان الجغرافي ـ السياسي للسودان والموروث تاريخياً منذ عام ١٨٢١ منقسم على نفسه بين الشمال والجنوب ويعيش حالة استنزاف متبادلة، والبنية الاقتصادية في حالة انهيار تام، والانقسام الاجتماعي يتصاعد ما بين النقابات المهنية المنتجة والمضربة دائماً وما بين السلطة الحزبية الحاكمة مما يعني استنزافاً آخر على الصعيد الاقتصادي، والحرب في الجنوب كما هي الحرب في تشاد تمتدان بآثارهما إلى غرب السودان حيث تنشط عصابات النهب القبلي المسلحة بعدة وعتاد يفوقان ما لدى أجهزة الشرطة والأمن. أما الجيل الجديد والذي يتجاوز تعداده نصف المجتمع السوداني فقد عزلته سنوات نميري الستة عشرة عن أي تواصل أيديولوجي أو سياسي مع الكيانات الحزبية القائمة فيبدو منفصماً عن كل شيء، متطلعاً إلى لا شيء. وباكياً على إطلال ما بقي من مدارس هدمها الطوفان، وكانت تفتقر من قبل إلى المعلمين الذين اغتربوا وإلى المعدات المكتبية والكتب.

إنها أزمات عديدة ومتنوعة ومركبة، ولا يمكن حل الجزء فيها بمعزل عن الكل، فلكل جزئية من هذه الأزمات ما تسقطه على الكل، فحرب الجنوب لها دورها في الانهيار الاقتصادي، الذي يؤثر بدوره على الصراع بين النقابات والحكومة، المؤثر بدوره على مستقبل جيل لا يجد نفقة التربية والتعليم، ثم تتراكب كافة هذه المؤثرات المتبادلة الوشائج على الحياة

الاجتماعية والأسرية السودانية وأقلها مصير الأسرة التي فقدت عائلها في الجنوب، أو اضطر فيها الأب للهجرة بحثاً عن رزق له ولأسرته: نصف مليون في السعودية، ثلاثمائة ألف في الجماهيرية الليبية، مليونان في مصر، مائة وخمسون ألفاً في بلدان الخليج، ونصف المليون في أنحاء متفرقة من أوروبا والعالم. وحتى إذا اضطر هؤلاء للعودة فأين سيتم استيعابهم؟ بل كيف يمكن تأمين عودة ما يقارب ربع مليون طالب سوداني هم على أبواب التخرج من معظم جامعات العالم ومعاهده؟.

هذا نموذج عرضي لتراكب الأزمات، ولم نلجأ بعد للتفصيل والإحصائيات، وهذا ما يقودنا للقول بأنه لا يمكن حل جزئية ما من هذه الأزمات إلا في إطار حل كلي يشملها جميعاً لأن كل أزمة قد وصلت إلى سقفها وقمتها من حيث كونها أزمة جذرية قائمة بذاتها، ثم من حيث كونها أزمة متداخلة مع الأزمات الأخرى، وبما أنّ تراكم الأزمات من هذا النوع يؤدي إلى دخول ما يسمى بحالة التحول التاريخي النوعي التي تنقل المجتمع نحو مرحلة تأسيس جديدة، فارضة على المجتمع حل مشكلاته المتراكبة ضمن آفاق جديدة، فقد كان يفترض أن يتجه السودان إلى مرحلة التحول النوعي في إعادة بنائه لنفسه.

كيف نظر المثقفون إلى محركات التغيير النوعي؟:

طوال فترة العسف الفردي العسكري (٦٩/ ١٩٨٥) ظلت أنظار المثقفين من ذوي التطلعات الوطنية الديمقراطية شاخصة في السودان باتجاه حالة من حالات الإنقاذ. البعض/اتجه إلى ما هو قائم وكان قائماً من البناءات الحزبية، على أمل أن (تجدد) هذه الأحزاب التي شاخ بعضها، الميلاد من جديد، وتتعلم من دروس تجاربها السابقة على الانقلاب العسكري في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩. والبعض/ أدان هذه الأحزاب والانقلاب المايوي معاً، باعتبار أن مسلكيات هذه الأحزاب المناقضة لروح الليبرالية الديمقراطية وتصرفها بمنطق الأغلبية المطلقة على حساب الضوابط الدستورية لمؤسسات النظام

الديمقراطي، إضافة إلى رسوخ صيغ التجزية الطائفية والإقليمية والقبلية، وسيادة منطق التخلف في العلاقات السياسية، وتبعيتها على مستوى السياسية الخارجية، كل ذلك، في نظر هذا البعض الأخير، قد أسقط مصراع الباب وفتحه أمام المغامرات الفردية العسكرية. وبالتالي طالب هذا البعض الأخير بإدانة الأحزاب ومايو معاً، والخروج بالسودان نحو ميلاد وطني ديمقراطي جديد على أسس حركية وإيديولوجية بديلة.

وظل الصراع بين المنطقين قائماً طوال فترة التعسفية العسكرية وفترة الديمقراطية الثالثة، البعض يريد تجديد ما هو قائم والبعض يريد الخروج ببديل جذري وجديد. وكانت الوقائع والاستشهادات تمضي تارة لمصلحة الذين يريدون التجديد من داخل ما هو قائم، وتمضي تارة أخرى لمصلحة الذين يريدون البديل الجذري. فالبعض الأول من الذين أرادوا الإصلاح من الداخل استند إلى جملة من المعطيات الواقعية والموضوعية وأهمها التالي:

أولاً: إن السودان قارة كاملة تتسع لمليون ميل مربع، وبالتالي فإن التحرك لإيجاد البديل على المستوى الوطني يخضع لإمكانيات القدرة على التجوال في هذا الحيز الجغرافي المتسع، فبث الأفكار الجديدة على هذا الحيز الجغرافي المتسع، يفوق قدرات الناشئين، ويحتاج في أحسن الحالات إلى عقود من الزمان لتسمع (سواكن) في الشرق ما تسمعه (الفاشر) في الغرب ولما يجب أن تستمع إليه (جوبا) في الجنوب و (حلفا) في الشمال.

إذن/ فالعقبة الأولى في بث البديل هو الاتساع الجغرافي للسودان، وبما أنّ هذا البديل لا يمكن إلاّ أن يكون وطنياً شاملاً فإن كل جهد يحاول اقتصار المكان سيعيدنا إلى صيغ التجزئة الإقليمية المرفوضة بالنسبة لأي بديل وطني ديمقراطي جديد.

ثانياً: إن البناءات الحزبية في السودان قد كرست وجودها عبر عقود متطاولة من الزمان، فالتركيبة السياسية الأقدم وهي الناشئة بدعم (الختمية)

إنما تمتد إلى عام ١٨٣٨، أي قبل قرن ونصف، والختمية هم عصب الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي استحوذ على (٦٨) مقعداً في جمعية الشمال البرلمانية. وهناك تركيبة الأنصار المهدويين التي تشكل عصب حزب الأمّة والذي استحوذ على (١٠٠) مقعد، وهي تركيبة تمتد إلى عام ٨١/ ١٨٨٢، أي قبل قرن كامل من الزمان. أما المركبات الحديثة/القديمة فهي الحزب الشيوعي السوداني الذي تكون منذ الأربعينات وكذلك حركة الأخوان المسلمين التي أصبحت الجبهة الإسلامية، وهي تستحوذ على (٥٠) مقعداً تقريباً في جمعية الشمال االبرلمانية. هذان لهما من العمر ما يزيد على الأربعين بقليل، أما الحركات العروبية القومية كمثل الحركة الناصرية والبعثية فهي حركات لا زالت في المهد السياسي ولا يتجاوز عمرها العشرين عاماً. فلا البديل الديني استطاع النجاح ولا البديل الماركسي ولا البديل القومي، وبقي البيتان (الميرغني والمهدوي) قابضين بشكل أوفر على قطبي التجاذب في الحركة السياسية السودانية لأنهما قد تغلبا عبر تطاول الزمان على عقبات الانتشار في المكان الجغرافي المتسع، فزحزحتهما عن هذه المواقع التي أصبحت تاريخية/تقليدية، من الأمور الصعبة جداً.

ثالثاً: إن اتساع السودان الجغرافي يحمل في داخله تنوعاً في التضاريس البيئية الطبيعية من جبال الشرق إلى غابات الجنوب وإلى صحراء الغرب والشمال، مع مطابقة هذا التنوع البيئي بتنوع في التركيب الثقافي الذي يعطي لكل منطقة من مناطق السودان خصوصية إقليمية ذات أبعاد ثقافية مختلفة، فالخطاب السياسي الوطني الديمقراطي سيواجه حالات التشوه من منطقة إلى أخرى، فربما الذي يقوله ابن الشمال لا يجد مصداقية التقبل الكامل لدى ابن الجنوب، وكذلك الأمر بالنسبة للشرق والغرب، فمنطق/ الحركة الواحدة/ أمر يصعب تقبله على المستوى الوطني الجغرافي فوق حاجز الحساسيات الإقليمية، إضافة إلى وجود الموروثات التقليدية الراسخة الجذور بحكم تخلف المجتمع اقتصادياً، وبالتالي تخلفه اجتماعياً وفكرياً.

فالراعي يعتبر أن/ وحدته السياسية/ هي القبيلة كأقصى حدود للانتماء الجمعي، والقبيلة تتدامج مع غيرها في إطار أوسع هي الطائفة ختمية كانت أو مهدوية، أما الروح الوطني الديمقراطي الذي يقود إلى الانتماء الوطني الواحد فهو أمر لا يجد طريقه إلا لدى بعض المثقفين، أما شق المجرى باتجاه السودان ككل فإنما يفترض وجود وعي أكثر تطوراً، والوعي يولد عبر مرحلة من النمو الاقتصادي الذي يغير أدوات الإنتاج وقواعدها ثم علاقاتها، ولذلك يتميز عامل المصنع بالوعي المتقدم عن فلاح القرية، وكذلك الأمر في المقايسة بين فلاح القرية الأكثر وعياً من راعي البداوة، والراعي البدوي أكثر وعياً من ساكن الغابات الذي يشكل أدنى حالات التطور الاجتماعي لأن اقتصاده هو الأدنى في مراتب التكوين التاريخي الاجتماعي وما يحتويه من نضج عقلي.

رابعاً: إن انتشار قوة الأفكار الوطنية البديلة إنما يعتمد أيضاً على وجود الكوادر المثقفة المؤهلة علمياً إضافة إلى فئات القوى الاجتماعية الحديثة المرتبطة بمهارات المهنة مع اعتبار رصيد المدن البشري، وفي هذا الإطار نجد هجرة واسعة جداً، فالمغتربون السودانيون الذين لم يكن عددهم قد تجاوز (٤٠,٠٠٠) عام ١٩٧٤، قد قفز عددهم في عام ١٩٨٤ إلى ما يقارب (٤٠٠,٠٠٠)، ثم إلى أكثر من المليون، وهؤلاء يشكلون عصارة الجامعات والمعاهد الفنية السودانية والمدارس العليا ومهارات الحرفيين، فماذا تبقى في السودان من كادر فعلي لبناء الحركة الوطنية الديمقراطية على مستوى قطر المليون ميل مربع وعلى مستوى المواجهة المطلوبة للموروثات التي تطاول عليها العهد؟

خامساً: إن سياسات العقود السابقة قد زجت بما تبقى من الشعب في أتون المجاعة الطاحنة، فأصبح هدف الإنسان السوداني منذ الفجر الباكر وإلى صلاة العشاء الأخيرة هو البحث عن اللقمة، إن لم تكن له، فلعياله على الأقل، فمن منهم يستطيع أن يفكر بهدوء لإيجاد البدائل وشغل نفسه

بالأعباء النضالية؟ خصوصاً وإن المغترب الذي يصل إلى قمة الهناء بامتلاك السيارة وبترولها والسكن المكيف يشكل النموذج الذي ينصرف إليه عقل السوداني الذي لم يغترب بعد، فأصبح الاغتراب وليس بناء الحركة الوطنية الديمقراطية الواحدة، أو التفكر في السياسة هو محور توجه المواطن السوداني. هكذا فرضت أوضاع السودان على الناس أن يبحثوا عن تأشيرة الخروج كحل لمتاعبهم وليس عن وسيلة لبناء الحركة الوطنية الديمقراطية. خصوصاً وإن المغترب الذي كان يملأ الدنيا ضجيجاً بثقافته في السودان حيث كان يعاني شظف العيش، قد غير من أسلوب خطابه الفكري والسياسي فلم يعد يهمه من الذي يقود البلاد بقدر ما أصبح يهمه قرار وزارة المالية حول الإعفاءات الجمركية، والحوافز وتوزيع الأراضي.

سادساً: كان لعسف النظام وأجهزته القمعية بين ترهيب يصل إلى حد التعذيب الجسدي والموت، وترغيب يصل إلى حد التصرف المجاني في قطع الأراضي وتسهيلات البنوك، دوراً في القضاء على البقية الباقية من الذين تمسكوا بالموقف وما بدلوا تبديلاً. وقد وجد هؤلاء أنفسهم وفي أحسن الأحوال تحت ضغط البحث اليومي الشريف والمضني عن لقمة العيش، فليس ثمة حالة وسط بالنسبة لهؤلاء، فأما الفقر مع الشرف والتزام التقية بالصمت الممكن، وأما القول ومواجهة التعذيب حتى الموت.

كل هذه/ السداسية/ جعلت ميلاد الحركة الوطنية الديمقراطية السودانية الواحدة أو الموحدة أمراً يتراوح بين الصعوبة أو الاستحالة، فبقي الشعب بأسره بين عذاب نميري وبدائل الأحزاب التقليدية التاريخية كحزب الأمّة والاتحادي، أو الأحزاب الأحادية الجانب كالقوميين العرب بأقسامهم المختلفة والماركسيين واللاهوتيين، وقد أكدت هذه السداسية على موقف الذين قالوا بضرورة التعامل مع شروط الواقع الموضوعية ودفع ما بها من إيجابيات حيثما وجدت، مؤكدين على أن تجارب السنوات كلها مع صعود جيل جديد (٤٨٪ من الشعب السوداني دون سن العشرين) سيؤدي لإقناع

الأحزاب التقليدية والتاريخية وتلك العقائدية الأحادية الجانب بضرورة إحداث تغيير في نهجها الفكري وممارستها السياسية. فاختار هؤلاء الإصلاح من الداخل وانتموا إلى ما هو قائم/ كرهاً لا طوعاً/ وتلك كانت حجتهم، ولهذا قبلوا بالانتخابات الجزئية وبالمراكز في هذه الأحزاب، ولكنهم قد دخلوا جميعاً مرحلة اليأس، فالأحزاب السودانية قد أصدرت بنفسها وعبر تجربة امتدت من مارس ١٩٨٤ وإلى ١٩٨٩، شهادة وفاة طبيعية وتبقى دفن الجثمان.

مضت ستة عشر عاماً، كبريات الأحزاب ازدادت عزله، تفككت تنظيماتها، مات معظم القياديين الذين كان من طبعهم عدم إعطاء أي فرص لظهور قيادات شابة أو جديدة، أو مثقفة. فلم يخلفوا بديلاً في تسلسل الأجيال. وجيل الاستقلال مضى تدريجياً وحمل معه شعائر وطقوس جلسات الموالد والذكر وحلقات التسبيح، فلم يعد للطائفة أو التنظيمات الدينية مجالها اليومي أو الموسمي في حياة القرية أو المدينة، مرحلة كاملة بدأت تنزوي وبعادات وأعراف معها كانت من طبيعتها. تغيرات جذرية، عمقت تلك التي كانت في الفترة الأولى إلى قيام نميري. جيل جديد ظهر وبنسبة طغى بها على ما فوق الخمسين بالمائة من حجم السكان. وبدأت إلى جانب فعاليات الجيل الجديد فعاليات الحركة النقابية التي حاول نميري تأزيمها من الداخل، وظهرت كذلك قوى الحركات الإقليمية المعبرة عن مطالب محلية في جو الدمار الاقتصادي والتفكك الاجتماعي. قد أخرج المجتمع السوداني أثقاله، وبقي أن يهدأ المحللون لمعرفة تفاصيل أخبار هذه الأثقال.

تناقضات الواقع ومؤشرات التغيير:

مهما يكن من أمر فإنه ليس للنظام السياسي البرلماني التقليدي أن يفرز سوى حلف الطائفتين ولقاء السيدين، في وقت يمضي مأزق السودان متجاوزاً شكل النظام وقواه السياسية الراهنة، دافعاً بالتناقض إلى ما هو أبعد من النظام السياسي الذي يضيق عن مشكلات السودان.

فهناك التناقص الذي تبتعثه حرب الجنوب بما تحمله من خيارات على مستوى الكيان باتجاه الوحدة أو التجزئة، وبما يمتد لنظام الحكم البديل وتحديد الهوية.

وهناك التناقض الذي تبتعثه حرب النقابات والقوى الاجتماعية الحديثة مطالبة بالتوسيع الدستوري لقاعدة اتخاذ القرار وضرورة مشاركتها به.

وهناك التناقض بين المهمات الوطنية الاستراتيجية بما فيها الأمنية والمناطة بالقوات المسلحة وما بين وضع هذه القوات.

وهناك التناقض ما بين جيل جديد لم تستوعبه مؤسسات الحياة السياسية السودانية وقوى الطائفية التي تستدعيه من وراء التاريخ.

وهناك التناقض بين مختلف قواعد الشعب السوداني المتطلع إلى التنمية والتخطيط والقوى الطفيلية القابضة على نهج الاستثمارات والمستحكمة بالبنوك الخاصة.

تناقضات عديدة ومتنوعة، متداخلة جدلياً ببعضها، ومتبادلة التأثير، تتجه كلها بالنظام السياسي إلى حتفه التاريخي عبر ثلاثية الانهيار، كياناً ومجتمعاً واقتصاداً، فيبدو وكأن السودان مقبل على مرحلة لإعادة تأسيس من بعد رفع الأنقاض، فيتخذ لنفسه صيغة ديمقراطية دستورية بديلاً عن تلك التي تؤدي لحلف الطائفتين، ويتخذ نهجاً تنموياً بين الاقتصاد والمجتمع، ويتخذ فهماً للهوية يرقى على الصراعات الآحادية بمعناها الأثني أو اللاهوتي.

مثل هذا التطور ليس مجرد نظرية نستبق بها الواقع ونتطلع إليها بمجرد التفاؤل، فقوة الدفع باتجاه تحقيقها كامنة في الواقع السوداني نفسه ومتحركة بداخله، وليس يسعنا في هذا المجال إلا أن نفعل ما فعله (مايكل أنجلو) بحجر موسى، إنه لم ينحت تمثال موسى كما قال، ولكن فقط أخرجه من باطن الحجر. هذا هو وضع القوى السودانية المتحركة باتجاه

التغيير، على مستوى النقابات الاجتماعية الحديثة وعلى مستوى الجيل الجديد وما تدفع به أزمات الكيان والاقتصاد.

ولكن من خلال جدل الواقع الذي يمضي لتأزيم وضع القوى السياسية التقليدية، ولا يكشف عن عجزها الموضوعي في حل مشكلات السودان الأساسية فقط، وإنما يكشف أيضاً عن قصور النظام السياسي، فمشكلات السودان لا يمكن أن تجد لنفسها الحل عن طريق صناديق الانتخابات ووفق مشروعية الهيمنة التقليدية، وإنما بإحداث تغيير جذري في النظام السياسي بحيث يصبح أكثر ديمقراطية وقادراً على استيعاب هذه المتغيرات كافة.

تعتبر هذه المهمة (تاريخية) في الأساس، أي أنها مسؤولية مجمل القوى الاجتماعية القادرة على إحداث هذا التغيير الديمقراطي الجديد. وعليه لا بد من دراسة لمحركات التغيير الاجتماعي والسياسي في السودان كما بدأت وقتها بدءاً بموقف القوى الاجتماعية الحديثة مروراً بطبيعة تركيب الجيل السوداني الجديد.

انتفاضة مارس ١٩٨٥ والتجمع النقابي:

كان على هذه القوى أن تنتظر طويلاً لتصقل شخصيتها الإيديولوجية وتحدد أطرها التنظيمية وتفرز مواقفها السياسية، تنتظر وهي تعيش حالة القمع من كل الاتجاهات، من اليسار، ومن قوى الصفوة والتكنوقراط، وفصائل المصالحة الحزبية، وصفعات اللاهوت، إلى جانب القدرة على احتمال نميري نفسه وأسلوبه المميز في نهش قيادات المثقفين واستقطاب من يشعر بتأثيره الاجتماعي. إضافة إلى دوافع الاغتراب التي امتصت العديد من قيادات هذه القوى الاجتماعية وأبقتها رهن دول محافظة بطبعها الاقتصادي والاجتماعي والفكري، فكادت هذه القيادات المثقفة أن تفقد التواصل مع نهجها الثقافي والحياتي وأن تتحول إلى منطق (الخلاص الفردي).

وجاءت ثورة مارس/أبريل ١٩٨٥، التي أدت فيها القوى الاجتماعية الحديثة الدور الأساسي ولكن على غير سابق تنظيم وتخطيط، وكما حدث تماماً حين ثورة أكتوبر الشعبية عام ١٩٦٤، فقد تمّ التنسيق بين قيادات الأحزاب الطائفية وأعضاء المجلس الانتقالي العسكري الذين (انحازوا) إلى ثورة الشعب قبل أن ينحاز إليها فعلياً صغار الضباط الذين بمقدورهم الانتصار - ولو جزئياً - لمشروعات القوى الاجتماعية الحديثة وطموحاتها. هكذا قطع الطريق على القوى هذه للمرة الثانية ووجدت نفسها (مرغمة) على القبول بالمرحلة الانتقالية العسكرية التي تعتبر حلقة ضمن مسلسل قضى، منذ عام ١٩٨٤ بضرورة قيام حلف يجمع بين كبار العسكريين السودانيين - بمن فيهم نميري وقتئذٍ - وقادة الطائفتين (الختمية والأنصار) إضافة إلى الجبهة الإسلامية وذلك لتأمين ما أسموه بالوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والأمني في السودان، ودرءاً لأخطار القوى الديمقراطية والاتحاد السوفيتي. والجماهيرية الليبية وفق ما صمم في تقرير (أنتوني كوردسمان) المشار إليه في الفصل السابع عشر. وقد كان نميري مسؤولاً بمناوراته الذاتية عن عرقلة هذا التخطيط رغماً عن إظهاره القبول بمعطياته الأولية منذ عام ١٩٧٦ وشروعه في المصالحة الوطنية، إلى أن اقتضت الضرورات فيما بعد (رحيله) في عام ١٩٨٥.

مع ذلك لم تستسلم القوى الاجتماعية الحديثة للتنسيق بين المجلس العسكري الانتقالي وقادة الطوائف واللاهوتيين، فقبل أن يعلن العسكريون (انحيازهم) لثورة الشعب بيوم واحد، بادرت مجموعة القوى النقابية والسياسة بطرح (ميثاق تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن) والذي ينص صراحة على قيام حكم قومي ديمقراطي انتقالي لفترة ثلاث سنوات مع كفالة كرامة وحريات المواطنين الأساسية في التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل والحريات الأخرى كافة على غرار نصوص ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، وقد اعتبرت قوى الانتفاضة الشعبية ذلك الميثاق هو الأساس الذي يجب التمسك به وتنفيذه بمعزل عن العسكريين التقليديين، بل إن تنفيذ ذاك

الميثاق القومي كان سيسهم بوقف الأحوال الأمنية والعسكرية المتدهورة في الجنوب بما يؤمنه من مشاركة حركة قرنق نفسها ضمن الحكم الانتقالي القومي لثلاث سنوات.

ومر عامان ونصف العام، وتمت السيطرة السياسية من خلال الكم الريفي التقليدي للقوى الطائفية والجبهة الإسلامية وفق ما خطط له المخططون منذ عام ١٩٧٦ ثم أعلنوا عنه في تقرير كوردسمان عام ١٩٨٤ فبدأ معظم قيادات القوى الاجتماعية الحديثة يتدارس موقفه ويقيم وضعه، وانتهى إلى الالتفاف من حول (التجمع النقابي) الذي يضم ٤٤ نقابة سودانية ودعم الخطوات التي يمكن أن يقوم بها هذا التجمع النقابي المتسع القاعدة، لا بهدف المطالب المعيشية فحسب ولكن بطرح الأهداف المطلبية ضمن الأهداف الوطنية الديمقراطية لكل الجماهير. وأثمرت تلك الخطوات، وبدأ التجمع النقابي في أداء الدور الوطني.

تقدم التجمع النقابي بمذكرة تضمنت أحد عشر مطلباً إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٧، وهي كالتالي:

١ ـ إلغاء قوانين الطوارىء فوراً.

٢ ـ وقف الحرب والشروع بتنفيذ إعلان كوكادام وعقد المؤتمر الدستوري.

٣ ـ إلغاء قوانين أيلول/سبتمبر والرجوع إلى قوانين ١٩٧٤ بعد تنقيتها من الشوائب المالية كما فعلت نقابة المحامين.

٤ ـ تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي والبدء فوراً في تخفيف العبء الحياتي على الجماهير.

٥ ـ إسقاط كل أشكال الديكتاتورية المدنية والعسكرية وتصفية سدنة ورموز أيار/مايو وخاصة في الخدمة المدنية.

٦ ـ إلغاء القوانين النقابية المايوية وصياغة قوانين ديمقراطية بديلة في ضوء المشروع الذي قدمه التجمع النقابي.

٧ ـ تصفية الأساس الاقتصادي للطفيليين والسماسرة وتجار السوق السوداء.

٨ ـ استمرار التحقيق في المواقع كافة وتقديم القضايا التي اكتمل فيها التحقيق للقضاء فوراً.

٩ ـ عدم تسليح القبائل والميليشيات وأي فئة عبر القنوات الرسمية.

١٠ ـ انتهاج سياسة خارجية متوازنة تأخذ في المقام الأول بالمصالح الحيوية للشعب السوداني ودوره في الوطن العربي وأفريقيا والعالم الثالث.

١١ ـ تمثيل القوى الحديثة بالكيفية التي عبر عنها التجمع النقابي عن هذا المطلب في مذكراته ومواثيقه ووفق ما جاء في الميثاق الوطني.

لم يعد النقابيون يقتصرون على نوع تلك المطالب الذاتية التي لا يمكن تحقيقها في واقع الانهيار الاقتصادي ولو تولى النقابيون الحكم بأنفسهم، فميزة ما طرح من أهداف وطنية ديمقراطية تختص بتطور كل المجتمع، إنما يعكس وعي الحركة النقابية بالروابط الجدلية ما بين الوضع الذاتي للشغيلة والحرفيين والوضع العام للبلاد بأسرها، وهو تقدير يشير إلى استيعاب القادة النقابيين للدور الذي عهد إليهم في إطار القوى الاجتماعية الحديثة ككل.

لقد فضحت هذه المذكرة ـ فيما إذا تعمقنا في بنودها وربطنا ذلك بطبيعة ما يجري في الساحة السياسية السودانية ـ الخيارات الإيديولوجية والسياسية لدى الحلف الطائفي ضد الوحدة الوطنية (البنود ١ و ٢ و ٣)، فقد ربطت المذكرة بين قوانين أيلول/ سبتمبر اللاهوتية ومشكلة الجنوب وحقوق المواطنة المتكافئة، كما ربطت في البند (٤) ما بين شروط البنك الدولي وخضوع القادة الطائفيين له ضد توصيات مؤتمر الاقتصاديين السودانيين، كذلك أشار البند (٥) إلى تكريس الطائفية لمنطق السلطة فوق مؤسسات النظام الديمقراطي إلى درجة إقرار النواب مبدأ غير ديمقراطي وغير دستوري ينص على عدم مساءلة الحكومة فيما تفرضه من قوانين طوارىء وما تعدله من أحكام الدستور.

بهذا نستطيع القول إننا نكتشف في (التجمع النقابي) طليعة للتغيير التاريخي بحكم ارتباط القوى الفئوية المنتجة بضرورات الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمناداة التجمع النقابي بوقف الحرب في الجنوب مثلاً وتنفيذ مقررات مؤتمر كوكادام إنما تصدر تحت وطأة الاستنزاف والجوع، خلافاً لموقف القوى التقليدية التي لا تتضرر بيوتاتها ولا مصارفها (الإسلامية) ولا قواها الطفيلية بهذا الاستنزاف الاقتصادي والبشري.

إذن، هذه إحدى القوى التي تحرك التغيير في السودان، فكيف هو وضع القوى الأخرى؟

الجيل السوداني الجديد وثورة الغد:

أسهمت فترة نميري، ستة عشر عاماً، بتوليد ظاهرة اجتماعية - سياسية عانت منها كبريات الأحزاب التقليدية التاريخية في السودان، تلك هي ظاهرة جيل ولد أو نشأ بمعزل عن التواصل أو الاتصال الإيديولوجي والسياسي بكبريات الأحزاب التاريخياة الحاكمة، ولكن دون أن يقدم نظام نميري، بأشكاله المختلفة التي تقلب فيها، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، بديلاً عقائدياً أو أيديولوجياً أمام هذا الجيل، فتركه يعيش من بعده حالة الفراغ عنها التي كونه ضمنها، ومنفصماً في الوقت ذاته عن الأطر التقليدية التاريخية التي كونت تجارب الأحزاب الكبيرة.

وحتى نتعرف إلى ما يعنيه هذا الجيل الجديد في السودان، نلجأ لتوضيح الإحصائيات التي تتعلق بنسبته في المجتمع، وتذكر آخر الإحصائيات التي لدينا أنه من أصل (٢٠) مليون سوداني تقريباً هناك حوالي ٩ ملايين دون سن العشرين، و ٥ ملايين ما بين العشرين والأربعين، ولنقل أن مليون من هؤلاء تحت سن الثلاثين، فتكون نسبة الجيل الذي نشأ في ظل الفراغ الأيديولوجي المايوي أو الذي ولد ضمنه تعادل حوالي ٦٠ بالمائة من المجتمع السوداني أي ما عدده ١٢ مليون نسمة.

ثم يمكننا المضي بالتصنيف لما هو أكثر ارتباطاً بفعالية قوى التغيير ضمن مركبات هذا الجيل، فنجتزىء من مجموعه نسبة ٨٠ بالمائة التي تتضمنها الأرياف السودانية بحيث نبقى على نسبة الجيل الذي يعيش حالة حضرية، أي نسبة الخمس من أصل ١٢ مليوناً، فيكون لدينا حوالي (٢,٥) مليونين ونصف المليون من قوة الجيل الجديد التي تعيش حالة حضرية يصعب معها استلابهم لمصلحة القوى الريفية التقليدية بمنحاها الطائفي أو اللاهوتي. وقد كان علينا أن نمضي للبحث في الإحصائيات البيانية التي توضح مستويات التعليم المختلفة التي حصل عليها هذا الجيل، من الجامعي إلى الثانوي إلى الإعدادي. فللتعليم أثره في تعميق تيارات الرفض الإيديولوجي للمفاهيم القديمة المتخلفة والتي تقع الطائفية ضمن نسيجها الفكري العام، غير أن ذلك يمكن إرجاؤه لمزيد من الدراسات المتخصصة. ونكتفي هنا فقط بالخلاصات العامة.

إلى أين يمضي تمرد الجيل الجديد؟

حين ننظر في أعمال الذين نزلوا فعلاً إلى الشارع أبان ثورة آذار ـ نيسان/ مارس ـ أبريل) ١٩٨٥ ضد نظام نميري، وكذلك حين ننظر في سجلات الشرطة والأمن المركزي حول أعمار الذين تم اعتقالهم وتعذيب بعضهم، نجد أن هؤلاء جميعاً، وليس معظمهم، يتراوحون في أعمارهم ما بين سن العشرين والخامسة والعشرين، ولم يصدر ـ عن معظمهم ـ ما يفيد بانتمائه إلى أي من الأحزاب التقليدية أو تلقية توجيهاً أو مساندة من أي منها. وقد كانت هذه الأعمار عينها هي التي تصدت لكبار العسكريين صباح السادس من نيسان (أبريل) حين أعلنوا ـ تحت شعار الانحياز للشعب ـ عن استيلائهم على السلطة، ولم يكن ذلك الانحياز في حقيقته سوى استباق لدور كان سيقوم به صغار الضباط لمصلحة الثورة الشعبية، الأمر الذي كان يعني قطع الطريق على تطلعات الأحزاب التقليدية لتسلم السلطة ضمن زي برلماني بعد فترة انتقالية. وقد أوضح سوار الذهب نفسه أنه قبل أن يقدم على تسلم السلطة قام بجولة في الثكنات فلمس تململاً في صفوف (العسكر)

ـ على حد تعبيره ـ وكان همه الأول: «الاطمئنان إلى أن القوات المسلحة باقية على تماسكها وعلى رأي موحد، بحيث لا يتسلل إليها أي شيء من شأنه إحداث شرخ فيها» (من حديث سوار الذهب إلى مجلة (الأسبوع العربي) عدد ١٤٣٥ تاريخ ١٣/٤/١٩٨٧). وقد تولى المحامي السوداني عبد الوهاب محمد عبد الوهاب الإشارة إلى كيفية استيلاء كبار العسكريين على السلطة على صفحات جريدة (السياسة) السودانية حين ذكر أن تدخلاً أجنبياً قد حدث للقضاء على الانتفاضة الشعبية. وروى أن عملاء لأميركا قد تسللوا إلى التجمع النقابي (وفي فجر السادس من أبريل زار أحد هؤلاء العملاء وكبير ضباط وكالة الاستخبارات الأميركية في السفارة الأميركية في الخرطوم، المشير عبد الرحمن سوار الذهب في منزله وبعد ساعات أعلن المشير الاستيلاء على السلطة). وقد فتح سوار الذهب بلاغاً ضد المحامي السوداني تحت المادة ٤٣٥ (إشاعة السمعة الضارة والكذب).

المهم أن أهل مكة أدرى بشعابها، ولا نقول سوى أن ما تم في السادس من نيسان/إبريل كان بهدف إجهاض الانتفاضة الشعبية وتأمين انتقال السلطة في السودان عبر فترة انتقالية عسكرية إلى كبار قادة الأحزاب التقليدية التاريخية ووفق ما كان قد صممه (أنتوني كوردسمان) خبير البنتاغون السياسي في تقريره الذي أعده عن متطلبات الأمن الاستراتيجية في السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. ولم يكن سوى ذلك الجيل الجديد الذي خرج إلى الشوارع بغية تطويق الثكنات العسكرية ودعم مواقف قوى التجمع النقابي التي كان يُخشى من تصلبها ضد كبار العسكريين واستمرارها في الإضراب والعصيان المدني.

بالطبع لا يستطيع الجيل الجديد، لمجرد أنه جيل جديد، أن يؤطر نفسه أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، خصوصاً وأن فترة نميري التي طالت ستة عشر عاماً قد حرمته من تطوير أي تجربة خاصة به ضمن مشروع تاريخي محدد، وبالرغم من أن (التجمع النقابي) هو الأقرب من حيث

الحركية السياسية والمواقف الوطنية الديمقراطية لتطلعات هذا الجيل، إلا أن التجمع النقابي ليس إطاراً عقائدياً أو تنظيمياً، وقد عاش التجمع النقابي نفسه مشكلات التخلص من العناصر المايوية التي زرعها النظام السابق في جسم الحركة النقابية عبر ارتباطها بالاتحاد الاشتراكي وتأثير أجهزة الأمن في مجرى الانتخابات المهنية، فكان على هذا التجمع النقابي أن يستهلك وقتاً طويلاً قبل التخلص من العناصر المايوية، ثم يطرح نفسه (طليعة) لمختلف القوى الحديثة والمنتجة، وبما يؤهله ـ في النهاية ـ لاستقطاب هذا الجيل.

كذلك فإن صعوبات تنشئة هذا الجيل الجديد لا تنتهي في حدود سنوات العزلة التي فرضها عليه نميري، بل تمتد إلى منعكسات واقع الانحطاط التي أصابت المنطقة العربية بعد النكبة الثانية في عام ١٩٦٧، فبعد تلك النكبة أصبحت التيارات الفكرية والسياسية كافة، وكل الأيديولوجيات اللاهوتية والوضعية، في معرض النقد والمحاكمة، فالكل قد أسهم في تلك الهزيمة بشكل أو بآخر، فجيل الحقبة المايوية لم يعش فقط حالة الفراغ المايوي وإنما عاش إلى جانب ذلك اهتراء المصادر الفكرية والسياسية على مستوى الواقع العربي ككل. وتعتبر هذه التجربة نقيضاً لما كان من تجربة الجيل الذي عاش في نطاق فترة الحكم العسكري لعبود (٥٨ ـ ١٩٦٤)، فقد شهد ذلك الجيل حيوية الناصرية التي كرست زعامتها القومية على المستوى العربي بعد معركة السويس عام ١٩٥٦، وشهد نضالات باتريس لوممبا شهيد الحركة الاستقلالية في الكنغو، وحيوية الانبعاث الإفريقي الذي تصدره كوامي نكروما، وصرخات الماوماو في كينيا تمضي ليسمعها حتى جومو كنياتا داخل سجنه، وتنامي قوة عدم الانحياز وفترة مؤتمراته الذهبية في باندونج وبريوني، ومد الثورة الجزائرية وحرب الاستقلال في عدن، كلها مؤثرات صنعت جيل (عبود) ودفعت لإقامة تنظيمات عقائدية عدة، بل أحدثت تلكم المؤثرات فعلها داخل الحزب الشيوعي السوداني الذي وجد أن تيارات الديمقراطية الجديدة، والأشكال اليسارية القومية، تكاد تشكل منافساً قوياً في الساحة، فعمد الحزب

الشيوعي السوداني إلى محاولة تطويق ذلك بإعادة صياغة برامجه السياسية والعقائدية والانفتاح القومي على المستويين العربي والإفريقي، إضافة إلى الانفتاح على قاعدة اجتماعية أوسع للتغيير في السودان عبر تحويل الحزب الشيوعي السوداني إلى (حزب جماهيري) ضمن طرح اشتراكي (عام)، وبهذا الاتجاه أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني في دورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ وثيقتها تحت عنوان (إصلاح الخطأ في العمل بين الجماهير) محاولة الإجابة عن أسئلة طرحها ذاك الواقع المتغير.

لم يجد هذا الجيل (٦٩ ـ ١٩٨٥) حظاً مما كان لدى ذاك الجيل (٥٨ ـ ١٩٦٤) لا في إطاره القومي ولا العالمي ولا الوطني، ضربت عليه العزلة داخلياً، واهترأت مصادر ما يرفده خارجياً، ولم يستطع نظام نميري حتى أن يحتوي هذا الجيل بمؤسسات العبث والتضيع، لا لأن نميري لا يريد، ولكن لأنه لا يملك القدرات اللازمة والمكافئة لتلك التوجهات لا على مستوى اتحاده الاشتراكي ولا على مستوى (صفوته).

هكذا جاءت انتفاضة هذا الجيل في آذار ـ نيسان/مارس ـ أبريل ١٩٨٥ وكأنها محاولة الخروج من المتاهة، وشق البحر سباحة عبر الدوامة، محاولة اعتلاء التيار والاندفاع مع الموج، فماذا وجد هذا الجيل وكيف تم التعبير عن أزماته؟

٣٦ حزباً.. و٣٩ صحيفة:

طبقاً لإحصائيات وزارة الإعلام السودانية فقد تم التصديق حتى حزيران/يونيو ١٩٨٦ على إصدار ٩٠ صحيفة وفقاً لقانون الصحافة والمطبوعات الجديد الذي أجيز في الفترة الانتقالية نسخاً لقانون ١٩٧٣ المقيد لحرية النشر. وقد شمل التصديق ٣٠ صحيفة سياسية و ٣٣ صحيفة ثقافية واجتماعية صدرت منها ١٤ صحيفة، إضافة إلى ١٣ مجلة دينية وكذلك ١٤ صحيفة رياضية وفنية.

عدد الأحزاب بلغ ستة وثلاثين، بعضها انشقاقات عن أحزاب قديمة، وبعضها للتعبير عن إطارات إقليمية وريفية، فللجنوب أحزابه التي تجاوز

عددها سبعة، وللشمال الرقم الأكبر، حتى أصبحت المشكلة تدور حول العثور على مسمى لحزب جديد لا يكون متداولاً، فقد استهلكت كل الأسماء من مركبات قومي واشتراكي ووطني وتقدمي وأمة وعمال وفلاحين وسوداني وعربي وإفريقي وديمقراطي، حتى أن البعض لم يجد اسماً له سوى (حزب البهجة) مؤكداً على ضرورة استقطاب الذين ابتهجوا بسقوط نميري، وليفارق السودانيون حالة الاكتئاب التي دامت ستة عشر عاماً، وقد كان هذا الحزب، بالفعل، حزب الأغلبية السودانية المطلق، ولكن لم يتقدم أحد من عناصره إلى لجنة الانتخابات.

هذا التمزق والتعدد والتنوع، والذي انعكس في ٣٦حزباً و ٩٠ صحيفة، يشير فعلاً إلى حالة الضياع التي عاشها جيل كامل خلال فترة نميري، وما يحيط بها من تدهور على مستويات الفكر القومي (عربياً وإفريقياً) والعالمي. غير أنها حالة، وإن اتسمت بالسلبية فهي تحمل إيجابياتها، فالتعدد والتنوع إنما يشير إلى (جزئيات) المنطلقات لدى كل جماعة، التي تدل على إمكانات تحويلها إلى منطلقات (كلية) في حال توحيدها جدلياً. فهناك ما يوحد بين مختلف الجزئيات الفكرية كافة على قاعدة ما يوحدها في إطار القوى الاجتماعية الحديثة، فالذين شكلوا ٣٦ حزباً إنما هم كحالة العميان والجمل، إذ قبض كل منهم على ساق أو رقبة أو ذيل فقال إنها الجمل، فإذا تم اكتشاف الوحدة العضوية الرابطة بين هذه الأجزاء فليس ثمة ما يمنع من توحيد هذه الجزئيات الفكرية.

قد يرجع البعض إلى التساؤل القديم ـ الجديد عن السر في عجز المثقفين السودانيين عن الوصول إلى مستوى من التعبير الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يستقطب هذه الفعاليات كافة وتحديداً فعاليات الجيل الجديد، وبالتالي يشق المجرى التاريخي نحو البديل الموضوعي الذي يستجيب بوعيه وتنظيمه لأزمات السودان أو كما أردد دائماً (مأزقه التاريخي)!

ربما تعود معظم الأسباب إلى نهج التعليم والتدريب البريطانيّين اللذين يمكنهما دائماً تكوين إداري ناجح أو محاسب ممتاز، ولكن ليس بالقصد أو الضرورة تكوين مفكرين أو فلاسفة، فكلنا يعلم أنه بمقدار ما تميزت ألمانيا بالأيديولوجيا، وتميزت فرنسا بالفكر السياسي، فقد انتهت انجلترا لدى الاقتصاد السياسي والمعادلات الإدارية وكيفية التحكم بأقل الجهد في العالم كله وبسياسات تعتمد على التفرقة والتناقض مع ما هو معلن، ولا أود التوسع في نقائض المناهج التربوية البريطانية في المستعمرات فهذا قول يحمل من الحواشي ما تنوء بحمله الكتب والمجلدات، ويكفي أن سلبيات هذا المنهج قد جعلت المكتبة السودانية من أفقر المكتبات قياساً إلى عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا وقياساً إلى تعداد السكان، وذلك بمعزل عن عوامل التخلف الأخرى التي تقيد الدفع الثقافي وقوة الانتشار.

الجيل الجديد والمتمردون في الأحزاب:

مع ذلك شكل هذا الجيل قوة دفع لأولئك القادة الذين أظهروا قدرات مختلفة على تحريك التمرد داخل الأحزاب التقليدية الكبرى بهدف تطويرها (إصلاحها من الداخل) وتعديل بنائيتها التنظيمية ونهجها السياسي والاجتماعي. وقد يستنتج البعض من هذا التقدير أن قوى الجيل الحديث قد انتمت تنظيمياً وسياسياً لهذه الأحزاب وبالتالي تكون المعركة قد حسمت بانتصار الماضي على الحاضر. ولا يعود ثمة مبرر لما سقناه حول وضعية الجيل المنفصلة عن القيادات التقليدية.

تلك نظرة من الخارج، أما حين ننظر إلى الأمور ضمن تركيبتها الداخلية، فإننا سنكتشف أن الأنصار المهدويين، والحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يتمركز حول نفوذ طائفة الختمية، لا يعبران في الحقيقة عن بنية حزبية بالمعنى المعاصر والمصطلحي لهذا التعبير، فهما أقرب لأن يصنفا كأطر تاريخية، استوعبت منذ بواكير النشأة وفي إطار النشأة ذاتها وطبيعتها، مستويات مختلفة من القواعد الاجتماعية، فميراث الانتماء للطائفة

الختمية يمتد إلى العام ١٨٣٠ كما يمتد ميراث الانتماء للأنصار إلى العام ١٨٨٢، وقد اقتسمت الطائفتان بنفوذهما المتنافس لا الحياة السياسية فقط ولكن الحياة الاجتماعية والثقافية أيضاً، بل الصحيح أن البناء الاجتماعي والفكري للطائفتين هو الأساس فيما انبنت عليه المواقف السياسية من بعد، فالانتماء ليس حزبياً تنظيمياً وفي بعض الحالات ليس أيديولوجياً صارماً ما عدا الموقف المحدد من الحركة الماركسية بوصفها (إلحاداً) وحركة الأخوان المسلمين (الجبهة الإسلامية) بوصفها منافساً معاصراً على الصعيد الأيديولوجي نفسه، والمعنى هنا لا يتجه أيضاً إلى مجرد كون هذه الأحزاب أحزاباً تاريخية تقليدية وبالتالي (فضفاضة) التنظيم والتوجهات، أي بما يضعها في موضع المقارنة مع أحزاب كالوفد أو الأمّة في مصر أو الشعب في سورية أو حتى حزب الاستقلال في المغرب، فأحزاب السودان التاريخية تفترق عن التي تُشَبّه بها بكونها أحزاباً معجونة بعمق طائفي يمتد إلى ما وراء الحقب المعاصرة، ومتمركزة على سطح اجتماعي متعدد التضاريس، ففي داخلها التاريخي تحكي قصة السودان كله.

إنّ هذا التركيب لا يجعل الانتماء لهذين الحزبين الكبيرين تحديداً انتماء حزبياً بالمصطلح المعاصر والدقيق، إنها أشبه ما تكون بالبيوت الكبيرة التي تستوعب بيوتات صغيرة، ولهذا. تستطيع أن تنتمي في أي وقت لأنك لا تفعل سوى العودة إلى البيت، وأن تخاصم وتفترق في أي وقت لأنك لا تفعل سوى الخروج من البيت.

أمام هذا الوضع لا يستطيع لا الميرغني (محمد عثمان) ولا المهدي (الصادق) أن يتخذا موقفاً ضد أفواج الجيل الجديد التي تنتمي إلى أطرهما وتتفاعل في الوقت عينه مع القيادات المتمردة، علماً بضرورات الحاجة البراجماتية لوجود الجيل المعاصر داخل أطرهما الحزبية لأكسابها الوفرة العددية والاتساع الوطني، ثم يعمدان بعد ذلك - أي المهدي والميرغني - لمحاولات الاحتواء، وكم يبدو الصادق المهدي أسرع من غيره في محاولته

الوصول إلى هذه النتيجة، وهي نتيجة ترتبط بضرورات (التحديث) داخل الأطر التنظيمية والفكرية للحزب، غير أن التحديث لا يعني في النهاية سوى الانسلاخ من الجلد.

مشاركة في الرفض وليس انتماءً:

إذن فالجيل الجديد يشارك في التمرد ضد الأطر التقليدية ومن داخلها وبحكم الانتماء التاريخي والاجتماعي وليس السياسي والفكري، هكذا يملك (قوة التخريب الثوري) داخلها، وتظل القيادات التاريخية عاجزة عن استيعاب هذا الجيل وعاجزة عن صده، وقد أدى هذا الوضع لأن تعطل القيادة الطائفية للحزب الاتحادي الديمقراطي المؤتمر العام خشية أن تجد نفسها أمام لجنة مركزية ليست من طينتها، ولهذا تسود روح العجلة تصرفات السيدين، كل في إطاره الخاص، ختمياً أو أنصارياً، وذلك بهدف تمرير (كل) المواقف قبل أن تحين لحظة المحاسبة والنقد، فالسيدان يفعلان بالعجلة ما ينبىء عن تخوفهما من التمهل، فالمعركة هنا معركة زمن وتوقيت، إذ يحاول الماضي (السيدان) إلغاء وجود الحاضر (القيادات المتمردة والجيل الجديد) رغماً عن أنهما يعيشان ـ زمنياً ـ في الحاضر.

ليس الجيل وحده يخوض معركة التغيير:

كما سبق وأن أوضحنا، فإن الجيل المعاصر لا يخوض وحده معركة الدفع باتجاه التغيير، فكثير من العوامل الأخرى العديدة والمتنوعة تساعد في الوصول إلى نتائج التغيير، منها قوة التجمع النقابي، ومنعكسات حرب الجنوب، ومنعكسات الأزمة الاقتصادية وذيولها الاجتماعية، وتلك الحرب التي شنتها الطبيعة لتستهلك ما لم تستهلكه حرب الإنسان ضد أخيه الإنسان، فمن بعد الخصام الاجتماعي بين القوى النقابية والسلطة الطائفية واللاهوتية، ومن بعد الحرب الإقليمية بين الجنوب والشمال، ومن بعد انهيار المؤسسات الإنتاجية، تأتي حرب الطبيعة طوفاناً وجراداً، فتكشف هذه الحروب الإنسانية والطبيعية في مجملها عن الحاجة لتغيير القيادات التي

لم تستجب للتحدي، علماً بأن تراكمات هذه المولدات كلها باتجاه التغيير المحتوم، إضافة إلى استنفاذ كل وسائل الالتفاف عليها، افترضت أن يأتي الانفجار الأخير هو الأقوى والأعنف في تاريخ السودان المعاصر.

مشكلة الجنوب تعمق المأزق:

قد وجدت القوى الاجتماعية الحديثة نفسها غير قادرة على ممارسة الضغط النقابي الكافي باتجاه تغيير النظام السياسي، ولو رفدتها قوى الجيل الجديد بطاقاتها التدمرية الكبيرة وانسلاخها عن بنية الأحزاب التقليدية، غير أن كليهما ـ قوى النقابات وقوى الجيل الجديد ـ تجد متاحات أخرى لمزيد من الضغط ممثلة في حرب الجنوب الرابعة التي يقودها العقيد جون قرنق.

فهذه الحرب تتكلف ١٦ بالمائة من الموازنة العامة في ما يعادل مبلغ ٣٢٣ مليون دولار من أصل الميزانية البالغ (١,٤) مليار دولار سنوياً. وهناك إنفاق آخر لا يحتسب في الموازنة العامة، ونعني به مخصصات لاستيراد الأسلحة عن طريق الهبات والمعونات المجانية والتي بلغت قيمتها ١٣٠ مليون دولار، غير أن هذه المعونات ـ مع مجانيتها ـ تتطلب إنفاقاً مسانداً يحتسب قطعاً من الموازنة العامة، إضافة إلى ٥٣ مليون دولار ترد ضمن بنود الإنفاق على الأمن العام الذي يذهب معظمه لرصد أوضاع الحرب في الجنوب.

هكذا تصبح جملة الإنفاق مبلغ (٤٠٦) ملايين دولار، أي ما يعادل ثلث الموازنة العامة.

غير أنّ المشلكة لا تقف لدى حدود الإنفاق العسكري الذي تستدرجه السلطة الشمالية القائمة عن طريق علاقاتها العربية، وتحديداً مع مصر وليبيا والعراق وغيرها، علماً بأن هذه المساعدات لم تتجاوز الحصول على ثلاث طائرات عسكرية من ليبيا وبعض المعدات التي زودت بها العراق الجيش السوداني أثناء معارك الكرمك، وهي في حدود (٣٠) مليون دولار، إضافة

إلى دعم عسكري مصري في حدود (٥٣) مليون دولار وبعض المساعدات من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. غير أن كل هذه المساعدات وغيرها ـ لو ضوعفت ـ ليست كافية للوصول إلى حسم عسكري لحرب الغابات والمستنقعات التي تستند إلى أسلوب حرب العصابات. فالسودان لا يستطيع أن ينتصر في حرب فشلت في مثلها الولايات المتحدة في فيتنام، وفشلت من قبلها فرنسا والبرتغال. حتى ولو تم إخماد الحركة وبقي عشرة لأعادوا الكرة من جديد.

إن ما يحدث في الجنوب هو حرب حقيقية تزاوج بين قدرات الإنسان وقدرات الطبيعة، إضافة إلى مخزون الأسلحة الذي تجاوز وقتها ١٧٠ من صواريخ (سام ٧) المتطورة، ثم إن معظم كوادر الاستخبارات العسكرية السودانية من الجنوبيين هم الآن في صفوف العقيد جون قرنق.

إنها حرب مقضي علينا أن نهزم فيها عسكرياً وما يتبع ذلك من مآس بشرية واقتصادية، غير أن المأساة الكبرى أن حرب الجنوب تشكل تحدياً لمنطق الاستمرار في التعايش بين الشمال والجنوب، بين العرب والأفارقة، بين المسلمين وغيرهم من ذوي الديانات الأخرى، مسيحية كانت أم وثنية أو إحيائية، اختبار للكيان والقدرة على الاستمرار في صناعة الوطن والمواطنية ضمن مجتمع تعددي لم يصل بعد إلى مراحل تدامجه القومي.

الذين يريدون حل مشكلة الجنوب بمنطق (التجزئة) إنما يعبرون عن فشل ذريع تجاه (جدلية الوحدة) التي صنعت الكيان الحديث للسودان منذ غزو محمد علي باشا في عام ١٨٢١ لشمال ووسط السودان ثم توسعه في عام ١٨٣٩ باتجاه الجنوب ثم في عام ١٨٧٤ باتجاه الغرب. فإذا كان الكيان الجغرافي ـ السياسي الحديث للسودان هو (ميراث مصري)، فإن المنطق التاريخي يقتضي أن تكون (وحدة الكيان) جهداً سودانياً، غير أن النظام السياسي السوداني بما يحمله من حلف الطائفتين عاجز عن التحول

من التجزئة إلى الوحدة، وذلك بسبب أن معركة الجنوب الرابعة قد نقلت الحرب من حيز الأهداف الإقليمية التي تكتفي بمشاركة الجنوب في السلطة أو اقتسامها مع الشمال إلى حيز إعادة بناء الوطن السوداني ككل بمفهوم اقتصادي واجتماعي جديد مع تحديد الهوية.

في الماضي كان يسهل على قادة الطائفتين اقتسام منافع السلطة مع قادة الجنوب ضمن المناصب الوزارية، وكانت القسمة تتم عبر اعتماد قادة الشمال على نفوذهم الطائفي في الشمال واعتماد قادة الجنوب على نفوذهم القبلي في الجنوب. غير أن المعادلة الآن تختلف تماماً، فحركة قرنق تضغط باتجاه تنفيذ أهداف على مستوى (الوطن الموحد) وليس باتجاه الحصول على مكاسب (إقليمية). فقرنق يريد من مفاوضة الشماليين أن يعطوه سوداناً (علمانياً) لا يتم فيه التمييز بين (مسلمين) وأهل (ذمة) ولو لم يطبقوا تشريعات الإسلام على الجنوب، وأن يعطوه سوداناً (موحداً) (متكافئاً) لا يؤسس الحكم فيه على مطلق الأغلبية دون اعتبار للمكونات الأثنية الأخرى. هذا هو مضمون برنامج (حركة تحرير شعب السودان) الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٧/٣١. والذي نشرناه في الفصل الثامن عشر وقيمناه. وكذلك هذا هو مضمون إعلان (كوكادام) الموقع من التجمع الوطني لثورة إبريل ١٩٨٥ وحركة تحرير شعب السودان بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٤. ويجد القارىء النص في هذا الفصل. إن تنفيذ هذا البرنامج قد يحتمل نوايا أخرى خاصة بمصير الهوية السودانية، فحركة قرنق قد مضت في (المانفستو) إلى طرح مفهومها للوحدة الوطنية باعتباره استقطاباً لقوى (الأطراف الإقليمية ـ القبلية) من حول القلب النيلي المركزي، ومحورة نضال هذه الأطراف (غير العربية) من حول حركة الجنوب (الإفريقي) كقطب قومي جاذب لها، باستحواذ المركز النيلي (العربي المسلم) على حقوق هذه الأطراف الإقليمية انطلاقاً من حالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (غير المتكافئة) بين هذه الأطراف والقلب النيلي، كما افترض قرنق، ولهذا كان نقدنا له.

مثل هذا الطرح ينقل إشكالية الوحدة الوطنية السودانية من مستوى التقابل بين الانفصال والوحدة إلى مستوى (إعادة استقطاب) الكيان السوداني ككل باتجاه شرق إفريقيا كبديل عن الاستقطاب العربي، ولا يفعل قرنق هنا أكثر من الرد (بمنطق معاكس) على المنطق (الشمالي) عينه الذي أداته من قبل باسم الهوية السودانية، وذلك حين اتهم الشماليين بالاستقطاب العربي الآحادي الجانب على حساب النزوع الإفريقي. ومهما كانت تحفظاتنا على طروحات قرنق الآحادية الجانب في تصوره للهوية، فإن تحفظاتنا تمضي لإدانة قادة الشمال ـ الذين قضت نظرتهم التقليدية تجاه مفهومي العروبة والإسلام دون استيعاب الأبعاد الأفريقية في تكوين العروبة كجامعة للحضارات كافة ودون استيعاب عالمية الإسلام الخاتمة للديانات كافة ـ فخاصموا الحضارات والثقافات الأخرى كما خاصموا عقائد الآخرين ولم يكتشفوا سوى (الأسلمة القسرية) و (الهيمنة الثقافية) كشرط لتحقيق وحدة الكيان، فكان أن فتحوا ثغرات لاستنهاض القوى العالمية المعاكسة للعروبة والإسلام ومكنوها من الجنوب، ثم استغاثوا بالمسلمين درءاً لحرب (صليبية جديدة) واستغاثوا بالعرب درءاً لحرب إفريقية (زنجية).

يدفع السودان ثمن الخطأ الطائفي واللاهوتي، المتعارض أصلاً مع الإسلام والعروبة. وينقسم بين برنامجين متناقضين: برنامج قرنق المتجه نحو مصير إفريقي بديل واستقطاب قوى باتجاه شرق إفريقيا. وبرنامج الشمال الطائفي المتجه نحو أقصى الشمال، باتجاه مصر (الختمية) أو باتجاه ليبيا (الأنصار).

مثل هذا الوضع الجدلي المتوتر قومياً، يفرض نفسه على الساحة السودانية كلها، ولا يمكن البت فيه من خلال قرار أغلبية برلمانية ميكانيكية تستند إلى الكم الطائفي ضمن هيكلية النظام الموجود. فالوضع كله في حاجة إلى (إعادة تأسيس لمفهوم الكيان السوداني)، ليس في ضوء (التعدد) ولكن في ضوء ما تتجه إليه جدلية الوحدة بين مكوّنات ثقافية وحضارية

ودينية تملك قدرة (التدامج التاريخي) فيما إذا نظرنا إليها بمنطق المصير الواحد، وفيما إذا نظرنا إلى الحضارة العربية بوصفها (جامعة للحضارات)، وفيما إذا نظرنا إلى الإسلام بوصفه (خاتماً للرسالات) وموحداً للديانات والنبوّات.

إذن، تشكل معركة الجنوب تحدياً للنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي بوجه حكم الطوائف، كما تشكل تحدياً للفكر السياسي والحضاري في السودان كله. من هنا بدأ قرنق يطرح أهمية اللقاء على أرضية (المؤتمر الدستوري) الذي يعيد صياغة الكيان السوداني ويحدد مستقبله القومي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالحال لا ينتهي إلى اقتسام السلطة بين شماليين وجنوبيين وإنما ينتهي إلى ما هو أبعد بكثير.

هذا هو الوجه الثالث لثلاثية الانهيار التي كانت تحتم إعادة النظر في النظام السياسي السوداني كله، وبما أن حركة الجنوب قد حددت أهدافها على هذا النحو وتمتلك في الوقت ذاته قدرات الضغط العسكري على نظام الشمال التقليدي وما يتبع ذلك من مضاعفات اقتصادية، فإن عنصر الجنوب يتضايف مع تذمر النقابات والقوى الاجتماعية الحديثة، ومع نمو الجيل الجديد الضاغط على الحياة السودانية، السياسية والاجتماعية، والفكرية، باتجاه تغيير جذري.

وألقت الأزمات بأحمالها على الجيش:

حين تكون القوى السياسية التقليدية المستحكمة بنظامها البرلماني ذي الأغلبية الميكانيكية الطائفية، عاجزة عن العبور بالكيان السوداني من جدلية التجزئة إلى جدلية الوحدة.. وحين تكون هذه القوى غير مستوعبة للمتغيرات الاجتماعية التي تفترض اقتسام قاعدة اتخاذ القرار مع القوى الحديثة.. وحين تكون عاجزة عن تفهم تطلعات الجيل الجديد، وحين تكون دون مستوى القدرة على تفهم أسباب الانهيار الاقتصادي، فإن مجمل الأزمات سرعات ما تلقي بأحمالها وأثقالها على عاتق القوات المسلحة

بوصفها أكثر المؤسسات التنفيذية تأثراً في تكوين المجتمع. وقد نعلم من استقرائنا لدوافع انقلاب ١٩٦٩ أن ما كان يعانيه الجيش في الجنوب وقتئذٍ هو أحد أهم المحركات لذلك التغيير. ففي البيان الذي أذاعه وزير الداخلية السودانية وقتئذٍ الرائد فاروق عثمان حمد الله، في حزيران/يونيو ١٩٦٩، أوضح بالنص الحقائق التالية:

«.. وعندما كان السياسيون في الخرطوم يشغلون أنفسهم بالصراع حول السلطة والتناحر حول المصالح الخاصة والإثراء على حساب الشعب، كانت القوات المسلحة التي تحارب من أجل وحدة الوطن وحريته تعاني من النقص الواضح في المعدات والعتاد وتواجه في نفس الوقت الاستعمار الذي كان يسند حركة التمرد الانفصالية ويستغل الوضع لمصلحته. وكانت الحكومة في الخرطوم معزولة تماماً عما كان يدور في الجنوب، وكانت تحجب عن الرأي العام بل وتتجاهل الحقائق التي كانت تصلها، وأهملت تماماً واجبها نحو توفير حتى أبسط احتياجات الجندي المقاتل من ملابس وذخيرة...».

لقد قدمت أوضاع الجنوب مبرراً لانقلاب نميري في ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٩، كما أسهمت من قبل في الدفع بثورة أكتوبر الشعبية ضد نظام الفريق إبراهيم عبود في عام ١٩٦٤، وها هي مشكلة المواجهة في الجنوب تشكل عنصراً ضاغطاً على الجيش فيندفع للتحرك ضاغطاً على التحالف الثلاثي (الأنصار ـ الختمية ـ الجبهة الإسلامية) لتحديد موقف واضح من المشكلة. وقد تفاعل ذلك الضغط منذ مهلة الأسبوع التي حددت صباح الاثنين ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٩، وأعقبها انسحاب الجبهة الإسلامية من السلطة وقيام الحلف الطائفي كمحاولة ـ ولكنها مؤقتة ـ التقت لديها مصلحة الشريكين الطائفيين لتحييد موقف الجيش من الأزمة تحت وهم الرضوخ للحل المطلوب. غير أنه لا الميرغني ولا المهدي يملكان ما يستجيبان به موضوعياً لعمق المأزق الجنوبي في إطار ما

ينبغي للسودان من تحول باتجاه جدلية الوحدة. فكلاهما ـ الميرغني والمهدي ـ يناور على جبهته الخاصة وضمن حساباته الذاتية ومنطق تحالفاته الإقليمية. وقد أغفلوا ما تمّ عليه الاتفاق في مؤتمر كوكادام بتاريخ ٢٤ مارس/آذار ١٩٨٦ رغماً عن محاولات محمد عثمان الميرغني اللاحقة للتفاهم مع قرنق وهي محاولات تمت ضمن سعي قرنق لمد الجسور إلى القاهرة بداية من الحوار الذي أجراه معه في أديس أبابا رئيس تحرير مجلة المصور المصرية (مكرم عبيد) في أغسطس/آب عام ١٩٨٦. وقد حاولت القاهرة نفي أن يكون ذلك بداية اتصال مع قرنق وذلك في حوار نشرته صحيفة حزب الأمّة مع وزير الإعلام المصري (صفوت الشريف) ونشر على صفحاتها بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١ غير أن الاتصالات كانت جارية بالفعل.

إعلان كوكادام:

١ ـ على أساس خبرة السنوات الماضية المشكلة لفترة ما بعد الاستقلال، وبالنظر إلى الإنجازات البطولية لشعبنا في نضاله الجماهيري السياسي والمسلح ضد كافة أشكال الظلم والقمع والاستبداد. وهو النضال الذي عبر عنه على مدار عقدين من خلال ثورتين عظيمتين.

ورفضاً لكافة أشكال الدكتاتوريات. والالتزام المطلق بالخيار الديمقراطي وانطلاقاً من القناعة بأنه من الضروري خلق «سودان جديد» يتمتع فيه كل مواطن سوداني بالحرية المطلقة من الظلم والجهل والمرض والقيود. بالإضافة إلى التمتع بمنافع الحياة الديمقراطية الحقيقية. أيضاً السودان الجديد الذي سوف يكون متحرراً من العنصرية والقبلية والطائفية وكافة أسباب التميز والتفاوت.

وسعياً حقيقياً لوقف نزيف الدم الناتج عن الحرب في السودان، ووعياً تاماً بأن العملية المؤدية إلى تشكيل «السودان الجديد» سوف تبدأ بعقد المؤتمر الدستوري القومي.

وإيماناً بأن المقترحات المعروضة والمطروحة من قبل حركة التحرير الشعبي السوداني وجيش التحرير الشعبي السوداني تعد متطلبات ضرورية لعقد المؤتمر الدستوري المقترح وتشكل الأساس المتين لبدء مثل تلك العملية.

٢ ـ يوافق وفدا التجمع الوطني للإنقاذ القومي وحركة التحرير الشعبي السوداني ـ جيش التحرير الشعبي السوداني. وهما ما سوف نشير إليهما بعد ذلك باسم الجانبين ـ على أن المتطلبات الرئيسية التي سوف تهيء مناخاً يقود إلى عقد المؤتمر الدستوري المقترح هي:

أ ـ إعلان كافة القوى السياسية والحكومة الحالية التزامهم بمناقشة مشاكل السودان الرئيسية وليس ما يدعى باسم مشكلة جنوب السودان وينبغي أن يكون ذلك وفقاً لجدول الأعمال المتفق عليه في هذا الإعلان.

ب ـ رفع حالة الطوارىء.

ج ـ العمل بدستور ١٩٥٦ والمعدل في عام ١٩٦٤ بإدراج الحكومة الإقليمية. وكل المسائل الأخرى كتلك التي سوف يتم التوصل إلى إجماع رأي بشأنها من كافة القوى السياسية.

هـ ـ إلغاء الاتفاقات العسكرية الموقعة بين السودان والدول الأخرى والتي تمس السيادة الوطنية للسودان.

و ـ السعي المستمر من كلا الجانبين لاتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للحفاظ على سريان وقف إطلاق النار.

٣ ـ تعتقد حركة التحرير الشعبي السوداني ـ جيش التحرير الشعبي السوداني، بأن الالتزام العام من قبل كافة القوى السياسية والحكومة الحالية بأن تحل الحكومة المذكورة نفسها وأن تحل محلها حكومة وحدة وطنية مؤقتة وجديدة تمثل كافة القوى السياسية بما في ذلك جيش التحرير الشعبي السوداني ـ وحركة التحرير الشعبي السوداني والقوات المسلحة وفقاً لما

سوف يتم الاتفاق عليه في المؤتمر المقترح، هو مطلب ضروري لعقد المؤتمر الدستوري المقترح. وبناء على ذلك اتفق الجانبات على إرجاء الموضوع للمزيد من المناقشات في المستقبل القريب.

٤/١ اتفق الجانبان على أن المؤتمر الدستوري المقترح سوف يعقد تحت شعار السلام والعدالة والديمقراطية والمساواة. علاوة على اتفاقهما على أن جدول أعمال المؤتمر سوف يتضمن التالي:

أ ـ مشكلة القوميات.

ب ـ حقوق الإنسان الأساسية.

ج ـ نظام الحكم.

د ـ مشكلة الديانة.

هـ ـ التنمية والتنمية غير المتوازنة.

و ـ الموارد الطبيعية.

ز ـ القوات النظامية والترتيبات الأمنية.

ح ـ المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الإعلام الجماهيري.

ط ـ السياسة الخارجية.

٤/٢ وافق الجانبان على أن جدول الأعمال السابق لا يعني الشمول بأي حال من الأحوال.

٥ ـ يتفق الجانبان مؤقتاً على أن المؤتمر الدستوري المقترح سوف يعقد في الخرطوم خلال الأسبوع الثالث من شهر يونيو/حزيران ١٩٨٦ على أن يسبقه اجتماعات تمهيدية. وأن المؤتمر سيعقد من حيث الواقع بعدما تعلن الحكومة الحالية الترتيبات الأمنية الضرورية وتوفر المناخ الملائم الضروري.

٦ ـ وأخذا في الاعتبار الحاجة إلى مشاورات منتظمة من جانب كل

طرف مع الجانب الآخر، فقد اتفق الجانبات على تشكيل لجنة اتصال مشتركة تضم خمسة أعضاء من كل جانب. كما اتفق الجانبان أيضاً على أن يوم الأربعاء الموافق السابع من مايو/أيار ١٩٨٦ سوف يكون موعداً لبدء الاجتماع للجنة والذي سوف يعقد في أديس أبابا.

٧ ـ هذا الإعلان تم إصداره بكلتا اللغتين الإنجليزية والعربية، وقد اتفق الجانبان على أن النص الإنجليزي سيكون الأصل. وفي حالة الاختلاف سيفضل على النص العربي.

٨ ـ وبإصدار هذا الإعلان فإن الجانبين يناشدان الشعب السوداني الممثل في أحزابه السياسية المتنوعة والاتحادات التجارية والنقابات بالعمل الجاد لأجل تحقيق أهداف هذا الإعلان.

يحيا نضال الجماهير السودانية.

عن حركة التحرير الشعبي السوداني العقيد كيروبينو كيانين بول، نائب قائد جيش التحرير الشعبي السوداني ونائب رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة لحركة التحرير الشعبي السوداني.

عن التجمع الوطني لإنقاذ الوطن، عوض الكريم محمد، سكرتير عام التجمع الوطني لإنقاذ الوطن.

٢٤ آذار (مارس) ١٩٨٦.

الصادق المهدي يشكو التوتر الجدلي:

كانت الأوضاع تتجه برمتها نحو ثلاثية الانهيار، ولا تملك القوى السياسية التقليدية ضمن شكل ذلك النظام للحكم، القدرة على تجاوز الأزمات ما لم تتم الاستجابة لمنطق جديد تتم بموجبه إحداث موازنة دستورية في اتخاذ القرار ما بين هذه القوى التقليدية والقوى الاجتماعية الحديثة تفادياً للانقسام الحاد، وما لم تطرح تعددية الكيان السوداني في ظل

نظام وطني ديمقراطي (مركزي) تحكمه معادلات واضحة لاقتصاد تنموي جاذب لكل السوق السوداني عوضاً عن حالة التفكك والضعف.

ليس المطلوب انقلاباً عسكرياً يضيف إلى همومنا هماً جديداً ويدخلنا في متاهات الاستقطاب الإقليمي وبمعزل عن أي تصور استراتيجي أو اجتماعي أو اقتصادي أو حضاري واضح. وكفانا ما جربناه خلال انقلابين عسكريين أخلا بكل معادلات السودان الداخلية والإقليمية والعالمية.

كان المطلوب صياغة نظام بديل لحياتنا الدستورية ولنهجنا الاستراتيجي ولأسلوب نمونا، وبما أنه لا بديل جذري إلا عبر ولادة تاريخية تدفع نحوها تحركات اجتماعية محددة، فإننا قد استهدفنا فيما كتبناه إيضاح نوعية هذه القوى المحركة وتأثيرها الجدلي في متغيرات الواقع السوداني، على أن تمنهج هذه القوى برامجها وخطوط سيرها حتى تتمكن من طرح البديل.

قد تطلع البعض إلى انعقاد المؤتمر الدستوري المقرر في يونيو/ حزيران ١٩٨٦، غير أن المؤتمر الدستوري إذ يشكل خطوة على طريق الحوار إلا أنه يخشى أن يأتي تكراراً لمؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد عام ١٩٦٥ في الخرطوم بين الشماليين والجنوبيين إثر انتصار ثورة أكتوبر الشعبية، وقتئذٍ لم يفعل المتحاورون أكثر من طرح آرائهم وتقنينها من دون محاولة أي منهم البحث في صيغة وطنية وفاقية كاملة. فمن العبث أن يعقد المؤتمر الدستوري ليكون مجرد (منبر) لطرح الآراء المعروفة بتوجهاتها مسبقاً، فلا يضيف إلى المأزق التاريخي إلا مآزق جديدة.

فالجماعة الإسلامية تريد سوداناً بشريعتين، وإذا استحال ذلك فسوذانين، وحلف الطائفتين يريد جنوباً يقتسم السلطة عبر الحقائق الوزارية مع الشمال وفي إطال النظام السياسي القائم وقتها. وكما كان من قبل، أما حركة قرنق فتريد نظاماً سياسياً بديلاً يوفر لها القدرة على الحركة في الشمال كما في الجنوب ووفق طموحات أثنية معاكسة لما لدى قادة

الشمال. أما من سيمثل القوى الاجتماعية الحديثة وتحديداً قادة النقابات والهيئات فيهمهم الوصول إلى صيغة جديدة لنظام ديمقراطي سوداني يستطيع أن يستوعب المتغيرات الاجتماعية ومشكلات الكيان.

إذن تكاد الخطوط أن تكون متوازية ولا تلتقي. ففي الجنوب صقور كما في الشمال صقور، وليس من قوة مؤهلة لأن تخرج بالسودان من مأزقه سوى القوى الاجتماعية الحديثة بطلائعها النقابية والمهنية مستندة إلى الجيل الجديد والمؤسسات الفاعلة، فالتحالف بين هذه القوى في الشمال كما في الجنوب حيثما وجدت من شأنه طرح الخيار الدستوري الجديد الذي يتجاوز بالسودان بحر المتناقضات الاجتماعية والكيانية ويخرج به عن دوائر الاستلاب الإقليمي والدولي. فبمقدور هذه القوى أن تطرح التوازن في حياتنا الدستورية ما بين الكم التقليدي المهيمن عددياً والكم الاجتماعي الحديث المهيمن إنتاجياً، وهناك عدّة صيغ سبق طرحها في هذا الاتجاه.

وبمقدور هذه القوى أن تؤكّد على جدلية الوحدة بوجه جدلية التجزئة عبر اكتشافها للإفريقية كبعد حضاري في صميم التكوين العربي الجامع، وأن تتجاوز بالدين صيغة اللاهوت وبروح (معرفية) تتجاوز التعصب الآيديولوجي الذي لم يكن يوماً من خصائص الإسلام.

وبمقدور هذه القوى أن تتبنى اتجاهاً في التنمية لا يضع الاقتصاد السوداني رهن الفئات الطفيلية التي تدمر إنتاجية القطاع الخاص كما تدمر القطاع العام.

وبمقدور هذه القوى أن تتبنى صيغاً إدارية تحفظ للمؤسسات الدستورية قوتها ومنعتها، بداية باستقلال القضاء والخدمة المدنية ومكتب المراجع العام ومؤسسات البحث العلمي والجامعات.

وبمقدور هذه القوى أن تتآلف حول مفهوم الإدارة السودانية المركزية في إطار الحقوق الإقليمية المتكافئة وباتجاه جدلية الوحدة.

وبمقدور هذه القوى إيجاد التوازن الرباعي في علاقتنا الإقليمية باتجاه الدول العربية والقرن الإفريقي وأفريقيا الاستوائية وغرب أفريقيا انطلاقاً من المركز السوداني الذي يتوسط هذه الجهات ويربط بينها.

هل كان بإمكان الصادق المهدي - رئيس الوزراء - أن يقود من داخل النظام توجهات الإصلاح؟ فيستوعب النقابات والجيل الجديد، والجيش ومشكلة الجنوب والاقتصاد؟

لو تجولنا في عقل الصادق المهدي الداخلي لوجدناه يقول بوجود (توتر جدلي ما بين وضعه الطائفي وطموحاته الوطنية) وهنا مفتاح الأزمة السودانية وسر انغلاقها بذات الوقت، إذ يبدو الأمر وكأن المهدي يريد ما لا تسعفه أوضاعه الطائفية به، غير أن هذه المقولة. التي كتبها إلي بخط يده مشكوراً في ١٩ شوال ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥. إنما تعبر عن احتمالات ظنية يطغى عليها الشك إلى حد كبير، فالصادق يعلق على وضعه الطائفي تبعات عدم قدرته على اتخاذ الموقف الوطني الذي يطمح إليه، فالأسر دون الطموح الوطني - وفي كل شيء - طائفي، هذا ما يبرر به الصادق أزمته. ولكن هل هذه هي الحقيقة؟

دعونا نعود إلى شيء من الإيضاح، فالصادق لا يستطيع التجاوب مع مشروعات مصر في السودان، وأهم هذه المشروعات وقف الحرب في الجنوب ليتسنى دفع مياه النيل عبر قناة جونقلي إلى الشمال حلا لأزمة تخزين المياه وراء السد العالي. وقد كان مشروع جونقلي هو الأساس في توجه حين مبارك حين دفع الميرغني للقاء قرنق في أديس أبابا وإبرام اتفاق نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨ فتدني سقوط الأمطار وفترات الجفاف قد أثرت على مستويات التخزين من ٨٤ مليار متر مكعب إلى ٦٩ في عامي ٧٩/ ١٩٨٠ ثم ٧٩ في عام ٨٠/ ١٩٨١ ثم ٨٢ في عامي ٨١/ ١٩٨٢ ثم ٦٦ في عامي ٨٢/ ١٩٨٣ ثم ٧٤ في عامي ٨٣/ ١٩٨٤ ثم إلى أخطر مستويات التدني في عامي ٨٥/ ١٩٨٦ إذ بلغ ٥٩ مليار متر مكعب

فقط[1]. فمن مصلحة (الطموح الوطني) للصادق أن يقرأ هذا الاتفاق لأن ذلك يسهل تحالفه مع الحزب الاتحادي بزعامة الميرغني من جهة ويسهل تقاربه مع مصر من جهة ثانية ويسهل علاقته مع الجيش السوداني الذي أضنته الحرب من جهة أخرى، ولكن الصادق (الطائفي) تردد دون الأخذ بالطموح (الوطني) وعرض مقعده الرئاسي للأزمة الأخيرة، فهل كان العامل هنا طائفياً فقط؟. وهل يمضي (التوتر الجدلي بين الطموح الوطني والوضع الطائفي) للصادق المهدي إلى هذه الدرجة؟.

في تقديري أنّ التبرير الطائفي لمواقف الصادق يمضي لأبعد من الطائفية، فإذا كان صحيحاً أنّ الأنصار المهدويين الذين يتزعمهم الصادق قد نشأوا منذ العام ١٨٨٢ في مناخ الثورة ضد مصر بقيادة الإمام محد أحمد المهدي، ثم ورثوا عداء مصر في مرحلة تكوين السودان الحديث فقاوموا الدعوة لوحدة وادي النيل منذ عام ١٩٢٤ وإلى ١٩٥٦. موعد إعلان استقلال السودان ـ ثم عانوا قصف الجزيرة (أبا) ـ موقعهم التاريخي، على يد سلاح الطيران المصري بالتحالف مع نميري عام ١٩٧٠، أي إنهم قد واجهوا مصر (طائفياً في أكثر من محطة زمنية)، إلا أن كافة هذه التبريرات (الطائفية) لحساسية قرار المهدي تجاه كل ما يختص بمصر في السودان تبدو أضعف كثيراً من طموحاته الوطنية التي ترتبط حتماً بحسن العلاقة مع مصر. فحسابات زعامة المهدي للسودان ترتبط بحسابات مصر في السودان إلى حد نسبي كبير، وهذا من شأن طموحاته (الوطنية) التي يسقط دونها طائفياً.

لا يريد المهدي أن يفقد زعامته الوطنية نتيجة الأسر الطائفي ولا يريد أن يعادي مصر بذات الوقت، وهذا هو مضمون قوله عن (التوتر الجدلي) الذي يعانيه، ولكنه يجد نفسه (مضطراً) لأسباب أخرى لممارسة

---

(١) د. فيصل عبد الرحمن علي طه ـ عقبات في مسيرة العلاقات السودانية ـ المصرية ـ الخلاف حول تقسيم مياه النيل ـ صحيفة الخليج ـ الشارقة ـ عدد ٢٢٥٨ ـ تاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٨٥.

الجفاء مع مصر. هذا السبب من بين الأسباب تحديداً غير طائفي. فالمهدي أثناء فترة مقاومته لنميري طوال الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ أبحر باتجاه لندن وليبيا ولم يبخل الطرفان بتمويله، عسكرياً ومالياً بأشكال مختلفة، فوجد نفسه أسير القرارين، الليبي والبريطاني ولم ينقذه سوى القرار السعودي بعد المصالحة في عام ١٩٧٧ ثم أراد أن يمضي بُعيد فترة رئاسته الوزارية في عام ١٩٨٦ إلى استقلالية أبعد عن مصر فوطد علاقته بالثورة الإسلامية في إيران، ووقتها أضاف قائمة جديدة في سجل حساسيته العربية، إذا اتخذت منه السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي موقفاً مجانباً ففقد القدرة على استدرار العون النفطي، كما تكرر إلغاء زياراته لدول مجلس التعاون فحطم كل ما بناه من قبل.

ويمضي (التوتر الجدلي) بين المهدي وطموحاته إلى أبعد من ذلك، فأثيوبيا كانت قريبة جداً إلى ليبيا التي يحظى المهدي بدعمها، ولكنه لم يستطع أن يفيد من التقارب الليبي ـ الأثيوبي لحل مشكلة الجنوب السوداني لصالحه وبالرغم من وساطة القذافي بين البلدين، أي السودان وأثيوبيا في مطلع عام ١٩٨٧ إلا إن شكوك المهدي قد اتجهت نحو ما يؤدي إليه هذا التقارب الليبي ـ الأثيوبي باتجاه الاتحاد السوفياتي من جهة وباتجاه إملاء شروط العقيد جون قرنق عليه من جهة أخرى، فقاوم الضغط الليبي نحو مشكلة الجنوب في هذا الإطار، ولكن دون أن يفقد صداقته مع ليبيا ودون أن يكون بمقدوره توظيف هذه الصداقة.

ثم كان (التوتر الجدلي) بين المهدي وطموحاته الوطنية فيما يختص بقضايا النقابات والقوى الاجتماعية الحديثة في السودان، فالمهدي (طموحاً وطنياً) يريد التقارب أو الاقتراب مع هذه القوى، ولكنه يخشاها بذات الوقت، أو بالأحرى يخشى طموحاتها الاجتماعية الحديثة والتي تنعكس حتماً على الوضع الدستوري ونظام الحكم في السودان. إنه ـ أي المهدي ـ كثيراً ما يتحدث عن (العقد الاجتماعي) بين الحكومة والنقابات، ويريد علاقة

جيدة نوعاً ما مع النقابات ولكنه لم يستطع أن يحدد أي نوع من العلاقة، فكل نواياه تتجه إلى تقييد (حق الإضراب) ولكن دون مقابل دستوري للنقابات، وهكذا كان موقف الصادق ضد محتوى مذكرة التجمع النقابي. إن الصادق المهدي يضرب في كل الاتجاهات دون أن يحدّد الاتجاه الذي يريد أن يمضي فيه.

إذ لم يحدث في تاريخ السودان المعاصر أن قدمت مذكرة تحمل تأصيلاً للموقف الوطني الديمقراطي كمذكرة التجمع النقابي التي تضمنت (١١) مطلباً أساسياً بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٧، والموقع عليها من قبل(٤٤) نقابة قطاع عام وخاص. والاستثناء الوحيد في تاريخنا هو مذكرة (مؤتمر الخريجين) التي تقدم بها رئيس المؤتمر (إبراهيم أحمد) بتاريخ ٣ إبريل (نيسان) عام ١٩٤٢ للحكم البريطاني والتي أصلت مواقف الحركة الوطنية السودانية بقيادة الخريجين في فترة المخاض الأول ومن قبل دخول المتعلمين السودانيين مرحلة التعايش مع الطائفية وانقسام الكبار منهم بين الطائفتين (الختمية والأنصار).

في عام ١٩٤٢ اعترض السكرتير الإداري البريطاني سير دوغلاس نيوبولد على تمثيل مؤتمر الخريجين للحركة الوطنية وكان مما كتبه: (أن مؤتمر الخريجين بدعواه تمثيل جميع السودانيين وبمحاولته تحويل صفته إلى هيئة سياسية وطنية ليس فقط يستحيل عليه أن يحتفظ بالتعاون الحكومي بل ولن يكون له أمل في استمرار اعتراف الحكومة به). ورد الخريجون على سير نيوبولد كتابة: (أن تمثيل المؤتمر للبلاد تمثيلاً عاماً أمر قد برهنت عليه الحوادث إذ إن قراراته وأعماله جميعاً محل اهتمام وتأييد جميع الطبقات).

وفي عام ١٩٨٧ اعترض رئيس وزراء السودان الصادق المهدي على الخطاب النقابي باعتباره يحمل (تبنياً واضحاً لاتجاه حزب واحد وهو ليس حزب أغلبية) طبقاً لما جاء على لسانه في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٩/٩/١٩٨٧ محاولاً بذلك تجريد التجمع النقابي من التحدث باسم مجموع

القوى الاجتماعية الحديثة التي طالبت مذكرة التجمع النقابي بتمثيلها دستورياً - المذكرة منشورة في مقدمة هذا الفصل - إنها معالم المعركة الجديدة في السودان عبر التناقض الآخذ في الاتساع ما بين القوى البرلمانية التقليدية المستحكمة بالأغلبية الميكانيكية والتي تستمد ولاءاتها من الجذور الطائفية والإطارات القبلية، وما بين قوى (التجمع النقابي) التي تستند بالرغم من ضعف عدديتها إلى قواعد الإنتاج الحديثة ومرافقها بالإضافة إلى عنصرين هامين:

الأول: مجموع القوى (الحضرية) في واقع السودان الريفي التقليدي حيث تبلغ نسبة هذه القوى الحضرية ٢١,٢٪ من مجموع قوى الشمال البالغة (٨,١١٨,٣٠٧) طبقاً للجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

النمو الحضري في السودان خلال الفترة

١٩٥٥ - ١٩٨٣ م

المراكز الحضرية		تعداد ١٩٥٥	تعداد ١٩٧٣	تعداد ١٩٨٣
مدينة الخرطوم الكبرى	عدد سكان الحضر	٢٥٤٣٦٣	٧١٤٢٩٤	١٣٤٣٦٥١
	نسبة سكان الحضر٪	٥١٪	٧٥٪	٧٥٪
المناطق الحضرية الأخرى	عدد سكان الحضر	٥٩٩٥١٠	١٨٢١٦٠٢	٢٨٠٩٩٠٨
	نسبة سكان الحضر٪	٦،٢٪	١٢,٨٪	١٤،٩٪
جميع المناطق الحضرية في السودان	عدد سكان الحضر	٨٥٣٨٧٣	٢٦٠٥٨٩٦	٤١٥٣٥٥٩
	نسبة سكان الحضر ٪	٨,٣٪	١٧,٤٪	٢١,٢٪

SOURCE:
(a) Department of statistics, Republic of the Sudan. First Population Census of Sudan, Final Report, Vol.III, Khartoum 1916.
(b) Department of Statistics, Republic of the Sudan. Second Population census, Vol.II, Khartoum, 1976.
(c) Preliminary findings of the 1983 census.

راجع: د. عثمان إبراهيم - الاقتصاد السوداني:

ثانياً: قوى الجيل السوداني الجديد والذي يشكل نصف المجتمع السوداني، وهو جيل ولد معظمه في مرحلة نميري (١٦ عام) وضمن مناخ سياسي واجتماعي عزله عن تأثير الطائفية، فقوة هذا الجيل تستوعب حوالي ٤ مليون ونصف. طبقاً للجدول المرفق رقم (٢).

جدول رقم (٢)

الفئة	عدد	النسبة المئوية
أقل من ٢٠ سنة	٨,٩٦٩,٠٠٠	٥٥,٦
٢٠ ـ ٣٩ سنة	٤,٥٤٩,٠٠٠	٢٨,٢
٤٠ ـ ٥٩ سنة	٢,٠١٥,٠٠٠	١٢,٥
٦٠ سنة فأكثر	٥٩٤,٠٠٠	٣,٧

بتنامي قوة الجيل الجديد، إضافة إلى تنامي القوى الحضرية تجد القوى الاجتماعية الحديثة سنداً شعبياً ملتحماً بشعاراتها وتطلعاتها بأكثر مما يمكن للقوى السياسية التقليدية أن تقدر أثره وثقله الاجتماعي. أي إن القوى الاجتماعية الحديثة قادرة على استقطاب ما يزيد عن ٤٠٪ من مجموع القوى السودانية مع تقدير أن هذه القوى هي الفعالة اقتصادياً واجتماعياً.

في مواجهته لمطالب (التجمع النقابي) ذكر رئيس الوزراء بأن (ميثاق انتفاضة مارس/أبريل ١٩٨٥) لم ينص على تمثيل القوى الاجتماعية الحديثة معارضاً بذلك الفقرة (١١) من مطالب مذكرة التجمع. وأياً كانت ملابسات الجدال حول هذه المسألة بالذات فإن الحقيقة التي لم تعد خافية هي وجود حالة (الانقسام الاجتماعي) ما بين قوتين في السودان، (١) قوى القطاع التقليدي الذي يعيش على حالات الزراعة الأولية والرعي والذي يستند إلى

(أغلبية) قوى البرلمان و (٢) قوى القطاع الحديث الذي يدير قواعد الإنتاج المتقدمة والذي يستند إلى (الفعالية النوعية) اقتصادياً واجتماعياً. ويمكننا بإلقاء نظرة على جدول التوزيع القطاعي لقوّة العمل الذي أعده الدكتور عثمان إبراهيم أن نكتشف أنّ عمالة النقل والمواصلات والتي يشكل عمال السكك الحديدية قوتها الأساسية قد صعدت قبل عشر سنوات إلى (١٦٩) ألف عامل.

رقم (٣)

جدول

التوزيع القطاعي لقوّة العمل في ١٩٧٦/ ١٩٧٧

القطاع	عدد العاملين (ألف عامل)	النسبة المئوية
١ ـ الزراعة	٣,٤٣٥	٦٨,٥
٢ ـ الصناعة والتعدين	١٨٥	٤,٤
٣ ـ الكهرباء والمياه	٤٦	١,٠
٤ ـ التشييد والبناء	٩٢	١,٨
٥ ـ التجارة والمال	٢٤٦	٤,٩
٦ ـ النقل والمواصلات	١٦٩	٣,٤
٧ ـ الخدمات	٥٢٢	١٠,٤
٨ ـ أخرى	٣٢٠	٥,٦
المجموع	٥٠١٥	٪١٠٠

قد حاذر المجلس العسكري الانتقالي أن يحدد وضعية القوى الاجتماعية الحديثة ضمن النظام الانتخابي في عام ١٩٨٥ بالرغم من تأكيد الجماهير على هذا المطلب، كما تمّ إجراء الانتخابات في شمال السودان بمعزل عن الجنوب

دون النظر في مطالب القوى الوطنية الأخرى بوجهيها الحاكم والمعارض. وكان غاية ما تراضوا عليه هو (دوائر الخريجين) التي لا تعبر في الحقيقة إلاّ عن (تطعيم مظهري) لهيمنة القوى الريفية التقليدية على البرلمان.

قد حزمت القوى النقابية أمرها كطليعة للقوى الاجتماعية الحديثة التي أوضحنا قوتها الاقتصادية والاجتماعية. وبدأت تطالب بتمثيل القوى الاجتماعية الحديثة دستورياً. ولكنها لم تطرح الكيفية التي تتمثل بها دستورياً في إطار النظام البرلماني الراهن.

الأمر يتطلب مرحلة متقدمة من الحوارات، إذ ليس بوسع هذه القوى الاجتماعية الحديثة أن تخرق مبدأ التمثيل النيابي الديمقراطي الذي يعتمد على مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد، وإلاّ اختل مضمون البناء الديمقراطي على حقوق المواطنية المتكافئة. فكل من يقود التجمع النقابي يملك صوتاً انتخابياً مكافئاً للصوت الذي يملكه أي مواطن آخر في عملية الانتخاب. غير أنّ للقوى الاجتماعية الحديثة أن تطالب (بسد النقص) في تركيب الهياكل البرلمانية الدستورية بحيث يتم استيعابها دستورياً، أي عبر توسيع قاعدة المشاركة الدستورية في اتخاذ القرار وتكييفه دون أن يمس ذلك بجوهر النظام الديمقراطي القائم على الصوت الواحد للناخب الواحد.

إكمال نقص المؤسسات الدستورية البرلمانية يستدعي - في هذه الحالة - العودة إلى ما نُصّ عليه في دستور السودان لعام ١٩٥٦ حيث تمّ تكوين (مجلس الشيوخ) في موازاة (مجلس النواب) وذلك بموجب (الفصل رقم ٥/ المادة ٤٤) والتي قضت وقتها بأن (يؤلف مجلس الشيوخ من خمسين عضواً، يعين مجلس السيادة بمحض اختياره عشرين منهم وينتخب ثلاثون). وقد كان لمجلس الشيوخ (حق رفض مشاريع القوانين التي يجيزها مجلس النواب/ الفصل السادس/ تشريع/ مادة ٥).

هنا يتضح لنا ومن سوابقنا الديمقراطية النيابية أنّ ثمة مجلس كان (موازياً) لمجلس النواب، وإنّه كان لذاك المجلس صلاحيات (النقض) فيما

يرى أنّ البرلمانيين قد أقدموا عليه من قوانين لا تتناسب مع الصالح الوطني العام، فبرجوعنا إلى تاريخنا الدستوري لن تجد قوى التجمع النقابي غضاضة في المطالبة بإعادة تكوين (مجلس الشيوخ) مع تعديل أحكامه ليكون وفقاً على تمثيل القوى الاجتماعية الحديثة طبقاً لقواها النقابية ومع تمتعها بحق النقض وحقها في التصويت ضمن (جلسات مشتركة) مع مجلس النواب.

بهذه المعادلة والتي نشرت تفاصيل مشروعها على صفحات (الخليج (الشارقة - الإمارات)/ السودان والبديل الدستوري/ تاريخ ٢٨/ إبريل (نيسان) ١٩٨٥ وكذلك الخليج/ الهيكل الإداري للحكم الإقليمي في إطار مركزية الدولة السودانية ٢٤/ ٤/ ١٩٨٥) يمكن للقوى الاجتماعية الحديثة في السودان أن تمتلك (حق النقض) ودون أن تخل بمبدأ تكافؤ الحق الانتخابي لكافة المواطنين.

قد صارحني البعض بأنهم فيما إذا قبلوا بهذا المشروع التمثيلي للقوى الاجتماعية فإنهم سيضعون (الأفعى) النقابية في دروب الأحزاب، مع التذكير بتجربة حكومة المحافظين البريطانية مع نقابات العمال وبالذات عمال المناجم. وقد كان ردى بوضوح وقتها أنّ التجربة البرلمانية لا تعتمد على حالة انقسام اجتماعي ما بين قوى ريفية تقليدية مستحكمة بكمها السلطوي التمثيلي على حساب النظام الديمقراطي، وما بين قوى اجتماعية حديثة يعتمد عليها الاقتصاد والإنتاج. وبالتالي فإن القوى الاجتماعية الحديثة في واقع متخلف كواقعنا، قادرة تماماً على شل إنتاجية القطاعين العام والخاص ما لم تشارك في صياغة القرار الدستوري أو تكييفه.

الانقسام الاجتماعي في السودان ما بين القوتين الاجتماعية الحديثة وتلك التقليدية لا يقوم على جدلية (الخصام الطبقي) أي بين عمال ورأسماليين كما هو عليه حال المجتمعات المتقدمة صناعياً، إن مبعث الانقسام هنا هو فارق التركيب الاقتصادي والاجتماعي والذي يمتد للمنعكسات الفكرية والاختيارات السياسية، فالقوى الاجتماعية الحديثة قد

ارتبطت في نشوئها بالمؤسسة الإنتاجية التي لا تقوم على أساس الولاء الطائفي أو القبلي أو الإقليمي، كما أنها هي الحامل بنسبة ٩٠٪ لفعاليات البلاد الإنتاجية رغماً عن ضعف قوتها العددية التي لا تمنحها تمثيلاً دستورياً موازياً لقوتها الاجتماعية والاقتصادية. فنحن نعيش حالة خلل في تركيب القوى الاجتماعية مما ينعكس مباشرة على أوضاعنا السياسية بحيث نفتقر دوماً لحالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

تمثيل القوى الاجتماعية في الهيكل النيابي الدستوري هو الضمانة الوحيدة (للديمقراطية)، فبوجود هذا الثقل الاجتماعي الحديث يمكن كبح جماح التجاوز الطائفي واللاهوتي لأسس النظام الديمقراطي الليبرالي مع مساندة هذه القوى الاجتماعية الحديثة لاستقلال القضاء وأجهزة الخدمة المدنية وكافة (المؤسسات الدستورية) التي لا تنفك بالضرورة عن حماية النظام الديمقراطي. كما أن تمثيل هذه القوى الحديثة دستورياً من شأنه كبح جماح المغامرين ضد الديمقراطية الذين غالباً ما يجدون في تجاوزات الأطر الطائفية للدستور والمؤسسات مبرراً للبلاغ العسكري رقم (١).

هذا التوازن مطلوب بإلحاح وللغاية بحيث تتكافأ قوى مجلس النواب مع قوى مجلس (النقض الفئوي ـ الشيوخ سابقاً) وبهذا يتم تأمين مسارنا الديمقراطي فلا يصبح أمامنا ـ حين نحقق هذا الإجماع الوطني ـ سوى مواصلة حوار مختلف الفئات السودانية بشكل مقنن ومنهجي وصولاً بالسودان إلى حالة الاستقرار المرجوة.

قد أقول بأن القفاز قد ألقي بوجه البرلمانيين بجناحيهم الحاكم والمعارض ومن قبل قوى لا يستهان بوضعها، فإما كان التراضي صعوداً إلى مرحلة تحقيق الوفاق الاجتماعي بين قوتين تملك إحداهما كماً بشرياً وتملك الأخرى فعالية اقتصادية واجتماعية، وإما كان الرفض ـ كمثل رفض الصادق المهدي لمذكرة التجمع ـ فندخل دوامة الصراع بين القوتين الاجتماعيتين.

أما على الصعيد الديني:

فالمهدي يعاني أيضاً من (التوتر الجدلي) فهو ينزع إلى توجه تجديدي في الفكر الديني يخالف التجديدية الأخرى للاتجاه الترابي، ولكنه لم يحدد ماذا يريد ولم يضع منهجاً فكرياً مفارقاً، يظل المهدي يلقي المحاضرات ويحرر كراسة بعد أخرى حول المحتوى الديني التجديدي، ويرفض قوانين سبتمبر لعام ١٩٨٣، ولكنه باسم هذه القوانين يواصل معركته ضد جون قرنق في جنوب السودان، ويبدو مؤيداً لاتجاه الترابي، علماً بأنه قد قال في يوم من الأيام أن حركة الأخوان قد انتهت إلى (مزبلة في التاريخ).

إذن:

المهدي يريد مصر ولا يريدها، والمهدي يريد حل مشكلة الجنوب ولا يريد، والمهدي يريد النظام الإسلامي ويختلف مع الترابي ويتفق معه ثم يختلف، ثم يريد بعد كافة هذه النقائص والمتناقضات أن يكون زعيماً للسودان، فإذا أردنا منه تحديد مساره لم يجب بأكثر من أنه يعاني (التوتر الجدلي).

وبعقلية (التوتر الجدلي) هذه دخل الصادق المهدي مرحلة التشكيل الأخير للحكومة بمعزل عن الجبهة الإسلامية وبمعزل عن النقابات، أي العودة إلى الحلف السياسي التقليدي بين الختمية (الميرغني) والأنصار (المهدي)، وهو حلف سياسي تعبر عنه حالة ما قبل الأزمة، ولكن دون أن يلغي الأزمة، فالحل الوزاري السابق مباشرة لانقلاب البشير. لا يعني أكثر من عودة الختمية للمشاركة في اتخاذ القرار السياسي بشكل يقارب بين الحكومة والجيش من جهة وبين الحكومة وقرنق من جهة أخرى، ولكن لا بد أن يمضي المشوار السياسي إلى أبعد من مجرد التقارب وتهدئة الخواطر. فلقرنق شروطه، وللجيش شروطه كما سنبين لاحقاً، والكل يريد (حالة سودانية جديدة) بما في ذلك النقابات.

كان التشكيل الوزاري الجديد يحمل للصادق المهدي، وعلى طبق من

ذهب، مشروع زعامته الوطنية للسودان، ذلك فيما إذا اكتشف الصادق وقتها ضرورة الانطلاق نحو مصر ونحو الجنوب ونحو النقابات، وذلك ما كنت أريده من الصادق وما كنت آمله في الصادق شرط أن يحذف (التوتر الجدلي) وأن يبدأ التحدث مع حسني مبارك دون استخدام لكنة أكسفورد والخلط بين الكلمات العربية والإنجليزية، وأن يستعيد علاقات السودان مع دول الخليج بطريقة موضوعية وغير ذاتية وبأن يبدأ التحدث مع النقابات خارج منطق (العقد الاجتماعي). وأن يبدأ التحدث مع جون قرنق خارج منطق السيطرة الطائفية على وسط السودان، وألاّ يتحدث عن روح الأنصار القتالية.

كان أمام الصادق المهدي مشروعاً متكاملاً لإعادة الهيكل الدستوري لسودان جديد حيث تتكامل وحدة التشكيل السياسي النيابي في البرلمان المنتخب مع التشكيل النقابي والإقليمي، فهل كان بإمكان المهدي تجاوز أزمة (التوتر الجدلي)؟.



البشير وإمارة الغلبة
١٩٨٩ ــ؟

مقدمات انقلاب البشير: (تحركات الاتحادي الديمقراطي والنقابات والأحزاب والجيش والجنوب).

بتاريخ ٢١ فبراير/شباط ١٩٨٩ تقدمت رئاسة القوات المسلحة السودانية بمذكرة إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي وأمهلته أسبوعاً للتنفيذ، وتوقع المراقبون أن ينفذ الجيش تهديده صباح ١٩٨٩/٢/٢٧ إذا لم يتسلم رد حكومة الصادق الائتلافية والمكونة من (حزب الأمة) و (الجبهة الإسلامية) أما الحزب (الاتحادي الديمقراطي) فقد كان يجلس في مقاعد (المعارضة) أثر الخلاف بينه وبين حكومة الصادق حول تنفيذ اتفاق (الميرغني ـ قرنق) والذي وقع في أديس أبابا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨ والذي تلاه توقيع برنامج السودان الانتقالي الذي وقعه (٢٩) حزب ونقابة في فبراير/شباط ١٩٨٩ والذي قرر التحضير للمؤتمر القومي الدستوري في ١٩٨٩/٧/٤ ليتسنى بعد ذلك عقده في ١٩٨٩/٩/١٨. وقد جاء انقلاب البشير أساساً لقطع الطريق على تلك الاتفاقات التي أصبحت محل إجماع الشعب السوداني ـ شمالاً وجنوباً ـ باستثناء قيادة الجبهة الإسلامية التي تفقدها تلك الاتفاقات ـ فيا إذا نفذت ـ مشروعية وجودها السياسي. كما أن وضعية الصادق المهدي كانت ستهتز حتماً فيما إذا نفذت تلك الاتفاقات والتي تنبيء سياسياً بقيام نوع من التنسيق بين الاتحادي الديمقراطي الذي وقع اتفاق نوفمبر ١٩٨٨، والقوى الأخرى التي وقعت برنامج فبراير/١٩٨٩ وحركة قرنق. ثم دخلت القوات المسلحة على خط الأزمة المتصاعد بوجه الجبهة الإسلامية وحليفها الصادق المهدي عبر مذكرتها تلك في ١٩٨٩/٢/٢١.

وكمحاولة لفهم ما كان يتوقع حدوثه سنعمد إلى شرح طبيعة الخلاف الذي حدث بين الجيش السوداني من جهة وحكومة المهدي الائتلافية من جهة أخرى.

كانت المؤشرات حول طبيعة الخلاف واضحة جداً في بنود المذكرة المرفوعة، فهناك اتهام للحكومة بفشلها في حسم الصراع مع (قوات حركة تحرير شعب السودان) الجنوبية بأي من الوسيلتين العسكرية أو السياسة، فمذكرة الجيش لم تحدد ماذا يريد العسكريون أن يكون عليه الحسم، عسكرياً أو سياسياً، ولكنهم حددوا أن الحكومة قد فشلت في اتخاذ السبل المؤدية إلى الحلين، وهو أمر يلقي بتبعاته على أفراد القوات المسلحة بشكل خاص والمجتمع السوداني بشكل عام. فالخاص الذي يتعلق بالجيش هو تنامي قوة وفعالية حركة قرنق العسكرية التي تستخدم بكثافة صواريخ سام (٧) المطورة.. وأكرر المطورة، بالإضافة إلى (الأربجي) والألغام المضادة للأفراد والدروع إضافة إلى بعض الآليات التي رُكّبت عليها المدافع الرشاشة. فالتحدي يفوق فعلاً قدرات الجيش السوداني التسليحية إضافة إلى مشكلات لوجوستية أخرى يعانيها نظام الإمداد العسكري، ثم هناك ما يتعلق بنظم الاستخبارات حيث أن وسائل الجيش للحصول على المعلومات تكاد تكون مكشوفة أمام الطرف الآخر (قوات قرنق) بحكم أنّ معظم ضباط قرنق ـ بما فيهم قرنق نفسه ـ كانوا ينتمون للقوات السودانية المسلحة. أما العام الذي يتعلق بالمجتمع السوداني فهو حجم الإنفاق الذي يتجاوز (٤٠٠) مليون دولار في السنة الواحدة وبما يقدر بنصف الميزانية لبلد جائع.

لم يقل العسكريون أنهم يؤيدون الحل السلمي، فهذا موقف (سياسي) ليس لهم أن يتخذوه أو يعلنوا عنه ولهذا لا يصح الربط بين تحركهم وبين الاتفاق الذي وقع بين الميرغني (زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي وشيخ الختمية) وقرنق في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨. بل إن (التعبئة العامة) المقترنة بحالة نفسية مستوفزة داخل القوات المسلحة تميل

إلى الحسم العسكري، ولكن.. فيما إذا توفرت وسائله، وهناك تراث كامل حول هذه النفسية يمتد إلى عام ١٩٥٥، منذ الانفجار العسكري الأول لمعركة الجنوب السوداني، ومع تزايد الحرص لدى ضباط وأفراد القوات السودانية بألاّ يوصفوا بالهزيمة في حرب (داخلية) تقتضي تكريس (سيادة الدولة).

إذن لم ينزع العسكريون السودانيون باتجاه الحسم السياسي لمعركة الجنوب، ولم يكونوا في مذكرتهم امتداداً على صعيد الموقف لاتفاق الميرغني/قرنق، ولكنهم أوضحوا استحالة الحسم العسكري لمعركة الجنوب فاحتفظوا بتوازنهم ما بين مواقف الحكومة والمعارضة، بحيث تتاح الفرص أمام الجانبين، حكومة المهدي والترابي ومعارضة الميرغني للوصول إلى ما ينبغي في أي من الاتجاهين. فالجيش مستعد للحسم العسكري فيما إذا توافرت مقوماته، وليس معادياً لخطط السلام بذات الوقت.

قد فسر الميرغني ـ الذي لم يكن يعلم بما يدور داخل الجيش وليس له علاقة به ـ الأمر لصالحه، إذ يطالب العسكريون بحكومة (إنقاذ وطني) يكون حزبه بالضرورة طرفاً فيها، ثم إن سياسة الميرغني الخارجية المستندة إلى مصر والعراق وقتها قد جمعت بين القدرة على الإمداد العسكري كما حدث في معركة (الكرمك) والقدرة على المحاورة السلمية كما حدث لدى اتفاق الميرغني/قرنق في أديس أبابا، فمصر والعراق، إذ كانا يمدان السودان ببعض التجهيزات العسكرية لا يغفلان عن ضرورة التوصل إلى حل سلمي مع قرنق عبر أديس أبابا، وفي هذا الإطار جاء تحرك حسني مبارك الذي مهد للقاء الميرغني/قرنق بوساطة من منغستو هيلي ماريام، وكذلك تحرك العراق الأخير باتجاه أثيوبيا والوصول إلى مرحلة التمثيل الدبلوماسي الكامل وإعداد الاتفاق التجاري، لسحب النظام الأثيوبي تجاه السودان [وقد ورثت (الجبهة الإسلامية) ـ بعد انقلاب البشير ـ هذا الموقف العراقي وتواصلت معه في حين أثارت (الجفوة) تجاه مصر].

غير أن التوصل إلى تشكيل حكومة (إنقاذ وطني) لا يتم إلا بموافقة الشريكين الآخرين، أي المهدي والترابي، فالجيش لن يشكل حكومة إنقاذ وطني مع حزب الميرغني فقط، وبالتالي سيجد الجيش نفسه مضطراً للسيطرة على السلطة بكاملها في حال رفض المهدي والترابي لهذا المطلب. ووقتها لن يتورط العسكريون في علاقة (أحادية الجانب) مع الميرغني، فمن خلال سلطتهم يمكنهم توثيق العلاقة مع مصر والعراق دون الحاجة للميرغني، وقد حدث ما يقارب هذا الوضع حين رتب نميري أوراقه مع مصر من خلال (بابكر عوض الله) في بداية الانقلاب عام ١٩٦٩ ودون اللجوء إلى الختمية والميرغني، فالميرغني أيضاً كان يخشى من تحرك العسكريين.

جملة ما يُخشى منه كان يمكن أن يقود الميرغني والمهدي والترابي للاتفاق على تشكيل حكومة إنقاذ وطني ومناقشة ما ينبغي فعله حول الجنوب مع القوات المسلحة، إما سلماً، وليس بالضرورة على ضوء اتفاق قرنق/الميرغني، وإما حرباً. غير أن (حكم الضرورة) هذا يخضع لاعتبارات أخرى تتعلق بكيفية ما يراه المهدي والترابي حول مستقبلهما السياسي في السودان. فالمهدي إذ يرى أن ظروف السودان تتطلب فعلاً الحل السياسي يفكر بتقديرات أخرى من بينها إقناع الجيش بقبول فكرة إنشاء ميليشيات مسلحة تكون (عمقاً شعبياً ومدنياً) لمعركة الجيش في الجنوب، [وهذا ما فعله البشير لاحقاً] وبالطبع فإن للجيش السوداني (محاذيره) تجاه هذه الفكرة ويملك تقييماً خاصاً حول دوافعها التي تتجاوز - في رأية - مسألة العمق الشعبي والمدني، خصوصاً ما يثار حول علاقةٍ مّا بين قوات (ابن عمر) المدعومة ليبيا في غرب السودان، على الحدود الشمالية الغربية مع تشاد، وبعض القبائل الموالية للمهدي. ومن الطبيعي أن فكرة المهدي هذه غير ممكنة التحقيق إلا إذا شعر الجيش السوداني بمدى ضعفه العسكري، وهو أمر - أي الضعف العسكري - يدركه الجيش السوداني ولكنه يبحث عن أسبابه في مثل هذه المخططات التي تثير

شكوكه. وعليه يطلب الجيش بإلحاح ألا يكون الضعف المفروض عليه معبراً لإيجاد قوى أخرى ذات ولاء معين، ومن هنا يتداخل الذاتي مع الموضوعي في هذا الأمر الخطير.

إذن، فالمستقبل السياسي للمهدي ـ فيما يقدره البعض ـ يرتبط بإيجاد قوى (موازية) للجيش، وهذا أمر لن تقبل به حكومة الإنقاذ الوطني التي طلبها الجيش، فإلى أي مدى يستطيع المهدي أن يوفق بين الذاتي والموضوعي؟

مثل هذا التوفيق يعتمد على رغبة الشريك الآخر في الائتلاف الحكومي، أي الجبهة الإسلامية بزعامة الترابي، فموضوعياً يرى الترابي ضرورة الوصول إلى حل سلمي، ولكن ذاتياً لا يرى الترابي أن يمتد هذا الحل للتأثير على قوانين التشريع التي سنها نميري عام ١٩٨٣ والتي كان يجري تعديلها لتكون أكثر إسلامية. وفي مثل هذا الوضع لن يجد الترابي سوى أحد حلين: أما الحسم العسكري لقضية الجنوب، حيث يتطلب الأمر مدداً عربياً ودولياً غير متوفر، وأما فصل الجنوب، أما الخيار الثالث الذي يعتمد على الحلول التوفيقية الوسط مع الجنوب فإن أدنى شروطه هو التخلي عن قوانين ١٩٨٣ المعدلة في عام ١٩٨٩. فإذا تم القبول بالحالة الثالثة تكون الجبهة الإسلامية قد فقدت (المشروعية العقائدية) لوجودها في الساحة السودانية. وهذا ما تضمنته الاتفاقات السابقة المشار إليها.

إذن، قد وضعت مذكرة الجيش الجميع أمام وضع صعب، حكومة المهدي والترابي، ومعارضة الميرغني، ولكن المذكرة تضع الجيش نفسه أيضاً في موضع صعب. فالعسكريون السودانيون لا يريدون القيام بانقلاب عسكري، ولم يتطلع أحدهم إلى لعب دور المنقذ، بل يتحاشون السلطة، إذ لديهم كافة العبر بما كانت عليه تجربة الفريق إبراهيم عبود (٥٨/ ١٩٦٤) وتجربة نميري (٦٩/ ١٩٨٥)، ثم إنهم يدركون أن مشكلات السودان أكبر بكثير من حجم سلطة

عسكرية، فكل ما كان يريده العسكريون السودانيون وقتها هو إجبار السلطة على الأخذ بالحلول الموضوعية لمعركة الجنوب خارج أسر المواقف الذاتية، ويرون إمكانية الحل في قيام حكومة إنقاذ وطني تستوي على قوائم الحياة الديمقراطية.

بقول مختصر فإن موقف العسكريين السودانيين - اعتمد وقتها - على التوازن ما بين الرغبة في الإبقاء على الحياة الديمقراطية من جهة والتأثير في اتخاذ القرار من جهة أخرى، غير أن هذه الرغبة لن تستوفي قدرتها العملية على التحقق في الواقع ما لم يقبل بها المهدي والترابي ثم الميرغني المعارض. وكانت المحاذير تشير - فيما طرحناه حول الفارق بين الاختيارات الذاتية والموضوعية - إلى احتمال ألاّ يقبل المهدي والترابي والميرغني بذلك، أي أن تصل إلى حالة فرض الجيش لسطوته على الجميع، وبانقلاب (جماعي).

في هذه الحالة قدر البعض بأن الجيش سيأخذ بخيار (ديمقراطية الدولة) كبديل عن (ديمقراطية المجتمع)، والمقصود هو إيجاد نظام (ثنائي) بين الدولة والمجتمع، فيقبض الجيش على ناصية (السلطة) استناداً إلى المادة (١٥) من الدستور السوداني والتي تنص على مسؤولية الجيش في حماية الوطن وأمنه، وهي عين المادة التي استخدمت في المذكرة، ثم يلحق الجيش مؤسسات الدولة بالسلطة مع إعطاء الاستقلالية الكاملة للخدمة المدنية والقضاء والجامعات ومكتب المراجع العام وكذلك الصحف ومنابر الرأي. ثم يتم النظر في (الهيكل الدستوري النيابي) بما يحفظ للقوى السودانية الأخرى المختلفة من إقليمية ونقابية وسياسية توازناتها في إطار الدولة.

وتبعاً لهذا التوازن ككل كان يفترض أن يتم تحديد الأوجه الأخرى لمعضلات السودان، فالجيش لن يأتي ببرنامج محدد لأنه لم يتم تحديد هذا البرنامج أصلاً، ولكنه سيأتي - ضمن حرصه على مبدأ ديمقراطية الدولة - بمتاحات وضع هذا البرنامج.

كانت كافة العوامل تتجه بالنظام إلى حتفه التاريخي، وهي عوامل فاعله دوماً ـ حين تترابط ببعضها ـ لإحداث المنعطف. وقد فعلت نفس هذه العوامل حين أسقطت نظام عبود، ثم حين كررت نفسها فأسقطت نظام نميري، إنها الجنوب في ثورته، والنقابات في اضطراباتها، والجيش في انحيازة والجيل الجديد في توتره.

وقد تكاملت هذه العوامل بوجه النظام النيابي في أيامه الأخيرة، وأدرك الجميع أن تغييراً مماثلاً لتغيير أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥ سيحدث، وضد الحكم النيابي هذه المرة وليس ضد حكم عسكري.

وعاجلهم البشير بإمارة الغلبة:

كانت أجواء الخرطوم حبلى بالتغيير، فالمواقف المتناقضة كانت آخذة بالفرز عبر العديد من المناورات. فمن بعد اتفاق الميرغني/قرنق في نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٨٨ والذي قضى بتجميد قوانين نميري الإسلامية، ومن بعد مذكرة رئاسة القوات المسلحة في فبراير/شباط ١٩٨٩، ومن بعد تطلع السودانيين لانعقاد المؤتمر الدستوري في سبتمبر أيلول ١٩٨٩، كانت مختلف القوى السياسية تعيد ترتيب أوراقها.

فمن ناحية كان انعقاد المؤتمر الدستوري نفسه أمراً مشكوكاً فيه فحركة قرنق وحتى من بعد وفاقها مع الميرغني كانت تتطلع للضغط باتجاه فرض شروط أخرى تسبق انعقاد المؤتمر الدستوري، ومن بينها رفع حالة الطوارىء وإلغاء جميع الاتفاقات العسكرية مع دول الجوار وكعادة الحركة أن تأتي دوماً بشروط جديدة في موازاة ضعف الخرطوم.

ومن ناحية أخرى كانت نتائج المؤتمر ـ في حال انعقاده ـ ستأتي نقيضاً للجبهة الإسلامية كمشروع ديني في النظام السياسي الذي سيتجه بالضرورة نحو ديمقراطية علمانية ليبرالية آخذة بالتعددية والمواطنية المتكافئة. فأقل المحاذير أن تفقد الجبهة الإسلامية مشروعية وجودها في بناء دستوري

بديل تكون حركة تحرير شعب السودان طرفاً أساسياً فيه وفق برنامجها (المانغستو) ووفق (إعلان كوكادام). ولم يستدرك أحد من السياسيين خطورة الفرز الذي لا يتيح للجبهة الإسلامية سوى خيار واحد (الانقلاب العسكري).

أما الصادق المهدي - رئيس الوزراء - فقد كان فاقداً للتوازن يعاني كما قلنا من (التوتر الجدلي). وجاء البشير على رأس انقلابه تحت اسم (ثورة الإنقاذ) في ٢٩ يونيو/حزيران ١٩٨٩، وبقوة عسكرية ضئيلة العدد. واستقبل الشارع السوداني الانقلاب (بترقب مسبق)، إذ كانت التقديرات أن رئاسة الجيش هي التي قامت بالانقلاب طبقاً لمذكرتها في فبراير/شباط ١٩٨٩. وقد كان عين هذا الترقب المسبق في تقدير القاهرة التي سارعت بتأييد الانقلاب، ظناً منها أنه يصب في حساباتها على حسب ما توهمته الاستخبارات المصرية في السودان أو أوهمت به من قبل الانقلابيين أنفسهم.

كانت الجبهة الإسلامية التي دعمت الانقلاب بكامل كوادرها - وإن لم تعلنه باسمها - هي (آخر العنقود) في المسار التاريخي لحركة السودان السياسية والفكرية، فقد جرب كل من سبقهم حظه: (الختمية - الميرغني) - (والأنصار - المهدي) - و(الاتحاديون - أزهري) والشيوعيون المنشقون عن الأمين العام والقوميون في بدايات مايو/آيار ١٩٦٩.

كان الانقلاب بالنسبة للجبهة الإسلامية (خياراً مصيرياً)، فهو يعني استمرارية الوجود في الساحة السياسية السودانية. وقد تم الإعداد له على عجل وحتى دون وضع برامج للحكم وكيفية معالجة الأزمات. فقد ترك كل شيء إلى ما بعد الوصول السريع إلى السلطة، وهذا يفسر إلى حد كبير تناقض القرارات غير المدروسة، فما أن يبدأ النظام بإحكام الرقابة على النقد إلى حد تنفيذ أحكام الإعدام حتى ينعطف إلى مبادىء السوق الحر، وكأن شيئاً لم يكن.

غير أن انقلاب البشير يختلف عن نوعية أي انقلاب سابق من ناحية طبيعته الإيديولوجية. فهو إذ يماثل النظام المايوي الاشتراكي (سابقاً) في شموليته وفي أساليبه إلاّ أنه يختلف عنه في (مشروعيته). فالشمولية الاشتراكية تستند إلى مشروعية (اجتماعية) كتعبير عن مصالح طبقات وفئات معينة، أما شمولية انقلاب يونيو فإنها تستند إلى (مشروعية دينية).

إمارة الغلبة.. و.. الحاكمية الإلٰهية:

فوفق ما هو شائع في قاموس الفقه السياسي الإسلامي التراثي، فهناك إمارة (استيلاء) وإمارة (استكفاء) وإمارة (غلبة). فالاستيلاء أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة ـ فيما بعد ـ أمرها بعقد عن (اضطرار). وإمارة الاستكفاء هي بعقد عن (اختيار) يبرمه الخليفة مع أميره طوعاً، أما إمارة الغلبة فهي الاستيلاء على منصب الإمامة نفسه دون توليه من أهل الاختيار ودون عهد من الإمام السابق.

وقد رأى الغزالي أن الولاية لا تتبع إلا الشوكة، وقد تابع (بدر الدين بن جماعة) ـ وهو شافعي ـ في كتابه: (تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام) أنه «إذا خلا الوقت من إمام فتصدى من هو ليس بأهلها وقهر الناس بشوكته وجنوده، بغير بيعة أو استخلاف، انعقدت بيعته، ولزمت طاعته، لينتظم شمل المسلمين، وتجمع كلمتهم، ولا يقدح في ذلك كونه جاهلاً فاسقاً»[(١)].

سقت هذه النصوص ـ ليس في معرض المجادلة الفقهية فهنا باب واسع ـ ولكن لأوضح فقط أن الذين قاموا بثورة الإنقاذ يستندون إلى خلفية دينية ذات طابع آيديولوجي تراثي تجعلهم يحتكمون إلى معايير ـ باسم

(١) د. محمد فتحي عثمان ـ من أصول الفكر السياسي الإسلامي ـ دراسة لحقوق الإنسان ولوضع رئاسة الدولة (الإمامة) في ضوء شريعة الإسلام وتراثه التاريخي ـ الفقهي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ص ٤٣٨/٤٤٦ ـ عام ١٩٨٤.

الإسلام ـ تختلف جذرياً بل وتتناقض مع المعايير التي يحاكمهم خصومهم بموجبها. فهم واثقون من مشروعيتهم وفق المفهوم التراثي لأمامة الغلبة. وإن لم يعلنوها صراحة. وأعلنوها فقط باسم (الإنقاذ). فكل قول من بعد يتهمهم بالانقلاب على الديمقراطية العلمانية الليبرالية هو ـ بحسب تقديرهم ـ لا يقدح في أمرهم.

ثم إنهم ومن بعد مشروعية «إمامة الغلبة» يستمدون مشروعية حكمهم من الله، ولا يعترفون بمشروعية أي حكم سابق على حكمهم وذلك تبعاً لمنطق فقه سياسي إسلامي سائد:

(أن كل ما يصدر من أعمال من قِبلِ أي حكومة على أساس شرعة أخرى غير شرعة الله وقانونه الذي جاء به الأنبياء من لدن رب الكون وإلهه باطل لا قيمة له ولا وزن، مهما اختلفت هذه الحكومات فيما بينها من تفاصيل في الشكل والنوع، ولا شرعية لحكمها وتنفيذه، فإذا كان مالك الملك الحقيقي لم يخولها السلطان فأنّى لها أن تكون حكومات شرعية؟

إن القرآن ليرى كافة ما تقوم به هذه الحكومات محض عدم بلا وزن ولا قيمة. وقد يقبل المؤمنون ـ وأعني بهم رعايا الله الأوفياء ـ وجود هذه الحكومات باعتبارها أمراً واقعاً خارجاً عن إرادتهم وقدرتهم، لكنهم لا يعترفون بها وسيلة حكم شرعية وسلطة تفصل في أمورهم وقضاياهم، إذ لا تحق لهم طاعة الخارجين على حاكمهم الأصلي (الله) أو قبولهم حكماً في مجريات حياتهم، ومن يفعل ذلك فقد خرج من زمرة المؤمنين الأوفياء مهما ادعى الإِسلام والإِيمان)[1].

فنظام البشير ـ بمنطق الحاكمية الإلهية ـ لم ينقلب على نظام «شرعي» وإنما استعاد السلطة للشرعية ممثلة في «الحاكمية الإلهية». ومن يبتغ غير

---

(١) أبو الأعلى المودودي ـ الحكومة الإسلامية ـ الدار السعودية للنشر والتوزيع ـ ترجمة أحمد إدريس ـ ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ ـ ص ٣٢/ ٣٣.

ذلك فقد خرج عن «زمرة المؤمنين الأوفياء مهما ادعى الإسلام والإيمان».

بمنطق «إمامة الغلبة» وبمنطق «الحاكمية الإلهية» يحق للجبهة الإسلامية أن تبتلع في داخلها (السلطة+ الدولة+المجتمع) وذلك بهدف (أسلمة) السلطة والدولة والمجتمع أو (تأصيلها) إسلامياً بنفي ما علق بها من شوائب الليبرالية والعلمانية، أي (تطهير) المجتمع حيث يقاس التطهير إلى «الولاء» المرتبط بإمارة الغلبة والحاكمية الإلهية، وما دون ذلك ـ في أفضل الحالات ـ «مؤلفة قلوبهم» سواء كانوا من «المؤمنين» أو من ارتضى الأمر من «أهل الذمة». تلك هي الخلفيات العقائدية الكامنة في سلوكية حركة البشير.

يمكن لنظام البشير أن يعيد صياغة هذه المقولات بمنطق «عصري» بحيث تصبح (إمارة الغلبة) هي (ثورة إنقاذ) و (الحاكمية الإلهية) هي (مجلس وطني ولجان شعبية) والكافرون (علمانيون وليبراليون). فتختفي اللغة التراثية من قاموس التداول وتحل محلها لغة عصرية، وهي بالرغم من عصرية المظهر إلاّ أنها تستبطن في خلفياتها العقائدية وممارساتها السلوكية نفس مضمون التراثية الدينية بمنطقها الإيديولوجي التاريخي. فالمعارض المؤمن هو في أفضل الحالات إما من (العلمانيين الجدد) أو (المثقفين الرحل).

قد اكتفوا من العصر بلغته وأساليبه في إحكام السيطرة، فاكتشفوا كافة محركات التغيير وأحكموا سيطرتهم عليها، فشرائط التغيير وفقاً لثورة أكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة أبريل ١٩٨٥ إنما تبدأ بمسيرات الشارع ومظاهراته، لتمتد إلى الإضراب السياسي وعصيان الخدمة المدنية ولتنتهي إلى تحرك الجيش وانحيازه، فأحكموا القبضة على الشارع بقوى الدفاع الشعبي (فرق جهادية) وأحكموا القبضة على الخدمة المدنية والجيش بتصفية الآلاف عبر ورقة (الصالح العام)، وتوجهوا إلى الجنوب بنوايا (الحسم العسكري) أو (التقنين السلمي) لوضعه المميز شرط ألاّ يؤثر ذلك على وضعية النظام في الشمال (إمارة الغلبة والحاكمية الإلهية).

هكذا جاء نظام البشير في أجواء حبلي بالثورة الشعبية (اتفاق الميرغني/ قرنق والبرنامج الانتقالي ومذكرة الجيش وضغط الجنوب)، وحبلي بانقلاب عسكري تسنده هذه القوى، وفي ظل رئاسة المهدي المتردد دوماً.

المعالجة النقدية لنظام البشير:

لا يمكن أن تنطلق المعالجة النقدية لهذا النظام استناداً إلى القيم الوضعية والعلمانية للديمقراطية الليبرالية وأشكالها التطبيقية المختلفة منذ أن فَصّل (مونتسكيو ـ ١٦٨٩ ـ ١٧٥٥ م) السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بروح القوانين الوضعية.

كما لا يمكن معالجة فكره استناداً إلى مفاهيم (أوجست كونت ـ ١٧٩٨ ـ ١٨٥٧ م) في التحول من اللاهوت إلى الميتافيزيقيا إلى الوضعية. فنظام البشير يقع خارج دائرة النقد السياسي لمونتسكيو والنقد الوضعي لكونت. إذ أنه إمارة غلبة وحاكمية إلهية، ومنهما يستمد مشروعيته.

كما أن النقد من داخل تراثيته العقلية لن يخرج بحال عن نقد لجنة العلماء الدولية لقوانين الشريعة الإسلامية التي سنها نميري، حيث لم يأت (تقرير) تلك اللجنة بجديد، وهي لجنة دعا إلى تشكيلها ونسق أعمالها بعد سقوط نميري الأستاذ سالم عزام أمين عام المجلس الإسلامي. وقد بدأت أعمالها في السودان في ديسمبر/كانون أول ١٩٨٦ لدى بداية الديمقراطية الثالثة. وقد جاء تقرير تلك اللجنة متأثراً بالنمط العقلي السائد رغماً عن التحفظات، حيث خلصت اللجنة إلى القول: «ثم إن هذه القوانين ـ أي قوانين نميري ـ أتاحت الفرصة لاجتهاد سوداني رائد في مجال الفكر القانوني الإسلامي يقدم نموذجاً معاصراً لمجتمع مسلم يُحَكّم الإسلام في القانون ومظاهر الحياة على السواء، ويجعل منه وسيلة للتعبد وطريقاً للتقدم والتنمية في الوقت نفسه وقد بدا ذلك جلياً في قانون أصول الأحكام القضائية الذي رسم للقضاة طريق تطبيق أحكام الشرع.. ومن هنا فإنه يتعين النظر في تلك القوانين نظراً متوازناً يستهدف التمكين للحقيقة الإسلامية من

جهة، وتنقية نصوصها من كل ما شابها من عيوب في الصياغة أو المضمون أو التطبيق من جهة أخرى»؟!!!

نظام البشير ومماثلات الحقبة المايوية:

نظام البشير ليس جديداً على السودان، وليست بدايته راجعة إلى يونيو/حزيران ١٩٨٩، إنه استمرار للمنعطف الذي أحدثه نميري في نظامه منذ سبتمبر/أيلول ١٩٨٣ حين أعلن عن تطبيق النظام الإسلامي ـ تبعاً لمفهومه ـ وفي إطار تحالفه مع نفس الجبهة القومية الإسلامية الحاكمة اليوم. ولم تأت هذه الاستمرارية من بعد عام ١٩٨٩ بأية فوارق نوعية إلاّ ما استتبع تحوّل السلطة من الإمام الفرد (جعفر نميري) إلى التنظيم المتصرف (الجبهة الإسلامية) ويمكننا تثبيت العناصر الأساسية التالية:

أولاً: استمرار العقوبات لعام ١٩٨٣ في شكل القانون الجنائي الإسلامي لعام ١٩٩١ مع استثناء الجنوب بموجب البند (٣) من المادة (٥) حيث لا تطبق هناك الحدود المتعلقة بالخمر والردة والقصاص والزنى والقذف والحرابة والسرقة.

ثانياً: استمرار قوامة لجان النظام العام على السلوك الشخصي والمظاهر العامة للمجتمع بدعم من السلطة وأجهزتها الأمنية والقضائية. وهي لجان ترجع في نشأتها إلى عهد نميري في سنتيه الأخيرتين.

ثالثاً: استمرار التعاطي مع مشكلة الجنوب بإضافة نفس العنصر الديني الذي أضافه نميري إلى العوامل الصراعية السابقة على عام ١٩٨٣. فانفجار الجنوب الأول لمدة شهر عام ١٩٥٥، ثم انفجاره الثاني ثلاث سنوات في عام ١٩٦٢، ثم انفجاره الثالث لمدة سنتين في عام ١٩٧٠ وحتى اتفاقية أديس أبابا بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٦ والتي أعلن بموجبها الحكم الإقليمي للجنوب بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣، كلها انفجارات تحددت في السابق بالعوامل القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وأمكن التغلب عليها في اتفاقية أديس أبابا وكان يمكن معالجة انقلاب نميري على اتفاقية أديس أبابا والذي

حرك الانفجار الرابع بقيادة جون قرنق عام ١٩٨٣ لتهدئة أوضاع الجنوب، كما استدركت ذلك مثلاً الديمقراطية الثالثة في اتفاقات إيجابية عديدة كادت تبصر النور بداية من اتفاق كوكادام عام ١٩٨٦ وانتهاء باتفاق الميرغني / قرنق في مطلع عام ١٩٨٩ والبرنامج الوطني الانتقالي في ١٩٨٩. غير أن انقلاب يونيو/حزيران ١٩٨٩ نقض تلك الاتفاقات خوفاً من إسقاطاتها العلمانية على الدستور المقترح لكل البلاد حيث تتكافأ حقوق المواطنية بمنهج ليبرالي. فاتحد النظام الراهن مع نظام نميري في إضافة العنصر الديني إلى محركات الصراع السابقة.

بل إن هذا العنصر أصبح هو الطاغي اليوم على مجمل ما كان من عناصر صراعية أخرى بما أقدم عليه النظام من «استنفار جهادي» يربط بين «العقيدة والوطن».

وتكمن خطورة العامل الديني في تداول المفهوم الخاص حول غير المسلم بأنه «ذمي» فهذا التعبير يشير إلى مواطنيه «هامشية» تطّوف من حول المركزية المهيمنة للدولة الإسلامية والتي تستبعد الذمي بالضرورة من تشريعاتها المرتبطة بالحاكمية الإلهية ومرجعية الكتاب والسنة والإجماع والقياس المقيد، كما تستبعد الذمي بالضرورة من وظائف السيادة. ويتداعى مفهوم الذمي كمواطنية هامشية مع مفهوم «الجزية» كعلاقة اقتصادية واجتماعية تعاقدية تحل محل عقد المواطنية. فالنظام مهما حسّن اللفظيات بلغة معاصرة فإن هذا هو محتوى تراثه وفقهه.

فإضافة العنصر الديني بهذه المفاهيم - المعلنة أو غير المعلنة - بوصفها من الصميم الأيديولوجي. نقلت الحالة الصراعية في الجنوب إلى آفاق أكثر حدة وبما يتجاوز سقف الصراع القومي من قبل. فقد فهمت العروبة من قبل أنها تعني هيمنة الوسط السوداني على الأطراف غير العربية، غير أن تداخل العروبة مع الإسلام على مستوى كل الشمال، وسطاً وأطرافاً، قد خفف من حدة الفرز وتداعيات الهيمنة. أما بالنسبة للجنوب.

غير العربي وغير المسلم. فقد طرحت الديمقراطية العلمانية الليبرالية إطاراً مشتركاً لوحدة الوطن وتكافؤ المواطنية. بالرغم من عدم إسقاط الموجه لعروبة الوسط السوداني الآحادية الهيمنة.

وقد كان من الممكن التغلب في فترات مختلفة على العديد من مشكلات التباين في تركيبة السودان وبالأخص علاقة الشمال بالجنوب بداية من مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ والوفاق الشمالي والجنوبي حول الاستقلال عام ١٩٥٦ ومؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ ومؤتمر أديس أبابا عام ١٩٧٢، وبالرغم من تجدّد الانفجارات المحكومة بخلل كان يحدثه إما الطرف الشمالي أو الطرف الجنوبي في هذه الاتفاقات، إلاّ أن الصورة العامة لما يمكن أن يكون عليه الوفاق متبلورة وواضحة ومستوعبة للتباينات القومية والثقافية والدينية واللغوية وحتى الاقتصادية والبيئية. غير أن إضافة العامل الديني منذ عام ١٩٨٣ واستمراراً من عام ١٩٨٩، وبأيديولوجية آحادية تمتد لنفس مفاهيم المواطنية المتكافئة بمنطق الآخر الذمي، ومفاهيم الأمة كمصدر للتشريع بمفاهيم الحاكمية الإلهية، قد دفع بالفرز إلى حده النهائي، فقوانين الشريعة وإن لم تكن هي مصدر انفجارات الجنوب الناشئة منذ عام ١٩٥٥ إلاّ أنها السهم الذي انطلق من قوس مشدود.

هذا أمر يؤدي في النهاية إلى انفصال الجنوب إما كرهاً وذلك بفرض الجنوبيين للانفصال كأمر واقع بتنامي قوتهم العسكرية والتغلب على مشكلاتهم التنظيمية وتوافر مناخ دولي وإقليمي مواتٍ، وإما طوعاً بعجز الخرطوم عن مواجهة الاستنزاف الاقتصادي والبشري نظراً لقلة الموارد وضعف بنية الاقتصاد السوداني والافتقار للدعم اللوجستي للعمليات، وما بين الخيارين يمضي استنزاف الدماء والاقتصاد.

أما الخيار الوسط بكيفية ما اتفق عليه في أديس أبابا عام ١٩٧٢ وبالرجوع إلى صيغ الاتفاقات السابقة فهو خيار يستحيل التوصل إليه الآن بعد إضافة العنصر الديني للمشكل ووفقاً للفهم الأيديولوجي السائد لعلاقة

المسلم بالآخر، فهذا الفهم لا زال (أيديولوجيا) تراثياً وليس (معرفياً).

وحتى الفدرالية. والتي هي أوسع نطاقاً من الحكم الإقليمي الذاتي. والتي يعتقد أنها تحمل حلاً لإشكالية تطبيق الشريعة في الشمال دون الجنوب، أي سودان فدرالي بشريعتين، يستحيل تطبيقها، فمن طبيعة السيادة الفدرالية لأي اتحاد فدرالي أن تكون «مشتركة» بين الولايات، وكذلك «العاصمة» الفدرالية، فالدستور الفدرالي الموحد يهيمن على كافة الولايات بمنطق قانوني فقهي حول «عدم تجزئة السيادة»، فالمواطنية في الدولة الفدرالية ليست انتماء للولاية ولكن للدولة الفدرالية.

أما إذا أخذ بالنظام الكنفدرالي التعاهدي والذي يقوم بين دول كاملة السيادة فإن مثل هذا النظام لا يمكن له أن يستمر إلاّ إذا كانت هناك موجبات تطغى على عوامل الانفصال وتدفع للتنسيق المشترك القائم على مصالح محددة كدفع عدوّ خارجي مشترك أو استثمار ثروات طبيعية مشتركة أو حل مشكلات تداخل سكاني. فالقول بالكنفدرالية هو اعتراف ضمني باستحالة التعايش ومراهنة على الفرز القومي والديني، وبتر لتصورات الوفاق السابقة.

رابعاً: قد اعتمد نظام نميري «الاتحاد الاشتراكي» كبديل عن الأحزاب السياسية ذاتية التكوين والمتعددة الولاءات والانتماءات والتوجهات (أيديولوجياً وإقليمياً). وشكل «مجلس الشعب». وكلاهما: الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب، اتخذا صفة «استشارية» بغض النظر عن «ديباجة» التأسيس. وكذلك المؤتمرات الشعبية التي يأخذ بها النظام الحالي وكذلك المجلس الوطني الانتقالي، فالتغيير لم يمس لا الأشكال ولا المضامين في علاقتها باتخاذ القرار ودستوريته وإلزاميته. فمنطق «المشاركة» هامشي وغير فعال وغير مؤسس على أي بنية دستورية، أو مؤسسات دستورية تصون قضائياً حرية التعبير، فالفعالية في اتخاذ القرار الفوقي أو التأثير عليه تبقى فعالية شخصية تعتمد على مدى «القرب والحظوة» وليس

التأسيس الدستوري، ولا أقول أيضاً أن التأثير في اتخاذ القرار أو تكييفه يعتمد على «شرعية خفية» لتنظيم الجبهة القومية الإسلامية إذ ليست هناك آلية محددة لاتخاذ القرار حتى داخل هذه الجبهة تماماً كما كان عليه الأمر في نطاق المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. فالنظام السياسي للحكم هو استمرار لنهج نميري بل ويعتمد على ذات القوى وذات الأشخاص وذات التحالفات فهناك المايويون دون نميري، وهناك هم أنفسهم أصحاب المصالح من فعاليات ووجوه الأنصار والختمية والاتحاديين ولكن دون المهدي والميرغني والهندي، وهناك الجبهة الإسلامية، وبمعنى واضح فإن القاعدة التي استند إليها نميري في الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب هي نفسها القاعدة التي يستند إليها النظام الراهن مع اختلاف مظهري يكمن في حلول الجبهة الإسلامية ومجلسها الإنقاذي محل نميري في قيادة هذا التحالف المايوي ـ الختمي ـ الأنصاري دون نميري والمهدي والميرغني.

خامساً: ينطلق هذا النظام من نفس أسس «الحاكمية الإلهية» التي تناقض المفهوم الدستوري للأمة كمصدر للتشريع. فالمرجعية هي للكتاب والسنة ثم الإجماع ثم القياس على حالات سلفت فيما يكون عليه الاجتهاد. فالأمة كمصدر للتشريع مستبعدة بحكم مفهوم الحاكمية الإلهية كما يرتئيه المرحومان أبو الأعلى وسيد قطب كفكر غالب دون الإعلان عنه، وكذلك تضمين الاجتهاد منطق القياس كما ركز عليه المرحوم جلال الدين السيوطي، فالتشريع مقيد إلى الحاكمية الإلهية والاجتهاد مقيد إلى القياس، فإن كان اجتهاداً فقد سبق ما يماثله وإن كان حاكمية فمصدرها الكتاب والسنة والإجماع القياسي.

ثم يكون تفريغ هذه المقولات بمن يجسد سلطة الحاكمية الإلهية ويجسد مرجعية الكتاب والسنة والإجماع والقياس وقد جسدها نميري في نفسه بوصفه إماماً في عام ١٩٨٣ ثم جسدتها الجبهة الإسلامية في نفسها بداية من عام ١٩٨٩. فيتم الفرز هنا كما تم في عام ١٩٨٣. بين «الذات»

المسلمة و «الغير» الذي يصبح بالضرورة «علمانياً» في أحسن الحالات أو «مرتداً» في أسوأ الحالات وبما يوجب تنفيذ المادة (١٢٦) من القانون الجنائي الإسلامي لعام ١٩٩١ والتي تنص على: «يعد مرتكباً جريمة الردة كل مسلم يروج للخروج عن ملة الإسلام أو يجاهر بالخروج عنها بقول صريح أو فعل قاطع الدلالة» وكذلك: «يستتاب من يرتكب جريمة الردة ويُمهل مدة تقررها المحكمة فإذا أصر على ردته ولم يكن حديث العهد بالإسلام يعاقب بالإعدام» و «تسقط عقوبة الردة متى عدل المرتد قبل التنفيذ».

قد مورست هذه «السلطة الدينية» من قِبل فرد هو نميري من قبل، وهي تمارس اليوم من خلال الجبة الإسلامية كجماعة دينية مهيمنة وآحادية التنظيم والرؤية، سواء كانت الرؤية للكتاب أو السنة أو الإجماع أو كيفية القياس والتنفيذ موكل إلى «محكمة» يتم تعيين قضاتها من خلالهم بالضرورة، إذ ليس ثمة فصل دستوري بين السلطان الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، فالتنظيم قيمٌ على التشريع والتنفيذ والقضاء، والفارق بين نظام نميري ونظام الجبهة في هذا الإطار فارق شكلي، فنميري هو «الفرد ـ الإمام» والجبهة هي «التنظيم ـ الإمام» وكلاهما آحادي الرؤية.

هذا التركيب لا يستبعد الآخر (المسلم) بوصفه علمانياً أو مرتداً في أسوأ الحالات وإنما يحوّل مفهوم «الحاكمية الإلهية» إلى «سلطة لاهوتية مطلقة» فوق الأمة بحيث لا يمكن تحديد أي ضوابط منهجية ولو لتعريف الحدود النسبية لمشاركة الأمة في صنع القرار أو تكييفه فكيف بإلغائه؟ فكما كانت الحاكمية الإلهية مستلبة لصالح الفرد ـ الإمام فإنها مستلبة الآن لصالح الجبهة ـ الإمام. من هنا ندرك معنى أن يكون المجلس الوطني الانتقالي صورة أخرى لمجلس الشعب وأن تكون المؤتمرات الشعبية صورة أخرى للاتحاد الاشتراكي وأن يكون حلفاء ٨٣ ـ ١٩٨٥ هم حلفاء اليوم.

ثم كيف يكون الأمر حين يهيمن هذا التركيب السياسي بمنحاه الأيديولوجي على الرأي الآخر غير المسلم في الجنوب بصفته في أصل الفقه ذمياً لا حق له أصلاً في السيادة والتشريع؟!

ما بين الخيارين «اللاهوتي والوضعي»:

حين ينظر الإنسان، بحيدة موضوعية، إلى ما سبق من مقولات وممارسات، سيكتشف أن أي مفاضلة بين (هذه الأشكال) من النظم الدينية والنظم الوضعية ستقود إلى تفضيل النظم الوضعية. وذلك دون أن نناقش الآن إن كان هذا هو الدين حقاً أم لا. فالقصد، يتجه إلى ما هو راهن وبكيفية الطرح القائمة.

ولا يتعلق الأمر بالنظام السوداني وحده، فهو وإن جاء في توقيته كخيار مصيري (لإنقاذ الجبهة الإسلامية) من توجهات البلاد نحو الديمقراطية العلمانية الليبرالية عبر المؤتمر الدستوري المقترح، وتحت ضغوط رئاسة القوات المسلحة وثورة الجنوب الرابعة، إلاّ أنه يجد مماثلات لفكره وممارساته على مستوى الساحة الإسلامية الممتدة ما بين المحيطين، الهادي شرقاً والأطلسي غرباً، في منطقة الوسط من العالم، وبداية من مطلع الثمانينات وفيما عرّف بالصحوة.

فالحضارة الوضعية ترتبط بنزوع يبدو أكثر إنسانية، وبأطر ليبرالية تتعلق بالحرية الاقتصادية والسياسية والفكرية وبنهج علماني، وقد تحددت معاني الوطن والمواطنية بمقاييس التكافؤ في الحقوق والواجبات الدستورية إلى درجة أن يعتقد البعض كـ «فوكوياما»[1] أنّ الليبرالية هي نهاية التاريخ وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

قد أكدت هذه الحقبة العالمية الوضعية وبلسان «أوغست كونت» أن العالم يتجاوز مرحلة التفكير اللاهوتي ثم الميتافيزيقي إلى التفكير الوضعي، وأكدت

---

(١) فرانيسي فوكوياما ـ هل هي نهاية التاريخ ـ دار البيادر للنشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٠.

على لسان «أرنست رينان» تجاوز العالم لمرحلة التفكير الخرافي والتلفيقي إلى التفكير التحليلي والتأليفي، وأكدت على لسان «ديكارت» خضوع كافة المقولات للشك المنهجي من تقبل البديهيات وإلى تفكيكها ثم إعادة تركيبها ثم متابعة تطبيقاتها. وجاء «باشلار» ليتوج كل ذلك بضبط التاريخ الفكري ضمن مسارات تبتدىء بالمرحلة قبل العلمية منذ القدم وإلى القرن الثامن عشر ثم المرحلة العلمية قيد التفعيل ويعني بها عصرنا، ثم سيادة العقل العلمي بداية بمفاهيم النسبية والجدلية العلمية واحتماليتها أو المنطقية الوضعية المعاصرة.

في إطار ما كرسته هذه الحقبة الوضعية العالمية، كمنهج للتفكير وكضوابط للممارسة، وكخيارات في مختلف الحقول التطبيقية اجتماعياً وسياسياً، تراجع إلى حد كبير نمط التفكير الديني القائم على «تصورات لاهوتية» معينة للكون والإنسان والطبيعة، والذي يُسْقِط هذه التصورات على مختلف الحقول. غير أنه ليس بالضرورة أن تكون هذه التصورات اللاهوتية تعبيراً عن حقيقة الوحي الديني.

صحيح أنّ لهذه الحقبة الوضعية العالمية سلبياتها، ولكنها تبدو سلبيات أقل وطأة على الإنسان من تلك التي طرحها «التصور اللاهوتي للدين» والمؤدلج بتاريخانية تراثية خاصة وبنمط معرفي خاص. ولنا أن نأخذ ممارسات النظام في السودان وتطبيقاته وتنظيراته كنموذج على ذلك، الأمر الذي يقود الإنسان لأن يكتشف عبر المقارنات العفوية أنه في إطار الحضارة الوضعية يستطيع حل مشكلاته بشكل أفضل. بل وأن يصنع تقدمه بشكل أفضل من خيارات اللاهوتيين.

إن الحضارة العالمية الراهنة قد أبدعت نفسها من خلال تحقيقها المتواصل للقطعية المعرفية مع موروثها اللاهوتي وحاكمية الكنيسة الكهنوتية فهل يتطلب منا الأمر إحداث نفس المنعطف التثويري الفكري الذي يتيح الدخول إلى عصر سيادة العقل النقدي العلمي؟ إذ يبدو أن المقدمات المنطقية للتفكير تنتهي بشكل رياضي أو بتسلسل رياضي إلى هذه النتيجة.

فالقول بأن الوضعية بأشكالها العلمانية والليبرالية قد فشلت في حل مشكلات مجتمعاتنا يعادله القول بأن مجتمعاتنا قد بلغت حداً من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والفكري بحيث تعسرت استجابة أطرها التقليدية لدواعي الحداثة الوضعية التي حققت دفعاً لدى الغير. فبقيت مجتمعاتنا تعيش نمطية تخلفها وتجتر مقولاته وتعيد إنتاجه.

فالديمقراطية الانتخابية تحولت في مجتمعاتنا المتخلفة إلى مجرد تأصيل بشكلية نيابية معاصرة لغلبة الكم التقليدي الذي يتعامل مع السلطة بمنطق التسلط، ويتعامل مع الحقوق الليبرالية والمؤسسات الدستورية وهياكل الدولة بمنطق قرار الأغلبية دون ضوابط دستورية، ومع مفهوم فصل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بمنطق القرار الفوقي المتعالي على مؤسسات الدولة والقضاء والخدمة المدنية، بذلك فقدت أي مشروعية صادقة.

ثم وبنفس المنطق يتمّ التعامل مع الموازنة المالية والخطط الاقتصادية بمنطق الترضيات. ومع الثروات القومية بمنطق النهب ومع الحصانات والامتيازات الوظيفية بمنطق استغلال النفوذ. فتقلص الاقتصاد وتبعثر وفُقدت المشروعية.

وكذلك الأنظمة الثورية الاشتراكية تحوّلت إلى طبقة طفيلية حديثة تخترق الدولة بمراكز نفوذ متعددة ومتنوعة في إطار بنائها الهرمي، فوق المجتمع وفوق الدولة، ففُقدت مشروعية البديل الصادق واستنزفت ما هو موجود.

قد اتحد النظامان، البرلماني والثوري، في عدم تحقيق المشروعية الصادقة البديلة للناس من جهة، واتحدا في استنزاف الطاقات الاقتصادية وأوصلا المجتمع إلى حالة الإفلاس والديون المتراكمة، فرجعنا نعايش من جديد أعداء الإنسان التقليديين في بيت واحد مخلع الجدران وبلا سقف (الجوع والمرض والجهل). فانطلقت صرخة الناس: كفى لا نريد. في

عالم يتأسس على (التكنولوجيا والطاقة والعنصر البشري المؤهل والأنظمة الدستورية المستقرة والمتوازنة).

إشكالية الإصلاح الديمقراطي والثوري:

ولم يكن البحث عن الإصلاح في النظامين ممكناً حتى يكتسبا صدقية المشروعية الملازمة للنمو الاقتصادي والاجتماعي بوجوهه المتقدمة. فهذه الأنظمة تحدث في مجتمعاتنا نقيض ما تحدثه في مجتمعاتها التي تولدت من داخلها، ليس لأنها ـ كما يقال ـ أنظمة غربية مستوردة فنحن نستورد من هذا الغرب حتى معجون الأسنان، ولكن لأن بنيتنا الاقتصادية والاجتماعية والفكرية غير مؤهلة للتعامل مع النظامين معاً، الديمقراطي أو الثوري، غير مؤهلة للتعامل مع الإيجابيات أو درء السلبيات، ليس لأسباب إرادية ذاتية أو قصور طبيعي فينا، ولكن لأن نسقنا التاريخي والاجتماعي واقتصادنا المركب على مرحلة ما قبل الصناعة الآلية، أي غلبة الاقتصاد الطبيعي الزراعي والرعوي والتجاري، يعطي دلالات مختلفة ونقيضة لهذه الأنظمة حين نطبقها.

فالديمقراطية تتحول لدينا إلى آلية إجرائية لتحكم الأغلبية بمعزل عن الضوابط الدستورية للنظام الديمقراطي وقيمه الليبرالية. فأكثريتنا دائماً صاحبة السلطة المطلقة وليست النسبية أو المقيدة، وتمارس هذه الإطلاقية إلى درجة اغتيال الدستور الشكلي نفسه. فتنتهي الديمقراطية في البلاد المتخلفة لتقنين مشروعية ما هو قائم تقليدياً على المستوى الطائفي أو الإقليمي أو حتى العشائري. عدا عن السلبيات التي عددنا بعضاً من مظاهرها.

والثورية الاشتراكية تتحول لدينا إلى تسلط طبقة طفيلية حديثة تستثمر الدولة وتتعالى على المجتمع بمعزل تام عن المفهوم الاشتراكي بوصفه تصوراً انبنى على تحرير الإنسان من الاستلاب الطبقي، اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً.

ولم يكن بمقدور مجتمعاتنا أن تحرر التجارب الثورية الاشتراكية من مفهومها الاستلابي للإنسان، واستبداديتها. وكذلك لم يكن بمقدورها تحرير

التجارب الديمقراطية الانتخابية من نزعتها التقليدية المضادة لليبرالية، لتفرض على النظامين معاً مشروعية صادقة وليست مزيفة، ولتدفع بهما نحو آفاق التنمية والنمو وفق شروط التقدم العالمي الراهن.

ولا يرجع سبب عجز مجتمعاتنا عن تعديل أنظمتها إلى عدم إدراك النخب لطبيعة النظامين، وإيجابياتهما، ولكن يرجع العجز إلى عدم وجود قوى اجتماعية حديثة مؤسسة على اقتصاد صناعي ومجتمع مدني بحيث يفرض المنطق الليبرالي على الأنظمة المتمظهرة بالديمقراطية، وبحيث يفرض المنطق التحرري الإنساني على الأنظمة المتمظهرة بالثورية الاشتراكية. فقيم التحرر الاشتراكي الثوري لإطلاق إبداعية الإنسان كما هي قيم التفرد الليبرالي لا تنتج ضمن حالات المجتمع الذي يقوم على الاقتصاد الطبيعي، رعوياً وزراعياً وتجارياً. فهذا النمط من المجتمعات يتسم بالسكون والثبات ولا يؤثر فيه مفهوم الزمن إلاّ بالتعاقب والتكرار، فهو يخضع لنمطية مستقرة بحيث يصعب عليه فهم المتغيّرات الديناميكية والصيرورة في تفاعلاتها الجدلية والإفرازات المتجددة للواقع بشكل متسارع. فهذه الحالة الأخيرة من طبيعة المجتمع الصناعي الذي ما أن يبدأ بثورة النجار حتى يتحول إلى الطاقة والتكنولوجيا في دوامة الاكتشافات المتسارعة لقوانين الطبيعة من جاذبية نيوتن وإلى أنشتاين مما يتطلب ثورات لا تهدأ من نقد العقل الطبيعي إلى نقد المناهج العلمية نفسها.

هذه الحالة لا تعيشها مجتمعاتنا، وهي الحالة الوحيدة التي تعطي للديمقراطية مفهومها الليبرالي وللاشتراكية مفهومها التحرري الإبداعي، بل بالكاد أن تستسيغ ثقافتنا العامة المفاهيم التي ترتبط بالتغيّرات المتسارعة المشحونة بمنطق النقد والتحليل والتفكيك. أما نخبنا الثقافية فهي ضئيلة العدد والعدة، وقد نال معظمها حظه من بطش الأنظمة الثورية الاشتراكية وتلك الديمقراطية الانتخابية ما نال، واتهمت النخبة بالتغريب وحتى بعبادة الغرب والعمالة له ومحاولة تمكينه من الغزو الثقافي.

لهذا كله فشلت مرحلة فكر النهضة (١٧٨٩ ـ ١٩٣٩) على مستوى التجديد الديني أو الإصلاح السياسي الليبرالي، أو التعليم الصناعي التقني. وأعقبتها تجارب ديمقراطية وثورية أشد وطأة على مجتمعاتنا المطمئنة لدثار السكونية وثوابتها الاجتماعية والفكرية، فَشُلّت القدرة على تصحيح المسارات.

ووجهت انتقادات عديدة. ولكن من مواقع مختلفة. لنخبنا المثقفة، إما بتهمة التغريب إذا صدرت المحاكمة عن الإسلاميين، وإما بتهمة عدم القدرة على الإبداع وتفعيل رؤاهم التحليلية والنقدية في الواقع بطريقة منهجية مماثلة لتلك التي يمارسها قرناؤهم في الغرب؛ إذا صدرت المحاكمة من داخلهم. غير أنهم إذا ما أبدعوا بتوظيف مناهجهم النقدية توظيفاً عقلانياً حراً وبالذات في مجال قراءة التراث وثقافة المجتمع فسرعان ما يوضعون في دائرة الجاهلية والردة، فسكونية المجتمع لا تقبل منطق التحليل المعرفي، بل ولا تقبل حتى بجهود المصلحين الدينيين الذين يثيرون ما هو مستقر في النفوس فيتهمون بالزندقة والخروج عن جادة الحق وتنكب الطريق.

أما الأنظمة، ديمقراطية كانت أو ثورية، فإنها الأسرع لاحتواء المثقفين بالترهيب أو الترغيب، ولهذا يضعف تأثيرهم في تعديل النظام الديمقراطي أو الثوري.

فمشكلة الناس لم تكن يوماً مع الليبرالية التي لم تمارسها قط أنظمتنا الديمقراطية، ولا مع التحرر الإبداعي الذي لم تمارسه أنظمتنا الثورية، ولا مع «العلمانية» التي تُحيّد التصور اللاهوتي المسيحي والسلطة الكهنوتية الكنسية، ولا مع «الوضعية» التي ترفض الأخذ بمنطق ما وراء الطبيعة في الفلسفة ومناهج العلوم. فهذه كلها إشكاليات لم يعشها مجتمعنا بحيث تحدث تناقضاً لا بد من حسمه مع الأنظمة. فهذه إشكاليات ليس من طبيعتها أن تتحول إلى معضلات جذرية تستوجب الحسم ما لم تكن نابعة من صميم التجربة الداخلية للمجتمع وتطوره، وهذا ليس من شأن مجتمعاتنا ولا أنظمتها. فالمجتمع لا يحسم شيئاً لم يجربه ويتعرف على سلبياته. أما من يستهدف حسم إشكاليات

الليبرالية والعلمانية والوضعية فعليه بحثها من مجالها التطبيقي، إذ يمكنه أن يتعرف هناك على النهايات المأسوية للفردية الليبرالية التي فككت الشخصية الإنسانية وتماسكها القيمي والأخلاقي. وأن يتعرف على النهايات المنطقية للوضعية التي اعتمدت على السببية الصلبة فأصبحت عائقاً دون تطور العلوم حتى فككتها النسبية الاحتمالية واتجهت بها إلى مزيد من الفوضى. وأن يتعرف على نهايات التحرر الإبداعي للإنسان في التطبيق الاشتراكي الذي أغلق على الإنسان في حتميات هي أشد وطأة عليه من الاستلاب الرأسمالي الذي أراد التحرر منه. فهناك أزمات نابعة من الليبرالية والعلمانية والوضعية على مستوى الأنساق الحضارية التي ولدتها وعلى مستوى مناهج العلوم التطبيقية التي استمرت بها. وهذه كلها ليست مشكلاتنا لنجعل منها الواقع الإعضالي الذي ننطلق منه في تعبئة الجماهير باتجاه الصحوة. ولا يمكن أن يكون الغرب الذي لم نتعرف عليه إلاّ جزئياً، كتعرف العميان على الجمل، كل يتصوره بما وضع يده عليه، هو الغرب في حقيقته.

لا أقول بأنه لو كان بإمكان الليبراليين والعلمانيين والوضعيين تصحيح مسار أنظمتنا الديمقراطية والثورية لخرجنا من المأزق وحققنا مشروعية السلطة والنمو، وإنما أقول أن ذلك كان مستحيلاً في أصله بحكم التركيب المفتعل لديناميكية الغير وتوتراته العلمية والفلسفية على نسقنا السكوني الرتيب. ولو افترضنا جدلاً أن ذلك كان بالإمكان فهذا يقوم على فرضية سابقة تفترض خروج مجتمعنا من سكونيته وامتلاكه لدوافع التغيير المتسارع وفي كل الاتجاهات، وهذه فرضية لم تتحقق لتعطي العلمانيين والليبراليين والوضعيين دوراً قيادياً، وحتى أيضاً إذا تحقق هذا كله فإن إشكالياتنا مع سلبيات الوضعية والعلمانية والليبرالية ستجد طريقها نحو الحل بنفس المنطق العلمي الجدلي الذي يكون قد كرسه هذا التطور المتسارع، إذ بمقدور نسقنا الديني [هذا إذا فهمناه على حقيقته] والمختلف نوعياً عن اللاهوت المسيحي التجسيدي وسلطته الكهنوتية، أن يتعامل بشكل أفضل مع العقلانية السببية التي أنتجت الوضعية، ومع الحرية التي أنتجت الليبرالية، ومع التحرر من

الطبقية الذي أنتج التحرر الثوري الإبداعي، ولما انتهت العقلانية لدينا إلى وضعية مادية، والحرية إلى ليبرالية فردية والتحرر الطبقي إلى استلاب حتمي للإنسان. فالعقلانية الموضوعية والحرية الإنسانية والتحرر الاقتصادي «كامنة» في نسقنا الديني والحضاري ولكنها لم تخرج بعد إلى حيز الفعل التاريخي المستوعب لحالتنا الثقافية والاجتماعية بسبب من سكونيتنا الثقافية والاجتماعية المؤسسة على رتابة المجتمعات الرعوية والزراعية باقتصادها الطبيعي ما قبل الصناعي. فاستنهاض العقلانية والحرية والتحرر يرتبط بمثيرات التغيير المتسارع وإشكالياته ومعضلاته وهذا ما لم يكن متوافراً، علماً بتلك المباحث المتقدمة والتي توصف بالإبداع الفردي لقمم فكرية كابن رشد وابن خلدون. وحتى هؤلاء وأمثالهم لا يشكلون الآن المرجعية التراثية في تجاويف الذهنية الشعبية وسباتها الفكري، مما يعني أنه حتى فلتات التراث العقلاني لم تُستوعب بعد.

نخلص إذن إلى أن استجابة الناس لهذا المد الديني الكاسح ليس بسبب وضعية وعلمانية وليبرالية الأنظمة الديمقراطية أو الثورية. وإنما يرجع السبب أساساً إلى زيف مشروعية هذه الأنظمة وعجزها بذات الوقت عن إحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي على أسس متقدمة في عالم مستحوذ على التكنولوجيا ومستهلك للطاقة ومتطور بتأهيل عناصره البشرية ومستقر دستورياً، في مقابل تحكم الجهل والفقر والمرض بمجتمعاتنا.

فهل يملك قادة الحركات الإسلامية، أنظمة حاكمة أو حركات معارضة أو مشاركة، حلاً لمصداقية ومشروعية السلطة البديلة؟ وهل يملكون حلاً لمشكلات التخلف والجوع أو الفقر والمرض والجهل؟ فعن قريب ستُستهلك شعارات التعبئة ضد العلمانية والليبرالية والوضعية والأنظمة التي لا تحكم بشرع الله، واتهامات التغريب والغرب والغزو الفكري.

وقتها ماذا سيفعل قادة الحركات الإسلامية حين (يصحو الناس حقيقة) ليختبروا التطبيقات والإنجازات على مستويين محددين للغاية، كانا ولا

زالا، سبب تخليهم عن ما مضى من أنظمتهم. [مشروعية السلطة البديلة/ والأخذ بأسباب التقدم والنمو] فليس يكفي القول وقتها بالحاكمية الإلهية إذا لم تكتسب السلطة مشروعيتها وصدقيتها لدى الناس كافة. ولا يمكن دفع المعارضين إلى ما لا نهاية بالليبرالية والعلمانية والوضعية، ولن يكفي القول وقتها بالابتلاء والامتحان الإلهي للمجتمع المؤمن إذا لم تُعالج مشكلات التخلف والجهل والفقر والمرض. ولن يكون الحل أمام تنامي الأزمات الخانقة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية بما يعني (توريط أكبر عدد من الناس في أوزار السلبيات). فهل سينتهي بنا الأمر إلى القول أننا قد ضللنا الطريق إلى الله ـ سبحانه ـ وكنا نقصده، وإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء؟

محاذير التطبيق الإسلامي في السودان:

إنّ النظام الإسلامي ـ قبل غيره من الأنظمة الوضعية، شمولية كانت أو ليبرالية ـ مطالب بحل الأزمات الجذرية للإنسان، وذلك لأن أي نظام إسلامي هو تجسيد لكلمات الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ مما يحتم النظر في إشكاليات الإنسان بما يرقي ويتجاوز إيجابياً كافة السلبيات في المناهج المعرفية الإنسانية والأنظمة الناتجة عنها، وبما يتجاوز أيضاً سلبيات الأنساق الحضارية المختلفة، فحين يأتي تطبيقنا للنظام الإسلامي بما هو أدنى من متاحات التطبيق (الوضعي)، على نسبيته وسلبياته، فإن (وضعاً خطيراً) سينتج عن ذلك، وهو (تشويه) قيمة ومضمون الوحي الإلهي المودع في هذا القرآن الكريم والمجيد والمكنون، والذي يعادل موضوعياً بمحتواه المعرفي الوجود الكوني وحركته. وهذا ما سبق أن أشرنا إليه في دراسة لنا بعنوان (منهجية القرآن المعرفية)[1].

---

(١) «منهجية القرآن المعرفية ـ أسلمة فلسفة العلوم الطبيعية والإنسانية»، هو كتاب فرغتُ من تأليفه في واشنطن في شهر ربيع الآخر ١٤١١ هـ الموافق نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩١ م. وقد تبنى المعهد العالمي للفكر الإسلامي طباعته وتعميمه في تداول محدود، ثم عقد له ندوة في القاهرة في آذار/ مارس ١٩٩٢ حيث شارك فيها جمع من الأساتذة من ذوي التخصصات المختلفة وقدّم لها الدكتور طه جابر العلواني رئيس المعهد العالمي الفكر الإسلامي في واشنطن كما تناولها أساتذة آخرون من خارج الندوة =

فليست المشكلة إذن في أن يخطىء البشير أو الترابي، ولكن المشكلة في أن الخطأ لن يحسب عليهما فحسب، وإنما سيحسب على القرآن وعلى كلمات الله باعتبار أن التجربة تستند إلى مرجعيته ونصوصه وكذلك السنة المطهرة، خصوصاً ونحن في عالم يأخذ كل أمر بالتحليل والنقد، على مستوى النظريات وأوجه التطبيق، ولا يميز بين مطلق القرآن وأساليبنا التطبيقية حين نعلنه مرجعية لهذه التطبيقات. فإذا أخطأنا في تناول القرآن وفشلنا في تجربتنا فإن الآثار الضارة لن تقتصر علينا بل ستمتد إلى أجيالنا وإلى علاقة العالم بالقرآن. فنحن أمام تحدٍّ ليس بالسهل ولا يجوز معه استسهال الأمور لمجرد أنّ جماهيرنا مهيأة بردود أفعالها لتعبئة دينية واسعة تمكننا من الوصول إلى السلطة على حساب الأنظمة القائمة.

إنّ ما يطبقه نظام (الترابي ـ البشير) الآن على السودان هو استرجاع لخيارات تراثية ـ والقرآن ليس تراثاً وإنما هو عطاء الله المتجدّد عبر العصور متى فهمه الناس بوعي عصرهم وموجباته كما فهمه السلف الصالح بموجبات عصرهم وشرائط وعيهم ومكوّنات مفاهيمهم ـ والإسقاط التراثي

= بتعقيبات مكتوبة. وقد جُمع كل هذا الإنجاز مع ملاحظاتي الأخيرة عليه في كتاب أُعدّ للصدور بنفس العنوان.

وقد شارك في الندوة كل من:

د. عبد الوهاب المسيري ود. أحمد فؤاد الباشا ود. محمد بريش
ود. حامد الموصلي ود. علي جمعة ود. محمد بريمة
ود. منى أبو الفضل ود. سيف عبد الفتاح ود. أحمد صدقي الدجاني
وده ممدوح فهمي ود. محمد عمارة ود. جمال عطية.
والأستاذ عمر عبيدة حسنة.

أما الذين بعثوا بتعقيباتهم كتابة فهم:

الشيخ محمد الغزالي ود. محمد صالح ود. عادل عبد المهدي.
ود. برهان غليون ود. زياد الدغامين ود. إبراهيم زيد الكيلاني.
د. أكرم ضياء العمري ود. محمد الراوي ود. عبد الرحمن بن زيد الزبيدي
ود. ماجد عرسان الكيلاني، والأستاذ حكمت بشير ياسين.

الذي يهيمن على عقلية النظام السوداني، ويشكل (خلفيته العقلية وسلوكه الجهادي المستوفز) وأحاديثه، مركب على حالة تاريخية استجابت لشروط الحياة الرعوية والزراعية والحرفية اليدوية وأطرها الثقافية والفكرية، وهي الحالة التي درسها ابن خلدون وأعطى مواصفاتها. ونحن الآن إزاء حالات أخرى آخذة بالتحوّل والتغير النوعي، فليس الفارق النسبي بيننا وبين مفهوميات ومعالجات ذلك التراث فارق في الكم أو الدرجة، وإنما هو فارق في الكيف والنوعية. فما يغرينا باستسهال هذه الإشكالية وعدم التمعن فيها أن مجتمعاتنا لم تتحول بعد على الصعيد النوعي والكيفي بحيث تبرز هذه الإشكاليات كمعضلة حقيقية في التعامل مع الموروث، وهذا الاستسهال يكشف ضمنياً عجز القيادات عن فهم المتغير وما هي بصدده فعلاً لتأسيس المشروع الحضاري الديني البديل. فإذا اعتقدت أن التراث قابل للتطبيق فهذا نفي لواقع المتغيرات النوعية وتكريس لسكونية المجتمع بحيث لا يتم أي نوع من التحوّل، وهو تحوّل ضروري للخروج من تخلف الاقتصاد الطبيعي باتجاه آفاق التقدم العلمي وما يؤدي إليه ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية. فالبقاء رهن التراث والقياس عليه يعني عدم تحقيق شروط التحول النوعي المطلوب وبالتالي الإبقاء على المجتمع رهن أوضاعه السائدة مما يحتم انفجاره مجدداً.

إنّ مهمة القادة تجاوز الخطرين معاً، وذلك باكتشاف المتغيرات النوعية من جهة وباكتشاف هيمنة القرآن المطلق على هذه المتغيرات النوعية من جهة مقابلة. ودون ذلك لا يكون إلاّ الفشل في فهم المتغيرات وفي فهم مطلق القرآن، وتكون الكارثة. ويكون مثلنا كمثل الذين حمّلوا التوراة: **﴿مثل الذين حمّلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله والله لا يهدي القوم الظالمين﴾** [الجمعة/ج ٢٨/آية ٥]. فكيف يمكن أن نعيد قراءة القرآن بكيفية نستجيب بها للمتغيرات؟.

إن مثل هذا الجهد المطلوب ليس من شأنه أن يكون مقتصراً على

حركة إسلامية دون أخرى تبعاً لمنطق الخصوصيات، أو على قادة دون آخرين تذرعاً بالتباينات، طالما أن المرجعية القرآن واحدة وقد تحول العالم كله إلى قرية صغيرة متبادلة التأثر والتأثير ومتقاطعة في تجاربها.

إن المطلوب تحديداً هو تحقيق مشروعية صادقة للسلطة البديلة والقادرة على تحقيق النمو والتقدم باتجاه السقف العالمي الراهن [التكنولوجيا - الطاقة - العنصر البشري المؤهل - النظام الدستوري المستقر] وذلك كله في إطار عقلاني علمي، تحليلي ونقدي، وقادر على التركيب. وفي أجواء الحرية الإنسانية وكذلك التحرر من الاستلاب الطبقي والحزبي ودون ذلك يكون الأمر - كما هو عليه حاله في السودان - مجرد ادعاء للإسلام لا فهماً لحقيقته المعرفية والمنهجية.

هذا هو بالتحديد المطلوب لنؤكد على جدوى البديل ولنتجاوز القصور الذي دفع بالناس لرفض ما هو قائم، فإذا كان رفضها قد أخذ طريقه نحو الدين والصحوة الدينية فإن التحدي أمام القيادات هو في مدى قدرتها وقدرة الدين على صناعة هذا البديل المحدد المعالم.

فهل يستطيع الدين أن يقدم هذا البديل الحضاري؟ ولماذا يكون الدين الإسلامي وليس غيره هو المؤهل بالضرورة لتقديم هذا البديل الحضاري؟ وكيف يفسر هؤلاء الدين؟ وكيف يفسرون ظاهرة (الصحوة) المرتبطة باسم الدين؟

ظاهرة (الصحوة) إلى أين؟

فيما تنمو قوى الحركات الدينية، وبالذات في صفوف الشباب، يَجِدّ الباحثون للقراءة في كتبهم ومراجعهم لتجلية كوامن هذه الظاهرة.

فمن يقف في خندقها يعتبرها تواصلاً لجهوده التنظيمية التي بدأها من قديم، ويضيف إلى ذلك أنها (حتمية إلهية) حيث يستجيب الناس من جديد لله ولما يحييهم، ثم يعقب على الحتمية الإلهية والاستجابة العفوية

بفشل الأنظمة المستوردة من النماذج الغربية، ديمقراطية ليبرالية، أم ثورية اشتراكية، قومية كانت أو أممية.

ومن يقف في خنادق أخرى مغايرة يعود بها إلى واقع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية منحياً باللائمة على الأنظمة وسوء تخطيطها وفشلها في تنمية المجتمع وتحديثه.

وكل هذه الاستنتاجات صحيحة نسبياً، بالرغم من تناقضاتها واختلاف منطلقاتها وأهدافها، فهي أشبه بالمفردات التي تشكل جملة صحيحة متى ما استوعبناها في كليتها، غير أن ذلك كله لا يتجاوز بنا حدود تفسير الظاهرة في حين أن المطلوب ليس هو التفسير والاستقراء فقط ولكن الاستدلال على ما تحمله من مستقبل تأثر بكافة تلك المفردات، أي النتائج التي ستتمخض عنها والموصولة بكافة التفسيرات، النسبية والجزئية. إذ ليس صحيحاً أن نأخذ بشكل مطلق تفسيراً آحادياً من هذه التفسيرات ونطلقه على الظاهرة، لأن النتيجة ستكون خضوع هذه الظاهرة خضوعاً كلياً على مستوى نتائجها المستقبلية لما سبق وأن عُرفت به.

منطق الاستجابة العفوية لله:

فإذا عرّفنا (الصحوة) فقط من قبيل أنها استجابة الناس لله ولما يحييهم فإننا نكون قد ارتكبنا خطأً نسبياً بهذا التعريف الجزئي، فليس من عادة الناس أن يستجيبوا عفوياً ولما يحييهم وقد استعصى الناس على هذه الاستجابة العفوية والرسول، ﷺ، بين ظهرانيهم يتلو عليهم القرآن فتدخل الله ـ سبحانه ـ تدخلاً غيبياً لفرض الألفة على القلوب المستعصية مخاطباً رسوله بقوله تعالىٰ: **﴿لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم إنه عزيز حكيم﴾**. [الأنفال/ج١٠/آية ٦٣]. وقد ضاق صدر خاتم الرسل والنبيين باستعصاء القوم وجدلهم وتطلبهم، فخاطبه العزيز الحكيم بقوله: **﴿فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك أن يقولوا لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك إنما أنت نذير والله**

على كل شيء وكيل﴾ - [هود/ج١٢/آية ٦٢]. وقد تخلى بعض الأنبياء حتى عن مهمة الدعوة أمام استعصاء القوم فعاقبه الله ورده من جديد كيونس عليه الصلاة والسلام.

وتقدم لنا سورة (هود)، تفصيلاً دقيقاً لاستعصاء القوم وعدم استجابتهم لكلمات الله مما يبطل القول بأن الصحوة المعاصرة هي استجابة عفوية لله، فلا قادة الصحوة بأفضل من الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، ولا شعوبنا مميزة عن عاد وثمود ومدين والأقوام السابقين. [راجع تجارب الأنبياء مع شعوبهم في نصوص الآيات من الآية (٢٥) وإلى الآية (١٠٠) في سورة هود]. فيرجى من القارىء الكريم الرجوع بنفسه إلى المصحف الكريم لاستجلاء مواقف الشعوب من أنبيائهم.

ثم إنّ فعالية التنظيمات الدينية ليست متكافئة من حيث القوة مع ظاهرة المد الإسلامي الذي يتسع لأكبر منها، إضافة إلى ما يسود هذه التنظيمات من فرقة وانقسام وعدم تحقيقها حتى في ظل النظام النيابي لأغلبية دستورية مطلقة، تمكنها من الحكم منفردة.

فلا منطق الاستجابة العفوية لله يفسر كل شيء، ولا منطق القوة التنظيمية وقدرات التعبئة يفسر كل شيء، فهذه مغالطات لا يقرها القرآن نفسه. فالواقع الإنساني يستعصي عفوياً على القيم العليا التي يتعلق بها الأنبياء وبعض الفلاسفة الحكماء، وقد دفع كثير من هؤلاء حياتهم ثمناً لاستعصاءات شعوبهم، وحتى الذين تمكنوا من تأسيس مجتمعات بموجب نهجهم النبويّ أو الفلسفي سرعان ما زُيفت تعاليمهم أو حرّفت وفي أقل من عمر جيل واحد وتحوّلت الممارسات إلى نقيض المُثل.

فثمة ضعف كامن في الناس لا يجعل منطق الاستجابة العفوية لله ولما يحييهم تفسيراً موضوعياً مقنعاً لهذه الصحوة، وكذلك القدرات التنظيمية للحركات الدينية.

فظاهرة ما يسمى بالصحوة الدينية ليست سوى (بديل فراغ) بالمعنى السلبي، ناتج عن فشل كافة الأنظمة العربية من تنمية مجتمعاتها وحل إشكالياتها

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك دون أن تكون هذه الأنظمة (في حقيقتها) ديمقراطية أو ثورية. والبديل الذي يقوم على فشل الآخرين لا يشكل في حد ذاته بديلاً إيجابياً ولا يستطيع أن يملأ فراغاً إلاّ بالقهر والتسلط والادّعاء. وهذا ما كنت أحذر (حركات الصحوة الإسلامية) منه، ومنذ مطلع الثمانينات حيث نشرت دراسة بعنوان (الأزمة الفكرية والحضارية في الواقع العربي الراهن)[1] إضافة إلى دراسة: (منهجية القرآن المعرفية)، ثم أعقبت الدراستين المذكورتين بطباعة مجلديّ (العالمية الإسلامية الثانية ـ جدلية الغيب والإنسان والطبيعة) لمعالجة مختلف الإشكاليات المنهجية والفلسفية التي تحيط بتطبيق الإسلام ضمن متغيرات العصر النوعية، أي عصر (العلم والعالمية) وتطور العقل البشري خارج المنطق (الإحيائي) و (الثنائي) إلى المنطق (الجدلي) الذي ينزع باتجاه التحليل والنقد وتفكيك (المسلمات) التاريخية وتفكيك (الذات) أيضاً. والعالمية الثانية هي خلاف ما عرفه السودانيون عن (رسالة الإسلام الثانية) الواردة في كتابات الأستاذ محمود محمد طه الذي أعدمه نميري في ١٨ يناير/ كانون ثاني ١٩٨٥. وقد أوضحت فارق المنهج بين (العالمية الإسلامية الثانية) و (الرسالة الثانية من الإسلام) ـ بالرغم من متشابهات العناوين ـ في المجلد الأول من العالمية الإسلامية الثانية. وبإمكان القارىء الاطلاع على ذلك.

قلنا إنها حالة تدين ناتجة عن رد الفعل تجاه الإخفاق وبالذات في صفوف الشباب. والتدين في حد ذاته حالة إيجابية مهما كانت دوافعها،

---

(١) «الأزمة الفكرية والحضارية في الواقع العربي الراهن ـ دراسة تحليلية لمعالجات الصحوة الإسلامية والبحث عن القوانين الذاتية للخصوصية العربية»، وقد نشرت (٢٩) حلقة من هذه الدراسة على صفحات جريدة «الخليج» الغرّاء التي تصدر في الشارقة بداية من العدد رقم (٢٨٥٢) بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ الموافق ١١ فبراير/ شباط ١٩٨٧، وانتهاء بالعدد رقم (٣٠٤٩) بتاريخ ٩ محرم ١٤٠٨ هـ الموافق ٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٧ م. ثم عمّقت الدراسة لاحقاً حيث قام «المعهد العالمي للفكر الإسلامي» في واشنطن بطبعها وتعميمها في تداول محدود بتاريخ ١٩ شوال ١٤١٠ هـ الموافق ١٤ مايو/ أيار ١٩٩٠ م.

ولكن حالة التدين وحدها لا تكفي إلاّ كملاذ اجتماعي ونفسي فالمطلوب - كما هو مطروح فعلاً - تحويل حالة التدين إلى توجه إيجابي يحقق للسلطة مشروعيتها وصدقيتها ضمن النسق الديني نفسه، ويحقق للمجتمع نموه ضمن ذات النسق. وهذا ما فشل ويفشل فيه نظام السودان.

حين نخوض معاركنا ضد الفكر اللاهوتي فإننا لا نتبنى قط (بديلاً وضعياً). فالذين يتصورون ضرورة اختفاء (النظم الدينية) من الوضعيين بحكم متغيرات العصر الحضارية وانتقال التطور إلى ما يسمونه بنهاية التاريخ لدى الليبرالية، لا يميزون في الحقيقة ما بين سقوط الإيديولوجيات التراثية الماضوية بكل ما تحمله من قيم المجتمعات التقليدية، الزراعية والرعوية والمركبة على الاقتصاد الطبيعي، وما بين (الكوامن المعرفية) في الوحي القرآني المطلق المهيمن على كافة متغيرات الزمان والمكان. فالدين المرتبط بإطلاقية الوحي وليس بنسبية التفكير والتطبيق البشري (أي الدين المعرفي وليس الإيديولوجي) هو مستقبل البشرية جمعاء.

إن كل بديل معاصر يجب أن يكون (عالمياً)، سواء كان دينياً أو وضعياً، وذلك بحكم التداخل العضوي لأنساق الحضارات ومناهج المعرفة والاختيارات، ويشترط في كل بديل عالمي معاصر أن ينطلق من الإنسان نفسه ويخاطب فيه قوى وعيه، والمخاطبة المعاصرة لا تكون عبر عقلية تأملية وإنما عبر (مناهج معرفية) صارمة.

ولا بد من توضيح نقطتين أساسيتين، حول الفرق بين منهجية الدين المعرفية المستمدة من مطلق الوحي القرآني والمفهوم اللاهوتي للدين من جهة، وكذلك توضيح الفرق بين المرتكز الفلسفي للدين من رؤية الوجود والمرتكز الفلسفي للوضعية، من جهة أخرى.

وبالرغم من أن التوضيح المطلوب يشكل مجال دراسة مستقلة، إلاّ أنه يمكن القول أن الفهم اللاهوتي للدين ينزع لاستلاب الإنسان وعياً وإرادة باتجاه التحكم الغيبي المطلق بحيث تختفي المعاني الجدلية للعلاقة بين

الغيب والإنسان والطبيعة. فاللاهوت مصادرة غيبية للوجود الإنساني وبما يتناقض مع منهجية القرآن المعرفية. وبما يُسلم الناس للحاكمية الحزبية باسم الحاكمية الإلهية.

كما أن الفهم الوضعي للوجود الإنساني هو استلابي باتجاه الطبيعة، ودون بعد إنساني أو بعد غيبي، أي أن الفهم الوضعي يشكل مصادرة أخرى للوجود الإنساني، ويتضح هذا في ما عانته الماركسية اللينينية حتى سقوطها في الاتحاد السوفياتي وفي ما تعانيه أنظمة الديمقراطية الليبرالية التي (قننت) الصراع الطبقي والسياسي دون أن تلغيه. كما استباحت المسلمات الكونية وفككت الذات الإنسانية.

والمشكلة أننا حين نبدأ بنقد التوجهين معاً: (اللاهوتي والوضعي) يتهمنا اللاهوتيون بأننا نبتدع حين نعيد قراءة النص القرآني بما يجرده من نسبية التطبيق وتاريخانية التراث ليحقق مطلقيته في الزمان والمكان، كما يتهمنا الوضعيون بأننا نلفق حيث (نحشر) ما هو متيافيزيقياً في إطار المعرفة العلمية الجدلية. والأمر ليس كذلك في الحالتين. إذ ان الوحي القرآني المطلق هو الوحيد الذي يحقق للإنسان (كونيته)، ليعلو به على المناهج الوضعية التي تشده إلى (جزئية التعاطي) كما أن بنائية القرآن في وحدته العضوية والمنهجية واستجابته للتحليل المعرفي وليس التفسير التجزيئي التقليدي، هو المصدر الوحيد لإخراج الإنسان من أزماته الحضارية التي أغرقته فيها المناهج الوضعية والماضوية التراثية.

إشكالية التطور ضمن نسقين (الذاتي ضمن الخصوصية) ـ (الأوروبي ضمن العالمية):

يطرح النظام السوداني ويردد دوماً أنه يتبنى طريقاً إسلامياً خاصاً في بناء نظامه السياسي وتحديد اختياراته وبمعزل عن (النموذج الغربي) ونحن نتفق مع (تطلعات) هذا النظام ولكنا نختلف معه منهجاً وممارسة، وبالذات فيما يتعلق بمنظوره الآحادي للتعددية والحريات، وتشكيله لطبقة حزبية فوق

مؤسسات الدولة والمجتمع، ورؤيته التراثية، ومسلكه اللاأخلاقي في (بيوت الأشباح) وعدائه للجوار الإقليمي وافتعاله العزلة العالمية. فإذا كنا نناقش في هذا الفصل منطلقاته من زاوية إسلامية - فإننا لا نعنيه هو مباشرة بهذه المناقشة، وإنما نعني (تبرئة) الإسلام من ممارساته. وهذا أمر لم نكن نضطر إليه لو كان من يحكم شيوعياً باسم الماركسية أو قومياً باسم العروبة أو ليبرالياً باسم الديمقراطية. أما من يحكم باسم الإسلام ويحرّف الكلم عن مواضعه فإنه يسيء لصميم عقيدتنا، وهذا ما لا نسكت عليه. فلو قبع هؤلاء في زواياهم ومنتدياتهم لما تعرضنا لهم، أما أن يحكموا باسم الإسلام ويخرقون الإسلام فذاك دونه خرط القتاد. إذ تنطبق عليهم وعلى دعواهم الآيات الكريمة:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾ (البقرة/ ج ٢/ آية ٢٠٤ - ٢١٠).

إنّ ثمة إشكالية كبرى يجب أن يتوقف لديها كل القائمين على هذا الدين الإسلامي الذي جعله الله خاتماً ووريثاً لكل الرسالات وجعل من نبيه محمداً ﷺ خاتماً ووريثاً لكل الرسالات. فهو (عالمية خطاب) و (حاكمية كتاب) و (شرعة تخفيف ورحمة). والإشكالية التي أريد أن أتعرض لها تكمن في كيفية تطورنا ضمن هذه الأبعاد الإسلامية وبما يؤهلنا للتواصل مع السقف العالمي الحضاري الراهن والذي يتجسد في (التطور التكنولوجي

والعنصر البشري المؤهل والطاقة ببدائها والنظام الدستوري المستقر). فنحن نواجه إشكاليتين.

الأولى: في ادّعاء الخصوصية الذاتية.

والثانية: في التطلع لمنجزات الحضارة الغربية.

فمجتمعاتنا المتخلفة والمجزأة لا تستطيع في إطار ادعاء الخصوصية الذاتية إلاّ أن تنتج مجتمعات كتلك التي كانت عليها في حقبة الخليفة عبد الله التعايشي، أزمات في الداخل وحروب مع الجوار وعزلة عن العالم وهذا هو وضع النظام السوداني الحالي.

كما أنها لا تستطيع ترسم خطي التطور الأوروبي مهما تجنبنا محاذيره الحضارية وتوجهاته الفكرية وذلك لسببين:

السبب الأول: ويعود إلى الفارق بين نسقين، أحدهما يعايش حالة اقتصادية واجتماعية وفكرية تعتمد على الاقتصاد الطبيعي والعمران البشري التقليدي المحكوم بالرتابة والتكرار وهو نسقنا. وثانيهما يعايش حالة الاقتصاد الصناعي المتسارع الوتيرة في التغيرات الاجتماعية والفكرية باتجاه النقد العقلي العلمي والتفكيك، وذاك نسقهم.

والسبب الثاني: إن تطلعنا للتقدم يتزامن مع أزمات وسلبيات عديدة أخذت بخناق المجتمع الصناعي الأوروبي والأمريكي خاصة. فمناهجه الوضعية انتهت به إلى تفكيك الظاهرة الإنسانية والطبيعة إلى الحدود الجزئية بحيث لم يعد قادراً على إعادة تركيب الإنسان ضمن قيم وجودية ولا على تركيب الطبيعة في محتواها الكوني ودلالاتها، فالتفكيك في العلوم الطبيعية انتهى إلى جدلية علمية قائمة على فوضى الاحتمالية والنسبية ففقدت الطبيعة مغزاها الكوني، ودلالتها حتى بالنسبة للإنسان. والتفكيك في العلوم الاجتماعية والإنسانية والسلوكية منها بشكل خاص، انتهى إلى تعزيز فردية الإنسان واستباحة قيمة العقلية والأخلاقية بحيث لم يجد للأسرة من معنى. فما أن بدأ الغرب بتفكيك المسلمات الدينية حتى انتهى إلى تفكيك الذات الإنسانية.

فنحن إذن لا نستطيع أن نبني على كلية النسق الأوروبي بحكم:

أولاً: الفارق بين النسقين.

ثانياً: الطريق المسدود للنسق الأوروبي.

فهل يستطيع الدين أن يعطي حلاً لأزمات نسقنا المتخلف من جهة، بحيث نصل إلى التقدم الحضاري المطلوب وفي إطار العقلانية والحرية والتحرر ودينامية التغيير ومشروعية السلطة خارج ممارساتنا السلبية الراهنة وأن يتجاوز بنا المشروع الحضاري الديني - من جهة أخرى - سلبيات النموذج الأوروبي؟

إن التصور (العام) للدين لا يضعه ضمن العوامل الموضوعية المحركة تاريخياً لصناعة الحضارات وتحقيق إنجازاتها المادية. فالعوامل المحركة للإبداع الحضاري ترتبط مباشرة بالإنسان وعلاقته مع الطبيعة وفق قوانين التحدي والاستجابة واكتشاف الظواهر وخصائصها والتحكم فيها عبر مختلف التجارب والاختبارات. إضافة إلى النوازع البشرية لإحداث التفوق بهدف السيطرة على البشر والطبيعة على حد سواء مما يؤدي إلى تراكم الثروات وانقسام المجتمع إلى طبقات بداية من عبيد وملاك رقيق، وأقنان أرض وإقطاعيين، وحرفيين وتجار، وعمال ورأسماليين ووصولاً إلى استبدال قوة العمل اليدوي والحيواني بالطاقة، واستبدال العمال بالعنصر البشري المؤهل تكنولوجياً واستبدال التملك الرأسمالي الفردي بقوى الاحتكارات المنظمة المهيمنة على الصناعة والثقافة الإنسانية معاً.

أما الدين فإنه يندرج ضمن العوامل التي تسعى (للتحكم) في القيم العقلية والاجتماعية والأخلاقية، وباتجاه يبدو متناقضاً مع النزوع الإنساني المتحرك بقيمه الذاتية وإبداعاته الخاصة، فمفهوم القيم الدينية المتعالية بمثاليتها على النزعات الطبيعية المباشرة تحد من فعالية القهر والتسلط والاحتيال اللازمة لتراكم الثروات ونهب الشعوب واستعباد الآخرين إلى درجة بناء الأهرامات ليدفن فيها إنسان واحد بعد أن يدفن داخل حجارتها

الضخمة آلاف البشر. أو يُصدر ملايين العبيد من أفريقيا لمزارع القطن في أمريكا أو تحفر أنفاق لندن أو تقام كاتدرائيات أوروبا الضخمة لإضفاء مسحة التقديس على البابوات وملوك أوروبا، أو تنهب المواد الخام من العالم كله، أو يعتلي الإنسان برجاً في بابل ليطلق قوسه باتجاه السماء، أو يرسل العبيد من أنحاء الأمبراطورية لبناء أعمدة روما الضخمة.

أما الإنجازات العلمية فقد وظفت منذ أرشميدس في القرن الثالث قبل الميلاد وإلى أنشتاين في القرن العشرين توظيفاً استهدف السيطرة على الأرض والفضاء، على الإنسان والطبيعة، فأصبح العلم مصدر قوة لا تقل عن الثروة وتحوّل إلى دائرة الاحتكار فأوصدت أبواب العلم دون الآخرين وبالذات في مجال نقل العلوم والأبحاث التكنولوجية والفيزيائية ومركباتها المتطورة.

هكذا يبدو الأمر (سطحياً)، فكأنما الدين للسماء والحضارة للأرض، وليس يهتم ابن الدين بمتاع الحياة الدنيا الفاني بطبيعته، فالحياة زيادة على كونها دنيا (أدنى ـ دنيئة) ومحل نوازع بشرية طاغية، فإنها كذلك دار فناء وعبور وليست دار بقاء، ومهمة ابن الدين أن يصل إلى آخرته سالماً دون أن يتلوث بنجاستها ودنسها.

ثم إن ابن الحضارة في تجدد معارفها وديناميه متغيراتها وتحولات معارفها عبر استكشافاتها الدائمة المتلاحقة مع إيقاع صيرورة لا تنقطع، يصطدم بسكونية وطمأنينة ابن الدين إلى حقائقه الثابتة ونصوصه قطعية الدلالة، حتى ليصعب عليهما التحدث بلغة مشتركة وذات مفردات ودلالات متقاربة. فابن الدين يفهم دلالات مفردة التطور على أنها تغيرات في الشكل من نطفة إلى إنسان بإرادة الله المصور في الأرحام كيف يشاء، وابن الحضارة يفهم نفس مفردة التطور على أنها نمو عضوي لذات الخلايا وفق تطور بيولوجي. ويزيد من تعنت ابن الحضارة أن منهجه قد أوصله إلى القمر وما بعده وابن الدين في وحل الأرض.

ويمضي الفارق بين ابن الدين وابن الحضارة وبالذات في منهجها الوضعي إلى تصورين مفارقين للوجود وظواهره وحركته، فابن الدين يعايش الإرادة الإلهية كمحركة للأحداث ومهيمنة على ظواهر الوجود بسننها التي قررتها لها وأودعتها فيها. دون أن يكون من شأنه التعرف على هذه السنن إلاّ إذا اقتضت أحواله ذلك، فالعلم الضروري هو علم الدين، علم العبادات والمعاملات، والعلم الآخر يصبح (فريضة) إذا اقتضت أحوال الأمة ذلك.

أما ابن الحضارة فإنه يعايش خصائص الظواهر وقوانين تفاعلاتها وصيرورتها بمنطق الجدلية العلمية، والنسبية الاحتمالية، التي لا تنتهي إلى قول ابن الدين بثبات السنن الكونية وتكرارها وتعاقبها. فحين يستخدم ابن الحضارة مفردة السببية العلمية فإنها لا تعني لديه قط السنة الكونية كما يفهمها ابن الدين، فكثيراً ما يخطىء موجهو التربية الدينية حين يشبهون أمر الله ـ سبحانه ـ في النظر إلى السنن الكونية بما يفهمه الأوروبيون من العلوم التجريبية، فهدف ابن الدين ـ تبعاً لحالته الثقافية والعقلية ـ يقتصر على اكتشاف (الثبات) فيما هو (سنة) لا تقبل بطبيعة دلالتها اللغوية، لا تحويلاً ولا تبديلاً، في حين أن العلم التجريبي الوضعي ينظر إليها في حالة (التغيير) ضمن صيرورتها، فلا تصبح لديه (سنة).

إذن، فثمة فارق كبير بين تصورين: يعتمد أحدهما على نسق المعرفة السكونية والثوابت المتعاقبة المرتبطة في سننها البشرية والطبيعية بالإرادة الإلهية، وأن أي تقدم بشري أو حضاري إنما يرتبط بفهمه لهذه السنن واتباعها، فسنة التغيير أن يغير القوم ما بأنفسهم: **﴿إن الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾**. [الرعد/ج ١٣/آية ١١] فإذا غيروا ما بأنفسهم واتقوا الله تنزلت عليهم البركات: **﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾** [الأعراف/ج٩/آية ٩٦].

أما التصور الثاني فيعتمد على إحداث التغيير من خارج النفس وليس من خلالها، حيث يستند إلى المحركات الاقتصادية الاجتماعية،

أي متغيرات الواقع الموضوعي وقوانينه وبمعزل عن تصور لأي تدخل إلهي. لا في قوانين الطبيعة ولا في أحداث التاريخ ولا في حركية المجتمع. فالسلطة التي تتولى التغيير هنا ليست سلطة الإله، وإنما سلطة المجتمع والتاريخ، بحيث تفرز كل حالة متغيرة تشريعاتها الخاصة المرتبطة بمفهوم متغير للسلطة كعقد اجتماعي يقوم على حرية المتعاقدين الليبرالية والمساواة بينهم.

أما في نسقنا فإن مفهوم السلطة يبقى قدسياً متعالياً وثابت الأحكام، وكذلك السلطة الاجتماعية والتاريخية تبقى هي أيضاً ثابتة في إطار الولاءات العشائرية والطائفية وما يكون لرأس العائلة، فرأس الطائفة (سيد) ورأس العائلة (أب) وزعيم العشيرة (شيخ) ورجل الدين (مرجع ـ عالم) فهنا تراتبية ذات طابع يبدو أزلياً لا يُفترض معها المساواة، ولهذا لا تهتم جماهيرنا بالحرية في ذاتها ولذاتها بقدر ما تهتم بكيفية ممارسة الخليفة أو الأمير أو الإمام لسلطته تجاهها، فهو إما عادل أو ظالم وفق قيم مقررة سابقاً. فالذين نالهم الاضطهاد في تاريخنا لم يتشبثوا بحقهم في الحرية وإحداث التغيير وفق قناعات الناس الحرة، وإنما تشبثوا بصحة أرائهم ومشروعيتها الدينية (ولم يطلبوا حق الحرية) لا لأنفسهم ولا لغيرهم فعلّ الحرية تجلب المفسدة والضرر، وحتى الذين آمنوا بالعقل والرأي في مقابل النقل والتقليد لم يدافعوا عن الحرية لذاتها وإنما دافعوا عن صحة اجتهاداتهم، كما سلبوا خصومهم حرية الرأي. لهذا فإن معايشة جماهيرنا الديمقراطية الانتخابية لم تغير مفهومها للحرية إذ مارست الانتخابات لا بمفهوم العقد الاجتماعي، ولكن بمفهوم التفويض لمرشح الطائفة أو القبيلة الذي يُكرس بدوره ـ على مستوى سلطة الدولة ـ لنفس نسقها الاجتماعي. فاختياره لم يتمّ أصلاً على ضوء برنامجه أو سياساته القومية، لهذا نجد أن مواجهة القوى التقليدية للأنظمة الثورية أو الانقلابية لا تنطلق من مشروعية الحرية لذاتها، ولكن من حق المشاركة في السلطة ذاتها، ومع تقدير أن مفهوم الحزب لدى هذه القوى لا يعني مساواة الأعضاء في اتخاذ القرار أو ممارسة القواعد لحقها في انتخاب قيادتها.

هذا قليل من كثير حول فوارق النسقين والتصورين بما يؤدي إلى خلاصات محددة:

أولاً: إن مفهوم الناس العام للدين بوصفه قيماً مثالية لا يصنع حضارة، وأن غاية الدين صبغ الحضارات وصياغتها بمبادىء عقلية وأخلاقية تختص بالسلوك والقيم وليس الإبداع نفسه، والذي يخضع لمحركات أخرى. وأن الدين يتعارض مع الحيوية الحضارية الدنيوية بتقليله من شأن الدنيا كعبور باتجاه الآخرة، فمتاع الدنيا قليل، كما يفهم البعض ذلك خطأً.

ثانياً: إن نسقنا الاجتماعي والثقافي المركب على الاقتصاد الطبيعي، الرعوي والزراعي والحرفي اليدوي، لا يعطي متاحات التغيير الديناميكي بحكم إيديولوجيته السكونية. وإنه غير قادر على استيعاب منظومة القيم والممارسات الحضارية المتقدمة عليه.

ويأتي التساؤل هنا: كيف يكون مصيرنا في عالم اليوم حين نركب هذا المفهوم للدين على هذا النسق، وهما مركبان أصلاً، وندّعي المشروع الحضاري البديل؟ فالمصير هنا يبدو كارثياً ومأساوياً. خصوصاً وإننا لا نستطيع بحكم نسقنا الاجتماعي والثقافي الاهتداء بالنسق الأوروبي كما أوضحنا. ثم إنه حتى إذا أمكن الاهتداء فالنسق الأوروبي نفسه قد وصل إلى نهايات الطريق المسدود بتفكيكه للشخصية الإنسانية ومسخه للظاهرة الطبيعية بحيث يعجز عن التركيب وتحقيق مبادىء الوجود الكونية كبديل عن فلسفة الصراع؟ فنحن لسنا بقادرين على هذا النهج ولا نريده كذلك.

كيف يكون المخرج؟

بما أنه قد اتضح لنا استحالة تركيب التجربة الأوروبية على نسقنا الديني والاجتماعي، وكذلك عبثية أن نستهدي بها بحكم أزماتها الراهنة، فليس من بديل أمامنا سوى تأسيس المشروع الحضاري البديل من داخل نسقنا الديني والاجتماعي.

ولكن كيف لنسق سكوني أن يستجيب للتغيير، على مستوى التركيب الاجتماعي وعلى مستوى المفاهيم والتصورات؟

لا يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خارج النسق الديني والاجتماعي نفسه، وقد سعى المصلحون لحل هذه الإشكالية بالتجديد في الدين من جهة وحفز المجتمع للأخذ بأسباب العلوم التطبيقية من جهة أخرى. وذلك منذ قدم الشيخ العائد من باريس رفاعة رافع الطهطاوي في مطلع القرن التاسع عشر وتليه أسماء كثيرة في مجال الإصلاح الديني والاجتماعي. غير أن جهود الإصلاح قد انتهت في الحالتين إلى نتائج سطحية وجزئية، فلا المجتمع قد تغير ولا الدين قد تجدد. بل نال بعض المجددين في «أصول الحكم» ما نالهم، فاتهموا بالوضعية والعلمانية.

إن مشكلة التجديد في الإطارين الاجتماعي والديني، أنه قد بحث عن قوة التغيير كمنعكس داخلي لرد فعل خارجي، وليس من داخل النسق نفسه وبما يتولد عنه. وكان هذا الخارج دوماً هو النسق الأوروبي، وذلك إما بمنطق «المقاربات» كما فعل خير الدين التونسي وإما بمنطق «المقارنات» كما ذهب إلى ذلك آخرون.

ويستخدم المنطقان القياس في المقاربة أو المقارنة وهو منطق يخل بأصول النسقين معاً، إذ لا يمكن التركيب بين النسقين بالمقاربة، ولا يمكن بحث إشكالية نسق في نسق آخر بالمقارنة، والتي تنتهي إلى تفاضل غير موضوعي، فإذا كنا نعاني إشكاليات في وضع المرأة المسلمة في مجتمعها وضمن نسقه فلا يكفي أن نقارن ذلك بسلبيات وضعها في النسق الآخر، وإذا كان للفقر إشكالياته في مجتمعنا فلا يكفي أن نقارن تراحمية الزكاة بمادية أوروبا. فالمقارنة تأتي دائماً لصالحنا فهي تصب في مجال التعبئة بأكثر من مجال البحث العلمي واكتشاف الإشكالية وحلها من داخل النص الخاص بنا. بل إن فكر المقارنات أو المقاربات إذ وجد ما يستهويه في التجربة الأوروبية سارع برده إلى الإسلام.

فالتجديد الاجتماعي والديني كان «منفعلاً» بالآخر وليس «فاعلاً» في الذات، فليس المطلوب أن نقارن أو نقارب وإنما المطلوب توليد الحلول من داخل النسق نفسه. فلا بد من البحث الداخلي في ماهية نسقنا نفسه واكتشاف محركاته باتجاه التغيير. فلكل نسق جدليته التاريخية والاجتماعية ومن المستحيل تطبيق نفس المواصفات على كل المجتمعات.

البحث في الإشكاليات الكبرى:

الآن نأتي إلى الإشكالية الكبرى ونحن في معرض نقدنا للأنظمة والحركات والتيارات الإسلامية المعاصرة وعلى رأسها سلبيات التجربة السودانية. فقد أوضحنا أن تصوراتها وممارستها هي أشد وطأة على الناس من تصورات وممارسات الأنظمة الليبرالية الوضعية العلمانية فأين تكمن المشكلة؟

أ ـ هل هي في محتوى الوحي القرآني الذي تستمد منه هذه الحركات شرعيتها ومرجعيتها علماً بأن الوحي القرآني مطلق يستوعب جدلية الواقع ويتجاوزها بذات الوقت؟

ب ـ أم أن المشكلة تكمن في نسيج أيديولوجي ـ تاريخي أسبغ فهمه الزماني والمكاني الخاص للوحي المطلق فقيد فهم المطلق الكتابي وقنن منظوراته حتى أصبح الاجتهاد غير ممكن إلاّ بالقياس إلى حالات سبقت وماثلت؟

ج ـ أم أن المشكلة تكن في قصور المعاصرين عن التعاطي مع القرآن وفق مطلقه، بمنهجية معرفية متقدمة، تستلهم القرآن نفسه في قدرته على استيعاب جدل الواقع وتجاوزه بما يؤدي لاحتواء كافة مشكلات المجتمعات الإنسانية ويخرج بها من مأزقها الحضاري الذي تردت فيه بفضل الحضارة الوضعية؟

المشكلة بوضوح لا تتعلق بالقرآن فهو وحي مطلق وقادر على استيعاب مشكلات الحضارة الإنسانية والخروج بها من مأزقها الفلسفي وبأفضل من الاختيارات الوضعية الراهنة. ولكن المشكلة:

أولاً: في كيفية فهمنا وتعاطينا مع الموروث التاريخي الإيديولوجي الذي وصل إلينا عبر طرق عديدة ومختلفة، لم يخضع معظمها حتى الآن للتدقيق المنهجي وفق المعايير النقدية المعاصرة. والتي تتسق موضوعياً مع الكيفية النقدية والتحليلية التي استرجع بها القرآن نفسه موروث الرسالات السابقة والنبوءات. فالقرآن قد جرد بشكل نقدي ومنهجي تراث الإنسانية الديني منذ آدم وإلى ما قبل خاتم النبيين والمرسلين من كل إسقاطات العقلية البشرية الخرافية والأسطورية وذلك حين صدق هذه الكتب وهيمن عليها. ولم نأخذ نحن حتى الآن بهذا المنهج القرآني النقدي التحليلي لاسترجاع موروثنا التاريخي بشكل موضوعي.

وهي ثانياً: قصورنا المعرفي عن التعاطي مع القرآن كوحي معادل موضوعياً للوجود الكوني وحركته، فالقرآن كوحي معادل موضوعياً للوجود الكوني وحركته مستوعب بشكل مطلق لتفاعلات الغيب والإنسان والطبيعة، يحتوي الكونية بكامل مظاهرها، فهو مرجعية كونية، ولا يمكن النفاذ إليه بالقدر المطلوب راهناً إلاّ باستيعاب ما تتضمنه هذه الكونية من أساليب معرفة متقدمة جداً تفكك داخلية الإنسان وبنائية الكون. وهذا ما تقف الآن الحضارة الأوروبية على مشارفه بعد معاناة وضعية قلقه بدأت منذ القرن الخامس قبل الميلاد، فليس المطلوب كما يُفهم بسذاجة تطبيق مناهج المعرفة الوضعية على القرآن ولكن المطلوب هو تجريد الفلسفات الوضعية من مرتكزاتها العلمية واستعادة العلم ومناهجه للقرآن بما يتكافأ واستيعاب القرآن للوجود الكوني وحركته.

بهذا الفهم النافذ إلى بنائية الكون وداخلية الإنسان ومطلق القرآن وتفاعله مع نسبية الواقع وجدليته تعاد قراءة كافة المشكلات الإنسانية المعاصرة وبحلول ترقى على الاختيارات الوضعية واللاهوتية في آنٍ واحد.

ولكن:

هل هذا هو طريق السودان الآن؟

بالطبع لا.. أقولها بفم ملىء ورأس مرفوعة، فالنظام السوداني وبمعيته معظم حركات (الصحوة) الراهنة، متناقض مع (عالمية الخطاب الإسلامي بحكم ما يحدثه من عزلة عالمية تحت توهم وادّعاء الخصوصية). وهو متناقض مع (حاكمية الكتاب) الإسلامية بما يدعيه من حاكمية إلهية يجسدها في تنظيمه، كسلطة كهنوتية جديدة، ومتناقض مع (شرعة التخفيف والرحمة) بما يلقى به على المجتمع السوداني من (إصر وإغلال). ومتناقض مع النزوع (اللاطبقي) في أساسيات التشريع الإسلامي بما يشيده من (طبقة جديدة) باسم المصارف وشركات المضاربة والاستثمار (الإسلامية). ومتناقض مع خطاب التعددية الإسلامي (كافة للناس) بفرض سيطرته الآحادية على الآخر. وثم بعد ذلك، هو نظام متناقض مع السقف الراهن للعصر فلا هو بالمستوعب لمناهجه المعرفية ولا هو بالمتفاعل مع أنساقه الحضارية.

فيما إذا خلصت النوايا:

ومع ذلك، وفيما إذا خصلت النوايا فيمكن المراجعة من بعد النقد والتقييم، على أن نستصحب في وعينا إشكاليات لا بد من إدراكها وتجاوزها إذا أردنا فعلاً التأسيس القرآني لمجتمع معاصر. فهناك من يرى أن التأسيس القرآني للمجتمع المعاصر لا يتعدى كونه (إعادة إنتاج) لنفس مواصفات الحقبة النبوية الشريفة بكامل مواصفاته التشريعية والعقائدية، وذلك انطلاقاً من أمرين:

أ ـ إن الرسول عليه أفضل الصلاة والسّلام كان على رأس تلك الحقبة والقيّم على كافة جوانبها التطبيقية والقادر على بيان النصوص الإلهية بحكم سلطته النبوية. ولهذا يكررون الحديث عن (دولة المدينة).

ب ـ إن معاني النصوص القرآنية أو بالأحرى الآيات قد تمّ توثيقها وتثبيتها بحيث لا يمكن إضفاء شروحات جديدة على النصوص وبالتالي فإن

أبواب الاجتهاد المفتوحة بحكم متغيرات العصور ليس من شأنها أن تمضي إلى أبعد من معاني النصوص الموثقة.

في مقابل هذه الرؤية التي لا تعتبر التأسيس القرآني للمجتمع المعاصر إلا من منظور (إعادة إنتاج الحقبة النبوية الشريفة) تتحدد رؤية أخرى تعتمد البحث في الموضوعات التالية:

أ - مفهوم المتغير الاجتماعي نفسه من وجهه نظر جدلية تاريخية تأخذ بعين الاعتبار أن النمو والتطور ليس مجرد تراكم كمّي لمستجدات معاصرة تُلحق ببناء المجتمع القديم بحكم الإضافة، وإنما هو (تحول كيفي) في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تتكون (شروط وعي جديد) ومغاير لنمط الوعي السابق. فالفكر البشري. تبعاً لحالات التطور النوعي هذه. إنما يتدرج من النظرة (الإحيائية) للظواهر وعلاقاتها ببعضها وتفسيرها على نحو مجزأ ومستقل، إلى النظرة (الثنائية) التي تأخذ بمتقابلات الحركة كالبارد مقابل الحار، ووصولاً إلى النظرة (الجدلية) التي تقفز فوق الثنائية لتعالج الظواهر والحركة وفق الوحدة والصيرورة وبمنطلق تحليلي. فهنا تغير في شروط الوعي النوعي نفسه، فمفهوم المعاصرة أو المجتمع المعاصر لا يعني استمرار المجتمع القديم بلازمته الأيديولوجية وشروط وعيه التاريخية ولو في مرحلة زمنية متقدمة، وإنما ما يصيب هذا المجتمع فعلاً من تحولات تاريخية يستحق بموجبها صفة المعاصرة وفق مقاييسها العالمية الراهنة وما تفرضه هذه المقاييس من شروط وعي يتجاوز الإحيائية والثنائية، وعلى هذا الأساس فإن الكثير من مجتمعاتنا العربية والإسلامية قد ترى نفسها معاصرة بالقياس الزمني، أي لأنها موجودة في نطاق هذا العصر، ولكنها لا تعيش في الواقع حالة عصرية تتفتح بموجبها على شروط الوعي الحضاري العالمي الجديد. وهذه هي أزمة النظام السوداني وأزمة سائر حركات (الصحوة).

نتيجة لهذا الانفصام بين وجود المجتمعات التقليدية بلازمتها الأيديولوجية ووعيها التاريخي في حقبة الزمن العالمي المعاصر مما يعطيها

شعوراً بالمعاصرة من جهة وعدم قدرتها على اكتشاف شروط الوعي العالمي الجديد من جهة أخرى، فإن معظم القيادات الفكرية لهذه المجتمعات لا زالت عاجزة عن اكتشاف مفهوم المتغير الاجتماعي والفكري بوصفه متحولاً كيفياً وليس تراكمياً. وبالتالي لا تجد نفسها في حالة معاناة مع شروط الوعي العالمي الجديد، لذلك تكتفي بتنمية موضوعات السلف الصالح. رضوان الله عليهم. ووفق نفس شروط الوعي التاريخي السابق، ثم لا ترى أن التأسيس القرآني للمجتمع المعاصر يمكن أن يمضي لأبعد من (إعادة إنتاج الحقبة النبوية الشريفة). وما يدعيه الترابي من (تجديد في أصول الفقه الإسلامي) لا يخرج في حقيقته عن هذه الدائرة المغلقة.

إذن، القضية هنا قضية تفهم لمعنى المتغير الاجتماعي ضمن شروط الوعي العالمي الجديد وهو أمر لم تتكيف مجتمعاتنا معه بعد، وبالتالي يَشْكُل عليها فهم وجود إشكالية بين المتغير الاجتماعي والفكري وما كان عليه الوضع في الحقب التاريخية السابقة.

ب ـ بالنسبة لتوثيق معاني الآيات فيما اشتملت عليه مرويات الحديث النبوي الشريف وكتب التفاسير، فإن لهذه المصادر مرجعيتها إضافة إلى قدسيتها بحكم ارتباطها بحقبة النبوّة الشريفة والتابعين، وتقدير أن لسان العرب من قبل أن تخالطه العجمة هو الفصل في معاني الآيات ـ وكل قول غير ذلك ـ أننا ننقض موثوق المعرفة الدينية.

مثل هذا الجدال يثور دائماً في مجتمعاتنا التقليدية حتى الآن بين عقليتين يظنان أنهما مختلفتان عن بعضهما، غير أنهما ـ في الواقع ـ يعيشان نفس شروط الوعي التاريخي، والفارق بينهما إنما يكمن في إصرار الطرف الأول على كامل الوثوقية للمعاني القرآنية في حين يحاول الطرف الثاني تحت ضغط الحداثة والتحديث (تخريج) معان جديدة بمنطق (تأويلي). أما التحدي الحقيقي فيكمن فقط في محاولة (إعادة اكتشاف وقراءة القرآن وفق شروط الوعي العالمي الجديد المتميز بمناهجه المعرفية وليس الآيديولوجية).

ج ـ هنا يتم البحث في إمكانية أن يستجيب القرآن الكريم، والمكنون، والمجيد لهذا المنهج الجديد في إعادة قراءته، لا بقصد نقض القراءات والشروحات السابقة، فتلك قد تمّت ضمن شروط وعي تاريخي محدد، ولكن بقصد الكشف عما يمكن أن يعطيه القرآن لشروط وعي تاريخية مغايرة. فنحن أمام عقلية عالمية معاصرة، قفزت فوق الإحيائية والثنائية، وأصبحت تتعامل مع تحليل الأمور ولا تكتفي بالتفسير، وتأخذ بالقضايا في وحدتها وليس في تجزئتها، وتأخذ بالمنهج وليس بالتأويل.

فهل بإمكان النظام السوداني إدراك ذلك؟

ما بعد السقوط:

إن سقوط هذا النظام لا يعني سقوط الجبهة الإسلامية فقط، إنه يعني سقوط الإسلام والسودان التاريخي معاً، فالذين سيراجعون ما كانت عليه (التجربة الإسلامية) ـ حين السقوط ـ فإنهم سيأخذون على الدين كافة المثالب الحضارية ويحاكمونه على مستوى التطبيق، ويصبح من الصعب وقتها، إن لم يكن من المستحيل، الطلب إليهم مراجعة الجوانب المعرفية والمنهجية لهذا الدين والتي لم تكن تحتمل تجاوزات التطبيق، بل وتناقضاته مع أساسياتها. فكل قول بعد ذلك سيكون تبريرياً. كما أنّ السودان نفسه سيعاني (أزمة وجود) لكيانه الجغرافي ـ السياسي حيث ستتضايف العوامل الدافعة باتجاه التجزئة مع دوافع التدخل الأجنبي.

إذن فالمعبد لن ينهار على شمسون وحده، فهل تكون هذه المحاذير مدخلاً لأن يصلح النظام من شأنه؟ فأن نتداعى إلى وفاق بيننا قبل الانهيار، أفضل من أن نتداعى إلى مؤتمر يعالج ما تبقى من السودان وأزماته بعد الانهيار. فليس النظام في السودان بأحرص منا على (ثوابت الهوية العربية والإسلامية) ولكن بفهم ومنهج مختلفين.

الفصل الحادي والعشرون

المعارضة السودانية ومؤتمر أسمرا
(المتاهة الكبرى)



مؤتمر أسمرا أو المتاهة الكبرى:

في الفترة ما بين ١٥ وإلى ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٩٥ عقد (التجمع الوطني الديمقراطي) مؤتمره في (أسمرا) عاصمة أرتريا ـ سينوس أرتريوس أي البحر الأحمر باللغة اليونانية ـ بحضور بلغ تعداده (٥٦) ممثلاً لقوى المعارضة المكونة أساساً من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة وحركة تحرير شعب السودان إضافة إلى الحزب الشيوعي وتجمع الأحزاب الإفريقية السودانية ومؤتمر البجا وممثلي النقابات السودانية والقيادة (الشرعية) للقوات المسلحة السودانية ـ فيما قبل ١٩٨٩/٦/٢٩ ـ وكذلك شاركت (قوات التحالف السودانية) والتي لم تكن عضواً في التجمع، وكنت من ضمن المدعويين (مراقباً وليس مشاركاً) وليس عضواً في التجمع مع طلبهم إليّ توجيه كلمة سآتي على فحواها في هذا الفصل.

من البداية تجول نظري في وجوه الحاضرين، واسترجع عقلي وقائع السودان وأحداثه منذ عام ١٩٥٤، فلكل وجه من تلك الوجوه خلفية وقصة ـ وقد جاء هذا المؤتمر بعد اجتماع للمعارضة سبق وأن عقيدته في (أسمرا) بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٧.

فالتجمع الوطني الديمقراطي يتكون من أحزاب ساهمت في وأد الديمقراطية بالانقلاب العسكري عليها أو إجهاضها من الداخل. يستوي في ذلك حزب (الأمة والأنصار المهدويين) حيث وأدوا أول ديمقراطية في السودان حين حركوا انقلاب عبود في ١٧ نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٥٨. وكذلك الحزب الشيوعي السوداني الذي سيطر بأغلبية كوادره على حقبة نميري اليسارية (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) ثم أراد أمينه العام ومن تبقى من كوادره الإجهاز على نميري بانقلاب آخر في ١٩ يوليو ١٩٧١ حكم لمدة ثلاثة

أيام[1]. وكذلك الحزب الوطني الاتحادي (المندمج لاحقاً في حزب الشعب الديمقراطي مكونين الحزب الاتحادي الديمقراطي) فقد أجهض هو الآخر دستور السودان المؤقت في عام ١٩٦٦ لحظر الحزب الشيوعي وطرد نوابه المنتخبين من داخل البرلمان وفرض السلطة الرئاسية لزعيمه على باقي أعضاء مجلس السيادة إضافة لرفض قرارات المحكمة العليا. أما قيادة الطرف الآخر من الحزب الاتحادي الديمقراطي أي الختمية فقد عرفوا دوماً كيف يهادنون الأنظمة العسكرية. ويكفي أن حقبة نميري العسكرية قد شهدت تعاون كافة قيادات هذه الأحزاب دون مساءلة له عن الديمقراطية، وقد تباكى الكل على هذه الديمقراطية التي سبق لهم وأن أجهضوها في مؤتمر «أسمرا».

والخلاصة أن ميراث عناصر (التجمع الوطني الديمقراطي) يوضح بجلاء أنها ليست حريصة على الديمقراطية متى ما تهيأت لها ظروف المشاركة في أي نظام للحكم، وأنها لا تنادي بالديمقراطية إلا حين يستبعدها نظام ما عن المشاركة. ولهذا فقدت هذه الأحزاب مصداقيتها أمام الشعب السوداني مما يجعلها عاجزة عن تحريكه ضد النظام الراهن تحت مظلتها.

إضافة إلى أن التكوين الاجتماعي والفكري لأهم طائفتين في التجمع وهما الختمية والأنصار لا يؤهلهما لممارسة النهج الديمقراطي إلا شكلياً، فلا زال الولاء الطائفي يقوم على مفهوم (البيعة) التقليدية، ثم إن الحزب الوطني الاتحادي والذي نظر إليه في يوم من الأيام كحزب معبر عن

---

(١) قد تحكمت في أجواء الانقلاب عدة تصورات مختلفة ما بين عبد الخالق محجوب وهاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمد الله حيث احتجز الأخيران في مطار طرابلس قبل وصولهما الخرطوم ـ انظر: محجوب عمر باشري ـ إعدام شعب ـ معامل التصوير الملوّن السودانية ـ الفصل ٢٦ ـ عبد الخالق محجوب الصفحات من ١٥٠ وإلى ١٥٦ ـ الخرطوم.

الحداثة في مواجهة التقليد من خلال شعاره (مصرع القداسة على أعتاب السياسة) فقد تحول هو الآخر إلى نفس نمط العلاقات الطائفية فعوضاً عن احتوائه لطائفة الختمية في إطار الحزب الاتحادي الديمقراطي احتوته طائفة الختمية. ولذلك عجز مثقفوه عن دفع الحزب الاتحادي الديمقراطي لعقد المؤتمر العام طوال حقبة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩). وقد برهنت هذه الحقبة الثالثة على معارضة قادة هذه الأحزاب لأي تطوير داخلي أو إصلاح في مناهج أحزابها وتعاملت مع الديمقراطية الثالثة وكأن البلاد مزرعة لها فعوضت نفسها عن خسائرها التي لحقت ببيوتاتها ومشاريعها في حقبة نميري. متناسية تعويض أولئك الذين دفنوا بالمئات في مقابر مجهولة كما استخدمت امتيازاتها السلطوية في الثراء غير المشروع فوفرت أرضية كاملة لأي انقلاب ضد الديمقراطية.

ولأن القادة الأساسيين في التجمع الوطني الديمقراطي يدركون أن الشعب السوداني يدرك ذلك منهم. فإنهم لا يركنون إلى فعاليتهم الذاتية لإسقاط نظام يونيو ١٩٨٩ وإنما يركنون إلى اتساع التناقض بين نظام يونيو والشارع السوداني تحت ضغط الأزمات الاقتصادية وحرب الجنوب والإجراءات الأمنية، فحتى إذا ما سقط النظام ونودي بالديمقراطية من جديد، والديمقراطية برلمان وتمثيل وأحزاب وصحف ومكاتب ونفقات حملات انتخابية، عادت هذه القيادات إلى الخرطوم حيث يلتفت الشعب وقتها، يمنة ويسرة باحثاً عن البديل المنظم الذي يملأ الفراغ فلا يجد سوى الجزر المنعزلة من المثقفين الذين يلوكون كافة أشكال النقد السياسي، فيقبل بهذه الأحزاب من جديد، كرهاً لا طوعاً، ليملأ الفراغ. وتقوده فيما بعد إلى أزمات أخرى كتلك التي أحدثتها طوال توليها للحكم ما قبل انقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، وتهيؤه بالتالي لانقلاب جديد.

ثم إنهم (تجمع) وقلوبهم شتى وبأسهم بينهم شديد، فبالرغم من ظاهر الوفاق بينهم في (أسمرا) فإن الرؤوس الكبيرة لا تعترف إلا ببعضها

(المهدي والميرغني)، وما تبقى يُستكمل به لتأمين المظهر الديمقراطي والوطني العام.

وبما أن الأهداف الحقيقية لحركة تحرير شعب السودان لا يمكن أن تتحقق في إطار ديمقراطي، نجد أنه ليس من مخططات هذه الحركة حتى التحالف الفعلي مع الفئات الديمقراطية للقوى الاجتماعية الحديثة في شمال السودان، وقد وضح ذلك في الفترة الانتقالية (٨٥ ـ ١٩٨٦) وفي الفترة النيابية (٨٦ ـ ١٩٨٩) حيث لم تمضي حركة قرنق لأبعد من توقيع ميثاق عرف بميثاق كوكادام في مارس ١٩٨٦ بل ولم تطلب من الجنوبيين الذين يوالونها في شمال السودان تعزيز موقف مرشحي القوى الديمقراطية. إن الهدف هو أن تستدرج هذه القوى الشمالية لتشكيل مشروعية وطنية شعبية لحركة قرنق تمكنها من (فرض) برنامجها على مجموع الشعب السوداني، وبما أنّ هذا البرنامج لا يمكن أن يفرض إلا بالقوة فإن حركة قرنق تبذل جهوداً لتأمين الاعتراف بمشروعية (النضال المسلح) كطريق لإسقاط النظام في الخرطوم وليس من يمارس هذا النضال المسلح غير جنود قرنق أنفسهم.

كما تعمد من خلال إقرار الاعتراف بها لفرض (حق تقرير المصير) على الحركات الشمالية المعارضة، وهذا ما فعلته في مؤتمر أسمرا.

ماذا يعني مؤتمر أسمرا بالنسبة للمعارضة السودانية؟ وماذا يعني بالنسبة للمجابهة مع نظام البشير؟ وما هي المتغيرات الإقليمية والدولية التي ينعقد في ظلها المؤتمر؟ وإلى أي مدى تتوافر مقومات دور إسناد المعارضة السودانية للنظام الأرتري؟

تساؤلات أحاطت بأوضاع المؤتمر والمؤتمرين والمستضيفين له، وكذلك المراقبين الدبلوماسيين من عرب وأجانب وغيرهم. إذ توقع الجميع أن يأتي مؤتمر أسمرا بجديد وذلك بتقدير ثلاثة عوامل جوهرية:

طروحات الخيار العسكري:

ذلك أنّ النظام السوداني قد جرد المعارضة السودانية من الأسلحة التقليدية الثلاثة التي كان يستخدمها الشعب السوداني في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية العسكرية وهي (١ ـ العصيان المدني الذي يتخذ شكل الإضراب السياسي عن العمل) و (٢ ـ انحياز بعض ضباط الجيش لحركة التغيير) و (٣ ـ اشتعال التظاهرات الشعبية).

وقد جربت هذه الأسلحة ضد نظام عبود في ثورة ٢١/أكتوبر/تشرين أول **١٩٦٤** ثم في انتفاضة أبريل/نيسان **١٩٨٥** ضد نظام نميري. وقد تآزرت هذه العوامل الثلاثة وقتها مع تفاقم المقاومة المسلحة الجنوبية.

غير أنّ النظام السوداني كان قد عمد مسبقاً لمصادرة هذه الأسلحة الثلاث، وذلك (١ ـ تصفية الخدمة المدنية بالآلاف بمنطق الولاء قبل الكفاءة) (٢ ـ تصفية القوات المسلحة بنفس المنطق بداية من التصفيات الدموية أثر أي انقلاب يفشل) ثم (٣ ـ إنشاء قوى الدفاع الشعبي ـ مليشيات ـ لمواجهة تظاهرات الشارع السوداني وكرديف لأجهزة الأمن المكثفة). أما مقاومة الجنوب والتي تآزرت سابقاً مع هذه الأسلحة الثلاثة فقد عمد النظام السوداني للضغط عليها بكامل قواه وبموجات (جهادية) لا يحسب حساب لخسائرها الإنسانية في مقابل تحقيق الانتصارات العسكرية ومع الاستفادة من الانشقاقات (القبلية) في مقاومة الجنوب.

قد جرد النظام السوداني معارضيه عن تلك الأسلحة فلم يبقى لمن يعارضه سوى خيار واحد هو (الخيار العسكري) وليس عبر الانقلاب ـ كما أوضحنا ـ ولكن عبر (ثورة شعبية مسلحة).

غير أن الثورة الشعبية المسلحة تتطلب أمرين:

أ ـ قاعدة إسناد (خارجي) تؤمن الدعم اللوجستي والحماية.

ب ـ أن تكون المعارضة السودانية (مهيأة + مؤهلة) لمثل هذا الدور.

ثم يتضايف عاملان آخران:

أ ـ أن تجد كل من المعارضة السودانية التي تتجه للعمل المسلح وكذلك دولة الإسناد الحدودية دعماً إقليمياً ودولياً يتكافأ مع هذا الدور.

ب ـ أن تكون دولة الإسناد الحدودية (قابلة + مهيأة) لإنجاز هذه المهمات. وحين نأتي لتفصيل هذه العناصر التي تختص بالخيار العسكري سنجد:

أن دولة الإسناد الحدودي وهي (أرتريا) قابلة على مستوى الجغرافية ـ السياسية وما يتبعها من تداخل حدودي وبشري مع شرق السودان ووسطه وبحكم إطلالتها على أهم المدن السودانية (طوكر ـ بورتسودان ـ سواكن ـ القضارف ـ كسلا) لتشكل إسناداً (نموذجياً) لتحرك المعارضة الشمالية السودانية انطلاقاً من أراضيها وبما يماثل الإسناد النموذجي الذي تحظى به مقاومة الجنوب لدى كل من (كينيا ويوغندة والكنغو) أو الوسط الاستوائي المتداخل حدوديا وبشرياً مع جنوب السودان. فإمكانية أن تصبح أرتريا هي دولة الإسناد أمر يمكن أن يطرح (نظرياً) وإلى أن تتكامل العوامل الأخرى لتحول هذا الطرح النظري إلى واقع عملي.

من هذه العوامل ـ كما ذكرنا ـ أن تكون المعارضة السودانية (مهيأة + مؤهلة) للمقاومة المسلحة، غير أننا نجد أن الحزب الاتحادي الديمقراطي والذي يستند إلى قاعدة الطائفة الختمية والذي يحظى بنفوذ واضح في شرق وشمال ووسط السودان ـ وهي المناطق المواجهة لأرتريا مباشرة ـ لم يعرف عنه في تاريخه بالموجهات العسكرية. وقد غطى كتابنا هذا أهم المحطات في تاريخ السودان حيث نلحظ أن قواعد هذا الحزب وهي مدينية وزراعية محافظة في الغالب لم تحمل سلاحاً عدا مواجهات قبائل (الجعليين) و (الشايقية) في فترات تاريخية سابقة. حيث واجه الشايقية جيش إسماعيل باشا لغزو السودان في عام ١٨٢١ وواجه الجعليون قوات الخليفة عبد الله التعايشي في عام ١٨٩٧ كما خاضت قبائل (البجا) في شرق السودان من

قبل مواجهات عسكرية ضد محاولات استرقاقهم في بداية عهد محمد علي باشا ثم أثناء فترة مقاومة (عثمان دقنة) في الفترة المهدوية لقوات الاحتلال في سواكن. وتلك سوابق لها أوضاعها التاريخية الخاصة ولا يعتد بها الآن.

أما الحزب الآخر وهو (حزب الأمة ـ الأنصار) والذي تمرس في بعض الخيارات العسكرية فإنه لا يملك موضوعياً قدرات التحريك العسكري لقواعده في غرب السودان وبعض مناطق الوسط انطلاقاً من أرتريا، ولذلك كان ينطلق عسكرياً من ليبيا وعبر الحدود السودانية (الصحراوية المكشوفة) باتجاه غرب السودان ثم الخرطوم كما فعل في عام ١٩٧٦. أو من حدود أثيوبيا المطلة على قواعده الشعبية في (النيل الأبيض وكوستي والجزيرة أبا) غير أن عقبات واضحة تعترض تحرك هذا الحزب عسكرياً من الجبهتين الأثيوبية أو الليبية منها:

١ ـ أن أثيوبيا وبالرغم من خلافاتها مع السودان تتباعد عن أي اشتباكات عسكرية أو أزمات حادة مع دول الجوار الأفريقي نظراً لوجود مقر منظمة الوحدة الأفريقية في عاصمتها أديس أبابا.

٢ ـ أن ليبيا وبالرغم من بعض الخلافات ترى في النظام السوداني حليفاً مسانداً، كذلك فإن نظام (إدريس دبي) في تشاد والمجاور لغرب السودان يعتبر هو الآخر حليفاً للنظام السوداني.

٣ ـ ثم يأتي عامل يختص بداخلية الأنصار وهو أن (شباب الأنصار) الذين كانوا يوالون بيت المهدي ويقاتلون تحت زعامته قد انصرفوا عن هذا الأسلوب لأسباب تعود في معظمها لانصراف بيت المهدي عنهم وإهمالهم وبالذات بعد مصالحة الصادق المهدي مع نميري عام ١٩٧٧ وتوليه رئاسة الوزارة في عام ١٩٨٦، وإلى انقلاب البشير في عام ١٩٨٩.

لهذا نجد أن الصادق المهدي ـ وهو بلا شك يدرك هذه العوامل مجتمعة ـ يقصر نضاله على (الجهاد المدني) ليس بسبب من الضغوط التي تمارس عليه وهو بداخل السودان وفي قبضة النظام، ولكن بسبب عدم إمكانية حزبه الآن لطرح الخيار العسكري.

والخلاصة: إن أكبر حزبين في التجمع الوطني الديمقراطي وهما الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة (غير مؤهلين + غير مهيأين) للخيار العسكري نتيجة جملة العوامل التي ذكرناها. فلا يتبق من أمل بعد ذلك إلا أن يصمد الخيار العسكري في جنوب السودان لتتخذ منه القوى السودانية المعارضة مرتكزاً، غير أن لقيادة قرنق شروطها.

قرنق ومحورية الاستقطاب للخيار العسكري:

أمام عجز المعارضة الشمالية عن إنجاز الخيار العسكري طرح قرنق ضرورة إنشاء (لواء السودان الجديد) ليضم المعارضين الذين يحبذون الخيار العسكري، غير أن ذلك الطرح ظل يصطدم بعدة عقبات:

١ ـ أن الشماليين لم يرغبوا بالعمل ضد الشمال انطلاقاً من الجنوب وتحت وصاية قرنق، وبدا الأمر أكثر حساسية بالنسبة للمعارضين العسكريين الشماليين الذين سيجدون أنفسهم تحت زعامة قائد جنوبي سبق لهم أن قاتلوه. إضافة إلى تحفظات أبناء الغرب وحزب الأمة حيث تعاني تلك القبائل مشكلات مع بعض قبائل الجنوب في الحدود الإدارية التي تتشابك فيها مصالح الرعي.

٢ ـ ثم إن الذين سبق لهم أن حاولوا الانطلاق من الجنوب من عسكريين شماليين معارضين تكشفت تجربتهم عن سلبيات عديدة فمن ناحية:

أ ـ همشتهم قيادة قرنق وتعاملت معهم كأنهم طرف من أطرافها وورقة بيدها.

ب ـ لم تتعامل معهم دول الجوار الاستوائي (كينيا ـ يوغندة ـ الكنغو) كقوة شمالية ذاتية ومستقلة عن حركة الجنوب.

ج ـ إن نشاطاتهم في تلك الدول كان يفرض عليها أن تنسجم مع توجهات (الكمنولث البريطاني) إضافة إلى ما عانوه من عزلة عن المحيط العربي والدولي وكذلك الشمالي السوداني نفسه.

ثم نأتي للبحث في العامل الآخر بفرضية أن أرتريا ستضع مميزاتها الجغرافية لصالح المعارضة السودانية، وبافتراض أن المعارضة السودانية يمكن أن تهيء نفسها لدور المقاومة المسلحة، أو حتى إيجاد (بدائل وطنية عسكرية) من داخل أو خارج حزبي الاتحادي الديمقراطي والأمة، **فهل: تجد قوى المعارضة السودانية ذات الخيار العسكري دعماً إقليمياً ودولياً يغطي مستلزمات تحركاتها.**

من ناحية (نظرية) يمكن المراهنة على إمكانية الحصول على دعم إقليمي ودولي وذلك تحت طائلة الخلافات ما بين النظام السوداني ودول مجلس التعاون الخليجي بالنظر لما تأخذه هذه الدول على النظام السوداني من مواقف مضادة لها ومساندة ـ في تقديرها ـ للعراق حين غزوه للكويت. ثم هناك الخلافات السودانية ـ المصرية، والتوتر مع كينيا ويوغندة، وإدانات الجزائر وتونس المتكررة للسودان حيث تُتّهم الخرطوم بمساندة الأصوليين في البلدين. ثم هناك الموقف الأمريكي المضاد لنظام السودان والمناخ الدولي العام الذي يستهدف عزل السودان.

ذلك كله (تقييم عام) يصح من الناحية (النظرية) ولكنه غير متحقق في (الواقع العملي) نظراً للاعتبارات التالية:

١ ـ فدول الخليج ـ وعلى رأسها السعودية ـ وبالرغم من خلافاتها مع النظام السوداني إلا أنها لا تريد تصعيد المواجهة معه لأسباب تتعلق بالطبيعة (الإسلامية) لهذا النظام ونظرة معظم جماهيرها له، فدول الخليج تكتفي بمد الجسور (التكريمية) لقيادات المعارضة ولكن دون التورط في دعمها بشكل فعال.

٢ ـ تعيش دول الخليج أوضاعاً مالية مرهقة تتخللها التزامات مالية ضخمة من بعد حرب الخليج الثانية وعليه لا تريد أن (تتبنى) مواجهة عسكرية تقوم بها المعارضة السودانية ضد النظام، لأنه فوق ما ستكلفها هذه المعارضة من دعم باهظ التكاليف، فإن نفس هذه المعارضة ـ وبافتراض

وصولها للحكم - ستعود مجدداً إلى دول الخليج لتطالبها بمساندة البناء وإلغاء الديون تحت طائلة التحالف السابق لاسقاط النظام. وتؤثر دول الخليج الاكتفاء بمشاكلها.

٣ - لا ترى دول الخليج أن نظام السودان يشكل (خطراً فعلياً عليها) إذ لا زال السودان يعيش أسيراً لمشكلاته الخاصة وأن ارتفع صوته الإعلامي - أكثر من اللازم - بإيجاد محور عالمي للإسلام.

٤ - أن دول الخليج كانت على علاقات سابقة بزعامات المعارضة وتعرف جيداً من هم وكيف يتصرفون في أوجه الدعم المالي حين يعطى لهم. وقد عانت من بعضهم العديد من المشكلات أثناء فترات حكمهم، إذ انصرف البعض عنها للتنسيق فقط مع مصر كالاتحادي الديمقراطي، وانصرف بعض آخر للتنسيق فقط مع بريطانيا كحزب الأمة، فاكتشفت دول الخليج نفسها مجرد جسر عبور لمصالح الآخرين.

٥ - ثم إن دول الخليج تجد نفسها في حالة (التزام أدبي) للأخذ بوجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالشؤون السودانية بحكم ما تظهره مصر من اهتمام خاص بالسودان نظراً لما تطرحه من مصالح إقليمية تختص بأمنها السياسي والاستراتيجي، وكذلك أمنها (الجيو - بوليتيكي) المتصل بمياه النيل. مع تقدير أن مصر أكثر تداخلاً بالشأن السوداني وأكثر خبرة وأكثر معرفة بالقوى السياسية في السودان. ويستمد هذا العامل أهميته لدى دول الخليج عبر ما هو قائم من تنسيق مصري معها في شؤون أمنية وخلافها بعد حرب الخليج الثانية التي وقفت فيها مصر موقفاً سياسياً مسانداً لدول مجلس التعاون مع اشتراكها العسكري الرمزي في تلك الحرب. لذلك فإن للموقف المصري أثره في دعم دول الخليج للمعارضة - متى ما تحققت هذه الفرضية، فدول الخليج لا تتجاوز الموقف المصري من ناحية كما أن مصر تبدي دوماً رغبتها في أن يتم التنسيق الخليجي حول دعم المعارضة السودانية - إذا قامت الفرضية - عبر أجهزة مخابراتها من ناحية أخرى. وهو

موقف وإن بدا (مريحاً) لدول الخليج، ويبعد عواقب المسؤولية عنها تجاه النظام السوداني - إلا أنه غير مريح لقيادات المعارضة السودانية. فإذا افترضنا - بعد كل ذلك - أن دعماً خليجياً سيصل إلى المعارضة السودانية - عبر مصر - فما هي حقيقة الموقف المصري من النظام السوداني ومن المعارضة السودانية وأسلوب العمل:

طبيعة الموقف المصري:

بالرغم من خلافات مصر مع النظام السوداني فيما يتعلق بنشاط الحركات الأصولية، وما تفجر بينهما من (مسألة) حلايب التي تحولت إلى (مشكلة وأزمة) وبالرغم من التحرش السوداني باتفاقية مياه النيل. وبالرغم من الطرد المتبادل للدبلوماسيين والموظفين ومواطني البلدين وإساءة المعاملة على حدود البلدين ومطاراتهما، وبالرغم من مصادرة الممتلكات المصرية في السودان، وكذلك اتهام النظام السوداني بتدبير حادثة محاول اغتيال حسني مبارك في أديس أبابا. فإن النظام المصري لا يريد للمعارضة السودانية الراهنة ولا لأي معارضة سودانية بديلة أن تتحول إلى (ثورة شعبية مسلحة) وذلك بالنظر للمحاذير التالية:

١ - أن تؤثر الثورة الشعبية المسلحة على مصالحها المائية في السودان، ففي ظل الاشتباكات المفترضة يمكن أن يحدث ما ينعكس سلباً عليها.

٢ - أن الثورة الشعبية المسلحة إذ تتطلب قاعدة جماهيرية واسعة يصعب التحكم المصري فيها، وتفرز بالضرورة (قيادات نوعية جديدة) فستجد أجهزة المخابرات المصرية - والموكول إليها الشأن السوداني في مصر - نفسها خارج دائرة التأثير المستقبلي في السودان. وتعلم أجهزة الاستخبارات المصرية أن إفراز النوعيات القيادية الجديدة أمر لا مفر منه قياساً إلى معرفتها الدقيقة بعجز الحزب الاتحادي الديمقراطي عن القيام بمثل هذا الدور.

٣ - لهذا كله تضع مصر خططها في إطارين:

(أ ـ إمكانية إحداث انقسام في داخل السلطة السودانية القائمة) أو (ب ـ القيام بانقلاب عسكري) على أن يتم ذلك بعد تهيئة مناخ إقليمي ودولي يؤدي إلى (حصار) النظام السوداني للدفع به إلى أحد هاتين النتيجتين.

لذلك تبقى مصر على المعارضة السودانية لديها (رهينة) لسياساتها تلك، سواء على مستوى فعالية المعارضة الذاتية وتطلعاتها، أو على مستوى تنسيقها مع دول الخليج والدول الأخرى من عربية وأجنبية. فإذا نفذت المعارضة السودانية إلى الدول الأخرى فإن (وجهة النظر المصرية) تطاردها إلى هناك، بما في ذلك الولايات المتحدة والتي ترى مصر ضرورة أن توكل أمريكا الشأن السوداني لها، أسوة بما تفعله دول الخليج. غير أن الولايات المتحدة تؤثر معالجة الشأن السوداني في (الإطار الإفريقي) وليس العربي. وسنأتي على شرح الموقف الأمريكي.

طبيعة الموقف الدولي:

مع سلبية الموقف الإقليمي تجاه المعارضة السودانية والمرتبط في بعض جوانبه مع سلبيات المعارضة السودانية نفسها، نأتي للموقف الدولي وبالذات فيما يختص بالولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما الدولتين العالميتين الأقرب تأثيراً في الشأن السوداني.

رأت الولايات المتحدة أن تمارس (في مرحلة أولى حصاراً اقتصادياً) على السودان، ثم يليه (عزل سياسي ودولي) ثم (تدخل عسكري) لفرض (مناطق آمنة) في جنوب السودان على أن يخطط بعد ذلك للتضييق على النظام السوداني، ولكن مع (الإبقاء عليه) بما يماثل مخططها في العراق أو إسقاطه.

وقد ربطت الولايات المتحدة بين هذا المخطط وانسحاب قواتها من الصومال، غير أن أحداث (رواندا) من جهة وانفجار صراعات البلقان في (البوسنة والهرسك) من جهة أخرى فرضت على المخطط الأمريكي نوعاً من التريث. ولكن ثمة عامل آخر كان له دوره. ذلك هو الموقف البريطاني

وحساباته. فجون ميجر ـ رئيس وزراء بريطانيا، وكذلك وزير خارجيته دوغلاس هيرد، إذ لم يكونا بموافقين أصلاً على الدور الأمريكي في الصومال، فإنهما لا يوافقان قط أن يكون لأمريكا دوراً حاسماً وأساسياً في منطقة تعتبر من دوائر نفوذ الكمنولث البريطاني وبالذات كينيا ويوغندة، حيث يتطلب الأمر وصول القوات الأمريكية إلى هناك ليتم تدخلها في الجنوب. وقد تفاقمت المحاذير البريطانية ما بين إبداء الولايات المتحدة رغبتها في فرض المناطق الآمنة من جهة وتوتر العلاقات السودانية ـ البريطانية من جهة أخرى فيما عرف بأزمة (القس كيري) وطرد السودان للسفير البريطاني (بيتر ستريم، فخشيت بريطانيا أن ترث الولايات المتحدة نفوذها في أهم مناطق الكمنولث، ولهذا سارعت بريطانيا إلى تعيين سفير جديد لها في الخرطوم. كما سويت بعض الأمور بين الخرطوم ولندن بحيث سارعت الخرطوم لدعوة نفس القس الأسقف (تيري) لزيارة الخرطوم مرة أخرى وبدعوة من الحكومة السودانية. والهدف من التحرك البريطاني هو التحكم في مسارات الأزمة السودانية استباقاً لأي مخطط أمريكي. وهناك سجل حافل من الصراعات البريطانية ـ الأمريكية حول مسارات السياسة السودانية ولا زالت رؤيتاهما غير متماثلتين. وقد فهمت الولايات المتحدة الرسالة البريطانية من خلال هذه المواقف فبدأت تطلق التصريحات ضد النظام السوداني ولكن بلهجة أكثر اعتدالاً مثل (ضرورة تخفيف حدة التوتر بين السودان وجيرانه) و (دفع النظام السوداني ليكون أكثر اعتدالاً) مع بعض التصريحات الهامشية التي تشير إلى (سلبيات الحركات المسلحة في جنوب السودان ونذر الحروب القبلية فيما بين هذه الحركات متى نال الجنوب استقلاله).

علماً بأنه لا الولايات الأمريكية المتحدة ولا بريطانيا يؤيدان الآن (انفصال الجنوب أو استقلاله) إذ نرى في (تقرير البنتاغون الأمريكي ـ تبعات عدم الاستقرار في السودان ـ انتوني كوردسمان ـ تاريخ ١١ ديسمبر/ كانون أول ١٩٨٤) أن احتمال انتصار ثوار الجنوب السوداني سيقود إلى نتائج سلبية ـ رغم تحفظهم على إمكانية الانتصار، فالانتصار سيؤدي لميلاد

(دويلة إفريقية مصغرة - ميني ستيت)، ثم إنها ستبقى دويلة معزولة عن جيرانها بحكم تعدد الانتماءات القبلية داخلها، ولن تشكل أي أهمية استراتيجية (التقرير - ص ٦٧ و ٦٨). وقد سبق لهذا التقرير أن أشار إلى صعود التيار الأصولي الإسلامي في أواخر عهد نميري ورأى أنه (المرشح) لقيادة السودان مع طرح المحاذير لما ستكون عليه علاقات الأصوليين مع كل من مصر والسعودية (ص ٦٤ من التقرير).

إضافة إلى أن الولايات المتحدة لا تثق كثيراً في (المثقفين السودانيين) إذ تنظر إليهم وتراهم بالمدى الذي يؤثرون فيه على قطاعات الرأي العام السوداني.

إن جملة هذه المواقف تتحكم في التخطيط الأمريكي والبريطاني، لهذا ليس وارداً أن تلجأ القوى الدولية - كما نوهت - لفرض التدخل وإنشاء المناطق الآمنة، أو أن تدعم مقاومة شعبية سودانية مسلحة ضد النظام الراهن، خصوصاً وأن الولايات المتحدة ترى أن السودان يحتاج لسنوات عديدة ليلعب دوراً استراتيجياً مؤثراً ومهما كانت طبيعة توجهاته (التقرير - ص ٧٠/٧١) وأن كل ما سيثيره لن يتجاوز كونه (متاعب دنيا)، ويمكن التغلب عليها.

المأزق الإقليمي والدولي للمعارضة:

هذا هو مأزق المعارضة السودانية إقليمياً ودولياً، وبالتالي يسحب هذا المأزق نفسه على (الدور الأرتري) فليس بمقدور أرتريا أن تقفز إلى خارج الحسابات الإقليمية والدولية (فتغامر بمفردها) متحملة بمفردها عبء دعم المعارضة السودانية - فيما إذا اختارت المعارضة فعلاً لا قولاً العمل المسلح -. وقد رأينا أنها - أي المعارضة - (غير مؤهلة + غير مهيأة) للعمل المسلح.

فإذا افترضنا بعد كل ذلك إمكانية نشوء (تنظيم ثوري مسلح) يطرح نفسه بديلاً عن التجمع الوطني، فإن هذا البديل لن يكون مقبولاً لدى مجلس التعاون - بحكم ثوريته - ولا لدى مصر بحكم ثوريته أيضاً وكذلك (استقلاليته) ولن يكون مقبولاً لدى الدوائر الدولية. علماً بأن مثل هذا

التنظيم الثوري البديل يحتاج إلى سنوات وسنوات ليطرح نفسه على مستوى الساحة الوطنية السودانية وليكون معروفاً لدى السودانيين عبر (تراكم) لمواقف يكون قد اتخذها وأفكار يكون قد نشرها، وشخصيات تكون قد عرفت لدى السودانيين وتبينوا مصداقيتها. وأضيف إلى ذلك ما شرحته في (الفصل التاسع عشر حول السداسية التي تحول في الغالب دون نشوء بديل سوداني الآن).

إذن، فالمعارضة عاجزة والبديل (متعثر).

وماذا عن الدور الأرتري؟

تعلم القيادة الأرترية أكثر من غيرها مدى عجز قوى التجمع الوطني الديمقراطي، واستحالة التحول بالتجمع إلى قوى نضال شعبي مسلح وذلك لسببين:

١ ـ أن القيادات الأرترية قد عايشت هذه القيادات السودانية مدى ثلاثين عاماً هي أعوام الثورة الأرترية منذ انطلاقتها في الأول من سبتمبر/ أيلول ١٩٦١. وتعرف سلبياتها تماماً.

٢ ـ أن القيادات الأرترية وقد مارست بالفعل الحرب الشعبية المسلحة، وعانت من عزلة إقليمية ودولية في أغلب الأحيان تدرك تماماً تبعات ومستلزمات هذا النوع من النضال.

لهذا فإن القيادة الأرترية لم تكن ترى في مؤتمر (أسمرا) والذي استضافته سوى (تظاهرة إعلامية وسياسية) ونظام الخرطوم يعرف ذلك أيضاً، حتى إنه حين صعدت الخرطوم من حملاتها الإعلامية ضد مؤتمر أسمرا وتقدمت بشكواها إلى منظمة الوحدة الإفريقية فقد كانت تمارس في الحقيقة تعبئة مضادة ضد الرئيس الأرتري بأكثر مما هي ضد المعارضة السودانية، وقد قصدت من تلك التعبئة إثارة مشاعر السودانيين ضد (رئيس مسيحي) يدعم (معارضة علمانية) يهيمن عليها (الانفصالي المسيحي المتمرد جون قرنق).

ثم إن الحسابات الأرترية - إقليمياً ودولياً - لما يتطلبه موقفها حين افتراض العمل السوداني المسلح ضد النظام السوداني، ليست بالحسابات الساذجة، فعمل من هذا النوع يتطلب (تنسيقاً استراتيجياً) على المستوى الإقليمي والدولي في إطار تحليل متفق عليه ونتائج موحدة يتم التوصل إليها، وهذا ما لم يحدث ولن يحدث نظراً لسلبيات المعارضة السودانية التي شرحناها ونظراً للمواقف الإقليمية والدولية التي بيناها. فالقيادة الأرترية ليست (مغامرة) خصوصاً وأنها قد ربحت معركتها في سببل الاستقلال عبر تعاملها مع حسابات إقليمية ودولية معقدة جداً.

ثم نضيف إلى ذلك أمرين:

١ - أن أرتريا وقد خرجت من حرب أهلكت الحرث والنسل لمدى ثلاثين عاماً غير مهيأة لأن تخوض تجربة إسناد لمعارضة سودانية مسلحة، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة لمواجهة عسكرية بين القوات الأرترية والسودانية. وهي مواجهة ستتم في مناطق صحراوية مكشوفة، سواء باتجاه محور (قرورة - طوكر - سواكن - بورتسودان) شمالاً - من أرتريا. أو محور (القضارف - كسلا) غرباً - من أرتريا. وهذه مواجهة تتطلب تسليحاً وتكتيكاً يماثل ما اتخذ في معركة (العلمين) في الحرب العالمية الثانية، وهذا ما لا تتوافر مستلزماته لا للجيش السوداني ولا الأرتري، فإذا نشبت الحرب بينهما فستكون حرب (مناوشات واستنزاف) بين فقراء.

٢ - أن الشعب الأرتري إذ تقبل بألم شديد وقلق بالغ المبررات التي سيقت لقطع العلاقات بين البلدين وانعقاد مؤتمر المعارضة السودانية في أسمرا، فإنه سيكون أكثر ألماً وأكثر قلقاً حين تمضي التطورات إلى احتضان قيادته لأي عمل مسلح ومعارض ضد السودان، فالشعب الأرتري يكن للشعب السوداني مودة خاصة حيث ظل الشعب السوداني رديفاً له وشقيقاً طوال سنين الثورة العجاف، حتى أن جيلاً أرترياً جديداً خرج من أصلاب نصف مليون لاجىء أرتري في السودان عجز المجتمع الدولي حتى الآن

عن توفير مستلزماتهم للعودة وإعادة التوطين والتأهيل في أرتريا.

ثم إن هناك اعتبارات أخرى تحيط بالموضوع منها:

١ ـ أن المجتمع الأرتري في حالة انتقالية بعد نيله الاستقلال ويحتاج إلى إعادة بناء الذات والاقتصاد وتحديد اختياراته الدستورية والسياسية والإدارية فليس في وضع يؤهله لخوض حروب أخرى ليس مضطراً لها إلا إذا فرضت عليه من الجانب السوداني، أما ما فرض عليه حتى الآن وأدى إلى قطع العلاقات فيندرج في إطار (تهديد الأمن الوطني) عبر تسلل عناصر أرترية مهمتها القيام بعمليات تستهدف إحداث (فتنة طائفية) بين المسلمين والمسيحيين الأرتريين وذلك ضمن خطة (المشروع الأصولي السوداني في القرن الأفريقي) ثم العالم...

٢ ـ أن المعارضة السودانية المجتمعة في أسمرا لم تطرح نفسها بشكل مقنع، لا للشعب الأرتري الذي يعرفها تماماً ولا للشعب السوداني، بل إن من بين قيادات هذه المعارضة من تحرش بثورة الشعب الأرتري لصالح علاقاته مع النظام الأثيوبي، فحزب الأمة ظل على عدائه لثورة الشعب الأرتري منذ انطلاقتها في عام ١٩٦١، وتواطأ الصادق المهدي مع أثيوبيا في عام ١٩٦٥ للكشف عن شحنات الأسلحة السورية التي وصلت جواً إلى مطار الخرطوم تمهيداً لنقلها إلى الثوار الأرتريين. كما استمر في عدائه لهذه الثورة في مرحلة الديمقراطية الثالثة (٨٦/ ١٩٨٩) وأمر أحد وزرائه باعتقال أسياس أفورقي نفسه حين جاء إلى السودان. أما الحزب الشيوعي السوداني فلم يتضامن قط مع الثورة الأرترية طوال تاريخها خصوصاً حين تحالف (منغستو هيلي ماريام) مع الاتحاد السوفييتي طوال الفترة من (١٩٧٦ وإلى ١٩٩١)، أما الاتحادي الديمقراطي وبالرغم من وجود قاعدة ختمية له في صفوف الأرتريين فقد ظل سلبياً تجاه هذه الثورة لأسباب تعود إلى السياسة المصرية التي ارتبط بها، وهي سياسة تنظر إلى مصالحها في أثيوبيا من خلال ثلاثة عناصر (١ ـ وجود منبع النيل الأزرق

في أثيوبيا) و(٢ ـ اعتناق معظم المسيحيين الأثيوبيين لنفس المذهب القبطي المصري) و (٣ ـ وجود مقر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا). ولم تعترف مصر بالجبهة الشعبية لتحرير أرتريا ـ وهي التنظيم الذي ينتمي إليه الرئيس أسياس والذي قاد مسيرة التحرير الفعلية ـ إلا تحت طائلة الأمر الواقع وحين ظهرت نتائج الاستفتاء لصالح الاستقلال، وهو استفتاء أقرت بنتائجه كافة المنظمات الدولية والإقليمية وأشرف بعضها عليه. وذلك بالرغم من أن مصر قد اعترفت وتعاملت مع منظمات (هامشية) أرترية لا تتطلب منها موقفاً جاداً، وهكذا فعلت دول عربية أخرى.

٣ ـ أن أرتريا وهي (تستضيف) المعارضة السودانية قد كانت في أسوأ حالاتها الاقتصادية ولم تحصل من المجتمع الدولي إلا على (٣٢) مليون دولار لاستعادة لاجئيها من السودان في مقابل تكلفة قدرت بثلاثمائة مليون دولار، ثم إنها كانت في مرحلة تسريح أعداداً كبيرة من جيش التحرير الذي كان يفوق عدده المائة وأربعين ألف مقاتل يحتاج كل منهم إلى (دفعة مالية) تعينه على إعادة تأسيس حياته. وفي إطار ذلك وجدت أرتريا نفسها في مواجهة مهزلتين:

الأولى: معارضة سودانية تقول إنها قد حشدت من ورائها مختلف القوى الدولية والإقليمية لتزحف عسكرياً من أسمرا إلى الخرطوم.

والثانية: نظام سوداني يعلن أن دعم أرتريا لمعارضيه قد تم بالتنسيق مع قوى إقليمية ودولية في مقابل إخراج النظام الأرتري من ضائقته الاقتصادية. وأن قطع العلاقات الأرترية ـ السودانية يأتي ضمن خطط التنسيق هذه (تصريح وكيل الخارجية السودانية/ الحياة ـ ١٩٩٥/٥/٤).

ما الذي دفع بقطع العلاقات الأرترية ـ السودانية؟

كنت أعلم وأدرك أن (أسياس أفورقي) هو الأكثر حرصاً على العلاقات السودانية ـ الأرترية من غيره، ليس تقديراً منه فقط لموقف الشعب السوداني طوال ثلاثين عاماً، ولكن أيضاً لأسباب (استراتيجية) تتعلق بإسناد

(الاستقلال) الأرتري أمام أي أخطار مستقبلية. وكنت أدرك أنه لا يأبه للحالات الأيديولوجية التي يختارها أي نظام للحكم في أي من دول القرن الأفريقي تبعاً لخلفياته شريطة ألا تتضمن هذه الاختيارات تدخلاً في شؤون الآخرين أو فرض الوصاية عليهم أو ممارسة الضغوط بحقهم. وكنت أدرك أنه يرفض تدخل القوى الدولية في الشأن الأفريقي وهذا ما كان عليه موقفه تجاه الأزمة الصومالية.

عبر هذه الخلفيات سنكتشف أمرين:

أولاً: شروع أسياس أفورقي وفور تحرير أسمرا في ٢٤ أبريل/ نيسان ١٩٩١ بإبرام ثمانية اتفاقات مع النظام السوداني بتاريخ ٢٢ أغسطس/ آب ١٩٩١، أي بعد مرور أربعة أشهر فقط على التحرير ومن قبل الاستفتاء وإعلان الاستقلال، ترقى إلى مستوى (التكامل) بين البلدين وتغطي حرية الحركة والتنقل لمواطني البلدين والتعاون الاقتصادي والتجاري والزراعي والتشاور والتنسيق في السياسة الخارجية والتعاون الأمني والدفاعي والعلمي والثقافي والاجتماعي. قد تم توقيع هذه الاتفاقات (التكاملية) مع نظام سوداني يعلن عن إسلاميته ولم يحل ذلك بين أسياس والتكامل معه على ذاك النحو، غير أن تلك الاتفاقات لم تنفذ من الجانب السوداني.

ثانياً: بعد مرور سنة واحدة فقط من إعلان استقلال أرتريا بتاريخ **٢٤** مايو/ أيار **١٩٩٣** وقعت الحكومة الأرترية اتفاقية تعاون أمني مع السودان هذا نصها:

اتفاقية تعاون أمني بين حكومة السودان وحكومة أرتريا:

بسم الله الرحمن الرحيم

تم الاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحكومة الأرترية على ما يأتي:

أولاً ـ الثوابت:

أقر الجانبان الثوابت الآتية:

المادة الأولى: السودان دولة مستهدفة وأرتريا دولة ناشئة ويحتاج كل من البلدين إلى الآخر للتفرغ للبناء وتطوير اقتصاده.

المادة الثانية: يحرص كل من البلدين على استقرار الآخر وأمنه.

المادة الثالثة: يقوم كل من البلدين بحل المشاكل بينهما بالروح الأخوية والابتعاد عن التصعيد.

ثانياً ـ الاتفاق:

المادة الرابعة: يمنع نشاط العناصر المناوئة والمعارضة لأي من حكومتي البلدين في البلد الآخر، وذلك بالإبعاد من مناطق الحدود إلى الداخل، وبالوضع في كشوفات الحظر وعدم السماح لأي عنصر بالعودة بعد الخروج. ويشمل ذلك القيادات الرئيسية للعناصر المناوئة والمعارضة، على أن يقوم كل بلد بتزويد الآخر بالمعلومات المتعلقة بتلك العناصر وأوراقها الثبوتية وأماكن وجودها.

المادة الخامسة: اتفق الطرفان على محاربة التهريب على حدود البلدين ووضع الضوابط للحد منه وتبادل المعلومات في هذا الشأن.

ثالثاً ـ الآلية:

المادة السادسة:

١ ـ تكّون لجنة من الجانبين لحل القضايا الأمنية بين البلدين على مستوى جهازي الأمن، تنعقد دورياً كل ستة أشهر، كما تنعقد في حالات الضرورة بناءً على طلب أي من البلدين.

أ ـ يكون مندوب البلد الذي ينعقد فيه الاجتماع مقرراً لها.

ب ـ تعقد اللجنة جلستها الأولى في الخرطوم لمباشرة أعمالها، وذلك في موعد لا يتجاوز الأسبوع الأول من مايو(أيار) ١٩٩٤.

٢ ـ يتم الاتصال المباشر بين المسؤولين في البلدين لحل كل

المشاكل والمشاكل التي يتعرض لها المواطنون في البلدين من دون رد الفعل المباشر السريع.

٣ - يتم تبادل المعلومات الأمنية التي تتعلق بأمن البلدين وذلك على مستوى جهازي الأمن.

تمت هذه الاتفاقية ووقع عليها في الخرطوم في يوم الخميس ٢١ شهر إبريل (نيسان) ١٩٩٤ م.

عن الجانب السوداني اللواء الركن	**عن الجانب الأريتري**
حسن عثمان ضحوي	صالح إدريس كيكيا
مدير جهاز الأمن	نائب وزير الخارجية

ولم تنفذ هذه الاتفاقية أيضاً من الجانب السوداني.

ثالثاً) رغماً عن الموقف (المزدوج) للنظام السوداني الذي يوقع اتفاقات (التكامل) والتنسيق (الأمني) مع أرتريا من جانب وينقضها بممارساته عبر تبنيه لتنظيم (حركة الجهاد الإسلامي الأرتري) من جانب آخر، الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين وإلى اللقاء بين أسياس وقادة المعارضة السودانية في أسمرا في ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٤ وقبل عقد مؤتمر (التجمع) لاحقاً في يونيو/ حزيران ١٩٩٥، نجد أن أسياس أفورقي ظل حريصاً على إمكانية استعادة العلاقات بين البلدين وعدم السماح لأي قوى إقليمية أو دولية بالتدخل في شؤونه. ووضح ذلك حين زيارته الثانية لواشنطن ولقائه بالرئيس الأمريكي بيل كلينتون في الأول من فبراير/ شباط ١٩٩٥ وما صرح به لصحيفة (الحياة/ عدد ١١٦٦٨/ تاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٩٥) حيث ذكر صراحة (أنه حالما يوقف السودان هذا الدعم لحركة الجهاد فإن أسمرا مستعدة لإعادة العلاقات فوراً. أما حين لقائه ببيل كلينتون فقد طرح تصوراً يناهض أي محاولة لغزو السودان من طرف إقليمي كما ذكر أن وجود منابع للنيل في القرن

الإفريقي لا يبرر هيمنة أي قوى إقليمية على مصيره. ولم تكن مواقف الرئيس الأرتري تلك نابعة من فراغ فهو من أشد الساعين لتكامل دول القرن الأفريقي (السودان ـ أرتريا ـ أثيوبيا ـ الصومال ـ جيبوتي) وقد صرح بذلك علناً (ونحن نسعى لتحقيق مشروع تكاملي للقرن الأفريقي لتأمين الاستقرار والتعاون الاقتصادي وهو في رأيي له الأولوية على أية خلافات) ـ (الوسط ـ عدد ١٥٨ ـ تاريخ ٦/ ٢/ ١٩٩٥).

وقد طرح أسياس على الرئيس الأمريكي كلينتون مفهومه لتكامل ووحدة دول القرن الأفريقي وأطلعه على مبادرته القاضية بالدعوة (لمؤتمر القرن الأفريقي الكبير)والذي يختلف في توجهاته عن مجرد سوق مشتركة كتلك التي تضم شرق وجنوب القارة الأفريقية (P. T. A) أو (منظمة أيغا) وفي هذا يقول أسياس:

«فكرة القرن الأفريقي الكبير، ليست فكرة جديدة، فهي تنطلق في الأساس من صعوبة التفكير أو الشروع في إقامة مشاريع على المستوى القاري، وبالتالي لا بد من اللجوء إلى التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي، مثل تكتل (P. T. A) الذي تحول إلى منظمة كوميسا، ويضم سوقاً مشتركة كبيرة لشرق وجنوب القارة، ولكن من المبكر أن تحقق هذه السوق الأهداف المنشودة وبالتالي لا بد من تقسيمها إلى مناطق اقتصادية أقل اتساعاً، مثل إيغاد على سبيل المثال.

هناك أيضاً تكتل «سادك» الذي يضم دول جنوب القارة وتكتل «أروشا» لدول شرق القارة وغيرها. من هنا جاءت فكرة الحديث عن القرن الإفريقي الكبير. حيث بدأت في الظهور بعض الآراء التي تتحدث عن مستقبل منظمة إيغاد وتوسيع نشاطها ومهامها، ونتساءل هل ستبقى كما هي محصورة في مسائل الجفاف والتصحر أم توسع مهامها لتشمل التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي، وهل يمكن توسيع العضوية لتشمل دول أخرى؟ وأخذ الكثيرون بالرأي القائل بتوسيع مهام المنظمة وتقويتها.

وعندما نتحدث عن إيغاد، إنما نتحدث عن القرن الإفريقي، فهي أحد الأعمدة للكوميسا، وكانت هناك آراء تطالب بإقامة صرحين أساسين في إطار الكوميسا وهذا الرأي يعتبر مقبولاً من الناحية النظرية، لكنه لم يجد الحسم الختامي، وفيما يتعلق بالتكتل الذي يضم دول القرن الإفريقي، فإن الآراء كانت تصب في ضرورة توسيع منظمة إيغاد لتشمل تنزانيا وبورندي ورواندا وتوسيع مهامها ونشاطها لتشمل التعاون الاقتصادي والسياسي وغيره وتحويلها إلى أحد أعمدة الكوميسيا. صحيح أن منظمة إيغاد ظلت تنشط في عدة مجالات من بينها السعي لحل المشكلات والنزاعات إلى جانب التبادل التجاري والتعاون في مجالات البنى التحتية، إلا أن ذلك لم يكن ضمن مهام المنظمة بل جاء مع التطورات اللاحقة. وبما أن هذه المبادرات لم تكن كافية ولا يمكن العمل عشوائياً كما كان في السابق. جاء التفكير في مفهوم القرن الإفريقي الكبير الذي وجد القبول من الجميع. وعلى هذا الأساس كانت هذه المسألة مثار الحديث في أمريكا. وفي التحليل النهائي فإن تنفيذ ذلك وإن كان بحاجة إلى مساعدات الدول التي تعتبر شريكة إلا أن الأمر الحاسم هو دور الدول الأعضاء».

وقد أدلى أسياس بهذا التصريح لصحيفة (أرتريا الحديثة ـ عدد ٤٩ ـ س ٤ ـ تاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٩٥) وذلك أثر عودته من زيارته الثانية للولايات المتحدة.

رابعاً: أما بالنسبة لضغوط مارستها جهات دولية وإقليمية على الرئيس الأرتري ضمن مخطط محاصرة السودان وعزله فيكفي القارىء أن يتابع المسيرة الزمنيةِ لتلك العلاقات التي اتجهت بها أرتريا إيجابياً نحو السودان والممتدة من توقيع اتفاقات التكامل في عام ١٩٩١ والتنسيق الأمني في عام ١٩٩٤، وهي فترة اشتدت فيها الضغوط على النظام السوداني ولم ترضخ أرتريا لها، فالموقف الأرتري حين قطع العلاقات واستضافة مؤتمر المعارضة السودانية ليس له أدنى علاقاة بتلك الضغوط الإقليمية والدولية،

وإلا لكان قد استجاب لها سابقاً ولَمَا عقد اتفاقية التنسيق الأمني في عام ١٩٩٤. فالموقف الأرتري أمر تطلبه (الأمن الوطني الاستراتيجي الأرتري) درأ لحرب طائفية داخل أرتريا، تقوض الاستقلال الأرتري وتحول أرتريا إلى صومال آخر، فالمجتمع الأرتري يقوم على التعايش الوطني بين المسلمين والمسيحيين، وقد عانت الثورة الأرترية من قبل (١٩٦٩ ـ ١٩٧٦) من هذه الصراعات الطائفية التي أدت إلى حروب وتصفيات داخل الثورة كادت أن تجهضها، فالمسألة هنا (حساسة) للغاية ولا تقتصر على مجرد قيام تنظيم (معارض) وإنما تمتد لحساسية الطرح. وأورد هنا (النص الأصلي) لمقابلة سبق أن أجرتها صحيفة (الشرق الأوسط ـ عدد ٥٨٠١ ـ تاريخ ١١ جمادى الأولى الموافق ١٦/١٠/١٩٩٤) ولكن بما أن حركة الجهاد أصدرت بياناً لاحقاً اتهمت فيه جريدة الشرق الأوسط بتحريف الحوار مع ناطقها العسكري (الشيخ آدم أبو الحارث) فإني أورد النص كما ورد في العدد (٤٢) من نشرة (النفير) الصادرة عن الحركة في شهر أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٤.

نص المقابلة: بين (الجهاد الأرتري) وصحيفة (الشرق الأوسط):

في ظل التوتر الذي تعيشه الساحة الإرترية، وتنامى دور القوى المعارضة لنظام الحكم في «أسمرا»، وفي ظل الغموض الذي يكتنف حركة الجهاد، التي تعتبر أقوى الجبهات المعارضة المسلحة، والتي تعتمد أسلوب المواجهة العسكرية في صراعها مع الحكومة الإرترية، لإماطة اللثام عن هذا الغموض التقينا مع أحد قيادات حركة الجهاد الإرترية، الشيخ آدم أبو الحارث.

فإلى مضابط الحوار:

س١: يقال عن حركة الجهاد الإرترية، أنها من الحركات الأصولية المتطرفة، وتعتمد أسلوب القتال والإرهاب في فرض قناعاتها على الشعب الإرتري، وأنها من صنع الجبهة الإسلامية في السودان، وامتداد لفكرها.. ما تعليقكم على ذلك؟

جـ: إن حركة الجهاد الإسلامي الإرتري، حركة دعوية جهادية تأسست في عام ١٤٠٩ هـ بجهود ذاتية من قبل الدعاة والقوى الإسلامية العاملة في الساحة الإرترية. [وليس للجبهة الإسلامية القومية في السودان أي دور في تأسيس الحركة أو التأثير على منهجها] فالحركة قد اختارت في مؤتمرها التأسيسي منهجها المتمثل في: (الكتاب والسنة على مفهوم السلف الصالح)، وبذلك أبعد ما نكون عن التطرف المقصود، لأن حركتنا سلفية، والمنهج السلفي - كما هو معلوم - هو المنهج الوسط الذي يعكس سماحة الإسلام، وإن التطرف إنما يأتي نتيجة الجهل بالشريعة وأصول الدين الإسلامي. وبفضل الله إن قيادة حركة الجهاد برآسة الشيخ المجاهد/ محمد أحمد أبو سهيل من خريجي الجامات الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وقد تلقوا تعليمهم من منبع الدعوة السلفية القائمة على أصول الشرع الإسلامي، مما يؤمن مسيرة الحركة من الشطط والانحراف والتطرف، خاصة وأن علماء الدعوة السلفية قد أمَّنوا على سير حركة الجهاد ومنهجها، من أمثال سماحة الشيخ/ عبد العزيز بن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن جبرين وغيرهم.

ودعوتنا ليست دعوة حزبية ضيقة، منغلقة على نفسها، إنما هي دعوة شمولية منفتحة على المجتمع الإرتري وتسعى لاستيعاب كافة المسلمين في إرتريا بمختلف فئاتهم ومستوياتهم. ونحن على عكس ما يشاع نؤمن بوسائل الدعوة بالتي هي أحسن، ولسنا بهواة القتال وسفك الدماء، ولكن لم نجد بد من اعتماد الجهاد كوسية للدفاع عن ديننا وأعراضنا، وانتزاع حقوقنا المسلوبة، وكما هو معلوم: الدفاع حق مشروع في جميع الأعراف الدولية والديانات السماوية.

س٢: لقد تناقلت وسائل الإعلام أخبار المواجهات العسكرية بينكم وبين قوات الحكومة، فما هي أبعاد تلك المواجهات والمعارك؟

جـ: في بداية فصل الخريف قامت قوات الجبهة الشعبية بإجراءات وقائية تحسباً لهجوم المجاهدين، ومن ذلك أنها نشرت قواتها في مناطق

تحرك المجاهدين على شكل معسكرات ثابتة، وأخرى على شكل وحدات متحركة على طريقة حرب العصابات.

وقد سبق للمجاهدين أن وضعوا خطة عسكرية محكمة لفصل الخريف، الذي يشكل عاملاً مساعداً لحرب العصابات نسبة لتوفر مياه الشرب، وتوفر الغطاء النباتي، كما يشكل عامل إعاقة لحركة آليات العدو، وقد تضمنت خطة المجاهدين الإجراءات الوقائية لمواجهة خطة الجبهة الشعبية، لذلك لم نجد أي عناء في إفشال ذلك المخطط الذي كان يهدف إلى إعاقة تقديم المجاهدين، فالوحدات المتحركة على شكل حرب عصابات واجهناها بكمائن عسكرية محكمة، وحاسمة. أما المعسكرات الثابتة فكانت لقمة سائغة للمجاهدين، حيث تم الاستيلاء على كثير منها، وآخرها كان معسكر «سطرت» في منطقة (بيشا)، والبعض الآخر اضطرت الشعبية للانسحاب منها لحماية المدن التي هي الأخرى أصبحت هدفاً لهجوم المجاهدين.

وقد شملت المعارك معظم أقاليم أرتريا مثل: سيتيت والقاش، وبركا، إقليم الساحل، وسنحيت، وبعض مناطق المرتفعات، وبجانب ما حققته قوات المجاهدين من انتصاراً عسكرية، ومكاسب مادية حققت أيضاً انتصارات سياسياً، حيث فرضت الحركة نفسها كواقع أمام الرأي العام، واضطرت «أفورقي» للاعتراف بوجودها، بل وبخطرها، كما بدأت وسائل إعلامه تتحدث عنها، بينما كان بالأمس القريب ينفي وجود أي معارضة مسلحة في الساحة الأرترية.

س٣: يقال أن قوات المجاهدين بدأت تعد للهجوم على بعض المدن الأرترية. كما يقال أن عمليات الاغتيالات التي نفذتموها بحجة التجسس قد شملت بعض المسلمين، ما صحة ذلك؟

ج: في مقدرة المجاهدين القيام بهجوم على بعض المدن والاستيلاء عليها، وما قاموا به مؤخراً في كل من «أغردات» و «هيكوتا» و «قونيا» خير

دليل على ذلك، ولكن ليس في خطتنا الآن الاستيلاء على المدن، وذلك لأسباب استراتيجية، حيث إننا نتحرك من خلال استراتيجيات عسكرية ممرحلة.

أما عن عمليات الإعدام التي تنفذ ضد الجواسيس، فهي نتيجة لتورط هؤلاء في حوادث تجسس ضد المجاهدين، ولتكرر شكاوي الجماهير منهم، علماً بأن إعدام الجواسيس يخضع عندنا لضوابط شرعية، حيث لا نقدم عليه لمجرد الاشتباه أو الاتهام. ومن ثبتت عمالته لا يشفع له دينه أو اسمه، فحكم العدالة يسري على الجميع، فلا نعتدي على النصراني لكونه يعتقد المسيحية، ولا نتجاوز عن المسلم - إذا ثبت إجرامه - لكونه مسلم.

س٤: كيف تُقيمون النظام الحاكم في «أسمرا» في سياساته الداخلية؟

جـ: لقد ثبت فشل نظام أفورقي في إدارة شؤون الدولة في شتى المجالات الإدارية والاقتصادية، والسياسية، وذلك لافتقاده الكفاءات المؤهلة، حيث أراد أن يحتكر السلطة في كوادره التنظيمية، ويدير شؤون الدولة بالعقلية التي كان يدير بها التنظيم في الغابات، لذلك سجلت حكومة «أفورقي» عجزاً وفشلاً ذريعاً في شتى المجالات.

وقد لجأ في سياساته الداخلية إلى أسلوب القهر والاستبداد في فرض ثقافته التجرينية وتوجهاته النصرانية على الشعب الأرتري المسلم الذي يشكل أكثر من ٧٥٪ من سكان أرتريا، وفي إطار هذا المخطط قام بما يلي:

١ - إلغاء اللغة العربية التي كانت تعتبر اللغة الرسمية لأرتريا، وكانت من الثوابت الوطنية المجمع عليها خلال مسيرة النضال الأرتري، مستهدفاً بذلك سلخ المجتمع الأرتري عن محيطه الإسلامي والعربي.

٢ - إغلاق المعاهد الدينية والمدارس العربية، وتحويلها إلى مدارس حكومية، تدرس مناهج الجبهة الشعبية وثقافتها، كما قام بحملة اعتقالات واسعة في أوساط المعلمين والدعاة الذين لم ينصاعوا لسياساته التعليمية،

وزج بهم في السجون، ويستهدف من ذلك طمس الهوية الإسلامية في المجتمع الأرتري.

٣ ـ فرض سياسة استيطانية لصالح النصارى، حيث قام بمصادرة أراضي المسلمين وقام بتوزيعها على النصارى كمناطق سكنية ومشروعات استثمارية، في الوقت الذي منع فيه المهاجرين أصحاب تلك الأراضي من العودة إلى أرتريا حتى يتمكن من تنفيذ خطته الاستيطانية، وتغيير الخارطة السكانية لأرتريا.

٤ ـ فتح المجال على مصراعيه أمام النشاط التبشيري، حيث صرّح لأكثر من (٥٠ منظمة كنسية) قدمت من الدول الغربية للعمل في أرتريا، بينما كل الهيئات الإغاثية التي تقدمت من الدول العربية، مثل المملكة، والكويت، وقطر، والإمارات، والسودان، رفض التسريح لها بالعمل الخيري في داخل أرتريا.

وما تسير عليه حكومة أفورقي في ممارساتها، هو تنفيذ للمشروع الذي وضعه في بداية السبعينات تحت اسم: (نحن وأهدافنا)، والذي كان يهدف إلى تغيير الخارطة السكانية والسياسية والثقافية للمجتمع الأرتري.

س٥: ما هو تقييمكم للحكومة الأرترية في مواقفها وسياساتها الخارجية؟

ج: أما في مواقفها وسياساتها الخارجية فقد تخبطت تخبطاً شديداً، فدخلت مع نظام ملس زيناوي في (اتحاد كمفدرالي) غير معلن، وتسعى بالتنسيق مع النظام الأثيوبي لإيجاد دولة (تجراي تجرنيا) المتحدة. هذا في الوقت الذي قلبت فيه ظهر المجن للحكومة السودانية التي قدمت لها الكثير في فترة الاستقلال.

وقد بدأ نظام أفورقي علاقاته الخارجية بشن هجوم إعلامي على الدول العربية، وتنكر لدورها ومواقفها تجاه القضية الأرترية، ثم توجه إلى إسرائيل وارتمى في أحضانها، وسمح لها بإقامة القواعد التجسسية في مواقع استراتيجية من أرتريا، ظناً منه أنها ستخضع له أمريكا عبر اللوبي اليهودي، ومن ثم تخضع أمريكا الثروة العربية لخدمة نظامه؟! لذلك قال قولته المشهورة: (نحن لسنا عرب، ولا نريد العرب، وستأتينا أموال العرب عبر أمريكا ودول الغرب).. ؟ هكذا كان يتصور أن العلاقات تبنى بالعمالة والابتزاز، ولما لم يحدث شيء مما توهم، عاد يغازل الدول العربية من جديد، متناسياً جميع مواقفه وتصريحاته السابقة. فالرجل إذن مصاب بداء الغرور، والغباء السياسي.

س٥: أخيراً، ماذا تريد حركة الجهاد من صراعها مع الحكومة الأرترية؟ أهو صراع من أجل الوصول إلى السلطة؟ أم هو الضغط من أجل السماح بالمشاركة في السلطة؟ وماذا يكون موقفكم فيما لو طرحت الحكومة الأرترية مشروع حوار، وتوسيع قاعدة المشاركة؟

ج: صراعنا مع حكومة الشعبية هو صراع من أجل الهوية، ولسنا طلاب سلطة بقدر ما نحن حملة مبدأ، وليكن معلوماً أننا لسنا ضد السلام من حيث المبدأ كما يتصور البعض، ولكن ليكن معلوماً أيضاً أن الجبهة الشعبية لا تعرف لغة الحوار إلا من خلال البندقية، وحركة الجهاد تحاورها الآن باللغة التي تفهمها، ولا نقبل بأنصاف الحلول، والمساومة على حساب المبادىء وحقوق الشعب وقيمه المهدرة. ولذلك سنعمل من أجل إسقاط هذا النظام المستبد، وإقامة نظام عادل على أنقاضه، يحقق للمجتمع الأرتري الأمن والاستقرار، والسيادة الكاملة على أرضه، ويحفظ للمواطنين من مسلمين ونصارى كافة حقوقهم الدينية والاجتماعية وغيرها، وفي تقييمنا أن نظام «أفورقي» لن يستمر كثيراً في حكم أرتريا، لأن عوامل الانهيار والتآكل الداخلي بدأت تنخر في كيانه، مع التقدم المستمر الذي تحرزه قوات المجاهدين».

* * *

قد نفت (حركة الجهاد) في هذا (النص الأصلي) ميلها للعنف إلا اضطراراً، غير أن طبيعة توجهاتها لإقامة دولة إسلامية في مجتمع تعددي بفرض الأحادية الدينية تعتبر مدخلاً حتمياً للعنف وهذا ما يمارس فعلاً، ويمكن (فضح هذا التوجه) الحقيقي لحركة الجهاد فيما أوردته نشرتها (النفير) وبالتاريخ السابق رداً على الشرق الأوسط:

* * *

«وإن الطريق الذي اخترناه وصولاً لأهدافنا السامية هو طريق **[الدعوة والجهاد معاً]**، دون أن ينفك أحدهما عن الآخر، وإن دماء الشباب المسلم المجاهد لم يكن ليهرق في ثرى أرتريا من أجل أهداف محدودة ومكاسب سياسية آنية **[ولا من أجل الضغط على النظام الحاكم ليسمح بالمشاركة في الحكم، أو بالمصالحة الوطنية، أو بالتعددية السياسية والتعايش السلمي]**.

وإنما قام جهادنا امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿**وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير**﴾ (الأنفال: ٣٩) وقوله تعالى: ﴿... **فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد...**﴾ (التوبة: ٥).

وإيماناً منا بأن تحقيق العبودية الكاملة لله في الأرض **[لن تتأتى إلا بالسيف البتار الذي يجز هامات الطغاة الكفرة والملاحدة المرتدين] تصديقاً لقول الرسول ﷺ: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له...» رواه أحمد.**

[وإن أساليب التقارب مع الأنظمة الكفرية والحوار معها، والجنوح إلى المصالحات الوطنية والمهادنات المهينة، ما هي إلا استسلام وانهزام] وإعطاء فرصة للأنظمة لالتقاط أنفاسها، ومن ثم تمكينها من الانقضاض على الإسلام والمسلمين مرة أخرى انقضاض العُقاب على فريسته، وهي أساليب مجربة في عالمنا المعاصر لم تعد تجد شيئاً على قول القائل:

ومـن ابـتـغـى الـهـنـدي حـاجـتـه أجـاب كـل سـؤال عـن هـل بـلـم

قال تعالى: ﴿**فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون، والله معكم ولن يتركم أعمالكم**﴾ (٤٧/ ٣٥)، وقال تعالى: ﴿**وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرض المؤمنين، عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا، والله أشد بأساً وأشد تنكيلا**﴾ (النساء: ٨٣، ٨٤).

حركة الجهاد الإسلامي الأرتري

القيادة العسكرية الانتقالية

٢٧/ ٥/ ١٤١٥ هـ

هذه وثائقهم كتبوها بأيديهم توضح توجهاتهم لنسف الوحدة الوطنية الأرترية بالعنف ورفضهم المصالحة الوطنية والتعددية السياسية والتعايش السلمي. . في مجتمع متعدد طائفياً، كتبوها صراحة.

أما إنكارهم دور الجبهة الإسلامية السودانية في تأسيس هذا التنظيم، وهو دور بدأ منذ عام ١٩٨٩ فتكذبه الوثائق التي ضبطتها الحكومة الأرترية واعترافات ناشطي حركة الجهاد أنفسهم. وقد كذبوا أيضاً فيما أوردوه عن تشجيع القيادة الأرترية للكنائس وزجها الدعاة المسلمين في السجون وإغلاق المعاهد الدينية وما إلى ذلك.

خامساً: أما القول بأن أرتريا قد قطعت العلاقات الدبلوماسية وتبنت المعارضة السودانية لاستدراج عون أجنبي فتكذبه أرقام الميزانية الأرترية وبرامج المساعدات الخارجية. فالمؤتمر الدولي للمانحين والذي عقد في جنيف في يوليو/ تموز ١٩٩٣ والذي ضم (٦٩) دولة و (٣٤) من وكالات الأمم المتحدة و (٥) منظمات متعددة الأطراف و (٣٧) منظمة غير حكومية

فلم يتمخض عنه - بعد هذه الضخامة ونفقات السفر والفنادق - سوى (٣٢) مليون دولار في مقابل مبلغ (٢٦٢) مليون دولار هو كل ما طلبته أرتريا لإعادة توطين وتأهيل (٥٠٠) ألف لاجىء أرتري في السودان.

أما وكالة المساعدات الأمريكية (يو - اس - ايد) فقد قلصت مساعداتها لأفريقيا في عام ١٩٩٣ بنسبة (٢٢٪) حيث لم يتجاوز نصيب أرتريا فيها (٢٢) مليون دولار فقط. ومع هذه الأوضاع السيئة تكال الاتهامات للحكومة الأرترية بأنها تتعمد عدم إرجاع لاجئيها في السودان لأنهم من المسلمين.

محاورات صحفية لوضع النقاط على الحروف:

في إطار هذه الأزمات المتلاحقة والمتفاقمة، والاتهامات من هنا وهناك، وجدت نفسي أمارس دور التوضيح، ووضع النقاط على الحروف، بصراحة ودون مواربة، وذلك عبر حوارات مع الصحف الغراء التالية:

١ - السفير - اللبنانية - تاريخ ١٤/١٢/١٩٩٣.

٢ - الحياة - عدد ١١٦٧٠ - تاريخ ١/٢/١٩٩٥.

٣ - الخليج - العددين - ٥٨٢٥ و ٥٨٣٢ - بتاريخي ٢٧/٤/١٩٩٥ و ٤/٥/١٩٩٥ وما يليهما.

٤ - الخرطوم - تصدر من القاهرة - عدد ١٥/٧/١٩٩٥ - وما يليه.

٥ - الحياة - ندوة فكرية - ٢١/٧/١٩٩٥ - عدد ١١٨٣٨.

وأقتطف من هذه الحوارات ما يلقي بالأضواء على حقيقة الأزمات ومسار التوجهات تاركاً للقارىء إمكانية الرجوع للحوارات كاملة في مصادرها:

أولاً: حول العلاقة الأرترية مع إسرائيل (صحيفة السفير - ١٤/١٢/١٩٩٣):

■ ما هي أسباب الانفتاح المفاجىء من جانب الثورة الأرترية والدولة

الأرترية الحديثة على إسرائيل؟ وهل هذا الانفتاح هو نتيجة علاقات سابقة؟

□ كثيراً ما يقال أن العلاقة الأرترية ـ الإسرائيلية علاقة مفاجئة، أو أنها قد تمت في ظروف غامضة. وهناك اتهامات وصلت إلى درجة التآمر.

لتوضيح هذه الأمور، أريد أن أؤكد على حقيقة أولى، وهي أن مأساة أرتريا نابعة من الولايات المتحدة وإسرائيل، منذ صدور القرار الفدرالي عن الأمم المتحدة الرقم «٣٩٠/أ ـ ٥/والصادر في ٢/١٢/١٩٥٠» والقاضي بإيجاد اتحاد فدرالي بين أثيوبيا وأرتريا. فقد زيف هذا القرار بتأثير أميركي حيث انتهى إلى أن يضم الأمبراطور هيلا سيلاسي أرترية قسريا. فالولايات المتحدة هي التي مكنت النظام الأثيوبي من ضم أرترية، وهي بالتالي التي تسببت بمأساة الشعب الأرتري، وإسرائيل التي خدمت الخبرات التدريبية والعسكرية للنظام الأثيوبي لقهر الشعب الأرتري مدة ربع قرن، هي أيضاً المسؤولة عن مأساة الشعب الأرتري.

ولهذا، يجب أن نفكر ملياً كيف لشعب يقاسي من إسرائيل والولايات المتحدة أن يمضي طوعاً إليهما؟.. هذا التحول يثير أكثر من علامة استفهام ليس لدى الرأي العام العربي وإنما لدى الأرتريين أنفسهم.

الاتجاه نحو إسرائيل والولايات المتحدة اتجاه فرضته الأنظمة العربية على أرتريا عن سابق إصرار وتعمد وتخطيط: أولاً، في الفترة من عام ١٩٦١ وإلى ١٩٨٨ كنا نحن في العلاقات الخارجية للثورة الأرترية، وفي مجال الإعلام نغطي على حقيقة مأساوية. كنا نردد دوماً أن الثورة الأرترية مدعومة عربياً. وذلك كي نحتفظ بمعنويات المقاتلين عالية، ولنؤكد للعالم أننا نحظى بثقل معين في منطقة الجوار العربي. والحقيقة لم تكن كذلك.

أريد الآن أن أبرز وثيقة الدعم العربي للثورة الأرترية منذ العام ٦١ وإلى العام ٧٧ وبالأرقام التي كنا نحتفظ بها كأرقام سرية.

تبين الوثيقة أن جملة ما قدمته الأنظمة العربية لا يتجاوز عشرة ملايين وسبع مائة وعشرة آلاف دولار.

أما كمية الدخائر التي منحها العرب للثورة فلم تتجاوز ٢٨٠ طناً هي عبارة عن ١٤٥٠٠ قطعة خفيفة.

■ هذه المساعدات تشمل ما قدمته منظمة التحرير؟

□ بما في ذلك منظمة التحرير التي دفعت مساعدة مالية بقيمة ١٦٠ ألف دولار، و ٥٠٠ قطعة سلاح و ٤٠ طناً من الأدوية وجملة ما قدمته المنظمة وصل إلى مليون دولار.

■ هل قدم غير العرب مساعدات للثورة الأرترية؟

□ كلا.

■ هل هذا مبرر لهذه السرعة في العلاقات مع إسرائيل؟

□ لا. ظلت إسرائيل، إضافة إلى الولايات المتحدة، الخصم الرئيسي بالنسبة للشعب الأرتري، إلى أن وصلنا إلى العام ١٩٨٨، مرحلة سقوط المدن بيد الثورة والتقدم نحو العاصمة أسمرة. وكان الشعب الأرتري يعيش حياة مضنية، سواء على المستوى الطبي أو الغذائي أو العسكري، ولكي نتقدم نحو العاصمة كنا نحتاج إلى حماية السماء. أي إلى صواريخ مضادة للطائرات التي كانت تحصد المقاتلين في أي تقدم باتجاه العاصمة.

عقدت اجتماعات للمكتب السياسي واللجنة التنفيذية، وبُحث الوضع، وكنت من الذين حضروا بعض اللقاءات في تلك الفترة داخل الميدان. وكنا نتساءل ماذا نفعل؟ المساعدات العربية تكاد تكون وهمية، والظروف كلها مضادة.

فاقترح عليَّ الأمين العام للجبهة الأخ أسياس أفورقي أن أتناول هذا الأمر بصراحة ووضوح مع القادة العرب. فقمت بجولات مكثفة أعددت

فيها أكثر من مذكرة وشرحت الأمر وخطورته بأننا نحن بين أمرين، إما أن نظل في مخابئنا ونستنزف، أو أن نتقدم باتجاه التحرير، ولم يعد المقاتل بعد ربع قرن يحتمل الانتظار.

وأوضحت الأمر للمسؤولين العرب على أعلى المستويات.

وقتها بدأت إسرائيل في الاتصال بنا عن طريق واشنطن وعن طريق لندن طارحة التالي: إنه ليس للعرب - بتقدير إسرائيل - مصالح استراتيجية أو جغرافية - سياسية في منطقة القرن الأفريقي، وأن مصر لا يهمها إلا منابع النيل، والسعودية مكتفية ذاتياً، وليست بحاجة لا إلى أرتريا ولا إلى غيرها، وأن سوريا لديها أوضاعها الإقليمية الخاصة، وبالتالي ترى إسرائيل أن لديها مصلحة مستقبلية في القرن الأفريقي ككل.

نحن، في مركز دراساتنا الاستراتيجية في الثورة، نعطي عناية خاصة للملف الإسرائيلي في القرن الإفريقي، وبطريقة ربما تكون مختلفة كثيراً عن رؤية العرب للموضوع، أي إننا ننظر لإسرائيل من خلال القرن الإفريقي، وليس فقط من خلال هموم المواجهة العربية - الإسرائيلية.

نحن ندرك أن الاقتصاد الإسرائيلي، بحكم ضيق الرقعة الفلسطينية، لا مستقبل له داخل إسرائيل. فإسرائيل تحتاج إلى عمق مائي يوفر لها المياه... تركيا ومياهها مجرد خيال بالنسبة لإسرائيل. إسرائيل عينها على منابع النيل مباشرة، عينها على بحيرة «تانا» حيث تمد الأنبوب منها مباشرة إلى إسرائيل.

■ مسافة طويلة جداً...

□ ليست طويلة بالنسبة إليها. الأنبوب التركي يكلف ١٨ مليار دولار. ولذلك فضلت دولة الإمارات أن تأخذ المياه من نهر السند في باكستان، على أن تأخذ الأنبوب التركي.

ثانياً، ما يتوافر في القرن الإفريقي من مواد غذائية (محاصيل ولحوم)

هي التي تجذب إسرائيل إلى المنطقة، والخط الوحيد الذي يربط بسلام بين إسرائيل والقرن الإفريقي هو البحر الأحمر. فنظرة إسرائيل للقرن الإفريقي هي غير نظرة العرب. إنها تراه الحياة والموت بالنسبة لمستقبلها، هو الحديقة الخلفية، هو اللحوم، والمحاصيل، والمعادن من نحاس وحديد، ومستقبل التصنيع في إسرائيل يرتبط بالقرن الإفريقي، وكذلك مستقبل الزراعة والغذاء.

أما العرب، فيعتبرون القرن الإفريقي مجرد جوار، يمد يده كلما احتاج. ولم ينتبهوا للأمر.

حين اجتمعت مع الأخ أفورقي والمكتب السياسي في أيار ١٩٨٨ لدراسة وضعية المقاتلين والتقدم نحو أسمرة أعطيت فرصة أربعة أشهر لوضع القادة العرب أمام مسؤلياتهم، ولدينا المذكرات ووقائع الاجتماعات التي حصلت. ولم يستجب أحد. بل خلافاً لذلك، فوجئنا بصحف عربية تهاجم الثورة وقيادتها وكأنها تدفع بنا دفعاً لعداء المحيط العربي.

■ ما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟

□ هذه الأسباب ترجع إلى بنية الأنظمة العربية وما هي حقيقتها في الداخل ومن يحركها.

■ أليست هناك أسباب أرترية؟

□ لا علاقة لها بأسباب أرترية. فالكثير من الأنظمة العربية بدأ يبدي عداء غير مبرر للثورة الأرترية في العام ٨٨.

■ الدول العربية كانت المنبر الوحيد للثورة؟

□ كانت الصحافة العربية وبالذات اللبنانية هي المنبر، ولم تكن الأنظمة العربية.

■ هل فشل الجولة العربية، هو الذي فتح باب العلاقات مع إسرائيل؟

□ كلا. كان الأمين العام يقول إن العلاقة الأرترية العربية إذا لم تكن

قومية، فهي علاقة جغرافية - سياسية. وذكر عبارة محددة «نحن لا نسلخ جلدنا».

■ ما سر تحول إسرائيل المفاجىء لتأييد استقلال أرتريا ودعمها. قد يكون هناك عوامل أرترية جعلتها تطمئن إلى ما يجري في أرتريا؟

□ لا، لا توجد أي عوامل، ولا يوجد أي توجه.

■ هل هو تحول فجائي؟

□ ليس تحولاً فجائياً، كانت إسرائيل تتربص وترصد حقيقة علاقاتنا بالعرب وحقيقة أوضاعنا الداخلية. وأدركت تماماً أننا بحاجة إلى التقدم وإلى غطاء عسكري وسياسي. وكانت تدرك أننا لا نحصل من العرب على شيء.

■ قلت إن إسرائيل كانت تدعم أثيوبيا لأنها كانت تعتبر أن أرتريا هي نوع من الاحتياط العربي، ما الذي جعلها تغير، أصبحت تدعم أرتريا وهي مطمئنة. كان بإمكانها أن تبقى على دعمها لأثيوبيا وتتحالف مع النظام الجديد؟

□ أرادت ذلك أيضاً. وسعت بكل جهدها لدعم الأثيوبيين ولكن لا تستطيع إسرائيل المضي في دعم أثيوبيا، وأثيوبيا في حالة انهيار ومجاعة وتمزق، في المقابل، الثورة الأرترية تتصاعد بقواها الذاتية الداخلية، وتمكنت من تحرير الساحل. أصبحت الآن الورقة في يدنا، وأصبحنا في مركز القوة.

أقول لك بكل صراحة أن قوات زيناوي (الرئيس الأثيوبي) الذي دخل بها إلى أديس أبابا، تم تدريب معظمها في قواعدنا في أرتريا.

■ ألم يكن أمامكم من طريق آخر، إما إسرائيل أو العرب؟

□ لم نقل ذلك ولم تطرح الأمور على هذا النحو. إسرائيل غيرت

حساباتها، ولم نطلب نحن منها أن تغير حساباتها، ولم نذهب إليها، هي التي أتت وطلبت التفاهم.

■ أتت عبر واشنطن. معنى ذلك أن واشنطن وافقت واقتنعت بقوتكم وصحتكم، وبالتالي لماذا لم تختاروا المساعدة المباشرة من واشنطن وتجنبتم إسرائيل؟

□ لم تدخل إسرائيل وسيطاً، بيننا وبين الولايات المتحدة.

■ الولايات المتحدة دخلت الوساطة وهذا يعني أنها مقتنعة.

□ نعم. وليس فقط الولايات المتحدة، وحتى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأستراليا.

■ ولكن ما حكاية الغطاء الجوي؟

□ الغطاء الجوي كنا نحتاج إليه قبل اقتحام أسمرة. ولكن حين بدأ التفاهم تحت مظلة جيمي كارتر بيننا وبين الأثيوبيين لم نعد بحاجة إلى غطاء جوي.

■ كان يمكن أن تختاروا الغطاء الجوي الإسرائيلي؟

□ إسرائيل لا تعطي صاروخاً واحداً. نحن كنا نحتاج من العرب إلى صواريخ وإلى دعم اقتصادي.

فالخطورة ليس في وجود إسرائيلي حقق انتصاراً لأرترية. هذا لم يحدث. انتصار أرتريا فرضته ظروف داخلية للثورة. وكل ما فعلته إسرائيل أنها رفعت الفيتو عنا دولياً. لأن هذه المنطقة على المستوى الدولي يتحكم فيها الفيتو الإسرائيلي غرباً كما كان يتحكم فيها الفيتو المصري بالنسبة للكتلة الاشتراكية، قبل انهيار تلك الكتلة.

هذه قيمة القرار الإسرائيلي بالنسبة لنا.

■ ما هو الثمن الذي أخذته إسرائيل؟

□ إسرائيل لم تأخذ الثمن بعد ولكنها تتوقع ثمناً خطيراً. وهذا الثمن الخطير، كثيراً ما نبهنا إليه العرب، وحتى الآن لم يستجيبوا. الثمن الذي تريده إسرائيل هو توثيق العلاقات مع أرتريا، ومع أثيوبيا، تغيير النظام في السودان في اتجاه تغليب قوة العناصر غير العربية في البنية السودانية، مد الجسور إلى جيبوتي، ومد الجسور بقوة إلى الصومال، وهذا واضح في خطاب السفير الإسرائيلي في أديس أبابا في مؤتمر المصالحة الصومالية الأول، حيث قوبل بالتصفيق من قبل كافة الأخوة الصوماليين للأسف.

تريد إسرائيل بناء كيان ما يسمى «بالقرن الأفريقي الجديد» الذي يشمل السودان وأرتريا وجيبوتي والصومال على أن يلحق به أوغندا وكينيا ليشكل الاحتياطي الاقتصادي الزراعي المستقبلي لنمو إسرائيل.

■ هل بدأت الاتصالات مع إسرائيل قبل عام ١٩٨٨؟

□ إسرائيل هي التي بدأت عام ١٩٨٨، ولم يحدث حتى الآن أي لقاء ثنائي لوضع شروط متبادلة أو مشتركة.

■ ما الذي جرى؟

□ كل الذي جرى أنهم بدأوا يبدون التعاطف تجاه قضية الشعب الأرتري، ويغيرون في حساباتهم أو يوحون بذلك، ويطلقون تصريحات إيجابية، ولا يعارضون نشاطاتنا في الولايات المتحدة والعواصم الغربية.

■ هل جرت اتصالات مباشرة، أو زيارات متبادلة قبل الاستقلال؟

□ قبل الاستقلال كانت تتم لقاءات في مكاتبنا في لندن وواشنطن، لكن حتى الآن لم يحدث لقاء ثنائي بين أرتريا وبين إسرائيل لبحث أي نوع من التنسيق في أي مجال من المجالات.

■ برغم العلاقات الدبلوماسية؟

□ العلاقات قائمة.

■ جرت لقاءات حتى تمت العلاقات؟

□ أكيد، ولكن هل هناك تحالف؟ أقول لك سيحدث تحالف وسيحدث ما هو أخطر من التحالف، سيحدث استيعاب إسرائيلي لمنطقة القرن الأفريقي بأكملها.

■ مصلحتكم، أن يصبح القرن الأفريقي الجديد تحت النفوذ الإسرائيلي؟

□ ليس تحت النفوذ، قاتلنا ٣٠ عاماً حتى لا يكون هناك نفوذ لأحد علينا فليست هناك أي قابلية لأي تبعية.

■ ما رأيكم بالاستراتيجية الإسرائيلية المقبلة للقرن الإفريقي؟

□ نحن أوليتنا هي التحالف الاستراتيجي مع دول المنطقة، وبالذات مع السعودية ومجلس التعاون والسودان. وقبل أسبوع كان أفورقي في زيارة للكويت والسعودية.

والاستراتيجية الإسرائيلية ندركها، ولا نقبل بشقها المتصل بالهيمنة، إنما في إطار تبادل المصالح فالأمر مطروح، من دون أن ننكر خطر الهيمنة المستقبلية التي تبدأ بمصالح ثم تتسع، وتأخذ عمق الهيمنة الاستراتيجية. هذا الشيء مطروح ونحن ندركه تماماً.

■ إلى أي مدى القدرة موجودة على تفاديه؟

□ هذا مطروح على العرب وليس عليَّ أنا؟

■ كانت زيارة أفورقي لإسرائيل صحية؟

□ لم تكن زيارة لإسرائيل، أريد أن أوضح، أفورقي كان مغمى عليه في مكتبه واجتمع المكتب السياسي وتمت اتصالات بجهات عربية وبكينيا والسفارة الأمريكية وبعد اطلاعهم على حالة الرئيس، ونحن لا نملك طائرة واحدة نحمله بها إلى أي مكان، وسبل العلاج غير متوفرة لدينا، لم يأت

الرد الكيني، وكذلك الرد العربي، ولم يتم أي اتصال بالسفارة الإسرائيلية، وحمل إلينا السفير الأميركي اقتراحاً بأن يتم نقله إلى إسرائيل بواسطة طائرة أميركية من الصومال؟

■ هل يمكن إقامة علاقة مع إسرائيل على أساس توافق المصالح؟

□ من الصعب التعاون معها بتوازن وتوافق وتكامل، الإسرائيلي لا يعطي بيد إلا ليأخذ أضعافاً باليد الأخرى، إلا أنها في أفريقيا تحاول وخلافاً لما هو في الشرق الأوسط، أن تظهر بمظهر الدولة الصغيرة الديموقراطية التي تريد التعايش.

دور سوريا وإيران:

■ يقال إنكم بدأتم علاقات مع إيران في ١٩٨٨، وأنكم تلقيتم مساعدات من إيران؟

□ أنا الذي ذهبت إلى إيران وأجريت مفاوضات هناك، لم نتلق شيئاً، وحالياً لا يوجد أي شيء من التعاون.

■ كانت سوريا من أوائل الدول التي دعمت الثورة الأرترية، ألم يكن يتطلب هذا من القيادة الأرترية زيارة على أعلى مستوى لدمشق، كما حصل مع بعض الدول الأخرى؟

□ لم يكن دور سوريا سياسياً فقط. فهي الأب الأول والحاضن الأول للثورة، عسكرياً وسياسياً، وإعلامياً ومادياً، كانت أول من قدم السلاح للثورة. وخرّجت الكوادر العسكرية للثورة منذ انطلاقتها، وفتحت المعسكرات الخاصة لاستقبال جرحى الثورة الأرترية بالتعاون مع «فتح» في ذلك الحين، كما وضعت حقيبتها الدبلوماسية تحت تصرف مراسلاتنا، وهذا أمر استثنائي بالنسبة للدول.

إن فضل سوريا لا ينكره إلا جاحد أو جاهل، فإذا أردت أن أفتح الملف السوري فهو ملف ضخم وكله إيجابيات، وكانت سوريا من أولى

الدول التي اشتركت في احتفالات الاستقلال وهنأت بانتصار الثورة.

لا نريد العلاقة مع سوريا أن تكون دبلوماسية فقط، بل نريدها أكثر من ذلك، وهذا ما يجري الآن وأنا طرف فيه.

الآن قدمت أوراق اعتماد السفير الأرتري في دمشق، وكذلك السفير الأرتري في لبنان، وفي مستقبل قريب ستتكشف العديد من الآفاق.

وزيارة الأخ أفورقي لسوريا ستأتي وستكون أكثر من إيجابية ويحضر لها في كثير من المجالات.

العلاقة مع السودان:

■ ماذا عن العلاقات مع السودان؟

□ تمتد أرتريا بعلاقاتها، في إطار القرن الأفريقي، مع السودان كما مع أثيوبيا، كما مع جيبوتي، كما مع الصومال، وبالتالي فإن طبيعة العلاقات التي تربط أرتريا بمحيطها الإقليمي ومستقبلها مطروح للبحث.

■ بما أن أرتريا استقلت عن أثيوبيا، هل يمكن القول أنها تكن نوعاً من العطف على جنوبي السودان في مساعيه الانفصالية؟

□ كلا، سأكون صريحاً وهذه حقيقة مجهولة حتى الآن، حين اشتدت المعارك على الجيش السوداني بضغط من غارانغ، تدخل جيش التحرير الأرتري إلى جانب الجيش السوداني وفقد ٧٠ شهيداً في تلك المعركة، فأرتريا والسودان يشكلان لحمة واحدة قوية.

■ أشرت سابقاً إلى أن خطاب السفير الإسرائيلي قوبل بتصفيق حاد في مؤتمر المصالحة الصومالي، هل هذا يعني أن إسرائيل تمد خيوطها إلى دول أخرى في القرن الأفريقي، هل هناك علاقات مع أطراف صومالية، مع جيبوتي، مع السودان؟

□ هذه من المآسي، لماذا تم التصفيق للسفير الإسرائيلي؟ مأساة

الصومال لم تبدأ مع عيديد ومحمد مهدي، لقد بدأت منذ أيام سياد بري، عندما تفشت المجاعة وكان الشعب الصومالي يستجدي آملاً بنوع من الدعم العربي ولو على مستوى الغذاء ولم يحدث ذلك. التصفيق كان نوعاً من ردة الفعل على فشل في العلاقات الصومالية العربية. السفير الإسرائيلي لم يقل شيئاً جوهرياً، التصفيق كان اعتراضاً على الموقف العربي. قال كلاماً ديماغوجيا، ولكنه نال التصفيق من منطلق «عسى الجارة تسمع»، ولكن هذا التصفيق يفتح الباب إلى علاقات مع كل الأطراف الصومالية بلا استثناء، في ما عدا الحركات الإسلامية.

■ لكنها تدعم عيديد؟

□ بعضها وليس كلها، لأن الجانب الديني يختلط بالجانب الخاص.

■ هل يمكن أن نفهم من ذلك أن أرتريا سترث أثيوبيا بعلاقاتها مع إسرائيل؟

□ أخشى ذلك كثيراً.

■ بالنسبة لعلاقة إسرائيل مع بقية دول القرن الإفريقي، هل أنتم متفردون بعلاقة معها؟

□ إسرائيل تمد جسورها الآن إلى الصومال وإلى جيبوتي، والحركات غير العربية المعارضة للنظام في السودان.

■ أليس هناك تناقض بين علاقاتكم المتينة مع سوريا وعلاقاتكم التلاحمية مع السودان وبين أن ترثوا علاقات أثيوبيا مع إسرائيل؟

□ طبعاً هناك تناقض.

■ كيف ستوفقون بين هذين النقيضين؟ هناك خيار يجب أن يتخذ؟

□ الخيارات موجودة ومعقدة وليست سهلة ولهذا ينشط البعض في تكثيف علاقات عربية علها تكون مميزة وتتفهم هذه التعقيدات، مثلاً، نظام

السودان مع كل سلبياته إلى أين يتجه؟ هل سيسقط باتجاه «التجمع الوطني الديمقراطي» لصالح قوى وطنية ديمقراطية مرتبطة بالعرب، أم سيسقط باتجاه تحالفات غير عربية في السودان ومرتبطة بإسرائيل؟ هذا سؤال كبير. المعارضة العربية السودانية، كالتجمع و«القيادة الشرعية للجيش» و«الحزب الاتحادي الديمقراطي» وحزب «الأمة»، يلجأون إلى مصر ودول «مجلس التعاون الخليجي» وتونس أو غيرها لإسقاط النظام في السودان، لا يجدون أذناً صاغية والشعب نفسه ليس معهم، فإذا ليسوا هم البديل، والقوى غير العربية، المعارضة لنظام البشير، تتحالف في ما بينها، فما هو مستقبل نظام البشير؟ هو لا يحقق انفراجاً داخلياً، أو خارجياً، وحتى لو أراد تحقيق انفراج خارجي، سيواجه «فيتو» إسرائيلي وأميركي لأن هناك مخططاً وضعه البنتاغون سنة ١٩٨٤ سعى لإيجاد حركة أصولية في السودان تفرز واقعاً نقيضاً من تكتلات عنصرية ولا دينية، تمكن من تحويل وجه السودان من العروبة إلى إفريقيا بشكلها العنصري وليس بشكلها الإنساني، حين تخاطب الأخوة في السودان لتحقيق انفراج داخلي أو خارجي لا تجد لديهم تجاوباً وحين تنظر للمخطط الإسرائيلي في السودان تدرك خطورته، فهدفه تغيير الهوية بكاملها، وفي المقابل لا توجد أي مخططات عربية، فأنت أمام جملة من التعقيدات.

مثلاً، أنا من أشد المؤمنين بكونفدرالية القرن الأفريقي، أي إني مؤمن وقد طرحت منذ سنة ١٩٨٤، ضرورة إيجاد تكامل حقيقي بين السودان وأرتريا وأثيوبيا والصومال وجيبوتي، ما أطرحه هو نفسه ما تطرحه إسرائيل والولايات المتحدة ولكن الفرق أن طرحي يأتي في ظل علاقة استراتيجية مع كل من السعودية ومصر، وإسرائيل وأميركا تطرحان الفكرة نفسها في إطار عزلة عن السعودية ومصر.

وأنا هنا، لا أتحدث عن أماني، أتحدث عن واقع متحرك، نظام السودان مخطط له من قبل أن يدري ذلك البشير أو حسن الترابي، وأنا

معي تقرير البنتاغون الذي يقول بالتحديد حول ما يجب أن يجري في السودان، وهو صادر في ١١ كانون الأول ١٩٨٤. وضعوا سيناريوهات عدة لما بعد مرحلة نميري وقد ترجمت التقرير إلى اللغة العربية.

يقول التقرير بضرورة ظهور قيادة إسلامية أصولية، سموها بونابرتية، تهيمن على السودان وتشكل خطراً، ويضيف «تظهر هذه القيادة، تكون راديكالية، وعدائية بشكل كاف في مواجهة الغرب ومصر ودول الخليج المحافظة» وهذه مواصفات نظام البشير، وذلك بهدف إيجاد نوع من التوتر الاستراتيجي في المنطقة يساعد على تأليب الحركات غير العربية في السودان ضد هذا النظام الذي يكون معزولاً بطبيعته عن مصر ودول مجلس التعاون والغرب بحيث يسهل إسقاطه وتغيير هوية السودان» نهاية مقابلة (السفير).

* * *

كنت ومنذ عام ١٩٧٤ أتابع تحركات إسرائيل باتجاه أرتريا، وأراقب مخططاتها في القرن الأفريقي، وقد كشفت بعضاً منها في كتابي (الأبعاد الدولية لمعركة أرتريا ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٧٤ ـ الفصل الخامس ـ ٢٠١/ ٢٤٠)، وقد حذرت بعض الدول العربية كثيراً من مغبة تجاهلهم للثورة الأرترية والأوضاع الاستراتيجية في البحر الأحمر. غير أنهم اكتفوا بالفتات، غير ما أحدثه البعض من تدخلات في الشأن الأرتري أفضى إلى صراعات داخلية في عام ١٩٦٩ وإلى حروب بين المقاتلين أنفسهم.

ثم نبهت مجدداً وفي فترة لاحقة أكثر حرجاً، وذلك حين أصدرت في قبرص العدد الأول من مجلة (الاتجاه) في يونيو/ حزيران ١٩٨٩، وكتبت (لمصلحة من يقاطع العرب أرتريا) وطرحت تحذيري المبكر وتساؤلاتي:

«تشبثاً بالاستقلال الناجز والتام، وحيث لا يلام على التقديرات التي يطرحها على مقاتلين عاشوا ظلف العيش داخل جبال متحجرة، طوال (٢٧) عاماً، وأمام سلبيات عربية وأفريقية عديدة، وأمام وعود دولية تم اختبارها

من قبل، سواء كانت من واشنطن أو غيرها، وأمام مثل اشتراكية وديمقراطية لا يطبقها السوفيات على أرض العالم الثالث، وبعد المضي المنهك في مشاريع التسويات المتعددة والمتنوعة، وجدت بعض البطاقات التي توحي بالربط بين إسرائيل وبريتوريا من جهة ودعاة الاستقلال الأرتري الناجز من جهة أخرى، طريقها إلى الميدان الأرتري عبر جملة من الوسطاء.

إسرائيل تريد تحقيق حلم قديم كان يراود (ديفيد بن غوريون) حول إنشاء أسطول داؤود الذي يمخر العباب من البحر الأحمر وعبر مضيق باب المندب إلى سواحل أفريقيا وآسيا، ذلك ما كتبه (ميشيل بن زوهار) في كتابه (بن غوريون ـ النبي المسلح) والهدف ينطلق من سواحل الألف كيلومتر على البحر الأحمر في أرتريا، ولهذا وقفت إسرائيل إلى جانب اقتراح استقلال أرتريا بعد انتهاء الاحتلال الإيطالي عليها في الحرب العالمية الثانية. وإسرائيل تعاود الآن طرح هذا الاقتراح.

ومن الجنوب تتطلع بريتوريا العنصرية التي تريد أن تشفي غليلها من الحصار الأفريقي، هذا من جهة ولكن من الادعاءات العربية بمقاطعتها من جهة أخرى.

كلاهما، إسرائيل وجنوب أفريقيا، يريدان استغلال الاندفاع الأرتري نحو الاستقلال الناجز لطرح شباكهما في مياه البحر الأحمر، ولفرض وجودهما على العرب والأفارقة معاً. وكلاهما ـ أي بريتوريا وتل أبيب ـ يملكان ما تحتاجه الثورة الأرترية الآن وقد وقفت على بوابات النصر، فالجولة الأرترية الأخيرة مع الحلف الأثيوبي ـ السوفياتي ستتحدد نتائجها عبر تحجيم فعالية سلاح الطيران السوفياتي الصنع والذي يقوده طيارون أثيوبيون، وآخرون من اليمن الجنوبية.

. . . ولكن أسياس لا يريد سلخ جلده:

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير أرتريا (أسياس أفورقي) ينظر إلى مثل هذه المناقشات التي تدور بين أعضاء المكتب السياسي الثمانية بعين من

الحذر والتحوط فهو يعلم أن نتائج مد الجسور إلى بريتوريا وتل أبيب ستنتهي حتماً إلى النصر الأرتري العاجل ولكنه يفضل الوصول إلى الاستقلال عبر التدرج البطيء الذي ينساب مع الدفع الممكن للتأييد العربي والإفريقي والدولي، إنه يكره ما يسميه (سلخ جلدنا عن عمقينا، عربياً وأفريقياً)، بل كثيراً ما يردد الأمين العام القول بأن وجود شكل من التسوية مع أثيوبيا ضمن مظلة الانتماء الأفريقي هو أفضل بكثير من التوجه نحو بريتوريا وتل أبيب. ثم يمضي أكثر في العديد من مناقشاته لتطويق ما يسميه باللعبة القذرة حين يطرح عدم ضرورة التعجيل بالاستقلال في مقابل تحويل الثورة الأرترية إلى بؤرة لاستقطاب نضالات القوميات الأثيوبية المختلفة حتى يتم تحويل الشكل الراهن للامبراطورية الأثيوبية كلها. إن الأمين العام يطرح خيارات أثر خيارات ليتجنب ضغوط بريتوريا وتل أبيب ومراهناتهما على الحالة النفسية للشعب الأرتري بعد (٢٨) عاماً من النضال الدامي دون صداقات عربية جادة وفي عزلة عن إفريقيا.

ولكن.. هل يستطيع الأمين العام أن يمضي إلى ما لا نهاية في عملية التحكم بالقرار عبر ضبط التوازنات؟ خصوصاً وأن مفهوم الانتماء للعرب ـ على الصعيد الأرتري ـ هو انتماء جغرافي ـ سياسي ويستند إلى جذور تاريخية وحضارية ولكنه ليس انتماء قومياً. كما الانتماء للإفريقية تماماً، فالقارة الإفريقية بتعدد أنماطها الثقافية لا تبرهن دائماً على وحدة الشخصية القومية، وحتى إذا برهنت على بعض مظاهرها أثناء مرحلة الحركات الوطنية المعادية للاستعمار الأوروبي المباشر، فإن هذه النزعة التحررية التي أسبغت الشرعية على وحدة التوجه القومي الأفريقي لم تستطع أن تتعامل مع الحق الوطني الأرتري، وليس ثمة ما يفرض على الشعب الأرتري أن يدفع ثمن أفكار التحرر في القارة الأفريقية على حساب حريته الوطنية.

ثم كيف يحسم الأمر؟

لو تم حسم قرار العلاقات مع تل أبيب وبريتوريا لانتهت معركة

حصار (كرن) المدينة الاستراتيجية ولوقفت قوات الجبهة الشعبية على أبواب أسمرا، إن لم تكن دخلتها، غير أن العوامل والمواقف التي ذكرناها تبطل اتخاذ مثل هذا القرار، ولكن لا يمكن لكل شيء أن ينتظر إلى ما لا نهاية، خصوصاً وأن أكبر دولة عربية هي مصر قد توصلت مع إسرائيل إلى اتفاق سلام، وعلى الصعيد الأفريقي تتم تسويات مماثلة مع جنوب أفريقيا، فأين يمكن لأرتريا أن تجد موقفاً بديلاً وفي غضون أيام قريبة؟

هذا السؤال موجه اليوم قبل الغد لمن يعنيهم الأمر في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، فإذا لم يتدخلوا في حسابات اليوم فليس لهم أن يلوموا الثورة الأرترية على نتائج الغد!

إذن، قد قلتها صراحة وبوضوح في يونيو/ حزيران١٩٨٩ «هذا السؤال موجه اليوم وقبل الغد لمن يعنيهم الأمر في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، فإذا لم يتدخلوا في حسابات اليوم ـ ١٩٨٩ ـ فليس لهم أن يلوموا الثورة الأرترية على نتائج الغد». ولم يتدخلوا ثم تصايحوا من بعد.

علماً بأني واصلت الجهد وكتابة المذكرات لهؤلاء العرب المعنيين - أو المفترض فيهم ـ بشؤون القرن الأفريقي والبحر الأحمر ومن تلك المذكرات: (أزمة القرن الإفريقي وموقعه في استراتيجية العدو الصهيوني) بتاريخ ٢٥ مايو/ أيار ١٩٩٠ تضمنت ـ فيما تضمنت المحاذير التالية:

«إن الأساس الخاطىء في التركيب لا يمكن أن يستمر كثيراً، خصوصاً وأن أثيوبيا لا تملك مقومات اقتصادية أو اجتماعية تتميز بالوفرة أو الحداثة بل أن جيشها لا زال أقرب إلى (الجندرمة) التقليدية أو نحو ذلك بعد الهزائم التي أصابت بنيته الأساسية، كما أن قدرات الكيان الصهيوني الاقتصادية والعسكرية والغارقة في متطلباتها الذاتية ومشاكلها الخاصة لا تستطيع تقديم الكثير الذي يقابل المتطلبات الأثيوبية. غير أن الكيان الصهيوني ـ وبالرغم من وضوح كافة هذه المسائل ـ لا يريد أن يظهر عجزه عن إبداء فعالية ما تجاه المشكلات الأثيوبية، ومن هنا يجد كلاهما ـ إثيوبيا

وإسرائيل - نفسه غارقاً في وحل أكبر منه فيمضيان في تعاون مغرور إلى درجة الحماقة، أو يستجيبان - من الزاوية الأخرى - معاً إلى متطلبات حل إشكاليات القرن الإفريقي فتدخل إسرائيل من باب (الهيمنة السياسية) على القرن الإفريقي باعتبار أنها القادرة على لعب دور (الوسيط بين التناقضات) السكانية والقومية والدينية، خصوصاً وأن العرب قد فشلوا حتى الآن في تبني دور محدد لتسوية مشكلات القرن الإفريقي كما فقدوا مصداقيتهم أمام شعوب هذا القرن وبالذات الشعب الأرتري والصومالي، ويكفي أن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير أرتريا (أسياس أفورقي) قد ذكر متألماً في حديثه لصحيفة (الحياة) بتاريخ ٢/٥/١٩٩٠ مشيراً إلى العرب: «لقد سئمنا التدخلات الخارجية المتواصلة منذ ٢٥ سنة في شؤوننا الداخلية ولن نكرر أخطاء الماضي، فنحن لا نحصل على أية أموال من العالم العربي ولا نريد أموال العرب». وينطبق هذا الوضع على حركات المقاومة الأخرى. أما الصومال فإن علاقاتها مع العرب ليست بأحسن من علاقات الأرتريين.

هذه تقديرات تساعد إسرائيل كثيراً على الحركة السياسية في القرن الأفريقي ما لم يتبصر القادة العرب في أوضاع الحاضر وآفاق المستقبل فما كتبته هنا ليس سوى غيض من فيض.

إنه في الوقت الذي يشعر فيه العرب بانتفاء عوامل المواجهة الساخنة مع الكيان الصهيوني بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد وبعد قبول منظمة التحرير بالتسوية، نجد أن الكيان الصهيوني لا زال يخطط على أساس استراتيجية المواجهة لا على مستوى الحزام العربي المحيط بفلسطين المحتلة فقط ولكن أيضاً في القرن الأفريقي. فإسرائيل يهمها ألاّ يسيطر الأرتريون بدولتهم المستقلة على الساحل الأرتري الذي يحتوي عدة جزر استراتيجية إضافة إلى امتداده جنوباً إلى مضيق باب المندب.

وكلنا يعلم الكيفية التي حاربت بها إسرائيل من قبل استقلال جيبوتي ومحاولة إبقائها إما تحت الاحتلال الفرنسي أو ضمها إلى أثيوبيا ولهذه

الغاية ذهبت (غولدا مائير) إلى فرنسا في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ للتفاهم مع الائتلاف المعارض للديغوليين. وتلتقي دول أخرى عديدة مع إسرائيل في غاية الإبقاء على أرتريا تحت الهيمنة الأثيوبية ولو ضمن تسوية فدرالية الأمر الذي يشجع إسرائيل كثيراً على قيامها بدور مساند لأثيوبيا وضاغط على أرتريا مع اختلاف درجات هذا الضغط، ففي حده الأعلى يمكن أن يصل إلى التدخل العسكري الصهيوني المباشر وفي حده الأدنى يمكن أن يكتفي بتوفير الدعم العسكري الاستراتيجي (اللوجستي) للقوات الأثيوبية والذي يمتد للتعاون البحري والجوي وبذلك تستكمل إسرائيل مشاريعها للسيطرة على أرخبيل دهلك.

إن ظاهرة التهجير العلني لفلاشا أثيوبيا ومباشرة بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإن تسترت بحقوق الإنسان وتزامنت في التغطية الإعلامية مع هجرة اليهود السوفيات، إلا أنها تعكس بعداً آخر في مجرى العلاقات الأثيوبية ـ الصهيونية، إذ إن هجرة اليهود الفلاشا تتم ضمن صفقة كاملة يتهيأ على أساسها حلف أثيوبي ـ صهيوني ضد المحيط العربي وفي نطاق البحر الأحمر بالذات.

هكذا نكتشف أنه في الوقت الذي يتعامل فيه بعض العرب مع أثيوبيا على أساس الصداقة لتحييدها عن إسرائيل، وفي الوقت الذي يستجيب فيه بعض العرب لتوهمات كامب ديفيد ـ التي حيدت مصر ولم تحقق سلاماً مع إسرائيل ـ نجد أن الكيان الصهيوني مستمر في التخطيط على أساس المواجهة الاستراتيجية محققاً في كل مرحلة نجاحات عديدة ومستقطب في كل مرحلة قوى دولية وإقليمية لمصلحته.

لا نود أن نغفل عن الإشارة للجهود العربية (الرسمية) التي بذلت تحت شعار (تدابير الأمن العربي الجماعي للبحر الأحمر) وهي جهود بدأتها جامعة الدول العربية بتوجيه يمني (شمالي) في الفترة ١٩٧٠/ ١٩٧١ حيث شكلت الجامعة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ لجنة لتقصي الحقائق حول استئجار الكيان

الصهيوني لجزر (أبو الطير وحالب ودهلك)، وقد أكدت مذكرة الجامعة وقتها ـ ١٩ تموز/ يوليو ١٩٧١ وجود إسرائيل في تلك الجزر، وبعد سلسلة من اجتماعات الجامعة تقررت الدعوة لانعقاد مؤتمر يجمع الأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٣ وذلك قبل الحرب بشهر واحد حيث تم أثناء الحرب التنسيق بين مصر واليمَنَيْنِ لإغلاق باب المندب غير أن الحصار العربي سرعان ما رفع بعد وقف إطلاق النار مع الإبقاء على جزيرة (بريم) التي تتوسط باب المندب تحت القيادة المصرية. ثم أصبح باب المندب يشغل الاجتماعات العربية حيث طلب اليمن الشمالي في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٦ وضع خطة عربية لحماية البحر الأحمر ضمن معاهدة الدفاع العربي المشترك، وفي ١٧ ـ ١٩ تموز/ يوليو ١٩٧٦ تم اجتماع جدة بين الملك خالد والرئيسين السادات ونميري، وفي ٢٧ ـ ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٧٧ اجتمع في الخرطوم الرؤساء الأسد ونميري والسادات للبحث في أمن البحر الأحمر وتحويله إلى بحيرة عربية.

في فترة لاحقة تداخل الاهتمام الإقليمي في البحر الأحمر ومضائقه مع المتغيرات الدولية في منطقة القرن الإفريقي وبالذات بعد زيارة كاسترو لليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبي والصومال حيث دعا إلى إقامة حلف موال للسوفيات، غير أن السعودية والسودان ومصر سرعان ما تحركوا لمناهضة هذا التوجه فكانت مهمة نميري إلى كل من اليمَنَيْنِ والصومال وسلطنة عُمَان في ١٥ ـ ٢٢ مارس/ آذار ١٩٧٧ والتي انتهت إلى عقد مؤتمر (قمة تعز) بمشاركة اليمَنين والصومال في ٢٢ ـ ٢٣ مارس/ آذار ١٩٧٧. وقد دعيت أثيوبيا لحضور هذا المؤتمر ولكنها امتنعت. ثم بعد ذلك مباشرة قام وزير الخارجية السعودي بزيارة لكل من الصومال واليمن الجنوبي (إبريل/ نيسان ١٩٧٧)، ثم تلاحقت اجتماعات الجامعة العربية ودعت إلى تشكيل قوة أمن عربية (اجتماع مجلس وزراء الخارجية ٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٧) ولكن الخطة لم تنفذ، ثم اجتماع آخر للجامعة العربية في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٧ في القاهرة حيث نودي بموقف عربي موحد لمواجهة التحدي الأثيوبي -

الصهيوني والطلب من أمين منظمة الوحدة الإفريقية العمل على تسوية منازعات القرن الإفريقي سلمياً وإبعاده عن التدخل الأجنبي، أي التدخل الكوبي والسوفياتي. مع إدراج مسألتي أرتريا وأوغادين.

قد أثار ذلك الاجتماع حفيظة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية (وليام أتيكي موما) الذي بعث ببرقية إلى محمود رياض أمين الجامعة العربية بتاريخ ١٩٧٧/٩/٦ يعرب فيها عن قلق عدد كبير من أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية نتيجة إدراج مسألتي أرتريا وأوغادين، واستمرت الاجتماعات والمذكرات، ولكنها انتهت بضربة واحدة حين وقع السادات اتفاق كامب ديفيد في ١٩٧٨/٩/١٧.

إذن قد انتهى كل شيء على المستوى العربي الرسمي وقبل أن يبدأ أي شيء، أما على المستوى الصهيوني فقد استمر التحرك إلى أن أدى إلى النتائج الماثلة الآن للعيان والتي تحمل الكثير من المحاذير الخطرة.

إن التطورات اللاحقة منذ عام ١٩٧٨ وإلى الآن ١٩٩٠ تشكل خطورة على مستقبل المنطقة، وهناك ما يظهر أن إسرائيل ستعمد بعد الأوضاع القلقة في أثيوبيا إلى تغيير مخططها لتتحول باتجاه أرتريا، وهي تمارس بدايات اتصال الآن فأرجو إنقاذ الوضع قبل فوات الآن».

وكالعادة لم يستجب أحد، وبدأت اللقاءآت الأرترية - الإسرائيلية حيث تم رفع الفيتو الإسرائيلي على علاقات أرتريا مع الغرب والولايات المتحدة، أما (أنا) فقد آثرت (العزلة الهادئة) في قبرص منذ بداية عام ١٩٨٩ وإلى أن أعلنت أرتريا استقلالها في عام ١٩٩٣.

ثانياً: علاقة النظام السوداني بالتطرف الأصولي في أرتريا والقرن الأفريقي - (الحياة/ عدد ٦٧٠/ تاريخ ١/ ٢/ ١٩٩٥):

١ تحدثت الأنباء عن حشود أرترية عسكرية ضخمة على حدود السودان، وأن البلدين على حافة حرب مفتوحة، فما هو تعليقكم على هذه

الأنباء؟ مع توضيح الأسباب التي أدت إلى تدهور العلاقات السودانية ـ الأرترية تدهوراً خطيراً في الأسابيع الأخيرة؟

ـ أولاً: أشكر «الحياة» على هذا اللقاء، وهي حريصة على تتبع الأمور من جذورها، ومنفتحة على كل قضايا الحياة وإشكالياتها. ثانياً: في ما سأقوله هنا يجب التأكيد أني لست ناطقاً رسمياً باسم الدولة الأرترية، وملاحظاتي هي ملاحظات رجل خبير بشؤون المنطقة، عاشها ويعايشها منذ ثلاثين عاماً، فأنا أتحدث من موقع تجربتي وخبرتي وعلاقاتي، وليس من موقع أي منصب أو مسؤولية، فحتى طوال سنوات تفرغي للثورة الأرترية كنت أعمل من أجل أرتريا بقدراتي الذاتية ولم أكن أعمل أو أتحدث نيابة عن الأرتريين فهم المسؤولون عن شؤونهم وقرارهم أولاً وأخيراً. فمهمتي تقتصر على توضيح الأزمات وسبل معالجتها، وربما لا يشاركني السودانيون أو الأرتريون طروحاتي. كنت أوثر الصمت طوال هذه الأزمة التي تمتد بإرهاصاتها في الحقيقة إلى عامين مضياً، أي منذ ١٩٩٣، فهي ليست مفاجئة لي، ويمكن أن تتصاعد بشكل أخطر إذا لم يُعمد إلى تطويقها. فهناك ملابسات إقليمية ودولية تحيط بها على رغم أن الأزمة تنطلق أساساً من إشكاليات محلية بين البلدين.

هذه الأزمة مطروحة بشكل خاطىء على مستوى المعلومات كذلك التحليلات، فإذا تحدثنا على مستوى المعلومات أستطيع القول أنه لا توجد حشود عسكرية على مدى المنافذ الأرترية ـ السودانية سواء شمالاً باتجاه محور قرورة ـ طوكر ـ بورتسودان، أو غرباً باتجاه محور كسلا ـ القضارف لسبب بسيط يرجع إلى تكتيك الحرب التي يمكن أن يخوضها الجيش الأرتري، فبحكم تركيبة هذا الجيش ونوعية تسليحه وخبراته القتالية فهو جيش (جبهات متحركة) خلافاً لوضعية الجيش السوداني. وتختلف أساليب العمليات بينهما، كما أن المناطق المحتملة للمعارك

مناطق مكشوفة تتطلب نوعية من الأسلحة والتكتيك كما كان عليه الأمر في جبهة العلمين في الحرب العالمية الثانية أو حرب الصحراء أثناء تحرير الكويت. وهذا غير متوافر لا للجيش الأرتري ولا للجيش السوداني، إضافة إلى إشكاليات أخرى لوجستية وتقنية تمتد إلى نوعية التدريب ومؤهلات القيادة العسكرية في الجانبين. فالحرب ليس (فتل عضلات). ولهذا لا توجد حشود عسكرية، بل إن مثل هذه الحرب مستحيلة بين البلدين. حتى إذا نشبت - والفرضية هنا غير عاقلة - فلن تحقق مكسباً لأي من الطرفين.

أما تساؤلك عن حقيقة الأزمة بين البلدين فإنها أكبر بكثير من قضية تسلل لعناصر تنظيم «الجهاد الإسلامي الأريتري» عبر الحدود السودانية للقيام بأعمال تخريبية في أرتريا. فهذه العناصر مقدور عليها، ويمكن رصدها وكشفها داخل السودان حتى من قبل أن تتحرك باتجاه أرتريا، فالاستخبارات الأرترية هي الأولى الآن من حيث الكفاءة والإعداد على مستوى القرن الأفريقي كله. ولا أقول هذا مبالغاً، فعلى أيام حرب التحرير كانت (المعلومة) تعني حياة المقاتل أو موته، وبالذات بالنسبة لجيش كان يخوض حرب الجبهات المتحركة فأي خطأ في الرصد كان يعني نهاية جبهة بأكملها وقد تعلّم جهاز الاستخبارات الأرترية الكثير وبثمن فادح، فقضية التسلل والتخريب ليست هي المشكلة على الإطلاق.

المشكلة أكبر من ذلك وأعمق وأخطر. فهناك خطان استراتيجيان يبتدئان الصراع بينهما الآن على مستوى القرن الإفريقي كله، لكن بشكل جنيني، والأزمة الأرترية - السودانية مجرد مظهر أولي.

الخط الاستراتيجي الأول هو خط (أصولي) - مع تحفظي في استخدام هذا المصطلح - ينطلق من الخرطوم ضمن مشروع يريد احتواء القرن الأفريقي كله بمنطق (التعريب) و (الأسلمة) وباستثناء أي الإحصاءات الكمية لتعداد المسلمين في دول القرن الإفريقي وبفرضية أن المسلمين يشكلون ٦٠

في المئة في أرتريا و ٨٥ في المئة في أثيوبيا و ١٠٠ في المئة في كل من جيبوتي والصومال. ومع ذلك يحكمون بأقليات قومية، في كل من أرتريا وأثيوبيا، أو بقومية مسيحية واحدة في البلدين، فالرئيس الأثيوبي ملس زيناوي كذلك الرئيس الأرتري أسياس أفورقي ينتميان إلى قومية واحدة تتوزع في البلدين، وهي قومية (التجرنيا) التي تنطق بلغة واحدة وتدين بديانة مسيحية إذ تنتمي غالبيتهم إلى الأرثوذكسية الشرقية.

غير أن خطورة هذا المشروع أنه لا يأتي في سياق الصراع الحضاري التقليدي بين «تعريب مُأسلم» و «إفريقية مسيحية» فقط، إذ يمكن أن يندرج وقتها في باب الصراعات التاريخية التي تتفاعل عبر الحقب لكن يمكن تطويقها بقضايا المصالح المشتركة والوفاق الإقليمي وغير ذلك.

خطورة الأمر أن من يتبنى هذا المشروع في السودان يراهن عليه كمشروع (تأسيسي) لإعادة صياغة القرن الإفريقي في (كيان أصولي كامل) يكون قاعدة ومنطلقاً للحركة الأصولية العالمية.

هذا التفكير ليس سودانياً في الأساس، فالحركة الإسلامية السودانية بداية بتنظيم الإخوان المسلمين التابع للإرشادية في مصر منذ مطلع الخمسينات إلى عام ١٩٨٣ وما بعدها، ظلت هذه الحركة غارقة في أشكالياتها السودانية وعلاقاتها المضطربة مع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين حتى انقسمت على نفسها واتخذ الدكتور حسن الترابي مساراً آخر لا في رفضه للتنظيم العالمي وإيجاد قنوات اتصال بديلة فحسب لكن أيضاً في طرحه المفارق لهذه القوى على مستوى تجديد أصول الفقه ورفض أحكام الردة.

الجديد الذي حدث وتتداخل مع وضعية النظام السوداني هو ذلك المشروع الأصولي الذي أتى من أفغانستان. واستجابت له حاجات معينة في السودان. كانت البداية أنه حينما اندلع القتال بين (المجاهدين) الأفغانيين والاتحاد السوفياتي في مطلع الثمانينات، سارع كثيرون من العرب الذين

يحملون بذور فكرة التنظيم الأصولي العالمي ويتطلعون إلى مرتكز كقاعدة انطلاق له، سارعوا إلى أفغانستان ليس بقصد الجهاد فقط، ففلسطن أولى بالجهاد، لكن بقصد (الدولة الأصولية القاعدة)، ومنهم عدد من السودانيين.

تنامت قوى هؤلاء بأكثر مما كانوا يخططون أو يقدرون، لأن حرب الأفغانيين ضد السوفيات وظفت دولياً عبر بريجينسكي المستشار السابق للأمن القومي الأميركي، وإقليمياً عبر أنور السادات. وكتبت يومها مقالاً بعنوان «بريجينسكي يسبح في مصر ويصلي في أفغانستان». ودعم المتعاطفون العرب إسلامياً مع أفغانستان هؤلاء بإمكانات هائلة على مستوى المنطقة العربية.

غير أن مشروع الدولة الأصولية العالمية في القاعدة الأفغانية فشل، مع افتراض نجاحه بانهيار الاتحاد السوفياتي. ويرجع الفشل إلى عدة أسباب، منها الاقتتال بين فصائل الأفغانيين، وتغيير الموازين الدولية والإقليمية تجاه الحركة الأصولية. فمن كان يدعمها عربياً أصبح في مواجهتها تحت طائلة مواقفها السلبية في حرب الخليج الثانية، وتحت طائلة ممارساتها ضد بعض الأنظمة العربية. وهكذا بدأوا بخطط تجفيف المنابع، كذلك تغيرت الموازين دولياً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي واتجاه الاستراتيجية الغربية لمفاهيم صراع الحضارات أو الصراع الغربي ضد الإسلام والكنفوشية كما هو مطروح في دراسات البروفسور صمويل هنتنغتون حول «صدام الحضارات» كذلك الاتجاه نحو الليبرالية كنهاية للتاريخ كما يطرحها فوكوياما.

والاتجاهان (صراع الحضارات) و(الليبرالية الغربية) يكملان بعضهما عالمياً في مواجهة الأصولية الإسلامية.

أمام هذا الواقع المتغير انتقل المشروع الأصولي العالمي بأكمله إلى السودان، بكامل طاقاته ورموزه، وتلك كانت فرصة يريدها الدكتور حسن الترابي ويخشاها في الوقت ذاته.

فهو يريدها لأنه يرغب بتعزيز الوضع العالمي للتجربة الإسلامية السودانية ولتعزيز مواقعه العالمية في مواجهة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، لكنه يخشاها من الجانب الآخر، لأن نظراته التجديدية لا تتفق مع مناهجها، كما أن براغماتيته السياسية وتطلعه لحوار إسلامي مع العواصم الغربية لا ينسجم مع توجهاتها.

أراد الدكتور الترابي أن يستثمر المشروع الأصولي العالمي الوارد من أفغانستان ضمن خطته، لكن الذي حدث كان العكس تماماً، إذ سرعان ما تغلغل هؤلاء ـ بحكم علاقاتهم السابقة مع بعض القيادات السودانية في أفغانستان، وعمل بعضهم إلى جانبهم في القتال وفي المستشفيات وجمعيات الإغاثة ـ تغلغلوا داخل الأجهزة الحساسة في النظام السوداني ومراكز اتخاذ القرر، ولديهم من الإمكانات ما يساعدهم كثيراً على ذلك، سواء كانت هذه الإمكانات داخل السودان أو خارجه.

إضافة إلى وجود عناصر داخل النظام السوداني مشهود لها بالتطرف أصلاً وبالمغالاة في إحساسها الأمني وعقيدتها الجهادية ومنطقها التكفيري وميلها لتصفية الحسابات مع كل القوى السودانية من موقع السلطة وظنها بإمكانية تحقيق (دولة التمكين) ولو اقتضى الأمر عزلة إقليمية ودولية. احتشدت كل هذه العوامل، عبر القادمين من أفغانستان، لاتخاذ السودان موقعاً بديلاً، وأحاطت ـ وهنا الخطورة ـ بالترابي وحسن البشير وكل المعتدلين في النظام السوداني، فتكون لوبي حاكم ومتنفذ بحلف يجمع بين متطرفي الإسلاميين السودانيين والقادمين من أفغانستان. وعوض أن يحتويهم الترابي احتووه هم. وعوض توظيفهم ضمن خطته وظفوه، ففقد هو ومن معه قدرات التأثير وإن تم ادعاء العكس.

هؤلاء هم وراء المشكل السوداني ـ الأرتري، كذلك المشكل السوداني ـ الأثيوبي، فضمن مشروعهم الاستراتيجي لاستيعاب القرن الإفريقي يقيمون تحالفاً مع حركة الأرومو في أثيوبيا ضد التجرينيا والأمهرا

معاً، ويعبئون القوى المسلمة في أرتريا، وفي صفوف اللاجئين الأرتريين في السودان ضد النظام الأرتري... وليس التسلل سوى مظهر جزئي وبسيط لمشروع أكبر وأخطر.

فحين يفجر أفورقي الأزمة مع السودان ويعلن قطع العلاقات الديبلوماسية فإن المشكل لا يقتصر على حفنة من المتسللين وإنما يمتد إلى مواجهة استراتيجية خطيرة. وما ينسحب على الموقف الأرتري ينسحب كذلك على الموقف الأثيوبي حيث أعلن الرئيس الأثيوبي زيناوي وقوفه إلى جانب أرتريا في حال نشوب حرب مع السودان.

● ألا تعتقد، والحال كذلك، بإمكانية تفاهم النظامين في أرتريا وأثيوبيا، مع القيادات المعتدلة في النظام السوداني؟

ـ هذا أمر مفترض، لكنه نظري أكثر منه عملي، فقد تباحث مسؤولون أرتريون وكذلك أثيوبيون مع نظرائهم السودانيين حول هذه القضايا، وتم عقد عدة اتفاقات لكن سرعان ما تتحرك قوى هذا اللوبي السوداني ـ الأفغاني لتبطل كل شيء وتفعل العكس تماماً، بقصد تحطيم ما تم الاتفاق عليه. ولا يقتصر الأمر هنا على أرتريا وأثيوبيا وإنما ينسحب على العلاقات مع دول الجوار الأخرى، وحتى على المعارضة السودانية ومشكلة جنوب السودان، فكلما لاحت بوادر حوار بين النظام السوداني والمعارضة، أو انفراج في مباحثات الجنوب عمدوا لتأزيم الأمور. فما يتم الاتفاق عليه مع أفورقي أو زيناوي شيء وما يحدث شيء آخر. وهذا هو التناقض الذي ضاق به ذرعاً أفورقي، فعمد إلى قطع العلاقات.

● قلت بوجود خطين استرتيجيين يتصارعان في منطقة القرن الإفريقي وأوضحت ما هو مطروح سودانياً فما هو الخط الاستراتيجي الذي يطرحه أفورقي؟

ـ ما يطرحه أفورقي حتى الآن ما زال في حيز المبادرات، لكن من يدرك تركيبة المنطقة يعلم تماماً أين ستنتهي هذه المبادرات بحكم الدوافع

التي تحكمها والرؤية التي تسوقها. فأفورقي يرى ضرورة التكامل ما بين دول القرن الأفريقي. وبادر لهذه الغاية بعقد اتفاقات متعددة شملت مختلف الجوانب، من الاقتصادية إلى الأمنية مع كل من السودان وأثيوبيا، إضافة إلى ما يراه من ضرورة تجذير العلاقة مع اليمن وكينيا.

إن هذا التوجه التكاملي ليس جديداً في منطقة القرن الإفريقي فقد طرحه الامبراطور يوهنس الرابع في عام ١٨٨٨ كحلف بين أثيوبيا (مملكة غندر والسودان) بوجه إيطاليا وتركيا. وطورت من جانبي ذلك المنظور التاريخي في العام ١٩٨٧ ضمن مشروع كونفديرالية القرن الإفريقي، وفي إطار تنسيق استراتيجي مع دول حوض النيل وعلى رأسها مصر ودول البحر الأحمر من دون استثناء.

غير أن تحقيق هذا المشروع يتطلب تجاوز الأزمات القائمة سواء بين السودان وأرتريا، أو بين جنوب السودان وشماله، وكذلك الخروج من مآسي الصومال والخلافات في جيبوتي، إضافة إلى تأسيس البنية الدستورية لأنظمة الحكم في بلدان القرن الإفريقي. فأرتريا نفسها تمر بمرحلة تحديد هويتها وتنظيم هياكلها السياسية والدستورية وترتيب مسارها الاقتصادي. أما الأصوليون في السودان فإنهم يملكون مشروعاً متكاملاً ويتحركون ضمنه. لذلك يملكون فرصاً أكبر للتحرك ضمن مشروعهم والتضييق على الآخرين.

● هل تعتقد أن قطع أفورقي علاقات بلاده مع السودان ثم لقائه بالمعارضة السودانية وتحركاته باتجاه الولايات المتحدة تصب في إطار مواجهته للنظام السوداني وتضييق الخناق عليه تمهيداً لمحاصرته وإسقاطه خصوصاً وأن منظمة «إيغاد» التي تشارك أرتريا في عضويتها طرحت موضوع الرقابة الدولية في جنوب السودان؟

ـ يبدو أن هناك خفايا كثيرة لا يعلمها المراقبون، فتقرير ما يجب أن تكون عليه أوضاع السودان المستقبلية، ومنها ما يتعلق بمصير جنوب

السودان، ما زال مصدر خلاف عنيف بين بريطانيا والولايات المتحدة. فقد اعتقدت الولايات المتحدة أن بمقدورها فرض حصار على السودان يبتدىء سياسياً ثم اقتصادياً ثم عسكرياً فور إنهاء مشكلة الصومال، واضعة في مخططها بدايات التدخل عبر الجنوب ضمن الخطة الدولية للمناطق الآمنة غير أن بريطانيا التي سبق لها أن أبدت ملاحظات سلبية حول المخطط الأميركي في الصومال نظرت بريبة إلى المخطط الأميركي بشأن السودان، خصوصاً وأنها تعاني معضلات عسكرية في شمال إيرلندا والبوسنة وليست مهيأة للتدخل بقواتها في جنوب السودان.

إلى ذلك إن انفجار مشكلة رواندا قد حد هو الآخر من التحرك الأميركي، فبدأت أميركا تبدى التساهل في تصريحاتها تجاه السودان، كما سبقتها بريطانيا إلى هناك فور شروعها في سحب قواتها من الصومال بتعيين سفير بريطاني جديد في السودان وإنهاء أزمة القس كيري.

ثم هناك العامل الفرنسي الجديد الذي يتخذ مداه بإيجابية متنامية تجاه النظام السوداني، فمسألة حصار النظام السوداني وإسقاطه ليست بهذه البساطة مهما كانت سلبيات هذا النظام. وأفورقي يدرك حقائق الأمور والحسابات الدولية والإقليمية. وقد مارس تعامله مع هذه الحسابات بشكل ذكي فلم يقتحم العاصمة أسمرا عسكرياً ولم يقدم على إعلان استقلال أرتريا إلا من بعد الأخذ بهذه الحسابات الدولية والإقليمية.

أما استقطابه للمعارضة السودانية كورقة ضغط ضد النظام السوداني فأمر مشكوك بجديته، فمن المعروف عن المعارضة السودانية أنها تقفز باتجاه أي دولة تعاني المتاعب مع النظام السوداني غير أنه ومهما أعطتها هذه الدولة فإن المعارضة السودانية غير مهيأة للتحرك وغير قادرة، ولأسباب يعلمها قادة هذه المعارضة، فهي في موقع الاستنجاد بالغير وليست في موقع القدرة على الفعل الذاتي. وأفورقي يدرك ذلك جيداً، خصوصاً وأن ما طلبته منه المعارضة السودانية لتبنيها عبر «إيغاد» وجعلها شريكاً في

مفاوضات الجنوب والشمال لا يدخل ضمن اختصاصات هيئة «إيغاد» التي تقتصر على الوساطة بين الفصائل المسلحة في الجنوب وحكومة الخرطوم. ثم أن أرتريا ليست دولة عظمى لتتخذ إجراءات انتقامية ضد السودان، كل ما هنالك أنها توقف السودان عند حده في ما يتعلق بأمنها وسيادتها وهذا ما فعلته. ولها في ذلك كامل الحق. علماً بأنه حتى الدول الكبرى حين تقرر الإجراءات الانتقامية فإنها تضعها ضمن معادلات وحسابات ترتبط بمصالحها وهذا ما يظهر جلياً في الموقف من النظام العراقي من بعد تحرير الكويت. وفي الموقف الدولي من (استقلال) الأكراد في شمال العراق، أو حتى مصير الجنوب العراقي.

● هل صحيح، كما أعلن بعض المسؤولين السودانيين، أن هناك قوى إقليمية دفعت أفورقي لهذه المواقف الأخيرة ضد السودان؟

ـ أوضحت العوامل السودانية الخالصة التي دفعت أفورقي لذلك، ولا علاقة لها بأي ضغط خارجي. فالأرتريون حساسون تجاه استقلالية قرارهم. أما إذا كان المقصود إسرائيل فليست في وضع يؤهلها لفتح أي جبهة خارجية، ووقوفها مع أرتريا في أي مواجهة مع السودان سيجعل من النظام السوداني بطلاً ويرسخ أقدامه، إضافة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يحتمل تقديم دعم لأرتريا. الأهم من ذلك أن العلاقات الأرترية ـ الإسرائيلية ليست بالمدى الذي يتصوره البعض، فمبعث العلاقة الأرترية مع إسرائيل هو رغبة أرتريا في تحييد إسرائيل التي كانت تضغط على عواصم الدول الكبرى لمنع استقلال أرتريا تحت طائلة ضرورات الأمن الإقليمي الاستراتيجي الإسرائيلي في البحر الأحمر وذلك متى ما استقلت أرتريا وارتبطت بالعرب. وهو أمر فعلته إسرائيل من قبل ضد استقلال جيبوتي. وقد عالجت القيادة الأرترية هذا الفيتو الإسرائيلي المطروح بوجه الاستقلال الأرتري دولياً عبر الاعتراف بإسرائيل من أجل تحييدها وليس أكثر من ذلك. أما إذا كان المقصود بذلك جمهورية مصر العربية فإن المشاكل العالقة بين مصر وأريتريا تحول دون

ذلك ومنها احتجاز السلطات الأرترية لسفن الصيد المصرية وما زالت موضوع تفاوض بين البلدين.

أود توضيح قضية جوهرية وهي أن أفورقي لا يؤمن بقضية التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون القرن الإفريقي، وحين طرحت بعض العواصم الغربية هذا الأمر قبل عامين بعث أفورقي برسالة إلى الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر يحثه فيها على إقناع كلينتون لاستبعاد أي تفكير من هذا النوع وترك مشاكل القرن الإفريقي لتعالج وفق تفاهم إقليمي.

أما القول أن أفورقي يُسّوق مواقفه المعارضة للسودان للحصول على دعم من الدول المناهضة للسودان فهو قول غير صحيح. فالولايات المتحدة لا تعطي سوى القليل لأرتريا، وكاد أفورقي في وقت من الأوقات أن يرفض قبول مساعدة أميركية بالغة التفاهة. فما ينفقه الأميركيون والغربيون على اللاجئين الرواندين لا يصرفون ١ في المئة مما يعادله على اللاجئين الأرتريين.

● إذن، كيف ترون الخروج من المشكل الراهن؟

- الخروج يبدأ يوم يخرج النظام السوداني من قبضة اللوبي الأفغاني العربي المتحالف مع بعض عناصر التطرف في النظام السوداني، أما غير ذلك فسنواجه أحد مصيرين: المصير العراقي فيما إذا دفع بنا في أتون التدخل الدولي وهذا ما تطالب به المعارضة السودانية وهي جاهلة لتجربة العراق، إذ ستوظف أزماتنا بمنطق المصالح الدولية وليس بمنطق خلاص السودان. أو المصير الصومالي حين نقتتل في ما بيننا. الكرة في مرمى الدكتور الترابي وجملة العقلاء في الحركة الإسلامية، على ألا يقف الأخوة العرب لدى حد مراقبة الأوضاع، فالتيار السوداني العاقل يحتاج إلى تعزيز مواقفه والانفتاح عليه مهما كانت سلبياته ومهما كانت تجاربه المرة السابقة مع الأخوة العرب وبالذات أبان حرب الخليج الثانية. فهناك متغيرات في السودان تحيط بهذا التيار الذي نسميه معتدلاً تجعل منه فريسة للآخرين.

فيضطر للمسايرة والمجاراة خوفاً من أن يفقد تواصله مع قاعدته المتطرفة في السودان ثم لا يجد سنداً له لدى العرب».

ثالثاً: هل الهوية الأرترية نقيضاً للعروبة؟

وهل كنفدرالية القرن الإفريقي كياناً انعزالياً؟ - (الخليج - الشارقة - ٢٧/ ٤/ و ٤/ ٥/ ١٩٩٥).

في إطار الأزمة السودانية - الأرترية، أراد البعض أن يجذرها باعتبارها صراعاً حول مستقبل الهوية الأرترية التي يقال أن أسياس أفورقي يتجه بها نحو الإفريقية في مقابل العروبة والمسيحية في مقابل الإسلام، وبمد الجسور إلى الغرب وإسرائيل على حساب الانتماء للمحيط العربي متعللين في ذلك بامتناع أرتريا عن الانتساب لعضوية الجامعة العربية ودعوات أفورقي المتكررة لتوحيد القرن الإفريقي. وتلك هي من جملة المواضيع التي أثارتها معي صحيفة (الخليج) فوضحت (حقيقة) الأمر في المقتطفات التالية:

«أما من ناحية العروبة والانتماء فإني أبدأ بما قاله الرئيس أسياس أفورقي حول وحدة الإطار الجغرافي - السياسي الذي يجمع ما بين الأرتريين والعرب، غير أني أضيف إلى ذلك خصوصية أخرى هي (وحدة الجذور الثقافية والحضارية) التي تربط بين العرب والأرتريين، فأهم لغتين في أرتريا وهما (التجرينية) و (التجرية) ذاتا أصول عربية يمنية قديمة حيث يتفرعان عن اللغة (الجئزية) التي كانت تتحدثها قبائل (الأجاعز) اليمنية وحملتها إلى مرتفعات أرتريا حين هِجْرتها إليها. فالأصل الثقافي واللغوي عروبي الجذور، وللتأكيد على ذلك أقارن بين نصين لغويين، أحدهما بالتجرينية الأرترية المستمدة من الجئزية والآخر باللغة العربية المعاصرة: (أبونا ذا بسميات يتقدس سمك بكما بسماي كما يمدر هدج لنا إيسانا كما نحن نهدج لذا ألس لنا) - (أبانا الذي في السموات ليتقدس اسمك كما هو بالسماء كذلك على الأرض اغفر لنا سيئاتنا كما نحن نغفر لمن أساء إلينا).

فالجذور الثقافية العربية والأرترية واحدة في أصولها والتمايز الذي حدث راجع إلى أمرين:

أ ـ انقطاع التاريخ الأرتري عن التواصل مع الجوار العربي على مستوى المرتفعات والتي يقطنها المسيحيون في الأغلب في حين تم التواصل مع سواحل أرتريا وغربها.

ب ـ تأثير البيئة الأفريقية على عموم الأرتريين، مسلمين كانوا أو مسيحيين، فمسلمو أرتريا يتحدثون ليس العربية ولكن التجراوية سليلة الجئزية القديمة.

فهناك خصوصيات في التركيبة الثقافية واللغوية لأرتريا تجعل منها عمقاً للعروبة ولكن بالمعنى الحضاري والثقافي وليس القومي أو العنصري. وفي الأمر تفاصيل دقيقة يستلزم العديد من الدراسات والأبحاث. فكل من يريد الآن معرفة جذور اللغة العربية لا يتوجب عليه فقط الرجوع إلى كتابات عرب الشمال من شمال غربي شبه الجزيرة العربية وإلى جنوب سورية وهي (اللحيانية) و (الثمودية) و (الصفوية) بل عليه أيضاً الرجوع إلى الكتابات الجنوبية، اليمنية والأرترية، ومنها (المعينية) و (السبئية) و (التجرينية) و (التجرية).

مع ذلك فنتيجة الخصوصيات المعينة، لم تتأهل أرتريا للانضمام إلى جامعة الدول العربية لأن في ذلك تحديداً للهوية الأرترية بمقاييس القومية العربية المعاصرة وهي محددات لا تنطبق بكاملها على الحالة الأرترية، وهي خصوصيات ذات أبعاد كيانية. غير أنه يلاحظ أن أرتريا وقد استبعدت من الهوية العربية ضمن مواصفات وشروط الفكر القومي العربي المعاصر الذي ينتهي إلى غايات (الوحدة القومية) وإن لم يصل إليها، إلا أن أرتريا لم تطرح (الهوية الإفريقية) كبديل قومي عن العروبة وإنما المطروح هو (الذاتية الأرترية). ومما يعزز ذلك أن الأنظمة الإفريقية قد رفضت بكاملها حرب التحرير الأرترية بوصفها حرباً انفصالية وطبقت عليها نصوص قرارات القمة

الإفريقية لعام ١٩٦٣ والتي أقرت الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية في إفريقيا وعدم المساس بها، إضافة إلى أن مقر منظمة الوحدة الإفريقية قد أسس في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا وتحت إشراف الامبراطور هيلي سلاسي. وقد انتقد الرئيس الأرتري أسياس أفورقي مواقف منظمة الوحدة الإفريقية بأكثر من نقده لجامعة الدول العربية.

إذن فإن الرفض الأرتري لتحديد الهوية بالمقاييس القومية العربية لا يستتبعه بديل إفريقي، وهذه هي خصوصية الكيان الأرتري التي يجب أن تفهم بمنطق منهجي وتحليلي. فالأرتريون هم الأقرب إلى العرب والذين يمتدون معهم إلى جذور مشتركة، فأرتريا ليست بحاجة إلى (تعريب) ولكنها بحاجة إلى توثيق الصلات الحضارية والثقافية بالأمة العربية وإلى تفهم خصوصيتها ومميزاتها الكيانية. فمطالبة أرتريا بإعلان الهوية العربية والانتساب لجامعة الدول العربية ينم عن عدم إدراك لكل هذه الجوانب التي شرحناها، السلبية منها والإيجابية، وسيصل الأمر إلى حد إشعار بعض الأرتريين بأنهم يقادون إلى (تبعية) تلغي خصوصيتهم الذاتية ولو كان المقابل مالاً عربياً.

حول كنفدرالية القرن الإفريقي:

س: ما هو تعريفك لخصوصية الكيان الأرتري والهوية الأرترية بمعزل عن العروبة والإفريقية؟

ج: أن أرتريا في الواقع هي (قلب) القرن الإفريقي، و(الجاذب المركزي) لأطرافه المختلفة، ثقافياً ولغوياً. فالأرتريون بملايينهم الثلاثة يعتبرون امتداداً لمن هم حولهم، أي السودان وأثيوبيا وجيبوتي. فسكان مرتفعات أرتريا هم امتداد حضاري وثقافي وديني لسكان منطقة (تجراي) في شمال أثيوبيا. أما سكان شمال وغرب أرتريا فهم امتداد لسكان شرق السودان أو مجموعة (البجا). وكذلك سكان النصف الجنوبي من الساحل الأرتري هم امتداد (للعفر) في جيبوتي ومنطقة (أوسا) الأثيوبية. ففي أرتريا

هناك ما يزيد عن التسع لغات والتي تحمل تباينات التكوين الناتجة عن هذه الامتدادات في داخلها لمن هم حولها.

فإذا أردنا تحديد الهوية الأرترية ـ من خلال امتداداتها ـ فإنها أكبر من الحدود الجغرافية لأرتريا، فهي تمتد إلى السودان وأثيوبيا وجيبوتي، أي إن الخصوصية الكيانية الأرترية تمثل القاسم المشترك بين هذه الشعوب والبلدان، ومن هنا فإن أرتريا لن تجد ذاتها (القومية) أو تحققها إلا في إطار التلاحم والتكامل مع هذه الأقطار من حولها، فهي مهيأة ومؤهلة لأن تكون مركز اللقاء والتفاعل بين هذه الشعوب والبلدان ضمن ما سبق لي أن طرحته بعنوان (كنفدرالية القرن الإفريقي) على أن تصبح (أسمرة) هي العاصمة الكنفدرالية.

إن هذا المشروع هو الذي يحقق السلم ويحدد الهوية والانتماء ويعزز وحدة المصالح، لا بالنسبة لأرتريا فقط ولكن لكل أقطار القرن الإفريقي. وقد تأخر ميلاد هذا الكيان قرناً كاملاً إذ كان أول من اقترحه الامبراطور الأثيوبي يوهنس الرابع في رسالته لخليفة المهدي في السودان بتاريخ ٢٥/ ديسمبر/ كانون أول ١٨٨٨. مقترحاً قيام الوحدة في مواجهة الإيطاليين والأتراك معاً. غير إني أطور هذا المنظور التاريخي ضمن ثوابته تلك مع تجذيره اقتصادياً وحضارياً وثقافياً وسياسياً، ولكن في إطار التفاعل مع دول الجوار وبالذات مصر ودول حوض النيل والدول المطلة على البحر الأحمر، وبالذات السعودية واليمن.

ثم إنه من أهم المميزات الاستراتيجية لهذا المشروع الكنفدرالي أنه يلغي فصل (الثنائيات) العرقية والدينية المتصارعة كالصراع بين جنوب السودان وشماله (عربي/ إفريقي ـ مسلم/ مسيحي) أو في أرتريا (مسيحي/ مسلم) أو في أثيوبيا (أمهرة ـ أرومو ـ تجرينيا) أو في جيبوتي (عفر - عيسى) ليتعايش الجميع ضمن كيان موحد يحمل خصائصهم جميعاً ولا يعلو فيه طرف على طرف بحكم التركيبة القطرية الراهنة، إذ لن يكون هناك سودان شمالي وسودان جنوبي، أو صراع مسلمين ومسيحيين أو صراع

أمهرة وأرومو، فكلما اتسع الكيان انطلاقاً من روابط كلية جامعة كلما اندثرت الخصوصيات المنبثقة من صراع الثنائيات الضيقة.

س: هنا نسأل ماذا تحقق على مستوى الاستراتيجية الأخرى والمقابلة وهي كنفدرالية القرن الإفريقي والتنسيق مع دول البحر الأحمر وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وعلى مستوى دول حوض النيل وكذلك مصر؟

ج: ثمة جهد كبير ينتظرنا لتحقيق هذه الاستراتيجية والتي طرحتها منذ عام ١٩٨٤ بعد أن طرحها الامبراطور يوهنس الرابع عام ١٨٨٨، منطلقاً من اتحاد سوداني ـ أثيوبي وقبل أن ينتقل الحكم من ملوك (تجراي) في قندر إلى ملوك (الأمهرا) في (أديس أبابا).

بالنسبة للمشروع المعاصر فقد أوضحنا ضرورة أن تشمل كنفدرالية القرن الإفريقي كلاً من أرتريا وأثيوبيا والسودان وجيبوتي والصومال وفي إطار التنسيق مع دول البحر الأحمر وحوض النيل.

كان على ذلك المشروع أن ينتظر استقلال أرتريا أولاً إذ لا يمكن لشعب تحت الاحتلال وهو الشعب الأرتري أن تطرح عليه علاقة (تعاهدية) مع دولة تحتله، وإلا بدا الأمر تسويغاً للاحتلال تحت مظلة الكنفدرالية.

ثم كان على المشروع أن ينتظر إلى أن يتحقق في شمال السودان الاستقرار الدستوري، فالسودان قد ظل يحكم بدستور مؤقت منذ استقلاله في عام ١٩٥٦ ولم يكن ذلك الدستور المؤقت بدستور وإنما كان فقرات ولوائح الحكم الذاتي التي وضعها البريطانيون، فمجلس الحاكم العام أصبح هو مجلس السيادة الخماسي العضوية، ثم أضيفت إليه فقرات في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ثم حذفت بعض الفقرات ثم أضيفت بعض الفقرات تبعاً لمصالح الطوائف والأحزاب ولا يملك السودان دستوراً حتى اليوم.

ثم كان على المشروع أن ينتظر إقرار الجنوبيين السودانيين بعد أن يحقق لهم الشمال السوداني الوعد الذي وعدوا به في جلسة إعلان

الاستقلال وهو حقهم في الفدرالية مقابل تصويتهم لصالح الاستقلال وهذا ما فعلوه فكان استقلال السودان بالإجماع. وأهمية هذه المسألة أنه حتى لو تم استقرار شمال السودان دستورياً مع استمرار الحرب في الجنوب وتحقق قيام الكنفدرالية، فإن ذلك يعني أن تنخرط الدول الأعضاء في الكنفدرالية في حرب جنوب السودان وهذا غير منطقي. ومن هنا انظر بجدية لنتائج ومهمات دول (إيغاد) التي تسعى لحل مشكلة جنوب السودان. غير أنه لا حل في ظل وجود قوى الضغط الأصولية المتطرفة داخل النظام السوداني الراهن، فإذا قُيّض للجنوب السوداني ضمن معادلات إقليمية ودولية معينة أن يقرر مصيره فإنه سيتجه بالضرورة إلى كنفدرالية القرن الإفريقي وليس إلى يوغندة أو كينيا أو الكنغو. وقد سبق لمؤتمر شهير عقد في (جوبا) عاصمة الجنوب بتاريخ ١٩٤٧/٦/١٢ برئاسة السكرتير الإداري البريطاني جيمس روبرتسون وضم صفوة رؤساء القبائل ومثقفي الجنوب أن ناقش مصير الجنوب بين الالتحاق بشمال السودان أو يوغندة، وقد أظهرت المناقشات استحالة توجه الجنوب إلى يوغندة أو غيرها فليس له من مجال سوى الشمال. أما إذا انفصل الجنوب فسيكون دولة مغلقة، ففي كل الحالات التي تلي تقرير مصير الجنوب سواء بالتراضي مع الشمال أو بدونه فسيمتد الجنوبيون بتطلعاتهم إلى كنفدرالية القرن الإفريقي سواء بالتراضي مع الشمال في حال استقراره الدستوري أو بدونه. ففي حال استقرار الشمال يأتي معه الجنوب، وفي حال عدم استقراره يأتي الجنوب عبر أثيوبيا. فبداية المشروع ممكنة على مستوى أرتريا وأثيوبيا وجيبوتي وبعد تقرير مصير جنوب السودان. ويمكن لشمال السودان أن يبقى بمعزل عن ذلك إلى أن يتصرف كدولة مسؤولة. ولعل في هذا التوجه الجنوبي نحو كنفدرالية القرن الأفريقي وتبعاً للأسباب والدوافع التي ذكرناها بداية بمؤتمر ١٩٤٧، سواء تم هذا التوجه بمعية شمال السودان أو بدونه، ما يطمئن مصر على مصالحها في مياه النيل الأبيض وقناة (جونقلى).

إنه ليس ثمة أي مبرر لقلق يمكن أن تبديه مصر تجاه حق الجنوب

السوداني في تقرير مصيره، (وإن كنت لا أوافق على الفكرة إلّا بشرطين سيأتي شرحهما لاحقاً). فمياه النيل ملك لعشرة من الدول من مصر وإلى تنزانيا، وقد أوضحت وقائع مؤتمر (نيل عام ٢٠٠٢) والذي عقد في الخرطوم في مطلع فبراير ١٩٩٤ والذي شاركت فيه هذه الدول أن اقتسام مياه النيل سيتقرر بالإجماع، علماً بالخصوصية الأثيوبية بالنسبة لمصر والسودان الشمالي معاً، إذ إن مصادر مياه النيل ونسبة ٨٠٪ تأتي من أثيوبيا عبر النيل الأزرق وفروعه. وقد أوضحت ضمن مشروع كنفدرالية القرن الإفريقي ضرورات التنسيق مع دول حوض النيل ودول البحر الأحمر، فحوض النيل يشمل القرن الإفريقي والدول الإستوائية. ومن المستحيل بالنسبة لمصر والسودان معاً أن يكتفيا باتفاقية ١٩٥٩ لاقتسام مياه النيل فيما بينهما بنسبة ٥٥ مليار متر مكعب لمصر و ١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان دون أن يصار إلى اتفاق جماعي يشمل كل هذه الدول. فالإتفاق الجماعي هو وحده الذي سيقطع الطريق على أزمات محتملة وذلك حين يتضاعف سكان إثيوبياً ـ مثلاً ـ من ٥٠ مليون إلى ١٢٠ مليون عام ٢٠٢٥ ويتضاعف سكان دول المصادر الأخرى.

فالمنظور يجب أن يكون استراتيجيا ومستقبلياً بحيث تصب كل جهود الدول العشرة وبشكل جماعي في تطوير الأبحاث الخاصة بمياه النيل وكيفية الإفادة التقنية القصوى منها وسبل تقسيمها. وأعتقد أن إنشاء منظمة (تكو ـ نيل) هي بداية صحيحة على هذا الطريق.

على صعيد آخر إذا نظرنا إلى الجانب الصومالي فإنه لا يشكل عقبة قط أمام مشروع كنفدرالية القرن الإفريقي، بل إن حل مشكلة الصومال يتحقق في إطار هذه الكنفدرالية وليس عن طريق تدخل قوات دولية، فأبناء المنطقة أدرى بخصوصيات بعضهم.

س: إن التساؤل المحير هو كيف أنك تجمع بين انتمائك القومي العربي وتوجهك القومي إلى وحدة القرن الإفريقي، هذا إذا لم نتساءل عن كيفية الجمع بين منظورك القومي والإسلامي بذات الوقت، وقد سبق لك أن أوضحت تقبلك للنظام العلماني في إطار توجهك الإسلامي.

ج: حول منظوري للعلاقة بين العروبة والإسلام سبق أن أوضحت لك ذلك بإحالتك إلى محاضرتي بعنوان (المفهوم القرآني للعروبة والدار في مقابل القومية والوطن). وحول تقبلي الخيار العلماني مع توجهي الإسلامي سبق أن شرحت لك ذلك. أما جمعي بين الانتماء القومي العربي وتوجهي نحو وحدة شعوب القرن الإفريقي فليس من تناقض أيضاً.

حين أقول بكنفدرالية القرن الإفريقي وتحقيق نوع من الوحدة بين شعوب هذه المنطقة فإني لا أطرح ذلك بديلاً عن الانتماء لقوميتي العربية، فالكنفدرالية ارتباط (تعاهدي) يجمع بين شعوب متداخلة المصالح. ولكن يجب ضمن هذا الطرح بالذات أن نتبين عدة طروحات أساسية تعطي لهذه الكنفدرالية خصوصية مقاربة للتجانس الحضاري من جهة وخصوصية أخرى تقارب بها القومية العربية في الجذر التاريخي للتكوين اللغوي والثقافي من جهة أخرى مع ربط ذلك بمنظوري الفلسفي للقومية العربية نفسها وعلاقتها بمكونات القرن الإفريقي.

لتفكيك هذه الطروحات سأحاول تحليل ما قلت ثم أعيد التركيب توضيحاً للصورة.

أولاً: إن مفهومي للقومية العربية لا يستمد مرجعيته من المنظور الغربي الأوروبي لمفهوم القومية، حيث انتهى ذلك المفهوم إلى التعصب العرقي والانغلاق الحضاري. أما القومية العربية فهي تركيب يجمع تاريخياً ما بين القبائل العربية التي خرجت من الجزيرة قبل ١٤٠٠ عام والحضارات القديمة ما بين النهرين وسوريا الكبرى ومصر وشمال أفريقيا واليمن. فتشكلت الشخصية العربية الجديدة من موروث هذه الحضارات مجتمعة. وهي الأكادية والكلدانية والكنعانية والآرامية والفينيقية والفرعونية والقرطاجية والسبئية.. إلخ، فإذا تمعنا في تلك الحضارات نجد أن لها جذوراً مشتركة مما سهل تدامجها في بعضها واستيعابها في إطار حضاري عربي جديد تحددت به جغرافية الوطن العربي المعاصرة.

ثم إن تدفق موجات الاجتياجات والهجرات إلى هذه المنطقة من مغول وأتراك وسلاجقة وأفارقة قد ألقى بتأثيراته على التشكيل العربي. فالمنطقة هي منطقة الوسط من العالم وعقدة الارتباط بين القارات الآسيوية والأوروبية والإفريقية. فالعروبة والعنصرية لا يلتقيان. ولهذا لا تنطبق على القومية العربية دلالات المصطلح أو التعريف الأوروبي، فهي رابط حضاري مشكل من مزيج عالمي تمتد جذوره إلى تلك الحضارات القديمة المتجانسة. فالعروبة عنصر استيعاب للغير وليست عنصر مغايرة.

رابعاً: المعارضة السودانية غير متكافئة مع دور أسمرا:

(صحيفة الخرطوم - ١٥/ ٧/ ١٩٩٥ وما يليه):

في كلمتي التي وجهتها لمؤتمر المعارضة السودانية قبل الجلسة الختامية، أوضحت بأن عقد المؤتمر في أسمرا يعني إيجاد أرضية جديدة للمعارضة (الشمالية) خلافاً للأرضية التي تنطلق منها المقاومة في الجنوب، فأسمرا تعني شمال السودان وتعني المعارضة الشمالية بشكل خاص، مما يؤدي لحسابات إقليمية ودولية غير تلك الحسابات المتعلقة بانطلاق المعارضة من جنوب السودان والتي ترتبط بحسابات دول الكمنولث والكنائس العالمية وآحادية التوجهات الإفريقية. ثم طرحت صحيفة (الخرطوم) الغرّاء حواراتها:

● «هل يعني هذا إمكانية حدوث تحول في ميزان القوى داخل القوى المعارضة لصالح الأحزاب والقوى الشمالية؟

نعم.. سيكون هناك تحول استراتيجي، فالقوى الشمالية ظلت تبحث عن فعالية، والفعالية التي تجدها في يوغندا وكينيا، والوضع الاستراتيجي المثبت هناك عبر الجنوب، وكانت غاية كينيا ويوغندا هي استضافتهم، وحتى قرنق كان قد عرض هذه الاستضافة. ودعنا نضع النقاط فوق الحروف، المعارضة الشمالية التي تأتي تحت مظلة قرنق لن تجد قبولاً من شعبنا في الشمال، والقضية هنا تختص بسلبيات الفهم للهوية «ما يأتي من

الجنوب هو للجنوب..» وسيبقى تحت سيطرة الجنوب، مهما كانت نوعية التحالفات أو أغراضها أو ضروراتها.

وباستضافة أسمرا لهذا المؤتمر فإن المعارضة الشمالية ولأول مرة تتخذ منطلقها من دولة أريتريا التي هي صنو شمالي وليس جنوبي، أسمرا تبلغ أهميتها أنها وضعت الناس أمام الأرضية التي كانوا يفتقرون إليها في الشمال وضمن عمل شمالي، هذا هو المنعطف الأول فيما يختص بالقوى الشمالية، فقد أصبحت أرضيتها شمالية.. المنعطف الثاني الذي يخص أريتريا هو أنها بدأت تستجيب للقوى الإقليمية والدولية التي كانت تريد مناهضة النظام السوداني.. وكان أسياس يرفض. إذن هناك الآن توجه إقليمي ودولي ناحية أسمرا أيضاً.

وإذا بحثنا عما تراه القوى الإقليمية فهناك عدة نقاط، ومن الضرورة أن نميز بين القوى الإقليمية. فالنظام السوداني مثلاً اتخذ موقفاً سلبياً من أزمة الخليج، وأثار غضب دول عديدة ضده ولم يعدل موقفه هذا حتى الآن. وأثار النظام السوداني مصر من خلال إثارته لقضايا معينة، ومحاولته لعب دور أكبر من حجمه، وما يتردد عن دعمه للمتطرفين. ونجد الآن أن كل القوى الأصولية التي ركزت مشروعها من قبل في أفغانستان عندما كانت المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ووجدت دعماً مالياً بالأسلحة من قوى كثيرة، هذه الجماعات الأصولية وبعد المتغير الدولي في أفغانستان وسقوط الاتحاد السوفيتي اتجهت للسودان ووجدت من يحتضنها ويحتويها كأفراد وكإمكانات اقتصادية وكعلاقات دولية وكأسلحة. هؤلاء فرضوا شروطهم حتى على النظام السوداني لأنهم أرادوا أن يجعلوا منه - ومن التجربة السودانية - بديلاً من التجربة الأفغانية. هؤلاء ومن ورائهم بعض السودانيين كانوا وراء الدفع باتجاه إثارة التناقضات في القرن الإفريقي (اريتريا وأثيوبيا والصومال، وحتى جيبوتي).

الآن ظهرت القوى الدولية المعارضة أصلاً للنظام السوداني والتي

كانت في تناقض مع أسياس نتيجة موقفه السابق ولم تظهر لتؤثر على الموقف الأريتري، إنما ظهرت بعد أن اتخذت أريتريا موقفها الجديد.. ومن موقعها المستقل كما ذكرت من قبل. الآن هذه القوى الدولية تدفع باتجاه عمل ملح وعاجل، لكن أسياس أفورقي رجل استراتيجي يعرف أن كل تورط يرتبط بحسابات. وهو لا يجهل أن النظام السوداني عمد إلى ثلاثية تجعل من مواجهته أمراً يحتاج للحذر والدقة. هناك من جاء إلى أسمرا يرفع شعار الإضراب السياسي لإسقاط النظام السوداني، فسئل عن وضع الخدمة المدنية التي صفيت بنسبة ٦٠٪ وهناك من جاء يطرح شعار تحريك المظاهرات في الشارع وهذه ستصطدم ببندقية مليشيات الجبهة في الشارع، وهناك من جاء يتحدث عن إمكانية الانقلاب العسكري، والإرتريون يعلمون ما حدث في الجيش السوداني من تصفيات.

إذن ففعالية النضال في الشمال بقوى شمالية لا يمكن أن تكون تكراراً سلبياً تقليدياً لما كان في ظروف عامي ٦٤ و ٨٥. إذن هناك آلية أخرى في دعم أي معارضة تنطلق من أسمرا، غير الآليات التقليدية المذكورة، وهذا السؤال لم يجب عليه الكثيرون بعد.

● مَنْ مِن المفترض أن يضع الإجابة عن السؤال، أهي قوى المعارضة السودانية، أم قوى غيرها؟

بالتأكيد قوى المعارضة السودانية هي التي يجب أن تطرح ذلك، خاصة بعد هذا التحول الاستراتيجي الذي ركزنا عليه والمتمثل في أن العمل ينتقل من الارتكاز إلى النضال الجنوبي فقط، إلى نضال ذي مرتكز شمالي.

أعود لأقول أن عملية النضال السوداني ضد النظام ـ بمعزل عن الإضراب والمظاهرات ـ يجب النظر إليها بجدية.. والسؤال هو ماذا ينبغي أن تفعل المعارضة التي تأتي لأريتريا باستضافة الأريتريين؟ كيف

ينبغي لها أن تفكر وماذا ينبغي لها أن تفعل مع استيعاب المتغيرات الدولية والإقليمية؟ ولعلك لاحظت أن من حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر من ممثلي هذه القوى الإقليمية والدولية انهمك في تسجيل الملاحظات. أنا أقول بصراحة.. أن الأطراف السودانية التي حضرت المؤتمر كلها أو بعضها على الأقل لم يستوعب حتى الآن هذه المتغيرات. إن كل ما ينشدونه الآن أن يزيد الحصار الاقتصادي والنفطي على السودان وأن تحدث مختلف أشكال الضوائق التي تدفع بالشعب تحت طائلة اليأس للتغيير. إذن هم لا ينطلقون من قدراتهم الذاتية على العمل، وإنما من سلبيات النظام السوداني، أي ينتظرون أن ينتحر النظام السوداني ذاتياً.. بنفسه. وهدفهم الأساسي من مؤتمر أسمرا والمؤتمرات السابقة أن يكرسوا لشرعيتهم النضالية، بمعنى أن يكونوا حكومة الظل التي تأتي حينما تسقط حكومة الخرطوم.

أنا أقول هذا الكلام وأرجو ألا يعتبر نقداً شخصياً لهم، وإنما أقوله برؤيتي للأمور، ومع إدانتي للنظام السوداني في أكثر من عشرين نقطة، ولكن هل يُترك الشعب السوداني ضحية للضوائق لينتحر النظام هناك، وهو نظام يملك مقومات أمنية وقمعية كبيرة؟ أيترك الشعب السوداني ليعيش بين ضائقة البيت والعائلة، وسيف التسلط على رأسه، أي يعيش الضائقتين، ثم حين يسقط النظام تأتي حكومة لم تفعل شيئاً؟ أين شرعيتها إذن؟

الذين جاءوا إلى أسمرا حضروا جميعاً بكامل المسميات، فهناك مستقلون لا يملكون إجماع المستقلين وهناك عسكريون لا يمثلون إجماع العسكرية السودانية وهناك أحزاب لها خلافاتها الداخلية، سواء كان على مستوى حزب الأمة أو على مستوى الاتحادي الديموقراطي.

فمن أتى إلى هنا لا يمثل حتى طرفاً في حقيقته التنظيمية التي ينتمي إليها، ولم يستوعب منطق التحولات التي حدثت ولا القدرات الذاتية للعمل، وكل نظرته للدعم الإقليمي والدولي لا يصل لدعم العمل، الفعال الذي ليس هو عمل (هواة) إنما هو عمل عقل استراتيجي يستوعب التحولات.

الدعوة لمؤتمر أسمرا:

وأجد من المهم أن أتطرق لمسألة مهمة جداً، وهي مسألة الدعوة لمؤتمر أسمرا، فالحقيقة أن المؤتمر لم تقصد أريتريا باستضافته أن يكون لصالح قوى معينة في المعارضة على حساب فئات وقوى أخرى، أسمرا لم تستضف شقاً من المعارضة لتفرضه على شق آخر. الدعوة وجهت بمنطق مفتوح للجميع، الذين لم يحضروا ظنوا أن الدعوة محصورة في جهات معينة. والبعض فهم أنها محاولة أريترية لفرض الوصاية على النضال السوداني المختلف التضاريس والمتعدد الفعاليات، كمرحلة للتحدث بعد ذلك باسمها إقليمياً ودولياً، وهذا تصور غير صحيح وأستطيع أن أنفيه تماماً.

كل ما تريده أسمرا من هذا المؤتمر أن تفهم كيف يفكر السودانيون، وماذا سيطرحون أمامها لتستطيع أن ترتب أوراقها ضمن هذه التحولات التي تحدث، مع إدراك كامل لظروف في غاية التعقيد بحيث ألا تكون موقف ردود الأفعال بين السودانيين هي خلاصة هذا المؤتمر، أو أن يأتوا فقط لتكريس أنفسهم.

● من خلال قراءتك للظروف والمتغيرات التي تحدث الآن، ومن بينها الموقف الأريتري المرحب بالمعارضة، ومن خلال تحليلك لطبيعة ومواقف القوى التي تشارك في مؤتمر أسمرا، ما هي النتائج المتوقعة لهذا المؤتمر.. ما هي حصليته في رأيك؟

سيصلون إلى بيانات وإعلانات مقاربة لتلك التي طرحت من قبل. ويهمني أن أقول أن أسمرا لا تستطيع أن ترتكب وزر من لا يصحح مسيرته بنفسه. فنحن قد مررنا بعدة تجارب برلمانية، كان يقودها حزبا الأمة والاتحادي الديموقراطي بشقيه القديمين وجربنا الانقلابات بشكل متتال، حكم برلماني، انقلاب، برلماني، انقلاب.. إلخ ولم يجرؤ أي حزب من الأحزاب الكبيرة على نقد مسيرته بما فيهم الحزب الشيوعي. يتحدثون كثيراً

عن النقد الذاتي وتقبل النقد، لكنهم لا يمارسونه لا على سبيل النقد، ولا على سبيل التصحيح بدليل الانقسامات القائمة داخل كل هذه الأحزاب الآن، ولو مارست نقداً فعلياً لكانت قد قضت على خلافاتها الداخلية، وتوصلت إلى وحدة إجماع بالنسبة للقضايا القومية والاستراتيجية، حتى هذا لم يحدث حتى الآن. نحن بلد عاش تحت ظل دستور مؤقت كان في حقيقته لوائح الحكم الذاتي، تم تعديلها في أسبوع، فبدلاً من لجنة الحاكم العام الخماسية وضع مجلس السيادة الخماسي! ولم تفلح هذه القوى في صياغة دستور دائم وحينما تأتي هذه القوى وهي لم تمارس نقداً ذاتياً يمكنها من حل خلافاتها الداخلية، ولا نقداً يمكنها من تحقيق إجماع وطني، فأنا لا أنتظر منها الكثير.

أنا لم أكن عضواً ولم أشارك في أي مؤتمر للمعارضة منذ عام ١٩٨٩ رغم أني من أكثر الناقدين للحركة الأصولية ومنذ عام ١٩٧٩، ويمكن مراجعة كتابي «جدلية الغيب والطبيعة» وينتقد بدايات الحركة الأصولية، وكتابي الذي نشرته جريدة الخليج في الشارقة «الأزمة الفكرية في الواقع العربي الراهن» والذي نشر عام ١٩٨٨. رغم ذلك لم أقل أن الفرصة مؤاتية حينما ظهرت المعارضة السودانية للنظام لانخرط فيها، لأن لي مشروعاً مستقلاً ينطلق من الجانب الاستراتيجي والتحول الاجتماعي وهو ليس مشروعاً سياسياً فحسب. لذلك لم أشترك، وحتى وجودي الآن لا يحمل معنى المشاركة، لأنني لست عضواً فيه، أنا حضرت كمراقب، تستطيع أن تصنفني في هذا الاجتماع مثل أي مراقب عربي أو أجنبي جاء يحمل دفاتره ليدرك ما يرى مع فارق واحد.. أني سوداني مهتم بالشأن السوداني وجئت لأرى ما يفعله المؤتمرون. وغير نقدي لهم، هناك ثوابت في ذهني لا أتنازل عنها، وهناك رؤية استراتيجية في ذهني للسودان لا أتنازل عنها».
إنتهى حوار صحيفة (الخرطوم).

كنت آمل في مؤتمر أسمرا أن تتمسك قوى المعارضة الشمالية بثوابت

الهوية العربية ـ الإسلامية لشمال السودان وضمن (منفتح تعددي) يتسع للتفاعل الإيجابي مع كافة أقسام المجتمع السوداني الدينية والحضارية والثقافية، وحاورت كثيراً لأوضح أن الإسلام في (حقيقته) قابل لذلك وبأكثر من منطق التعددية الغربية، وأن العروبة قابلة لذلك لأنها جماع حضارات وأعراق وليست آحادية، ولكنهم تبنوا غير ذلك، بتأثير علمانيتهم الساذجة وبتأثير (قرنق)، علماً بأن قرنق كان أكثرهم إصراراً على إلقاء كلمتي وهو يدرك خلافاتي الجذرية مع برنامجه.

وأوضحت لهم أن أسمرا ليست هي يوغندا أو كينيا وإنما هي شمال السودان، وترتبط بحسابات إقليمية ودولية غير تلك الحسابات في منطقة الكمنولث وما تطرحه على حركة الجنوب، طالباً منهم عدم المساومة على (الثوابت) لمجرد الرغبة في وفاق متعجل، ولكنهم فعلوا غير ذلك وصولاً إلى ما أسموه بحق (تقرير المصير) ليس للجنوب فقط ولكن حتى لمناطق في الشمال ارتبطت جغرافيتها الطبيعية وتاريخها وثقافاتها بجدلية التطور في الشمال منذ عهود (كوش) و (مروى) وممالك (المقرة وعلوة والنوبة) ومنذ العهد السناري ثم التركي ـ الخديوى ثم الحكم الثنائي المصري ـ البريطاني وإلى ما بعد الاستقلال، وأعني بها مناطق (آبيي) و (جبال النوبة) فاتخذوا من التوصيات بشأن هذه المناطق ما يعتبر (خطوة أولى) في برنامج قرنق الذي يستهدف تطويق (الوسط) بقوى عنصرية محيطة كما أورد ذلك في برنامجه (المانفستو) حول المناطق (المهمشة)، ولم يتبق أمام المؤتمرين في أسمرا سوى التوصية بتقرير مصير (البجا) في شرق السودان و (والفور) في غربه و (النوبه) في أقصى شماله.

أسمرا تريد السودان موحداً:

لم تكن قيادة التنظيم الأرتري (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) راضية عن توصيات المؤتمر وكيفية نظرته إلى حق تقرير المصير، وهذا ما سبق أن صرح به أمين التنظيم السياسي الأرتري الأخ (الأمين محمد

سعيد) في حواره مع صحيفة (الحياة - عدد ١١٦٦٧ تاريخ ١٩٩٥/١/٢٩) وأكده مراراً:

(فحين سألت الحياة الأخ الأمين محمد سعيد:

- **«ما موقفكم من مشكلة جنوب السودان؟**

قال - نحن مع حق تقرير المصير لجنوب السودان وذلك ليس بمفهوم «الجبهة الإسلامية» له.

ثم سألته: ما هو مفهومكم إذن؟

قال - يجب أن يكون مبدأ حق تقرير المصير مفتوحاً على كل الخيارات، أمثلها الوحدة في إطار التعددية، وأسوأها الإنفصال إذا كان لا مندوحة منه. الخيار الأول والأفضل في تقديرنا هو السودان القوي بوحدته بين الشمال والجنوب، يكفل حقوق الجميع ولا يقحم الدين في شؤون الدولة، باعتبار أن الوطن للجميع على اختلاف معتقدات الناس الروحية. وإذا تعذر ذلك لسبب أو آخر، فنرى أن الخيار الثاني هو قيام نظام فيدرالي أو كونفدرالي. وإذا لم يستطع الأخوة في السودان العيش تحت سقف سياسي مشترك **فإن أسوأ وأبغض الخيارات هو خيار انفصال جنوب السودان. ونأمل أن يتدارك الأخوة في السودان الأمور الآن بدلاً من البكاء على الأطلال بعد فوات الأوان»**.

قد جعلت قراراتهم من وسط السودان (مذنبا)، وأحقت (البراءة) للآخرين في الجنوب وما أسموه بالمناطق (المهمشة)، كأن بريطانيا لم تكن هناك في يوم من الأيام، ولا (قوانين المناطق المغلقة). وكأن الوحدة بين الشمال والجنوب قد فرضها الشمال وليس الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) سابقاً ثم روبرتسون في مؤتمر جوبا (١٩٤٧) لاحقاً. وقد كانت تصريحات جون قرنق واضحة حين أشار إلى أن وحدة الشمال مع الجنوب كانت (مبنية على التعسف وأن القرارات التي اتخذها المؤتمر تؤدي لقيام

وحدة مبنية على الإرادة الحرة للشعب) ـ صحيفة أرتريا الحديثة ـ أسمرا ـ عدد ٨٦ ـ تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٨ ـ وكرس المؤتمرون رؤية قرنق في البند (٤) من (ثانيا) وبنص تصريحه الحرفي. وأدهى من ذلك أنهم قد كرسوا أمرين سلبيين:

أولاً ـ توجهات التجزئة للكيان السوداني:

وهو ما يختص بخيار تقرير المصير بين (فدرالية/كنفدرالية) أو (استقلال) فقط وتناسوا خيار (الوحدة المركزية الوطنية الديمقراطية) التي تتكافأ فيها حقوق المواطنية دستورياً وتتكافأ فيها خطط التنمية إقليمياً، فالفدرالية لا تصلح في بلد متخلف اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، وتسوده حالات تجزئة وتفكك. ثم إن فدرالية الجنوب ستلقي بهمومها الاقتصادية على الشمال عبر فاتورة من المطالب تحت ضغط الشعور بعقدة الذنب الشمالي التي كرسها مؤتمر أسمرا حين نص على (المظالم) التي ألحقها الشمال بهذه المناطق (البند ٧ من أولاً). والشمال (بريء) من هذه ـ المظالم ـ الناتجة عن أوضاعهم البيئية الذاتية والناتجة عن السياسة البريطانية. وليس من مهمة الشمال الذي يدفع فاتورة الحرب مرغماً، أن يدفع فاتورة السلم أيضاً وأقلها فاتورة مكافحة ذبابة (التسي ـ تسي). ويكفي أن هذا الجنوب قد توحد دستورياً مع الشمال أثر مؤتمر عام **١٩٤٧** بمخطط بريطاني استهدف تأخير استقلال السودان ومد فترة الحكم الذاتي تحت مبرر أن يتكافأ تطور الجنوب مع تطور الشمال. فالجنوب يجب أن يخيّر بين (وحدة حقيقية) مع الشمال أو أن يمضي في سبيله (بإرادته الحرة) التي نصوا عليها، ليعود إلى ما كان عليه حاله قبل عام **١٨٧٤**.

أما خيار (الكنفدرالية) فهو (استقلال) بوجه ملطف، ودلالة على عدم الرغبة في التعايش مع الشمال، وخطة مستترة لتمزيق الشمال نفسه، فعبر قرارات مؤتمر أسمرا يمد الجنوب جسوره إلى مناطق (آبيي والانقسنا) ليلحقها بفدراليته أو كنفدراليته، **وكأن شمال السودان (يتيم بلا أب) أو**

(تركة مواريث) يوزعها من يفترض أن (يحجر عليه). وكان الأجدر بهم أن يعلنوها صراحة بإعطاء الجنوب (حق الكنفدرالية) وليس (الفدرالية) ثم يحددوا (الإطار الجيوبوليتيكي) للسودان، هل هو (وحدة وادي النيل) كما طرح سابقاً، أو (القرن الإفريقي) كما نطرح حالياً. ووقتها يحدد الجنوب إذا كان له أن يندرج مع الشمال في إطار هذه الكنفدرالية الجامعة لشعوب القرن الإفريقي ليقف بمفرده مستوياً على قدميه وينمي موارده الذاتية ويتحمل مسؤولياته مع الارتباط بالشمال في إطار كنفدرالية القرن الإفريقي دون مسؤولية من الشمال تجاهه وتجاه فواتير تنميته، مع (التكامل) بين الشمال والجنوب انطلاقاً مما يوجب تداخل المصالح بينهما، وهي مصالح (مميزة) إذا أدركها الجنوبيون.

إن الحديث عن كل خيرات الجنوب وبتروله لا يعني شيئاً في مقابل ما تتطلبه تنمية الجنوب والتحول به إلى مرحلة اقتصادية واجتماعية ملائمة، والشمال مستعد للإسهام بقدر متاحاته شريطة الانتماء الوحدوي للجنوبيين بحيث لا يكون الشمال عرضة دائمة للابتزاز السياسي ضد ما يتخذه من مواقف تفرضها عليه (ثوابت) هويته العربية ـ الإسلامية (داخلياً وخارجياً)، أو الابتزاز العسكري في حال ثورات الجنوب المتكررة أو الابتزاز الاقتصادي في حالة السلم، إذ يكفي ما عانيناه ونعانيه من انهيار اقتصادي واجتماعي في الشمال.

ثم إن الحديث عن (تهديدات مستقبلية) يمكن أن يشكلها الجنوب ضد الشمال في حال (استقلاله) هو توهم آخر، فقد عرضت للمواقف الدولية من فكرة استقلال الجنوب وبالذات مواقف (بريطانيا وأمريكا)، ولا تشكل إسرائيل خطراً على (الأرجاء العربية) من بعد أن سوت أوضاعها مع دول المواجهة وباقي الدول العربية وأعطت هامش الحكم الذاتي لمنظمة التحرير.

ثم إن الجنوب (دويلة مغلقة) ليس لها أي تأثير استراتيجي، فإذا

أرادت دويلة الجنوب المغلقة التواصل مع الغرب الأوربي تحت أي دعاوي كانت، فإن الغرب لم يعد مهتماً بإفريقيا كلها، وليس حريصاً على الغرق في مستنقع مجازرها القبلية كما يحدث في الصومال ورواندا ومناطق أخرى، والجنوب مهيأ للتحول إلى هذا الوحل بدليل انقساماته الراهنة وحروب قبائله تحت مسميات (حركية وسياسية) لا علاقة لها بحقيقة الانقسامات والبرامج. بل إن العالم وعلى رأسه الذين يظهرون اليوم (تعاطفهم الديني والإنساني) مع الجنوب، سيهرع إلى الشمال مطالباً بالسيطرة على الأوضاع في الجنوب، ولن يعترف هذا العالم بدولة الجنوب أسوة بعدم اعترافه بجمهورية (أرض شمال الصومال) أو (جمهورية شمال قبرص)، إذ لم يعد العالم مهتماً بهذه الكيانات الهامشية التي تسبب له متاعباً أكثر وأكبر من حجمها مع فقدانها لأي أهمية استراتيجية.

أما مسألة أو فرضية أن يؤثر الجنوبيون على الشمال بصدد مياه النيل الأبيض فهذه قضية أكبر من الجنوب، ولو أصبح الجنوب والجنوبيون أضعافاً مضاعفة، فهناك عشر دول ترتبط مصالحها بهذه المياه.

قلت بأن الشمال في مؤتمر أسمر كان يبدو (يتيماً بلا أب) ولهذا تكلم قرنق بكل ما يريد، وكرسوا كلامه نصوصاً في بيان التجمع، وكأنه لم يكن كافياً ما تراضوا عليه من قبل وأعني بذلك:

١ ـ اتفاق (كوكادام) في ٢٤ مارس/آذار ١٩٨٦ (وقد نشرنا نصوصه).

٢ ـ واتفاق الميرغني ـ قرنق في أديس أبابا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨.

واتفاق برنامج السودان الانتقالي الذي وقعه ٢٩ حزب ونقابة في فبراير/شباط عام ١٩٨٩ والذي قرر عقد مؤتمر قومي دستوري في ١٨ سبتمبر/أيلول ١٩٨٩ لولا أن أطاح البشير بالديمقراطية واستبق عقد المؤتمر القومي الدستوري في ٢٩ يونيو/حزيران ١٩٨٩.

اتفاق (شقدوم) بين حزب الأمة وحركة قرنق داخل أراضي جنوب السودان في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤.

فقرنق (يقضم) عبر كل محطة زمنية متقدمة من الاتفاقات رصيداً إضافياً، فيضعنا ضمن خياري (الكنفدرالية/الفدرالية - أو - الاستقلال) ويسحب نفس الورقة على آخرين في الشمال (آبيي والانقسنا) وأعلم ماذا يريد بعد ذلك.

وفي هذا الإطار (الناقد) لقرارات مؤتمر أسمرا - والذي لم يكن في قراراته حول توجهات (تقرير المصير) متوافقاً حتى مع قيادة التنظيم السياسي الأرتري بالرجوع إلى تصريحات الأخ الأمين محمد سعيد لصحيفة الحياة (٢٩/١/١٩٩٥) - يأتي بيان (الأمانة العامة) للحزب الاتحادي الديمقراطي بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٥، منددا بقرارات المؤتمر، ذلك بأن الأمانة العامة وأمينها العام الأخ الشريف زين العابدين الهندي في حالة انشقاق عن رئاسة الحزب التي يمثلها السيد محمد عثمان الميرغني، ولم يحضر هؤلاء مؤتمر أسمرا ولهم تحفظاتهم التي أوضحوها في بيانهم، وقد استمعت إليهم كثيراً في القاهرة بعد انتهاء مؤتمر أسمرا، وقد ظهر لي أن الانشقاق قد تجاوز مرحلة التغلب عليه، فماذا يقول البيان من بعد المقدمة؟

بيان الأمانه العامة للحزب الإتحادي الديمقراطي :

لقد كنا في الحزب الاتحادي الديمقراطي.. حزب الحركة الوطنية السودانية.. أول من نبه إلى هذا الخطر [يقصدون خطر انقلاب البشير] ومنذ اللحظة الأولى للانقلاب.. داخل وخارج البلاد على لسان الأمين العام وأجهزة الحزب ومن خلال مؤتمراته ومنشوراته وحواراته مع الفعاليات السياسية، وفي كل المناسبات الوطنية.. القومية والحزبية.. مؤكدين على أن إزالة النظام الظالم.. وإيقاف الحرب المدمرة في جنوب البلاد.. وإيجاد البديل المقبول، لن يتم إلا بقيام المؤتمر الدستوري الجامع لكل قوى المعارضة الوطنية.. تتفق فيه على تسمية وحصر

المشاكل، وطريقة حلها وفق حوار صريح يمارس فيه النقد الذاتي.. والاتفاق على كيفية إزالة النظام ووضع الأسس الراسخة المقبولة لمستقبل الحكم في البلاد.. حتى تبدأ الفترة الديمقراطية المرتقبة خالية ومبرأة من زيف التمثيل والمتاجرة بالشعارات والدين.. وإعلاء المصالح الخاصة على مصالح الوطن العليا..

إلا أن بعض رموز الفشل السياسي على مر الحقب المتوالية والذين لا يحظون بشرعية جماهير حقيقية سوى اعترافهم ببعضهم البعض.. أعداء الأمس.. حلفاء اليوم.. خولوا لأنفسهم حق صياغة السودان دستورياً وجغرافياً وديمغرافياً مقابل توزيع أسلاب الوطن الموحد بينهم وحجز مقاعد في السلطة القادمة دون جهد منهم، وعلى حساب الثوابت الوطنية في غياب الشعب السوداني الصابر المثابر.

لقد كان موقفنا في الحزب الاتحاي الديمقراطي واضحاً بأن لا نهاجم حزباً أو كياناً معارضاً بل نوضح رأينا بصراحة وفق الفكر الديمقراطي الليبرالي الذي نعتنقه وندعوا له.. وقد أوضحنا رأينا في «التجمع الوطني الديمقراطي» في أكثر من مناسبة، بأن ما يحمله في داخله من مكونات التنافر والتناحر الفكري والمنهجي، لن يسمح لهذا الكيان العدمي بقيادة معارضة جادة وإيجابية تستطيع اقتلاع جذور النظام السلطوي.. وإقامة بديل ديمقراطي تعددي حقيقي يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وواجباتها وحقوقها المحددة، جاعلاً من التنوع الثقافي والتعدد العرقي أداة منعة وقوة.. بدلاً من أداة تنافر ومدعاة للتقسيم كما جاء في اتفاق أسمرا الأخير الذي كان آخر محاولة من المحاولات الرامية لتجزئة البلاد وتفتيت وحدتها، والتي بدأت بندوة الكونقرس الأمريكي «واشنطن الأولى» في أكتوبر ٩٣.. وندوة مجلس اللوردات بلندن «كوكس الأولى» مارس ٩٤.. وندوة معهد السلام الأمريكي «واشنطن الثانية» في أبريل ٩٤.. ثم ندوة منظمة التضامن المسيحي «كوكس الثانية» بون بتاريخ ٦/٢٨/ ٩٤، وصولاً إلى اتفاق شقدوم «بين الحركة الشعبية وحزب الأمة» وأسمرا

الأول في العام المنصرم. . إضافة إلى مؤتمر أسمرا الأخير يونيو ٩٥ والذي جاء مكرساً لكل الاتفاقات السابق ذكرها والتي تم رفضها من قبل معظم الموقعين عليها الآن من قيادات التجمع مما يدل على أنه:

١ ـ إن انتقاد البعض ورفضهم لاتفاقية شقدوم ثم البصم على مضمونها الآن يدل على أن هذه القوى إما فاقدة للإرادة والإحساس بالزمان والمكان. . أو مناورة في سبيل تغليب مصالحها الضيقة على حساب أجندة الوطن العليا. .

٢ ـ إن التعامل مع الحركة الشعبية كممثل وحيد للجنوب في غياب التمثيل الكامل والحقيقي للمواطن في الجنوب، هو ما كانت ترمي إليه الحركة في تكتيكاتها السياسية واتفاقياتها الثنائية مع النظام في الخرطوم ومع من يدعون تمثيل الشعب السوداني. .

٣ ـ بتخلي قادة التجمع في مؤتمر أسمرا عن فكرة انعقاد المؤتمر الدستوري وقراراتهم بالبت في «القضايا المصيرية» ورسم مستقبل البلاد دون تفويض من الشعب السوداني يصبح أمرهم كعطاء من لا يملك لمن لا يتسحق. .

٤ ـ بإقرار المؤتمرون بقبول إعلان المبادىء الذي أقرته دول الإيقاد وتأمينهم على «أن قضايا السودان الوطنية لا يمكن حلها إلا عبر طريق حوار صريح جاد ومستمر بين كل المجموعات الوطنية السودانية «دون استثناء واضح للنظام الغاشم. . يعد اعترافاً صريحاً بالنظام والاستعداد للجلوس والتفاوض معه، وفق ماظل يردده البعض بإمكانية الحل السلمي القومي الديمقراطي. .

٥ ـ إن تقرير المصير والاستثناءات لما سمى بالمناطق المهمشة ما هو إلا مساومة مكشوفة تستهدف تقسيم الوطن، إذ أنهم لم يكتفوا بإقرار ذلك للجنوب وحده بل جعلوه حقاً لكل أجزاء السودان. . مما ينافي إعلان حق تقرير المصير للأمم المتحدة لعام ١٩٦٠ حيث جاء مكفولاً في

المادة الثانية ومقيداً في المادة السادسة بعدم المساس بوحدة تراب الوطن المعني كلياً أو جزئياً..

عليه فإننا في الحزب الاتحادي الديمقراطي نرفض وندين كل ما صدر في شأن تقرير المصير في اتفاق أسمرا الأخير ونعلن أن من وقع باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي لا يحمل من التفويض ما يمكنه من تنفيذ ما عاهد عليه.. ونعتبر ذلك خروجاً على ثوابت الحزب ومبادئه المعلنة..

ونؤكد مجدداً ثقتنا في الشعب السوداني الصابر المرابط الأبي.. الواعي المدرك الثائر الذي أسقط من قبل نوفمبر ومايو بأنه سيسقط يونيو لا محالة.. وسيسقط معها كل الأوهام والأصنام.. بعد أن قرر أن لا تقوده إلا الحقيقة.. ولا يجمعه إلا الصدق.. ولا يحكمه إلا العدل.. ولا تديره إلا هندسة خلاقة تنبثق من ذاته وأحشائه..

ومن هذا المنطلق.. والإيمان المطلق فإننا في الحزب الاتحادي الديمقراطي.. اللبنة الوطنية الخالصة.. نخاطب إخوتنا في الوطن.. وأكفاءنا في الأحزاب الوطنية.. ورصفائنا في الهيئات والنقابات والاتحادات وشتات الاغتراب.. وعمق الداخل المتحفز في الشمال والجنوب والشرق والغرب.. ولسان حالنا يقول:

لم تبق كلمة سواء بيننا غير الجهاد المسلح، شرعة المتعاقدين على وطن المساواة والعدل، وكرامة الوجود والحياة.. بعد أن بطل الجدل العقيم، واستنفذ النطق كل مقول.. وذابت الدروب في الذهاب والإياب.. وملت الأسماع رجع الصدى البائس.. وأعيا الأبصار تعاقب الصور الباهتة.. وجفت ينابيع الأمل من استنزاف الوعود الكاذبة.. واستوت في قمة الأعناق رائعة البيان: «كتب عليكم القتال وهو كره لكم».. قتال مشروع للدفاع عن النفس التي اضطهدت والمبادىء التي انتهكت والوطن الذي أستبيح..

ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين.. ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عاش الشعب السوداني حراً مستقلاً

عاشت ذكرى الشهداء الأبرار

الأمانة العامة للحزب الاتحادي الديمقراطي

ثانياً ـ سلبيات الحكم اللامركزي:

وهذه من أخطر قضايا الإدارة السودانية، فالحكم اللامركزي إذ يعني (نظرياً) توزيع الأعباء الإدارية على الأقاليم وتجاوز بيروقراطية المركز في العاصمة وتأهيل المواطنين للنهوض بشؤونهم، إلا أنه يعني (عملياً) ـ في ظل واقع متخلف (اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً) وتتحكم به الولاءات القبلية والإقليمية ـ تسليم مصير البلاد إلى أكثر قواها تخلفاً وبما يتناقض مع نموها وتطورها وتدامجها الوطني. وقد استحدث نظام (الحكم اللامركزي) في السودان بموجب تقرير (اللورد منلر) في عام ١٩٢٠ لابتعاث القبلية والإدارة الأهلية العشائرية كترياق مضاد لحركة المثقفين السودانيين من جهة ومن بعد أحداث ثورة ١٩١٩ في مصر وانعكاساتها على السودانيين، وكترياق مضاد بوجه الحركات الصوفية السودانية من جهة أخرى، وهي المسائل التي أوضحتها في (المجلد الأول ـ تحت عنوان ـ مؤامرة الحكم المركزي - الفصل السادس). كما أوضحت مغزى تقارير الإداريين البريطانيين والتي انتهت بصدور قانون محاكم الرؤساء في عام ١٩٣١ وقانون المحاكم الأهلية في عام ١٩٣٢ وعرضت لكافة الجوانب الإدارية المتعلقة بذلك. وأعود هنا لاقتباس فقرة من تقرير اللورد منلر في عام ١٩٢٠ ليتذكر المجتمعون في أسمرا وكذلك نظام البشير ما تعنيه هذه (اللامركزية) في واقعنا والدوافع التي حدت بالبريطانيين لتطبيقها:

«والضرورة تقضي الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا، ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم، فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق، وإنما تلائمه اللامركزية، واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها في الحالة التي هي عليها من التقدم لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في كفاءة رجالها وحسن إدارتها. والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد في جنب الذين يؤتى بهم من مصر، وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السودان، ولكن هذه الصعوبة ستذلل كلما تقدم التعليم في السودان، وزاد عدد الذين يصيرون كفئا من أهله لتقلد الوظائف الرسمية. والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلي إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب في مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام في الحكومة. فليس في السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يرى في السودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة إذ حاجة تلك البلاد الآن هي إلى الترقي المادي، وفي وسعها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الإتقان»[1].

إن التنطع بعبارات مثل (تقرير المصير)، (الحكم اللامركزي)، (السودان متعدد القوميات) وليس الثقافات والمعتقدات والأديان والأعراق والقبائل كما هو حال تعدديته التي لا ترقي إلى مفهوم القوميات ـ وشرحنا

(١) من تقرير اللورد (ملنر) عن السودان ـ السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ والي ١٢ فبراير ١٩٥٣ ـ جمهورية مصر ـ رئاسة مجلس الوزراء ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة ـ ص ١٣.

ذلك - إن هذا التنطع ليدل على جهل فاضح بالدلالات العلمية لهذه التعبيرات من جهة وعلى جهل فاضح بالواقع السوداني وتطوراته الإدارية من جهة أخرى، فشروط النمو والنهوض السوداني تتطلب (مركزية وطنية) تستند إلى حقوق المواطنية المتكافئة دستورياً، والتنمية المتكافئة إقليمياً وفي إطار ديمقراطي تتمثل فيه كافة القوى الاجتماعية والسياسية وما دون ذلك فهو تخبط في دائرة مفرغة، وتكريس لجدلية التجزئة على حساب جدلية الوحدة في بلد لم تتدامج أقسامه بعد، ولازال يعيش مرحلة التشكل ويفتقر إلى قطب مركزي اقتصادي جانب وحديث يشكل (رافعة) لنموه الموحد الاقتصادي والاجتماعي.

ذلك ما انتهينا إليه من سلبيات في مؤتمر (أسمرا) والذي لا يمكن أن تحسب قراراته على النظام الأرتري الذي اكتفى بالاستضافة وراقب عن كثب ما كان من مهازل، وهكذا جاء بيان مؤتمر أسمرا الصادر بتاريخ ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٩٥ :

بيان مؤتمر أسمرا:

التجمع الوطني الديمقراطي السوداني مؤتمر القضايا المصيرية.

ديباجة:

عقدت قوى التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمراً تاريخياً بمدينة (أسمرا) عاصمة دولة أرتريا تحت شعار مؤتمر القضايا المصيرية وذلك في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ م، وقد شاركت في المؤتمر كافة القيادات السياسية والنقابية والعسكرية والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي وهي الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الأمة، الحزب الشيوعي السوداني، تجمع الأحزاب الإفريقية السودانية، الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، النقابات، القيادة الشرعية، مؤتمر البجة، قوات التحالف السودانية، وشخصيات وطنية مستقلة.

تداول المؤتمرون في قضايا الوطن الأساسية والتي جاءت كما يلي:

١ ـ إيقاف الحرب وإحلال السلام في السودان.

أ ـ حق تقرير المصير.

ب ـ علاقة الدين بالسياسة.

ج ـ شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية.

٢ ـ برامج وآليات تصعيد النضال من أجل إسقاط نظام الجبهة الإسلامية القومية.

٣ ـ ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية.

٤ ـ مقومات سودان المستقبل.

٥ ـ هيكلة التجمع الوطني الديمقراطي.

٦ ـ القضايا الإنسانية.

إن التجمع الوطني الديمقراطي وهو يعقد مؤتمره في ظروف عصيبة وقاسية يعيشها شعب السودان من جراء تسلط الجبهة القومية الفاشية وسياساتها التي أهدرت كرامة المواطن السوداني ودمرت الاقتصاد الوطني وأساءت إلى علاقات السودان الخارجية بتهديدها للأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً وبتصدير الإرهاب والفتنة لدول الجوار وللعديد من دول العالم، كما كشف النظام عن طبيعته العدوانية برفضه لكافة مبادرات السلام وتأجيجه لنيران الحرب الدائرة في جنوب بلادنا. وعليه يؤكد التجمع المضي في العمل الدؤوب بكافة وسائل المقاومة السياسية والعسكرية والشعبية.

وانطلاقاً من مبادىء وأهداف التجمع الوطني الديمقراطي المعلنة وتتويجاً لنضال شعبنا المتواصل ضد الدكتاتوريات المتعاقبة واستلهاماً لتجاربه في تحقيق ودعم الوحدة الوطنية.

وإيماناً منه بتوحيد دعائم نظام ديمقراطي جديد قائم على التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان قرر المؤتمر:

[أولاً]:

إيقاف الحرب وإحلال السلام في السودان:

أ ـ حق تقرير المصير.

١ ـ تأكيد مبدأ حق تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب.

٢ ـ الاعتراف بأن ممارسة حق تقرير المصير توفر حلاً لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة، وتسهل استعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية.

٣ ـ أن يمارس هذا الحق في مناخ من الشرعية والديمقراطية وتحت إشراف إقليمي ودولي.

٤ ـ إن المناطق المتأثرة بالحرب هي جنوب السودان ومنطقة إبيي وجبال النوبة وجبال الانقسنا.

٥ ـ إن مواطني جنوب السودان (بحدوده المعتمدة في ١٩٥٦/١/١ م) لهم الحق في ممارسة حق تقرير المصير قبيل نهاية الفترة الانتقالية.

٦ ـ أن يتم استطلاع رأي سكان إبيي حول رغبتهم في الاستمرار في إطار الترتيبات الإدارية داخل جنوب كردفان أو الانضمام لبحر الغزال عبر استفتاء يتم خلال الفترة الانتقالية. وإذا ما أكد الاستفتاء أن رغبة الأغلبية من مواطني منطقة إبيي هي الانضمام لبحر الغزال فإنه يصبح من حقهم ممارسة حق تقرير المصير كجزء من مواطني جنوب السودان.

٧ ـ فيما يخص مواطني جبال النوبة وجبال الانقسنا، يؤكد على المعالجة السياسية الهادفة إلى إزالة كافة المظالم القائمة في هاتين المنطقتين على أن تنفذ تلك المعالجة الحكومة الانتقالية، ويستتبع ذلك إجراء استفتاء يتم عبره التأكد من المستقبل السياسي والإداري لهما خلال الفترة الانتقالية.

٨ ـ تأكيد التزامه بتحقيق السلام العادل والديمقراطي والوحدة القائمة على الإرادة الحرة للشعب السوداني وحل النزاع المسلح الحالي بالوسائل

السلمية من خلال تسوية عادلة وناجزة. وفي هذا الصدد يؤكد قبوله لإعلان المبادىء الذي أقرته مجموعة دول الإيقاد ويرى في هذا الإعلان أساساً عملياً ومعقولاً لتحقيق السلام الدائم والعادل.

٩ ـ تأكيد أن السلام الحقيقي في السودان يستحيل رؤيته في إطار مشكلة الجنوب وإنما من خلال إدراك الجذور القومية للمشكل.

[ثانياً]:

١ ـ التأمين على أن قضايا السودان الوطنية لا يمكن حلها إلا عبر طريق حوار صريح، جاد ومستمر بين كل المجموعات الوطنية السودانية وعلى أن طبيعة وتاريخ النزاع السوداني قد برهن على أن السلام العادل والاستقرار في البلاد لا يمكن تحقيقهما عن طريق حل عسكري.

٢ ـ وأكد المؤتمر أن على قوى التجمع الوطني الديمقراطي أن تعمل بجدية على اتخاذ موقف موحد من الخيارين اللذين سيطرحان على الاستفتاء وهما:

أ ـ الوحدة (فيدرالية/كنفدرالية) و(ب) الاستقلال.

٣ ـ أن تعمل سلطة التجمع الوطني الديمقراطي، خلال الفترة الانتقالية، على بناء الثقة وإعادة صياغة الدولة السودانية حتى تأتي ممارسة حق تقرير المصير دعماً لخيار الوحدة.

٤ ـ وإذ يقر التجمع بأن حق تقرير المصير حق إنساني وديمقراطي وحق للشعوب فهو كذلك آلية لوضع نهاية فورية للحرب الأهلية وفرصة تاريخية متفردة لبناء سودان جديد يؤسس على العدالة، الديمقراطية، الإرادة الحرة. يلتزم التجمع بقيادة الشعب السوداني ليجابه هذا الحق التاريخي بنجاح.

ب ـ الدين والسياسة في السودان.

١ ـ إن كل المبادىء والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في

المواثيق والعهود الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان وأي قانون أو مرسوم أو قرار أو إجراء مخالف لذلك يعتبر باطلاً وغير دستوري.

٢ ـ يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيساً على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة ويبطل أي قانون يصدر مخالفاً لذلك ويعتبر غير دستوري.

٣ ـ لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني.

٤ ـ تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش والتفاعل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان وتمنع الإكراه أو أي فعل أو إجراء يحرض على إثارة النعرات الدينية والكراهية العنصرية في أي مكان أو منبر أو موقع في السودان.

٥ ـ يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية السودانية، ويعترف لها بالحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان.

٦ ـ تؤسس البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية القومية على الالتزام بمواثيق وعهود حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

ج ـ شكل الحكم.

١ ـ أن يحكم السودان خلال الفترة الانتقالية على أساس الحكم اللامركزي، ويحدد الدستور الانتقالي السلطات والصلاحيات وتوزيعها بين المركز والكيانات الإقليمية.

٢ ـ إعداد قانون للحكم اللامركزي.

٣ ـ أن يؤسس الحكم اللامركزي على توزيع السلطات والصلاحيات

المتفق عليها بين المركز والكيانات الشمالية والكيان الجنوبي على أن يتم الاتفاق على المسميات في وقت لاحق.

٤ ـ أن يؤخذ في الاعتبار دور الحكم المحلي ووضع الإدارة الأهلية عند صياغة قانون الحكم اللامركزي.

٥ ـ أن يراعي في التقسيم الإداري الانتقالي الآتي:

أ ـ إزالة المظالم وأسباب الحرب وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة بناء وإعمار الوطن.

ب ـ تلمس رغبات أهل المناطق المختلفة وذلك في سياق تطور العملية الديمقراطية في البلاد.

٦ ـ أن يراعي في تنفيذ الحكم اللامركزي الظروف الاقتصادية وسياسات التقشف بغرض تقليل النفقات مع ضرورة التركيز على تعبئة الجماهير وإتاحة الفرصة الكافية للمشاركة الشعبية في إطار ديمقراطية الحكم اللامركزي.

ثانياً: حول برامج وآليات تصعيد النضال لإسقاط النظام القائم.

١ ـ مشروعية العمل المسلح الذي تقوم به فصائل التجمع الوطني الديمقراطي من أجل إسقاط النظام وفق الآليات التي اتفق عليها.

٢ ـ توفير الدعم اللازم.

٣ ـ تشكيل لجنة سياسية عسكرية عليا تقوم بالتنسيق والإشراف على تنفيذ برامج تصعيد النضال وإسقاط النظام.

ثالثاً: حول الترتيبات العسكرية والأمنية للفترة الانتقالية.

أقر المؤتمر كافة التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الفنية المختصة.

رابعاً: سودان المستقبل:

لإرساء دعائم السودان الجديد اعتمد المؤتمر المشاريع الآتية:

أ ـ البرنامج الاقتصادي للفترة الانتقالية.

ب ـ برنامج للسياسة الخارجية وسياسات التعاون الإقليمي والدولي.

ج ـ برنامج إزالة آثار نظام الجبهة الإسلامية.

د ـ قانون الأحزاب السياسية.

هـ ـ ميثاق العمل النقابي.

و ـ قانون الصحافة والمطبوعات.

خامساً: القضايا الإنسانية:

فاقمت السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام وتصعيده للحرب الأهلية من ظواهر الهجرة الداخلية والنزوح وأوقعت أضراراً بالغة بالبيئة مما أفرز وضعاً مأساوياً يعيش في ظله المواطن السوداني، خاصة المرأة. كما دفعت الحرب وعدم الاستقرار والاضطهاد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان بأعداد كبيرة من خيرة أبناء الشعب للجوء خارج البلاد.

وفي حرص أكيد على أهل السودان وحرية حركتهم في الداخل والخارج، والضرورة العاجلة لرعاية أبناء شعبنا من النازحين في الداخل واللاجئين في الخارج، أقر المؤتمر برنامجاً عملياً لإغاثة المواطنين داخل البلاد، إبان الحكم الانتقالي، وتقديم الخدمات الضرورية للاجئين السودانيين خارج البلاد، وإزالة ما لحق بحياة الضحايا والمنكوبين من المعاناة على المدى الآني والمستقبلي وفي تعاون لصيق مع المجتمع الدولي والإقليمي وبالتنسيق مع المؤسسات المعنية بهذا الأمر في داخل السودان.

سادساً: هيكلة التجمع وتعديل الميثاق:

أقر المؤتمر الهيكل التنظيمي الجديد للتجمع الوطني الديمقراطي والذي يتكون من المؤتمر، هيئة القيادة المكتب التنفيذي والأمانة العامة، أمانات متخصصة ومراكز للفروع. كما أقر المؤتمر بعض التعديلات المقدمة على الميثاق التي رؤى أنها تواكب التطورات التي طرأت على الساحة السياسية.

بهذا يكون مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي للقضايا المصيرية قد توصل لصيغة توحد كافة قواه وفق اتفاق شامل حول كافة القضايا المتعلقة باستكمال برامجه الهادفة لاجتثاث النظام، وإيقاف الحرب وإحلال السلام واستعادة الديمقراطية وتوفير أرضية صلبة يتأسس عليها سودان المستقبل.

ولكي يتمكن التجمع الوطني الديمقراطي من تحقيق أهدافه يناشد الأسرة الدولية والمجتمع الدولي والإقليمي وكافة الأشقاء والأصدقاء والدول المحبة للديمقراطية والسلام مؤازرة الشعب السوداني في نضاله العادل حتى يعود السودان لوضعه الطبيعي والطليعي وسط الأسرة الدولية.

ويناشد التجمع الوطني الديمقراطي أبناء السودان في الداخل والخارج توحيد جهودهم والالتفاف تحت راية التجمع الوطني الديمقراطي والعمل على وضع برامجه موضع التنفيذ.

* إن التجمع الوطني الديمقراطي إذ يعقد مؤتمره على أرض أرتريا الشقيقة ليعبّر عن بالغ شكره وعرفانه للشعب الأرتري الشقيق بقيادة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ويحيي مواقفها الأصيلة في مناصرة الشعب السوداني وقضاياه المصيرية.

* كما يحيي المناضل الرئيس أسياس أفورقي رئيس دولة أرتريا لتفهمه العميق للمشكلة السودانية ولدوره التاريخي في الوقوف بكل شجاعة وإقدام في مؤازرة الشعب السوداني.

* كما يشيد بالدور الإيجابي الذي ظلت تلعبه دول الإيقاد وأصدقاؤها من أجل إيقاف الحرب في جنوب السودان وإحلال السلام وتحقيق العدالة والديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان برئاسة الرئيس الكيني دآنيال أرب موي.

* يشيد التجمع الوطني الديمقراطي أيضاً بمواقف كافة الدول الشقيقة والصديقة التي تربطها بالسودان وشعبه العلاقات المتينة والراسخة وعلى رأسها مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وبقية دول الجوار وكافة الأصدقاء من دول العالم.

* يتقدم التجمع الوطني الديمقراطي بعميق شكره لكل الذين أبرقوا المؤتمر من السودانيين والأصدقاء والذين كانت رسائلهم دعماً وسنداً للمؤتمر (انتهى بيان مؤتمر أسمرا).

ربما سيعود هؤلاء وستكون لهم كلمة في مجرى الحياة السياسية السودانية، فالبديل الحقيقي صعب الولادة في سنوات محدودة، وليس عامل الزمان فقط هو الذي يقرر هذه الصعوبة فثمة عوامل أخرى ذاتية وموضوعية تختص بتركيبة السودان وتركيبة المثقفين فيه، ولكن هناك فرق بين أن يعود هؤلاء إلى ما كانوا عليه في إطار الشكل المهترىء من نظامنا النيابي السابق، وبين أن يعودوا ضمن ضوابط دستورية تضمن عدم تغولهم على الديمقراطية.

حركة تحرير شعب السودان ومخططها:

أمّا هي، فإنها ماضية في تنفيذ مخططها الذي يستهدف السيطرة الآحادية على السودان كله متمظهرة بمنطق الوحدة الوطنية وتحقيق التطور المتكافىء لكل أقاليم السودان، فإذا كان النظام ديمقراطياً بررت الحرب بسيطرة الوسط العربي من السودان على الأرجاء غير العربية في أقصى الشمال (النوبة) والشرق (البجا) والغرب والجنوب. وبسيطرة البيتين الطائفيين على الوسط نفسه (المهدي والميرغني). وإذا كان النظام عسكرياً تعددت الشعارات باتجاه الديمقراطية، وما بينهما قوانين الشريعة. ويظل الهدف الحقيقي في النهاية خارج كل هذه الشعارات ومع الاستفادة الكاملة من كل عثرات الشمال وردود فعله.

فإذا كان المؤتمرون في أسمرا قد تفاءلوا بإمكانية تقبل حركة قرنق بصياغة الدولة السودانية باتجاه الوحدة من بعد الإقرار بحقه في تقرير المصير طبقاً لما نصوا عليه في (البند ٣ من ثانياً) في بيانهم، فإنهم بلا شك قد تناسوا التخطيط الأساسي و(الاستراتيجي) لحركة قرنق (حصار الوسط بالأطراف غير العربية والتوجه إلى شرق إفريقيا) وليس القرن

الإفريقي، وبما يماثل ذلك التفكير البريطاني التاريخي الذي أرسى معالمه اللورد (كرومر) في مصر منذ عام ١٨٨٣ والذي قضى بفرض (إخلاء السودان) على الوزارة المصرية تمهيداً لغزو بريطاني للسودان من كينيا ويوغنده ثم إلحاقه بالمستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا وإفقاد شمال السودان هويته العربية ـ الإسلامية تدريجياً.

لم يلتفت قادة المعارضة السودانية لهذا المخطط الاستراتيجي الذي يحكم توجهات قرنق ـ سواء اطلع قرنق على مخطط كرومر أو لم يطلع ـ ولكني أدرك أنه قارىء ممتاز وذكي للغاية وآخذ بالتفاصيل الدقيقة في كل حساباته.

قد اكتفوا في كل اجتماعاتهم مع قرنق بتلك الوصفات الخاصة بالوفاق دون أن تكون في خلفية رؤوسهم ما يريده قرنق من تلك الوصفات، فهناك فارق كبير بين الإعلان عن الالتزام بالتعددية وحق تقرير المصير وفصل الدين عن الدولة والأخذ بمواثيق حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات، وبين توضيح المقصود بذلك، بحيث لا تكون التعددية مرادفة (للتجزئة) والديمقراطية مرادفة للديكتاتورية الطائفية بحكم الأغلبية الميكانيكية واستعلائها على مؤسسات الدستور، فالعموميات دون تحديد الإطار الاستراتيجي والضوابط المفهومية لا تصنع وطناً. وهذا ما كان عليه حال قيادات المعارضة السودانية مع قرنق، وحال قرنق معهم ـ ليس في أسمرا فقط ـ ولكن في نايروبي ـ كينيا في ١٧ إبريل/نيسان ١٩٩٣، وفي اتفاقية (شقدوم) بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٤، ثم لقاءات أسمرا الأولى في ٢٧/١٢/١٩٩٤ وانتهاء بمؤتمرهم في أسمرا وإصدارهم لبيانهم في ٢٣/٦/١٩٩٥.

الجنوب في إطار كنفدرالية القرن الإفريقي:

قد يصر الجنوب على (الانفصال) ضمن متاحات (تقرير المصير) فيما يعتبره استقلالاً، ولن يجد اعترافاً إقليمياً أو دولياً، وسيتحول إلى مستنقع (صومالي أو رواندي آخر)، ولن تقبل به حتى يوغندا أو كينيا، فالكتلة

القبلية الأساسية للجنوب وهي قبائل (الدينكا) إنما تعيش ضمن تماس مع قبائل الشمال السوداني ولا علاقة لها بأي تداخل حدودي مع كينيا أو يوغندة، فالقبائل الجنوبية التي تتداخل مع يوغندة هي (الآشولي ـ الباريا ـ كواكوا ـ كوكو ـ ماتي ـ لوقرى ـ كيكو) ومع الكنغو/زائير هي (الزاندي ـ المورو) ومع كينيا أيضاً قبائل صغيرة مثل التبوسا، غير أن الأمر يختلف مع أثيوبيا، إذ تتداخل أهم قبيلتين ـ من بعد الدينكا ـ مع الأثيوبيين وهما (الشلك والنوير). فالكتلة السكانية الجنوبية الأساسية إما متداخلة مع الشمال السوداني أو الأطراف الأثيوبية.

أمام هذا الوضع فإن اختيار الجنوبيين للانفصال سيرتد عليهم سلباً، فلا يكون أمامهم سوى خيار (الكنفدرالية أو الفدرالية) وهو خيار مرفوض بالنسبة لجدلية تركيب الشمال، وقد أوضحت تفاصيل ذلك، فللشمال أيضاً رأيه فيما يتعلق به، فالذين منحوا الجنوب حق تقرير المصير عليهم أن يمنحوا الشمال أيضاً رأياً فيما يختص برؤيته للنتائج التي يتمخض عنها تقرير المصير في الجنوب، إذ لا يمكن أن نجلس في الخرطوم ليأتينا قرنق أو غير قرنق ليقول لنا أنه قد قرر أن تكون علاقته بنا فدرالية أو كنفدرالية دون أن يكون لنا رأي بذلك، فمن حقنا نحن أيضاً في الشمال (أن نقرر مصيرنا تجاه الآخرين) في حالة قبولهم بنا أو رفضهم لنا، فلنا أيضاً الحق بقبولهم أو رفضهم.

إن جدلية التركيب السوداني لا يمكنها أن تقبل إلا بسودان موحد مركزياً على أسس وطنية ديمقراطية تتكافأ فيها الحقوق الدستورية على مستوى المواطنية المتكافئة والتنمية الإقليمية المتكافئة في إطار وحدوي، مع رفض تام لأي فدرالية أو لامركزية بحكم أوضاع التجزئة والتخلف التي نعيشها والتي تتطلب منا وقتها إعادة صياغة السودان الجديد ودفعه باتجاه جدل الوحدة والتحديث والحداثة. فإذا لم يقرر الجنوبيون أوضاعهم بهذا الاتجاه فليس أمامهم سوى الانفصال.

ولكن ـ بما أني قد وأضحت استحالة إنشاء كيان جنوبي مستقل، وأدرك من ناحية أخرى صعوبة أن يصل الجنوبيون إلى مفهوم الوطن الموحد مركزياً كما يقتضي الأمر فعلاً ـ فإن الخيار الوحيد المتبقي أمام الجنوبيين هو خيار (التكامل مع شمال السودان) في (إطار كنفدرالية القرن الإفريقي) مع تحقيق أعلى درجات (التنسيق والتكامل) بين الشمال والجنوب. فهذه العلاقة الكنفدرالية تحقق للجنوب (استقلاليته) والحفاظ على خصائصه ونموه المستقل وارتباطه مع الشمال دون أن يكون عبئاً عليه ودون أن يبتزه سياسياً وقومياً في حالة السلم ودون أن يبتزه اقتصادياً واجتماعياً في حالة الحرب.

إن من شأن كنفدرالية القرن الإفريقي أن تحافظ على (ثوابت الهوية) في الشمال كما في الجنوب كما في أرتريا كما في أثيوبيا كما في الصومال وكما في جيبوتي، وإن تحقق لهذه الشعوب ما يجمع بينها على صعيد تطورها ونموها، فشمال السودان وكذلك كل كيان من كيانات هذه الكنفدرالية غير قابل لأن يفقد ثوابت هويته ـ وقد شرحت خصائص الهوية الأرترية في الفصل (الحادي والعشرون) وتحت عنوان (هل الهوية الأرترية نقيضاً للعروبة) وذلك في إطار الحوار مع صحيفة (الخليج/ الشارقة/ تاريخ ٢٧/ ٤ ـ ٥٤/ ٥/ ١٩٩٥)، كما شرحت أبعاد الهوية السودانية عبر صفحات هذا الكتاب مؤكداً على الثوابت العربية ـ الإسلامية للشمال وهذا أمر لا تنازل عنه في إطار الأخذ بالتعددية.

إن (أسمرا) كما قلت هي المهيأة لأن تكون (عاصمة) لهذه الكنفدرالية، لأن الشعب الأرتري يتداخل ويمتد بهوياته المتفاعلة فيما بينها داخل أرتريا إلى أعماق السودان باتجاه شرق السودان وقبائل (البجا)، وقد ذكرت سابقاً طرح الإدارة البريطانية لمشروع تقسيم أرتريا بضم المناطق الشمالية منها والغربية إلى شرق السودان لتكوين (دولة البجا الكبرى)، أو فصل شمال أرتريا وغربها وإلحاقهما بالسودان. كذلك يتداخل شمال أرتريا

في الهضبة الوسطى مع جنوب أثيوبيا في منطقة (تجراي) حيث تسود ثقافة واحدة، وهذا ما دفع البعض لتبني مشروع (تجراي ـ تجرينيا) للربط بين المنطقتين في أرتريا وأثيوبيا. ثم إن قبائل (العفر) تعيش في سواحل أرتريا وجيبوتي وفي منطقة (أوسا) داخل أثيوبيا. فأرتريا هي مركز (القلب) الممتد بهوياته إلى السودان وأثيوبيا وجيبوتي، مع تفاعل هذه الهويات داخلها. فهي المؤهلة لأن تكون (عاصمة كنفدرالية) لنا جميعاً.

ثم إن كنفدرالية القرن الإفريقي تأتي في إطار التنسيق مع مصر وسائر دول حوض النيل، إضافة إلى الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، وبذلك يتكامل الحيز (الجيو ـ بوليتيكي) مع الحيز (الاستراتيجي).

الفصل الثاني والعشرون

هل إلى خروج من سبيل؟

تلك آية استغاثة بالله لمن كان في عذاب **﴿قالوا ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا فهل إلى خروج من سبيل﴾** - (غافر/ج ٢٤/ ي ١١). وقد كاد شعب السودان أن تزهق نفسه سبع مرات، أعطي وأعطي وأعطي ولم يأخذ بعد، ولم يعترف قادته بذنوبهم، تقلب بين برلمانات ثلاث وأربعة انقلابات. ففي الثلاثين من يونيو/حزيران ١٩٩٥ أكملت الحقبة العسكرية الرابعة في السودان عامها السادس.

كانت الأولى في الفترة ما بين ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٨ وإلى ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤ بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبرئاسة الفريق إبراهيم عبود. وقد استندت إلى كبار الضباط وكبار موظفي الخدمة المدنية وبعض مثقفي الحركة الوطنية.

وكانت الثانية في الفترة ما بين ٢٥ مايو/أيار ١٩٦٩ وإلى ٦ إبريل/ نيسان ١٩٨٥ بقيادة مجلس الثورة وبرئاسة جعفر نميري، وقد استندت إلى صغار الضباط وممثلي التيارات اليسارية، الماركسية والناصرية، وتقلبت خيارات هذه الحقبة ما بين اليسار الذي بدأت به ثم انقلبت عليه وانقلب عليها في ١٩ يوليو/تموز ١٩٧١ لصالح حكم النخبة من المثقفين والنقابيين والذي استمر إلى عام ١٩٧٦ ثم فترة المصالحة الوطنية مع قوى الأحزاب التقليدية إلى عام ١٩٨٢ ثم فترة التحالف مع التيار الإسلامي إلى السقوط في ٦ إبريل ١٩٨٥.

وكانت الثالثة في الفترة ما بين ٦ إبريل/نيسان ١٩٨٥ وإلى إبريل/ نيسان ١٩٨٦ وقد استندت إلى الصف القيادي من ضباط نميري برئاسة سوار الذهب وقادة بعض النقابات.

بذلك يكون العسكريون قد حكموا حتى الآن ثلاثين عاماً من تاريخ السودان المستقل الذي بدأ في الأول من يناير/كانون الثاني عام ١٩٥٦، وتكون الديمقراطية قد حكمت عشراً من السنوات هي الفترة ما بين الأول من يناير/كانون الثاني ١٩٥٦ وإلى ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٥٨، ثم الفترة من ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤ وإلى ٢٥ مايو/أيار ١٩٦٩ ثم الفترة من ٦ إبريل/نيسان ١٩٨٦ وإلى ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٨٩. ومن بعدها إلى الآن.

استهلك العسكريون الثلاثة أرباع واستهلكت الديمقراطية ربعاً من الزمان، والكل قد جاء محمولاً على أكتاف مسميات إصلاحية أو ثورية تستهدف مشكلات محددة مهما تغيرت البرامج وتوجهات الطرح السياسي والعقائدي:

فالكل قد عانى من مشكلة الجنوب التي انفجرت أولاً في إطار الحكم الديمقراطي الانتقالي في أغسطس/آب ١٩٥٥ ولم تكن البلاد قد نالت استقلالها بعد. ثم انفجرت ثانياً في عام ١٩٦٢ في فترة حكم عبود العسكرية، ثم انفجرت ثالثاً في عام ١٩٦٨ في فترة الحكم الديمقراطي الثاني ثم انفجرت رابعاً في عام ١٩٨٣ في فترة الحكم العسكري الثاني.

والكل قد عانى من مشكلة الانهيار الاقتصادي ضمن خياراته المختلفة، رأسمالياً كان هذا الخيار أو اشتراكياً، أو مختلطاً يتأرجح ما بين القطاعين العام والخاص.

فالمشكلة الأساسية في السودان مشكلتان:

تتعلق إحداهما بالتركيب الجغرافي.السياسي، وتتعلق الأخرى بالتركيب الاقتصادي، وكافة ما يأتي من بعد هو تبع لهاتين المشكلتين سواء كان على مستوى ما تثيرانه من إشكاليات دستورية تتعلق بأنظمة الحكم، أو اختيارات سياسية تتعلق بالمواقف الاقتصادية والاتجاهات الاجتماعية والثقافية.

وقد حاول الكل حل المشكلتين بخيارات متعددة:

أ ـ فعلى صعيد المشكل الجغرافي ـ السياسي:

تراوحت الحلول بين المجابهة العسكرية التي زاولها الطرفان الشمالي والجنوبي معاً. في فترات مختلفة، وبين الحوار الديمقراطي، فقد اتخذت المجابهة العسكرية أشكالها في ١٩٥٥ (أزهري) وفي ١٩٦٢ (عبود) وفي ١٩٦٨ (الصادق المهدي) وفي ١٩٨٣ (نميري) وفي ١٩٨٦ (سوار الذهب) وفي ١٩٨٩ (البشير). كما اتخذ الحوار طريقه (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦) قبيل إعلان الاستقلال في شكل وفاق بين (أحزاب الشمال والجنوب) انتهى بالإعلان الجماعي للاستقلال، ثم (١٩٦٥) مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم بعد ثورة أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤) ثم (١٩٦٨ حوار عبر مجلس الكنائس العالمي) ثم (١٩٧٢ مؤتمر أديس أبابا والذي انتهى لاتفاقية الحكم الإقليمي الذاتي للجنوب). ونستثني الحوارات ذات النوايا الحسنة من أطراف عربية وإفريقية ودولية.

البرلمانيون كما العسكريون كما حركات الجنوب المختلفة، حاولوا الأمرين معاً، المجابهة العسكرية والحوار، والكل منهم قد طرح اختيارات الحكم الإقليمي الذاتي أو الفدرالي، والكل قد حاول الحصول على دعم مادي ومعنوي للحوار أو للمجابهة من نفس الدوائر الإقليمية والقومية والدولية. فليس هناك ما يميز في هذا الاتجاه بين أنظمة الحكم البرلماني أو العسكري في الشمال أو ما يميز بين حركات الجنوب المختلفة. والكل قد انتهى إلى الفشل في الحالتين.

ب ـ وعلى صعيد المشكل الاقتصادي:

تراوحت الحلول، برلمانية كانت أو عسكرية، بين دعم السلع الأساسية أو رفع الدعم عنها، وتقييد سعر صرف الجنيه السوداني أو تعويمه جزئياً، وبين زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وبين اعتماد نظام المقايضة التجارية أو الحد منه أو إلغائه، مع ميل متعاظم للاستقراض واستجلاب المعونات وطرح الحوافز للمغتربين وتشجيع الاستثمارات، وليس

من نظام برلماني كان أو عسكري، يشذ عن هذه المخارج، والإنتاج هو الإنتاج يتدهور كلياً أو ينمو جزئياً تبعاً لطاقة المؤسسات وظروف العاملين ومستوى الكفاءة الإدارية والفنية وحاجات التمويل وأشكال التعامل مع الأسواق العالمية.

إذن اختبر السودانيون مختلف أنظمة الحكم، النيابية التمثيلية والعسكرية، كما اختبروا مختلف التيارات الآخذة في أصولها عن الماركسية أو الإسلام التراثي أو الليبرالية. كما عايشوا تنظيمات النخبة الصفوية ولم يتمكنوا حتى الآن من احتواء المشكل الاقتصاي بما يحقق التقدم أو أقله بما يمنع الانهيار، ومن احتواء المشكل الجغرافي. السياسي بما حقق الوحدة أو أقلة بما يمنع الحروب الأهلية. فهل العجز في أنظمة الحكم أم في الاختيارات السياسية والفكرية أم يكشف العجز عن أرجاء أخرى مجهولة في تكوين السودان؟

التفكير فيما لم نفكر فيه:

يمكن أن نبدأ بنقد أنظمة الحكم ونستكمل ذلك بنقد مختلف الخيارات والتيارات والسياسات، وهذا هو المنطق الغالب على معالجة المثقفين السودانيين لمشكلاتهم، غير أنني آثرت ومنذ عقد من الزمان ونصف العقد التفكير فيما لم نفكر فيه وهو أن جغرافية السودان السياسية كما هو القطاع الحديث في تكوينه الاقتصادي، لم يتكونا نتيجة تطور تاريخي ذاتي مستمد من داخلية الكيان السوداني، فحدود السودان الجغرافية. السياسية ناتجة عن تدخل مصري، كما أن قطاعه الاقتصادي الحديث ناتج عن تدخل أوروبي، ومن هنا فإن أهم مركبات السودان المعاصر ليست ذاتية التولّد، لم يتحكم السودانيون في مقدماتها وبالتالي صعب عليهم التحكم في نتائجها رغم اختلاف الأنظمة والتيارات.

فعلى الصعيد الجغرافي ـ السياسي:

عاش السودان وما قبل عام ١٨٢١. بداية التوسع المصري جنوباً. كيانات متباينة ذات أصول ثقافية وقبلية وإقليمية مختلفة، متصارعة أحياناً

ومتصالحة أحياناً: (الفونج. العبدلآب. تقلي. الفور. سواكن. المسبعات. ممالك الزاندي. وقبائل الجنوب المختلفة)، ويمتّ كل من هذه الكيانات إلى جواره الجغرافي بصلات عرقية وثقافية، شرق السودان وثقافات القرن الإفريقي، غرب السودان وثقافات إفريقيا الغربية الممتدة عبر الصحراء الكبرى إلى السنغال، جنوب السودان وثقافات إفريقيا الاستوائية ما بين الكنغو وكينيا ومروراً بيوغنده، وثقافات حوض الحضارات المتوسطية التي أثّرت في تركيب السودان الشمالي والأوسط. فجاء التوسع المصري ليستوعب هذه بداية من عام ١٨٢١ (السودان الشمالي والأوسط الشرقي) ثم ١٨٧٠ (السودان الجنوبي) ثم ١٨٧٤ (السودان الغربي). فنحن إزاء مركب جغرافي.سياسي موروث عن توسع مصري وكان علينا بعد الاستقلال في عام ١٩٥٦ أن نتحول بهذا الموروث إلى (وطن) يفترض التفاعل بين مكوناته. وهذا ما فشلنا فيه حتى الآن لأننا نتعامل مع فكرة (الوطن السوداني) باعتبارها فكرة متجسدة في الواقع وهي بعد في مرحلة التشكل وقابلة للاتجاه نحو الوحدة أو التجزئة تبعاً لممارساتنا واختياراتنا.

وعلى الصعيد الاقتصادي الحديث:

أقام البريطانيون بداية من عام ١٩٠٥ مشاريع البنية الأساسية المرتبطة بحاجات السوق العالمي (مشروع الجزيرة للقطن. السكك الحديدية. الميناء) وما يستتبع ذلك من خدمة مدنية وكادرات فنية، فأوجدوا (دولة حديثة مصغرة) في قلب مجتمع تقليدي متسع، ولم تكن مهمة هذه الدولة المصغرة بمؤسساتها الإنتاجية والإدارية أن تشكل رافعة للمجتمع التقليدي المحيط بها. وليس المتداخل معها. فالمجتمع التقليدي بالنسبة لها هو مورد بشري للعمالة الرخيصة والإدارات المحلية الوسيطة، واقتصرت الخدمات (الصحية والتعليمية) على ما يعني بحاجة هذه الدولة الحديثة المصغرة. وقننت الميزانية العامة بموازنة الإنفاق في إطار المنفعة الاستعمارية.

ومن بعد الاستقلال:

وكان علينا بعد الاستقلال أن نعمم نموذج الدولة الحديثة المصغرة ليتسع لكل المجتمع التقليدي المنبسط الأرجاء على مدى مليون ميل مربع، أي أن يبتلع القزم الفيل، خصوصاً وقد جاء نواب (الأقاليم ـ الريف) ليلقوا بهمومهم على الخرطوم، فالكل يطلب التعليم والعلاج وشبكات الطرق والجسور، فالدولة قد أصبحت (وطنية) وعليها أن تؤدي مهماتها! ومع نواب (الأقاليم) صعّدت الحركات النقابية من مطاليبها على مستوى الأجور والخدمات أيضاً، الكل قد أحاط بقطعة الكيك الصغيرة، والكل جائع، فإن لم تستجب الخرطوم لمطالب (الريف ـ النقابات) دمغها النقابيون بتهمة البرجوازية الوريثة للاستعمار والسائرة على نهجه، ودمغها الريفيون بتهمة (تكريس التطور غير المتكافىء) على مستوى السودان بإهمال للأقاليم والتركيز على المناطق الوسطى. وهي تهمة تتبعها اتهامات أخرى تثير ما تثير. وقد أثارت من اتهامات بالهيمنة العنصرية والثقافية للوسط عبر التحكم الاقتصادي.

قد حاول القزم فعلاً أن يبتلع فيلاً وطوال أربعين عاماً (١٩٥٦ - ١٩٩٦) وبكل الخيارات السياسية والفكرية التي ذكرناها وعبر العديد من أنظمة الحكم وأشكالها، وكانت النتيجة أن القزم قد تلاشى في الفيل، فانهارت مؤسسات الدولة المصغرة، الإنتاجية والإدارية، وانزوت منظومتها البيروقراطية، لا باتجاه بديل وطني يخلف الحقبة الاستعمارية ولكن باتجاه استلاب هيمْنت بموجبه قيم التخلف والتجزئة على مؤسسات الدولة وهياكلها المختلفة.

مجال النقد هنا يمكن أن يشمل كل الجوانب، ويحاكم مختلف الخيارات، ولكننا لا نريد تبني مواقف سجالية، فكارثة الانهيار تعم الجميع فكلنا يفتقر لوجود دولة حديثة مؤسسة على وطن سوداني حقيقي مهما تباينت توجهاتنا الفكرية والسياسية ومهما تعددت انتماءاتنا الطائفية والإقليمية والقبلية، ومهما تباينت ثقافاتنا وحضاراتنا، ومهما تنوعت توجهاتنا القومية والجهوية.

ليس ثمة نموذج برهن حتى الآن على مقدرته حل مشكلتي السودان:

أ ـ الاتجاه بالجغرافية. السياسية الموروثة عن مصر لتشكيل وطن سوداني.

ب ـ الاتجاه بالدولة الحديثة المصغرة الموروثة عن بريطانيا لتشكيل رافعة تنموية للمجتمع التقليدي المتسع.

آفاق الحلول:

قد حاولنا عبر عدة محاورات، وفي دراسات ومحاضرات عديدة أن نمارس عملية تفكيك تحليلي لعناصر الأزمة وردها إلى أصولها لنعيد التركيب وفق صياغة استشرافية للمستقبل، وذلك بمعزل عن الدعاوي الأيديولوجية الخاصة بكل تيار سياسي وفكري، علماً بإمكانية نقد هذه التيارت (من داخل المنظومة الفكرية الخاصة بكل تيار) وليس من خارجها فحسب، كما فعلنا في التحليلات السابقة.

المرحلة لا يمكن أن تكون غير (إعادة تأسيس) للكيان السوداني كوطن، وللدولة السودانية الحديثة كرافعة تنموية وتطويرية للمجتمع السوداني المتخلف اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً. والمهمتان تتبادلان التأثير، فمن المستحيل استيعاب الاتساع الجغرافي. السياسي الموروث ضمن مفهوم الوطن مالم تتركز قوة اقتصادية تنموية جاذبة لكافة قطاعات المجتمع السوداني المتناثرة والمتباينة التكوينات الثقافية والبيئية.

إعادة التأسيس تبدأ بالدولة وفق تحديد واضح لوظيفتها كرافعة للمجتمع التقليدي، ويعني ذلك إعادة صياغة مؤسسات الدولة الحديثة في السودان بمستوى يمكنها من تنفيذ مخطط للتنمية (الرأسية) وليس (الأفقية)، ونعني بذلك تركيز الجهود على المؤسسات الإنتاجية ذات العائد المجزي والمباشر وترقية الأداء الإداري والفني وتوفير مستلزماته مع الإسقاط (المرحلي) لكافة أشكال التنمية الأفقية التي لا تعني سوى هدر الطاقات

الشحيحة في متسع من المطالب الاجتماعية ودون تحقيقها، فما هي قيمة مدرسة دون معلم مؤهل ودون وسائل تعليمية؟ وما هي قيمة مستشفى دون إسعافات أولية؟ وماذا يعني شق طريق تجرفه السيول دون القدرة على صيانته؟ وما معنى تكوين إدارة لسد المطالب الاجتماعية دون القدرة على تلبية هذه المطالب ودون القدرة على توفير أماكن ملائمة لهذه الإدارات؟

بمنطق الواقع يجب أن نبدأ من الاعتراف بأننا شعب فقير ومحدود القدرات، وأننا نقع على أطراف هوامش العالم الصناعي المتقدم الذي يبسط مركزيته علينا جميعاً **بحكم امتلاكه للعناصر الأربعة: (التكنولوجيا + الطاقة + العنصر البشري المؤهل + الدستور المستقر)**، وأن مطاليب مجتمعنا لا تستجيب لها قدراتنا الإنتاجية مهما حاولنا توزيع طاقاتنا على المستوى الاجتماعي الأفقي، علماً بأننا لا نملك اليوم حتى تلك الطاقات. إن الأسلوب الوحيد المتاح أمامنا اليوم هو تركيز الجهد في (التنمية الرأسية) بالعودة إلى شكل الدولة الحديثة المصغرة داخل المجتمع التقليدي المتسع، ولكن ليس بالغايات والأهداف التي حددها المستعمر كنموذج، ولكن بغايات وأهداف تجعل من هذه الدولة المصغرة قوة رافعة للمجتمع التقليدي وفق خطة مستقبلية تطول أو تقصر تبعاً لعوامل عديدة، من ضمنها:

أ ـ مدى قناعة المجتمع بخطة الدولة المصغرة والتنمية الرأسية. وهي خطة ستكلفه ما يشبه الحرمان من خدمات عديدة يُمَنّى بها وإن كان لا ينالها في الواقع.

ب ـ بما أن خطة الدولة المصغرة والتنمية الرأسية تتطلع لربط تأسيسها بالسقف التقني العالمي، إدارة وإنتاجاً وتعليماً، لتستطيع أن تكون رافعة مستقبلية للمجتمع التقليدي المتسع، فإن تعديلات كثيرة ستطرأ على أنظمة التعامل النقدي والتجاري مع العالم الصناعي والمتقدم الأمر الذي يحتاج لإيجاد بدائل اقتصادية حتى لا تتضرر الفئات الاجتماعية التي تستفيد من أنظمة الحماية الجمركية ودعم السلع وتقنين الوضع النقدي.

جـ - كذلك سيكون من ضرورات هذه الخطة إعادة النظر في سياسة التوظيف والمناهج التعليمية لربطها بخطة التنمية الرأسية مع إعادة النظر في هياكل أخرى للمؤسسات الراهنة التي ضُخمت للوفاء بحاجات لن تكون لها علاقة بمرحلة إعادة التأسيس.

التنمية الرأسية - مركزية وإقليمية:

بما أن الهدف الأساسي من التنمية الرأسية هو بناء رافعة اقتصادية على أعلى المستويات الإنتاجية والإدارية لإنماء المجتمع التقليدي ككل وفق خطة مستقبلية، فإن تحديد مجالاتها يخضع لمبدأين:

المبدأ الأول:

ويتعلق بمركزية التخطيط عبر الدولة وذلك لتكثيف الطاقات الإنتاجية والإدارية والتقنية تبعاً للجدوى مع استقطاب هذا التكثيف لفعاليات مؤسسات الدولة المختلفة.

المبدأ الثاني:

أن مركزية التنمية الرأسية لا تعني قط تركيز مجالات التنمية في مناطق إقليمية بعينها تتوافر لديها شروط تنمية أفضل على مستوى البنى التحتية وخلافها قياساً إلى الأرجاء السودانية الريفية الأكثر تخلفاً. فالهدف من التنمية الرأسية هو تأسيس قوة اقتصادية رافعة للمجتمع التقليدي ككل مما يتناقض مع حصر مجالاتها في مناطق معينة. كما أن من أهدافها دمج أقسام المجتمع السوداني المختلفة باتجاه التدامج الوطني، لذلك تأخذ خطة التنمية الرأسية بمبدأ توزيع مجالاتها الإنتاجية تبعاً لاختلاف البيئات السودانية الجغرافية. الطبيعية في مختلف الأقاليم السودانية، فالتنمية الرأسية في المناطق الوسطى من السودان ستتكافأ مع مماثلات لها في الجنوب والشرق والغرب وأقصى الشمال تبعاً للتباينات البيئية، وخصائص الإنتاج المرتبط بهذه البيئات.

وبهدف إيجاد تكامل في الإنتاج السوداني يستند إلى مميزات هذه البيئات الطبيعية المختلفة التي تنعكس بالضرورة على طبيعة المنتجات.

بذلك تتوزع قواعد التنمية الرأسية على كافة الأقاليم تبعاً للمبدأ الثاني وضمن الإدارة المركزية للدولة تبعاً للمبدأ الأول، فيتحقق التكامل الإنتاجي لمختلف أقاليم السودان وفي إطار من التدامج الوطني، فتسقط كافة الاتهامات حول التطور غير المتكافىء واستئثار وسط السودان بفاعليات التنمية وما يستتبع ذلك من رغبات الهيمنة الثقافية والعنصرية. فالمركزية هنا هي مركزية وطنية جاذبة للكل الاجتماعي باتجاه تنمية رأسية متكافئة تقبض الدولة على خيوطها بهدف التركيز.

دور القطاع الخاص:

بما أن الدولة ستتولى المهمات المباشرة للتنمية الرأسية والتي ستتجه للمشروعات الاستراتيجية الأساسية، فإن القطاع الخاص سيتولى تنظيم وتمويل المبادلات التجارية بين السودان والأسواق العالمية بما في ذلك تغطية احتياجات مشروعات التنمية الرأسية وتسويق المنتجات في الداخل والخارج.

وليتمكن القطاع الخاص من أداء هذه المهمة لا بد من رفع القيود عن السوق المصرفية ولكن مع تخفيف اعتماد الدولة على واردات الجمارك والضرائب وإلغاء مبدأ الحماية الجمركية للمنتجات السودانية.

قد عاش القطاع الخاص فترات من فوضى توظيف رؤوس الأموال، كما استغل بعضهم مبدأ الحماية الجمركية للمنتجات المحلية فأغلق السوق على منتجاته وتحكم في تسويقها من الباطن ودون أن يبذل أدنى جهد لتطويرها، علماً بأن أنظمة الدولة المصرفية تتحمل قسطاً في هذه المسؤولية حيث عجزت في غالب الأحوال عن توفير النقد اللازم لشراء حاجات المصانع المحلية والقطاعات الخدمية من السوق الدولي.

إن تنشيط القطاع الخاص وتوجيهه يقع ضمن المهمات الاستراتيجية للدولة في مرحلة إعادة التأسيس، فصيغ التراكم الرأسمالي التي بنى من خلالها القطاع الخاص في السودان هي صيغ تقليدية لم تستكشف آفاق الاستثمار الحديث، ولم تنل مساهمة جدية من الدولة، سواء على مستوى تطوير علاقات القطاع الخاص بالأسواق العالمية أو مراكز الأبحاث. وهكذا ترك القطاع الخاص يتحين بوسائله الخاصة وآفاقه المحدودة وسائل الكسب السريع القائمة على (الفهلوة) و(اغتنام الفرص) ومنطق (المضاربة).

ليست مهمة الدولة في مرحلة إعادة التأسيس حصر القطاع الخاص أو التضييق عليه، وإنما مساعدته على تجاوز مسلكيته التقليدية وربطه بمراكز دراسات الجدوى وبالأسواق العالمية وتسهيل حركته حتى يصبح بحق أحد طاقات المجتمع الحديثة على مستوى التوظيف المالي والكفاءة الإدارية والفنية، وبحيث ينال ثقة الشركات والمؤسسات العالمية، فالدولة قادرة على توظيف علاقاتها الدولية وبالذات عضويتها في كثير من المؤسسات ضمن هذا الاتجاه التحديثي والفعال للقطاع الخاص، بل يمكنها أن تدخل كضامن لكثير من المشروعات التي يتولاها القطاع الخاص. وبذلك تتسع قاعدة المشاركة الوطنية في الثروة وبما يحول دون التركز الطبقي.

الإطار الدستوري لمرحلة إعادة التأسيس:

بالطبع لكل تيار سياسي في السودان رؤية خاصة لنظام الحكم، وقد تجسدت هذه الرؤى عبر مراحل مختلفة، فمن بينها النظام الثوري الاشتراكي (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) ونقيضه النظام اللاهوتي (١٩٨٩ ـ ٠٠٠) مروراً بالنظام النيابي الذي يتقارب أو يتباعد مع مقومات النظام الديمقراطي الليبرالي بحكم ميل التركيب الاجتماعي في السودان لممارسة هيمنة طائفية على المؤسسات الدستورية بمنطق الأكثرية، وهناك شكل حكم الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي السوداني) الذي يمكن أن يتسع لقوى المصالحة الوطنية كما حدث عام ١٩٧٦ أو يضيق وينغلق على نخبة صفوية كما حدث عام ١٩٧٢

أو ينتهي إلى حكم الفرد كما حدث عام ١٩٧٨ وإلى ١٩٨٥. وهناك أشكال الوزارات الانتقالية المختلطة بين الأحزاب التقليدية والنقابات والقوى اليسارية كما حدث عام ١٩٦٥ و١٩٨٥، ثم تأتي في الإطار العام أشكال الحكم المحلي ثم الإقليمي.

هذه كلها صيغ يجمع بينها. مع اختلاف في منطلقاتها. تراث مشترك من التزييف، فالأكثرية البرلمانية زيفت بحكم تركيبها الطائفي معنى الديمقراطية الليبرالية فأحدثت انفصاماً بين سلطة الأكثرية الطائفية التي مارستها بشكل (مطلق) وبين المؤسسات الدستورية المرتبطة بهوية النظام الديمقراطية إلى درجة اغتيال الدستور، فزعماء الطوائف الذين جاؤوا بأكثريتهم إلى البرلمان لم يتبينوا الفرق بين سلطة الأغلبية المطلقة وبين سلطة الأغلبية في إطار الضوابط الدستورية فاغتالوا الدستور ومؤسسات الديمقراطية باسم الأغلبية. وهذا تزييف للنظام الديمقراطي.

كما أن اليسار الثوري لم يتعرف في ماركسيته على جدل التغيير الاقتصادي والاجتماعي في العالم الثالث فانتهى باسم الاشتراكية والتأميم إلى تدمير بنية القطاع الخاص. كما انتهى باسم التطهير إلى تدمير الخدمة المدنية والقضاء، وانتهى باسم الثورة إلى نهب القطاع العام وباسم أمن الثورة إلى مصادرة الرأي العام.

ولم يتعرف التيار اللاهوتي في مرجعيته الفكرية على الموروث الفلسفي للعصر التدويني التراثي الذي يدعى الانتماء السلفي إليه، ولا على فكر التجديد الديني في القرن التاسع عشر، واكتفى من مناهج المعرفة العالمية المعاصرة بعبارات أقرب إلى التنطع منها إلى الفهم، فزج البلاد والعباد في آحادية منغلقة لم تأخذ لا بالتعددية ولا بالمتغيرات العالمية.

الكل من هؤلاء يحتاج إلى مراجعة ما لديه، السلفي والليبرالي والنخبوي والثوري، ولا تتأتى المراجعة إلا في مناخ فكري حر يستعيضون

فيه بالحوار عن تجريب مناهجهم السطحية على الشعب. فقد جرب كل منهم (الحلاقة على رؤوس اليتامى)، وكانت النتيجة نزيفاً من الدماء.

إن الديمقراطية ليست مطلباً تحتمه تعددية المجتمع السوداني فحسب بل هي وسيلة الاتصال والتفاعل بالثقافة العالمية المعاصرة بما يُمكّن من تنشئة وتطوير الكادر القيادي للمجتمع السوداني في كافة المجالات. كما أنها الإطار الوحيد لتجسيد قناعات المجتمع باتجاه أي خطة لإعادة التأسيس والتي تتطلب جهداً جماعياً وليس صفوة نخبوية تنوب عن الشعب.

غير أن التمثيل النيابي الذي استند إلى التحكم المطلق للأغلبية الطائفية والتقليدية بمعزل عن الضوابط الدستورية للديمقراطية قد أودي بالبلاد في مهاوي الصراعات الاجتماعية والإقليمية مما برر إلى حدود كبيرة توجهات (الإنقاذ) العسكري التي قادت البلاد إلى ما هو أسوأ.

مع ذلك يبقى النظام الديمقراطي هو الأفضل من بين كل الأنظمة السيئة **[إلى أن يتوفر البديل وأداته الإنسانية وخلفياته المعرفية]** أي البديل الفلسفي الكوني الذي يتجاوز الفلسفات الوضعية واللاهوتية معاً ويحقق للإنسان مطلقه الكوني خارج كافة الاستلابات. وذاك مشروع يرتبط بآفاق مستقبلية. وإلى ذلك الوقت، فإن المتاح لنا هو الإصرار على النظام الديمقراطي ـ بعد فشل الإسلاميين في طرح التعددية والحرية السياسية والنمو الاقتصادي والتفاعل مع انساق العالم المعاصر الحضارية ومناهجه المعرفية ـ مع تعديل هياكله الدستورية بحيث تستوعب هذه الهياكل أشكال العلاقات الاجتماعية والإقليمية المختلفة في تركيبتنا السودانية التعددية. فنحن نحتاج إلى هياكل دستورية تحفظ التوازن بين مختلف هذه القوى من ناحية وفي إطار من التناسق بين السلطة والدولة والمجتمع من ناحية أخرى.

قد سبق وأن طرحت تصوراً محدداً حول «الديمقراطية المتوازنة» التي تنطلق في جانب منها من المعايير (السياسية) للتمثيل النيابي والذي يقوم على الدوائر الجغرافية ومبدأ الصوت الانتخابي الواحد للمواطن الواحد.

وهو طرح لا يغير ولا يعدل في صيغة التكوين البرلماني المعروفة لدينا، حيث يكون لهذا البرلمان التمثيلي «حق التشريع».

غير أن تجاربنا مع النظام التمثيلي النيابي قد انتهت. كما ذكرنا. إلى تحكم الأكثرية بمنطق السلطة المطلقة على حساب المؤسسات الدستورية وعلى حساب النظام الديمقراطي نفسه. ومن هنا لزم إدخال تعديلات في الهيكل الدستوري لموازنة استعلاء الأكثرية الريفية التقليدية والحد من مطلقيتها بكابح دستوري يستند إلى قوى اجتماعية أكثر تطوراً وحداثة، يكون لديها سلطة (النقض) للقرارات البرلمانية وليس سلطة (التشريع). فسلطة النقض لكل ما هو غير دستوري يصدر عن الأغلبية البرلمانية يفترض أن تمارس من خلال المؤسسات الحامية للدستور وعلى رأسها المحكمة العليا، غير أن الأغلبية البرلمانية قل أن تستجيب لذلك، وعليه لا بد من الأخذ ببديل (نقضي) آخر تتوافر لديه قدرات تأكيد النقض ويكون في مستوى من النضج الاجتماعي والحداثة الفكرية، ولا تتوافر هذه المواصفات إلا في القوى الاجتماعية الحديثة المنظمة في النقابات العمالية والمهنية والتي تضطلع بمسؤولية الإنتاج وإدارة مرافق الدولة والتي ترتبط أكثر بالقيم الديمقراطية نتيجة لتكوينها.

إن مهمة إعادة التأسيس على مستوى بناء أجهزة الدولة وعلى مستوى تنفيذ التنمية الرأسية تعتمد بشكل جذري على هذه القوى الاجتماعية الحديثة بالذات، وليس على القوى التقليدية، وبالتالي فلا بد أن تحتل هذه القوى موقعها في الهيكل الدستوري عبر حق (النقض) وليس حق (التشريع) وذلك حفاظاً على النظام الديمقراطي، فهذه القوى من حيث العددية لا تتجاوز في نسبتها ١٧٪ من مجموع الشعب السوداني وليس بمقدورها أن تنوب عنه في التشريع له وإلا دخلنا نفق الخيارات السياسية المظلمة التي جردت الشعب السوداني من حريته تحت ادعاء (تحالف قوى الشعب العاملة) أو (الاتحاد الاشتراكي) أو غيرهما.

غير أن وجود هذه القوى الاجتماعية الحديثة في الهيكل الدستوري للنظام الديمقراطي أمر ملح وضروري وذلك لموازنة مطلقية الأغلبية التقليدية والحد من تحكمها وتسلطها من جانب ولتطوير النظام الديمقراطي نفسه من جانب آخر.

لهذا اقترحت قيام مجلس مواز لمجلس النواب يطلق عليه بحكم تكوينه ومهماته (مجلس النقض الفئوي) وهو بمثابة الرقيب على الدستور والحامي لمؤسساته.

إنه ليس في وجود المجلسين بدعة، فقد سبق تكوين مجلس للشيوخ في مقابل مجلس النواب منذ بداية فترة تطبيق دستور السودان المؤقت، فالمطلوب هو تكوين يجد سابقته في مجلس الشيوخ ولكنه يختلف عنه على مستوى التكوين والصلاحيات.

وضمن هذا الإطار العام من التوازن الديمقراطي (مجلس النواب التشريعي ـ مجلس النقض الفئوي) وما يؤدي إليه من توازن بين القوى الاجتماعية الحديثة والقوى التقليدية، تتطلب مرحلة إعادة التأسيس فصل مؤسسات السيادة عن الوزارات التنفيذية وإلحاقها برئاسة الدولة لتكتسب حماية كافية تؤهلها لممارسة وظائفها بمعزل عن التجاوز والضغوط التي تمارس على هذه المؤسسات من قبل مجلس الوزراء.

وتشمل هذه المؤسسات:

١ ـ رئاسة القضاء.

٢ ـ ديوان المراجع العام.

٣ ـ ديوان الخدمة المدنية.

٤ ـ إدارة الأمن الوطني.

٥ ـ ديوان مسجل الهيئات والنقابات والأحزاب.

٦ ـ إدارة الجامعات والبحوث العلمية.

هذا هو الهيكل العام للنظام الدستوري المرتبط بمرحلة إعادة التأسيس والذي يستجيب للجوانب السياسية كما يستجيب للجوانب الاجتماعية في مجتمع متعدد، فمن غير استقرار دستوري نصبح كمن يحرث في البحر.

ولكن: (حرب الجنوب):

إنها استنزاف مهلك للحرث والنسل من الجانبين، الشمالي كما الجنوبي، وتمتد آثار الإصرار على استمرارها إلى رهن السودان نفسه لسياسات الغير تحت طائلة الحاجة للمعونات العسكرية والاقتصادية.

إنه مهما تعددت أسباب هذه الحرب ودوافعها، والمستمرة على فترات متقطعة طوال ثلاثين عاماً، فإنها ليست سوى حرب موروثة عن التوسع الجغرافي المصري باتجاه منابع النيل، وهو توسع تمكنت منه مصر منذ عام ١٨٧٤ خلافاً لقدرات السودان الذاتية. فإذا استطاع السودانيون أن يستحوذوا بالتفاعل الإيجابي على التوسع الجغرافي المصري في غرب السودان منذ عام ١٨٧٤ نتيجة لتداخلات ثقافية واجتماعية وتاريخية جمعت بين (الفور. والمسبعات. وتقلى والفونج والعبدلاب) فإنهم لم يستطيعوا أن يستحوذوا بالتفاعل الإيجابي على جنوب السودان بالرغم من ادعاءات الأسلمة والتعريب. فقد سبقت أوروبا بتشكيل هذا الكيان الجنوبي وفق مفاهيمها (هي) عن العروبة والإسلام طوال فترة سريان قانون المناطق المغلقة الذي عزل بموجبه الجنوب عن الشمال والذي استمر تأثيره مدى أربعين عاماً، من بداية الاحتلال وإلى مؤتمر جوبا ١٩٤٧.

إن مفهوم (الوطن السوداني) و(المواطنية السودانية) لا زال مفهوماً جغرافياً.سياسياً لا يتجاوز عمره القرن والنصف. أي بداية من التوسع المصري الذي ضم عدة ممالك وكيانات إلى بعضها متجاوزاً بذلك الإطار التاريخي لتكوين الهوية السودانية والتي انحصرت تفاعلاته التاريخية والثقافية في وسط السودان وشماله وشرقه وأجزاء من غربه، فقد عايشت هذه المنطقة بالذات ومن غير الجنوب ثقافات متداخلة منذ نشوء دولة (نبتة) في

أقصى الشمال عام ٧٦٠ قبل الميلاد وأخذت عنها دولة (مروى) التي خلفتها في وسط السودان منذ ٥٩٠ قبل الميلاد وإلى ٣٥٠ ميلادية ثم خلفت مروى ممالك متفاعلة أيضاً ومنذ القرن السادس الميلادي هي المقرة وعلوة ثم بعد قرون ممالك الفونج والعبدلاب والمسبعات والفور وتقلى وسواكن.

هذا هو الإطار التاريخي لتفاعل الهوية السودانية خارج حدود التوسع الجغرافي. السياسي المصري ولذلك ليس ثمة تطابق بين الحدود الجغرافية. السياسية للوطن السوداني ومفهوم الهوية السودانية.

فمفهوم (الانتماء) لازال (في مرحلة تشكل)، وتعني مرحلة التشكل أنه قابل لجدلية الوحدة أو جدلية التجزئة تبعاً لاختيارات السودانيين.

وبما أن هذا التشكل الانتمائي لهوية سودانية موحدة لم يتبلور بعد ليتطابق مع الاتساع الجغرافي ـ السياسي الموروث عن الحقبة المصرية فإنه ينبغي أن يكون للجنوبيين كامل حريتهم في اختيار مصيرهم المستقبلي إما باتجاه جدلية الوحدة أو باتجاه جدلية التجزئة. فنحن لا نملك بكامل موروثنا الثقافي والتاريخي أن نكون غير ما نحن عليه وليس بمقدورنا فرض هوية في مرحلة التشكل على الآخرين إلا أن يساهم الآخرون بطواعية وإيجابية في هذا التشكل. فالثقافات الإفريقية تظل بعداً مكوناً للثقافة العربية وليست منفصلة عنها، فالثقافة العربية هي نتاج متدامج لكافة ثقافات الشعوب في الوسط من العالم، والإفريقية جزء منها هذا إذا فهم العرب والأفارقة تداخلهم الثقافي والتاريخي.

لدنيا ما نتجه به نحو جدلية الوحدة ولدينا ما نتجه به نحو جدلية التجزئة، والقرار بيد قادة الجنوب في إطار ما طرحناه من مفهوم لإعادة التأسيس حيث الالتزام بالديمقراطية المتوازنة والتنمية الرأسية المتكافئة على مستوى كافة أقاليم السودان. ولا نملك أكثر من ذلك، ولكننا نملك تقليص الاتساع الجغرافي ـ السياسي الموروث بأكثر من طاقتنا وتحقيق الوحدة الوطنية والنمو الاقتصادي والاجتماعي في المناطق التي يؤهلها وضعها التاريخي

المتراكم ثقافياً منذ ما قبل الميلاد. ذلك إذا أصر قادة الجنوب على استدعاء منطق الصراعات اللاهوتية أو العرقية أو مواصلة الحديث عن التطور غير المتكافىء الذي يراد به افتعال صراعات عنصرية وقبلية وإقليمية بين الشرق والغرب وأقصى الشمال والجنوب من جهة والمناطق الوسطى في السودان من جهة أخرى. علماً بأن طروحات التطور غير المتكافىء أو هيمنة الوسط من السودان على سائر الأرجاء تغفل عن حقيقة أن السودان كله يعاني التخلف الاقتصادي والاجتماعي والفكري بما في ذلك الوسط، وأن نسبية التخلف ما بين منطقة وأخرى إنما تعود إلى تراكم الخبرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة بعينها لأسباب تاريخية وجغرافية واجتماعية إضافة إلى مخطط الإدارة البريطانية الذي لم يكن يُعنى بتنمية المجتمع السوداني ككل وإنما بالمناطق المؤهلة بحكم تكوينها للاستثمار وعائداته السريعة، وقد وجد ذلك في وسط السودان.

إذن هذه دعوة لوقف الحرب ومناقشة برنامج إعادة التأسيس والمساهمة في تنفيذه ضمن وطن واحد قابل لأن يستجيب لجدلية الوحدة الوطنية والنمو الاقتصادي والاجتماعي وفق هيكل دستوري ديمقراطي متوازن وتنمية رأسية مركزية وإقليمية تشكل رافعة مستقبلية للمجتمع كله. ولا نملك خياراً آخر غير خيار شمالي يأتي بعد الخيار الجنوبي. فمن المستحيل أن يستمر استنزاف الجنوب للشمال في حالتي الحرب والسلم.

في النطاق الخارجي للعلاقات الاستراتيجية:

يتموضع السودان داخل نطاق حيوي يشمل مصر وحوض النيل والقرن الإفريقي، وقد تخصصت دراسات عديدة في بحث جوانب هذه العلاقة وتأثيراتها المتبادلة اقتصادياً وثقافياً. فالسودان في شرقه هو امتداد لثقافات ونمط مجتمعات القرن الإفريقي، وفي جنوبه امتداد للثقافات الإفريقية الاستوائية ما بين كينيا والكنغو ومروراً بيوغندا، وفي غربه مظهر من مظاهر الثقافات الممتدة ما بين الغابة والصحراء على طول الشريط من

غرب النيل الأبيض وإلى السنغال. أما شماله ووسطه فهما الأقرب إلى حضارات البحر الأبيض.

وبحكم هذا الموقع تأثرت مركبات السودان الاجتماعية والثقافية بتداخل هذه الامتدادات، فالسودان حين يفكك إلى عناصر تكوينه هو كل إفريقيا وقد تمظهرت فيه بشرياً واجتماعياً وثقافياً، كما أنه كل إفريقيا وقد تمظهرت فيه بيئياً من غابات الاستواء إلى مناطق السافنا إلى الصحراء.

يفرض هذا النطاق الجيوبوليتيكي الذي يتموضع السودان في مركزه، سياسة خارجية تأخذ بتداخل المصالح والمكونات مع القرن الإفريقي ومصر ودول حوض النيل الاستوائية إضافة إلى غرب إفريقيا. وقد يكتشف السودانيون أنهم بحاجة لتوظيف هذه العلاقات النطاقية لتحقيق برامج نمو أكثر تطوراً على المستوى الزراعي والصناعي، ففي هذا النطاق تتكامل وفرة المياه مع وفرة الأراضي الخصبة مع وفرة الطاقة البشرية ومع خلفيات التفاعل التاريخي والثقافي. فالكل في عالم اليوم يبحث عن النطاق الجيوبوليتيكي لحركته قبل أن يحدد علاقاته بالعالم الخارجي، ففي هذا النطاق تكمن عناصر الوجود والحياة بأكثر مما تكمن في أي توجه مكاني آخر. ولا يحد من ذلك أن ينطلق السودان باتجاه علاقات عربية وإفريقية أوثق ولكن بعد تأصيل وتأكيد وجوده ضمن دائرته الجيوبوليتيكية وبنهج استراتيجي وموضوعي للعلاقات.

إنه وفي إطار هذا النطاق الحيوي يقرر إلى حدود كبيرة مستقبل كل من الوحدة الوطنية السودانية والكيان الجغرافي - السياسي ومعطيات النمو. فبحكم موقع السودان الجغرافي المتداخل مع هذه الكيانات الأربعة (مصر. القرن الإفريقي. غرب إفريقيا. إفريقيا الاستوائية)، وما يتضمنه هذا التداخل الجغرافي من تداخل بشري وثقافي واقتصادي وسياسي، فإن نوعية العلاقات مع هذه الكيانات ستنعكس حتماً على تركيبة السودان الداخلية، بوصف هذه التركيبة من امتدادات هذه الكيانات بشكل أو بآخر وهذه هي (خصوصية)

السودان بوصفه امتداداً لكل من هم حوله فلا يمكن أن يكون (آحادي التوجه) وإلا أخل بموازين علاقاته الداخلية، إذ لا يملك أن يكون عربياً خالصاً ولا يملك أن يكون إفريقياً خالصاً، كما لا يملك السودان أن يكون (انعزالياً) وهو جماع هذا التركيب الرباعي، فالسودان هو ـ كما النيل ـ يستقي من البحيرات الاستوائية وهضاب القرن الإفريقي من أثيوبيا وأرتريا حتى إذا ما اقترنت المياه في حوضه اندفعت شمالاً إلى المتوسط.

كما أن السودان لا يمكن أن يكون (خلفية) لأي من هذه المكونات الأربعة، لا بالمعنى الجيو ـ بوليتيكي) ولا بالمعنى (الإستراتيجي) بل هو دائرة (تفاعل جدلي) للجميع، فهو (طليعة) كل امتداد من امتدادته ومكوناته الأربعة باتجاه التفاعل على المكونات الأخرى، فحين يصقل (الخطاب المصري) نفسه ـ مثلاً ـ ويجدد رؤيته للسودان، فسيكتشف في السودان (طليعة) باتجاه إفريقيا كلها وليس خلفية تكمن قيمتها في مياه النيل أو تلك الدوافع التي ساقت محمد علي باشا لفتحه، فالخطاب المصري يجب أن يتجدد خارج مفاهيم (وحدة وادي النيل وخارج تلك التصورات والمفاهيم التي طرحها رئيس مجلس الوزراء المصري أمام مجلس الأمن في ٥ أغسطس/آب ١٩٤٧ حين نوقشت (المسألة السودانية) في إطار الخلاف بين مصر وبريطانيا فأكد الخطاب في معظم فقراته على أن السودان جزء (متمم لمصر) وأن مصر هي (مدخله للحضارة).

إنه وبنفس القدر الذي ترفض به جدلية التركيب السوداني (الاستلاب المصري) ترفض هذه التركيبة (الاستلاب الشرق إفريقي) بالكيفية التي ينتهي إليها مانفستو حركة تحرير شعب السودان، أما بالنسبة لغرب السودان فإنه لا يشكل استلاباً أحادياً باتجاه غرب إفريقيا، إذ ظل هذا الغرب ومنذ نشؤ مملكة (الفور) العظيمة حائلاً بين تدفق الهجرات الكثيفة من قبائل إفريقيا الغربية باتجاه النيل، باستثناء ما فرضه البريطانيون قسراً في عام ١٩٠٣ أثر احتلالهم شمالي نيجيريا وسقوط (كانو) و (سكوتو) فدفعوا ب (٢٥,٠٠٠)

من قبائل (الفلاتة) أو (التكارير) للاستيطان في النيل الأزرق مع إسناد سلطة الإشراف عليهم لزعيمهم (ماري وارنو) و (أحمدو بيسان)، وقد كانت سلطنة الفور تحول دون هذا التدفق.

إن الإطار الجيو ـ بوليتيكي الوحيد القابل للطرح الآن هو (كنفدرالية القرن الإفريقي) وفي إطار التنسيق والتكامل مع دول حوض النيل، ثم يكون الإنطلاق إفريقياً وعربياً وعالمياً.

تطلع لا خاتمة

الإطار الفكري لطرح البديل:

تنتهي الكتابات بخاتمة وهذه تنتهي بتطلع، فما سقناه ليس سوى خلفية لأمر غير منقطع، بل مستحوذ على الماضي والحاضر والمستقبل. قيل يوماً أن القدر قد ضحك في السودان، وما ضحك القدر، ولكنهم غفلوا فضلوا، فتاهوا في السطح من المعالجات وما نفذوا إلى الأعماق.

بقي السودان ـ لدى كثيرين ـ إما بلداً مفكك الأوصال أو متحداً بذاته في قومية مميزة. ولا هو بهذا ولا بذاك. الذين أرادوا استلابه من الخارج تعلقوا بامتداداتهم فيه فأبصروا التفكك، والذين أبصروه من الداخل ظلوا يعيشون الإيقاع التاريخي للوحدة الجدلية الجاذبة للكثرة. كل ثانية تمر هي قوة ساحبة باتجاه التوحّد. فالنتيجة مستقبلية، والحاضر اتجاه، والماضي تكوين. فكل أدلجة لوضعية السودان لا تتعامل مع الماضي والحاضر والمستقبل هي أدلجة موات... سكونية، تغرق في اللحظة وتنفي الصيرورة الحاملة لاتجاه الفعل... الحاملة لغائيته، غائية التركيب. فما يهمنا ليس هو التعريف والتعامل مع المصطلحات بل التركيب والصيرورة بحثاً عن الحركة والاتجاه.

في السودان نكتشف للعروبة جذراً سابقاً في التكوين على الميلاد العربي، فالعروبة استحواذ على النزعة المتوسطية في السودان، إنها استحواذ على (كوش) وعلى (المقرة) وعلى (علوة). والاستحواذ هنا (امتدادي) باتجاه إفريقياً وليس (استلابياً) مفارقاً باتجاه الداخل العربي. حين تصبح العروبة استلاباً فإنها تتحول في السودان إلى (تجزئة)، ومتى تمت التجزئة اغتيل عمق المتوسط في إفريقيا، وفُككت جدلية التركيب إلى عناصرها، فافتقرت إلى الوحدة. وكذلك الإسلام بامتداديته ونزعته العالمية.

فالسودانية التي تعني (وطن) بأكثر مما تعني (قومية) هي تعبير عن (مركزية تاريخية) قابضة على تفاعلات الكثرة المتمظهرة في شرق السودان وغربه وشماله وجنوبه. وكل محاولة لاستباق نتائج هذه المركزية التاريخية السودانية وتحجيمها بطرح أحادي (سودانية) أو (عربية) أو (إفريقية) أو بطرح ثنائي (عروبة ـ إفريقية)، لن تؤدي في النهاية إلا إلى نفي الصيرورة والجدل والبقاء رهن القول بأن السودان قطر متعدد القوميات فالعروبي هو (إقليمي) في السودان بقدر ما هو (قومي) على مستوى الوطن العربي. كذلك الإفريقي فهو في السودان (إقليمي) بقدر ما هو (قومي) على مستوى العالم الإفريقي. كذلك السوداني هو إقليمي وانعزالي على مستوى العروبة والإفريقية على حد سواء. والمعادلة الحقيقية تكمن في فهم (جدلية التاريخ) لا في فرض الصيغ التعريفية الجامدة عليه.

إن عروبتنا التي تعني ارتباطنا بعمق حضاري تاريخي على مدى المتوسط كله قد منحتنا بعداً تطورياً دافعاً، إذ إننا نستمد قوانا من هذا الإطار العضوي المشحون بالفعالية عبر مساهماته في التاريخ البشري وارتكازه إلى موقع هام فيه. لذلك نعذر البعض من الذين يطرحون العروبة طرحاً (صارماً) من مواجهة معارضات الآخرين. فالمفاضلة بين العروبة وغيرها هي مفاضلة بين ثنائيات في سلم التطور الحضاري التاريخي. فإفريقيا لم تصنع حضارتها بعد أما العرب فإنهم يعيشون بمعزل عن التواصل بحضارتهم، فنحن نعيش حضارة (كامنة) بكل موروثها التراثي وعضويتها الوجودية وحضارة في مرحلة التشكل والصياغة ولأن الأخيرة ـ أي الإفريقية ـ لا زالت في مرحلة التشكل، فإن هناك من يسابق للمساهمة في تشكيلها ضماناً لعلاقات المستقبل وهذ الذي يسابق هو أوروبا. أما المُسَابق فهو الكمون الحضاري العربي الأقرب تاريخياً وجغرافياً للتدامج مع إفريقيا، وقد نفذ بالنيل إلى أعماقها واجتاز لها الصحراء وعبر إليها البحار.

فالصراع بين العروبة والإفريقية هو صراع (أوروبي) وليس بصراع عربي ولا إفريقي. وقد أرادت أوروبا عبر المخططات البريطانية (إنهاء) الوضعية السودانية التي تعبر عن المركزية التاريخية لهذا التفاعل، فأرادوا غزو السودان من الجنوب في نهاية القرن التاسع عشر بهدف عزله عن مصر، أي عن المتوسط. ثم أرادوا إلحاق غرب السودان بالمستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا لتجزئة عناصر المركزية التاريخية جغرافياً. وأرادوا كذلك فصل جنوب السودان عن شماله. كلها مخططات استهدفت إنهاء وضعية المركزية السودانية التاريخية والجغرافية.

وفي كل الحالات فشلت المخططات البريطانية لأن القدر لم يكن يضحك في السودان. ذلك القدر الذي قدر الوضعية السودانية وأبقى عليها بوجه كل محاولات القضاء عليها. الآن نحن لا نملك تصنيفات (القومية) ولكننا نملك (مركزية سودانية) وهي باعتبارها مركزية شاملة لعناصرها فهي أكبر من عناصرها، إنها (جدلية الوحدة) في تجاوزها للتجزئة على طريق الشمول غير أن الظرف التاريخي الراهن يطغى على جدلية الوحدة بكثير من هموم التجزئة.

وقد صمدت جدلية التركيب بوجه كل محاولات التفكك لا على أساس قوة (السيطرة) العربية في الخرطوم كما ظن البعض، ولا على أساس قوة الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان، ولكن على أساس (جدل الغيب مع الإنسان ومع الطبيعة) فالقدر لم يكن ليضحك في السودان.

لقد ورثنا هذه الوضعية السودانية وليس لنا أن نفرط فيها... وبمعنى آخر ليس لنا أن نمزق بالجهل ما وحده القدر بالحكمة. فالبناء الذاتي الوطني في السودان يمسك بالعروبة في أرقى حالاتها للنزوع خارج دائرة العصبية، وفي أرقى حالاتها للامتداد والتدامج بالآخرين. والعروبيون الذين يعجزون عن فهم هذا الدور هم دون مستوى العروبة نزوعاً وامتداداً نحو الآخرين.

إن مشكلة وأزمة الفكر القومي العربي في السودان هي من مشكلته وأزمته على مستوى الوطن العربي ككل، أي عدم الفهم الحقيقي لتاريخية الفكرة القومية العربية ولجدليتها المعاصرة وعلاقتها بذاتها وبمن حولها.

فالعلاب قد انتشروا تاريخياً إلى ما هو أكبر من حدودهم الراهنة. . . وقد انتشروا (كشعب قبائل) وليس كأمة موحدة وقد انتشروا بالإسلام وليس بالغزو الدنيوي.

وهؤلاء العرب أنفسهم انحسروا نحو مركزية جديدة من بعد السبعة قرون الأولى للانتشار، انحسروا نحو القلب في شكل مركزية الفاطميين ثم مركزية الأيوبيين. وكانت مصر وسورية هي تلك المركزية (الوسيطة) تاريخياً والتي دامجت بين الانحسار العربي عن أوروبا وآسيا والتمركز الإسلامي في قلب مصر.

ثم تطورت هذه المركزية (الوسيطة) ـ الفاطمية الأيوبية ـ تحت ضغوط عصر آيديولوجي جديد. . أوروبي التكوين متحولة باتجاه (القومية) التي تعني بشكل كلاسيكي، لا تحقيق الانحسار عن الامتداد، بل تمييز حدود العلاقات مع أوروبا وآسيا وإفريقيا. غير أن ذلك الامتداد يظل يعيش في أعماق التكوّن العربي القومي. فالعرب لم ينحسروا إلى حدودهم التاريخية التقليدية التي خرجوا منها وإنما استوطنوا مناطق جديدة هي ما عليه (الوطن) العربي اليوم.

فكأن بالذين يتحدثون عن العروبة في السودان يجهلون (تاريخية) هذه العروبة وجدليتها المعاصرة. . ويحتاج الأمر إلى (تفهم) وليس إلى شعارات وتصنيفات ساذجة كالتي عشناها طوال مرحلة الفكر القومي التقليدي.

إن وضعية السودان الراهنة تتميز بأنها السلسلة الأخيرة في حركة الامتداد، فقد تكوّن شمال السودان عربياً في نفس الوقت الذي انحسر فيه العرب عن الأندلس، وابتدأت مسيرة الاتجاه التاريخي نحو مركزية القاهرة - دمشق. فالسودان قد تكون عربياً ضمن واقع الانحسار وليس الامتداد،

فاستعاض عن قوة الامتداد العربي الذاتي باتجاه أطرافه الإفريقية، بعلاقات التفاعل البطيئة والمتدرجة مع هذه الأطراف. تنال منه وينال منها.. ويستبقي كل منهما في الآخر مما لديه. فقضية التفاعل القومي لم تحسم تاريخياً لمصلحة العروبة أو الإفريقيات السودانية في الشرق (البجاوي) والغرب (السوداني) والجنوب (الاستوائي). كذلك لم تحسم لمصلحة تكوين سوداني (قومي ـ ذاتي) ولكنها حسمت (تاريخياً) ـ وعبر سلسلة الوقائع التي ذكرناها ـ لمصلحة (مركزية سودانية) قد فرضت نفسها على القلب العربي والأطراف الإفريقية المتدامجة به.

كان الإسلام هو الحامل للعروبة في امتدادها، والآن تطرح العروبة نفسها كقيمة قومية ذاتية. ولكن بما أنها قومية تعيش أوضاعاً اجتماعية وحضارية متخلفة فإنها لا تستطيع أن تجذب غيرها بضعفها، خصوصاً إذا وجد هذا الغير ـ في جنوب السودان ـ مثلاً يحتذى به لدى آخرين أو لدى أوروبا بالذات. فالعروبة المنحسرة إلى ذاتها وضمن واقعها المتخلف، لن تستطيع ممارسة الدفاع عن نفسها إلا في الحدود السلفية التقليدية التراثية. وبما أن ذلك لا يجدي الآن أمام ضغط أوروبا على هذه الأطراف فإن العروبة سرعان ما تنصرف إلى دواعي (العصبية) لحماية الذات نفسها من الآخرين، وقد تحولوا إلى مهاجمين وبأسلحة مستوردة من أوروبا.

إن الحل الجدلي الوحيد هو أن تحقق العروبة في ذاتها ما يمكن معه جذب الآخرين إلى إطارها، أي بتحولها إلى قوة حضارية ملهمة تستطيع أن تعطي الآخرين من قوتها.. ودفعها، باعتبارها أمة قادرة على تمثل قوة الحضارة العالمية الراهنة بشكلها الإيجابي.. والتمثل الذي أعنيه هو في قوة الجمع بين الأصالة والحداثة معاً.. والجمع هنا ليس جمعاً توفيقياً. ولكنه جمع جدلي.. حيث نستكشف معنى الأصالة بالحداثة.. بتغيير مناهج الرؤية والتحليل والنقد. وحين نهيمن على الحداثة بنتائج اكتشافنا (المعاصر) للأصالة.

وإلى أن يتدرج تاريخنا الراهن لحل هذه الموضوعة الدقيقة التي سيتبعها تغير في النظرة (الآيديولوجية) للدين والتراث والشخصية، فإن المركزية السودانية هي صيغة التفاعل المحلية بين مختلف هذه القوى. وهي الصيغة الإيجابية الوحيدة التي تحفظ للعروبة استمرارية دورها التاريخي المركزي مع الأطراف إلى أن تصبح العروبة ملهمة للآخرين الذين سيستقبلون تأثيرها الإيجابي. عدا ذلك فإن سقوط المركزية السودانية بشعارات المغالاة القومية، لن يؤدي في الظرف الراهن إلا إلى تأكيد المصادمات العصبية.

من هنا يصبح من الضروري أن ننبه لخطورة الحكم الإقليمي الذاتي ضمن تجربة السودان الراهنة. فالحكم الإقليمي يعني عملياً منح الشرعية لواقع التجزئة القائم على جذور القبلية في مجتمع متخلف كمجتمعنا، وإنه لمن مفارقات الفكر أن نتخذ من بلاد أكثر تقدماً وأكثر قدرة على التدامج نموذجاً لنا في حل مشكلات واقع التجزئة. فلا نحن كالسويسريين في قومياتهم ولا كالأمريكان في تدامجهم الصناعي - الديمقراطي فكيف ينطبق علينا بما ليس فينا كغيرنا؟.

إن الحكم الإقليمي هو مقدمة الكوارث نلجأ إليه في لحظات ضعف المركزية السودانية وهذه للأسف هي ممارساتنا الراهنة. والنتائج المعاكسة لا تأتي على حساب مركزيتنا التاريخية بل وعلى حساب وجودنا نفسه.

هذه هي أولى القضايا في (التطلع) وهي قضية البناء الوطني ثم تأتي بعدها مباشرة قضية البناء الاجتماعي. وهي قضية ترتبط وتتدامج في الأولى تدامجاً وثيقاً، فالمركزية السودانية التي طرحناها كسياج ضد التجزئة وقواها الراهنة لا يمكن أن تستمد فعلها إلا عبر وحدة القوى الاجتماعية الحديثة، المضادة بحكم تركيبها لواقع التخلف والتجزئة التقليدي. فهذه القوى ليست بقوى المثقفين (الصفوية) ذات التطلعات الذاتية، الفردية، وليست بقوى العمال والفلاحين بالمعنى النقابي المهني، وليست بقوى

تصنيفات اليسار المختلفة بمفاهيمها الأممية والقومية والوطنية. إنها بالتحديد القوى الاجتماعية الحديثة في مجملها وفي حدود مناهضتها لعلاقات التخلف والتجزئة، في حدود وعيها لمهزلة ما يسمى بالرأسمالية الوطنية ووعيها لمهزلة الأحزاب السياسية الموروثة طائفياً، وفي حدود وعيها لمهزلة القبليات الإقليمية المتسترة (بالحقوق) الديمقراطية التي تنطلق من نقيضها.

إن وحدة هذه القوى الاجتماعية (الديمقراطية) الحديثة هي الأساس في بناء المركزية السودانية الجديدة بشقيها الوطني والتنموي. غير أن وحدة هذه القوى [يتطلب حواراً مبدعاً بين أقسامها المختلفة] على أن يستفاد إلى أقصى حد من إمكانيات الوضع الراهن الذي أعاد مختلف أقسام هذه القوى إلى خندق واحد. وكما أعيدت بغيرها فقد آن الأوان لتعود إلى نفسها بنفسها.. تعبر التناقض إلى الوحدة.. والمصطرعات إلى السلام.

قديماً قال فيلسوف التصوف أو هكذا نسب إلى ابن عربي:

لقد صار قلبي قابلاً كل صورة — فمرعى لغزلان ودير لرهبان
وبيت لأوثان وكعبة طائف — وألواح توراة ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أنى توجهت — ركائبه فالحب ديني وإيماني

هذه المتناقضات ـ فيما يبدو ـ يعبر بها فيلسوف التصوف إلى وحدتها عبر اتساع جدلي وعمق معرفي. فما ابن عربي بعابد وثن ولا بيهودي ولا بمترهبن نصراني بل فهم في كل من هؤلاء (حقيقته).. أي أنه نفذ إلى حقيقة هؤلاء (كما هي في ذواتهم) وممارساتهم، والفهم هو أول الطريق على معراج المعرفة التي لا تشوبها الصغائر.

إن مشكلة القوى الاجتماعية (الديمقراطية) الحديثة في السودان أنها لا زالت ديراً لرهبان وبيتاً لأوثان وكعبة طائف، وألواح توراة ومصحف قرآن. فإذا كان ابن عربي ـ فيما نسب إليه ـ قد حل المتناقضات بالحب، فإن أمامنا طريقاً آخر يدمي الأقدام كما ينهك العقول لنعبر هذه المتناقضات.

وأداة العبور (كامنة) في مسارنا التاريخي نفسه. فهناك يظل السودان الذي دامج عناصره ونزوعاته عبر التاريخ فاستعصى على كل المؤامرات. وهكذا يستعصي على متناقضات الفكر، على متناقضات الاختيارات السياسية.

ليس من السهولة الحد من مصطرعات الفكر في إطار المركزية السودانية المستندة إلى هذه القوى الاجتماعية الديمقراطية الحديثة. غير أن وحدة جدلية تجمع ما بين كل هؤلاء ليس في إطار الهدف المرحلي فقط، ولكن في سبيل ما هو أكبر وأبعد. فنحن نعيش في عصر (الوعي الجدلي) الذي يستطيع أن يكتشف في الظواهر (حقيقة) تركيبها ومسارها.. حقيقة التركيب الاجتماعي في نزوعه لثورة التغيير وفق مقاييس وآفاق علمية مؤطرة بالواقع الموضوعي نفسه.. حقيقة الوعي الديني في ارتباطه بوعي مرحلة معرفية مغايرة، غير سلفية وغير تقليدية وغير اتباعية.. حقيقة الوعي القومي في ارتباطه بالمركزية السودانية وعلاقات (التفاعل التاريخي) بين قوى القلب والأطراف.

ليس المهم أن نكون من أنصار المدارس المنطقية الوضعية المعاصرة بتوجهاتها العلمية الجدلية، ولكن المهم أن نعرف كيف نوظف مناهجها التحليلية في فهم واقعنا، ثم نتولى نحن طرح (التركيب).

وليس المهم أن نطرح شعارات الدين بل المهم أن نفهم حقيقة الدين في علاقاته المعاصرة بقضايا التغيير الثوري الاجتماعي وآيديولوجيا العصر، وحوافز النضال القومي خارج منطق العصبية.

إن المركزية التاريخية السودانية التي وحّدت البلاد وطنياً هي الأمثولة الحية لما يمكن أن يكون عليه توحيد الاختيارات السياسية.. المسائل القومية والدينية والاجتماعية، فالإنسان ـ أي إنسان ـ لا يستطيع أن يبني وهو منقسم على ذاته، متوزع الولاء بين روحه الديني المتخذ سلفياً وتوجهه القومي وثورته الاجتماعية. والوحدة بين الثلاث ممكنة بالاستيعاب الجدلي لكل منها في حال تدامجه مع الآخر.

إن (الهامشية المزدوجة) هي إحدى أخطر أزمات المثقفين التي حالت دون تدامج هذه الأبعاد في وعيهم. فالماركسي السوداني يعيش على هامش الوعي الماركسي من ناحية ويعيش على هامش المنظور الماركسي لقضايا الثورة والتغيير الاجتماعي في السودان من ناحية أخرى، فهو ينظر إلى سراب في الحالتين ودون أن يسعى. فكانت أخطاء الممارسة ثم أخطاء عدم القدرة على محاسبة النفس. فإذا جاء مثلي ـ من هو خارج التنظيم ـ حاملاً صفحات النقد، تواصلت الاتهامات من كل جانب. غير أني أعتقد بأن الحزب الشيوعي السوداني قد تألم بما فيه الكفاية ليشترك الآن في هموم الجميع. ويكون ذلك عبر تجاوزه (للهامشية المزدوجة).

ونفس هذا المرض كامن في وعي الحركات القومية والعربية منها بالذات، فهي تعاني الهامشية في فهمها لجدلية التركيب القومي العربي المعاصر وتعاني الهامشية في فهمها لمركزية التاريخ في السودان.

وكذلك الأمر مع الوعي الديني المفارق للحركة القومية والثورة الاجتماعية. فالدين يصبح ـ في عرفها ـ قوة استلاب للواقع وللإنسان. يُفهم القرآن فهماً نصياً اتباعياً، فيصادر الماضي الحاضر، وتصادر اللحظة الزمان كله ويصبح التطلع إلى الماضي وليس إلى المستقبل هو هدفية (المؤمن).

إن همومنا كبيرة كالسودان نفسه والمطلوب منا هو أن نواصل ذلك الطريق الذي انطلقنا فيه وتعثرنا منذ ثورة ١٩٢٤.. وطريق (النهضة) وطريق (الفجر) وطريق (حركة الخريجين) وطريق (أكتوبر ١٩٦٤) و(أبريل) ١٩٨٥.

الطريق الطويل تتأكد شروطه عبر وحدة القوى الاجتماعية الديمقراطية الحديثة وفي إطار مركزية السودان التاريخية.

ما نريده حركة وليس جبهة أو حزباً:

ما نريده ليس جبهة تؤلف بين مصطرعات على نحو مرحلي وإنما (حركة) تولد عبر معاناة الطريق الواحد.. مع الفكر الإقليمي ومع الفكر

القومي بمختلف اتجاهاته ومع الفكر الديني ومع الفكر العلمي. حركة تستعيد للمثقف السوداني دوره في قيادة هذا البلد الذي أصبح نهباً لكل مقتنص.

مثل هذه (الحركة السودانية المركزية) لا تولد بمجرد الإرادة الذاتية أو الإعلان، فهي أكبر من الاثنين معاً، وإنما تولد حين يستنبطها المثقف السوداني من رحم الواقع متحولاً بها إلى مبادىء ومقولات محددة تتسع لتستقطب كافة الجذور في بنائنا المركزي للشخصية السودانية، وكافة التوجهات الفكرية والسياسية التي تمخضت عنها مسيرة تجاربنا. وما هذا الكتاب إلا خلفية لها ومقدمة. فمن خلال صفحاته أكدنا على خلاصات لا غنى عنها لتحديد مسيرة الحاضر والمستقبل:

ـ أكدنا على أن وحدة السودان (فكرة) تفرضها خصائص الموقع الجغرافي وخلفياته الحضارية المتمحورة من حول قلبه المركزي، شرقاً باتجاه القرن الإفريقي وغرباً باتجاه الحزام السوداني إلى الأطلسي وجنوباً باتجاه إفريقيا الاستوائية وشمالاً باتجاه العروبة المستوعبة لما بين المحيط والخليج. فالسودان مركز تدامج لهذه الخلفيات وليس جسراً أو منطقة عبور، وكل انتماء فيه لطرف من هذه الخلفيات الأربعة على حساب أطراف أخرى هو محض إقليمية تكرس روح العزلة والتجزئة وتؤدي لتفتيت الوحدة السودانية المركزية.

ـ وتبعاً لهذا أكدنا على أن جغرافية التفاعل الحضاري في السودان لا يمكنها أن تتقبل ما يحد من هذا التفاعل وقوته باستثارة الأطراف (الإقليمية ـ القبلية) على مركز التفاعل في الوسط تحت دعاوي هضم الحقوق الإقليمية أو التنمية غير المتكافئة. كما لا يمكن القبول بمنطق التفتيت تحت دعاوي الكنفدرالية أو الفدرالية أو الحكم الإقليمي الذاتي ضمن واقع لازالت تسيطر فيه علاقات التجزئة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفكري، ولنا عبرة في تجربة الجنوب ضمن مرحلتي الحكم الإقليمي المركزي ثم الحكم

الإقليمي اللامركزي حيث فشل الخياران فاتجه المثقفون الجنوبيون نحو خيار الوحدة. ولنا عبرة في الكيفية التي فرض بها الحكم الاستعماري في مطلع الثلاثينات نمط اللامركزية لتنمية القبلية بوجه تنامي حركة المثقفين الوطنيين. وعليه لا بديل عن الأخذ بنظام (الحكم المركزي) الشامل لكل السودان.

- إن الحكم المركزي لا يعني سيادة جزء متنفذ في القلب على الأطراف، ففي هذه الحالة لا يعدو كونه تسلطاً إقليمياً وقبلياً، وإنما يعني الحكم المركزي أن يكون (وطنياً)، بحيث يحقق نمواً اقتصادياً واجتماعياً (جاذباً) لكل الأرجاء السودانية الأمر الذي يوفر بناء القاعدة التحتية المادية التي بمقدورها وحدها تحقيق الاستقطاب الحضاري الشامل والقضاء على توجهات التجزئة والإقليمية والقبلية. فدون المركزية لا تتحقق وحدة التنمية، ودون تنمية مركزية وموحدة لا تتحقق وحدة الشخصية السودانية، وكل بناء على أساس لا مركزي أو إقليمي هو بناء يؤدي إلى التفتيت، مع تأكيد استحالة هذا النوع من البناء ضمن التركيبة المعاصرة للاقتصاد العالمي.

- إن تحقيق مركزية الحكم لا تنفك عن بناء النظام الديمقراطي الذي يستجيب لدواعي النمو الاقتصادي والاجتماعي والتطور الفكري والحضاري، وهذا يعني تحديداً إعادة النظر في الصيغة النيابية التمثيلية الي تعتمد على تحكم السلطة الطوائفية بمعزل عن دستورية النظام الديمقراطي ومؤسساته. وهي الصيغة التي أورثتنا انقلاب ١٩٥٨ وكذلك ١٩٦٩. وهي الصيغة التي أورثتنا الانقسام الاجتماعي المريع بين قوى التخلف الطائفي بكمها الريفي المتسلطة بمطلق الأغلبية، وبين القوى الاجتماعية الحديثة المسيطرة على قواعد الإنتاج والتي تفتقر إلى التوازن - بحكم نظامنا النيابي - ما بين قوتها الإنتاجية والسياسية وتمثيلها الدستوري. فالنظام الديمقراطي قد نشأ أصلاً على أكتاف القوى الاجتماعية الحديثة في العالم حين ثوراتها ضد النظم الطوائفية والكهنوتية واللاهوتية، وبالتالي فإن تسليم النظام الديمقراطي في السودان لنفس هذه القوى المتخلفة لا يعني سوى فرض نهج علاقاتها غير الموضوعية على النظام ومنحها إمكانيات ممارسة السلطة (المطلقة) القاهرة

فوق النظام الديمقراطي عوضاً عن إخضاع أغلبيتها لمنطق الدستور والنظام، ولنا عبرة فيما أقدموا عليه من تجاوز لفقرات التعديل الواردة في ميثاق ثورة أكتوبر لعام ١٩٦٤ والمضافة إلى دستور ١٩٥٦ المؤقت، وكذلك اغتيالهم لفقرات المؤهل الديمقراطي حين طردهم لنواب منتخبين من داخل البرلمان ثم تعمدهم صياغة الدستور لاهوتياً، في عام ١٩٦٨ وهو الأمر الذي قامت الثورات الديمقراطية في كل التاريخ لإلغائه.

- إن الحل الوحيد - بحيث لا يأتي نقد النظام الديمقراطي مقدمة لإجهاض الديمقراطية وتبرير البديل الديكتاتوري - يكمن في إيجاد الصيغة الدستورية التي تؤمن الديمقراطية دون إخضاعها للعلاقات الطائفية، ولا يتم ذلك إلا (بتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار الدستوري) بحيث تشمل فعاليات القوى الاجتماعية الحديثة بكافة تنظيماتها النقابية والمهنية، فهذه القوى هي أساس النمو الاقتصادي والاجتماعي والفكري وهي التي شكلت القاعدة الصلبة لتطور النضال السوداني نحو الديمقراطية والتنمية، بل هي المؤهلة لأن تعطي النظام النيابي آفاقه الديمقراطية الحقيقية وتصون مبادئه ومؤسساته الدستورية. ثم إنها القوى الوحيدة التي يتكافأ تركيبها الاجتماعي مع الفكر الوطني خارج استلابات الطوائفية والإقليمية والقبلية واللاهوت.

- إن توسيع قاعدة اتخاذ القرار الدستوري ليشمل في التمثيل النيابي هذه القوى الحديثة لا يعني قط ممالأة فكرة (دوائر للخريجين) التي تعني مجرد (تطعيم مظهري) لسلطة الكم الطائفي، وإنما المقصود أن تشارك هذه القوى الاجتماعية الحديثة في تكييف القرار الدستوري عبر قنوات دستورية خاصة بها تكون (موازية) للمجلس النيابي، و(رقيبة) عليه. ومن هنا لا بد من ابتعاث مفهوم (مجلس الشيوخ) وتحويله إلى (مجلس للنقض الفئوي) يضم مختلف ممثلي النقابات والهيئات، ويكون من اختصاصه ممارسة (حق النقض) بوجه أي قرار يتخذه المجلس النيابي ولا يكون هذا النقض إلا بأغلبية الثلثين منعاً للصراعات السياسية داخل هذا المجلس.

- إن فكرة المجلس الموازي لمجلس النواب ليست (بدعة) في تاريخنا الدستوري أو تاريخ التطور الدستوري في العالم كما ذكرت في الفصل السابق، فقد سبق لبلادنا أن عملت بنظام المجلسين بموجب تنفيذ قانون الحكم الذاتي الصادر في ٢١ مارس/ آذار ١٩٥٣. وكل المطلوب هو تعديل تلك الصيغة في إطار (بديل دستوري) بحيث تتحول صلاحيات مجلس الشيوخ - مع تعديلها - للقوى النقابية والفئوية، الأمر الذي يحد من التسلط الطائفي وعلاقات التجزئة والتخلف على هيكل النظام الديمقراطي من جهة، كما يمنح هذه القوى الاجتماعية الحديثة حق المشاركة في اتخاذ القرار أو تكييفه، ويمكن للمشرع السوداني أن يوازي حق النقابات والهيئات في مجلس الشيوخ بامتناعها دستورياً عن اللجوء لممارسات أخرى في سبيل الضغط السياسي، بهذا تعبر بلادنا مرحلة الانقسام الاجتماعي ما بين القوتين الاجتماعيتين، التقليدية والحديثة، ونتجاوز أزمات الإضرابات التي أدت - ضمن عوامل أخرى - إلى الانهيار بمؤسساتنا الإنتاجية.

- إن الأخذ بنظام المجلسين (النيابي) الذي يعتمد على قاعدة الصوت الواحد للمواطن الواحد و(مجلس النقض الفئوي) الذي يعتمد على القوى الاجتماعية الحديثة، من شأنه إثراء وتطوير الوعي الديمقراطي بما يستقطبه من حوارات برلمانية في المجلسين، لكل مشاريع القرارات التي تؤثر على تطورنا، مما يعني اتساع دائرة النقاش الشعبي لكل هموم الوطن والمواطن. وقد لا نمل تكرار القول بأن (تقنين) صراعات القوى التقليدية والحديثة في هذا الإطار البرلماني المزدوج إنما يحمل الإجابة على تلك التساؤلات الحائرة دائماً حول مستقبل الديمقراطية حين يتحكم بها الطوائفيون واللاهوتيون، فمجلس النقض الفئوي هو الضمانة من أجل الديمقراطية بوجه أي نظام ديكتاتوري، برلمانياً كان أو عسكرياً. كما أن مجلس النقض الفئوي هو الضمانة من أجل الديمقراطية بوجه أي نظام دكتاتوري، برلمانياً أو عسكرياً. كما أن مجلس النقص الفئوي من شأنه تحرير المركزية في الحكم من شبهات السيطرة الطائفية أو الإقليمية أو العشائرية.

- إن هذا البرنامج لا ينفك عن دور القوى الوطنية الديمقراطية في إطار الحركة السودانية المركزية فهي وحدها التي تملك قدرات تنويرية تفصل بموجبها بين الدين في حقيقته، وبين الآيديولوجيا التراثية اللاهوتية والأرستقراطية الكهنوتية، والتي تفصل بين المفاهيم القومية وبين الآيديولوجيا العنصرية والشوفينية، والتي تفصل بين ضرورات النمو الشامل وبين النهج الرأسمالي الطفيلي المرتبط بفتات السوق العالمي. كما أن هذه القوى هي الوحيدة المؤهلة من خلال موقعها الدستوري المقترح للفصل بين النظام الديمقراطي وتسلط القوى الطائفية بكمها الميكانيكي، وهي التي تملك الفصل ما بين الحكم المركزي ودواعي الاستبداد والتسلط.

إن الخروج من المأزق يتطلب إبداع هذه القوى الوطنية الديمقراطية الاجتماعية الحديثة، بوصفها وريث نضالات التقدم في السودان، وبوصفها القادرة - بحكم وعيها - على التمييز القطعي بين الدعاوي بالمصطلحات والشعارات وحقيقة تطبيق هذه المصطلحات والشعارات في واقع مغاير لبيئة نشوئها العالمي. ولدى هذه القوى الحديثة ما يكفي من التجارب التي عرضنا لها في هذا الكتاب والتي ألقت بالديمقراطية في أحضان الاستبداد الطوائفي واللاهوتي، والتي ألقت بالحكم اللامركزي في أحضان القبلية والتفتت، والتي ألقت بمفهوم المؤسسات في أحضان الطفيليين وموظفي المنفعة الذاتية دون رقابة شعبية. فشعارات مثل (الديمقراطية) و(المؤسسات) و(اللامركزية) يمكن أن تتحول في كل المجتمعات المتخلفة إلى كوارث حقيقية ما لم تشارك القوى الاجتماعية الحديثة في اتخاذ القرار الدستوري أو تكييفه. فهذه الشعارات إنما انبثقت عن تجارب واقع متقدم سادت بناءاته الاجتماعية دوافع نمو اقتصادي وفكري متكافىء بحيث شكلت هذه الشعارات (نتائج) لتطور هذه المجتمعات.

إن وضعنا (مأزوم) للغاية، ولا مخرج منه إلا حين تتجاوز القوى الوطنية الديمقراطية في السودان - شمالاً وجنوباً - كافة متناقضاتها الثانوية

والهامشية، والتي اكتشفت نفسها في خضمها نتيجة قصورها الفكري عن تطوير منطلقاتها الفلسفية بروح جدلي نقدي تحليلي يجعل مهمتها (تحويل) الواقع لا تأكيد صحة النظريات فقط. فإذا كنا قد التزمنا جانب النقد الصارم ـ والذي بدا قاسياً للبعض ـ فلم يكن مقصدنا ولا زال غير تنبيه هذه القوى الوطنية الديمقراطية بمختلف أقسامها إلى الأخطاء الاستراتيجية التي تحول دون وحدتها.

إن (جيش الحداثة) مطالب بأكمله ليقوم بهذه المهمة الصعبة، وبالاستناد إلى (جيل جديد) يشكل نصف المجتمع السوداني الراهن وفقاً للإحصاءات.. ولكنه جيل يكاد يضيع دون تعليم ودون وقاية صحية ودون شعور بمعنى الوطن والكرامة مع الفقدان التدريجي لما يربطه بتاريخ وطنه. فالمطلوب من قوانا الاجتماعية الحديثة أن تتقدم لتملأ هذا الفراغ الآيديولوجي الذي يتكرر فيه وبه ميلاد الطوائفية واللاهوتية والصفوية البيروقراطية، أن ما نتطلع إليه هو أن توحد هذه القوى صفوفها، ليس في جبهة أو حزب، وإنما في إطار تاريخي لحركة سودانية مركزية شاملة تتجه بالقطر كله نحو الوحدة والتحرر. والأداة هنا هي الفكر والعمل مع ملازمة التحليل والنقد بنهج معرفي كيفما تتيحه قدرات السمع والبصر والفؤاد لدى الإنسان، فالوعي الإنساني هو الذي يصنع المناهج وليست المناهج هي وحدها ـ دون هذا الوعي ـ التي تصنع وعي الإنسان.

إن أمامنا نضالاً متسعاً، فليست الديمقراطية والمركزية، إلا نظماً يستهدي بها الإنسان لحل مشكلات وجوده، وأكبر مشكلاتنا الآن هي هذه الحرب القائمة في الجنوب والجائحة الاقتصادية الشاملة لكل القطر، فبسبب هذه الحرب تحول اقتصادنا إلى اقتصاد (حرب)، أما على الصعيد الإنساني فإن هذه الحرب تشكل بالنسبة لنا فاجعة بشرية، الألوف من أبنائنا في الشمال والجنوب على حد سواء، ومن وراء كل هؤلاء أسر بأكملها، ترملت من بعدهم وتشردت دون ضمانات عائلية أو اجتماعية.

كما أن استمرار حالة المواجهة الدامية بين الشمال والجنوب سرعان ما يعمق استقطاباً حاداً مضاداً للشمال (العربي المسلم) في معظم أنحاء إفريقيا ولدى تياراتها السياسية والفكرية المختلفة، فغالباً ما يتناول الأفارقة حربنا في الجنوب من زاوية التعميمات العنصرية واللاهوتية.

هذا الوضع الصعب ـ ومهما بدت مظاهر تعقيداته ـ لا يمكن حله بمعزل عن التفكير في مركبات الجدلية التي أنتجته، فحرب الجنوب نتاج لجدليتنا قياساً إلى وجهها السلبي، ولا يمكن الخروج منها إلا بتوجيه هذه الجدلية نحو وجهها الإيجابي، ففي الجنوب عرفنا التجزئة (عرب وأفارقة) وعرفنا الجوع (الاستنزاف الاقتصادي)، وبتحول الجنوب إلى السلم سنعرف نقيض السلب في جدليتنا، أي الوحدة والنمو. ولا يمكن أن نحقق ذلك إلا حين تتحقق دواعي الوحدة العربية الإفريقية متفاعلة على أرضنا السودانية ومعززة بخطة نمو واحد. وهذا ما تحتمه من الجانب الإيجابي في جدليتنا أساسيات طالما أغفلناها في فكرنا الاستراتيجي الوحدوي والتنموي. فسوداننا لا يستطيع تحقيق تنمية شاملة ومقتدرة، وفي إطار وحدوي عربي إفريقي مالم يوحّد بين حقائق الإنسان والثروات الطبيعية وخصائص المركز الجغرافي.

إن خصائص الجغرافية الطبيعية والجغرافية الثقافية من شأنها تعميق مفاهيم الترابط في إطار وادي النيل والقرن الإفريقي، بمنطق الشعوب والمصالح الاقتصادية بأكثر مما هو بمنطق الحكومات والاختيارات السياسية، وليس من بلد في كل أرجاء وادي النيل والقرن الإفريقي يستطيع جذب مختلف الأطراف لتعاون استراتيجي تنموي شامل بأكثر من السودان الذي يتميز (بالمركز المكاني الحاكم جغرافياً) لتفاعل هؤلاء جميعاً ببعضهم البعض. هنا تصبح (مركزية السودان) ذات دلالة وحدوية كما ينبغي لها أن تكون لأنها وُجدت لتنفيذ هذا المعنى الوحدوي. حيث يتحد الإنسان بالماء وبالأرض فيوجد الأساس المادي لتفاعل الحضارات والثقافات، فتندمج العروبة أكثر في إفريقيا.

كذلك تحمل ضرورات التنمية الموحّد لأقطار وادي النيل والقرن الإفريقي القدرة على تحريك واستثارة التفاعل الحضاري والثقافي على المستوى العربي الإفريقي، وهو تفاعل له نتائجه الاستراتيجية على مستوى المنطقة برمتها، وهو أمر أعدت لحربه أوروبا ثم الولايات المتحدة، وبمعيتها الكيان الإسرائيلي الذي يتوجس خيفة من التفاعل العربي الإفريقي.

إنها معركة الثورة العربية الإفريقية تتخذ من وادي النيل والقرن الإفريقي منطلقاً لها بعد سنوات الردة والتراجع، معركة تقوم شعاراتها على أساس (الخبز) وضرورات التنمية، حيث يتحدد الأعداء بشكل واضح كما يتحدد الأصدقاء، فالمطلوب من الوعي المصري أن يبلور آفاق هذه الثورة الجديدة جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية الديمقراطية في السودان وبالاستناد إلى المد التحرري الإفريقي المتعاظم راهناً في القارة الإفريقية.

إننا، وحين نحاكم الوعي المصري فإنما نحاكم أنفسنا بذات الوقت، فلا نقبل من مصر تجاوز الموقع الجغرافي الحاكم في السودان كما لا نقبل العجز للقوى الوطنية الديمقراطية في السودان، ولهذا طرحنا وحدة هذه القوى في إطار الحركة السودانية المركزية. فدون وحدة هذه القوى ووعيها وصلابتها تتدهور القيمة الفعلية لموقعنا الجغرافي وتتهاوى إلى الحضيض، وهذا ما تناوله دكتور الشامي في دراسته القيّمة والتي أنهاها بالقول:

«وتنتهي هذه الدراسة الشاملة التي ألقت الضوء على السودان كعمق استراتيجي للوطن العربي عامة ومصر خاصة مرة، وكجسر موغل للعلاقات والتواصل مع القلب القاري الإفريقي مرة ثانية، وكشريك في الوضع الحاكم لتحركات التجارة الدولية في البحر الأحمر مرة ثالثة، بنتيجة حاسمة ومفيدة. وتعبر هذه النتيجة عن درجة عالية من درجات المرونة في المفهوم العميق للموقع الجغرافي والتغيير المتوقع في القيمة الفعلية له. والسودان بوضعه وأسلوبه وسياسته شريك في صنع وصياغة هذا الواقع المتغير. وهو إن سعى بالإرادة الحرة إلى أن ينفتح على العالم ومجتمع الأمم وأن يخطو

على محاور العلاقات السوية، وأن يتجه وجهة المنافذ التي تربط بينه وبين الدنيا من حوله عن طريق البحر الأحمر وعن طريق مصر والأرض المتممة لوطنه الكبير بلغ موقعه الجغرافي قمة في الأهمية. وإن هو استدار بظهره للتوجه البحري وتخلى عن محاور العلاقات السوية وقبع من وراء الأرض الوعرة في ظهير الساحل ومن وراء الصحراء واستكان للتحديات الطبيعية وانطوى على ذاته في إطار أرضه تدهورت القيمة الفعلية لموقعه الجغرافي وتهاوت إلى حضيض ودرجة من الدرجات الدنيا للأهمية.

ولسنا في حاجة لأن نرجع إلى صفحات التاريخ لكي نقيم الدليل على هذا التباين والتفاوت بين قيمة فعلية متزايدة وأهمية يتعاظم بها الموقع الجغرافي وصولاً إلى قمة في بعض الفترات، وبين قيمة فعلية متهالكة يتدهور بها الموقع الجغرافي إلى حضيض في فترات أخرى. وهذا معناه أن العلاقات بين السودان وبين مراكز القوى الحضارية والسياسية والاقتصادية في العالم وما تنتهي إليه من نتائج وأن أداءه لدوره في موقعه وموضعه وما يكسبه صفاته يخضع في مجال المعايرة والقياس والتقويم لدور السودان نفسه واختياره للأسلوب الذي يحدد الأبعاد والعلاقات»[١].

وليس لي في النهاية سوى القول بأن هموم السودان كبيرة ومتسعة وعميقة كجدلية تركيبه، ولا يمكننا أن نتطلع إلى غيرنا قبل أن نتطلع إلى أنفسنا، محاولين الجهد الجهيد تجاوز أزمة المثقفين والقوى الوطنية الديمقراطية التي تتخذ من إطارات القوى الاجتماعية الحديثة قاعدة معاصرة لها.

كيف ننطلق باتجاه التغيير:

إن كل تنظير أو تفسير للواقع لا ينتهي إلى فهم محركاته الجدلية

---

(١) السودان/ دراسة جغرافية/ د. صلاح الدين علي الشامي/ منشأة المعارف بالإسكندرية/ ط ٢/ عام ١٩٧٣/ ص ٣٢.

باتجاه التغيير يكون ترفاً فكرياً، ولم يأت هذا الكتاب بمجلديه ـ وبما سيلحق به من مجلدات أخرى/ بإذن الله/ ليكون ترفاً فكرياً، فالهم الضاغط هو التغيير ولكن بعد اكتشاف إتجاهاته وأسسه ومحركاته، وهذا ما كتبنا عنه.

إن أفضل صيغة للتغيير هي أن (نتراضي جميعاً) بما فينا (الجبهة الإسلامية) الحاكمة الآن في السودان بكل مثالبها وفي إطار مؤتمر وطني تداولي، فليس من تنظيم سياسي في السودان، يتصف بصفة (البراءة) من أقصى اليمين وإلى أقصى اليسار وإلى الوسط، وهذا ما بيناه في كتابنا هذا، فمن يرفض الحوار الوطني الشامل والذي يتضمن الجبهة الإسلامية تحت طائلة اغتيالها لحقوق الإنسان أو حربها اللاهوتية (دينياً) والعنصرية (قومياً) في الجنوب، أو تحت طائلة طبقتها الطفيلية التي تمتص ما تبقي من ثروات السودان، نقول له (من كان منكم بلا خطيئة فاليرمها بالحجر)، فلكل من هؤلاء سجلاتهم وما يدمغهم تحت طائلة نفس هذه السلبيات المدمرة والتجاوزات، ولهذا تميز هذا الكتاب بالصراحة، حتى لا يزايد أحد على أحد.

غير أن هذا الطرح (الوفاقي) يمكن أن يبدو (طيباً أكثر من اللازم) كطيبة السودانيين أنفسهم أو (طوباويا) متى نظرنا إلى الفرضيات التالية:

١ ـ ألّا تتخلي الجبهة الإسلامية عن منطق الآحادية والإستعلاء السلطوي خصوصاً وإنها تظن أنها قد (أمنّت نظامها) بتصفية الخدمة المدنية بما يحول دون الإضراب السياسي والعصيان المدني ـ وأمنّت الشارع ضد التظاهرات بالتنشئة العقائدية المسلحة لفرقها الجهادية ـ وأمنّت الجيش ضد الانقلاب بمنطق التصفية والولاء قبل الكفاءة ـ وأمّنت استمراريتها بالسيطرة على الاقتصاد.

ثم إنها تعلم ضعف (التجمع الوطني الديمقراطي) وكافة مثالبه، وتعلم

مآخذ الشعب السوداني علي قياداته، وتعلم عجز التجمع الوطني عن الأخذ بأسباب الثورة المسلحة ـ وقد شرحنا ذلك تفصيلياً ـ وبما أن سلطة الجبهة الإسلامية تعتقد أنها قد أغلقت على أبواب الإضراب والتظاهر والانقلاب بحيث لا يتبقى من خيار آخر سوى المواجهة المسلحة والتي تعجز عنها قوى المعارضة، فإن نظام الجبهة الإسلامية (مطمئن) لاستمراريته بحيث يستغني عن الحوار مع التجمع الوطني الديمقراطي لأنه غير مسلح. في حين أن نظام الجبهة الإسلامية يأخذ بالحوار مع حركة الجنوب ـ لا إيماناً بالحوار فهو آحادي النزعة ـ ولكن تحت طائلة حمل الجنوبيين للسلاح وبما يماثل منطقه وممارساته. وهو بهذا الأسلوب ـ من وجه آخر ـ يدفع بمعارضيه من الشماليين لحمل السلاح كمدخل للحوار معه.

٢ ـ أن يرفض المعارضون ـ مع ضعفهم وكل سلبياتهم وعجزهم عن النضال المسلح ـ مبدأ الحوار مع الجبهة الإسلامية ـ بفرضية أنها قبلت به ـ إلا في إطار استعداد مسبق تبديه الجبهة الإسلامية لأن تتقبل ـ ولو نسبياً ـ ما طرحه المعارضون والتزموا به في اتفاق (كوكادام ـ ١٩٨٦/٣/٢٤ واتفاق (الميرغني ـ فرنق ـ ١١/١٩٨٨) واتفاق (برنامج السودان الانتقالي ـ ١٩٨٩/٢) واتفاق (شقدم ـ ١٢/١٢/١٩٩٤) واتفاق (اسمرا ـ ١٩٩٥/٦/٢٣)، وهذا أمر غير محتمل بالنسبة للجبهة الإسلامية لأن هذه الاتفاقات تنهي عملياً (مشروعية) الجبهة الإسلامية في الحياة السياسية والدستورية السودانية، لأن منطوق ما نص عليه في هذه الاتفاقات من مبادىء يحظر (قيام حزب على أساس ديني) ـ (راجع بيان أسمرا ـ البند ٣ ـ تحت عنوان: الدين والسياسة في السودان). وهذا بند مماثل لما سبق أن اتخذه البرلمان السوداني في ١٥/١٠/١٩٦٥ بإفقاد الحزب الشيوعي السوداني مشروعيته تحت طائلة الترويج للإلحاد وطرد أعضائه من البرلمان.

فقوى التجمع الوطني الديمقراطي الرئيسية الآن ـ وهي الحزب

الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة - وقد تحالفا مع الحزب الشيوعي يعودان بموجب تلك الاتفاقات المذكورة لنفس أسلوب (الحظر) الذي مارساه سابقاً ضد الحزب الشيوعي ليمارس حالياً ضد الجبهة الإسلامية. فهما يحظران على الآخرين، متى شاءوا وكيف شاءوا. فبعد هذا الحظر وبموجب تلك الاتفاقات يتعسر على قادة المعارضة الجلوس في حوار مع الجبهة الإسلامية، والتي يمكن أن تحاور إلا في هذه الموضوعات.

ولهذا يأتي حوارها مع الجنوبيين عبر مدخلين:

أ - حكم السودان بشريعتين (إسلامية) في الشمال و (ديمقراطية ليبرالية) في الجنوب. وهذا ما تقره اتفاقات المعارضة المذكورة آنفاً.

ب - تحت ضغط العمليات العسكرية في الجنوب ووجود مساندة إقليمية ودولية. وهذا ما تعجز المعارضة الشمالية عن تحقيقه.

٣ - فرضية أن يظهر (تيار معتدل) داخل النظام كرد فعل للفشل الذريع الذي انتهت إليه تجربة الجبهة الإسلامية في الحكم منذ عام ١٩٨٩ عبر ما سببته من أوضاع مأسوية في الداخل وحرب في الجنوب وعزلة إقليمية ودولية وإدعاء دور إسلامي عالمي لا يتكافأ مع قدرات السودان. وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية تخليها عن نميري في ١٩٨٤ وتوجهها للحركات الأصولية عبر مخطط بريجينسكي - مستشار الأمن القومي وقتها - أنه من الضروري (فيما إذا وصل هؤلاء إلى السلطة، أن نقدر أنهم بحكم أصوليتهم سيكونون في حالة صراع مع مصر بحكم ما سيكون من تحالف بينهم وبين الحركة الأصولية في مصر. وسيكونون أيضاً في حالة صراع مع السعودية بحكم فوارق التوجه الإسلامي بينهم وبين السعوديين، إذ ستكون الأصولية السودانية أكثر أرثوذكسية وراديكالية من تلك الشيعية الإيرانية نفسها. . ولهذا يجب استخدام قوة - المعونات - لكسر حدة النظام ودفعه للاعتدال) - (تقرير البنتاغون - التبعات الاستراتيجية والإقليمية لعدم الاستقرار في السودان - انتوني كوردسمان - ١١/ ١٢/ ١٩٨٤ - ص ٦٤).

وهكذا وجد نظام البشير فور إعلانه في ١٩٨٩/٦/٢٩ تقبلاً إقليماً ودولياً، فبعد الاعتراف المصري السريع به رصدت السعودية له (نصف مليار دولار) وكان السفير الأمريكي في الخرطوم يكتب تقاريره بإيجابية عن النظام خصوصاً فيما يتعلق بتوفير الأمن في العاصمة والقضاء على عصابات النهب وهو المستر (أونيل) الذي أصبح فيما بعد سفيراً لبلاده في إرتريا. وقد عزز الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) هذه القناعات الإيجابية تجاه نظام البشير ثم انطلق للحوار بين الشمال والجنوب وإجراء الحوارات في الشمال.

غير أن الجانب (الأرثوذكسي والراديكالي) الذي حذر منه تقرير البنتاغون سرعان ما طغي على إدارة النظام وذلك بتأثير عاملين:

أ ـ طموحات د. حسن الترابي ليلعب دور الزعامة للعالم الإسلامي بإيجاد محور (رابع) يتجاوز السعودية وإيران والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين. وهذا مجرد (طموح فردي وذاتي) لا تتوافر إمكانياته الاقتصادية والحضارية في واقع السودان الراهن، وليس يكفي لذلك مجرد الإعلان عن قيام تنظيم عالمي بديل هو (المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي) والذي انبثق في أبريل/نيسان ١٩٩١ وعقد إلى الآن دورته الثالثة في ٣٠ مارس/آذار ١٩٩٥.

ب ـ تغلغل (الأفغانيين العرب) في ساحة الفعل السياسي السوداني بعد فشل تجربتهم في أفغانستان حيث أرادوا من (جهادهم) في أفغانستان تحويلها إلى (قاعدة عالمية للحركة الأصولية) فأحالوا مشروعهم على السودان، وصادفوا هوى في نفس الترابي وطموحاته، فكان أن افتعلوا كافة الأزمات السودانية مع دول الجوار والعالم ومع الشعب السوداني نفسه. يساندهم في ذلك سودانيون (جاهدوا) سابقاً في أفغانستان وفق نفس الخطة العالمية ـ وقد شرحت ذلك في محاورتي مع (صحيفة الحياة/ عدد ٦٧٠/ تاريخ ١/٢/١٩٩٥) وأدرجت الحوار في الفصل (٢١).

وللأسف فإن الترابي إذ يقوم بهذا الدور (الفردى الذاتي) والذي لا تتوافر للسودان القدرات المكافئة له، بل يضاعف من مآسيه، فإن الترابي نفسه غير مؤهل (فكرياً) لهذا الدور، فهو لا يشكل (مدرسة تجديد معاصر على أسس منهجية ومعرفية) فكتاباته (إصلاحية) وتجد مماثلات لها في الفكر الديني الإصلاحي لمرحلة النهضة (١٨٣٠ ـ ١٩٤٠)، ويكتفي الترابي بهذا القدر من التفكير الإصلاحي في كل كتاباته خوفاً من (التجذير العقائدي) الذي يمكن أن يسبب له (مواجهات فكرية) داخل تنظيمه، بما يؤدي (لانقسامات) تضعف مركزه القيادي داخل التنظيم من ناحية وتعرضه لنقد الحركات الصوفية المتحالف معها من ناحية أخرى، فتوجهات الترابي (سياسية وفردية طموحه) وليست عقائدية بما يشاع عنه. وهذا مبحث (مستقل) استكملت ـ بحمد الله ـ كل مصادره ـ فيما كتبه الترابي وما كتب عنه.

العاملان: طموح الترابي الذاتي وتغلغل الأفغانيين العرب، دفعا بالنظام السوداني إلى خارج الاعتدال رغم التوجهات الإيجابية، إقليمياً ودولياً، نحوه في بداية حكمه. فظهرت أولى نتائجه السلبية في حرب الخليج الثانية ثم كرّت المسبحة، ولا زال الحبل على الجرار. ومن هنا استبعد فرضية أن يتمكن (تيار الاعتدال) ـ ذلك إن وجد فعلاً ـ من إجراء تحولات لا بد أن تكون (جذرية) لوضع هذا النظام في مصاف المصالحة، وأقولها صراحة بأني قد سعيت جاهداً ولكنهم يقولون ما لا يفعلون، ويمارسون بالفعل نقيض ما يعاهدون عليه بالقول. ثم يردون الأمر إلى ظروف خارجة عن إرادتهم، وهذا ما فعلوه مع أسياس أفورقي حتى اضطروه لقطع العلاقات، وما فعلوه مع الرئيس الأثيوبي (زيناوي) أيضاً، ولولا أن مقر منظمة الوحدة الإفريقية في بلاده لقطع علاقاته أيضاً.

ماذا بعد الفرضيات السلبية؟

منطق الجدل يقول بأن (كل قضية تفرز نقيضها)، وقضية هذا النظام هي (فن السيطرة) وليس (فن السلطة)، وفن السيطرة أمر نبه الله ـ سبحانه

وتعالي إلى خطورته: **﴿فذكر إنما أنت مذكر* لست عليهم بمسيطر﴾** (الغاشية /ج ٣٠ آية: ٢١ - ٢٢) ففن السيطرة يرتبط موضوعياً بمجتمع متماسك، ينزع إلى تحقيق مثل علياً ولديه من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ما يؤهله لهذا النزوع، فتكون السيطرة - بالنسبة له - أياً كان نوعها - رمزاً جماعياً يتجسد في حزب أو قائد يتخلي له المجتمع (طواعية) حتى عن بعض ما يعتقده من قيم عقلية أو أخلاقية. هكذا كان حال الفرنسيين مع نابليون، حين تنازلوا له عن المبادىء البرجوازية للثورة الفرنسية في الحرية والعدالة والمساواة، وتوجوه امبراطورا وساروا من ورائه لفتح العالم، حتى أن أبا العقل الجدلي المعاصر وهو (هيجل - ١٧٧٠ - ١٨٣١) رأي في انتصارات نابليون تحت شعارات الثورة الفرنسية ما يمكن أن يشكل (نهاية للتاريخ) فقد تحقق كل شيء. ونفس الأمر تكرر مع (هتلر) الذي استحوذ بفن السيطرة على مشاعر الألمان واستند إلى خلفيات عديدة في فلسفاتهم، وحتى موسوليني وامبراطور اليابان في الحرب العالمية الثانية، تعبئة وحشود وهيجان وصرخات تنطلق من الأرض وإلى عنان السماء.

ولكن عجز هؤلاء جميعاً عن إدراك (فن السلطة)، وحتى (ميكافيللي) ابن فلورنسا في إيطاليا (١٤٦٩/١٥٢٧) والذي اشتهر في التاريخ بتبرير كل الآثام في كتابه (الأمير) من أجل (فن السيطرة) حيث تبدأ الدولة استبدادية بتحكم الأقلية وتنتهي بفوضى شعبية، إذا لم يتم ضبطها، تراجع - أي ميكافيللي - عن آرائه تلك في مؤلفاته: (المقالات الرومانية) و (تاريخ فلورنسا) و (فن الحرب) حيث أبرز (فضائل الحكم الديمقراطي) وربطه بالروح العامة وليس بالتسلط اللاهوتي والكهنوتي. أي أن ميكافيللي قد اتجه أخيراً إلى فن (السلطة) وليس فن (السيطرة).

إن فن (السيطرة) هو تعال على (المجتمع) وعلى (مؤسسات الدولة)، وهذا ما فعله من ذكرناهم، وانتهوا إلى الفشل جميعاً، ودمروا شعوبهم، وانتهى أمرهم إما بالنفي كنابليون أو بالشنق كموسوليني أو الانتحار كهتلر. وهناك

نماذج (عربية) مماثلة انتهت بالأمة العربية إلى هيمنة أمريكية وإسرائيلية، تماما كما انتهت تجربة هتلر إلى إقتسام الحلفاء لألمانيا بعد احتلالها، وانتهت تجربة نابليون بتحكم أوروبا الاقطاعية والارستقراطية في مقدرات فرنسا. فالدمار يلحق هنا بصميم الكيان، ويمضي في نتائجه السلبية لأبعد من ذلك النظام السياسي الذي افترض أنه قد حقق (فن السيطرة).

فإذا كانت تلك النماذج التاريخية الفاشلة قد تأسست على مقومات اقتصادية فعالة، ومتاحات حضارية متقدمة، فكيف بنظام يمارس (فن السيطرة) في سودان لا زال يعيش في معظمه اقتصاداً طبيعياً، رعوياً وزراعياً، وتهيم قبائله في البوادي والأرياف؟ ولم تتدامج مركباته الحضارية والثقافية بعد؟ ولم يربط في كل تاريخه بين المصحف والسيف؟

إن فن (السلطة) يقتضي نقيض فن (السيطرة)، إذ يرتبط فن السلطة بالتفاعل الجدلي بين (السلطة + مؤسسات الدولة + المجتمع) فلا يصادر أحدهما الآخر، وبفهم علمي لجدلية التركيب ومحركات النمو والتطور وفق أهداف المجتمع التي ترتبط بحاجاته الأساسية، فأن نناقش مشكلة طالب لا يجد مقعداً للدراسة أو مشكلة مريض لا يجد الطبيب أو الدواء أهم ألف مرة بالنسبة لنا من كل مناقشات وقرارات مؤتمر الترابي (الشعبي - العربي - الإسلامي).

إن فن (السيطرة) بالكيفية التي يمارسها بها نظام الخرطوم قد أنتج (طبقة جديدة) تعيش حالة (انفصام) مع المجتمع ومؤسسات الدولة، فعمدت إلى (تهميش) المجتمع والدولة عبر التصفيات والترهيب، وهي مماثلة للطبقة الجديدة التي كتب عنها (ميلوفان جيلاس) في إطار التجربة الماركسية، فكما عمدت تلك التجربة لتنصيب (نخبها ومواليها) باسم العمال والفلاحين فوق المجتمع ومؤسسات الدولة، كذلك يفعل نظام السودان باسم الإسلام والمسلمين، فتكون النتيجة تحوّل هذه الطبقة الجديدة من المتحزبين الذين يسيطرون على الاقتصاد والسياسة ومؤسسات الدولة إلى (إقلية منفصمة) عن

الشعب تحل مشكلاتها على حسابه. ثم تكتشف أن أقليتها (مركبة) فهي (أقلية) سياسية قياساً إلى حجمها في المجتمع أصلاً وذلك بالرجوع إلى عدد المقاعد البرلمانية التي حصلوا عليها في انتخابات إبريل ١٩٨٦، ثم تمحوروا حول ذاتهم الحزبية بعد انقلاب يونيو ١٩٨٩، فأصبحوا أقلية مركبة ومنفصمة. ومن هنا تلد القضية نقيضها. فمن السهل أن تأتي عبر الحراب لتمارس فن السيطرة ولكن من الصعب أن تجلس على هذه الحراب إلى ما لا نهاية.

محركات السقوط الحتمي:

قلنا إنهم قد أجادوا (فن السيطرة) كما شرحناه، وقلنا إنهم (أقلية مركبة ومنفصمة عن المجتمع)، واستمرارهم التعسفي حتى الآن لا يعتبر أمراً إستثنائياً أو شاذاً قياساً إلى العاملين المذكورين من جهة وإلى سلبيات الآخرين من المعارضين من جهة أخرى.

غير أن المضي في الاستمرار عبر ما ذكرناه من عاملين يخضع لعاملين آخرين:

أولاً: تقديم مقابل للمجتمع السوداني ومعاوض عن استمراريتهم بنفس العاملين وتحكمهم به. والمعاوض أو المقابل يكمن في حل مشكلات التنمية الاقتصادية والنمو الاجتماعي ولو على مستوى شمال السودان فقط ومع استمرار الحرب في الجنوب وفي إطار العزلة الإقليمية ومع الدولية.

ثانياً: طرح تعبئة آيديولوجية ـ سياسياً وفكرياً ـ بما يستجيب للحد الأدنى من ثقافة العصر.

ذلك ما يمكن أن يدفع بهم إلى مزيد من الاستمرارية دون أن يتخلوا عن أقليتهم وسيطرتهم، وتلك هي طبيعة الأنظمة (الفاشية) التي سبق وأن استمرت ردحاً من الزمن في عصرنا هذا وفيما سبق من عصور. غير أنهم في السودان يمارسون هذا (النمط الفاشي) بطريقة متخلفة ومتعثرة، ففاشيتهم ليست مثل الفاشيات الأخرى التي تقدم معاوضاً لمجتمعاتها.

أولاً: عوضاً عن المقابل التنموي اقتصادياً واجتماعياً ـ ولو حتى على مستوى شمال السودان فقط ـ دمروا ما هو موجود وكائن حتى أصبحت قيمة العملة السودانية لا تساوي قيمة طباعتها وأوراقها.

ثانياً: وعوضاً عن التعبئة الإيديولوجية ـ سياسياً وفكرياً على مستوى الحد الأدنى ـ رجعوا إلى ما بعد (عصر التدوين في القرن الثالث الهجري) حيث مراحل الانحدار الثقافي والفكري فأضحوا دون الحد الأدنى من تقبل الجماهير لمقولاتهم وطروحاتهم، سواء اختص ذلك بالشأن الديني أو الاجتماعي.

فهم يمارسون فن السيطرة وتحكم الأقلية دون معاوض أو مقابل، وهنا (مقتلهم). إذ يتحولون بالشعب (المقهور) نحو (السلبية) في مرحلة أولى، طالما يعجزون عن حل مشكلاته ويعمقون الأزمات، ما ورثوا منها وما استحدثوا، ولا يقدمون له (تعبئة أيديولوجية) يستنهضونه بها. ومن بعد السلبية يكون (الانفجار) في المرحلة الثانية فالسقوط حتمي وهذه عوامله.

ومهما حاولوا تأجيل حتمية السقوط فإنهم لا يستطيعون ذلك، فالشرط الأول لمزيد من الاستمرارية وتأجيل حتمية السقوط هو أن يمارسوا (فاشية متقدمة) تعطي معاوضاً للمجتمع بالكيفية التي شرحناها. ولكنهم ـ بحكم تخلفهم وقصر نظرهم ـ لا يملكون حتى ذلك. فالمعاوض التنموي والتعبوي، وكذلك الإيديولوجي ـ في ظل السيطرة وتحكم الأقلية ـ يتطلب عنصر الكفاءة وليس الولاء، ومد الجسور إلى المراكز الصناعية العالمية وتوثيق العلاقات مع القوى الإقليمية ودول الجوار وربط التنمية ومشروعاتها بتطوير المجتمع لا بإنشاء الطبقة الطفيلية. ـ هذا أقله وهذا حده الأدنى ـ وهم نقيض ذلك تماماً، أي دون مستوى الفاشية (المتقدمة) فهم أقرب إلى مرحلة عبد الله التعايشي ونهجها، وحين أماثلهم بتجارب الفاشيين فإنما أتجني على الفاشية والفاشيين، ونهجها، وحين أنبههم إلى أخطاء فن السيطرة كما مارسها هتلر أو نابليون أو موسوليني فإني بلا شك قد ظلمت أولئك. ولكنه اضطرار لا مندوحة عنه.

ثم إن فاشيتهم المتخلفة هذه تحمل (مضمراً) في السلوك السياسي والفكري يمنحهم (راحة ضمير تامة) تجاه كل ما يصدر عنهم من أفعال، فحرب الجنوب (جهاد في سبيل الله) وإعدام ٢٨ ضابطاً في ٤٨ ساعة هو (إنفاذ لحكم الله في المرتدين عن حاكميته) التي يجسدونها في الأرض، وفصل الآلاف من وظائفهم المدنية والعسكرية بما يشرد الآلاف من الأسر والعائلات ويحرم السودان من خبرات أبنائه هو (للصالح العام) الذي يرتبط أيضاً بالحاكمية الإلهية. والخداع في التصريحات والبيانات هو (مكر مباح) حتى (يمكّنوا لدولة التمكين). وكل معارضة هي (علمانية = جاهلية).

وهذا المضمر الديني لنظام البشير يتطابق مع المضمر الديني لليهود الذين نظروا إلى غيرهم بوصفهم (أميين)، لهم أن يستحلوا دماءهم وأموالهم براحة ضمير ديني متناهية:

﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾ [آل عمران/ج ٣/ آية ٧٥].

لا يستطيع نظام البشير وقد أسس بنيانه على فكر تراثي تقليدي، آحادي النزعة، وبعصبوية منغلقة، أن يعالج مشكلات مجتمع تعددي متخلف إقتصادياً واجتماعياً وفكرياً، في إطار عالمي صناعي متقدم لا نشكل فيه سوى جزء من هامش جائع.

ولأن نظام البشير يدرك بشكل مبدئي عجزه عن حل هذه المشكلات ويعلم أن الله ـ سبحانه ـ لم يتعامل معه بمنطق القرى التي آمنت:

﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ ولكن تعامل معه بمنطق **﴿ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾** [الأعراف/ج ٩/آية ٩٦] فهو مدرك ـ إذن ـ أن مصير النظام لا يرتبط بالاستقطاب الشعبي الذي لا يملك مقوماته الاقتصادية والسياسية والفكرية: (بركات من السماء والأرض) وإنما بتكوين نموذج فاشي للسلطة.

وقد باشر نظام البشير فعلاً بتكوين هذا النموذج وعلى المستويات الثلاث التي تتعلق بالسلطة والدولة والمجتمع كما شرحنا.

هذا هو الوضع الذي لم تتنبه له قوى المعارضة السودانية حتى الآن، فهي ما زالت تطرح شعارات الإضراب السياسي أو العصيان المدني لشل مؤسسات الدولة في حين أعاد نظام البشير الصياغة الوظائفية لهذه المؤسسات بمنطق الولاء. كما أن المعارضة السودانية لا زالت تتوهم إمكانية اختراق القوات المسلحة في حين عمد نظام البشير لإعادة صياغتها هي الأخرى، كما تتوهم المعارضة السودانية إمكانيات التحرك الجماهيري على مستوى الشارع في حين تغاضت عن واقع المليشيات التي تشمل الفتيان والفتيات. كما تتوهم المعارضة إمكانية مخاطبة فئات التجار لضرب النظام اقتصادياً من الداخل في حين ربط نظام البشير ما بين التجار ومصارف واستثمارات الجبهة الإسلامية.

المعارضة السودانية لا زالت تبنى على سوابق الثورة الشعبية في عام ١٩٦٤ ضد عبود، والثورة الشعبية في ١٩٨٥ ضد نميري، منطلقة من دوافع الثورتين الشعبيتين على مستوى الانهيار الاقتصادي والقمع الأمني وحرب الجنوب مما حرك الشعب وقطاعات من الجيش باتجاه العصيان المدني والعسكري والتظاهر.

تلك حالة لم تعد واردة، فبالرغم من وجود نفس الدوافع التي فجرت ثورتي ١٩٦٤ و ١٩٨٥ إلا أن نظام البشير هو غير نظام عبود وغير نظام نميري، فقد احتاط نظام البشير بمنطق إعادة الصياغة الوظائفية على أساس الولاء وفي القطاعين المدني والعسكري لمواجهة هذه الاحتمالات، كما أنه مؤسس على بنية تنظيمية عقائدية قادرة على مواجهة إحتجاجات الشارع من جهة وقادرة على توفير عددية الكوادر اللازمة للهيمنة على قطاعات الدولة من جهة أخرى ومع تحييد قوى التجار باستقطابهم لصالح الشبكة المصرفية والاستثمارية (الإسلامية).

بناء فاشي متكامل، عقائدياً واقتصادياً وسياسياً مهيمن على السلطة والدولة والمجتمع وبراحة ضمير متناهية تستند في كل تصرفاتها إلى (حاكمية إلهية)، فهو نظام (زمني) مغتصب للمشروعية الدينية في واقع متخلف. وهذا هو الفرق بينه وبين نظام عبود (٥٨ ـ ١٩٦٤) الذي اكتفى بالقبضة الفوقية (المجلس الأعلى) دون مساس بمؤسسات الدولة ودون أن يتبنى تنظيماً شعبياً. وكذلك الفرق بينه وبين نظام نميري (٦٩ ـ ١٩٨٥) الذي أسس تنظيمه (الاتحاد الاشتراكي) على جملة من مراكز القوى المتعددة والمتنافسة والتي لا يجمع بينها رباط أيديولوجي. إضافة إلى أن علاقات نظام نميري مع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية كانت تقوم على التواصل الفردي والمنافع المباشرة كتأسيس (المؤسسة العسكرية) لتأمين حاجة ضباطه من السلع المعدومة في الأسواق.

ومع ذلك: فنقطة ضعف آخيل في كعبه:

قد غمست الآلهة اليونانية (آخيل) في الماء المقدس لتحمى جسده من كافة الأسلحة، سهاماً أو رماحاً أو سيوفاً، ولكنها غفلت حين أمسكت بكعبه ولم تغمسه في الماء. وتلك كانت نقطة ضعف آخيل فقتله سهم اخترق كعبه. أما نظام البشير فإن كعبيه لم يغمسا في الماء.

مجمل التناقضات التي ذكرناها هي السهم الذي سينفذ إلى (كعب آخيل) من بعد أن تتحول المقاومة السلبية إلى الانفجار في داخل السودان نفسه، وليس من خارجه، فقد برهنت معظم القوى الإقليمية والدولية ـ التي تطالب برأس نظام الجبهة الإسلامية، إنها لم تكن حريصة في أي يوم من الأيام على الشعب السوداني، وإنها تترسم خطي مصالحها الخاصة، سواءً قدمت الدعم أو اتخذت موقف الحياد، وقد شرحت بما فيه الكفاية حسابات هذه القوى الإقليمية والدولية، وقد حان الوقت لأن يمسك السودانيون مصيرهم بأيديهم، بداية من (تأسيس البديل الوطني الديمقراطي) الذي يحدد البرنامج المستقبلي ويطرحه على الشعب السوداني، وذلك

بتحرك يعتمد على (القدرات الذاتية) للشعب السوداني وليس على معونات الغير التي ترتبط بتوجهاتهم في الساحة السودانية. إلا أن يكون لهذا الغير مصلحة ترتبط بالتغيير في السودان ولكن دون أن يفرض شروطه على منهاج التغيير أو أن يتحكم في قواه، فالمطلوب الآن هو (التهيؤ) السوداني لمرحلة الانفجار الحتمية، والمساهمة في التعجيل بها عبر توليد هذا البديل. فليس المهم الآن هو إسقاط النظام بطريقة فوضوية وعشوائية تماثل ما كان عليه حالنا في ثورتي أكتوبر/تشرين أول ١٩٦٤ وأبريل/نيسان ١٩٨٥، حيث انتهى بنا الأمر لعودة الديكتاتورية الطائفية البرلمانية والغرق في لجة المساومات الحزبية. وهذا ما ينتظره - كرة أخرى - المعارضون في قوى التجمع. وهذا ما يعطل - من ناحية أخرى - فعالية شعبنا في الداخل حين يرى أن بديله الطائفي يوازي في سلبياته القلة المسيطرة أو المتسلطة عليه. فإيجاد البديل هو نصف المشوار باتجاه التغيير.

غير أن البديل الذي ننشده ليس (حزباً) أو (تنظيماً) يتجاوز أو يلغي ما هو قائم في الساحة السودانية الداخلية وفي أوساط المهجر والإغتراب، فكل ما هو قائم، ومهما كانت سلبياته وتوجهاته، من التجمع الوطني الديمقراطي وإلى حركة تحرير شعب السودان، هو نتاج الواقع الاجتماعي السوداني وصيرورته التاريخية والسياسية وتفاعلاته الإقليمية والدولية، ولم يتطور مجتمعنا بعد ذلك التطور (النوعي) الذي يتجاوز به جدلية تركيبه. فمهمة (البديل) أن (يستوعب) هؤلاء جميعاً، وذلك بممارسة (النقد والحوار) معهم جميعاً.

وليكون النقد والحوار مجدياً، ومعهم جميعاً، فيجب أن ينطلق من الأسس التالية:

أولاً: أن ينطلق الحوار من خلال برنامج محدد لاستعادة الديمقراطية وإعادة التأسيس للسودان وبالكيفية التي طرحنا بها مساهمتنا في هذين المجلدين.

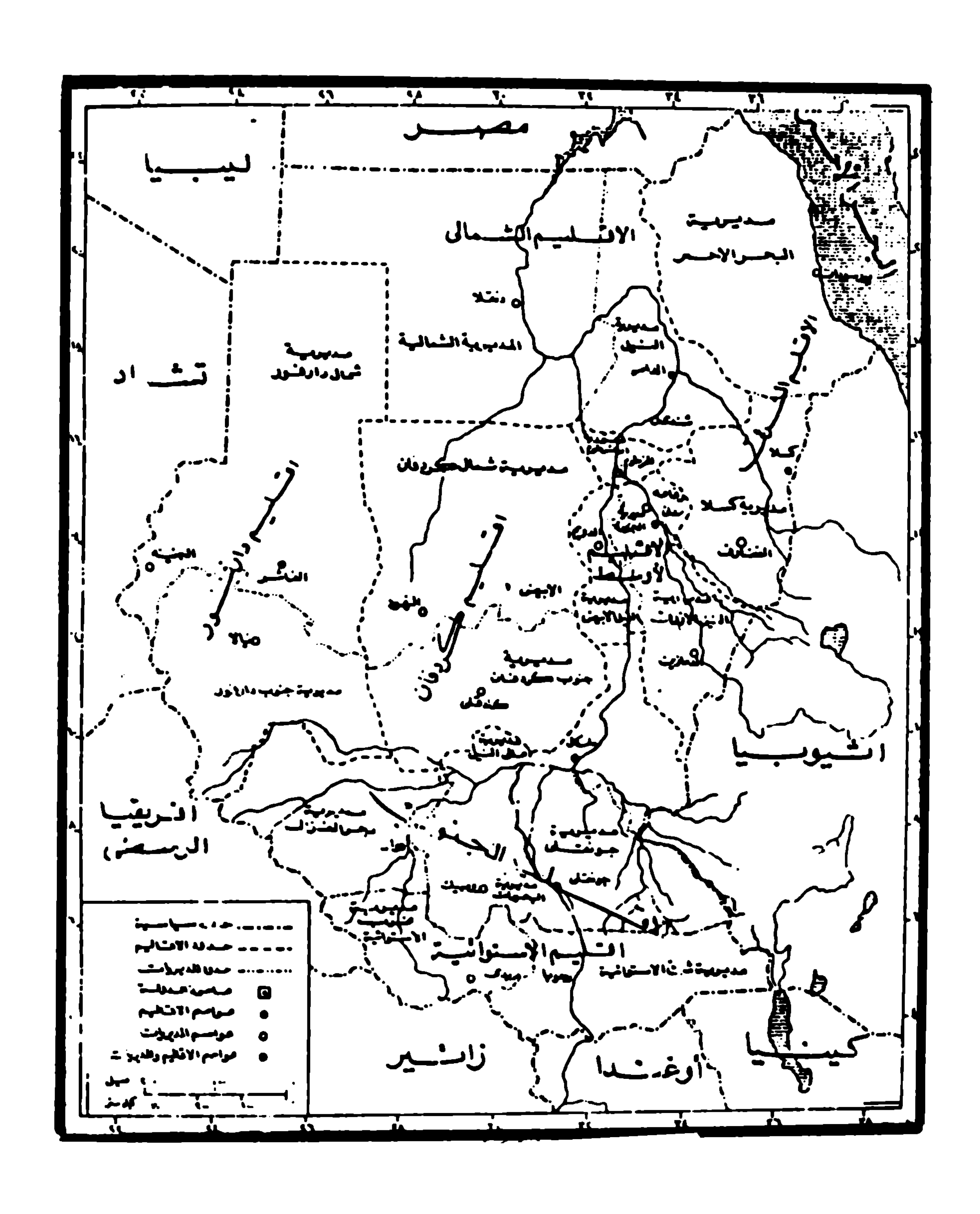
ثانياً: أن يتكون (الإطار) السوداني الذي يقوم بطرح هذه الآفاق.

ثالثاً: أن يكون الشعب السوداني على اطلاع بهذه المحاورات ونتائجها.

فإذا تحقق هذا الجهد ثم لم يثمر الحوار مع قوى التجمع الوطني الديمقراطي وحركة تحرير شعب السودان، فإن الشعب السوداني هو وحده الذي سيقرر وقتها إن كان سيتحول بهذا الإطار إلى (حركة سودانية مركزية) تقوده باتجاه برامجها لاستعادة الديمقراطية وإعادة تأسيس السودان وفق (ديمقراطية متوازنة) تتكافأ فيها حقوق وواجبات المواطنية دستورياً، وتتكافأ فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية إقليمياً وفي إطار وطني موحد. فلسنا بداية من دعاة (العزل السياسي أو العقائدي) كما حدث في أسمرا ضد الجبهة الإسلامية وكما حدث في البرلمان السوداني ضد الحزب الشيوعي. ونظل نردد (من كان منكم بلا خطيئة فاليرمها بالحجر)، فمؤتمر (الطائف) الذي انتهى لديه اللبنانيون بعد حرب دامية بينهم استهلكت سبعة عشر عاماً، هو نفسه مؤتمر الطائف الذي يحتاجه كل السودانيين ولكن من قبل أن يشتعل الفتيل في طول البلاد وعرضها، وتكفينا مجازر الجنوب، فالدماء دماؤنا ودماء ابنائنا، وقد ارتكبنا جميعاً من الأخطاء ما يكفي، لهذا تكمن مهمتنا في (تكوين الإطار السياسي والفكري) لمحاورة واستقطاب كافة القوى السودانية باتجاه استعادة الديمقراطية وإعادة التأسيس.

لم يكن جهدنا ينصب لا ما في الماضي ولا في الحاضر على تشكيل جماعة (تآمرية) تتحين فرص ضعف النظام أو اشتداد المعارضة الشعبية لتثب إلى السلطة وتطرح نفسها بديلاً عن قوى المجتمع ومحركات التاريخ، فأكثر الأوضاع مثالية بالنسبة لنا ـ فيما إذا تغير النظام باتجاه الديمقراطية ـ هو المساهمة في إعادة تكوين الوعي عبر ممارسة النقد الموضوعي ليتأهل المجتمع السوداني برمته لأفكار التنوير والنهضة ـ فنحن لسنا دعاة نزعة تآمرية ظرفية محكومة بما هو طارىء في متغيراتنا السياسية ولا تتأثر

مخططاتنا بما يرد علينا من خارج تكون قد اختلفت حساباته السياسية مع نظام البشير أو غيره، فالسودانيون وحدهم هم من يقرر مصير السودان.
وبالله التوفيق وهو يقول الحق ويهدي السبيل وله الحمد كيفما قام به الوجود وتقوّم.



التقسيم الإداري في السودان